الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

منـهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك

لعليِّ بن محمَّد الأشمونـيِّ

دراسة وتحقيق

(من أول الكتاب إلى بحث الإغراء)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربيَّة

إعداد: علاء الدين بدران

بإشراف الدكتور: عبد الناصر عسَّاف

العام الدراسي 1442-1443هـ/2021-2022

قرار لجنة الحكم وتوقيعات لجنة المناقشة

فهرس المحتويات

مقدمة أ – ز

القسم الأوَّل: الدِّراسة 1- 69

تمهيدٌ: ابنُ مالكٍ و«ألفيَّتُه» 3-20

أوَّلاً: ابنُ مالكٍ 3

ثانياً: ألفيّةُ ابنِ مالكٍ 9

ثالثاً: شروحُ «الألفيّةِ» 13

الفصل الأوَّل: الأُشْمُونيُّ 21- 37

أوَّلاً: اسمُه ونسبُه وكنيتُه ولقبُه 22

ثانياً: مولدُه ونشأتُه 22

ثالثاً: عملُه وسيرتُه 23

رابعاً: خُلُقه 24

خامساً: شيوخُه 25

سادساً: تلاميذُه 29

سابعاً: مكانته العلميَّة وثناء العلماء عليه 32

ثامناً: مُصنَّفاته 33

تاسعاً: وفاتُه 36

الفصل الثَّاني: تعريفٌ بشرحِ الأُشْمُونيّ «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك» 38- 67

أوَّلاً: اسمُ الكتاب ونسبتُه 38

ثانياً: أهمّيّةُ الكتاب ومنزلته بين شروح «الألفية» 39

ثالثاً: مصادرُ الأشمونيّ في شرحه 40

رابعاً: منهجُ الأشمونيّ في شرحه 43

1- منهجُ الأشمونيّ في مقدمته 43

2- شرحُ الأشمونيّ بين الاختصار والتوسُّع 43

3- طريقةُ الأشمونيّ في شرحه 44
4- الأصولُ النَّحويّةُ عند الأشمونيّ 50
5- منهجُ الأشمونيّ في الاستشهاد 52
أ - الاستناد إلى الآيات القرآنيّة في عرض القواعد النحويّة 52
ب- الاستشهادُ بالحديث النبويّ الشَّريف 53
جـ - الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعريَّة 54
د - كثرة الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربيَّة 55
6- لغةُ الأشمونيّ وأسلوبُه 55
أ - أثرُ المنطقِ ومصطلحاتِه في أسلوبِ الأشمونيّ 55
ب - أثرُ الطابعِ التعليميّ في أسلوبِ الأشمونيّ 57
- الحرصُ على التوضيح 57
- حُسنُ التبويب والتقسيم 57
- تعدُّدُ التنبيهات 58
- كثرةُ الأمثلة والشواهد 59
- مسائلُ التمرين 59
7- مذهبُ الأشمونيّ النحويُّ كما يظهر في شرحه 60
خامساً: انتقاداتٌ على شرح الأشمونيّ 62
سادساً: أثرُ شرح الأشمونيّ فيمَن جاء بعدَه 66

خاتمة 69-68

القسم الثَّاني: التَّحقيق 1150-70

أوَّلاً: وصفُ النُّسخ الخطيَّة، وصورٌ منها 70

ثانياً: منهجُ التَّحقيق 79

ثالثاً: النَّصُّ المحقَّق 84

رابعاً: الفهارس العامَّة 887

قائمة بالصور والجداول

صورة الغلاف من نسخة المكتبة الظاهرية	73
صورة الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الظاهرية	74
صورة الصفحة الأخيرة من نسخة المكتبة الظاهرية	75
صورة الغلاف من نسخة مكتبة الأوقاف	76
صورة الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأوقاف	77
صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الأوقاف	78
جدول أسماء الإشارة	185-184
جدول وجوه الصفة وأحكامها	693

ملخص الموضوع

يُعدُّ هذا البحث من جملة الأبحاث التي تسعى لتحقيق أسفار تراثنا النحوي واللغوي، وإخراجها للناس بصورة تليق بجهد أصحابها ومكانتهم، وذلك لكشف مكانة هذا التراث وأعلامه، ووضعه في المكانة التي يستحقُّها بين الدراسات اللغوية العالمية، كما أنَّ فيه محاولةً لرفع الظلم عن العصور المظلومة من تاريخنا، والتي سُمِّيت زُورًا بالعصور المظلمة، رغم أنَّ الدرر والجواهر التي تركها أعلام هذه العصور تنير كلَّ ظلام، ونشرها بصورة لائقة يزيلُ عن أصحابها كلَّ ظُلم.

وقد تألف هذا البحث من قسمين، خُصِّص القسم الأوَّل منهما لدراسة الأشموني وكتابه، وكان الهدفُ من هذه الدراسة الموجزة تسليطَ الضوء على عَلَمٍ من الأعلام الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن التاسع ومطلع القرن العاشر، وهو الإمام أبو الحسن عليُّ بن محمد الأشمونيُّ، والتعريفَ بكتابه الجليل «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، وقد جاءت هذا الدِّراسةُ في تمهيد وفصلين وخاتمة، أمَّا التَّمهيد فكان للتعريف بابن مالكٍ و«الألفيّةِ» وشروحها. وأمَّا الفصل الأوَّل فكان للتعريف بعصر الأُشمُونِيّ وحياته وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية التي ظهرت في ثناء العلماء عليه وما تركه من مصنَّفات، وقد وقفت أخيراً على تحقيق سنة وفاته، وأسباب الاختلاف في تحديدها. وأمَّا الفصل الثَّاني فكان للتَّعريف بشرحِ الأُشمُونِيّ، ومنزلته بين شروح «الألفية»، وقد وقفت مطوَّلاً على بيان مصادر الأشمونيّ، ومنهجه في شرحه، ثم وقفت في آخر المطاف على أثر شرح الأشمونيّ فيمَن جاء بعدَه، وقد ختمتُ هذه الدراسة بخاتمة بيَّنت فيها أهمَّ ما وصلتُ إليه من نتائج.

وأمَّا القسم الثاني فهو الأساس الذي بُنيت عليه الدراسة في القسم الأوَّل، وهو تحقيق القسم الأوَّل من «منهج السالك» للأشمونيّ، وذلك من مقدمة الكتاب إلى باب الإغراء والتحذير، وقد حاولت فيه أن أُعيد النصَّ إلى أقدم جذوره، وأنَّ أقدِّمه بأفضل صورة ممكنة.

وخلاصة هذه الرحلة الطويلة مع الأشموني وكتابه هي أنَّ الأشمونيَّ نجح في جعل كتابه موسوعة ضخمة لكثير من الآراء والشواهد النحوية، وأغناه بثروة لغوية قيِّمة، ورتَّبه بعقلية منطقية مُتَّزنة، فهو خلاصة شروح «الألفية» السابقة، وهو خطوة متطوِّرة في تعليم النحو؛ عكست قرابة نصف قرن من الخبرة، ومثَّلت النحو في الصورة التي ما تزال معتمدة إلى عصرنا، ورغم أنَّ عمل الأشموني عمل بشريٌّ لم يبلغ الكمال، لكنَّه ارتقى في سُلَّمه درجات، فكان منذ ظهر إلى الآن شمسًا تدور حوله الكواكب، وأرجو أن يكون في خدمتي له نفع لأبناء العربية، وعُشَّاق علم النحو.

مُقدِّمة

تركَ أئمَّة العربيَّة وعلماء النحو كنوزاً استنارَت بهديها العقول، ومن هذه الكنوز النَّفيسة «ألفيَّة ابن مالك»، فهي من أكثر الكتب التي حظيت باهتمام العلماء، فأكبُّوا عليها يشرحونها ويعلِّقون عليها ويضعون عليها الحواشي، وقد كثُرت شروح «الألفية»، وتعاقب العلماءُ على شرحها يأخذُ التالي منهم من سابقه، ويضيف ما يجد أنَّ سلفه أغفلَه، حتَّى اجتمع من شروحها تراثٌ ضخمٌ أثرى مكتبة النَّحو العربيّ، وزاد في صرحه الشامخ رفعةً وعلوًّا، ومن هذه الشروح «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك» للإمام أبي الحسن نور الدين محمَّد بن عليٍّ الأُشمونيّ، الذي عُدَّ من أفضلِ شروح «الألفية»، وأكثرِها اتِّساعًا وغزارة، فقد كان بحقٍّ خلاصة شروح «الألفية»، وقد حاز الرِّضا عند عامَّة العلماء، فتبارَوا في خدمتِه بحواشٍ وتعليقاتٍ وبحوثٍ ودراسات، وقد كُتِب لهذا الكتاب القَبول عند أبناء العربيَّة، وما زال منذ ظهورِه إلى يوم الناسِ هذا منهلاً يستعذبُه معلِّمو النَّحوِ ومتعلِّموه.

وعلى كثرة الطبعات التي خرجَ فيها «شرح الأشمونيّ» فإنِّي لا أعلمُ أنَّ طبعةً من تلك الطبعات استأثرَتْ بتحقيق علميٍّ، يسهِّل طريقَ مُجتنيه، ويروي عطشَ طلَّابِه، لهذا اخترتُ دراسةَ القسمِ الأوَّلِ من «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك» للإمام أبي الحسن نور الدين محمَّد بن عليٍّ الأُشمونيّ وتحقيقَه ليكونَ موضوعَ بحثي المقدَّم لنيل شهادة الماجستير في قسم اللغة العربية من كلية الآداب.

إشكاليَّة البحث:

رغم أنَّ «شرح الأشمونيّ» حازَ على شهرةٍ كبيرة منذ ظهورِه إلى الوجود قبل ما يُقارب خمسة قرون، وأنَّه معروفٌ عند كلِّ مختصٍّ في علم النحو اليوم، لكنَّ مؤلِّفَه لا يعرف عنه كثير من دارسي النحو أكثر من نسبته وكتابه، أمَّا بقيَّةُ تفاصيل حياته فطواها النسيان، ولم تقدِّم طبعاتُ الكتاب المتعدِّدة عنه أكثرَ من تعريف موجز اقتبسته من مصادر تراثيَّة قليلة تحدَّثت عنه.

ورغم أنَّ «شرح الأشمونيّ» معدودٌ ضمن أهمِّ المصنفاتِ في العلم النَّحو، ورغم أنَّه مقرَّرٌ دراسيٌّ في عددٍ من الكُليَّات والمعاهد العربية، ورغم مُضيِّ أكثر من قرنٍ ونصف على طباعةِ الكتاب لأول مرَّة، فما يزال إلى الآن ينتظرُ أن يخرجَ إلى الناس بتحقيقٍ علميٍّ يليقُ بمكانته، فقد اهتمَّ بعضُ مَن أخرجوا الكتاب بضبطِه فقط، واهتمَّ آخرون بشواهده فقط، واهتمَّ آخرون بفهرسته، لكن هذا الكتاب لم يحظَ بمن يجمع له هذه الجوانب، وقد زادت الحاجةَ إلى تحقيق «شرح الأشمونيّ» تحقيقاً علميّاً كثرةُ المسائل التي أوردَها، وغناه بالشواهد

القرآنيَّة والشِّعريَّة والنثريَّة، وحرصُ مؤلِّفه على تحويله إلى موسوعةٍ نحويَّة غزيرة المادَّة كثيرة الرَّوافد، فقد جاء الأشمونيُّ في فترة متأخِّرة، وقد أتاح له تأخُّرُه الاطِّلاعَ على تراث نحويٍّ عظيم، وكان الأُشمونيُّ يذكر المصادر التي نقل عنها أحياناً، ويسمِّي أصحابها أحياناً أخرى، لكنَّ تركَ التَّصريح بمصادره ومَن ينقلُ عنهم هو الغالب على منهجه، وهذا ما يدفع الباحث إلى استفراغ الجهد في تخريج هذه الأقوال، ونسبة كلِّ قول إلى صاحبِه، وإحالةِ كلٍّ منها إلى مصادره ومظانِّه، ولعلَّ مكمنَ الصعوبةِ في حصرِ المصادر التي نقل عنها، وهي كثيرة جدًّا، ثم مقابلة ما أورده بما ذكرته مصادره؛ لاكتشاف ما فيها من خطأ أو تحريف أو زيادة أو اختصار، ولعلَّ في معارضةِ مادَّة هذا الشرح على ما انتهى إلينا من الموارِدِ التي عوَّل عليها مؤلِّفُه سبباً كافياً لتحقيقه، ولتبيين ما للرجلِ وما عليه في صنيعِه هذا.

تساؤلات البحث:

من هو الأشموني؟ وما المكانة العلميَّة التي بلغها؟ وما سرُّ الضَّبابيّة التي تلفُّ حياته ووفاته؟

ما أهمية «شرح الأشمونيّ»؟ وما مصادر هذا الشرح؟ وما مكانته بين شروح «الألفية»؟

ما هو المنهج الذي اتَّبعه الأشموني في «شرحه»؟ وما مذهبُه النحوي الذي يظهر فيه؟ وما أثره فيمن جاء بعده؟

ما السرُّ في خلوِّ المكتبة العربية من «شرح الأشمونيّ» محقَّقاً تحقيقاً علميّاً؟ ولماذا ركَّزت كلُّ طبعة من طبعاته المتعدِّدة على جانب من جوانب التحقيق؟ أما آنَ لهذه الجهود أن تجتمعَ لتخدمَ هذا السِّفر التُّراثيَّ؟ ثمَّ أما آنَ له أن يرتبط بجذوره؛ لنعرفَ ما لِمؤلِّفِه، وما عليه؟

هذه التساؤلات وغيرها سيقدم البحث إجابات وافية عنها، لكنَّه سيطرح في المقابل تساؤلات ما تزال بحاجة إلى بحث، ولعلَّ من أكثر هذه الأسئلة إلحاحاً سؤالٌ يدور بذهن أيِّ باحث في العصر الذي عاش فيه الأشمونيُّ، وهو:

هل العصور التي أنتجت مثل هذه الموسوعات العلمية عصورٌ مظلمة؟ أم هي عصور مظلومة؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث في قسمه الأوَّل إلى تسليط الضوء على جوانب هامَّة من حياة الأشموني وشخصيَّته، وبيان المكانة التي يستحقُّها «شرحه» بين شروح «الألفية» وغيرها من كتب النحو العربي، وتعريض هذا الشرح لنظرة ناقدة تكشف ما تميَّزَ به من إيجابيات، وما أُخِذ عليه من سلبيات.

أما هدف البحث في قسمه الثاني فهو إخراجُ النصِّ بصورة تُرضي مؤلِّفه لو رآه، وقد كان الاهتمامُ في هذا القسم بتصحيح النَّصِّ وضبطِه، وتخريج الشواهد والمسائل والأقوال، وعزوها إلى أصحابها ما أمكن، وذلك

بالرجوع إلى المصادر المباشرة التي أخذ منها المصنِّف، فكانت الغايةُ الأولى العودةَ بالنصِّ إلى أقدمِ مصادرِه، وربطَه بأعرقِ جذورِه، أما الغاية الثانية فكانت تسهيلَ البحث في النصِّ المحقَّق وتسهيلَ الإفادة منه، ولذلك تمَّ العمل على تزويد هذا القسم بفهارسَ عديدةٍ.

أهمِيَّة البحث:

تكمن أهميَّة القسمِ الأوَّل من هذا البحثِ في تسليطه الضوءَ على جوانبَ كانت خفيَّةً في حياة الأشموني، وأسباب غياب كثير من ملامح هذه الحياة عن كتب التاريخ والتراجم، ودور تغيُّر الواقع السياسي والاجتماعي في هذا الأمر، كما أنَّه يكشف المكانة الحقيقية للأشمونيِّ بين أئمَّة النحو العربي، ولـ«شرحه» بين ما وصل إلينا من كتب النحو التُّراثية، لا سيما أنَّ الباحث في هذا المجال يجد نفسه أمام نظريتين متناقضتين:

تعدُّ إحداهما الأشمونيَّ أنْبَهُ نحويٍّ أنجبته مصر في القرن العاشر، وتعدُّ «شرحه على الألفية» أجلَّ الشروح على كثرتها، وأنه أوفى ما يتناقله قرَّاء العربيَّة اليوم من كتب النحو والتصريف، وأجمعها لمذاهب النحاة وشواهدها وتعليلاتها.

وتعدُّ الثانيةُ الأشمونيَّ ناقلاً مختلساً، سطا على جهد الآخرين دون أن يُشير إليهم، وتهافت على ما وقع عليه من معلومات يُودعها في كتابه بلا تنظيم، وترى «شرحه على الألفية» صورة مصغَّرة لـ«شرح المراديِّ» مكبَّرة بما أُضيف من غيره من الشروح، لوَّنها الأشموني بما كاد يحجب الأصل الذي نقل عنه، ثم تعمَّد إغفال ذكر مصدره الذي سلخ منه مادَّته.

وقد كشف هذا البحث أنَّ كلًّا من النظريتين تعكس رؤية متطرفة لواقع الرجل وكتابه.

أمَّا القسم الثاني فتكمن أهميَّته في محاولته الوصولَ إلى مستوى أعلى في خدمة هذا الكتاب التراثي الجليل، والإفادة من الجهود السابقة وتجميعها والإضافة إليها لإخراج النصِّ في صورة أكثر تطوراً وفائدة.

مبرِّرات البحث:

الأهميَّة الكبيرة للكتاب، وشِبهُ الجهلِ بمؤلِّفه وعصرِه، والخلافُ الكبير في مكانته، وتكرارُ القصور في إخراجه، هي المبرِّرات التي دفعت لاختيار هذا البحث، هذا بالإضافة إلى الجمع بين الجانبين: النظري في القسم الأول وهو الدراسة، والعملي في القسم الثاني وهو التحقيق، وهو ما أكسب هذا البحث تميُّزاً عن الجهود السابقة التي كانت تصبُّ في أحد الاتجاهين فقط.

مصطلحات البحث:

- **الدِّراسة:**

الدراسةُ لغة: مصدر الفعل (درس)، ويأتي بمعنى: انمحى، ومحا، فهو لازم ومتعدٍّ، ويأتي بمعنى (قرأ) مجازاً.

وتعني الدراسة في معناها الاصطلاحي اليوم: قراءة الكتب وحفظها ودرسها، وقد يدرس مختصٌّ موضوعاً ما، ثم يكتب فيه كتاباً أو مقالاً يشرح فيه موضوعه ويوضِّحه ويكشف جوانبه، فالدراسة على هذا المعنى نوع من البحث، لكنَّه بحث بين الكتب والمصادر، وهو محصور بمجالات نظرية في الأغلب.

والمراد بالدراسة في هذا البحث: إجراء بحث متعمق في مصادر موضوع الدراسة ومراجعها، والعوامل التي أثَّرت في هذا الموضوع، والظروف التي أحاطت به، والنتائج العامة والخاصة التي نتجت عن ذلك.

- **القسم:**

القسم لغة: الجزء، والنَّصيب، والحظ من الخير.

والقسم في معناه الاصطلاحي: جزء من جملة تقبل التقسيم.

والمراد بالقسم المذكور في عنوان البحث: القسم الأول من كتاب «منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك»، ويبدأ من بداية الكتاب (وهي مقدمة المؤلف) إلى نهاية باب التحذير والإغراء.

والمراد بالقسم الأوَّل في هذا البحث: قسم الدراسة.

- **الكتاب:**

الكتاب لغة: مصدر الفعل (كتب)، ويأتي بمعنى: جمع، وخطَّ بالقلم، وخاط بالإبرة، وسُمِّيَ به اسم المفعول للمبالغة، أو هو اسم على وزن (فِعالٍ) بُني للمفعول، وهو على التقديرين بمعنى: المجموع. ويأتي الكتاب في اللغة أيضاً بمعنى: الفَرض والحُكم والقَدْر.

والكتاب في الاصطلاح: جملةٍ من الألفاظ والتراكيب تُؤلَّف وتشتمل غالبًا على أبوابٍ وفصول، وقد غلب إطلاقُ لفظ الكتاب في اصطلاح الأصوليين والفقهاء على كتاب الله، وهو القرآن، بينما غلب إطلاقُ هذا اللفظ في اصطلاح النحاة على «كتاب سيبويه».

والمراد بكتاب «منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك» في عنوان البحث: شرح أبي الحسن نور الدين عليّ بن محمَّد الأشمونيّ على «ألفية ابن مالك» الذي سمَّاه بهذا الاسم في مقدمته، والذي يشتهر عند الناس باسم «شرح الأشموني».

- **الألفية:**

الألفية لغة: اسم منسوب إلى (الألف)، وهو العدد المعروف.

والألفية في الاصطلاح: منظومة تعليمية تتألف من ألف بيت في علم من العلوم أو فنٍّ من الفنون، كألفية الحديث للعراقي، وألفية ابن مالك في النحو، والنبذة الألفية في أصول الفقه للبرماوي، والألفية في الألغاز الخفية للإربلي، وغيرها.

والمراد بـ«ألفية ابن مالك» في عنوان البحث: الأرجوزة اللطيفة التي جمعت خلاصة علم النحو وأغلب مباحث الصرف، والتي سُمِّيت بـ«الخلاصة»، وعُرفت أيضًا بـ«الألفية»، وهي التسمية التي اشتُهرت بين العلماء، وكثيرًا ما تُنسبُ إلى ناظمها، فيُقال: «ألفية ابن مالك»، وعلى هذا سار معظم شُرّاح «الألفية»، ومنهم الأشمونيُّ الذي سمَّى شرحه: «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك».

- **التَّحقيق:**

التحقيق لغة: تفعيل من (حقَّ) بمعنى: ثبت، فهو بمعنى التثبيت، ويحتمل أن يكون من الحقيقة، بمعنى: إعادة الشيء إلى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة، وهو المبالغة في طلب إثبات حقيقة الشيء.

والتحقيق في الاصطلاح: علم بقواعد قراءة المخطوطات وإعدادها للنشر العلمي، وأكثر ما يعين الباحث على تحقيق النصوص تعقبه للنص في مصادره الأولى.

والمراد بالتحقيق في عنوان البحث: تصحيح النَّصِّ وضبطه، وتخريج الشواهدِ على اختلاف أنواعها، وتخريج المسائل النحوية، وعزو الأقوال إلى أصحابها، وإعداد فهارسَ للنصِّ المحقَّق.

حدود البحث:

إن طبيعة النصوص التراثية تفرضُ على من يعمل في تحقيقها ألّا يتقيَّد بحدود زمانيَّة أو مكانية؛ فهذه النصوص تضرب بجذورها إلى أعمق مدى من الناحية التاريخية لتتصل بأقدم النصوص المدوَّنة في تراثنا، وهي تصل من الناحية الأخرى إلى واقعنا اللغوي والنحوي لتؤثِّر فيه، وهي بطبيعة الحال لا تعرف حدوداً جغرافية؛ لأن هذه الحدود لا يعود لها معنى عندما يعيش على امتدادها مَن يتكلمون لغة واحدة، ويعتبرون أنفسهم أبناء أُمَّة واحدة، لا سيما وأنَّ ابنَ مالك صاحبَ «الألفية» التي يدور حول شرحها هذا البحث قد انتقل من الأندلس إلى الشام ماسحاً الأراضي العربية الإسلامية من الغرب إلى الشرق، لكنَّ هذا لم يمنع أن تُوضع بعض الحدود التي تساعد في توجيه البحث وتتماشى مع طبيعته؛ ففي أثناء دراسة الأشموني مثلاً تقيَّد البحث زمانيّاً بالقرنين التاسع والعاشر الهجريين، ومكانياً بمصر والقاهرة، أما في التحقيق فقد كان ثمة حرص على تخريج الشواهد والمسائل بالعودة إلى أقدم مصادرها ما أمكن، والوقوف في التخريج عند أوائل القرن العاشر الهجري، وهو الوقت المقدَّر لتأليف هذا الشرح، فالغاية هي معرفة مصادر النص ومقارنته بها، ولذلك لم يُخرَّج من المصادر التي تأخرت عن هذا التاريخ إلا لغاية خاصَّة.

أما من الناحية الموضوعية، فثمة حدود واضحة للبحث، فالبحث محدَّد بعلوم اللغة العربية، ثم بعلم النحو على وجه الخصوص، ورغم وجود لفتات لغوية وإشارات إلى علوم غير لغوية، لكنَّها لا تخرج البحث عن هذا الحدَّ، والبحث محدَّد بعد ذلك بالنحو العربي التعليمي، وبأسلوب المنظومات والمتون الذي شاع في القرن السادس الهجري وما بعده، ثم بالقالب والمنهجية اللذَين فرضتهما «ألفية ابن مالك»، فهذا الكتاب يبقى شرحاً من شروح «الألفية».

الدراسات السابقة:

خُصِّص القسم الأول من هذا البحث لدراسة الأشموني وشرحه، وليست هذه الدراسة بأوَّل خطوة في الطَّريقِ إلى اكتشاف هذا الكتاب، فقد سبق في هذا الميدان فرسان، وما كثرة البحوث والدراسات إلا مظهرٌ من مظاهرِ الأثر العظيم الذي أحدثه شرح الأشمونيّ فيمن بعده، ومن الدراسات الهامَّة في هذا المجال:

- الدراسة الأولى: العبيد، محسن، 1992-1993م، **شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية**، إشراف الأستاذة الدكتورة منى إلياس، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

وُضعت هذه الرسالة للتعريف بالأشموني وبشرحه، وبيان منزلة هذا الشرح بين شروح الألفية، وقد جُعلت في مقدمة وخمسة أبواب وخاتمة، كان الباب الأوَّل في فصلين، خُصِّص الأول منهما للحديث عن عصر الأشموني من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، وخصِّص الثاني منهما للحديث عن حياة الأشموني وآثاره، أما الباب الثاني فكان للتعريف بالألفية، وشروحها، ومكانة الأشموني بين هذه الشروح، وأما الباب الثالث فكان للتعريف بمصادر الاحتجاج عند الأشموني، وهي: السماع والقياس والتعليل، وأما الباب الرابع فكان للتعريف بموقف الأشموني من المذاهب النحوية، واللهجات، والاحتجاج، وأما الباب الخامس فكان في فصلين، خُصِّص الأول منهما لبيان منهج الأشموني، وخصِّص الثاني منهما لبيان مصادره.

وتختلف دراسة الدكتور العبيد عن هذه الدراسة التي أتقدَّم بها في نواحٍ متعدِّدة:

- **أوَّلاً**: النظرة العامَّة للأشموني: فدراسة العبيد تنظر إلى الأشموني كإمام من أئمة النحو، وتركز على مذهبه النحوي، وأصول الاحتجاج عنده، وموقفه من السماع والقياس والاحتجاج والتعليل، أما هذه الدراسة فتنظر إلى الأشموني كمعلِّم للنحو، ولذلك تمَّ التركيز على منهجه في التأليف أكثر من موقفه من قضايا الأصول النحوية.
- **ثانياً**: دراسة العبيد دراسة مطوَّلة جاءت فيما يزيد على مئتي صفحة، وفيها كثير من الاستطراد عند ضرب الأمثلة والشواهد، أما هذه الدراسة فهي أكثر اختصاراً وتركيزاً، لا سيما في الأمثلة التي لم يعد لأكثرها حاجة؛ لأنَّ النصَّ المحقَّق مثالٌ واقعي عن أفكار الدراسة.

- **ثالثاً:** دراسة العبيد تستند إلى جهد مَن حقَّقَ الكتاب وطبعَه، وتعوّل على النسخ التي كانت متوفرة في تسعينات القرن الماضي، أما في هذه الدراسة فقد كان الاستناد إلى جهود الباحث نفسه في التحقيق والتخريج، مما أتاح للباحث اطلاعاً أكثر ومعرفة أقرب بنصِّ الكتاب ومصادره.

- الدراسة الثانية: خير الله، سهير، 2010-2011م، **دراسة القسم الثاني من كتاب منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك لأبي الحسن نور الدين عليّ بن محمد وتحقيقه**، إشراف الدكتور عبد الناصر عساف، بحث ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

إن دراسة الباحثة خير الله دراسة قريبة إلى طبيعة هذه الدراسة التي أتقدَّم بها، لا سيما أنَّها جُعلت مقدمةً لتحقيق القسم الثاني من شرح الأشموني، وأنها استرشدت بتوجيهات مشرف واحد، وهو الدكتور عبد الناصر عساف، وقد بدأت دراسة خير الله بالكلام على شخصية الأشموني ونسبه ونشأته وعلمه وخلقه وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته، ثم اتَّجهت لابن مالك فعرَّفت به وبألفيته وبشروح الألفية، ثم تناولت كتاب «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك» للأشموني بالدرس، وبيَّنت منزلته ومصادره وعلاقته بالشروح الأخرى، ثم بسطت الكلام على منهج الأشموني في شرحه، ومصادر احتجاجه، والأصول النحوية التي اتَّكأ عليها، ووقفت عند ظاهرة التعليل، وأثر المنطق في شرح الأشموني، وقد جاءت خاتمة الدراسة لاستعراض أهمِّ ما وصلت إليه من نتائج.

وتختلف دراسة الباحثة خير الله عن هذه الدراسة التي أتقدَّم بها في نواحٍ متعدِّدة:

- **أوَّلاً:** أهملت دراسة خير الله قضايا هامَّة، كالتعريف بعصر الأشمونيّ، والحياة السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والعلميَّة فيه، وهذه القضايا لها أهميّة كبيرة، فالأشموني مشى على طريق عبَّده مَن قبله، واتَّبع نهجاً في التأليف استقى بعض خصائصه من المنهج العامّ للتأليف في ذلك العصر، كما أن بعض الجوانب المتعلقة بحياة الأشموني لا يمكن أن تُفسَّر بشكل صحيح بمعزل عن الواقع السياسي والاجتماعي في عصره.
- **ثانياً:** توسَّعت دراسة خير الله في البحث في مذهب الأشمونيّ في الاحتجاج والأصول النحويَّة وظاهرة التعليل عنده متأثِّرة بدراسة الدكتور محسن العبيد، ولستُ أقلِّل من أهمِّيَّة هذا الجانب لو أنَّ الباحث فيه استطاع أن يُميِّز كلام الأشمونيّ من كلام سابقيه الذين أخذ عنهم، فالأشمونيُّ ربَّما يسلخ فقرة أو فقرات من مصادره منبِّهاً عليها مرَّةً وساكتاً عن التنبيه مرَّات، فالباحث الذي يتحدث عن أصول الاحتجاج عن الأشموني، ثم يستشهد بكلامه، سيجد نفسه محرجاً عندما يكتشف أن كلام الأشموني الذي استشهد به منقول بحروفه من مصدر آخر، ومن هنا جاء إيثار الاختصار في هذه الجوانب.

- **ثالثاً**: جُعلت هذه الدراسة تحت عناوين رئيسية وفرعية، لكنَّها لم تُجعل في أبواب أو فصول على العادة المتَّبعة في الدراسات الجامعية، ولعلَّ مردَّ ذلك إلى التأثُّر بالأسلوب الشائع في مقدمات تحقيق الكتب.

الطويل، محمد عبد المجيد، **الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، ط1، القاهرة 1406هـ/1986م، د. ن.

هذا البحث يشبه الأبحاث الجامعية في أسلوبه، لكنَّه نُشر بلا مقدمة، ولم يُذكر الناشر، ولم يُذكر ما يدلُّ على أنَّه بحث جامعي، وقد جُعل هذا البحث في تمهيد، ومقدمة، وستة فصول، وخاتمة، أما التمهيد فخُصِّص للتعريف بالأشموني وتراثه، وأمَّا فكانت للتعريف بابن مالك وألفيته، والفصل الأول كان للتعريف بمنهج الأشموني في شرح الألفية، وتعرض الباحث لطريقته وشخصيته وموقفه من ابن مالك، والفصل الثاني كان للكشف عن مصادر شرح الأشموني من علماء وكتب نقل عنها، والفصل الثالث كان للحديث عن شواهده القرآنية والحديثية والشعرية، أما الفصل الرابع فكان لتخريج شواهد الشعر والرجز، والفصل الخامس كان للحديث عن أصول النحو عند الأشموني، وأما الفصل السادس والأخير فقد حمل عنوان بين البصريين والكوفيين، وكان لعرض مسائل الخلاف وموقف الأشموني منها، ثم جاءت الخاتمة مع فهارس عامة.

ويختلف بحث الدكتور الطويل عن هذه الدراسة التي أتقدَّم بها في نواحٍ متعدِّدة:

- **أوَّلاً**: جُعل شرح الأشموني محور هذه الدراسة، أما الأشموني وحياته فلم يكن لها حضور إلا في عنوان البحث والتمهيد، وقد أُهمِلت في البحث جوانب هامَّة من حياة الأشموني، أما في هذه الدراسة فيشغل الحديث عن الأشموني وحياته فصلاً كاملاً من فصليها.
- **ثانياً**: البحث موسَّع جدّاً في بعض جوانبه، وقد اهتمَّ بجوانب إحصائيَّة لا تعني كثيراً من الراغبين في مطالعة الكتاب، كما أنَّ كثرةَ الأمثلة وتشعُّبَها جعل طريق الوصول إلى الفكرة ليس بالسَّهل في بعض الأحيان، أما في هذه الدراسة فالتركيز كان على الفكرة وإيضاحها، وقد جُعلت الأمثلة فيها للتوضيح، وليس للإحصاء.
- **ثالثاً**: بعض فصول هذا البحث مرتبط بتحقيق النص، وفصله الرابع المتعلِّق بتخريج الشواهد الشعرية هو جزء من عمل التحقيق، وفي هذا خلط بين مجالين، يُستحسن الفصل بينهما، كما تمَّ في هذه الدراسة.

هذه أهمُّ الدراسات التي سبقت حول الأشموني وكتابه، بالإضافة إلى الدراسات المقتضبة التي جُعلت مقدِّمات لطبعات الكتاب مثل دراسة الدكتور حسن حمد في مقدِّمة تحقيقه لهذا الكتاب، والذي طُبع تحت عنوان: «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، وصدرت طبعته الأولى عن دار الكتب العلمية ببيروت عام 1419هـ/1998م.

وأمام هذه الدراسات السابقة جُعلت الملاحظاتُ الخاصَّة التي ظهرت عند التَّحقيقِ وما يحتاجه قارئ هذا الشرح الدَّليلَ الأوَّلَ في العمل على هذه الدراسة، فتمَّ التوسُّعُ فيما ينتفعُ قارئُ الشرحِ بالتَّوسُّع فيه،

والإيجازُ فيما يكون الإيجازُ فيه أنفعَ له، والوقوفُ بالتحليلِ على قضايا ما يزال للإضافة فيها متَّسع، كالبحثِ في تاريخ وفاة الأشموني والأقوال التي ذُكرت فيها وأسباب الاضطراب في هذه الأقوال وأثر الواقع السياسي والاجتماعي في ذلك، والبحثِ في منهج الأشموني وفق الملاحظات الخاصَّة التي سُجِّلت أثناء تحقيقِ شرحه.

وأمَّا القسم الثاني فقد كان لتحقيق القسم الأوَّل من «شرح الأشموني»، وليست هذه هي المرة الأولى التي يُطبع فيها هذا الكتاب أو يحقق، فقد طُبع الكتاب لأول مرة سنة 1280هـ في بولاق، لكنَّه لم يُطبع مستقلًّا، وإنما طُبع مع حاشية الصَّبَّان عليه.

ثم طُبع طبعة ثانية سنة 1293هـ وسنة 1298هـ في تونس، لكنَّه لم يُطبع مستقلًّا أيضًا، وإنما طُبع مع حاشية ابن سعيد التُّونسيِّ عليه.

وأُعيد طبعه سنة 1305هـ في المطبعة الأزهرية بمصر وفي المطبعة الخيرية فيها أيضًا، لكنَّه لم يُطبع مستقلًا أيضًا، وإنما طُبع مع حاشية الصَّبَّان عليه.

وأوَّل طبعة مستقلَّة للكتاب هي طبعة الشيخ محمَّد محيي الدين عبد الحميد التي طُبعت أجزاء منها في سنوات عدَّة، ثمَّ طُبعت سنة 1375هـ/1955م في دار الكتاب العربي ببيروت، وقد اكتفى المحقق الشيخ بتحقيق متن الكتاب وضبطه مع تعليقات متفرِّقة وقليلة جدًّا، على خلاف عادته في التحقيق، لكنَّه عاد فأصدر أجزاء منه مع كثير من الحواشي والتعليقات في مكتبة النهضة المصرية، لكنَّه توفي، وقد وصل فيه إلى نهاية باب العطف.

ثم طُبع شرح الأشموني في دار المكتبة الأزهرية بمصر، وقد قام بتحقيقه بتمامه الدكتور عبد الحميد السيِّد، فكانت هذه الطبعة أوَّل طبعة مستقلَّة وكاملة للكتاب، وقد اهتمَّ المحقِّق بتخريج الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وترجم للأعلام، وأحال شيئاً من النصوص إلى مصادرها، لكنَّ هذه الطبعة فقدت كثيراً من قيمتها نتيجة ما فيها من أخطاء وتصحيف وتحريف وسقط.

ثم طُبع شرح الأشموني سنة 1419هـ/1998م في دار الكتب العلمية ببيروت، وقد قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، وذلك بإشراف الدكتور إميل يعقوب، وقد تميَّزت هذه الطبعة بتخريج الآيات القرآنية والعناية بالشواهد النحوية، لكن الاهتمام بمتن الكتاب كان دون نظيره في طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، كما أن تخريج المسائل النحوية وأقوال أئمة النحو وعلمائه لم يلقَ في هذه الطبعة –ولا في سابقاتها– ما يستحقُّ من العناية والاهتمام.

ثم طُبع شرح الأشموني سنة 1424هـ/2003م في دار الفكر، لكنَّه طُبع مع حاشية الصبَّان، وشرح الشواهد للعيني، ولم تسلم هذه الطبعة من الأخطاء والتصحيف والتحريف، كما أنَّها لم تلقَ من العناية ما لقيته سابقتها، فقد استغنت دار النشر عن التحقيق بما أرفقت بالكتاب من شرح وحاشية.

والحقيقة أنَّ «شرح الأشموني» لم يحظَ على كثرة طبعاته بتحقيق علمي يليق بمكانته وأهميته.

والملاحظ أنَّ الجهود التي بذلت لخدمة «شرح الأشموني» كانت يصبُّ معظمها في جانب دراسة حياة الأشموني حيناً، وفي جانب دراسة الكتاب حيناً، وفي جانب تحقيقه حيناً آخر، وفي هذا الجانب نجد الاهتمام بصحة النصِّ في طبعة، وبالتخريج في أخرى، فكان من الضروري أن تُجمع هذه الجهود، وأن يركَّز على هذه الجوانب للوصول بالنصِّ إلى المطلوب.

مناهج البحث وأدواته:

اعتمد البحث في قسمه الأول (قسم الدراسة) منهجاً وصفيّاً تحليليّاً مقارناً، يتمُّ فيه ذكر الأقوال والوقوف عليها بالتَّحليل والنقد، ولا سيَّما عند الخلاف، وقد جُعلت مقولةُ: «إن كنتَ ناقلاً فالصِّحَّة أو مُدَّعياً فالدليل» رائداً في هذا العمل، فكان ثمة حرصٌ عند النقل على الدقة والعودة إلى المصدر الأصليِّ ما أمكن، فإن لم يتيسَّر ذلك ذُكرَ المصدر الأصليُّ، ثم ذُكرت عبارة: «نقلاً عن» وذُكر المصدري الذي أُخِذ عنه التخريج، وكان ثمة حرصٌ على المقارنة بين الأقوال عند التعدُّد، فإن تبيَّن وجهُ الترجيح أُثبت مع دليله، وإلا تُركت الأقوال في دائرة الخلاف.

وقد اعتمد البحث في قسمه الثاني (قسم التحقيق) منهجاً مقارناً، وقد كان الاهتمامُ في هذا القسمِ مُنصبّاً على تصحيحِ النَّصِّ، وضبطِ ما يُشكلُ منه، وتقديمِه بصورةٍ سليمة من السَّقط والتَّحريف والتَّصحيف، وذلك بالرجوع إلى معاجم اللغة وأمهات كتب العربية، ولما كان الأشمونيُّ قد اعتمد طريقة الشرح الممزوج، فقد كان ثَمَّةَ حرصٌ على تمييز كلام النَّاظم من كلام الشَّارح، ولأجل ذلكَ وُضعت ألفاظ «الألفيَّةِ» بين قوسين، ومُيِّزت بلونٍ غامق، وضُبِطت ضبطاً شبهَ تامٍّ، وقد ترافقَ ذلك بعنايةٍ بتخريج الشواهدِ القرآنيَّةِ والنَّبويَّةِ والشِّعريّة والنَّثريَّة وإن جاءت في ثنايا نصٍّ منقول، وكان هناك التزام عند تحرير المسائل وعزو الأقوال إلى أصحابها بالرجوع إلى المصادر المباشرة التي أخذَ منها المصنِّفُ سواء صرَّح بالنقل عنها أم لم يصرّح، وقد تمَّ تزويد هذا القسم بفهارسَ عديدةٍ تخدم البحثَ وتُعينُ الباحث، وقد جاء تفصيل الكلام على منهج التحقيق في بحث مستقلٍّ سيأتي بهذا العنوان.

أما أدوات البحث فهي كثيرة جدّاً، فلتخريج مسألة نحوية رجعتُ إلى أمهات كتب النحو العربي، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وكتب أبي علي الفارسي، وأبي الفتح بن جني، بالإضافة لشروح الألفية المتعدِّدة التي سبقت عصر الأشموني.

ولتخريج المسائل الخلافية اعتمدت كتاب الإنصاف لابن الأنباري، والمسائل الخلافية للعكبري.

ولتخريج القراءات كان الاعتماد على كتاب السبعة لابن مجاهد والحجة لأبي علي إن كانت من القراءات السبعة، وعلى المحتسب لابن جني ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه إن كانت القراءة شاذة.

ولتخريج حديث من الأحاديث النبوية تم العودة إلى مصادر الحديث من الصحاح والسنن والمسانيد.

ولتخريج مثل من الأمثال العربية تمت العودة إلى كتب الأمثال، كالأمثال لابن سلام والهاشمي، وجمهرة الأمثال للعسكري، ومجمع الأمثال للميداني.

ولبيان المعنى اللغوي لكلمة كان الاعتماد على معاجم اللغة، ولا سيما تهذيب اللغة للأزهري والصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، بالإضافة لكتب الغريب، كغريب القرآن لابن قتيبة، والمفردات للأصبهاني، وغريب الحديث لأبي عُبيد.

ولتخريج الشواهد تمت الاستعانة بالمقاصد النحوية للعيني، وخزانة الأدب للبغدادي، وشرح شواهد المغني للسيوطي، بالإضافة إلى أمهات كتب النحو واللغة ودواوين الشعراء.

ولتراجم الأعلام كان الاعتماد على كتب التراجم والتاريخ كحلية الأولياء لأبي نعيم، ووفيات الأعيان لابن خلكان، والضوء اللامع للسخاوي، وبغية الوعاة للسيوطي.

ولتخريج مسائل في باب من الأبواب تم الرجوع للمؤلفات التي أُلِّفَت في ذلك الباب، كالمقصور والممدود للفراء وابن ولاد، والمذكر والمؤنث للسجستاني والأنباري، والمعرب للجواليقي، والأفعال لابن القوطية وابن القطاع.

وتبقى النسخ الخطيَّة التي اعتُمدت في التحقيق هي أهمُّ أدواته، وقد وقفتُ لهذا الكتاب على ما ينوفُ على عشرين مخطوطةً، ففي مكتبة الأسد وحدَها إحدى عشرة مخطوطة، وما هذه الكثرةُ إلا دليلٌ على اهتمام العلماء به، وقد طالعتُ في هذه المخطوطات، فرأيتُ أقربها للصحة نسختين اخترتُهما أساساً لتحقيق هذا الكتاب، أمَّا النسخة الأولى فهي التي اتَّخذتها أصلاً، وذلك لتمامها، وسلامتها في الأعمِّ، وضبطِها، ودقَّة ناسخها، وتصحيحها، ومقابلتها، وهي صورة في مكتبة الأسد عن مخطوطة موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق، ورقم تسلسلها في مكتبة الأسد هو 1631.

وناسخ هذه المخطوطة هو عليٌّ المتونيُّ، وقد قُوبلت بحضور الشيخ عطيَّة الأجهوريِّ سنة 1170هـ، وأوقفها الوزير محمد باشا والي الشام على طلبة العلم سنة 1190هـ.

تقع هذه المخطوطة في 419 ورقة، كلُّ ورقة فيها صفحتان، وفي كلِّ صفحة منها قرابة 25 سطراً، وقياس الصفحة 21*16سم.

وقد كُتبت هذه المخطوطة بخطٍّ نسخيٍّ جيِّد بمداد أسود، وكُتب متنُ «الألفية» بمداد أحمر، وكذلك كُتبت رؤوس العبارات وأُطِّرت الأوراق بالحمرة.

وهذه النسخة قيِّمة مصحَّحة، على هامشها شروح وتعليقات كثيرة.

والمخطوطة قد حُفظت سليمة، وتأثرها بالحموضة في مواضع لم يضرَّها.

وأمَّا النسخة الثانية فهي صورة في مكتبة الأسد عن مخطوطة موجودة في مكتبة الأوقاف بحلب برقم 774، ورقم تسلسلها في مكتبة الأسد هو 16356.

يعود تاريخ نسخ هذه المخطوطة إلى عام 1078هـ، وناسخها هو عبد المنعم بن عليّ بن جمال الدّين بن خضر الدّنوشري الشافعي الرّفاعي.

تقع هذه المخطوطة في 358 ورقة، كلُّ ورقة فيها صفحتان، وفي كلِّ صفحة منها قرابة 23 سطراً، وقياس الصفحة 21*15سم، لكنَّ نهاية الشرح في الورقة 354، وقد جاء بعدها فهرس للموضوعات، وأُلحقت بها صفحة فيها موضوعات نحويَّة لكنَّها ليست من شرح الأشمونيّ.

وقد كُتبت هذه المخطوطة بخطِّ النَّسخ بمداد أسود، وكُتب متنُ «الألفية» بمداد أحمر، كما أُشير بهذا إلى رؤوس الفقر بخطوط المداد الأحمر، وهي نسخة مصحَّحة عليها شروح وحواشٍ، وعليها تملُّك باسم باكير بن مصطفى الكردي، وهو مؤرَّخ بسنة 1104هـ.

والمخطوطة قد حُفظت سليمة بالجملة، لكنَّها متأثرة بالرطوبة والحموضة في مواضع منها، وهي قليلة الضبط، لكن لقُربِ عهد هذه المخطوطة من المؤلِّف كانت أولى النسخ باعتمادها أصلاً، لولا ما فيها من السقوط، فقد سقط منها عشرون ورقة في موضع واحد (200-220)، وفيها مواضع سقط أُخَر. ومع ذلك فهذه النسخة تصلح للاستئناس بها، واعتمادها لإخراج الكتاب.

مكونات البحث:

وقد جُعلَ هذا البحث في قسمين، خُصِّصَ القسمُ الأوَّل للدراسة، والقسمُ الثاني للتحقيق.

أمَّا القسم الأوَّل فقد جاء كالمقدِّمة لهذا البحث، لكنَّه كان آخِرَ القسمين ميلاداً، وأقربهما إنجازاً، فقد انبنى معظمُه على ملاحظات واستنتاجات وآراء تم الوصول إليها عند تحقيقِ القسمِ الأوَّل من الكتاب، وقد أضفتُ إليها ما أفدته من كتب العربيَّة والتراجم والتاريخ والدراسات السابقة في ميادين النحو واللغة عموماً، وفي دراسة الأشمونيّ وشرحه على وجه الخصوص، وقد جُعل هذا القسم في تمهيد، وفصلين، وخاتمة.

أمَّا التَّمهيدُ فكان للتعريفِ بابنِ مالكٍ و«ألفيَّته» وشروحها.

وأمَّا الفصل الأوَّل فكان للتعريفِ بالأُشمُونيّ؛ اسمِه ونسبه وكنيته ولقبه مولده ونشأته وعمله وسيرته وخُلُقه، والتعريفِ بمَن أحاط بهذه الشخصيَّة من شيوخ وتلاميذ، ثم التعريف بمكانته العلميَّة من خلال ثناء العلماء عليه والتعريفِ بمُصنَّفاته، وكانت المحطَّةُ الأخيرة في الرحلة مع الأشمونيّ هي التحقيق في تاريخ وفاته وأسباب الخلاف فيه.

وأمَّا الفصل الثَّاني فكان للتعريفِ بشرحِ الأُشمُونيّ، فكان التحقيق في اسمِ الكتاب ونسبتِه إلى مؤلِّفه أوَّلاً، ثم جاء التعريفُ بأهميَّةِ الكتاب ومنزلتِه بين شروح «الألفية»، ومصادرِه المباشرة وغير المباشرة، ومنهجِه في الشَّرح والاحتجاج والاستشهاد، ولغتِهِ وأسلوبِه، ثم كان الوقوف على أثرِ كلٍّ من المنطقِ والطابعِ التعليميّ في

أسلوبِه، والوقوف على مذهبِ الأشمونيّ النحويّ كما يظهر في شرحه، والانتقاداتِ التي وُجِّهت له، أمَّا المحطَّةُ الأخيرة فكانت للحديث عن أثرِ شرح الأشمونيّ فيمَن جاء بعدَه.

وأمَّا الخاتمة فكانت لذكر أهمِّ النتائج التي أوصل إليها البحث.

وأمَّا القسم الثاني فقد كان لتحقيق القسم الأوَّل من كتاب «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك» للإمام أبي الحسن نور الدين محمَّد بن عليٍّ الأُشمونيّ، وذلك من مقدِّمة الكتاب حتى باب الإغراء والتَّحذير، وقد اشتمل هذا القسمُ على وصفِ النُّسخ الخطِّيّة، وبيانِ منهج التَّحقيق، وصورٍ لصفحاتٍ من المخطوطتين اللتين اعتُمدتا في التَّحقيق، وبيانِ الرموز المستخدمة فيه، والنصِّ المحقَّق.

خاتمة:

لقد كان الهدفُ من هذه الدراسة الموجزة تسليطَ الضوء على عَلَمٍ من الأعلام الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن التاسع ومطلع القرن العاشر، وهو الإمام أبو الحسن عليُّ بن محمد الأشمونيُّ، والتعريفَ بكتابه الجليل «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، وبيانَ أهميَّة هذا الكتاب، ومكانته بين شروح «الألفية» الكثيرة، وبيانَ مصادر الأشمونيِّ ومنهجه في شرحه، وكشفَ طريقته وسمات أسلوبه ولغته، وإيضاحَ الأصول النحوية التي يعتمدها، وطبيعة الشواهد التي يستند إليها، ومنهجه في التأصيل والاستشهاد، مع الوقوف على الانتقاداتِ التي تعرَّض لها الأشمونيُّ وشرحه، والأثرِ الذي تركه فيمن جاء بعده.

النَّتائج:

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، وهي:

١) يعدُّ شرح الأشمونيِّ موسوعة ضخمة لكثير من الآراء النحوية وأقوال العرب والنحاة، وهو يحوي ثروة نحوية ولغوية قيِّمة، ويعكس هذا الشرح روح ذلك العصر، الذي سُمِّي عصر الموسوعات العلمية، فكان له من ذلك الاسم نصيب.

٢) استوعب شرح الأشمونيِّ كثيرًا مما زخرت به شروح «الألفية» السابقة من مذاهب وآراء وشواهد، فقد عُني بمذاهب النحويين، وجمع آراء المتقدِّمين والمتأخِّرين، وهو يستمدُّ مادَّته الأساسية من «شرح الألفية» للمرادي، الذي اتَّخذ منه الأشمونيُّ الدعامة الأساسية التي بنى على أساسها شرحه، لكنَّه لم يتوقَّف عنده، بل أردفه بقطاف كثيرة وتحف وفيرة اجتناها من كتب ابن مالك والكتب التي دارت في فلكها، فرفع بها صرحه، وأعلى شأوه.

٣) اعتمد الأشمونيُّ طريقة الشرح المباشر، وسلك مسلكَ الشرح الممزوج، فصاغ كلامه وكلام ابن مالك في سياق واحد حسن الرَّصف، وقد حافظ على طريقة ابن مالك في التقسيم والتبويب، وربَّما ذكر من أبيات «الألفية» بيتًا أو أكثر، ثم عاد عليها بالشرح والتحليل والإعراب في بعض الأحيان.

٤) اتَّخذ الأشمونيُّ من ابن مالك إمامًا، وكان يتَّبعه اتِّباع المبصِرِ الفَطِن، فيقارن قوله بأقواله في غير «الألفية»، وبأقوال غيره من العلماء، فيوافقه إن رأى حجَّته راجحة، ويخالفُه إن وجدها داحضة، وهو يقترح ويُضيف، أو يعارض وينتقد، أو يوافق ويؤيِّد، أو ينافح ويدافع، وربَّما يكتفي بعرض الأقوال إن لم يجد عنده ما يزيد، وهو يفعل ذلك كلَّه متمسِّكًا برغبة صادقة في الوصول إلى الصواب، وحرص كبير على احترام المخالف.

٥) انعكس عمل الأشموني في تعليم النحو قرابة نصف قرن في شرحه، وقد ظهر أسلوبه التعليمي في مظاهر كثيرة، منها: الحرصُ على التوضيح، وحُسنُ التبويب والتقسيم، وتعدُّدُ التنبيهات، وكثرةُ الأمثلة والشواهد، ومسائلُ التمرين. وقد تركت هذه المظاهر انطباعًا حسنًا عند معلِّمي النحو ومتعلِّميه، فكُتب لشرحه القَبول منذ ظهوره إلى يومنا هذا.

٦) اختار الأشمونيُّ أسلوبًا سهلًا فصيحًا، وكانت عباراته واضحة، وتعبيراته جليَّة، لا غموض فيها ولا تعقيد، وقد كان لثقافته أثر واضح في أسلوبه، وكان لاهتمامه بالمنطق أثر جليٌّ في طريقته في التقسيم والترتيب والتفريع، وفي أسلوبه في التعليل والاحتجاج والتعبير.

٧) عمد الأشمونيُّ في كثير من الأحيان إلى الترجيح أو الانتقاء، بعد عرض الأقوال والآراء، وقد اقتفى طريقة المتأخِّرين الذين اقتفوا نهج ابن مالك، فكانوا يجمعون بين مذاهب النحاة، ويختارون من بينهما ما يترجَّح لديهم، إلا أنَّهم في الأصول يسيرون على أصول البصريين غالبًا، ويستخدمون كثيرًا من مصطلحاتهم دون تعصُّب لهم، ويظهر بوضوح مَيلُ الأشمونيِّ للمذهب البصري، ولكنَّ مردَّ ذلك في كثير من الأحيان إلى مَن نقل الأشمونيُّ عنهم، فمن الصعب أن يُدَّعى للأشمونيِّ مذهبٌ نحويٌّ خاصٌّ، لكنَّ اختياراته ونقولاته تعكس وجهة نظر، ولا شكَّ.

٨) غابت شخصية الأشموني الخاصة في مواضع كثيرة من شرحه، فقد غلب عليه النقل، وقلَّما كان له رأي خاصٌّ، ولكنَّه نقل عن نحاة محقِّقين، وقد يختلط الأمر على المطالِع في كثير من الأحيان فيحسب تحقيقات مَن أخذ عنهم من النحاة تحقيقات خاصَّة به، ولا سيما حين يأخذ من المرادي وابن هشام.

٩) لم يظهر حرص الأشمونيِّ على نسبة الفضل إلى أهله، فقد أغفل كثيرًا من مصادره، كما أنَّه تعمَّد إغفال أهمِّ مصادره، ومنبعِ مادَّة شرحه، وهو شرح المراديِّ، فذكره في مواضع يسيرة رغم اعتماده عليه في كثير من أحيانه، وما كان عليه من حرج لو صرَّح بذلك في مقدمة كتابه، ولو فعل لما أنقص ذلك من قدر كتابه، ولكان صُنعه أقرب إلى المنهج العلمي، وأشبه بما كان يليق برجل مثله من الأمانة العلمية.

١٠) وأخيرًا لا بدَّ من الإقرار بأنَّ هذا الإمام قد ترك بصمة واضحة عند مَن جاؤوا بعده، فقد كان أستاذ مَن لقوه وأخذوا عنه العلم، كما كان أستاذ من قرؤوا كتابه وتأثَّروا به، وأنَّ كتابه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» قد حرَّك على مرِّ الزمن همم العلماء والباحثين، فصبُّوا عليه جهودًا كبيرة في حواش وتعليقات ودراسات، فكان منذ ظهر إلى الوجود وما زال إلى الآن شمسًا تدور حوله الكواكب.

التوصيات:

من خلال مسيرةِ البحث منذُ كان فكرةً إلى وقت كتابة هذه الخاتمة؛ رأيتُ أمورًا قد تفيدُ بعض الباحثين في هذا المجال، فأحببتُ أن أضعَها بين أيدي الباحثين، وأقدِّمَها توصياتٍ في نهاية هذه الخاتمة، لعلَّ الله يكتب بها نفعًا، ولعلَّ باحثًا يجد في شيء منها فكرة لبحث عميق، أو دلالة في طريق، ومن ذلك:

١) توجيه الباحثين إلى العناية بتراث أبي الحسن الأشموني عمومًا، وتراثه النحويِّ على وجه الخصوص، والبحث في مكتبات المخطوطات وفهارسها حول العالم عن كتب هذا الرجل التي لا يعرف الناس الآن إلا عناوينها.

٢) ظهر لي من خلال العمل في دراسة شرح الأشموني وتحقيقه أنَّه موسوعة نحوية واسعة، وأنه بحر زاخر بأقوال النحاة ومذاهبهم، وأرى أنَّ جمع آراء أولئك النحاة –كسيبويه أو الفراء مثلًا– في شرح الأشموني، ودراستها، ومعرفة مصدرها المباشر، ومقارنتها بمصادرها الأصلية، يمكن أن يكون بحثًا مفيدًا في الكشف عن بعض النقولات غير الدقيقة، والمذاهب التي نُسبت إلى بعض النحاة، وهي تخالف كلامهم في كتبهم، أو لا تعبِّر عن آرائهم بدقة، ولهذا أمثلة غير قليلة ظهرت عند تحقيق الكتاب، وأخصُّ بالذكر الفراء الذي وقفت في كتابه «معاني القرآن» على كلام يُخالف كثيرًا مما نُسب إليه.

٣) أرجو أن يزداد اهتمام الباحثين بتراث علماء القرنين التاسع والعاشر الهجريين، فقد كان هذا العصر زاخرًا بأسماء كثيرة لأعلام طواهم النسيان في أيامنا هذه، وهو عصر راجت فيه سوق العلم، وعلا شأن أهله، وبُذلت جهود كبيرة لخدمته، فأينعت ثماره، وهي تحتاج إلى من ينفض عنها غبار الزمن، ويظهر بريقها، ويصحِّح النظرة السلبية التي لفَّت ذلك العصر، وسوَّغت لبعضهم أن يسمِّيه عصرًا مظلمًا، دون أن يلحظ أن الظلام الذي رآه في ذلك العصر ربَّما كان مردُّه إلى النَّظَّارة السَّوداء التي وضعها على عينيه قبل البحث في تراثه.

٤) أظهر البحث في شرح الأشموني وتحقيق كتابه مشكلة الاصطلاح النحوي، واختلاف المسمَّيات عبر العصور المختلفة، وهذا الإشكال لا تخدم في معالجته المعجمات الصغيرة للتعاريف النحوية الموجودة بين أيدينا، فبدا لي أن صناعة معجم تاريخي للاصطلاحات النحوية أصبح حاجة ماسَّة في عصرنا، ويمكن أن تكون الخطوة الأولى لبناء هذا المعجم تحديد الاصطلاحات النحوية لكلِّ إمام من النحاة على حدة، فاصطلاحات سيبويه في كتابه، واصطلاحات الفراء في كتبه، يمكن أن يكون جمع كلٍّ منها وتحرير مقصده وطريقة استخدامه رسالة جامعية مستقلة، ويصنع كذلك مع أئمة البحث النحوي في كلِّ عصر، ليُصار إلى جمع هذه الجهود لاحقًا.

هذه نتائج أوصلت لها هذه الدراسة، وتوصيات أرشدت إليها، فأرجو أن يجد فيها الباحثون وطلبة العلم مُبتغاهم، وأن تكون خطوة في طريقٍ يُعيد للعصور المظلومة من تاريخ أمتنا بريقها وألقها، ولا أزعم في عملي هذا بلوغ الغاية، ولكنِّي أرجو أن أكون قد قاربت، فلست أكثر من باحث وطالب علم، وأرجو ممن ينظر في عملي هذا أن يصلح ما طغى به القلم، وزاغ عنه البصر، وقصَّر عنه الفهم، والحمد لله أوّلًا وآخرًا.

القسم الأوَّل

الدِّراسة

وقد جاءت هذا الدِّراسةُ في تمهيد وفصلين وخاتمة وَفقَ ما يأتي:

أمَّا التَّمهيد فكان بعنوان: ابنُ مالكٍ و«ألفيَّتُه»

وقد قمتُ فيه بالتعريف بابن مالكٍ أوَّلًا، ثم انتقلت إلى التعريف ألفيّةِ ابنِ مالكٍ ثانيًا، ثم انتقلت إلى التَّعريف بشروحُ «الألفيّةِ»، وقد عرفت كلَّ شرح منها بإيجاز، وعرضتها مرتَّبة ترتيبًا زمنيًّا بدءًا بالأقدم منها، وهي: «الدُّرّة المضيّة في شرح الألفيّة» لابن الناظم، و«منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك» لأبي حيان، و«تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» لابن الوردي، و«شرح الألفيّة لابن مالك» للمرادي، و«أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» لابن هشام الأنصاري، و«إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيّة ابن مالك» لابن قيِّمِ الجوزية، و«شرح ألفيّة ابن مالك» لابن عقيل ولابن جابر الأندلسي، و«المقاصد الشافية» للشاطبي، و«شرح ألفيّة ابن مالك» للمكودي، و«كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة» لابن الجزري.

وأمَّا الفصل الأوَّل فكان بعنوان: الأُشمُونيُّ

وقد وقفت فيه على اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، ومولده ونشأته، وعمله وسيرته، وخلقه، وشيوخه، وتلاميذه، وقد وقفت مطوَّلاً للتعريف بمكانته العلمية والتي ظهرت في ثناء العلماء عليه وما تركه من مصنَّفات، وقد وقفت أخيراً على تحقيق سنة وفاته، وأسباب الاختلاف في تحديدها.

وأمَّا الفصل الثَّاني فكان بعنوان: تعريفٌ بشرحِ الأُشمُونيِّ «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك»

وقد وقفت فيه أوَّلًا على: اسم الكتاب ونسبته، ثم أهميِّة الكتاب ومنزلته بين شروح «الألفية»، ثم مصادر الأشمونيِّ في شرحه، وقد وقفت مطوَّلاً على بيان منهج الأشمونيِّ في شرحه، ثم أشرت إلى انتقاداتٍ وُجِّهت للأشمونيِّ وشرح، ثم وقفت في آخر المطاف على أثر شرح الأشمونيِّ فيمَن جاء بعدَه.

وقد ختمتُ هذه الدراسة بـ **خاتمة** بيَّنت فيها أهمَّ ما وصلتُ إليه من نتائج.

تمهيد

ابنُ مالكٍ و«ألفيَّتُه»

أوَّلًا: ابنُ مالكٍ:

يودُّ أيُّ باحث يتَّصل بابن مالك لو استفاض في ترجمة هذا الإمام العلّامة حبًّا بعلمه واعترافًا بفضله وإعلاءً لقدره، ولكنه من العلوّ بمكان تعجز الكلمات عن بلوغه، ومن الشُّهرة بحال يجعل المعرِّف به كمَن يُضيء مصباحًا ليُنير وجه الصباح، ولكنَّ الصِّيت الحسن الذي استفاض عن هذا الإمام لا يُعفي الباحث من تقديم صورة موجزة عنه، إنَّه جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الطائيُّ نسبًا، الشافعيُّ مذهبًا، الجيّانيُّ مولدًا ومنشأً.

وُلد في جيّانَ[1] في الأندلس، واختلف في سنة ميلاده؛ فقيل: سنة ٦٠٨هـ، وقيل: سنة ٦٠١هـ، وقيل: سنة ٦٠٠هـ، وقيل: سنة ٥٩٨هـ[2]، وقيل: سنة ٥٩٧هـ[3]، وهذا القول هو الذي اختاره الأشموني[4].

والظاهر أنَّ أسرة ابن مالك لم تُعنَ كثيرًا بتأريخ ولادة هذا الإمام، والذي يغلب على الظنَّ أنَّ ذلك نتيجة عدم اشتهار هذه الأسرة بشيء من العلوم، وعدم توقُّع أحد أن يكون لهذا الإمام عند ولادته شأنٌ في المستقبل.

ويرى الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي أنَّ الأسرة التي انحدر منها ابن مالك لم تكن تطمع في جاه، ولم يكن لها أساس من مجد، وأنَّ ابن مالك أدرك هذه الحقيقة فكان يعرف أنه نشأ في أسرة رقيقة الحال، فلم يشر إليها، أو يتحدَّث عنها[5].

---

[1] هي مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، تقع شرقي قرطبة. انظر الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ٧ أجزاء، بيروت ١٩٩٥م، دار صادر، جـ٢، صـ١٩٥.

[2] انظر المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، ٨ أجزاء، بيروت ١٩٩٧م، دار صادر، جـ٧، صـ٢٨٠.

[3] رجَّح ابن قاضي شهبة أنه سنة ٥٩٨هـ، قال: هذا هو الصواب؛ ففي تاريخ حلب للشيخ كمال الدين ابن العديم أن الشيخ جمال الدين أخبره بذلك. انظر الشُّهبي، أحمد بن محمد المعروف بابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ٤ أجزاء، ط١، بيروت ١٤٠٧هـ، عالم الكتب، جـ٢، صـ١٤٩.

[4] فقد ذكر في شرحه لمقدمة الألفية أنَّ ابن مالك توفي عامَ اثنين وسبعين وستِّمئة وهو ابن خمس وسبعين سنة. انظر صـ85.

[5] انظر ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ٥ أجزاء، مكة المكرمة د.ت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، المقدمة جـ١، صـ١١.

لكن ابن مالك إن لم يكن له من مجد أجداده ما يستند إليه فقد ترك لذرِّيته صرحًا باذخًا، فقد علِمَ ابن مالك أنَّ العلمَ يبني بيوتًا لا عماد لها، فاختار طريقه، واشتغل بطلب العلم منذ الصِّغر، فتلقَّى علومه الأولى في بلدته، ثم شرع وهو شابٌّ في رحلة كانت دمشق محطَّتها الأخيرة، وقد كان له في تلك الرحلة محطّاتٌ في مصر والحجاز وحلب وحماة، وفي دمشق ألقى عصا التَّسيار، بعد أن لمع نجمه، وارتفع قدره، فتصدَّر للتدريس فيها حتى وافاه الأجل يوم الأربعاء الثاني عشر من شعبان عام ٦٧٢هـ، ورغم أنَّ ابن مالك اشتهر في دمشق وعُرف عند أهلها، لكن تفاصيل كثيرة عن تلك الرحلة الطويلة من بلدته جيّان إلى دمشق بقيت طيَّ النِّسيان.

وقد بقيت من أخبار تلك الرحلات ومضات نقف منها على أنه أخذ القراءات والنحو عن أبي رزين ثابت بن محمد بن يوسف الكلاعي[١] من أهل لبلة[٢] بالأندلس، وهذا يدلُّ على أنَّ طلبه للعلم جاء في سنٍّ مبكِّرة، وأنَّه شرع فيه قبل ابتداء رحلته من الأندلس، وقد كان لهذا العلم الذي أخذه ابن مالك في حداثته أثر كبير في ثقافته، فقد وُصف بأنَّه كان إمامًا في القراءات وعللها، وله منظومة جليلة في هذا الفنِّ[٣].

وقد استمرَّ طلب ابن مالك للعلم حتى آخر حياته، فقد ذُكر أنَّه حفظ يوم موته ثمانية أبيات، لقَّنها إياه ابنُه وهو على فراش الموت[٤]. وهذا يدلُّ على رغبة في العلم صادقة، وهمَّة فيه عالية.

وممّا يمكن الوقوف عليه من أخبار رحلته أنَّه دخل مصر مالكيًّا على عادة أكثر أهل الأندلس، ثم ما لبث أن ترك المذهب المالكي ليعتنق المذهب الشافعي، حتى قيل: انفرد ابن مالك عن المغاربة بشيئين: الكرم، ومذهب الإمام الشافعي[٥]. وهذا يدلُّ على تحرُّر ابن مالك الفكري، وبُعده عن التعصُّب المذهبي الذي كان سائدًا في ذلك العصر، وقد كان الرجوع إلى الحقِّ من أبرز صفاته.

---

[١] من أئمة القراءات، قرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وأقرأ القرآن والنحو بجيان وغرناطة، توفي سنة ٦٢٨هـ. انظر الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ٥٢جزءًا، ط٢، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، دار الكتاب العربي، جـ١٣، صـ٨٥٤.

[٢] قصبة كورة بالأندلس كبيرة، وهي غرب قرطبة، بينها وبين قرطبة على طريق إشبيلية خمسة أيام. انظر الحموي، جـ٥، صـ١٠.

[٣] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، جزآن، بيروت د.ت، المكتبة العصرية، جـ١، صـ١٣٠.

[٤] المقري، جـ٢، صـ٢٢٨-٢٢٩.

[٥] انظر ابن شاكر، محمد، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، ٤ أجزاء، بيروت ١٩٧٣-١٩٧٤م، دار صادر، جـ٢، صـ٢٢٧، والصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ٢٩ جزءًا، بيروت ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، دار إحياء التراث، جـ٣، صـ٣٥٩، ونافع، د.غريب عبد المجيد، ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة عام ١٩٨٥م، مج١٧، عـ٦٥-٦٦، صـ١٨٤.

ومنها أنَّه لازم في حلب حلقة ابن يعيش النحوي شارح «المفصل»، كما جالس تلميذه ابن عمرون[١]، وأنَّه تصدَّر في حلب لإقراء العربية وتدريسها[٢]، ثم تصدَّر للتدريس في دمشق بعد أن ألقى فيها عصا الترحال حتى وافاه الأجل عام ٦٧٢هـ[٣].

وربما أثَّر اشتغاله بالتدريس، واحتكاكه الدائم بطلّاب العلم في طريقته في التأليف، فقد كان يؤلِّف الكتاب، ثم يعود عليه بالتوضيح والتنقيح، وكان يضع متنًا أو منظومةً، ثم يعود عليها بالشرح والتوضيح.

وربَّما أدَّى اطِّلاعه الدائم ومطالعته المتجدِّدة لعيون الشعر وروائع النثر إلى تغيُّر بعض آرائه، فقد يعرض له من الشواهد ما يقنعه بالعدول عن رأي إلى غيره، فيثبت في كتاب يؤلِّفه ما كان نفاه في سابق له، وهذا يعكس تبحُّرًا معرفيًّا وتحرُّرًا فكريًا.

والحقيقة أنَّ ابنَ مالك لم يكن من العلماء المطمورين الذين لا يعرفهم إلا المتخصِّصون، بل كان كالشمس في رابعة النهار، فقد سارت الركبان بأخباره، واعترفَ بعلوِّ منزلته ورفعة شأنه الحاضرُ والباد، والقاصي والداني، والصديقُ والعدو، فقد أحيا من المعارف معالم طامسة، وجمع من العلوم ما تفرَّق، وحقَّق ما لم يكن تبَيَّن منه ولا تحقق، وقد كان ابن مالك إمامًا له منزلةٌ كبرى يقدِّرها علماء عصره كلَّ التقدير جامعًا لعلوم العربية، وهو أسطعُ نجمٍ لمعَ في سماء العلم في القرن السابع الهجري[٤]، وصفه الإمام الذهبي فقال[٥]: «أما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها. وأما النحو والتصريف فكان فيهما بَحرًا لا يُجارى، وحَبرًا لا يُبارى. وأما أشعار العرب التي يَستشهد بها على اللغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحيَّرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها. وكان نظم الشعر سهلًا عليه».

---

[١] هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي علي ابن أبي سعد ابن عمرون الحلبي النحوي، وُلد نحو سنة ٥٩٦هـ، أخذ النحو عن الموفق بن يعيش وغيره وبرع في العربية، وشرح المفصل شرحًا مطولًا، وقد جالسه الإمام ابن مالك. انظر الصفدي، الوافي بالوفيات، جـ١، صـ١٦١.

[٢] الشهبي، طبقات الشافعية، جـ٢، صـ١٤٩.

[٣] السيوطي، بغية الوعاة، جـ١، صـ١٣٠.

[٤] انظر مكرم، د. عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجريين، ط١، بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، دار الشروق، صـ١٦٤. وابن مالك، محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط١، المدينة المنورة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، مقدمة التحقيق، صـ١٦. وناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ١١ جزءًا، ط١، القاهرة ١٤٢٨هـ، دار السلام، مقدمة التحقيق، جـ١، صـ٢١.

[٥] الذهبي، تاريخ الإسلام، جـ١٥، صـ٢٤٩.

وكانت أخلاق ابن مالك وشمائله موضع إعجاب مَن ترجموا له، فقد ذُكر أنَّه كان صاحب الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة[1]. ولم يحفظ التاريخ أنَّ ابن مالك شغل وظيفة هامّة، أو تولَّى منصبًا ذا قيمة، بل قنع بأن يكون طول حياته باحثًا ومصنِّفًا في العربية، ومعلِّمًا ومدرِّسًا لطلّابها[2].

والظاهر أنَّ ابن مالك قد التقى في رحلاته بعلماء، وأخذ عنهم، وإن كان أبو حيان قد غمز في هذا الجانب، فقال: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهورًا يُعتمد عليه، ويُرجع في حلِّ المشكلات إليه؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأتُ على ثابت بن حيّان بجيان، وجلستُ في حلقة أبي علي الشلوبين نحوًا من ثلاثة عشر يومًا؛ ولم يكن ثابت بن حيّان من الأئمة النحويين، وإنما كان من أئمّة المقرئين.

وقال أبو حيان مؤكِّدًا أنَّ ابن مالك لم يأخذ علمه عن الأئمّة: وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة؛ لأنَّه إنَّما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصّة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه[3].

وقد ردَّ السيوطي عليه بأنَّ ابن مالك له شيخ لا يشقُّ له غبار، وهو ابن يعيش، فقد أخذ عنه، ولازم تلميذه ابن عمرون، كما أنَّ مثل عِلم مالك يُستبعد أن يُؤخذ بالمطالعة وحدها، لا سيَّما علم اللغة.

وعلى هذا فقد أخذ عن ابن مالك علماء كثيرون، وأئمَّة مشهورون، منهم ابنه بدر الدين محمد شارح «ألفيته»، والإمام النووي، وشمس الدين بن جعوان، والعلاء بن العطار، والشيخ أبو الحسين اليونيني، وبهاء الدين بن النحاس شيخ الديار المصرية في علم اللسان، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وابن خلِّكان، وشهاب الدين بن نافع[4].

أما مؤلفاته فقد قاربت الخمسين، واتسمت بسمات قلَّ اجتماعُها عند غيره، منها: التفاوت بين الطول والقصر، والسهولة والصعوبة، والتوسُّع في التأليف أحيانًا كما في «شرح الكافية الشافية» و«شرح التسهيل»، والاقتصار في أحيان أخرى على موضوع واحد كما في «المقصور والممدود»، و«المثلث من الكلام»، و«الفرق بين الظاء والضاد»، و«ما يهمز وما لا يهمز»، و«الفرائد في اللغة»، وقد تميَّز ابن مالك بأنَّه إذا صنَّف في موضوع استقصاه استقصاء كاملًا، ونسَّقه تنسيقًا بديعًا.

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة، جـ١، صـ١٣٠.

[2] المقري، جـ٧، صـ٣٦٣.

[3] السيوطي، بغية الوعاة، جـ١، صـ١٣١.

[4] انظر الذهبي، تاريخ الإسلام، جـ١٥، صـ٢٤٩، والصفدي، الوافي بالوفيات، جـ١، صـ١٦٤ وجـ٣، صـ١٩٤.

وقد كان لبراعة ابن مالك في التأليف وعلوّ شأنه في العربية أثر عظيم في انتشار مؤلفاته، حتى قال الشيخ محمد الطنطاوي: جعل الله لابن مالك لسان صدق فيمن بعده، فمؤلفاته وأقواله تناقلتها العلماء في كتبهم مشارقة ومغاربة[1].

وقد طوى الموتُ صفحةَ حياة هذا الإمام الناصعةَ في ١٢ شعبان سنة ٦٧٢هـ، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي بدمشق، ودُفنَ بسفح جبل قاسيون، رحمه الله وجعل الجنة مأواه[2].

---

[1] الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، صـ٢٠٧.

[2] للاستزادة في ترجمة ابن مالك ينظر:

– بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مراجعة: د. السيد يعقوب بكر، الجزء الخامس، مصر د.ت، دار المعارف، جـ٥، صـ٢٧٥-٢٩٦.

– ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره:ج. برجستراسر، ٣ أجزاء، ١٣٥١هـ، مكتبة ابن تيمية، جـ٢، صـ١٨٠.

– حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، جزآن، بغداد ١٩٤١م، مكتبة المثنى، جـ١، صـ١٥٢.

– الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على ابن عقيل، د.ت، دار الفكر، جـ١، صـ٧.

– الذهبي، محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ٤ أجزاء، بيروت د.ت، دار الكتب العلمية، جـ٣، صـ٣٢٦.

– الذهبي، تاريخ الإسلام، جـ١٥، صـ٢٤٩.

– الزركلي، خير الدين، الأعلام، ٨ أجزاء، ط١٥، بيروت ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، جـ٦، صـ٢٣٣.

– السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، ١٠ أجزاء، ١٤١٣هـ، هجر، جـ٥، صـ٢٨.

– السيوطي، بغية الوعاة، جـ١، صـ١٣٠-١٣٧.

– ابن شاكر، جـ٣، صـ٤٠٧-٤٠٩.

– الشهبي، تقي الدين المعروف بابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق: د. محسن غياض، النجف ١٩٧٤/١٩٧٣م، مطبعة النعمان، ص١٣٣.

– الشهبي، طبقات الشافعية، جـ٢، صـ١٤٩.

– الصفدي، الوافي بالوفيات، جـ٣، صـ٣٥٩-٣٦٤.

– الطنطاوي، صـ٢٠٧.

– ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ١١ جزءًا، دمشق/بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، دار ابن كثير، جـ٧، صـ٥٩٠-٥٩١.

– الفيروزابادي، محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة، تحقيق: حسان أحمد راتب المصري، ط١، دمشق ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار سعد الدين، صـ٢٦٩.

– ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ٢١ جزءًا، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار هجر، جـ١٧، صـ٥١٤.

– كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ١٣ جزءًا، بيروت د.ت، مكتبة المثنى دار إحياء التراث العربي، جـ١٠، صـ٢٣٤.

– ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق، جـ١، صـ١١-٣١.

– المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي المعروف بصاحب حماة، المختصر في أخبار البشر، مصر د.ت، المطبعة الحسينية، جـ٤، صـ٨.

– المقري، جـ٢، صـ٢٢٢-٢٣٣.

– نافع، صـ١٨٤-١٩٠.

– اليافعي، عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، ٤ أجزاء، ط١، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، جـ٤، صـ١٣١.

ثانيًا: ألفيّةُ ابنِ مالكٍ:

وضع ابن مالك أرجوزة طويلة تشمل مباحث النحو والصرف تقارب أبياتها الثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز، وقد سمَّاها «الكافية الشافية» ثم شرحها بكتاب موسَّع طُبع باسم «شرح الكافية الشافية»[1].

وقد لخَّصَ ابن مالك «الكافية الشافية» في أرجوزة لطيفة، جمعت خلاصة علم النحو، وأغلب مباحث الصرف، ولم تخلُ من الإشارة أحيانًا إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء، وقد سُمِّيت هذه المنظومة العلميّة التعليميّة بـ«الخلاصة»، وهذه التسمية مأخوذة من قول ابن مالك في آخرها:

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

وقد اعتمد هذه التسمية ابن الوردي أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر (٧٤٩هـ)، فسمَّى شرحه للألفية: «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»[2].

وقد اعتمد الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ) هذه التسمية أيضًا، فسمَّى شرحه «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية»[3].

كما عُرفت أيضًا بـ«الألفية» نسبةً إلى عدد أبياتها التي بلغت الألفَ بيت، وهذه التسمية مأخوذة من قول ابن مالك في مقدمتها:

وَأَسْتَعِيْنُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

وهذه التسمية هي التي اشتُهرت بين العلماء وطلبة العلم وعامّة الناس، وكثيرًا ما تُنسبُ إلى ناظمها، فيُقال: «ألفية ابن مالك»، وعلى هذا سار معظم شُرّاح «الألفية»، ومنهم الأشمونيُّ الذي سمَّى شرحه: «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك».

ولم يكن ابن مالك رائد هذه الطريقة، ولا مبتكر هذه الفكرة، لكنَّه نَهَجَ فيها نَهْجَ نحويٍّ قبله كان له فضل السبق في هذا المضمار، وهو يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي (٦٢٨هـ) الذي وضع ألفيّة جمع فيها قواعد النحو والصرف، وسمّاها «الدُّرَّة الألفيّة في علم العربية»، وقد أقرَّ ابن مالك بهذا السبق بعد أن ذكرَ أنَّ ألفيَّتَه أحسنُ من ألفيّة ابن معط، فقال:

---

[1] وقد نشرها مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، وقامت بطباعتها دار المأمون للتراث، عام ١٤٠٢هـ/١٩٩٨م.

[2] وقد نشرته مكتبة الرشد في الرياض بتحقيق الدكتور عبد الله بن علي الشلال، وصدرت طبعته الأولى عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

[3] وقد نشره معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة بتحقيق مجموعة محققين، وصدرت طبعته الأولى عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

وتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فائِقةً أَلْفِيّةَ ابْنِ مُعطِ

وهْوَ بِسَبْقٍ حائِزٌ تَفْضِيْلا مُسْتَوْجِبٌ ثَنائِيَ الجَمِيْلا

واللهُ يَقْضِي بِهِباتٍ وافِرَهْ لِي ولَهُ فِي دَرَجاتِ الآخِرَهْ

ولم تنقطع محاولات نظم القواعد النحوية والصرفية في منظومة ألفيّة بعد ابن مالك، فقد تبعه في صنيعه أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني الأندلسي (٦٨٤هـ)[١]، وقد لقيه أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن حيان النحوي (٧٤٥ هـ)، وأعجب بـ«ألفيته»، وقد حاول هو أيضًا نظم ألفيّة سمّاها «نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب»[٢]، لكنها لم تُنجز ولم يُكتب لها من الاشتهار والقَبول ما كُتب لـ«ألفية ابن مالك».

وقد تابع الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) المحاولة، فوضع بعد ذلك ألفية، ذكر في مقدمتها أنَّها تفوق «ألفية ابن مالك»، وسمَّى ألفيَّته «الفريدة»، ثم شرحها في كتاب سماه «المطالع السعيدة»[٣]، كذلك جاء بعد السيوطيِّ الأجهوريُّ المالكي، فوضع ألفيّة أخرى زاد فيها على السيوطي، وقال في مقدمتها: «فائقة ألفيّة السيوطي»[٤].

لكنَّ «ألفيّةَ ابن مالك» نالت من الشهرة ما لم تنله أيُّ ألفيّة أخرى، أو أيُّ كتاب نحويٍّ آخر، فقد جاوزت شروحها وشروح شروحها والذيول والحواشي عليها العشرات[٥]، كما تُرجمت إلى الفرنسية والإيطالية، وطُبعت طبعات كثيرة يصعب إحصاؤها.

ويجدر أن يُشار هنا إلى أنَّ محاولة نظم العلوم في منظومات ألفيّة لم تقتصر على قواعد النحو والصرف، فقد استمرَّت همَّة العلماء في نظم مثل هذه المنظومات الألفيّة حتى بلغت من التنوع والشمول مبلغًا عظيمًا[١].

---

[١] انظر الفيروزابادي، صـ١٠٥.

[٢] انظر الصفدي، خليل بن أيبك، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد والدكتور نبيل أبو عشمة والدكتور محمد موعد والدكتور محمود سالم محمد، ٥ أجزاء، ط١، دمشق وبيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، جـ٥، صـ٣٤٧.

[٣] حاجي خليفة، جـ١، صـ١٥٧.

[٤] انظر الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو العربي، د.ت، مكتبة الفلاح، صـ١٨٢.

[٥] ذكر الدكتور فخر الدين قباوة أن الكتب الدائرة في فلك الألفية بلغت ٢٥٠ كتابًا. انظر المرادي، الحسن بن قاسم، شرح الألفية لابن مالك، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، جزآن، بيروت ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، دار مكتبة المعارف، جـ١، صـ٦.

ولا شكَّ أنَّ سبب نظم «الألفية» هو محاولة تنظيم قواعد النحو والصرف وتسهيل حفظها، وهو منبثق عن سبب عامٍّ وراء ظاهرة نظم العلوم والفنون وصناعة المتون التي كانت انعكاسًا لمنهج التلقين في التعليم[٢] والذي كان رائجًا في عصر ابن مالك، وهذا هو السبب الذي ابن معطٍ ينظم «الدُّرَّة الألفية» وجعل ابن مالك نفسه ينظم «الكافية الشافية» ويضع متن «التسهيل»، فـ«ألفية ابن مالك» وليدةُ العصرِ الذي وُجدت فيه؛ عصرِ المنظومات والمتون التعليمية[٣].

---

[١] ففي علوم القرآن ثمة منظومة ألفية بعنوان «تقريب المأمول في ترتيب النزول» للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (٧٣٢هـ)، ومنظومة ألفية بعنوان «القصيدة العلوية في القراءات السبع المروية» لأبي البقاء علي بن عثمان العذري (٨٠١)، وفي القراءات أيضًا ثمة منظومة شهيرة هي «طيبة النشر في القراءات العشر» لشمس الدين محمد بن محمد الجزري (٨٣٣هـ)، وثمة منظومة ألفية في غريب القرآن نُسبت لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين المعروف بالحافظ العراقي (٨٠٦هـ)، وقد طُبعت على هامش تفسير الجلالين بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٤٢هـ، كما في: إقبال، أحمد الشرقاوي، معجم المعاجم، ط١، بيروت ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، صـ١٥. وقد نُسبت منظومة مماثلة لابن الحافظ العراقي ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين (٨٢٦هـ)، وقد نشرت في القاهرة ١٣١٠هـ/١٨٩٣م، كما في: قره بلوط، علي الرضا وأحمد طوران، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، ٦ أجزاء، قيصري/تركيا ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، دار العقبة، جـ١، صـ٣٠٠. وللحافظ العراقي أيضًا منظومة ألفية في السيرة النبوية معروفة بـ«نظم الدرر السنية في شرح السير الزكية»، وقد طبعتها دار المنهاج ببيروت سنة ١٤٢٦هـ، وشرحها زين العابدين عبد الرؤوف المناوي (١٠١٣هـ)، كما في: حاجي خليفة، جـ١، صـ٧٤٧. وللحافظ العراقي أيضًا منظومة ألفية في علم مصطلح الحديث، وقد شُرحت شروحًا كثيرة، لعلَّ أحسنها شرح شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) المسمَّى «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث». وثمة ألفية أخرى في علم مصطلح الحديث للحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) الذي نظم ألفية في النحو كما تقدَّم، وقد سمَّاها «نظم الدرر في علم الأثر». وقد نظم شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي (٨٣١هـ) ألفية في أصول الفقه، وسماها «النبذة الألفية في الأصول الفقهية»، وشرحها في كتاب سماه «الفوائد السنية في شرح الألفية»، وقد نشرت مكتبة التوعية الإسلامية في الجيزة بجمهورية مصر العربية الطبعة الأولى عام ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م بتحقيق عبد الله رمضان موسى. وثمة منظومات ألفية في حروف القرآن والعقائد الإسلامية والفرائض والتعبير والمعاني والبيان، وثمة أيضًا منظومة سُمِّيت بـ«الألفية في الألغاز الخفية»، وهي منظومة فيها ألف لغز في ألف اسم في ألف بيت، لأبي بكر بن محمد بن إبراهيم الإربلي (٦٧٩هـ). وانظر حاجي خليفة، جـ١، صـ١٥٦ و١٥٧ و٤٦٤ و٩٠٢، وجـ٢، صـ١١١٨ و١١٤٢ و١٣٤١ و١٩٦٣.

[٢] انظر ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، ٨ أجزاء، ط٢، بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار الفكر، مقدمة ابن خلدون، جـ١، صـ٧٣٤.

[٣] الطنطاوي، صـ٢١٤-٢١٥.

وقد ذُكر لتأليف «الألفية» سبب خاصٌّ، فقال الإمام الذهبي في ترجمة محمد ابن العلامة ابن مالك المعروف بالأسد (٦٩٩هـ): بلغني أنَّ والده صنف «الألفية» لأجله ليحفظها، فلم يحذق في نحو[١]. ولكنَّ هذه الرواية تدفعها رواية أخرى عن الشيخ شرف الدين هبة الله بن البارِزيِّ (٧٣٨هـ) أنَّ العلامة ابن مالك نزل عنده ضيفًا في حماة حين ترك حلب قاصدًا دمشق، فقام على خدمته، فنظم ابن مالك له «الألفية» تعبيرًا عن شكره وتقديرًا لكرمه، والراجح أنَّ العلامة ابن مالك إنما ألَّف لابنه «المقدمة الأسدية»[٢].

وأبيات الألفيّة من كامل الرجز، وتمتاز عباراتها بجودة السبكِ وحُسن الانتظام، والرقة في الألفاظ والدقة في صياغة الأحكام، ويظهر أن ابن مالك قد حرص فيها على التسهيل والإيجاز ليسهل حفظها على مُبتغيه، ولا يعسر فهمها على مَن يبغيه؛ لأن غايته من «ألفيته» غاية تعليمية، وقد جعل ابن مالك أبواب النحو في القسم الأول منها، وأبواب الصرف في قسمها الأخير، ورغم أنَّ تركيزه كان مُنصبًّا على بيان الأحكام العامة لكل باب يطرقه، لكنَّه لم يُخلِ «الألفية» من عرضٍ موجز لجوانب خلافية، وذِكرٍ لبعض لغات العرب ومذاهب العلماء، وتصريحٍ ببعض ترجيحاته وآرائه، وممّا ظهر فيه ذلك قوله في اجتماع الضميرين وأحوال اتصال الضمائر وانفصالها:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْـمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْـمُتَّصِلْ

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

ويُلاحظ أنَّ ابن مالك لا يصرِّح في الغالب بأصحاب اللغات أو الأقوال أو المذاهب التي يشير إليها، لكنَّ المطالع في «الألفية» يجد شيئًا من ذلك، كما فعل عند ذكر لغة سُليم في إجراء القول مجرى الظنِّ في قوله:

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ؛ نَحْوُ (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

وكما فعل في باب التنازع، فصرَّح بمذهب البصريين في قوله:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

[١] انظر الذهبي، تاريخ الإسلام، جـ١٥، صـ٩٣٥.

[٢] انظر ابن الوردي، عمر بن مظفر، تاريخ ابن الوردي، جزآن، ط١، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، جـ٢، صـ٢١٦، والمقري، جـ٢، صـ٢٣٢.

ورغم أنَّ «ألفية ابن مالك» تعرَّضت لانتقادات كثيرة، يقف الباحث على أوَّلها عند ابن ناظمها العلامة بدر الدين محمد بن محمد ابن العلامة ابن مالك الذي اشتُهر بابن الناظم (٦٨٦هـ)، أما أكثر هذه الانتقادات شراسة فكانت انتقادات العلامة أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، لكن «ألفية ابن مالك» صمدت أمام تلك الانتقادات، ونالت قدرًا وافيًا من الرِّضا والقَبول، وما زالت حتى اليوم صرحًا شامخًا من صروح علم النحو العربي.

ثالثًا: شروحُ «الألفيّةِ»:

تقدَّم أنَّ «ألفيّةَ ابن مالك» نالت شهرة واسعة، وأنَّ شروحها جاوزت العشرات، ولا شكَّ أنَّ التَّعريف بكلِّ تلك الشروح خارج عن مقصد هذه الدراسة، لا سيما وقد تصدَّى لهذه المهمة مَن سبقني مِن الباحثين[١]، لكنِّي سأقف على ما كان ذا صلة وثيقة بـ«شرح الأشموني» من هذه الشروح، وسأعرفه كلَّ شرح منها بإيجاز، وأعرضها مرتَّبة ترتيبًا زمنيًّا بدءًا بالأقدم منها، وهي:

١-«الدُّرّة المضيّة في شرح الألفيّة» للعلامة بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (٦٨٦هـ)، ابن العلامة ابن مالك والشهير بابن الناظم.

وهو شرح موجز منقَّح، سلك فيه ابن الناظم منهج الحياد، واعترض على والده في بعض المسائل، وأورد فيه كثيرًا من الشواهد القرآنية، مع الاستشهاد بالحديث، وكلام العرب، وذكر الصفدي أنَّ «الخلاصة» لم تشرح بأحسنَ ولا أسَدَّ ولا أجزلَ منه[٢].

وقد طُبع في ليبسيك بألمانيا سنة ١٨٦٦م، وفي بيروت بتحقيق الشيخ محمد بن سليم اللبابيدي سنة ١٣١٢هـ، وفي القاهرة سنة ١٣٤٢هـ، وله طبعات أخرى.

وقد اعتمدت في التخريج على النسخة التي حقَّقها الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، وطبعتها دار الجيل.

ولقد قال الدكتور غريب عبد المجيد نافع: و«الدُّرّة المضيّة» أوَّلُ شرح لـ«الألفية» عرفته المكتبة، ومن ثمة لا تنصرف كلمة (الشارح) إذا أُطلِقت في شروح «الألفية» إلا إلى بدر الدين بن مالك، كما لا تنصرف كلمة (الشرح) إلا إلى «الدُّرّة المضيّة»[٣].

---

[١] مثل الدكتور غريب عبد المجيد نافع في بحث ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، وهو منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة عام ١٩٨٥م، مج١٧، ع٦٥-٦٦.

[٢] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١، ص١٦٥.

[٣] د. نافع، ص١٧٥.

وقد نُسب هذا الشرح للعلامة ابن مالك[1]، وهذا سهو أو غفلة ولا شكَّ، كما ذُكر أنَّ للإمام ابن مالك شرحًا على «الألفية»، واسمه «بُلْغةُ ذوي الخَصاصة في شرح الخلاصة»، والمشهور أنَّ الإمام ابن مالك لم يشرح «الخلاصة» اكتفاء بشرح «الكافية الشافية»[2]، وعلى كلِّ حال فشرح الناظم هو أقدم شرح على «الألفية» موجود بين أيدي الناس اليوم، وهو أشهر شروحها قديمًا[3].

٢-«منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك» للإمام أبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي النحوي (٧٤٥هـ).

وهذا الشرح شرع فيه أبو حيان، وأراد فيه أن يُظهر سعة علمه في النحو، وتميُّزه على ابن مالك في هذا الفنِّ، فشنَّ فيه حملة على ابن مالك و«ألفيته»، ولكنَّه تُوفِّي قبل أن يُتمَّه.

و«منهج السالك» شرح متوسِّط، لم يقصد مصنِّفه التطويل، ولكنه قصد إلى توضيح ما في «الألفية» من أحكام، وما عليها من كلام، وزاد على ما فيها جملة من الفوائد والفرائد، وقد حدَّد أبو حيان غرضه من هذا الشرح ومنهجه في تأليفه، فذكر أنَّ الغرض من كتابه الكلام على «الألفية» في مقاصد ثلاثة:

الأول: تبيين ما قصده ابن مالك، وتخصيص ما عمَّمه، وتعيين ما أبهمه، وتفصيل ما أجمله.

الثاني: التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته إلى مَن ذهب إليه من الأئمة والأعلام.

الثالث: حلُّ مشكلات «الألفية»، وفتح مقفلاتها[4].

وقد نُشر «منهج السالك» بتحقيق وتقديم سيدني جليزر في جزأين في نيوهيفن بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٧م.

٣-«تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» لأبي حفص زين الدين عمر بن مظفر المعروف بابن الوردي (٧٤٩هـ)، وهو شرح مختصر لا يبلغ اختصاره حدَّ الإخلال، ولا يصل بقارئه إلى الإملال، وهو يتميَّز بسهولة العرض، ونصاعة الأسلوب، فمؤلِّفه أديب ذو أسلوب رائع، كما أنَّه عالم متفنِّنٌ بارع.

---

[1] قره بلوط، جـ٤، صـ٢٨٥٩.

[2] الذهبي، تاريخ الإسلام، جـ٥٠، صـ١١٠، والسيوطي، بغية الوعاة، جـ١، صـ١٣٣، والبغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، استانبول ١٩٥١م، وكالة المعارف، جـ٦، صـ١٢٠، وحاجي خليفة، جـ١، صـ١٥١.

[3] كما يدل عليه كلام الصفدي المتقدم، وكما يدلُّ عليه كلام ابن الوردي في مقدمة شرحه للألفية، انظر ابن الوردي، عمر بن مظفر، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، جزآن، ط١، الرياض ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، مكتبة الرشد، جـ١، صـ٩٩-١٠٠، وقد عدَّ الدكتور فخر الدين قباوة ما نُسب إلى ابن مالك من شرح الألفية وهمًا، وذكر أنَّ لابن المنجى شرح للألفية، وهو أول شروحها، لكنَّه مفقود. انظر المرادي، شرح الألفية، جـ١، صـ٦.

[4] الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سيدني جليزر، جزآن، نيوهيفن بالولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٧م، المؤسسة الأمريكية الشرقية، جـ١، صـ١-٢.

وابن الورديِّ لا يقف في «شرحه» عند تحليل ألفاظ «الخلاصة» وعباراتها، بل تجاوز ذلك فكان له استدراكات على عبارات الناظم، واقتراحات لبدائل لها، كما حرص على إكمال ما يراه من نقص تدعو الحاجة إليه، بما يضيفه من شروط ومحترزات وتتمات، إضافة إلى مناقشة بعض المسائل النحوية والردِّ على الناظم وابنه في «شرحه» الذي سبق الكلام عليه.

ولهذا الكتاب طبعات عدّة منها طبعة نشرتها مكتبة الرشد في الرياض بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، وقد قام بتحقيقها ودراستها الدكتور عبد الله بن علي الشلال.

والنسخة المعتمدة في التحقيق هي التي نشرتها دار الكتب العلمية ببيروت، وقد قام بتحقيقها محمد خلاطي.

٤-«شرح الألفيّة لابن مالك» للعلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المعروف بابن أمِّ قاسم (٧٤٩هـ)، وقد طُبع باسم «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك»، ولكنَّ الدكتور فخر الدين قباوة أوضح أنَّ المرادي لم يضع اسمًا لكتابه، ورأى أنَّ الاسم الذي عُرف به شرح المرادي لاحقًا وهو «توضيح المقاصد والمسالك» مأخوذ من مقدمة الكتاب، وأنَّ الأولى أن يكون اسمه «شرح الألفيّة».

وشرح المرادي وصفه صاحبه بالاختصار، ولكنه شرح مفصَّل دقيق يستوعب أبعاد العبارة ومراميها، وقد جمع كثيرًا من الأحكام النحوية المنسوبة إلى أصحابها، وسلك فيه صاحبه منهجًا علميًّا تعليميًّا، مستفيدًا من أقوال ابن مالك في كتبه الأخرى، وعبارات ابنه بدر الدين في «شرحه للألفية»، وأقوال أبي حيان في «منهج السالك» وغيره من كتبه، وكان المرادي حريصًا على التنبيه على ما جاء في هذه الكتب من زيادات، فضلًا عن العناية بالشواهد، والإشارة إلى المسائل الشاذة والنادرة والمطردة، وبيان الأوجه الصحيحة.

وقد حقَّق هذا الشرح الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، ونشرته مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٩٧هـ، ثم حقَّقه الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، ونشرته دار مكتبة المعارف ببيروت سنة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

وقد حظي هذا الشرح باهتمام العلماء، فتناولوه بالتعليقات والحواشي والدراسات، وكان من آخرها دراسة نقدية تحليلية للدكتور علي عبود الساهي بعنوان «المرادي، وكتابه توضيح مقاصد الألفية»، وقد حرص الدكتور على الكشف عن حياة المرادي العامة والخاصة، وقدَّم وصفًا دقيقًا لآثاره العلمية، وقد بيَّن منهج المرادي في تناوله للمسائل الجزئية والقضايا العامة، وموقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، مع تفصيل لآرائه النحوية، وموقفه من النحاة السابقين، وأثره فيمن جاء بعده، وقد طُبعت هذه الدراسة برعاية جامعة بغداد في بغداد سنة ١٤٠٤هـ.

ولا شك أنَّ هذا الشرح كان من المصادر الهامّة التي استقى منها الأشموني شرحه، وليس بمُستبعد أن يكون حاضرًا بين يديه أثناء تأليفه، فأثرُ المرادي فيه حاضر عند كلِّ مَن يُطالع الشرحين.

٥-«أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» للشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، وقد يُسمَّى هذا الشرح اختصارًا «التوضيح»، وهو نثر مكثَّف لمضمون الألفية، مع كثير من الزيادات المفيدة، والآراء المنسوبة إلى أصحابها.

وقد كان للمكانة العالية التي نالها ابن هشام أثر كبير في إقبال الناس على شرحه، فقد قال عنه العلامة المؤرِّخ ابن خلدون[١]: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه". وقد حظي شرحه هذا بعناية العلماء والمحققين؛ فتعدَّدت شروحه، وتنوَّعت حواشيه، ولعلَّ أهمَّها «التصريح بمضمون التوضيح» للشيخ خالد بن عبد الله الخزرجي الأزهري (٩٠٥هـ)، وسيأتي الكلام عليه قريبًا.

وقد نشرت دار إحياء التراث ببيروت طبعات له بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد اعتمدت الطبعة الثامنة في التخريج، ونشرت المكتبة العصرية ببيروت بتحقيق وشرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في أربعة مجلدات، وقد أُرفقت هذه الطبعة بأوسع شرح للمحقق على الكتاب، ولم تحمل تاريخ نشر.

٦-«إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيّة ابن مالك» للشيخ إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الزرعي (٧٦٧هـ)، والده الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجوزية، ويقال ذلك عنه أيضًا، وذلك أنَّ جدَّه كان قيِّمًا على المدرسة الجوزية بدمشق، فسُمِّي أولاده وأحفاده بابن قيِّم الجوزية وابن القيِّم.

وشرح ابن القيِّم شرح موجز مفيد، يورد فيه البيت أو البيتين أو الثلاثة من «الألفية»، ثم يأخذ في شرحها وتحليلها بأسلوب سهل ميسَّر، وعبارات مختارة مختصرة، حتى إنَّه ليُخيَّل إلى قارئه أنَّه كتب في ساعة من نهار، وقد تميَّز بأنَّ كلَّ باب فيه مفتتح بتمهيد يسير يذكر فيه الحد الاصطلاحي لذلك الباب، ومُحتَرَزاته، أو شروطه، أو اشتقاقه، أو سبب إعمال أو إهماله، أو تسميته بذلك الاسم، فإذا شرع في الشرح تحدث بحسب ما يمليه عليه اجتهاده، ممثلًا للمسائل بأمثلة الناظم نفسها، وكثيرًا ما يزيد عليها رغبة في التوضيح، وأما ما يتعلق بآراء الناظم، فإنه يوردها، وقد يستعين في توضيحها بما صرح به صاحبها في كتبه الأخرى، فإن ارتضاها أقرَّها وأمرَّها، وإلا اعترض عليها، فردَّها.

وقد نشرت دار أضواء السلف في الرياض الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م بتحقيق الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي، وقسم من هذا الكتاب كان أطروحة دكتوراه للمحقق.

٧-«شرح ألفيّة ابن مالك» لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهاشمي القرشي المعروف بابن عقيل (٧٦٩هـ)، وقد سلك ابن عقيل في شرحه طريقًا وسطًا، فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد

[١] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ٦ أجزاء، ط٢، حيدرآباد/الهند ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، مجلس دائرة المعارف العثمانية، جـ٣، صـ٩٤.

الهامة، ولم يقصد إلى الإطناب، فيبيِّن جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد الناظم، كما لم ينحز له بحيث يتقبَّل كلَّ ما يجيء به. وقد امتاز بالسهولة والوضوح فأقبل عليه طلبة العلم، واهتمَّ العلماء به، فخدموه بحواشٍ عديدة.

وقد طُبع مرّات عديدة، ومن أكثر طبعاته تداولًا طبعة دار التراث، وقد نشرت سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م الطبعة العشرون بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في أربعة مجلدات، وهي المعتمدة في التحقيق.

٨-«شرح ألفيّة ابن مالك» لأبي عبد الله محمد بن محمد بن جابر الأندلسي (٧٨٠هـ)، وقد اعتمد ابن جابر أسلوبًا سهلًا في شرحه، واهتمَّ بإعراب أبيات الألفيّة، وعباراته قريبة المأخذ واضحة، وقد يغفل إيضاح بعض عبارات الناظم اعتمادًا على وضوح المراد منها في رأيه.

وقد حقق هذا الشرح الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، وطبعته مكتبة الأزهر بمصر عام ٢٠٠٠م، وطبعته المكتبة الأزهرية للتراث سنة ٢٠١٦هـ.

وللباحث ثامر محمد العزب رسالة بعنوان «شرح ابن جابر الهواري على ألفية ابن مالك؛ دراسة وصفية تحليلية»، وهي رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، أشرف عليها الدكتور أحمد الجدبة سنة ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، وقد قدَّم الباحث تعريفًا وافيًا بهذا الشرح وصاحبه.

٩-«المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» للإمام أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (٧٩٠هـ)، وهو شرح مطوَّل مجوَّد، اهتمَّ فيه الشارح بإيضاح معاني أبيات «الألفية»، وبيان فوائدها، وحلِّ مشكلاتها، وتوسَّع فيه الشارح بعرض مسائلها، وذكر أقوال العلماء فيها، ونسبة كثير منها إلى أصحابها، والإمام الشاطبي إمام محقِّق مجدِّد ذو فكر عميق وتحليل دقيق، وقد ظهر ذلك في جليًّا في شرحه للألفية، ولا أجد التنبكتي مبالغًا في قوله[1]: "لم يُؤلَّف عليها مثله بحثًا وتحقيقًا".

وقد أشرف معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة على نشر هذا السفر الجليل، وقام بتحقيقه مجموعة من المحققين، وقد صدرت طبعته الأولى في عشر مجلدات سنة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

[1] التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط٢، طرابلس/ليبيا ٢٠٠٠م، دار الكاتب، ص٤٩.

١٠-«شرح ألفيّة ابن مالك» لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (٨٠٧هـ)، وهو شرح مختصر على «ألفيّة ابن مالك» مهذَّب المقاصد واضح المسالك، كما وصفه صاحبه[١]، وقد سلك الشارح طريقة وسطًا بين الإسهاب المملِّ والاختصار المخلِّ، وقد حرص الشارح على إفهام الألفاظ «الألفيّة» وإيضاح معانيها، واهتم بشيء من إعراب أبياتها، ولم يتوسَّع بذكر الشواهد الشعرية والمذاهب النحوية، واقتصر من ذلك على ما يراه ضروريًا.

وقد اهتمَّ العلماء بهذا الشرح، فوضعوا عليه حواشي وتعليقات، وللمكودي شرح كبير على «الألفيّة»، وقد ذكر شهاب الدين المُلَّوي (١١٨١هـ) في حاشيته على «شرح الألفية للمكودي» أنَّ هذا الشرح أُحرق قبل تداوله[٢].

وقد حقَّقت الشرح المختصر للمكودي الدكتورة فاطمة الراجحي، وصدر عن جامعة الكويت سنة ١٩٩٣م، وهذه الطبعة هي المعتمدة في التحقيق، كما حقَّقه الدكتور عبد الحميد هنداوي، ونشرته المكتبة العصرية ببيروت سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

١١-«كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة» لأبي الخير شمس الدين محمد بن الخطيب الدمشقي المعروف بابن الجزري (٨٣٣هـ)، وقد اقتصر ابن الجزري فيه على حلِّ ألفاظ «الألفيّة»، والتمثيل لها، ولم يُعنَ بالشواهد الشعرية، أو التوسُّع في المسائل النحوية، وقد ائتمَّ ابن الجزري بابن الناظم، وأفاد من «شرح الكافية الشافية» للناظم، ولم يخرج عن ذلك إلا في القليل النادر، كما صرَّح بذلك في مقدمته[٣].

وقد نشرت هذا الشرح مطبعة السعادة بالقاهرة بتحقيق الدكتور مصطفى النماس عام ١٩٨٣م.

هذه نبذة عن بعض شروح «الألفيّة» التي سبقت شرح الأشموني إلى حيِّز الوجود، والتي يُتوقَّع أن يكون لها صلة بشرحه، وقد يرى الباحث أنَّها متفاوتة الأثر فيه؛ فبعضها كان حاضرة بقوة كابن الناظم والمرادي، وبعضها لا يظهر بينه وبين الأشموني أي صلة مباشرة، ولا يكاد يجمع بينهما إلا وحدة الموضوع كابن الجزري.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه كان في عصر الأشموني عالمان عَمِلا على خدمة «الألفيّة»، هما الشيخ زين الدين خالد بن عبد الله الخزرجي الأزهري (٩٠٥هـ)، والإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، ويمكن التعريف بعملهما باختصار:

---

[١] المكودي، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: الدكتورة فاطمة الراجحي، جزآن، الكويت ١٩٩٣م، جامعة الكويت، جـ١، صـ٧٤.

[٢] حاشية الملوي على المكودي، صـ٢. نقلًا عن المرادي، شرح الألفية، جـ١، صـ٨.

[٣] ابن الجزري، تحرير الخصاصة، صـ٣.

١٢-«التصريح بمضمون التوضيح» للشيخ الأزهري (٩٠٥هـ)، وهو حاشية على «أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» لابن هشام، كما سبقت الإشارة إليه، وقد حدَّد الأزهري منهجه بقوله[١]: "وشرحته شرحًا كشف خفاياه، وأبرز أسراره وخباياه، وباح بسرِّه المكتوم، وجمع شمله بأصله المنظوم، وسميته «التصريح بمضمون التوضيح»، ووشَّحته بعشرة أمور مهمّة، مشتملة على فوائد جمّة:

أحدها: أنِّي مزجت شرحي بشرحه حتى صار كالشَّيء الواحد، لا يميِّز بينهما إلا صاحب بصر، أو بصيرة، ومن فوائد ذلك حلُّ تراكيبه العسيرة.

ثانيها: أنَّني تتبعت أصوله التي أخذ منها، وربَّما شرحت كلامه بكلامه، ومن فوائد ذلك بيان قصده ومَرامه.

ثالثها: أنَّني ذكرت ما أهمله من الشُّروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه.

رابعها: أنَّني كمَّلت بيت كلِّ شاهد ممّا اقتصر على شطره، وعزوته إلى قائله، إلا قليلًا لم أظفر بذكره، وشرحت منه الغريب، ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبًا، حتى يتمَّ منه التقريب، وهو سوق الدليل على طبق المدعَّى.

خامسها: أنَّني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف، وبيَّنت جميع معانيها، ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف، وحفظ مبانيها.

سادسها: أنَّني طبَّقت الشرح على النظم، وقد كان أغفله، ومن فوائد ذلك معرفة شرح كلِّ مسألة.

سابعها: أنَّني ذكرت حجج المخالفين، وقوَّة الترجيح، ومن فوائد ذلك العلم بما يُفتى به على الصَّحيح.

ثامنها: أنَّني ذكرت غالب علل الأحكام وأدلَّتها، ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان والجزم بمعرفتها.

تاسعها: أنَّني بيَّنت المعتمد من المواضع التي تنقض كلامه فيها، وما خالف فيه من «التسهيل»، ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل.

عاشرها: أنَّني بيَّنت المواضع التي اعتمدها مع أنَّها من أبحاثه، ومن فوائد ذلك معرفة أنَّها من عنديَّاته".

وقد وَفَى الأزهريُّ بكثير من التزاماته، فكانت حاشيته مرجعًا هامًّا ليس لفهم كلام ابن هشام في «أوضح المسالك» فقط، وإنما لفهم «ألفيّة ابن مالك» نفسها، وما تعرضه من مباحث نحويّة وصرفيّة.

وقد طُبعت هذه الحاشية مع شرح الأشموني في دار إحياء الكتب العربية بمصر، وأعادت طباعتها دار الفكر ببيروت عام ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

---

[١] الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، جزآن، ط١، بيروت ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، جـ١، صـ٣-٤.

وقبل ترك هذا المبحث تحسن الإشارة إلى كثرة الحواشي التي خدمت شروح الألفية، كحاشية الشيخ يس (١٠٦١هـ) على «أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» لابن هشام أيضًا، وحاشيتَي أحمد بن أحمد السجاعي (١١٩٧هـ) ومحمد بن مصطفى الخضري (١٢٨٧هـ) على «شرح الألفيّة» لابن عقيل، وحواشي شهاب الدين الملَّوي الأزهري (١١٨١هـ) وأحمد بن محمد بن الحاج (١٣٤٠هـ) ومحمد المهدي العمراني الوزّاني (١٣٤٢هـ) على «شرح الألفيّة» للمكودي، بالإضافة إلى حاشيتَي محمد بن علي التونسي (١١٩٩هـ) ومحمد بن علي الصبّان (١٢٠٦هـ) على «منهج السالك» للأشموني.

١٣-«البهجة المرضية في شرح الألفيّة» للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، وهو شرح مختصر لطيف، مزجه السيوطي بـ«الألفيّة»، مهذَّب المقاصد واضح المسالك، يبيِّن مراد ناظمها، ويهدي الطالب إلى معالمها، كما وصفه السيوطي نفسه[١]، وهذا الشرح على صغر حجمه لم يخلُ من فوائد وفرائد ونكت حسان.

وقد طبعته مكتبة الصحابة بتعليق مصطفى الحسيني الدشتي، وطبعته دار المعرفة الجامعية في الإسكندرية بمصر سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م بتحقيق الدكتور زين كامل الخويسكي.

[١] المكودي، جـ١، صـ٧٤.

الفصلُ الأوَّل:

الأُشمُونيُّ

عاش الأُشمونيُّ في مصر في نهاية العصر المملوكيِّ، الذي كان السلاطين فيه والقادة وكبار رجال الدولة وعامَّة الجند من المماليك، وهم في الأصل أرقَّاء اشتراهم السلاطين وأشرفوا على تعليمهم وتربيتهم، ثم أسندوا إليهم أمور الدولة حتى آلت السُّلطة إليهم ولأبنائهم مِن بعدهم، وقد استمرَّ حكمهم قرابة ثلاثة قرون (٦٤٨-٩٢٣هـ)، وقد امتاز حكمهم بالشدة من الناحية السياسية، وكانت لهم إنجازاتٌ منها: توحيد الشام ومصر، وصدُّ الغزو المغولي، وإنهاء الحكم الفرنجي في بلاد الشام، والحفاظ على الخلافة العباسية، وقد كانت مصر في عهدهم قويَّة الشوكة عزيزة الجانب.

أمّا من الناحية الاجتماعية فقد انقسم المجتمع إلى طبقتين رئيستين: المماليك الذين صاروا أصحاب الجاه والسلطان، والعامَّة من فلاحين وتجَّار، وكان سلاطين المماليك وحاشيتهم يميلون إلى اللهو، يعيشون محاطين بمظاهر التَّرف، وكانوا مع ذلك يتبارون في بناء المساجد والتَّكايا ويهتمُّون بأعمال الخير، وكانت القلعة محلَّ إقامة السلطان وبها قصره ودواوينه وإدارات دولته.

أمّا من الناحية الاقتصاديَّة فقد كانت الزراعة هي المصدر الأساسيُّ لمعيشة كثير من الناس، وكان نظام الإقطاع هو السائد في عصر المماليك، وقد ازدهرت كثير من الصناعات ولا سيَّما في القاهرة، وازدهرت التجارة كذلك، فقد كانت أراضي دولة المماليك ممرَّ التجارة بين الشرق والغرب، فازدهرت فيها الأسواق والخانات.

أمّا من الناحية العلميَّة فقد كانت مصر قِبلة طلبة العلم، فقد أُقيمتْ فيها المدارس، ورُصِدت للإنفاق عليها الأوقاف، وأُجريت رواتبُ للمعلِّمين والطلبة، وأُنشِئت خزائن الكتب، وجُمعت فيها نفائس الكتب من شتَّى الفنون، وكثر العلماء، وكانت لهم مكانة عالية، فمنهم القُضاة والكُتَّاب، وقد نشطت في العصر المملوكيِّ حركة تأليفيَّة لم يعرف لها التاريخ الإسلاميُّ مثيلًا، حيث حرص العلماء على جمع ما سبق وتنظيمه ودراسته، فكان هذا العصر عصر الموسوعات العلميَّة، وفي ظلال هذا العصر أُلِّفت أعظم الموسوعات في كثير من الفنون، كلسان العرب لابن منظور (٧١١هـ)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٧٤٨هـ)، وصبح الأعشى للقلقشندي (٨٢١هـ)، وفتح الباري لابن حجر (٨٥٢هـ)، والضوء اللامع للسخاوي (٩٠٢هـ)، وهمع الهوامع للسيوطي (٩١١هـ)[١].

[١] انظر سليم، محمود رزق، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، القاهرة ١٩٤٧م، مكتبة الجماهير، جـ٢، صـ٨١ وجـ٣، صـ٢٨، وصـ٦٦. وشاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، ط٢، بيروت ١٩٧٧م، المكتب الإسلامي، جـ٧، صـ٢٢. والعبيد، محسن، شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية، رسالة دكتوراه في كلية الآداب قسم اللغة العربية في جامعة دمشق

وتحت ظلال عصر المماليك، وفي القاهرة قلب الدولة المملوكيَّة النابض بالحياة، وفي خضم حركة علميَّة رائعة فيها عاش الأُشموني.

أوَّلًا: اسمُه ونسبُه وكنيتُه ولقبُه:

هو عليُّ بن محمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نورُ الدين، الأُشْمُونيُّ، القاهريُّ، الشّافعيُّ[1]. أصله من أُشْمُون[2] بصعيد مصر، ووُلد في القاهرة، وكان فقيهًا أصوليًّا على مذهب الإمام الشافعيِّ[3].

ثانيًا: مولدُه ونشأتُه:

وُلد الأشمونيُّ في القاهرة بنواحي قناطر السِّباع[4] في شعبان سنة ٨٣٨هـ[5]، وكان العصر الذي وُلد فيه ونشأ عصر ازدهار علميٍّ وتعليميٍّ في مصر، فقد حرص سلاطين المماليك على بناء المدارس والإنفاق عليها، وتشجيع العلم وأهله[6].

لم يُترجم أبو الحسن الأشموني لنفسه كما فعل ابن خلدون (٨٠٨هـ) في «تاريخه»[7]، ولا كان له أبٌ يُصنِّف في طبقات الرجال، فعرَّف الناس بفضائل ولده، كما فعل ابن الجزريِّ (٨٣٣هـ)[8]، ولا كان له ابنٌ

بإشراف الدكتورة منى إلياس عام ١٩٩٢/١٩٩٣م، صـ٢-٢٨. والمقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ٣ أجزاء، مصر ١٣٢٧هـ، جـ٢، صـ١١١.

[1] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٢ جزءًا، بيروت د.ت، دار مكتبة الحياة، جـ٦، صـ٥، وابن العماد، جـ١٠، صـ٢٢٩.

[2] مدينة قديمة عامرة في صعيد مصر، غربي النيل. انظر الحموي (أشمون)، جـ١، صـ٢٠٠.

[3] ويُذكر مذهبه عند التعريف به للتمييز عن أحمد بن محمد بن منصور الأُشمونيِّ الحنفيِّ النحويِّ (٨٠٩هـ). انظر السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥، والسيوطي، بغية الوعاة، جـ١، صـ٣٨٤.

[4] على حدود القاهرة غربًا، أنشأ فيها الملك الظاهر بيبرس قناطر، وجعل عليها سباعًا من الحجارة، فسُمِّيت قناطر السباع لأجل ذلك. انظر المقريزي، المواعظ والاعتبار، جـ٢، صـ١٤٦.

[5] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥.

[6] سليم، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، جـ٣، صـ٢٧-٢٨، والعبيد، شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية، صـ٢٠.

[7] ختم ابن خلدون تاريخه بترجمة كبيرة وضعها تحت عنوان: التعريف بابن خلدون مؤلف هذا الكتاب ورحلته غربًا وشرقًا. انظر ابن خلدون، جـ٧، صـ٥٠٣-٧٤٢.

[8] ترجم ابن الجزري لنفسه ولأولاده الثلاثة. انظر ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، جـ١، صـ١٢٩، وجـ٢، صـ٢٥١ و٢٥٢.

اشتُهر بالعلم والتأليف فحفظ سيرة والده، كما فعل السيوطيُّ (٩١١هـ) لوالده[١]، ولا كان له تلميذ مؤرِّخ حريص على حفظ علمه ومناقبه يُؤلِّف ترجمة له، كما فعل السخاوي للحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)[٢]، لذلك ظلَّ كثير من تفاصيل حياته وأخباره طيَّ النِّسيان، ورغم أنَّ المصادر لا تُسعف الباحث بمعلومات وافية عن المراحل الأولى من حياة الأشمونيِّ ونشأته، لكن ممّا وصل إلينا أنَّ الأشمونيَّ اشتغل منذ الصِّغر بطلب العلم، وأقبل على مجالسة العلماء منذ نعومة أظفاره، وكان اشتغاله بحفظ القرآن الكريم أوَّلًا على العادة الجارية في ذلك العصر، ثم اشتغل بحفظ متون الفقه والأصول والنحو، فحفظ «المنهاج» للإمام النوويِّ و«جمع الجوامع» للسُّبكيِّ و«ألفية ابن مالك»، كلُّ ذلك وهو في مقتبل الشباب، وهو ابن ستَّ عشرة سنة[٣].

ثالثًا: عملُه وسيرتُه:

كان الأشمونيُّ شيخًا بارعًا مفنِّنًا أخذ من أجلِّ مشايخ عصره، اشتغل بالإقراء والتدريس من سنة ٨٦٤هـ، فكان مقصد طلاب العلم، ينهلون من مَعينه أنواع المعرفة وفنون العلوم، ورغم أنَّه برع في جميع العلوم، إلا أنَّه كان يكبُّ على النحو وتدريسه للطلاب[٤].

والظاهر أنَّ الأُشمونيَّ لم يكن من ميسوري الحال، فكان يُحصِّل رزقَه من تكسُّبه بالشَّهادة[٥] بالإضافة إلى التعليم، وقد استمرَّ على هذه الحال حتى حجَّ سنة (٨٨٥هـ)، فولّاه قاضي القضاة زكريا بن أحمد السَّنيكيُّ[٦] (٩٢٦هـ) القضاءَ في دمياط، واستمرَّ على ذلك ثلاث سنين، وكان حسنَ السيرةِ في قضائه.

ثم امتُحن بالتَّرسيم[١] مدّة، وكان الأستادار[٢] يُمدُّه فيها ويسعفه إلى أن نجا من هذه المحنة، وظهر أنَّه فوق التُّهمة، فأقام مستمرًّا على نيابته وأشغاله، فكان لأهل دمياط ونواحيها به غاية النفع.

---

[١] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فيليب حتي، بيروت د.ت، المكتبة العلمية، صـ٩٥.

[٢] وقد طُبعت في ثلاث مجلدات بعنوان: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر. وانظر السخاوي، الضوء اللامع، جـ٢، صـ٣٦، والشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، جزآن، بيروت د.ت، دار المعرفة، جـ١، صـ٨٧.

[٣] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥.

[٤] الشوكاني، البدر الطالع، جـ١، صـ٤٩١، وضيف، د. شوقي، المدارس النحوية، القاهرة د.ت، دار المعارف، صـ٣٦٠.

[٥] التكسُّب بالشهادة هو أن يتَّخذ المتكسِّبون مجلسًا ليستشهدهم مَن يحتاجون الشهادة في قضاياهم، ثم يؤدُّون الشهادة لهم أمام القضاء عندما يحتاجونها، ويأخذون أجرًا على ذلك، ويكونون شركاء في الأجر، ويعترض كثير من الفقهاء على هذه المهنة؛ لأنَّهم يعدُّون أداء الشهادة فرضًا شرعيًّا، فلا يجوز أخذ المال عليه، وهو معدود عندهم ممّا عمَّت به البلوى. انظر الدَّمِيري، محمد بن موسى، النجم الوهاج في شرح المنهاج، تحقيق: لجنة علمية، ١٠ أجزاء، ط١، جدة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، دار المنهاج، جـ١٠، صـ٣١٢.

[٦] انظر ترجمته في السخاوي، الضوء اللامع، جـ٣، صـ٢٣٤-٢٣٨، والشوكاني، البدر الطالع، جـ١، صـ٢٥٣.

رابعًا: خُلُقه:

عُرف الأُشمونيُّ بزهدِه، وعاش حياة الفقر واليُسر، لكنَّه كان في أحواله كلِّها متقشِّفًا في مأكله وملبسه وفرشه، وقد اشتُهر بعدالته وصلاحه فولَّاه زكريا بن أحمد القضاءَ مع شدة تورُّعِه وبحثِه في مَن يختارهم لهذا الأمر، فكانت في تعيينه من قِبَل هذا الرجل شهادةٌ على حسن سلوكِه وسيرته، ثم امتُحن، فصبر، ولم تزد المحنة أن كانت دليلًا على نزاهته وبراءته، فعاد إلى نيابته وأشغاله مرفوع الرَّأس بريء الساحة، وقد كان حسن السيرة، فأفاد منه الناس ما طال به العمر، وهذا مستفاد مِن كلام مَن ترجموا له[٣].

وقد كان الأُشمونيُّ –كما هو جليٌّ في كتاباته– يجلُّ مَن تقدَّمه من العلماء، ويتأدَّبُ في كلامه عنهم، وهو يؤثر الحقَّ ويصرِّح به، ولكنَّه لا يتطاول على مَن ينتقده، ويكتفي بعبارة لطيفة مثل: «والأحسن أن يُقال»، وهو على حسن فهمه وجودة نظمه لا يتبجَّح بما عنده، ويظهر ذلك في انتقاده لبيت ابن مالك:

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

فإنَّه قال: «وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى:

واللهُ يقضي بالرِّضا والرَّحمَه لي وله ولجميعِ الأُمَّه»

وقد كان التواضع سمةً ظاهرة عند الأشموني، وقد ظهر ذلك جليًّا في نظمه لـ«جمع الجوامع»، فقد افتتحه بقوله[٤]:

يقولُ ذو التَّقصيرِ الاشْمُوني عليْ الحمدُ للهِ المهيمنِ العليْ

---

[١] هو أمر بتوقيف شخص، وحجر حرِّيته، وهو من أنواع العقوبات العسكرية، وذلك بإقامة حرس على باب شخص في فترة التحقيق لمنعه من الخروج أو الهرب. انظر دُوزِي، رينهارت بيتر آن، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد سليم النعيمي وجمال الخياط، ١١ جزءًا، بغداد ١٩٧٩–٢٠٠٠م، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، جـ٥، صـ١٤٠.

[٢] هو موظَّف مسؤول عن المطبخ السلطانيِّ والإشراف على الطعام، وتنظيم المشي أمام السلطان والوقوف على السِّماط بين يديه، فهو مدير البيت السلطاني. انظر القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ١٥ جزءًا، بيروت د.ت، دار الكتب العلمية، جـ٤، صـ٢١، ورضا، أحمد، متن اللغة، ٥ أجزاء، بيروت ١٣٧٧–١٣٨٠هـ، دار مكتبة الحياة، جـ١، صـ١٧٣.

[٣] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥–٦، والغزي، نجم الدين محمد بن محمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل المنصور، ٣ أجزاء، ط١، بيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، جـ١، صـ٢٨٥.

[٤] الأشموني، علي بن محمد، لمع اللوامع (نظم جمع الجوامع)، نسخة خطيَّة بخط الناظم محفوظة في مكتبة الأسد برقم (٩٧٢٢).

وختمه بقوله: «كتبه ناظمه الفقير الحقير المعترِف بالعجز والتقصير عليُّ بن محمَّد الأشمونيُّ».

وربَّما كان لهذا التواضع دور في تقريب الأشموني من قلوب الناس، فأحبُّوه واجتمعوا حوله، حتى رجح جانبه على جانب عالم شهير في عصره، وهو الإمام جلال الدين السيوطيُّ (٩١١هـ)[١].

ورغم ثناء السخاوي (٩٠٢هـ) على الأشموني في مواضع عدّة، لكنَّه وصفه -ووصف الإمام السيوطي أيضًا- بالحمق[٢]، وقد كان السخاوي قرينًا للرجلين، ولذا يُعدُّ قوله في الأشموني والسيوطي من كلام الأقران الذي لا يُقبل، وقد استنكره منه العلماء الذين نقلوه عنه[٣].

خامسًا: شيوخُه:

أخذ الأشموني العلوم المتنوِّعة عن مشايخ مصر في عصره، ومن هؤلاء:

١- أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي العسقلاني المعروف بالحافظ ابن حجر، شيخ الإسلام، إمام في الحديث والتاريخ وعلم تراجم الرجال، كان يُلقَّب بأمير المؤمنين في الحديث، وقد حضر الأشموني مجلسه، وللسخاوي ترجمة وافية له، توفي سنة (٨٥٢هـ)[٤].

٢- النورُ الجَوْجَريُّ[٥]، ويقف الباحث على علمين يصدق عليهما هذا الاسم:

الأول منها عليُّ بن علي بن محمد ثم الدِّمياطي ثم القاهري، الشافعي، ويُعرف بالحُصَري وبابن ناصر، ويُلقَّب بنور الدين، وُلد سنة (٨١٩هـ) بجوجر، ونشأ بها فقرأ القرآن وصلَّى به، ثم تحوَّل منها إلى القاهرة، وانتقل لدمياط، وكان يتكسَّب بالشهادة وصنعة الحصر في دمياط، واعتنى بنظم الشعر والفنون، ولم يُذكر تاريخ وفاته.

والآخرُ هو عليُّ بن محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم بن سليمان، الجَوجَري الخانكي القاهري، الشافعي، ويُلقَّب بنور الدين، ولد سنة (٨٦٦هـ)، مات مطعونًا في حياة أبويه سنة (٨٩٧هـ).

وثمَّة مَن يُعرف بالجوجري أيضًا، وهو محمد بن عبد المنعم بن محمد ثم القاهري الشافعي، ويُعرف أيضًا بابن نبيه الدين، وُلد سنة (٨٢١هـ) بجوجر، وتحوَّل منها إلى القاهرة بعد موت والده وهو ابن سبع، فعُني بحفظ القرآن، ثم اشتغل بالعلوم والفنون، توفي سنة (٨٨٩هـ)، وقد أثنى عليه السخاوي، لكن لم يذكر في ترجمته أنَّه يُلقَّب بنور الدين[٦].

---

[١] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] كالشوكاني في البدر الطالع، جـ١، صـ٤٩١.

[٤] انظر السخاوي، الضوء اللامع، جـ٢، صـ٣٦، والشوكاني، البدر الطالع، جـ١، صـ٨٧.

[٥] نسبة إلى جَوْجَر بلدة بمصر من جهة دمياط. انظر الحموي، جـ٢، صـ١٧٨.

[٦] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٨، صـ١٢٣.

والذي يترجَّح عند البحث أنَّ الأوَّل هو المراد، ولا سيَّما أنَّه وُصف بأنَّه أول شيوخ الأشمونيِّ[1]، والأوَّل متقدِّم عن الثاني كثيرًا.

٣- الشَّارِمْسَاحيُّ[2]: ذكره السخاويُّ في شيوخ الأشموني مطلقًا، فيحتمل أن يكون أحمد بن علي بن أبي بكر الشارمساحي ثم القاهري الشافعي المقرئ الفرضي، وُلد نحو (٧٦٥هـ)، برع في الفرائض والحساب والقراءات، مع مشاركة في فنون كالنحو، مات وقد جاوز الثمانين بيسير سنة (٨٥٥هـ)[3].

وأن يكون الحسن بن عبد الرحمن بن عثمان فخر الدين الشارمساحي الغمري ثم القاهري الشافعي، وُلد سنة (٨١٨هـ)، اشتغل بالفقه والعربية قليلًا، وحجَّ عشرًا وجاور غير مرة وأقام ببيت المقدس نحو سنتين ثم رجع إلى مصر، ومات في سنة (٨٩٣هـ)[4].

والأول هو الغالب على الظنِّ.

٤- جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي، وُلد في القاهرة سنة (٧٩١هـ)، واشتغل وبرع في الفنون؛ فقهًا وكلامًا وأصولًا ونحوًا ومنطقًا وغيرها، وكان علامة آيةً في الذكاء والفهم، ولم يكن يقدر على الحفظ، وكان ذا هيبة ووقار، ورفض تولي منصب قاضي القضاة، توفي سنة (٨٦٤هـ)[5].

٥- القاضي علم الدين أبو البقاء صالح بن عمر بن رسلان، وهو ابن شيخ الاسلام سراج الدين البُلقيني[6]، وُلد سنة (٧٩١هـ) بالقاهرة، ونشأ بها في كنف والده فحفظ القرآن، وصلَّى به للناس التراويح وله ثماني سنين، وكان متقلِّلًا من الدنيا غاية في الذكاء وسرعة الحفظ، فلازم الاشتغال في الفقه وأصوله والعربية والحديث وغيرها من العلوم، وانتفع في ذلك كله، توفي سنة (٨٦٨هـ)[7].

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥.

[2] نسبة إلى شارمساح، وهي بلدة من أعمال دمياط بمصر، وقد قيَّده السخاوي بمهملتين وراء مكسورة ثم ميم ساكنة وحاء مهملة في موضع، وأورده في باب الشين المعجمة قيَّده براء مكسورة ثم سين مهملتين، وهذا هو الصواب. انظر السخاوي، الضوء اللامع، جـ٩، صـ٢٣٥، و١١، صـ٢٠٩.

[3] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٢، صـ١٧.

[4] المصدر نفسه، جـ٣، صـ١٠٣.

[5] المصدر نفسه، جـ١١، صـ٢٢٥، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، جزآن، ط١، مصر ١٩٦٧م، دار إحياء الكتب العربية، جـ١، صـ٤٤٣، وابن العماد، جـ٩، صـ٤٤٧.

[6] نسبة إلى بُلقينة من قرى مصر الغربية. انظر الشهبي، طبقات الشافعية، جـ٤، صـ٣٦.

[7] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٣، صـ٣١٢، والسيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان، صـ١١٩.

٦- شرف الدين أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد المناوي[١] القاهري الشافعي، وُلد سنة (٧٩٨هـ)، ونشأ بالقاهرة فحفظ القرآن وصلى به، لزم الاشتغال والمطالعة والعبادة حتى تقدم في العلم والعمل، واشتهر بإجادة الفقه وصار له سجيّةً، فعكف الناس عليه للقراءة، وبعُد صيتُه، وتزاحم الناس عنده، وكثرت تلامذته، وكان حسن السيرة جليل المناقب، توفي سنة (٨٧١هـ)[٢].

٧- محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرُّوميُّ الكَافِيَجيُّ[٣] الحنفي، وُلد سنة (٧٨٨هـ)، واشتغل بالعلم أول ما بلغ، ورحل إلى بلاد العجم والتتر، ولقي العلماء الأجلاء، ودخل إلى القاهرة فظهرت فضائله، وأخذ عنه الفضلاء والأعيان، ثم ولي مشيخة الشيخونية لما رغب عنها ابن الهمام، وكان إمامًا كبيرًا في علم الكلام، وأصول اللغة، والنحو والتصريف والإعراب، والمعاني والبيان، والجدل والمنطق والفلسفة، وله يد حسنى في الفقه والتفسير وعلوم الحديث، وإليه انتهت رئاسة الحنفية بمصر، توفي سنة (٨٧٩هـ)[٤].

٨- شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد المخزوميُّ الباميُّ[٥] القاهري الشافعي، وُلد في سنة (٨١٠هـ) بالقاهرة ونشأ بها، وله علم واسع، تصدَّر للإقراء والإفتاء والتدريس، وهو خيِّرٌ منجمعٌ عن الناس قانعٌ متعفِّف، لم تتهيَّأ له وظيفة تناسبه، قال عنه السخاوي[٦]: "ولم يخلف بعده في طبقته مثله".

٩- تقي الدين أبو بكر بن محمد بن شادي الحصنيُّ، ولد سنة (٨١٥هـ)، اشتغل بالعلوم فأخذ عن أشياخ عصره، وبرع في الفنون والمعقولات، وتصدى لأقرائها زمانًا، وولي مشيخة المدرسة الصلاحية، مات سنة (٨٨١هـ)[٧].

١٠- شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد البيجوري، حفيد فقيه الشافعية برهان الدين البيجوري، وُلد سنة (٨٢٠هـ) بالقاهرة، ونشأ بها، وكان عالمًا تولَّى التدريس، وقد ذكر السخاوي أنه صاحبه قديمًا، وأثنى على تواضعه وتودُّده، ولم أقف على تاريخ وفاته[١].

---

[١] نسبة إلى منية بني خُصيب من الصعيد، وهي مدينة كبيرة على شاطئ النيل. انظر الحموي (منية)، جـ٥، صـ٢١٨، والسخاوي، الضوء اللامع، جـ١١، صـ٢٢٨.

[٢] السخاوي، الضوء اللامع، جـ١٠، صـ٢٥٤، والسيوطي، حسن المحاضرة، جـ١، صـ٤٤٥.

[٣] لقب بذلك لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو. انظر طاشْكُبْري زَادَهْ، عصام الدين أحمد بن مصطفى، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت د.ت، دار الكتاب العربي، صـ٤٠.

[٤] السيوطي، بغية الوعاة، جـ١، صـ١١٧.

[٥] بموحدة ثم ميم نسبة لبلدة بالصعيد. انظر السخاوي، الضوء اللامع، جـ٧، صـ٤٨.

[٦] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٧، صـ٤٩.

[٧] السيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان، صـ٩٧.

١١- ثمَّة أمر لا بدَّ من الوقوف عليه، وهو ما ذُكر من أنَّ الأشمونيَّ أخذ علم القراءات عن ابن الجزريِّ (٨٣٣هـ)، فقد ذكر نجم الدين محمد بن محمد الغزي (١٠٦١هـ) أنَّ والده قرأ على الأشموني، وأنَّ الأشموني قرأ على ابن الجزري، وذكر ذلك ابن العماد أيضًا[٢]، أمّا السخاويُّ فلم يعدَّ ابن الجزريِّ في شيوخ الأشموني مع اعتنائه بذكر مَن أخذ عنهم، ومع أنَّه ذكر مَن أخذوا عن ابن الجزريِّ في تراجم كثيرة[٣].

وهذا مُشكِلٌ؛ لأن المراد بابن الجزريِّ عند إطلاقه هو شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي، وهو مقرئ حافظ مؤرِّخ ناظم، وهو صاحب «النشر في القراءات العشر»، وقد توفي سنة (٨٣٣هـ)، وهذا الإمام قد تُوفِّي قبل ولادة الأشموني، وهذا ما دعا الباحثة سهير خير الله في دراستها للأشموني عند تحقيق القسم الثاني من هذا الكتاب إلى عدِّ ما ذكره ابن العماد موضع نظر[٤].

ولكنَّ الإمام ابن الجزريِّ له أبناءٌ مقرئون، يُعرف كلٌّ منهم بابن الجزريِّ أيضًا:

أوَّلهم: أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد، وُلد سنة (٧٧٧هـ)، ولكنَّه مات ولم يكملِ الأربعين سنة (٨١٤هـ)[٥]، وهذا قد تُوفِّي قبل ولادة الأشموني.

والثاني: أبو بكر شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد، وُلد سنة (٧٨٠هـ)، ولكنَّه توفي بعد والده بقليل[٦]، قد تُوفِّي في وقت قريب من وقت ولادة الأشموني، فمن المستحيل أن يأخذ الأشموني عنه.

والثالث: أبو الخير محمد، وهو شقيق الذي قبله، وُلد في سنة (٧٨٩هـ) ، وهذا يشترك مع والده في اسمه وكنيته[٧]، ولكنَّ والده كان شمسًا كما كان يُلقَّب، فحجب نورُه نورَ ولدِه، فغفل عنه المؤرخون لاحقًا، ورغم أنِّي لم أقف على وقت وفاته، لكنَّه آخر الأربعة الذين حملوا هذا اللقب مولدًا، وهو من طبقة شيوخ الأشموني، فلا يُستبعد أن يكون قد أخذ عنه، فإذا ما رجعنا إلى أنَّ الغزيَّ أثبت أخذ الأشموني عن ابن الجزريِّ[٨] نقلًا عن والده الذي كان تلميذًا للأشموني تبيَّن أنَّه هو المراد إن شاء الله.

---

[١] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، ٣ أجزاء، ط١، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، دار ابن حزم، جـ٣، صـ١٠٧٩، والسخاوي، الضوء اللامع، جـ٢، صـ٦٥-٦٧، وجـ٥، صـ٢٦.

[٢] الغزي، جـ١، صـ٢٨٥، وابن العماد، جـ١٠، صـ٢٢٩.

[٣] وقفت في الضوء اللامع على أكثر من عشرين علمًا ذكر السخاوي أنهم أخذوا عن ابن الجزري.

[٤] انظر خير الله، سهير، دراسة القسم الثاني من الكتاب منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأبي الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني وتحقيقه، وهو بحث لنيل درجة الماجستير قدمته الباحثة لقسم اللغة العربية بجامعة دمشق بإشراف الدكتور عبد الناصر عساف وناقشته عام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، صـ٢.

[٥] ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، جـ٢، صـ٢٥١، والسخاوي، الضوء اللامع، جـ٩، صـ٢٨٧.

[٦] المصدرين السابقين، الأول، جـ١، صـ١٢٩، والثاني، جـ٢، صـ١٩٣.

[٧] المصدرين السابقين، الأول، جـ٢، صـ٢٥٢، والثاني، جـ٩، صـ٢٨٨، وطاشْكُبْري زَادَهْ، صـ٢٧.

[٨] انظر الغزي، جـ١، صـ٢٨٥.

هؤلاء جملة من شيوخ الأشموني الذي وقفتُ على ترجمتهم، وهم في الأعمِّ الأغلب أئمَّة في فنون عدّة، وأكثرهم مشتغل بقراءات والتفسير والفقه وأصوله بالإضافة إلى علوم العربية، وليس فيهم نحويٌّ شهير إلا الكافيجيَّ، وربَّما يتوهَّم الباحث أنَّ الأشمونيَّ لم يأخذ النحو إلا عن هؤلاء، وهذا توهُّم لا أكثر، فممّا لا شكَّ فيه أن شيوخ الأشموني أكثر من هؤلاء بكثير، ولكن كتب التاريخ والتراجم لم تذكر الكثير عن الأشموني، وأغلب الظنِّ أنَّ كثيرًا من تفاصيل حياته وأخباره وشيوخه وتلاميذه لم تُدوَّن، فضاعت مع مرور الزمن، ولكن لا ينبغي الظنُّ أنَّ الأشموني إنَّما أخذ علمه عن طريق مطالعة الكتب، وإن كانت المطالعة بابًا مهمًّا لتوسيع العلوم والمعارف، ولكنَّ أهل ذلك العصر كانوا لا يعتدُّون بعلم رجلٍ لم يتتلمذ على المشايخ، وقد شنَّع السخاوي على السيوطي (٩١١هـ) كثيرًا وغمزه؛ لأنَّه إنما أخذ أكثر علمه عن الكتب[١]، ولم يكن السخاوي ليترك غمز الأشموني بهذا لو ثبت عنه، لاسيما وأنَّه قارن بين الرجلين وانتقدهما[٢].

والذي يظهر لمن يُطالع سيرة الأشموني أنَّه تعلَّم على يد مَن اشتُهر بالعلم في بلده، وكانت القاهرة قِبلةَ العلماء في عصره، فالمتوقَّع أن يكون قد أخذ عن كثيرين ممَّن أدركهم، ولكنَّ كُتبَ التراجم والتاريخ ضنَّت علينا بخبر ذلك ، وقد فهم الدكتور شوقي ضيف هذا المعنى، فقال[٣]: "أخذ علم النحو عن الكافيجي وغيره من نحاة عصره في القاهرة"، ويمكنُ بعد هذا أن تُفسَّرَ غزارة علمه وكثرة نُقُوله بأنَّه استعاضَ برحلاتِه بين الكتبِ والأسفار، عن الرِّحلات بين البلدان وكثرة الأسفار.

سادسًا: تلاميذُه:

كان للأشمونيِّ تلاميذُ كُثُرٌ ولا شكَّ، فقد تصدَّى للإقراء والتدريس أزيَدَ من نصف قرن، وكانت مجالسه عامرة في بلده، وله شهرةٌ في عصره، يدلُّ على ذلك قولُ السخاوي[٤]: "ولأهل تلك النواحي به غاية النفع"، وقد استمرَّت شهرته بعد وفاته، يدلُّ على ذلك حرص صاحب «الكواكب السائرة» على وصف والده بأنه تلميذ للأشموني[٥].

ولكنَّ كتب التراجم لا تسعف إلا بمعرفة القليل عن تلاميذه، ولم تذكر تلاميذ لازموه أو أملى عليهم كتبه، لكن ذكرت مَن حضروا ختومه[٦]، ومنهم:

---

[١] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٤، صـ٦٥-٧٠.

[٢] المصدر السابق، جـ٦، صـ٥.

[٣] د. ضيف، صـ٣٦٠.

[٤] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥.

[٥] الغزي، جـ١، صـ٢٨٥.

[٦] جمع ختم، والختم هو المجلس الأخير الذي يختم به الشيخ قراءته للقرآن أو كتاب ما، فيقال: حضر ختم القرآن، أو حضر ختم البخاري، ونحو ذلك، والظاهر أن لهذا المجلس ميزة خاصة وأجواءً احتفالية، وقد تسجَّل أسماء الحضور في ذلك المجلس.

١- محمد بن عبد الله بن محمد الإفنيشيُّ العُباديُّ، وُلد بإفنيش[١]، وتحوَّل إلى القاهرة قبل بلوغه، فقطن الأزهر، وحفظ القرآن، وجوَّد الكتابة، فكتب ما يزيد على مائة مصحف، وأقرأ وناب في خزانة الكتب، مرض وقد زاحم الثمانين ثم توفي سنة (٨٩٥هـ)[٢].

٢- فخر الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان المقسي القاهري الشافعي، وُلد سنة (٨١٨هـ) بمنية فضالة في مصر، وانتقل منها وهو صغير بصحبة والده فاستوطن القاهرة، ولقي بها العلماء فأخذ عنهم، وهو معدود من تلاميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني، وتميَّز بالدين والتواضع والفصاحة وجودة التقرير والتمييز في الفقه وحسن الملكة فيه والمشاركة في غيره كالأصول والعربية، وكان فقيرًا فأقرأ الأطفال، وتكسَّب بالشهادة، ثم ولي القضاء وتغيَّر حاله، ونوَّهَ شيخه المناويُّ به جدًّا حتى كان يقول: هو معي كالمزني مع الشافعي، توفي سنة (٨٧٧هـ)[٣].

٣- الشَّيخ زين الدين عبد الرحيم بن إبراهيم بن حجَّاج الأبناسيُّ القاهري، وُلد في سنة (٨٢٩هـ)، ذكر السخاوي أنَّه جاره وصاحبه، وقد تصدَّر للتدريس مع ابتعاده عن مزاحمة الفقهاء، وكان ذا خلق وعبادة، وله شهرة وصلاح، وهو معدود من تلاميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني، وكانت تُؤخذ عنه علوم العربية، ونجد في كلام الإمام ابن حجر عبارة[٤]: "سيدي عبد الرحيم الأبناسي"، وتوهمُ هذه العبارة أنَّه من شيوخه، ولكنَّ السخاويَّ وضَّح هذا، فبيَّن أنَّ من تواضع الحافظ ابن حجر أنَّه كان لا يبخل بالثَّناء على تلاميذه، وربَّما وصفَهم بالأوصاف الحَسَنةِ التي يرتقي بها الطالبُ بأحسنِ عبارة وأمتن إشارة، وربما أدَّى سرور الطالب بتلك الألفاظ لحفظها أو كتابة صورتها، قال[٥]: "وممن أعرف الآن منهم من أصحابنا: الشَّيخ شمس الدين الجوجري والشَّيخ عبدالرحيم الأبناسي"، فالأبناسيُّ من تلاميذ الحافظ ابن حجر، ولكنه كان يُجلِّه ويمدحه ويُثني عليه، وقد حضر الأبناسي جميع ختوم الأشموني، وتوفي سنة (٨٩١هـ)[٦].

وهؤلاء الشيوخ أكبر من الأشموني، وقد توفُّوا جميعًا قبله، وكان لهم شهرة وفضل معروف عند الناس، والظاهر أنَّ حضورهم عنده في ختومه غير مرَّة، لم يكن بقصد الرواية، وإنما كانوا يحضرون للبركة، وربَّما كان

---

[١] قريةٌ في نواحي مُنيةِ عباد من الغربيّة في مصر. انظر الزَّبيدي، محمّد بن محمّد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ٤٠ جزءًا، دار الهداية، (ف ن ش)، جـ١٧، صـ٣١٩.

[٢] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٨، صـ١١٢، وجـ٦، صـ٥.

[٣] المصدر السابق، جـ٥، صـ١٣١ و٦، صـ٥.

[٤] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: د. حسن حبشي، ٤ أجزاء، مصر ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-لجنة إحياء التراث الإسلامي، جـ٢، صـ٤٧٤.

[٥] السخاوي، الجواهر والدرر، جـ٣، صـ١٠٦٤.

[٦] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٤، صـ١٦٤-١٦٦ و٢، صـ١٥٦ و٦، صـ٥-٦، والسخاوي، الجواهر والدرر، جـ٣، صـ١٠٩٩، والغزي، جـ١، صـ٢٣٦.

الأشموني هو الذي يدعوهم، فيكون في إجابتهم إكرامٌ وتقدير له[1]، فلا يحسن أن يُعدَّ هؤلاء من تلاميذ الأشموني دون هذا الإيضاح، وممَّن أخذ عن الأشموني:

١- عليُّ بن داود الجَوْجَريُّ القاهري الشافعي خطيب جامع طولون، وُلد نحو سنة (٨١٩هـ)، تميَّزَ في فنون كثيرة، وأُشير إليه بالفضيلة، لا سيَّما في العربية والفرائض والتصوف، وأخذ عن الأشموني والسيوطي، حجَّ وجاور وأقرأ بمكة، وكان صالحًا متعبِّدًا قانعًا متودِّدًا، مات عن ثلاث وستين سنة أواخر سنة (٨٨٧هـ)، وهو ممَّن أخذ عن الأشموني وتوفيَّ قبله[2].

٢- أحمد بن أبي بكر بن محمد الأنصاري الشافعي الشاذلي القاهري المقرئ، وُلد سنة بضع وستين وثمانمائة تقريبًا، وهو معدود من تلاميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني، أخذ الفقه عن النور الأشموني، وحجَّ أكثر من مرة، وجاور بمكة، وأقام بالمدينة، وكان يتكسَّب بإقراء الأطفال، ولم يُذكر تاريخ وفاته[3].

٣- جمال الدين عبد الله بن عبد السلام الدمياطي، ويُعرف بابن عبد السلام، وُلد سنة (٨٧٤هـ) بدمياط، وحفظ القرآن، وقرأ على الشهاب البيجوري وتلميذه النور الأشموني، وهو يذكر بخير وفضل، ولم يُذكر تاريخ وفاته[4].

٤- القاضي زين الدين زكريا المصري الشافعي، وهو غير قاضي القضاة زين الدين زكريا بن أحمد السَّنيكيُّ الذي تقدَّم أنَّه ولِّي الأشمونيَّ قضاء دمياط، فهذا كان قاضيًا بمصر العتيقة، ولم تُحمد سيرته، وقد صحب الشيخ جلال الدين السيوطي، والشيخ نور الدين الأشموني، توفي سنة (٩٢٩هـ)[5].

٥- الشيخ العالم العارف عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعرانيُّ، ينتهي نسبه إلى محمد ابن الحنفية رضي الله تعالى، وُلد في قلقشندة بمصر سنة (٨٩٨هـ)، كان من آيات الله تعالى في العلم والتصوف والتأليف، له «طبقات الأولياء»، صحب الأشمونيَّ ثلاث سنوات، وأثنى عليه كثيرًا، وقرأ عليه قطعة من شرحه على «المنهاج»، و«شرح نظمه لجمع الجوامع»، توفي في حدود (٩٧٠هـ)[6].

٦- الشيخ الإمام العلامة أبو البركات بدر الدين محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله الغزي العامري القرشي الشافعي، وُلد سنة (٩٠٤هـ)، وأحسن والده تربيته، وهو أول من فتق لسانه بذكر الله تعالى، ثم قرأ القرآن العظيم على المشايخ الكُمَّل الصالحين، ومنهم الشيخ نور الدين علي الأشموني، قرأ في الفقه على شيخ

---

[1] السخاوي، الجواهر والدرر، جـ٣، صـ١٠٩٢.

[2] المصدر السابق، جـ٥، صـ٢١٩.

[3] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٥، صـ٢٦٣، والسخاوي، الجواهر والدرر، جـ٣، صـ١٠٧٨.

[4] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٥، صـ٢٦.

[5] الغزي، جـ١، صـ٢٠٨.

[6] المصدر السابق، جـ٣، صـ١٥٧، والزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، ١٢ جزءًا، ط١، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، دار الكتب العلمية، جـ١٠، صـ١٨٥، وكحالة، جـ٦، صـ٢١٨.

الإسلام تقي الدين أبي بكر ابن قاضي عجلون، وكان معجبًا به يلقبه شيخ الإسلام، واستجاز له والده من الحافظ جلال الدين السيوطي، وبرع ودرَّس وأفتى، وألَّف وشيوخه أحياء، فقرَّت أعينهم به، تصدر بعد عوده من القاهرة للتدريس، واجتمعت عليه الطلبة، وهو ابن سبع عشرة سنة، واستمر على ذلك إلى الممات مشتغلًا بالعلم والإفتاء والعبادة، توفي سنة (٩٨٤هـ)[١].

والملاحظ من تأمُّل سير هؤلاء الذين ذُكر أنهم حضروا مجالس الأشموني أو أخذوا عنه أنَّهم متفاوتون في أعمراهم وأوقات ميلادهم ووفياتهم، كما أنَّهم متفاوتون في اهتماماتهم العلمية، وفي المكانة التي وصلوا إليها، ومن الملاحظ أنَّ مشايخ كبارًا حضروا مجالسه، ولم يأنفوا من الجلوس بين يديه رغم أنَّهم أخذوا عن شيوخه كالحافظ ابن حجر، والملاحظ أيضًا أنَّ أكثرهم قرأ على الأشموني، أو أخذ عنه الفقه، أو الأصول، فقد برع الأشموني في علوم شتَّى فأخذ كلُّ واحد من تلاميذه ما احتاج إليه من علمه، ولكنَّنا نفتقد من أخذ عنه النحو، فليس في تلاميذه نحويٌّ مشهور، إلا أنَّ عليَّ بن داود الجَوْجَريَّ، ذُكر أنه كتب على «ألفية ابن مالك»[٢]، لكنَّا لم نقف على ما كتبه، ولا نعرف شيئًا عن قيمته.

سابعًا: مكانتُه العلميَّةُ وثناءُ العلماءِ عليه:

كان للأُشمونيِّ مكانة علميَّة رفيعة، عرفها له أبناء عصره ومَن جاء بعدهم، وقد أثنى العلماء على غزارة علمه وتنوُّع المعارف التي حصَّلها، فذُكر في ترجمته: أنَّه فقيه مقرئ أصولي نحوي متكلم ناظم[٣]، وزاد الشوكانيُّ على هذا فقال: "برع في جميع العلوم"[٤].

ولم يكن الأشموني عالمًا واسع المعرفة فقط، وإنَّما كان معلِّمًا ناجحًا أيضًا، وقد قال معاصره شمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ) في ترجمته: "تميَّزَ وبرع في الفضائل، وتصدَّى في تلك النواحي للإقراء من سنة أربع وستين، فانتفع به الطلبة"[٥].

فإذا ما علمنا أنَّ السخاوي فرغ من تبييض كتابه سنة (٨٩٦هـ) رأينا أنَّ في كلامه مدحًا عظيمًا للأشموني، فقد أنفق من عمره أكثر من ثلاثين سنة في الإقراء والتدريس، وإذا ما أضفنا السنوات التي عاشها الأشموني بعد تأليف الكتاب ووفاة مؤلفه وجدنا أنَّ سنوات عطاء الأشموني تزيد على نصف قرن على أرجح الأقوال.

---

[١] الغزي، جـ٣، صـ٣-٩.

[٢] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٥، صـ٢١٩.

[٣] كحالة، جـ٧، صـ٣٨.

[٤] الشوكاني، البدر الطالع، جـ١، صـ٤٩١.

[٥] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥.

كما وصف السخاوي الأشموني بالفضل، فقال في ترجمة الجوجري: "وأخذ عن الفضلاء كالنور الأشموني قاضي دمياط"[١].

وقد زادت مكانة الأشمونيِّ عند العلماء بعد رحليه، وعرفوا مزيد فضله، فبالغ نجم الدين الغزيري في الثناء عليه، وذكر في «الكواكب السائرة» أنَّ والده شيخ الإسلام محمد بدر الدين كان من تلاميذ الأشموني، وقد أثنى عليه ثناء حسنًا فكتب عنه بخطِّ يده: "الإمام العالم العامل الصَّدر الكامل"[٢].

وأثنى عليه تلميذٌ آخر من تلاميذه –وهو الشيخ عبد الوهاب الشعراوي– فقال[٣]: "صحبتُه نحوَ ثلاث سنين، كأنَّها سنةٌ من حُسنِ سمته وحلاوة كلامه وقلَّة كلامه، ولم يزل على ذلك حتى مات رحمه الله".

وقد كرَّر هذا الثناء ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب»[٤].

أما في العصر الحديث فقد تغيَّرت نظرة الباحثين، وأصبحوا يتعرفون على مكانة الرجل من خلال دراسة آثاره، وقد سلك الشيخ محمد الطنطاوي هذا المسلك، فدرس شرحه لـ«الألفيّة»، ووصفه بقوله: "الأشمونيُّ أولعُ المؤلِّفين بجمع المعلومات"[٥].

أما الدكتور شوقي ضيف فوصف الأشمونيَّ بقوله: "ربَّما كان أنبهَ نحويٍّ أخرجته مصر في القرن العاشر الهجري"[٦]، ونحا نحوَ ذلك الدكتور عبده الراجحي، لكنَّه جزم بهذا فقال عن الأشمونيِّ: "هو أبرزُ النُّحاة المصريين في القرن العاشر".

ثامنًا: مُصنَّفاته:

إنَّ التراث العلميَّ العظيم الذي تركه الأشمونيُّ والمصنَّفات التي خلَّفها، تدلُّ على مكانته العلميَّة الرفيعة، فقد تعدَّدت مصنَّفاته وتنوَّعت؛ فله مصنَّفات في علوم العربية، والعلوم الشرعية، والعلوم العقلية، وقد ألَّف في النحو والفقه والأصول والمنطق، وكانت كتبه عبارة عن منظومات وشروح على العادة الغالبة على أهل ذلك العصر، ولم نقف له على كتاب مستقلٍّ، وقد ذكرت كتب التراجم والتعريف بالمصنِّفين جملة من منظوماته وكتبه، وأنَّ طلبة العلم حرصوا على تحصيل كتبه وقراءتها عليه، ولكن نُسيت أسماؤهم وخفي ذكرهم، ولم يبق إلا أسماء مصنفات بعضها معروف اليوم، وأكثرها غير معروف، وسأسلِّط الضوء على ما وقفت عليه من ذلك، فمن منظوماته:

---

[١] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٥، صـ٢١٩.

[٢] الغزي، جـ١، صـ٢٨٥.

[٣] الزرقاني، جـ١٠، صـ١٨٥.

[٤] ابن العماد، جـ١٠، صـ٢٢٩

[٥] الطنطاوي، صـ٢٠٣.

[٦] د. ضيف، صـ٣٦٠.

١- «لمع اللوامع في نظم جمع الجوامع»، وهو نظم لكتاب «جمع الجوامع» في أصول الفقه لتاج الدين السُّبكيِّ (٧٧١هـ)، وقد ذكر السخاويُّ أنَّه قرَّض هذا النَّظم[١]، وفي مكتبة الأسد نسخة منه بخطِّ الأشموني برقم (٩٧٢٢)، وقد طُبع[٢].

٢- «أرجوزة في الضَّرورات الشِّعرية» وموضوع هذه الأرجوزة النحو، وإن كان لها صلة بالشعر والأدب، وهي مُودَعة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم ٦/٥٤٣٧[٣]، ولا أعلم أنها طُبعت.

٣- نظم «إيساغوجي» في المنطق[٤]، والإيساغوجي لفظ يوناني، مركَّبٌ من ثلاثة ألفاظ يونانية، وهي: ايس واغو واجي، معنى الأول أنت، ومعنى الثاني أنا، ومعنى الثالث ثمة، جعلوه علمًا للكلِّيات الخمس، وهي: الجنس والنوع والفصل والخاصّة والعَرَض، وقيل: إنّما سُمِّيت بإيساغوجي لأنَّه اسم حكيم استخرجها أو دوَّنها، وقيل: لأنَّ بعضهم كان يعلِّمها شخصًا يُسمَّى بإيساغوجي، وكان يخاطبه في كلِّ مسألة منها باسمه ويقول: يا إيساغوجي كذا وكذا[٥]، وقال محمد بن أحمد السَّكَّاكيُّ (٣٨٧هـ)[٦]: "هذا العلم يُسمَّى باليونانية لوغيا، وبالسريانية مليلوثا، وبالعربية: المنطق".

٤- نظم «المجموع» في علم الفرائض للشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن شرف الكلائي الفرضي الشافعي (ت: ٧٧٧هـ)[٧].

٥- نظم «منهاج الدين» للشيخ الإمام أبي عبد الله حسين بن الحسن الحليمي الجرجاني الشافعي (٤٠٣هـ)، و«منهاج الدين» كتاب في شعب الإيمان، مرتَّب في سبعة وسبعين بابًا[٨].

---

[١] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥.

[٢] وقد سمِّي: البدر اللامع في نظم جمع الجوامع، والاسم الذي أثبته مكتوب بخطِّ المصنِّف في النسخة الخطية المشار إليها. انظر قره بلوط، جـ٣، صـ٢١٥٢.

[٣] قره بلوط، جـ٣، صـ٢١٥٢.

[٤] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥، والشوكاني، البدر الطالع، جـ١، صـ٤٩١.

[٥] الأحمد نكري، عبد النبي، دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، ٤ أجزاء، ط١، بيروت ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، جـ١، صـ١٥٣، والتهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، جزآن، ط١، بيروت ١٩٩٦م، مكتبة لبنان، جـ٢، صـ١٣٨١، وحاجي خليفة، جـ١، صـ٢٠٦ و٢٠٨.

[٦] الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي، صـ٢٨٤.

[٧] حاجي خليفة، جـ٢، صـ١٦٠٥.

[٨] البغدادي، جـ٥، صـ٧٣٩، وحاجي خليفة، جـ٢، صـ١٨٧١.

٦- نظم «المنهاج» في الفقه[١]، و«المنهاج» يُراد به عند الإطلاق كتاب «منهاج الطالبين» للإمام يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، وهو كتاب في الفقه الشافعي.

ومصير عامّة هذه المنظومات مجهول عندي باستثناء الأولى التي طُبعت، والثانية المودعة في بغداد، ولا أستطيع الجزم إن كانت قد فُقدت إلى الأبد أو أنَّ الأيام القادمة ستظهر شيئًا منها إلى الوجود، ومن المحتمل أن يكون في عبارة "نظم «المنهاج» في الفقه" التي ذكرها بعض مترجمي الأشموني بعض تساهل وخلط، وأن يكون المراد نظم «منهاج الدين» للحليمي، والله أعلم.

ومن الكتب التي ذُكر أنَّ الأشموني صنَّفها:

١- «منهج السالك إلى ألفيه ابن مالك» وهو المعروف باسم «شرح الأشموني»، وهو الكتاب الذي جُعلت هذه الدراسة مقدمة لتحقيقه، وقد طُبع مرارًا، وهو أشهر كتبه في عصرنا، وسيأتي تفصيل الكلام عليه قريبًا.

٢- «همع الهوامع في شرح لمع اللوامع»، وهو شرح للأشمونيِّ على نظم «لمع اللوامع» الذي تقدَّم الكلام عنه، وموضوعه أصول الفقه، وفي مكتبة مدريد نسخة من هذا الشرح بخطِّ الأشموني برقم (١٠٧٠)[٢].

٣- شرح نظم «المنهاج» في الفقه[٣]، وهو شرح لمنظومته لـ«المنهاج» التي سبق الكلام عليها، والتنبيه على ما فيها.

٤- «الينبوع في شرح المجموع»، وهو شرح لكتاب «المجموع» لأبي علي حسين بن شعيب المعروف بابن السنجي (ت: ٤٣٠هـ)، وهو كتاب فقهيٌّ في فروع الشافعية، ولهذا الكتاب نسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٣٠٩٤٧٩)[٤].

٥- حاشية أو تعليقة على «الأنوار لعمل الأبرار» للشيخ الإمام جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيليِّ الشافعي (ت: ٧٩٩هـ)، وهو في فقه الشافعية[٥].

٦- شرح «التسهيل» لابن مالك[٦]، والظاهر أنَّه كتاب في النحو، لكن لم يُذكر شيء عن طبيعته وحجمه، وقد ذُكر أنَّه إنما شرحًا قطعًا من «التسهيل»، فيحتمل أن يكون المراد أنَّه شرحه في دروس، لا في مصنَّف، والله أعلم.

---

[١] ابن العماد، جـ١٠، صـ٢٢٩، والزركلي، جـ٥، صـ١٠.

[٢] خير الله، سهير، صـ٧.

[٣] ابن العماد، جـ١٠، صـ٢٢٩، والزركلي، جـ٥، صـ١٠.

[٤] البغدادي، جـ٥، صـ٧٣٩، وحاجي خليفة، جـ٢، صـ١٦٠٦، وكحالة، جـ٧، صـ١٨٤.

[٥] حاجي خليفة، جـ١، صـ١٩٥.

[٦] السخاوي، الضوء اللامع، جـ١، صـ١٠٧، وجـ٦، صـ٥، وحاجي خليفة، جـ١، صـ٥١٣.

٧- ردٌّ على البقاعيِّ في مسألة: ليس في الإمكان أبدع ممّا كان، فقد اعترض برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي)٨٨٥هـ(على الحجة الإسلام أبي حامد الغزالي)٥٠٥هـ(في هذه المسألة، وألمح إلى أنَّ الغزاليَّ متأثر بالفلاسفة والإسلامين القائلين بوحدة الوجود، وصنَّف كتابًا سمّاه: «تهديم الأركان في ليس في الإمكان أبدع ممّا كان»، وقد ردَّ عليه الأشموني، وظاهر عبارة السخاويِّ أنَّ الأشمونيَّ ألَّف كتابًا في الردِّ على البقاعي، ولكنِّي لم أقف على مَن ذكر اسمًا لهذا الردِّ، فقد يكون الردُّ في مناظرات أو مجالس، أو يكون مما فُقد من تراث علمائنا[١]، والله أعلم.

وهكذا نجد أن المطبوع من كتب الأشموني كتابان فقط، هما: «منهج السالك إلى ألفيه ابن مالك» و«لمع اللوامع»، والمذكور في فهارس المخطوطات ثلاثة، هي: «الينبوع في شرح المجموع» و«همع الهوامع في شرح لمع اللوامع» و«أرجوزة في الضَّرورات الشِّعرية»، وبقية كتب الأشموني مجهولة المصير.

والملاحظ أنَّ غالب كتب الأشموني كانت في الفقه وأصوله على مذهب الإمام الشافعي، ولكن منها ما كان متعلقًا بالنحو والفرائض والمنطق والشعر، وهذا يدلُّ على سعة علم الأشموني وثقافته الموسوعية، كما أنَّ كثرة منظوماته تدلُّ على تمكنه من النظم، وهذا يحتاج إلى مرونة كبيرة في التعامل مع المادة العلمية والأوزان الشعرية، أمَّا طبيعة كتبه التي كانت تدور في فلك المنظومات والشروح والحواشي فهي انعكاس لروح العصر الذي عاش فيه.

تاسعًا: وفاتُه:

لا يذكر السخاوي صاحب أوسع ترجمة بين أيدينا للأشموني تاريخ وفاته؛ لأن الأشموني كان حيًّا عند كتابة ترجمته، وامتدَّت حياته إلى ما بعد وفاة السخاوي، وقد اختلفت المصادر بعد ذلك في وفاته[٢]؛ فقيل: نحو سنة ٩٠٠هـ[٣]، وقيل: سنة ٩١٨هـ[٤]، وقيل: لعلها بين العشرين إلى الثلاثين وتسعمائة[٥]، وقيل: سنة ٩٢٩هـ[٦]، وقيل غير ذلك[٧]، والذي مال إليه أكثر الباحثين أنَّ وفاته كانت سنة ٩٢٩هـ[١]، وهو ما أميل إليه

---

[١] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥، والشوكاني، البدر الطالع، جـ١، صـ٤٩١.

[٢] وقد أوقع هذا الاختلاف عمر كحالة في خلط، فذكر له ثلاث تراجم، وذكر في كلٍّ ترجمة سنة وفاة مختلفة. انظر كحالة، جـ٧، صـ٣٨ و١٨٤ و٢٢٥.

[٣] حاجي خليفة، جـ١، صـ١٥٢ و١٩٥، والزركلي، جـ٥، صـ١٠، وكحالة، جـ٧، صـ١٨٤.

[٤] الشوكاني، البدر الطالع، جـ١، صـ٤٩١، وكحالة، جـ٧، صـ٢٢٥.

[٥] الغزي، جـ١، صـ٢٨٥.

[٦] ابن العماد، جـ١٠، صـ٢٢٩، وكحالة، جـ٧، صـ٣٨، ود. ضيف، صـ٣٦٠.

[٧] ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، جـ٥، صـ٢٨٥ بأنَّ وفاته سنة ٨٧٢هـ، وقد علَّق المترجم بأنَّه خلط بين الشُّمني والأشموني، وعلى كلٍّ فهذا التاريخ غير صحيح.

أيضًا، وهذا ميلٌ له مبرِّرُه؛ فهذا التحديد موافق لكلام الغزِّيِّ، وهو أوَّل مَن ذكر وفاة الأشموني من المصادر التي بين أيدينا، كما أنَّه أثبت سماع والده بدر الدين من الأشموني، وأنه قرأ عليه، فإذا ما علمنا أنَّ والده وُلد سنة (٩٠٤هـ) تبيَّن لنا بطلان قول مَن حدَّد وفاته بـ(٩٠٠هـ)، كما تبيَّن الدليل على أنَّه عاش بعد وفاة السخاوي (٩٠٢هـ).

ولعلَّ اضطرابَ الأحوال السياسيَّة في مصر، وسقوطَ دولة المماليك في السنوات الأخيرة من عمر الأشمونيِّ كان له أثرٌ في الاختلاف في تاريخ وفاته، فكثيرًا ما تترافق الاضطرابات السياسيَّة وسقوط بعض الدول وقيام دول مكانها بموجات من الفتن، فيكثر القتل، ويعتاد الناس نعوات الموت، ولا يعود لتسجيل الوفيات كبير معنى، كما أنَّ مثل هذه الفتن تعصف عادة بالسلاطين وكبار رجال الدولة، فتشغل أخبارهم العامَّةَ عن أخبار مَن سواهم.

وربَّما كان من أسباب الاختلاف في وفاة الأشموني كثرة من حمل هذه النسبة في هذا العصر، فقد أغنى السخاوي المكتبة العربية الإسلامية بأوسع كتاب يتحدَّث عن قرن بعينه، وترجم لكلِّ مَن اتصل به من أهل هذا العصر، صغيرًا كان أو كبيرًا، رجلًا كان أو امرأة، حيًّا كان أو ميتًا، بخلاف العادة التي جرت عند الأكثرين بترجمة الأعلام المشهورين، دون العامَّة والمغمورين، ورغم دقَّة السخاوي وحسن ضبطه، لكنَّ تشعُّب معلوماته أدخل إشكالات على غيره، كما أنَّ النسبة إلى الأماكن تكون دائرتها واسعة بطبيعة الحال، ويمكن أن نمثِّل لهذا بذكر أسماء مَن حملوا نسبة الأشموني وذكرهم السخاوي في «الضوء اللامع»، وهم: شهاب الدين أحمد بن حسين بن علي المرحومي الأصل الأشموني، وأحمد بن عبد الله بن عبد الغفار الأشموني، وشهاب الدين أحمد بن علي بن حسين الدمياطي ويعرف بالأشموني، وأحمد بن محمد بن عبد الدائم الأشموني، وشهاب الدين أحمد بن محمد بن منصور الأشموني، وعبد الرحمن بن محمد بن أحمد الأشموني، وعبد القادر بن مدين الأشموني، وعلي بن أبي بكر بن عبد الله الأشموني، وشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الدائم الأشموني، وشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الأشموني، ومحمد بن عبد القادر بن مدين الأشموني، ومدين بن أحمد بن محمد المغربي الأشموني[٢]، وربما كان بعض هذا نتيجة الخلط بين الأُشْمُوميِّ[٣] والأُشْمُونيِّ، فليس من أشمون إلا صاحب الترجمة وعلي بن أبي بكر، ولكن العامة تخلط فتسمِّي الجميع الأشموني، كما نبَّه السخاوي[٤].

---

[١] ممَّن مال إلى هذا الدكتور شوقي ضيف والدكتور عبده الراجحي والشيخ محيي الدين عبد الحميد والشيخ محمد الطنطاوي والدكتورة خديجة الحديثي، وحقَّق الدكتور الطويل هذه المسألة في كتابه الأشموني وكتابه منهج السالك، صـ٩-١٢، وقد كرَّر فيه مقولة أنَّ السخاوي لم يحدِّد تاريخ وفاته، وقد علمتَ ما في هذه المقولة.

[٢] انظر تراجم هؤلاء على الترتيب في: السخاوي، الضوء اللامع، جـ١، صـ٢٨٩ و٣٦٠، وجـ٢، صـ١٨ و١١٩ و٢٠٨ و٢٢٧، وجـ٤، صـ١٢٢ و٢٩٨، وجـ٥، صـ٢٠٣، وجـ٦، صـ٣١٣، وجـ٧، صـ٢، وجـ٨، صـ٧٠، وجـ١٠، صـ١٥٠.

[٣] نسبة إلى أُشموم طَناح قرب دمياط، أو أُشموم الجُريسات بالمنوفية. انظر الحموي (أشموم)، جـ١، صـ٢٠٠.

[٤] السخاوي، الضوء اللامع، جـ١١، صـ١٨٤-١٨٥.

الفصل الثاني:

تعريفٌ بشرحِ الأُشمونيِّ

«منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك»

نال الأشمونيُّ شهرة واسعة ورجح في عصره على الإمام جلال الدين السيوطي، وقد حظي كتابه «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك» بالرِّضا والقَبول عند العامَّة والخاصَّة، فصار مذ رأى النورَ قِبلة الأنظار ومنتهى الأفكار، وقد بقي هذا الكتاب مُرشدَ المعلِّمين ومنهل المتعلِّمين إلى يومنا هذا، وقد تحرَّكت نحوه همم الباحثين فدرسوه وسجَّلوا ملاحظاتهم حوله[1]، وإنِّي في هذا المبحث أجد نفسي محاطًا بقمم عالية؛ فقد أجاد وأحسن مَن سبقني، ولكن تقدُّم إحسانهم لم يمنعني من أن أدلوَ بدلوي، وأبوح بما عندي، وقد حاولت في هذا المبحث أن أُفيدَ مِن المباحث التي سبقتني، وأمحِّصَ الآراء على ضوء القناعات التي شكَّلها عملي في الكتاب، وأن أُضيف ما بدا لي من آراء وملاحظات.

أوَّلًا: اسمُ الكتاب ونسبتُه:

كتب الأشمونيُّ على عادة أكثر المصنِّفين في عصره مقدِّمةً لشرحه على «الألفيَّة»، وقد ذكر فيها الاسم الذي اختاره لكتابه، وهو: «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك»، وهذا ثابت في النسخ الخطية للكتاب، ولذلك لا نجد مَن أطلق عليه اسمًا آخر، وقد سمَّاه بهذا الاسم بعض مَن ترجموا للأشموني أو عرفوا بكتابه[2]، ولكنَّ هذا الكتاب اشتُهر بين الناس باسم «شرح الأشموني على الألفية»، وليس هذا من باب الخلاف في اسم الكتاب، ولكنَّه من باب التعريف بطبيعة العمل وصاحبه، فاسم هذا الكتاب الذي سمَّاه به صاحبه، وليس فيه أيُّ خلاف هو: «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك»، وهذا الاسم يُذكِّر بشرح أبي حيان الذي تقدَّم التعريف به عند الحديث على شروح «الألفيَّة»[3].

أمَّا نسبةُ هذا الشرح إلى الأشموني فهي ثابتة لا يعتريها شكٌّ؛ فقد اشتُهر الكتاب بين الناس على مرِّ الزمان منذ عصر تأليفه وإلى يومنا هذا بـ«شرح الأشموني على الألفية»، وهذه النسبة ثابتة على النسخ الخطية

[1] كالدكتور محمد عبد المجيد الطويل والدكتور محسن العبيد والدكتور حسن حمد والباحثة سهير خير الله.

[2] البغدادي، جـ٥، صـ٧٣٩، وكحالة، جـ٧، صـ١٨٤.

[3] انظر صـ14.

بأيدي ناسخيها، وهي ثابتة أيضًا في الحواشي والتعليقات التي كُتبت على هذا الشرح، كما أنَّ عامَّة الكتب التي ترجمت للأشموني أو تحدَّثت عن كتبه أثبتت له شرحًا على «الألفية»[1].

ثانيًا: أهميَّةُ الكتاب ومنزلته بين شروح «الألفية»:

نالت «ألفيّة ابن مالك» من الشهرة والاهتمام ما لم ينله غيرُها من منظومات النحو ومتونه، فقد بلغت شروحها والحواشي عليها العشرات كما تقدَّم[2]، وقد ظهر اهتمام العلماء بها وإقدامهم على شرحها ابتداء بابن الناظم الذي لم يفصل بين وفاته ووفاة والده الإمام ابن مالك صاحب «الألفيّة» إلا نحو أربع عشرة سنة، وقد استمرَّ هذا الاهتمام إلى عصرنا هذا.

و«منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك» للأُشمونيِّ هو أحد شروح «الألفيّة» الكثيرة، لكنَّه تميَّز على أكثرها، وقد وصفه مؤلِّفه فقال[3]: "هذا شرح لطيف بديع على ألفيّة ابن مالك، مهذَّب المقاصد واضح المسالك، يمتزجُ بها امتزاج الروح بالجسد، ويحلُّ منها محلَّ الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط المملِّ، وعلا عن التفريط المخلِّ، وكان بين ذلك قوامًا، وقد لقبته بـ«منهج المسالك، إلى ألفيّة ابن مالك»، ولم آلُ جهدًا في تنقيحه وتهذيبه، وتوضيحه وتقريبه".

وفي هذا التعريف الموجز من الأشمونيِّ بعملِه مدحٌ وافتخار؛ مدحٌ لهذا العمل، وافتخارٌ بإنجازه، وليس من الغريب أن يُعجب العامل بعمله، والمبدع بإبداعه، فعلاقة الكتاب بمؤلِّفه تكاد تقارب علاقة الابن بأبيه، ولكن مديح الأشمونيِّ لكتابه ليس من باب «أحبُّ ولدي وإن أساءَ»، ولكنَّ هذا الكتاب يستحقُّ من قلب مصنِّفه هذه المكانة، فافتخارُ الأشمونيِّ –وهو المعروف بالتواضع ولين الجانب– بهذا الكتاب ليس افتخارًا فارغًا، ومدحه له ليس ادِّعاءً بلا مستندٍ؛ فهو عملٌ جليل القدر، عظيم المكانة، بذل فيه الأشمونيُّ جهدًا مشكورًا، فعاد إلى مَن سبقه من شرّاح «الألفية»، وأئمة النحو، فاستفاد وأفاد، واتَّبع فأبدع، وأخذ فصفَّى، ونقَّى فأعطى، ووضَّح وناقش، ووافق وعارض، فكان عملُه خلاصة جهده وجهودِ كثيرين ممّن سبقوه، فقد استعان بمصادر كثيرة، ونهل من مشاربَ متعدِّدة، ثم مزج ذلك وصاغه بعبارة قريبة، ففاق بهذا كثيرًا ممَّن سبقه، وأعان به كثيرًا ممَّن لحقه.

---

[1] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥، والغزي، جـ١، صـ٢٨٥، والبغدادي، جـ٥، صـ٧٣٩، وكحالة، جـ٧، صـ١٨٤.

[2] صـ13.

[3] انظر صـ84.

وقد نال «منهج المسالك» الإعجابَ في حياة مؤلِّفه وبعد وفاته، فذكره السخاوي في ترجمته للأشموني عندما كان حيًّا، وأثنى عليه عبد الوهَّاب الشَّعراوي بعد وفاة الأشمونيِّ، فقال: "شرح «ألفيّة ابن مالك» شرحًا عظيمًا"[١].

وقد استمرَّ إعجاب العلماء والباحثين بعمل الأشمونيِّ، فوصفه الشيخ محمد الطنطاوي بقوله[٢]: "في الحقِّ أنه أغزر شروح «الألفيّة» مادّةً على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنَّه من أوفى كتب النحو جمعًا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل".

وقال الدكتور شوقي ضيف في ترجمته للأشموني أيضًا[٣]: "ومن أهمِّ مصنفاته النحوية شرحُه على «الألفيّة» الذي سمَّاه «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك»، وقد تمثَّل فيه الشروح الكثيرة التي سبقته تمثُّلًا منقطعَ النظير، كما تمثَّل كتابات النحاة المختلفين، وتحوَّل ذلك كلُّه سيولًا في شرحه، وعادة يعرض الآراء المختلفة وما يسندها من علل، وكثيرًا ما يختار لنفسه الرأي الصحيح عنده مصرِّحًا بذلك... وهو يكثر في شرحه كلِّه من الاستمداد من «التسهيل» لابن مالك... وهو يقابلُ آراء ابن مالك في «الألفيّة» على آرائه في «التسهيل» وآراء النحاة المختلفين من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، وكثيرًا ما يفصح عن رأيه مبيِّنًا وجهة نظره".

وقال فيه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[٤]: "هو أجلُّ الشروح على كثرتها واختلاف مشاربها وتعدُّد مناحيها، وأكثرُها مادّة وأبعدُها شوطًا في ميدان الجمع والتهذيب، بل نحن لا نبالغ إذا قطعنا بأنَّ هذا الشرح أوفى ما يتناقله قرَّاء العربيَّة اليوم من كتب النحو والتصريف، وأجمعها لمذاهب النحاة وشواهدها وتعليلاتها والإشارة إلى توجيه شواذِّها، في عبارة سهلة وأسلوب لا تعقيد فيه ولا إغلاق".

وقد تلقَّى العلماء شرح الأشموني بكثير من العناية، وأحاطوه باهتمام ورعاية، فعكفوا على تدريسه في المساجد والمدارس، وأثنوا عليه في المحافل والمجالس.

ثالثًا: مصادرُ الأشمونيِّ في شرحه:

يعدُّ الأشمونيُّ من متأخِّري النُّحاة، وقد أتاح له تأخُّرُه الاطِّلاع على تراث نحويٍّ عظيم تركه الخليل وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والفارسيُّ وابن جني وابن مالك وأبو حيان، وغيرهم من أئمة العربية

---

[١] الغزي، جـ١، صـ٢٨٥.

[٢] الطنطاوي، صـ٢٢٨.

[٣] د. ضيف، صـ٣٦٠-٣٦١ بتصرف يسير.

[٤] الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، مقدمة التحقيق، جـ١، صـ٤. نقلًا عن خير الله، سهير، صـ١٨.

وفرسانها، وقد كانت أقوال هؤلاء وغيرهم من النحاة مصدرًا هامًّا استقى منه الأشموني مادَّته، كما كانت الكتب التي استفاد منها مصدرًا لا يقلُّ أهميَّة عن المصدر الأوَّل.

ورغم أنَّ الأشموني لم يصرِّح في مقدمته بمصادره التي عوَّل عليها، واستمدَّ منها، لكنَّ المطالع لكتابه يجده يذكر جملة غير قليلة من مصادره المباشرة أو غير المباشرة، ويمكن أن تُقسم هذه المصادر إلى قسمين أساسيين:

القسم الأوَّل: النُّحاة والعلماء الذين نقل أقوالهم ومذاهبهم.

القسم الثَّاني: الكتب التي استمدَّ منها شرحه.

أما القسمُ الأوَّل فقد عمد الأشمونيُّ إلى ذكر عدد كبير من علماء النحو واللغة[١]، وذكر عددًا من القرَّاء[٢]، ولم يخلُ كتابه من أسماء بعض أئمة الحديث[٣]، أمَّا أكثر اسم متكرِّر في كتابه فهو اسم سيبويه، وهذا طبيعيٌّ فسيبويه إمام النحاة، وكتابه أهمُّ مصادرهم، وقد أحصى الدكتور محمد الطويل عدد مرات الرجوع إلى سيبويه في شرح الأشموني فبلغت ٢٧٢ مرة[٤]، وقد تكرر ذكره في القسم الذي درسته ١٨٥ مرة، ولكن لا يوجد أيُّ دليل يُثبت رجوعَ الأشمونيِّ إلى «كتاب سيبويه» مباشرة، لا سيَّما أنَّ «كتاب سيبويه» لم يُذكر إلا مرتين[٥]، ويبقى هناك احتمالٌ أنَّه إنما أخذ أقوال سيبويه عن واسطة، ويدعم هذا الاحتمال أنَّ الأشمونيَّ مع كثرة النصوص والآراء التي أودعها في كتابه لم يعمد إلى توثيقها بإحالتها على مصادرها الأصلية في الغالب.

وثمَّة أمرٌ آخرُ، وهو أنَّ الأشمونيَّ كان يلجأ في كثير من المواضع إلى إغفال اسم صاحب الرأي والتعبير عنه بقوله: "قال بعضهم"، أو "قيل"، أو "ومنهم من يجعل كذا" أو "وقال قوم"[٦].

ومع ذلك فقد تردَّدت في كتابه أسماء لأعلامٍ من المدارس النَّحويَّة الشهيرة، فمن البصريين نجد ذكر الخليل بن أحمد ويونس وعيسى بن عمر والأخفش وأبي محمد اليزيدي وأبي عثمان المازني والمبرد، ومن الكوفيين الكسائي وثعلب والفراء، ومن البغداديين والذين كانت لهم آراء خاصة بهم تتفق أو تختلف عن مذهب المدرستين التقليديتين: البصرية والكوفية نجده ذكر أبا سعيد السيرافي وأبا علي الفارسي، كما أكثر من ذكر الزجاج وابن السراج والزجاجي والزمخشري والرماني وغيرهم، ولست أراني بحاجة إلى ذكر النماذج هنا لكثرتها في كتابه، ووضحوها لمن أرادها في فهرس الأعلام.

---

[١] من النحاة مَن ذكره مرة واحدة كالشاطبي، ومنهم مَن ذكره مرتين وثلاثًا وأكثر من ذلك. انظر صـ112.

[٢] ذكر نحوًا من خمسة وعشرين منهم: أُبيُّ بن كعب، وحفص، وابن محيصن. انظر صـ795 و266 و788.

[٣] ذكر منهم البخاري وأبو داود والطبراني. انظر صـ633 و91 و499.

[٤] الطويل، د. محمد عبد المجيد، الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، د.ن، صـ٥٩.

[٥] د. الطويل، صـ٦٤.

[٦] انظر صـ160 و195 و139 و863.

وأما القسمُ الثَّاني –وهو مصنَّفات مَن تقدَّمه من العلماء– فالملاحَظُ أنَّ الكتب التي رجع إليها أو ذكرها الأشمونيُّ في كتابِه كثيرة جدًّا، بلغ تعدادها سبعة وخمسين كتابًا كما أفاد الدكتور محمد الطويل[1]، ويمكن تقسيم هذه المصنَّفات إلى أقسام ثلاثة[2]:

١– المصنفات التي صرَّح بالنقل عنها ورجع إليها.

٢– المصنفات التي ذكرها، ولم يرجع إليها، وإنما نقل عنها بواسطة.

٣– المصنفات التي نقل عنها ولن يصرِّح بذلك.

أمَّا أكثر الكتب التي كانت حاضرة في «شرح الأشموني» فهي كتب ابن مالك؛ «التسهيل» و«شرحه» و«الكافية الشافية» و«شرحها»، وأكثرها حضورًا «التسهيل»، فقد ذُكر أكثر من مئتين وخمسين مرَّة، وربَّما كان الأشمونيُّ يحفظ «التسهيل» أو هو موجود دائمًا بين يديه يكثر النظر فيه ويستحضر كثيرًا منه، وأما الكتاب الثاني الحاضر فهو «شرح الكافية الشافية»، ولا عجب في ذلك؛ فهذا الكتاب يمكن أن يُعدَّ شرحًا وافيًا لـ«الألفية» بقلم ناظمها.

وأمَّا الكتب التي ذكرها الأشمونيُّ، والغالب على الظنِّ أنَّه لم يرجع إليها، وإنما نقل عنها بواسطة من خلال شروح «الألفيّة» التي وقف عليها، فمنها الإرشاد لابن درستويه وشرح الجزوليّة للأندلسي والمقرَّب لابن عصفور، وقد بلغ عدد الكتب التي ذكرها في شرحه مرة أو مرتين قرابة أربعين كتابًا[3]، ولا يبعد أن تكون هذه كلُّها من هذا النوع.

وأمَّا الكتب التي اعتمد عليها الأشمونيُّ ونقل عنها بكثرة مُغفِلًا ذكرها في معظم الأحيان، فمنها «شرح الألفيّة» للمرادي، وهو أكثر ما اعتمد عليه الأشموني، فلا يشكُّ باحثٌ أنَّ هذا الكتاب كان حاضرًا بين يدي الأشمونيِّ وهو يصنع كتابه، وأنَّه كان يتتبَّع خطاه في شرحه وتنبيهاته وأسلوبه ونُقولاته، ولا شكَّ أنَّ الأشمونيَّ جعل «شرح الألفيّة» للمرادي مثلًا ينسج على منواله، ويغترف من بحره؛ بتغيير طفيف حينًا وبلا تغيير حينًا آخر[4].

ومن الكتب التي اعتمد الأشمونيُّ عليها وأغفل ذكرها في كثير من الأحيان «أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» و«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام؛ فقد أخذ عن «أوضح المسالك» مباحث وفقرات، ولم يُشر إليه إلا مرات قليلة.

---

[1] د. الطويل، صـ٦٣.

[2] د. العبيد، صـ١٩٥.

[3] انظر د. الطويل، صـ٦٣–٦٤، ود. العبيد، صـ٢٠٨.

[4] انظر نعمَ وبئسَ وما جرى مجراهما صـ708.

ويغلب على الظنَّ أنَّ الأشمونيَّ إنَّما اعتمد على كتب ابن مالك وشُرَّاح «الألفيّة»، ولم يعد إلى كتب المتقدِّمين من النحاة مُكتفيًا بما نقلته مصادره عنهم، وأنَّه كتم مصادره التي اعتمد عليها، مكتفيًا بالإشارة العابرة إليها، ومن أدلَّة ذلك أنَّ مشاهير النحاة الذين تكرَّر ذكرهم كثيرًا عند الأشموني لم تُذكر كتبهم إلا نادرًا[1]، وأنَّ كثيرًا من نقولاته عن المتقدِّمين موجودة بحروفها في كتب المتأخِّرين، وهذا ما تمَّ التنبيه عليه مرارًا في حواشي التحقيق.

رابعًا: منهجُ الأشمونيِّ في شرحه:

١- **منهجُ الأشمونيِّ في مقدمته:** لم يوضِّح الأشمونيُّ منهجه في شرحه لـ«الألفية»، لكنَّه أشار إلى شيء من ذلك في مقدمته فقال[2]: "هذا شرح لطيف بديع على ألفيّة ابن مالك، مهذَّب المقاصد واضح المسالك، يمتزجُ بها امتزاج الروح بالجسد، ويحلُّ منها محلَّ الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط المملِّ، وعلا عن التفريط المخلِّ، وكان بين ذلك قوامًا، وقد لقبته بـ«منهج المسالك، إلى ألفيّة ابن مالك»، ولم آلُ جهدًا في تنقيحه وتهذيبه، وتوضيحه وتقريبه".

لقد بيَّن الأشمونيُّ في هذه المقدمة أنَّه اعتمد طريقة الشرح الممزوج، وأنَّه يدقِّق ويحقِّق في أفكاره وعباراته، وأنَّه عمد إلى التوسُّط فلم يرد لكتابه أن يكون موسَّعًا كثيرًا أو موجزًا كثيرًا، وقد وفَّى الأشمونيُّ بما التزم، فكان شرحه موافقًا لما وصفه به في مقدمته، وسيأتي تفصيل هذا في الفقرات الآتية.

٢- **شرحُ الأشمونيِّ بين الاختصار والتوسُّع:** أراد الأشمونيُّ لهذا الشرح أن يكون شرحًا متوسِّطًا؛ فلم يعمد إلى الإيجاز كما فعل ابن الجزريِّ[3]، ولم يهدف إلى جعله موسوعة شاملة كما فعل الشاطبي[4]، وإنَّما أراد أن يجعله متوسِّطًا لا يعسر على المتعلِّم، ويُبقي أبواب التوسُّع مُشرعة أمام المعلِّم، وقد نجح في الأشمونيُّ في تحقيق هذا الهدف، وإن كان أميلَ إلى التوسُّع، وقد ذكر مسائل كثيرة في باب الترخيم ثم قال[5]: "وفروع هذا الباب كثيرة جدًّا، وفيما ذكرناه كفاية".

---

[1] فالأشموني ذكر المبرِّد أكثر من مئة مرة، وليس في شرحه اسم كتاب واحد من كتبه مع أنها باقية مشهورة، وسيبويه الذي ذكره أكثر من مئتين وخمسين مرة لم يذكر كتابه إلا مرتين. انظر د. الطويل، صـ٦٤ و ٧٠.

[2] انظر مقدمة الشارح صـ84.

[3] انظر الكلام على شرحه صـ18.

[4] انظر الكلام على شرحه صـ17.

[5] انظر صـ872.

٣- **طريقة الأشمونيّ في شرحه**: اعتمد الأشمونيُّ طريقة الشرح الممزوج؛ فكانت عبارات شرحه تمتزج بألفاظ «الألفيّة» امتزاج الروح بالجسد كما قال[١]، وقد حافظ على طريقة ابن مالك في تقسيم الأبواب وترتيبها، وراعى تسلسلَ أبيات «الألفيّة»، ولم يغيِّر شيئًا من ذلك، وقد بدأ بشرح أبيات «الألفيّة» من أوَّلها إلى آخرها، ولم يهمل أبيات المقدمة والخاتمة رغم أنَّها ليست ذات صلة وثيقة بالبحث النحويِّ، فالأشمونيُّ لا يريد أن يؤلِّف كتابًا نحويًا مستفيدًا من «الألفيّة» كما فعلَ ابنُ هشام[٢]، بل يريد أن يبقى تحت ظلِّ ابن مالك، فيشرح كلامَه ويبيِّن مقاصده، ثم لا يرى بأسًا بعد ذلك في إضافة أو استدراك أو تنبيه. مثلًا: "يُقال: تمييز ومميِّز، وتبيين ومبيِّن، وتفسير ومفسِّر. وهو في الاصطلاح: (اِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِيْنٌ نَكِرَهْ)"[٣]، فقد أدخل عبارة ابن مالك في سياق عبارته، فظهر ككلام واحد منسجم.

وعادة الأشمونيِّ في شرحه أن يقدِّم أبيات «الألفيّة»، فيذكر بيتًا أو جُزءًا منه، ثم يشرع بالكلام عليه، ولكنَّه قد يذكر بيتين أو أكثر إن اقتضت الحاجة، ثم يشرع في الشرح[٤].

وهو إن ذكر تعريفًا عقَّبه بتوضيح قيوده، مثلًا: "فاسم: جنس، وبمعنى (من): مُخرِجٌ لما ليس بمعنى (من)؛ كالحال فإنَّه بمعنى (في)، ومبينٌ: مخرج لاسم (لا) التبرئة"[٥].

وإن كان في نظم الألفية إشكال أو خفاء أو إطلاق حلَّ ذلك وأوضحه وقيَّده، مثلًا: "أطلق المصدر، وهو مقيَّدٌ بأن لا يكونَ في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير؛ فإنَّه لا ينعت به، لا باطِّراد ولا بغيره"[٦].

وقد يظهر الأشموني مناسبة الباب إن لم تكن ظاهرة، كما فعل في باب المُضاف إلى ياء المُتكلِّم، فقد عقَّبه بقوله[٧]: "إنَّما أفرده بالذكر لأنَّ فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله".

والأشمونيُّ مهتمٌّ بالناحية اللغوية، فالمعنى اللغوي أوَّل ما يعمد إلى كشفه، وهو يحاول في بعض الأحيان إظهار مقدرته على استحضار المعاني المختلفة للكلمة، كما فعل في قوله[٨]: "الإعرابُ في اللُّغة مصدر (أَعْرَبَ)؛ أي: أبان؛ أي: أَظْهَرَ، أو أجالَ، أو حَسَّنَ، أو غَيَّرَ، أو أزالَ عَرَبَ الشيءِ؛ وهو فسادُه، أو تكلَّمَ بالعربية، أو

---

[١] مقدمة الشارح صـ84.

[٢] انظر الكلام على شرحه صـ16.

[٣] انظر صـ529.

[٤] أكثر ما يذكر جزءًا من بيت ثم يشرحه، كما فعل في المقدمة صـ85، ولكنَّه ذكر أربعة أبيات متوالية في باب التصغير. انظر الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. حسن حمد، ٤ أجزاء، ط١، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، جـ٣، صـ٤٢٠.

[٥] انظر صـ529.

[٦] انظر صـ750.

[٧] انظر صـ641.

[٨] انظر صـ110.

أَعْطَى العُرْبُون، أو وُلِدَ له ولدٌ عربيُّ اللَّون، أو تكلَّمَ بالفحش، أو لم يَلْحَنْ في الكلام، أو صارت له خيلٌ عِراب، أو تحبَّبَ إلى غيره، ومنه العَرُوبَة: المتَحَبِّبةُ إلى زوجها".

فمَن يقرأ هذه العبارة يشعر وكأنَّه أمام معجم لغويٍّ موسَّع، وليس أمام كتاب نحوي، وقد يصرِّح الأشمونيُّ بالنقل عن بعض علماء اللغة والأخذ عن بعض المعاجم اللغوية، ولا سيما «الصحاح»، ونجد هذا في قوله[1]: "الدَّرجات: قال في «الصحاح»: هي الطبقات من المراتب، وقال أبو عُبَيدة: الدَّرَجُ إلى أعلى والدَّرَكُ إلى أسفل".

ولا يغفل الأشمونيُّ عن المعنى المراد بعد ذكر المعاني اللغوية المتعدِّدة، فيقول: "والمراد: مراتب السعادة في دار الآخرة".

ورغم أنَّ مثل هذه الأمثلة ليست بالقليلة، وهي تدلُّ ولا شكَّ على حضور الجانب اللغوي في شرح الأشمونيِّ، لكنَّها لا تدلُّ بالضرورة على نبوغ الأشموني وتميُّزه بهذا الجانب، وذلك لأنَّ المتتبِّع للنصِّ الذي تحدَّث فيه عن المعاني اللغوية للإعراب يجد المراديَّ سبقه إلى ستَّة منها[2]، والمتتبِّع للنصِّ الذي نقل فيه عن «الصحاح» وأبي عبيدة يجد أنَّ هذا النقل كان بواسطة المرادي أيضًا[3]. لكن يبقى في إيراد الأشموني لهذه المعاني دليلٌ على عناية خاصَّة منه بهذا الجانب.

والناحية الثانية التي يهتمُّ بها الأشموني هي الناحية الاصطلاحية، ورغم أنَّ عادة المصنفين جرت بتقديم المعنى اللغوي على الاصطلاحي؛ لأنَّه الأساس الذي بُني عليه، لكنَّ المعنى الاصطلاحيَّ هو الأقرب إلى الاختصاص الذي يرد فيه، والأهمُّ بالنسبة لقارئ علمٍ من العلوم.

والغالب على الأشموني أن يذكر المعنى الاصطلاحيَّ بعد المعنى اللغوي، كما في قوله[4]: "(**الظَّرْفُ**) لغةً: الوعاء، واصطلاحًا: (**وَقْتٌ أوْ مَكان**)؛ أي: اسم وقت أو اسم مكان (**ضُمِّنا**) معنى (**في**) دون لفظها"، وقد يكتفي بالتعريف الاصطلاحي، كما فعل في باب التمييز[5].

ويبدو الأشمونيُّ في مواضع كثيرة حريصًا على توضيح المصطلحات، لا سيَّما عندما تختلف المسميات بين المدارس والنحاة، مثلًا: "(**التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلا وَاسِطةٍ هُوَ المُسَمَّى**) في اصطلاح البصريِّين (**بَدَلًا**)، وأمَّا الكوفيُّونَ؛ فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كَيسانَ: يسمونه بالتكرير"[6].

---

[1] انظر صـ91.

[2] المرادي، شرح الألفية، جـ١، صـ٤٥.

[3] المصدر نفسه، جـ١، صـ٢٥.

[4] انظر صـ466.

[5] انظر صـ529.

[6] انظر صـ811.

ولم يلتزم الأشمونيُّ إعراب أبيات «الألفيّة» كاملة، لكنَّه كان يعرب من أبياتها ما يراه ضروريًا لبيان المعنى الذي قصده ابن مالك، كما في قوله[1]:

"(وَأَيُّها مَصْحُوبَ أل بَعْدُ صِفَهْ يَلزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ)

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكونَ مصحوب منصوبًا، فأيها: مبتدأ، ويلزم: خبره، ومصحوب: مفعول مقدم بيلزم، وصفة: نصب على الحال من مصحوب أل، وبالرَّفع في موضع الحال من مصحوب أل، وبعد: في موضع الحال، مبني على الضَّمِّ لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى؛ أي، والتَّقدير: وأيها يلزم مصحوبَ أل حالَ كونِهِ صفةً لها مرفوعةً واقعةً أو واقعًا بعدها.

ويجوز أن يكونَ مصحوب مرفوعًا على أنَّه مبتدأ، ويكون خبره يلزم، والجملة خبر أيها، والعائد على المبتدأ محذوف؛ أي: يلزمها، ويجوز أن يكونَ صفة هو الخبر".

فالأشمونيُّ استعان بالإعراب لبيان معنى البيت حين وجد تركيبه غريبًا[2].

وقد يشير الأشمونيُّ إلى أوجه محتملة للإعراب بناء على صحَّة المعنى في كلِّ وجه، مثل قوله[3] في بيت «الألفيّة»:

وتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فائِقةً أَلْفِيّةَ ابْنِ مُعطِ

"يجوز في «فائقة» النصبُ على الحال من فاعل «تقتضي»، والرفعُ خبرًا لمبتدأ محذوف، والجرُّ نعتًا لـ«ألفية» على حَدِّ ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام ٩٢] في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة".

وقد ظلَّ الأشموني في شرحه لـ«الألفيّة» حريصًا على بيان مراد الناظم منها، وكشف مقاصدها، وطريقة الأشموني التي التزمها في شرحه أنه إذا أشكلَ عليه شيء في «الألفيّة» رجع إلى «الكافية الشافية»؛ لأنَّها أصلها، ورجع إلى «شرح الكافية الشافية»، الذي يمكن أن يعدَّ شرحًا لـ«الألفيّة» بقلم ابن مالك نفسه، وقد قال الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي مبيِّنًا قيمة هذا الكتب وأثره في شُرَّاح «الألفية»[4]: "وبهذا ندرك السرَّ في إهمال ابن مالك تأليف كتاب في شرح «الألفيَّة» مخالفًا بذلك منهجه المعهود في التأليف، حيث كان يبدأ بالمصنفات الموجزة ثم يبسطها، وبالأراجيز ثم يشرحها، كما يتَّضح السرُّ في اعتماد كلِّ شُرَّاح «الألفيّة» بلا استثناء على ما جاء في «شرح الكافية الشافية» لابن مالك".

---

[1] انظر صـ836.

[2] انظر د. الطويل، صـ٢٤.

[3] انظر صـ90.

[4] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق، جـ١، صـ١١-٣١.

يُضاف إلى هذا أن «التسهيل» و«شرحه» كانت أقرب المصادر إلى يدِ الأشموني، وأكثرها حضورًا في كتابه، كما سيأتي بيانه قريبًا[1]، وبالجملة فقد كان لابن مالك الأثرُ الأكبر في الأشمونيِّ وشرحه، فقد كان يقتفي نظمَه في «الألفيَّة»، ويستعين على توضيحها بـ«الكافية الشافية»، ويُقارن أقوال ابن مالك فيهما بأقواله في «التسهيل» و«شرحه»، ويبيِّن ما بينها من اختلاف أو تعارض، وكان الغالب على الأشمونيِّ أن يقف من ابن مالك موقف المؤيِّد من غير تصريح، لكنَّه لم يتَّبعه اتِّباعَ الأعمى، فقد صرَّح أحيانًا بموافقته لصحَّته حجَّته وقوَّة دليله، وصرَّح أحيانًا بمخالفته لضعف حجَّته، فمن أمثلة الحالة الأولى قولُه[2] في خاتمة باب المفعول معه: "ذهب أبو الحسن الأخفشُ إلى أن هذا الباب سماعيٌّ، وذهب غيرُه إلى أنَّه مقيسٌ في كلِّ اسم استكمل الشروط السابقة، وهو ما اقتضاه إيرادُ الناظم، وهو الصَّحيحُ".

ومن أمثلة الحالة الثانية قولُه[3]: "اشترك التاءان في لحاق ليس وعسى، وانفردت الساكنةُ بنِعْمَ وبِئْسَ، وانفردت تاء الفاعل بتبارك، هكذا مشى عليه النَّاظم، فإنه قال في «شرح الكافية»: وقد انفردتْ – يعني تاءَ التأنيث – بلحاقها نِعْمَ وبِئْسَ، كما انفردتْ تاءُ الفاعل بلحاقها تبارك. وفي «شرح الآجرُّوميَّة» للشِّهاب البجّائيِّ[4] أنَّ (تباركَ) يقبل التّاءين، تقول: تباركتَ يا ألله، وتباركتْ أسماءُ اللهِ".

فقد وثَّق الأشمونيُّ مذهب ابن مالك من خلال ما ذكره في «الألفية» و«شرح الكافية»، وعارضه بما أثبته البجائيُّ في «شرح الآجرُّوميَّة».

ومن ذلك أيضًا ما ذكره في نحو عَساكَ وَعَساهُ من أنَّ عسى على ما كانت عليه، إلا أنَّ ضمير النَّصب ناب عن ضمير الرَّفع، ثم قال: "وهذا ما اختاره النّاظم"[5]، ونقل قول ابن مالك في «شرح الكافية»، ثم قال: "وفيه نظرٌ"[6].

وقد ظهر الأشمونيُّ حريصًا على نقل اختيار ابن مالك في المسائل الخلافية، مثلًا: "اختُلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات؛ فمذهب الفارسيّ أنَّها بمعنى اللام، ومذهب ابن السَّرَّاج أنَّها بمعنى (مِنْ)، واختاره في شرحي «التَّسهيل» و«الكافية»"[7].

---

[1] في الحديث عن مصادره صـ40.

[2] انظر صـ478.

[3] انظر صـ104.

[4] هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الرَّحمن البجائي الأُبَّذي المغربي المالكي، نحويٌّ من أهل الأندلس، انتقل إلى القاهرة فدرَّس بالأزهر ثم بالباسطيَّة، توفي سنة ٨٦٠ هـ. السخاوي، الضوء اللامع، جـ٢، صـ١٨٠.

[5] انظر صـ313.

[6] انظر صـ313.

[7] انظر صـ596.

ومن الواضح أنَّ الأشمونيَّ سائر في ركب ابن مالك شأنه شأن أغلب متأخِّري النحويين، فقد كان لهذا الرجل أثر عظيم في النحو العربي، وندر مَن لم يتأثَّر به ممَّن جاء بعده، والأشمونيُّ واحد من هؤلاء الذين لم يكن بينهم وبين ابن مالك كبير خلاف، فكانت عامَّة اعتراضاته عليه من قبيل التوضيحات والاستدراكات والترجيحات والاقتراحات، فاهتمام الأشمونيِّ ومقدرته على نظم العلوم ظهرت في اقتراح تعديلات على نظم ابن مالك، فقد شرح قول ابن مالك:

واللهُ يقضي بهباتٍ وافرهْ لي وله في دَرَجاتِ الآخرهْ

ثم قال[1]: "كان الأحسنُ أن يقول:

واللهُ يقضي بالرِّضا والرَّحمَهْ لي ولهُ ولجميعِ الأُمَّهْ

لما عرفْتَ؛ ولأنَّ التَّعْميمَ مطلوب".

وقد ظهرت براعة الأشموني في النظم في مثل هذا المقام، فالأشمونيُّ نظم منظومات في المنطق وأصول الفقه[2]، وهي من أصعب العلوم نظمًا، فليس من الغريب أن يجد نفسه قادرًا على نظم النحو، ويقترحَ تعديلات على نظم الإمام ابن مالك، وهو لا يفعل ذلك من باب المخالفة فقط، بل يذكر أسباب اقتراحه ومبرراته، ومن ذلك أنَّه وقف على قول ابن مالك في اسم الفعل:

والأمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّوْنِ مَحَلْ فِيْهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

فقال[3]: "فكان الأَولى أنْ يقول:

وما يُرَى كالفِعْلِ معنىً وانخزَلْ عن شرْطِهِ اسمٌ نحوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

ليَشْمَلَ أسماءَ الأفعالِ الثلاثة".

وقد استغلَّ الأشمونيُّ الانتقادات التي وُجِّهت للألفية لإظهار مقدرته على النظم وعلوِّ كعبه فيه، ومن المواضع التي ظهر فيها ذلك قول ابن مالك:

بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

فإنَّ الأشمونيَّ شرحه ثم ذكر اقتراح ابن الناظم بديلًا عنه، وهو:

واحذِفْهُ إنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإنْ يَكُنْ ذاكَ فأَخِّرْهُ تُصِبْ

ثم ذكر تعليق المرادي على الناظم وابنه واقتراحه بديلًا آخر، وهو:

---

[1] انظر صـ91.

[2] انظر ما تقدم عن منظوماته في الكلام عن مصنفاته صـ34.

[3] انظر صـ108.

بَلْ حَذْفُهُ إنْ كانَ فَضْلَةً حُتِمْ وغَيْرُها تأْخِيرُهُ قَدِ التُزِمْ

ثمَّ قال[1]: "قلتُ: وعلى هذا أيضًا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمْنَ اللبس، كما أسلفته، فكان الأحسنُ أن يقول:

واحذِفهُ لا إنْ خِيفَ لَبْسٌ أو يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِئْ بِهِ مُؤَخَّرا"

وقد استفاد من بعض الفرص لذكر شيءٍ من نظمِه، كما في قوله: "(**سُما**) بالقصر لغةٌ في الاسم، وفيه عشرُ لغاتٍ منقولةٍ عن العرب: اسم وسم وسِمًا مثلثة، والعاشرة سُماة، وقد جمعتُها في قولي:

لغاتُ الاسم قد حواها الحَصْرُ في بيتِ شعرٍ وهو هذا الشِّعْرُ

اسـمٌ وحذفُ همزةٍ والقَـصْرُ مُثَـلَّثـاتٍ مـعَ سُـماة عَشْـرُ"

وبهذا ظهر الأشمونيُّ ناظمًا ومقوِّمًا لنظم مَن قبله بما فيهم ابن مالك نفسه، وقد وقفنا على مسائل خالف فيها ابن مالك تصريحًا وردَّ قوله، كما في قوله[2] عن الاشتغال بعد أدوات الشرط: "فتسوية الناظم بين (إن) و(حَيْثُما) مردودة"، لكن مثل هذا قليل، والغالب على الأشموني موافقة ابن مالك.

وقد عُني الأشمونيُّ بذكر الأقوال الواردة في المسائل التي يناقشها على وجه الإحاطة والاستيعاب، وقد بدا حريصًا على ذكر المتقدمين من أصحاب الآراء التي يقف عليها، كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء، وجمع معظم ما جاء في الشروح السابقة في كتابه[3]، ولكنَّه لم يُعنَ بإعادة هذا الأقوال إلى المصادر الحقيقية التي أخذ منها، كما لم يُعنَ بنسبة آراء المتأخرين، فاستخدم عبارات مثل: "قيل" و"ذهب آخرون" و"قال بعضهم"، وقد مضى تفصيل هذا في الكلام عن مصادره[4]، وقد سلك الأشمونيُّ في عرضه آراء مَن تقدَّمه من النحاة مسلكين متباينين؛ كان في أحدهما مجرَّد معدِّد للأقوال عارض لها سالكٍ مسلكَ الحياد متخلِّيًا عن أيِّ رأي خاصٍّ، وكان في الثاني فاعلًا بانتقاد أو تصويب أو تصحيح بعد عرض الخلاف، ومن ذلك قوله في باب الصفة المشبهة[5]: "والجرُّ عند سيبويه في هذا النَّوع من الضَّرورات، ومَنَعَه المُبرِّد مُطلقًا؛ لأنَّه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه، وأجازه الكوفيُّونَ في السَّعة، وهو الصَّحيحُ، ففي حديث أم زرع ((صِفْرُ وشاحِها))"، فالأشمونيُّ عرضَ الخلاف، ورجَّح قول الكوفيين مستدلًا بالحديث الشريف، وقد سبقه إلى هذا ابن مالك[6].

---

[1] انظر صـ450.

[2] انظر صـ114.

[3] د. العبيد، صـ٩٠.

[4] انظر صـ40.

[5] انظر صـ691.

[6] انظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية، جـ١، صـ١٠٢ و جـ٢، صـ١٠٦٩.

٤- **الأصولُ النَّحويّةُ عند الأشمونيِّ**: يعتمد الأشمونيُّ في شرحه على أصول نحوية واضحة، وعمدةُ ذلك عنده السماع والإجماع والقياس؛ فالسماع هو الأساس الذي تُبنى عليه القضايا النحوية والصرفية واللغوية، وقد بيَّن السيوطيُّ المراد منه بقوله[١]: "ما ثبتَ في كلام مَن يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين؛ نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر".

وكان الأشمونيُّ شديد العناية بالسماع يراه الحجة التي ليس فوقها حجة، ومن ذلك تصحيحه مذهب الكسائيِّ ومَن تبعَه في إعمال «إن» عمل «ليس» في قولِه[٢]: "وأمّا «إن» فأجاز إعمالها الكسائيُّ وأكثر الكوفيِّينَ وطائفة من البصريِّين، ومنعه جمهور البصريِّين، واختلف النقل عن سيبويه والمبرِّد، والصَّحيح الإعمال؛ فقد سُمِعَ نثرًا ونظمًا، فمن النَّثر قولهم: إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إلّا بِالْعافِيَةِ، وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جُبَيْر: «إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبادًا أَمْثالَكُمْ» [الأعراف: ١٩٤]، على أنَّ «إن» نافية رفعت «الَّذِينَ» ونصبَتْ «عبادًا أمثالَكُمْ» خبرًا ونعتًا، والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم في الاتِّصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالِّين، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟

ومن النظم قولُه:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إلّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

وقولُه:

إِنِ المَرءُ مَيْتًا بِانْقِضاءِ حَياتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

وقد عرفْتَ أنَّه لا يُشتَرَطُ في معمولَيْها أن يكونا نكرتين".

وكما اتَّخذ الأشمونيُّ السماع حجَّة للإثبات فقد اتَّخذه حجة للمنع، ومن ذلك أنَّه لم يُجز إلحاقَ اسمِ المفعولِ بالصِّفةِ المشبَّهةِ إذا لم يكن على وزنه الأصليِّ خلافًا لابن عصفور فقالَ[٣]: "إنَّما يجوزُ إلحاقُ اسمِ المفعولِ بالصِّفةِ المشبَّهةِ إذا كانَ على وزنه الأصليِّ، وهو أن يكونَ من الثلاثيِّ على وزن (مَفْعُولٍ)، ومن غيرِه على وزن المضارع المبنيِّ للمفعولِ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى (فَعِيلٍ) ونحوِه ممّا سيأتي بيانُه لم يَجُزْ، فلا يُقالُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كحِيلِ عَيْنِهِ)، ولا (قتيلِ أبِيهِ)، وقد أجازه ابنُ عصفورٍ ، ويحتاجُ إلى السماعِ، واللهُ أعلمُ".

---

[١] انظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، ط٢، دمشق ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، دار البيروتي، صـ٣٩.

[٢] انظر صـ297.

[٣] انظر صـ670.

وكان السماع عند الأشموني هو الفيصل للترجيح في حالات الخلاف، كما في تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه، فقد ذكر أنَّ أكثر النحاة يمنعونه، ثم قال[1]: "وقد أجاز بعض النُّحاة ذلك في الشِّعر دون النَّثر، وهو الحقُّ والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنَّما ورد في الشِّعر".

وكان من تمام حرص الأشمونيِّ على أصل السماع أن يُميِّز الشاذَّ منه لئلا يُقاس عليه، ومن ذلك أنَّه ردَّ مذهب الأخفش الذي يجيز تعدية (ظنَّ) وأخواتها إلى ثلاثة مفاعيل بالقياس على (أعلم)، فقال: "أجاز الأخفش أن يعامل غير (عَلِمَ) و(رَأى) من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيُقال على مذهبه: (أظْنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فاضِلًا)، وكذلك (أحْسَبْتُ)، و(أخَلْتُ)، و(أزْعَمْتُ). ومذهبه في ذلك ضعيف؛ لأنَّ المتعدي بالهمزة فَرْع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعدٍّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعدٍّ بالهمزة، وكان مقتضى هذا ألَّا ينقل (علم) و(رأى) إلى ثلاثة، لكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما فقُبِل، ووجب ألَّا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالها إلا ما سُمع. ولو ساغ القياسُ على (أعلم) و(أرى) لجاز أن يُقالَ: (ألبست زيدًا عمرًا ثوبًا)، وهذا لا يجوز إجماعًا . والله أعلم".

والأصل الثاني الذي يعوِّل عليه الأشمونيُّ هو القياس، وقد نقل السيوطيُّ عن ابن الأنباري تعريفه للقياس بقوله[2]: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، والقياس مستند معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله، وقد احتفى الأشموني بالقياس، وكان عنده ملازمًا للسماع، ولكنَّه في درجة منحطَّة عنه، فهو يتكلَّم على قياس بعض المصادر ثم يقول[3]: "والمراد بالقياس هنا أنَّه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلَّموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنَّك تقيسُ مع وُجُود السَّماع".

فالسماع هو الأصل، والقياس تبع له، وهذا ليس بالغريب، فهو مذهب المحقِّقين من النُّحاة كابن جني الذي قال[4]: "إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما ثمَّ سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيء آخرَ على قياسٍ غيرِه، فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه"، أما إذا لم يرد السماعُ فيمكن القياس، فهذا ما فعله النحاة من قبل، وذكره الأشموني مقرًّا لهم على ذلك، كما في قوله في باب الترخيم[5]: "والمنقول أنَّ العرب لم ترخِّم المركَّب، وإنَّما أجازه النَّحْويون قياسًا"، كما يظهر الأشموني ممارسًا للقياس في قوله[6]: "ولم يرد عن العرب علمٌ منقول من مبتدأ وخبر، لكنَّه بمقتضى القياس جائزٌ".

---

[1] انظر صـ407.

[2] انظر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، صـ٧٩.

[3] انظر صـ671.

[4] انظر ابن جني، عثمان، الخصائص، ٣ أجزاء، ط٤، مصر د.ت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جـ١، صـ١٢٩.

[5] انظر صـ868.

[6] انظر صـ177.

أما الأصل الثالث الذي استند إليه فهو الإجماع، وغالبًا ما ينقله في إثبات أحكام واضحة، كما في قوله[1]: "(**وَجائِزٌ**) بالإجماع (**رَفعُكَ مَعطُوفًا عَلَى مَنصُوبِ إِنَّ**) المكسورة (**بَعدَ أنْ تَستَكْمِلا**) خبرها".

والأشمونيُّ دقيقٌ في إثبات الإجماع، فإن لم يكن على ثقة منه، استخدم صيغة تُشعر بالتَّضعيف، كما في قوله في باب تنازع ثلاثة عوامل[2]: "سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة، وحكى بعضُهم الإجماعَ على جواز إعمال كلٍّ منها".

وهذه الأصول الثلاثة التي اعتمد عليها الأشمونيُّ هي نفسها الأصول التي اعتمدها أكثر النحويين من قبله.

٥- **منهجُ الأشمونيِّ في الاستشهاد:** لم يخرج منهج الأشموني في الاستشهاد عن منهج متأخِّري النحاة الذين ساروا في ركب الإمام ابن مالك متوسِّعين في السماع مُعتدِّين بما جاء عن العرب مُبيِّنين أنَّ قواعد النحو والصرف إنما وُضعت لضبط ما قالت العرب، لا لتقييده، وقد اتَّسم منهجه بما يلي:

أ- الاستناد إلى الآيات القرآنيّة في عرض القواعد النحويّة، والاعتماد على بعض القراءات القرآنيّة: فقد كان الأشمونيُّ مقرئًا مثلما كان نحويًّا، وقد حمله هذا الاتجاه في بعض الأحيان على قَبولِ الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذَّة؛ لأنَّه كان يثقُ فيما نقلَه القرَّاء، وهو بهذا يتجاوز تعصُّب الفرَّاء وبعض البصريين الذين ردُّوا شيئًا من القراءات أو تأوَّلوها لعدم موافقتها لأصولهم، وهذا الأصل في الاحتجاج أجمع عليه النحاة لاحقًا[3].

أما الأشمونيُّ فقد استشهد بآيات من القرآن الكريم في نحو ألف موضع، وكان ربَّما استشهد بالآية نفسها في أكثر من موضع، وربما استشهد بالقراءة المتواترة أو الشاذَّة، وهو ينسب القراءة في أغلب الأحيان ما لم تكن على رواية حفص، فقد استغنى باشتهارها عن نسبتها[4].

ومن أمثلة ذلك قوله[5]: " وأمَّا ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مرَّ، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقُطْرب، وبها قرأ حمزة: «ما أنا بِمُصْرِخِكم ومَا أنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ» [إبراهيم: ٢٢]، وكَسَرَ ياء «عَصَايِ» [طه: ١٨] الحسنُ وأبو عمرو في شاذِّه، وهو أضعف من الكسر مع التشديد".

---

[1] انظر صـ332.

[2] انظر صـ445.

[3] انظر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، صـ٣٩، ود. ضيف، صـ٢١٨.

[4] انظر د. الطويل، صـ٧٥.

[5] انظر صـ644.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله[1]: "وقد يُستعمَل «خير» و«شر» على الأصل كقراءة بعضهم: «من الكذاب الأشَرّ» [القمر: ٢٦]".

ب- الاستشهادُ بالحديث النبويِّ الشريف: رغم أنَّ العرب أجمعوا على أن محمَّدًا صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وأنَّ كلامه يأتي بعد كلام الله تعالى فصاحة وبلاغة وبيانًا، ولكن النحاة وعلماء العربية سكتوا في البداية عن قضيَّة الاستشهاد بالأحاديث المروية عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فلم يستشهدوا بها استشهادَهم بالآيات والأبيات ولم ينكروها، ثم ظهرت هذا القضيَّة في دائرة البحث والنقاش، فاختلفت أقوالهم على ثلاثة مذاهب[2]:

- مذهبٌ أجاز أصحابُه الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا، ابن جني، وابن فارس، وابن خروف، والسهيلي، والجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن بري، وقد تبنَّى هذا المذهب الإمام ابن مالك، فكان له أثر كبير في استقرار هذا المذهب.

- مذهبٌ رفض أصحابُه الاستشهاد بالحديث الشريف، ومنهم ابن الضائع وأبو حيان، وحجتهما في ذلك أن الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنَّ اللحن وقع فيما رُوي من الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة لم يكونوا عربًا، وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه.

- مذهبٌ توسَّط أصحابُه، فأجازوا الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقًا للفظ المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم الشاطبي والسيوطي.

أمَّا الأشمونيُّ فقد استشهد في شرحه بتسعة وسبعين حديثًا، وهو عدد كبير مقارنة بعدد الأحاديث التي ترد عادة في كتب النحو، وهذا موافق لمنهج إمامه ابن مالك، ومنهجه في الاعتداد بالسماع وتقديمه[3].

ومن ذلك استشهد على إضافة المصدر إلى مفعوله في غير ضرورة فقال[4]: "ففي الحديث: ((وحَجِّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ إِليهِ سَبِيلًا))".

---

[1] انظر صـ730.

[2] انظر الهروي، أبو سهل محمد بن علي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، جزآن، ط١، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، مقدمة التحقيق، جـ١، صـ٢٣١. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، مقدمة التحقيق، جـ١، صـ٢٥. والهويمل، داود بن سليمان، المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقِّن، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية، صـ٢٥. وهذا البحث توسَّعت فيه الدكتورة خديجة الحديثي في كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨١م.

[3] انظر د. الطويل، صـ٨٧.

[4] انظر صـ654.

ولم يكتف بالأحاديث النبوية، ولكنَّه ربَّما استشهد بكلام بعض الصحابة، فقد استشهد على إعمال المصدر بقول عائشة رضي الله عنها[1]: ((مِن قُبلةِ الرَّجلِ زوجَتَهُ الوُضوءُ)).

ويرى الأشمونيُّ مع ذلك أنَّ الاستشهاد بالحديث النبويِّ لا يخرج عن القاعدة العامة للقياس، فإن كان شائعًا بُنيت عليه القواعد، وإلا تُرك مقصورًا على السماع، كما يرى أن ضبط الحديث متأثِّر بالخلاف النحوي[2].

جـ – الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعريّة: فقد كان الأشمونيُّ يستشهد على المسألة الواحدة بعدد غير قليل من الشواهد، ويُرى أحيانًا وكأنَّه يحشد الأدلة حشدًا لإثبات حجَّة ما يذكره من قواعد بالسماع عن العرب، وأنَّه مطرد كثير.

وقد ذكر شواهد لردِّها وبيان الشذوذ أو الضرورة فيها، كما ذكر شيئًا من الأشعار وبيَّن أنَّها مصنوعة لا حجَّة فيها.

وقد أكثر الأشمونيُّ من شواهد الشعر والرجز، فقد قاربت الألف والثلاث مئة شاهد، لكنَّه لم ينسب منها إلا ثلاثة وعشرين شاهدًا[3]، وهو غالبًا لا يذكر اسم الشاعر ما دام يصوغ الكلام بعبارته، فمثلًا قول عبيدة بن الحارث:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلاثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوَا المَنَائِيَا

استشهد به ابن مالك ونسبه، فنسبه كلُّ من وقفت عليه ممن استشهد بالبيت تبعًا لابن مالك إلا الأشمونيَّ؛ فإنه لم ينسبه[4].

وإن ذكر الأشمونيُّ اسمَ شاعر فالغالب أنه إنما فعله لأنه أخذ الكلام بحروفه من أحد المصادر.

وعامَّةُ الأبيات التي استشهد الأشموني بها ممَّا استشهد به النحويون من قبله، كما أنَّ عامتها من عصور الاحتجاج، وقد كرَّر بعضها مرارًا، ويلاحظ أنَّه يمثِّل بأبياتٍ لا يُحتجُّ بقول قائليها كأبي نواس وأبي العلاء والشريف الرضيِّ والمتنبي، لكنَّا نجد يذكر ذلك للمناقشة وليس للاستشهاد، كما فعل بقول أبي نواس:

كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقاقِعِها

فقد ذكر النقاش حول كونه لحنًا، ولم يذكره للاستشهاد[5].

---

[1] انظر صـ653.

[2] كما في قوله: "يظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام : ((قد عَلِمْنا إِنْ كُنْتَ لَمُؤمنًا)). فعلى الأوَّل يجب كسر إن، وعلى الثّاني يجب فتحها". انظر صـ336.

[3] انظر د. الطويل، صـ٩٠–٩١.

[4] انظر صـ816.

[5] انظر صـ735، وانظر قوله في غلط بيت لبعض المحدثين صـ520.

ويُؤخذ على الأشمونيُّ أنَّه ربَّما ذكر الشاهد نفسه مرَّتين مع اختلاف في بعض ألفاظ الشاهد مقتديًا في ذلك بمن أخذ عنه، وقد وصفه الدكتور محسن عبيد بأنَّه لا يدقِّق في سرد الشواهد[1].

د- كثرة الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربية: أما الأمثال فقد بلغت تسعة عشر مثلًا، وليس هذا بالعدد الكبير، ولكن الأقوال النثرية المنسوبة لفصحاء العرب زادت على مئة وعشرين قولًا[2]، منهم رجال من الصحابة وعلماء اللغة ومنهم مجهولون عبَّر عنهم بـ«قول بعض العرب» أو «سمعت أعرابيًّا» أو «عرب فصحاء»، وهذا العدد من الأقوال كثير مقارنة بكتب النحو الأخرى، وإن كان يقلُّ كثيرًا عن الآيات القرآنية والشواهد الشعريّة، والأشمونيُّ في هذا ناقل عمَّن تقدَّمه ولا شكَّ، فقد عاش في عصر ليس من المجدي عند النحاة تدوين شيء من كلام أهله.

٦- **لغةُ الأشمونيِّ وأسلوبُه:** اختار الأشمونيُّ في شرحه لغةً سهلة واضحة، فألفاظه فصيحة، وتراكيبه صحيحة، وعباراته سليمة واضحة، وأسلوبه سهل لا تعقيدَ فيه ولا إغلاق، وعلى هذا جاءت لغته في شرحه عامَّة، وقد امتاز أسلوبه بالدقة في التعبيرِ وصوغِ الأحكام، ولكنَّ أسلوبه لم يخل من انتقادات؛ فقد وُصفت بعض تراكيبه بالفساد أو الضعف، ومن ذلك أنَّه يستخدم (أو) للعطف بعد همزة التسوية، كما في قوله[3]: "لا يقالُ إلا على ثلاثِ كلماتٍ فأكثرَ، سواءٌ اتحدَ نوعُها أو لم يتَّحدْ، أفادت أم لم تُفِدْ"، وهو أسلوبه مختلف فيه؛ فقد منعه أبو عليٍّ الفارسي وتبعه ابن هشام، واستخدمه الرضيُّ كثيرًا وأجازه[4].

وعلى كلٍّ فمثلُ هذا لا يخرج لغة الأشمونيِّ في شرحه عن حدِّ الفصاحة، ولا يضرُّ بصحَّة أسلوبه التي اتَّسمَ بها شرحه عامَّة.

ولكشفٍ أعمقَ لأسلوبِ الأشمونيِّ يمكن الوقوف على أمرين هامَّين، أمَّا الأوَّل فهو أثرُ المنطقِ ومصطلحاتِه في أسلوبِه، وأمَّا الثاني فهو أثرُ الطابعِ التعليميِّ في أسلوبِه.

أ - أثرُ المنطقِ ومصطلحاتِه في أسلوبِ الأشمونيِّ: تقدَّم أنَّ الأشمونيَّ كان عالمًا بالعقليَّات، وأنَّه نظم «إيساغوجي» في المنطق[5]، وقد كان لهذا أثرٌ واضح في شرحه لـ«الألفية»، ظهر هذا الأثرُ من خلال

---

[1] د. العبيد، صـ١٥١.

[2] انظر د. الطويل، صـ٨٨.

[3] انظر صـ94.

[4] انظر الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ٤ أجزاء، ليبيا ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، جامعة قار يونس، جـ٤، صـ٤١٢-٤١٣. وابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، طـ٦، دمشق ١٩٨٥م، دار الفكر، صـ٦٣، وانظر أمثلة استخدام الرضيِّ له، جـ١، صـ٢٠ و٢٢ و٣٣ و٣٩ و٦٢ و٧٤ و١٠٢ وغيرها كثير.

[5] السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، صـ٥، والشوكاني، البدر الطالع، جـ١، صـ٤٩١.

البحث المنظَّم، وتنسيق الفقرات، وحُسن التقسيم والتبويب، ودقَّة التفريع والتنويع، وطرح التساؤلات، وترتيب الإجابات، وهذا ظاهر في أيِّ موضع من شرحه، ومن أمثلته قوله في باب المعرب والمبنيِّ[1]: "ما بُنِيَ من الأسماء على السكون فيه سؤالٌ واحدٌ: لِمَ بُنِيَ؟ وما بنِيَ منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُنِيَ؟ ولِمَ حُرِّكَ؟ ولِمَ كانتِ الحركةُ كذا؟ وما بُني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه، وما بُنِيَ منهما على حركة فيه سؤالان: لِمَ حرك؟ ولِمَ كانت الحركةُ كذا؟ وأسباب البناء على الحركة خمسةٌ: التقاءُ السّاكنين كـ (أين)، وكونُ الكلمةِ على حرفٍ واحد كبعض المضْمَرات، أو عرضةٌ لأنْ يُبتَدأَ بها كباء الجر، أو لها أصلٌ في التمكُّن كأوَّلُ، أو شابَهَت المعرَب كالماضي، فإنه أَشْبَهَ المضارعَ في وقوعِه صفةً وصلةً وحالًا وخبرًا كما تقدَّم".

كما ظهر أثرُ المنطق من خلال استخدام المصطلحات الخاصَّة بهذا الفنِّ، كمصطلح الدور ودلالة الالتزام[2]، كما ظهر التفريق بين المصطلحات في قوله[3]: "قولُهم في علاماتِ الاسمِ والفعلِ: يُعْرَفُ بكذا وبكذا = هو من باب الحكمِ بالجميع لا بالمجموع؛ أي: كلُّ واحدٍ علامةٌ بمفرده لا جزءُ علامة".

لكن تبقى ظاهرة التعليل التي كانت حاضرة بقوة في شرح الأشمونيِّ هي المظهر الأقوى من مظاهر التفكير المنطقي عنده، فهو لا يكاد يذكر حُكمًا إلا ذكر علَّته، فهو يقوِّي ما يقوِّي لعلَّة، ويضعِّف ما يُضعِّف لعلَّة، ويرجِّح لعلَّة، ويرفض لعلَّة، وقد يأتي بعلَّتين أو أكثر لمسألة واحدة، كما في قوله[4]: "أجمعوا عَلَى منع تقديم خبر «دام» عليها، وهذا تحته صورتان:

الأولى: أن يتقدَّم على «ما». ودعوى الإجماع على منعها مسلَّمة.

والأخرى: أن يتقدَّم على «دام» وحدها، ويتأخَّر عن «ما». وفي دعوى الإجماع على منعها نظر؛ لأنَّ المنع معلَّل بعلتين:

إحداهما: عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتِّفاق؛ بدليل اختلافهم في ليس، مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى: أن ما موصول حرفي، ولا يُفصَل بينه وبين صلته، وهذا أيضًا مختلف فيه".

وقد ظهر اهتمام الأشمونيِّ بالتعليل في قوله[5]: "بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبنيِّ لكون علَّتِه وجوديةً وعِلَّةِ المعرَبِ عَدَميَّةً، والاهتمام بالوجوديِّ أولى من الاهتمام بالعَدَمِيِّ، وأيضًا فلأنَّ أفرادَ معلولِ عِلَّةِ البناء محصورةٌ بخلاف عِلَّةِ الإعراب، فقدَّمَ عِلَّةَ البناء ليبيِّنَ أفرادَ معلولها".

---

[1] انظر صـ118.

[2] انظر صـ107 و93.

[3] انظر صـ106.

[4] انظر صـ267.

[5] انظر صـ115.

هذه بعض المظاهر التي تعكس تأثُّر الأشمونيِّ بالمنطق، ولكنَّ كثيرًا من هذه المظاهر تعود نسبتها عند التحقيق إلى العلماء والمصادر التي استقى منها الأشموني مادَّته.

والحقيقة التي لا شكَّ فيها أنَّ اللغة محفوظة بالمحاكاة والسماع والتلقِّي، وأنَّ الناطق باللغة إنما يصدر عن سليقة وطبع، ولا يُفكِّر عندما يريد أن يتكلَّم بقاعدة ولا علَّة، وثمَّة حقيقة أخرى، وهي أنَّ المبالغة في التعليل والتفصيل لا تعود على البحث اللغوي عامَّة، والبحث النحويِّ على وجه الخصوص بكبير فائدة، فقد وُلدت الشَّكوى من النحو والدعوة إلى إهماله من رحِم هذه التعاليل، ويرى فيها بعض الباحثين ضربًا من العبث الشَّاقِّ؛ لأنها علل زائفة، وهذا أمرٌ شعر به العرب، فدار في أشعارهم وأمثالهم: «أضعف من حجة نحويٍّ»[1].

ب – أثرُ الطابعِ التعليميِّ في أسلوبِ الأشمونيِّ: غلب على شرح الأشمونيِّ الطابع التعليميُّ، فقد قضى سنوات طويلة من عمره في الإقراء والتعليم، وهذه السنوات تزيد على النِّصف قرن على القول الراجح في تاريخ وفاته، وقد تركت هذه السنوات أثرها في شرحه لـ«الألفية»، وقد تجلَّى ذلك في مظاهر عدَّة، أهمُّها خمسة مظاهر، وهي:

– **الحرص على التوضيح**: لقد كان الأشمونيُّ حريصًا على إيضاح أفكاره، فكان يتوسَّع، ويفصِّل الأقوال، ويذكر الآراء، ويعلِّل إن احتاج الأمر إلى تعليل، ويكثر الاستشهاد والتمثيل، ويناقش ويحاور، وكأنَّه يرسم صورة الأستاذ الذي يهتمُّ بإيصال فكرته إلى تلاميذه، فيأتي بها من يمين وشمال، ويؤكِّدها ويرسِّخها، حتَّى يطمئنَّ إلى أنَّها استقرَّت في أذهان المتعلِّمين، وهذا ظاهر في كلِّ بيت وفكرة شرحهما، كما أنَّه كان حاضرًا في مقدمته، فإنَّه قال[2]: "ولم آلُ جهدًا في تنقيحه وتهذيبه، وتوضيحه وتقريبه".

– **حُسن التبويب والتقسيم**: فالمعلِّم يحرص على كثرة الأبواب، وعنونة المسائل والأبواب، وذلك لتحقيق مزيد من الإيضاح، وقد كان الأشموني يحرص على هذا، كما أنَّه كان في أكثر الأحيان يحرص على ابتداء بحوثة بمقدمة تمهِّد للقارئِ الطريق أمام الباب، ومن ذلك قوله في بداية باب أفعل التفضيل[3]: "هو اسم؛ لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممتنع من الصّرف؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعَلَ، إلا أنَّ الهمزة حذفت في الأكثر من خَيْر وشرّ لكثرة الاستعمال، وقد يُعامل معاملتهما في ذلك أحبّ كقولِه:

---

[1] انظر الخفاجي، أحمد بن محمد، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، ط١، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، دار الجيل، صـ٨٠. وعبادة، د. محمد إبراهيم، النحو التعليمي في التراث العربي، الإسكندرية د.ت، منشأة المعارف، صـ١٥.

[2] مقدمة الشارح صـ84.

[3] انظر صـ730.

..... وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسانِ ما مُنِعا

وقد يُستعمَل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم: «من الكذاب الأشَرّ» [القمر: ٢٦]، ونحو:

..... بِلالُ خَيْرُ النّاسِ وابْنُ الأخْيَرِ".

ولكنَّه لم يلتزم ذلك دائمًا، فقد شرع في بعض أبوابه مباشرة دون تمهيد، كما فعل في باب التعجب، واشتغال العامل عن المعمول[١].

وكان الأشمونيُّ غالبًا ما يختم الباب بخاتمة يرى أنَّ لها أهميَّة خاصَّة، ويريد أن تبقى في ذاكرة القارئ، ومن ذلك قوله في آخر باب التعجب[٢]:

"**خاتمة:**

همزة أفعل في التَّعجُّب لتعدية ما عَدِم التعدي في الأصل، نحو: ما أظرف زيدًا، أو الحال نحو: ما أضرب زيدًا، وهمزة أفعل للصيرورة، ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتلَّيها، نحو: ما أطولَ زيدًا، وأطوِلْ به، ويجب فك أفعل المضعَّف، نحو: أشْدِدْ بِحُمْرَةِ زَيْدٍ، وشذَّ تصغيرُ أفعلَ مقصورًا على السماع، كقولِه:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هُؤلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

وطَرَده ابنُ كَيسانَ وقاسَ عليه أفعِل نحو: أحَيسِنْ بِزَيْدٍ. والله أعلم".

ولكن الأشمونيَّ استند إلى ما ينقل أكثر مما يبدع، فكان خواتيم أبوابه أشبه بفوائد استخلصها وطرائد اقتنصها من هنا وهنالك، ومن أمثلة ذلك الخاتمة التي ذُكرت قبل قليل، فهي مستفادة من «التسهيل» بتصرف يسير[٣]، ومع أنَّه أغفل التصريح بذلك أحيانًا كثيرة، لكنه صرَّح فيه أحيانًا أخرى، كما في قوله[٤]: "خاتمة في مسائل متفرِّقة من «التَّسهيل» و«شرحه»".

– **تعدُّد التنبيهات**: يلجأ الأشمونيُّ كمعلِّمٍ إلى التنبيهات للاطمئنان إلى اكتمال الفكرة في أذهان المتعلِّمين، ووضوح الصورة، وسلامتها من العيوب، فهو يستدرك بعض الوجوه والمسائل التي خشي أن يذكرها عند شرح الفكرة فيُشتِّت بها الأذهان، وهذه التنبيهات مختلفة في عددها وحجمها وطبيعتها ومضمونها من باب إلى آخر، فقد تحوي آراءً نحوية مخالفة لما ذُكر في شرح الفكرة، بقصد التنبيه إلى عدم تحقُّق الإجماع على المسألة، أو التنبيه إلى عدم الاعتداد بقول ما رغم معرفته، كما أن الأشمونيَّ قد يعلِّل في تنبيهه ما فاته تعليله في

---

[١] انظر صـ422 و697.

[٢] انظر صـ707.

[٣] انظر ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، دار الكتاب العربي، صـ١٣٠– ١٣١.

[٤] انظر صـ819.

الشرح، أو يذكر وجهًا في الإعراب لم يكن لائقًا أن يختلط بمادَّة البحث في الباب[1]، وتأتي التنبيهات في شرح الأشمونيِّ غالبًا بعد شرح الفكرة مباشرة، فقد كان يلحقه شرحه بتنبيهٍ[2]، أو اثنين[3]، أو أكثر من ذلك[4] بحسب ما تقتضيه الحاجة.

– **كثرة الأمثلة والشواهد**: أدرك الأشمونيُّ ما أدركه نحاةُ العرب منذ ظهور هذا الفنِّ أنَّ اللغةَ تحيا بالاستعمال، وتموت بالإهمال، وأنَّ حفظ القواعد المجرَّدة لا يُفيد في تعلِّم اللغة، ما لم تتجسَّد تلك القواعد بأمثلة حيَّة على ألسنة أبناء اللغة، فحرصوا دائمًا على ربط القاعدةِ بمثالها، والملاحظةِ اللغويةِ بأثرها في الاستعمال، وهذا ما نرى له أمثلة في «كتاب سيبويه» و«مقتضب المبرد» وغيرهما من أسفار هذا العلم الجليل، فسيبويهِ يوضِّح سبب تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم، فيقول[5]: "وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إنَّ عبدَ الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعلٌ". والمبرِّدُ يقول[6]: "قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمر، تقولُ: هذا ذو مالٍ، ولا تقولُ: المالُ هذا ذوه".

وقد استمرَّ الأشمونيُّ على هذا الطريق، فكان يدعم ما يذكر من قواعد بشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره، وكان يوضِّح ذلك بأمثلة من الواقع اللغوي، فهو يتحدَّث عن العطف بـ(لا) فيقول[7]: "فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها، إمّا قصر إفراد كقولك: زيد كاتب لا شاعر، ردًّا على من يعتقد أنَّه كاتب وشاعر، وإما قَصْرَ قَلْبٍ كقولك: زيد عالم لا جاهل، ردًا على من يعتقد أنَّه جاهل".

وكما أنَّ الأشمونيَّ كان يغني البحث بأمثلة من عنده في مواضع، فقد كان يذكر أمثلة متداولة في كتب النحو في مواضع أخرى، كما في قوله[8]: "وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، نحو: الحمد لله الحميدُ؛ بالرَّفع بإضمار هو"، والمثال متداول في كتب النحو بدءًا بـ«كتاب سيبويه».

– **مسائل التمرين**: المراد بمسائل التمرين إيراد أمثلة افتراضيَّة لمسائل صرفيَّة على التلميذ لامتحانه أو تدريبه على استخدام القياس التصريفي، وقد وضع النحويون مثل هذا الباب للتدريب على الأحكام النحوية

---

[1] كما فعل في التنبيه على القول بزيادة (أم) خلافًا لقول الجمهور بكونها متصلة أو منقطعة لا غير. انظر صـ789.

[2] انظر صـ796.

[3] انظر صـ799.

[4] انظر صـ792.

[5] انظر سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٤ أجزاء، ط٣، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، جـ١، صـ١٤، وانظر أيضًا، جـ١، صـ١٦، و٢١، و٢جـ، صـ٦٩، وجـ٤، صـ٨٩ وغيرها كثير.

[6] انظر المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ٤ أجزاء، بيروت د.ت، عالم الكتب، جـ٣، صـ١٢٠، وانظر أيضًا، جـ١، صـ١٢٩، و٣جـ، صـ٧٠، وجـ٤، صـ٤٢٣ وغيرها كثير.

[7] انظر صـ797.

[8] انظر صـ755.

سمَّوه باب الإخبار، أو باب السبك[1]، ويُعدُّ ذكر مسائل التمرين من سمات الأسلوب التعليمي في النحو العربي، وقد ذكر الأشموني كثيرًا من ذلك في أبواب الصرف من إبدال ونسب[2] وغيرهما، وقد اختلفت مذاهب العلماء من مثل هذه الأمثلة؛ فعند الجرمي لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب، وعند سيبويه: يجوز صوغ وزن ثبت في كلام العرب مثله، وأجاز الأخفش صوغ وزن لم يثبت في كلامهم أيضًا للامتحان والتدريب[3]، بينما يرى بعض الباحثين المعاصرين أنَّ المبالغة في إجهاد الدارسين بهذا الباب وأضرابه من الجهود العقيمة التي لا تخدم اللغة[4].

هي أهمُّ المظاهر التي تجلَّى بها أثرُ الطابعِ التعليميِّ في أسلوبِ الأشمونيِّ، وهي تعكس حياته مع التعليم، ورسالته التي تركها لمن ينهجون نهجَه من المعلِّمين، وحرصه على مَن يغترفون مِن علمِه من المتعلِّمين.

٧- **مذهبُ الأشمونيِّ النحويُّ كما يظهر في شرحه:** يمكن للناظر في شرح الأشمونيِّ أن يُلاحظ أنَّه اقتفى طريقة المتأخِّرين الذين يجمعون بين مذاهب النحاة، ويختارون من بينهما ما يترجَّح لديهم، إلا أنَّهم في الأصول يسيرون على أصول البصريين غالبًا، ويستخدمون كثيرًا من مصطلحاتهم دون تعصُّب لهم، فموقف الأشمونيِّ الذي يظهر بالبحث والتنقيب في شرحه كان كنحاة عصره، ينظر في مذاهب النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومغاربةٍ ومتأخِّرين وشُرَّاحٍ لـ«الألفيّة» سابقين، فيذكر منها ما يقف عليه، ويختار منها ما يراه يوافق اتجاهه ومَيلَه، ويُتبعه ما استطاع من أدلَّة وشواهد وحجج وبراهين وتعليلات.

والأشمونيُّ يعرض الآراء في دقَّة وأمانة، ويرجِّح أحيانًا ويتخيَّر، فينتخب لنفسه ما ترجَّح لديه، وهو يُعنى عناية كبيرة بما يؤازره الدليل بغضِّ النظر عن قائله، وقد يكتفي بعرض الآراء مع الحياد، فالأشمونيُّ –كما يظهر في شرحه لـ«الألفيّة»– لم يكن أسير مذهب معيَّن، ولم يمتنع عن النظر في بقيَّة المذاهب والآراء، وإنما كان يطالع جميع ما يقف عليه من آراء في مسألة ما.

وإذا ما تأملنا مناقشات الأشمونيِّ للمسائل النحوية ومواقفه من آراء النحاة من بصريين وكوفيين وغيرهم، أدركنا بوضوح مَيلَه للمذهب البصري؛ إذ كثيرًا ما كان يبطل المذهب الكوفي، مبيِّنًا أسباب ذلك،

---

[1] انظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، جـ٢، صـ٤٣٣، والحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الرياض د.ت، مكتبة الرشد، صـ١٥٣.

[2] انظر الأشموني، شرح الأشموني (دار الكتب العلمية)، جـ٤ صـ٨٠-١٢١، وجـ٣ صـ٤٣٨-٤٥١.

[3] انظر الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ٤ أجزاء، بيروت ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، دار الكتب العلمية، جـ٣، صـ٢٩٥.

[4] انظر المرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل، تحقيق: د. ناصر حسين علي، ط١، دمشق ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، دار سعد الدين، مقدمة المحقق، صـ٩٦.

وهو في الغالب يتبنَّى آراء البصريين، ويسوق حججهم، ويأخذ بأدلَّتهم دون تعصُّب، وهو في أحيان أخرى لا يتبنَّى أيَّ مذهب، بل يعرض الآراء ويمضي، وأحيانًا يمكن لمح المذهب الذي أراد وإن لم يصرِّح به.

ومن أدلَّة ميل الأشمونيِّ إلى المذهب البصريِّ أنَّه كان كثيرًا ما يستعمل الاصطلاحات البصرية، وأنَّ اسم سيبويهِ إمامِ نحاة البصرة هو أكثر اسم تردَّد في كتابه.

هذا كلُّه يمكن أن يُلاحظ عند مطالعة كتاب «منهج المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» للأشمونيِّ، ولكنَّ تتبُّع الأشمونيِّ بالبحث والتدقيق والمقارنة بين كلامه وكلام سابقيه يوجب التفريق بين ما يظهر في الكتاب وما كان عليه الأشمونيُّ؛ فهذا التتبُّع يظهر الأشمونيَّ ناقلًا أمينًا لكلام مَن سبقوه، ولا أجد من الغريب أن يُقال[1]: "لم يكن الشرح تعبيرًا عن صاحبه، بل بدا تعبيرًا عن آراء أصحاب الكتب التي نقل منها، وعن مذاهب أصحابها"، وإن كنتُ أرى أنَّ الاختيار بحدِّ ذاته يمكن أن يعبِّر عن مذهبٍ ولو بطريق التلميح؛ فاختيار الإنسان يعكس وجهة نظره.

والأشمونيُّ نادرًا ما يذهب إلى رأيٍ يجتهد فيه أو ينفرد به، فما يظهر أحيانًا أنَّه اجتهاد وترجيح يظهر عند التحقيق أنَّه نقل، فقوله[2]: "وقد أجاز بعض النُّحاة ذلك في الشِّعر دون النَّثر، وهو الحقُّ والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنَّما ورد في الشِّعر" يظهر اختيارًا وترجيحًا وتعليلًا، ولكنَّا عند البحث نجد عبارة الأشموني هي عبارة المرادي لكن بشيء من التصرف[3].

وربما يفعل ذلك أحيانًا، فينفرد بشيء، كما في قوله في التحذير[4]: "العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو" وقد نبَّه على هذا المرادي[5]، ولكن الأشموني أضاف: "وكون ما بعدها مفعولًا معه جائز، فإذا قلت: إيَّاك وزيدًا أن تفعل كذا، صحَّ أن تكونَ الواو واو مع".

ولم أقف على سلف له في هذا القول، وقد نصَّ ابن كيسان على أن الواو هنا عاطفة، وأن المراد التحذير من زيد[6].

ومن أمثلة ذلك قوله[7]: "إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدِّم المتْبَعُ على المقطوع، ولا يعكس، وفيه خلاف؛ قال ابن أبي الرَّبيع: الصَّحيح المنع، وقال صاحب «البسيط»: الصَّحيح الجواز.

---

[1] خير الله، سهير، صـ٢٩.

[2] انظر صـ407.

[3] انظر المرادي جـ١، صـ٢٧٢.

[4] انظر صـ883.

[5] انظر المرادي، شرح الألفية، جـ٢، صـ٤٢.

[6] انظر ابن منظور، لسان العرب (إ ي ا).

[7] انظر صـ764.

ولو فُرِّقَ بين الحالة الثَّانية – وهي الاستغناء عن الجميع – فيجوز ، والحالة الثَّالثة – وهي الافتقار إلى البعض دون البعض – فلا يجوز، لكان مذهبًا".

ولم أقف على من سبق الأشموني في هذا التفصيل.

ويُمكن أن يُضاف إلى هذا أنَّ أكثر متأخِّري النحاة تأثُّروا بالإمام ابن مالك الذي خرج من التعصُّب إلى الاعتدال، وقوَّى أصلَ السماع، وفتح آفاق الاستشهاد على الحديث والنثر، فوضع للنحو صورة أكثر إشراقًا، وأعمق أثرًا، فكانت مذاهب متأخِّري النحاة مُستنسَخةً عن مذهبه، وآراؤُهم دائرةً حول آرائه؛ موافقةً كالأشمونيِّ ومعظم شُرَّاح «الألفيّة»، أو مخالفةً ومعارضةً كأبي حيَّان مثلًا، فكان عامَّةُ مَن بعده قد يخالفه في الآراء، ولكن لا يخالفُه في منهجه، وقد قال الدكتور محمد بن عوض السهلي في مقدمة تحقيقه لكتاب «إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك» لإبراهيم ابن قيم الجوزيّة[1]: "ومصنَّفات ابن مالك مليئة بآراء النحويين المتقدِّمين والمتأخِّرين مما يدلُّ دلالةً واضحة على أنَّه لم يدَّخر وسعًا في تتبُّع الآراء النحوية عند عرضه للمسائل، فإنك واجد في كتبه أقوال سيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد، والزجاج وابن السراج وثعلب والجرمي والزجاجي والفارسي والسيرافي وابن كيسان وابن برهان وابن جني وابن الأنباري والزمخشري وابن مضاء وابن خروف والشلوبين وابن عصفور وابن الحاجب وابن يعيش وغيرهم، وفي هذا الخضم تجدُ ابنَ مالك يؤيِّدُ هذا ويردُّ ذاك، وقد يضرب رأيًا برأي ويبدي رأيًا مستقلًّا في المسألة".

لقد كانت كتب ابن مالك مزيجًا من نحو النحاة الذين سبقوه وآرائه الخاصَّة، وكذلك كانت كتب معظم المتأخِّرين من النحاة مزيجًا من نحو النحاة وآراء ابن مالك، أمَّا آراؤهم الخاصَّة فكانت كتوابلَ تُنكِّهُ كتبهم، وكذلك كان شرح الأشموني.

ومن هذا المنطلق وجدتُ أنَّ ذكر مذهب الأشمونيِّ النحويَّ في شرحه هنا في معرض الحديث عن الكتاب أولى من ذكره في ترجمة الأشمونيِّ.

خامسًا: انتقاداتٌ على شرح الأشمونيِّ:

رغم أنَّ «منهج السالك» للأشموني قد رُزق القَبول بين العلماء، كما قال الشيخ الطنطاوي[2]، لكنَّه لم يسلم من بعض الانتقادات، ومنها:

١ – عَدُّ شرح الأشموني صورةً مصغَّرةً مكبَّرةً لشرح المرادي؛ فقد ذُكر سابقًا[3] أنَّ «شرح الألفية»

---

[1] ابن قيم الجوزيّة، إبراهيم بن محمد، إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، جزآن، ط١، الرياض ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، أضواء السلف، جـ١، صـ١٥.

[2] الطنطاوي، صـ٢٣٢.

[3] انظر صـ42.

للمرادي كان من المصادر الهامّة التي استقى منها الأشموني شرحه، وهذا ما حمل الدكتور فخر الدين قباوة على القول[1]: "وعندي أنَّ ما سُمِّي بـ«منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك» للأشموني إنَّما هو مختصر كامل لشرح المرادي، بتعريفاته وتفسيراته وتعقباته وتوركاته وتنبيهاته وفوائده ومسائله، مع الشواهد والأمثلة والتعليق عليها، مضافًا إليه بعض المعلومات والشواهد والاستدراكات. إنَّه صورة مصغَّرة مكبَّرة لوَّنها الأشموني بما كاد يحجب الأصل الذي نقل عنه، ثم تعمَّد إغفال ذكر المرادي في غير ما ندر، على حين أنَّه أورد أسماء عديد من المؤلفين وكتبهم التي نقل عنها".

ولقد أجاد الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة بافتتاح هذا التقييم القاسي لشرح الأشموني بكلمة "وعندي"؛ لأن شرح الأشموني في نظر عامّة الباحثين أكبر وأجلُّ من أن يكون مختصرًا لشرح المرادي، وما ذكره الدكتور من صنيع الأشموني ظاهر في مواضع كثيرة من شرحه، لكنه قصور لم تسلم منه الكثرة الكاثرة من متقدِّمي المؤلفين فضلًا عن متأخِّريهم، وهذا ما صرَّح به الدكتور فتحي أحمد علي الدين في قوله[2]: "وإنَّ المطَّلع على كتب النحو يتَّضح له تأثُّر كلِّ متأخِّر بمتقدِّم، فابنُ السراج مثلًا أخذ «كتاب سيبويه»، وجعله في كتابه «الأصول في النحو»، وزاد عليه تعليقات وترجيحات واختيارات هي ما يُنسب إلى ابن السراج من آراء، وأبو علي الفارسيُّ في «الإيضاح والتكملة» أخذ كتاب «الأصول في النحو»، وزاد عليه ما زاد، وهكذا فعل ابن جني مع الفارسيِّ، ولا عيبَ في ذلك أبدًا، وإنما هو منهج كان متَّبعًا وغير مذموم، حتى أنَّنا وجدنا كتاب «التكملة» للفارسيّ في كتاب «المخصص» لابن سيده".

وأنا إذ أؤكِّد انتشار هذه الظاهرة في تراثنا عامَّة وتراثنا النحويِّ خاصَّة أوضِّح أنَّ إيضاح المصنِّف للأسس التي بنى عليها كتابه يُزيل عنه التَّبعة، ويُعطي لعمله مصداقيّة، أمَّا سلخُ جهدِ متقدِّمٍ دون الإشارة فهذه ناحية سلبيَّة تُسجَّل على مَن صدرت عنه، وإن لم تكن تعني إلغاء جهدُه أو مصداقيَّته.

٢ – إغفالُ نسبةِ الأقوال والأفكار إلى مصادرها التي أخذ عنها؛ فقد يصرِّح الأشمونيُّ بالنقل عن مصادر معيَّنة في مواضع، ولكنَّ الباحث يجده ينقل من هذه المصادر عبارات وفقرات من غير تصريح بالنقل، مثال ذلك أنَّه يصرِّح بالنقل عن ابن هشام في «المغني» في باب الحال فيقول[3]:

"قال في «المغني»[4]: وهو وَهْمٌ منهما؛ فإنَّه يجوز أن يتقدّم عليه فاصلًا بين النعت ومنعوته، فتقول: «مررتُ برجل مكسورًا سرجُها ذاهبةٍ فَرَسُهُ»".

---

[1] المرادي، شرح الألفية، جـ١، صـ٩.

[2] ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جزآن، ط١، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ، جامعة أم القرى، المقدمة، صـ٩٧.

[3] انظر صـ517.

[4] ابن هشام، المغني، صـ٦٤٠.

ولكنَّه ينقل عن «المغني» أيضًا، فيُغفل ذكره في قوله في باب الموصول[1]:

"أمّا (مَن) فعلى رأي أبي عليٍّ زعم أنَّها في قولِه:

..... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلانِ

تمييزٌ، والفاعلُ مستتر، و(هو) هو المخصوصُ بالمدح.

وقال غيره: (من) موصول فاعل، وقوله: (هو) مبتدأ، خبره (هو) آخر محذوف على حدِّ قولِه:

.... شِعرِي شِعرِي".

فهذه عبارة ابن هشام في «المغني»[2]، والظاهر أنَّ الأشمونيَّ تبع ابنَ هشام في نسبة هذا القول لأبي عليٍّ دون تحقيق أو عودة إلى الأصل الذي اعتمده ابن هشام، وبالعودة لـ«كتاب الشعر» لأبي علي نجد أنَّ أبا عليٍّ ذكر في (مَن) التي في البيت ثلاثة أوجه؛ أوَّلها هذا الذي نسبه ابن هشام والأشموني لغيره، وثانيها أنَّ مَن نكرة موصوفة، وثالثها الذي نسبوه له أوَّلًا وردُّوه عليه[3].

وهذا الانتقاد يُشبه الذي قبله، ويؤكِّدُ أنَّ الأشمونيَّ اعتمد على جملة من المصادر، وليس على مصدر واحد.

٣ – سوءُ التأليف الذي نتج عن كثرة النقل عمَّن سبقه، قال الشيخ محمد الطنطاوي[4]: "ولتهافته على تسطير ما حوته الكتب السابقة، فقد كتب بعض المعلومات في موطن غيره أنسب بالكتابة فيه، وحمله هذا الصنيع إلى تكرارها ثانيًا وثالثًا، والحيلةُ في التخلص عنده لجوؤُه إلى (التنبيه) مفردًا ومثنًى وجمعًا، هذا مع عدم الدِّقة في ترتيب التنبيهات من حيث رعاية ارتباطها بالمقصود، فلو اتسقت في الترتيب على المعنى المقصود من البيت المشروح لحسُنَت وضعًا، وكانت الثمرة منها أشهى".

ومع أنَّ الطنطاويَّ لم يذكر أمثلة على ذلك، لكنَّ له أمثلة كثيرة، من ذلك قوله في باب التمييز[5]:

"**تنبيهات:**

الأوَّل: كان ينبغي أن يُستثنى –مع ما استثناه– التمييز المحوّل عن المفعول: نحو: (غَرَسْتُ الأرضَ شجرًا)، ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]، و(ما أحسنَ زيدًا أدبًا)؛ فإنَّه يمتنع فيه الجرّ بـ (من).

الثّاني: تقييد الفاعل في المعنى بكونه محوَّلًا عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو: (للهِ دَرُّهُ فارسًا)، و:

---

[1] انظر صـ197.

[2] ابن هشام، المغني، صـ٤٣٤.

[3] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تحقيق وشرح: د.محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، صـ٣٨٠– ٣٨٢.

[4] الطنطاوي، ص٢٢٨–٢٣٢.

[5] انظر صـ535.

.... وأَبْرَحْتَ جارًا

فإنَّهما، وإن كانا فاعلين معنىً -إذ المعنى: عظمتَ فارسًا وعظمتَ جارًا- إلا أنَّهما غير محوَّلين؛ فيجوز دخول (من) عليهما. ومن ذلك: (نِعْمَ رَجُلًا زيد)، يجوز فيه: نعم من رجل، ومنه قوله:

..... فنعمَ المرءُ من رجلٍ تَهامِ

الثّالث: أشار بقولِه: (إن شئت) إلى أن ذلك جائز، لا واجب.

الرّابع: اختلف في معنى (من) هذه؛ فقيل: للتبعيض، وقال الشلوبين: يجوز أن تكونَ بعد المقادير وما أشبهها زائدةً عند سيبويه، كما زيدت في نحو: (ما جاءني من رجل). قال: إلا أنَّ المشهور من مذاهب النُّحاة -ما عدا الأخفش - أنَّها لا تزاد إلا في غير الإيجاب. قال في «الارتشاف»: ويدلُّ لذلك -يعني الزيادة- العطف بالنَّصب على موضعها؛ قال الحطيئة:

طافَتْ أُمامَةُ بالرُّكْبانِ آونِةً يا حُسْنَهُ مِنْ قَوامٍ ما ومُنْتَقَبا

بنصب (منتقبًا) على محلّ (قوام).

الخامس: إذا قلت: (عندي عشرون من الرجال)؛ لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن، بل هو تركيب آخر؛ لأنَّ تمييز العدد شرطه الإفراد، وأيضًا فهو مُعَرَّفٌ".

فالتنبيه الأوَّل سبق أبو حيان إليه[1]، والثاني مستفاد من «أوضح المسالك»[2]، والرابع من المرادي[3]، وكذا الخامس[4]، فلم يبقَ للأشموني من تنبيهاته إلى قرابة سطر، لكن يبقى له فضل الاختيار والجمع، واختيار المرء قطعةٌ من عقله.

٤ – نقلُ شواهدَ محرَّفةٍ عمَّن تقدَّمه مع الغفلة عن تصحيحها؛ وقد وردت في شرح ابن الناظم وغيره بعض الشواهد محرَّفةً، فنقلها الأشمونيُّ، ومن ذلك ما نقله عن استشهاد الكوفيين على اسميَّة «نعم» و«بئس» بقول الراجز:

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ باكِرِ بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبابٍ فاخِرِ

ويُروى الشطر الثاني: بنعم عين... كما في «لسان العرب» و«شرح القاموس»[5].

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، منهج السالك، جـ١، صـ٢٢٦.

[2] ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، بيروت ١٩٨٠م، دار إحياء التراث العربي، جـ٢، صـ٣٦٧-٣٦٩.

[3] المرادي، شرح الألفية، جـ١، صـ٣٨٦، وشرح التسهيل له، صـ٥٨٩.

[4] انظر المرادي، شرح الألفية، جـ١، صـ٣٨٥.

[5] انظر صـ٧٠٨، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ١٥ جزءًا، ط٣، بيروت ١٤١٤هـ، (ن ع م)، والزبيدي، تاج العروس (ن ع م)، والطنطاوي، صـ٢١٦.

ولا شكَّ أنَّ هذا مأخذٌ على الأشمونيِّ، وكان الأجد بعالم مثله أن يتحرَّى فيما ينقل ويستشهد، لكنَّ هذا المأخذ ممّا شاعَ عند كثير من النحويين.

هذه بعض الانتقادات التي وُجِّهت لشرح الأشمونيِّ، وهي على قيمتها لا تُفقد شرح الأشمونيِّ قيمتَه.

سادسًا: أثرُ شرح الأشمونيِّ فيمَن جاء بعدَه:

إنَّ «منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك» للأُشمونيِّ هو أحد شروح «الألفيّة» الكثيرة، لكنَّه تميَّز على أكثرها، وقد بذل مصنِّفه جهدًا مشكورًا في تنقيحه وتهذيبه، وتوضيحه وتقريبه، فعملُ الأشمونيِّ هذا عملٌ جليل القدر، عظيم المكانة، وقد نال الإعجابَ في حياة مؤلِّفه وبعد وفاته، وقد استمرَّ إعجاب العلماء والباحثين به إلى يومنا هذا.

وقد تلقَّى العلماء شرح الأشموني بكثير من العناية، وأحاطوه باهتمام ورعاية، فعكفوا على تدريسه في المساجد والمدارس، وأثنوا عليه في المحافل والمجالس، وضعوا عليه تعليقات وحواشٍ، تُؤنس به الطلاب وتبعد عنه كلَّ إيحاش، ومن هؤلاء:

- أحمد بن عمر الأسقاطي المتوفى ١١٥٩هـ، وقد سمى حاشيته «تنوير الحالك علي منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، وثمة نسخة محفوظة من هذه الحاشية في المكتبة الأحمديّة بحلب نحو ٩٢٥ ورقة ٤١٩[١].

- حسن بن علي المدابغي المتوفى في مصر سنة ١١٧٠هـ، وثمة نسخة محفوظة من هذه الحاشية في مكتبة الأوقاف العامّة ببغداد ١٥٦٢ ورقة ٤٣٨[٢].

- يوسف بن سالم الحفني المتوفى سنة ١١٧٨هـ، وقد قارن الشيخ محمد الطنطاوي بينها وبين حاشية الصبان[٣].

- محمد بن علي بن سعيد التونسي المتوفَّى سنة ١١٩٩هـ، وقد سمى حاشيته «زهر الكواكب لبواهر المواكب»[٤].

- محمد بن علي الصبان الشافعي الحنفي المتوفَّى سنة ١٢٠٦هـ، وقد اشتُهرت حاشيته باسم «حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك».

- نصر بن نصر يونس الوفائي الهوريني المصري المتوفَّى سنة ١٢٩١هـ[٥].

---

[١] قره بلوط، جـ١، صـ٣٨٢.

[٢] قره بلوط، جـ٢، صـ٨٤٤-٨٤٥.

[٣] الطنطاوي، صـ٢٣٧.

[٤] قره بلوط، جـ٤، صـ٢٨٩٩.

[٥] كحالة، جـ٧، صـ١٨٤، والمرادي، شرح الألفية، مقدمة الدكتور فخر الدين قباوة، جـ١، صـ٨.

- إسماعيل بن موسى الحامدي المصري المتوفَّى سنة ١٣١٦هـ[١]، وقد طُبعت حاشيته مع حاشية الصبان.

وقد ذكر الدكتور محسن العبيد أنَّ ممَّن لهم حواشٍ على شرح الأشمونيِّ[٢] محمد بن أحمد بن محمد الملقَّب عليش المتوفَّى سنة ١٢٩٩هـ[٣]، ومحمد بن محمد بن حسين الأنبابي المتوفَّى سنة ١٣١٣هـ[٤]، والذي ظهر لي ممَّا وقفت عليه أنَّ لهما حاشية على «رسالة الصبان» في البيان، وليس على حاشيته في النحو، والله أعلم.

وعلى كلِّ حالٍ فالحواشي على شرح الأشمونيِّ كثيرةٌ، وعادةً ما تكون كثرةُ الحواشي والتقريرات على كتابٍ ما دالَّةً على أهميَّة هذا الكتاب، وتقدير العلماء لقيمته.

ومن الأثر العظيم الذي أحدثه شرح الأشمونيِّ ما كُتب مِن دراسات حولَه، فقد تحرَّكت نحوه همم الباحثين فدرسوه وسجَّلوا ملاحظاتهم حوله، ومن الدراسات الهامَّة في هذا المجال: دراسة للدكتور محمد عبد المجيد الطويل بعنوان: «الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، ودراسة للدكتور محسن العبيد بعنوان: «شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية»، ودراسة للباحثة سهير خير الله بعنوان: «دراسة القسم الثاني من كتاب منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك لأبي الحسن نور الدين عليِّ بن محمد وتحقيقه»، وقد سبق التعريف بهذه الدراسات في المقدِّمة[٥]، ويُضاف إلى هذه الدراسات بعضُ الدراسات المقتضبة التي جُعلت مقدِّمات لطبعات الكتاب مثل دراسة الدكتور حسن حمد في مقدِّمة تحقيقه لهذا الكتاب، والذي طُبع تحت عنوان: «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، وصدرت طبعته الأولى عن دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

يُضاف إلى كلِّ هذا أنَّ شرح الأشمونيِّ ما يزال منذ ظهورِه وإلى يومنا هذا كتابًا معتمدًا في تعليم النحو، وما تزال بعض الجامعات والمعاهد في البلاد العربية والإسلامية تدرِّسه أو تدرِّس جزءًا منه إلى يومنا هذا.

---

[١] الزركلي، جـ١، صـ٣٢٨، وكحالة، جـ٢، صـ٢٦٣.

[٢] د. العبيد، صـ٤٨.

[٣] الزركلي، جـ٦، صـ١٩، وكحالة، جـ٩، صـ١٢.

[٤] الزركلي، جـ٧، صـ٧٥، وكحالة، جـ١١، صـ٢٠٩.

[٥] انظر المقدمة صـ د-هـ.

خاتمة

لقد كان الهدفُ من هذه الدراسة الموجزة تسليطَ الضوء على عَلَمٍ من الأعلام الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن التاسع ومطلع القرن العاشر، وهو الإمام أبو الحسن عليُّ بن محمد الأشمونيُّ، والتعريفَ بكتابه الجليل «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، وبيانَ أهميَّة هذا الكتاب، ومكانته بين شروح «الألفية» الكثيرة، وبيانَ مصادر الأشمونيِّ ومنهجه في شرحه، وكشفَ طريقته وسمات أسلوبه ولغته، وإيضاحَ الأصول النحوية التي يعتمدها، وطبيعة الشواهد التي يستند إليها، ومنهجه في التأصيل والاستشهاد، مع الوقوف على الانتقادات التي تعرَّض لها الأشمونيُّ وشرحه، والأثر الذي تركه فيمن جاء بعده، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، وهي:

١) يعدُّ شرح الأشمونيِّ موسوعة ضخمة لكثير من الآراء النحوية وأقوال العرب والنحاة، وهو يحوي ثروة نحوية ولغوية قيِّمة، ويعكس هذا الشرح روح ذلك العصر، الذي سُمِّي عصر الموسوعات العلمية، فكان له من ذلك الاسم نصيب.

٢) استوعب شرح الأشمونيِّ كثيرًا مما زخرت به شروح «الألفية» السابقة من مذاهب وآراء وشواهد، فقد عُني بمذاهب النحويين، وجمع آراء المتقدِّمين والمتأخِّرين، وهو يستمدُّ مادَّته الأساسية من «شرح الألفية» للمرادي، الذي اتَّخذ منه الأشمونيُّ الدعامة الأساسية التي بنى على أساسها شرحه، لكنَّه لم يتوقَّف عنده، بل أردفه بقطاف كثيرة وتحف وفيرة اجتناها من كتب ابن مالك والكتب التي دارت في فلكها، فرفع بها صرحه، وأعلى شأوه.

٣) اعتمد الأشمونيُّ طريقة الشرح المباشر، وسلك مسلكَ الشرح الممزوج، فصاغ كلامه وكلام ابن مالك في سياق واحد حسن الرَّصف، وقد حافظ على طريقة ابن مالك في التقسيم والتبويب، وربَّما ذكر من أبيات «الألفية» بيتًا أو أكثر، ثم عاد عليها بالشرح والتحليل والإعراب في بعض الأحيان.

٤) اتَّخذ الأشمونيُّ من ابن مالك إمامًا، وكان يتَّبعه اتِّباع المبصِر الفَطِن، فيقارن قوله بأقواله في غير «الألفية»، وبأقوال غيره من العلماء، فيوافقه إن رأى حجته راجحة، ويخالفُه إن وجدها داحضة، وهو يقترح ويُضيف، أو يعارض وينتقد، أو يوافق ويؤيِّد، أو ينافح ويدافع، وربَّما يكتفي بعرض الأقوال إن لم يجد عنده ما يزيد، وهو يفعل ذلك كلَّه متمسِّكًا برغبة صادقة في الوصول إلى الصواب، وحرص كبير على احترام المخالف.

٥) انعكس عمل الأشموني في تعليم النحو قرابة نصف قرن في شرحه، وقد ظهر أسلوبه التعليمي في مظاهر كثيرة، منها: الحرصُ على التوضيح، وحُسنُ التبويب والتقسيم، وتعدُّدُ التنبيهات، وكثرةُ

الأمثلة والشواهد، ومسائلُ التمرين. وقد تركت هذه المظاهر انطباعًا حسنًا عند معلِّمي النحو ومتعلِّميه، فكُتب لشرحه القَبول منذ ظهوره إلى يومنا هذا.

٦) اختار الأشمونيُّ أسلوبًا سهلًا فصيحًا، وكانت عباراته واضحة، وتعبيراته جليَّة، لا غموض فيها ولا تعقيد، وقد كان لثقافته أثر واضح في أسلوبه، وكان لاهتمامه بالمنطق أثر جليٌّ في طريقته في التقسيم والترتيب والتفريع، وفي أسلوبه في التعليل والاحتجاج والتعبير.

٧) عمد الأشمونيُّ في كثير من الأحيان إلى الترجيح أو الانتقاء، بعد عرض الأقوال والآراء، وقد اقتفى طريقة المتأخِّرين الذين اقتفوا نهج ابن مالك، فكانوا يجمعون بين مذاهب النحاة، ويختارون من بينهما ما يترجَّح لديهم، إلا أنَّهم في الأصول يسيرون على أصول البصريين غالبًا، ويستخدمون كثيرًا من مصطلحاتهم دون تعصُّب لهم، ويظهر بوضوح مَيلُ الأشمونيِّ للمذهب البصري، ولكنَّ مردَّ ذلك في كثير من الأحيان إلى مَن نقل الأشمونيُّ عنهم، فمن الصعب أن يُدَّعى للأشمونيِّ مذهب نحويٌّ خاصٌّ، لكنَّ اختياراته ونقولاته تعكس وجهة نظر، ولا شكَّ.

٨) غابت شخصية الأشموني الخاصة في مواضع كثيرة من شرحه، فقد غلب عليه النقل، وقلَّما كان له رأي خاصٌّ، ولكنَّه نقل عن نحاة محقِّقين، وقد يختلط الأمر على المطالِع في كثير من الأحيان فيحسب تحقيقات مَن أخذ عنهم من النحاة تحقيقات خاصَّة به، ولا سيما حين يأخذ من المرادي وابن هشام.

٩) لم يظهر حرص الأشمونيِّ على نسبة الفضل إلى أهله، فقد أغفل كثيرًا من مصادره، كما أنَّه تعمَّد إغفال أهمِّ مصادره، ومنبعِ مادَّة شرحه، وهو شرح المراديِّ، فذكره في مواضع يسيرة رغم اعتماده عليه في كثير من أحيانه، وما كان عليه من حرج لو صرَّح بذلك في مقدمة كتابه، ولو فعل لما أنقص ذلك من قدر كتابه، ولكان صُنعه أقرب إلى المنهج العلمي، وأشبه بما كان يليق برجل مثله من الأمانة العلمية.

١٠) وأخيرًا لا بدَّ من الإقرار بأنَّ هذا الإمام قد ترك بصمة واضحة عند مَن جاؤوا بعده، فقد كان أستاذ مَن لقوه وأخذوا عنه العلم، كما كان أستاذ من قرؤوا كتابه وتأثَّروا به، وأنَّ كتابه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» قد حرَّك على مرِّ الزمن همم العلماء والباحثين، فصبُّوا عليه جهودًا كبيرة في حواش وتعليقات ودراسات، فكان منذ ظهر إلى الوجود وما زال إلى الآن شمسًا تدور حوله الكواكب.

هذه نتائج أوصلت لها هذه الدراسة، فأرجو أن يجد فيها الباحثون وطلبة العلم مُبتغاهم، وأن تكون خطوة في طريقٍ يُعيد للعصور المظلومة من تاريخ أمتنا بريقها وألقها.

القسم الثَّاني

التَّحقيق

أوَّلاً: وصفُ النُّسخ الخطيَّة، وصورٌ منها:

وقفتُ لهذا الكتاب على ما ينوفُ على عشرين مخطوطةً، ففي مكتبة الأسد وحدَها إحدى عشرة مخطوطة، وما هذه الكثرةُ إلا دليلٌ على اهتمام العلماء به، وقد طالعتُ في هذه المخطوطات، فرأيتُ أقربها للصحة نسختين اخترتُهما أساساً لتحقيق هذا الكتاب، أمَّا النسخة الأولى فهي التي اتَّخذتها أصلاً، وذلك لتمامها، وسلامتها في الأعمِّ، وضبطِها، ودقَّة ناسخها، وتصحيحها، ومقابلتها، وهي صورة في مكتبة الأسد عن مخطوطة موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق، ورقم تسلسلها في مكتبة الأسد هو ١٦٣١.

وناسخ هذه المخطوطة هو عليٌّ المتونيُّ[١]، وقد قُوبلت بحضور الشيخ عطيَّة الأجهوريِّ[٢] سنة ١١٧٠هـ، وأوقفها الوزير محمد باشا والي الشام على طلبة العلم سنة ١١٩٠هـ.

تقع هذه المخطوطة في ٤١٩ ورقة، كلُّ ورقة فيها صفحتان، وفي كلِّ صفحة منها قرابة ٢٥ سطراً، وقياس الصفحة ٢١*١٦سم.

وقد كُتبت هذه المخطوطة بخطٍّ نسخيٍّ جيِّد بمداد أسود، وكُتب متنُ «الألفية» بمداد أحمر، وكذلك كُتبت رؤوس العبارات وأُطِّرت الأوراق بالحمرة.

وهذه النسخة قيِّمة مصحَّحة، على هامشها شروح وتعليقات كثيرة.

والمخطوطة قد حُفظت سليمة، وتأثرها بالحموضة في مواضع لم يضرَّها.

وأمَّا النسخة الثانية فهي صورة في مكتبة الأسد عن مخطوطة موجودة في مكتبة الأوقاف بحلب برقم ٧٧٤، ورقم تسلسلها في مكتبة الأسد هو ١٦٣٥٦.

يعود تاريخ نسخ هذه المخطوطة إلى عام ١٠٧٨هـ، وناسخها هو عبد المنعم بن عليِّ بن جمال الدِّين بن خضر الدّنوشري الشافعي الرِّفاعي[٣].

---

[١] لم أهتدِ إلى ترجمته.

[٢] هو الإمام عطية الله بن عطية البرهاني القاهري الشافعي الشهير بالأجهوري، أصله من بلدة في مصر تُسمَّى أجهور، وقد تعلم وتوفي بالقاهرة نحو سنة ١١٩٤هـ، وهو علّامة شهير، له تآليف عديدة، وهو أستاذ المرتضى الزبيدي والصبَّان والعجلوني وغيرهم. انظر: الحسيني، محمد خليل بن علي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ٤أجزاء، ط٣، بيروت ودمشق ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم، جـ٣، صـ٢٦٥-٢٧٣. والكتاني، محمد عبد الحيِّ، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، جزآن، ط٢، بيروت ١٩٨٢م، دار الغرب الإسلامي، جـ٢، صـ٧٧٨. والزركلي، جـ٤، صـ٢٣٨. وكحالة، جـ٦، صـ٢٨٧.

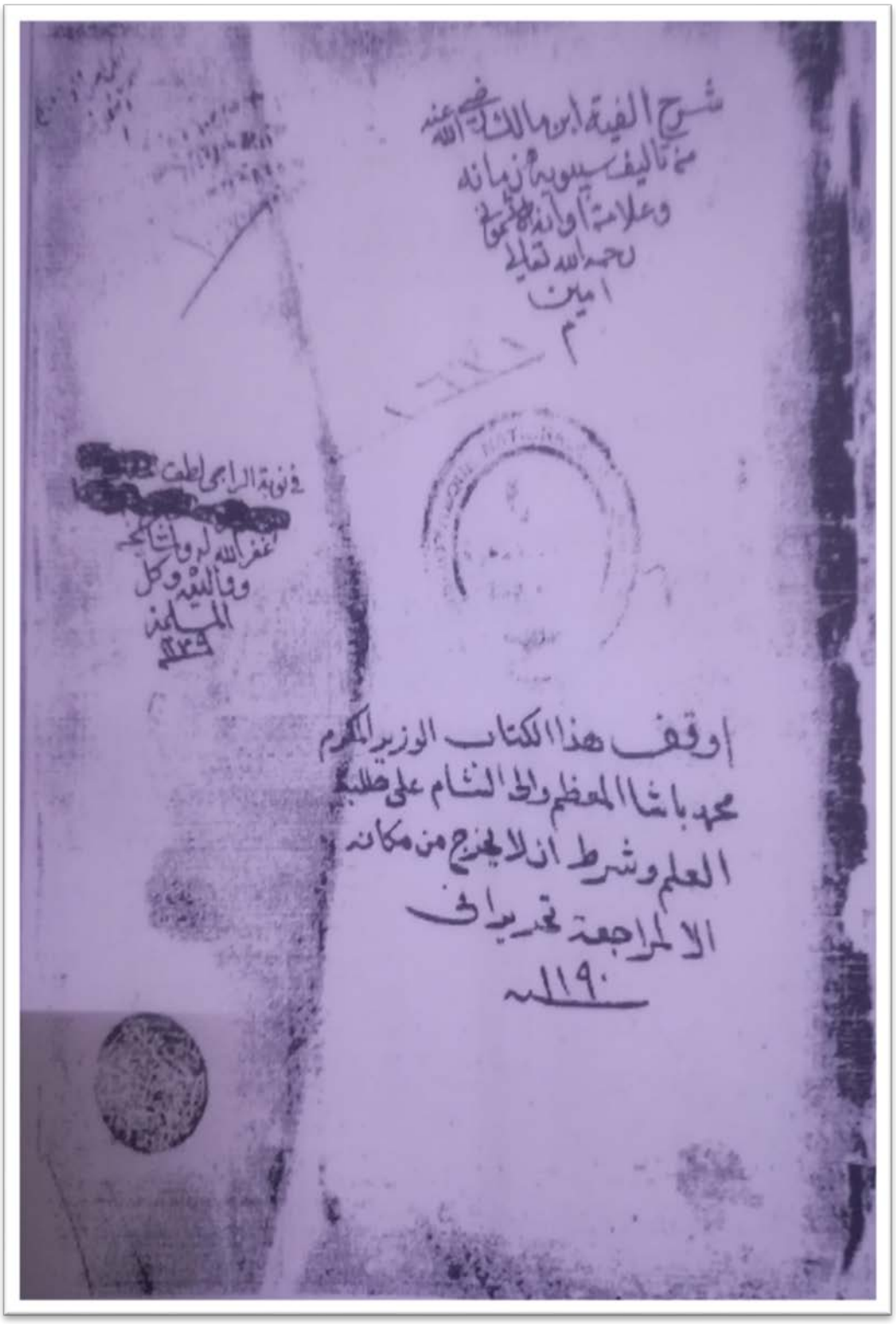
[٣] لم أهتدِ إلى ترجمته.

تقع هذه المخطوطة في ٣٥٨ ورقة، كلُّ ورقة فيها صفحتان، وفي كلِّ صفحة منها قرابة ٢٣ سطراً، وقياس الصفحة ٢١*١٥سم، لكنَّ نهاية الشرح في الورقة ٣٥٤، وقد جاء بعدها فهرس للموضوعات، وأُلحقت بها صفحة فيها موضوعات نحويَّة لكنَّها ليست من شرح الأشمونيِّ.

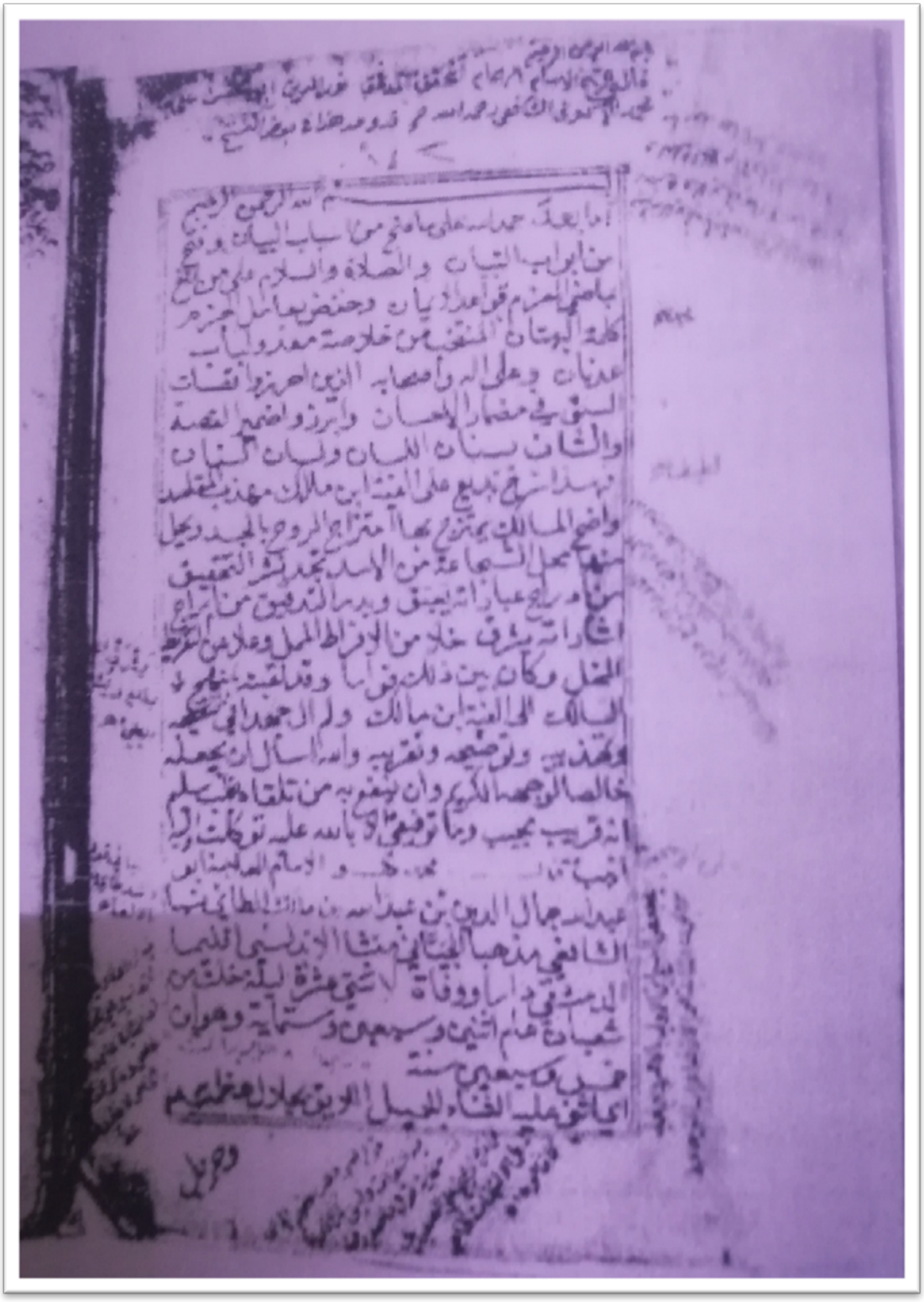
وقد كُتبت هذه المخطوطة بخطِّ النَّسخ بمداد أسود، وكُتب متنُ «الألفية» بمداد أحمر، كما أشير بهذا إلى رؤوس الفقر بخطوط المداد الأحمر، وهي نسخة مصحَّحة عليها شروح وحواشٍ، وعليها تملُّك باسم باكير بن مصطفى الكردي[٤]، وهو مؤرَّخ بسنة ١١٠٤هـ.

والمخطوطة قد حُفظت سليمة بالجملة، لكنَّها متأثرة بالرطوبة والحموضة في مواضع منها، وهي قليلة الضبط، لكن لقُربِ عهد هذه المخطوطة من المؤلِّف كانت أولى النسخ باعتمادها أصلاً، لولا ما فيها من السقوط، فقد سقد منها عشرون ورقة في موضع واحد (٢٠٠-٢٢٠)، وفيها مواضع سقط أُخَر.

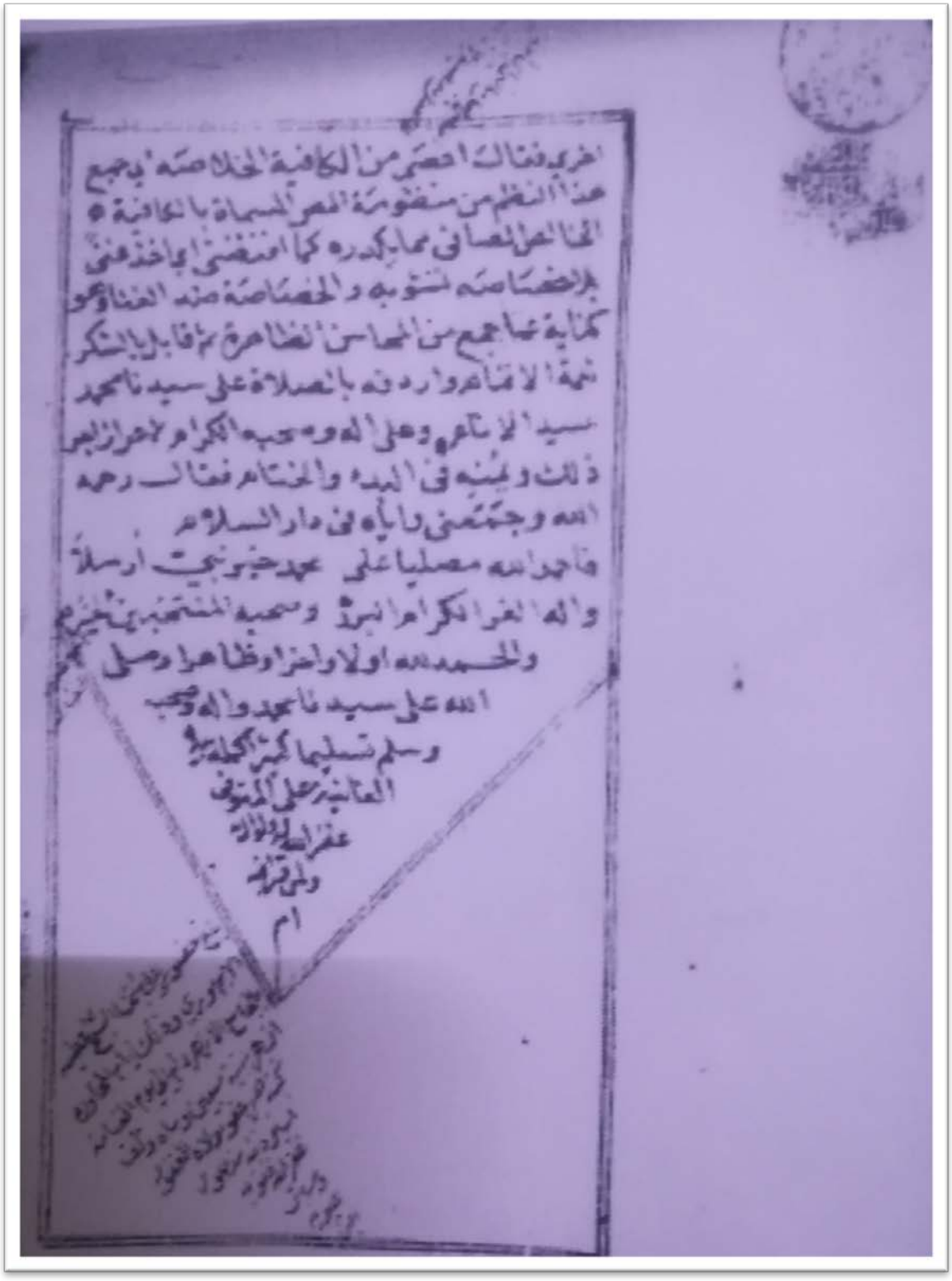
[٤] لم أهتدِ إلى ترجمته.



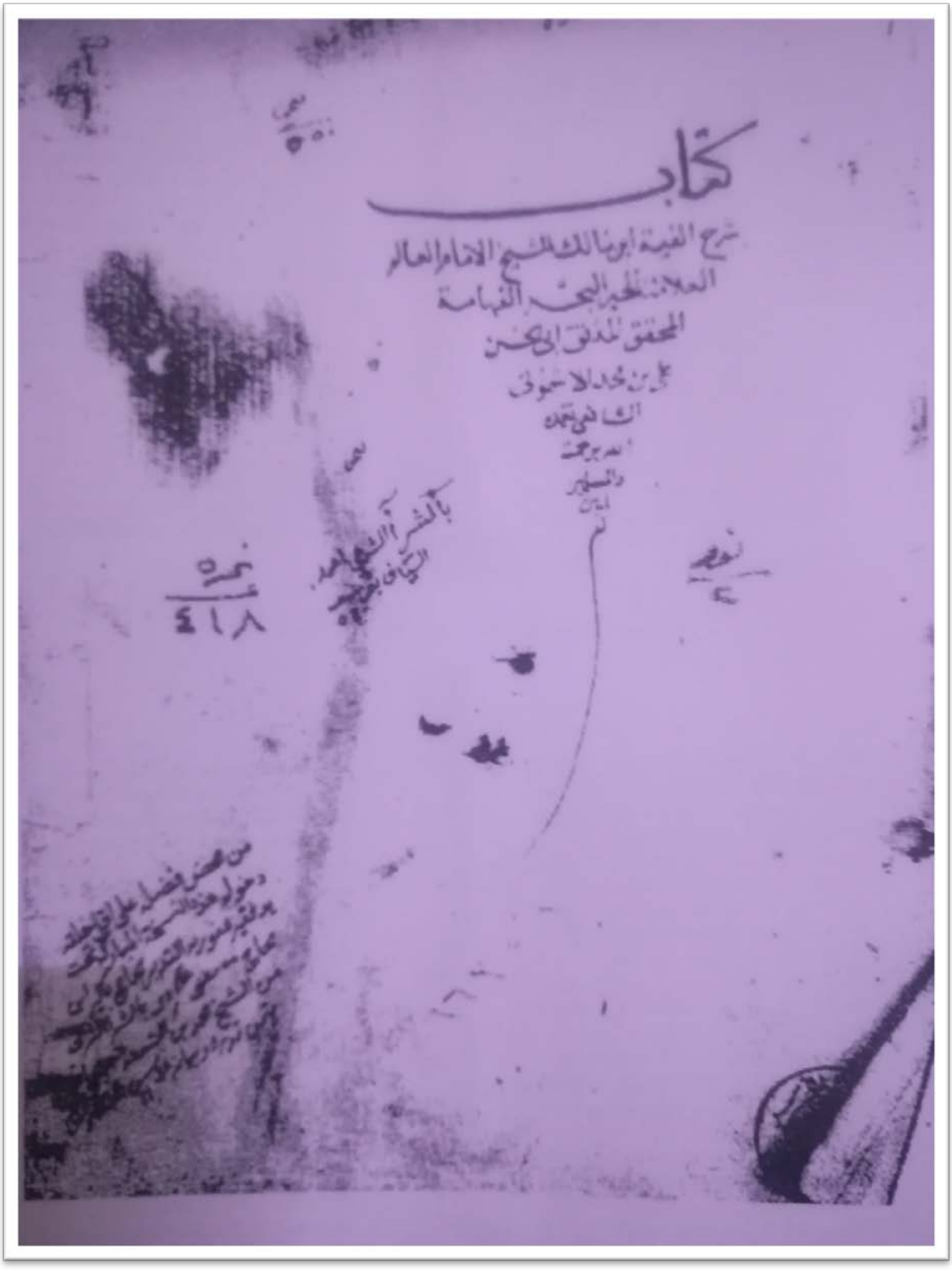
صورة الغلاف من نسخة المكتبة الظاهرية (الأصل)



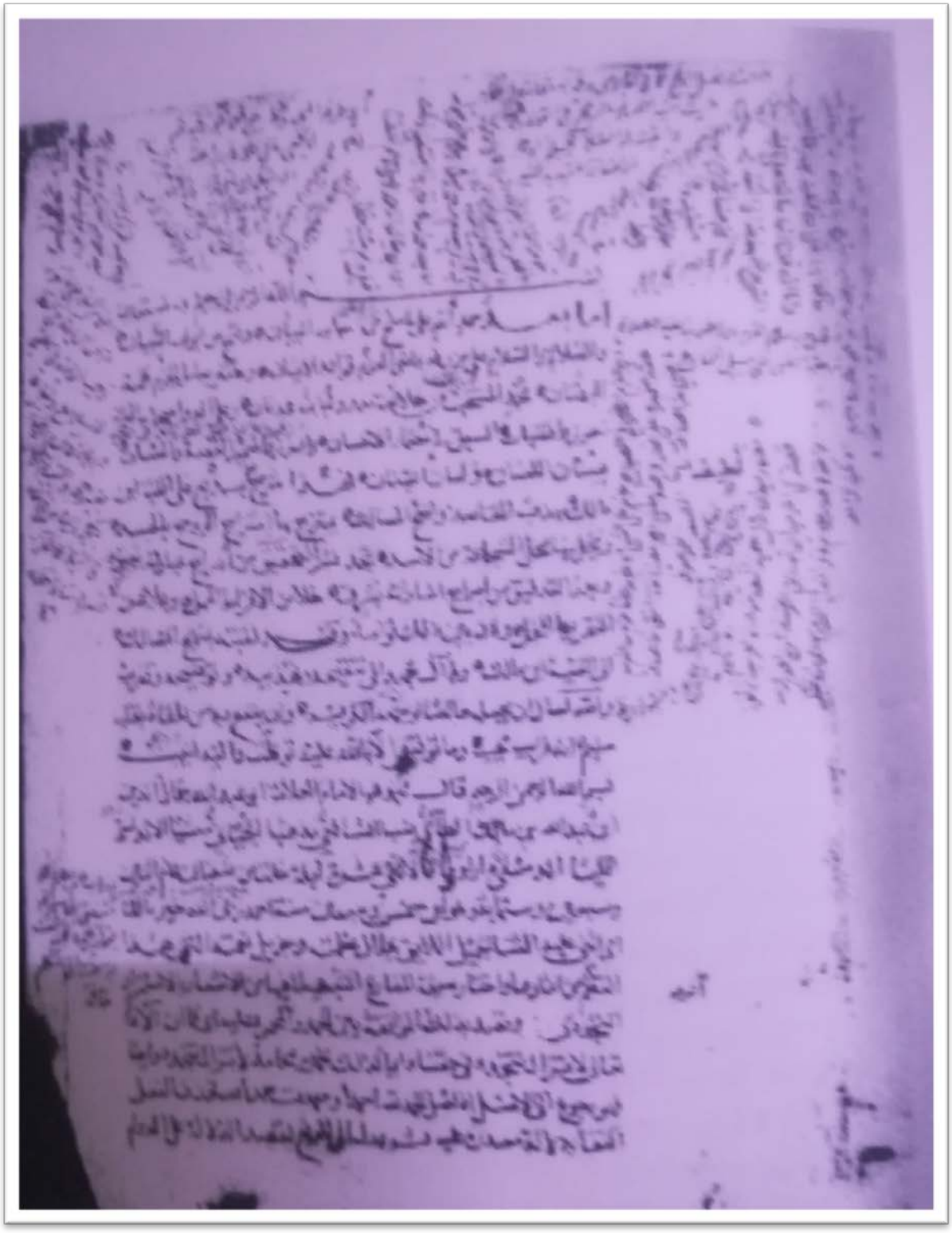
صورة الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الظاهرية (الأصل)



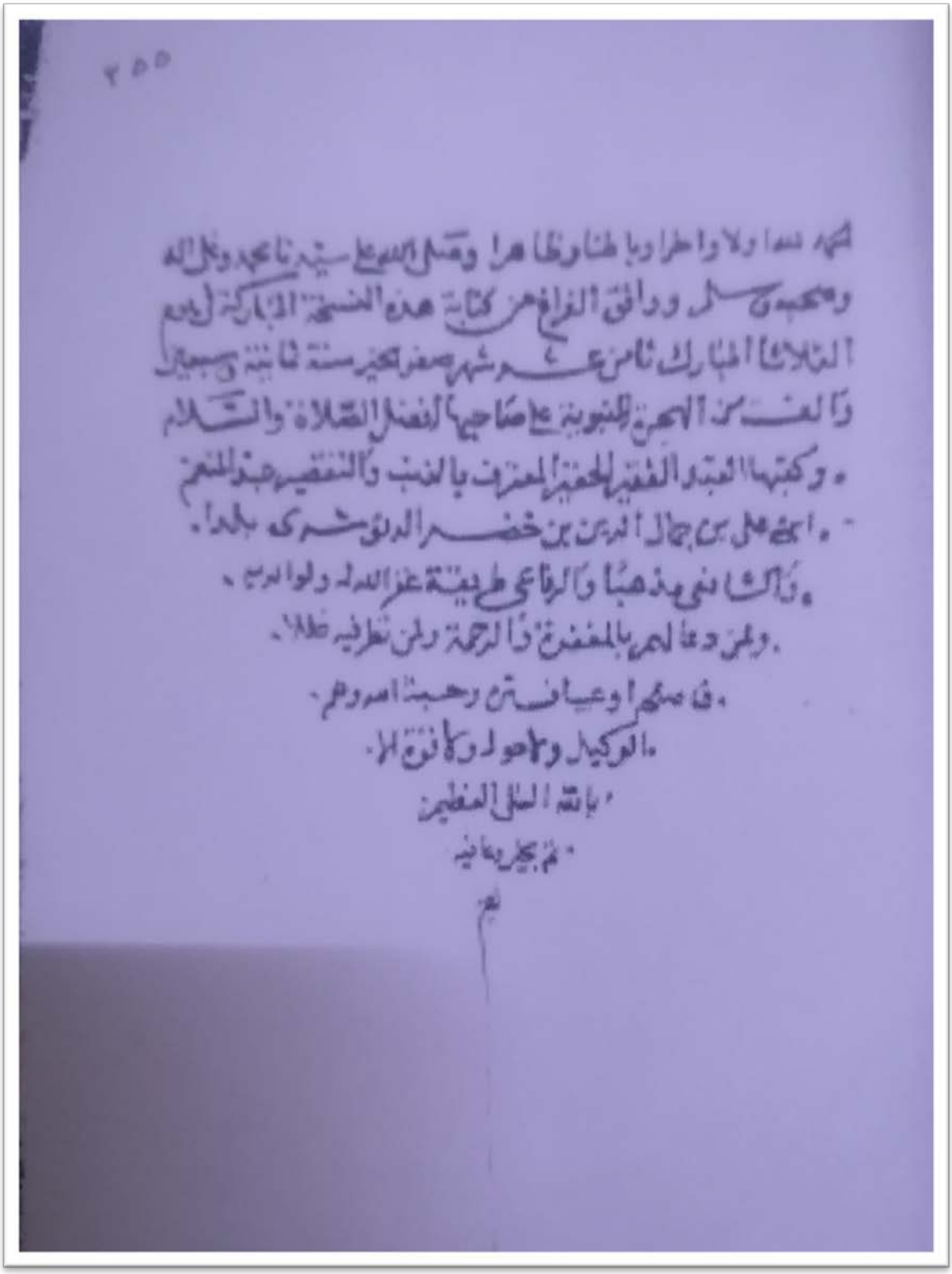
صورة الصفحة الأخيرة من نسخة المكتبة الظاهرية (الأصل)



صورة الغلاف من نسخة مكتبة الأوقاف



صورة الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأوقاف



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الأوقاف

ثانياً: منهجُ التَّحقيق

كان غرضي في تحقيق هذا الكتاب أن أُخرِج النَّصَّ في صورة أقربَ ما تكونُ إلى الصورة التي وضعها المصنِّف، وقد جعلتُ هذا نُصب عيني، فاتَّخذت منهجاً في التَّحقيق اتَّبعتُ فيه الخطوات الآتية:

١) طالعت النسخ الخطيَّة، واخترت منها ما يصلح لإخراج الكتاب.

٢) نسخت النُّسخة التي اخترتها أصلاً.

٣) قابلت نسختي على ما تيسَّر من النسخ الخطيَّة، وأثبتُّ من فروق النسخ ما رأيت في إثباته فائدة، وذلك للوصول بالكتاب إلى أتمِّ صورة.

٤) استعنت بنسخة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وجعلتها بين يدي كنسخة من النسخ التي اعتمدتها أساساً للتحقيق، وذلك لما في هذه النسخة من جهد في الضبط وتحرير النَّصِّ.

٥) قمت بتحرير النَّصِّ، والتزمت في ذلك الدِّقَّةَ والأناة والأمانة العلميّة، فضبطت ما احتاج إلى ضبط، وصوَّبت ما جاء من غلط، ونبَّهت إلى ذلك، وقد كتبتُ النصَّ وَفقَ قواعد الإملاء المستخدمة اليوم، ولم أشر إلى ذلك مكتفياً بالتنبيه عليه هنا.

٦) عُنيت عنايةً تامَّة بعلامات التَّرقيم التي تُعين القارئ على توضيح المعنى.

٧) لمَّا كان الأشمونيُّ قد اعتمد طريقة الشرح الممزوج، فجاء كلامه متداخلاً بنظم «الألفية»، فقد أضفتُ إلى الشرح متن «الألفية» بعد ضبطه ضبطاً شِبهَ تامٍّ، وذلك لأنَّ الطريقة التي اعتمدها الأشمونيُّ يسيرة على مَن يحفظ «الألفية»، لكنَّها عسِرة على مَن لا يستحضرها، ولذلك أدرجتُ أبيات «الألفية» بطريقة تُسهِّلُ على القارئ التعامل مع شرحها، وقد استحسنتُ إضافة عناوين قليلة جدّاً، كما أضفتُ كلمات قليلة رأيت أنَّ السياق لا يستقيم دونها، وكلُّ ما أضفتُه من متن «الألفية» أو عنوان أو كلمة وضعته بين معكوفتين؛ ليبقى نصُّ المؤلِّف على ما أراده صاحبُه.

٨) خرَّجت الشواهد من الآيات القرآنيَّة، وأثبتُّ اسم السورة ورقم الآية في المتن بين معكوفتين، وخرَّجت القراءات القرآنيَّة سواء كانت قراءات متواترة أو شاذَّة من مظانِّها، وحدَّدتُ قُرَّاءها، ومَن نُسبت إليهم، وإن كانت الآية بقراءة حفص أبدلتها برسم المصحف، ووضعتها ضمن قوسين مزهَّرين، أما إن كانت من غيرها من القراءات، فوضعتها ضمن هذين القوسين «...».

٩) خرَّجت الأحاديث النَّبويَّة والآثار ملتزماً باللفظ المذكور في النصِّ، فإن لم أجده خرَّجت أقربَ الألفاظ إليه، وذلك بعزوِها إلى مخرِّجيها وذكر رقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث، من غير الحكم عليها، وإذا وجدت نصَّ الحديث في «الصحيحين» أو في أحدهما اكتفيتُ بتخريجه منه،

وإن لم يكن فيهما ذكرت مصادره دون البحث في كلام أهل الحديث عنه قَبولاً أو ردًّا، وقد وضعت الاحاديث ضمن هذين القوسين ((...)).

١٠) خرَّجتُ الأمثال وأقوال العرب من مظانِّها.

١١) ترجمت لغير المشهورين من الأعلام ترجمة مختصرة، وذكرت بعض مصادر ترجمتهم.

١٢) خرَّجتُ شواهد الشعر، وحرصتُ على ضبطها، وتصحيح روايتها، ونسبة كثير مما أغفل المؤلِّف نسبته منها، ذاكراً الخلاف في نسبته إن كان في نسبته خلاف، فرجعت إلى دواوين الشعراء، وأمهات كتب العربية باذلاً في ذلك أقصى الجهد، وقد حرصت على تخريج الأبيات من أمهات الكتب وشروح «الألفية» التي سبقت عصر المؤلِّف، واجتنبت التوسُّع في التخريج، ولم أخرِّج الشواهد عند من جاء بعد عصر المؤلِّف إلا لغاية، وقد أكثر المؤلف من الاستشهاد بأشطر وأجزاء من أبيات، وقد أظهرت موضع الشاهد من البيت، وبيَّنت تتمته في الهامش مع تخريجه.

١٣) بذلت في تخريج مذاهب النحاة وأقوال العلماء ومسائل العربيَّة ما أمكن من جهد، وحرصتُ على إعادتها إلى كتب مَن نُسبت لهم، فإن لم نجد لهم كتباً أو لم أجد ما نُسب إليهم فيما بين يدي من كتبهم أحلتُ إلى أقدم كتب النحو واللغة التي ذكرت مذاهبهم وأقوالهم، وحاولت أن أعود بالمسائل إلى أقدم ما وقفت عليه من جذورها، وقد التزمتُ عند تحرير المسائل وعزو الكلام إلى أصحابه الرجوعَ إلى المصادر المباشرة التي أخذ منها المصنف سواء صرَّح بالنقل عنها أم لم يصرِّح، وأن أذكرَ المسألة في أمهات كتب النحو مكتفياً بـ«الكتاب» و«المقتضب» و«الأصول» وكتب أبي علي وابن جني، ولم أُحل على كتب المتأخِّرين إلا عند عجزي عن بلوغ ذلك، وحتى لا أدورَ في فلكِ شروح «الألفية» فقط.

١٤) عُنيت في التحقيق ببيان صلة شرح الأشمونيِّ بشروح «الألفية» الأخرى، لاسيَّما شروح ابن الناظم والمرادي و«أوضح المسالك»، وبيان صلته بكتب ابن مالك، وكتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان و«مغني اللبيب» لابن هشام.

١٥) علَّقت بالشرح والتَّوضيح على ما بدا غامضاً في شرح الأشمونيِّ من لفظة غريبة أو معنى يحتاج إلى إيضاح، وقد اعتمدت في ذلك على أمهات كتب اللغة ومعاجم العربية، وقد أحلت في المعاجم على المادة اللغوية.

١٦) علَّقت على مسائل النحو والقضايا التي عرضها المؤلِّف فاختصرها، أو جانبَ الأشهر فيها معتمداً في ذلك على أمهات كتب اللغة والنحو والمصادر المباشرة وغير المباشرة التي أخذ عنها مؤلِّف الكتاب.

١٧) ختمت ما حقَّقتُه من الكتاب بفهارسَ فنيَّة كاشفة، تساعد في الرجوع إليه والاستفادة منه، وهي فهرسُ الآياتِ والقراءاتِ القرآنيَّةِ حسبَ الترتيب الهجائي لأسماء السور، وفهرسُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ حسبَ الترتيب الهجائيِّ، على اعتبار الحرف الأوَّل من الطَّرَفِ المذكور من الحديث دون اعتبار (ال)، وفهرسُ الآثارِ كفهرس الحديث، وفهرس الأمثال كذلك، وفهرسُ الأشعارِ على التَّرتيب الهجائيِّ باعتبار حرف الروي، وفهرسُ الأرجازِ كذلك، وفهرسُ صدور الأبيات على الترتيب الهجائيِّ باعتبار الحرف الأول، وفهرسُ الأعجاز على التَّرتيب الهجائيِّ باعتبار حرف الروي، وفهرسُ الأعلام على الترتيب الهجائيِّ باعتبار الحرف الأوَّل دون اعتبار (ال) وأب وابن، وفهرسُ القبائل والجماعات، وفهرسُ البلدانِ المعرَّف بها على الترتيب المعجميِّ، ثم فهرسُ المراجع والمصادر باعتبار اسم المؤلف، ثم فهرس الموضوعات.

١٨) اعتمدت في ذكر مصادر التخريج والتعليق الترتيب والزمنيَّ حرصاً على الوصول إلى أقدم جذور المسألة أو الشاهد أو المثال، وراعيتُ مبدأ الموازنة بين الوضوح والاختصار، فاكتفيت في الإحالة إلى كثير من المعجمات بذكر الجذر اللغوي، واعتمدت على اختصارات ورموز لكثير من المصادر والمراجع التي كثرت الإحالة عليها، وقد وضعت قائمة لهذه الرموز والاختصارات، وهي:

- الارتشاف = ارتشاف الضرب لأبي حيان.
- إرشاد السالك = إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيّة ابن مالك لابن قيِّمِ الجوزية.
- الأصول = الأصول في النحو لابن السراج.
- أوضح المسالك = أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام الأنصاري.
- التاج = تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي.
- التصريح = شرح التصريح على التوضيح للأزهري.
- ابن جابر = شرح ألفيّة ابن مالك لابن جابر الأندلسي.
- ابن الجزري = كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري.
- الخزانة = خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي.
- شرح التسهيل = شرح التسهيل لابن مالك.
- الصبان = حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري.
- اللباب = اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري.
- اللسان = لسان العرب لابن منظور.
- المرادي = شرح ألفية ابن مالك للمرادي.

- ابن عقيل = شرح ألفيّة ابن مالك لابن عقيل.
- المغني = مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري.
- المقاصد الشافية = المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي.
- المكودي = شرح ألفيّة ابن مالك للمكودي.
- ابن الناظم = الدُّرّة المضيّة في شرح الألفيّة لابن الناظم.
- الهمع = همع الهوامع للسيوطي.
- ابن الوردي = تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي.
- ابن يعيش = شرح المفصل لابن يعيش.

وقد اكتفيت بذكر اسم الكتاب إن كان مشهورًا، ولكنِّي حرصتُ إن كان في أسماء المصادر والمراجع المحال عليها تشابهٌ على تعيين المقصود منها بذكر مؤلفه، نحو: «معاني القرآن» للفراء، و«معاني القرآن» للأخفش، و«شرح التسهيل» للمرادي، هذا ما لم يكن المؤلف قد سبق ذكره، فإن كنت خرَّجت قول الفراء اكتفيت بذكر «معاني القرآن»؛ لظهور أن المراد «معاني القرآن» للفراء، وهكذا الشأن في مثل هذا.

وأرجو أخيرًا أن أكون قد وُفقت في اختيار هذا المنهج، وأن أكون موفَّقًا في التزامه، وأن يجد فيه القارئ خدمة لهذا السِّفر العظيم من أسفار تراثنا.

النَّصُّ

المحقَّقُ

[مقدمة الشارح]

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وبه نستعين[1]

أمّا بعدَ حَمْدِ اللهِ على ما منَحَ من أسباب البيان، وفتَحَ من أبواب التِّبيان، والصَّلاةِ والسَّلام على مَن رفع بماضي العزم قواعدَ الإيمان، وخفَضَ بعامل الجزم كلمةَ البهتان، مُحَمَّدٍ المنتخَبِ من خلاصة مَعَدٍّ ولُباب عدنان، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قَصَبات السَّبْق في مضمار الإحسان، وأبرزوا ضمير القِصَّة والشّان، بسِنان اللِّسان ولسان السِّنان.

فهذا شرحٌ لطيفٌ بديع على ألفيَّة ابن مالك، مهذَّبُ المقاصد واضحُ المسالك، يمتزج بها امتزاجَ الرُّوح بالجسد، ويحِلُّ منها مَحَلَّ الشَّجاعة من الأسد. تجدُ نشْرَ التحقيق من أدراج عباراته يعبَق، وبدرَ التَّدقيق من أبراج إشاراته يُشرِق. خلا من الإفراط المُمِلِّ، وعلا عن التَّفريط المُخِلِّ، ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

وقد لقَّبته بـ«منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، ولم آلُ جهدًا في تنقيحه وتهذيبه، وتوضيحه وتقريبه. واللهَ أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به مَنْ تلقّاه بقلب سليم. إنه قريب مجيب، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

[1] (وبه نستعين) ليس في (م).

[شرح مقدمة الناظم]

[١. قالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مالِكِ

٢. مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفا

٣. وأَسْتَعِيْنُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقاصِدُ النَّحْوِ بِها مَحْوِيَّهْ

٤. تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوْجَزِ وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

٥. وتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعطِ

٦. وهْوَ بِسَبْقٍ حائِزٌ تَفْضِيْلا مُسْتَوْجِبٌ ثَنائِيَ الجَمِيْلا

٧. واللهُ يَقْضِي بِهِباتٍ وافِرَهْ لِي ولَهُ فِي دَرَجاتِ الآخِرَهْ]

(**قالَ مُحَمَّدٌ هُوَ**) الإمام العلّامة أبو عبد الله جمال الدين بن عبد الله (**ابنُ مالِكِ**) الطائيُّ نسبًا، الشافعيُّ مذهبًا، الجيّانيُّ[١] منشأً، الأندلسيُّ إقليمًا، الدِّمشقيُّ دارًا ووفاةً لاثنتي عشرة ليلةً خلَتْ من شعبانَ عامَ اثنين وسبعين وستِّمئة وهو ابن خمس وسبعين سنة[٢].

(**أحمَدُ رَبي اللهَ خَيرَ مالِكِ**) أي: أُثني عليه الثَّناءَ الجميلَ اللائقَ بجلال عظمته وجزيل نعمته، التي هذا النظمُ من آثارها[٣]. واختار صيغة المضارع المثْبَت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجدُّدي، وقَصَدَ بذلك الموافقةَ بين الحمد والمحمود عليه؛ أي: كما أنَّ آلاءه تعالى لا تزال تتجدَّدُ في حقِّنا دائمًا كذلك نحمَدُه بمحامدَ لا تزال تتجدَّد. وأيضًا فهو رجوعٌ إلى الأصل؛ إذ أَصْلُ الحمدُ لله: أحمد أو حمدت الله، فحُذف الفعل

[١] نسبة إلى جَيّان، وهي مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، تقع شرقي قرطبة. معجم البلدان ١٩٥/٢.

[٢] المكودي٦/١، وانظر ابن جابر ٦٦/١، وعلى هذا تكون ولادة ابن مالك سنة ٥٩٧هـ، وهو خلاف المشهور من أنَّ ولادته كانت سنة ٦٠٠هـ، وقيل: ٦٠١هـ، وقيل: ٦٠٨هـ، وانظر الاضطراب في ولادته في مقدمة محقِّق التَّسهيل ٢—٣ ومصادره ثَمَّة.

[٣] في (م): أثر من آثارها.

اكتفاءً بدلالة مصدره عليه، ثم عُدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام [٢/١] والثبوت، ثم أدخلت «أل» لقصد الاستغراق[١].

والرَّبُّ المالك[٢]، والله عَلَمٌ على الذات الواجب الوجود؛ أي: لذاته المستحق لجميع المحامد[٣]، ولم يسمَّ[٤] به سواه، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]؛ أي: هل تعلم أحدًا تسمَّى الله غيرَ الله تعالى[٥]؟ وهو عربيٌّ عند الأكثر[٦]، وعند المحقِّقين أنَّه اسم الله الأعظم[٧]، وقد ذُكِرَ في القرآن في ألفين وثلاثمئة وستين موضعًا[٨]، واختار النووي[٩] تبَعًا لجماعة أنَّه الحي القيوم، قال: ولذلك لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع: في البقرة، وآل عمران، وطه[١٠]. والله أعلم.

تنبيهٌ:

أَوْقَعَ الماضي موقعَ المستقبل تنزيلًا لمقوله منزلةَ ما حصل، إمّا اكتفاءً بالحصول الذِّهْني، أو نظرًا إلى ما قَوِيَ عنده مِن تحقُّق الحصول وقربه، نحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. وجملة: (هو ابن مالك) معترضةٌ بين (قال) ومقوله لا محل لها من الإعراب. ولفظ (رَبّ) نُصب تقديرًا على المفعولية، والياء في موضع جرٍّ بالإضافة، و(الله) نُصب بدل من (رَبّ) أو بيان، و(خير) نُصب أيضًا بدل، أو حال على حدِّ:

---

[١] وقيل: للجنس، وقيل: للعهد، انظر التصريح ١٠/١، وانظر الكلام على (أل) التي تفيد الاستغراق في أمالي المرزوقي ١٦٩، وشرح قطر الندى ١٥٦ . ١٥٧، وشرح شذور الذّهب ١٥٠. وسيأتي الكلام عليها في حديثه عن أل التعريف صـ٢٢٠.

[٢] انظر الزاهر ٤٦٧/١، وتهذيب اللغة (ر ب ب) ١٢٨/١٥، واللسان (ر ب ب)، والتصريح ١٠/١.

[٣] انظر أسنى المطالب لزكريّا الأنصاري ٢/١.

[٤] في (م): يتسمَّ.

[٥] انظر تفسير القرطبي ٤٨٤/١٣.

[٦] انظر أمالي ابن الشجري ١٩٦/٢-١٩٧، وسفر السعادة ٧—١٦.

[٧] أخرجه عن جابر بن زيد: ابنُ أبي شيبة في المصنَّف ٢٣٤/٧، والطَّبري في تفسيره ٥٦/٢٨، وابن أبي حاتم في تفسيره ٢٥/١، و٤٨٦/٢، والماوردي في النكت والعيون ٥١٢/٥، والقرطبي في تفسيره ٣٩٤/٢٠.

[٨] السراج المنير للخطيب الشربيني ٦/١.

[٩] تبع الأشمونيُّ الخطيب الشربيني في نسبة هذا للنووي، والذي في شرح النَّووي على مسلم ١٨/١٧ أنَّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له هي اسم اللَّه الأعظم. وفي تهذيب الأسماء واللُّغات له ٣٩٥/٢: قيل: إنَّ روح القدس هو اسم الله الأعظم.

[١٠] في سورة البقرة ٢٥٥، وفي سورة آل عمران ٢، وفي سورة طه ١١١. وروى ابن ماجه في سننه١٢٧٦/٢ عن عبد الله عن القاسم قال: اسم الله الأعظم الذي إذا دُعيَ به أجاب في سورٍ ثلاث: البقرة، وآل عمران، وطه. وقال الطَّحاوي في شرح مشكل الآثار ١٦٣/١ بعد ذكره لهذا الحديث: ثبت بذلك أنَّ اسمَ الله الأعظم هو الحيُّ القيُّوم.

دعوتُ اللهَ سميعًا، وموضع الجملة نصب مفعول لـ(قال)، ولفظها خبر ومعناها الإنشاء؛ أي: أُنشيءُ الحمدَ **(مُصَلِّيًا)** أي: طالبًا من الله صلاته؛ أي: رحمته. **(عَلَى النَّبِيِّ)** بتشديد الياء من النَّبْوَة؛ أي: الرفعة؛ لرفعة رتبته على غيره من الخلق، أو بالهمز من النبأ، وهو الخبر؛ لأنَّه مخبر عن الله تعالى، فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول، وعلى الثاني بمعنى فاعل[1]. و(مصلِّيًا): حال من فاعل أحمد منوية[2] لاشتغال مورد الصلاة بالحمد؛ أي: ناويًا الصلاة على النبيِّ.

(المُصطَفَى) مفتعل من الصَّفوة، وهو الخلوص من الكدر، قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفًا لانفتاح ما قبلها، ومعناه المختار[3].

(وَآلِهِ)؛ أي: أقاربِه من بني هاشم والمطلب، **(المُستَكمِلِينَ)** باتِّباعه **(الشَّرَفا)**؛ أي: العُلُوَّ.

تنبيه[4]:

أصل آل أهل، قُلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء في هَراق، الأصل أراق، ثم قُلبت الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في (آدم) و(آمن)، هذا مذهب سيبويه[5].

وقال الكسائي[6]: أصله أَوَل كجمل، من آلَ يؤول، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا.

---

[1] انظر الكلام على أصل كلمة النَّبيّ في إصلاح المنطق ١٥٨–١٥٩، وتهذيب اللغة (ن ب و) ١٩٤/١٥، ٣٤٨–٣٤٩، والحجة لأبي علي ٨٨/٢–٩٠، ومقاييس اللغة (ن ب و) ٣٨٥/٥، وأمالي المرزوقي ٤٧–٤٨، والتِّبيان في إعراب القرآن ٦٩/١، وتفسير القرطبي ١٥٦/٢، واللسان (ن ب و).

[2] أي: مقدَّرة.

[3] قوله: (المصطفى مفتعل من الصفوة...) هو بنحوه في شرح أدب الكاتب للجواليقي ١٢، والمرادي ٢٣/١، والمقاصد الشافية ١٣/١.

[4] انظر التنبيه في المرادي ٢٣/١، والتصريح ١١/١–١٢ بنحوه. وانظر سر الصناعة ١٠٣/١–١٠٦، وشرح التَّسهيل ٢٤٣/١، والمساعد ٣٤٧/٢، وتعليق الفرائد ٤٤/١.

[5] الكتاب ٢١٤/٣، وانظر تفسير الطبري ٢٧٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٣/١، ٣٢٦، ٢٩٦/٤، وسر الصِّناعة ١٠٥/١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٧٠/١، والكشّاف ٢٥٦/٣، وشرح التَّسهيل ٢٤٣/٣، والمساعد ٣٤٧/٢، والمقاصد الشافية ١٤/١، والتصريح ١١/١، وتعليق الفرائد ٤٤/١ وقال فيه الدَّماميني: ويُستدلُّ بتصغيرِه على أُهَيْل، وهو غير متَّجِه؛ فإنهم قالوا: أهل وآل، وأُهَيْل وأُوَيْل، وقال المعرِّي في رسالة الغفران ٤٠٩: وقال بعضُ النَّحْويين في تصغير آل الرجل: يجوزُ أويل وأهيل، وكأنه يذهب إلى أنَّ الهاء في أهل أبدلت منها همزة، فلما اجتمعت الهمزتان جُعلت الثانية ألفًا، ومثلُ هذا لا يثبتْ، والأشبه أن يكون آل الرجل، مأخوذًا من آل يؤول، إذا رجع، كأنهم يرجعون إليه أو يرجع إليهم.

[6] انظر قول الكسائي في تهذيب اللغة (أ و ل) ٣١٥/١٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٥٢/١، وفيه: وحكى ثعلبٌ عن شيوخه أنَّ الأهل القرابةُ، مُتَّبِعًا كان أو غير متَّبِع، وأنَّ الآلَ المُتَّبِعُ وإن لم يكنْ ذا قَرابة، فهما لمعنيين. ومشكِل إعراب القرآن ٣٣/١، وتفسير القرطبي ٨٣/١، والبحر المحيط ٣٤٤/١ وفيه: قال يونس في تصغيره: أويل، ونقله الكسائيُّ نصًّا عن

وقد صغَّروه على أُهَيل وهو يشهد للأول، وعلى أُوَيل وهو يشهد للثاني. ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل، فلا يُقال: آل الإسكاف، ولا ينتقض بآل فرعون فإن له شرفًا باعتبار الدنيا[1]. واختلف في جواز إضافته إلى المضمر فمنعه الكسائي والنحاس[2]، وزعم أبو بكر الزبيدي[3] أنَّه من لحن العوام، والصحيح جوازه[4]، قال عبد المطلب[5]:

وانصرْ على آلِ الصَّلِيـ ـبِ وعابدِيه اليوْمَ آلَكْ

وفي الحديث: «اللهمَّ صلِّ على محمَّدٍ وآله»[6].

(وَأستَعِينُ اللهَ فِي) نَظْم قصيدةٍ **(أَلفِيّة)**؛ أي: عِدَّةُ أبياتها ألفٌ أو ألفان، بناءً على أنها من كامل الرَّجَز أو مشطوره[7]، ومحلُّ هذه الجملة أيضًا نصبٌ عطفًا على جملة أَحمَدُ، والظّاهر أن (في) بمعنى (على)؛ لأنَّ الاستعانةَ وما تَصَرَّفَ منها إنما جاءت متعدِّيةً بعلى، قال الله تعالى: ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَ﴾

العرب، وهذا اختيار الحسن بن الباذش، والمقاصد الشافية ١٤/١، والتصريح ١١/١—١٢، وانظر اللُّباب ٥٣/٢، والهمع ٢٤٥/٢. وقال الطَّبري في تفسيره ٢٧٠/١، وفي تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ٢٦١: وقد حُكِيَ سماعًا من العرب في تصغير آل: أويل.

[1] انظر تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ٢٦٢، وسر الصناعة ١٠٢/١—١٠٣، والمحكم ٣٥٦/٤، والفائق ٥٣٨، والكشاف ٢٥٦/٣، واللسان (أ هـ ل)، والبحر المحيط ٣٤٥/١ منسوبًا إلى الأخفش، والمساعد ٣٤٧/٢، والقاموس المحيط (أ و ل).

[2] انظر قولهما في تفسير القرطبي ٨٢/٢، والبحر المحيط ٣٤٥/١، والارتشاف ١٨١٨/٤، واللُّباب ٥٤/٢، والمرادي ٢٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٥/٢. وانظر الكلام على المسألة في شرح التَّسهيل ٣٤٧/٣، والمساعد ٣٤٧/٢—٣٤٨، وتعليق الفرائد ٤٤/١.

[3] في لحن العوام له ١٤—١٥، وعنه في شرح الكافية الشّافية ٩٥٤/٢، وانظر المصادر السالفة. والزُّبيدي هو محمد بن الحسن بن عبيد الله، أبو بكر الأندلسي، إمام النَّحو، (ت ٣٧٩ هـ). سير أعلام النبلاء ٤١٧/١٦.

[4] قال بجوازه ابنُ السِّيْد في الاقتضاب ٦، وتفسير القرطبي ٨٢/٢، واللُّباب ٥٤/٢.

[5] البيت له في اللُّباب ٥٤/٢، وتفسير القرطبي ٨٣/٢، وشرح التَّسهيل ٢٤٤/٣، والمقاصد الشافية ١٤/١، والأشباه والنظائر ٤٩٠/١، وبلا نسبة في الممتع ٣٤٩/١، والرَّوض الأُنُف ١٢٢/١، والارتشاف ١٨١٨/٤، والمساعد ٣٤٧/٢، وهمع الهوامع ٤٢٥/٢.

[6] لم أُصِبْه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وجاء في قوت القلوب ٢٠/١ لأبي طالب المكي: وروينا عن أبي مالك الأشجعي قال: حدثني أبي قال: كنا نغدو إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيجيء الرجل أو تجيء المرأة فيقول: كيف أقول يا رسول اللّه إذا أصبحت؟ قال: تقول: اللّهم صلّ على محمد وآله، واغفر لي وارحمني واهدني وارزقني وعافني واجبرني، فقد جمعن لك خير دنياك وآخرتك. وانظر تفسير ابن كثير ٤٧٧/٦.

[7] انظر ابن جابر ٦٩/١، والبهجة المرضية ٥/١.

[الفرقان:٤]، ﴿ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف: ١٨]، أو أنَّه ضَمَّنَ أستعين معنى أستخير ونحوه ممّا يتعدَّى بفي؛ أي: وأستخير الله في ألفيَّة[١]، **(مَقاصِدُ النَّحوِ)** أي: أغراضُه وجُلُّ مُهِمّاته، **(بها)** أي: فيها **(مَحويّة)** أي: مَحُوزَة.

تنبيهٌ:

النَّحو في الاصطلاح: هو العِلْمُ المستخرَجُ بالمقاييس المستنبَطَةِ من استقراء كلام العرب، الموصِلَةِ إلى معرفةِ أحكام أجزائه التي ائتلفَ[٢] منها. قاله صاحب المقرَّب[٣]. فعُلِمَ أنَّ المرادَ هنا بالنَّحو: ما يرادِفُ قولَنا: علم العربية، لا قسيم الصَّرف، وهو مصدرٌ أُريدَ به المفعول؛ أي: المنْحُوُّ، كالخلق بمعنى المخلوق، وخَصَّتْه غلبةُ الاستعمال بهذا العلم، وإن كان كلُّ علمٍ مَنْحُوًّا؛ أي: مقصودًا، كما خَصَّتِ الفِقْهَ بعلم الأحكام الشَّرعيَّة الفرعيَّة، وإن كان كلُّ عِلْمٍ فقهًا؛ أي: مفقوهًا؛ أي: مفهومًا[٤].

وجاء في اللُّغة لمعانٍ خمسةٍ[٥]: القَصْد، يقال: نحوْتُ نحوَك؛ أي: قصدْتُ قصْدَكَ، والمِثْل نحوُ: مررتُ برجلٍ نَحْوِك؛ أي: مِثْلِك[٦]، والجهة نحو: توجَّهتُ نحوَ البيت؛ أي: جهةَ البيت، والمقدار نحو: له عندي نَحْوُ ألفٍ؛ أي: مقدارُ ألفٍ، والقِسْم نحوُ: هذا على أربعة أنحاء؛ أي: أقسام.

وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما رُويَ أنَّ عليًّا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدِّيليِّ أن يضعه وعلَّمَه الاسمَ والفعلَ والحرفَ وشيئًا من الإعراب قال: انحُ هذا النحوَ يا أبا الأسود[٧].

(تُقَرِّبُ) هذه الألفيةُ للأفهام **(الأقصَى)**؛ أي: الأبعدَ من المعاني، **(بِلَفظٍ مُوجَز)** الباء بمعنى مع؛ أي: تفعل ذلك مع وَجازة اللَّفظ؛ أي: اختصاره، **(وَتَبسُطُ)**؛ أي: توسِّعُ **(البَذلَ)** بالمعجمة؛ أي: العطاء؛ وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد، **(بِوَعدٍ مُنجَزِ)**؛ أي: موفًّى سريعًا.

---

[١] انظر الكلام على أستعين وتعديتها في المكودي ١/٧٧.

[٢] في (م): (يتألف).

[٣] هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، أخذ عن الدَّبّاج والشَّلوبين، وله المقرَّب، والممتِع في التصريف، وشروح للجمل، (ت ٦٦٣) وقيل: (ت ٦٦٩). انظر بغية الوعاة ٢/٢١٠، وكلامه في المقرَّب ٤٤، والمرادي ١/٢٤، والتذييل والتكميل ١/١٤، ولأبي عليٍّ الفارسي نحوُ هذا التعريف، انظر التكملة ١٦٣، والمقاصد الشافية ١/١٤.

[٤] انظر المرادي ١/٢٤.

[٥] جعلها المرادي ١/٢٣–٢٤ أربعة معانٍ خلا المقدار.

[٦] في (م): (برجل مثلك أي نحوك).

[٧] الخبر في معجم الأدباء ٤/١٤٦٥–١٤٦٦، والمثل السائر ١/٣١–٣٢، ووفيات الأعيان ٢/٥٣٥، والمرادي ١/٢٤ وعنه أخذ المصنِّف.

تنبيهٌ:

قال الجوهري[1]: أَوْعَدَ عند الإطلاق يكون للشَّرِّ، ووعَدَ للخير، وأنشد[2]:

وإنِّي وإنْ أوعدتُه أو وعدتُه لمخلِفُ إيعادي ومنجزُ مَوْعِدي

(**وَتَقتَضِي**)؛ أي: تطلُبُ لما اشتملتْ عليه من المحاسن (**رِضًا**) محضًا (**بِغَيرِ سُخطِ**) يشوبه، (**فائِقةً ألفِيّةَ**) الإمامِ العلّامة أبي الحسن[3] يحيى (**ابنِ مُعطِي**) بن عبد النُّور الزَّواويِّ[4] الحنفيِّ الملقَّبِ زينَ الدِّين، سكن دمشقَ طويلًا، واشتغل عليه خلقٌ كثير، ثم سافر إلى مصرَ، وتصدَّرَ بالجامع العتيق لإقراء الأدب إلى أن تُوفِّي بالقاهرة في سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستِّمئة، ودُفِنَ من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشّافعيِّ رضي الله عنه، ومولده سنة أربع وستين وخمسمئة.

تنبيهٌ:

يجوز في «فائقة» النصبُ على الحال من فاعل «تقتضي»، والرفع خبرًا لمبتدأ محذوف، والجرُّ نعتًا لألفية على حَدِّ ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام ٩٢ و١٥٥] في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة، والغالب العكس، وأوجبَه بعضُهم.

(**وَهوَ**) أي: ابن معطي، (**بِسَبقٍ**) الباء سببية؛ أي: بسبب سبقه إياي، (**حائِزٌ تَفضِيلًا**) عليَّ، (**مُستَوجِبٌ**) عليَّ (**ثَنائِيَ الجَمِيلا**) عليه؛ لما يستحقُّه السَّلفُ من ثناء الخلف، و«ثنائي»: مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله، وهو الياء، و«الجميل» إما صفة للمصدر وإما معمول له. (**واللهُ يَقضِي**) أي: يحكم (**بهباتٍ**) جمع هِبَة،

---

[1] الصحاح ٥٥١/٢ (و ع د).

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو لعامر بن الطُّفيل في ديوانه ٥٨، والعقد الفريد ٢٦٤/١ واللِّسان وتاج العروس: (خ ت أ)، (و ع د)، (خ ت و). ولطرفة بن العبد في صِلة ديوانه ١٥١، وبلا نسبة في عيون الأخبار ١٦٨/٢، وجمهرة اللغة ٦٦٨/٢ (و ع د)، والزاهر ١٢٩/٢، وتهذيب اللغة ٨٦/٣ (و ع د)، والبصائر والذخائر ١٧٧/١، والعمدة ٥٨١/١، ومحاضرات الأدباء ٤٠٨/٢، و١٥٤/٤، والحماسة البصرية ٣٠/٢، وإنباه الرواة ١٣٩/٤، وتفسير القرطبي ٤٧٨/٢، و٤٣/٧، و٤٦٧/١٩. ويروى: لأخلف ميعادي وأنجز موعدي.

[3] انظر ترجمته ومصادرها في مقدمة تحقيق الفصول الخمسون ١١ وما بعدها، واختلفت المصادر في كنيته، فهي أبو الحسن في العِبَر في خبر من غَبر ١١٢/٥، وتاريخ ابن الوردي ١٥٤/٢، وهي أبو الحسين في المرادي ٢٥/١، وسير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٢، وتاريخ الإسلام ٣٣١/٤٥، ومرآة الجِنان ٦٦/٤، وطبقات الحنفيَّة ٢١٤/٢، ووفيات الأعيان ١٩٧/٦، وبغية الوعاة ٣٤٤/٢، وشذرات الذَّهب ١٢٩/٥، والبدر الطّالع ٥١٩/١، وهي أبو زكريّا في المقاصد الشافية ٢٥/١، والبهجة المرضية ٦/١.

[4] نسبة إلى زَواوة، وهي قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من أعمال إفريقية ذات بطون وأفخاذ. انظر وفيات الأعيان ١٩٧/٦.

وهي العطيَّة؛ أي: عطيّات (**وافِرَه**) أي: تامَّة، (**لِي وَلَهُ فِي دَرَجاتِ الآخِرَه**) الدَّرجات: قال في «الصحاح»[1]: هي الطبقات من المراتب، وقال أبو عُبَيدة[2]: الدَّرَجُ إلى أعلى والدَّرَكُ / إلى أسفل، والمراد: مراتب السعادة في دار الآخرة، ولفظ الجملة خبر، ومعناها الطَّلَب.

تنبيهٌ:

وصَفَ «هبات» وهو جمعٌ بـ«وافرة» وهو مفرد لتأوُّله بجماعة، وإن كان الأفصح وافرات؛ لأن هبات جمع قِلَّة، والأفصح في جمع القِلَّة ممّا لا يَعْقِل وفي جمع العاقل مطلَقًا المطابقةُ، نحوُ: الأجذاع انكسرتْ ومنكسِرات، والهندات والهنود انطلقْنَ ومنطلِقات، والأفصح في جمع الكثرة ممّا لا يعْقِل الإفراد، نحوُ: الجذوع انكسرت ومنكسرة.

خاتمة:

بدأ بنفسه لحديثِ: كان رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم إذا دعا بدأ بنفسه. رواه أبو داود[3]. وقال تعالى حكايةً عن نوحٍ عليه السَّلام: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨]، وعن موسى عليه السَّلام: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، وكان الأحسنُ أن يقول:

واللهُ يقضي بالرِّضا والرَّحمَةْ لي ولهُ ولجميعِ الأُمَّةْ

لما عرفْتَ؛ ولأنَّ التَّعْميمَ مطلوب.

---

[1] الصحاح ٣١٤/١ (د ر ج).

[2] في (م) والمرادي ٢٥/١: أبو عبيد، وكلام أبي عبيدة في تفسير القرطبي ٣٩٩/٥، وانظر تفسير غريب ما في الصَّحيحين للحميدي ٢٩١/١، والنِّهاية في غريب الحديث والأثر ١١٤/٢، واللسان (د ر ك). وأبو عبيدة مَعْمَر بن المثنَّى التَّيمي، من أئمَّة العلم باللُّغة والأخبار، من كتبه: مجاز القرآن، والخيل، والنَّقائض. (ت ٢١٠ أو ٢٠٩). انظر سير أعلام النبلاء ٤٤٥/٩.

[3] سنن أبي داود (٣٩٨٦) ٥٩/٤.

الكلامُ وما يتألَّفُ منه

الأصل: هذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ ما يتألَّف الكلام منه، اختُصِرَ للوضوح[1].

[٨- كَلامُنا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كاسْتَقِمْ واسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

٩- واحِدُهُ كَلِمةٌ والقَوْلُ عَمْ وَكَلْمةٌ بِها كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ]

(**كلامنا**) - أيُّها النُّحاةُ[2] - (**لفظٌ**)؛ أي: صوتٌ مشتمِلٌ على بعض الحروف تحقيقًا كزيد، أو تقديرًا كالضَّمير المستتِر[3]، (**مفيدٌ**) فائدةً يحسُنُ السُّكوتُ عليها[4] (**كاستقم**)؛ فإنَّه لفظٌ مفيدٌ بالوضع، فخرَجَ باللَّفْظِ غيرُه من الدَّوالِّ ممّا ينطلقُ عليه في اللُّغة كلامٌ؛ كالخطِّ والرَّمز والإشارة[5]، وبالمفيدِ المفرَدُ نحوُ: زيد، والمركَّبُ الإضافيُّ نحوُ: غلامُ زيدٍ، والمركَّبُ الإسناديُّ المعلومُ مدلولُه بالضرورة كـ«النّارُ حارَّةٌ»، وغيرُ المستقِلِّ كجملة الشرط نحو: إنْ قام زيدٌ، وغيرُ المقصود كالصّادر من السّاهي والنّائِم[6].

تنبيهات:

الأول: اللَّفظ: مصدَرٌ أُرِيد به المفعول؛ أي: الملفوظ به[7] كالخَلْق بمعنى المخلوق[8].

الثّاني: يجوز في قوله: (كاستقم) أن يكون تمثيلًا، وهو الظاهر، فإنَّه اقتصر في «شرح الكافية»[9] على ذلك في حدِّ الكلام، ولم يذكرِ التركيبَ والقصْدَ نظرًا إلى أنَّ الإفادةَ تستلزمُهما، لكنه في «التَّسهيل»[10] صرَّحَ بهما، وزاد فقال: «الكلام ما تضمَّن من الكَلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته».

---

[1] انظر المرادي ٢٦/١، وأوضح المسالك ١١/١، والبهجة المرضية ٧/١.

[2] انظر في ابن عقيل ١٤/١-١٥، وابن جابر ٧٣/١، والبهجة المرضيَّة ٧/١.

[3] تعريف اللَّفظ في أوضح المسالك ١١/١.

[4] شرح المكودي ٧٩/١، وانظر شرح الكافية الشّافية ١٥٧/١، وابن عقيل ١٤/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك ٧/١، وابن الناظم ٢١، والمساعد ٥/١، وشرح المكودي ٧٩/١، والبهجة المرضية ٧/١.

[6] هو في المرادي ٢٦/١، والمساعد ٥/١.

[7] (به) ليس في (م).

[8] انظر التنبيه الأول في شرح التَّسهيل ٤/١، والتَّصريح ١٩/١.

[9] شرح الكافية الشافية ١٥٧/١.

[10] التَّسهيل ٣.

فزاد «لذاته»، قال: لإخراج نحو: (قام أبوه) من قولك: جاءني الذي قام أبوه. وهذا الصَّنيعُ أولى؛ لأن الحدودَ لا تَتِمُّ بدلالة الالتزام[1]، ومِنْ ثَمَّ جعلَ الشّارحُ[2] قولَه: كاستقم تتميمًا للحَدِّ.

الثّالث: إنما بدأ بتعريف الكلامِ لأنَّه المقصودُ بالذّاتِ، إذ به يقعُ التَّفاهمُ.

الرّابع: إنما قال: وما يتألَّفُ، ولم يقُلْ: وما يتركَّبُ؛ لأنَّ التأليفَ -كما قيل- أخصُّ؛ إذ هو تركيبٌ وزيادة، وهي وقوعُ الأُلفةِ بينَ الجُزْأين[3].

(**واسمٌ وَفِعلٌ ثُمَّ حَرفٌ الكَلِم**) الكَلِمُ مبتدأ خبرُه ما قبله؛ أي: الكَلِمُ الذي يتألَّفُ الكلام منه منقسِمٌ[4] باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع: نوعِ الاسم، ونوعِ الفعل، ونوعِ الحرف[5]، فهو من تقسيم الكُلِّيِّ إلى جزئيّاته؛ لأن المُقَسَّمَ -وهو الكلمةُ- صادقٌ على كلِّ واحدٍ من الأقسام الثلاثة؛ أعني الاسمَ والفعلَ والحرف[6]. وليس الكلم منقسمًا إليها باعتبار ذاته؛ لأنَّه لا جائزٌ حينئذٍ أن يكون من تقسيم الكلِّ إلى أجزائه؛ لأنَّ الكَلِمَ ليس مخصوصًا بهذه الثلاثة، بل هو مَقُولٌ على كل[7] ثلاث كلمات فصاعدًا، ولا من تقسيم الكُلِّيِّ إلى جزئيّاته، وهو ظاهر. ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أنَّ الكلمة إما أن تصلح ركنًا للإسناد أو لا، الثاني الحرف، والأول إمّا أن يقبلَ الإسنادَ بطرفيه أو بطرَفٍ، الأول الاسم، والثاني الفعل[8]. والنَّحْويون مُجْمِعون على هذا إلا مَن لا يُعْتَدُّ بخلافه[9].

---

[1] كون أحد الشيئين لا يتصور وجوده دون الآخر، كتصور البصر عند تصور العمى، ودلالة الالتزام ذهنية وخارجية، وهي مهجورة في العلوم. انظر دستور العلماء ١٢٠/٣، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٧٩٢/١.

[2] هو بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ناظم الألفية، كان إمامًا فهمًا ذكيًا، أخذ عن والده، وله شرح ألفية والده وشرح كافيته وشرح لاميته، (ت ٦٨٦ هـ). بغية الوعاة ٢٢٥/١. وكلامه في شرح الألفية له ٢٠. وخالفه المرادي ٢٧/١، ووافقه المكودي ٨٠/١ .

[3] التنبيهان الثالث والرابع في المرادي ٢٦/١، وانظر التَّصريح ١٨/١.

[4] في م: ينقسم.

[5] انظر ابن عقيل ١٥/١.

[6] انظر المرادي ٣٠/١.

[7] (كل) ليس في م.

[8] انظر شرح التَّسهيل ٥/١، وابن الناظم ٢١، والمرادي ٢٩/١، والمساعد ٥/١، والأشباه والنظائر ٦/٢-٧.

[9] أشار إلى من جعلَ اسم الفعل قسمًا رابعًا، وهو أحمد بن صابر أبو جعفر النَّحوي، أندلسيٌّ نزل مصر، وكان من رؤساء أهل العلم بالنحو، ذهب إلى أنَّ للكلمة قسمًا رابعًا، وسمّاه الخالفة، انظر ترجمته في نفح الطيب ٥٠٦/٢ = وبغية الوعاة ٣١١/١. وأراد بالخالفة اسم الفعل، انظر: التذييل والتكميل ٢٢/١-٢٣، والأشباه والنظائر ٣/٣، وانظر ما ذكره الدكتور محمد الدالي في مقالاته الحصائل ٢٩٤/٢-٢٩٧ حولَ هذه المسألة.

وقد أرشدَ بتعريفه إلى كيفيَّة تألُّف الكلام من الكَلِمِ بأنَّه ضَمُّ كلمةٍ إلى كلمة فأكثرَ على وجهٍ تحصلُ معه الفائدةُ المذكورةُ [لا مطلَقُ الضَّمِّ][1]، وأقلُّ ما يكون منه ذلك اسمان نحو: ذا زيدٌ، وهيهاتَ نجدٌ، أو فعل واسم نحو: استقم، وقام زيد، بشهادة الاستقراء، ولا نَقْضَ بالنِّداء فإنه من الثّاني.

تنبيهٌ:

ثُمَّ في قوله: (ثمَّ حرفٌ) بمعنى الواو؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام. ويكفي في الإشعار بانحطاط درجةِ الحرف عن قسيميه ترتيبُ النّاظم لها في الذِّكْر على حسب ترتيبها في الشَّرَف ووقوعه طرَفًا[2].

واعلمْ أنَّ الكَلِمَ اسمُ جنسٍ على المختار[3]، وقيل: جمعٌ، وقيل: اسمُ جمعٍ. وعلى الأول فالمختار أنَّه اسمُ جنسٍ جمعي[4]؛ لأنَّه لا يقالُ إلا على ثلاثِ كلماتٍ فأكثرَ، سواءٌ اتَّحدَ نوعُها أو لم يتَّحدْ، أفادت أم لم تُفِدْ. وقيل: لا يقال إلا على ما فوقَ العَشَرَة. وقيل: إفراديٌّ؛ أي: يقال على القليل والكثير كماء وتراب. وعلى الثاني: فقيل: جمعُ كثْرَة، وقيل: جمع قِلَّة. ويجري هذا الخلاف في كل ما يُفَرَّقُ بينه وبين واحدِه بالتاء. وعلى المختار يجوزُ في ضميره التأنيثُ ملاحظةً للجمعيَّةِ، والتذكيرُ على الأصلِ، وهو الأكثر نحو: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر ١٠]، ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣]، وقد أنَّثَ ابن معطي في ألفيته[5] فقال: واحدها كلمةٌ، وذَكَّرَه الناظم فقال: (واحِدُهُ كَلِمَةٌ)، ونظيرُ كَلِم وكَلِمَة من المصنوعات لَبِن ولَبِنَة، ومن المخلوقات نَبِق ونَبِقَة[6]. فاسم الجنس الجمعي[7]: هو الذي يُفْرَّقُ بينه وبين واحدِه بالتاء غالبًا بأن يكون واحده بالتاء غالبًا. والاحتراز بـ«غالبًا» عما جاء منه على العكس من ذلك، أي: يكون بالتاء دالًا على الجمعية، وإذا تجرَّدَ منها يكون للواحد، نحو: كَمْء وكَمْأَة. وقد يُفَرَّقُ بينه وبين واحده بالياء نحو: روم ورومِيٌّ، وزِنْجٌ وزِنْجِيٌّ.

---

[1] زيادة من (م).

[2] انظر التنبيه في المرادي ٣١/١، وشرح المكودي ٨٠/١، والبهجة المرضيَّة ٩/١.

[3] انظر ابن الناظم ٢٠، وابن عقيل ١٥/١، وابن جابر ٧٦/١، وشرح المكودي ٨٠/١.

[4] انظر المرادي ٢٩/١، وأوضح المسالك ١٢/١، والبهجة المرضيَّة ٩/١.

[5] ألفية ابن معطٍ ٣، وهو في المرادي٣١/١.

[6] النَّبِقُ: هو حمل السِّدر. الصِّحاح (ن ب ق) ١٥٥٧/٤. وانظر ابن الناظم ٢٠، وأوضح المسالك ١٢/١، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ٣.

[7] انظر الكلام على اسم الجنس الجمعي في الكتاب ١٨٣/٢، ٢٢٩، والمقتضب ٢٠٧/٢، و ٣٤٦/٣—٣٤٧، وابن يعيش ٧١/٥، وأمالي ابن الشجري ٨٣/١، و ٢٨٨/٢، وشرح التَّسهيل ٤/١، والمساعد ٤/١، والتذييل والتكميل ١٥/١، والتَّصريح ٢٥/١—٢٦ والكلام منه.

وحَدُّ الكلمةِ: قولٌ مفرَدٌ، وتُطلَقُ في الاصطلاح مجازًا على أحدِ جزأي العلم المركَّبِ، نحو: امرىءِ القيسِ، فمجموعُهما كلمةٌ حقيقةً، وكلٌّ منهما كلمةٌ مجازًا.

وفيها ثلاث لغات[1]: كَلِمَة على وزن نَبِقَة، وتجمَعُ على كَلِم كنَبِق، وكِلْمَة على وزن سِدْرَة، وتجمَعُ على كِلْم كسِدْر، وكَلْمَة على وزن تَمْرَة، وتُجمَع على كَلْم كتَمْر. وهذه اللُّغات في كلِّ ما كان على فَعِل ككَبِد وكَتِف، فإن كان وسَطُه حرفَ حَلْق جاز فيه لغةٌ رابعةٌ؛ وهي إتباعُ فائِه لعينِه في الكسر اسمًا كان نحو: فَخِذ، أو فعلًا نحو: شَهِد.

(**والقَولُ**) – وهو على الصحيح – لفظٌ دالٌّ على معنىً (**عَمَّ**) الكلامَ والكَلِمَ والكَلِمَةَ عمومًا مُطلقًا، فكلُّ كلامٍ أو كَلِمٍ أو كَلِمَةٍ قولٌ ولا عكسَ[2]. أمّا كونُه أعمَّ من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيرِه، والكلامُ مختصٌّ بالمفيد. وأمّا كونُه أعمَّ من الكَلِمِ فلانطلاقه على المفرَد وعلى المركَّبِ من كلمتين، وعلى المركَّب من أكثرَ، والكلام مختَصٌّ بهذا الثالث. وأما كونُه أعمَّ من الكلمة فلانطلاقه على المركَّب والمفرَدِ، وهي مختصَّةٌ بالمفرد[3]. وقيل[4]: القولُ عبارةٌ عن اللَّفظِ المركَّبِ المفيدِ، فيكونُ مرادفًا للكلام. وقيل: هو عبارةٌ عن المركَّب خاصَّةً مفيدًا كان أو غيرَ مفيد، فيكونُ أعمَّ مُطلقًا من الكلام والكلم ومباينًا للكلمة.

وقد بان لك أن الكلام والكَلِم بينهما عموم وخصوص من وجه، فالكلام أعمُّ من جهة التركيب وأخصُّ من جهة الإفادة، والكلِمُ بالعكس، فيجتمعان في الصدق في نحوِ: زيدٌ أبوه قائم، وينفرد الكلامُ في نحو: قام زيد، وينفرد الكَلِمُ في نحو: إنْ قامَ زيدٌ[5].

تنبيه[6]:

قد عرفْتَ أنَّ القولَ على الصَّحيح أخصُّ من اللَّفظ مُطلقًا، وكان من حقِّه أن يأخذَه جنسًا في تعريف الكلام كما فعل في «الكافية»[7]؛ لأنَّه أقرب من اللفظ، ولعلَّه إنما عَدَلَ عنه لما شاعَ من استعماله في الرأي والاعتقاد، حتى صار كأنَّه حقيقةٌ عُرْفِيَّةٌ، واللفظُ ليس كذلك.

---

[1] انظر هذه اللُّغات في شذور الذَّهب ١١، واللسان (ك ل م).

[2] انظر شرح الكافية الشافية ١/١٥٧، وابن النّاظم ٢١، والمرادي ١/٣٢، وابن جابر ١/٨٠.

[3] انظر الفرق بين القول وبين الكلام والكلم في التَّصريح ١/٢٨.

[4] انظر هذا القول في البديع لابن الأثير ١/٨.

[5] انظر ابن الناظم ١٢، وأوضح المسالك ١/١٣، وابن عقيل ١/١٦، والتَّصريح ١/٢٦–٢٧

[6] انظر التنبيه في المرادي ١/٢٧، والتَّصريح ١/٢٨، والبهجة المرضية ١/١٠.

[7] شرح الكافية الشافية ١/١٧٥، وانظر شرح التَّسهيل ١/٧.

(**وَكِلمةٌ بها كَلامٌ قَد يُؤَمّ**) أي: يُقْصَد[1]، كِلْمَةٌ: مبتدأ، خبرُه الجملةُ بعدَه. قال المكُّوديُّ[2]: وجاز الابتداء «بكِلْمَة» للتَّنويع؛ لأنَّه نوَّعها إلى كونها إحدى الكَلِم، وإلى كونها يُقْصَدُ بها الكلامُ. انتهى. ولا حاجةَ إلى ذلك، فإن المقصودَ اللَّفظُ، وهو معرفةٌ؛ أي: هذا اللَّفظُ – وهو لفظ «كلمة»– يُطْلَقُ لغةً على الجُمَلِ المفيدة[3]، قال الله تعالى: ﴿ **كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا** ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارةً إلى ﴿ **رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ** ﴾ [المؤمنون ٩٩ –١٠٠]، وقال[4] عليه الصَّلاة والسَّلام: ((أصدَقُ كلمةٍ قالها الشّاعر كلمةُ لبيد[5]:

أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ)).

وهو من بابِ تسميةِ الشيءِ باسم بعضِه، كتسميتهم ربيئةَ[6] القومِ عينًا، والبيتَ من الشِّعْرِ قافيةً، وقد يسمُّون القصيدةَ قافيةً لاشتمالها عليها، وهو مَجازٌ مُهْمَلٌ في عُرْفِ النُّحاة[7].

تنبيهٌ:

(قد) في قوله: (قد يُؤَمّ) للتَّقليل، ومرادُه التقليلُ النِّسبي؛ أي: استعمالُ الكلمةِ في الجملِ قليلٌ بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لا قليلٌ في نفسِه، فإنه كثير.

[١٠- بِالجَرِّ والتَنْوِيْنِ والنِّدا وأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيْزٌ حَصَلْ]

---

[1] انظر ابن جابر ١/٨١–٨٢، وشرح المكودي ١/٨١، والبهجة المرضية ١/١٠.

[2] هو عبد الرَّحمن بن علي بن صالح المكُّودي، أبو زيد، عالمٌ بالعربية، مولده ووفاته بفاس، له شرحٌ على الألفية (ت ٨٠٧). بغية الوعاة ٢/ ٨٣، والأعلام ٣/٣١٨. وكلامه في شرح المكودي ١/٨١.

[3] قال صاحب اللّسان: الكلمة: تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مُؤلَّفة من جماعةِ حروفٍ ذاتِ معنىً، وتقعُ على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرِها. اللِّسان (ك ل م).

[4] الحديث في البخاري (٦١٤٧)، ومسلم (٥٨٨٩)، ومسند أحمد ١٥/٥٤ (٩١١٠).

[5] ابن ربيعة العامري، الصحابي، قال الشعر في الجاهلية دهرًا ثمَّ أسلم، وعُمِّرَ طويلًا، (ت ٤١). الإصابة ٩/٦. والبيت في ديوانه ٢٥٦، واللمع ١٥٤، وأسرار العربيّة ١٩٦، وابن يعيش ٢/٧٨، وشرح الكافية الشّافية ٢/٧٢٢، وابن الناظم ٢٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ٣، والتذييل والتكميل ١/١٥، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والمغني ١٧٩، ٢٥٩، وابن جابر ١/٨١، والمقاصد الشافية ١/٤٣، ١٤١، و ٣/٤١٠، والتَّصريح ١/٢٩، والهمع ١/٤، والخزانة ٢/٢٥٥، وعجزه: وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ.

[6] الربيئة: هو الطَّليعة الذي ينظر للقوم لئلا يدهمهم العدوُّ. اللسان (ر ب أ). وانظر ابن الناظم ٢٢، وتخليص الشواهد ٤٦.

[7] انظر المرادي ١/٣٢، وشرح التَّسهيل ١/٥، والمساعد ١/٤.

وهذا شروعٌ في ذِكْرِ العلامات التي يمتازُ بها كلٌّ من الاسم والفعل والحرف عن أخويه[1]، وبدأ بالاسم لشرفه[2]، فقال: (**بِالجَرِّ**)، ويرادفُه الخَفْضُ[3]. قال في «شرح الكافية»[4]: وهو أولى من التعبير بحرف الجَرِّ؛ لتناولِه الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ.

(**والتَّنوينِ**) وهو في الأصل مصدرُ نَوَّنْتُ؛ أي: أدخلت نونًا، ثم غَلَبَ حتى صار اسمًا لنونٍ تَلْحَقُ الآخِرَ لفظًا لا خطًا لغير توكيد[5]، فقَيْدُ (لا خطًّا) فصْلٌ مُخْرِجٌ للنُّون في نحو: ضَيْفَن[6] اسمٌ للطُّفَيْلِيِّ؛ وهو الذي يجيء معَ الضَّيف متطفِّلًا، وللنُّون اللاحقةِ للقوافي المُطْلَقَةِ؛ أي: التي آخرُها حرفُ مَدٍّ عِوَضًا عن مَدَّةِ الإطلاق في لغة بني تميم وقيس[7] كقوله[8]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ

الأصل: العتابا، وأصابا، وقوله[9]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا وَكَأَنْ قَدِنْ

الأصل: قدي.

---

[1] المرادي ٣٢/١، وقد أوصل بعضُ النُّحاة علامات الاسم إلى ثلاثين علامة. انظر كشف المشكل ١٧٣/١، والأشباه والنّظائر ٨/١.

[2] ابن جابر ٨٣/١، والبهجة المرضية ١٠/١.

[3] عند الكوفيين، المكودي ٨٢/١. ويسمُّون حروف الجرِّ أيضًا حروف الصفات. انظر ابن يعيش ٧٤/٤ و ٧/٨، والأشباه والنظائر ٨٤/٢، وهمع الهوامع ١٩/٢، والكليات ٣٥٣، وشرح الحدود في النحو للفاكهي صـ ٢٧٧، والمصطلح النحوي لعوض القوزي صـ ١١٨.

[4] شرح الكافية الشافية ١٦١/١.

[5] أوضح المسالك ١٤/١، والتَّصريح ٣٣/١.

[6] اختلف أهل اللغة في نون (ضيفن)، فذهب الخليل وسيبويه والمبرد إلى أنَّها زائدة، وذهب أبو زيد إلى أنَّ النون أصلية، ورجَّح ابن عصفور هذا الرأي، واختاره ابن مالك. انظر الكتاب ٢٥٢/٤، ٢٧٠، ٣٢٠، والمقتضب ٣٣٧/٣، والصحاح (ض ي ف)، والمنصف ١٦٧/١، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١١٣، والممتع ٢٧١/١، وسفر السعادة ٣٤١/١.

[7] انظر الكتاب ٢٠٦/١، والأصول ٣٨٦/٢، وسر الصناعة ٥٠١/١، ومفتاح العلوم ٨٧١، والجنى الدّاني ١٤٦، والمساعِد ٦٧٨/٢، والتَّصريح ٣٦/١، و (بني) ليس في م.

[8] وهو جرير، والبيت في ديوانه ٨١٣، والتَّصريح: ٣٦/١، وابن عقيل ١٨/١، واللمع: ٥٠٦/٢، والكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ٢٤٠/١، وابن يعيش ٢٩/٩، ٣٣، والخزانة ٣٤/١، والمغني ٤٤٧.

[9] وهو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه ٨٩، والجنى الدّاني ١٤٦، وابن عقيل ٢٣/١، والتّصريح ٣٦/١.

ويسمَّى تنوينَ التَّرَنُّم على حذف مضاف[1]؛ أي: قطع التَّرَنُّم؛ لأنَّ الترنُّمَ مَدُّ الصَّوْتِ بمدَّةٍ تُجانِسُ الرَّوِيَّ.

ومُخرِجٌ أيضًا / للنُّون اللاحقةِ للقوافي المقيَّدَةِ؛ وهي التي رويُّها ساكنٌ غيرُ مَدٍّ، كقوله[2]:

أَحارِ بْنَ عَمْرٍو كأَنِّي خَمِرْن وَيَعْدُو عَلى المَرْءِ ما يَأْتَمِرْنْ

الأصل: خَمِرْ، ويأتَمِرْ، وقولِه[3]:

وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْنْ

الأصل: المُخْتَرَقْ، وقولِه[4]:

قالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وَإِنْنْ

كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قالَتْ وَإِنْنْ

فإنَّ هاتين النُّونينِ زيدَتا في الوقف كما زيدت نون «ضيفن» في الوصل والوقف، وليستا من أنواع التَّنوين حقيقةً؛ لثبوتهما مع أل، وفي الفعل والحرف، وفي الخَطِّ والوقْف، وحَذْفِهما في الوصْل. ويُسَمَّى التَّنوينَ الغالي[5]، زاده الأخفشُ، وسمّاه بذلك لأنَّ الغُلُوَّ الزيادةُ، وهو زيادةٌ على الوزن، وزَعَمَ ابنُ الحاجبِ[6] أنَّه إنمّا سُمِّيَ غاليًا لقِلَّتِه.

---

[1] وقيل: لا حذف؛ لأنّ التّرنّم يحصل بالنّون نفسها لأنَّها حرف أغنّ. انظر ابن يعيش ٣٣/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٧/٣، والمغني ٢٥٢، ٤٤٧، والجنى الداني ١٤٥، ١٤٦، والتَّصريح ٣٥/١.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو لامرئ القيس، والبيت في ديوانه ١٥٤، واللسان (أ م ر)، وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه ٤٠٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣٤/٤.

[3] وهو رؤبة، والرَّجز له في ديوانه ١٠٤، والكتاب ٢١٠/٤، والقوافي ٣٥، والخصائص ٢٦٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٦/١، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٩/٣، ورصف المباني ٤١٨، والجنى الدّاني ١٤٧، والمغني ٣٣٢ و٣٥٠ و٤٤٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٥٨، والخصائص ٢٢٨/٢، وسر الصناعة ٥٨/٢، ١٨٠، والمنصف ٣٠٨/٢، والعمدة ١٨٠٦/٢، وابن يعيش ٢٢٨/٢، ٣٤/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/٢، والضرائر له ٨، ورصف المباني ٣٥٥، والتَّصريح ٣٧/١، ١٢، والخزانة ٧٨/١، و٢٥/١٠. ورواية الدّيوان: المخترق، ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

[4] وهو رؤبة، والرَّجز في ملحقات ديوانه ١٨٦. والمقرّب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشّافية ١٦١٠/٣، وابن النّاظم ٧٠٧، ورصف المباني ١٨٩، والمغني ٨٥٢، والمقاصد النّحويّة ٤٣٦/٤، والتَّصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤، والخزانة ١٤/٩.

[5] انظر القوافي ٣٥، ٣٦، والكافي ١٥٩، ١٦٠، وابن يعيش ٣٤/٩، والجنى الدّاني ١٤٧، ١٤٨، والمغني ٤٤٨، والتَّصريح ٣٦/١، ٣٧. وأنكره السّيرافيّ والزَّجّاج، انظر المرادي ٣٣/١.

[6] أبو عمرو عثمان بن عمر المقرئ الأصولي النحوي المالكي، صاحب التصانيف، درَّسَ بجامع دمشق وبالنُّوريَّة المالكيَّة، ثمَّ نزحَ عن دمشق فدخلَ مصرَ وتصدَّرَ بالفاضليَّة، (ت ٦٤٦). سير أعلام النبلاء ٢٦٤/٢٣. وانظر رأيه في التَّصريح ٣٦/١.

وقد عرفْتَ أن إطلاقَ اسمِ التَّنوين على هذين مجازٌ، فلا يَرِدان على الناظم[1].

وقيدُ (لغيرِ توكيدٍ) فصلٌ آخرُ مُخْرِجٌ لنون التَّوكيد [الخفيفة][2] الثابتةِ في اللَّفْظِ دونَ الخَطِّ نحو: ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾[العلق: ١٥].

وهذا التَّعريفُ مُنْطَبِقٌ على أنواع التَّنوين، وهي أربعةٌ:

الأوَّلُ: تنوينُ الأَمْكَنِيَّةِ، ويُقال: تنوينُ التَّمكين وتنوينُ التَّمَكُّنِ[3]، كتنوين رجلٍ وقاضٍ، سُمِّيَ بذلك لأنَّه لحِقَ الاسمَ ليدلَّ على شِدَّةِ تمكُّنِه في باب الاسمية؛ أي: إنَّه لم يُشْبِهِ الحرْفَ فيُبْنى، ولا الفعلَ فيُمْنَعَ من الصَّرْف.

والثاني: تنوينُ التَّنكير[4]؛ وهو اللاحقُ لبعض المبنيّاتِ في حالة تنكيره ليدلَّ على التَّنكير، تقول: سيبويهِ بغير تنوين إذا أردتَ مُعَيَّنًا، وإيهِ بغير تنوينٍ إذا استزدْتَ مخاطَبَكَ من حديثٍ مُعَيَّنٍ، فإنْ أردْتَ غيرَ مُعَيَّنٍ قلْتَ: سيبويهٍ وإيهٍ بالتنوين، [وكذا صَهْ وصَهٍ، ومَهْ ومَهٍ][5].

والثالث: تنوينُ التَّعويضِ، ويُقال: تنوينُ العِوَضِ، بإضافةٍ بيانيَّةٍ، وبه عَبَّرَ في «المغني»[6]، وهو أَوْلَى. وهو إمّا عِوَضٌ عن حرف، وذلك تنوينُ نحوِ جَوارٍ وغَواشٍ عِوَضًا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر، هذا مذهبُ سيبويه والجمهور[7]. وسيأتي الكلامُ على ذلك في بابِ ما لا ينصرفُ مبسوطًا إن شاء اللهُ تعالى[8].

وإمّا عِوَضٌ عن جملةٍ، وهو التَّنوينُ اللاحقُ لإذ في نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، فإنه عِوَضٌ عن الجملة التي تضاف «إذ» إليها، فإنَّ الأصلَ: يوم إذْ كان [٢/٦] كذا، فحُذِفَت الجملةُ وعُوِّضَ عنها التنوينُ، وكسرت

---

[1] انظر أوضح المسالك ١٧/١.

[2] زيادة من م.

[3] وتنوين الصّرف، انظر الكتاب ٢٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٢/٣، والارتشاف ٦٦٧/٢، والمغني ٤٤٥، وابن عقيل ٢٢/١، والمساعد ٦٧٧/٢، والتَّصريح ٣٢/١، وأوضح المسالك ١٤/١ والكلام منه.

[4] انظر سر صناعة الإعراب ٤٩٤/٢–٤٩٥، وشرح الكافية الشافية ١٤٢١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/١، والارتشاف ٦٦٧/٢، والجنى الداني ١٤٥، وابن عقيل ٢٢/١، والمساعد ٦٧٧/٢، والتّصريح ٣٢/١.

[5] ما بين قوسين ليس في م.

[6] المغني ٤٤٦، وانظر التَّصريح ٣٤/١.

[7] الكتاب ٣١٥/٣–٣١٦، وانظر سر صناعة الإعراب ٥٠٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/١، وشرح الكافية الشافية ٩٣٩/٢–٩٤٠، والمرادي ٣٣/١، والجنى الداني ١٤٥، والمغني ٤٤٦. وابن يعيش ٢٩/٣–٣٠، ورصف المباني ٣٤٧–٣٤٨.

[8] انظر صـ١٣٢، وشرح الأشموني (الكتب العلمية) ١٣٣/٣.

«إذ» لالتقاء السّاكنين[١] كما كُسرت صهٍ ومهٍ عند تنوينهما، وزعم الأخفشُ[٢] أنَّ «إذ» مجرورةٌ بالإضافة، وأنَّ كسرتَها كسرةُ إعراب. ورُدَّ[٣] بملازمتها للبناء لشَبَهِها بالحرف في الوضْع وفي الافتقار دائمًا إلى الجملة، وبأنها كُسرت حيث لا شيءَ يقتضي الجرَّ في قوله[٤]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعافِيَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

قيل: ومن تنوين العِوَضِ ما هو عِوَضٌ عن كلمة، وهو تنوين كلٍّ وبعضٍ [عوضًا][٥] عمّا يضافان إليه، ذكره الناظم[٦].

والرابع: تنوينُ المقابَلَة، وهو اللاحق لنحو مسلماتٍ ممّا جُمِع بألف وتاء، سُمِّيَ بذلك لأنَّه في مقابلة النون في جمع المذكر السّالم في نحو مسلمين[٧]، وليس بتنوينِ الأمكنيَّةِ خلافًا للرَّبَعِيِّ[٨]؛ لثبوته فيما لا ينصرفُ منه، وهو ما سُمِّيَ به مؤنَّثٌ كأَذْرِعات لقرية[٩]، ولا تنوينِ تنكير لثبوته مع المعربات، ولا تنوين عِوَضٍ وهو ظاهر. وما قيل: إنه عِوَضٌ عن الفتحة نصبًا مردودٌ بأنَّ الكسرةَ قد عَوَّضَتْ عنها[١٠].

(**والنِّدا**) وهو الدُّعاء بيا أو إحدى أخواتها، فلا يَرِدُ نحو ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

---

[١] انظر سر صناعة الإعراب ٥٠٥/٢، والتَّسهيل ٩٢، والمساعد ٥٠٠/١.

[٢] في معاني القرآن له ٤٨٤/٢، والتَّسهيل ٩٢، وشرحه ٢٠٧/٢، و ٢٥١/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٣٩/٢، والجنى الداني ١٨٦، والمغني ١١٨–١١٩، والتَّصريح ٤٣/١، والخزانة ٥٤٢/٦.

[٣] انظر الرَّدَّ في ابن يعيش ٢٩/٣–٣٠، وشرح الكافية الشافية ٩٣٩/٢–٩٤٠، ورصف المباني ٣٤٧ –٣٤٨، والجنى الداني ١٨٧، ومغني اللبيب ١١٨–١١٩، والتَّصريح ٣٤/١.

[٤] وهو أبو ذُؤَيْبٍ الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين ١٧١/١، وخزانة الأدب ٤٩٠/٦. وبلا نسبة في الخصائص ٣٧٦/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٤/٢، وانظر المرتجل١٠، وشرح التَّسهيل ٢٠٧/٢، والجنى الدّاني ١٨٧، والمغني ١١٩، والمساعد ٤٩٩/١، وديوان الهذليّين ٦٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤/٢، والأصول ١٤٤/٢، والخصائص ٣٧٦/٢، وابن يعيش ٢٩/٣، و ٣١/٩، ورصف المباني ٤١١، والخزانة ٥٣٩/٦، ويروى: بعاقبةٍ...

[٥] زيادة من م.

[٦] انظر ابن عقيل ٢٢/١، والتَّصريح ٣٤/١–٣٥.

[٧] انظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣، وأوضح المسالك ١٥/١، والمرادي ٣٣/١، والكلام منه.

[٨] علي بن عيسى أبو الحسن، النحوي، صاحب أبي علي الفارسي، من أكابر النحاة (ت ٤٢٠). إنباه الرواة ٢٩٧/٢. ورأيه في شرح الرضي على الكافية ٣٢/١، والمرادي ٣٣/١، والجنى الداني ١٤٥، والارتشاف ٦٦٩/٢، وابن عقيل ١٧/١، والمساعد ٦٧٨/٢، والتَّصريح ٣٣/١.

[٩] في أطراف الشام تجاور أرض البلقاء وعمان، تنسب إليها الخمر. معجم البلدان ١٧٠/١.

[١٠] انظر التَّصريح ٣٣/١.

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا[1]

«ألا يا اسجدوا» [النمل: ٢٥] في قراءة الكسائيِّ[2] لتخلُّفِ الدُّعاءِ عن يا؛ فإنها لمجرَّدِ التَّنبيه، وقيل: للنِّداء، والمنادى محذوف تقديرُه: يا هؤلاء، وهو مَقِيسٌ في الأمر كالآية، وفي الدعاء[3] كقوله[4]:

ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيِّ عَلَى البِلا .....

(وَأل) معرفةً كانت كالفرس والغلام، أو زائدةً[5] كالحارث، و:

..... طبت النفس.....

ويُقال فيها: أمْ في لغة طيِّئ[6]، ومنه: ((ليس من امْبرِّ امْصيامُ في امْسفر))[7]، وسيأتي الكلام على الموصولة[8].

---

[1] الرَّجز بلا نسبة في ابن يعيش ١٥٢/٤، وشرح عمدة الحافظ ٨٠٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٢/١، وشرح التَّسهيل ٤٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٦٤٧/٣، والجنى الداني ٣٥٦، واللسان (ي د ي)،والهمع ٣٩/١، والخزانة ٤٩٨/٧.

[2] انظر السبعة ٤٨٠، والتيسير ١٦٧.

[3] انظر التَّصريح ٣٨/١.

[4] وهو ذو الرُّمَّة، والبيت في ديوانه ٥٥٩/١، والكامل ١٩٠/١، والصاحبي ٣٨٦، والخصائص ٢٧٨/٢، وذيل الأمالي ١٢٥/٣، والتَّصريح ١٨٥/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٤/١، وكتاب الشعر ٦٧/١، وشرح عمدة الحافظ ١٩٩، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٣، وشرح ابن الناظم ١٢٩، والارتشاف ١١٦١/٣، والمرادي ١٩٧/١، والمغني ٣٢٠، وأوضح المسالك ٢٣٥/١، وابن عقيل ٢٦٦/١. وعَجُزُه: ولازالَ مُنْهلًا بَجَرْعائِك القَطْر.

[5] انظر (ال) الزائدة في المقتصد ٦٩٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٨/٢، وشرح قطر الندى ٢٥٨. و البيت بتمامه:

رأيتكَ لما أنْ عرفْتَ وجوهَنا صددتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

[6] انظر ابن يعيش ٢٤/١، والبهجة المرضية ١١/١. وتنسب لحمير، انظر تهذيب اللغة ٤٤٨/١٥، والمفصَّل ٤٤٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٦/٣، وقطر الندى ١٤٠، ومغني اللبيب ٧١.

[7] الحديث بهذ اللفظ في مسند أحمد (٢٣٦٧٩)، وهو بـ (ال) التعريف في البخاري (١٩٤٦) ومسلم (٢٦١٢)، وانظر المصادر السالفة وسر صناعة الإعراب ٤٢٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٤/١، وشرح عمدة الحافظ ٩٧، وابن يعيش ٢٠/٩، و٣٣/١٠، والتَّصريح ١٤٩/١، ودرة الغواص ١١٤، والصاهل والشاحج ٤٨٥، والجنى الداني ١٤٠، والممتع ٣٩٤/١.

[8] انظر ص١٩٨.

ويُستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو: «أل» فعلت بمعنى: هل فعلت؟، حكاه قُطْرُبٌ[1]، وإنما لم يستثْنِها لندرتها.

(**وَمُسنَدٍ**) أي: محكومٍ به[2] من اسمٍ أو فعلٍ أو جملةٍ، نحو: أنت قائم وقمت و﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

تنبيهٌ:

حملَ الشّارِحُ[3] لفظَ «مُسنَد» في النَّظم على إسناد، فقال: (ومُسْنَدٍ) أي: إسنادٍ إليه، فأقام اسمَ المفعولِ مُقامَ المَصْدرِ، وحذفَ صِلَتَه اعتمادًا على التوقيف[4]. انتهى.

ولا حاجةَ إلى هذا التكلُّفِ، فإنَّ [١/٧] تَرْكَه على ظاهره كافٍ؛ أي: من علامات اسميَّةِ الكلمةِ أن يوجدَ معَها مسندٌ، فتكون هي مسندًا إليها، ولا يُسنَدُ إلا إلى الاسم[5].

وأمّا: ((تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه))[6]، فـ(تسمَع) مُنْسبِكٌ معَ (أنْ) المحذوفةِ بمصدر[7]، والأصلُ: أن تسمَعَ؛ أي: سماعُك، فحُذفت (أنْ)، وحَسَّنَ حَذْفَها وُجودُها «في أن تراه»[8]، وقد رُويَ: (أنْ تَسْمَعَ) على الأصل[9].

---

[1] هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي، أخذ عن سيبويه وجماعةٍ من البصريين. (ت ٢٠٦ هـ). إنباه الرواة ٢١٩/٣. وقوله في سر صناعة الإعراب ١٠٦/١ والمحكم ١٠٥/٤ عن أبي عبيدة، والمغني ٧٨، والتَّصريح ٣٨/١–٣٩.

[2] انظر منهج السالك لأبي حيان ١/ ٤، وابن جابر ٨٥/١.

[3] ابن الناظم ٢٥، وانظر ابن جابر ٨٥/١–٨٦.

[4] كذا، ولعل صواب العبارة: اعتمادًا على التنوين. كما في ابن الناظم ٢٥.

[5] انظر المرتجل ١٢–١٣.

[6] الأمثال للضبي ٥٥، والكتاب ٤٤/٤، وإصلاح المنطق ٢٨٦، والأصول ٤٨/١، ١٢٥، وجمهرة اللغة ٦٦٥/١، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١، والحجة ٢٦٩/١–٢٧٠، وكتاب الشعر ٤٠٣، والحلبيات ٤٤، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١، ٢٨٨، والخصائص ٢٧٠/٢، ٤٣٤، ومجمع الأمثال ١٢٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٨١/٢، وابن الناظم ٦٨٧، والتذييل والتكميل ٥٤/١، والمقتصد ٧٩/١، والمغني ٣٦٤، و ٥٥٩، و ٧٧٢، وأوضح المسالك ١٨٥/١، و١٩٧/٤، والتَّصريح ١٥٥/١، والبهجة المرضية ١٣/١.

[7] انظر البهجة المرضية ١٣/١.

[8] انظر شذور الذهب ١٩.

[9] انظر هذه الرواية في أمالي القالي ٤٦/١، ومحاضرات الأدباء ٥٥٨/٣، وفصل المقال ١٣٥/١، واللسان (ع د د) و (م ع د)، ويروى (لأنْ تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه). كما في كتاب الشعر ٤٠٣، وإسفار الفصيح ٨١٨، والخزانة ٤٤٢/٢، و ٦١٤/٣.

وأمّا قولهُم: ((زَعَمُوا مطيَّةُ الكذبِ))[1]، فعلى إرادةِ اللَّفظِ، مثل: (مِنْ): حرفُ جَرٍّ، و(ضَرَبَ): فِعْلٌ ماضٍ، فكلٌّ مِنْ (زَعَمُوا) و(مِنْ) و(ضَرَبَ) اسمٌ لِلَّفظ مبتدأٌ، وما بعدَه خبرٌ.

(**لِلاسمِ تَمييزٌ**) عن قسيميه (**حَصَل**)، (تمييزٌ) مبتدأ، والجملةُ بعدَه صِفَةٌ له، و(للاسمِ) خبرٌ، و(بالجَرِّ) متعلِّقٌ بـ(حَصَل)، وقَدَّمَ معمولَ الصِّفَةِ على الموصوف الممنوعِ اختيارًا للضَّرورةِ، وسَهَّلَها كونُه جارًا ومجرورًا[2].

وإنما مَيَّزَت هذه الخمسةُ الاسمَ لأنَّها خواصُّ له، أمّا الجرُّ فلأنَّ المجرورَ مُخْبَرٌ عنه في المعنى ولا يُخْبَرُ إلا عن الاسم، وأمّا التَّنوينُ فلأنَّ معانيَه الأربعةَ لا تتأتَّى في غير الاسم، وأمّا النِّداءُ فلأنَّ المنادى مفعولٌ به، والمفعولُ به لا يكون إلا اسمًا، وأمّا «أل» فلأنَّ أصْلَ معناه التَّعريفُ، وهو لا يكونُ إلا للاسم، وأما المسنَدُ فلأنَّ المسنَدَ إليه لا يكون إلا اسمًا[3].

تنبيهٌ:

لا يُشترَطُ لتمييز هذه العلاماتِ وجودُها بالفعل، بل يكفي أن يكونَ في الكلمة صلاحيةٌ لقَبولها[4].

[١١- بِتا فَعَلْتَ وأتَتْ ويا افْعَلِي وَنُونِ أقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي]

(**بِتا**) الفاعل متكلِّمًا كان نحو: (**فَعَلتُ**) بضمِّ التاء، أو مخاطبًا نحو: تباركتَ يا أللهُ بفتحها، أو مخاطبةً نحو: قمْتِ يا هندُ بكسرها، (**و**) تاء التأنيث الساكنة أصالةً نحو(**أتَت**) هند. والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة[5] نحو «قالتُ أُمَّة»[6] [الأعراف: ١٦٤] بنقل ضمَّةِ[7] الهمزة إلى التاء، و﴿ **قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ** ﴾ [يوسف: ٥١] بكسر التاء لالتقاء السّاكنين، و﴿ **قَالَتَا** ﴾ [القصص: ٢٣، وفصلت: ١١] بفتحها لذلك.

---

[1] نسبه الزمخشري إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكشاف ١٠٢/١، و٥٤٩/٤، ولم يرِدْ في دواوين السنَّة، ونُسبَ لبعض العرب، انظر المغني ٥٢٥، و ٥٥٩، وشذور الذهب ٢١٩، والهمع ٢٧/١، ٢٩، ٣٤، والفائق ١١١/٢، والبحر المحيط ١٩٦/١، والمصباح المنير (ز ع م).

[2] أجاز ذلك الكوفيون ووافقهم الزمخشري، وخالفهم البصريُّون، انظر الكشاف ٥٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ١١٥١/٢–١١٥٢، والمغني ٦٤٠.

[3] انظر ابن الناظم ٢٥، والمرادي ٣٢/١–٣٧.

[4] انظر شرح ابن جابر ٩٠/١.

[5] انظر أوضح المسالك ١٩/١، وابن عقيل ٢٢/١.

[6] هذه قراءة ورش من طريقيه، ينقل حركة همزة القطع إلى الحرف الساكن الملاصق لها من آخر الكلمة التي قبلها، فيتحرك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط الهمزة بشرط أن يكون الساكن غير مدٍّ. انظر إتحاف فضلاء البشر ٨٣.

[7] في م: حركة.

أمّا تاء التأنيثِ المتحرِّكةُ أصالةً فلا تختصُّ بالفعل، بل إنْ كانت حركتُها إعرابًا اختصَّت بالاسم نحو: فاطمة وقائمة، وإن كانت غيرَ إعرابٍ فلا تختصُّ بالفعل، بل تكون في الاسم نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، وفي الفعلِ نحو: هند تقومُ، وفي الحرف [نحوِ][1]: رُبَّتَ وثُمَّتَ[2].

وبهاتين العلامتين – وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة – رُدَّ على مَن زَعمَ من البصريِّين كالفارسيِّ حرفيةَ «ليس»[3]، وعلى مَن زعمَ من الكوفيين حرفيةَ «عسى»[4]، وبالثانية رُدَّ على مَن زعمَ من الكوفيين كالفرّاء اسميةَ «نِعْم وبِئْسَ»[5].

تنبيهٌ:

اشترك التاءان في لحاق ليس وعسى، وانفردت الساكنةُ بنِعْمَ وبِئْسَ، وانفردت تاء الفاعل بتبارك، هكذا مشى عليه النّاظم، فإنه قال في «شرح الكافية»[6]: وقد انفردتْ – يعني تاءَ التأنيث – بلحاقها نِعْمَ وبِئْسَ، كما انفردتْ تاءُ الفاعل بلحاقها تبارك.

وفي «شرح الآجرُّوميَّة» للشِّهاب البجّائيِّ[7] أنَّ (تبارَكَ) يقبل التّاءين، تقول: تباركتَ يا ألله، وتباركتْ أسماءُ اللهِ.

---

[1] زيادة من (م).

[2] انظر ابن عقيل ٢٢/١، والتَّصريح ٤٠/١.

[3] ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أنَّ (ليس) حرف؛ لِكونها دالة على النفي مثل (ما)، انظر المسائل البصريات ٤٣٠/١، و٨٣٣/٢، والحلبيات ٢١٠، ٢٧٠، والمنثورة ٢٠٧–٢٠٨، وكتاب الشعر ٩/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٧٩/١، والارتشاف ١١٤٦/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ٤، والجنى الداني ٤٦، ٤٩٣، ٤٩٤ والمغني ٢٠١، ٢٨٦، ٣٨٧، وأوضح المسالك ٢٣/١، والتَّصريح ٤٠/١، ٤١، والهمع ٧٩/٢.

[4] ذهب الزَّجّاج والفارسي وثعلب وابن السراج إلى أنَّ (عسى) حرف؛ للشَّبه القويِّ بينها وبين (لعلَّ)، انظر شرح الكافية للرضي ٢١٤/٤، و ٤٥٤/٤، والجنى الداني ٤٦١، والمغني ٢٠١، وابن عقيل ٣٢٢/١، وابن يعيش ٨٥/٨–٨٦، والتَّصريح ٢١٣/١-٢١٤، والخزانة ٣٦٣/٥.

[5] انظر رأي الكوفيّين في معاني القرآن للفرّاء ٢٦٨/١، و١٤١/٢، والإنصاف المسألة الرّابعة عشرة ٩٧/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، والمقرّب ٦٥، والتَّسهيل ١٢٦، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٢/٢، وابن النّاظم ٤٦٧، والمرادي ٥٢١/١، والارتشاف ٢٠٤١/٤، وقطر الندى ٣٥، والتَّصريح ٤٠/١-٤١، و١١٧/٢، والهمع ٢٦/٥، وفي مطابقة كلام الفراء في معانيه لهذه الدعوى نظر، فظاهر كلامه أنَّه يقول بفعليتهما.

[6] شرح الكافية الشافية ١٦٧/١، وعنه المرادي ٤٠/١، والتَّصريح ٤٥/١.

[7] هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الرَّحمن البجائي الأُبَّذي المغربي المالكي، ويُعرفُ بالأبَّذي، نحويٌّ من أهل الأندلس، انتقل إلى القاهرة فدرَّس بالأزهر ثم بالباسطيَّة، (ت ٨٦٠ هـ). الضوء اللامع ١٨٠/٢. وكلامه في التَّصريح ٤٥/١.

(**وَيا افعَلِي**) يعني ياءَ المخاطبة، ويشترك في لحاقِها الأمرُ والمضارعُ نحو: قُومِي يا هندُ، وأنتِ يا هندُ تقومين[1].

(**ونُونِ**) التَّوكيد ثقيلةً كانت أو خفيفةً، نحو(**أقبِلَنَّ**)، ونحو ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق: ١٥]، وقد اجتمعتا حكايةً في قوله: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢].

وأمّا لحاقُها اسمَ الفاعل في قوله[2]:

أَشاهِرُنَّ بَعْدَنا السُّيُوفا

وقوله[3]:

أَقائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُوْدا

فشاذٌّ.

(**فِعلٌ يَنجَلِي**) مبتدأٌ وخبر. وسوَّغَ الابتداءَ بـ(فعلٌ) قَصْدُ الجنسِ[4] مثل قولهم: ((تمرةٌ خيرٌ مِن جَرادة))[5]. و(بتا) متعلِّقٌ بقوله: (ينجلي)؛ أي: يتَّضِحُ الفعلُ ويمتازُ عن قسيميه بهذه العلاماتِ لاختصاصها به، فلا توجَدُ معَ غيرِه إلا في شذوذٍ كما تقدَّم.

---

[1] انظر المكودي ١/٨، والمرادي ١/٤٠.

[2] هو رؤبة، والبيت في ملحقات ديوانه ١٧٩، وبلا نسبة في الخصائص ١/١٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٧، وضرائر الشعر ٣١، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٨، والمرادي ١/٤١، والجنى الداني ١٤٢، والمقاصد الشافية ١/٥٧، واللسان (ش هـ ر) من رجز رواه ابن دريد في الجمهرة ٢/ ٢٩١بلفظ: أتحملون بعدنا السيوفا، وقد نسبه العيني إلى رؤبة بن العجاج، وعلق البغدادي في الخزانة ١١/ ٤٢٩ بأنَّه لم يره في ديوان رؤبة.

[3] وهو رؤبة، والبيت في ملحقات ديوانه ١٧٣، والتَّصريح ١/٤١–٤٢، وبلا نسبة في الخصائص ١/١٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٧، والمحتسب ١/ ١٩٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٨٨، وضرائر الشعر ٣١، وشرح الملوكي ١٧٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤١٢، وشرح التَّسهيل ١/١٤، وشرح ابن الناظم ٤٥٨ و ٦٢٦، والمرادي ١/٤١، والجنى الداني ١٤١، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ٤، والتذييل والتكميل ١/٦٦، وأوضح المسالك ١/٢٤، والمغني ٤٤٣، والمقاصد الشافية ١/٥٦، والمساعد ١/٤٢، والبهجة المرضية ١/١٤، والخزانة ٤/٥٧٤، والعيني: ٣/٦٤٨ وحاشية يس: ١/٤٢، وشرح السكري: ١/٦٥١، ونسبه لرجل من الهذليين.

[4] قال ابن جابر في شرحه للألفية ١/٧٧: ((والمسوِّغ للابتداء بـ (فعل)–وإن كان نكرة–كونه وقع في موقع التفصيل؛ لأنَّ سياق الكلام سياق تفصيل للاسم والفعل والحرف)).

[5] قاله عبد الله بن عباس كما في الموطأ ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣٦٥، وشرح التَّسهيل١/٢٩٣، وشرح ابن الناظم ١١٤، وانظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٢٥٠، والارتشاف ٣/١١٠٠، والبهجة المرضية ١/٩٠.

تنبيهٌ:

قولُهم في علاماتِ الاسمِ والفعلِ: يُعْرَفُ بكذا وبكذا = هو من باب الحكمِ بالجميع لا بالمجموع؛ أي: كلُّ واحدٍ علامةٌ بمفرده لا جزءُ علامة.

[١٢- سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ وفِي ولَمْ فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ]

(**سواهُما**) أي: سوى قابلي العلاماتِ التِّسْعِ المذكورةِ، (**الحَرفُ**) لما عُلِمَ من انحصارِ أنواعِ الكلمةِ في الثَّلاثةِ، أي: علامةُ الحرفيةِ ألّا تَقْبَلَ الكلمةُ شيئًا من علاماتِ الأسماءِ، ولا شيئًا من علامات الأفعال[١].

ثمَّ الحرفُ على ثلاثة أنواع: مشترك (**كَهَل**)، فإنك تقولُ: هل زيدٌ قائمٌ؟، وهل يقعد؟، (**و**) مختصٌّ بالأسماء نحو(**في و**) مختصٌّ بالأفعال نحو(**لم**)[٢].

تنبيهان:

الأول: إنَّما عُدَّتْ (هلْ) من المشترك نظرًا إلى ما عَرَضَ لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين، نحو: ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٨٠] [١/٨] و﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [المائدة: ١١٢]، لا نظرًا إلى أصلِها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصبُ وامتنعَ الرفعُ بالابتداء في نحو: هل زيدًا أكرمتَه؟، كما سيجيء في بابه[٣]، ووجب كونُ «زيدٍ» فاعلًا لا مبتدأً في: هل زيدٌ قامَ؟، التقدير: هل قامَ زيدٌ قامَ؛ وذلك لأنَّها إذا لم ترَ الفعلَ في حيِّزِها تسَلَّتْ عنها ذاهلةً، وإنْ رأتْه في حيِّزِها حَنَّتْ إليه لِسابقِ الأُلْفةِ، فلم ترضَ حينئذٍ إلا بمعانقته[٤].

الثّاني: حقُّ الحرفِ المشترَكِ الإهمالُ، وحقُّ المخْتَصِّ يَقْبَلُ أن يعملَ العملَ الخاصَّ بذلك القبيلِ، وإنما أُعملَتْ (ما) و(لا) و(إنْ) النافياتُ معَ عدمِ الاختصاصِ لِعارضِ الحملِ على (ليس)، على أنَّ من العرَبِ منْ يُهْمِلُهنَّ على الأصل[٥] كما سيأتي.

وإنما لم تَعْمَلْ (ها) التنبيه و«أل» المعرفة معَ اختصاصهما بالأسماء، ولا (قد) و(السين) و(سوف) وأحرفُ المضارعة مع اختصاصهنَّ بالأفعال؛ لتنزيلهنَّ منزلةَ الجزءِ مِنْ مَدْخُولهنَّ، وجزءُ الشيءِ لا يَعملُ فيه[٦].

---

[١] انظر الفصول الخمسون ١٥٣.

[٢] انظر تقسيم الحروف في المرادي ٤٢/١، والجنى الداني ٢٧، وأوضح المسالك ٢٥/١-٢٧، وشذور الذهب ٢٦، والبهجة المرضية ١٤/١.

[٣] باب الاشتغال صـ٤٢٢.

[٤] انظر التنبيه الأول في شرح الرضي ١٣٩١/٤-١٣٩٢.

[٥] انظر التنبيه الثاني في المرادي ٤٢/١، والبهجة المرضية ١٥/١، وانظر هذه المسألة في شرح الرضي على الكافية ١٨٥/٢.

[٦] انظر أسرار العربية ٦٩، والأصول ٥٦/١، والتَّصريح ٤٣/١-٤٤.

وإنما لم تَعْمَلْ (إنَّ) وأخواتها وأحرفُ النداءِ الجرَّ لما يُذكَرُ في موضعه، وإنما عَمِلَتْ (لن) النَّصْبَ دونَ الجزم حملًا على (لا) النافيةِ للجنس لأنَّها بمعناها، على أنَّ بعضَهم جزم بها كما سيأتي.

ولما كانتْ أنواعُ الفعلِ ثلاثةً: مضارع وماض وأمر = أخذَ في تمييزِ كلٍّ منها عن أخويه، مبتدئًا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسمَ؛ أي: بمشابهته كما سيأتي بيانه، فقال: (**فِعلٌ مُضارِعٌ يَلِي**) أي: يتبعُ (**لَم**) النافيةَ؛ أي: يُنْفَى بها.

(**كَيَشَمّ**) بفتح الشِّين مضارع شَمِمْتُ الطِّيْبَ ونحوَه بالكسر، من باب عَلِمَ يَعْلَمُ، هذه اللغة الفصحى، وجاء أيضًا من باب نَصَرَ يَنْصُرُ، حكى هذه اللغةَ الفَرّاءُ وابنُ الأعرابيِّ[1] ويعقوبُ[2] وغيرُهم، ولا عبرةَ بتخطئةِ ابن دُرُسْتُوَيْهِ[3] العامَّةَ في النُّطْقِ بها[4].

[١٣- وماضِيَ الأفْعالِ بِالتّا مِزْ وسِمْ بِالنُّوْنِ فِعْلَ الأمْرِ إنْ أمْرٌ فُهِمْ]

(**وَماضِي الأفعالِ بِالتّا**) المذكورةِ؛ أي: تاء فعلْتَ وأتَتْ، (**مِز**) لاختصاص كلٍّ منهما به، و(مِزْ) أمرٌ مِن مازَه يميزُه، يقال: مِزْتُه فامتاز، وميَّزْتُه فتَمَيَّزَ. (**وَسِم**) أي: علِّمْ[5].

(**بِالنُّونِ**) المذكورةِ؛ أي: نون التوكيد، (**فِعلَ الأمرِ إن أمرٌ**)؛ أي: طَلَبٌ، (**فُهِم**) من اللفظ؛ أي: علامة فعل الأمر مجموع شيئين: إفهام الكلمة الأمرَ اللغويَّ، وهو الطَّلَب، [٨/ب] وقَبولها نونَ التوكيد، فالدَّوْرُ[6] منتفٍ. فإنْ قَبِلَت الكلمةُ النونَ ولم تُفْهِمِ الأمرَ فهي مضارعٌ، نحو: هل تفعَلَنَّ؟، أو فعل تعجُّب نحو: أحسِنَّ بزيدٍ؛ فإنَّ (أَحْسِنْ) لفظُه لفظُ الأمر، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه[7].

[١٤- والأمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّوْنِ مَحَلْ فِيْهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وحَيَّهَلْ]

---

[1] محمد بن زياد، أبو عبد الله الهاشمي، إمام اللغة، النسّابة، (ت ٢٣١ هـ). سير أعلام النبلاء ٦٨٧/١٠.

[2] أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السِّكِّيت، البغدادي النَّحوي، المؤدِّب، صاحب إصلاح المنطق، (ت ٢٤٤هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/١٢. وانظر رأيه في إصلاح المنطق ٢١١، والمخصص ٢٧٢/٣.

[3] عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، أبو محمد الفارسي النحوي، تلميذ المبرِّد، وكان ناصرًا لنحو البصريين. (ت ٣٤٧ هـ). سير أعلام النبلاء ٥٣١/١٥.

[4] انظر الكلام على لغتي (شمَّ) في الصحاح ٢٤٧/٥ (ش م م)، والمخصص ٢٧٢/٣، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ٢٨٠، والمرادي ٤٢/١ والكلام منه، وأوضح المسالك ٢٧/١، والتَّصريح ٤٤/١ .

[5] انظر اللسان (م ي ز)، و (و س م)، والمرادي ٤٣/١.

[6] الدور: هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. انظر التوقيف على مهمات التعاريف ١٦٧، والكليات ٤٤٧.

[7] انظر المرادي ٤٣/١، والتَّصريح ٤٥/١. وسيأتي الكلام على فعل التعجُّب ص٦٩٨.

(**والأمرُ**) أي: اللفظُ الدالُّ على الطَّلب، (**إن لَم يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ**) فليس بفعل أمر، بل (**هُوَ اسمٌ**)، إمّا مَصْدَر نحو:

..... فندلًا زُرَيْقُ المالَ[1] .....

أي: انْدُلْ؛ وإمّا اسمُ فعلِ أمر، (**نَحوُ صَه**)؛ فإنّ معناه اسْكُتْ، (**وَحَيَّهَل**) معناه: أقبلْ أو قدِّمْ أو عجِّلْ، ولا محلَّ للنُّون فيهما[2].

تنبيهات:

الأول[3]: كما ينتفي كونُ الكلمةِ الدّالَّةِ على الطَّلَب فعلَ أمرٍ عندَ انتفاءِ قَبُولِ النُّونِ، كذلك ينتفي كونُ الكلمةِ الدّالَّةِ على معنى المضارع فعلًا مضارعًا عند انتفاء قَبُولِ (لم)، كأَوَّهْ بمعنى أَتَوجَّع، وأُفّ بمعنى أَتَضَجَّر. وينتفي كونُ الكلمةِ الدّالَّةِ على معنى الماضي فعلًا ماضيًا عند انتفاء قَبُول التاء كهيهات بمعنى بَعُد، وشَتّانَ بمعنى افترق، فهذه أيضًا أسماء أفعال، فكان الأَولى أنْ يقول:

وما يُرَى كالفِعْلِ معنىً وانخزَلْ عن شرْطِهِ اسمٌ نحوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

ليَشْمَلَ أسماءَ الأفعالِ الثلاثة. ولعلَّه إنَّما اقتصرَ في ذلك على فِعْلِ الأمرِ لكثرةِ مجيءِ اسمِ الفعل بمعنى الأمر، وقِلَّةِ مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه[4].

الثاني[5]: إنَّما يكونُ انتفاءُ قَبُولِ التّاء دالًا على انتفاء الفِعْليَّة إذا كان للذّات، فإنْ كان لعارضٍ فلا، وذلك كما في (أَفْعِلْ) في التعجُّب، وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء، وحبَّذا في المدح، فإنها لا تقبلُ

---

[1] تمامه: على حينَ ألهى الناسَ جلُّ أمورهم فندلًا زريقُ المالَ ندلَ الثَّعالبِ

وقد اختُلف في قائله، فنسبه المبرد في الكامل ٢٣٨ لأخي همدان، وانظر كلام محقِّقه الدكتور محمد الدالي في تعليقه على نسبته، ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب ٨٨ لرجل من الأنصار ولم يعيِّنه، ونُسب للأحوص وهو في ملحقات ديوانه ص ٢١٥. وهو بلا نسبة في الكتاب ١١٦/١، والأصول ١٦٧/١، والحجة ١٤٦/١، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، والخصائص ١٢٠/١، والإنصاف ٢٩٣/١، وشرح التَّسهيل ١٢٥/٣، ١٢٨، ١٦٤، وشرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢، ٩٤٢، ١٠٢٥، وشرح ابن الناظم ٢٦٨، ٤٢٢، وشرح ابن الجزري ١٢٦، والمرادي ٨٢/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ١٤٠، ٣٢٠، والارتشاف ٢٢٥٣/٥، وابن الوردي ١٥٥، وأوضح المسالك ٢١٨/٢، وابن عقيل ١٧٨/٢، والمساعد ٢٤٢/٢، وشرح المكودي ٣٢١/١، ٤٣٠، والتَّصريح ٣٣١/١، والبهجة المرضية ٢٦٦/١، وسيتكرَّر ١١٦/٢، ٢٨٥.

[2] انظر شرح ابن الناظم ٢٧، والمرادي ٣٤/١، وابن الوردي ١٠٢.

[3] انظر التنبيه الأول في شرح العمدة ١٠٥، وشرح ابن الناظم ٢٧، والمرادي ٤٤/١، وأوضح المسالك ٢٧/١-٢٨.

[4] في باب أسماء الأفعال ٩١/٣ (دار الكتب العلمية).

[5] انظر التنبيه الثاني في التَّصريح ٤٥/١.

إحدى التاءين معَ أنها أفعالٌ ماضية؛ لأنَّ عَدَمَ قَبولها التاءَ عارضٌ نشأ من استعمالها في التعجُّبِ والاستثناءِ والمدح، بخلاف أسماءِ الأفعال؛ فإنها غيرُ قابلةٍ للتّاء لذاتها.

الثّالث: إنما دلَّ انتفاءُ قَبُول (لم) و(التاء) و(النون) على انتفاءِ الفعليَّةِ معَ كونِ هذه الأحرف علاماتٍ، والعلامةُ ملزومةٌ لا لازمةٌ، فهي مُطَّرِدَةٌ ولا يلزم انعكاسها؛ أي يلزمُ من وجودها الوجودُ ولا يلزم من عدمها العدم؛ لكونها مساويةً لِلَّازم، فهي كالإنسان وقابلِ الكتابة، يستلزمُ نفْيُ كلٍّ منهما [٩/أ] نَفْيَ الآخر، بخلاف الاسمِ وقَبُول النِّداء؛ فإنَّ قَبُولَ النِّداء علامةٌ للاسم ملزومةٌ له، وهي أَخَصُّ منه، إذ يقال: كلُّ قابلٍ للنِّداء اسمٌ ولا عكسَ. وهذا هو الأصل في العلامة.

المُعرَبُ والمَبنِيُّ

المعرب والمبني اسما مفعول مشتقّان من الإعراب والبناء، فوجب أن يُقدَّمَ بيانُ الإعراب والبناء. فالإعراب في اللُّغة مصدر (أَعْرَبَ)؛ أي: أبان؛ أي: أَظْهَرَ، أو أجال، أو حَسَّنَ، أو غَيَّرَ، أو أزالَ عَرَبَ الشيءِ؛ وهو فسادُه، أو تكلَّمَ بالعربية، أو أَعْطَى العُرْبُون، أو وُلِدَ له ولدٌ عربيُّ اللَّون، أو تكلَّمَ بالفحش، أو لم يَلْحَنْ في الكلام، أو صارت له خيلٌ عِراب، أو تحبَّبَ إلى غيره، ومنه العَرُوبَة: المتَحَبِّبةُ إلى زوجها[1].

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان:

أحدُهما: أنَّه لفظيٌّ، واختاره الناظم ونسبَه إلى المحقِّقين[2]، وعرَّفه في «التَّسهيل»[3] بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العاملِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف.

والثاني: أنَّه معنويٌّ، والحركاتُ دلائلُ عليه، واختاره الأعلم[4] وكثيرون[5]، وهو ظاهِرُ مذهبِ سيبويه[6]، وعرَّفوه بأنَّه تغييرُ أواخرِ الكَلِمِ لاختلاف العوامل الدّاخلةِ عليها لفظًا أو تقديرًا.

والمذهبُ الأولُ أقربُ إلى الصَّواب؛ لأنَّ المذهبَ الثانيَ يقتضي أنَّ التغييرَ الأولَ ليس إعرابًا؛ لأنَّ العوامل لم تختلفْ بعدُ، وليس كذلك.

والبناءُ في اللُّغة: وضْعُ شيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يرادُ بها الثُّبوت[7].

---

[1] ذكرَ منها المرادي ٤٥/١ ستة معانٍ، وانظر القاموس المحيط (ع ر ب)، وتهذيب اللغة ٣٦٠/٢، ومقاييس اللغة ٢٩٩/٤.

[2] مثل ابن خروف والشَّلوبين وابن الحاجب والرَّضي، انظر: شرح التَّسهيل لابن مالك ٣٤/١، والتوطئة ١٣١، ١٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ٧١/١، وشرح الرضي على الكافية ٥٥/١، والارتشاف ٨٣٣/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ٨٢، والمساعد ١٩/١، والأشباه والنظائر ١٧٢/١، والهمع ١٤/١.

[3] التَّسهيل ٧، وعنه في المرادي ٤٥/١، وانظر المقاصد الشافية ٧٠/١.

[4] هو يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجاج الشنتمري المعروف بالأعلم، كان عالما بالعربية واللغة واسع الحفظ للأشعار ومعانيها، وكان مشقوق الشفة العليا شقًّا واسعًا ولذا لُقِّب بالأعلم، صنَّف شرح الجمل، وشرح الحماسة، (ت ٤٧٦ هـ). إنباه الرواة ٥٩/٤. واختياره في الارتشاف ٨٣٣/٢، والمساعد ١٩/١، والمرادي ٤٥/١ والكلام منه.

[5] ممن ذهب إلى أنَّ الإعراب معنىً: الفارسي وابن جني والرماني والجرجاني والجزولي وابن معطٍ وابن عصفور وابن يعيش. انظر: الإيضاح العضدي ٥٦، والخصائص ٣٥/١، والمقتصد ٩٨/١، والفصول الخمسون ١٥٤، والمقرب ٦٩، وابن يعيش ٧٣/١، والمقدِّمة الجزولية ٧، وشرح الجزولية ٢٥٢/١، والارتشاف ٨٣٣/٢، والتَّذييل والتكميل ٢١/١.

[6] الكتاب ١٣/١–١٤، وانظر: المقتضب ١٥١/٢.

[7] انظر: ابن يعيش ٨٠/٣، والمرادي ٤٦/١، واللسان (ب ن ي).

وأمّا في الاصطلاح فقال في «التَّسهيل»[1]: ما جيء به لا لبيانِ مُقتضَى العاملِ مِن شَبَه الإعراب، وليس حكايةً أو إتْباعًا أو نقْلًا أو تخلُّصًا من سكونين، فعلى هذا هو لفظي. وقيل[2]: هو لزومُ آخرِ الكلمةِ حركةً أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال. وعلى هذا هو معنوي، والمناسبةُ في التَّسمية على المذهبين فيهما ظاهرة.

[١٥- والِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِيْ لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُدْنِي]

(**والاسمُ مِنهُ**) أي: بعضُه، (**مُعرَبٌ**) على الأصل فيه، ويسمَّى متمكِّنًا، (**و**) منه؛ أي: وبعضه الآخر، (**مَبنِي**) على خلاف الأصل فيه، ويسمَّى غيرَ متمكِّنٍ. ولا واسطةَ بينهما على الأصحِّ[3] الذي ذهب إليه الناظم، ويُعلَمُ ذلك من قوله: (وُمعرَبُ الأسماءِ ما قد سلما من شبه الحرف).

وبناؤُه (**لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدنِي**)؛ أي: مُقَرِّب [٩/ب]، لقوَّتِه؛ يعني أنَّ علَّةَ بناء الاسم منحصرةٌ في مشابهته الحرفَ شبهًا قويًا يقرِّبُه منه، والاحترازُ بذلك من الشَّبَه الضَّعيف؛ وهو الذي عارضَه شيءٌ من خواصِّ الاسم[4].

[١٦- كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنا والـمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وفِي هُنا]

(**كالشَّبَهِ الوَضعِيِّ**)، وهو أن يكونَ الاسم موضوعًا على صورةِ وضْعِ الحروف، بأن يكون قد وُضِعَ على حرفٍ أو حرفَيْ هجاء، كما (**في اسمَي**) قولِك (**جِئتَنا**)، وهما (التاء) و(نا)، إذِ الأوَّلُ على حرفٍ والثّاني على حرفين، فشابهَ الأولُ الحرفَ الأحاديَّ كباء الجرِّ، وشابهَ الثّاني الحرفَ الثنائيَّ ك(عن).

والأصلُ في وضْعِ الحروف أن يكونَ على حرفٍ أو حرفَيْ هجاء، وما وُضِعَ على أكثرَ فعلى خلاف الأصل، وأصلُ الاسم أن يوضَعَ على ثلاثة فصاعدًا، فما وُضِعَ على أقلَّ منها فقد شابَهَ الحرفَ في وضْعِه واستحقَّ[5] البناء، وأُعرِبَ نحوُ: يدٍ ودمٍ لأنهما ثلاثيان وضْعًا[6].

---

[1] التَّسهيل ١٠، وعنه في المرادي ٤٦/١.

[2] قاله ابن جني في الخصائص ٣٧/١، وانظر التبصرة والتذكرة ٧٦/١، وأسرار العربية ١٩، واللسان (ب ن ي)، وهو في المرادي ٤٦/١.

[3] الخلاف في المضاف إلى ياء المتكلم والاسم قبل التركيب، فقيل: هو واسطة لا معرب ولا مبني، واختاره ابن عصفور. انظر التبيين للعكبري ١٥٠، والمرادي ٤٦/١.

[4] انظر عِلَّة البناء لمشابهة الحرف في شرح جمل الزَّجّاجي لابن خروف ١٠٥٧–١٠٥٨، والهمع ٤٨/١.

[5] في (م): فاستحقَّ.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ٢١٧/١–٢١٨، وشرح عمدة الحافظ ١١٠–١١١، والمرادي ٤٨/١.

تنبيهٌ:

قال الشاطبي[1]: (نا) في قوله: (جئتنا) موضوعةٌ على حرفين، ثانيهما حرفُ لِيْن، وضعًا أوليًا كـ(ما) و(لا)، فإنَّ شيئًا من الأسماء على هذا الوضع غيرُ موجود، نصَّ عليه سيبويه[2] والنَّحْويون، بخلاف ما هو على حرفين، وليس ثانيهما حرفَ لِين، فليس ذلك مِنْ وضْعِ الحرفِ المختَصِّ به، ثم قال: وبهذا بعينه اعترَضَ ابنُ جِنِّي[3] على مَن اعتلَّ لبناءِ (كَمْ) و(مَنْ) بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها (هل) و(بل). ثم قال: فعلى الجملةِ وضعُ الحرفِ المختصِّ به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرفَ لِيْن على حدِّ ما مثَّلَ به النّاظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومَنْ أطلَقَ الوضْعَ على حرفين، وأثبتَ به شبهَ الحرفِ، فليس إطلاقُه بسديد. انتهى.

(**و**) كالشَّبه (**المَعنَويِّ**)[4]، وهو أن يكونَ الاسمُ قد تضمَّنَ معنىً من معاني الحروف، لا بمعنى أنَّه حلَّ محلّاً هو للحرف؛ كتضمُّنِ الظَّرفِ معنى (في)، والتَّمييزِ معنى (مِنْ)، بل بمعنى أنَّه خَلَفَ حرفًا في معناه؛ أي: أُدِّيَ به معنىً حقُّه أن يؤدَّى بالحرف لا بالاسم، سواءٌ تضمَّنَ معنى حرفٍ موجودٍ كما (**فِي مَتَى**)، فإنها تُستعمَلُ للاستفهام نحو: متى تقومُ؟ وللشَّرط نحو: متى تَقُمْ أَقُمْ، فهي مبنيَّةٌ لتضمُّنِها معنى الهمزة في الأول، ومعنى (إنْ) في الثاني، وكلاهما موجودٌ أو غير موجودٍ.

(**و**) ذلك [١٠/أ] كما (**فِي هُنا**)؛ أي: أسماء الإشارة، فإنها مبنيَّةٌ لأنَّها تضمَّنَتْ معنى حرفٍ كان من حقِّهم أن يضَعُوه[5] فما فعلوا؛ لأنَّ الإشارةَ معنىً حقُّه أنْ يؤدَّى بالحرف كالخِطابِ والتَّنْبيه.

[١٧- وكَنِيابةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا تَأَثُّرٍ وكافْتِقَارٍ أُصِّلا]

(**وَكَنِيابةٍ عَنِ الفِعلِ**) في العمل (**بَلا تَأَثُّرٍ**) بالعوامل، ويُسمَّى الشَّبَهَ الاستعمالي[6]، وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابةً عن الأفعال، ولا يعملُ غيرُها فيها بناءً على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا

---

[1] هو إبراهيم بن موسى اللَّخمي الغرناطي، أصولي حافظ، من أهل غرناطة، كان من أئمَّة المالكية (ت ٧٩٠ هـ). الأعلام ٧٥/١. وكلامه في المقاصد الشافية له ٧٤/١-٧٥-٧٦، وعنه في التَّصريح ٤٨/١، وانظر ابن عقيل ٣١/١.

[2] انظر الكتاب ٢١٩/٤-٢٢٠، والمقتضب ٢٣٤/١.

[3] الخصائص ٣٦/٢، ١٨٣، والمنصف ١٢٠/١.

[4] انظر: الشَّبه المعنوي في المرادي ٤٨/١، وأوضح المسالك ٢٣/١.

[5] في (م) يوضعوه.

[6] انظر: الشَّبه الاستعمالي في شرح الكافية الشافية ٢١٨/١—٢١٩، وشرح عمدة الحافظ ١١١، وابن يعيش ١٣٨/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥/٢، والمرادي ٤٩/١، وأوضح المسالك ٣٢/١، وشرح ابن جابر ١٠٠/١، والتَّصريح ٥١/١، وهمع الهوامع ١٤/١.

محلَّ لها من الإعراب كما سيأتي، فأَشْبهتْ (ليت) و(لعلَّ) مثلًا، ألا ترى أنهما نابتا عن (أتمنَّى) و(أترجَّى)، ولا يدخلُ عليهما عامل.

والاحترازُ بانتفاء التَّأثير[1] عمّا ناب عن الفعل في العمل، ولكنَّه يتأثَّرُ بالعوامل، كالمصدر النائب عن فِعْلِه؛ فإنه معرَبٌ لعدم كمال مشابهتِه للحرف.

(**وَكافتِقارٍ أُصِّلا**)، ويسمَّى الشَّبَهَ الافتقاريَّ[2]، وهو أن يفتقرَ الاسمُ إلى الجملة افتقارًا مؤصَّلًا؛ أي: لازمًا كالحرف، كما في (إذ) و(إذا) و(حيث) والموصولات الاسمية، أمّا ما افتقر إلى مفرد كـ(سبحان)، أو إلى جملة لكنِ افتقارًا غيرَ مؤصَّلٍ؛ أي: غير لازم، كافتقارِ المضاف في نحو ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ [المائدة: ١١٩] إلى الجملة بعده = فلا يُبْنى؛ لأنَّ افتقارَ (يوم) إلى الجملة بعدَه ليس لذاته، وإنما هو لِعارضِ كونه مضافًا إليها، والمضاف من حيث هو مضافٌ مفتقِرٌ إلى المضاف إليه، ألا ترى أنَّ (يومًا) في غير هذا التركيبِ لا يفتقرُ إليها، نحو: هذا يومٌ مباركٌ، ومثلُه النكرةُ الموصوفةُ بالجملة؛ فإنها مفتقرةٌ إليها لكنِ افتقارًا غيرَ مؤصَّلٍ؛ لأنَّه ليس لِذاتِ النكرة، وإنما هو لعارضِ كونها موصوفةً بها، والموصوفُ من حيث هو موصوف مفتقِرٌ إلى صفتِه، وعند زوال عارضِ الموصوفيَّة يزول الافتقار.

تنبيهان:

الأول[3]: إنما أُعربت (أيُّ) الشرطيةُ والاستفهاميةُ والموصولةُ وذانِ وتانِ واللَّذان واللَّتان لضعف الشَّبَه بما عارضَه في (أيّ) من لزوم الإضافة، وفي البواقي من وجود صورة التثنية، وهما من خواص الأسماء. وإنما بُنِيَتْ (أيّ) الموصولةُ، وهي مضافةٌ لفظًا، إذا كان صدْرُ صِلَتِها ضميرًا محذوفًا، نحو ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩]، قُرِىء بضم (أيُّ) بناءً، وبنصبها[4]؛ لأنَّها لمّا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها نُزِّلَ ما هي مضافةٌ [١٠/ب] إليه منزلتَه، فصارت كأنها منقطعةٌ عن الإضافة لفظًا ونيَّةً معَ قيامِ مُوجِبِ البناء، فمَنْ لاحظَ ذلك بنى[5]، ومَنْ لاحظَ الحقيقةَ أعرب، فلو حُذفَ ما تضاف إليه أُعربت أيضًا لقيام التنوين مَقامَه كما في (كلّ).

---

[1] في (م): التأثُّر.

[2] انظر: الشَّبه الافتقاريَّ في شرح عمدة الحافظ ١١١، والمرادي ٥٠/١، وأوضح المسالك ٣٢/١-٣٣، وشرح ابن جابر ١٠١/١، والتَّصريح ٥٢/١.

[3] انظر التنبيه الأول بنحوه في أوضح المسالك ٣٣/١، والتَّصريح ٤٨/١-٤٩.

[4] الضمُّ قراءة الجمهور، والنصب قراءة هارون الأهور ومعاذ بن مسلم وطلحة بن مصرف وزائدة عن الأعمش، وهي من الشواذ، انظر: السبعة ٤١٠، والتيسير ١٤٩، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٩، والبحر المحيط ٢٠٩/٦.

[5] انظر: سبب بناء (أي) في أسرار العربية ٣٨٣، وابن يعيش ١٤٥/٣، والهمع ٩١/١.

وزعم ابنُ الطَّراوة[1] أنَّ (أيهم) مقطوعةٌ عن الإضافة فلذلك بُنِيَتْ، وأنَّ (هُم أشدُّ) مبتدأٌ وخبرٌ، ورُدَّ برسم المصحف الضميرَ متصلًا، والإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانت معربةً.

وإنما بُنِيَ (الذين) وإنْ كان الجمعُ من خواصِّ الأسماء لأنَّه لم يَجْرِ على سَنَنِ الجموع؛ لأنَّه أَخَصُّ مِنَ (الذي)، وشأنُ الجمع أن يكون أعمَّ من مفرده[2]، ومَن أعربَه نظرَ إلى مجرَّد الصورة، وقيل: هو على هذه اللُّغة مبنيٌّ جيء به على صورة المعرَب[3]، ومَن أَعربَ (ذو) و(ذات) الطائيَّتين حملَهما على (ذي) و(ذات) بمعنى صاحب وصاحبة.

الثّاني: عَدَّ في «شرح الكافية»[4] من أنواع الشَّبَهِ الشَّبَهَ الإهماليَّ، ومثَّلَ له بفواتح السُّوَر، والمراد الأسماءُ مُطلقًا قبلَ التركيب، فإنها مبنيةٌ لشبهها بالحروف المهمَلة في كونها لا عاملة ولا معمولة.

وذهب بعضهم إلى أنها موقوفةٌ؛ أي: لا معرَبة ولا مبنيَّة، وبعضُهم إلى أنها معرَبةٌ حكمًا، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصْرِ فيما ذكَرَه بكاف التشبيه[5].

[١٨- ومُعْرَبُ الأسْماءِ ما قَدْ سَلِما مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وسُما]

(**وَمُعرَبُ الأسماءِ ما قَد سَلِما مِن شَبَهِ الحَرفِ**) الشَّبَهَ المذكورَ، وهذا على قسمين: صحيحٍ يَظهَرُ إعرابُه (**كَأرض، و**) معتلٍّ يُقدَّرُ إعرابُه نحو (**سُما**) بالقصر لغةٌ في الاسم، وفيه عشرُ لغاتٍ[6] منقولةٍ عن العرب: اسم وسم وسِمًا مثلثة، والعاشرة سُماة، وقد جمعتُها في قولي:

لغاتُ الاسم قد حواها الحَصْرُ في بيتِ شعرٍ وهو هذا الشِّعْرُ
اسْمٌ وحذفُ همزةٍ والقَصْرُ مُثَلَّثاتٍ معَ سُماة عَشْرُ

---

[1] هو سليمان بن محمد أبو الحسين السَّبّائي، النحوي الأديب، له آراء في النحو تفرَّدَ بها، وخالف فيها جمهور النحاة، (ت ٥٢٨ هـ). بغية الوعاة ٦٠٢/١. وانظر رأيه في المغني ١٠٩، والارتشاف ١٠١٨/٢.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٢١٣/١، والمرادي ١٤٧/١.

[3] انظر شرح الرضي على الكافية ٣١/٢، والتَّصريح ٥٠/١، ١٣٢–١٣٣.

[4] شرح الكافية الشافية ٢١٦/١، وانظر المرادي ٥٠/١.

[5] انظر المرادي ٥٠/١.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٨٣/١، ونتائج الفكر ١١٩، والروض الأنف ٢٢٢/٣، وانظر ابن عقيل ٥٧/١، والمرادي ٥١/١، والتَّصريح ٥٤/١، وهي فيها ست لغات.

تنبيهٌ:

بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبنيِّ لكون علَّتِه وجوديةً وعِلَّةِ المعرَبِ عَدَميَّةً، والاهتمام بالوجوديِّ أولى من الاهتمام بالعَدَمِيِّ، وأيضًا فلأنَّ أفرادَ معلولِ عِلَّةِ البناء محصورةٌ بخلاف عِلَّةِ الإعراب، فقدَّمَ عِلَّةَ البناء ليبيِّنَ أفرادَ معلولها.

[١٩- وفِعْلُ أمْرٍ ومُضِيٍّ بُنِيا وَأعْرَبُوا مُضارِعًا إنْ عَرِيا

٢٠- مِنْ نُوْنِ تَوْكِيْدٍ مُباشِرٍ ومِنْ نُوْنِ إناثٍ كَـ يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ]

(**وَفِعلُ أمرٍ و**) فعلُ (**مُضِيٍّ بُنِيا**) على الأصل في الأفعال؛ الأولُ على ما يُجزَم به مضارعه من سكون أو حذف، والثاني على الفتح [١١/أ] لفظًا كـ(ضرَبَ)، أو تقديرًا كـ(رمى)، وبُنِيَ على الحركة لمشابهته المضارعَ في وقوعِه صفةً وصلةً وخبرًا وحالًا وشرطًا، وبُنِيَ على الفتح لخفَّته، وأمّا نحوُ (ضربْتُ) و(انطلقْنا) و(استبقْنَ)، فالسُّكونُ فيه عارضٌ أوجَبَه كراهتُهم توالِيَ أربعِ متحرِّكات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأنَّ الفاعلَ كجزءٍ مِنْ فِعلِه، وكذلك ضمَّةُ (ضربُوا) عارضة أوجبها مناسبة الواو[١].

تنبيهٌ:

بناء الماضي مُجمَعٌ عليه، وأما الأمرُ فذهب الكوفيُّون[٢] إلى أنَّه مُعرَبٌ مجزومٌ بلام الأمر مقدَّرَة، وهو عندهم مُقتَطَعٌ من المضارع، فأصل (قُمْ) (لِتَقُمْ)، فحُذفَت اللام للتَّخفيف، وتبعَها حرفُ المضارعة. قال في «المغني»[٣]: وبقولهم أقول؛ لأن الأمرَ معنىً، فحقُّه أنْ يؤدَّى بالحرف، ولأنَّه أخو النَّهي، وقد دلَّ عليه بالحرف.

(**وَأعرَبُوا مُضارِعًا**) بطريق الحمل على الاسمِ لمشابهتِه إياه في الإبهام والتَّخصيص، وقَبُول لام الابتداء، والجَرَيان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسَّكَنات وعددِ الحروف وتعيينِ الحروف الأصول والزوائد[٤].

وقال الناظم في «التَّسهيل»[٥] بجواز شَبَهِ ما وَجَبَ له، يعني من قَبُوله بصيغة واحدةٍ معانيَ مختلفةً لولا الإعرابُ لالتبسَتْ. وأشار بقوله: (بجواز) إلى أنَّ سببَ الإعرابِ واجبٌ للاسم وجائزٌ للمضارع؛ لأنَّ الاسمَ ليس له ما يُغْنيه عن الإعراب؛ لأنَّ معانيَه مقصورةٌ عليه، والمضارع يُغْنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَه كما في نحو: لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمْرًا، فإنه يحتملُ المعانيَ الثلاثة في: لا تأكلِ السَّمكَ وتشرب اللَّبن، ويُغْني عن

---

[١] انظر المرادي ١/٥٣-٥٤.

[٢] انظر ابن عقيل ١/٣٨، والإنصاف ٢/٥٢٤، والمغني ٣٠٠، والمرادي ١/٥٤.

[٣] المغني ٣٠٠، وعنه في التَّصريح ١/٥٥، وما قبله منه.

[٤] شرح ابن الناظم ٣١، والمرادي ١/٥١.

[٥] التَّسهيل ٧. وفي (م): وقال المصنِّف.

الإعراب في ذلك وضعُ الاسمِ مكانَ كلٍّ مِنَ المجزوم والمنصوب والمرفوع، فيقال: لا تُعْنَ بالجَفاء ومَدْحِ عمرٍو، ولا تُعْنَ بالجفاء مادحًا عمْرًا، ولا تُعْنَ بالجفاء ولك مدحُ عمرٍو. ومِنْ ثَمَّ كان الاسمُ أصلًا والمضارعُ فرْعًا خلافًا للكوفيِّين، فإنهم ذهبوا إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأفعال كما هو أصلٌ في الأسماء؛ قالوا: لأن اللَّبْسَ الذي أَوجبَ الإعرابَ في الأسماء موجودٌ في الأفعال في بعض المواضع، كما في (لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبن)[1] كما تقدَّم. وأُجيبَ بأن اللَّبسَ [١١/ب] في المضارع كان يمكنُ إزالتُه بغير الإعراب كما تقدَّم.

وإنما يُعرَب المضارعُ (**إن عَرِيا مِن نُونِ تَوكِيدٍ مُباشِرٍ**) له، نحو ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا**﴾ [يوسف: ٣٢]، (**وَمِن نُونِ إناثٍ كَيَرُعنَ**) من قولِك: النسوةُ يَرُعْنَ[2] – أي: يُخِفْنَ – (**مَن فُتن**). فإن لم يَعْرَ منهما لم يعرَبْ لمعارضةِ شَبَهِ الاسمِ بما هو من خصائصِ الأفعال، فرجعَ إلى أصله من البناء، فيُبنَى معَ الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيبَ خمسةَ عشرَ[3]، ومعَ الثانية على السكون حمْلًا على الماضي المتَّصل بها؛ لأنهما مستويان في أصالة السكونِ وعُرُوض الحركة كما قاله في «شرح الكافية»[4].

والاحترازُ بالمباشِر عن غير المباشِر؛ وهو الذي فَصَلَ بين الفعل وبينه فاصلٌ ملفوظٌ كألِف الاثنين، أو مقدَّر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة، نحو: هل تَضْرِبانِّ يا زيدان، وهل تَضرِبُنَّ يا زيدون، وهل تَضرِبِنَّ يا هندُ[5]، الأصل: تَضرِبانِنَّ وتَضرِبونَنَّ وتَضرِبينَنَّ، حُذِفَت نونُ الرفعِ لتوالي الأمثال[6]، ولم تُحذَف نونُ التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، ثم حُذِفَت الواوُ والياءُ لالتقاء السّاكنين، وبَقِيَت الضَّمةُ والكسرةُ دليلًا على المحذوف[7]، ولم تُحذَف الألف لئلا يلتبسَ بفعل الواحد. وسيأتي الكلامُ على ذلك في موضعه مستوفًى[8].

---

[1] المرادي ٥٢/١، وانظر ابن عقيل ٣٧/١.

[2] في (م): النِّساء.

[3] شرح ابن الناظم ٣١، وانظر شذور الذهب ٧١، وقطر الندى ٥٦، وابن يعيش ٩/٦–١٠، والتَّصريح ٥٦/١، والهمع ٥٥/١.

[4] شرح الكافية الشافية ٧٧/١، وانظر شرح التَّسهيل ٣٧/١، والمرادي ٥٤/١–٥٥، ونتائج الفكر ١١٠–١١١، والتَّصريح ٥٦/١، والهمع ٥٥/١.

[5] انظر المرادي ٥٤/١.

[6] انظر ابن عقيل ٣٩/١، و ٣١٤/٢.

[7] انظر المرادي ٥٤/١.

[8] عند الحديث عن نوني التوكيد ١٠٨/٣ (دار الكتب العلمية).

فهذا ونحوُه معرَب، والضابطُ أنَّ ما كان رفعُه بالضَّمة إذا أُكِّدَ بالنون بُنِيَ لتركُّبه معها، وما كان رفعُه بالنُّون إذا أُكِّدَ بالنون لم يُبْنَ لعدم تركُّبه معها؛ لأن العربَ لم تركِّبْ ثلاثةَ أشياء[1].

تنبيهٌ:

ما ذكرناه من التفرقة بين المباشِرة وغيرِها هو المشهور والمنصور، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مُطلقًا، وطائفةٌ إلى الإعراب مُطلقًا[2]. وأمّا نونُ الإناث فقال في «شرح التَّسهيل»[3]: إنَّ المتصلَ بها مبنيٌّ بلا خلاف. وليس كما قال، فقد ذهب قومٌ منهم ابن دُرُسْتُوَيْهِ وابن طلحة[4] والسُّهيلي[5] إلى أنَّه معرَبٌ بإعراب مقدَّرٍ مَنعَ من ظهوره ما عَرضَ فيه من الشَّبَهِ بالماضي[6].

[٢١. وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنا والأَصْلُ فِي الـمَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنا

٢٢. ومِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْر وضَمْ كَأيْنَ أمْسِ حَيْثُ والسّاكِنُ كَمْ]

(**وَكُلُّ حَرفٍ مُستَحِقٌّ لِلبِنا**) الذي به بالإجماع، إذ ليس فيه مُقتضَى الإعراب؛ لأنَّه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب[7].

(**والأصلُ فِي المَبنِيِّ**) [١٢/أ] اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا (**أن يُسَكَّنا**)؛ أي: السُّكون لخفَّته وثقَل الحركة، والمبنيُّ ثقيلٌ، فلو حُرِّكَ اجتمع ثقيلان[8].

---

[1] انظر المرادي ٥٤/١—٥٥. وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ٦٢/١: اعترض بأنهم ركبوها في قولهم: (لا ماء بارد) ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتي في باب (لا). وأجيب هناك بأن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد، ولا يقاس على باب (لا) غيرُه، فلا يدَّعى هنا تركيبُ الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد.

[2] انظر المرادي ٥٤/١، وابن عقيل ٣٩/١، والتَّصريح ٥٦/١، وشرح الرضي ٢٢٨/٢، والهمع ٥٦/١.

[3] شرح التَّسهيل ٤٣/١.

[4] أبو بكر محمد بن طلحة الأموي الإشبيلي، إمام في صناعة العربية، وعارفٌ بعلم الكلام، (ت ٦١٨ هـ). بغية الوعاة ١٢١/١.

[5] عبد الرَّحمن بن عبد الله الخثعمي المالقي، حافظ عالم بالعربية واللغة والقراءات والتفسير والحديث وعلم الكلام والأصول، (ت ٥٨١ هـ). بغية الوعاة ٨١/٢.

[6] المرادي ٥٥/١. وانظر رأي ابن درستويه في الارتشاف ٦٧٤/٢. ورأي السهيلي في نتائج الفكر ٦٩ و ١١٩، والارتشاف ٦٧٤/٢. وانظر شرح الرضي ٢٢٨/١، والتَّصريح ٥٦/١، والهمع ٥٦/١.

[7] شرح ابن الناظم ٣٢، والمرادي ٥٥/١.

[8] واستصحابًا للأصل، وهو عدم الحركة، انظر ابن يعيش ٨٣/٣، والتَّصريح ٥٨/١.

(**وَمِنهُ**) أي: من المبني ما حُرِّك لعارضٍ اقتضى تحريكَه[1]، والمحرَّكُ (**ذُو فَتحٍ وَذُو كَسرٍ و**) ذو(**ضَم**)، فذو الفتح (**كَأينَ**) وضربَ ورُبَّ، وذو الكسرة نحو(**أمسِ**) وجَيْرِ[2]، وذو الضمِّ نحو(**حَيثُ**) ومنذُ، (**والسّاكِنُ**) نحو(**كَم**) واضربْ وهلْ. فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل، وكذلك الفتح، لأنَّه أخفُّ الحركات وأقربُها إلى السكون. وأمّا الضمُّ والكسرُ فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل؛ لِثِقَلِهما وثِقَلِ الفعل.

وبُنِيَ (أين) لشبهه بالحرف في المعنى، وهو الهمزة إن كان استفهامًا، و(إنْ) إن كان شرطًا، وبُنِيَ (أمسِ) عندَ الحجازيين لتضمُّنه معنى حرف التعريف؛ لأنَّه معرفةٌ بغير أداة ظاهرة[3]. وبُنِيَ (حيثُ) للافتقار اللازم إلى جملة. وبُنِيَ (كمْ) للشبه الوضعيِّ، أو لتضمُّنِ الاستفهاميةِ معنى الهمزة، والخبريةِ معنى (رُبَّ) التي للتكثير[4].

تنبيه[5]:

ما بُنِيَ من الأسماء على السكون فيه سؤالٌ واحدٌ: لمَ بُنِيَ؟ وما بنيَ منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: لمَ بُنِيَ؟ ولمَ حُرِّكَ؟ ولمَ كانتِ الحركةُ كذا؟ وما بُني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه، وما بُنِيَ منهما على حركة فيه سؤالان: لمَ حرك؟ ولمَ كانت الحركةُ كذا؟ وأسباب البناء على الحركة خمسةٌ: التقاءُ السّاكنين كـ(أين)، وكونُ الكلمةِ على حرفٍ واحد كبعض المضْمَرات، أو عرضةٌ لأنْ يُبتَدأَ بها كباء الجر، أو لها أصلٌ في التمكُّن كأوَّلُ، أو شابَهت المعرَب كالماضي، فإنه أَشْبَهَ المضارعَ في وقوعِه صفةً وصلةً وحالًا وخبرًا كما تقدَّم[6].

وأسبابُ البناءِ على الفتح طلبُ الخِفَّة كـ(أينَ)، ومجاورةُ الألفِ كـ(أيّانَ)، وكونُها حركةَ الأصلِ نحو: يا مضارَ ترخيم مضارَر اسم مفعول، والفرقُ بين معنيين بأداة واحدةٍ نحو: يا لَزيدٍ لِعمرو، والإتباع نحو(كَيفَ) بُنيت على الفتح إتباعًا لحركة الكاف، لأنَّ الياءَ بينهما ساكنةٌ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حَصِين.

---

[1] انظر شرح المكودي ١٢/١.

[2] حرف جواب بمعنى نعم، ومنهم من قال: إنها اسم بمعنى حقًّا، ومذهب الجرجاني في شرح المقتصد أنه اسم فعل. الجنى الداني ٤٣٣.

[3] انظر الكتاب ٢٨٣/٣، والمقتضب ١٧٣/٣، وأسرار العربية ٣٢.

[4] انظر أسباب البناء في شرح ابن الناظم ٣٢–٣٣، والمرادي ٥٨/١ والكلام منه، وابن عقيل ٤٠/١ –٤١، والمساعد ٣٢/١ –٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢–٣٣٢، والتَّصريح ٥٨/١.

[5] التنبيه في المرادي ٥٨/١–٥٩. وانظر شرح المكودي ١٢/١، والارتشاف ٦٧٣/٢–٦٧٤، والمقاصد الشافية ١١٩/١.

[6] صـ١١٥.

وأسباب البناء على الكسر التقاءُ السّاكنين كـ(أَمْسِ)، ومجانسةُ العمل كباء الجرِّ، والحملُ على المقابلِ [١٢/ب] كلامِ الأمر، كُسِرَتْ حملًا على لام الجرِّ، فإنها في الفعل نظيرتُها في الاسم، والإشعارُ بالتَّأنيث، نحو أنتِ، وكونُها حركةَ الأصلِ، نحو يا مضارِ ترخيم مضارِر اسم فاعل، والفرقُ بين أداتين، كلام الجر كُسِرَت فرقًا بينها وبين لام الابتداء نحوِ «لَموسى عبدٌ»، والإتباعُ نحو ذِهِ وتِهِ بالكسر في الإشارة لمؤنثة.

وأسبابُ البناءِ على الضمِّ أَلَّا يكونَ[١] للكلمة حالَ الإعراب، نحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] بالضم، ومشابهتُه الغاياتِ[٢] نحو: يا زيدُ، فإنه أَشْبَهَ (قبلُ) و(بعدُ)، قيل: من جهة أنَّه يكون متمكِّنًا في حالة أخرى، وقيل: من جهةِ أنَّه لا تكونُ له الضمَّةُ حالةَ الإعراب، وقال السيرافي: مِن جهةِ أنَّه إذا نُكِّرَ أو أُضِيفَ أُعْرِبَ. ومِن هذا (حيثُ) فإنها إنما ضُمَّت لشبهها بـ(قبلُ) و(بعدُ) مِن جهة أنها كانت مستحقَّةً للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمُنِعَت ذلك كما مُنِعَت (قبلُ) و(بعدُ) الإضافةَ؛ وكونُها حركةَ الأصلِ نحو: يا تَحاجُّ ترخيم تَحاجُج مصدر إذا سُمِّيَ به، وكونُه في الكلمة كالواو في نظيرتها، كـ(نحن) ونظيرتها (همو)، وكونُه في الكلمة مثلَه في نظيرتها، نحو: اخشَوُا القومَ، ونظيرتها: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الأعراف: ١٩٥، والإسراء: ٥٦ و١١٠، وسبأ: ٢٢]، والإتباعُ كـ(منذُ).

وقد بان لك أنَّ ألقابَ البناء ضَمٌّ وفتحٌ وكسرٌ وسكون، ويُسمَّى أيضًا وقْفًا[٣].

[٢٣- والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرابا لِاسْمٍ وفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أهابا

٢٤- والِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَما قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأنْ يَنْجَزِما

٢٥- فارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحًا وجُرْ كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

٢٦- واجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ وغَيْرُ ما ذُكِرْ يَنُوْبُ نَحْوُ جا أخو بَنِي نَمِرْ]

وهذا شروعٌ في ذِكْرِ ألقابِ الإعراب، وهي أيضًا أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ، وعن المازنيِّ[٤] أنَّ الجزم ليس بإعراب.

فمِن هذه الأربعةِ ما هو مشترَك بين الأسماء والأفعال، وما هو مختصٌّ بقَبيلٍ منهما. وقد أشارَ إلى الأوَّل بقوله: (**والرَّفعَ والنَّصبَ اجعَلَن إعرابًا لِاسمٍ وَفِعلٍ**)، فالاسم نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ، والفعل (**نَحوُ**): أقوم

---

[١] أي: الضمُّ.

[٢] في (م): الغاية.

[٣] استخدم سيبويه ١٧/١ ذلك، فذكر أنَّ فعل الأمر مبني على الوقف. وانظر المرادي ٥٦/١-٥٧.

[٤] انظر رأيه في المرادي ٦٠/١، والارتشاف ٨٣٦/٢.

و(**لَن أهابا**). وإلى الثاني أشار بقوله: (**والاسمُ قَد خُصِّصَ بِالجَرِّ**)؛ أي: فلا يوجد في الفعل[1]. قال في «التَّسهيل»: لأنَّ عاملَه لا يستقلُّ فيُحمَلَ غيرُه عليه بخلاف الرَّفع والنصب، (**كَما قَد خُصِّصَ الفِعلُ بِأن يَنجَزِما**)؛ أي: بالجزم؛ لكونه فيه حينئذٍ كالعِوَضِ من الجرِّ. قاله في «التَّسهيل»[2].

واعلمْ أنَّ الأصلَ في كل معرَبٍ أن يكون إعرابُه بالحركات أو السكون، والأصل في كل معرَبٍ بالحركات أن يكون رفعُه [١٣/أ] بالضمَّة، ونصبُه بالفتحة، وجرُّه بالكسرة[3]. وإلى ذلك الإشارة بقوله:

(**فارفَع بِضَمٍّ وانصِبَن فَتحًا وَجُرّ كَسرًا كَذِكرُ اللهِ عَبدَهُ يَسُرّ**)

ف(**ذِكرُ**) مبتدأ، وهو مرفوعٌ بالضمِّ، والاسمُ الكريم مضافٌ إليه، وهو مجرورٌ بالكسر، و(**عبده**) مفعولٌ به، وهو منصوب بالفتح.

ثمَّ أشار إلى ما بقي – وهو الجزم – بقوله: (**واجزم بتسكين**)، نحو: (لم يقم)[4].

تنبيهٌ:

لا منافاةَ بينَ جعْلِ هذه الأشياء إعرابًا وجعلِها علاماتِ إعراب، لأنَّها[5] إعرابٌ مِن حيثُ عمومُ كونِها أثرًا جلَبَه العامل، وعلاماتُ إعرابٍ من حيثُ الخصوصُ.

(**وَغَيرُ ما ذُكِر**) من الإعراب بالحركات والسكون ممّا سيأتي فرعٌ عمّا ذُكِر (**يَنُوبُ**) عنه، فينوبُ عن الضَّمة الواوُ والألف والنون، وعن الفتحة الألفُ والياء والكسرة وحذفُ النون، وَعن الكسرة الياء والفتحة، وعن السكون حذفُ الحرف.

فللرَّفعِ أربعُ علاماتٍ، وللنَّصب خمسُ علامات، وللجرِّ ثلاثُ علامات، وللجزم علامتان. فهذه أربعَ عشرةَ علامة، منها أربعةٌ أصولٌ، وعشرةٌ فروعٌ لها تنوب عنها، فالإعرابُ بالفرع النائب (**نَحو جا أخُو بَنِي نَمِر**)، ف(**أخو**) فاعل، والواو فيه نائبةٌ عن الضَّمة، و(**بني**) مضافٌ إليه، والياء فيه نائبةٌ عن الكسرة. وعلى هذا الحَذْو[6].

[٢٧- وارْفَعْ بِواوٍ وانْصِبَنَّ بِالألِفْ واجْرُرْ بِياءٍ ما مِنَ الأسْما أصِفْ

---

[1] انظر المرادي ٦٠/١.

[2] التَّسهيل ٨.

[3] الارتشاف ٣١٢/١.

[4] انظر شرح المكودي ١٣/١، وشرح ابن جابر ١١١/١.

[5] في (م): إذ هي.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ١٧٨/١– ١٧٩، والمرادي ٦٢/١، والتَّصريح ٦١/١.

٢٨ـ مِنْ ذاكَ ذُو إنْ صُحْبةً أبانا والفَمُ حَيْثُ المِيْمُ مِنْهُ بانا

٢٩ـ أبٌ أخٌ حَمٌ كَذاكَ وهَنُ والنَّقْصُ فِي هذا الأخِيْرِ أحْسَنُ

٣٠ـ وفِي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ

٣١ـ وشَرْطُ ذا الإعْرابِ أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيا كَجا أخْو أبِيْكَ ذا اعْتِلا]

واعلمْ أنَّ النائبَ في الاسم إمّا حرفٌ وإمّا حركة، وفي الفعل إمّا حرفٌ وإمّا حذْفٌ؛ فنيابةُ الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضعَ: الأسماءِ الستَّةِ والمثنَّى والمجموعِ على حَدِّه. فبدأ بالأسماء الستة لأنَّها أسماء مفرَدة، والمفرَدُ سابقُ المثنَّى والمجموع، ولأنَّ إعرابَها على الأصل في الإعراب بالفرْعِ مِنْ كلِّ وجْه، فقال: **(وارفَع بِواو وانصِبَنَّ بِالألِف واجرُر بِياء)**؛ أي: نيابة عن الحركات الثلاث، **(ما مِنَ الأسما أصِف)** لك بعدُ.

(مِن ذاكَ) الذي أصفُه لك **(ذُو إن صُحبةً أبانا)**؛ أي: أَظهرَ، لا (ذو) الموصولةُ الطائيَّةُ، فإنَّ الأشهرَ فيها البناءُ عندَ طيِّئ[1].

(والفَمُ حَيثُ المِيمُ مِنهُ بانا)؛ أي: انفصلَ، فإن لم ينفصل منه أُعرِبَ بالحركات الظاهرة عليها، وفيه حينئذٍ عشرُ لغات: نقصُه وقصرُه وتضعيفُه مثلَّثَ الفاء فيهنَّ، والعاشرةُ إتباعُ فائِه لميمه، وفُصْحاهنَّ فتحُ فائه منقوصًا[2].

و**(أبٌ)** و**(أخٌ)** و**(حَمٌ كَذاكَ)** ممّا أصف **(وَهَنُ)**؛ وهي كلمةٌ يُكْنَى بها عن أسماء الأجناس، وقيل: عمّا يُسْتَقْبَحُ ذكرُه، وقيل: عن الفرْجِ خاصَّةً[3]. فهذه الأسماءُ الستّةُ تُعرَب بالواو رفعًا [١٣/ب] وبالألف نصبًا وبالياء جرًا.

وهذا الإعرابُ متعيِّنٌ في الأول منها، وهو «ذو»، ولهذا بدأ به، وفي الثاني منها، وهو «الفم»، حالةَ عدَمِ الميم، ولهذا ثنَّى به، و[هو][4] غيرُ متعيِّنٍ في الثلاثة التي تليهما، وهي أبٌ وأخٌ وحمٌ، لكنَّه الأشهرُ والأحسنُ فيها.

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٢٢٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٨/١، ٢٧٤–٢٧٥، والمرادي ٦٤/١، وشرح المكودي ٣٢/١، وشرح الرضي ٤٢/٢، والتَّصريح ١٣٧/١، والهمع ٢٨٩/١.

[2] انظر التَّسهيل ٩، والمرادي ٦٤/١، وشرح المكودي ٣٢/١. وأوصلها بعضهم إلى ثلاث عشرة لغة وبعضهم إلى عشرين، انظر شرح التَّسهيل ٤٧/١، وحاشية الصبان ٦٩/١.

[3] انظر المرادي ٦٥/١، والمصباح المنير (هـ ن و)، واللسان (هـ ن و).

[4] زيادة من (م).

(**والنَّقصُ فِي هَذا الأخِيرِ**) – وهو هَنٌ – (**أحسَنُ**) من الإتمام؛ وهو الإعرابُ بالأحرف الثلاثة، ولذلك أخَّرَه، والنقصُ أن تُحذَفَ لامُه، ويُعرَبَ بالحركات الظاهرة على العين وهي النون، وفي الحديث «مَنْ تعزَّى بعَزاء الجاهليةِ فأَعِضُّوه بهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا»[1]. ولقِلَّة الإتمام في «هَنٍ» أنكرَ الفرّاءُ[2] جوازَه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه[3] الإتمامَ عن العرب، ومَن حفظَ حجَّةٌ على مَن لم يحفَظْ[4].

(**وَفِي أبٍ وَتالِيَيهِ**) – وهما أخٌ وحَمٌ – (**يَندُرُ**)؛ أي: يقِلُّ النَّقصُ، ومنه قوله[5]:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ

ومن يُشَـابِهْ أَبَـهُ فَما ظَلَمْ

(**وَقَصرُها**) أي: قَصْرُ أبٍ وأخٍ وحمٍ، (**مِن نَقصِهِنَّ أشهَرُ**)، (قَصْرُها): مبتدأ، و(أَشْهرُ): خبرُه، و(مِن نَقْصِهِنَّ) متعلِّقٌ بـ(أَشْهَر)، وهو مِن تقديم (مِن) على أفعل التفضيل، وهو قليلٌ كما ستعرفه[6].

والمرادُ أنَّ استعمالَ أب وأخ وحم مقصورةً – أي: بالألف مطلَقًا – أكثرُ وأشهرُ من استعمالها منقوصةً[7]؛ أي: محذوفةَ اللامات معربةً على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة. ومن القَصْر قوله[8]:

إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا

قَدْ بَلَغا فِي المَجْدِ غايَتاها

---

[1] سنن النسائي ٢٧٢/١، والحديث في شرح الكافية الشافية ١٨٣/١، وشرح التَّسهيل ٤٤/١، وابن الناظم ٣٨، وأوضح المسالك ٣١/١.

[2] انظر ابن عقيل ٤٩/١، والمرادي ٦٥/١، وعرَّض برأيه ابن مالك دون تصريح في شرح التَّسهيل ٤٤/١.

[3] الكتاب ٣٦٠/٣، والمرادي ٦٥/١.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ١٨٣/١، وشرح التَّسهيل ٤٤/١، وابن الناظم ٣٨، وأوضح المسالك ٣١/١، وابن عقيل ٤٩/١، والتَّصريح ٦٤/١.

[5] هو رؤبة، والبيتان في ملحقات ديوانه ١٦٨، وهما له في ابن الناظم ٣٨، والمرادي ٦٥/١، والمكودي ١٤/١، وابن عقيل ٤٩/١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٨٤/١.

[6] انظر صـ٧٣٢، وانظر المكودي ١٣/١.

[7] انظر المرادي ٦٦/١.

[8] هو أبو النجم العجلي، الديوان ٤٤٩، وقيل: لرؤبة، والبيتان في سر الصناعة ٧٠٥/٢، وشرح التَّسهيل ٤٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٨٤/١، وابن الناظم ٣٩، والمرادي ٦٦/١، وابن عقيل ٥١/١، وأوضح المسالك ٣٣/١، والمغني ٥٨، وابن جابر ١١٩/١، والمقرب ٤٠٠، وابن يعيش ٥١/١، و١٢٩/٣، والتَّصريح ٦٥/١، والبهجة المرضية ٢٨/١.

وفي المثل: ((مُكرَهٌ أخاك لا بَطَل))[1].

وحاصلُ ما ذكرَه أنَّ في أبٍ وأخٍ وحمٍ ثلاثَ لغاتٍ، أشهرُها: الإعرابُ بالأحرف الثلاثة، والثانية: أن تكونَ بالألف مُطلقًا، والثالثة: أن تُحذَفَ منها الأحرفُ الثلاثة، وهذا نادر، وأنَّ في «هَنٍ» لغتين: النَّقْصَ، وهو الأشهر، والإتمامَ، وهو قليل. وزادَ في «التَّسهيل»[2] في أب التشديدَ، فيكون فيه أربعُ لغات، وفي أخٍ التشديدَ، وأَخْوٌ بإسكان الخاء، فيكونُ فيه خمسُ لغات، وفي حَمٍ حَمْوٌ كقَرْوٍ، وحُمْءٍ كقُرْءٍ، وحَمَأ كخَطَأ، فيكونُ فيه ستُّ لغات[3].

تنبيه[4]:

مذهب سيبويه[5] أنَّ (ذو) - بمعنى صاحب - [١٤/أ] وَزْنُها فَعَل بالتحريك، ولامُها ياء، ومذهب الخليل[6] أنَّ وزنها فَعْل بالإسكان، ولامها واو، فهي من باب قُوَّة، وأصلُه ذُوْو، وقال ابن كَيْسان[7]: تحتملُ الوزنين جميعًا.

و(فوك) وزنُه عند الخليل وسيبويه[8] فَعْل بفتح الفاء وسكون العين، وأصلُه فَوْهٌ لامه هاء، وذهب الفرّاء إلى أنَّ وزْنَه فُعْل بضمِّ الفاء.

وأبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وزنُها عند البصريِّين[9] فَعَل بالتحريك، ولاماتها واواتٌ بدليل تثنيتها بالواو، وذهب بعضُهم إلى أنَّ لامَ حَمٍ ياءٌ من الحماية؛ لأنَّ أحماءَ المرأةِ يحمونها، وهو مردودٌ بقولهم في التثنية: حَمَوان، وفي إحدى لغاته حَمْوٌ.

وذهب الفرّاءُ[1] إلى أنَّ وزْنَ أبٍ وأخٍ وحمٍ فَعْل بالإسكان. ورُدَّ بسماع قصْرِها، وبجمعها على أَفْعال.

---

[1] انظر الأمثال لابن سلام ٢٧١، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢١٣/٢، وشرح التَّسهيل ٤٥/١، وابن الناظم ٣٩، والمرادي ٦٦/١، وأوضح المسالك ٣٣/١، والمغني ٢٨٦، ٥١٢، والمكودي ١٤/١، وانظر قصته في التَّصريح ٦٥/١-٦٦.

[2] التَّسهيل ٩.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٤٤/١-٤٥، والتوطئة ١٢٤، والمرادي ٦٦/١-٦٧ والكلام منه، وابن جابر ١٢٠/١، والتَّصريح ٦٥/١-٦٦.

[4] انظر الخلاف في وزن هذه الأسماء في التوطئة ١٢٣، والهمع ٤٠/١.

[5] الكتاب ٣٦٦/٣.

[6] انظر رأيه في الكتاب ٢٦٣/٣، والارتشاف ٨٤١/٢، والهمع ١٣٣/١.

[7] أبو الحسن محمد بن أحمد، عالم بالعربية، كان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين، من كتبه الموفقي في النحو. (ت ٣٢٠هـ). إنباه الرواة ٥٧/٣، وانظر قوله في المرادي ٦٧/١، والارتشاف ٨٤١/٢، والهمع ١٣٣/١.

[8] الكتاب ٣٦٥/٣.

[9] انظر الكتاب ٥٩٧/٣، والمخصص ١٦٩/١٣، ٢١٩، والارتشاف ٨٤١/٢.

وأمّا هَنٌ فاستدلَّ الشّارح[٢] على أنَّ أصلَه التحريكُ بقولهم: هَنَةٌ وهَنَوات، وقد استدلَّ بذلك بعضُ شُرّاح الجزوليَّة. واعترضَه ابن إيازٍ[٣] بأنَّ فتحةَ النُّون في هَنَة يحتملُ أن تكونَ لهاء التأنيث، وفي هَنَوات لكونه مثلَ جَفَنات، فُتِحَ لأجل جمعِه بالألف والتاء، وإن كانت العينُ ساكنةً في الواحد، وقد حكى بعضُهم في جمعه أَهْناء، فبِهِ يُستَدَلُّ على أنَّ وزْنَه فَعَل بالتَّحريك.

(**وَشَرطُ ذا الإعرابِ**) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الستِّ (**أن يُضَفنَ لا لِليا**)، معَ ما هنَّ عليه من الإفراد والتكبير، (**كَجا أخُو أبِيكَ ذا اعتِلا**)، فكلُّ واحدٍ مِن هذه الأسماء مفرَدٌ مكبَّرٌ مضافٌ، وإضافتُه لغير الياء.

وقد احتوَتْ هذه الأمثلةُ على أنواعٍ غيرِ الياء، فإنَّ غيرَ الياء إمّا ظاهرٌ أو مُضمَر، والظاهرُ إمّا معرفةٌ أو نكرة. والاحتَرازُ بالإضافة عمّا إذا لم تُضَفْ؛ فإنها تكونُ منقوصةً معربةً بالحركات الظاهرة، نحو جاء أبٌ، ورأيتُ أخًا، ومررتُ بحمٍ[٤].

وكلُّها تُفْرَد إلا ذو، فإنها ملازمةٌ للإضافة. وإذا أُفْرِدَ «فوك» عُوِّضَ من عينه – وهي الواو – ميمٌ، وقد ثبَتت الميمُ مع الإضافة[٥] كقوله[٦]:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ

ولا تختصُّ بالضرورة خلافًا لأبي علي[٧]، لقوله صلى الله عليه وسلَّم: ((لَخُلوفُ فمِ الصّائم أطيبُ عندَ اللهِ مِنْ ريحِ المِسْك))[٨].

---

[١] انظر شرح الكافية للرضي ٢٧٦/٢، والارتشاف ٨٤١/٢، والهمع ٤٠/١.

[٢] ابن الناظم ٣٧.

[٣] أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر، كان واحد زمانه في النحو والتصريف، (ت ٦٨١). بغية الوعاة ٥٣٢/١. وانظر اعتراضه في المرادي ٦٧/١–٦٨.

[٤] انظر المكودي ١٤/١.

[٥] انظر المرادي ٦٨/١.

[٦] هو رؤبة بن العجاج، والبيت له في ديوانه ١٥٩، والتَّسهيل ٩، والمرادي ٦٨/١، والمساعد ٣٠/١، وابن جابر ١٢٣/١.

[٧] البغداديات ١٥٦، ١٥٩، والعضديات ٢٤، ٢٢٨، والمسائل العسكرية ١٧٣، وانظر التَّسهيل ٩، وشرحه ٤٨/١–٤٩.

[٨] البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (٢٧٠٦)، وانظر أوضح المسالك ٣٤١/٣، والمرادي ٦٨/١ والكلام منه، والمساعد ٣٠/١، والتَّصريح ٦٤/١ و ٣٩٢/٢.

والاحترازُ[1] بقوله: (لا لليا) عمّا إذا أضيفت للياء، فإنها تُعرَب بحركاتٍ مقدَّرَةٍ كسائر [١٤/ب] الأسماء المضافة للياء. وكلُّها تضاف للياء إلا ذو، فإنها لا تُضافُ لمضمر، وإنما تُضاف لاسمِ جنسٍ ظاهرٍ غيرِ صِفَةٍ، وما خالفَ في ذلك فهو نادر[2].

وبكونها مفردةً عمّا إذا كانت مثنّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامة، فإنها تُعرَب إعرابهما، وإنْ جُمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة؛ وبكونها مكبَّرَة عمّا إذا صُغِّرَت، فإنها تُعرَب أيضًا بالحركات الظاهرة[3].

واعلمْ أنَّ ما ذكرَه الناظم من أنَّ إعرابَ هذه الأسماءِ بالأحرف هو مذهب طائفةٍ من النَّحْويين منهم الزَّجّاجي[4] وقُطْرُب[5] والزِّيادي[6] من البصريِّين، وهشامٌ[7] من الكوفيين في أحد قوليه. قال في «شرح التَّسهيل»[8]: وهذا أسهلُ المذاهبِ وأبعدُها عن التكلُّف.

ومذهب سيبويه[9] والفارسيِّ[10] وجمهورِ البصريِّين[11] أنها مُعرَبة بحركاتٍ مقدَّرَةٍ على الحروف، وأُتبع فيها ما قبلَ الآخر للآخر[12]، فإذا قلتَ: قام أبو زيد فأصله أبَوُ زيد، ثمَّ أُتبِعت حركةُ الباء لحركة الواو فصار أبُوُ زيد، فاستُثقِلَت الضمةُ على الواو فحُذِفت، وإذا قلت: رأيتُ أبا زيد فأصله أبَوَ زيد، فقيل: تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلَها فقلبت ألفًا[13].

---

[1] في (م): واحترز.

[2] كإضافته إلى العلم في نحو (أنا الله ذو بكة)، وإلى الجملة في نحو (اذهب بذي تسلم)؛ أي: اذهب في وقت صاحب سلامة. انظر الصبان ١/٧٣.

[3] انظر المرادي ١/٦٩، وابن عقيل ١/٥٥، وابن جابر ١/١٢٢، والهمع ١/١٢٢.

[4] الجمل له ٣- ٤.

[5] المساعد ١/٢٩.

[6] المسائل البصريات ٢/٨٩٦، وابن يعيش ١/٥٢، والمساعد ١/٢٩.

[7] وقوله الثاني أنَّ الإعراب معنوي، كمذهب الجرمي. انظر المساعد ١/٢٩، وتمهيد القواعد ١/٢٥٣.

[8] شرح التَّسهيل ١/٤٩.

[9] انظر الكتاب ٢/٨٠، و١٠٤.

[10] البغداديات ٥٣٩—٥٤٢، والبصريات ٢/٨٩٦، ونسب إليه العكبري في التبيين ١٩٤ رأيًا آخر هو أنَّ هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب وليس فيها إعراب مقدر. وهو مخالف لما نصَّ عليه أبو عليٍّ في كتبه.

[11] انظر الإنصاف ١/١٣

[12] انظر شرح التَّسهيل ١/٤٨، وشرح الرضي على الكافية ١/٧٠.

[13] انظر شرح الرضي على الشافية ٣/١٥٧، وابن عقيل ١/٥٨، وأوضح المسالك ٤/٣٩٥.

وقيل: ذهبَتْ حركةُ الباء ثم حُرِّكت إتباعًا لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا، قيل: وهذا أَوْلى لتوافق النصب مع الرفع والجر في الإتباع.

وإذا قلتَ: مررت بأبي زيد فأصله بأَبَوِ زيد، فأُتْبِعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأَبِوِ زيد، فاستثقلت[1] الكسرة على الواو فحُذفت كما حذفت الضمة، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها بعد كسرة كما في نحو مِيزان، وذكر في «التَّسهيل»[2] أنَّ هذا المذهبَ أصحُّ.

وهذان المذهبان من جملة عشرة[3] مذاهب في إعراب هذه الأسماء، وهما أقواها.

تنبيهٌ:

إنما أُعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئةً لإعراب المثنَّى والمجموع على حَدِّه بها، وذلك أنهم أرادوا أن يُعربوا المثنَّى والمجموعَ بالأحرف للفَرْق بينهما وبين المفرد، فأَعربوا بعضَ المفردات بها ليأنسَ بها الطبع، فإذا انتقلَ الإعرابُ بها إلى المثنَّى والمجموعِ لم ينفُرْ منه لسابقِ الأُلْفَة[4].

وإنما اختيرتْ هذه الأسماءُ [١٥/أ] لأنَّها تشبه المثنَّى لفظًا ومعنىً[5]؛ أمّا لفظًا فلأنها لا تُستعمل كذلك إلا مضافةً، والمضافُ معَ المضاف إليه اثنان، وأمّا معنىً فلاستلزام كلِّ واحدٍ منها آخرَ، فالأب يستلزم ابنًا، والأخ يستلزم أخًا، وكذا البواقي. وإنما اختيرت هذه الأحرفُ لِما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة[6].

[٣٢- بِالأَلِفِ ارْفَعِ الـمُثَنَّى وكِلا إذا بِمُضْمَرٍ مُضافًا وُصِلا

٣٣- كِلْتا كَذاكَ اثْنانِ واثْنَتانِ كابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيانِ

٣٤- وتَخْلُفُ الياءُ فِي جَمِيْعِها الأَلِفْ جَرًّا ونَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ]

---

[1] في (م): فأتبعت.

[2] التَّسهيل ٩، وعنه في المرادي ٦٢/١-٦٣.

[3] عدَّها السيوطي اثني عشر مذهبًا في الهمع ٣٨/١-٣٩.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٤٣/١، والمقاصد الشافية ١٤٢/١.

[5] انظر ابن يعيش ٥٢/١.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٤٣/١، وفي (م): من المشابهة الظاهرة.

(**بِالألِفِ ارفَعِ المثنَّى**) نيابة عن الضمة. والمثنَّى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف[1]. فـ«اسم ناب عن اثنين» يشمل المثنَّى الحقيقي كالزيدين وغيره كالقمرين، واثنين واثنتين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعة لاثنين كزوج وشفع.

فخرج بالقيد الأول نحو العَمْرين في عَمرو وعُمر، وبالثاني نحو العُمرين في أبي بكر وعُمر، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثِنتان، إذ لم يُسمع كلَ ولا كلتَ، ولا اثنَ ولا اثنةَ ولا ثِنْتَ[2]، وأَما قوله[3]:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ

فإنَّما أراد كلتا فحُذفت الألف للضرورة[4]. فهذه المخرَجات مُلحَقات بالمثنَّى في إعرابه، وليست منه.

(**وَكِلا إذا بِمُضمَرٍ مُضافًا وُصِلا**) الألف للإطلاق؛ أي: وارفع بالألف (كلا) إذا وصل بمضمر حال كونه مضافًا إلى ذلك المضمر حملًا على المثنَّى الحقيقي. و(**كِلتا كَذاكَ**) أي: ك(كلا) في ذلك، تقول: جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما[5]. فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بالحركات مقدَّرةً على الألف رفعًا ونصبًا وجرًا، وبعضهم يعربهما إعرابَ المثنَّى في هذه الحالة أيضًا[6]، وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مُطلقًا[7]، ومنه قوله[8]:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَت إلَيْهِ مَطِيَّتِي في حِينِ جَدَّ بنا المسِيرُ كِلانا

---

[1] انظر شرح كتاب الحدود في النحو ١٠٨، والإيضاح للزجاجي ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/١، والمرادي ٦٩/١، وشرح الرضي على الكافية ١٧١/٢، والتَّصريح ٦٦/١، والهمع ١٣٣/١.

[2] انظر شرح الرضي على الكافية ٧٧/١، والمرادي ٧١/١.

[3] هو أحد بيتين، والثاني: كلتاهما مقرونة بزائدة، وهو بلا نسبة في اللمع ١٧٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٦/٢، وأسرار العربية ٢٨٨، والإنصاف ٢/ ٤٤٩، واللباب ٣٩٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٧٧/١، واللسان (ك ل ا)، والمرادي ٧٣/١، والهمع ٤١/١.

[4] المرادي ٧٣/١.

[5] انظر التَّصريح ٦٨/١.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٨٧/١، وشرح التَّسهيل ٦٧/١، والمساعد ٤١/١، والتَّصريح ٦٨/١.

[7] انظر شرح الكافية الشافية ١٨٨/١، والمساعد ٤١/١، والتَّصريح ٦٨/١.

[8] هو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٥٥/١، ولم أُصِبْ نسبته فيما بين يديَّ من مصادر.

تنبيه[1]:

كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة، ولفظُهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبارُ المعنى فيثنى، أو اعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمعا في قوله[2]:

كلاهُما حِين جدَّ الجَريُ بَيْنَهُما قَدْ أَقْلَعا وكلا أَنْفَيْهِما رابي

إلا أَن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴾ [الكهف: ٣٣]. فلما كان لكلا وكلتا حظٌّ من الإفراد وحظٌّ من التثنية أُجريا في [١٥/ب] إعرابهما مُجرى المفرد تارة ومُجرى المثنَّى تارة، وخُصَّ إجراؤهما مُجرى المثنَّى بحالة الإضافة إلى المضمر؛ لأنَّ الإعرابَ بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات، والإضافةَ إلى المضمر فرعُ الإضافة إلى الظاهر؛ لأن الظاهرَ أصلُ المضمر، فجُعِل الفرعُ مع الفرع والأصلُ مع الأصل مراعاة للمناسبة[3].

(**اثنانِ واثنَتانِ**) بالمثلثة اسمان من أسماء التثنية، وليسا بمثنَّيين حقيقةً كما مرَّ. (**كابنَينِ وابنَتَينِ**) بالموحَّدة اللذين هما مثنَّيان حقيقة (**يَجريانِ**) مُطلقًا، فيرفعان بالألف. ومثل اثنتين ثنتان في لغة تميم[4].

(**وَتخلُفُ الياَ فِي**) هذه الألفاظ (**جَمِيعِها**) – أي المثنَّى وما أُلحِق به – (**الأَلِف جَرًّا ونَصبًا بَعدَ فَتحٍ قَد أُلِف**). (اليا) فاعل (تخلف) قَصَرَه للضرورة، و(الألف) مفعول به، و(جرًا ونصبًا) نُصِبا على الحال من المجرور بفي؛ أي مجرورة ومنصوبة[5]. وسبب فتحِ ما قبل الياء الإشعارُ بأنها خلَفٌ عن الألف، والألف لا يكونُ ما قبلَها إلا مفتوحًا. وحاصلُ ما قاله أن المثنَّى وما أُلحق به يُرفَع بالألف، ويُجَرُّ ويُنصَبُ بالياء المفتوحِ ما قبلَها.

تنبيهان:

الأول[6]: في المثنَّى وما أُلحِق به لغةٌ أخرى، وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًا، وهي لغة بني الحارث

---

[1] انظر ابن الناظم ٤٢، والمرادي ٧١/١، وابن جابر ١٢٦/١.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو الفرزدق في النوادر ٤٥٣، وكتاب الشعر لأبي علي ١٢٨/١، والخصائص ٤٢١/٢، و٣١٤/٣، والتَّصريح ٤٣/٢، وليس في ديوانه، وله أو لجرير في اللسان (س ك ف)، وهو بلا نسبة في المقتصد ١٠٥، والإنصاف ٣٥٨، وابن يعيش ٥٤/١، وشرح التَّسهيل ٦٧/١، وابن الناظم ٤٢، والمرادي ٧١/١، والهمع ١٥٣/١.

[3] انظر ابن الناظم ٤٢–٤٣، والمرادي ٧١/١، وابن جابر ١٢٥/١.

[4] انظر شذور الذهب ٥٢، والتَّصريح ٦٧/١–٦٨، والهمع ١٣٥/١.

[5] انظر المكودي ١٥/١.

[6] هو في المرادي ٧٤/١–٧٥.

ابن كعب وقبائلَ أخر[1]، وأنكرها المبرِّدُ[2]، وهو محجوج بنقل الأئمة، قال الشاعر[3]:

فَأَطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجاع وَلَوْ رَأَى مَساغًا لِناباهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما

وجُعِل منه «إنَّ هذان لساحران»[4] [طه: ٦٣]، و((لا وِترانِ في ليلةٍ))[5].

الثّاني: لو سُمِّي بالمثنَّى[6] ففي إعرابه وجهان: أحدهما إعرابه قبل التسمية، والثاني يُجعل كعِمْران، فيُلْزَمُ الألفَ ويُمنَعُ الصرفَ، وقيَّدَه في «التَّسهيل»[7] بأن لا يجاوز سبعة أحرف، فإن جاوزَها كاشْهِيْبابَيْنِ لم يجُزْ إعرابُه بالحركات.

[٣٥. وارْفَعْ بِواوٍ وبِيا اجْرُرْ وانْصِبِ سالِمَ جَمْعِ عامِرٍ ومُذْنِبِ]

(**وارفَع بِواوٍ**) نيابة عن الضمة، (**وبِيا اجرُر وانصِبِ**) نيابة عن الكسرة والفتحة (**سالِمَ جَمعِ عامِرٍ وَ**) جمع (**مُذنِبِ**)، وهما عامِرون ومُذْنِبون، ويسمَّى هذا الجمعُ جمعَ المذكَّرِ السّالمَ لسلامة بناء مفرده[8]؛ ويُقال له: جمعُ السَّلامة المذكَّر، والجمعُ على حَدِّ المثنَّى[9]؛ لأن كلًّا منهما يُعرَب بحرف عِلَّة بعدَه نونٌ تَسقطُ للإضافة.

---

[1] من هذه القبائل زَبِيد وخثعم وهمدان وبنو العنبر وبنو الهجيم وبكر بن وائل وبطون من ربيعة. انظر شرح التَّسهيل ٦٣/١، والارتشاف ٥٥٨/٢، والهمع ١٣٣/١.

[2] انظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، وسر الصناعة ٧٠٤/٢، والمرادي ٧٤/١، وشذور الذهب ٤٨، وقال أبو حيان في الارتشاف ٥٥٨/٢: وإنكار المبرد ما نقله الأئمة عن هؤلاء القبائل مكابرة لا تليق بعالم.

[3] هو المتلمس، والبيت في معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، وسر الصناعة ٧٠٤/٢، وابن يعيش ١٢٨/٣، وشرح التَّسهيل ٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٨٩/١، ورويَ (لنابيه) في الديوان ٣٤، والأصمعيات ٢٢٦، والحماسة البصرية ١٣٧/١، ولا شاهد فيه.

[4] هي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر السبعة ٤١٩، والتيسير ١٥١.

[5] حديث نبوي في سنن أبي داود ١٤٣٩، وسنن الترمذي ٤٧٠، وانظر الهمع ١٤٥/١.

[6] انظر الهمع ١٩٣/١.

[7] التَّسهيل ٢٢٥، وعنه في المرادي ٨٣/١.

[8] في (م): واحده.

[9] انظر تعريف جمع المذكر السالم في شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٦/١، والمرادي ٧٥/١، والمقتصد ١٩٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/١–١٤٧، وشرح الرضي على الكافية ١٧٧/٢.

وأشار بقوله: (**وَشِبهِ ذَينِ**) إلى أنَّ [١٦/أ] الذي يُجمَع هذا الجمعَ اسمٌ وصفة، فالاسمُ ما كان كعامر عَلَمًا لمذكَّرٍ عاقلٍ خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب[١]، ومن الإعراب بحرفين، فلا يُجمع هذا الجمعَ ما كان من الأسماء غيرَ علَم كرجل، أو علمًا لمؤنَّث كزينب، أو لغير عاقل كلاحق عَلَم فرس، أو فيه تاءُ التأنيثِ كطلحة، أو التركيبُ المزجيُّ كمَعْدِ يْكَرِب، وأجازه بعضهم[٢]، أو الإسناديُّ كَبَرَقَ نحْرُه بالاتفاق، أو الإعرابُ بحرفين، كالزَّيدَين أو الزَّيدِين علَمًا[٣].

والصِّفة ما كان كمُذْنبٍ صفة لمذكَّرٍ عاقلٍ، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَل فَعْلاء، ولا من باب فَعْلان فَعْلَى، ولا ممّا يستوي في الوصف به المذكَّرُ والمؤنَّث؛ فلا يُجمَع هذا الجمعَ ما كان من الصِّفات لمؤنَّثٍ كحائض، أو لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ كسابق صفة فرس، أو فيه تاء التأنيث كعلّامة ونسّابة، أو كان من باب أَفْعَل فَعْلاء كأحمر[٤]، وشذَّ قولُه[٥]:

فَما وَجَدَتْ نِساءُ بَنِي تَمِيمٍ حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينا

أو من باب فَعْلان فَعْلى كسَكْران [فإنّ مؤنثة][٦] سَكْرى، أو يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ كصَبُور وجَرِيح، فإنه يقال فيه: رجلٌ صَبُور وجَرِيح، وامرأةٌ صَبُور وجَرِيح[٧].

تنبيهات:

الأول: أجازَ الكوفيُّون أنْ يُجمع نحوُ طلحةَ هذا الجمعَ[٨].

الثّاني: يُستثنى ممّا فيه التاءُ ما جُعل علمًا من الثلاثي المعوَّضِ من فائه تاءُ التأنيث نحو عِدَة، أو من لامه نحو ثُبَة، فإنه يجوز جمعُه هذا الجمع.

---

[١] انظر ابن الناظم ٤٦، والمرادي ١/٧٥–٧٦، وابن عقيل ١/٦٢، وابن جابر ١/١٢٨، والمكودي ١/١٦، والارتشاف ٢/٥٧١، والتَّصريح ١/٦٧، ٣/٣٧٢.

[٢] انظر المقتضب ٤/٣١، والمساعد ١/٤٩.

[٣] انظر التَّصريح ١/٧٠–٧١.

[٤] انظر المرادي ١/٧٥–٧٦، وابن عقيل ١/٦١، وابن جابر ١/١٢٨.

[٥] هو الكميت بن زيد، والبيت له في الديوان ١٧٤، والمقرب ٥٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/١٩٣، وشرح الرضي على الكافية ١/١١٩، وشرح التَّسهيل ١/٧٩، والارتشاف ٢/٥٧٤، وابن يعيش ٥/٦٠، والهمع ١/١٦٨.

[٦] زيادة من (م).

[٧] انظر شرح الكافية الشافية ١/١٩٢، وشرح التَّسهيل ١/٧٩، والمرادي ١/٧٦، وابن عقيل ١/٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٨، والتَّصريح ١/٧٢.

[٨] انظر المرادي ١/٧٧، والمساعد ١/٥٠، وشرح الرضي على الكافية ١/٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٨–١٤٩، والإنصاف ١/٤٠، والهمع ١/١٥٢.

الثّالث: يقوم مَقامَ الصفةِ التصغيرُ، فنحو رُجَيْل يقال فيه: رُجَيْلُون.

الرّابع: لم يَشترِط الكوفيُّون الشرطَ الأخيرَ مستدلِّين بقوله[1]:

مِنّا الذِي هُو ما إنْ طَرَّ شارِبُهُ والعانِسونَ وَمِنّا المُرْدُ والشِّيبُ

فالعانس من الصِّفات المشترَكة التي لا تَقبَل التاءَ عند قصد التأنيث؛ لأنَّها تقعُ للمذكَّر والمؤنَّث بلفظ واحد. ولا حُجَّةَ لهم في البيت لشذوذه[2].

[٣٦- وشِبْهِ ذَيْنِ وبِهِ عِشْرُوْنا وَبابُهُ أُلْحِقَ والأَهْلُوْنا

٣٧- أوْلُو وعالُوْنَ عِلِّيُّونا وَأَرْضُوْنَ شَذَّ والسِّنُوْنا

٣٨- وبابُهُ ومِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذا البابُ وهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ]

(**وَبِهِ**) أي: وبالجمع السالم المذكر (**عِشرُونا وَبابُهُ**) إلى التسعين، (**أُلحِقَ**) في الإعراب بالحرفين، وليس بجَمْع، وإلا لزمَ صحةُ انطلاق ثلاثين مثلًا على تسعة، وعشرين على ثلاثين، وهو باطل[3]، (**والأهلُونا**) لأنَّه، وإن كان جمعًا لأهلٍ فأهلٌ ليس بعَلَم ولا صفة[4]، و(**أُولُو**) لأنَّه اسمُ جمعٍ لا جمع، (**و**) [أُلحقَ به أيضًا][5] (**عالَمُونا**) لأنَّه إما ألّا يكونَ جمعًا لعالَم [١٦/ب] لأنَّه أخصُّ منه، إذ لا يقال إلا على العقلاء، والعالَم يقال على كلِّ ما سوى الله تعالى، ويجبُ كونُ الجمعِ أعمَّ من مفرده، أو يكون جمعًا له باعتبار تغليبِ مَنْ يعقلُ، فهو جمعٌ لغير عَلَم ولا صفة[6].

---

[1] هو أبو قيس بن رفاعة، والبيت له في إصلاح المنطق ٢٠٨، وبلا نسبة في سر الصناعة ٦٨٣/٢، ٦٨٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٢/١، والمرادي ٧٧/١، والمغني ٤٠٠، والارتشاف ٥٧٤/٢، والهمع ١٦٨/١.

[2] انظر المرادي ٧٧/١.

[3] وقيل: لأنّه لا واحد له من لفظه، إذْ لا يقال: عِشْرٌ، وقيل: لأنّ العدد لَمّا كان يقع على من يعقل نحو: (عشرين رجلًا)، وعلى ما لا يعقل نحو (عشرين ثوبًا)، وكذلك إلى التِّسعين، غُلِّب جانب من يعقل على ما لا يعقل. أسرار العربيّة ٥٧، وانظر ابن الناظم ٤٧، والمرادي ٧٧/١، وابن عقيل ٦٤/١- ٦٥، وأوضح المسالك ٣٧/١، والمكودي ١٦/١، وابن جابر ١٢٩/١.

[4] بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة. انظر ابن الناظم ٤٧، والمرادي ٧٨/١، وأوضح المسالك ٣٧/١، والمكودي ١٠٢/١، وابن عقيل ٦٣/١، وابن جابر ١٢٩/١، وحاشية الصبان ٨٢/١.

[5] زيادة من (م).

[6] انظر الكتاب ٥٩٨/٣، وشرح التَّسهيل ٨٣/١، ونتائج الفكر ١١٩، والمرادي ٧٨/١، وابن عقيل ٦٣/١، والمساعد ٥٢/١، والمكودي ١٠٢/١، والتَّصريح ٧٣/١، والهمع ٤٦/١.

وأُلحق به (**عِلِّيُونا**) لأنَّه ليس بجمع، وإنما هو اسم لأعلى الجنة[1]، (**وَأَرَضُونَ**) بفتح الراء جمع أرض بسكونها، (**شَذَّ**) قياسًا؛ لأنَّه جمعُ تكسير ومفرده مؤنَّث بدليل أُرَيْضَة، وغير عاقل[2]، (**وَ**) كذلك (**السِّنُونا**) بكسر السين جمع سَنة بفتحها[3].

(**وَبابُهُ**) كذلك شذَّ قياسًا. والمرادُ ببابه كلُّ كلمةٍ ثلاثيةٍ حُذفت لامُها وعُوِّضَت منها هاءَ التأنيث ولم تُكَسر. فهذا الباب اطَّردَ فيه الجمع بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون جرًا ونصبًا[4]، نحو عِضَة وعِضِين، وعِزَة وعِزِين، وإِرَة وإِرِين، وثُبَة وثُبِين، وقُلَة وقُلِين[5]، قال الله تعالى: ﴿ قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج: ٣٧]. وأصل سَنَة سَنَوٌ أو سَنَهٌ لقولهم في الجمع: سَنَوات وسَنَهات، وفي الفعل: سانيْتُ وسانهْتُ، وأصل سانيْتُ سانوْتُ؛ قلبوا الواوَ ياءً حين جاوزت متطرِّفةً ثلاثةَ أحرف[6]. وأصل عِضَة عِضَوٌ من العُضْوِ واحدِ الأعضاء؛ أي: أن الكفّارَ جعلوا القرآن أعضاء؛ أي: مفرَّقًا[7]، يقال: عضَّيته وعضَّوته تعضيةً أي: فرَّقته تفرقة. قال ذو الرمة[8]:

وليسَ دِيْنُ اللهِ بالمعضَّى

أي: بالمفَّرق؛ لأنهم فرَّقوا أقاويلَهم فيه؛ أو عضه من العضه وهو البهتان[9]، والعضه أيضًا السحر في لغة قريش، قال الشاعر[10]:

أَعُوذُ بِرَبِي من النّافِثا تِ في عُقَدِ العاضِه المعْضِهِ

---

[1] انظر المرادي ٧٨/١، وابن عقيل ٦٣/١، والمكودي ١٠٢/١، والتَّصريح ٧٥/١، واللسان (ع ل و).

[2] انظر المكودي ١٦/١.

[3] انظر اللسان (ع ض ه)، والتَّصريح ٧٣/١.

[4] انظر ابن الناظم ٤٦-٤٧، والمرادي ٧٨/١.

[5] انظر ابن يعيش ٢/١-٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٣/١، والارتشاف ٥٧٦/٢-٥٧٧، والمساعد ٥٢/١-٥٣.

[6] انظر الكامل ٩٦٧/٢، والتَّصريح ٧٣/١.

[7] انظر تفسير الطبري ١٤٥/١٧، وتفسير الماوردي ١٧٣/٣.

[8] ليس في ديوانه، وهو لرؤبة في ديوانه ٨١، ومقاييس اللغة (ع ض و) ٣٤٧/٤، وشذور الذهب ٧٨، والتَّصريح ٧٣/١، وهو بلا نسبة في العين (ع ض و)، ولم أقف على مَن نسبه لذي الرمة غير الأشموني، والله أعلم.

[9] انظر التَّصريح ٧٣/١.

[10] البيت بلا نسبة في العين (ع ض ه) ٩٩/١، والمخصص ٢٩٣/١، والروض الأنف ١٦/٢، واللسان، وتاج العروس (ع ض ه).

وأصل عِزَة ــ وهي الفِرْقَة من الناس ــ عزو[1]. وأصل إِرَة ــ وهي موضع النار ــ أري. وأصل ثبة ــ وهي الجماعة ــ ثبو، وقيل: ثبي من ثبْتُ، أي: جمعتُ. والأول أقوى وعليه الأكثر؛ لأن ما حُذِفَ من اللامات أكثره واو[2]. وأصل قُلَة ــ وهي عودان يلعب بهما الصبيان ــ قلو[3].

ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف[4]، وشذَّ إِضُون جمع أَضاة كقناة، وهي الغدير، وحَرُّون جمع حَرَّة، وأحرُّون جمع أحرة، والأحرّة والحَرَّة الأرض ذات الحجارة السود[5]، وإِوَزُّون جمع إِوَزَّة [١٧/أ] وهي البطة[6]؛ ولا في نحو عِدَة وزِنَة؛ لأنَّ المحذوفَ الفاء[7]، وشذَّ رِقُون في جمع رِقَة، وهي الفِضَّة[8]، ولِدُون في جمع لِدَة، وهي التِّرْب، وحشون في جمع حشة، وهي الأرض الموحشة[9].

ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض، وشَّذ أبون وأخون؛ ولا في نحو اسم وأخت؛ لأنَّ المعوَّضَ غيرُ الهاء، إذ هو في الأول الهمزة وفي الثاني التاء، وشذَّ بنون في جمع ابن وهو مثل اسم[10]؛ ولا في نحو شاة وشَفَة؛ لأنهما كُسِّرا على شِياه وشِفاه[11]، وشذَّ ظُبون في جمع ظُبَة، وهي حَدُّ السهم والسيف، فإنهم كَسَّروه على ظُبِيٍّ بالضم وأظب، ومع ذلك جمعوه على ظُبِين[12].

تنبيهٌ:

ما كان من باب سَنة مفتوحَ الفاء كُسرت فاؤه في الجمع نحو سنين، وما كان مكسورَ الفاء لم يغيَّرْ في الجمع على الأفصح نحو مئين، وحُكي مُئون وسُنون وعُزون بالضم، وما كان مضمومَ الفاء ففيه وجهان الكسر والضم، نحو ثبين وقلين[13].

---

[1] انظر شرح الرضي على الكافية ١٨٤/٢، والتَّصريح ٧٤/١، والهمع ١٥٥/١.

[2] انظر شرح الرضي على الكافية ١٨٤/٢، والمرادي ٧٨/١، وابن جابر ١٣٢/١، والتَّصريح ٧٤/١، والهمع ١٥٥/١.

[3] انظر ابن جابر ١٣٢/١.

[4] انظر ابن هشام ٣٧/١.

[5] انظر ابن يعيش ٥/٥، وشرح التَّسهيل ٨٤/١، والمساعد ٥٣/١–٥٤، والتَّصريح ٧٣/١.

[6] انظر ابن جابر ١٣٢/١.

[7] انظر أوضح المسالك ٣٧/١.

[8] انظر شرح التَّسهيل ٨٤/١، والمساعد ٥٣/١.

[9] انظر شرح التَّسهيل ٨٤/١.

[10] انظر التَّصريح ٧٤/١.

[11] انظر شرح التَّسهيل ٨٣/١، وأوضح المسالك ٣٧/١–٣٨.

[12] انظر المساعد ٥٣/١، والتَّصريح ٧٥/١.

[13] انظر المرادي ٧٨/١–٧٩، والتَّصريح ٧٤/١.

(**وَمِثلَ حِينٍ قَد يَرِد ذا البابُ**) فيعرَب بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء[1] كقوله[2]:

دَعانِيَ مِنْ نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وَشَيَّبْنَنا مُرْدًا

وفي الحديث ((اللهمَّ اجعلْها عليهم سنينًا كسنينِ يُوسفَ))[3] في إحدى الروايتين.

(**وَهوَ**) أي: مجيءُ الجمع مثلَ حين (**عِندَ قَومٍ**) من النحاة، منهم الفراء[4]، (**يَطَّرِد**) في جمع المذكَّر السّالم وما حُمل عليه، وخرجوا عليه قوله[5]:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلالٍ لا يَزالونَ ضَارِبِينَ القِبابِ

وقوله[6]:

..... وَقَد جاوَزْتُ حدَّ الأرْبعينِ

والصحيحُ أنَّه لا يطَّرد، بل يُقتَصر فيه على السماع.

تنبيهان:

الأول: قد عرفتَ أنَّ إعرابَ المثنَّى والمجموعِ على حدِّه مخالفٌ للقياس من وجهين: الأول من حيث الإعراب بالحروف، والثاني مِن حيثُ إنَّ رفْعَ المثنَّى ليس بالواو، ونصْبَه ليس بالألف، وكذا نصب المجموع.

---

[1] انظر المكودي ١٦/١.

[2] هو الصمَّة القشيري، والبيت في معاني القرآن للفراء ٩٢/٢، وابن يعيش ١١/٥، وشرح الرضي على الكافية ٣٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤/١، وابن الناظم ٤٨، وأوضح المسالك ٤١/١، والمرادي ٧٩/١، وابن الجزري ١٩، وابن عقيل ٦٥/١، والمساعد ٥٥/١، والمكودي ١٠٤/١، والمقاصد الشافية ١٩٢/١، والارتشاف ٥٧٩/٢، والتَّصريح ٧٧/١، والبهجة المرضية ٣٤/١ .

[3] جاء براوية (اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف) في البخاري، ومسلم (٦٧٥)، وجاء برواية المصنِّف في ابن الناظم ٤٨، والمرادي ٧٩/١، والمكودي ١٠٣/١- ١٠٤، وابن عقيل ٦٥/١، وابن جابر ١٣٣/١.

[4] حكى الفراء ذلك عن أسد وتميم وعامر في معاني القرآن له ٩٢/٢. وفي التَّصريح ٧٦/١—٧٧: وبعضهم يجري (بنين) وباب (سنين)—وإن لم يكن علمًا—مجرى (غسلين) في لزوم الياء والحركات على النون منونةً غالبًا على لغة بني عامر، وغير منونة على لغة بني تميم، حكاه عنهم الفراء، وانظر سر الصناعة ٤٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٩/١، وابن الناظم ٥٠، والارتشاف ٥٧٨/٢—٥٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١، وابن يعيش ١٤١/١، والبهجة المرضية ١٧/١، والهمع ٥٩/١.

[5] الارتشاف ٢٢٧٤/٥، وأوضح المسالك ٤٣/١، والتَّصريح ٧٧/١، والخزانة ٦١/٨.

[6] هو سحيم بن وثيل الرياحي، انظر الأصمعيات ١٩، والمقتضب ٣٣٢/٣، وسر الصناعة ٦٢٧/٢، وشرح التَّسهيل ٩٣/١، وابن الناظم ٤٩، والمرادي ٨٠/١، وابن عقيل ٦٨/١، وأوضح المسالك ٤٤/١، والمكودي ٣٩/١، وابن يعيش ١١/٥، ١٣، والمقاصد الشافية ١٩٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٤/١، والتَّصريح ٧٧/١، والبهجة المرضية ١٧/١. وصدره: وماذا تبتغي الشعراء مني.

أمّا العِلَّة في مخالفتهما القياسَ في الوجه الأول فلأن المثنَّى والمجموعَ فرعان عن الآحاد، والإعراب بالحروف فرعٌ عن الإعراب بالحركات، فجُعل الفرعُ للفرع طلبًا [١٧/ب] للمناسبة[١]، وأيضًا فقد أُعرب بعضُ الآحاد، وهي الأسماءُ الستة بالحروف، فلو أُعرب المثنى والمجموعُ على حدِّه بالحركات لَزِمَ أن يكون للفرع مزيَّةٌ على الأصل؛ ولأنهما كان في آخرهما حروفٌ ــ وهي علامة التثنية والجمع ــ تصلح أن تكون إعرابًا بقلب بعضها إلى بعض، فجُعل إعرابُهما بالحروف لأن الإعرابَ بها بغير حركة أخفُّ منها مع الحركة.

وأمّا العِلَّة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة، والإعراب ستة: ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع، فلو جُعل إعرابهما بها على حدِّ إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنَّى بالمجموع في نحو: رأيتُ زيداك، ولو جُعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب، فوُزِّعَت عليهما، وأُعطي المثنَّى الألفَ لكونها مدلولًا بها على التثنية مع الفعل اسمًا في نحو: اضربا، وحرفًا في نحو: ضربا أخواك، وأُعطي المجموعُ الواوَ لكونها مدلولًا بها على الجمعية في الفعل اسمًا في نحو: اضربوا، وحرفًا في نحو: أكلوني البراغيث؛ وجُرّا بالياء على الأصل، وحُمل النصبُ على الجر دون الرفع لأن كلًا منهما فَضْلة، ومن حيث المخرجُ؛ لأنَّ الفتحَ مِن أقصى الحَلْق، والكسرَ من وسَط الفم، والضمَّ من الشَّفتين.

الثاني[٢]: ما أَفهمَه النَّظمُ، وصرَّح به في «شرح التَّسهيل»[٣] من أنَّ إعرابَ المثنَّى والمجموعِ على حدِّه بالحروف، هو مذهب قُطْرُبٍ[٤] وطائفةٍ من المتأخِّرين[٥]، ونُسب إلى الزَّجّاج والزَّجّاجي[٦]. قيل: وهو مذهب الكوفيين[٧]؛ وذهب سيبويه[٨] ومَن وافقه إلى أنَّ إعرابَهما بحركات مقدَّرة على الأحرف.

---

[١] انظر المرادي ١/٧٢.

[٢] هو في المرادي ١/٧٥.

[٣] شرح التَّسهيل ١/٧٨.

[٤] انظر رأيه في أسرار العربية ٧٢، والارتشاف ٢/٥٦٩، وقد وافقه من المتقدمين الفراء والزيادي، كما في أسرار العربية ٧٢.

[٥] كأبي حيان. انظر التذييل والتكميل ١/ ١٧٩.

[٦] انظر الجمل للزجاجي ٣–٥، والإيضاح له ١٣٠، ١٤١، والهمع ١/٤٧.

[٧] الإنصاف ١/٢٥، والارتشاف ٢/٥٦٩.

[٨] كذا قال، ومذهب سيبويه أن الألف والواو والياء أحرف الإعراب، قال في الكتاب ١/١٧: ((واعلم أنك إذا ثنَّيتَ الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدِّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون...))، وانظر المقتضب ٢/١٥١–١٥٤، وسر الصناعة ٢/٦٩٥–٦٩٦، وكشف المشكل ١/٢٦١، وابن يعيش ٤/١٣٩، وشرح التَّسهيل ١/٧٤. وقال ابن جني: ((واعلم أنا بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نرَ فيها أصلب مكسرًا ولا أحمد مخبرًا من مذهب سيبويه)). ووافق سيبويه على هذا القول الأعلم والسهيلي واختاره أبو حيان. انظر

[٣٩. ونُوْنَ مَجْمُوْعٍ وما بِهِ التَحَقْ فافْتَحْ وقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠. ونُوْنُ ما ثُنِّيَ والـمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذاكَ اسْتَعْمَلُوْهُ فانْتَبِهْ]

(**وَنُونَ مَجمُوعٍ وَما بِهِ التَحَق**) في إعرابه (**فافتَح**) طلبًا للخفة من ثِقَل الجمع، وفرقًا بينه وبين نون المثنَّى[١]، (**وَقَلَّ مَن بِكَسرِهِ نَطَق**) من العرب، قال في «شرح التَّسهيل»[٢]: يجوز أن يكونَ كسْرُ نونِ الجمعِ وما أُلحق به لغةً[٣]، وجَزَم به في «شرح الكافية»[٤]. ومما ورد منه قولُه[٥]:

عَرَفْنا جَعْفَرًا وبنِي أبِيهِ وأنكَرْنا زعانِفَ آخَرِينِ

وقوله[٦]:

..... وَقَد جاوَزْتُ حدَّ الأرْبعينِ

(**وَنُونُ ما ثُنِّيَ والمُلحَقِ بِه**) وهو اثنان واثنتان، (**بِعَكسِ ذاكَ**) النون (**استَعمَلُوهُ**)، فكَسَروه كثيرًا على الأصل [١٨/أ] في التقاء الساكنين[٧]، وفتَحوه قليلًا بعد الياء، (**فانتَبِه**) لذلك.

وهذه اللغةُ حكاها الكسائيُّ والفراء[٨]، كقوله[٩]:

المساعد ٤٧/١، ونتائج الفكر ١٠٩–١١٠، والارتشاف ٥٦٨/٢–٥٦٩، والهمع ٤٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٧٠/١، وقال الأنباري في الإنصاف ٢٥/١: وزعم قوم أنه مذهب سيبويه؛ وليس بصحيح.

[١] انظر أسرار العربية ٧٣، وشرح الرضي على الكافية ٧٩/١.

[٢] التَّسهيل ١٣، وشرحه ٨٦/١، وعنه في المرادي ٨٠/١.

[٣] انظر المقتضب ٦/١، ٣٣٢/٣–٣٣٣، وإيضاح الشعر ١٨٦، والهمع ١٦٠/١.

[٤] شرح الكافية الشافية ١٩١/١.

[٥] هو جرير، والبيت له في الديوان ٤٣٧، والارتشاف ٢٤٣٦/٥، وشرح الكافية الشافية ١٩١/١، وشرح التَّسهيل ٨٥/١، وابن الناظم ٤٩، والمرادي ٨٠/١، والمقاصد الشافية ٢٠١/١، وضرائر الشعر ٢١٩، والتَّصريح ٧٩/١، والهمع ١٦٠.

[٦] تقدم ص١٣٤.

[٧] انظر ابن يعيش ١٤١/٤، وقيل: إنّهم كسروا نون التّثنية، وفتحوا نون الجمع للفرق بينهما. انظر سرَّ الصناعة ٤٨٨/٢، وأسرار العربيّة ٥٥.

[٨] معاني القرآن له ٤٢٣/٢، وانظر شرح التَّسهيل ٦٨/١، والمرادي ٨١/١، وتخليص الشواهد ٧٨، والتَّصريح ٧٨/١، والتذييل والتكميل ٢٣٨/١، قال أبو حيان: وزعم الكسائيُّ أنَّ فَتْحها مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس... وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد.

[٩] هو حميد بن ثور، والبيت في ديوانه ٥٥، الارتشاف ٢٤٣٥/٥، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، وسر الصناعة ٤٨٨/٢، وشرح التَّسهيل ٦٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٩/١، وابن الناظم ٥٠، وابن عقيل ٦٩/١، وأوضح المسالك ٤٦/١،

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَما هِيَ إلّا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ

وقيل[1]: لا تختصُّ هذه اللغةُ بالياء، بل تكون مع الألف أيضًا؛ وهو ظاهرُ كلام النظم، وبه صرَّح السيرافي[2]، كقوله[3]:

أَعْرِفُ منها الجِيْدَ والعَيْنانا

وَمَنخِرين أَشبهَا ظَبْيَانا

وحكى الشيبانيُّ[4] ضمَّها مع الألف كقول بعض العرب: هما خليلانُ، وقوله[5]:

يا أَبتَا أَرَّقَني القِذّانُ

فالنومُ لا تأْلَفُهُ العَيْنانُ

تنبيهٌ:

قيل: لحقت النونُ المثنَّى والمجموعَ عِوَضًا عمّا فاتَهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين، وحُذفت مع الإضافة نظرًا إلى التعويض بها عن التنوين، ولم تُحذَف مع الألف واللام، وإن كان التنوين يُحذف معهما، نظرًا إلى التعويض بها عن الحركة أيضًا[6].

وتخليص الشواهد ٧٩، والمقرب ٤٧، والمقاصد الشافية ٢٠٣/١، وابن يعيش ١٤١/٤، والتَّصريح ٧٨/١، والبهجة المرضية ٣٥/١.

[1] قاله ابن عصفور، انظر شرح الجمل ١٥٠/١—١٥١ .

[2] شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٤٣، والتَّصريح ٧٨/١.

[3] هو رجل من ضبة كما في النوادر لأبي زيد ١٦٨، والارتشاف ٢٤٣٥/٥. وقيل: هو رؤبة، والبيتان في ملحقات ديوانه ١٩٧، وانظر سر الصناعة ٤٨٩/٢، والمرادي ٨١/١، وابن عقيل ٤٦/١، وأوضح المسالك ٦٤/١، والمكودي ١٠٥/١، والمقاصد الشافية ٢٠٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠/١، وابن يعيش ١٢٩/٣، ٦٧/٤، والتَّصريح ٧٨/١، والبهجة المرضية ١٧/١. وذهب ابن عصفور في المقرب ٤٧/٢ إلى أنه مصنوع، وقال في شرح الجمل: وهذا البيت لا حجةَ فيه؛ لأنه لا يُعرَف قائله.

[4] أبو عمرو إسحق بن مرار الشيباني، النحوي اللغوي الكوفي، جاور شيبان فنسب إليها، وكان من الأئمة الأعلام في اللغة والشعر، (ت ٢٠٦ هـ)، وفيات الأعيان ٢٠١/١، وانظر حكايته في سر الصناعة ٤٨٩/٣، والمرادي ٨١/١، وابن يعيش ١٣٤/٤، والتَّصريح ٧٨/١، والبهجة المرضية ١٧/١، والهمع ٤٩/١.

[5] هو رؤبة، والبيتان في ملحقات ديوانه ١٨٦، والمؤتلف والمختلف ٥٤، والضرائر ٢١٨، والارتشاف ٢٤٣٦/٥، والتَّصريح ٧٨/١، والبهجة المرضية ١٧/١، والهمع ١٨٦/١.

[6] هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب بعضُ النَّحويِّين إلى أنّها عوضٌ من التّنوين وحده، نحو (رحيان) و (عصوان)، وقيل: إنّها التّنوين نفسه، وقال آخرون: إنّها عوض من الحركة وحدها، نحو (الرّجلان) و (الفرسان)، وذهب الفرّاء إلى أنها زيدت

وقيل: لَحَقت لدفع توهُّم الإضافة نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنينَ كرامٍ، ودَفْعِ توهُّم الإفراد في نحو: جاءني هذان ومررتُ بالمهتدِين[1]؛ وكُسرت مع المثنَّى على الأصل في التقاء الساكنين لأنَّه قَبْلَ الجمع، ثم خولفَ بالحركة [في الجمع][2] طلبًا للفَرْق، وجُعلت فتحةً طلبًا للخِفَّة، وقد مرَّ ذلك[3]، [وإنما لم يكتفِ بحركة ما قبلَ الياء فارقًا لتخلُّفه في نحو المصطفَين][4].

ولَمّا فرغَ من بيانِ ما نابَ فيه حرفٌ عن حركةٍ من الأسماءِ أخذَ في بيان ما نابت فيه حركةٌ عن حركة، وهو شيئان: ما جُمع بألف وتاء، وما لا ينصرف[5]. وبدأ بالأول؛ لأنَّ فيه حمْلَ النصبِ على غيره[6]، [والثاني فيه حملُ الجرِّ على غيره][7]، والأولُ أكثر، فقال:

[٤١- وما بِتا وألِفٍ قَدْ جُمِعا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وفِي النَّصْبِ مَعا]

(**وَما بِتا وَألِفٍ قَد جُمِعا**) الباء متعلقة بـ(جُمِع)؛ أي: ما كان جمعًا بسبب ملابسته للألف والتاء؛ أي: كان لهما دخلٌ في الدلالة على جمعيته[8]، (**يُكسَرُ في الجَرِّ وَفي النَّصبِ مَعًا**) كسرَ إعراب خلافًا للأخفش[9] في زعمه أنَّه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسدٌ إذ لا موجبَ لبنائه. وإنما نُصِب بالكسرة مع تأتِّي الفتحة ليجريَ على سَنَن أصلِه، وهو جمعُ المذكر السالم في [١٨/ب] حَمْل نصبِه على جرِّه[10].

للفرق بين التّثنية والواحد المنصوب في نحو قولك: (رأيت زيدًا). انظر أسرار العربيّة ٥٤، والتّبيين، المسألة الرّابعة والعشرون، ٢١١، واللّباب ١٠٥/١، ١٠٦، ٤٢، وابن يعيش ١٤٠/٤، وشرح التَّسهيل ٧٥/١، وابن الناظم، والبسيط ٢٥٦/١، والهمع ١٦٣/١.

[1] انظر التَّسهيل ١٣.

[2] زيادة من (م).

[3] في صـ ١٣٦.

[4] زيادة من (م).

[5] انظر المرادي ٨١/١.

[6] انظر المكودي ١٨/١.

[7] زيادة من (م).

[8] انظر المرادي ٨٢/١.

[9] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٩/١-٢٤٠، وفيه: ويلزم أبا الحسن الأخفش أن يجعل فتحة ما لا ينصرف بناءً كقولك مررت بعمرَ، وذهبت إلى مساجدَ وأشباه ذلك؛ لأنَّ الفتحة فيه للنصب، والجر داخل عليه، كما = كانت الكسرة في التاء للجر، ودخل النصب عليها، وانظر: سر الصناعة ٤٧٣/٢، والارتشاف ٨٤٢/٢، والبهجة المرضية ١٨/١، والهمع ٦٩/١. وهو رأي المبرد أيضًا. انظر المقتضب ٢/١-٣.

[10] انظر التَّصريح ٧٩/١.

وجوَّزَ الكوفيُّون[1] نصبَه بالفتحة مُطلقًا، وهشامٌ[2] فيما حُذِفت لامُه، ومنه قولُ بعضِ العرب: سمعتُ لغاتَهم[3]. ومَحلُّ هذا القولِ ما لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ، فإنْ رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرة كسَنَوات وعضوات[4].

تنبيهٌ:

إنما لم يعبِّر بجمع المؤنث السالم كما عبَّر به غيرُه ليتناولَ ما كان منه لمذكَّر كحمّامات وسُرادقات، وما لم يَسْلَم فيه بناءُ الواحدِ نحو: بنات وأخوات. ولا يَرِدُ عليه نحو: أبيات وقضاة؛ لأن الألف والتاء فيهما لا دخلَ لهما في الدلالة على الجمعية.

[٤٢- كَذا أُوْلاتُ والَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَأذْرِعاتٍ فِيْهِ ذا أيْضًا قُبِلْ]

(**كَذا أُولاتٌ**) وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظِه، يُعْرَب هذا الإعرابَ إلحاقًا له بالجمع المذكور[5]، قال تعالى: ﴿**وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ**﴾ [الطلاق: ٦].

(**والَّذِي اسمًا قَد جُعِل**) من هذا الجمعِ (**كَأذرِعاتٍ**) اسم قرية بالشام، وذالُه مُعجَمة، أصله جمعُ أَذْرِعَة التي هي جمعُ ذراع[6]، (**فِيهِ ذا**) الإعرابُ (**أيضًا قُبِلَ**) على اللغة الفصحى. ومن العرب من يمنعُه التنوينَ، ويجرُّه وينصِبُه بالكسرة؛ ومنهم من يجعلُه كأرطاة عَلَمًا فلا ينوِّنُه، ويجرُّه وينصِبُه بالفتحة، وإذا وَقفَ عليه قَلبَ التاءَ هاءً[7]. وقد رُوِيَ بالأوجهِ الثلاثة قولُه[8]:

---

[1] انظر معجم ما استعجم ١٣٢، والارتشاف ٨٤٤/٢، والتَّصريح ٨٠/١.

[2] وثعلب أيضًا، وذلك لمشابهته المفرد، إذ لم يجرِ على سَنن الجموع في ردِّ الأشياء إلى أصولها، وجبرًا لحذف لامه، انظر مجالس العلماء ٦—٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٢٢، والمساعد ٥٦/١، والارتشاف ٨٤٢/٢،- ٨٤٣، والتَّصريح ٨٠/١، والبهجة المرضية ١٨/١، والهمع ٦٧/١.

[3] حكاه الكسائي، انظر كتاب الشعر لأبي علي ١٦٩/١، والخصائص ٣٠٤/٣، وجمهرة اللغة (ل غ و) ١٣٣٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠٦/١، وأوضح المسالك ٦٨/١، والمساعد ٥٦/١، واللسان (ل غ و)، والبهجة المرضية ٣٦/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٢٢.

[5] انظر ابن الناظم ٥٠، والمرادي ٨٢/١.

[6] معجم البلدان ١٣٠/١ ومعجم ما استعجم ١٣٢/١، واللسان (ذ ر ع)، وانظر المكودي ١٨، والتَّصريح ٨٢/١.

[7] انظر ابن الناظم ٥١، والمرادي ٨٢/١.

[8] وهو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٤٧، والأصول ١٠٦/٢، والكتاب ٢٣٣/٣، والمقتضب ٣٣٣/٣، ٣٨/٤، وكتاب الشعر لأبي علي ٢١٧/١، وسر الصناعة ٤٩٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣، والمقاصد الشافية ٢٠٩/١، وبلا نسبة في ابن عقيل ٧٦/١، وأوضح المسالك ٦٩/١، والتَّصريح ٨٢/١، والبهجة المرضية ٣٦/١، والاستدراك ٢٦٦.

تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعات وأَهلُها بِيَثْرِبَ أدنَى دارِها نَظَرٌ عالي

والوجهُ الثالث ممنوعٌ عندَ البصريِّين جائزٌ عندَ الكوفيين[١].

تنبيهٌ:

قد تقدَّم[٢] بيانُ حكمِ إعراب المثنَّى إذا سُمِّي به، وأمّا المجموع على حدِّه ففيه خمسة أوجه[٣]:

الأول: كإعرابه قبلَ التسمية به، والثاني: أن يكونَ كغِسْلين في لزوم الياء والإعرابِ بالحركات الثلاث على النُّون منونةً، والثالث: أن يجريَ مَجرى عُرْبُون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونةً، والرابع: أنْ يجريَ مَجرى هارون في لزوم الواو والإعراب على النون غيرَ مصروفٍ للعلمية وشِبْهِ العُجْمة، والخامس: أنْ يلزمَه الواوُ وفتحُ النون، ذكرَه السيرافي[٤].

وهذه الأوجهُ مترتبةٌ كلُّ واحدٍ منها دونَ ما قبلَه، وشرطُ جَعْلِه كغِسْلين وما بعدَه ألَّا يتجاوزَ سبعةَ أحرف، فإنْ تجاوزَها كاشْهِيْبابِين تعيَّن الوجهُ الأول. قاله في «التَّسهيل»[٥].

[٤٣- وجُرَّ بِالفَتْحةِ ما لا يَنْصَرِفْ ما لَمْ يُضَفْ أوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ]

(**وَجُرَّ بِالفَتحةِ**) نيابةً عن الكسرة [١٩/أ] (**ما لا يَنصَرِف**)، وهو ما فيه عِلَّتان من عللٍ تسعٍ كأحمدَ[٦]، أو واحدةٍ منها تقومُ مَقامهما كمساجدَ وصحراءَ كما سيأتي في بابه[٧]، لأنَّه شابه الفعل فثَقُلَ، فلم يدخله التنوين؛ لأنَّه علامةُ الأخفِّ عليهم والأمكنِ عندهم، فامتنع الجرُّ بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء، ولتعاقُبِهما على معنًى واحدٍ في باب راقودُ خلًّا وراقودُ خلٌّ[٨]، فلمّا منعوه الكسرةَ عوَّضوه منها الفتحة[٩] نحو: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦].

---

[١] انظر الكتاب ١٨/٢، والمقتضب ٣٣٣/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٠/٢، ٤٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢٠٥/١، وابن الناظم ٥٠–٥١، ومعجم ما استعجم ١٣٢، والارتشاف ٨٤٤/٢، والتَّصريح ٨٠/١، والهمع ٦٨/١.

[٢] في ص ٤٣.

[٣] هي أربعة أوجه في شرح الكافية الشافية ١٩٦/١–١٩٧، والمرادي ٨٣/١، والتَّصريح ٧٥/١–٧٦.

[٤] شرح الكتاب ٣/٤-٤.

[٥] التَّسهيل ٢٢٥، وعنه في المرادي ٨٣/١.

[٦] في (م): كأحسن.

[٧] انظر أوضح المسالك ٧٢/١.

[٨] انظر الكتاب ١١٧/٢، والمقتضب ٣٢٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٧٠/٢.

[٩] انظر ابن الناظم ٥١–٥٢، وانظر الكتاب ١١٧/٢، والمقتضب ٢٥٩/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢.

وهذا (**ما لَم يُضَف أو يَكُ بَعدَ «أل» رَدِف**)؛ أي: تَبَع[1]، فإنْ أُضيف أو ردف «أل» ضَعُفَ شبهُ الفعلِ، فرجعَ إلى أصلِه من الجرِّ بالكسرة[2] نحو: ﴿ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤]، ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ولا فرقَ في «أل» بين المعرِّفة كما مثَّلَ، والموصولة نحو: ﴿ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ ﴾ [هود: ٢٤][3]، وقولِه[4]:

وَما أَنْتَ بِالْيَقْظانِ ناظِرُهُ إِذا نَسِيتَ بِمَنْ تَهواهُ ذِكْرَ العَواقِبِ

بناء على أنَّ «أل» توصل بالصفة المشبهة، وفيه ما سيأتي[5]؛ والزائدة كقوله[6]:

رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ مُبارَكًا .....

ومثل أل أم في لغة طيِّء[7]، كقوله[8]:

أإِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقا تَبيتُ بِلَيْلٍ أمْ أرْمَدِ اعتادَ أو لقا

تنبيهان:

الأول: (ما) الأولى موصولة والثانية حرفية، وهي ظرفية مصدرية؛ أي: مُدَّة كونِه غيرَ مضاف ولا تابع لأل[9].

---

[1] انظر المكودي ١٨.

[2] انظر ابن الناظم ٥٢.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ١/١٨٠.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل لابن مالك ١/٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٠، والمرادي ١/٨٤، والمقاصد الشافية ١/٢١٥، وتعليق الفرائد ١/٣٦١.

[5] انظر صـ١٩٨.

[6] هو ابن ميادة، انظر شعره ١٩٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨، والأمالي لابن الشجري ٢/٢٥٢، وشرح الجمل لابن خروف ١/٢٤٦، ٢/٦٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٨، وشرح الكافية للرضي ١/٣٦٨، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٠، وشرح التَّسهيل ١/٤٤، والمرادي ١/٨٥، وأوضح المسالك ١/٧٣، والمغني ٧٥، وابن يعيش ١/٤٤، والإنصاف ١/٣١٧، وتعليق الفرائد ١/١٣٥، والتَّصريح ١/٨٥، ١٥٣، والبهجة المرضية ١/٣٧، والخزانة ٢/٢٢٦، ٧/٢٤٧، ٩/٤٤٢.

[7] وقيل: هي لغة حمير أيضاً. انظر ابن يعيش ١٠/٣٣، والجنى الداني ١٤٠، ٢٠٧، والمغني ٧٠، والتَّصريح ١/١٤٩.

[8] هو بعض الطّائيين، انظر شرح الكافية الشافية ١/١٨١، والمرادي ١/٨٥، وتعليق الفرائد ١/١٣٧، والهمع ١/٢٤.

[9] انظر المكودي ١٨–١٩.

الثّاني: ظاهرُ كلامِه أنَّ ما لا ينصرفُ إذا أضيفَ أو تبعَ «أل» يكونُ باقيًا على منعِه من الصرف، وهو اختيار جماعة[1]، وذهبَ جماعة منهم المبرِّد[2] والسيرافي وابن السراج[3] إلى أنَّه يكون منصرفًا مُطلقًا وهو الأقوى، واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب[4] أنَّه إن[5] زالت منه عِلَّةٌ فمنصرف نحو: بأحمدِكم، وإن ثبَتَت العِلَّتان فلا، نحو: بأحسنكم[6].

ولَمّا فرغَ من مواضعِ النيابة في الاسم شرعَ في مواضعها في الفعل، فقال:

[٤٤- واجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلانِ النُّوْنا رَفْعًا وتَدْعِيْنَ وتَسْأَلُونا

٤٥- وحَذْفُها لِلْجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُوْنِي لِتَرُوْمِي مَظْلَمَهْ]

(**واجعَل لِنَحو يَفعَلانِ**)؛ أي: مِن كلِّ فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسمًا أو حرفًا[7]، (**النُّونا رَفعًا**) الأصل علامةَ رفعٍ، فحَذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مُقامه[8]، يدلُّ على ذلك ما بعدَه؛ التقدير: اجعل النونَ علامةَ الرفع لنحو يفعلان (**وَ**) لنحو(**تَدعِينَ**) مِن كلِّ مضارعٍ اتصلَ به ياءُ المخاطبة، (**وَتَسأَلُونا**) مِن كلِّ مضارعٍ اتصل به واوُ الجمع اسمًا أو حرفًا.

فالأمثلةُ خمسةٌ على اللغتين، وهي: يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين، فهذه الأمثلة رفعُها بثبات النون نيابةً عن الضمة[9]، (**وَحَذفُها**) أي النون (**لِلجَزمِ والنَّصبِ سِمَه**)؛ أي: علامة نيابةً عن السكون في الأول، وعن الفتحة في الثاني، (**كَلَم تَكُونِي لِتَرُومِي مَظلَمَه**) الأصل: تكونين وترومين، فحُذِفت النونُ للجازم في الأول، وهو(لم)، وللناصب في الثاني، وهو(أنْ) المضمرة بعد لام الجحود[10].

---

[1] منهم ابن الحاجب وأبو حيان. انظر شرح الكافية للرضي ٩٨/١، والارتشاف ٨٥٢/٢، والهمع ٨٦/١.

[2] المقتضب ٣١٣/٣.

[3] الأصول ٧٩/٢.

[4] لم أقف عليه.

[5] في (م): إذا.

[6] وذلك أنَّ (أحمدكم) زالت إحدى علتيه، وهي العلمية بعد الإضافة، و(أحسنكم) لم تزل منه إحدى علتيه. انظر التَّصريح ٨٥/١.

[7] أما كونها اسمًا فواضح، وأما كونها حرفًا فعلى أحد القولين في لغة أكلوني البراغيث. انظر الارتشاف ٨٤٣/٢، والمرادي ٨٦/١.

[8] انظر المكودي ١٩/١.

[9] انظر ابن عقيل ٧٩/١.

[10] انظر ابن الناظم ٥٢، والمرادي ٨٦/١–٨٧ .

تنبيهان:

الأولُ: قدَّمَ الحذفَ للجزم لأنَّه الأصلُ، والحذفُ للنصب محمولٌ عليه، وهذا مذهب الجمهور[1]، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ إعرابَ هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل.

الثّاني: إنما ثَبتت النونُ مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأنَّه ليس من هذه الأمثلة، إذ الواو فيه لامُ الفعل، والنون ضمير النسوة، والفعلُ معها مبنيٌّ مثل: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨ و٢٣٤]، ووزنه يَفْعُلْن، بخلاف: الرجال يَعْفُون، فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوُه ضميرُ الفاعل ونونه علامة الرفع تُحذَف للجازم والناصب، نحو: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ووزنه تَفْعُوا، وأصلُه تَفْعُلُوا[2].

ولَمّا فرغَ من بيان إعرابِ الصحيح من القبيلين شرعَ في بيانِ إعرابِ المعتلِّ منهما[3]، وبدأَ بالاسم فقال:

[٤٦- وسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأسْماءِ ما كالـمُصْطَفَى والـمُرْتَقَي مَكارِما

٤٧- فالأوَّلُ الإعْرابُ فِيْهِ قُدِّرا جَمِيْعُهُ وهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرا

٤٨- والثّانِ مَنْقُوصٌ ونَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذا أيْضًا يُجَرْ]

(**وَسَمِّ مُعتَلًّا مِنَ الأسماءِ ما**)؛ أي: الاسمُ المعرَبُ الذي حرفُ إعرابِه ألفٌ ليِّنَةٌ لازمة[4]، (**كالمُصطَفَى**) وموسى والعصا، أو ياء لازمةٌ قبلَها كسرة، كالدّاعي (**والمرتَقِي مَكارِما**).

تنبيه[5]:

إنما سُمِّي كلٌّ من هذين الاسمين معتلًا لأنَّ آخرَه حرفُ عِلَّة، أو لأنَّ الأولَ يُعَلُّ آخره بالقلب إمّا عن ياء نحو: الفتى، أو عن واو نحو: المصطفى، والثانيَ يُعَلُّ آخره بالحذف.

فخرجَ بالمعرَب نحو: متى والذي، وبذكر الألف في الأول المنقوصُ نحو: المرتقي، وبذكر الليِّنة المهموزُ نحو: الخطأ، وبذكر الياء في الثاني المقصورُ نحو: الفتى، وبذكرِ اللُّزوم فيهما نحو: رأيت أخاك، وجاء الزيدان في الأول، ومررت بأخِيك وغلامَيْك وبَنِيْك في الثاني، وباشتراط الكسرةِ قبلَ الياء نحو، ظَبْي وكرسيّ.

---

[1] انظر المرادي ٨٧/١، والمكودي ١٩/١.

[2] انظر أوضح المسالك ٧٥/١.

[3] انظر المرادي ٨٧/١، وفي (م): تَعْفُووا.

[4] انظر ابن الناظم ٥٣، والمرادي ٨٧/١، والمكودي ١٩/١.

[5] انظر التَّصريح ٨٩/١—٩٠.

(**فالأوَّلُ**) وهو ما كان كالمصطفى (**الإعرابُ فِيهِ قُدِّرا جَمِيعُهُ**) على الألف لتعذر تحريكها[1]، (**وَهوَ الَّذِي قَد قُصِرا**)؛ أي: سُمِّي قَصْرًا[2]، والقَصْرُ الحَبْس[3]، ومنه: ﴿ **حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ** ﴾ [الرَّحمن: ٧٢]؛ أي: محبوساتٌ على بعولتهنَّ؛ وسُمِّيَ بذلك لأنَّه محبوسٌ عن المدِّ، وعن ظهور الإعراب [٢٠/أ].

(**والثّانِ**) وهو ما كالمرتقي (**مَنقُوصٌ**)، سُمِّي بذلك لحذف لامِه للتنوين، أو لأنَّه نقص منه ظهور بعض الحركات[4]. (**وَنَصبُهُ ظَهَر**) على الياء لخفَّته نحو: رأيتُ المرتقيَ ومرتقيًا، و﴿ **أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ** ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿ **وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ** ﴾ [الأحزاب: ٤٦]، (**وَرَفعُهُ يُنوَى**) على الياء ولا يظهر نحو: ﴿ **يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ** ﴾ [القمر: ٦]، ﴿ **وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** ﴾ [الرعد: ٧]، [فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة][5]. و(**كَذا أيضًا يُجَرّ**) بكسر منويٍّ نحو: ﴿ **أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ** ﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿ **أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ** ﴾ [الشعراء: ٢٢٥]. وإنما لم يظهر الرفع والجرُّ استثقالًا لا تعذرًا لإمكانهما. قال جرير[6]:

فَيَوْمًا يُوافِينَ الْهَوَى غيرَ ماضِي .....

وقال الآخر[7]:

لَعَمْرُكَ ما تَدري متى أنتَ جائِيٌ وَلَكنَّ أَقصَى مُدَّةِ العُمْرِ عاجِلُ

تنبيهٌ:

من العرب من يسكِّن الياء في النصب أيضًا. قال الشاعر[8]:

ولوْ أَنَّ واشٍ بِاليَمامَةِ دارُهُ وَدارِي بأعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيا

---

[1] انظر المرادي ٨٨/١، والمكودي ٢٠/١.

[2] في (م): مقصورًا.

[3] انظر المصباح المنير (ق ص ر) ١٣٩، واللسان (ق ص ر).

[4] انظر المرادي ٨٨/١.

[5] زيادة من (م).

[6] ديوانه ١٤٠، والكتاب ٣١٤/٣، والمقتضب، والأصول ٤٣٣/٣، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٠٦/١، والخصائص ١٥٩/٣، والمرادي ٨٩/١، والارتشاف ٨٤٩/٢، وعجزه: ويومًا ترى منهنَّ غولًا تَغَوَّلُ.

[7] البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٣٧.

[8] البيت لمجنون ليلي في ديوانه ٢٣٣، وهو بلا نسبة في البديع ٢١/١، وسفر السعادة ٧١٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٨٠، والارتشاف ٨٤٩/٢، والمغني ٣٨٢.

قال أبو العباس المبرِّد: وهو من أحسنِ ضرورات الشعر؛ لأنَّه حملَ حالة النصب على حالتي الرفع والجر[1].

[٤٩- وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أوْ واوٌ أوْ ياءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ]

(**وَأيُّ فِعلٍ**) كان (**آخِرٌ مِنهُ أَلِف**) نحو يخشى، (**أو واوٌ**) نحو يدعو، (**أو ياءٌ**) نحو يرمي، (**فَمُعتَلًّا عُرِف**)؛ أَيُّ: شَرْطٌ، وهو مبتدأ مضاف، و(فعل) مضاف إليه، و(كان) بعده مقدرة، وهي إما شأنيةٌ و(آخرٌ منه ألف) جملة من مبتدأ وخبر خبرُها= مفسِّرة للضمير المستتر فيها، أو ناقصةٌ، أو غيرُ شأنية و(آخرٌ) اسمها و(ألف) خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[2]. و(عرف) جواب الشرط، وفيه ضميرٌ مستكِنٌّ نائبٌ عن الفاعل عائدٌ على (فعل). وخبر المبتدأ جملة الشرط، وقيل: هي وجملة الجواب معًا، وقيل: جملة الجواب فقط. و(معتلًا) حالٌ منه مقدَّمٌ على عامله، والمعنى: أيُّ فعلٍ كان آخره حرفًا من الحروف المذكورة فإنه يسمَّى معتلًا.

[٥٠- فالأَلِفَ انْوِ فِيْهِ غَيْرَ الجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ ما كَيَدْعُو يَرْمِي

٥١- والرَّفعَ فيهما انْوِ واحذِفْ جازِما ثلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكمًا لازِما]

(**فالأَلِفَ انوِ فِيهِ غَيرَ الجَزمِ**) وهو الرَّفع والنصب، نحو: زيد يسعى ولن يخشى؛ لتعذُّر الحركة على الألف، والألف نصبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ يفسِّره الفعلُ بعده[3]، (**وَأبدِ**) أي: أظهر (**نَصبَ ما**) آخره واو(**كَيَدعُو**)، أو ياء نحو(**يَرمِي**) لخفة النصب. وأما قوله[4]:

..... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بأُمٍّ ولا أبِ

فضرورة.

(**والرَّفعَ فِيهِما**) أي: الواو والياء، (**انوِ**) لثقله عليهما، (**واحذِف جازِما ثَلاثَهُنَّ**)، وأبقِ الحركةَ التي قبلَ المحذوف دالَّةً عليه، (**تَقضِ حُكمًا لازِمًا**)، نحو: لم [٢٠/ب] يخشَ ولم يَغْزُ ولم يرمِ. فـ(الرفعَ) نصبٌ بالمفعولية لـ(انوِ)، و(فيهما) متعلِّقٌ به، و(احذف) عطفٌ على (انو)، وفي كلٍّ منهما ضميرٌ مستترٌ هو فاعله،

---

[1] المرتجل ٤٢، وتوجيه اللمع ٨١، وذكره السخاوي عن النحاة في سفر السعادة ٢/٧١٤.

[2] المرادي ١/٩٠، والمكودي ١/٢٠.

[3] انظر المكودي ١/٢٠.

[4] هو عامر بن الطفيل، والبيت له في الديوان ١٣، والمرادي ١/٩٣، والارتشاف ٥/٢٤٠٧، والخصائص ٢/٣٤٢، وابن يعيش ١٠/١٠١، وشرح الشّافية ٣/١٨٣، واللّسان (ك ل ل)، والمغني ٨٨٧، والأشباه والنّظائر ٢/١٨٥، والخزانة ٨/٣٤٣. وصدره: فما سودتني عامرٌ عن وراثةٍ.

و(جازمًا) حالٌ من فاعل (احذف)، و(ثلاثَهنَّ) مفعول به إما لـ(احذف)، والضمير في (ثلاثهن) لأحرف العلة الثلاثة، ومعمولُ الحال محذوفٌ، وهي الأفعال الثلاثة المعتلَّة، والتقدير: احذفْ أحرفَ العِلَّة ثلاثَهنَّ حالَ كونِك جازمًا الأفعالَ الثلاثةَ المذكورةَ، أو يكون معمولًا للحال والضمير للأفعال، ومعمولُ الفعلِ محذوفٌ وهو الأحرف الثلاثة. والتقدير: احذفْ أحرفَ العِلَّةِ حالَ كونِك جازمًا الأفعالَ ثلاثَهنَّ، و(تَقْضِ) مجزوم جواب (احذف)، و(حكمًا) مفعولٌ به إن كان (تقضِ) بمعنى (تُؤَدِّ)، ومفعول مطلق إن كان بمعنى (تَحْكُم).

خاتمة:

قد ثبتَ حرفُ العِلَّة مع الجازم في قوله[1]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيا

وقولِه[2]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُوْنُ بَنِي زِيادِ

وقولِه[3]:

هَجَوْتَ زَبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فقيل: ضرورة، وقيل: بل حُذِفَ حرفُ العِلَّة ثم أُشْبِعَت الفتحةُ في (تَرَ) فنشأت ألف، والكسرةُ في (يأتيك) فنشأَت ياء، والضمةُ في (تَهْجُ) فنشأت واو، وأمّا ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦] فـ(لا) نافية لا ناهية، أي: فلست تنسى، والله أعلم.

---

[1] هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي، والبيت له في المفضليات ١٥٨، والأمالي للقالي ١٣٣/٣، وابن يعيش ٩٧/٥ ، وهو في الحجة٦٨/١، م وسر الصناعة ٧٦/١، والمحتسب ٦٩/١ ، وشرح الجمل ١٤٤/١ ، والارتشاف ٢٣٨٧/٥ ، م واللسان (هـ ذ ذ)، (ق د ر)، (ش م س)، والخزانة ١٩٦/٢.

[2] الكتاب ٣١٦/٣، ومعاني القرآن للفراء ١٨٨/٢، ونوادر أبي زيد ٢٠٣، والجُمل ٤٠٧، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٦٧، وسر الصناعة ٧٨/١، ٦٣١/٢، والخصائص ٣٣٣/١، ٣٣٦/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢٦/١، ٣٢٨، والإنصاف ٣٠/١، وابن يعيش ٢٤/٨، والمقرّب ٥٠/١، ٢٠٣، والإنصاف ٣٠/١، وابن يعيش ١٠٥/١٠، والمرادي ١١٧/١، وأوضح المسالك ٧٦/١، والمغني ٥٠٦، والتَّصريح ٨٧/١، والهمع ٥٢/١، والخزانة ٣٦١/٨.

[3] هو أبو عمرو بن العلاء، والبيت له في نزهة الألباء ٣١، ومعجم الأدباء ١٥٨/١١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٢/١، والإنصاف ٢٤/١، وأمالي ابن الشجري ٨٥/١، وابن يعيش ١٠٤/١٠، وضرائر الشعر ٤٥، وشرح التَّسهيل ٥٩/١، والارتشاف ٢٧٧/٣، والمرادي ١١٨/١، والتَّصريح ٨٧/١، والهمع ٥٢/١.

النَّكِرةُ والمَعرِفةُ

[٥٢- نَكِرةٌ قابِلُ أَلْ مُؤَثِّرا أَوْ واقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرا]

(نَكِرةٌ قابِلُ أل[١] مُؤَثِّرا) فيه التَّعريفَ[٢] كرجلٍ وفرس وشمس وقمر، **(أو واقِعٌ مَوقِعَ ما قَد ذُكِرا)** أي: ما يقبل أل، وذلك كذي بمعنى صاحب[٣]، ومَنْ وما في الشَّرط والاستفهام خلافًا لابن كَيسانَ[٤] في الاستفهاميتين، فإنَّهما عنده معرفتان؛ فهذه لا تقبل «أل» لكنَّها تقع موقع ما يقبلها؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب[٥]، ومَنْ وما يقعان موقع إنسان وشيء، ولا يؤثِّرُ خلوُّهما من تضمُّن معنى الشَّرط والاستفهام، فإنَّ ذلك طارئ على مَنْ وما؛ إذ لم يوضعا في الأصل له[٦].

ومن ذلك أيضًا مَنْ وما نكرتين موصوفتين كما في: مررت بمَنْ معجب لك[٧]، وبما معجب لك[٨]، فإنَّهما لا يقبلان «أل»، ولكنَّهما واقعان موقع إنسان وشيء، وكلاهما يقبل «أل».

وكذلك صهٍ ومهٍ بالتَّنوينِ لا يقبلان أل، لكنَّهما واقعان[٩] موقع ما يقبلها، وهو «سكوتًا» [٢١/أ]

---

[١] وتتميَّز النكرة أيضًا بأن يحسن دخول (ربَّ) عليها. انظر الأصول ١٤٨/١، وأسرار العربية ٣٠٢، والتبصرة والتذكرة ٩٥/١.

[٢] انظر منهج السالك لأبي حيان ١/ ١٥.

[٣] انظر ابن الناظم ٥٥، والمرادي ٩٤/١، وابن الوردي ٧٦، وابن عقيل ٨٦/١، وابن جابر ١٤٩/١، وابن الجزري ٢٣، والتَّصريح ٩٢/١، والبهجة المرضية ٤٢/١.

[٤] هذا القول يُنقل كثيرًا عن ابن كيسان، وقد قال ابن كيسان في حديثه عن الأسماء الموصولة: ((وكذلك من وما وأي إذا كُنَّ في الخبر، ويكن استفهامًا وجزاء فلا يوصلن)) فقد صرَّح بالفرق بين من وما الموصولية والاستفهامية، ولم يبيِّن هنا إن كانت الاستفهامية نكرة أو معرفة، كما أنَّه لم يعدَّ الاسم الموصول في المعارف، وفُسِّر ذلك بأنَّه جعله مما دخلت عليه الألف واللام، ولذلك نُسب له القول بتقديم المحلى بأل على الاسم الموصول. انظر الموفقي ١١٢ و ١١٩، وشرح التَّسهيل ١١٨/١، والارتشاف ٩٠٩/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ١٥، والمرادي ٩٤/١، والمقاصد الشافية ٢٤٢/١، والتَّصريح ٩٢/١.

[٥] انظر ابن عقيل ٨٦/١.

[٦] انظر المرادي ٩٥/١.

[٧] انظر المغني ٤٣٢/١ و٧٦٥.

[٨] انظر الجنى الداني ٣٣٧، والمغني ٤٣٢/١ و٧٣٨ و٧٦٥.

[٩] في (م): يقعان.

«وانكفافًا»[1]، وما أشبهَ ذلك[2].

و(نكرة) مبتدأ، والمسوِّغ قصد الجنس، و(قابل أل) خبر، و(مؤثِّرًا) حال من المضاف إليه وهو«أل»[3]، وشرط جواز ذلك موجود، وهو اقتضاء المضاف العملَ في الحال وصاحبها.

واحترز بـ(مؤثرًا) عما يدخله «أل» من الأعلام لضرورةٍ أو لمحِ وصفٍ على ما سيأتي بيانُه؛ فإنَّها لا تؤثِّر فيه تعريفًا، فليس بنكرة[4].

تنبيه[5]:

قدَّم النَّكرةَ لأنَّها الأصلُ[6]؛ إذ لا يوجدُ معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير منَ النَّكراتِ لا معرفة له، والمستقلُّ أولى بالأصالة، وأيضًا فالشيءُ أوَّلَ وجوده يلزمه الأسماءُ العامَّة، ثمَّ يعرض له [بعد ذلك][7] الأسماءُ الخاصَّة كالآدميّ إذا وُلِدَ له، فإنَّه يسمَّى إنسانًا أو مولودًا أو موجودًا، ثمَّ بعد ذلك يُوضَعُ له الاسمُ العلمُ واللَّقبُ والكنية.

---

[1] هذا بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة. انظر التَّصريح ٩٣/١.

[2] للنّكرة علامات أخرى، منها: أن تقبل دخول (من) للاستغراق، نحو: (ما جاءني من رجل)، أو (كلّ) للاستغراق، نحو: (كلّ رجل يأتيني فله درْهم)، أو (كم)، نحو: (كم رجل جاءني)؛ أو تكون حالًا، أو تمييزًا، أو اسم (لا) أو خبرها، أو مضافًا إضافة لا ترفع إبهامًا، انظر الفصول الخمسون ٢٢٥، والمحصول ٧٨١/٢، والأشباه والنَّظائر ٨١/٢.

[3] انظر الكتاب ٧/٢، والمقاصد الشافية ٢٤٤/١.

[4] انظر شرح عمدة الحافظ ١٣٧، وابن الناظم ٥٥، والمرادي ٩٤/١، وابن الوردي ٧٧، وابن جابر ١٤٨/١.

[5] انظر التنبيه في شرح ابن الناظم ٥٥، والتَّصريح ٩١/١.

والقول بأصالة النكرة هو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أن في الأسماء ما لزم التعريف، ومنها ما التعريف فيه قبل التنكير. انظر الكتاب ٢٢/١، والتذييل والتكميل ١٠٥/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٣٧.

[6] وإنما كانت النكرة هي الأصل لأنها أول، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به؛ كما قال سيبويه، ولاندراج كلِّ معرفة تحتها، ولأنَّها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة. انظر الكتاب ٢٢/١، وشرح للرُّماني ١٤١/١، والتبصرة والتذكرة ٩٧/١-٩٨، وابن الناظم ٥٥، وابن جابر ١٤٨/١، والتَّصريح ٩١/١، والأشباه والنظائر ٧٩/٢-٨٠.

[7] زيادة من (م).

وأنكرُ النَّكرات[1]: مذكور، ثمَّ موجود، ثمَّ محدث، ثمَّ جوهر، ثمَّ جسم، [ثمَّ نامٍ][2]، ثمَّ حيوان، ثمَّ إنسان، ثمَّ رجل، ثمَّ عالم؛ فكلُّ واحد من هذه أعمُّ ممّا تحته وأخصُّ ممّا فوقه، فتقول: كل عالم رجل ولا عكس، وهكذا كل رجل إنسان... إلى آخره.

[٥٣. وغَيْرُهُ مَعْرِفةٌ كَهُمْ وذِي وَهِنْدَ وابْنِي والغُلامِ والَّذِي]

(**وَغَيرُهُ**) أي: غير ما يقبل «أل» المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (**مَعرِفةٌ**)؛ إذ لا واسطة. واستغنى بحدِّ النَّكرة عن حدِّ المعرفة. قال في «شرح التَّسهيل»[3]: مَن تعرَّض لحدِّ المعرفة عجَزَ عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه.

وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستَّة[4]: المضمر (**كَهُم، وَ**) اسم الإشارة نحو: (**ذِي، وَ**) العلم نحو: (**هِندَ، وَ**) المضاف إلى معرفةٍ نحو: (**ابنِي، وَ**) المحلَّى بأل نحو: (**الغُلامُ، وَ**) الموصول نحو: (**الَّذِي**).

وزاد في «شرح الكافية»[5] المنادى المقصودَ [كـ: يا رجلُ][6]، واختار في «التَّسهيل»[7] أنَّ تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، ونقله في شرحه[8] عن [نصِّ] سيبويه[9]،

---

[1] قال المبرِّد في المقتضب: ((أعمُّ النَّكرات شيء؛ لأنَّه مبهم في الأشياء كلِّها)). وقال أبو البقاء في الكليات: ((والنَّكرات بعضها أنكر من بعض كالمعارف، فأنكر النَّكرات: (شيء)، ثمَّ (متحيّز)، ثمَّ (جسم)، ثمَّ (نام)، ثمَّ (حيوان)، ثمَّ (ماش)، ثمَّ (ذو رجلين)، ثمَّ (إنسان)، ثمَّ (رَجُل). والضّابط: أنَّ النَّكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولم تدخل هي تحت غيرها، فهي أنكر النَّكرات)). وانظر المقتضب ١٨٦/٣، والكلِّيّات ٨٩٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٣٩، والتَّصريح ٩٣/١.

[2] زيادة من (م).

[3] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك١١٥/١، وللمرادي ١٣٧.

[4] وهناك من يعدُّها خمسة، كسيبويه والمبرد والصَّيمري وابن يعيش وابن معط وأبي حيان. انظر الكتاب ٥/٢، والمقتضب ٢٧٦/٤، والتبصرة والتذكرة ٩٥/١، وابن يعيش ٥٦/٣، والغرة المخفية ٣٠٩/١، والارتشاف ٤٦١/١. وقال ابن الخباز: لم أر للحصر في الخمس دليلًا. انظر الغرة المخفية ٣٠٩/١.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٢٢٢/١-٢٢٣.

[6] بناءً على أنَّ تعريفه بالقصد إليه، والإقبال عليه. انظر شرح عمدة الحافظ ١٥٥، والتَّصريح ٩٥/١.

[7] لم أجد ذلك في التَّسهيل، و هو في شرحه ١١٦/١.

[8] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك١١٦/١.

[9] نصُّ سيبويه المقصود هو قوله: ((وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يَدْخُلا في النداء من قبل أن كلَّ اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رَجُلُ! يا فاسقُ! فمعناه كمعنى: يا أيُّها الفاسِق! ويا أيُّها الرَّجل! وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة)). وفسَّر أبو علي قوله بأنَّه

وذهب قومٌ إلى أنَّه معرفةٌ بأل مقدَّرة[1].

وزاد ابنُ كَيسانَ[2] (مَنْ) و(ما) الاستفهاميتين كما تقدَّم.

ولما فات على النّاظم ترتيبُ المعارف في الذِّكر على حسب ترتيبها في المعرفة؛ لضيق النظم، رتَّبها في التبويب على ما ستراه، فأعرفُها[3] المضمَر على الأصحِّ[4]، ثمَّ العلم[5]، ثمَّ اسم الإشارة[6]، ثمَّ الموصول، ثمَّ المحلَّى.

وقيل[7]: هما في مرتبة واحدة، وقيل[8]: المحلَّى أعرف من الموصول.

يريد أنَّ (يا رَجُلُ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه والقصد له، وذهب المبرِّد إلى أنه معرَّف بالإشارة وحدها، وذهب ابن السراج إلى أنه تعرَّف بالنداء، وفي الجمل المنسوب للخليل أنَّه تعرَّف بالقصد، وأشار العكبري إلى أن المعرِّف القصد والخطاب، وذهب ابن مالك إلى أنه القصد والمواجهة أو القصد والإقبال، وقال: ((وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه)). انظر الكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٠٦/٤، والأصول ٣٣٠/١، والتعليقة ٣٤٣/١، والجمل ٨١، والتبيين ٤٤٤-٤٤٦، وشرح التَّسهيل١١٥/١-١١٦ و ٣٩٢/٣ و٣٩٨، وشرح عمدة الحافظ ١٥٥، وقد نقل السيوطي عبارة الشارح كما هي في البهجة المرضية ٤١/١-٤٢.

[1] وعلى هذا لا يعدُّ نوعًا سابعًا. وذهب ابن جابر إلى أن النكرة المقصودة راجعة في التحقيق إلى المضمرات؛ لأنها تعرَّفت لوقوعها موقع الخطاب. وعلى هذا أيضًا لا تعدُّ نوعًا سابعًا، خلافًا لابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ١١٥/١-١١٦، وابن جابر ١٥١/١، والتَّصريح ٩٥/١.

[2] انظر الموفقي ١١٩، وشرح التَّسهيل١١٥/١-١١٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ١٥.

[3] بناء على رأي الجمهور، الذين يرون أن المعارف متفاوتة، وقد اختلفوا في ترتيبها. انظر الكتاب ٥/٢-٨، والمقتضب ٢٨٠/٤-٢٨١، والإنصاف ٥٦٩، واللباب ٤٩٤/١، وابن يعيش٨٧/٥ و ٥٦/٣-٥٧، وشرح التَّسهيل ١١٦/١-١١٧، والمرادي ٩٥/١-٩٦، وائتلاف النصرة ٦٩. وقد ذهب ابن حزم إلى أن المعارف كلَّها متساوية. انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٣٨.

[4] وهو مذهب سيبويه والجمهور، ورجَّحه ابن مالك وابن هشام، ومذهب الكوفيين أنه العلم، ونُسب ذلك للسيرافي، ونُسب أيضًا إلى الصيمري، رغم أنَّه صرَّح أن المضمر أخصُّ الأسماء وأعرفها. انظر أسرار العربية ٣٠٥، والتبصرة والتذكرة ٩٥/١ و١٧٢، والغرة المخفية ٣٠٧/١، وابن يعيش ٥٦/٣، وشرح التَّسهيل ١١٦/١-١١٧، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٣٨، وشرح شذور الذهب ١٧٤.

[5] وذهب السيرافي إلى أنه أعرف المعارف، وبه ابتدأ سيبويه أنواع المعارف. انظر الكتاب ٥/٢، والإنصاف ٥٦٩.

[6] ونُسب إلى ابن السراج القول بأنَّه أعرف المعارف، وهو يخالف ما في الأصول ١٤٩/١، وانظر أسرار العربية ٣٠٥، والإنصاف ٥٦٩.

[7] لأنَّ كلًا منهما تعريفه بالعهد، كما قال المرادي. انظر شرح التَّسهيل له ١٣٨.

[8] وقد نُسب هذا القول لابن كيسان. انظر شرح التَّسهيل لابن مالك ١١٨/١، وللمرادي ١٣٩.

وأمّا المضاف فإنه [٢١/ب] في رتبة ما أُضيفَ إليه مُطلقًا عند الناظم[١]، وعند الأكثر أنَّ المضاف إلى المضمَرِ في رتبة العلم[٢].

وأعرفُ الضمائر ضمير المتكلم، ثمَّ المخاطب، ثمَّ الغائب السالم عن الإبهام[٣]، وجعل النّاظم هذا في «التَّسهيل» دون العَلَم[٤].

[٥٤. فَما لِذِي غَيْبةٍ أوْ حُضُورِ كَأنْتَ وهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيْرِ]

(**فَما**) وضع (**لِذِي غَيبةٍ**) تقدَّم ذكرُه لفظًا أو معنى أو حُكمًا على ما سيأتي في آخر باب الفاعل، (**أو**) لذي (**حُضُورِ**) مُتكلِّم أو مخاطب[٥] (**كَأنتَ**) وأنا (**وَهوَ**) وفروعها (**سَمِّ**) في اصطلاح البصريِّين (**بِالضَّمِيرِ**) والمضمَرِ[٦]، وسمّاه الكوفيُّونَ: كناية ومكنيًا[٧].

---

[١] انظر شرح التَّسهيل ١١٧/١، ونُسب هذا القول لسيبويه. انظر شرح الرضي على الكافية ٣١٣/٢.

[٢] ونُسب هذا القول إلى سيبويه، ورجَّحه أبو حيان، وأشار المرادي إلى أنه مذهب الأندلسيين، وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا. انظر المقتضب ٢٨٣/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ١٥، و شرح الرضي على الكافية ٣١٣/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٣٧، والتَّصريح ٩٥/١.

[٣] انظر التَّسهيل ٢١، وشرح التَّسهيل ١١٥/١-١١٦، والمحصول ٧٩٥/٢، والمرادي ٩٥/١-٩٦، وشرح التَّسهيل له ١٣٨.

[٤] انظر التَّسهيل ٢١، وذلك لأنه قد يطرأ عليه ما يُنقص تمكنه في التعريف، وفيه للنحاة مذاهب، وقد عدَّه بعضهم نكرة إذا عاد إلى نكرة. انظر شرح التَّسهيل ١١٥/١-١١٦، والمحصول ٧٩٥/٢، والمرادي ٩٥/١-٩٦، وشرح التَّسهيل له ١٣٨، وشرح شذور الذهب ١٧٣، والمساعد ٧٨/١.

[٥] انظر منهج السالك لأبي حيان ١/ ١٥، والمرادي ٩٧/١، وابن جابر ١٥٢/١.

[٦] انظر الجمل المنسوب للخليل ١٨٩ و ٢٢٨، والكتاب٨٧/١ و ٤١٤/٣، والمقتضب ٢٠/١ و٢٥٥، والأصول٦٤/١ و٧١، والتعليقة لأبي علي الفارسي٣٨/١ و١١٢، وابن يعيش ٨٤/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٢٥/١، والمرادي ٩٧/١، وأوضح المسالك ٨٣/١، وشرح شذور الذهب ١٧٤-١٧٥، والتَّصريح ٩٥/١، وكتاب الحدود لابن القاسم ٤٠.

[٧] انظر معاني القرآن للفراء ١٩/١و٣٣٥، والموفقي لابن كيسان ١١٢، وابن يعيش ٨٤/٣، والارتشاف ٩١١/٢، وشرح شذور الذهب ١٧٤-١٧٥، والتَّصريح ٩٥/١، والبهجة المرضية ٤٢/١، وكتاب الحدود لابن القاسم ٤٠.

وفي هذا الكلام شيء؛ فقد استخدم البصريُّون—كأبي عبيدة وابن السراج والزجاج وأبي علي مثلًا-مصطلح الكناية كما استخدموا الضمير والاسم المضمر، وقد استخدم الكوفيون-كالفرّاء مثلًا-مصطلح الضمير والاسم المضمر كما استخدموا الكناية والمكني، والمتأمّل لكلامهم يجد أن هذه المصطلحات لم تكن مستقرة، فلذلك تداخلت في كلامهم، وأنهم أكثر ما يقصدون بالمضمر المستتر، وأنهم قد يطلقون الكناية على كلِّ ما كان فيه إيجاز وتورية، والضمير من ذلك، وقد قال ابن يعيش: لا فَرْقَ بين المضمر والمكنيِّ عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحدٌ، وإن اختلفا من جهة اللفظ. وأمّا البصريُّون، فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيّات، فكلُّ مضمر مَكنيٌّ، وليس كلُّ مكنيٍّ مضمرًا. انظر معاني

تنبيهٌ:

رَفَعَ إبهامَ دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتَّمثيل[1].

[٥٥ـ وذُو اتِّصالٍ مِنْهُ ما لا يُبْتَدا وَلا يَلِي إلّا اخْتِيارًا أبَدا]

[٥٦ـ كالياءِ والكافِ مِنِ ابْنِي أكْرَمَكْ والياءِ والها مِنْ سَلِيْهِ ما مَلَكْ]

(**وَذُو اتِّصالٍ مِنهُ ما لا يُبتَدا**) به (**وَلا يَلِي إلّا**) الاستثنائية (**اختِيارًا أبَدًا**) وقد يليها اضطرارًا[2] كقولِه[3]:

وَما نُبالِي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ألا يُجَاوِرَنا إلّاكِ دَيَّارُ

وذلك (**كالياء والكافِ مِن**) قولك: (**ابنِي أكرَمَك، والياءِ والهاء مِن**) قولك: (**سَلِيه ما مَلَك**)؛ فالأولُ – وهو الياء – ضمير مُتكلِّم مجرور، والثاني – وهو الكاف – ضمير مخاطب منصوب، والثالث – وهو الياء – ضمير المخاطبة مرفوع[4]، والرابع – وهو الهاء – ضمير الغائب منصوب، وهي ضمائرُ متَّصلة لا تتأتَّى

القرآن للفراء ١٤/١ و ٣١٠/١ و ١٩٨/٢، ومجاز القرآن ٨/١ و ٢٦٨/٢، والمقتضب ٢٤٨/١ و ٨٩/٣، والأصول ٦٩/١ و ٧١ و ١٣٦/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٥/١ و ٥٦/٢، والتعليقة لأبي علي الفارسي٣٨/١ و ٤٦/٢، والحجة لابن خالويه ١٣٦و٣١٨، وشرح الرضي على الكافية ٣٨/٣.

[1] انظر ضرائر الشعر ٢٦٢، والمرادي ٩٧/١.

[2] هذا مذهب البصريين، أما غيرهم—ومنهم أبو بكر بن الأنباري–فظاهر كلامهم أنه لا يختص بالشعر، وقد منعه المبرِّد مطلقًا. انظر المقتضب ٢٦١/١، والأصول ١١٧/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٢٦٧/٤، وشرح التَّسهيل ١٥٨/١، والتذييل والتكميل ٢٣٤/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ١٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٣.

[3] البيت بلا نسبة في معاني القرآن للنحاس ٢٦٧/٤، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وشرح الجمل للزجاجي ٤١٠/١، وابن يعيش ١٠١/٣، وشرح الجزولية ٦٤١/٢، وضرائر الشعر ٢٦٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٨٥/١، وشرح التَّسهيل ٢٢٦/٢، وابن الناظم ٥٧، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٩/٢، والارتشاف ٩٣٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٣/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ١٦، والمرادي ٩٨/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٣، وابن الوردي ٧٨، وتخليص الشواهد ١٠٠، وأوضح المسالك ٨٣/١، والمغني ٥٧٧/١، وابن عقيل ٩٠/١، وابن جابر ١٥٤/١، والمقاصد الشافية ٢٦٢/١، والمكودي ١١٥/١، وابن الجزري ٢٤، والتَّصريح ٩٨/١ و١٩٢، والبهجة المرضية ٤٣/١، والهمع ١٩٦/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥، ٣٢٥، وشرح شواهد المغني ٣٣٣/٦. ويروى: حاشاك ديار و سواك ديار.

[4] وهو قول سيبويه، وخالفه الأخفش والمازني وزعما أنها حرف تأنيث، والفاعل ضمير مستتر. انظر الكتاب ١٥٥/٤، والتَّصريح ٩٩/١.

البداءةُ بها، ولا تقع بعد إلا[1].

[٥٧. وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنا يَجِبْ وَلَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ]

(**وَكُلُّ مُضمَرٍ**) متَّصلًا كان أو منفصلًا (**لَهُ البِنا يَجِب**) باتِّفاق النُّحاة. واختُلِفَ في سبب بنائه؛ فقيل: لمشابهته الحرف في المعنى؛ لأنَّ كلَّ ضمير[2] مضمَّنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف[3].

وذكر في «التَّسهيل»[4] لبنائها أربعة أسباب:

الأوَّل: مشابهته الحروف[5] في الوضع؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين، وحُمِلَ الباقي على الأكثر.

والثاني: مشابهته في الافتقار؛ لأنَّ المضمَر لا تتمُّ دلالتُه على مسمّاه إلا بضميمةٍ من مشاهدة أو غيرها.

والثالث: مشابهته له في الجمود؛ فلا يُتصرَّفُ في لفظه بوجهٍ من الوجوه حتَّى بالتصغير، ولا بأن يُوصَفَ أو يُوصَفَ به.

الرّابع: الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه؛ لاختلاف المعاني[6].

قال الشّارح[7]: ولعلَّ هذا هو المُعتبَر [٢٢/أ] عند الشيخ في بناء المضمَراتِ؛ ولذلك عقَّبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنَّه قصد بذلك إظهارَ تمكُّنِ[8] البناء، فقال: (**وَلَفظُ ما جُرَّ كَلَفظِ ما نُصِب**)[9] نحو: إنَّه وله، ورأيتك ومررت بك.

---

[1] انظر الأصول ١١٧/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٢٦٧/٤، وشرح التَّسهيل ١٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٤/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ١٦، والمرادي ٩٨/١، وشرح التَّسهيل له ١٦٣.

[2] في (م) مضمر.

[3] انظر ابن الناظم ٥٧، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧١، والتَّصريح ١٠٠/١، والبهجة المرضية ٤٣/١.

[4] انظر التَّسهيل ٢٩.

[5] في (م): الحرف.

[6] انظر المقتصد ١٤٠/١، وشرح التَّسهيل ١٦٦/١، والمحصول ٧٩٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٢-٢٨٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧١، والبهجة المرضية ٤٣/١.

[7] ابن الناظم ٥٧، وانظر ابن جابر ١٥٨/١.

[8] في (م): علّةً.

[9] قال أبو حيان: ((قوله: (كلفظ ما نصب) ليس بجيد؛ لأن الذي نصب منه منفصل ومنه متصل، ولفظ المجرور ليس كلفظ المنصوب مطلقًا، بل كلفظ المنصوب المتصل)). وقد سبق الجزوليُّ ابنَ مالك إلى عبارته، لكنَّه تنبَّه إلى هذا القيد

[٥٨- لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وجَرٍّ نا صَلَحْ كاعْرِفْ بِنا فَإِنَّنا نِلْنا المِنَحْ]

(**لِلرَّفعِ والنَّصبِ وَجرٍّ نا**) الدالُّ على المُتكلِّم المشارِكِ أو المعظِّمِ نفسَه (**صَلَح**) مع اتِّحاد المعنى والاتِّصال (**كاعرِف بِنا فَإِنَّنا نِلنا المِنَح**) فـ(نا) في (بنا) في موضع جرٍّ بالباء، وفي (فإننا) في موضع نصب بإنَّ، وفي (نلنا) في موضع رفع بالفاعلية.

وأمّا الياء و«هم» فإنَّهما يستعملان للرفع والنَّصب والجرِّ، ولكن لا يشبهان «نا» من كلِّ وجهٍ؛ فإن الياء – وإن استُعمِلت للثلاثةِ، وكانَت ضميرًا متَّصلًا فيها – إلا أنَّها ليست فيها بمعنى واحد؛ لأنَّها في حالة الرفع للمخاطبة نحو: اضربي، وفي حالة الجرّ والنَّصب للمُتكلِّم نحو: لي وإني. و«هم» تُستعمَلُ في الثلاثة، وتكون فيها بمعنى واحد، إلا أنَّها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي الجرِّ والنَّصب ضميرٌ متَّصلٌ[١].

[٥٩- وأَلِفٌ والواوُ والنُّوْنُ لِما غابَ وغَيْرِهِ كَقاما واعْلَما]

(**وَأَلِفٌ والواوُ والنُّونُ**) ضمائر رفع بارزة متَّصلة (**لِما غابَ وَغَيرِهِ**) أي: المخاطب؛ فالغائب (**كَقاما**) وقاموا وقمن، (**وَ**) المخاطب نحو: (**اعلَما**) واعلموا واعلمن.

تنبيهٌ:

رَفَعَ توهُّمَ شمولِ قولِه: (وغيرِه) المُتكلِّمَ بالتَّمثيلِ[٢].

و[لما][٣] كان المضمَر المتَّصلُ على نوعين: بارز وهو ما له وجود في اللَّفظ، أو مستترٌ، وهو ما ليس كذلك، وقدَّم الكلامَ على الأوَّل، شرع في [بيان] الثاني بقولِه:

[٦٠- ومِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أُوافِقْ نَغتَبِطْ إذْ تُشْكَرُ]

(**وَمِن ضَمِيرِ الرَّفعِ**) أي: لا النَّصب ولا الجرِّ[٤] (**ما يَستَتِرُ**) وجوبًا أو جوازًا:

فالأولُ: هو الذي لا يخلفه ظاهرٌ ولا ضميرٌ منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب، (**كافعَل**) يا زيد، أو بمضارع مبدوء بهمزة المُتكلِّم مثل: (**أُوافِق**)، أو بنون المُتكلِّمِ المشارِكِ أو المعظِّمِ نفسَه

فقال: ((المجرور كله متصل واتصاله بالاسم أو بحرف الجر، ولفظه كلفظ المنصوب المتصل)). انظر الجزولية ٦٢، وشرحها للشلوبين ٦٤٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٥/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١٦/١، والمرادي ١٠٠/١.

[١] وقد اعترض أبو حيان على الناظم فقال: إن ذلك لا يختصُّ بـ «نا»، بل الياء كذلك، وقد بيَّن الشارح الردَّ على قوله، وسبقه إلى ذلك ابن هشام. انظر منهج السالك لأبي حيان ١٦/١، وأوضح المسالك ٨٦/١-٨٧، والتَّصريح ٩٩/١.

[٢] قال ابن جابر: وذلك لا يخلِّصه. انظر ابن جابر ١٦٠/١.

[٣] زيادة من (م).

[٤] انظر ابن الوردي ٧٨.

مثل: (**نَغتَبِط**)[1]، أو بتاء المخاطب نحو: (**إذ تَشكُرُ**)، أو بفعل استثناء كخلا وعدا وحاشا ولا يكون في نحو: قاموا ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا، ولا يكون بكرًا[2]، أو بأفعل التَّعجُّب نحو: ما أحسن زيدًا! أو بأفعل التفضيل نحو: ﴿**هُمْ أَحْسَنُ أَثَثًا**﴾ [مريم: ٧٤][3]، أو باسم فعل ليس بمعنى المضي[4] كنَزالِ ومَهْ وأفٍّ وأوَّه[5].

والثاني: هو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة[6]، قال في التوضيح[7]: هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر؛ إذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب؛ فإنَّه لا يُقال: قام هو على[٢٢/ب] الفاعلية[8]، وأمّا زيد قام أبوه، أو ما قام إلا هو فتركيبٌ آخرُ، والتحقيق أن يُقالَ: ينقسم العامل إلى ما لا يرفَعُ إلا الضميرَ كأقوم، وإلى ما يرفعهما كـ(قام)[9]. انتهى.

تنبيهٌ:

إنَّما خُصَّ ضميرُ الرفع بالاستتار؛ لأنَّه عمدةٌ يجب ذكره، فإن وُجِدَ في اللَّفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية والتقدير[10]، بخلاف ضميري النَّصب والجرّ، فإنَّهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عُدِما من اللَّفظ[11].

---

[1] انظر ابن الناظم ٥٩-٦٠، وأوضح المسالك ٨٧/١.

[2] انظر أوضح المسالك ٨٧/١.

[3] انظر أوضح المسالك ٨٨/١، والتَّصريح ١٠١/١، والبهجة المرضية ٤٥/١.

[4] فرَّق السيوطي بين اسم فعل الأمر، واسم الفعل المضارع، انظر البهجة المرضية ٤٥/١.

[5] وذكر أيضًا من حالات استتار الضمير: استتاره في الصفة نحو: زيد قائم، وفي الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صفتين أو صلتين أو خبرين أو حالين أو في موضع ثاني ظننت أو ثالث أعلمت أو موضع الفعل في باب الإغراء. انظر منهج السالك لأبي حيان ١٧/١.

[6] أضاف المرادي وابن هشام اسم الفعل الماضي، انظر المرادي ١٠٢/١، وأوضح المسالك ٨٨/١.

[7] انظر أوضح المسالك ٨٨/١.

[8] هذا مذهب سيبويه، وأجاز الجرمي ذلك في الشعر، وأجازه المبرد في الشعر والسعة. انظر الكتاب ٣٥٠/٢، والمقتضب ٢١٢/٣، والتذييل والتكميل ١٣٣/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٤١.

[9] انظر ابن يعيش ١٠٨/٣، وشرح التَّسهيل ١٦٦/١، وما نظر فيه ابن هشام في أوضحه وافقه في شرحه لقطر الندى ٩٤، وانظر ما قاله خالد الأزهري في التَّصريح ١٠٢/١.

[10] وإنما استتر لظهور معناه. انظر ابن الوردي ٧٨.

[11] انظر ابن الناظم ٥٩، وشرح الرضي على الكافية ٧٠/١.

[٦١- وذُو ارْتِفاعٍ وانْفِصالٍ أنا هُوْ وَأنْتَ والفُرُوْعُ لا تَشْتَبِهُ

٦٢- وذُو انْتِصابٍ فِي انْفِصالٍ جُعِلا إيّايَ والتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلا]

(**وَذُو ارتِفاعٍ وانفِصالٍ أنا**) للمُتكلِّم و(**هُوَ**) للغائب (**وَأنتَ**) للمخاطب، (**والفُرُوعُ**) عليها واضحة (**لا تَشتَبِهُ**) عليك، (**وَذُو انتِصابٍ فِي انفِصالٍ جُعِلا. إيّايَ**) وفروعُه، (**والتَفرِيعُ لَيسَ مُشكِلًا**)، فتلخَّص أنَّ الضميرَ على خمسة أنواع: مرفوع متَّصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متَّصل، ومنصوب منفصل، ومجرور، ولا يكون إلا متَّصلًا[١].

تنبيهٌ:

مذهب البصريِّين أن ألفَ «أنا» زائدةٌ، والاسمَ هو الهمزةُ والنُّون، ومذهب الكوفيِّينَ – واختاره النّاظم – أنَّ الاسمَ مجموعُ الأحرف الثلاثة[٢].

وفيه خمس لغات ذكرها في «التَّسهيل»[٣]: فُصحاهنَّ: إثباتُ ألفه وقفًا وحذفها وصلًا. والثانيةُ: إثباتها وصلًا ووقفًا، وهي لغة تميم[٤]. والثالثة: هنا بإبدال همزته هاءً. والرابعة: آن بمدَّة بعد الهمزة[٥]، قال النّاظمُ[٦]: من قال: آن؛ فإنَّه قلب «أنا»[٧] كما قال بعض العرب في رأى: راء. والخامسة: أنْ كـ(عن)، حكاها قُطْرُب[٨].

وأمّا «هو» فمذهب البصريِّين أنَّه بجملته ضمير، وكذلك «هي»[٩].

---

[١] انظر المحصول ٨٢٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٩/٢، وقد أطال ابن جابر النفس في استيفاء الضمائر، فانظر تفصيله في ابن جابر ١٦٢/١-١٧٠.

[٢] انظر الأصول ١١٧/٢، وابن يعيش ٩٣/٣، وشرح التَّسهيل ١٣٤/١، والارتشاف ٩٢٧/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧/١، والمرادي ١٠٢/١-١٠٣، وشرح التَّسهيل له ١٥٤، والتَّصريح ٩٦/١ و١٠٣.

[٣] انظر التَّسهيل ٢٥، وشرح التَّسهيل ١٤١/١-١٤٢، والمحصول ٨٠٧/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧/١.

[٤] ولغة بعض قيس وربيعة على ما حكى الفراء. انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٥٤.

[٥] وهي لغة قضاعة. انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٥٤.

[٦] في شرح التَّسهيل ١٤١/١-١٤٢.

[٧] وهذا القول نقله ابن إياز عن الفراء، وردَّه بما عليه الجمهور من أنَّ الألف زائدة. انظر المحصول ٨٠٨/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٤.

[٨] انظر التذييل والتكميل ١٩٦/٢.

[٩] وأما مذهب الكوفيين والزجاج وابن كيسان فهو أن الهاء هي الضمير وحدها، والواو زائدة. انظر الكتاب ٢٢٨/٤، والإنصاف ٥٤٢، وابن يعيش ٩٦/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧/١، والتذييل والتكميل ١٩٦/٢، وشرح التَّسهيل

وأمّا هما وهم وهنَّ فكذلك عند أبي عليٍّ[1]، وهو ظاهر كلام النّاظمِ هنا وفي «التَّسهيل»[2]. وقيل غير ذلك[3].

وأمّا أنت فالضمير عند البصريِّين «أَنْ»، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظًا وتصرُّفًا[4].

وأمّا إيّاي فذهب سيبويه إلى أن «إيّا» هو الضمير، ولواحقُه – وهي الياء من إيّاي، والكاف من إيّاك، والهاء من إيّاه – أحرفٌ تدلُّ على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة[5]، وذهب الخليل إلى أنَّها[6] ضمائر، واختاره الناظم[7].

[٦٣- وفِي اخْتِيارٍ لا يَجِيءُ الـمُنْفَصِلْ إذا تَأَتَّى أنْ يَجِيءَ الـمُتَّصِلْ]

للمرادي ١٥٥، وائتلاف النصرة ٦٥، والتَّصريح ٩٦/١ و١٠٣. وانظر كلام ابن الخشاب في تفسير وجود الواو في ضمير المذكر والياء في ضمير المؤنث في المحصول ٨١٤/٢.

[1] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٥٥، والهمع ٢٠٢/١.

[2] انظر التَّسهيل ٢٥.

[3] وهو أن الهاء وحدها هي الضمير. انظر التَّصريح ١٠٣/١.

[4] انظر ابن يعيش ٩٣/٣، ٩٥، و منهج السالك لأبي حيان ١٧/١.

وذهب الفراء إلى أن أنت بكمالها ضمير، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الضمير. انظر التَّصريح ٩٦/١ و ١٠٣.

[5] هذا مذهب سيبويه والفارسي، ونُقل عن الأخفش وابن السرّاج، واختاره ابن جني وابن الحاجب وأبو حيان وابن هشام. انظر الكتاب ٣٥٥/٢، والإغفال ٥٤-٥٥، وسر صناعة الإعراب ٣١٤، والتبصرة والتذكرة ٥٠٣/١، وابن يعيش ٩٨/٣-٩٩، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٨، وأوضح المسالك ٨٩/١، والتَّصريح ١٠٣/١. وقد نسب ابن الحاجب هذا القول للمتأخرين، وأنكر ابن إياز نسبته لسيبويه، وقال: ((إنما هو للأخفش)). انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٠/١، والمحصول ٨٢٠/٢.

[6] أي: الملحقات بـ (إيا).

[7] وابن يعيش، وضعَّفه الرضي، ونُسب هذا المذهب إلى المازني والأخفش، وثمة مذهب ثالث، وهو أن اللواحق هي الضمائر، وإيّا عماد، ونُسب للفراء وابن كيسان وللكوفيِّين، ورابع حيث ذهب الزجّاج إلى أن (إيا) اسم ظاهر لا ضمير، واللواحق له ضمائر، أضيف إليها، فهي في محل خفض بالإضافة، وقيل: هذا مذهب الخليل، ومذهب خامس نُسب للمبرِّد، وهو أنَّ (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، وسادس نُسب لابن درستويه، وهو أن (إيا) بين الظاهر والمضمر، وقال بعض الكوفيين: (إياك) بكامله اسم مضمر. انظر الكتاب ٢٧٩/١، و٣٥٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٤٨/١-٤٩، والأصول ١١٧/٢، وسر الصناعة ٣١٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٦٩/١، والتبصرة والتذكرة ٥٠٣/١، وأسرار العربية ٣٠٣، والإنصاف ٥٥٥-٥٥٦، وابن يعيش ٩٨/٣ و١٠٠، وشرح التَّسهيل ١٤٥/٢-١٤٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧/١، والمرادي ١٠٣/١-١٠٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٧-١٥٨، والمساعد ١٠١/١-١٠٢، و التَّصريح ١٠٣/١، والبهجة المرضية ٤٦/١.

(**وَفِي اختِيارٍ لا يَجِيءُ**) الضميرُ (**المُنفَصِل إذا تَأتَّى أن يَجِيءَ**) الضمير (**المُتَّصِل**)؛ لأنَّ الغرض من وضع المضمَرات إنَّما هو الاختصار، والمتَّصل أخصر من المنفصل[1]، فلا عدولَ عنه إلا حيثُ لم يتأتَّ الاتِّصالُ[2] لضرورةِ نظمٍ كقوله[3]: [٢٣/أ]

وَما أُصاحبُ مِنْ قَوْمٍ فأذكُرَهُمْ إلّا يَزيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ

وقوله[4]:

بِالباعِثِ الوارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضُ فِي دهرِ الدَّهَارِيرِ

الأصل: إلا يزيدونهم، وقد ضمنتهم.

أو تقدُّمِ الضميرِ على عاملِه نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو كونه محصورًا بإلا أو إنَّما نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، ونحوِ قوله[5]:

---

[1] انظر ابن يعيش ١٠١/٣، وابن الوردي ٨٠، وقد عبَّر الصيمري بلفظ الأخفِّ بدل الأخصر. انظر التبصرة والتذكرة ٤٩٦/١-٤٩٧.

[2] انظر الكتاب ٣٥٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٠٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١، وشرح التَّسهيل ١٤٧/١، وابن الناظم ٦١، والتذييل والتكميل ٢١٥/٢، والمرادي ١٠٤/١، وابن عقيل ١٠٠/١، والتَّصريح ١٠٦/١.

[3] هو زياد بن منقذ الحنظلي، ويقال له: المرار العدوي، والشعر له في الشعر والشعراء ٦٨٦/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٧١/١، وابن يعيش ٢٦/٧، وضرائر الشعر ٢٦٠، وخزانة الأدب ٢٥٠/٥، ٢٥٥، و لزياد بن حمل أو زياد بن منقذ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢/٢، وشرح شواهد المغني ٢٧٧/٣، ولزياد بن حميد بن سعيد العدوي في شرح التَّسهيل للمرادي ١٦٥-١٦٦، ولزياد بن حمل التميمي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٥١/٢، والتَّصريح ١٠٤/١، ولبدر بن سعيد أخي زياد في الأغاني ٣٣٠/١٠، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٥٦/١، وابن الناظم ٦١، وابن الوردي ٨٠، والارتشاف ١٦٧٤/٤، وتخليص الشواهد ٨٣، وأوضح المسالك ٩٠/١، والمساعد ٨٧/٣، والمقاصد الشافية ٥١/٦، ويروى: لم ألق بعدهم حيًّا فأخبرهم...

[4] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٢١٤/١، وشرح التَّسهيل ١٥٦/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٩، والتَّصريح ١٠٥/١، وخزانة الأدب ٢٨٨/٥، وللفرزدق أو لأمية في تخليص الشواهد ٨٧، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١، وقد أثبته محقق ديوان أمية ٥٥١ في القسم الذي لا تصحُّ نسبته إلى أميّة، ونبَّه ابن هشام في التلخيص إلى أنه لم يجده في ديوان أمية، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٥٧، وشرح الشافية الكافية ٢٣٣/١، وابن الناظم ٦١، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٥/٢، وتذكرة النحاة ٤٣، والتذييل والتكميل ٢٤٧/٢، والمرادي ١٠٤/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٥، وابن الوردي ٨٠، وأوضح المسالك ٦١/١، وابن عقيل ١٠١/١، والمقاصد الشافية ٢٩٧/١، والمكودي ١٢٠/١، وابن الجزري ٢٧، والتَّصريح ١٠٥/١-١١٥، والبهجة المرضية ٤٩/١، والهمع ٢١٧/١.

[5] هو الفرزدق، والبيت في ديوانه ١٥٣/٢، والمحتسب ١٩٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٧٩/٤، واللسان (ق ل ا)، وتذكرة النحاة ٨٥، والجنى الداني ٣٩٧، والمغني ٤٠٧/١، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤، وشرح شواهد المغني ٧١٨/٢، والتَّصريح

أنا الذائدُ الحامِي الذِّمارَ وَإِنَّمَا يُدافِعُ عَنْ أحْسابِهِمْ أنا أوْ مِثْلِي

لأنَّ المعنى: لا يدافع إلا أنا.

أو كون العامل محذوفًا أو معنويًا نحو: إيّاك والشر، وأنا زيد؛ لتعذر الاتِّصال بالمحذوف والمعنوي.

[٦٤. وصِلْ أوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنِيْهِ وما أشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

٦٥. كَذاكَ خِلْتَنِيْهِ واتِّصالا أخْتارُ غَيْرِي اخْتارَ الانْفِصالا]

(**وَصِل أوِ افصِل هاء سَلنِيهِ وَما أشبَهَهُ**) أي: وما أشبه هاء (سلنيه) من [كلٍّ] ثاني ضميرين أوَّلُهما أخصُّ وغيرُ مرفوع والعاملُ فيهما غيرُ ناسخ للابتداء، سواء كان فعلًا نحو: سلنيه وسلني إياه، والدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه، والاتِّصال حينئذٍ أرجح[١]، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود: ٢٨]، ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًاۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣]. ومن الفصل[٢]: «إنَّ اللهَ ملَّكَكُم إيّاهم، ولو شاءَ لمَلَّكَهم إيّاكم»[٣]، أو اسمًا نحو: الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه، والانفصال حينئذٍ أرجح[٤]. ومن الاتِّصال قولُه[٥]:

لئنْ كانَ حُبِّكِ لِي كاذِبًا لقد كانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينا

١٠٦/١، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨، وبلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٢٤٣/١، وشرح التَّسهيل ١٤٨/١، والتذييل والتكميل ٢١٥/٢، والارتشاف ٩٣٦/٢، والمرادي ١٠٤/١، وأوضح المسالك ٩٥/١، والهمع ٢١٧/١. ويروى: أنا الفارس، و: أنا الضامن الحاني...

[١] أي: عند الاتصال بالفعل، ولذلك اقتصر عليه سيبويه، وخالف الشلوبين، فرجَّح الانفصال، وتأوَّل كلام سيبويه. انظر الكتاب٣٦٣/٢، وابن يعيش ١٠٤/٣، وشرح الجزولية٦٣٥/٢، وشرح التَّسهيل ١٥٣/١، وابن الناظم ٦٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٤، وأوضح المسالك ٩٧/١، والتَّصريح ١٠٧/١.

[٢] في (م): المنفصل.

[٣] قول النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري رقم ١٣٥٤، وانظر شرح التَّسهيل ١٥٣/١، وابن الناظم ٦٣، والمرادي ١٠٩/١، وأوضح المسالك ٩٧/١، والمقاصد الشافية ٢١٢/١ و٣٠١، والمكودي ١٢٢/١، والتَّصريح ١٠٧/١-١٢٠.

[٤] وقال سيبويه عن الاتصال في هذه الحالة: فالعرب قد تكلَّم بهذا، وليس بالكثير. وممَّن رجَّح الانفصال ابن يعيش وابن هشام. وإنَّما كان المنفصلُ هنا هو المختارَ بخلاف الفعل، لوجهين: أحدُهما: أن الاسمَ لا تستحكِم فيه علاماتُ الإضمار استحكامَها في الأفعال. والثاني: أن الضمير حالٌّ محلَّ التنوين. انظر الكتاب ٣٥٧/٢، وابن يعيش ١٠٤/٣، وأوضح المسالك ٩٧/١.

[٥] هو بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٦٢/١، وشرح التَّسهيل ١٥٣/١، وأوضح المسالك ٩٧/١، والتَّصريح ١٠٧/١.

وقوله[1]:

..... وَمَنْعُكَها بِشَيءٍ يُسْتَطاعُ

وَ(**فِي**) هاء (**كُنتُهُ**) وبابِه (**الخَلفُ**) الآتي ذكرُه (**انتَمَى**) أي: انتسب[2]، وَ (**كَذاكَ**) في هاء (**خِلتَنِيهِ**) وما أشبهَه من كلِّ ثاني ضميرين أوَّلُهما أخصُّ وغيرُ مرفوعٍ، والعاملُ فيهما ناسخ للابتداء. (**واتِّصالا أختارُ**) في البابين[3]؛ لأنَّه الأصل. ومن الاتِّصال في باب «كان» قولُه عليه السلام في ابن صياد[4]: ((إن يَكُنْهُ فلَن تُسلَّطَ عليه، وإلّا يَكُنهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِه))، وقولُ الشاعر[5]:

فإن لا يكُنْها أوَ تَكُنْهُ فَإنَّهُ أخُوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِها

وأمّا الاتِّصال في باب «خالَ» فلمشابهة (خلتنيه) و(ظننتكه) بـ(سألتنيه) و(أعطيتكه) وهو ظاهرٌ، ومنه قولُه[6]:

---

[1] هو عبيدة بن ربيعة، والبيت له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١١/١، وخزانة الأدب ٢٦٧/٥، ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٣٨٨/٢، ولرجل من تميم في شرح الحماسة للتبريزي ٦٧، وتخليص الشواهد ٨٩، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٥٣/١، وابن الناظم ٦٢، والارتشاف ١٢/٣-١٩، والمرادي ١٠٨/١، وشرح التَّسهيل له ١٦٤، ورصف المباني ١٥٠، والجنى الداني ٥٥، والمغني ١٤٩/١، والمقاصد الشافية ٣١١/١. وصدره: فلا تَطمَعْ أبيتَ اللَّعنَ فِيها.

[2] انظر الكتاب ٣٥٨/٢، والأصول ١١٨/٢، والتعليقة لأبي علي ٨٦/٢.

[3] انظر شرح الشافية الكافية٢٣١/١، وشرح التَّسهيل ١٥٥/١، وقد بيَّن ابن مالك أنَّه متَّبع في ذلك ترجيح المازني، وقال أبو حيان: اتَّبع في ذلك الرماني وابن الطراوة، ومختارهم غير مختار. بينما قال ابن جابر: الاتصال هو الفصيح، وذكر أنه كثير في النثر والنظم، وأن الانفصال جاء في الشعر، ولم يأت في النثر في باب كان إلا في الاستثناء. انظر منهج السالك لأبي حيان ١٨/١، وابن جابر ١٧٤/١.

[4] أخرجه بهذا اللفظ البخاري (١٣٥٤)، ومسلم (٢٩٣٠)، وروي بلفظ: ((إن يكن هو)) ولا شاهد فيه، وقد أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٦٣٦٠)، والبخاري (٦١٧٣).

وانظر شرح التَّسهيل ١٥٤/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٣١/١، وابن الناظم ٦٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٥، وابن الوردي ٨٠، وأوضح المسالك ١٠٢/١، وابن عقيل ٣٠٠/١، وابن جابر ١٧٢/١، والمقاصد الشافية ٣٠٣/١، والتَّصريح ١٠٨/١-١٩٦، والبهجة المرضية ٤٧/١-٢٤٥، والهمع ١٠٧/٢.

[5] هو أبو الأسود الدؤلي، والبيت في ديوانه ١٦٢، والكتاب ٤٦/١، والأصول ٩١/١، والحجة لأبي علي ٣١٥/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٠٥/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، واللسان (ك ن ن)، والمقرَّب ٩٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٣/٢، وابن الناظم ٦٤، وابن جابر ١٧٢/١، وخزانة الأدب ٣٢٧/٥، والمقاصد النحوية ٣١٠/١، وبلا نسبة في المقتضب ٩٨/٣، والإنصاف ١٣٠.

[6] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٥٥/١، وأوضح المسالك ١٠٠/١، والتَّصريح ١٠٨/١.

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخالُكَهُ إذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرا

[٢٣/ب] وأمّا (**غَيرِي**) كسيبويه[١] والأكثر فإنَّه (**اختارَ الانفِصالا**) فيهما[٢]؛ لأنَّ الضمير في البابين خبر في الأصل، وحقُّ الخبر الانفصال[٣]. وكلاهما مسموع، فمن الأوَّل قوله[٤]:

لَئِنْ كانَ إيّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا عَنْ العَهْدِ والإنْسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن الثاني قوله[٥]:

أخِي حَسِبْتُكَ إيّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أرجاءُ صَدْرِكِ بالأضْغانِ والإحَنِ

تنبيهٌ:

وافق النّاظم في «التَّسهيل»[٦] سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال: لأنَّه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر؛ بخلاف هاء كنته؛ فإنَّه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنَّه شبيه بهاء ضربته في أنَّه لم يحجزه إلا ضميرٌ مرفوع، والمرفوعُ كجزء من الفعل. وما اختاره النّاظم هنا هو مختار الرُّمّاني وابن الطراوة[٧].

---

[١] والمبرد وابن السراج والصيمري والزمخشري وابن يعيش. انظر الكتاب ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، والأصول ٩١/١، والتبصرة والتذكرة ٥٠٥/١، وابن يعيش١٠٥/٣ و ١٠٧.

[٢] أما ابن الناظم فقال عن اختيار الانفصال: ليس بمرضي؛ لأن الاتصال قد جاء في الكتاب العزيز في قوله تعالى: ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرًا لفشلتم﴾ [الأنفال: ٤٣]، والانفصال لا يكاد يُعثَر عليه إلا في الشعر... ووافقه في ذلك ابن الوردي وابن جابر. انظر ابن الناظم ٦٥، وابن الوردي ٨٠، وابن جابر ١٧٤/١، وقد رجَّح ابن عقيل ما رجَّح سيبويه. انظر ابن عقيل ١٠٤/١.

[٣] انظر المقتضب ٩٨/٣، والأصول ٩١/١، والتبصرة والتذكرة ٥٠٥/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، وشرح التَّسهيل ١٥٣/١، والمرادي ١٠٧/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٤، وأوضح المسالك ٧٢/١، والتَّصريح ١٠٨/١.

[٤] هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه ٩٤، والتبصرة والتذكرة ٥٠٦/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، والمقرَّب ٩٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٣/٢، وتخليص الشواهد ٩٣، وابن جابر ١٧٤/١، والتَّصريح ١٠٨/١، وخزانة الأدب ٣١٢/٥، ٣١٣، وبلا نسبة في شرح الجزولية ٦٣٤/٢، وشرح ابن الناظم ٦٤، وابن الوردي ٨٠، وأوضح المسالك ١٠٢/١.

[٥] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٥٥/١، وابن الناظم ٦٥، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٤، وأوضح المسالك ٩٩/١، وابن جابر ١٧٧/١، والتَّصريح ١٠٧/١.

[٦] انظر التَّسهيل ٢٧، وشرح التَّسهيل ١٥٣/١ وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٤.

[٧] انظر المقتضب ٩٨/٣، وشرح التَّسهيل ١٥٤/١، والمرادي ١٠٧/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٥، وأوضح المسالك ١٠٠/١، والتَّصريح ١٠٨/١، والبهجة المرضية ٤٧/١.

[٦٦- وقَدِّمِ الأخَصَّ فِي اتِّصالِ وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ فِي انْفِصالِ]

(**وَقَدِّم الأخَصَّ**) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخصِّ [منهما] وجوبًا (**فِي**) حالِ (**اتِّصالِ**) فقدِّم ضميرَ المُتكلِّم على ضمير المخاطب وضميرَ المخاطب، على ضمير الغائب[١] كما في: سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتكه، ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف، ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتِّصال[٢].

(**وَقَدِّمَن ما شِئتَ**) من الأخصِّ وغير الأخصِّ (**فِي انفِصالِ**)[٣] نحو: سلني إياه، وسله إيّاي، والدرهم أعطيتك إياه، وأعطيته إيّاك، والصديق كنت إياه، وكان إيّاي، وهكذا إلى آخره[٤]، ومنه: «إنَّ اللهَ ملَّكَكُم إيّاهُم، ولو شاءَ لَمَلَّكَهُم إيّاكُم»[٥].

تنبيهٌ:

حاصل ما ذكره أنَّ الضميرَ الذي يجوز اتِّصالُه وانفصالُه هو ما كانَ خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، أو ثاني ضميرين أوَّلُهما أخصُّ وغير مرفوع؛ فخرج مثلُ الكاف من نحو: أكرمتك، ودخل مثلُ الهاء من نحو قوله[٦]:

..... وَمَنْعُكُها بِشَيءٍ يُسْتَطاعُ

فإن الهاء ثاني ضميرين أوَّلُهما – وهو الكافُ – أخصُّ وغيرُ مرفوع؛ لأنَّه مجرور بإضافة المصدرِ إليه.

[٦٧- وفِي اتِّحادِ الرُّتْبةِ الزَمْ فَصْلا وَقَدْ يُبِيْحُ الغَيْبُ فِيْهِ وصْلا]

---

[١] انظر الكتاب ٣٦٤/٢، والأصول ١٢٠/٢، وابن الناظم ٦٢، والمرادي ١٠٨/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٢.

[٢] أجاز المبرِّد تقديم غير الأخص مع الاتصال، ولكن الانفصال عنده راجح. انظر الأصول ١٢٠/٢، وابن يعيش ١٠٥/٣، و التَّصريح ١٠٩/١.

[٣] انظر ابن الناظم ٦٣، والمرادي ١٠٩/١.

[٤] ذكر السيوطي أنَّ ذلك بشرط أمن اللبس، انظر البهجة المرضية ٤٨/١.

[٥] البخاري رقم ١٣٥٤، وقد تقدم صـ١٦٠، وانظر شرح التَّسهيل ١٥٣/١، وابن الناظم ٦٣، والمرادي ١٠٩/١، وأوضح المسالك ٩٧/١، والمقاصد الشافية ٢١٢/١ و ٣٠١، والمكودي ١٢٢/١، والتَّصريح ١٠٧/١–١٢٠.

[٦] هو عبيدة بن ربيعة، وقد تقدم صـ١٦٠. وصدره: فلا تَطمَعْ أبيتَ اللَّعنَ فِيها.

(**وَفِي اتِّحادِ الرُّتبةِ**)[1] وهو أن لا يكونَ فيهما أخصُّ بأن يكونا معًا ضميري تكلّم أو خطاب أو غيبة[2] (**الزَم فَصلًا**) نحو: سلني إيّاي، وأعطيتك إيّاك، وخلته إياه، ولا يجوز: سلنيني، ولا أعطيتكك، ولا خلتهه. (**وَقَد يُبيحُ الغَيبِ**) أي: كونهما [٢٤/أ] للغيبة (**فِيهِ**) أي: في اتِّحادٍ (**وَصلا**)[3]. من ذلك ما رواه الكسائيُّ من قول بعض العرب: «هم أحسنُ الناسِ وجوهًا وأنضَرُهُمُوها»[4]، وقولُه[5]:

لِوَجْهِكَ فِي الاحْسانِ بَسْطٌ وَبَهْجةٌ أنالَهُمَاهُ قَفْوُ أكْرَمِ والِـدِ

وقولُه[6]:

وَقَدْ جَعَلتْ نَفْسِي تَطيبُ لِضَغْمةٍ لِضَغْمِهماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها

[وشرطَ النّاظم لجواز ذلك أن يختلفَ لفظاهما][7] كما في هذه الشواهد، قال: فإن اتَّفقا في الغيبة، وفي التَّذكير أو التَّأنيث، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع، ولم يكن الأوَّل مرفوعًا، وجب كون الثاني بلفظ الانفصال، نحو: فأعطاه إياه، ولو قال: فأعطاهوه بالاتِّصال لم يجز؛ لما في ذلك من استثقالِ توالي المثلين، مع إيهام كون الثاني تأكيدًا للأول. وكذا لو اتَّفقا في الإفراد والتَّأنيث نحو: أعطاها إياها، أو في التثنية أو الجمع نحو: أعطاهما إياهما، وأعطاهم إياهم، وأعطاهن إياهن، فالاتِّصالُ في هذا وأمثاله ممتنعٌ. هذه عبارته في بعض كتبه[8].

---

[1] أي: رتبة المفعولين. انظر ابن الجزري ٢٩.

[2] قال نحوه ابن جابر، ولو قال: ضميري تكلم أو خطاب، وترك الغيبة لكان أولى. انظر ابن جابر ١٧٩/١، وابن الجزري ٢٩.

[3] انظر ابن يعيش ١٠٦/٣، وشرح التَّسهيل ١٥١/١، وابن الناظم ٦٧، والارتشاف ٩٣٦/٢، والمرادي ١٠٩/١، وابن الوردي ٨١، وأوضح المسالك ١٠٤/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل ١٥١/١، وابن الناظم ٦٧، والمرادي ١٠٩/١، وابن الوردي ٨١، وأوضح المسالك ١٠٥/١.

[5] البيت بلا نسبة في ابن الناظم ٦٧، وتذكرة النحاة ٥٠، وابن الوردي ٨١، والمرادي ١٠٩/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٢، وأوضح المسالك ١٠٥/١، وتخليص الشواهد ٩٧، و المكودي ١٢٣/١، والتَّصريح ١٠٩/١، والهمع ٦٣/١.

[6] هو مغلس بن لقيط، والبيت له في ابن يعيش ١٠٦/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢/١، وشرح التَّسهيل ١٥١/١، وابن الناظم ٦٦، وابن الوردي ٨١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٢، وتخليص الشواهد ٩٤، وابن جابر ١٨٠/١، وخزانة الأدب ٣٠٣/٥، وبلا نسبة في الكتاب ٣٦٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٣٤/١، وابن الحاجب ٣٨١، والإيضاح في شرح المفصل له ٤٤٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٤١/٢، واللسان (ض غ م)، والارتشاف ٩٣٦/٢، وابن الجزري ٢٩.

[7] انظر التَّسهيل ٢٧، وشرح التَّسهيل ١٤٨/١. وأشار الرضي إلى أنَّ ذلك لأمن اللبس. انظر شرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٢.

[8] لم أُصِبْ هذه العبارة فيما وقفت عليه من كتب ابن مالك.

ثمَّ قال: فإن اختلفا، وتقاربت الهاءان نحو: أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصالُ حُسنًا وجودة؛ لأنَّ فيه تخلُّصًا من قربِ الهاء من الهاء؛ إذ ليس بينهما فصلٌ إلا بالواو في نحو: أعطاهوها، وبالألف في نحو: أعطاهاه؛ بخلاف: (أنضرهموها) و(أنالهماه) وشبهه.

تنبيهٌ:

وقد اعتذر الشّارحُ عن النّاظم في عدم ذكره الشَّرطَ المذكورَ بأن قوله: (وصلًا) بلفظ التَّنكير على معنى نوعٍ من الوصل، تعريضٌ بأنَّه لا يُباحُ الاتِّصالُ مع الاتِّحاد في الغيبة مُطلقًا، بل بقيدٍ، وهو الاختلافُ في اللَّفظ[1].

[٦٨- وقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُوْنُ وِقايةٍ ولَيْسِي قَدْ نُظِمْ]

(**وَقَبلَ يا النَّفسِ**[2]) دون غيرها من المضمَرات (**مَعَ الفعلِ**) مُطلقًا (**التُزِم نُونُ وِقايةٍ**[3]) مكسورة نحو: دعاني، ويكرمني، وأعطني، وقام القوم ما خلاني، وما عداني، وحاشاني؛ إن قدَّرتَهن أفعالًا، وما أحسنني إن اتَّقيتُ الله[4]! وعليه رجلًا ليسني[5]، وندر (ليسي) بغير نونٍ، كما أشار إليه بقولِه: (**وَلَيسي قَد نُظِم**) أي: في قولِه[6]:

---

[1] انظر ابن الناظم ٦٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩/١، والمرادي ١١٠/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٦٢، وابن الجزري ٢٩، والبهجة المرضية ٤٨/١-٤٩، وذكر ابن الجزري أن في بعض النسخ بيتًا ليس في أصل المصنف ولا في شرح الأصل، وهو قوله:

مع اختلافِهما ونحوُ ضمنت إياهم الأرضُ الضرورةُ اقتضت

وهو إشارة إلى أن الوصل في البيت المذكور إنما سوَّغه اختلاف الضميرين.

[2] أي: ياء المتكلِّم، وقد استخدم هذا المصطلح أبو جعفر النحاس وابن خالويه والتبريزي. انظر عمدة الكتاب للنحاس ١٧٩، والحجة ٢٨٤/١، وشرح ديوان الحماسة ٣٩٥.

[3] هذه التسمية منسوبة للبصريين، ويسمِّيها الكوفيون نون العماد. انظر المحصول ٨٢١/٢، وشرح الرضي على الشافية ٣٠٠/٢، والمغني ٤٥٠/١.

[4] انظر المقتضب ١٨٥/٤، والأصول ١٠١/١، واللباب ١٩٧/١.

[5] نقل سيبويه ذلك عن العرب. انظر الكتاب ٢٥٠/١ و ٣٥٩/٢، والمقتضب ٢٨٠/٣، والأصول ٢٩٠/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٠٥/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، وشرح التَّسهيل ١٣٦/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٣١/١، وابن الناظم ٦٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٣/٢، والارتشاف ٩٢٢/٢، والمرادي ١٦١/١، وشرح التَّسهيل له ١٦٥.

وقد حُكيت هذه العبارة بحذف نون الوقاية. انظر الأصول ١٤٢/١، والتبيين ٣٢١، واللباب ٤٥٦/١.

[6] هو رؤبة، والرجز له في ملحق ديوانه ١٧٥، والعين (ط ي س) ٢٨٠/٧، واللسان (ط ي س)، وخزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٣٢٥، والتَّصريح ١١٠/١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ط ي س) ٨٣٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٢٣/١، وابن يعيش

إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي

وجوَّز الكوفيُّونَ (ما أحسنِي!) – بياء – على ما عندهم من أنَّه اسمٌ لا فعل[1]. وأمّا نحو (تأمرُونِي)[2] فالصَّحيحُ أنَّ المحذوفةَ نونُ الرفع[3].

تنبيهٌ:

مذهب [٢٤/ب] الجمهور: أنَّها إنَّما سُمِّيت نون الوقاية؛ لأنَّها تقي الفعل من الكسر[4]. وقال الناظم[5]: بل لأنَّها تقي الفعلَ اللبسَ في نحو: (أكرِمْنِي) في الأمر؛ فلولا النون لالتبست ياءُ المُتكلِّم بياء المخاطبة، وأمرُ

١٠٨/٣، وشرح التَّسهيل ١٣٦/١، وابن الناظم ٦٤ و٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٣/٢، والجنى الداني ١٥٠، وابن الوردي ٨٢، والمغني ٢٢٧/١، وتخليص الشواهد ٩٩، وأوضح المسالك ١٠٨/١، وابن عقيل ١٠٩/١، وابن جابر ١٨٢/١، والمقاصد الشافية ٣٠٤/١ و ٣٣٠، وابن الجزري ٣٠، والبهجة المرضية ٥٠/١. وقبله: عَدَدتُ قَومي كعَديدِ الطَّيسِ، ويروى: عهدي بقومي كعديد الطَّيسِ.

[1] انظر المقتضب ١٩٠/٣ و ١٨٥/٤، والأصول ١٠١/١، والإنصاف ١٠٥–١٠٨، وأسرار العربية ١١٩، واللباب ١٩٧/١، والتبيين ٢٨٥، وابن يعيش ١٤٣/٧، وشرح التَّسهيل ٣١/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢، والارتشاف ٩٢٣/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٠/١، والمرادي ١١١/١–١١٢، وابن عقيل ١١٠/١.

[2] بتخفيف النون في قراءة نافع وأبي جعفر. انظر السبعة ٥٦٣، والحجة لأبي علي ٩٧/٦، ولابن خالويه ٢٠٥، والمبسوط ٣٨٥، وابن الناظم ٦٤ و ٦٨، والمرادي ١١١/١ و١٥٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٤٠/١، وأوضح المسالك ٣١/١، والتَّصريح ١١١/١، والبهجة المرضية ٥٠/١.

[3] وهو مذهب سيبويه وابن السراج، ونسبه ابن مالك للأخفش، ورجَّحه، ورجَّحه ابن هشام، ومذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني أن المحذوف نون الوقاية، ورجَّحه ابن زنجلة وابن الشجري والجزولي وأبو حيان والدماميني. انظر الكتاب ٥١٩/٣، والأصول ٢٠١/٢، والحجة لأبي علي ٣٣٤/٣، وسر الصناعة ٥٥٠/٢، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٢٥، وأمالي ابن الشجري ٥٢٠/٢، وشرح الجزولية ٦٤٣/٢، وشرح التَّسهيل ٥٣/١ و ١٤٠، وشرح الكافية الشّافية ١٠٦/١، وابن الناظم ٦٤ و ٦٨، والارتشاف ٤٢٠/١ و ٩٢٥/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩/١، والمرادي ١١١/١ و١٥٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٤٠/١، والمغني ٤٥٠/١، وأوضح المسالك ٣١/١، وابن عقيل ١٠٩/١، والمكودي ١٢٤/١، وتعليق الفرائد ٦٧/٢، وابن الجزري ٣٠، والتَّصريح ١١١/١، والبهجة المرضية ٥٠/١.

[4] انظر الكتاب ٣٦٩/٢، والمقتضب ٢٤٨/١، وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، وأمالي ابن الشجري ١٧٩/٢، والإنصاف ١٠٧، وابن يعيش ٨٩/٣، وابن الناظم ٦٨، والمرادي ١١٠/١، وشرح التَّسهيل له ١٣٥/١، والجنى الداني ١٥١، وابن جابر ١٨١/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٣٥/١، وقد نقل السيوطي عن ابن مالك: أنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم... وعبارة ابن مالك تشمل ما ذكره الأشموني والسيوطي. انظر البهجة المرضية ٤٩/١.

المذكَّر بأمر المؤنَّثة، ففعلُ الأمر أحقُّ بها من غيره، ثمَّ حُمِلَ الماضي والمضارع على الأمر[1].

[٦٩. ولِيْتَنِي فَشا ولَيْتي نَدَرا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وكُنْ مُخَيَّرا

٧٠. فِي الباقِياتِ واضْطِرارًا خَفَّفا مِنِّي وعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفا]

(**وَلَيتَني**) بثبوت نون الوقاية (**فَشا**)[2] حملًا على الفعل؛ لمشابهتها له مع عدم المعارض، (**وَلَيتِي**) بحذفها (**نَدَرا**)[3]، ومنه قولُه[4]:

كَمُنْيةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتِي .....

وهو ضرورةٌ[5]، وقال الفرّاءُ[6]: يجوز ليتي وليتني، وظاهرُه الجوازُ في الاختيار[7].

---

[1] وذكر الدماميني وجهًا آخر، وهو أنها تقي المبني على السكون عمومَ الحركة. انظر تعليق الفرائد ٥٧/٢.

[2] انظر الأصول ٢٥٩/١.

[3] صرَّح سيبويه بأنَّ حذف نون (ليتني) شيء يفعله الشعراء إذا اضطروا، وقيده ابن عصفور بالضرورة، وكذا فعل ابن مالك في شرح التَّسهيل لكنه هاهنا ذكر أنَّه نادر، وكذا فعل ابنه، وفسَّر ابن جابر وخالد الأزهري والسيوطي هذه الندرة بالشذوذ. انظر الكتاب ٣٧٠/٢، والمقرب ١٠٨/١، وشرح التَّسهيل ١٣٦/١، وابن الناظم ٦٨، وابن جابر ١٨٤/١، والتَّصريح ١١١/١، والبهجة المرضية ٥٠/١.

[4] هو زيد الخيل، والبيت له في ديوانه ١٨٧، والكتاب ٣٧٠/٢، ونوادر أبي زيد ٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٩٧/٢، وابن يعيش ٩٠/٣ و ١٢٣، وشرح التَّسهيل ١٣٦/١، واللسان (ل ي ت)، وتخليص الشواهد ١٠٠، وخزانة الأدب ٣٧٥/٥، ٣٧٧، وبلا نسبة في المقتضب ٢٥٠/١، والحجة لأبي علي ٣٣٣/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، والتوطئة للشلوبين ١٨٧، والمقرَّب ١٠٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١ و ٤٧٢، وابن الناظم ٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢، ورصف المباني ٣٠٠، والارتشاف ١٣/٥-٢٤، والمرادي ١١٢/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٢، وابن الوردي ٨٢، وابن عقيل ١١١/١، وابن جابر ١٨٤/١، والمقاصد الشافية ٣٣٢/١، والمكودي ١٢٥/١، وتعليق الفرائد ٦١/٢، والبهجة المرضية ٥٠/١، والهمع ٢٢٣/١، وعجزه: أُصادفُه وأفقِدُ بعضَ مالي. ويروى: وأغرم كلَّ مالي.

[5] على رأي سيبويه والمبرد وابن السراج والجمهور، وجعله ابن الناظم نادرًا، وغُلِّط في ذلك، وقال العكبري: وأمّا (ليتي) فضعيف في القياس قليل في الاستعمال، وقد عدَّه ابن جابر شاذًّا. انظر الكتاب٣٦٩/٢-٣٧٠، والمقتضب ٢٥٠/١، والأصول ١٢٢/٢، واللباب ٢١٩/١، وابن يعيش ٩١/٣، وابن الناظم ٦٨، وأوضح المسالك ١٠٣/١، وابن جابر ١٨٤/١، والتَّصريح ١٠٩/١-١١١.

[6] انظر ابن يعيش ٩١/٣، وشرح الجزولية ٦٤٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١، والتذييل والتكميل ١٨٧/٢، والمرادي ١١٢/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٢، وأوضح المسالك ١١٠/١، والتَّصريح ١١١/١.

[7] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٥٢، والتَّصريح ١٠٩/١، والهمع٢١٦/١.

(**وَمَع لَعَلَّ اعكِس**) هذا الحكمَ؛ فالأكثر لعلَّي بلا نون، والأقلُّ لعلَّني[1]، ومنه قولُه[2]:

فَقُلْتُ أعِيرانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أخُطُّ بِها قَبْرًا لأبْيَضَ ماجِدِ

ومع قلته هو أكثر من «ليتي»؛ نبَّه على ذلك في الكافية[3].

وإنَّما ضعفت لعلَّ عن أخواتها؛ لأنَّها تستعمل جارّةً[4] نحو:

..... لَعَلَّ أبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[5]

---

[1] وجعله ابن الناظم وابن الوردي ضرورة، وغُلِّطا في ذلك، وجعله ابن الجزري نادرًا، بينما عدَّه أبو حيان فصيحًا، والأزهريُّ كثيرًا، وفسَّر الخليل ذلك بقرب اللام من النون. انظر الكتاب ٣٦٩/٢، والأصول ٢٥٩/١، واللباب ٢١٩/١، وابن يعيش ٩١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١، وابن الناظم ٦٩ و ٧٠، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٠/١، والتذييل والتكميل ١٨٥/٢، وابن الوردي ٨٣، والمقاصد الشافية ٣٣٣/١، وابن الجزري ٣٠.

[2] هو مُدْرِك بن حصن الأسديِّ، والبيت له في تهذيب الألفاظ ٢٩٢، وكنز الحفّاظ ٢٩٢/١، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٣٧/١، وابن الناظم ٦٩، واللسان (ق د م)، والتذييل والتكميل ١٨١/٢، والارتشاف ٩٢٣/٢، والمرادي ١١٢/١ و١٥٧، وتخليص الشواهد ١٠٥، وابن عقيل ١١٣/١، وابن جابر ١٨٥/١، والمقاصد الشافية ٣٣٣/١، والمكودي ١٢٦/١، وتعليق الفرائد ٦٠/٢، والبهجة المرضية ٥٠/١، والهمع ٢٢٤/١.

[3] شرح الكافية الشافية ٢٢٥/١، وانظر اللباب ٢١٩/١، والمرادي ١١٢/١.

[4] نقل ابن مالك ذلك عن الفراء، وذكره أبو زيد والأخفش والزجاجي وابن جني وابن مالك والرضي والمالقي والمرادي وابن هشام وابن عقيل والسيوطي، وذكروا أنها لغة عقيل، وذكر ابن هشام وابن عقيل أنها حرف جر زائد. انظر نوادر أبي زيد ٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ١٣١/١، ولامات الزجاجي ١٣٦، وسر الصناعة ٤٠٧/٢، وشرح التَّسهيل ١٣٧/١ و ٤٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٣/٤، واللسان (ل م م)، ورصف المباني ٣٧٥، والجنى الداني ٥٨٤، والمرادي ١١٣/١، والمغني ٣٧٧/١ و ٥٧٦/١، وابن عقيل ٤/٣ و ٥، والبهجة المرضية ٥٠/١، والهمع ٢٠٧/٤.

وأنكر الفارسي وقوم الجرَّ بها، وقالوا في البيت: إنَّ الجار هو اللام، ولعلَّ مخففة اللام، والأصل: لعلْ لِأبي، والمعنى: لعل الشأن أنَّ لأبي المغوار منك جواب قريب. انظر الحجة لأبي علي ١٧٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٥٢/١.

وقد ذُكِر لضعفها سببٌ آخر، وهو شبهها بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها. انظر شرح التَّسهيل ١٣٧/١، وابن جابر ١٨٧/١، والتَّصريح ١١٢/١.

[5] هو لكعب بن سعد الغنوي، والبيت له في الأصمعيات ٩٦، ونوادر أبي زيد ٣٧، وسر الصناعة ٤٠٧/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٧/١، واللسان (ع ل ل)، والخزانة ٤٢٦/١٠، وبلا نسبة في اللامات للزجاجي ١٣٦، والحجة لأبي علي ١٧٦/٢، ورصف المباني ٣٧٥، والجنى الداني ٥٨٤، وابن عقيل ٤/٣، والتَّصريح ٢١٣/١، ومغني اللبيب ص٢٨٦، ٤٤١، والهمع ٢٠٧/٤. ورُوي البيت بكسر اللام المشددة من (لعلّ) وفتحها، ورُوي: لعل أبا المغوار، ورُوي: لعًا لأبي المغوار، وقوَّى أبو زيد رواية الجر مع كسر لام (لعلّ). وصدره: فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصَّوتَ جهرةً.

وفي بعض لغاتها[1] لعنَّ بالنون، فتجتمع ثلاث نونات.

(**وَكُن مُخَيَّرًا فِي**) أخوات ليت ولعلَّ (**الباقِياتِ**) على السواء[2]، فتقول: إنِّي وإنَّني، وكأنِّي وكأنَّني، ولكنِّي ولكنَّني؛ فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكراهة توالي الأمثال[3].

(**واضطِرارًا خَفَّفا مِنِّي وَعَنِّي بَعضُ مَن قَد سَلَفا**) من العرب، فقال[4]:

أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلا قَيْسُ مِنِي

وهو في غاية النُّدرة، والكثير منِّي وعنِّي بثبوت نون الوقاية[5]. وإنَّما لحقت نون الوقاية مِنْ وعَنْ لحفظ البناء على السكون[6].

[٧١- وفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وفِي قَدْنِي وقَطْنِي الحَذْفُ أيْضًا قَدْ يَفِي]

(**وَفِي لَدُنِّي**) بالتَّشديد (**لَدُنِي**) بالتخفيف (**قَلَّ**) أي: لدني بغير نون الوقاية قلَّ في لدنِّي بثبوتها[7]،

---

[1] وفيها لغات: لعلَّ ولعلِّ—بالكسر—ولعلْنَ ولعنَّ، ولغلَّ—بالغين—ولغنَّ، ولأنَّ، ورعلَّ ورعنَّ ورغنَّ، وعلَّ وعنَّ، وغلَّ وغنَّ، وأنَّ. انظر لامات الزجاجي ١٣٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٧/١، والإنصاف ١٨٣ و ١٨٤، واللسان (ل غ ن)، والارتشاف ١٢٨١.

[2] انظر الأصول ٢٥٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٧٩/٢، وابن الوردي ٨٣، وقال الفراء: عدم إلحاق النون هو الاختيار. انظر البهجة المرضية ٥١/١.

[3] انظر التَّصريح ١١٢/١.

[4] البيت بلا نسبة في الحجة لابن خالويه ٢٢٨، وابن يعيش ١٢٥/٣، والتوطئة للشلوبين ١٨٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ١١٣، وشرح التَّسهيل ١٣٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢، والارتشاف ٢٤١٣/٢، ورصف المباني ٣٦١، والمرادي ١١٤/١، وشرح التَّسهيل له ١٥٢، والجنى الداني ١٥١، وابن الوردي ٨٣، وتخليص الشواهد ١٠٦، وأوضح المسالك ١١٨/١، وابن عقيل ١١٤/١، وابن جابر ١٨٨/١، والمقاصد الشافية ٣٣٥/١، والمكودي ١٢٧/١، وتعليق الفرائد ٦١/٢، والتَّصريح ١١٢/١، والبهجة المرضية ٥١/١، وخزانة الأدب ٣٨٠/٥، ٣٨١.

وقد أشار ابن الناظم إلى أنه من إنشاء بعض النحويين، وقال السيوطي: هذا البيت لا يُعرف له نظير في ذلك، بل ولا قائل. انظر ابن الناظم ٧٠، والبهجة المرضية ٥١/١.

[5] ولا يجوز حذفها إلا لاضطرار، وقال السيوطي: والاختيار فيهما إلحاق النون كما هو الشائع الذائع. انظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٣/٣، والبهجة المرضية ٥١/١.

[6] انظر اللباب ٨٤/٢، وشرح التَّسهيل ١٣٦/١، والمقاصد الشافية ٣٣٧/١، والتَّصريح ١١٢/١.

[7] قال الشاطبي: قوله: (قل) دليل على أنَّ هذا جائز عنده في الكلام، لا مختصٌّ بالشعر. انظر المقاصد الشافية ٣٣٦/١.

ومنه قراءة نافع[1]: «قد بلغت من لدُنِي عذرًا» [الكهف: ٧٦] [بتخفيف النون] وضمِّ الدال، وقرأ الجمهور بالتَّشديد[2].

(**وَفِي قَدنِي وَقَطنِي**) بمعنى حسبي (**الحَذفُ**) للنون (**أيضًا قَد يَفِي**) قليلًا[3]، ومنه قولُه[4] جامعًا بين اللغتين في (قدني):

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وفي الحديث[5]: ((قَطْ قَطْ بعزَّتِكَ)) يُروى [٢٥/أ] بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها، ويُروى: ((قطني قطني)) بنون الوقاية، و: ((قطٍ قطٍ)) بالتَّنوين.

---

[1] وهي قراءة أبي جعفر وأبي بكر عن عاصم أيضًا. انظر انظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٣/٣، والحجة لأبي علي ١٦٠/٥، والمبسوط ٢٨١، والتيسير ١٤٥، وشرح التَّسهيل ١٣٦/١، وابن الناظم ٧٠، والمرادي ١٥٩/١، وأوضح المسالك ١٢٠/١، وابن عقيل ١١٤/١، والمكودي ١٢٧/١، وابن الجزري ٣١، والتَّصريح ١١٢/١، والبهجة المرضية ٥١/١.

[2] ولما كانت (لدُ)–بحذف النون–لغة في (لدن)، أشار أبو حيان إلى أنَّ الاستشهاد بالقراءة محتمل، ولكنَّ ابن مالك فنَّد هذا الاحتمال؛ لأنَّ لدُ متحرِّك الآخر، والنون في لدن وأخواته إنما جيء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون، فلا حظَّ فيها لما آخره متحرِّك. انظر الكتاب ٢٨٦/٣، وشرح التَّسهيل ١٣٦/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٠/١.

[3] ولا يختص ذلك بالضرورة خلافًا لسيبويه وابن السراج اللذين يريان أن الحذف ضرورة لا تكون إلا في الشعر. انظر الكتاب ٣٧١/٢، والأصول ١٢٣/٢، واللباب ٨٤/٢، وشرح التَّسهيل ١٣٦/١، وابن يعيش ١٢٤/٣، وابن الناظم ٧٠، وأوضح المسالك ١٢٠/١، وابن عقيل ١١٥/١، والتَّصريح ١١٢/١.

وفسَّر ابن جابر كلام ابن مالك على خلاف ما فسَّره الأشموني، فاعتبر أن (قد) للتحقيق و (يفي) من الوفاء بمعنى الكثرة، وأن المعنى: والحذف محقق الوفاء، وبهذا جعل قول ابن مالك موفقًا لقول سيبويه. وانظر ابن جابر ١٨٩/١–١٩٠، والمقاصد الشافية ٣٣٨/١.

[4] هو حميد بن مالك الأرقط، والرجز له في اللسان (خ ب ب)، والتَّصريح ١١٢/١، وخزانة الأدب ٣٨٢/٥–٣٨٣، ولحميد بن ثور في اللسان (ل ح د)، وليس في ديوانه، ولأبي بحدلة في ابن يعيش ١٢٤/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣٧١/٢، ونوادر أبي زيد ٢٠٥، ومجاز القرآن ١٧٣/٢، وإصلاح المنطق ٣٤٢، ومعاني القر آن للزجاج ٣٠٤/٣، والأصول ١٢٢/٢، والحجة لأبي علي ٣٣٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٠/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١١٣، وشرح التَّسهيل ٧١/١، وابن الناظم ٧١، ورصف المباني ٣٦٢، والجنى الداني ٢٥٣، والمرادي ١٦١/١، وشرح التَّسهيل له ١٥٣، وابن الوردي ٨٣، وتخليص الشواهد ١٠٨، وأوضح المسالك ١٢٠/١، ومغني اللبيب ٢٢٦/١، وابن عقيل١١٥/١، والمساعد ٤٤/١، وابن جابر ١٩٢/١، والمقاصد الشافية ٣٣٨/١، والمكودي ١٢٨/١، وتعليق الفرائد ٦٢/٢، والبهجة المرضية ٥١/١، والخزانة ٢٤٦/٦، ٤٣١/٧.

[5] البخاري (٦٩٤٩)، والترمذي (٢٥٥٧)، وانظر شرح التَّسهيل ١٣٧/١، وابن الناظم ٧١، واللسان (ق ط ط) والمرادي ١١٥/١، وابن الوردي ٨٤، وابن جابر ١٩٠/١، والتَّصريح ١١٢/١، والبهجة المرضية ٥١/١.

والنون أشهر[1]، ومنه قولُه[2]:

امْتَلأ الحَوْضُ وَقالَ: قَطْنِي
مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْني

وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه[3]، وذهب الكوفيُّونَ[4] إلى أنَّ من جعلهما بمعنى حسب قال: قدي وقطي بغير نون، كما تقول: حسبي، ومن جعلهما اسمَ فعلٍ بمعنى أكتفي قال: قدني وقطني بالنون، كغيرهما من أسماء الأفعال[5].

خاتمة:

وقعت نون الوقاية قبل ياء النَّفسِ مع الاسم المعرب[6] في قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم لليهود: [7] ((فهل أنتُمْ صادِقُوني؟))، وقول الشاعر[8]:

وَلَيْسَ بِمُعْيِيني وَفِي النّاسِ مُمْتَعٌ صَدِيقٌ إذا أعْيا عَلَيَّ صَدِيقُ

---

[1] انظر ابن الناظم ٧١، والمرادي ١١٥/١، وأوضح المسالك ١٢٠/١، والبهجة المرضية ٥١/١.

[2] الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ٥٧، ومجالس ثعلب ١٨٩، واللامات للزجاجي ١٤٠، وعمدة الكتاب للنحاس ١٢٧، والحجة لأبي علي ٢٠٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٥١/٢، وابن يعيش ٨٢/١، ١٣١/٢، ١٢٥/٣، ورصف المباني ٣٦٢، والتبيين ١١٦، وشرح التَّسهيل ١٣٧/١، وابن الناظم ٧١، واللسان (ق ط ط)، وابن الوردي ٨٤، وتخليص الشواهد ١١١، وابن جابر ١٩١/١، والمقاصد الشافية ٣٣٨/١.

[3] والمبرد أيضًا. انظر الكتاب ٣١٠/١، والمقتضب ٤٥/١، وانظر الأصول ١٧٧/٣، وشرح التَّسهيل ١٣٧/١، والمرادي ١١٦/١، وشرح التَّسهيل له ١٥١.

[4] أكثر المتقدمين على منع هذا، حتَّى قال المبرد: ((وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة)). انظر الكتاب ١٨٧/١-١٨٨، والكامل ٤٦٨/١، والإنصاف ١٠٧-١٠٨، واللباب ٨٤/٢، والتبيين ٢٨٦، وضرائر الشعر ٢٧، وشرح التَّسهيل ١٣٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٢، والمرادي ١١٦/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥١، والمغني ٢٣٢/١.

[5] وتكون نون الوقاية على هذا واجبة. انظر التَّصريح ١١٣/١.

[6] انظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤، وشرح التَّسهيل ١٣٨/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٣.

[7] انظر السنن الكبرى للنسائي (١١٢٩١)، وشرح السنة للبغوي ٢٣/١٤، والغرة المخفية ٦٨٣/٢، وشرح التَّسهيل ١٣٩/١، والمقاصد الشافية ٣٤٤/١.

[8] البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧، وشرح التَّسهيل ١٣٨/١.

وقوله[1]:

وَلَيْسَ المُوافِيني لِيُرفَدَ خائِبًا فإنَّ لَهُ أضْعافَ ما كانَ أمَّلا

للتنبيه على أصل متروك، وذلك لأنَّ الأصلَ أن تصحبَ نونُ الوقاية الأسماءَ المعربةَ المضافةَ إلى ياء المُتكلِّم؛ لتقيها خفاء الإعراب، فلمّا منعوها ذلك نبَّهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل.

ومما لحقته هذه النونُ من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل[2] في قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم[3]: ((غيرُ الدَّجّالِ أخْوفُنِي عليكم))؛ لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التَّعجُّب[4]، نحو: ما أحسنَنِي إن اتَّقيتُ اللهَ[5]! والله أعلم.

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١/١٣٨، والارتشاف ٢/٩٢٥، والمرادي ١/١١٧، وشرح التَّسهيل له ١٥٣، والمغني ١/٤٥١، والمساعد ١/٩٧، وتعليق الفرائد ٢/٦٤، والهمع ١/٢٢٥.

[2] انظر المقتضب ٤/١٨٥، والأصول ١/١٠١ و ١٠٧، والإنصاف ١٠٧، وشرح التَّسهيل ١/١٣٩، والارتشاف ٢/٩٢٥، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٣، والهمع ١/٢٢٥.

[3] انظر مسند أحمد (٢١٢٩٦)، ومسلم (٢٧٣٩)، وابن ماجه (٤٠٧٥)، وأسرار العربية ١٢٠، وشرح التَّسهيل ١/١٣٩، والارتشاف ٢/٩٢٥، والمرادي ١/١١٧ و ١٦٧، والمغني ١/٤٥١، والمساعد ١/٩٧، والمقاصد الشافية ١/٣٤٥، والهمع ١/٢٢٥.

[4] انظر تعليق الفرائد ٢/٦٥.

[5] انظر دخول نون الوقاية على فعل التعجب في المقتضب ٤/١٨٥، والأصول ١/١٠١ و ١٠٧، والإنصاف ١٠٧.

العَلَمُ

[٧٢- اسْمٌ يُعَيِّنُ الـمُسَمَّى مُطْلَقا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وخِرْنِقا

٧٣- وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولاحِقِ وَشَذْقَمٍ وهَيْلةٍ وواشِقِ]

(**اسمٌ يُعَيِّنُ الـمُسَمَّى**) به (**مُطلَقًا عَلَمُهُ**) أي: علم ذلك المسمَّى؛ فـ«اسم» مبتدأ، و«يعين المسمَّى» جملة في موضع رفع صفة له، و«مُطلقًا» حال من فاعل «يعين»، وهو الضمير المستتر، و«علمه» خبر. ويجوز أن يكونَ «علمه» مبتدأ مؤخَّرًا، و«اسم يعين المسمَّى» خبرًا مقدَّمًا، وهو حينئذٍ ممّا تقدَّم[١] فيه الخبر وجوبًا؛ لكون المبتدأِ متلبِّسًا بضميره، والتَّقدير: علم المسمَّى اسم يعيِّن المسمَّى مُطلقًا؛ أي: مجرَّدًا عن القرائن الخارجيَّة. فخرج بقولِه: (يعين المسمَّى) النَّكرات، وبقولِه: (مُطلقًا) بقيَّة المعارف[٢]؛ فإنَّها إنَّما تعيِّن مسمّاها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم؛ إمّا لفظيَّة كأل [٢٥/ب] والصِّلة، أو معنويَّة كالحضور والغيبة[٣].

ثم العلم على نوعين: جنسيٌّ وسيأتي، وشخصيٌّ، ومسمّاه العاقلُ وغيرُه ممّا يُؤلَفُ من الحيوان وغيره[٤] (**كَجَعفَرٍ**) لرجل، (**وَخِرنِقًا**) لامرأة، وهي أختُ طرفةَ بنِ العبد[٥]، (**وَقَرَنٍ**) لقبيلة يُنسَبُ إليها أُويس القرني، (**وَعَدَنٍ**) لبلد، (**ولاحِقٍ**) لفرس[٦]، (**وشَذقَمٍ**) لجمل[٧]، (**وَهَيلةٍ**) لشاة[٨]، (**وَواشِقٍ**) لكلب[٩].

---

[١] في (م): قُدِّم.

[٢] انظر المرادي ١/١١٨.

[٣] انظر ابن الناظم ٧٢.

[٤] انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٥٠، والمساعد ١/١٣٢.

[٥] لأمه، وهي خرنق بنت هفان، شاعرة جاهلية من بني سعد بن ضبيعة، وقد استشهد سيبويه بأبيات لها. انظر اللسان (خ ر ن ق)، والتَّصريح ١/١١٤، وانظر الكتاب ٢/١٩٨.

[٦] انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٥١. وهو اسم لرجل أيضًا، فلاحق بن حميد قارئ شهير، وكنيته أبو مجلز. انظر الاشتقاق ٣٥٢.

[٧] انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٥١.

[٨] انظر المرادي ١/١١٩.

[٩] انظر ابن الناظم ٧٣، وابن الوردي ٨٤، والبهجة المرضية ١/٥٢، وهو مذكور في شعر النابغة. انظر التاج (و ش ق). وهو اسم رجل أيضًا، وهو والد بروع بنت واشق الصحابية. انظر تهذيب الأسماء والصفات ٢/٣٣٢، واللسان (ب ر ع)، وابن الجزري ٣٢، والتاج (و ش ق).

[٧٤- واسْمًا أتَى وكُنْيَةً ولَقَبا وَأخِّرَنْ ذا إنْ سِواهُ صَحِبا]

(**واسمًا أتَى**) العلمُ، والمراد به هنا: ما ليس بكنية ولا بلقب[١]، (**وَ**) أتى (**كُنيةً**)، وهي: ما صُدِّرَ بأب أو أمٍّ، كأبي بكر وأمِّ هانئ[٢]، (**وَ**) أتى (**لَقَبا**)، وهو: ما أشعرَ برفعة مُسمّاه أو ضَعَته[٣]، كزينِ العابدينَ وبطَّةٍ.

(**وَأخِّرَن ذا**) أي: أخِّر اللَّقبَ (**إن سِواهُ**) يعني الاسمَ[٤] (**صَحِبا**)، تقول: جاء زيد زين العابدين، ولا يجوز: جاء زين العابدين زيد؛ لأنَّ اللَّقب في الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة، فلو قُدِّمَ لأوهمَ إرادةَ مُسمّاه الأوَّل، وذلك مأمونٌ بتأخيره[٥]. وقد ندر تقديمُه في قولِه[٦]:

أنا ابنُ مُزَيْقِيا عَمْرٍو وَجَدِّي أبُوهُ مُنْذِرٌ ماءُ السَّماءِ

وقوله[٧]:

بِأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْرًا خَيرَهُمْ نسَبًا بِبَطْنِ شِريانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

تنبيهٌ:

لا ترتيبَ بين الكنية وغيرها[٨]؛ فمِن تقديمِها على الاسمِ قولُه[٩]:

---

[١] ويسميه سيبويه العلامة المختصة، أو العلم الخاص، أو العلم الغالب. انظر الكتاب ٥/٢ و ٦ و ٤١٣، والأصول ٣٢/٢، والتعليقة لأبي علي ٢٢٧/١.

[٢] انظر شرح شذور الذهب ١٨٠. والعرب تقصد بالكنية التعظيم، من جهة أنَّ بعضهم يأنف أن يُخاطَب باسمه. انظر البهجة المرضية ٥٣/١.

[٣] انظر شرح شذور الذهب ١٨٠، وأوضح المسالك ١٢٧/١.

[٤] انظر ابن عقيل١٢١/١-١٢٢.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ١٧٤/١.

[٦] وهو مما اختلف فيه، فهو لأوس بن الصامت في التَّصريح ١٢١/١، ولحسان بن ثابت في المستقصى ٢٤٩/١، ولبعض الأنصار في تخليص الشواهد ١١٨، وخزانة الأدب ٣٦٥/٤، وتاج العروس (م و ه)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/١، واللسان (م ز ق)، والارتشاف ٩٦٥/٢.

[٧] هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب، والبيت لها في شرح التَّسهيل ١٧٤/١، واللسان (ش ر ى)، وتخليص الشواهد ١١٨، ولأختها ريطة في الخزانة ٣٩٠/١٠، ولبعض الهذليين في الحجة لأبي علي ٢٧٣/٤، وبلا نسبة في ابن الناظم ٥١، والارتشاف ٩٦٥/٢، والمرادي ١٢٠/١، وشرح التَّسهيل له ١٧٩، وابن عقيل ١٢٠/١، والهمع ٧١/١، والبهجة المرضية ٥٤/١.

[٨] انظر الكتاب ٢٩٥/٣، وأوضح المسالك ١٢٨/١.

[٩] وهو مما اختلف فيه فهو لعبد الله بن كيسبة، و الرجز له في الإصابة في تمييز الصحابة ٩٦/٥، وله أو لأعرابي في خزانة الأدب ١٥٤/٥، و١٥٦، ولرؤبة في ابن يعيش ٧١/٣، وذكر في الخزانة أن هذا لا أصل له؛ لأن لقائل البيت قصة مع عمر

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفصٍ عُمرْ
ما مَسَّها مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ

ومن تقديم الاسمِ عليها قولُه[1]:

وَما اهتَزَّ عَرشُ اللهِ مِنْ أجَلِ هالِكٍ سَمعنا بِهِ إلّا لِسَعْدٍ أبي عَمرِو

وكذلك يُفعَلُ بها مع اللَّقب[2]. انتهى.

وقد رفع توهُّمَ دخول الكنيةِ في قولِه (سواه)[3] بقولِه:

[٧٥. وإنْ يَكُوْنا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا وإلّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ]

(**وَإن يَكُونا**) أي: الاسم واللَّقب (**مُفرَدَينِ، فَأَضِف**) الاسمَ إلى اللَّقب (**حتمًا**) إن لم يمنع من الإضافة مانعٌ[4] على ما سيأتي بيانُه. هذا ما ذهب إليه جمهور البصريِّين[5] نحو: هذا سعيدُ كُرزٍ، يتأوَّلونَ الأوَّل بالمسمَّى والثاني بالاسم، وذهب الكوفيُّونَ[6] إلى جواز إتباعِ الثاني للأوَّل على أنَّه بدلٌ منه أو عطفُ بيان نحو: هذا سعيدٌ كُرزٌ، ورأيت سعيدًا كُرزًا، ومررت بسعيدٍ كُرزٍ؛ والقطعِ إلى النَّصبِ بإضمار فعلٍ، وإلى الرفعِ بإضمار مبتدأٍ نحو: مررت بسعيدٍ [٢٦/أ] كرزًا وكرزٌ؛ أي: أعني كرزًا، وهو كرزٌ[7].

ابن الخطاب، ورؤبة متأخر عن ذلك، وليس الرجز في ديوانه، ونسبه لأعرابي في اللسان (ن ق ب)، والتَّصريح ١٢١/١، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١١٩٣/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٢/٢، وأوضح المسالك ١٢٨/١، وشرح شذور الذهب ٥٦٠، وابن عقيل ٢١٩/٣.

[1] نُسب إلى حسان بن ثابت في الكامل ١٤٧٢/٣، وأوضح المسالك ١٢٩/١، والتَّصريح ١٢١/١، ولم أقع عليه في ديوانه، وقد نُسب إلى رجل من الأنصار في سيرة ابن هشام ٢٥٢/٢.

[2] قال السيوطي: كذا قالوه، ولكن مقتضى التعليل المذكور امتناع تقديمه عليها أيضًا، فتأمل. وقد أطلق ابن الوردي وابن جابر القول بتأخير اللقب عما سواه، وقال ابن الجزري: فقد علم أنَّ اللقب إذا صحب غيره من الاسم والكنية أُخِّر. انظر ابن الوردي ٨٤، وابن جابر ١٩٦/١، وابن الجزري ٣٣، والبهجة المرضية ٥٤/١.

[3] هذا على رأي الشارح في تفسير عبارة الناظم، وهو خلاف ما رآه غيره، مما نبّهت عليه في الحاشية السابقة.

[4] بأن كان مفرد العلم قد دخلت عليه أل التي للمح الصفة كالحارث مثلًا، لم يضف إلى اللقب، بل يتبعه، تقول: هذا الحارثُ كرزٌ. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢١/١.

[5] وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل وسيبويه في الظاهر، وهو صريح قول المبرِّد. انظر الكتاب ٢٩٤/٣، والمقتضب ١٦/٤، وشرح التَّسهيل ١٧٣/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٩.

[6] وإلى ذلك ذهب بعض البصريين أيضًا كالزجاج. انظر شرح الرضي على الكافية ٢٣٩/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٩.

[7] وهو الذي اختاره ابن مالك، واستظهره الرضي، ورجَّحه ابن هشام، وقد فسَّر ابن مالك اقتصار سيبويه على الإضافة بأنها خلاف الأصل، أما الإتباع والقطع فعلى الأصل، فاستغنى عن ذكره. انظر شرح التَّسهيل ١٧٣/١، وشرح الكافية الشّافية

(**وإلَّا**) أي: وإن لم يكونا مفردين ، بأن كانا مركَّبين نحو: عبد الله أنف الناقة، أو الاسمُ نحو: عبد الله بطة، أو اللَّقبُ نحو: زيد أنف الناقة ؛ امتنعت الإضافةُ للطول؛ وحينئذٍ (**أتبع الَّذِي رَدِف**) وهو اللَّقبُ للاسم في الإعراب بيانًا أو بدلًا[1]، ولك القطعُ[2] على ما تقدَّم؛ وكذا إن كانا مفردين ومنعَ من الإضافة مانعٌ كأل نحو: الحارث كرز[3].

[٧٦. ومِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وأَسَدْ وَذُو ارْتِجالٍ كَسُعادَ وأُدَدْ

٧٧. وجُمْلَةٌ وما بِمَزْجٍ رُكِّبا ذا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبا]

(**وَمِنهُ**) أي: بعضُ العلَم (**مَنقُولٌ**) عن شيء سبق استعمالُه فيه قبل العلميّةِ[4]. وذلك المنقولُ عنه مصدرٌ (**كَفَضلٍ، وَ**) اسمُ عينٍ مثل (**أسَد**)، واسمُ فاعلٍ كحارث، واسمُ مفعولٍ كمسعود، وصفةٌ مشبَّهةٌ كسعيد، وفعلٌ ماضٍ كشَمَّر علم فرس، قال الشاعر[5]:

أبُوكَ حُبابٌ سارِقُ الضيفِ بُرْدَهُ وَجَدِّيَ يا حَجّاجُ فارِسُ شَمَّرا

وفعلٌ مضارعٍ كيشكر، قال الشاعر[6]:

..... وَيَشْكُرُ الله لا يَشْكُرُهُ

وجملةٌ، وسيأتي.

١/٢٥٠. وقال ابن الناظم: ((ما قاله الكوفيون في ذلك لا يأباه القياس)). انظر ابن الناظم ٧٣. وانظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٣٩، والارتشاف ٢/٩٦٥، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٢١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٩-١٨٠، وابن جابر ١/١٩٦، والبهجة المرضية ١/٥٤.

[1] قال سيبويه: ((فإذا لقَّبت المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك: هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ، وهذا عبدُ الله بطَّةٌ يا فتى! وكذلك إن لقَّبت المضاف بالمضاف)). انظر الكتاب ٣/٢٩٥.

[2] انظر ابن جابر ١/١٩٧، والبهجة المرضية ١/٥٥.

[3] نبَّه على ذلك المرادي ١/١٢٠، منهج السالك ٢١.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٤٧، والارتشاف ٢/٩٦٢، والمرادي ١/١٢١، والمساعد ١/١٢٦.

[5] هو جميل بثينة، والبيت له في ديوانه ٨٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١١٤، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٥، واللسان (ش م ر)، وشرح شذور الذهب ٥٩٤.

[6] لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(وَ) بعضُه الآخر (**ذُو ارتِجالٍ**)؛ إذ لا واسطةَ على المشهور، وذهب بعضهم[1] إلى أنَّ الذي علميَّته بالغلبة لا منقول ولا مُرتجَل[2]، وعن سيبويه[3]: أنَّ الأعلام كلَّها منقولةٌ[4]، وعن الزَّجّاج[5]: كلُّها مُرتجَلةٌ.

والمرتجَل: هو ما استُعمِلَ من أوَّل الأمر علمًا (**كَسُعادَ**) علم امرأة، (**وَأُدَد**) علم رجل[6].

(وَ) من المنقول ما أصلُه الذي نُقِل عنه (**جُملةٌ**) فعليةٌ والفاعل ظاهرٌ ك: بَرَقَ نَحرُهُ، وشابَ قرناها[7]، أو ضميرٌ بارزٌ ك: أطرِقا؛ علمِ مفازةٍ[8]، قال الشاعر[9]:

عَلَى أطْرِقا باليِاتُ الخِيامِ .....

أو مستترٌ ك: يزيد في قولِه[10]:

---

[1] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٧٧.

[2] ذكر ابن عصفور أن أغلب الأعلام منقولة، واختار أن العلم بالغلبة ليس بعلم، بل أُجري مجراه، ورجَّح قوله أبو حيان. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٥/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٤/١، والارتشاف ٩٦٦/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٦، والهمع ٢٣٥/١.

[3] انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٢/١، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٢.

[4] وقد نصر ابن السراج هذا القول فقال: ((واعلم أنَّ اسم العلم على ثلاثة أضرب: إما أن يكون منقولًا من نكرة أو مشتقًّا منها أو أعجميًا أُعرِب)). ثمَّ قال: ((فأسماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك ، فإن جاء اسم عربي لا تدري مِمَّ نُقل أو اشتقَّ فاعلم أنَّ أصله ذلك وإن لم يصل إلينا علمه؛ قياسًا على كثرة ما وجدناه من ذلك. ولا أدفع أن يخترع بعض العرب في حال تسميته اسمًا غير منقول من نكرة ولا مشتقٍّ منها، ولكنَّ العام والجمهور ما ذكرت لك)). انظر الأصول ١٥٠/١.

[5] انظر التذييل والتكميل ٣٠٨/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٧.

[6] انظر المساعد ١٢٦/١. وقد عدَّ سيبويه اسم أدد مشتقًّا. انظر الكتاب ٤٦٤/٣.

[7] وهما اسمان لرجلين من العرب. انظر الكتاب ٣٢٦/٣، وابن جابر ١٩٩/١.

[8] انظر المرادي ١٢٢/١.

[9] هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ٦٥/١، وابن يعيش ٣١/١، واللسان (ط ر ق)، وخزانة الأدب ٣١٧/٢، ٣٤٢/٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٣٣/١، وشرح التَّسهيل ١٧١/١، والارتشاف ٩٦٢/٢، والمرادي ١٢٢/١، والتَّصريح ٣٣٠/١، وعجزه: إلّا الثُّمامُ وإلّا العِصِيُّ.

[10] هو رؤبة بن العجاج، والرجز له في ملحق ديوانه ١٧٢، والتَّصريح ١١٧/١، وخزانة الأدب ٢٧٠/١، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١٧٦، وابن يعيش ٢٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/٢، وشرح التَّسهيل ١٧١/١، وابن الناظم ٧٤، واللسان (ز ي د) و (ق د د)، و الارتشاف ٩٦٢/٢، والمرادي ١٢٢/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٧، و المغني ٨١٧/١، وابن جابر ١٩٩/١. وقد أنشده الزمخشري بالياء، وقال ابن يعيش: صوابه بالتاء المثناة من فوق، وهو أبو قبيل، وردَّ هذا ابن الحاجب، وبيَّن أن الرِّواية بالياء. انظر ابن يعيش ٢٨/١، وخزانة الأدب ٢٧٣/١.

نُبِّئْتُ أخْوالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنا لَهُمْ فَدِيدُ

ومنه: اصْمِتْ[1]؛ علمُ مفازةٍ[2]، قال الشاعر[3]:

أشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وَباتَ بِهَا بِوَحْشِ اصْمِتَ فِي أصْلابِها أوَدُ

تنبيهٌ:

حُكمُ العلم المركَّب تركيبَ إسنادٍ – وهو المنقول من جملة – أن يُحكَى أصلُه[4]. ولم يرد عن العرب علمٌ منقول من مبتدأ وخبر، لكنَّه بمقتضى القياس جائزٌ[5]. اهـ.

(**وَ**) من العلَم (**ما بِمَزجٍ رُكِّبا**) وهو كلُّ اسمين جُعِلا اسمًا واحدًا[6] منزلًا ثانيهما من الأوَّل منزلةَ تاء التَّأنيث ممّا قبلها[7]، نحو: بعلبكّ، وحَضْرَمَوْت، ومَعْدِي كرب، وسيبويه.

و(**ذا**) المركَّبُ تركيبَ مزجٍ (**إن بِغَيرِ وَيهِ تَمَّ**) أي: خُتِمَ (**أُعرِبا**) إعرابَ ما لا ينصرفُ على الجزء الثاني، والجزءُ الأوَّل يُبنى على الفتح ما لم يكن آخرُه ياءً كمعدي كرب فمبنيٌّ على السكون[8]. وقد يُبنى ما تمَّ بغير (ويه) على الفتح تشبيهًا بخمسةَ عشرَ، وقد يُضافُ صدرُه إلى عجُزه[9]، والأوَّل هو الأشهر.

---

[1] بكسر همزة الوصل والميم. انظر شرح الرضي على الكافية ١/١٧١ و ٣/٢٧٣.

[2] زعم بعض النحويين أنه قد نُقل من الأمر دون إسناد، وردَّ ذلك ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ١/١٧١-١٧٢، والارتشاف ٢/٩٦٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٧. وقد اشترط أبو علي أن يكون المسمَّى به المحكي كلامًا تامًّا، وخالفه في ذلك ابن عصفور. انظر التعليقة ٣/١٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧١.

[3] هو الراعي النميري، والبيت له في ديوانه ٦٩، ومعجم البلدان (إصْمِت) ١/٢١٢، وابن يعيش ١/٢٩، ٣٠، واللسان (ص م ت)، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٧، وخزانة الأدب ٧/٣٢٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٤١.

[4] انظر الكتاب ٣/٣٢٦، والمقتضب ٤/٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٤. ومن العرب من يقول: جاء برقُ نحرِه؛ فيضيف. انظر شرح التَّسهيل ١/١٧٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٧.

[5] انظر نحو هذا في شرح التَّسهيل ١/١٧١، والمرادي ١/١٢٢، وشرح التَّسهيل له ١٧٧.

[6] انظر المركب المزجي في الكتاب ٣/٢٩٦، والمقتضب ٤/٢٠، والأصول ٢/١٣٩، ورسالة الحدود للرماني ٧٠.

[7] انظر ابن يعيش ١/٦٥، وابن الناظم ٧٥، وابن الوردي ٨٥.

[8] انظر العين (ع و د) ٢/٢١٧، وابن الوردي ٨٥، وابن جابر ١/٢٠٠.

[9] انظر الكتاب ٣/٢٩٦، وابن يعيش ١/٦٥، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٢٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٨-١٧٩، وابن جابر ١/٢٠٠.

أما المركَّبُ المزجيُّ المختومُ بـ(ويه) كسيبويه وعمرويه، فإنَّه مبنيٌّ على الكسر[1]؛ لما سلف[2]، وقد يُعرَب غيرَ منصرفٍ كالمختوم بغيرِ (ويه)[3].

[٧٨ـ وشاعَ فِي الأعْلامِ ذُو الإضافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وأبِي قُحافَهْ]

(**وَشاعَ فِي الأعلامِ ذُو الإضافَه**) وهو كلُّ اسمين جُعِلا اسمًا واحدًا منزلًا ثانيهما من الأوَّلِ منزلةَ التنوين[4]. وهو على ضربين: غيرِ كنيةٍ (**كَعَبدِ شَمسٍ، وَ**) كنيةٍ مثلِ (**أبِي قُحافَه**)[5]. وإعرابُه إعرابُ غيره من المتضايفين[6].

[٧٩ـ ووَضَعُوا لِبَعْضِ الأجْناسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأشْخاصِ لَفْظًا وهْوَ عَمْ

٨٠ـ مِنْ ذاكَ أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهكَذا ثُعالةٌ لِلثَّعْلَبِ

٨١ـ ومِثْلُهُ بَرّةُ لِلْمَبَرَّهْ كَذا فَجارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ]

(**وَوَضَعُوا لِبعضِ الأجناسِ**) التي لا تُؤلَفُ غالبًا كالسِّباع والوحوش والأحناش[7] (**عَلَم**) عوضًا عما

---

[1] وهو الأفصح، واقتصر عليه سيبويه؛ فلم يذكر غيره. انظر الكتاب ٣٠١/٣ و ٣٠٢، والمقتضب ١٨١/٣، والأصول ١٤١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٧/٤، وشرح التَّسهيل ١٧٣/١، وشرحه للمرادي ١٧٩، وأوضح المسالك ١٢٦/١، وابن عقيل ١٢٥/١.

[2] ولأنه مركَّب من اسم وصوت، والأصوات لا حظَّ لها في الإعراب، فنزل عما قبله. انظر الكتاب ٣٠١/٣، وابن الوردي ٨٥، وابن الجزري ٣٤، والبهجة المرضية ٥٦/١.

[3] ذكره الجرمي، وأجازه ابن عصفور. انظر شرح الجمل ٤٧٣/٢، والتذييل والتكميل ٣١٦/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٩، والمساعد ١٢٨/١.

[4] انظر ابن يعيش ١١٨/٢، وأوضح المسالك ١٢٦/١، والتَّصريح ١١٩/١. وقد ذكر سيبويه والمبرد ما يدلُّ على ذلك فقال سيبويه: ((لأنه — يعني: المضاف إليه– من تمام الاسم، وإنَّما هو بدل من التنوين)). وقال المبرد: ((فإذا أضفت اسمًا مُفردًا إلى اسم مثله مُفردٍ أو مُضافٍ صار الثّانِي من تَمام الأوَّلِ، وصارا جَمِيعًا اسمًا واحِدًا، وانجرَّ الآخر بإضافةِ الأوَّلِ إليهِ، وذلك قَوْلك: هذا عبد الله)). انظر الكتاب ٢٢٦/٢، والمقتضب ١٤٣/٤.

[5] انظر المرادي ١٢٥/١، وانظر تعليل السيوطي لإيراد الناظم مثالين في البهجة المرضية ٥٦/١.

[6] انظر ابن عقيل ١٢٦/١.

[7] وهي الحيّات والهوام. انظر اللسان (ح ن ش).

فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها؛ لعدم الداعي إليه[1]. وهذا هو النَّوع الثاني من نوعي العلَم، وهو(**كَعَلَمِ الأشخاصِ لَفظًا**)[2]؛ فلا يُضافُ، ولا يدخل عليه حرفُ التعريف، ولا يُنعَتُ بالنَّكرة، ويُبتدَأ به، وتُنصَبُ النَّكرة بعده على الحال، ويُمنَعُ من الصرف مع سبب آخر غيرِ العلميَّةِ[3] كالتَّأنيثِ في أُسامةَ وثُعالةَ، ووزن الفعل في بنات أوْبَرَ وابن آوى، والزيادة في سبُحانَ علمِ التسبيح، وكيسانَ علمٍ على الغدر[4].

و(علم) مفعول بـ(وضعوا)، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(لفظًا) تمييز؛ أي: العلم الجنسيُّ كالعلم الشخصيِّ من حيثُ اللَّفظُ. (**وَهوَ**) من جهةِ المعنى (**عَمّ**) وشاع في أمته، فلا يختصُّ به واحد دون آخر[5]، ولا كذلك علمُ الشخص؛ لما عرفت. وهذا معنى ما ذكره النّاظم في باب النَّكرة والمعرفة من «شرح التَّسهيل»[6] من أنَّ أسامةَ ونحوه نكرةٌ معنى معرفةٌ لفظًا، وأنه في الشياع كأسد، وهو مذهبُ قوم من النُّحاة[7]، لكنَّ تفرقةَ الواضع بين اسمِ الجنس وعلمِ الجنس في الأحكام اللَّفظيَّةِ تُؤذِنُ بالفرق بينهما في المعنى أيضًا[8]، وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق، فإن كلامه في هذا حاصلُه: أنَّ هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتَّحدة في الذِّهن، ومثَّله بالمعهود بينه وبين مخاطبه، فكما صحَّ أن يُعرَّفَ ذلك المعهود باللام فلا يبعدُ أن يُوضَعَ له علم[9].

---

[1] لم يضع العرب علمًا لكلِّ جنس، وإنَّما وضعوا أعلامًا لبعض الأجناس، وأجروا عليها أحكام العلم، وذلك موقوف على السماع. انظر انظر الكتاب ٢/٩٣-٩٤، والمقتضب ٤/٤٤، والأصول ١/١٥٥، وشرح التَّسهيل ١/١٨٣، وابن الناظم ٧٥، والمرادي ١/١٢٦، وشرح التَّسهيل له ١٧٩ و١٨٣، وابن الوردي ٨٥، وابن جابر ١/٢٠٢.

[2] انظر الأصول ١/١٥٥، وابن يعيش ١/٣٥ و ٢٣٦، وابن الناظم ١٠٠، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٦، وأوضح المسالك ١/١٣٢.

[3] انظر منهج السالك لأبي حيان ١/٢٢-٢٣.

[4] انظر ابن الوردي ٨٥.

[5] انظر الكتاب ٢/٩٣، والمرادي ١/١٢٦.

[6] انظر شرح التَّسهيل ١/١١٥ و ١٨٣.

[7] كالزمخشري وابن يعيش وأبي حيان وغيرهم. انظر ابن يعيش ١/٣٤-٣٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٢٢-٢٣.

[8] انظر شرح الرضي على الكافية ٣/٢٤٦، وأوضح المسالك ١/١٣٢، والأشباه والنظائر ٢/٤٠٨-٤١٢، والهمع ١/٢٤٤، والبهجة المرضية ١/٥٧.

[9] قال سيبويه: ((هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُّ شائعًا في الأمة ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر، ولا يُتوهَّم به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامة، وللثعلب: ثُعالة وأبو الحُصَين...)) وقال: ((وإذا قلت: هذا أبو الحارث، فأنت تريد هنا الأسد؛ أي: هذا الذى سمعتَ باسمه، أو هذا الذي قد عرفتَ أشباهه، ولا تريد أن تشير الى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيدًا، ولكنَّه أراد هذا الذي كلُّ واحد من أمته له هذا الاسم، فاختُصَّ هذا

قال بعضهم[1]: والفرقُ بين أسد وأسامة أنَّ أسدًا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتَّحدةِ في الذهن، فإذا أطلقت أسدًا على واحد أطلقته على أصل وضعه، وإذا أطلقتَ أسامة على واحد فإنَّما أردت الحقيقة، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التَّعدُّدُ، فجاء التَّعدُّد ضمنًا، لا باعتبار أصل الوضع[2].

قال الأندلسيُّ شارح الجزولية[3]: وهي مسألة مشكلة[4].

(**مِن ذاك**) الموضوع علمًا للجنس (**أُمُّ عِرِيَطٍ**)[5] وشبوةُ[6] (**لِلعَقرَبِ، وَهكَذا ثُعالةٌ**[7]) وأبو الحُصينِ[8] (**لِلثَّعلب**)، وأسامة وأبو الحارث[9] للأسد، وذؤالة[10] وأبو جعدة[11] للذئب.

(**وَمِثلُهُ بَرّةُ**) علم (**لِلمَبَرَّه**) بمعنى البرِّ[12]، و(**كَذا فَجارِ**) بكسرٍ كحذام (**عَلَمٌ لِلفَجرَه**) بمعنى الفجور[13]، وهو الميل عن الحقِّ،

المعنى باسم كما اختُصَّ الذي ذكرنا بزيد؛ لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل، ويكون نكرة، فأرادوا أسماء لا تكون إلا معرفة وتلزم ذلك المعنى)). انظر الكتاب ٢/٩٣.

[1] هو ابن إياز، وقوله في المحصول ٢/٧٨٧.

[2] قال أبو حيان: وقد رام بعض المتنطِّعين التفرقة بين أسامة وأسد، ثم نقل هذا القول، ثم قال: وما أظن العرب قصدت شيئًا من هذا الذي ذكره هذا المتأخِّر. انظر منهج السالك لأبي حيان ١/٢٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٦.

[3] انظر المحصول ٢/٧٨٧، فالأشموني أخذ عبارة ابن إياز كما هي.

[4] وقال ابن الجزري: اعلم أن هذا الموضع يحتاج إلى زيادة بسط... وقد توسَّع في بيانه، فانظر ابن الجزري ٣٤-٣٦.

[5] انظر مقاييس اللغة (ع ر ط) ١/٢٦، واللسان (ع ر ط).

[6] انظر جمهرة اللغة (ش ب و) ٢/١٠٢٣، ومقاييس اللغة (ش ب و) ٣/٢٤٣، وشرح التَّسهيل ١/١٧٠، واللسان (ش ب و).

[7] انظر الكتاب ٢/٩٣، والمقتضب ٤/٣١٩، واللسان (ث ع ل). وثعالة أنثى الثعلب أيضًا، فإن دلَّت على أنثى الثعالب صُرفت، وإن أريد بها علم الثعلب مُنعت. انظر اللسان (ث ع ل ب)، والمنصف ٣٧١.

[8] انظر الكتاب ٢/٩٣، والمقتضب ٤/٤٤ و ٣١٩، واللسان (ح ص ن).

[9] انظر الكتاب ٢/٩٣، والمقتضب ٤/٤٤، والأصول ١/١٥٥، والمنصف ٣٧١.

[10] انظر المنصف ٣٧١، ومقاييس اللغة (ذ أ ل) ٢/٣٦٩، وأساس البلاغة (ذ أ ل)، وشرح التَّسهيل ١/١٧١.

[11] انظر الكتاب ٢/٩٣، وغريب الحديث لابن سلام ٢/١٧٧، والأصول ١/١٥٥، وشرح التَّسهيل ١/١٨٢. ويسمَّى الذئب أيضًا دألان، ويكنى بأبي مُعطة. انظر الكتاب ٢/٩٣، واللسان (م ع ط).

[12] انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٧٥، واللسان (ب ر ر)، والارتشاف ٢/٩٧٠.

[13] انظر الأصول ٢/٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٧٥، واللسان (ف ج ر)، والارتشاف ٢/٩٧٠.

وقد جمعهما الشاعر في قولِه[1]:

أنّا اقتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ

ومثله كيسانُ علمٌ على الغدر[2]، ومنه قولُه[3]:

إذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانَت كُهُولُهُم إلى الغَدْرِ أدنى مِنْ شَبابِهُمُ المُرِدِ

وكذا أمُّ قَشْعَمٍ للموت[4]، وأمُّ صَبورٍ للأمر الشديد[5].

فقد عرفت أنَّ العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني، ويكون اسمًا وكنية[6].

خاتمة:

قد جاء علم الجنس لما يُؤلَفُ[7] كقولهم للمجهول العين والنَّسب: هَيّانُ بنُ بَيّان[8]، وللفرس: أبو المضاء[9]، وللأحمق: أبو الدَّغْفاء[10]، وهو قليل. انتهى، والله أعلم.

---

[1] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٥٥، والكتاب ٢٧٤/٣، وإصلاح المنطق ٣٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢، وابن يعيش ٥٣/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللسان (ب ر ر) و (ف ج ر)، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٣/١، والمرادي ١٢٨/١، و المكودي ١٣٦/١، و التَّصريح ١٢٥/١، وخزانة الأدب ٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣، وبلا نسبة في العين ١١٢/٦، ومجالس ثعلب ٣٩٦، والخصائص ١٩٨/٢، وابن يعيش ٣٨/١، وشرح عمدة الحافظ ١٤١، وشرح التَّسهيل ١٢١/٣، وشرح الرضي على الكافية ١١٠/٣، والهمع ٩٤/١.

[2] انظر المستقصى ٢٦٠/١، يُسمَّى الغدر كيسان ويكنى أبا كيسان. انظر اللسان (ك ي س)، وفي (م): للغدر.

[3] هو النمر بن تولب، والبيت له في ملحق ديوانه ٣٩٩، والبيان والتبيين ١٣٤/٢، والمستقصى ٢٦٠/١، وأساس البلاغة (ك ي س)، والحماسة البصرية ٢٨٧/٢، وله أو لضمرة بن ضمرة في ابن يعيش ٣٨/١، واللسان (ك ي س)، وبلا نسبة في الصحاح (ك ي س) ٩٧٣/٣، ومقاييس اللغة (ك ي س) ١٥٠/٥، والتَّصريح ١٢٥/١.

[4] انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٢٧٧، ومقاييس اللغة (ق ش ع) ١١٨/٥، وأساس البلاغة (ق ش ع)، واللسان (ق ش ع م). وقيلَ: أمُّ قَشْعَم هي الحرب، وقيلَ: الضَّبُعُ، وقيلَ: العَنكبُوتُ، وقيلَ: الذِّلَّة، وقيلَ: الدّاهية.

[5] انظر مقاييس اللغة ٣٣٠/٣، واللسان (ص ب ر). وقيلَ: وأمُّ صَبورٍ هي الدّاهية، وقيلَ: الحرب الشديدة، وقيلَ: الأمر الملتبس ليس له منفد.

[6] قال ابن عصفور: وأعرف الأعلام أسماء الأماكن والبلاد كمكَّة وعمان وما أشبههما، ثمَّ أسماء الأناسي كزيد وعمرو، ثم أسماء الأجناس كابن قترة وابن آوى. انظر شرح الجمل ١٣٧/٢.

[7] نبَّه على ذلك ابن مالك والمرادي. انظر شرح التَّسهيل ١٨٣/١، والمرادي ١٢٦/١.

[8] انظر جمهرة اللغة ٧٦/١، والبارع ١٧٤، واللسان (ب ب ن) .

[9] انظر أساس البلاغة (م ض ي)، وشرح التَّسهيل ١٨٣/١.

[10] انظر ابن الناظم ٧٥، وابن الوردي ٨٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٨٣، وانظر أيضًا اللسان (د غ ف).

اسمُ الإشارةِ[1]

اسمُ الإشارة: ما وُضِعَ لمشارٍ إليه[2]. وترك النّاظم تعريفَه بالحدِّ اكتفاءً بحصر أفرادِه بالعدِّ[3]، وهي ستَّة؛ لأنَّه إمّا مذكَّر أو مؤنَّث، وكلٌّ منهما إمّا مفرد أو مثنًّى أو مجموع.

[٨٢- بِذا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِرْ بِذِي وذِهْ تِي تا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ]

(**بِذا**) مقصورًا (**لِمُفرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِر**)، وقد يُقال: ذاءٍ بهمزةٍ مكسورة بعد الألف، وذائِه بهاء مكسورة بعد الهمزة[4]. (**بِذِي وَذِه**) وتِهْ – بسكون الهاء وبكسرها أيضًا بإشباع وباختلاس فيهما[5] – و(**تِي**) و(**تا**) وذات (**عَلَى الأنثَى**) المفردة (**اقتَصِر**)؛ فلا يُشارَ بهذه العشرةِ لغيرها، كما حكاها في «التَّسهيل»[6].

[٨٣- وذانِ تانِ لِلْمُثَنَّى المُرْتَفِعْ وَفِي سِواهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ]

(**وَذانِ**) و(**تانِ لِلمُثَنَّى المُرتَفِع**)؛ الأوَّل لمذكَّره والثاني لمؤنَّثه، (**وَفِي سِواهُ**) أي: سوى المرتفع – وهو المجرور والمنتصب – (**ذَينِ**) و(**تَينِ**) بالياء[7] (**اذكُر تُطِع**).

---

[1] ويُسمَّى أيضًا الاسم المبهم، وقيل: الاسم المبهم يشمل اسمي الإشارة والموصول. انظر الكتاب ٥/٢، والمقتضب ١٨٦/٣، والأصول ١٢٧/٢ و ٣٤١، والتعليقة لأبي علي ٩٠/٣-٩١، والتبصرة والتذكرة ٩٥/١، وأسرار العربية ٣٠٢، والمحصول ٨٢٥/٢، والتَّصريح ١٢٥/١، وهو أعرف المعارف في قول نُسب لابن السراج، ولم أقف عليه في الأصول. انظر أسرار العربية ٣٠٢.

[2] هذا تعريف ابن الحاجب، وقال الرضي: ((ينبغي أن يُقيَّد فيقال: ما وُضِعَ لمشار إليه به)). انظر شرح الرضي على الكافية ٤٧١/٢ و ٤٠٢.

[3] انظر نحو هذه العبارة في المرادي ١٣٠/١.

[4] انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٤/١، والمرادي ١٣٠/١، ويرى الكوفيّون أنَّ الذال وحدها هي الاسم، والألف زائدة لتكثير الكلمة، ووافقهم على ذلك السهيلي. انظر رأيهم في الإنصاف ٥٣٥، ونتائج الفكر ١٧٧، والمحصول ٨٢٧/٢، والارتشاف ٩٧٤/٢.

[5] انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٤/١، والمرادي ١٣١/١، وابن جابر ٢٠٦/١.

[6] انظر التَّسهيل ٣٩، وشرحه ٢٣٩/١، والمرادي ١٣١/١.

[7] أطلق المتقدمون لفظ المثنى على اسم الإشارة. انظر الكتاب ٤١١/٣، والأصول ٣٨٣/١، والتعليقة ٢٥١/٣. وكان الزجّاج يرى أنَّ كلَّ مثنى معرب، ورأى أكثر المتأخرين أنَّ اسم الإشارة ليس بمثنى، وإن أُجرِي عليه حكم التثنية. انظر معاني القرآن للزجّاج ٧١/١، وشرح الرضي على الكافية ٨٤/١ و ٤٧٤/٢، والمرادي ١٣٢/١، وابن جابر ٢٠٧/١.

وأمّا ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] فمُؤوَّلٌ[١].

[٨٤- وبِـأُوْلَى أشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقا والـمَدُّ أوْلَى ولَدَى البُعْدِ انْطِقا

٨٥- بِالكافِ حَرْفًا دُوْنَ لامٍ أوْ مَعَهْ والَّلامُ إنْ قَدَّمْتَ هاـ مُمْتَنِعَهْ]

(**وَبِأُولى أشِر لِجَمعٍ مُطلَقًا**) أي: مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا (**والمَدُّ أولى**) فيه من القصر؛ لأنَّه لغة الحجاز، وبه جاء التَّنزيل، قال الله تعالى: ﴿**هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ**﴾ [آل عمران: ١١٩]، والقصر لغة تميم[٢].

تنبيهٌ:

استعمالُ «أولاء» في غير العاقل قليلٌ[٣]، ومنه قولُه[٤]:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلةِ اللِّوَى والعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأيّامِ

وما تقدَّم هو فيما إذا كان المشارُ إليه قريبًا، (**وَلَدَى البُعدِ**)، وهي المرتبة الثانية من مرتبتي المشارِ إليه على رأي النّاظم[٥] (**انطِقا**) مع اسمِ الإشارةِ (**بِالكافِ حَرفًا**)؛ ألفُ (انطقا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة،

---

[١] قال نحوه ابن هشام في أوضح المسالك ١٣٤/١، وانظر في تأويل الآية معاني القرآن للفراء ١٠٦/١، ومجاز القرآن ٢١/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٠/١، وللزجّاج ٣٦٣/٣–٣٦٤، والحجة لأبي علي ٢٢٩/٥، والمغني ٣٧ و ٥٧ و٧٩٣ و ٧٧٧.

[٢] والمدُّ لغة الحارثيين أيضًا، والقصر لغة قيس وبكر وعامة أسد أيضًا على ما ذكر الفراء. انظر المقتضب ٢٧٨/٤، وشرح التَّسهيل ٢٤١/١، وابن الناظم ٧٨، والارتشاف ٥٠٦/١، وأوضح المسالك ١٣٤/١، وابن الوردي ٨٦، والهمع ٢٥٨/١.

[٣] انظر ابن يعيش ١٣٣/٣، وابن الوردي ٨٦، وأوضح المسالك ١٣٤/١، وابن جابر ٢٠٨/١، وابن الجزري ٣٧.

[٤] هو جرير، والبيت له في ديوانه ٩٩٠، ومعاني القرآن للزجّاج ٢٤٠/٣، وابن يعيش ١٢٦/٣ و ١٢٩/٩، وتخليص الشواهد ١٢٣، والتَّصريح ١٢٨/١، والخزانة ٤٣٠/٥، وبلا نسبة في المقتضب ١٨٥/١، وابن الناظم ٧٧، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٦/٢، وابن الوردي ٨٦، وأوضح المسالك ١٣٤/١، وابن عقيل ١٣٢/١، وابن جابر ٢٠٨/١. ويُروى: الأقوام مكان الأيام، ولا شاهدَ فيه عندئذٍ.

[٥] قال ابن مالك: ((للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان: أحدهما: أن لها مرتبتين، قريبة وبعيدة كالمنادى. والثاني: أن لها ثلاث مراتب، قريبة وبعيدة ومتوسِّطة، وهذا هو المشهور، وإن كان الأوَّل أولى بالصواب))، ويُنسب المذهب الأوَّل لسيبويه، كما ذكر المرادي والسيوطي، ورجَّحه ابن مالك، وإثبات المنزلة المتوسِّطة مذهب المبرِّد، كما ذكر السيرافي والرضي، ومال إليه الزمخشري وابن الشجري وابن يعيش وابن معط وابن الخباز وابن الحاجب وأبو حيان، ونسبه ابن عقيل وابن جابر إلى الجمهور، بينما جعله ابن الوردي تحكُّمًا لا دليل عليه. انظر الأصول ١٢٧/٢، وشرح سيبويه للسيرافي ١٧٨/١، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٦٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٩٩/٢، وابن يعيش ١٣٥/٣، والفصول الخمسون ٢٣٠، والغرة المخفية ٣٤٨–٣٤٩، وشرح التَّسهيل ٢٣٩/١ و ٢٤٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٨٠/٢–٤٨٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٤/١،

و(حرفًا) حال من الكاف[1]؛ أي: انطقن بالكاف محكومًا عليه بالحرفيَّة، وهو اتِّفاق[2]، ونبَّه عليه لئلا يُتوهَّمَ أنَّه ضمير كما هو في [نحو][3] (غلامك). ولحق الكافُ للدلالة على الخطاب، وعلى حال المخاطب من كونه مذكَّرًا أو مؤنَّثًا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا[4].

فهذه ستَّة أحوال تُضرَبُ في أحوال المشار إليه، وهي ستَّة كما تقدَّم، فذلك ستَّةٌ وثلاثون[5]، يجمعُها هذان الجدولان:

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	**كيف**	تيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذانِكَ	الرجلان	يا رجلُ	**كيف**	تانِكَ	المرأتان	يا رجلُ
كيف	أولئكَ	الرجال	يا رجلُ	**كيف**	أولئكَ	النساء	يا رجلُ
كيف	ذاكُما	الرجلُ	يا رجلان	**كيف**	تيكُما	المرأةُ	يا رجلان
كيف	ذانكُما	الرجلان	يا رجلان	**كيف**	تانِكُما	المرأتان	يا رجلان
كيف	أولئِكُما	الرجال	يا رجلان	**كيف**	أولئِكُما	النساء	يا رجلان
كيف	ذاكم	الرجلُ	يا رجالُ	**كيف**	تيكُم	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذانكم	الرجلان	يا رجالُ	**كيف**	تانِكُم	المرأتان	يا رجالُ
كيف	أولئكم	الرجال	يا رجالُ	**كيف**	أولئكُم	النساء	يا رجالُ
كيف	ذاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	**كيف**	تيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذانكِ	الرجلان	يا امرأةُ	**كيف**	تانِكِ	المرأتان	يا امرأةُ

والارتشاف ٩٧٥/٢، والمرادي ١٣٤/١، وشرح التَّسهيل له ٢٢٦، وابن الوردي ٨٦، والمغني ٣١٢، وابن عقيل ١٣٥/١، وابن جابر ٢١١/١، والهمع ٢٥٨/١، والكليات ٩٥٩.

[1] انظر ابن جابر ٢٠٩/١.

[2] انظر معاني القرآن للزجّاج ٦٨/١، والأصول ١٢٧/٢، واللباب ٤٨٧/١، وشرح شذور الذهب ١٨٢.

[3] زيادة من (م).

[4] انظر الأصول ١٢٧/٢، وابن يعيش ١٣٤/٣، والغرة المخفية ٣٥٠، وشرح شذور الذهب ١٨٢. وقد لا تدلُّ الكاف على حال المخاطب، بل تلزم الإفراد والفتح، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢]. انظر ابن يعيش ١٣٥/٣، والمحصول ٨٢٧/٢، وابن الوردي ٨٦، وابن جابر ٢٠٩/١، والتَّصريح ١٢٨/١.

[5] انظر شرح الجمل لابن خروف ١٠٦٧/٢، ومن راعى المراتب وأثبت المرتبة المتوسِّطة أوصلها إلى مئة وثمان. انظر الفصول الخمسون ٢٣١، وابن جابر ٢١٢/١.

كيف	أولئكِ	الرجال	يا امرأةُ	**كيف**	أولئكِ	النساء	يا امرأةُ
كيف	ذاكُما	الرجلُ	يا امرأتان	**كيف**	تيكُما	المرأةُ	يا امرأتان
كيف	ذانِكُما	الرجلان	يا امرأتان	**كيف**	تانِكُما	المرأتان	يا امرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	يا امرأتان	**كيف**	أولئِكُما	النساء	يا امرأتان
كيف	ذاكنَّ	الرجلُ	يا نساءُ	**كيف**	تيكُنَّ	المرأةُ	يا نساءُ
كيف	ذانِكنَّ	الرجلان	يا نساءُ	**كيف**	تانِكنَّ	المرأتان	يا نساءُ
كيف	أولئِكنَّ	الرجال	يا نساءُ	**كيف**	أولئكنَّ	النساء	يا نساءُ

وطريقةُ هذينِ الجدولين المشار إليهما: أنَّك تنظر لأحوال المخاطب الستَّة، فتأخذُ كلَّ حال منها مع أحوال المشار إليه الستَّة مبتدئًا منها بالمفرد بقسميه، ثمَّ بالمثنَّى كذلك، ثمَّ بالمجموع كذلك، وابتدئ بالمخاطب المذكَّر المفرد ثمَّ المثنَّى ثمَّ المجموع، ثمَّ المخاطبة المؤنَّثة المفردة ثمَّ المثنَّى ثمَّ المجموع.

وإنَّما قضى على هذه الكافِ بالحرفيَّة على اختلافِ مواقعها؛ لأنَّها لو كانَت اسمًا لكانَ اسمُ الإشارة مضافًا، واللازمُ باطلٌ؛ لأنَّ اسمَ الإشارة لا يقبل التَّنكيرَ بحالٍ[1].

وتلحق هذه الكافُ اسمَ الإشارة (**دُونَ لامٍ**) كما رأيت، وهي لغة تميم، (**أو مَعَه**)، وهي لغة الحجاز[2].

ولا تدخلُ اللامُ على الكاف مع جميع أسماء الإشارة، بل مع المفرد مُطلقًا نحو: ذلك، وتلك، ومع أولى مقصورًا نحو: أولاك وأولالك، وأمّا المثنَّى مُطلقًا وأولاء الممدود، فلا تدخل معهما اللام[3].

(**واللَّامُ إن قَدَّمتَ ها**) التَّنبيه فهي (**ممتَنِعَه**) عند الكلِّ، فلا يجوزُ اتِّفاقًا: هذلك، ولا هاتلك، ولا هؤلائلك؛ كراهةَ كثرةِ الزوائد[4].

تنبيهٌ:

أفهم كلامُه أنَّ «ها» التَّنبيه تدخل على المجرَّدِ من الكاف نحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء، وعلى المصاحِبِ لها وحدها نحو: هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك، لكن هذا الثاني قليلٌ[5]،

---

[1] انظر الكتاب ٤١٢/٣، والمقتضب ٢٦٥/٤، والأصول ١١٧/٢ و ٤٢٤.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٢٤٢/١، والمرادي ١٣٤/١، وشرح التَّسهيل له ٢٢٧، والتَّصريح ١٢٨/١–١٢٩.

[3] انظر ابن الوردي ٨٦، وابن جابر ٢١١/١، وابن الجزري ٣٨.

[4] انظر معاني القرآن للزجّاج ٦٨/١، واللباب ٤٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣١٨/١، والهمع ٢٦٣/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٢٤٤/١، وابن الوردي ٨٦، وابن جابر ٢١٠/١.

ومنه قولُ طرفةَ[1]:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْراءَ لا يُنْكِرُونَنِي وَلا أَهْلُ هَذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ

[٨٦- وبِهُنا أوْ هَهُنا أشِرْ إلَى دانِي المَكانِ وبِهِ الكافَ صِلا

٨٧- فِي البُعْدِ أوْ بِثَمَّ فُهْ أوْ هَنّا أوْ بِهُنالِكَ انْطِقَنْ أوْ هِنّا]

(**وَبِهُنا**) المُجرَّدةِ من ها التَّنبيه (**أو هَهُنا**) المسبوقةِ بها (**أشِر إلَى دانِي المَكانِ**) أي: قريبه نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[المائدة: ٢٤]، (**وَبِهِ الكافَ صِلا فِي البُعدِ**) نحو: هناك وههناك، (**أو بِثَمَّ فُه**) أي: انطق في البعد بـ(ثَمَّ)[2]، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، (**أو هَنّا**) بالفتح والتَّشديد (**أو بِهُنالِكَ**) أي: بزيادة اللام مع الكاف (**انطِقَن**) على لغة الحجاز[3]، كما تقول: ذلك نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]، ولا يجوز: ههنالك، كما لا يجوز: هذالك على اللُّغتين[4]؛ (**أو هِنّا**) - بالكسر والتَّشديد - قال الشاعر[5]:

هَنّا وهِنّا وَمِنْ هُنّا لَهُنَّ بِها ذاتَ الشَّمائِلِ والأيْمانِ هَيْنُومُ

تُروَى الأولى بالفتح، والثانيةُ بالكسر، والثالثة بالضمِّ؛ بتشديد النون في الثلاث، وكلُّها بمعنى، وهو الإشارة إلى المكان، لكنَّ الأوليان للبعيد، والأخيرة للقريب[6]، وربَّما جاءت للزَّمانِ[7]،

---

[1] البيت له في ديوانه ٣١، والمعاني الكبير ١٢٤٨/٣، وشرح السبع الطوال للأنباري ١٩٢، وشرح التَّسهيل ٢٤٤/١، وشرح الكافية الشافية ٣١٧/١، وابن الناظم ٧٩، واللسان (غ ب ر)، والمرادي ١٣٦/١، والجنى الداني ٣٤٧، وابن الوردي ٨٧، وتخليص الشواهد ١٢٥، والمكودي ١٤٠/١، والخزانة ٣٠٤/٤، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل للمرادي ٢٢٧، وابن عقيل ١٣٤/١، وابن جابر ٢١٠/١، والبهجة المرضية ٦٠/١، والهمع ٢٦٣/١.

[2] انظر ابن يعيش ١٣٨/٣.

[3] انظر إعراب القرآن للنحاس ١٥٥/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٢٤٤/١ و ٢٥٠، وابن عقيل ١٣٥/١.

[5] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٤٠٩، وشرح سيبويه للسيرافي ١٧٦/١، وجمهرة اللغة ١٢٠٤/٢، وابن يعيش ١٣٧/٣، وابن الناظم ٧٩، واللسان (هـ ن ا)، والارتشاف ٩٨٣/٢، وتخليص الشواهد ١٣٣، والتَّصريح ١٢٩/١، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٩٥/١، وابن الوردي ٨٧.

[6] وعدَّ البغدادي في الخزانة ١٩٥/٤—١٩٦ الضمَّ وهمًا، وذكر أنَّ الكسر رديء، وذكر أنَّ هَنّا و هِنّا للقريب، وأنَّ ابن مالك خالف أهل اللغة قاطبة بعدِّها للبعيد. وما قاله يخالف ما نقله ابن فارس عن الفراء، وما أورده ابن هشام من اختصاصها بالبعيد. انظر مقاييس اللغة ١٤/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٣١، والمغني ٤٥٦، وأوضح المسالك ١٣٧/١.

[7] انظر المستقصى ٦٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩٩/٢، والارتشاف ٩٨٣/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٣١.

ومنه قولُه[1]:

حَنَّتْ نَوارُ وَلاتَ هُنّا حَنَّتِ وَبَدا الذِي كانَتْ نَوارِ أجَنَّتِ

خاتمة:

يُفصَلُ بين ها التَّنبيه وبين اسم الإشارة بضميرِ المشارِ إليه[2] نحو: ها أنا ذا، وها نحن ذان، وها نحن أولاء، وها أنا ذي، وها نحن تان، وها نحن أولاء، وها أنتَ ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنتِ ذه، وها أنتما تان، وها أنتن أولاء، وها هو ذا، وها هما ذان، وها هم أولاء، وها هي تا، وها هما تان، وها هن أولاء، وبغيرِه قليلًا نحو:

ها إنَّ ذِي عِذْرةٌ[3]..... .....

وقد تُعادُ بعد الفصل توكيدًا[4] نحو: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [آل عمران: ٦٦، والنساء: ١٠٩]، والله أعلم.

---

[1] هو ممّا اختلف في نسبته؛ فهو لشبيب بن جُعيل التَّغلبيِّ، في المؤتلف والمختلف ٨٤، وتاج العروس (هـ ن ا)، وذكر فيه أنَّ ابن بري نسبه لحجل بن نضلة، وهو له في الشعر والشعراء ٩٥/١، ولهما معًا في الخزانة ١٩٩/٤ –٢٠٠، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٤/٦، والمستقصى ٦٧/٢، وشرح التَّسهيل ٢٥١/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٥/١، وابن الناظم ٨٠، وشرح الرضي على الكافية ١٩٩/٢، واللسان (هـ ن ا)، والارتشاف ٩٨٣/٢، والمرادي ١٣٩/١، وشرح التَّسهيل له ٢٣٢، وابن الوردي ٨٧، وتخليص الشواهد ١٣٠، والهمع ٢٦٣/١.

[2] هذا قول الخليل والفراء والزجّاج، وقال سيبويه: ((وقد تكون ها في ها أنت ذا غير مقدَّمة، ولكنَّها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا)). وقال المرادي: ((وكلام سيبويه يقتضي أن ها قد تدخل على الضمير، كما تدخل على اسم الإشارة، وليست مقدَّمة من تأخير)). ووافقه ابن هشام. انظر الكتاب ٣٥٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٢/١، وللزجّاج ١٠٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٤٩٧/١، وشرح التَّسهيل ٢٤٥/١، وابن الناظم ٨٠، وشرح الرضي على الكافية ٤٨٢/٢، والجنى الداني ٣٤٧، وابن الوردي ٨٧، والمغني ٤٥٦.

[3] هو جزء من بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٨، والعين ١٠٣/٤، والتبيين ٢٧٨، وابن يعيش ١١٣/٨، واللسان (ع ذ ر)، والجنى الداني ٣٤٩، والخزانة ٤٥٩/٥، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٤٥/١، وشرح الرضي للكافية ٤٨٣/٢، وشرح الرضي للشافية ١٨٠/١ و ٨١/٤. والبيت بتمامه:

ها إنَّ ذِي عِذْرَةٌ إنْ لم تكنْ نفعَتْ فإنَّ صاحبَها قدْ تاهَ في البَلَدِ

[4] انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١، والهمع ٢٦٤/١.

المَوصُولُ[1]

[٨٨- مَوْصُولُ الاسْماءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي واليا إذا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ

٨٩- بَلْ ما تَلِيْهِ أوْلِهِ العَلامَهْ والنُّوْنُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ

٩٠- والنُّوْنُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدا أيْضًا وتَعْوِيضٌ بِذاكَ قُصِدا]

(**مَوصُولُ الاسماءِ**): ما افتقرَ أبدًا إلى عائدٍ أو خَلَفِه، وجملةٍ صريحة أو مؤوَّلة. كذا حدَّه في «التَّسهيل»[2]، فخرج بقيد (الأسماء) الموصول الحرفيُّ، وسيأتي ذكره آخر الباب[3]، وبقولِه: (أبدًا) النَّكرة الموصوفة بجملة، فإنَّها إنَّما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط، وبقولِه: (إلى عائد) حيث وإذ وإذا، فإنَّها تفتقر أبدًا إلى جملة، لكن لا تفتقر إلى عائد.

قوله: (أو خلفه) لإدخالِ نحوِ قولِه[4]:

سُعادُ التي أضْناكَ حُبُّ سُعادا .....

وقولِه[5]:

..... وَأنْتَ الذي فِي رَحمةِ اللهِ أطْمَعُ

ممّا ورد فيه الرَّبطُ بالظّاهر[6].

---

[1] اختار أبو حيان مذهب الأخفش في اعتبار تعريف الاسم الموصول بالألف واللام، وأنَّ ما ليس فيه ألف ولام نحو (من) فهو على نيَّة ما فيه ألف ولام، وأنَّ ما كان منه مضافًا عُرِّف بالإضافة، فلا يُعدُّ الموصول على هذا نوعًا مستقلًا. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٥/١ و ٣٣. وتُسمَّى أسماء الموصول أيضًا الأسماء النواقص؛ لأنَّها إنما تتمُّ بالصِّلة، وهناك من يجمعها مع اسم الإشارة في مسمَّى الاسم المبهم. انظر نتائج الفكر ١٣٦، والمحصول ٨٣٢/٢، وابن جابر ٢١٥/١.

[2] التَّسهيل ٣٣، وانظر شرح التَّسهيل ١٨٦/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٨٧.

[3] انظر صـ٢١٨.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢١٢/١، وشرح شذور الذهب ١٨٤، والتَّصريح ١٤٠/١، وعجزه: وإعراضُها عنكَ استمَرَّ وزادا.

[5] هو مجنون ليلى، والبيت له في شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/١، وشرح التَّسهيل ١٨٦/١ و ٢١٢، والارتشاف ٩٩٨/٢، والمرادي ١٥٨/١، وشرح التَّسهيل له ١٨٧، والمغني ٢٧٧، والتَّصريح ١٤٠/١، والهمع ٣٠١/١. وصدره: فيا ربِّ أنتَ اللهُ في كلِّ مَوطنٍ.

[6] قال ابن عصفور: ((ذلك من القلَّة بحيث لا يُقاس عليه، ولا يقال إلا حيث سُمع)). انظر شرح الجمل له ١٨٢/١. وخرَّجه أبو حيّان على حذف الضمير. انظر الارتشاف ٩٩٩/٢.

وأراد بـ(المؤوَّلة) الظَّرف، والمجرور، والصِّفة الصريحة على ما سيأتي بيانُه[1].

وهذا الموصول على نوعين: نصٌّ ومشتركٍ[2]؛ فالنَّصُّ ثمانية: (**الَّذِي**)[3] للمفرد المذكَّر عاقلًا كان أو غيره، و(**الأُنثَى**) المفردة لها (**الَّتِي**) عاقلة كانت أو غيرها[4]. وفيهما ستُّ لغات: إثبات الياء، وحذفها مع بقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها[5] مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة[6].

(**واليا**) منهما (**إذا ما ثُنِّيا**[7] **لا تُثبِتِ، بَل ما تَلِيه**) الياء – وهو الذال من الذي والتاء من التي – (**أولهِ العَلامَه**) الدّالّةَ على التثنية، وهي الألفُ في حالة الرفع والياءُ في حالتي الجرّ والنَّصب، تقول: اللذان واللتان، واللذين واللتين، وكان القياس: اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين بإثبات الياء، كما يُقال: الشَّجيّان والشَّجيَّين في تثنية الشَّجيِّ وما أشبهه، إلا أنَّ الذي والتي لم يكن ليائهما حظٌّ في التَّحريك لبنائهما، فاجتمعت ساكنةً مع العلامة، فحُذِفَت لالتقاء الساكنين[8].

---

[1] عبارته بمجملها مع اختلاف في الألفاظ مأخوذة عن المرادي ١٤٠/١.

[2] هذه طريقة ابن هشام في تصنيف أسماء الموصول. انظر أوضح المسالك ١٣٩/١، وشرح شذور الذهب ٣٠١.

[3] وفيه لغات ستأتي، وهذا على رأي أكثر النحاة واللغويين، وقال الشلوبين بعد أن ذكر جملة من الشواهد على هذه اللغات: ((ولي أن أقول: إنَّ هذه كلَّها ضرائرُ من ضرورات الشعر لا لغات...)) وقد عدَّ بعضهم «الذي» من الموصولات الحرفية، وزعم الكوفيون أنَّ الذال هي الاسم وحدها، ورجَّح ذلك السُّهيلي، وذهب كثير من البصريين إلى أنَّ أصلها لذي، ونقل المراديُّ أنَّ الفرّاء زعم أن أصلها ذا الإشارية، وأنَّ السُّهيليَّ زعم أن أصلها ذا بمعنى صاحب. انظر الأصول ٢٦٣/٢، ونتائج الفكر ١٧٧-١٧٨، والإنصاف ٥٣٥، وأسرار العربية ٣٣٣، واللباب ٤٨٤/١، وابن يعيش ١٣٩/٣، وشرح الجزولية ٦٠٠/٢، والمحصول ٨٣٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والارتشاف ١٠٠٢/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٨٩، وائتلاف النصرة ٦٥، والبهجة المرضية ٦٢/١.

[4] انظر التبصرة والتذكرة ٥١٧/١، والارتشاف ١٠٠٢/٢.

[5] أنكر أبو حيان على ابن مالك اتباعه الجزولي في إثبات التشديد في التي، وقال: ((ولا يُحفَظ التشديد في التي إنَّما حُفظ في الذي)) ولكن ابن الشجري نقل التشديد عن الثمانيني. انظر أمالي ابن الشجري ٥٩/٣، والارتشاف ١٠٠٢/٢.

[6] انظر المرادي ١٤٣/١.

[7] يطلق المتقدِّمون لفظ المثنى على الاسم الموصول. انظر الكتاب ٤١١/٣، والأصول ٣٨٣/١. وكان الزجّاج يرى أن المثنى معرب مطلقًا، ويرى أكثر المتأخرين أنَّ اسم الموصول ليس بمثنى، وإن أُجرِي عليه حكم التثنية. انظر معاني القرآن للزجّاج ٧١/١، وشرح الرضي على الكافية ٨٤/١ و ٤٧٤/٢، وأوضح المسالك ١٣٩/١.

[8] انظر الأصول ٤٢٤/٢، وابن الناظم ٨٢، والارتشاف ١٠٠٣/٢، والمرادي ١٤٣/١، وابن الوردي ٨٨، وأوضح المسالك ١٣٩/١، والتَّصريح ١٣١/١.

(**والنُّونُ**) من مثنَّى الذي والتي (**إن تُشدَد فَلا ملامَه**) على مُشدِّدها، وهو في الرفع متَّفقٌ على جوازه، وقد قُرِئَ[1]: «واللذانِّ يأتيانهما» [النساء: ١٦]، وأمّا في النَّصبِ فمنعه البصريُّ، وأجازه الكوفيُّ، وهو الصَّحيحُ[2]، فقد قُرِئَ[3] في السَّبع: «ربنا أرنا اللذينِّ أضلانا» [فصلت: ٢٩] [بالتّشديد][4].

(**والنُّونُ مِن ذَين وَتَينِ**) تثنية ذا وتا (**شُدِّدا أيضًا**) مع الألف باتِّفاق، ومع الياء على الصَّحيحِ، وقد قُرِئَ[5]: «فذانِّك برهانان» [القصص: ٣٢]، و«إحدى ابنتي هاتيْنِّ»[6] [القصص: ٢٧]، بالتَّشديد فيهما. (**وَتعويضٌ بِذاكَ**) التَّشديدِ من المحذوف – وهو الياءُ من الذي والتي، والألفُ من ذا وتا[7] – (**قُصِدا**) على الأصحِّ[8]. وهذا التَّشديدُ المذكور لغة تميم وقيس[9].

وألف (شددا) و(قصدا) للإطلاق. انتهى حكم تثنية الذي والتي.

[٩١. جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِيْنَ مُطْلَقا وَبَعْضُهُمْ بِالواوِ رَفْعًا نَطَقا

٩٢. بِاللّاتِ واللّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعا واللَّاءِ كالَّذِيْنَ نَزْرًا وقَعا]

وأمّا (**جَمعُ الَّذِي**) فشيئان:

---

[1] قرأها بالتشديد ابن كثير. انظر الحجة لأبي علي ١٤١/٣، وحجة القرءات لابن زنجلة ١٩٣، وابن عقيل ١٤١/١، والبهجة المرضية ٦٢/١.

[2] انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٦/١، والمرادي ١٤٤/١، وابن عقيل ١٤١/١.

[3] قرأها بالتشديد ابن كثير. انظر الحجة لأبي علي ١٤١/٣، والارتشاف ١٠٠٣/٤، والمرادي ١٤٤/١، والبهجة المرضية ٦٢/١.

[4] زيادة من (م).

[5] قرأها بالتشديد أبو عمرو وابن كثير ويعقوب. انظر الحجة لأبي علي ١٤١/٣، والمبسوط ١٧٧، والبهجة المرضية ٦٢/١.

[6] قرأها بالتشديد ابن كثير. انظر الحجة لأبي علي ١٤١/٣، والمبسوط ١٧٧، وحجة القرءات لابن زنجلة ١٩٣–١٩٤، والتيسير ٩٥.

[7] انظر الحجة لأبي علي ١٤١/٣، وحجة القرءات لابن زنجلة ١٩٣، وابن الوردي ٨٨، وابن جابر ٢١٦/١.

[8] ويقابله القول بأنَّها إنَّما شُدِّدت للدلالة على البعد، ونسبه ابن جابر للجمهور. وقال أبو حيان: ((ويمكن أن يُدَّعى أنَّ هذه الزيادة في النون إنَّما هي للفرق بين تثنية المبني وتثنية المعرب)) وقد قال بذلك ابن الشجري، وبه أخذ ابن هشام. انظر أمالي ابن الشجري ٥٦/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٦/١، والمرادي ١٤٥/١، وأوضح المسالك ١٣٩/١، وابن جابر ٢١٦/١-٢١٧.

[9] انظر الارتشاف ١٠٠٣/٤. وقيل: التشديد لغة قريش. انظر أمالي ابن الشجري ٥٥/٣.

الأوَّل: (**الأُلَى**) مقصورًا، وقد يُمدُّ[1]، قال الشّاعرُ[2]:

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَومَ الرَّوعِ كالحِدَإِ القُبْلِ

وقال الآخر[3]:

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاءِ كأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أجادَ القَينُ يَومًا صِقالها

والكثير استعمالُه في جمع مَن يعقل، ويُستعمَلُ في غيره قليلًا[4].

وقد يُستعمَل أيضًا جمعًا للتي[5]، كما في قولِه في البيت الأوَّل:

..... عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ .....

وقولِه[6]:

مَحا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبلَها .....

والثاني: (**الَّذِينَ**) بالياء (**مُطلَقًا**) أي: رفعًا ونصبًا وجرًا (**وَبَعضُهُم**) – وهم هُذيلٌ أو عُقيلٌ[7] –

---

[1] انظر المقرَّب ٨٧، والارتشاف ١٠٠٥/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٢، وأوضح المسالك ١٤٣/١.

[2] هو أبو ذُؤيب الهذليُّ، والبيت له في شرح أشعار الهذليين ٩٢، وتخليص الشواهد ١٣٩، والخزانة ٢٤٩/١١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشّافية ٢٧١/١، وابن الناظم ٨٥، والمرادي ١٤٦/١، وشرح التَّسهيل له ١٩٣، وابن الوردي ٨٩، وابن عقيل ١٤٢/١، والبهجة المرضية ٦٣/١، والهمع ٢٨٦/١.

[3] هو كثيِّر عزَّة، والبيت له في ديوانه ٨٧، وشرح التَّسهيل ١٩٥/١، والمرادي ١٤٦/١، وشرح التَّسهيل له ١٩٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشّافية ٢٧١/١، وشرح شذور الذهب ١٥٩، والمساعد ١٤٣/١، والتَّصريح ١٣٢/١، والهمع ٢٨٦/١.

[4] انظر المقرَّب ٨٧، والارتشاف ١٠٠٥/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٢، وأوضح المسالك ١٤٣/١، وشرح شذور الذهب ١٥٩.

[5] وهو قليل. انظر الارتشاف ١٠٠٥/٢، والمرادي ١٤٦/١، وأوضح المسالك ١٤٣/١، والتَّصريح ١٣٣/١.

[6] هو قيس بن الملوح مجنون ليلى، والبيت له في ديوانه ١٧٠، والتَّصريح ١٣٣/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٤/١، وعجزه: وحلَّت مَكانًا لم يكُنْ حُلَّ مِن قبلُ.

[7] وكنانة أيضًا كما ذكر الفراء والسكاكي، وطيء كما ذكر السيوطي. انظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، ونوادر أبي زيد ٣١٧، ومفتاح العلوم ٧٨، وشرح التَّسهيل ١٩١/١، وابن الناظم ٨٣، والارتشاف ١٠٠٤/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩١، ونقل عن ابن مالك قوله: ((إعرابه في لغة طيء مشهور))، والذي في شرحه: ((إعرابه في لغة هذيل مشهور))، وقد نقل كلام ابن مالك على وجهه في المرادي ١٤٧/١، وانظر أيضًا ابن جابر ٢١٨/١، وابن الوردي ٨٨، والهمع ٢٨٥/١.

(**بالواوِ رَفعًا نَطَقا**)[1] قال[2]:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحْوا الصَّباحا

يَومُ النُّخَيلِ غارةً مِلحَاحا

تنبيهٌ:

من المعلوم أنَّ الألى اسم جمع لا جمع، فإطلاق الجمع عليه مجاز[3]، وأمّا الذين فإنَّه خاصٌّ بالعقلاء، والذي عامٌّ في العاقل وغيره[4]، فهما كالعالم والعالمين. انتهى.

(**بِاللّاتِ واللَّلاءِ**) بإثبات الياء وحذفها فيهما (**الَّتِي قَد جُمِعا**)[5] (التي) مبتدأ، و(قد جمع) خبره و(باللات) متعلق بـ(جمع)؛ أي: التي قد جمع باللاتي واللائي نحو: ﴿ وَٱلَّتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ ﴾ [النساء: ١٥]، ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ﴾ [الطلاق: ٤].

وقد تقدَّم أنَّها تُجمَع على الألى، وتُجمع أيضًا على اللواتي بإثبات الياء وحذفها، وعلى اللَّواءِ ممدودًا ومقصورًا، وعلى اللّا بالقصر، واللّاءاتِ؛ مبنيًا على الكسرة، أو معربًا إعرابَ أولات.

---

[1] فيجعله معربًا في الظاهر، واختُلف هل هو معرب أو مبنيٌّ يجري مجراه. انظر الكتاب ٤١١/٣، والمقتضب ٢٩٠/٢، والأصول٢٦٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، واللباب ١١٩/٢، وابن جابر ٢١٦/١. وقال ابن الجزري: ((ولعلَّ ابن مالك يرى أن هذه الألفاظ مبنيَّة وإن تغيَّرت مع تغيُّر العوامل)). انظر ابن الجزري ٤٠.

[2] هذا الرجز مختلف في نسبته، فهو لأبو حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ٤٧، ولليلى الأخيلية في ديوانها ٦١، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢، ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في الخزانة ٢٣/٦، وللعقيلي في المغني ٥٣٥، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٨، وابن الناظم ٨٣، وتخليص الشواهد ١٣٥، وأوضح المسالك ١٤٣/١، وابن عقيل ١٤٤/١، والمساعد ١٥٩/١، وابن جابر ٢١٨/١، والتَّصريح ١٣٣/١، والبهجة المرضية ٦٤/١، والهمع ٢٨٥/١. ويُروى: الذين صبَّحوا، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

[3] عبارة الأشموني قريبة من عبارة المرادي. انظر المرادي ١٤٦/١.

[4] لذلك لا يعدُّ جمعًا، وإنَّما اسم جمع، وقد سبق الأخفش والزجّاج إلى هذا التَّنبيه، وعدَّه المبرِّد هو القياس، وعبارته تُشعر بأن سيبويه كان يعدُّه جمعًا، وهو ظاهر قول سيبويه، فإنَّه قال: ((إن ثنَّيت الذي قلت: اللَّذان، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: اللَّذون))، انظر الكتاب ٤١١/٣، ومعاني القرآن للزجّاج ٧١/١، والمقتضب ٢٩٠/٢، وشرح التَّسهيل ١٩٥/١، وابن الناظم ٨٢-٨٣، وابن الوردي ٨٨، وابن جابر ٢١٧/١.

[5] انظر في جموع التي معاني القرآن للزجّاج ٢٨/٢، وحجة القرءات لابن زنجلة ٥٧١، وأمالي ابن الشجري ٥٩/٣، وشرح الكافية الشّافية ٢٦٨/١، وشرح التَّسهيل ١٩٣/١، واللسان (ل ت ا)، والمرادي ١٤٨/١.

وليست هذه بجموعٍ حقيقةً، وإنَّما هي أسماءُ جموعٍ[1].

(**واللّاء كالَّذِين نَزرًا وَقَعا**) و(اللاء) مبتدأ، و(وقع) خبره، و(كالذين) متعلق به، و(نزرًا)- أي: قليلًا - حالٌ من فاعل (وقع) وهو الضمير المستتر فيه، والألف للإطلاق، والمعنى: أنَّ اللاء وقع جمعًا للذي قليلًا، كما وقع الألى جمعًا للتي[2] كما تقدَّم، ومن هذا قولُه[3]:

فَما آباؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا اللَّاءِ قَدْ مَهدُوا الحُجُورا

والمشتركُ[4] ستَّةٌ: من، وما، وأل، وذو، وذا، وأيٌّ[5]؛ على ما سيأتي شرحُه، وقد أشار إليه بقولِه:

[٩٣- ومَنْ وما وأْل تُساوِي ما ذُكِرْ وَهكَذا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ]

(**وَمَن وَما وَأل تُساوِي**) أي: في الموصولية (**ما ذُكِرَ**) من الموصولات، (**وَهكَذا ذُو عِندَ طَيِّءٍ شُهِر**) بهذا[6]. فأمّا (مَن) فالأصلُ[7] استعمالها في العالِم[8]،

---

[1] هذا الرأي الذي أخذ به أكثر المتأخِّرين، وقالوا في تعليله: إنَّ الاسم لا يُثنَّى ولا يُجمَع حتى يُنكَّر، ولا يكون هذا في اسم الموصول، وقد تقدَّم الخلاف في الذين، أما ابن مالك ففصَّل في هذه الألفاظ القول فعدَّ بعضها جموعًا، وبعضها أسماء جمع. انظر اللباب ١١٩/٢، وشرح التَّسهيل ١٩٥/١، والمحصول ٨٤٤/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٧/١.

[2] انظر الارتشاف ١٠٠٥/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٢.

[3] البيت لرجل من بني سليم في أمالي ابن الشجري ٥٨/٣، وتخليص الشواهد ١٣٧، والمساعد ١٤٣/١، والتَّصريح ١٣٣/١، وبلا نسبة في الأزهية ٣٠١، وشرح التَّسهيل ١٩٤/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٥٩/١، وابن الناظم ٨٤، والمرادي ١٤٩/١، وشرح التَّسهيل له ١٩٢، وابن الوردي ٨٨، وأوضح المسالك ١٤٦/١، وابن عقيل ١٤٥/١، وابن جابر ٢٢٠/١، والمكودي ١٤٨/١، والبهجة المرضية ٦٤/١، والهمع ٢٨٧/١.

[4] هذا هو النوع الثاني من الموصول، فقد تقدَّم قوله: ((وهذا الموصول على نوعين: نصٌّ ومشتركٍ))، ثم شرع في شرح النوع الأول، وهنا انتقل إلى النوع الثاني.

[5] تقدَّم أنَّ هذه طريقة ابن هشام في تصنيف أسماء الموصول. انظر أوضح المسالك ١٣٩/١.

[6] ولذلك تُسمَّى ذو الطائية. انظر الأصول ٢٧/٢، ونتائج الفكر ١٣٧، وشرح التَّسهيل ١٩٦/١، وشرح الكافية الشّافية ١٣٥٧/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٥، والجنى الداني ٢٤٢، وابن عقيل ١٤٥/١.

[7] في (م): فأصلها.

[8] قال سيبويه: ((وتكون بمنزلة الذي للأناسي))، وقال المبرِّد: ((أمّا من فإنَّه لا يعني بها في خبر ولا استفهام ولا جزاء إلا ما يعقل))، وقد خالف في هذا قطرب، فجعلها تقع على ما لا يعقل دون اشتراط، أمّا ابن مالك والأكثرون فقيَّدوا وقوعها على غير العاقل بشروط. انظر الكتاب ٢٢٨/٤، والمقتضب ٢٩٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٥١٧/١، وشرح التَّسهيل ٢١٦/١، والمحصول ٨٣٥/٢ .

وتُستعمَل في غيره لعارضِ تشبيهٍ به[1] كقولِه[2]:

أسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ لَعلِّي إلى مَنْ قَدْ هَويتُ أطِيرُ

وقوله[3]:

ألا عِمْ صَبَاحًا أيُّها الطَّلَلُ البالِي وَهَل يعمَنْ مَنْ كانَ فِي العُصُرِ الخالِي

أو تغليبِه عليه في اختلاطٍ نحوِ: ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض[4].

أو اقترانِه به في عمومٍ فُصِّلَ بـ(مَن) نحوِ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، لاقترانه بالعاقل في ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ [النور: ٤٥][5].

وتكون بلفظٍ واحد للمذكَّر والمؤنَّث، مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا[6]. والأكثرُ في ضميرها اعتبارُ اللَّفظ نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ [يونس: ٤٠]، ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ [الأحزاب: ٣١]، ويجوز اعتبارُ المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢][7]، ومنه قولُه[8]:

---

[1] وعبَّر ابن مالك عن هذه الحالة بأنَّ ما لا يعقل أنزل منزلة من يعقل أو جرى مجرى ما يعقل. انظر شرح التَّسهيل ٢١٦/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٧٧/١.

[2] هذا البيت مختلف في نسبته؛ فهو للعباس بن الأحنف في ديوانه ١٦٨، وتخليص الشواهد ١٤١، والتَّصريح ١٣٣/١، ولقيس بن الملوح مجنون ليلى في ديوانه ١٠٦، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢١٧/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٧٧/١، وأوضح المسالك ١٤٧/١، وابن عقيل ١٤٨/١، والبهجة المرضية ٦٥/١.

[3] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٢٧، ومقاييس اللغة ٣٤٠/٤، واللسان (ص ر ع)، والتَّصريح ١٣٣/١، والخزانة ٦٠/١، وبلا نسبة في الكتاب ٣٩/٤، وابن يعيش ١٥٣/٧، وأوضح المسالك ١٤٨/١، والمغني ٢٢٥.

[4] كذا في الأصل و(م)، ونقل محقِّق شرح ابن جابر (٢٢٢/١) اجتماع نسخه على هذه العبارة، وفيها خلط بين آيتين؛ الأولى: قوله تعالى في سورة الحج: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، والثانية: قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَللهِ يَسجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥]، وقد استشهد السيوطي بآية الحج في البهجة المرضية ٦٥/١.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ٩٨/٢ و ٢٥٦/٢، وللزجّاج ١٧٧/٣ و ٥٠/٤، والمغني ٩٠١، وابن جابر ٢٢٢/١.

[6] انظر الأصول ٣٩٧/٢، والمساعد ١٤٦/١.

[7] انظر معاني القرآن للفراء ١١٠/٢ و ٥٩/٣، والمقتضب ٢٩٥/٢، والتعليقة ٨٢/١، والحجة لابن زنجلة ٢٣٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٩/١، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٣، واللباب ٤٠١/١، وشرح التَّسهيل ٢١٢/١، وابن الناظم ٨٦، والارتشاف ١٠٢٤/٢، وابن الوردي ٨٩، وابن جابر ٢٢١/١-٢٢٢.

[8] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٣٢٩/٢، والكتاب ٤١٦/٢، ومعاني القرآن للفراء ١١٠/٢، وطبقات فحول الشعراء ٣٦٦/٢، والكامل ٤٧٣، والأصول ٣٩٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٨٤/٢، والمحتسب ١٤٥/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٢١/١،

تَعَشَّ فَإِنْ عاهَدْتَنِي لا تَخُونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

وأمّا (ما) فإنَّها لغير العالِم[1] نحو: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾ [النحل: ٩٦]، وتُستعمَل في غيرِه قليلًا إذا اختلطَ به[2] نحو: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [الجمعة: ١، والتغابن: ١]، وتُستعمَل أيضًا في صفات العالِم[3] نحو: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣]، وحكى أبو زيد: (سبحان ما يسبح الرعد بحمده)[4]، و(سبحان ما سخركنَّ لنا)[5].

وقيل: بل هي فيها لذوات مَن يعقل[6].

وتُستعمَل في المبهم أمرُه كقولك، وقد رأيتَ شبحًا من بُعدٍ: انظر إلى ما أرى[7].

وتكون بلفظ واحد كـ(مَن)[8].

وأمالي ابن الشجري ٦٣/٣، وابن يعيش ١٣/٤، وشرح الكافية الشّافية ٣٠٩/١، والارتشاف ١٠٢٥/٢، وتخليص الشواهد ١٤٢، والمغني ٥٢٩، وبلا نسبة في معاني القرآن للزجّاج ١٤٦/١، والمقتضب ٢٩٥/٢، والخصائص ٤٢٢/٢، والصاحبي في فقه اللغة ١٢٧، وابن يعيش ١٣٢/٢، وشرح التَّسهيل ٢١٣/١، وابن الناظم ٨٦، واللسان (م ن ن)، وابن الوردي ٨٩. ويُروى: تعال.

[1] قال المبرِّد: ((ما إنَّما هي لذات غير الآدمِيّين وصفات الآدمِيّين)). انظر المقتضب ٢٩٦/٢، وشرح التَّسهيل ٢١٧/١، وأوضح المسالك ١٥٠/١، وشذور الذهب ١٨٩.

[2] انظر أوضح المسالك ١٥٠/١.

[3] أجاز المبرِّد أن تكون ما للصفات، وأجاز ابن السرّاج أن تكون للأجناس والصفات. انظر المقتضب ٢٩٦/٢، والأصول ١٣٥/٢، وشرح التَّسهيل ٢١٧/١، وابن الناظم ٨٧، وابن الوردي ٨٩، وابن جابر ٢٢٣/١، وقد جعل ابن هشام هذا الشاهد من أنواع ما يعقل. انظر أوضح المسالك ١٥٠/١.

[4] انظر المقتضب ٢٩٦/٢، والأصول ١٣٥/٢، شرح الرضي على الكافية ٥٦/٣، والمحصول ٨٣٥/٢، واللسان (م ص ط ر)، وابن عقيل ١٤٧/١.

[5] انظر المقتضب ٢٩٦/٢، والأصول ١٣٥/٢، أمالي ابن الشجري ٥٤٨/٢، وشرح التَّسهيل ٢١٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٥٦/٣، وابن عقيل ١٤٧/١.

[6] لم أقف على من قال بأنَّها لمن يعقل أصالة، ولكن قال سيبويه: ((ما مبهمة تقع على كل شيء))، وذكر ابن مالك أنَّها عامَّة في الأصل، وقال السيوطي: ((ذكر كثير أنها مختصة بما لا يعلم عكس (من)، وذلك وهم)). انظر الكتاب ٢٢٨/٤، وشرح الكافية الشّافية ٢٧٧/١، والبهجة المرضية ٦٥/١. وقال المرادي: ((أجاز أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف ومن وافقهم وقوع ما على آحاد من يعقل، ونسبه ابن خروف لسيبويه)). انظر المرادي ١٥١/١.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٢١٧/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٨٠/١، وابن الوردي ٨٩، وابن جابر ٢٢٣/١.

[8] والأكثرُ في ضميرها اعتبارُ اللَّفظ، ويجوز اعتبارُ المعنى. انظر معاني القرآن للفراء ١١٠/٢، و المقتضب ٢٥٣/٣، وشرح التَّسهيل ٢١٢/١، والمساعد ١٦٠/١.

تنبيهٌ:

تقع (مَنْ) و(ما) موصولتين كما مرَّ، واستفهاميتين[1] نحو: من عندك؟ وما عندك؟ وشرطيتين[2] نحو: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ [3]مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ونكرتين موصوفتين[4] كقولِه[5]:

ألا رُبَّ مَنْ تَخْشَى لَكَ ناصِحٌ .....

وقوله[6]:

رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وقوله[7]:

لِما نافِعٍ يَسْعَى اللَّبيبُ فَلا تَكُنْ بشَيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ ساعِيا

وقوله[8]:

---

[1] انظر المقتضب ٤١/١، والأصول ٣٩٧/٢، وشرح التَّسهيل ١١٩/١، والجنى الداني ٣٣٦.

[2] انظر الأصول ٣٩٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ٢٧٧/١، الارتشاف ١٠٢٩/٢.

[3] في (م): وما تفعلوا. وهو خطأ.

[4] انظر الأصول ٣٩٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ٢٨٠/١، والجنى الداني ٣٣٦.

[5] هو عبد الله بن همام السلوليُّ، والبيت له في ديوانه ١٠٧، وحماسة البحتري ١٧٥، وبلا نسبة في الكتاب ١٠٩/٢، والأصول ٤٢١/١، والحجة لأبي علي ٣٧/٥، وأساس البلاغة (غ ش ش)، وشرح التَّسهيل ٢١٥/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٨٠/١، واللسان (غ ش ش)، والارتشاف ١٧٣٩/٤، والمرادي ١٥١/١، والجنى الداني ٤٥٢، وعجزه: ومُؤتَمَنٌ بالغيبِ غيرُ أمينِ.

[6] هو سويد بن أبي كاهل اليشكريُّ، والبيت له في المفضليات ١٩٨، والشعر والشعراء ٤٢١/١، والأغاني ٩٨/١٣، وأمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، والخزانة ١٢٣/٦-١٢٥، وبلا نسبة في ابن يعيش ١١/٤، وشرح التَّسهيل ١٧٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٥٤/٣، والمغني ٤٣٢.

[7] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٣٩/٣، والمغني ٣٩١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠٧/٢.

[8] هذا البيت مختلف في نسبته؛ فهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٤٤، والكتاب ١٠٩/٢، وحماسة البحتري ٢٢٣، والأزهية ٨٢، وشرح أبيات سيبويه ٣/٢، واللسان (ف ر ج)، ولحنيف بن عمير اليَشكُري أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في الحماسة البصرية ٧٧/٢، وله أو لحنيف أو لنهار في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠٧/٢، وله أو لأبي قيس اليهودي أو لابن صرمة الأنصاري أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس من بني عدي أو لحنيف بن عُمَير اليَشكُري أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في الخزانة ١١٢/٦—١١٥، ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ١١٢، وبلا نسبة في المقتضب ٤٢/١، والأصول ٣٢٥/٢، والحجة لأبي علي ٣٦/٥، ومجالس العلماء ١٦٦، وأساس البلاغة (ف ر ج)، وابن يعيش ٣/٤، ٣٠/٨،

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْرِ لَهُ فَرْجةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ومن ذلك فيهما قولُهم: مررتُ بمَن معجبٍ لك[1]، وبما معجبٍ لك[2].

ويكونان أيضًا نكرتين تامَّتين؛ أمّا (مَن) فعلى رأي أبي عليٍّ[3] زعم أنَّها في قولِه[4]:

..... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلانِ

تمييزٌ[5]، والفاعلُ مستتر، و(هو) هو المخصوصُ بالمدح.

وقال غيره[6]: (من) موصول فاعل، وقوله: (هو) مبتدأ، خبره (هو) آخر محذوف على حدِّ قولِه[7]:

..... شِعرِي شِعرِي

وأمّا (ما) فعلى رأي البصريِّين إلا الأخفش[8] في نحو: ما أحسن زيدًا! إذ المعنى: شيء أحسن زيدًا؛ على ما سيأتي بيانُه في بابه، وفي باب نعم وبئس عند كثير من النَّحْويين المتأخِّرين،

وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، وإنباه الرواة ١٣٤/٤، وشرح التَّسهيل ٢١٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٥١/٣، والارتشاف ١٧٤٨/٤، والمرادي ١٥١/١، والمغني ٢٩٧.

[1] انظر المرادي ١٥١/١، والمغني ٤٣٢.

[2] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، والمغني ٧٦٥، وأوضح المسالك ٦٠/١، والتَّصريح ٩٢/١.

[3] جوَّز أبو علي أن تكون (من) نكرة تامَّة قياسًا على (ما)، وعامة البصريين يشترطون أن تُوصف، قال المبرِّد: ((وإذا كانت نكرة لَزِمَها النَّعت لإبهامها)). انظر المقتضب ٤١/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٣٨١.

[4] البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٠٩٨/٢ و ١٣٠٨/٣، وكتاب الشعر لأبي علي ٣٨٠، و شرح الجمل لابن خروف ٥٩٥، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٠، وشرح التَّسهيل ٢١٨/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٢/٤، واللسان (ز ك أ)، والارتشاف ١٠٣٦/٢، والمرادي ١٥٢/١، والمغني ٤٣٣ و ٥٧١، وشرح شواهد المغني ٧٤١/٢، والخزانة ٤١٠/٩-٤١٤. وصدره: ونِعمَ مَزْكَأُ مَن ضاقَت مَذاهبُهُ.

[5] خبر (أنَّها)، والمراد: أن (مَن) تمييز في هذا البيت على رأي أبي علي.

[6] هذه عبارة ابن هشام في المغني ٤٣٤، وقد ذكر أبو عليٍّ في (مَن) التي في البيت ثلاثة أوجه؛ أوَّلها هذا الذي نسبه ابن هشام والأشموني لغيره، وثانيها أنَّ مَن نكرة موصوفة، وثالثها الذي نسبوه له أوَّلًا وردُّوه عليه. انظر كتاب الشعر لأبي علي ٣٨٠- ٣٨٢.

[7] هو الفضل بن قدامة أبو النَّجم العجليُّ، والرجز له في المنصف ١٠، وأمالي ابن الشجري ٣٧٣/١، وابن يعيش ٩٨/١، وشرح التَّسهيل ٣٠٤/١، والخزانة ٤٣٩/١، وبلا نسبة في المغني ٤٣٤. و تمامه: أنا أبُو النَّجمِ و شِعرِي شِعرِي.

[8] انظر رأي البصريِّين في الكتاب ٧٢/١، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٩/١، والتعليقة ١٠٩/١، والأخفش في معاني القرآن ٣٩/١، ولم أر فيه ما يخالف قول البصريين، وقال المرادي في ما التعجبية: ((فما في ذلك نكرة غير موصوفة، والجملة بعدها خبر. هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، ورُوي عن الأخفش. وقيل: هي موصولة، والجملة صلتها، والخبر محذوف. وهو ثاني أقوال الأخفش. وقيل: هي نكرة موصوفة بالجملة، والخبر محذوف. وهو ثالث أقواله)) انظر الجنى الداني ٣٣٧.

منهم الزمخشري[1] نحو: غسلته غسلًا نعمّا؛ أي: نعم شيئًا، فـ(ما) نصب على التمييز.

وأمّا «أل» فللعاقل وغيرِه، وما ذكره النّاظم من أنَّها اسم موصول هو مذهب الجمهور[2]، وذهب المازنيُّ إلى أنَّها حرف موصول[3]، والأخفشُ إلى أنَّها حرف تعريف[4].

والدَّليل على اسميَّتها أشياءُ[5]:

الأوَّل: عود الضَّمير عليها في نحو: قد أفلح المتَّقي ربَّه، وقال المازني[6]: عائدٌ على موصوف محذوف. ورُدَّ بأنَّ لحذف الموصوف مظانَّ لا يُحذَف في غيرها إلا لضرورة، وليس هذا منها.

الثّاني: استحسان خلوِّ الصِّفة معها عن الموصوف، نحو: جاء الكريم، فلولا أنَّها اسم موصول قد اعتمدت الصِّفةُ عليه كما تعتمد على الموصوف، لقبُحَ خلوُّها عن الموصوف.

الثّالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضيِّ، فلولا أنَّها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل، لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحقَّ منه بدونها[7].

الرّابع: دخولها على الفعل[8] في نحو:

---

[1] وهو قول الأخفش أيضًا، وظاهر قول سيبويه؛ خلافًا للسيرافي وابن خروف. انظر الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن ٣٩/١، وشرح التَّسهيل ١٢/٣.

[2] انظر التبصرة والتذكرة ٥١٧/١، وشرح التَّسهيل ٢٠٠/١، والجنى الداني ٢٠٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٧.

[3] ورجَّحه الشلوبين، ونُقل عن المازنيِّ أنَّها اسم موصول أيضًا. انظر الارتشاف ١٠١٣/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٧/١، والمرادي ١٥٣/١، والجنى الداني ٢٠٢، والبهجة المرضية ٦٦/١.

[4] انظر اللباب ١٢٧/٢، وشرح التَّسهيل ٢٠٠/١، والارتشاف ١٠١٣/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٧/١، والجنى الداني ٢٠٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٧، والبهجة المرضية ٦٦/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٢٠٠/١-٢٠١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٧-١٩٨.

[6] انظر قول المازني والردَّ عليه في المرادي ١٥٣/١.

[7] هذه الحجج الثلاثة على اسميَّة (ال) ذكرها ابن النّاظم ٨٧.

[8] هذا الاستدلال منسوب لابن برهان، وقوّاه ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ٢٠١/١. وروى أبو زيد روايات دخلت فيها الألف واللام على الأفعال، وكان المبرِّد يُنكرها، ويقول: لا يجوز إدخال الألف واللام على الأفعال. انظر نوادر أبي زيد ٦٧-٦٨.

ما أنْتَ بِالْحَكَمِ التُرضَى حُكومَتُهُ[1] .....

والمعَرِّفَةُ مختصّةٌ بالاسم.

واستُدلَّ[2] على حرفيَّتها بأنَّ العامل يتخطّاها نحو: مررت بالضارب، فالمجرور (ضارب) ولا موضعَ لـ«أل»، ولو كانت اسمًا لكان لها موضعٌ من الإعراب[3].

قال الشلوبين[4]: الدليل على أنَّ الألف واللام حرف قولك: جاء القائم، فلو كانت اسمًا لكان فاعلًا واستحقَّ «قائمٌ» البناء؛ لأنَّه على هذا التقدير مهمل؛ لأنَّه صلة، والصِّلةُ لا يُسلَّطُ عليها عامل الموصول.

وأجاب في «شرح التَّسهيل»[5] بأن مقتضى الدَّليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصِّلة؛ لأنَّ نسبتها منه نسبة عجز المُركَّبِ منه، لكن منع من ذلك كون الصِّلة جملة، والجملُ لا تتأثَّرُ بالعوامل، فلمّا كانت صلة الألف واللام في اللَّفظ غير جملة جيءَ بها على مقتضى الدَّليل؛ لعدم المانع. انتهى.

ويلزم في ضمير «أل» اعتبار المعنى نحو: الضارب، والضاربة، والضاربين، والضاربات[6].

وأمّا (ذو) فإنَّها للعاقل وغيره[7]، قال الشّاعرُ[8]:

---

[1] البيت للفرزدق في تهذيب اللغة (أ م س)، والإنصاف ٤٠٩، واللسان (أ م س) و (ل و م)، والتَّصريح ١٤٢/١، وشرح شواهد المغني ٤٦/١، والخزانة ٣٢/١، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في المقرَّب ٦٠/١، وضرائر الشعر ٢٨٨، وشرح التَّسهيل ٢٠١/١، وشرح الكافية الشّافية ١٢٤/١، وشرح عمدة الحافظ ٩٩، وابن الناظم ٩٣، والمرادي ٣٥/١ و ٢٣٩، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٩، والجنى الداني ٢٠٢، ورصف المباني ٧٥، وابن الوردي ٩٢، وشرح شذور الذهب ٢١، وأوضح المسالك ١٧/١، وتخليص الشواهد ١٥٤، وابن عقيل ١٥٧/١، وابن جابر ٢٣٣/١، والمكودي ١٥٤/١، وابن الجزري ٤٣، والتَّصريح ٣٨/١ و ١٤٢، والبهجة المرضية ٦٩/١ و ١٦٥، وعجزه: ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأيِ والجدلِ.

[2] استدلَّ بذلك المازني ومن وافقه. انظر المرادي ١٥٣/١.

[3] هذه عبارة المرادي. انظر شرحه للتَّسهيل ١٩٨.

[4] انظر التوطئة ١٦٨– ١٦٩، وشرح التَّسهيل ٢٠٣/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٢٠٣/١.

[6] انظر ابن الناظم ٨٧، وابن الوردي ٩٠، وابن جابر ٢٢٤/١.

[7] انظر ابن عقيل ١٤٩/١.

[8] هو جبير بن غَنَمة أو عثمة الطائيُّ، والبيت له في المؤتلف والمختلف ٥٩، واللسان (ذ و)، وشرح شواهد المغني ١٥٩/١، وهو بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٥١٩، ومقاييس اللغة (س ل م) ٩١/٣، وابن يعيش ٢٠/٩، وشرح الكافية الشافية ١٦٥/١، وشرح عمدة الحافظ ١٢١، وابن الناظم ٨٨، والجنى الداني ١٤٠، واللسان (أ م م) و (س ل م)، وتخليص الشواهد ١٤٣، والمغني ٧١، وابن الوردي ٩٠، والبيت ملفَّق من بيتين، ولم يركِّبه ابن مالك كما قيل، وإنَّما استشهد

ذاكَ خَلِيلِي وَذُو يُواصِلُنِي يَرْمِي وَرائِيَ بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وقال الآخر[1]:

فَقُولا لِهَذا المَرْءِ ذُو جاءَ ساعِيًا هَلُمَّ فإنَّ المشْرَفِيَّ الفَرائضُ

وقال الآخر[2]:

فَإمّا كِرامٌ مُوْسِرونَ لَقيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عنْدَهُمْ ما كَفانيا

وقال الآخر[3]:

فَإنَّ المَاءَ ماءُ أبي وَجَدِّي وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهورُ فيها البناءُ، وأن تكونَ بلفظ واحد كما في الشواهد[4]، وبعضُهم يعربها إعرابَ ذي بمعنى:

به كما رواه أبو عُبيد، لكنَّ أبا عُبيد قال: (يعاتبني)، ويُروى: وإنَّ مولاي ذو يعيِّرني. ولم أجد من ذكر فيه لفظ (يواصلني) قبل ابن مالك.

[1] هو معدان بن عُبيدٍ الطائي أو قوّال الطائي، ولعلَّ معدان كان يُقال له: القوّال، والبيت له في معجم الشعراء ٤٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٤٠/١، والإنصاف ٣٢٨، والخزانة ٢٨/٥ و ٤١/٦، وهو بلا نسبة في شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ و ٢٣/٣، ويُروى: قولوا لهذا.

[2] هو منظور بن سحيم الفقعسي، والبيت له في معجم الشعراء ٣٧٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٨/٢، وشرحها للتبريزي ٢٤/٢، وابن يعيش ١٤٨/٣، والمقرَّب ٥٩/١، وتخليص الشواهد ٥٥، والتَّصريح ١٣٧/١، وشرح شواهد المغني ٨٣١/٢، وللطائي في المغني ٥٣٥، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٩٩/١، وشرح الكافية الشّافية ٩٥/١، وشرح عمدة الحافظ ١٢٢، وابن الناظم ٣٦ و ٨٩، والجنى الداني ١٤٠، والمرادي ١٥٥/١، وابن الوردي ٩٠، وابن عقيل ٤٥/١ و ١٥٠، وابن جابر ٢٢٥/١، والبهجة المرضية ٦٦/١ و ١٥٨. ويُروى بالوجهين: ذو و ذي.

[3] هو سِنان بن الفحل، والبيت له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٩١/١، وللتبريزي ٢٣٠، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٣، والإنصاف ٣٨٤، وتخليص الشواهد ١٤٥، والمقاصد الشافية ١٤٣/١، والتَّصريح ١٣٧/١، والخزانة ٣٤/٦-٣٥، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥، ونتائج الفكر ١٣٧، والبديع ٢٤٢/٢، وابن يعيش ١٤٧/٣ و ٤٥/٨، والتوطئة ١٦٧، والصفوة الصفية ٦٤٢/١، وشرح التَّسهيل ١٩٩/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٧٤/١، وابن الناظم ٨٨، والمحصول ٨٣٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٢/٣، واللسان (ذ و ا)، والمرادي ١٥٤/١، وشرح التَّسهيل له ١٩٥، وابن الوردي ٩٠، وأوضح المسالك ١٥٤/١، وشرح قطر الندى ١٠٢، وابن جابر ٢٢٤/١، وتعليق الفرائد ٢٠٥/٢، وابن الجزري ١٣، والبهجة المرضية ٦٦/١، والهمع ٢٨٩/١.

[4] انظر تهذيب اللغة (ذ و و)، والتبصرة والتذكرة ٥٢٠/١، وضرائر الشعر ١٢٥، وشرح التَّسهيل ١٩٩/١، والارتشاف ١٠٠٧/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٥، وابن جابر ٢٢٥/١، وفيها لغة بإفرادها وتثنيتها وجمعها وتأنيثها وتذكيرها، وسيأتي الحديث عنها.

صاحب[1]، وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه:

..... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ ما كَفانيا

[٩٤. وكالَّتِي أيضًا لَدَيْهِمْ ذاتُ وَمَوْضِعَ اللّاتِي أَتَى ذَواتُ]

(وكالَّتِي أيضًا لَديهم) أي: عند طيءٍ[2] **(ذاتُ)** أي: بعضُ طيءٍ ألحق بـ(ذو) تاءَ التَّأنيث مع بقاء البناء على الضَّمِّ، حكى الفَرّاءُ[3]: بالفضلِ ذو فضَّلَكم اللهُ به، والكرامةِ ذاتُ أكرمَكم اللهُ بَه[4].

(وَمَوضِعَ الَّلاتِي أتى ذَواتُ) جمعًا لذات، قال الرّاجزُ[5]:

جَمَعْتُها مِنْ أيْنُقٍ مَوارِقِ[6]

ذَواتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سائِقِ

تنبيهٌ:

ظاهر كلام النّاظمِ أنَّه إذا أُريدَ غيرُ معنى التي واللاتي يُقال: ذو على الأصل، وأطلق ابن عصفورٍ[7] القولَ في تثنية ذو وذات وجمعهما. قال النّاظمُ[8]: وأظنُّ أنَّ الحامل له على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التي واللاتي، فأضربت عنه لذلك. لكن نقل الهرويُّ وابن السَّرّاجِ عن العرب ما نقله ابن عصفورٍ[9].

[٩٥. ومِثْلُ ما ذا بَعْدَ ما اسْتِفْهامِ أوْ مَنْ إذا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلامِ]

---

[1] انظر المحتسب ١٤٢/١، وشرح الكافية الشّافية ٩٥/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٧/١، والمرادي ١٥٤/١-١٥٥، والجنى الداني ٢٤٢، وابن جابر ٢٢٥/١.

[2] انظر شرح التَّسهيل ١٩٥/١، والارتشاف ١٠٠٧/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٤، وابن الوردي ٩٠.

[3] انظر المقرَّب ٦٢، وابن الناظم ٨٩، وابن الوردي ٩٠، وأوضح المسالك ١٥٥/١، والمكودي ١٥٠/١، والتَّصريح ١٣٨/١ و ٢٠٦/٤، والهمع ٢٨٩/١، والبهجة المرضية ٦٧/١.

[4] بفتح الباء، كما نبَّه عليه ابن مالك وابن هشام. انظر شرح التَّسهيل ١٩٦/١، وشرح شذور الذهب ١٦٠.

[5] هو رؤبة، والرَّجز له في ملحق ديوانه ١٨٠، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥، والمقرَّب ٦، وشرح التَّسهيل ١٩٦/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٧٥/١، وابن الناظم ٨٩، واللسان (ذ و ا)، وابن الوردي ٩١، وتخليص الشواهد ١٤٤، والمكودي ١٥٠/١، والبهجة المرضية ٦٧/١.

[6] في (م): سوابق .

[7] في المقرَّب ٦.

[8] شرح التَّسهيل ١٩٩/١.

[9] انظر رأيي ابن السراج والهروي في الأصول ٢٦٣/٢، والأزهية ٣٠٥، وقد عدَّها ابن جابر ٢٢٥/١ لغة فقال: وفيها لغة بإفرادها وتثنيتها وجمعها وتأنيثها وتذكيرها. وانظر البهجة المرضية ٦٧/١.

(**وَمِثلُ ما**) الموصولة فيما تقدَّم من أنَّها تُستعمَلُ بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد (**ذا**) إذا وقعت (**بَعدَ ما استِفهامٍ**) باتِّفاقٍ[1]، (**أو**) بعد (**مَن**) استفهام على الأصحِّ[2]. وهذا (**إذا لَم تُلغَ**) ذا (**فِي الكَلامِ**). والمراد بإلغائها: أن تُجعَلَ مع «ما» أو «من» اسمًا واحدًا مستفهمًا به[3].

ويظهر أثرُ الأمرين في البدل من اسم الاستفهام، وفي الجواب[4]، فتقول عند جعلك ذا موصولًا: ماذا صنعت؟ أخيرٌ أم شرٌّ؟ بالرفع على البدليَّة من (ما)؛ لأنَّه مبتدأ، و(ذا) وصلته خبر. ومثله: من ذا أكرمت؟ أزيدٌ أم عمرٌو؟ قال الشّاعرُ[5]:

ألا تَسْألانِ المرءَ ماذا يُحَاوِلُ أنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلالٌ وَباطِلُ

وتقول عند جعلهما اسمًا واحدًا: ماذا صنعت؟ أخيرًا أم شرًّا؟ و: من ذا أكرمت؟ أزيدًا أم عمرًا؟ بالنَّصب على البدليَّة من (ماذا) أو(من ذا)؛ لأنَّه منصوب بالمفعوليَّة مقدَّمًا[6]. وكذا تفعلُ في الجواب نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، قرأ أبو عمرٍو برفع «العفوُ» على جعل (ذا) موصولًا، والباقون بالنَّصب على جعلها ملغاة[7]، كما في قولِه تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠].

فإن لم يتقدَّم على (ذا) «ما» و«من» الاستفهاميتان لم يجز أن تكونَ موصولةً[8]،

---

[1] انظر الكتاب ٤٠٥/١، والأصول ٢٦٣/٢-٢٦٤، والبغداديات ٣٧١، والتبصرة والتذكرة ٥١٨/١، وشرح الجزولية ٥٩٧/٢، والارتشاف ١٠٠٨/٢.

[2] وهو رأي الأكثرين. انظر شرح التَّسهيل ١٩٨/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٨/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٥.

[3] انظر المرادي ١٥٥/١، وقال ابن جابر: ومعنى الإلغاء أن تُجعل زائدة. انظر ابن جابر ٢٢٧/١.

[4] انظر الكتاب ٤٠٥/١، والبغداديات ٣٧١، وابن الناظم ٩٠-٩١، وابن الجزري ٤١.

[5] هو لبيد بن ربيعة، والبيت له في ديوانه ٢٥٤، والكتاب ٤١٧/٢، ومجاز القرآن ١٤٨/٢، والمعاني الكبير ١٢٠١/٣، والأصول ٢٦٤/٢، والحجة لأبي علي ٣١٩/٢، والبغداديات ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢، والأزهية ٢٠٦، والتبصرة والتذكرة ٥١٨/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٨٣/١، واللسان (ن ح ب) و (ح و ل) و (ذ و)، والجنى الداني ٢٣٩، وابن الوردي ٩١، والمغني ٣٩٥، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، والتَّصريح ١٣٩/١، والخزانة ٢٥٢/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، ومجالس ثعلب ٥٣٠، وكتاب اللامات ٦٤، وشرح التَّسهيل ١٩٧/١، وابن الناظم ٩١، وشرح الرضي على الكافية ٦٥/٣، ورصف المباني ١٨٨، والبهجة المرضية ٦٧/١.

[6] انظر التبصرة والتذكرة ٥١٩/١، والارتشاف ١٠٠٩/٢.

[7] انظر الحجة لأبي علي ٣١٥/٢، والمبسوط ١٤٦، وحجة القرءات لابن زنجلة ١٣٣، والتيسير ٨٠، وشرح الكافية الشّافية ٢٨٣/١، وابن الناظم ٩١.

[8] عند البصريين. انظر ابن جابر ٢٢٧/١.

وأجازه الكوفيُّون[1] تمسُّكًا بقولِه[2]:

عَدَسْ مِا لِعبَّادٍ عَلَيْك إمارةٌ نَجَوْتِ وَهَذا تَحْمِلينَ طليقُ

وخُرِّجَ على أنَّ (هذا طليق) جملة اسمية، و(تحملين) حال؛ أي: وهذا طليق محمولًا[3].

تنبيهٌ:

يُشترَطُ لاستعمال (ذا) موصولة مع ما سبق: أن لا تكونَ مشارًا بها[4] نحو: ما ذا التَّواني؟ و: ما ذا الوقوفُ؟ وسكت عنه لوضوحه.

[٩٦- وكُلُّها يَلْزَمُ بَعَدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيْرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ]

(**وَكُلُّها**) أي: كلُّ الموصولات (**يَلزَمُ**) أن تكونَ (**بَعدَهُ صِلَه**) تعرِّفُه[5]، ويتمُّ بها معناه؛ إمّا ملفوظةً نحو: جاء الذي أكرمته، أو منويَّةً: كقولِه[6]:

نَحْنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنا

أي: نحن الألى عُرِفوا بالشَّجاعة؛ بدلالة المقام.

---

[1] انظر ابن الناظم ٩٠، وابن الوردي ٩١، والبهجة المرضية ٦٨/١. وزعم الفراء والكوفيون أنَّ أسماء الإشارة كلها يمكن أن تُستعمل موصولات. انظر معاني القرآن للفراء ١٣٨/١، والإنصاف ٥٧٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٩/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٥، ونسب أبو علي هذا المذهب للبغداديين. انظر الحجة ٣٢٠/٢.

[2] هو يزيد بن مفرِّغ الحِميَري، والبيت له في ديوانه ١٧٠، وأدب الكاتب ٤١٧، والشعر والشعراء ٣٧١/١، وجمهرة اللغة ٦٤٥/٢، وابن يعيش ٧٩/٤، واللسان (ح د س) و (ع د س)، وتذكرة النحاة ٢٠، وتخليص الشواهد ١٥٠، والتَّصريح ١٣٩/١، وشرح شواهد المغني ٨٥٩/٢، والخزانة ٤١/٦، وبلا نسبة في معاني القرآن للزجّاج ٢٢٨/١، وللفراء ١٣٨/١، والحجة لأبي علي ٣٢٠/٢، والمحتسب ٩٤/٢، والتبصرة والتذكرة ٥١٩/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٢، واللباب ١٢٠/٢، والإنصاف ٥٨٢، وابن الناظم ٩٠، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٥، والارتشاف ١٠١١/٢، وابن الوردي ٩١، وأوضح المسالك ١٦٢/١، والمغني ٦٠٢، وشرح قطر الندى ١٠٦، وابن جابر ٢٢٧/١، والبهجة المرضية ٦٨/١. ويُروى: أمنت و عتقت وهذا...

[3] هذا تخريج البصريين. انظر ابن الناظم ٩٠، وابن الوردي ٩١. وقد خرَّجه السراج البلقينيُّ على أنَّه يجوز أن يكون مما حُذف فيه الموصول من غير أن يجعل (هذا) موصولًا، والتقدير عنده: وهذا الذي تحملين. انظر البهجة المرضية ٦٨/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٩٥، وابن الوردي ٩١.

[5] وقيل: يتعرَّف الاسم الموصول بالألف واللام، واختاره أبو حيان. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٥/١ و ٣٣.

[6] هو عَبيدُ بن الأبرص، والبيت له في ديوانه ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ٤٢/١، واللسان (أولى وألاء)، وشرح شواهد المغني ٢٥٨/١، والخزانة ٢٨٩/٢، وبلا نسبة في إيضاح الشعر ٤٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/١، وشرح التَّسهيل ٢٣٦/١، والمحصول ٨٣٧/٢، والمرادي ١٥٧/١، والمغني ١١٩، وتعليق الفرائد ٢٩٩/٢، والتَّصريح ١٤٢/١.

وأفهم بقولِه: (بعده) أنَّه لا يجوزُ تقديم الصِّلة ولا شيءٍ منها على الموصول. وأمّا نحوُ: ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠] «ففيه» متعلِّقٌ بمحذوف دلَّت عليه صلة «أل» لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين[١].

ويُشترَطُ في الصِّلة أن تكونَ معهودةً[٢] أو مُنزَّلةً منزلةَ المعهودِ، وإلا لم تصلح للتعريف[٣]؛ فالمعهودةُ نحو: جاء الذي قام أبوه، والمنزَّلةُ منزلةَ المعهود هي الواقعةُ في معرض التَّهويلِ والتَّفخيمِ[٤] نحو: ﴿ **فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ** ﴾ [طه: ٧٨]، ﴿ **فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ** ﴾ [النجم: ١٠]، وأن تكونَ (**عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ**) بالموصول؛ أي: مطابقٍ له في الإفراد والتَّذكير وفروعهما (**مُشتَمِلَه**)؛ ليحصل الرَّبطُ بينهما، وهذا الضَّميرُ هو العائدُ على الموصول[٥]، وربَّما خلفَه اسمٌ ظاهر كقولِه[٦]:

سُعادُ التِي أضْناكَ حُبُّ سُعادا .....

وقولِه[٧]:

..... وَأنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أطْمعُ

كما سبقت الإشارة إليه، وهو شاذٌّ فلا يُقاسُ عليه[٨].

---

[١] انظر معاني القرآن للزجاج ٩٨/٣، والأصول ٢٢٣/٢، والتعليقة ٣٤/٢.

[٢] قال ابن مالك: والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأنَّ الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلته معهودة... وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته... وقد يُقْصدُ تعظيمُ الموصول فتُبهم صلته. انظر شرح التَّسهيل ١٨٧/١.

[٣] انظر ابن الناظم ٩٢، وابن الوردي ٩١، وابن جابر ٢٣١/١.

[٤] انظر شرح التَّسهيل ١٨٧/١، والارتشاف ١٠٠٠/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٨٨، وابن الوردي ٩١.

[٥] انظر الأصول ٢٨٠/٢.

[٦] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢١٢/١ وغيره، وقد تقدم تخريجه صـ١٨٨.

[٧] البيت للمجنون، وقد تقدم تخريجه صـ١٨٨، وفي (م): سعاد الذي...

[٨] قال ابن عصفور: ((ذلك من القلَّة بحيث لا يُقاس عليه، ولا يقال إلا حيث سُمع)). انظر شرح الجمل له ١٨٢/١. وعدَّه ابن مالك نادرًا في الصلة. انظر شرح التَّسهيل ٢١٢/١. وعدَّه أبو حيان قليلًا، ونقله عن كلام العرب في السعة، ولكنَّه خرَّجه على حذف الضمير. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٩/١ و الارتشاف ٩٩٩/٢.

تنبيهٌ:

الموصول إن طابق لفظُه معناه، فلا إشكالَ في العائد، وإن خالف لفظه معناه، فلك في العائد وجهان:

مراعاةُ اللَّفظ، وهوَ الأكثرُ.

ومراعاةُ المعنى، كما سبقت الإشارة إليه[1].

وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللَّفظِ لبسٌ، فإن لزم لبسٌ نحو: أعطِ مَن سألَتْكَ لا مَن سألَك، وجبت مراعاة المعنى[2].

[٩٧- وجُمْلةٌ أوْ شِبْهُها الَّذِي وُصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ]

(**وَجُملةٌ أو شِبهُها**) من ظرف ومجرور تامَّين (**الَّذِي وُصِل بهِ**) الموصول (**كَـ: مَن عِندِي الذِي ابنُهُ كُفِل**)، فـ(عندي) ظرف تامٌّ صلة (من)، و(ابنه كفل) جملة اسمية صلة (الذي).

وإنَّما كان الظَّرف والمجرور التامّان شبيهين بالجملة؛ لأنَّهما يعطيان معناها؛ لوجوب كونهما هنا متعلِّقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره: الذي استقرَّ عندك، والذي استقرَّ في الدار[3].

وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما، وهو الظَّرف والمجرور الناقصان نحو: جاء الذي اليوم، والذي بك، فإنَّه لا يجوز؛ لعدم الفائدة[4].

تنبيهٌ:

من شرطِ الجملة الموصول بها، مع ما سبق، أن تكونَ خبرية لفظًا ومعنى[5]، فلا يجوزُ: جاء الذي اضربْه، أو: ليته قائم، أو: رحمه الله؛ خلافًا للكسائيِّ في الكلِّ وللمازنيِّ في الأخيرة[6].

---

[1] انظر معاني القرآن للفراء ١١٠/٢ و ٥٩/٣، والمقتضب ٢٩٥/٢، والتعليقة ٨٢/١، والحجة لابن زنجلة ٢٣٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٩/١، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٣، واللباب ٤٠١/١، وشرح التَّسهيل ٢١٢/١، وابن الناظم ٨٦، والارتشاف ١٠٢٤/٢، وابن الوردي ٨٩، وابن جابر ٢٢١/١-٢٢٢، وابن الجزري ٤٢.

[2] وكذلك تلزم مراعاةُ المعنى إن لزم من مراعاة اللَّفظِ قُبح. انظر شرح التَّسهيل ٢١٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٥٧/٣.

[3] انظر الأصول ٢٦٧/٢، والتعليقة ٢٦٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٩/١، وشرح التَّسهيل ٢١١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٨٩/١، والارتشاف ١٠٠١/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٠/١، وابن الوردي ٩٢.

[4] انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٠/١، وشرح شذور الذهب ١٨٤.

[5] فلا تصلح الجملة الطلبية صلة؛ لأنَّ الطلب غير محصَّل، فلا يكون معهودًا، ولا يصلح للتعريف، انظر الأصول ٢٦٧/٢، وابن الناظم ٩٢، وابن الوردي ٩٢، وابن جابر ٢٣١/١.

[6] انظر الارتشاف ٩٩٦/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٨٧، وابن عقيل ١٥٥/١. وكان هشام والمبرد أيضًا يجيزان أن تكون جملة التمني صلة. انظر المقتضب ١٩٤/٣، وابن عقيل ١٥٥/١.

وأمّا قولُه[1]:

وَإِنِّي لَراجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَواها أَزُورُها

وقوله[2]:

وَماذا عَسَى الواشُونَ أنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عاشِقُ

فمخرَّجٌ على إضمار قولٍ في الأول؛ أي: قِبَلَ التي أقول فيها: لعلَّي أزورها[3]، وأنَّ (ماذا) في الثاني اسمٌ واحد، وليست (ذا) موصولة؛ لموافقة عسى لعلَّ في المعنى[4].

وأن تكون[5] غيرَ تعجبيَّةٍ، فلا يجوز: جاء الذي ما أحسنه! وإن كانت عندهم خبرية[6]، وأجازه بعضُهم، وهو مذهب ابن خروفٍ[7]، قياسًا على جواز النعت بها.

وألا تستدعيَ كلامًا سابقًا، فلا يجوز: جاء الذي لكنَّه قائم[8].

[٩٨. وصفةٌ صَرِيْحَةٌ صِلةُ ألْ وَكَوْنُها بِمُعْرَبِ الأفْعالِ قَلْ]

---

[1] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ١٠٦/٢، واللباب ١١٧/٢، والخزانة ٤٦٤/٥، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية ١٠/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٨٨، والمغني ٥٠٧، وشرح شواهده ٨١٠/٢. ويروى: لرامٍ نظرة.

[2] البيت مختلف في نسبته؛ فهو لجميل بثينة في ملحق ديوانه ٢٤٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٨٣/٢، وللتبريزي ١٤٨، واللسان (و م ق)، وللمجنون في ديوانه ١٦٠، والأغاني ٥٠/٢، واللسان (ب ن ق)، وللمجنون أو جميل في الحماسة البصرية ٢٣١/٢، والخزانة ١٥٢/٦، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٦٧/٣.

[3] انظر اللباب ١١٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٦٧/٣.

[4] انظر شرح الرضي على الكافية ٦٧/٣، والخزانة ١٥٠/٦.

[5] أي: الجملة الموصول بها.

[6] وقد منع ابن عصفور وابن بابشاذ وسائر المتأخرين الوصل بالجملة التعجبية، قال الرضي: ((وهو الوجه)). انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٦٧/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٩/١.

[7] انظر شرح الرضي على الكافية ٦٧/٣، والارتشاف ٩٩٧/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٨٨.

[8] انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٩/١، وابن عقيل ١٥٤/١—١٥٥.

(**وَصِفةٌ صَرِيحة**) أي: خالصة الوصفيَّةِ[1] (**صِلة أل**) الموصولة. والمراد بها هنا: اسم الفاعل واسم المفعول[2] وأمثلة المبالغة. وفي الصِّفة المشبهة خلاف[3]؛ وجه المنع: أنَّها لا تُؤوَّل بالفعل؛ لأنَّها للثبوت. ومن ثَمَّ كانت «أل» الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتِّفاق[4].

وخرج بـ(الصريحة) الصِّفة التي غلبت عليها الاسميَّةُ نحو: أبطح[5] وأجرع[6] وصاحب[7]؛ فـ«أل» في مثلها حرف تعريف، لا موصولة.

والصِّفةُ الصَّريحةُ مع «أل» اسمٌ لفظًا فعلٌ معنى. ومِن ثَمَّ حَسُنَ عطفُ الفعلِ عليها[8] نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣- ٤]، ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨]. وإنَّما لم يُؤتَ بها فعلًا كراهةَ أن يُدخلوا على الفعل ما هو على صورةِ المعرفةِ الخاصَّةِ بالاسمِ، فراعَوا الحقَّين.

(**وَكونُها**) أي: صلة «أل» (**بِمُعرَبِ الأفعالِ**) وهو المضارع (**قَلّ**) من ذلك قولُه[9]:

ما أنْتَ بِالْحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ ... وَلا الأصِيلِ وَلا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ

وهو مخصوصٌ عند الجمهور بالضَّرورة[10].

---

[1] انتقد أبو حيان استخدام لفظ (صريحة) في وصف الصفة؛ لأنَّه لم يتقدَّم فيه اصطلاح من النحاة. انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٠/١.

[2] وقد حصر الصيمري صلتها باسم الفاعل والمفعول لا غير. انظر التبصرة والتذكرة ٥٢٤/١ و٥٢٥، والارتشاف ١٠١٣/٢.

[3] وقد اضطرب فيها قول ابن عصفور؛ فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك. انظر ضرائر الشعر ٢٨٨، وابن عقيل ١٥٦/١، وأنكره ابن هشام في المغني ٧١.

[4] انظر المغني ٧١.

[5] انظر الكتاب ٢٣٧/٣ و ٥٦٣.

[6] انظر الكتاب ٢٣٧/٣.

[7] انظر التعليقة ١٠٦/٤، وابن الناظم ٩٣، وابن الوردي ٩٢، وابن جابر ٢٣٢/١.

[8] انظر أمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢، وشرح التَّسهيل ٢٠١/١ و ٣٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤/١، وابن عقيل ٢٤٤/٣.

[9] تقدم صـ١٩٩.

[10] ووصفه ابن السراج فقال: ومنه ما شذَّ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يُطَّرح ولا يُعرَّج عليه. انظر الأصول٥٧/١، والتبيين ٤٣٥، والضرائر ٢٨٨، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٠/١، والمغني ٧٢، وابن عقيل ١٥٨/١، وابن جابر ٢٣٣/١.

ومذهب النّاظم جوازُه اختيارًا وفاقًا لبعض الكوفيِّينَ[1]، وقد سُمِعَ منه أبيات[2].

تنبيه[3]:

شذَّ وصلُ «أل» بالجملةِ الاسميَّة كقولِه[4]:

مِنَ القَوْمِ الرَّسولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَنِي مَعَدِّ

وبالظَّرف كقولِه[5]:

مَنْ لا يَزالُ شاكِرًا عَلَى المَعَهْ

فَهْوَ حَرٍ بِعِيشةٍ ذاتِ سَعَهْ

[٩٩- أيٌّ كَما وأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وصْلِها ضَمِيْرٌ انْحَذَفْ

١٠٠- وبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقًا وفِي ذا الحَذْفِ أيًّا غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي

١٠١- إنْ يُسْتَطَلْ وصْلٌ وإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فالحَذْفُ نَزْرٌ وأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢- إنْ صَلَحَ الباقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ والحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيْرٌ مُنْجَلِي

١٠٣- فِي عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أوْ وصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ]

و(**أيٌّ**) تُستعمَل موصولة خلافًا لأحمد بن يحيى[6] في قولِه: إنَّها لا تُستعمَل إلا شرطًا أو استفهامًا،

---

[1] ونسب ابن هشام جوازه في الاختيار إلى الأخفش. وانظر شرح التَّسهيل ٢٠٢/١، وشرح الكافية الشّافية ٣٠٠/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٠/١، والجنى الداني ٢٠٣، والمغني ٧٢، وابن جابر ٢٣٣/١.

[2] ولا يُحفظ مثله في النثر. انظر شرح الكافية الشّافية ١٢٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٠/١. وعبارة الأشموني مأخوذة من المرادي بتقديم وتأخير. انظر المرادي ١٦٠/١.

[3] هذا التنبيه مأخوذ عن المرادي في الجنى الداني ٢٠٣.

[4] البيت بلا نسبة في التوطئة ١٧١، وضرائر الشعر ٢٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٩/١، وشرح الكافية الشّافية ١٢٤/١، ورصف المباني ٧٥، والجنى الداني ٢٠١، والمغني ٧٢، وابن عقيل ١٥٨/١، والمساعد ١٥٠/١، والبهجة المرضية ٧٠/١، وشرح شواهد المغني ١٦١/١.

[5] الرجز بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٠٣/١، والارتشاف ١٠١٤/٢، والجنى الداني ٢٠٣، والمرادي ١٦٠/١، والمغني ٧٢، وابن عقيل ١٦٠/١، والمساعد ١٥٠/١، وشرح شواهد المغني ١٦١/١، والخزانة ٣٢/١.

[6] هو ثعلب، وانظر منهج السالك لأبي حيان ٣٠/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٦.

وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتَّذكير وفروعهما (**كَـ: ما**). وقال أبو موسى[1]: إذا أُريدَ بها المؤنَّث لحقتها التاءُ، وحكى ابن كَيسانَ أنَّ أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها[2].

(**وَأُعرِبَت**) دون أخواتها (**ما لَم تُضَف وَصَدرُ وَصلِها ضَمِيرٌ انحَذَف**)؛ فإن أُضِيفَت وحُذِفَ صدرُ صلتها بُنيَت على الضَّمِّ[3] نحو: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[مريم: ٦٩]، التقدير: أيُّهم هو أشدُّ[4]. وإن لم تُضَف أو لم يُحذَف – نحو: أيٌّ قائم، وأيٌّ هو قائم، وأيُّهم هو قائم – أُعرِبت[5]. وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيّات.

(**وَبَعضُهُم**)[6] أي: بعضُ النُّحاة – وهو الخليل ويونس ومن وافقهما[7] – (**أعرَبَ**) أيًّا (**مُطلَقًا**) أي: وإن أُضِيفت وحُذِفَ صدرُ صلتها، وتأوَّلا الآيةَ؛ أمّا الخليلُ[8] فجعلها استفهامية محكيَّةً بقول مقدَّرٍ والتقدير: ثمَّ لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ الذي يُقالُ فيه: أيُّهم أشدُّ؟

وأمّا يونسُ[9] فجعلها استفهامية أيضًا، لكنَّه حكم بتعليق الفعل قبلَها عن العمل؛ لأنَّ التعليقَ عنده غيرُ مخصوصٍ بأفعال القلوب.

---

[1] هو الجزولي، وانظر ابن الناظم ٩٤، وابن الوردي ٩٢.

[2] انظر التذييل والتكميل ٥٨/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٩٦.

[3] وهو مذهب سيبويه والجمهور، وخالف فيه الكوفيون وجماعة من البصريين. انظر الكتاب ٤٠٠/٢، والتعليقة لأبي علي الفارسي ٢٧١/١–٢٧٢ و ١٠٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٢٢/١، والإنصاف ٥٧٢، وشرح التَّسهيل ٢٠٨/١، والارتشاف ١٠١٧/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٠٤، وائتلاف النصرة ٦٧.

[4] انظر ابن الناظم ٩٤، والبحر المحيط ٢٠٨/٦، والارتشاف ١٠١٨/٢، وابن جابر ٢٣٤/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٢٠٥، وابن الجزري ٤٤.

[6] فسَّر ابن الناظم وابن جابر (بعضهم) ببعض العرب، وابن الجزري ببعض الناس. انظر ابن الناظم ٩٥، وابن جابر ٢٣٦/١، وابن الجزري ٤٤.

[7] ومنهم الكوفيون، والجرمي والزجّاج وابن السراج وغيرهم. انظر الكتاب ٣٩٩/٢، ومعاني القرآن للزجّاج ٣٣٩/٣، والأصول ٣٢٤/٢، والتعليقة لأبي علي الفارسي ٢٧١/١–٢٧٢ و ١٠٦/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٣١/١، والمغني ١٠٧–١٠٨.

[8] انظر الكتاب ٣٩٩/٢، ومعاني القرآن للزجّاج ٣٤٠/٣، والأصول ٣٢٤/٢، وقد رجَّح الزجاج وابن السراج رأي الخليل. وانظر أيضًا التبصرة والتذكرة ٥٢٢/١، وشرح التَّسهيل ٢٠٨/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٠٤.

[9] انظر الكتاب ٣٩٩/٢، وشرح التَّسهيل ٢٠٨/١، والارتشاف ١٠١٧/٢.

واحتُجَّ عليهما بقولِه[1]:

إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ

بضمِّ (أي)؛ لأنَّ حروف الجرِّ لا يُضمَرُ بينها وبين معمولها قولٌ ولا تُعلَّقُ[2]. وبهذا يبطل قولُ مَن زعم أنَّ شرط بنائها أن لا تكونَ مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة. ذكر هذا الشَّرطَ ابن إياز، وقال: نصَّ عليه النقيب في الأمالي[3].

ويحتمل أن يريد[4] بقولِه: (وبعضهم) إلى آخره أنَّ بعض العرب يعربها في الصُّورِ الأربع[5]، وقد قُرِئَ شاذًّا: «أيَّهم أشدُّ» [مريم: ٦٩] بالنَّصب على هذه اللُّغةِ[6].

تنبيهان:

الأوَّل: لا تُضاف (أيٌّ) لنكرة خلافًا لابن عصفورٍ[7]، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدِّم، كما في الآية والبيت، وسُئل الكسائي: لم لا يجوز: أعجبني أيُّهم قام؟ فقال: أيٌّ كذا خُلِقَت[8].

---

[1] البيت مختلف في نسبته؛ فهو لغسان بن وعلَّة في التَّصريح ١٣٥/١، ولغسان في الإنصاف ٥٧٧، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ٢٣٦/١، والخزانة ١٦/٦، وبلا نسبة في ابن يعيش ١٤٧/٣، وشرح التَّسهيل ٢٠٨/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٨٥/١، وابن الناظم ٩٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٦/٣، ورصف المباني ١٩٧، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٠٤، وابن الوردي ٩٢، وتخليص الشواهد ١٥٨، والمغني ١٠٨، وأوضح المسالك ١٥٣/١، وابن عقيل ١٦٢/١، وابن جابر ٢٣٤/١.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٢٠٨/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٠٤.

[3] انظر المحصول ٨٤٩/٢، وانظر النص الذي أشار إليه في أمالي ابن الشجري ٤٣/٣.

[4] في (م): يزاد .

[5] قال الجَرميُّ: خرجتُ من البصرة فلم أسمعْ منذُ فارقتُ الخندق إلى مكَّة أحدًا يقول: لأضربنَّ أيُّهم أفضل بالضَّمِّ، بل بنصبها، وحكى سيبويه هذه اللغة، وقال: هي لغة جيدة. انظر الكتاب ٣٩٩/٢، ومعاني القرآن للزجّاج ٣٣٩/٣، وللفراء ٤٧، واللباب ١٢٤/٢، والبحر المحيط ٢٠٩/٦، وانظر ابن الناظم ٩٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٣١/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٠٤، وابن الجزري ٤٤، والبهجة المرضية ٧٢/١.

[6] قرأها هارون الأعور ومعاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرف، وحكاها سيبويه. انظر الكتاب ٣٩٩/٢، ومعاني القرآن للزجّاج ٣٣٩/٣، وللفراء ٤٧.

[7] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/٢.

[8] انظر الأصول ٣٢٦/٢، ومجالس العلماء ١٨٦، والخصائص ٢٩٢/٣، وشرح الجزولية ٦٠٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢١/٣، والمزهر ٣٧٣/٢.

الثّاني: تكونُ (أيٌّ) موصولة كما عُرِفَ، وشرطًا[1] نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، واستفهامًا نحو: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، وصلةً لنداءٍ ما فيه أل، ونعتًا لنكرةٍ دالًا على الكمالِ نحو: مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ[2]، وتقعُ حالًا بعد المعرفة نحو: هذا زيدٌ أيَّ رجلٍ، ومنه قولُه[3]:

فأوْميَتُ إيماءً خَفِيفًا لِجَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنا جَبْتَرٍ أيَّما فَتَى

(**وَفِي ذا الحَذفِ**) المذكور في صلة أيٍّ، وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ، (**أيًّا غَيرُ أيٍّ**) من الموصولات (**يَقتَفِي**)[4] (غير أي) مبتدأ، و(يقتفي) خبره، و(أيًا) مفعول مقدَّم، وأصل التركيب: غيرُ أيٍّ من الموصولات يقتفي أيًّا؛ أي: يتبعها في جواز حذف صدر الصِّلة (**إن يُستَطَل وَصلٌ**) نحو: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا؛ أي: بالذي هو قائل لك[5]، ومنه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ أي: هو في السماء إله[6]. (**وَإن لَم يُستَطَل**) الوصل (**فالحَذفُ نَزرٌ**) لا يُقاسُ عليه[7]، وأجازه الكوفيُّونَ[8]، ومنه قراءةُ يحيى بن يعمر[9]: «تمامًا على الذي أحسنُ» [الأنعام: ١٥٤] وقراءة مالك بن دينار وابن السماك[10]:

---

[1] انظر الكتاب ٣٩٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٨٩/٣، والمقتضب ٤٩/٢، والارتشاف ١٠٣٦/٢.

[2] انظر المقتضب ٢٩٤/٤.

[3] هو الراعي النُّميري، والبيت له في ديوانه ٣، والكتاب ١٨٠/٢، وطبقات فحول الشعراء ٥١٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٢/١، واللسان (ث و ب) و (ح ب ت ر)، وتذكرة النحاة ٦١٧، والخزانة ٣٧٠/٩، ٣٧١، وبلا نسبة في حروف المعاني للزجاجي ٦٢، وشرح التَّسهيل ٢٢١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٨٧/١، والارتشاف ١٠٣٧/٢، وابن عقيل ٦٥/٣. ويروى: فأومضت إيماضًا.

[4] لكن البصريين يشترطون الاستطالة في غير أيٍّ، ولا أحدَ يشترط الاستطالة فيها، لذلك كان غيرها مقتفيًا لها. انظر شرح التَّسهيل ٢٠٤/١.

[5] انظر الكتاب ١٠٨/٢ و ٤٠٤، والتعليقة ١٢/١، وشرح التَّسهيل ٢٠٧/١.

[6] انظر أمالي ابن الشجري ١١٣/١، وشرح التَّسهيل ٢٠٤/١، وشرح الكافية الشافية ٦١/١، وابن الوردي ٩٣، وابن الجزري ٤٤. وفي (م): أي: هو إله.

[7] وإجازته بشرط الاستطالة مذهب الخليل وسيبويه. انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

[8] انظر شرح التَّسهيل ٢٠٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣١/١، وأوضح المسالك ١٦٨/١، وضعَّف ابن جني هذا الحذف في المحتسب ٢٣٤/١.

[9] انظر المحتسب ٢٣٤/١، وانظر أيضًا الكتاب ١٠٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/١، والتبصرة والتذكرة ٥٢٣/١، وابن الناظم ٩٥، وابن الوردي ٩٣.

[10] وهي قراءة رؤبة أيضًا كما ذكر ابن جني وابن الشجري، انظر المحتسب ٦٤/١، وأمالي ابن الشجري ٥٥٠/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٢٣/١، وابن الوردي ٩٣.

«ما بعوضةٌ» [البقرة: ٢٦] بالرفع. وقولُه[١]:

لا تَنْوِ إلّا الَّذِي خَيْرٌ فما شَقِيَت إلّا نُفوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ ناوونا

وقولُه[٢]:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لا يَنْطِقْ بِما سَفَهٌ وَلا يَحُدْ عَنْ سَبِيْلِ المَجْدِ والكَرَمِ

(وَأبَوا أن يُختَزَل) العائد المذكور؛ أي: يُقتطَع ويُحذَف **(إن صَلُحَ الباقِي)** بعد حذفه **(لِوَصلٍ مُكمِلٍ)** بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملةً أو شبهَها؛ لأنَّه – والحالة هذه – لا يُدرَى أهناك محذوف أم لا؛ لعدم ما يدلُّ عليه[٣]. ولا فرقَ في ذلك بين صلة (أيٍّ) وغيرها، فلا يجوزُ: جاءني الذي يضرب، أو أبوه قائم، أو عندك، أو في الدار؛ على أنَّ المراد: هو يضرب، أو هو أبوه قائم، أو هو عندك، أو هو في الدار، ولا: يعجبني أيُّهم يضرب، أو أبوه قائم، أو عندك، أو في الدار، كذلك[٤].

أمّا إذا كان الباقي غيرَ صالح للوصل بأن كان مفردًا أو خاليًا عن العائد نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] جاز كما عرفت؛ للعِلم بالمحذوف.

تنبيهان:

الأوَّل: ذكر غيرُ النّاظم[٥] لحذف العائد المبتدأِ شروطًا أخر:

أحدُها: أن لا يكونَ معطوفًا نحو: جاء الذي زيد وهو فاضلان.

ثانيها: أن لا يكونَ معطوفًا عليه نحو: جاء الذي هو وزيد قائمان. نقل اشتراط هذا الشَّرط عن البصريِّين، لكن أجاز الفَرّاء[٦] وابن السَّرّاجِ[٧] في هذا المثال حذفه.

---

[١] لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

[٢] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٣٣/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٩٦/١، وابن الناظم ٩٥، وابن الوردي ٩٣، وأوضح المسالك ١٦٨/١، وتخليص الشواهد ١٦٠، والمكودي ١٥٨/١، والتَّصريح ١٤٤/١، والبهجة المرضية ٧٢/١. ويُروى: لم ينطق، ويروى: عن سبيل الحلم والكرم.

[٣] لأن الظرف والجملة من شأن كلٍّ منهما أن يكون صلة بنفسه. انظر ابن الناظم ٩٥، وابن الوردي ٩٣، وابن جابر ٢٣٧/١-٢٣٨، وابن الجزري ٤٥.

[٤] انظر منهج السالك لأبي حيان ٣١/١.

[٥] لعل المراد أبو حيان، وانظر كلامه في الارتشاف ١٠١٦/٢.

[٦] انظر الارتشاف ١٠١٦/٢، والمرادي ١٦٦/١، ونقل ابن السراج أن الفراء يجيز حذف الضمير إذا أُكِّد نحو: الذي نفسه محسن أخوكَ، تريد: الذي هو نفسهُ محسن أخوكَ. انظر الأصول ٣٣٨/٢ . ٣٣٩.

[٧] انظر الأصول ٣٣٨/٢ . ٣٣٩.

ثالثها: أن لا يكونَ بعد لولا نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتُك.

الثّاني: أفهم كلامه أنَّ العائد إذا كان مرفوعًا غيرَ مبتدأ لا يجوز حذفه[1]، فلا يجوز: جاء اللذان قام، ولا اللذان جُنَّ.

(**والحَذفُ عِندَهُم**) أي: عند النُّحاة أو العرب (**كَثيرٌ مُنجَلي في عائِدٍ مُتَّصِلٍ إن انتَصَب بِفِعلٍ**) تامٍّ، (**أو وَصفٍ**) هو غير صلة أل؛ فالفعلُ (**كَـ: مَن نَرجُو يَهَب**) أي: نرجوه، أو ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]؛ أي: بعثه، و﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]؛ أي: عملته[2]، والوصف[3] كقولِه[4]:

ما اللهُ مُولِيْكَ فَضْلٌ فأحْمَدَنْهُ بِهِ فَما لدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

أي: الذي الله موليكه فضلٌ.

وخرج عن ذلك نحو: جاء الذي إيّاه أكرمتُ، وجاء الذي إنَّه فاضل، وجاء الذي كأنَّه زيد، والضاربُها زيد هندٌ، فلا يجوز حذفُ العائد في هذه الأمثلة[5]، وشذَّ قولُه[6]:

ما المُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عاقِبةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ

وقولُه[7]:

فِي المُعْقِبِ البَغْيِ أهْلَ البَغْيِ ما يَنْهَى امْرأً حازمًا إنْ يَسْأما

---

[1] نبَّه ابن جابر إلى أن العائد إذا كان فاعلًا لا يُحذف، وعبارة الشارح تدخل الفاعل ونائبه. انظر ابن جابر ٢٣٨/١، والتَّصريح ١٤٣/١.

[2] انظر حجة القراءات لابن زنجلة ٥٩٨ ـ ٥٩٩، وأمالي ابن الشجري ٧١/٢، واللباب ١٢٥/٢، والمغني ٨٢٩.

[3] وما حُذف العائد منه منصوبًا بفعل كثير، وأما ما حُذف منه العائد بالوصف فقليل. انظر ابن الناظم ٩٧، وأوضح المسالك ١٧٢/١، وابن عقيل ١٧١/١.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٠٥/١، وشرح الشافية الكافية ٦٧/١، والمرادي ١٦٥/١، وأوضح المسالك ١٦٩/١، وتخليص الشواهد ١٦١، وابن عقيل ١٦٩/١، والمكودي ١٦٠/١، والتَّصريح ١٤٥/١، والبهجة المرضية ٧٣/١.

[5] أما في الأولى فلأنَّ العائد المنصوب منفصل، فلا يجوز الحذف؛ لدلالة الانفصال على الاختصاص والاهتمام. انظر ابن الوردي ٩٤، وأما في ما بعدها فلأنَّ الناصب غير الفعل، وأما في الأخيرة فلأنه في صلة أل. انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١ ـ ١٨٤.

[6] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٠٧/١، والمرادي ١٦٦/١، وشرح التَّسهيل له ٢٠٣، وأوضح المسالك ١٧١/١، وتخليص الشواهد ١٦١، والتَّصريح ١٤٦/١.

[7] البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٦١، وابن الناظم ٩٧، والمرادي ١٦٦/١، وابن الوردي ٩٤، وابن جابر ٢٣٩/١. ويروى: أن يظلما.

وقولُه[1]:

أخٌ مُخْلِصٌ وافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الوُدِّ والعَهدِ الَّذِي كانَ مالِكُ

أي: كانه مالك[2].

تنبيهات[3]:

في عبارته أمور:

الأوَّل: ظاهرُها أنَّ حذفَ المنصوب بالوصف كثيرٌ كالمنصوب بالفعل، وليس كذلك، ولعلَّه إنَّما لم ينبِّه عليه للعلم بأصالةِ الفعل في ذلك وفرعيَّةِ الوصف فيه، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف[4].

الثّاني: ظاهرها أيضًا التسويةُ بين الوصف الذي هو غير صلة «أل» والذي هو صلتها، ومذهب الجمهور أنَّ منصوبَ صلة «أل» لا يجوز حذفُه[5]، وعبارة التَّسهيل[6]: «وقد يُحذف منصوبُ صلة الألف واللام»[7].

الثّالث: شرط جواز حذف هذا العائدِ أن يكونَ متعيِّنًا للربط، قاله ابن عصفورٍ[8]، فإن لم يكن متعيِّنًا لم يجز حذفه نحو: جاء الذي ضربته في داره[9].

الرّابع: إنَّما لم يقيِّدِ الفعل بكونه تامًّا اكتفاءً بالتَّمثيلِ كما هي عادتُه.

الخامس: إذا حُذِفَ العائدُ المنصوبُ بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلافٌ؛ أجازه الأخفش

---

[1] لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

[2] من يجيز حذف العائد المنتصب بالفعل التام لا يجيز حذف العائد المنتصب بالفعل الناقص. انظر الأصول ٣٣٩/٢.

[3] هذه التنبيهات مأخوذة بمجملها من المرادي. انظر المرادي ١٦٥/١ . ١٦٦.

[4] انظر ابن الناظم ٩٧، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٢/١، وأوضح المسالك ١٧٢/١، وابن عقيل ١٧١/١، وابن جابر ٢٣٩/١.

[5] انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٢/١، والمرادي ١٦٦/١، وقد نصَّ ابن السراج على الجواز فقال: ((وحذف الهاء في هذه المسألة قبيحٌ، وهو يجوزُ على قبحه)). انظر الأصول ٢٨١/٢.

[6] انظر التَّسهيل ٣٥، وشرحه ٢٠٣/١.

[7] نقل السيوطي المنع عن التَّسهيل، انظر البهجة المرضية ٧٣/١.

[8] شرح الجمل لابن عصفور ١٨٤/١.

[9] انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٢/١، وابن عقيل ١٦٨/١.

والكسائيّ[1]، ومنعه ابن السَّرّاج وأكثر المغاربة[2]، واتَّفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخِّرة عنه نحو: هذه التي عانقت مجرَّدةً؛ أي: عانقتها مجرَّدةً، فإن كانت الحال متقدِّمة نحو: هذه التي مجرَّدةً عانقت، فأجازها ثعلبٌ ومنعها هشام[3].

وهذا شروع في حُكم حذفِ العائد المجرور، وهو على نوعين: مجرورٍ بالإضافة، ومجرورٍ بالحرف، وبدأ بالأوَّلِ فقال:

[١٠٤ـ كَذاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضا كَأَنْتَ قاضٍ بَعْدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى]

[١٠٥ـ كَذا الَّذِي جُرَّ بِما المَوْصُوْلَ جَرْ كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ]

(**كَذاكَ**) أي: مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (**حَذفُ ما بِوَصفٍ**[4]) عاملٍ (**خُفِضا كَـ: أنتَ قاضٍ بَعدَ**) فعلِ (**أمرٍ مِن قَضَى**)، قال تعالى: ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢]؛ أي: قاضيه[5]، ومنه قولُه[6]:

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلادِي إذا انْثَنَتْ يَمِيني بِإدْراكِ الَّذِي كُنْتُ طالِبا

أي: طالبه.

أما المجرور بإضافةِ غيرِ وصفٍ نحو: جاء الذي وجهه حسن، أو بإضافة وصفٍ غيرِ عامل نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمسِ، فلا يجوز حذفُه[7].

تنبيه[8]:

إنَّما لم يقيِّدِ الوصفَ بكونه عاملًا اكتفاءً بإرشاد المثال إليه[9].

---

[1] انظر الارتشاف ١٠١٩/٢، والمرادي ١٦٦/١، ونُقل الجواز أيضًا عن الفراء. انظر الأصول ٣٣٩/٢.

[2] انظر الأصول ٣٣٩/٢-٣٤٠، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٠١.

[3] انظر الارتشاف ١٠١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٧/٢، والمرادي ١٦٦/١، وابن الوردي ٩٤، والمساعد ١٥١/١.

[4] نبَّه أبو حيان إلى أن ذلك مختصٌّ باسم الفاعل، أما اسم المفعول، فلا يجوز حذف ضميره. انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٢/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٢٠٥/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٢/١، وابن الناظم ٩٧، والارتشاف ١٠١٩/٢، وابن الجزري ٤٦.

[6] هو سعد بن ناشب المازني، والبيت له في الشعر والشعراء ٦٩٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩/١، والتبريزي ١٥، وتخليص الشواهد ١٦٣، والخزانة ١٤١/٨، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٠٥/١، وابن الناظم ٩٧.

[7] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٢٠١، وابن عقيل ١٧٣/١.

[8] انظر التنبيه في المرادي ١٦٦/١.

[9] وقد قيَّده في التَّسهيل ٣٥، وشرحه ٢٠٣/١.

و (**كَذا**) يجوز حذفُ العائد (**الَّذِي جُرَّ**) – وليس عمدة ولا محصورًا – (**بِما المَوصُولَ جَرّ**) من الحروف مع اتِّحاد متعلقي الحرفين لفظًا ومعنى (**كَـ: مُرَّ بِالَّذِي مَرَرتُ فَهوَ بَرّ**) أي: مررت به، ومنه: ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]؛ أي: منه[١]، وقولُه[٢]:

لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ أبْناءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّها القَدَرُ

أي: ركنت إليه، وقوله[٣]:

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً فَبُحْ لانَ مِنْها بِالَّذِي أنْتَ بائِحُ

أي: بائح به.

وخرج عن ذلك نحو: جاء الذي مررت به، ومررت بالذي ما مررت إلا به، ورغبت في الذي رغبت عنه، وحللت في الذي حللت به، ومررت بالذي مررت به؛ تعني بإحدى الباءين السببيّةَ والأخرى الإلصاقَ، وزهدت في الذي رغبت فيه، وسررت بالذي فرحت به، ووقفت على الذي وقفت عليه؛ تعني بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف، فلا يجوزُ حذفُ العائد في هذه الأمثلةِ[٤]. وأمّا قولُ حاتم[٥]:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِي وَأيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أي: فيه، وقولُ الآخر[٦]:

وَإنَّ لِسانِي شَهَدةٌ يُشْتَفَى بِها وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

---

[١] انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٤/٢، والمغني ٥٥٠، وابن جابر ٢٤١/١.

[٢] هو كعب بن زهير، والبيت له في التَّصريح ١٤٧/١، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢٩٣/١، وأوضح المسالك ١٧٤/١.

[٣] هو عنترة بن شداد العبسي، والبيت له في ديوانه ٢٩٨، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ٢٩٧/٤، والخصائص ٩٠/٣، وشرح التَّسهيل ٢٠٦/١، واللسان (أ ي ن)، وتذكرة النحاة ٣١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٠١، وابن عقيل ١٧٤/١، والمساعد ١٥٢/١، والتَّصريح ١٤٧/١.

[٤] انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١، والارتشاف ١٠٢٠/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٣/١، وابن عقيل ١٧٥/١.

[٥] هو حاتم الطائي، والبيت له في ديوانه ٢٧٦، وشرح التَّسهيل ١٩٩/١، والمرادي ١٦٩/١، وشرح التَّسهيل له ٢٠٢، وتخليص الشواهد ١٦٤، والتَّصريح ١٤٧/١، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٥/١.

[٦] البيت لرجل من همدان في التَّصريح ١٤٨/١، وبلا نسبة في ابن يعيش ٩٦/٣، وشرح التَّسهيل ١٤٤/١، وابن الناظم ٩٨، وشرح الكافية للرضي ٤٢٠/٢، والارتشاف ٢٣٨٢/٥، والجنى الداني ٤٧٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٧، وابن الوردي ٩٥، وتخليص الشواهد ١٦٥، وأوضح المسالك ١٢٥/١، والمغني ٥٦٧، وابن جابر ٢٤٣/١، وشرح شواهد المغني ٨٤٣/٢، والخزانة ٢٦٦/٥.

أي: عليه؛ فشاذّانِ[1].

وحكمُ الموصوفِ بالموصولِ في ذلك حكمُ الموصولِ، كما في قولِه[2]:

لا تَرْكَنَنَّ إلَى الأمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ .....

وقد أعطى النّاظم ما أشرت إليه من القيود بالتَّمثيلِ[3].

تنبيهان:

الأوَّل: حذفُ العائد المنصوب هو الأصلُ، وحُمِلَ المجرور عليه؛ لأنَّ كلّا منهما فضلة. واختُلفَ في المحذوف من الجارِّ والمجرور أولًا؛ فقال الكسائيُّ[4]: حُذف الجارُّ أولًا ثمَّ حُذف العائد، وقال غيره[5]: حُذفا معًا. وجوَّزَ سيبويه والأخفشُ الأمرين[6]. اهـ.

الثّاني: قد يُحذَف ما عُلِم من موصولٍ غيرِ أل[7]، ومن صلةِ غيرها؛ فالأوَّلُ كقولِه[8]:

أمَنْ يَهْجُوْ رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَواءُ

والثاني كقولِه[9]:

نَحْنُ الأُلَى فاجَمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنا

وقد تقدَّم هذا الثاني.

---

[1] عدَّ ابن الناظم والمرادي وابن الوردي ذلك نادرًا لا شاذًّا. انظر ابن الناظم ٩٧، والمرادي ١٦٩/١، وابن الوردي ٩٥.

[2] هو كعب بن زهير، والبيت له في التَّصريح ١٤٧/١، وقد تقدم صـ٢١٦.

[3] وفصَّلها أبو حيان في منهج السالك له ٣٣.

[4] انظر معاني القرآن للفراء ٣٢/١، ونسب ابن جني وابن مالك وابن هشام هذا القول للأخفش أيضًا، واختاره ابن جني، ثم نقل ابن هشام عن الأخفش جواز الأمرين. انظر المحتسب ١٦٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣١٢/٣، والمغني ٦٥٤.

[5] هو قول البصريين وجماعة من الكوفيين. انظر معاني القرآن للزجّاج ١٢٨/١، والحجّة للأبي علي ٤٥/٢. ونسب ابن جني وابن مالك وابن هشام هذا القول لسيبويه، ثم نقل عنه ابن هشام جواز الأمرين. انظر المحتسب ١٦٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣١٢/٣، والمغني ٦٥٤.

[6] وهو قول أكثر أهل العربية. انظر أمالي ابن الشجري ٦/١.

[7] هذا قول الفراء والأخفش، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين، وتبعهم ابن مالك، وقد رده المبرد وابن السراج، ولم يجزه البصريُّون. انظر معاني القرآن للفراء ٣١٥/٢، والمقتضب ١٣٧/٢، والأصول ١٧٧/٢، وشرح الشافية الكافية ٣١٣/١، والارتشاف ١٠٤٥/٢، والمغني ٨١٥.

[8] هو حسان بن ثابت، والبيت له في ديوانه ٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٣١٥/٢، والمقتضب ١٣٧/٢، والأصول ١٧٧/٢، وشرح الشافية الكافية ٣١٣/١، وتذكرة النحاة ٧٠، والارتشاف ١٠٤٥/٢، وهو بلا نسبة في الهمع ٣٠٦/١.

[9] هو عَبيدُ بن الأبرص، والبيت له في ديوانه ١٤٢، وقد تقدم صـ٢٠٣.

خاتمة:

الموصول الحرفيُّ كلُّ حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدرٍ[1]، وذلك ستَّة: أنَّ، وأن، وما، وكي، ولو، والذي، نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ [التوبة: ٦٩].

[1] انظر الكتاب ١٣١/١ و ٣٤٩/٢ و ١١/٣ و ١١٩، وشرح التَّسهيل ١٨٨/١، والارتشاف ١٠٤٥/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٨٨، وابن الوردي ٨٧.

المُعَرَّفُ بِأداةِ التَّعرِيفِ

[١٠٦ـ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ أوِ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيْهِ النَّمَطْ]

«أل» بجملتها (**حَرفُ تَعرِيفٍ**) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في «التَّسهيل» وشرحه[١]، (**أوِ اللَّامُ فَقَط**) كما هو مذهب بعض النُّحاة[٢]، ونقله في «شرح الكافية» عن سيبويه[٣] **(فَنَمَطٌ عَرَّفتَ قُل فِيهِ: النَّمَط)**.

فالهمزةُ على الأوَّل[٤]؛ عند الأوَّل[٥] همزةُ قطع أصلية وُصِلَت لكثرة الاستعمال، وعند الثاني[٦] زائدةٌ معتدٌّ بها في الوضع، وعلى الثاني[٧] همزةُ وصل زائدةٌ لا مدخلَ لها في التعريف.

وقولُ الأوَّل أقربُ[٨]؛ لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهليةَ فيه للزيادة، وهو الحرف، وللزوم فتح همزته.

وهمزةُ الوصل مكسورةٌ، وإن فُتِحَت فلعارضٍ كهمزة (ايْمُن الله)؛ فإنَّها فُتِحت لئلا يُنتقَل من كسرٍ إلى ضمٍّ دونَ حاجز حصين، وللوقف عليها في التَّذكُّر، وإعادتها بكمالها حيثُ اضطُرَّ إلى ذلك كقولِه[٩]:

---

[١] التَّسهيل ٤٢، وشرحه ٢٥٣/١، وانظر الكتاب ٣٢٤/٣ . ٣٢٥، والحجة لأبي علي ١٢٩/١، وابن الوردي ٩٥.

[٢] هو ظاهر قول المبرد، ونُسب إليه القول بأن حرف التعريف هو الهمزة، وضُمَّ إليه اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام. انظر المقتضب ٨٣/١، والأشباه والنظائر ٧/٣.

[٣] شرح الكافية الشّافية ٣١٩/١، وكذلك نقله ابن الناظم والرضي وأبو حيان وابن الوردي وابن جابر وابن الجزري عن سيبويه. انظر الكتاب ١٤٧/٤-١٤٨، وابن الناظم ٩٩، و شرح الرضي للكافية ٢٤٠/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٣/١، وابن الوردي ٩٥، وابن جابر ٢٤٥/١، وابن الجزري ٤٧.

[٤] وهو أنَّها مع اللام حرف تعريف.

[٥] وهو الخليل.

[٦] وهو سيبويه.

[٧] وهو أن اللام هي أداة التعريف فقط.

[٨] وهو مذهب الخليل، وهذا ما صرَّح به ابن جابر، ونقل ابن الناظم أنه مذهب سيبويه أيضًا، ونقل السيوطي عن أبي البقاء أنه مذهب سيبويه والجمهور، انظر ابن الناظم ٩٩، وابن جابر ٢٤٧/١، والبهجة المرضية ٧٥/١. وقال المرادي: والذي يظهر أن مذهب سيبويه والخليل واحد، وهو أن أل حرف ثنائي الوضع بني على همزة الوصل واللام الساكنة. انظر شرح التَّسهيل له ٢٣٣.

[٩] هو عبيد بن الأبرص، والبيتان له في ديوانه ١٢٠، والمنصف ٦٦، والخصائص ٢٥٥/٢، وابن يعيش ١٧/٩، والخزانة ١٩٨/٧، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٢٤٣/٣، والمرادي ١٧١/١.

يا خَلِيْلَيَّ ارْبَعا واسْتَخْبِرا الـ ـمَنْزِلَ الدّارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلالِ
مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الـ ـقَطْرُ مَغْناهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمالِ

وكقولِه[1]:

دَعْ ذا وَعَجِّلْ ذا وَألحِقْنا بِذا الْ
بالشَّحْمِ إنّا قَدْ مَلِلْناهُ بَجَلْ

ودليلُ الثاني شيئان:

الأوَّل: هو أنَّ المعرِّفَ يمتزج بالكلمة حتى يصيرَ كأحد أجزائها، ألا ترى أنَّ العامل يتخطّاه، ولو أنَّه على حرفين لما تخطّاه، وأن قولك: (رجل) و(الرجل) في قافيتين لا يُعدُّ إيطاءً، ولو أنَّه ثنائي لقامَ بنفسه.

الثّاني: أنَّ التعريف ضدُّ التَّنكير، وعَلَمُ التَّنكير حرفٌ أحاديٌّ، وهو التنوين، فليكن مقابله كذلك.

وفيهما نظر، وذلك لأنَّ العامل يتخطَّى (ها) التَّنبيه في قولك: مررت بهذا، وهو على حرفين، وأيضًا فهو لا يقوم بنفسه، و(لا) الجنسيَّة من علامات التَّنكير، وهي على حرفين، فهلّا حُمِلَ المعرِّفُ عليها[2].

واعلم أنَّ اسمَ الجنس الداخلَ عليه أداةُ التعريف قد يُشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبارٍ لشيء ممّا صدق عليه من الأفراد، نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة، فالأداةُ في هذا لتعريف الجنس، ومدخولُها في معنى علم الجنس[3].

وقد يُشار به إلى حِصَّةٍ ممّا صدق عليه من الأفراد معيَّنةٍ في الخارج؛ لتقدُّمِ ذكرِها في اللَّفظِ صريحًا أو كنايةً، نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فالذكر تقدَّم ذكرُه في اللَّفظ مكنيًا عنه بـ(ما) في قولِه: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ فإنَّ ذلك كان خاصًّا بالذكور، والأنثى تقدَّم ذكرُها صريحًا في قولِها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، أو لحضورِ معناها في علمِ المخاطب نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو حِسِّه نحو: (القرطاسَ) لمن فوَّقَ سهمًا، فالأداةُ لتعريف العهد الخارجيِّ، ومدخولُها في معنى علم الشَّخصِ.

---

[1] الرجز مختلف في نسبته؛ فهو لغيلان بن حريث في الكتاب ١٤٧/٤، والخزانة ٢١٤/٧، ولحكيم بن مُعية في شرح أبيات سيبويه ٣٦٩/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٥/٣، والمقتضب ٨٤/١، والحجة لأبي علي ١٢٢/١، واللباب ٤٩١/١، والمرادي ١٧١/١.

[2] ما ذكره من أدلة وردود ذكره المرادي وزاد عليه. انظر شرح التَّسهيل له ٢٣٥.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١.

وقد يُشار به إلى حصَّةٍ غير معيَّنة في الخارج، بل في الذهن، نحو قولك: ادخل السوق؛ حيثُ لا عهدَ بينك وبين مخاطبك في الخارج، ومنه: ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ [يوسف: ١٣]، والأداةُ فيه لتعريف العهد الذِّهنيِّ، ومدخولُها في معنى النَّكرة، ولهذا نُعِتَ بالجملةِ في قولِه[١]:

وَلَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي .....

وقد يُشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول إمّا حقيقةً نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر: ٢]، أو مجازًا نحو: أنت الرجلُ علمًا وأدبًا[٢]؛ فالأداة في الأوَّل لاستغراق أفرادِ الجنس، ولهذا صحَّ الاستثناء منه، وفي الثاني لاستغراق خصائصِه مبالغةً. ومدخولُ الأداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها (كلٌّ)[٣].

[١٠٧ـ وقَدْ تُزادُ لازِمًا كاللّاتِ والآنَ والَّذِيْنَ ثُمَّ اللّاتِ

١٠٨ـ ولِاضْطِرارٍ كَبَناتِ الأوْبَرِ كَذا وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّرِي]

(**وَقَد تُزادُ**) «أل» كما يزاد غيرها من الحروف، فتصحبُ مُعرَّفًا بغيرِها وباقيًا على تنكيره[٤]، وتزادُ (**لازِمًا**) وغيرَ لازم؛ فاللازمُ في ألفاظ محفوظةٍ[٥] ، وهي الأعلامُ التي قارنت «أل» وضعها (**كَـ: اللَّاتِ**) والعُزَّى علمي صنمين[٦]، والسَّمَوءِلِ واليسعِ علمي رجلين، (**وَ**) الإشارةُ نحو: (**الآنَ**) للزَّمن الحاضر بناءً على أنَّه مُعرَّفٌ بما تعرَّفت به أسماءُ الإشارة؛ لتضمُّنه معناها، فإنَّه جعل في «التَّسهيل»[٧] ذلك علَّة بنائه، وهو قول الزَّجّاج[٨]؛ أو

---

[١] البيت مختلف في نسبته؛ فهو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، والتَّصريح ١١١/٢، وشرح شواهد المغني ٣١٠/١، والخزانة ٣٥٨/١، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ٢٠٧/٢، والأزهية ٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ٤٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٧١/٣، وابن الناظم ٤٩٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٩/١، واللسان (منن)، والارتشاف ٢٠٢٣/٤، والمغني ١٣٨، وابن عقيل ١٩٦/٣، والبهجة المرضية ٥٥/٢ و ٦٠/٣ و ٦١، وعجزه: فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِيني.

[٢] انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١، وابن الناظم ١٠٠.

[٣] انظر الحلبيات ٢٨٩ . ٢٩٠، والمغني ٧٢ . ٧٤، وابن جابر ٢٤٥/١ . ٢٤٦.

[٤] هي عبارة ابن الناظم بحروفها. انظر ابن الناظم ١٠٠، وابن الجزري ٤٧.

[٥] في (م) : مخصوصة .

[٦] انظر الحجة لأبي علي ٣٤٩/٣، والحلبيات ٢٩٠.

[٧] التَّسهيل ٩٥.

[٨] انظر معاني القرآن للزجّاج ١٥٣/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٩٥.

أنَّه متضمِّن معنى أداة التعريف[١]، ولذلك بُنِيَ، لكنَّه ردَّه في «شرح التَّسهيل»[٢].

أمّا على القول بأنَّ الأداة فيه لتعريف الحضورِ، فلا تكون زائدةً[٣].

(**والَّذِينَ ثُم الَّلاتِي**) وبقيَّةِ الموصولات ممّا فيه «أل» بناءً على أنَّ الموصولَ يتعرَّف بصلتِه[٤]، وذهب قومٌ إلى أنَّ تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو: الذي، وإلا فبنيَّتها نحو: من وما، إلا أيًّا فإنَّها تتعرَّف بالإضافة، فعلى هذا لا تكون «أل» زائدةً[٥].

وغيرُ اللازم على ضربين: اضطراريٌّ، وغيرِه. وقد أشار إلى الأوَّل بقولِه: (**وَلِاضطِرارٍ**) أي: في الشِّعرِ (**كَـ: بَناتِ الأوبَرِ**) في قولِه[٦]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَساقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأَوْبَرِ

أراد: بنات أوبر؛ لأنَّه عَلَمٌ على ضربٍ من الكمأة رديءٍ، كما نصَّ عليه سيبويه[٧]، وزعمَ المُبرِّد[٨] أنَّ بنات أوبر ليس بعلم؛ فأل عنده غير زائدة، بل مُعرِّفة.

و(**كَذا**) من الاضطراريِّ زيادتُها في التَّمييزِ نحو: (**وطِبتَ النَّفسَ يا قَيسُ السَّرِي**) في قولِه[٩]:

---

[١] وهو قول أبي علي. انظر ابن الناظم ١٠٠، والجنى الداني ١٩٧، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٠/٣.

[٢] شرح التَّسهيل ٢١٩/٢. وذُكر في سبب بنائه أقوال أخرى؛ فقال الفراء: أصله الفعل، من: آن يئين، أُدخل عليه اللام بمعنى الذي؛ أي: الوقت الذي حان ودخل، وقال المبرد وابن السراج: لأنها نكرة في الأصل استعملت من أول وضعها بالألف واللام، و قال السيرافي: لشبهه بالحرف. انظر شرح الرضي على الكافية ٢٣٠/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٩٥.

[٣] وهو قول الأخفش ومختار أبي حيان. انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٣/١، وابن عقيل ١٨٠/١. وصحَّح ابن هشام أنَّها زائدة. انظر المغني ٧٣.

[٤] انظر ابن جابر ٢٤٧/١، وابن الجزري ٤٧.

[٥] وهو مذهب الأخفش، واختاره أبو حيان. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٥/١ و ٣٣.

[٦] البيت بلا نسبة في المقتضب ٤٨/٤، ومجالس ثعلب ٥٥٦، والاشتقاق ٤٠٢، وجمهرة اللغة ٣٣١/١، والحجة لأبي علي ٣٤٨/٣، والحلبيات ٢٨٨، والمحتسب ٢٢٤/٢، وشرح التَّسهيل ٢٥٩/١، وابن الناظم ١٠١، ورصف المباني ٧٨، واللسان (وبر) و (عسقل)، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٤/١، والمرادي ١٧٤/١، وابن الوردي ٩٥، وتخليص الشواهد ١٦٧، وأوضح المسالك ١٨٠/١، والمغني ٧٥، وابن عقيل ١٨١/١، وابن جابر ٢٤٨/١، والمكودي ١٦٥/١، وابن الجزري ٤٨، وشرح شواهد المغني ١٦٦/١، والبهجة المرضية ٧٧/١، والتَّصريح ١٥١/١.

[٧] الكتاب ٩٥/٢، وانظر جمهرة اللغة (برو) ٣٣١/١، واللسان (وبر) و (عسقل).

[٨] المقتضب ٤٨/٤ و ٤٩، وانظر شرح الجمل لابن خروف ١٣٨/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٤/١، والمرادي ١٧٤/١.

[٩] هو راشد أو رشيد بن شهاب اليشكري، والبيت له في المفضليات ٣٠٧، والتَّصريح ١٥١/١ و ٣٩٤، والبيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٦٠/١ و ٣٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٢٤/١، وشرح عمدة الحافظ ١٥٣، ٤٧٩، وابن الناظم

رَأَيْتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أراد: طبتَ نفسًا؛ لأنَّ التَّمييز واجبُ التَّنكيرِ خلافًا للكوفيِّين[1].

وأشار إلى الثاني بقولِه:

[١٠٩- وبَعَضُ الاعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا

١١٠- كالفَضْلِ والحارِثِ والنُّعْمانِ فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيّانِ]

(**وَبَعضُ الأعلامِ**) أي: المنقولة (**عَلَيهِ دَخَلا لِلمحِ ما قَد كانَ**) ذلك البعضُ (**عَنهُ نُقِلا**) ممّا يقبل «أل» من مصدر (**كَـ: الفَضلِ، وَ**) صفة مثل: (**الحارِثِ، وَ**) اسم عين مثل: (**النُّعمانِ**)، وهو في الأصل اسمٌ من أسماء الدم[2].

وأفهم قولُه: (وبعض الأعلام) أنَّ جميع الأعلام المنقولة ممّا يقبل «أل» لا يثبت له ذلك، وهو كذلك، فلا تدخل على نحو: محمد وصالح ومعروف؛ إذ البابُ سماعيٌّ[3].

وخرج عن ذلك غيرُ المنقول كـ: سعادٍ، وأُددٍ، والمنقولُ عما لا يقبل «أل» كـ: يزيدَ، ويشكرَ، فأمّا قولُه[4]:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبارَكًا .....

فضرورةٌ سهَّلها تقدُّمُ ذكر الوليد.

ثم قوله: (للمح) أراد أنَّ جواز دخول «أل» على هذه الأعلام مسبَّبٌ عن لمح الأصل؛ أي: ينتقل النظر من العلميَّةِ إلى الأصل، فيدخل أل، (**فَذِكرُ**) «أل» (**ذا**) حينئذٍ (**وَحَذفُهُ سِيّانِ**)؛ إذ لا فائدةَ مترتِّبةٌ على ذكره. وإن أراد أنَّ دخول «أل» سببٌ للمح الأصلِ. فليسا بسِيَّينِ؛ لما يترتَّب على ذكره من الفائدةِ، وهو لمح

١٠٢، والارتشاف ٩٨٩/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٤/١، والمرادي ١٧٤/١، والجنى الداني ١٩٨، وابن الوردي ٩٦، وتخليص الشواهد ١٦٨، وأوضح المسالك ١٢٩/١، وابن عقيل ١٨٢/١، وابن جابر ٢٤٩/١، والمكودي ١٦٦/١، وابن الجزري ٤٨، والبهجة المرضية ٧٧/١.

[1] انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٤/١، والمرادي ١٧٤/١.

[2] ثمَّ سُمِّي به الرجل، وهو اسم جنس لنبت، انظر ابن الناظم ١٠٢، واللسان (شقق) و (نعم)، وابن جابر ٢٥١/١، وابن الجزري ٤٨.

[3] انظر أوضح المسالك ١٨٣/١.

[4] البيت مختلف في نسبته، وقد تقدَّم تخريجه صـ141، وعجزه: شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهلُه.

الأصل، نعم هما سِيّان من حيث عدمُ إفادة التعريف، فليُحمَل كلامُه عليه[1].

قال الخليل[2]: دخلت «أل» في الحارث والقاسم والعبّاس والضحّاك والحسن والحسين؛ لتجعله الشيء بعينه.

تنبيه[3]:

في تمثيله بـ(النعمان) نظر؛ لأنَّه مثَّل به في «شرح التَّسهيل»[4] لِما قارنَت الأداةُ فيه نقله، وعلى هذا فالأداةُ فيه لازمة، والتي للمح الأصل ليست لازمة.

[١١١- وقَدْ يَصِيْرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ مُضافٌ أوْ مَصْحُوْبُ أَلْ كالعَقَبَهْ

١١٢- وحَذْفَ أَلْ ذِي إنَ تُنادِ أوْ تُضِفْ أوْجِبْ وفِي غَيْرِهِما قَدْ تَنْحَذِفْ]

(**وَقَد يَصِيرُ عَلَمًا**) على بعض مسمَّياته (**بِالغَلَبَه**)[5] عليه (**مُضافٌ**) كابن عبّاسٍ وابن عمرَ وابن الزُّبير وابنِ مسعود؛ فإنَّه غلب على العبادلة حتَّى صار علمًا عليهم دون من عداهم من إخوتهم[6]، (**أو مَصحُوبُ أل**) العهديَّةِ (**كالعَقَبَه**) والمدينة والكتاب والصَّعِقِ والنَّجم؛ لعقبة أيلة، ومدينة طيبة، وكتاب سيبويه، وخُويلدِ بن نُفيلٍ، والثُّريّا.

---

[1] انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٤/١، والمرادي ١٧٤/١.

[2] قوله في الكتاب ١٠١/٢، ولفظه: ((وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن الذين قالوا: الحارث والحَسَن والعباس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلَب عليه. ومن قال: حارثٌ وعباس، فهو يُجريه مُجرى زيد)). وانظر أيضًا الأصول ١٥٧/١، واللامات للزجاجي ٤٦، والحجّة لأبي علي ٣٤٢/٣ و٣٤٣.

[3] سبق أبو حيان والمرادي إلى هذا التنبيه. انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٤/١، والمرادي ١٧٥/١.

[4] شرح التَّسهيل ١٧٦/١.

[5] هذا مذهب سيبويه، وصريح كلامه؛ فإنه قال: ((قولك: فلان بنُ الصَّعِق. والصعقُ في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب عليه حتى صار عَلَمًا بمنزلة زيد وعمرو. وقولهم: النجمُ، صار علَمًا للثريا)). انظر الكتاب ١٠٠/٢ و ١٠١، والأصول ١٥٦/١.

وقد ذكر ابن عصفور أن أغلب الأعلام منقولة، واختار أن العلم بالغلبة ليس بعلم، بل أُجري مجراه، ورجَّح قوله أبو حيان. انظر المقرَّب ٢٩٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٥/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٤/١، والارتشاف ٩٦٦/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٧٦، والهمع ٢٤٧/١.

وقد مرَّ قول الشارح صـ١٧٦: ((وذهب بعضهم إلى أنَّ الذي علميَّته بالغلبة لا منقول ولا مُرتجَل)) ولعل هذا الرأي لأبي حيان. انظر شرح التَّسهيل للمرادي ١٧٧، والهمع ٢٤٨/١.

[6] انظر أوضح المسالك ١٨٤/١.

(**وَحَذفَ «أل» ذِي**) الأخيرة (**إن تُنادِ**) مدخولَها (**أو تُضَف أوجِب**)؛ لأنَّ أصلها المعرفة، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدًا، كما هي في نحو: اليسع، كما تقدَّم، فتقول: يا صَعِقُ! ويا أخطلُ! وهذه عقبةُ أيلةَ، ومدينةُ طيبةَ[1]، ومنه:

..... أحَقًّا أنَّ أخْطَلَكُمْ هَجانِي[2]

والأخطلُ: من يهجو ويفحش، وغلب على الشاعر المعروفِ حتَّى صارَ علمًا عليه دونَ غيره[3]. وتقول: أعشى تغلبٍ، ونابغةُ ذبيانَ[4].

(**وَفِي غَيرِهِما**) أي: في غير النِّداء والإضافة (**قَد تَنحَذِف**)[5]، سُمِعَ: هذا عَيُّوقٌ طالعًا[6]، وهذا يومُ اثنينٍ مباركًا فيه[7].

تنبيهان:

الأوَّل: المضاف في أعلام الغلبة كابن عبّاسٍ لا يُنزَعُ عن الإضافة بنداءٍ ولا غيرِه؛ إذ لا يعرضُ في استعماله ما يدعو إلى ذلك[8].

الثّاني: كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراكُ، فيُضافُ طلبًا للتخصيصِ كما سبق، كذلك يعرض في العلمِ الأصليِّ، ومنه قولُه[9]:

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٧/١، وابن عقيل ١٨٦/١.

[2] هو النابغة الجعدي، والبيت له في ديوانه ١٦٤، والكتاب ١٣٧/٣، وتخليص الشواهد ١٧٦، والخزانة ٢٧٧/١٠، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٧٥/١، وابن الناظم ١٠٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٦/٤، وابن الوردي ٩٦، وابن جابر ٢٥٦/١. وصدره: ألا أبلغْ بني خَلفٍ رَسُولًا.

[3] انظر اللسان (خطل)، والخزانة ٤٥٩/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل ١٧٥/١، وابن جابر ٢٥٥/١.

[5] والحذف هنا قليل، وقد أدخل (قد) لينبِّه على القلَّة. انظر ابن جابر ٢٥٦/١.

[6] حكاه ابن الأعرابي، والعيوق نجم. انظر ابن الناظم ١٠٤، واللسان (عوق)، وابن الوردي ٩٧، وابن عقيل ١٨٦/١، وابن الجزري ٥٠، والتَّصريح ١٥٤/١، والبهجة المرضية ٧٨/١.

[7] حكاه سيبويه. انظر الكتاب ٢٩٣/٣، وابن الناظم ١٠٤، والمرادي ٢٦٧/١، وابن الوردي ٩٦، والمكودي ١٦٨/١، والتَّصريح ١٤٥/١.

[8] نبَّه على ذلك ابن الجزري. انظر ابن الجزري ٥٠، والهمع ٢٥٠/١.

[9] البيت مختلَف في نسبته؛ فهو لعمير بن الحباب السلمي في الوحشيات ٨٢، ولرجل من طيء في الكامل ١٠٧١/٣، وشرح شواهد المغني ١٦٥/١، والخزانة ٢٢٤/٢ . ٢٢٥، وبلا نسبة في الحلبيات ٢٩٨، وسر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢ و ٤٥٦، وابن يعيش ٤٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢١/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٦/١ . ١٤٧ و ٢٣١/٣، وشرح الرضي على

علا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَينِ يَمانِ

وقوله[1]:

بِاللهِ يا ظَبَيَاتِ القاعِ قُلْنَ لَنا لَيْلايَ مِنْكُنَّ أمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

خاتمة:

عادة النَّحْويين أنَّهم يذكرون هنا تعريفَ العدد، فإذا كان العددُ مضافًا وأردتَ تعريفه عرَّفت الآخِرَ، وهو المضافُ إليه، فيصيرُ الأوَّلُ مضافًا إلى معرفةٍ، فتقول: ثلاثة الأثواب، ومئة الدرهم، وألف الدينار[2]، ومنه قولُه[3]:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ فَسَما فَأدْرَكَ خَمْسةَ الأشْبارِ

وقوله[4]:

الكافية ٣٦٨/١ و ٢٠٩/٢، والارتشاف ٩٨٨/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ١٥٩، والمغني ٧٥، والتَّصريح ١٥٣/١ و ٤٤٢/٢. ويُروى: يوم المِعَى، و: يوم الحمى، و: بأبيضَ مَشحُوذِ الغِرارِ، و: بأبيضَ مِن ماءِ الحديدِ يَمانِ.

[1] البيت مختلَف في نسبته؛ فهو للمجنون في ديوانه ١٣٠، وللعرجي في ذيل ديوانه ١٨٠، والتَّصريح ٢٩٨/٢، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢، ولعلي بن أحمد الغريبي أو الحسين بن عبد الرَّحمن أو المجنون في تاج العروس (ملح)، وللمجنون، أو ذي الرمة، أو الحسين بن عبد الله، أو العرجي، أو كامل الثقفي في الخزانة ٩٧/١، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٣٨٦، وتذكرة النحاة ٣١٨.

[2] هذا قول البصريين. انظر الكتاب ٤٢٨/١، والمقتضب ١٧٥/٢، والأصول ٣١١/١، وابن يعيش ١٢١/٢، وشرح التَّسهيل ٤٠٨/٢، والهمع ٣١٤/٥. ورأى ابن خروف أن العرب هي التي اختلفت في هذا، وأن هذا هو قول الأفصح والأكثر من العرب، وليس هذا من مسائل الخلاف. انظر شرح الجمل له ٦٣٧/٢. وفي عبارة ابن السكيت ما يوهم أن البصريين يجيزون ما يجيزه الكوفيون، فإنه قال: ((والبصريُّون يدخلون الألف واللام في أوله، فيقولون: ما فعلت الأحد عشر ألف درهم، ويقولون: هذه خمسة أثواب، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: هذه الخمسةُ الأثوابِ، وإن شئت قلت: خمسةُ الأثوابِ، وإن شئت قلت: الخمسةُ الأثوابُ، وأجريتها مجرى النعت، وكذلك إلى العشرة)). انظر إصلاح المنطق ٣٠٣.

[3] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٣٠٥/١، والمقتضب ١٧٦/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٦٤٠/٢، وابن يعيش ١٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، والمحصول ٩٣٤/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٤/١، والجنى الداني ٥٠٤، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢، والخزانة ٢١٢/١، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٠٣، والفصول الخمسون ٢٤٣، وشرح التَّسهيل ٢١٧/٢، وابن الناظم ٣٧، واللسان (خمس)، والمقاصد الشافية ٦٨٣/٣، والهمع ٣١٤/٥.

[4] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ١٢٧٤/٢، وإصلاح المنطق ٣٠٣، وشرح الجمل لابن خروف ٦٣٨/٢، وابن يعيش ١٢٢/٢، وشرح التَّسهيل ٤٠٨/٢، والمحصول ٩٣٤/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٤١/١، واللسان (خمس)، والخزانة ٢١٣/١، وبلا نسبة في المقتضب ١٧٦/٢ و ١٤٤/٤، والتكملة ٢٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٩/١ و ٣٧/٢،

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أوْ يَكْشِفُ العَنا ثَلاثُ الأثافِي والدِّيارُ البَلاقِعُ

وأجاز الكوفيُّونَ (الثلاثة الأثواب) تشبيهًا بـ: الحسن الوجه[1]، قال الزَّمخشريُّ[2]: وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء.

وإذا كان العدد مركَّبًا ألحقتَ حرفَ التعريف بالأوَّل تقول: الأحد عشر درهمًا، والاثنتا عشرة جارية، ولم تلحقه بالثاني؛ لأنَّه بمنزلة بعض الاسم، وأجاز ذلك الأخفشُ[3] والكوفيُّونَ[4]، فقالوا: الأحد العشر درهمًا، والاثنتا العشرة جارية؛ لأنهما في الحقيقة اسمان، والعطف مرادٌ فيهما، ولذلك بُنِيا، ويدلُّ عليه إجازتُهم (ثلاثة عشر) و(أربعة عشر)، وتاء التَّأنيث لا تقع حشوًا، فلولا ملاحظةُ العطف لما جاز ذلك.

ولا يجوز (الأحد العشر الدرهم)؛ لأنَّ التَّمييز واجبُ التَّنكير. نعم يجوز عند الكوفيِّ[5]، وقد استعمل ذلك بعضُ الكُتّاب.

وإذا كان معطوفًا عرَّفتَ الاسمين معًا تقول: الأحدُ والعشرون درهمًا؛ لأنَّ حرف العطف فصل بينهما.

واعلم أنَّ في تعريف المضاف قد يكون المُعرِّفُ إلى جانب الأوَّل كما تقدَّم، وقد يكون بينهما اسمٌ واحدٌ نحو: خمسمئة الألف، وقد يكون بينهما اسمان نحو: خمسمئة ألف الدِّينار، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء

وشرح التَّسهيل ١١٦/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٥٨/١، وتذكرة النحاة ٣٤٤، والارتشاف ٢١٤٢/٤، والهمع ٣١٤/٥. ويروى: أو يكشف العمى، و: أو يكشف البكا.

[1] انظر مجالس ثعلب ٢٧٥ و ٥٧٢ و ٥٩٠، والتكملة ٢٧٦، وابن يعيش ١٢٢/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٤١/١، وشرح التَّسهيل ٢١٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٤٧/٢ و ٣١٠/٣، والهمع ٣١٤/٥. وقد عَّد المبرد دخول أداة التعريف على العدد والمعدود مستحيلًا، وعَّده ابن مالك شاذًا لا يُقاس عليه. انظر المقتضب ١٧٥/٢، وشرح التَّسهيل ٤٠٩/٢.

[2] المفصل ١١٤، وابن يعيش ١٢١/٢. وقال نحوه العكبري. انظر اللباب ٣٢٧/١.

[3] انظر الارتشاف ٧٦٣/٢ . ٧٦٤، وشرح الرضي على الكافية ٣١٠/٣.

[4] انظر الإنصاف ٢٦٩، والتبيين ٤٣٤. وقد عدَّ ابن مالك دخول الأداة على جزأي المركب ضعيفًا. انظر شرح التَّسهيل ٤٠٨/٢.

[5] هذا هو المختار عند الكسائي، فقد نقل عنه ابن السكيت قوله: ((إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلها في العدد كله، فتقول: ما فعلت الأحد العشر الألف الدرهم)) قال ابن السكيت: ((والبصريُّون يدخلون الألف واللام في أوله، فيقولون: ما فعلت الأحد عشر ألف درهم)). انظر إصلاح المنطق ٣٠٣. وأما الفراء وبعض الكوفيين فعدُّوا دخول اللام على جزأي المركب وتمييزه أصلًا صحيحًا صالحًا للقياس عليه. انظر معاني القرآن للفراء ٣٣/٢، والارتشاف ٧٦٤/٢. وقد ثبتت رواية البغداديين والأخفش ذلك عن العرب. انظر شرح التَّسهيل ٣٨٦/٢، والارتشاف ٧٦٤/٢. ولكنْ خطَّأ المبرد كلَّ ما دخلت فيه الأداة على غير الأول وقال: ((وهذا كُلُّه خطأ فاحش)). انظر المقتضب ١٧٥/٢. واستقبح ابن مالك والرضي دخول الأداة على جزأي المركب وتمييزه. انظر شرح التَّسهيل ٤٠٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣١٠/٣.

نحو: خمسمئة ألف دينار الرجل، وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو: خمسمئة ألف دينار غلام الرجل. وعلى هذا لو قلت: عشرون ألفَ رجلٍ، امتنع تعريف المضاف إليه؛ لأنَّ المضاف منصوب على التَّمييز، فلو عُرِّفَ المضافُ إليه صار المضافُ معرفةً بإضافته إليه، والتَّمييزُ واجب التَّنكير[1]. نعم يجوز ذلك عند الكوفيِّينَ[2]. ولو قلت: خمسة آلاف دينار، جاز تعريف المضاف إليه نحو: خمسة آلاف الدينار. وكذلك حكم المئة؛ لأنَّ مميَّزَها يجوز تعريفُه كما عرفتَ، ولا تُعرَّفُ الآلافُ لإضافتها. والله أعلم.

[1] انظر أسرار العربية ١٨٦ و ٢٠٥.

[2] انظر الإنصاف ١٠٩ . ١١١.

الابتِداءُ

المبتدأُ: هو الاسمُ العاري عن العوامل اللفظيَّةِ غيرِ الزّائدة مُخبَرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمستغنًى به[1].

فـ(الاسم) يشمل الصَّريح، والمؤوَّل، نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و((تسمعَ بالمعيديِّ خيرٌ مِن أن تَراه))[2].

و(العاري عن العوامل اللَّفظيَّةِ)[3] مُخرِج لنحو الفاعل واسم كان.

و(غير الزّائدة) لإدخال نحو: بحسبك درهم، و﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣].

و(مخبرًا عنه أو وصفًا... إلى آخره) مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التَّركيب.

و(رافعًا لمستغنى به) يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ ونائبه نحو: أمضروب العبدان؟ وخرج به نحو: أقائم من قولك: أقائم أبوه زيد؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به[4].

و(أو) في التَّعريف للتَّنويع لا للتَّرديد؛ أي: المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر[5]. وقد أشار إلى الأوَّلِ بقولِه:

[١١٣- مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وعاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ]

(**مُبتَدَأٌ زَيدٌ وَعاذِرٌ خَبَر**) أي: له (**إن قُلتَ: زَيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعتَذَر**).

وإلى الثّاني بقولِه:

[١١٤- وأوَّلٌ مُبْتَدَأٌ والثّانِي فاعِلٌ اغْنَى فِي أسارٍ ذانِ]

(**وَأوَّلٌ**) أي: من الجزأين (**مُبتَدَأٌ، والثّاني**) منهما (**فاعِلٌ اغنَى**) عن الخبر (**فِي**) نحو: (**أسارٍ ذانِ**)

---

[1] انظر ابن الناظم ١٠٥، والمرادي ١٧٧/١، وأوضح المسالك ١٨٤/١، وابن جابر ٢٥٧/١، والمكودي ١٧٠/١.

[2] هذا من أمثال العرب، وقد ورد في الكتاب ٤٤/٤، وكتاب الأمثال لابن سلام ٩٧، وجمهرة اللغة (دعم)، وأمالي الزجاجي ٢٠٠، والحجة لأبي علي ٢٦٩/١، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١، وفصل المقال ١٣٥ و ١٣٦، ومجمع الأمثال ١٢٩/١، واللباب ٤٨/١، والممتع ٧٠، وشرح التَّسهيل ٢٨٤/١، واللسان (بين) و (دنا)، وشرح شذور الذهب ٢٣١، والخزانة ٣١٢/١، ويروى: لأنْ تَسْمَعَ بالمعيدي خير، و: أنْ تَسْمَعَ، ويروى: تسمع بالمعيدي لا أن تراه.

[3] اعترض السيوطي على هذا القيد الذي يذكره النحاة، ورجَّح أن العامل هو الخبر، وهو لفظيٌّ. انظر الهمع ٥/٢.

[4] معظم عبارة التعريف وقيوده مأخوذة عن المرادي ١٧٧/١.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٣٣١/١.

الرجلان، ومنه قولُه[1]:

أقاطِنٌ قومُ سَلْمَى أمِ نَوَوْا ظَعنا .....

وقوله[2]:

أمُنْجِزٌ أنْتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ أمْ اقْتفيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ

[١١٥- وقِسْ وكاسْتِفْهامٍ النَّفْيُ وقَدْ يَجُوْزُ نَحْوُ فائِزٌ أولُو الرَّشَدْ]

(**وَقِس**) على هذا ما أشبهه، من كل وصف اعتمد على استفهام ورَفَعَ مستغنًى به[3].

ثمَّ لا فرقَ في الوصف بين أن يكونَ اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، ولا في الاستفهام بين أن يكونَ بالهمزة، أو بهل، أو كيف، أو مَنْ، أو ما، ولا في المرفوع بين أن يكونَ ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا[4].

(**وَكاستِفهامٍ**) في ذلك (**النَّفِيُ**) الصالح لمباشرة الاسم: حرفًا كان، وهو: ما، ولا، وإن، أو اسمًا، وهو: غير، أو فعلًا، وهو: ليس، إلا أنَّ الوصف بعد ليس يرتفع على أنَّه اسمها، أو الفاعل يغني عن خبرها؛ وكذا ما الحجازية؛ وبعد (غير) يُجرُّ بالإضافة و(غير) هي المبتدأ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر.

ومنَ النَّفي بما قولُه[5]:

خَلِيْلَيّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أنْتُما إذا لَمْ تَكُونا لِي عَلَى مَنْ أقاطِعُ

ومنَ النَّفي بغير قولُه[6]:

غَيْرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللهْ وَ وَلا تَغْتَرِرْ بِعارضِ سِلْمِ

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٦٩/١، وابن الناظم ١٠٦، وابن الوردي ٩٨، وأوضح المسالك ١٩٠/١، وتخليص الشواهد ١٨١، وشرح شذور الذهب ٢٣٣، وشرح قطر الندى ١٢٢، والمكودي ١٧١/١، والتَّصريح ١٥٧/١، وعجزه: إن يَظعنُوا فعجيبٌ عيشُ مَن قَطنا.

[2] لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

[3] أجاز ابن مالك الاعتماد على الاستفهام والنفي قياسًا على ما والهمزة، ومنع ذلك أبو حيان، فلم يجز إلا الاعتماد عليهما؛ لأنهما المسموعان. انظر الهمع ٦/٢.

[4] ومنع الكوفيون الضمير. انظر الهمع ٦/٢.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٦٩/١، وابن الناظم ١٠٦، وابن الوردي ٩٨، وأوضح المسالك ١٨٩/١، وتخليص الشواهد ١٨١، وشرح شذور الذهب ٢٣٢، وشرح قطر الندى ١٢١، والمغني ٧٢٣، والمقاصد الشافية ٥٩٨/١، والمكودي ١٧١/١، والتَّصريح ١٥٧/١، والبهجة المرضية ٨١/١، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/٢.

[6] بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٧٥/١، وتذكرة النحاة ٣٦٦، والمغني ٨٨٦، وابن عقيل ١٩٠/١.

وقولُه[1]:

غَيْرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنقَضِي بِالْهَمّ والحزَنِ

(**وَقَد يَجُوزُ**) الابتداء بالوصف المذكور من غيرِ اعتماد على نفي أو استفهام (**نَحوَ: فائِزٌ أُولُو الرَّشَد**)، وهو قليلٌ جدًا، خلافًا للأخفشِ[2] والكوفيِّينَ[3]. ولا حجَّة في قولِه[4]:

خَبيرٌ بَنُو لهبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقالةَ لِهْبِي إذا الطيرُ مَرَّتِ

لجواز كون الوصف خبرًا مقدَّمًا[5]، على حدِّ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، وقوله[6]:

هُنَّ صَديقٌ لِلَّذِي لم يَشِبِ .....

[١١٦- والثّانِ مُبْتَدا وذا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإفْرادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ]

(**والثّاني مُبتَدا**) مؤخر (**وَذا الوَصفُ**) المذكور (**خَبَر**) عنه مقدم (**إن فِي سِوى الإفرادِ**) ــ وهو التثنية والجمع ــ (**طِبقًا استقَر**) أي: استقر الوصف مطابقًا للمرفوع بعده، نحو: قائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون؟. ولا يجوز أن يكونَ الوصف في هذه الحالة مبتدأ، وما بعده فاعلًا أغنى عن الخبر، إلا على لغة: أكلوني البراغيث[7]. فإن تطابقا في الإفراد جاز الأمران، نحو: أقائم زيد؟ وما ذاهبة هند.

[١١٧- ورَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدا كَذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدا]

---

[1] هو أبو نواس الشاعر العباسي الشهير، والبيت له في منهج السالك لأبي حيان ٣٧/١، وأمالي ابن الحاجب ٦٣٧/٢، والمغني ٨٨٦، والخزانة ٣٤٥/١، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٧٥/١ و ٣٣/٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١، وتذكرة النحاة ١٧١ و ٣٦٦ و ٤٠٥، وابن عقيل ١٩١/١، والهمع ٦/٢.

[2] نقل ابن مالك أن الأخفش يجيز ذلك بلا ضعف، وأن سيبويه يضعِّفه، ولكنه لم يمنعه. انظر شرح التَّسهيل ٢٧٣/١.

[3] انظر التَّسهيل ٤٤، ابن الناظم ١٠٦، وابن عقيل ١٩٢/١- ١٩٤، المقاصد الشافية ٥٩٤/١، والتَّصريح ١٥٧/١، والبهجة المرضية ٨١/١.

[4] البيت لرجل من الطائيين في شرح الكافية الشافية ٧٤/١، وتخليص الشواهد ١٨٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٧٣/١، وشرح عمدة الحافظ ١٥٧، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٧/١، وابن جابر ٢٦١/١، وأوضح المسالك ١٩١/١، وابن عقيل ١٩٥/١، والمقاصد الشافية ٦٠٢/١، والمكودي ١٧٢/١، والتَّصريح ١٥٧/١، والهمع ٧/٢.

[5] انظر تعليل هذه المسألة في ابن الناظم ١٠٧، والهمع ٧/٢، والتَّصريح ١٥٨/١.

[6] لم أقع عليه ولا على تتمته فيما عدت إليه من مصادر.

[7] انظر الكتاب ١٩/١، ومجاز القرآن ١٠١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١، والأصول ٧١/١، والتعليقة ٣٧/١، والحجة لأبي علي ١٠٩/١، وانظر صـ٣٩٢.

(**وَرَفَعُوا**) أي: العرب (**مُبتدأً بِالِابتِدا**) وهو: الاهتمام بالاسم وجعله مقدَّمًا ليُسند إليه؛ فهو أمر معنوي[1]. (**كَذاكَ رَفعُ خَبرٍ بِالمُبتَدا**) وحده، قال سيبويه: فأمّا الذي بُني عليه شيء هو هو فإن المبنيّ عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء[2].

وقيل: رافع الجزأين هو الابتداء؛ لأنَّه اقتضاهما، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبّهًا ومشبّهًا به كانت عاملة فيهما[3].

وضُعِّف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون إتباع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك[4].

وذهب المُبرِّد إلى أنَّ الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر[5]. وهو قول بما لا نظير له.

وذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّهما مترافعان[6]. وهذا الخلاف لفظي.

[١١٨- والخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفائِدَهْ كَاللهُ بَرٌّ والأيادِي شاهِدَهْ]

(**والخَبَرُ الجُزءُ المُتِمُّ الفائِدَه**) مع مبتدأ غير الوصف المذكور، بدلالة المقام والتَّمثيل[7] بقولِه:

---

[1] وهو مذهب جمهور البصريين، وعليه استقر كثير من النحاة. انظر الأصول ٥٨/١، والإنصاف ٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١ و ٣٥٦، والصفوة الصفية ٧٨٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٨٧/١، وابن يعيش ٨٤/١، و منهج السالك لأبي حيان ٣٨/١، وأوضح المسالك ١٩٤/١، وابن عقيل ٢٠٠/١، والتَّصريح ١٥٨/١. ورجَّح السيوطي أن العامل هو الخبر، وهو لفظيٌّ. انظر الهمع ٨/٢.

[2] هذا مذهب سيبويه، ونسبه المرادي للمبرد أيضًا، وقد رجحه ابن مالك والمرادي وكثيرون. انظر الكتاب ١٢٧/٢، وشرح التَّسهيل ٢٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وابن الناظم ١٠٧، والمرادي ١٨٠/١، وشرح التَّسهيل له ٢٤٢، وابن عقيل ٢٠٠/١.

[3] هذا مذهب الأخفش وابن السراج والرماني، وذكر ابن مالك أنه أحد أقوال البصريين، انظر معاني القرآن للأخفش ٩/١، والأصول ٥٨/١، واللباب ١٢٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وابن الناظم ١٠٨/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٤٣، والمساعد ٢٠٥/١.

[4] انظر الهمع ٨/٢.

[5] هذا مذهب المبرد، وقال أبو حيان: وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب الفارسي وأصحابه. انظر المقتضب ٤٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٨/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٤٣.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ١٨٥/٣، والإنصاف ٤٠، وابن يعيش ٨٤/١، وابن عقيل ٢٠١/١، والتصريح ١٥٩/١. وقد ردَّ هذا ابن مالك في شرح التَّسهيل ٢٧٠/١ . ٢٧٢، واختاره ابن جني وأبو حيان والسيوطي. انظر اللمع ١١٠، والارتشاف ١٠٨٥/٣، والهمع ٨/٢. وقد نُسب للكوفيِّين قول آخر، وهو أن المبتدأ مرتفع بما عاد عليه. انظر التبيين ٢٢٥، والتذكرة ٣٦٦.

[7] انظر المرادي ١٨٠/١، والتَّصريح ١٦٠/١.

(**كاللهُ بَرٌّ، والأيادِي شاهِدَه**)؛ فلا يردُ الفاعل ونحوه.

[١١٩- ومُفْرَدًا يَأتِي ويَأتِي جُمْلَهْ حاوِيةً مَعْنَى الَّذِي سِيْقَتْ لَهْ]

(**وَمُفرَدًا يَأتِي**) الخبر، وهو الأصل. والمراد بالمفرد هنا: ما ليس بجملة، كـ(برّ)، و(شاهدة).

(**وَيَأتِي جُملَه**) وهي فعل مع فاعله، نحو: زيد قام، وزيد قام أبوه، أو مبتدأ مع خبره، نحو: زيد أبوه قائم.

ويشترط في الجملة أن تكونَ (**حاوِيةً مَعنَى**) المبتدأ (**الَّذِي سِيقَت**) خبرًا (**لَه**) ليحصل الربط، وذلك بأن يكونَ فيها ضميرُه: لفظًا كما مثَّل، أو نيّةً نحو: السَّمنُ منوان بدرهم[١]؛ أي: منوان منه، أو خلفٌ عن ضميره، كقولِها: ((زوجي المَسُّ مَسُّ أرْنب، والرِّيحُ ريحُ زَرْنبٍ))[٢]، قيل: «أل» عوض عن الضَّمير، والأصل: مسّه مسّ أرنب وريحه ريح زرنب، كذا قاله الكوفيُّونَ وجماعة من البصريِّين[٣]، وجعلوا منه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ -٤١]؛ أي: مأواه. والصَّحيح أنَّ الضَّمير محذوف[٤]؛ أي: المسّ له أو منه، وهي المأوى له، وإلا لزم جواز نحو: زيد الأب قائم، وهو فاسد.

أو كان فيها إشارة إليه[٥]، نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، أو إعادته بلفظه[٦]، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١- ٢]. قال أبو الحسن[٧]: أو بمعناه، نحو: زيد جاءني أبو عبد الله؛ إذا كان أبو عبد الله كنية له[٨]، أو كان فيها عموم يشمله، نحو: زيد نعم الرجل[٩]،.....

---

[١] انظر الحجة لأبي علي ٣٨٧/٢، والأصول ٦٩/١، وشرح التَّسهيل ٢٩٠/١، والمحصول ٥٦٩/١، والمغني ٦٤٨.

[٢] جزء من قصة عن مجموعة من النساء يصفن أزواجهن حكتها عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم. انظر البخاري (٥١٨٩)، والمغني ٦٤٨.

[٣] انظر الجنى الداني ١٩٩، والمغني ٦٥٢، وانظر معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٧٠، وشرح التَّسهيل ٢٦٢/١.

[٤] وهو مذهب أكثر البصريين. انظر الجنى الداني ١٩٩.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ٣١١/١، والمغني ٦٤٩.

[٦] قال أبو حيان: وأكثر ما يكون في أماكن التفخيم. انظر منهج السالك له ٣٩.

[٧] هو الأخفش أو ابن خروف.

[٨] أجاز ذلك الأخفش، وتبعه ابن خروف، ونص على منعه سيبويه. انظر الكتاب ٦٣/١، ومعاني القرآن للزجّاج ٣٨٩/٢، والتذييل والتكميل ٣٣/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٢٦٨، والمغني ٦٥٠.

[٩] انظر المحتسب ٢٩٦/٢، والمغني ٦٥٠.

وقولِه[1]:

فأمّا القتالُ لا قتالَ لَديكُمْ .....

كذا قالوه[2]، وفيه نظرٌ؛ لاستلزامه جواز: زيدٌ مات الناس، وخالدٌ لا رجل في الدار، وهو غير جائز؛ فالأولى أن يُخرَّج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحَّته، وعلى أنَّ «أل» في فاعل نعم للعهد، لا للجنس[3].

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها: إمّا معطوفة بالفاء، نحو: زيد مات عمرو فورثه[4]، وقوله[5]:

وَإِنْسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تارةً فَيَبْدُو وَتارات يجُمُّ فَيَغْرَقُ

قال هشام: أو الواو، نحو: زيد ماتت هند وورثها[6].

وإما شرطًا مدلولًا على جوابه بالخبر، نحو: زيد يقوم عمرو إن قام[7].

[١٢٠- وإنْ تَكُنْ إيّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِها كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وكَفَى]

(وَإن تَكُن) الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ **(إيّاهُ مَعنىً اكتَفَى بِها)** عن الرابط[8] **(كَنُطقِي: اللهُ حَسبِيَ وَكَفَى)** فنطقي: مبتدأ، وجملة «الله حسبي»: خبر عنه، ولا رابط فيها؛ لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى؛

---

[1] البيت مختلف في نسبته؛ فهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥، والخزانة ٤٥٣/١، وللوليد بن نهيك، أو للكميت بن زيد في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٩/١، وبلا نسبة في المقتضب ٧١/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٦٥، وأسرار العربية ١١٣، وابن يعيش ١٣٤/٧، وشرح التَّسهيل ٣٢٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣، والجنى الداني ٥٢٤، والمغني ٨٠، وابن عقيل ٥٣/٤، والمكودي ٦٣٢/١، وشرح شواهد المغني ١٧٧. وعجزه: ولكنَّ سيرًا في عراضِ المواكبِ.

[2] انظر أمالي ابن الشجري ٤/٢، وأسرار العربية ١١٣، واللباب ١٨٥/١.

[3] انظر نحو هذا في المغني ٦٥١.

[4] انظر المقرَّب ٨٣/١، والهمع ١٩/٢.

[5] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٤٦٠، والحجة لأبي علي ٢٦٥/٣، والخزانة ١٩٢/٢، وشكَّ ابن حني في نسبته لكثير في المحتسب ١٥٠/١، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٥٤٤، والمقرَّب ٨٣/١، وتذكرة النحاة ٦٦٨، والمغني ٦٥١، والهمع ١٩/٢.

[6] وقد منع الجمهور ما أجازه هشام. انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٢٦٨، والهمع ١٩/٢.

[7] أجازه الزجاج، ونص على جوازه ابن ولاد، وجزم به ابن هشام. انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٢٦٨، والمغني ٦٥١، والهمع ٢٠/٢.

[8] انظر المقرَّب ٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٢٤٤/١.

والمراد بالنطق المنطوق، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام[١]: ((أفضلُ ما قلتُه أنا والنَّبيُّون مِن قبلي لا إلهَ إلا الله)).

[١٢١- والمُفْرَدُ الجامِدُ فارِغٌ وإنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيْرٍ مُسْتَكِنْ]

(وَ) الخبر (**المُفرَدُ الجامِدُ**) منه (**فارِغٌ**) من ضمير المبتدأ، خلافًا للكوفيِّين[٢]. (**وَإن يُشتَقَّ**) المفرد، بمعنى يصاغ من المصدر؛ ليدلَّ على متّصف به، كما صرَّح به في «شرح التَّسهيل»[٣] (**فَهوَ ذُو ضَمِيرٍ مُستَكِن**) فيه يرجع إلى المبتدأ. والمشتق بالمعنى المذكور هو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، واسم التَّفضيل، وأمّا أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقَّة بالمعنى المذكور[٤] ؛ فهي من الجوامد، وهو اصطلاح.

تنبيهان:

الأوَّل: في معنى المشتقّ ما أُوِّل به، نحو: زيد أسد؛ أي: شجاع، وعمرو تميمي؛ أي: منتسب إلى تميم، وبكر ذو مال؛ أي: صاحب مال؛ ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ[٥].

الثّاني: يتعيَّن في الضَّمير المرفوع بالوصف أن يكونَ مستترًا أو منفصلًا؛ ولا يجوز أن يكونَ بارزًا متَّصلًا[٦]، فألف قائمان وواو قائمون من قولك: الزيدان قائمان، والزيدون قائمون؛ ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب.

[١٢٢- وأبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا ما لَيْسَ مَعْناهُ لَهُ مُحَصَّلا]

(**وَأبرِزَنهُ**) أي: الضَّمير المذكور (**مُطلَقًا**) أي: وإن أمن اللبس (**حَيثُ تَلا**) الخبر (**ما**) أي: مبتدأ (**لَيسَ مَعناهُ**) أي: معنى الخبر (**لَهُ**) أي: لذلك المبتدأ (**مُحَصَّلًا**). مثالُه عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو: زيد عمرو ضاربه هو، فضاربه: خبر عن عمرو ومعناه ــ وهو الضاربية

---

[١] لم أجده بلفظه في مظانه من كتب الحديث، ووجدت لفظًا قريبًا منه في الدعاء للطبراني رقم ٨٧٤، وانظر شرح التَّسهيل ٣١١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٤٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٥/٤، وشرح شذور الذهب ٢٧١.

[٢] والكسائي، ووافقهم الرماني والزجاج على ما ذكر ابن إياز. انظر الإنصاف ٥٣، وابن الناظم ١١٠/١، والمحصول ٥٦٨/١، وابن الوردي ١٠٠، وابن عقيل ٢٠٥/١، والهمع ١٠/٢.

[٣] شرح التَّسهيل ٣٠٤/١.

[٤] انظر المرادي ١٨٤/١، وابن عقيل ٢٠٥/١.

[٥] هذا مذهب البصريين. انظر الإنصاف ٥٣، وابن يعيش ٨٨/١، وشرح التَّسهيل ٣٠٦/١، وابن عقيل ٢٠٥/١، والتَّصريح ١٦٠/١.

[٦] انظر المحتسب ٣٠٣/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٤/٢.

ـ لزيد، وبإبراز الضَّمير عُلِم ذلك، ولو استتر آذن التَّركيب بعكس المعنى. ومثال ما أمن فيه اللبس: زيد هند ضاربها هو، وهند زيد ضاربته هي، فيجب الإبراز أيضًا؛ لجريان الخبر على غير من هو له[1].

وقال الكوفيُّونَ[2]: لا يجب الإبراز حينئذٍ، ووافقهم النّاظم في غير هذا الكتاب[3]، واستدلوا لذلك بقولِه[4]:

قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوْها وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنانٌ وقَحْطانُ

تنبيهان:

الأوَّل: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرًا نحو: زيد قائم أبوه، فالهاء في (أبوه) هو الضَّمير الذي كان مستكنًا في (قائم)، ولا ضمير فيه حينئذٍ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرًا ومضمرًا[5].

الثّاني: قد عرفت أنَّه لا يجب الإبراز في: زيد هند ضاربته، ولا: هند زيد ضاربها[6]، ولا: زيد عمرو ضاربه؛ تريد الإخبار بضاربية عمرو؛ لجريان الخبر على من هو له، بل يتعيَّن الاستتار في هذا الأخير؛ لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد.

[١٢٣ـ وأخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرّْ ناوِيْنَ مَعْنَى كائِنٍ أوِ اسْتَقَرّْ]

(**وَأخبَرُوا بِظَرفٍ**) نحو: زيد عندك (**أو بِحَرفِ جَرّ**) مع مجروره، نحو: زيد في الدار (**ناوينَ**) متعلقهما؛ إذ هو الخبر حقيقة[1]؛ حُذف وجوبًا، وانتقل الضَّمير الذي كان فيه إلى الظَّرف والجار والمجرور[2]، وزعم السِّيرافيّ[3] أنَّه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما[4]. وهو مردود بقولِه[5]:

---

[1] قال ابن جابر: هذا مذهب البصريين لا يختلفون في ذلك. انظر المقتضب ٢٦٢/٣، والحجة لأبي علي ١٦١/١، وابن جابر ٢٧٠/١، وابن الوردي ١٠٠، والمكودي ١٧٨/١.

[2] انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٧/٢، والإنصاف ٥٦، ومنهج السالك لأبي حيّان ٤١/١، والمرادي ١٨٥/١، وأوضح المسالك ١٩٥/١، وابن عقيل ٢٠٨/١، والمكودي ٨٠/١، والتَّصريح ١٦٢/١، والهمع ١٢/٢.

[3] وافق ابن مالك الكوفيين في التَّسهيل، وشرحه، وشرح الكافية الشافية، وقال فيها:

في المذهب الكوفي شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

انظر التَّسهيل ٤٨، وشرحه ٣٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٨/١ . ٣٤٠، وابن الناظم ١١٠.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٠٨/١، وابن الناظم ١١١/١، وابن الوردي ١٠٠، وأوضح المسالك ١٩٦/١، وتخليص الشواهد ١٨٦، وابن عقيل ٢٠٨/١، وابن جابر ٢٧١/١، والمقاصد الشافية ٦٥٠/١، والتَّصريح ١٦٢/١، والهمع ١٢/٢ وفي (م): ..... بصدق ذلك عدنان..... .

[5] نبَّه إلى ذاك المرادي. انظر المرادي ١٨٥/١.

[6] انظر المقتضب ٢٦٢/٣. وفي (م): ولا: زيد هند ضاربها.

فَإِنْ يَكُ جُثْمانِي بِأَرْضٍ سِواكُمُ فَإِنَّ فُؤادِي عِنْدَكِ الدهرَ أَجْمَعُ

والمتعلّق المنويّ إمّا من قبيل المفرد، وهو ما في (**مَعنَى كائِن**) نحو: ثابت ومستقر[٦]، (**أو**) الجملة، وهو ما في معنى (**استَقَر**) وثبت[٧]. والمختار عند النّاظم الأوَّل[٨]، قال في «شرح الكافية»[٩]: وكونه اسم فاعل أولى لوجهين:

أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنَّه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل؛ إذ لا بد من الحكم بالرَّفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرَّفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل.

الثّاني: أن كل موضع كان فيه الظَّرف خبرًا، وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل، وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل، نحو: أما عندك فزيدٌ، وخرجت فإذا في الباب زيدٌ؛ لأنَّ أما وإذا

---

[١] فالظرف خبر مجازًا، ونقل ابن يعيش أن لا خلاف بين البصريين في ذلك، لكن ذكر السيوطي: أن هذا هو مذهب ابن كيسان، وتابعه ابن مالك، وقال: ((هذا هو التحقيق)) ونقل عن الفارسي وابن جني أنهما ذهبا إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة. انظر ابن يعيش ٩٠/١، وشرح التَّسهيل ٣١٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١، والمرادي ١٨٦/١، والتَّصريح ١٦٦/١، والهمع ٢٢/٢.

[٢] هذا مذهب البصريين، ونصَّ عليه الفارسي وابن جني. انظر اللمع ٢٨، وابن يعيش ٩٠/١، والهمع ٢٢/٢ و ٢٣.

[٣] انظر المحصول ٥٧٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٦/١.

[٤] وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء، إلا إذا تأخر عن المبتدأ، أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه، واستدلّ على ذلك بأنَّه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد، وأن يُعطَف عليه، وأن يبدل منه، كما يفعل ذلك مع المتأخر. انظر التَّصريح ١٦٦/١، والهمع ٢٢/٢ و ٢٣.

[٥] البيت لجميل بثينة في ديوانه ١١١، والتَّصريح ١٦٦/١، وشرح شواهد المغني ٨٤٦/٢، والخزانة ٣٩٥/١، ولكثير عزّة في ديوانه ٤٠٤، وأمالي ابن الشجري ٥/١، والحماسة البصرية ١٢٢/٢، قال: وفيها أبيات تروى لجميل، والمحصول ٥٧٤/١، وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٢٤٦/١، والمغني ٥٧٩، وأوضح المسالك ٢٠١/١.

[٦] هذا مذهب الأخفش، وقد أومأ إليه سيبويه، ونسبه ابن يعيش وابن إياز إلى ابن السراج، وذكر السيوطي أنه يعدَّه قسمًا قائمًا برأسه، واستخدمه ابن جني، وابن الشجري، واختاره ابن مالك. انظر الأصول ٦٣/١، والمحتسب ١٩٤/٢ و ٣١١، وأمالي ابن الشجري ٧٧/٢، وابن يعيش ٩٠/١، والمحصول ٥٧٣/١، والهمع ٢٢/٢.

[٧] وهو اختيار الفارسي والزمخشري وابن الحاجب، وهو قول الأكثرين، ونُسب لسيبويه أيضًا. انظر ابن يعيش ٩٠/١، والمرادي ١٨٦/١، والهمع ٢٢/٢.

[٨] شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١، وشرح التَّسهيل ٣١٧/١.

[٩] شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١.

الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدَّر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد.

ثمَّ قال: وهذا الذي دلَلْتُ على أولويَّتِه هو مذهبُ سيبويه[1]، والآخر مذهبُ الأخفش[2]. هذا كلامه.

ولك أن تقول: ما ذُكِر منَ الوجهين لا دلالةَ فيه؛ لأنَّ ما ذكره في الأوَّل مُعارَضٌ بأنّ أصل العمل للفعل، وأمّا الثّاني فوجوبُ كونِ المتعلّق اسمَ فاعل بعد (أمّا) و(إذا) إنَّما هو لخصوص المحلّ، كما أن وجوب كونه فعلًا في نحو: جاء الذي في الدار[3] ، وكلُّ رجل في الدار فله درهم، كذلك؛ لوجوب كون الصِّلة وصفة النَّكرة الواقعة مبتدأً في خبرها الفاء جملةً.

على أنَّ ابنَ جنيّ سأل أبا الفتح الزَّعفرانيَّ: هل يجوز «إذا زيدًا ضربته»؟ فقال: نعم، فقال ابن جني: يلزمُك إيلاءُ إذا الفجائية الفعلَ، ولا يليها إلا الأسماءُ، فقال: لا يلزم ذلك؛ لأنَّ الفعل مُلتزَم الحذف.

ويُقال مثلُه في «أمّا»؛ فالمحذورُ ظهورُ الفعل بعدهما، لا تقديرُه بعدهما؛ لأنهم يَغتفِرون في المقدَّرات ما لا يغتفرون في الملفوظات. سلَّمنا أنَّه لا يليهما الفعلُ ظاهرًا ولا مقدرًا، لكن لا نسلّم أنَّه وليَهما فيما نحنُ فيه، إذ لا يجوز تقديرُه بعد المبتدأ فيكون التَّقدير: أما في الدار فزيدٌ استقرّ، وخرجت فإذا في الباب زيدٌ حصَل.

لا يُقال: إنّ الفعلَ – وإن قُدِّر متأخِّرًا – فهو في نِيّة التَّقديم؛ إذ رتبةُ العامل قبل المعمول؛ لأنّا نقولُ: هذا المعمول ليس في مركزه؛ لكونه خبرًا مقدمًا. وكون المتعلّق فعلًا هو مذهب أكثر البصريِّين[4]، ونُسِب لسيبويه أيضًا[5].

تنبيهٌ:

إنَّما يجب حَذْفُ المتعلّقِ المذكور حيثُ كان استقرارًا عامًّا كما تقدَّم، فإن كان استقرارًا خاصًّا نحو: زيد جالس عندك، أو نائم في الدار وجب ذِكرُه؛ لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذٍ.

---

[1] انظر الكتاب ٢٧/١ و ١٤٣/٢، وابن يعيش ٩٠/١، والمرادي ٢٨٠/١، والإيضاح لابن الحاجب ٨٨/١، وشرح الرضي ٩٣/١، والمكودي ٨٠/١، والتَّصريح ١٦٦/١، والهمع ٢٢/٢.

[2] والفارسي والزمخشري، وبه قال ابن الحاجب وصحَّحه عبدُ القاهر. انظر الإيضاح للفارسي ٤٣/١، والمفصل ٢٤، والأنموذج ٨٤، وابن يعيش ٩٠/١، والإيضاح لابن الحاجب ١٨٨/١، والمقتصد ٢٧٣/١، ٢٧٥، والمرادي ٢٨٠/١، والمكودي ٨٠/١، وشرح الرضي ٩٣/١، والتَّصريح ١٦٦/١، والهمع ٢٢/٢.

[3] في (م): جاءني.

[4] الإنصاف ٢٤٦/١.

[5] الكتاب ٨٧/٢، وفيه: ((وذلك أنك إذا قلت: فيها زيدٌ، فكأنك قلت: استقر فيها زيد، وإن لم تذكر فعلًا)).

[١٢٤- ولا يَكُوْنُ اسْمُ زَمانٍ خَبَرا عَنْ جُثّةٍ وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرا]

(**وَلا يَكُونُ اسمُ زَمانٍ خَبَرا عَن جُثّةٍ**)، فلا يُقال: زيدٌ اليومَ؛ لعدم الفائدة[١]. (**وَإن يُفِد**) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (**فَأخبِرا**)، كما في قولِهم: الهلالُ الليلةَ[٢]، والرُّطَبُ شَهْرَيْ ربيع[٣]، واليَوم خمرٌ وغدًا أمرٌ[٤]، وقوله[٥]:

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُوْنَهُ .....

أي: طلوع الهلال، ووجود الرطب، وشرب خمر، وإحراز نَعَمٍ؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنَّما هو عن معنًى لا جثة.

هذا مذهب جمهورِ البصريِّين[٦]، وذهب قومٌ[٧] ، منهم النّاظم في «تسهيلِه»[٨]، إلى عدم تقدير مضاف، نظرًا إلى أنَّ هذه الأشياء تشبه المعنى؛ لحدوثها وقتًا بعد وقت، وهذا الذي يقتضيه إطلاقه.

[١٢٥- ولا يَجُوْزُ الابْتِدا بِالنَّكِرَهْ ما لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

١٢٦- وهَلْ فَتًى فِيْكُمْ؟ فَما خِلٌّ لَنا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنا

---

[١] وهو اختيار ابن الطراوة، انظر الأصول ٦٣/١، والمقتصد ٢٩٠/١، وابن يعيش ٨٩/١، والتَّصريح ١٦٨/١ .

[٢] انظر الكتاب ٤١٨/١، وابن الناظم ١١٢، والمرادي ٢٨١/١، وأوضح المسالك ١٤٣/١، وابن عقيل ٢١٤/١، والمكودي ١٨٠/١، والارتشاف ١١٢٣/٣، والتَّصريح ١٧٦/١.

[٣] انظر ابن عقيل ٢١٤/١، والمساعد ٢٣٧/١، والارتشاف ١١٢٣/٣، والمقتصد ٢٩٠/١،

[٤] هذا مثل لامرئ القيس ونُسب لغيره، انظر جمهرة الأمثال ٢٧٢، ٤٣١، وجمهرة اللغة ص٥٥٣، ومجمع الأمثال ٤١٧/٢، ٤٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٢٠/١، وشرح الشافية الكافية ٣٥١/١، وشرح عمدة الحافظ: ١٦٤/١، والمساعد ٢٣٧/١، والارتشاف ١١٢٣/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١، وشرح شذور الذهب ١٨٤، والتَّصريح ١٦٧/١.

[٥] الرجزُ لقيس بن حصين في ابن الناظم ١١٢، وشرح أبيات سيبويه ١١٩/١، والخزانة ٤٠٩/١، ولرجل ضبّيّ في الأغاني ٢٥٦/١٦، وبلا نسبة في الكتاب ١٢٩/١، والمقاصد الشافية ٢٤/٢، والأشباه والنظائر ١٠٢/٣، وتخليص الشواهد ١٩١، والردّ على النحاة ١٢٠، واللمع في العربية ١١٣، وشرح التَّسهيل ٣١٩/١، والتذييل والتكميل ٥٨/٤، واللمع: ٧٦، وتحصيل عين الذهب: ١١٨، والإنصاف: ٩٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٥/١، والبسيط: ٦٠١/١، واللسان (ن ع م).

[٦] انظر الأصول ٦٣/١، وابن عقيل ٢١٤/١، والتَّصريح ١٦٨/١، والهمع ٩٩/١.

[٧] منهم ابن الطراوة، انظر التصريح ١٦٨/١.

[٨] التَّسهيل ٤٩، وشرح عمدة الحافظ ١٦٤.

١٢٧- ورَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وعَمَلْ بِرٍّ يَزِيْنُ ولْيُقَسْ ما لَمْ يُقَلْ]

(**وَلا يَجُوزُ الابتِدا بِالنَّكِره ما لَم تُفِد**) كما هو الغالب، فإن أفادت جاز الابتداءُ بها، ولم يشترِطْ سيبويه والمتقدِّمون[١] لجوازِ الابتداء بالنَّكرة إلا حصول الفائدة، ورأى المتأخِّرون أنَّه ليس كلُّ أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ، ومن مُكثرٍ مُوردٍ ما لا يصحُّ، أو مُعدِّدٍ لأمور متداخلة. والذي يظهرُ انحصارُ مقصودِ ما ذكروه في الذي سيُذكَر، وذلك خمسةَ عشَرَ أمرًا:

الأوَّل: أن يكونَ الخبر مختصًا: ظرفًا، أو مجرورًا، أو جملة، ويتقدّم عليها (**كَعِندَ زَيدٍ نَمِرَه**)، وفي الدار رجل[٢]، وقَصَدَكَ غلامُه إنسانٌ.

قيل: ولا دَخَلَ للتقديم في التسويغ، وإنَّما هو لما في التَّأخير من توهُّم الوصف. فإن قلت: الاختصاص نحو: عند رجل مالٌ، ولإنسان ثوبٌ امتنع؛ لعدم الفائدة[٣].

الثّاني: أن تكونَ عامَّةً: إمّا بنفسها كأسماء الشَّرط والاستفهام، نحو: من يَقُمْ أُكرِمْه، وما تفعلْ أَفعَلْ، ونحو: من عندك؟ وما عندك؟ أو بغيرها، وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي، نحو: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] (**وَهَل فَتىً فِيكُم، فَما خِلٌّ لَنا**) و((ما أحدٌ أغْيَرُ مِن الله[٤])).

الثّالث: أن تُخصَّصَ بوصف: إمّا لفظًا، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، (**وَرَجُلٌ مِنَ الكِرامِ عِندَنا**)، أو تقديرًا، نحو: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ أي: وطائفة من غيركم، بدليل ما قبله، وقولهم: السمن منوان بدرهم[٥]؛ أي: منه. ومنه قولُهم: شرٌّ أهرَّ ذا ناب[٦]؛ أي: شرٌّ

---

[١] كالأخفش والمبرد وابن السراج، انظر المقاصد الشافية ٣٨/٢. وانظر الكتاب ١٦٦/١، ٣٢٨/١، والمقتضب ١٢٧/٤، وابن يعيش ٨٥/١، والتَّسهيل ٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١، والمقرب ٨٢/١، والمرادي ٢٨١/١، والمغني ٦٠٨، وابن عقيل ٢٠٣/١، وابن جابر ٢٧٩/١، والمكودي ١٨١/١.

[٢] انظر ابن الناظم ١١٣/١.

[٣] انظر أوضح المسالك ٢٠٣/١.

[٤] انظر ابن الناظم ١٩٣، وابن الجزري ٨٨، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وابن عقيل ٤١٣/١، والتَّصريح ١٣٤/١.

[٥] مسند أحمد ٤٠٤، والبخاري ٩٩، وانظر أوضح المسالك ١٤٠/١، وابن عقيل ٢٠٣/١، والمساعد ٢١٧/١، والتَّصريح ١٦٩/١، وقد تقدم قريبًا.

[٦] من أمثال العرب، وقد ورد في الخزانة ٤٦٩/٤، ٢٦٢/٩، واللسان (هـ ر ر)، والمستقصى ١٣٠/٢، ومجمع الأمثال ٣٧٠/١. وانظر الكتاب ٣٢٩/١، وابن الناظم ١١٤، وابن الجزري ٥٥، والمرادي ٥٥/٣، وابن عقيل ٢٢١/١، والمكودي ١٤٦/١.

عظيم؛ أو معنى، نحو: رُجَيل عندنا[1]؛ لأنَّه في معنى رجل صغير. ومنه: ما أحسن زيدًا!؛ لأنَّ معناه شيءٌ عظيم حَسَّنَ زيدًا. فإن كان الوصفُ غيرَ مُخصَّصٍ لم يجز، نحو: رجل من الناس جاءني؛ لعدم الفائدة[2].

الرّابع: أن تكونَ عاملة: إمّا رفعًا نحو: قائمٌ الزيدانِ إذا جوَّزناه، أو نصبًا، نحو: ((أَمْرٌ بمعروفٍ صَدَقةٌ، ونَهْيٌ عن مُنكَرٍ صدقةٌ))[3]، (**وَرَغبةٌ فِي الخَيرِ خَيرٌ**)، وأفضل منك عندنا؛ إذ المجرور فيها منصوبُ المحلِّ بالمصدر والوصف، أو جرًّا، نحو: ((خمسُ صلواتٍ كتبَهُنَّ اللهُ))[4]، (**وَعَمَل بِرٍّ يَزِينُ**)، ومثلُك لا يبخل، وغيرك لا يجود[5].

الخامس: العطف، بشرط أن يكونَ أحدُ المتعاطفَينِ يجوز الابتداءُ به، نحو: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد: ٢١]؛ أي: أمثل من غيرهما[6]، ونحو: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾ [البقرة: ٢٦٣].

السادس: أن يُرادَ بها الحقيقةُ، نحو: رجلٌ خيرٌ منِ امرأة، ومنه: تمرةٌ خيرٌ من جرادة[7].

السابع: أن تكونَ في معنى الفعل، وهذا شامل لما يُراد بها الدعاءُ، نحو: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٠]، ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ﴾ [المطففين: ١]، ولما يراد بها التَّعجُّب، نحو: عجبٌ لزيد[8]، وقوله[9]:

---

[1] انظر ابن عقيل ٢٢١/١.

[2] انظر الكتاب ٧٢/١، والمقتضب ١٧٧/٤، وابن يعيش ٨٥/١، وشرح الكافية الشافية ٨٨/١، والتَّصريح ١٦٨/١.

[3] هذا جزءٌ من حديث طويل رواه أبو ذرّ عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، قاله لقومٍ قالوا: يا رسول الله ذهب أهلُ الدُّثور بالأُجور: يصلّون كما نصلّي، ويصومون كما نصوم. وقد أخرجه بهذا اللّفظ: أحمد في مسنده ١٦٧/٥، ومسلمٌ في صحيحه ٦٩٧/٢، وانظر ابن الناظم ١١٣، والمغني ٦٠٩، وأوضح المسالك ١٤٤/١، والتَّصريح ١٦٩/١.

[4] الحديث في مسند أحمد (٢٢٧٤)، وسنن أبي داود (١٤٢)، وانظر ابن الناظم ١١٣، وابن الجزري ٥٥، والمغني ٦١٠، وشذور الذهب ٢٣٥، وأوضح المسالك ١٤٤/١، والتَّصريح ١٦٩/١، والهمع ٣٨٢/١.

[5] انظر المغني ٦١٠، والهمع ٣٨٢/١.

[6] انظر الكتاب ١٤١/١، و ١٣٦/٢، والمقتضب ١١/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٧/٤، واللمع ٣٠، والخصائص ٣٦٢/٢، ومشكل إعراب القرآن ٦٧٤/٢، والمغني ٦١٠، ٨٢٦، والهمع ٣٨٢/١، وقال أبو حيان فى البحر المحيط ٨١/٨: " والأكثرون على أن طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ كلام مستقل محذوف منه أحد الجزأين إمّا الخبر، وتقديره: أمثل، وهو قول مجاهد، ومذهب سيبويه والخليل، وإما المبتدأ، وتقديره: الأمر أو أمرنا طاعة..».

[7] انظرالمغني ٦١٢، والهمع ٣٨٢/١.

[8] انظر المغني ٦١٢، والهمع ٣٨٢/١، والخزانة ٤٥٩/١٠.

[9] البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٧٢/٣، ولهني بن أحمر في الكتاب ٣١٩/١، واللسان (حيس)، ولهمام بن مرّة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١، ولرؤبة في ابن يعيش ١١٤/١، وبلا نسبة في سمط اللآلي ٢٨٨، وقطر الندى ٣٢١، والتَّصريح ٨٧/٢، والهمع ١١٧/٢.

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإقامَتِي فِيْكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّة أعْجَبُ

وكنحو: قائمٌ الزيدان عند من جوَّزه[1]؛ فيكون فيه مسوِّغان كما في نحو: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤]، فقد بان أنَّ مَنْعَه عند الجمهور[2] ليس لعدم المسوغ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه، وهو الاعتماد.

الثامن: أن يكونَ وقوع ذلك للنكرة من خَوارقِ العادةِ، نحو: بَقرةٌ تكلَّمت[3].

التاسع: أن تقع في أوَّل الجملة الحاليّة؛ سواءٌ ذاتُ الواو وذاتُ الضَّمير، كقولِه[4]:

سرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أضاءَ فَمُذْ بَدا مُحَيّاكِ أخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِقِ

وكقولِه[5]:

الذِّئْبُ يَطْرُقُها فِي الدَّهْرِ واحِدةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرانِي مُدْيةٌ بِيَدِي

العاشر: أن تقع بعد إذا المفاجأة، نحو: خرجت فإذا أسد بالباب[6]. وقوله[7]:

حَسِبْتُكَ فِي الوَغَى بُرْدَى حُرُوبٍ إذا خَوَرٌ لَدَيكَ فَقُلْتُ سُحْقا

بناء على أنَّ (إذا) حرف كما يقول النّاظمِ تبعًا للأخفشِ[8]، لا ظرفُ مكان كما يقول ابن عصفورٍ تبعًا للمبرد[9]، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعًا للزجاج[10].

---

[1] جوّزه الأخفش والكوفيون كما في البحر المحيط ٣٧٣/٢، وابن عقيل ١٩٢/١، وقطر الندى ٢٧٧، واللباب لابن عادل ٥١٣/٤، والهمع ٣٦٢/١، ٣٨٢، ٤٩٧، و ٦٩/٣، ١١٣، والخزانة ١٠/٢، وانظر المغني ٦٠٩.

[2] المغني ٦١٢.

[3] المغني ٦١٣، والهمع ٣٨٢/١.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٩٤/١، وابن الناظم ١١٤، وابن الوردي ١٠١، وابن عقيل ٢٢١/١، والمساعد ٢١٩/١، وتخليص الشواهد ١٩٣، والمغني ٦١٣، والأشباه والنظائر ٩٨/٣، والبهجة المرضية ٩٠/١، والهمع ٣٨٣/١.

[5] البيت للحماسي في تخليص الشواهد ١٩٦، وبلا نسبة في المغني ٦١٣، والأشباه والنظائر ٩٨/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٧٠/٢.

[6] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك ٢٧٥/١، والمغني ١٢٠، ٦١٣، والتَّصريح ١٧٨/١، والهمع ١٨٢/٢، والخزانة ٢٨٤/٩.

[7] لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

[8] واختاره أبو علي، انظر التَّسهيل ٩٤، و شرحه لابن مالك ٢١٤/٢، والمغني ١٢٠، والجنى الداني ٣٧٥، والتذييل والتكميل ٢٨٠/٣، والهمع ١٨٢/٢، وتاج العروس (إ ذ ا).

[9] انظر المقتضب ٥٦/٢، والتَّسهيل ٩٤، والمغني ١٢٠، وشفاء العليل ٤٧٢/١، والهمع ١٨٢/٢.

[10] انظر التَّسهيل ٩٤، وشرحه لابن مالك ٢١٤/٢، وشفاء العليل ٤٧٢/١، والمغني ١٢٠، والجنى الداني ٣٧٤، والهمع ١٨٢/٢، وتاج العروس (إ ذ ا). وفي (م): للزجّاجي.

الحادي عشر: أن تقع بعد لولا كقولِه[1]:

لَوْلا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقةٍ .....

الثّاني عشر: أن تقع بعد لام الابتداء، نحو: لرجل قائم.

الثّالث عشر: أن تقع جوابًا[2]، نحو: رجل، في جواب: مَن عندَك؟ التَّقدير: رجلٌ عندي.

الرّابع عشر: أن تقع بعد كم الخبرية، كقولِه[3]:

كَمْ عمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وَخالةٌ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشارِي

الخامس عشر: أن تكونَ مبهمة كقولِه[4]:

مُرَسَّعةٌ بَيْنَ أَرْساغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبا

(**وَلْيُقَس**) على ما قيل (**ما لَم يُقَل**)؛ والضابط حصول الفائدة.

[١٢٨ـ والأَصْلُ فِي الأَخْبارِ أَنْ تُؤَخَّرا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيْمَ إِذْ لا ضَرَرا

١٢٩ـ فامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِى الجُزْآنِ عُرْفًا ونُكْرًا عادِمَيْ بَيانِ]

(**والأصلُ فِي الأخبارِ أن تُؤخَّرا**) عن المبتدآت؛ لأنَّ الخبر يشبه الصِّفة من حيثُ إنَّه مُوافِقه في الإعراب لما هو له، دالٌّ على الحقيقة أو على شيء من سَبَبِيِّه.

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل لابن مالك ٢٩٣/١–٢٩٤، وشفاء العليل ٢٨١/١، وأوضح المسالك ٢٠٤/١، وابن عقيل ٢٢٤/١ والمساعد ٢١٩/١، والتَّصريح ١٧٠/١، والأشباه والنظائر ١١٢/٣، والهمع ٣٨٣/١، وعجزه: لما استقلَّت مطاياهُنَّ للظعنِ.

[2] انظر الأصول ٥٩/١، وكشف المشكل ٣١٤/١.

[3] البيت للفرزدق في ديوانه ٣٦١/١، والكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٤٢١/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٢٢/١، والأشباه والنظائر ١٢٣/٨، والخزانة ٤٥٨/٦، ٤٨٩و، و٤٩٢، ٤٩٣و، ٤٩٥و، و٤٩٨، والتَّصريح ٢٨٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٦، وابن يعيش ١٣٣/٤، واللسان (ع ش ر)، واللمع ٢٢٨، والمغني ٢٤٥، وأوضح المسالك ٢٧١/٤،والمسائل المنثورة ٧٩، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٩/١، والأصول ٣١٨/١، والمقتضب ٥٨/٣، والفصول الخمسون ٢٤٦، وسر صناعة الإعراب ٣٣١/١، وابن عقيل ٢٢٦/١، واللسان (ك م م)، والمقرَّب ٣١٢/١، والمرادي ٣٢٤/٤، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣.

[4] البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٢٨، وابن عقيل ٢٢٢/١، واللسان (ر س ع) و(ل س ع) و(ع س م)، ومجالس ثعلب ١٠٢/١، وابن يعيش ٣٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٤٥/١.

ولما لم يبلُغْ درجتَها في وجوب التَّأخير توسَّعُوا فيه، (**وَجَوَّزُوا التَّقدِيمَ إذ لا ضَرَرا**) في ذلك، نحو: تميميٌّ أنا، ومَشْنُوءٌ من يَشْنَؤك[1]. فإن[2] حصل في التَّقديم ضَرَرٌ فلعارضٍ كما ستعرفه.

إذا تقرَّر ذلك (**فامنَعهُ**) أي: تقديمَ الخبر (**حِينَ يَستَوِي الجزآنِ**) يعني المبتدأ والخبر، (**عُرفًا وَنُكرًا**) أي: في التَّعريف والتَّنكير، (**عادِمَي بَيانِ**) أي: قرينةٍ تُبيِّن المرادَ، نحو: صديقي زيد[3]، وأفضل منك أفضل مني[4]؛ لأجل خوف اللّبس. فإن لم يستويا نحو: رجل صالح حاضر[5]، أو استويا واجدَيْ بيان؛ أي: قرينةٍ تُبيّنُ المرادَ نحو: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ[6] جاز التَّقديمُ، فتقول: حاضرٌ رجلٌ صالح، وأبو حنيفةَ أبو يُوسُفَ، للعلم بخبريّة المقدَّم[7]. ومنه قولُه[8]:

بَنُوْنا بَنُو أبنائنا وَبَناتُنا بَنُوهنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعدِ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا.

[١٣٠- كَذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرا أوْ قُصِدَ اسْتِعمالُهُ مُنْحَصِرا[9]

---

[1] انظر الكتاب ١٢٧/٢، والإنصاف ٦٦/١، وابن الناظم ١١٤، والمرادي ١٨٨/١، وابن عقيل ٢٢٩/١، والمكودي ١٨٢/١، والهمع ٣٨٩/١.

[2] في (م): فإذا.

[3] انظر أمالي ابن الحاجب ٦٩٨/٢، والارتشاف ١٠٩٩/٣، المرادي ١٨٨/١، والتَّصريح ٣٠٧/١.

[4] انظر ابن الناظم، والمرادي ١٨٨/١، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، والمغني ٥٨٨، والارتشاف ١١٠٣/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٦/١، والتَّصريح ٢١٣/١، والهمع ٣٨٤/١.

[5] انظر أوضح المسالك ٢٠٦/١، والتَّصريح ٢١٤/١

[6] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك ٢٩٧/١، ٣١٣، وابن الناظم، والمرادي ١٨٩/١، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، وابن عقيل ٢٣٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١، والإنصاف ٤٧/١، والتَّصريح ٢١٤/١، وسفر السعادة ٥٥٩/٢، والهمع ٣٨٤/١.

[7] انظر ابن الناظم ١١٥/١، وابن جابر ٢٨١/١، والمكودي ١٨٣/١.

[8] البيت للفرزدق في الديوان ٢١٧، والخزانة ٤٤٤/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل لابن مالك ٢٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٠١/١، والإنصاف ٦٦/١، وابن الناظم ١١٥، وتخليص الشواهد ١٩٨، وابن الوردي ١٠٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، والمغني ١٧٠، ٥٨٩، وابن جابر ١٨٢/١، والمقاصد الشافية ٥٦/٢، والتَّصريح ١٧٣/١، وابن عقيل ٢٣٣/١، والمساعد ٢٢١/١، والارتشاف ١١٠٣/٣، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٣، وابن يعيش ٩٩/١، ١٣٢/٩، والمكودي ١٨٣/١، وشفاء العليل ٢٨٣/١، والبهجة المرضية ٩١/١، والهمع ٣٨٤/١.

[9] قال ابن الوردي ١٠٢: لو قال: (أو كان فعل خبرا كابني قرا أو قصد استعماله منحصرا) لكان أوضح.

١٣١- أَوْ كانَ مُسْنَدًا لِذِي لامِ ابْتِدا أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدا]

و(**كَذا**) يمتنعُ التَّقديمُ (**إذا ما الفِعلُ**) من حيثُ الصورةُ المحسوسة، وهو الذي فاعلُه ليس محسوسًا بل مستترًا (**كانَ الخَبرا**)[١]؛ لإيهامِ تقديمِه _ والحالةُ هذه _ فاعليَّةَ المبتدأ، فلا يُقال في نحو «زيد قام»: قام زيد، على أنَّ زيدًا مبتدأ، بل فاعل.

فإن كان الخبر ليس فعلًا في الحسِّ: بأن يكونَ له فاعل محسوس من ضمير بارز، أو اسم ظاهر نحو: الزيدان قاما[٢]، والزيدون قاموا، وزيد قام أبوه، جاز التَّقديم[٣]، فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقام أبوه زيد؛ للأمن مِنَ[٤] المحذور المذكور، إلا على لغة أكلوني البراغيث، وليس ذلك مانعًا من تقديم الخبر؛ لأنَّ تقديمَ الخبر أكثرُ من هذه اللغة، والحَمْلُ على الأكثرِ راجحٌ، قاله في «شرح التَّسهيل»[٥].

وأصل التَّركيب: كذا إذا ما الخبر كان فعلًا؛ لأنَّ الخبر هو المحدَّثُ عنه، فلا يحسن جعلُه حديثًا، لكنَّه قلَبَ العبارةَ لضرورة النظم، وليعودَ الضَّميرُ على أقرب مذكور في قولِه (**أو قُصِدَ استِعمالُهُ مُنحَصِرًا**)؛ أي: وكذا يمتنعُ تقديمُ الخبر إذا استُعمِل منحصرًا نحو: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿**إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ**﴾ [الرعد: ٧]؛ إذ لو قُدِّمَ الخبرُ _ والحالةُ هذه_ لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التَّركيبُ حينئذٍ بانحصار المبتدأ[٦].

فإن قلتَ: المحذور مُنتفٍ إذا تقدّم الخبرُ المحصور بإلا مع إلا. قلتُ: هو كذلك، إلا أنَّهم ألزموه التَّأخيرَ حملًا على المحصور بإنما. وأمّا قوله[٧]:

---

[١] قال أبو حيان في منهج السالك ٤٧: أطلق في قوله كان خبرًا، وينبغي أن يقيد فيقول: كان خبرًا رافعًا لضمير المبتدأ متصلًا.

[٢] قال السيوطي في البهجة المرضية ٩١/١: واعترضه والدي في حاشيته على ابن الناظم بأن الألف تُحذَف لالتقاء الساكنين، فيقع اللبس بالفاعل.

[٣] انظر المقتضب ١٢٨/٤، والمساعد ٢٢١/١، وابن عقيل ٢٣٤/١، والتَّصريح ١٧٣/١.

[٤] في (م): لأمن المحذور.

[٥] شرح التَّسهيل ٢٩٨/١.

[٦] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، وأوضح المسالك ٢٠٨/١، والارتشاف ١١٠٤/٣، والهمع ٢٥٣/١،

[٧] هو الكميت، والبيت له في تخليص الشواهد ١٩٢، وسر الصناعة ١٣٩/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٩٨/١، والتَّصريح ١٧٣/١، وهو ليس في ديوانه، وبلا نسبة في ابن الناظم ١١٦، وابن الوردي ١٠٣، والمقاصد الشافية ٧٢/٢، والمرادي ١٩٠/١، وأوضح المسالك ٢٠٩/١، وابن عقيل ٢٣٥/١، والمساعد ٢٢١/١، وابن جابر ٢٨٥/١، والبهجة المرضية ٩٢/١، والهمع ٣٨٦/١. وتمامه: فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم...

.... وَهَلْ إِلّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

فشاذٌّ.

وكذا يمتنع تقديمُ الخبر إذا كانت لامُ الابتداء داخلةً على المبتدأ، نحو: لَزيدٌ قائمٌ، كما أشار إليه بقولِه: (**أو كانَ**) – أي: الخبر – (**مُسنَدًا لذي لام ابتِدا**)؛ لاستحقاق لام الابتداء الصَّدْرَ. وأمّا قولُه[1]:

خالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَريرٌ خالُهُ يَنَلِ العَلاءَ وَيُكرم الأَخْوالا

فشاذٌّ أو مُؤوَّل؛ وقيلَ: اللامُ زائدة، وقيلَ: اللامُ داخلة على مبتدأ محذوف[2]؛ أي: لهو أنت، وقيل: أصلُه لَخالي أنت، أُخِّرت اللامُ للضَّرورةِ.

(**أو**) مسندًا لمبتدأ (**لازِمِ الصَّدرِ**) كاسم الاستفهام، والشَّرط، والتَّعجُّب، وكم الخبرية[3] (**كَمَن لِي مُنجِدا**)؟، ومن يَقُمْ أُحسِنْ إليه، وما أحسنَ زيدًا!، وكم عبيدٍ لزيد[4]!. ومنه قولُه[5]:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخالةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشارِي

وفي معنى اسم الاستفهام والشَّرط ما أُضِيْفَ إليهما، نحو: غلامُ مَن عندَك[6]؟ وغلامُ منْ يقُمْ أَقُمْ معه[7]. فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر[8].

تنبيهٌ:

يجب أيضًا تأخير الخبر المقرون بالفاء، نحو: الذي يأتيني فله درهم، قاله في «شرح الكافية»[9].

---

[1] البيت بلا نسبة في سر الصناعة ٣٧٨/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٩٩/١، والمرادي ١٩٠/١، وابن عقيل ٢٣٧/١، والمقاصد الشافية ٧٥/٢، والتَّصريح ١٧٤/١، واللسان (ش هـ ر ب)، والخزانة ٣٢٣/١٠ .

[2] في (م): حُذِفَ. وانظر سر الصناعة ٣٧٨/١، والمرادي ١٩٠/١، واللسان (ش هـ ر ب)، والخزانة ٣٢٣/١٠.

[3] انظر المساعد ٢٢٢/١، والتَّصريح ١٧٣/١.

[4] انظر أوضح المسالك ٢١٠/١، والتَّصريح ١٧٣/١.

[5] تقدم تخريجه صـ٢٤٣.

[6] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك ٣٠٠/١، والمغني ٦٦٩.

[7] انظر أوضح المسالك ٢١١/١.

[8] وثمة مسائل أخرى يجب فيها تأخير الخبر مثل: أن يكون الخبر طلبًا، نحو: زيد اضربه، وزيد لا تهنه؛ وأن يكون المبتدأ دعاء، نحو قولك: سلام عليكم وويل لكم؛ وأن يكون الخبر متعددًا، وهو في قوة الخبر الواحد، نحو: الرمان حلو حامض؛ وأن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل، نحو: زيد هو المنطلق؛ وأن يكون الخبر مقترنًا بالباء الزائدة، نحو قولك: ما زيد بقائم. انظر شرح الرضي على الكافية ١٥٨/١–١٦١، والهمع ٣٨٤/١–٣٨٦.

[9] شرح الكافية الشافية ٣٦٨/١–٣٦٩.

وهذا شروع في المسائلِ التي يجب فيها تقديم الخبر[1]:

[١٣٢- ونَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ولِي وطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

١٣٣- كَذا إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ]

(**وَنحو: عِندِي دِرهَمٌ وَلِي وَطَر**)، وقصَدَكَ غلامُه رجلٌ[2]، (**مُلتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَر**) رفعًا لإيهام كونه نعتًا في مقام الاحتمال؛ إذ لو قلت: درهمٌ عندي، ووطرٌ لي، ورجلٌ قصدَكَ غلامُه؛ احتمل أن يكونَ التابع خبرًا للمبتدأ، وأن يكونَ نعتًا له؛ لأنَّه نكرة محضة، وحاجةُ النَّكرة إلى التَّخصيص، ليُفيد الإخبارُ عنها فائدةً يُعْتَدُّ بمثلها آكدُ من حاجتها إلى الخبر، ولهذا لو كانت النَّكرة مختصَّةً جاز تقديمُها، نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢][3].

و(**كَذا**) يُلتزَمُ تقدُّمُ الخبر، (**إذا عادَ عَلَيهِ مُضمَر ممّا**)؛ أي: من المبتدأ الذي (**بِهِ**) أي: بالخبر، (**عَنهُ**) أي: عن ذلك المبتدأ (**مُبِينًا يُخبَرُ**). والمعنى أنَّه يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضميرٌ منَ المبتدأ، نحو: على التمرة مثلُها زُبْدًا[4]، وقوله[5]:

أهابُكِ إجْلالًا وَما بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ولكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

فلا يجوز: مثلُها زبدًا على التمرة، ولا حبيبُها ملءُ عين؛ لما فيه من عَوْد الضَّمير على متأخِّر لفظًا ورتبة. وقد عرفتَ أنَّ قوله: «عاد عليه» هو على حذف مضاف؛ أي: عاد على مُلابِسِه[6].

[١٣٤- كَذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرا]

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ٩٩/١، والتَّصريح ١٧٦/١.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٢٩٤/١، والمغني ٦١١، وأوضح المسالك ٢١٣/١، والهمع ٣٨٤/١.

[3] انظر ابن الناظم ٨٣.

[4] من أقوال العرب، انظر المقتضب ١٤٤/٢، و ٦٧/٣، واللمع ٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٧٥٢/٢، وشرح التَّسهيل ٣١٩/٢، ٣٩١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٩/١، وابن الناظم ١١٧، وابن الوردي ١٠٣، وابن الجزري ٥٧، والمغني ٤١٣، وابن عقيل ٢٤١/١، والارتشاف ١٥٧٢/٣، والمكودي ١٨٥/١.

[5] البيت للمجنون في ديوانه ٥٨، ولنصيب بن رباح في ديوانه ٦٨، وابن معطي ٨٠٢/١، وابن الناظم ١١٧، وتخليص الشواهد ٢٠١، وسمط اللآلي ٤٠١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦٣/٢، والتَّصريح ١٧٦/١، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ١٧٣، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٧١/١، ٤٧٤، وابن الوردي ١٠٣، وابن عقيل ٢٤١/١، والمساعد ٢٢٤/١، والمقاصد الشافية ٨٥/٢، وأوضح المسالك ٢١٥/١.

[6] انظر ابن عقيل ٢٤٢/١.

و(**كَذا**) يُلتزَمُ تقدّمُ الخبر (**إذا يَستَوجِبُ التَصدِيرا**) بأن يكونَ اسمَ استفهام، أو مضافًا إليه (**كَأينَ مَن عَلِمتَهُ نَصِيرا**)؟، وصبيحةُ أيِّ يوم سفرك[1]؟.

[١٣٥- وخَبَرَ المَحْصُوْرِ قَدِّمْ أبَدا كما لَنا إلّا اتِّباعُ أحْمَدا]

(**وَخَبَرَ**) المبتدأ (**المَحصُور**) فيه بإلا أو بإنَّما (**قَدِّم أبَدا**) على المبتدأ (**كَما لَنا إلا اتِّباعُ أحمَدا**)، وإنَّما عندك زيد؛ لما سلف.

تنبيهٌ:

كذلك يجبُ تقديمُ الخبر إذا كان المبتدأ «أنّ» وصلتها، نحو: عندي أنَّك فاضل؛ إذ لو قُدِّمَ المبتدأُ لالتبست أنَّ المفتوحة بالمكسورة، وأنَّ المؤكدة بالتي هي لغة في لعلَّ[2]. ولهذا يجوز ذلك بعد «أما» كقولِه[3]:

عِنْدِي اصْطِبارٌ وَأمّا أنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِينِي

لأنَّ إنَّ المكسورة ولعلَّ لا يدخلان هنا. اهـ

[١٣٦- وحَذفُ ما يُعْلَمُ جائِزٌ كَما تَقُوْلُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُما

١٣٧- وفِي جَوابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إذْ عُرِفْ]

(**وَحَذفُ ما يُعلَمُ**) مِنَ الجزأين بالقرينة (**جائِزٌ، كَما تَقُولُ زَيدٌ**) من غيرِ ذكر الخبر، (**بَعدَ**) ما يُقال لك: (**مَن عِندَكُما؟**)، والتَّقدير: زيد عندنا، وإن شئتَ صرحتَ به.

ولو كان المجاب به نكرة نحو: رجل، قُدِّرَ الخبرُ أيضًا بعده. قال في «شرح التَّسهيل»[4]: ولا يجوز أن يكونَ التَّقديرُ (عندي رجل) إلا على ضعف.

(**وَفِي جَواب كَيفَ زَيدٌ؟ قل: دَنِف**) بغير ذكر المبتدأ، (**فَزَيدٌ**) المبتدأ (**استُغنِيَ عَنهُ**) لفظًا (**إذ**) قد (**عُرِف**) بقرينة السؤال، والتَّقدير: هو دنف، وإن شئتَ صرَّحتَ به.

---

[1] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١، والمساعد ٢٢٣/١، والمغني ٦٠٧، و٦٦٩، وأوضح المسالك ٢١٥/١، والتَّصريح ١٧٤/١.

[2] انظر أوضح المسالك ٢١٣/١، وابن عقيل ١٩٢/٢، والتَّصريح ١٧٤/١.

[3] البيت بلا نسبة في الدرر ٢٦/٢، وأوضح المسالك ٢١٣/١، والمغني ٣٥٦، والتَّصريح ١٧٥/١. والهمع ٣٨٨/١.

[4] شرح التَّسهيل ٢٩٥/١.

وقد يُحذَفُ الجزآنِ معًا إذا حَلَّا محلَّ مفرد، كقولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾ [الطلاق: ٤]؛ أي: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحُذِفَت هذه الجملةُ لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك؛ لدلالة الجملة التي قبلها، وهي (فعدتهن ثلاثة أشهر) عليها[١].

[١٣٨ـ وبَعْدَ لَوْلا غالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ وفِي نَصٍّ يَمِيْنٍ ذا اسْتَقَرْ]

واعلم أنَّ حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيلُه الجوازُ كما سلف، ومنه ما سبيلُه الوجوبُ، وهذا شروع في بيانه:

(**وَبَعدَ لَولا**) الامتناعيّةِ (**غالِبًا**) أي: في غالب أحوالها، وهو كونُ الامتناع معلَّقًا بها على وجود المبتدأ الوجودَ المطلق[٢]، (**حَذف الخبر حَتمٌ**) نحو: ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ ﴾ [البقرة: ٢٥١]؛ أي: ولولا دفعُ اللهِ الناسَ موجودٌ، حُذِفَ (موجود) وجوبًا للعلم به، وسدَّ جوابُها مسدَّه[٣].

أمّا إذا كان الامتناع معلَّقًا على الوجود المقيَّد؛ وهو غيرُ الغالب عليها، فإنْ لم يدلَّ على المقيَّد دليلٌ وجبَ ذكْره، نحو: لولا زيد سالمنا لما سلم[٤]. وجُعِلَ منه قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: ((لولا قومُكِ حَديثو عهدٍ بكُفرٍ لبَنَيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ))[٥]. وإن دلَّ عليه دليلٌ جاز إثباتُه وحذفُه، نحو: لولا أنصار زيد حمَوه ما سلم[٦]، وجُعِلَ منه قولُ المعرّيّ[٧]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالا

---

[١] انظر شرح الكافية الشافية ١/٣٥٤–٣٥٥، وابن الناظم ١٢٠، والمغني ٨٠٥.

[٢] ذكر السيوطي في البهجة المرضية ١/٩٥: أنَّ لولا فيما ذكر كـ (لوما). صرح به ابن النحاس. ١/٩٥

[٣] انظر الإنصاف ١/٧٠، وابن يعيش ١/٩٥، وشرح الكافية ١/١٠٤.

[٤] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك ١/٢٧٦، وأوضح المسالك ١/٢٢١، والهمع ١/٣٩٣.

[٥] أخرجه البخاري (١٢٦)، ومسلم (١٣٣)، وانظر شرح الكافية الشافية ١/٣٥٥، وشرح التَّسهيل ١/٢٧٦، وابن الناظم باختلاف يسير، والمرادي ١/١٩٣، والجنى الداني ٦٠١، وأوضح المسالك ١/٢٢١، والمغني ٨٨٧، والتَّصريح ١/١٧٨، والهمع ١/٣٩٣.

[٦] انظر شرح التَّسهيل ١/٢٧٦، وأوضح المسالك ١/٢٢١، والمرادي ١/١٩٣، والجنى الداني ٦٠١، والتَّصريح ١/١٧٨، والهمع ١/٣٩٣.

[٧] المقرَّب ١/٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٢، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٦، وشرح التَّسهيل ١/٢٧٦، والجنى الداني ٦٠٠، وابن الناظم ١٢٢، ورصف المباني ٢٩٥، والمرادي ١/١٩٣، وأوضح المسالك ١/٢٢١، وشذور الذهب ٣٦، والمغني ٣٦٠، و٧٠٢، وابن عقيل ١/٢٥١، والمساعد ١/٢٠٩، وابن الوردي ١٠٥، والمقاصد الشافية ٢/١٠٥، والتَّصريح ١/١٧٩.

واعلم أنَّ ما ذكره النّاظمُ هو مذهبُ الرُّمّاني[1] وابنِ الشجريّ[2] والشَّلوبين[3]، وذهبَ الجمهورُ[4] إلى أنَّ الخبرَ بعد لولا واجبُ الحذف مُطلقًا، بناء على أنَّه لا يكون إلا كونًا مُطلقًا، وإذا أُريدَ الكونُ المقيَّدُ جُعِلَ مبتدأ فتقول: لولا مسالمة زيدٍ إيّانا ما سلم؛ أي: موجودة، وأمّا الحديثُ فمرويٌّ بالمعنى، ولحَّنُوا المعرّيَّ[5].

(**وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذا**) الحُكمُ، وهو حذفُ الخبرِ وجوبًا (**استَقَر**)[6]، نحو: لَعَمْرُك لأفعلَنَّ، وايمُنُ الله لأقومَنَّ؛ أي: لعمرُك قسمي، وايمُنُ الله يميني، فحُذِفَ الخبرُ وجوبًا للعلم به، وسَدَّ جوابُ القسم مسَدَّه. فإنْ كان المبتدأ غيرَ نصٍّ في اليمين جاز إثباتُ الخبر وحذفُه، نحو: عهدُ الله لأفعلَنَّ، وعهدُ اللهِ عليّ لأفعلَنَّ[7].

تنبيهٌ:

اقتصر في «شرح الكافية»[8] على المثال الأوَّل، وزاد ولَدُهُ[9] المثالَ الثّانيَ، وتبعه عليه في التوضيح[10]، وفيه نظرٌ؛ إذ لا يتعيَّنُ كونُ المحذوفِ فيه الخبرَ؛ لجوازِ كونِ المبتدأ هو المحذوف، والتَّقدير قسمي ايمُنُ الله، بخلاف المثال الأوَّل؛ لمكان لام الابتداء[11].

[١٣٩- وبَعْدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُوْمَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعْ]

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٢٧٦/١، والمساعد ٢٠٩/١، والمغني ٣٦٠، والجنى الداني ٦٠٠، والمرادي ١٩٣/١، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٣، والتَّصريح ١٧٩/١، والهمع ٣٩٣/١.

[2] أمالي ابن الشجري ٢١١/٢، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٧٦/١، والمغني ٣٦٠، والجنى الداني ٦٠٠، والمرادي ١٩٣/١، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٣، والتَّصريح ١٧٩/١، والهمع ٣٩٣/١.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٢٧٦/١، والمغني ٣٦٠، والجنى الداني ٦٠٠، والمرادي ١٩٣/١، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٣، والتَّصريح ١٧٩/١، والهمع ٣٩٣/١

[4] انظر المقتضب ٧٦/٣، وأوضح المسالك ٢٢٣/١، والمرادي ١٩٣/١، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٣، والتَّصريح ١٧٩/١، والهمع ٣٩٣/١.

[5] انظر أوضح المسالك ٢٢٣/١، والارتشاف ١٠٩٠/٣، والمرادي ١٩٣/١، والهمع ٣٩٣/١. وقال ابن هشام في المغني ٣٦٠: وليس بجيد؛ لاحتمال تقدير (يمسكه) بدلَ اشتمالٍ على أنَّ الأصل أن يمسكه، ثم حُذِفَت أنْ وارتفع الفعلُ.

[6] انظر المساعد ٢٠٩/١، والتَّصريح ١٧٩/١.

[7] انظر الإنصاف ٧٠/١، وابن يعيش ٩٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٤/١، والمغني ٨٢٦، وأوضح المسالك ٢٢٣/١–٢٢٤، وابن عقيل ٢٥٢/١.

[8] شرح الكافية الشافية ٣٥٦/١.

[9] ابن الناظم ١٢٣

[10] أوضح المسالك ٢٢٣/١–٢٢٤.

[11] انظر المغني ٨٠٦، والهمع ٣٩٤/١.

(**وَ**) كذا يجب حذفُ الخبر الواقع (**بَعدَ**) مدخول (**واوٍ عَيَّنَت مَفهُومَ مَع**)، وهي الواو المسمّاةُ بواو المصاحبة[1]، (**كَمِثلِ**) قولك: (**كُلُّ صانِعٍ وَما صَنَع**)، وكل رجلٍ وضيعتُه[2]، تقديره: مقرونان، إلا أنَّه لا يُذْكَرُ للعلم به، وسدَّ العطفُ مَسدَّه.

فإن لم تكنِ الواوُ للمصاحبةِ نصًّا كما في نحو: زيد وعمرو مجتمعان لم يجبِ الحذفُ[3]. قال الشّاعرُ[4]:

تَمَنَّوْا لي المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى وَكلُّ امْرىء والموتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيُّونَ والأخفشُ[5] أن نحو: «كلُّ رجلٍ وضيعتُه» مستغنٍ عن تقدير خبر؛ لأنَّ معناه مع ضيعته، فكما أنَّك لو جئت بـ(مع) موضع الواو لم تحتجْ إلى مزيدٍ عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها[6].

[١٤٠- وقَبْلَ حالٍ لا يَكُوْنُ خَبَرا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا

١٤١- كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيْئًا وأَتَمْ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوْطًا بِالحِكَمْ]

(**وَقَبلَ حالٍ لا يَكُونُ خَبَرا**) أي: ويجبُ حَذْفُ الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلُح خبرًا (**عَنِ**) المبتدأ (**الَّذِي خَبرُهُ قَد أُضمِرا**)[7]، وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملًا في اسم مفسِّرٍ لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأنْ تكونَ خبرًا عن ذلك المبتدأ، أو اسمَ تفضيلٍ مضافًا إلى المصدر المذكور، أو إلى مؤوَّل به؛ فالأوَّل (**كَضَربِيَ العَبدَ مُسِيئًا، وَ**) الثّاني مثل: (**أتمُّ تَبيِينيَ الحقَّ مَنُوطًا بِالحِكَم**)، إذا جعلَ (منوطًا) جاريًا

---

[1] انظر شرح عمدة الحافظ ١/١٧٦، وابن النّاظم ١٢٣، وأوضح المسالك ١/١٥٨، وابن عقيل ١/٢٣٥.

[2] انظر الكتاب ١/٢٩٩، ٣٩٣، والحلبيات ١٤٩، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٦، وابن الناظم ١٢٣، والارتشاف ٣/١٠٩٠، وأوضح المسالك ١/٢٢٤، ٢٢٦، وابن عقيل ١/٢٥٣، والمساعد ١/٢١٠، والتَّصريح ١/١٨٠، والهمع ١/٣٩٤. والضيعة هنا الحرفة، كأنه قال: كلُّ رجل معَ حرفته. اللسان (ص ح ب).

[3] انظر ابن الناظم ١/١٢٣، وأوضح المسالك ١/٢٢٤.

[4] البيت للفرزدق في التَّصريح ١/١٨٠، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في ابن الناظم ١٢٣، وفي تخليص الشواهد ٢١١، وأوضح المسالك ١/٢٢٤، وابن جابر ١/٢٩٥، والخزانة ٦/٢٨٣، والبهجة المرضية ١/٩٦.

[5] انظر أوضح المسالك ١/٢٢٦، والتذييل والتكميل ٨/١٠٦، وابن عقيل ١/٢٥٣.

[6] أجاز الصيمري في نحو (كل رجل وضيعته) العدول عن العطف إلى النصب. انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٢، والارتشاف٣/١٤٨٣، وأوضح المسالك٢/٢١٣، والتَّصريح ١/٣٤٣ ، و الهمع٢/١٨١. وقال ابن مالك في شرح التَّسهيل ٢/٢٥٤: ومَن ادّعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير كل رجل كائن وضيعته فقد ادّعى ما لم يقله عربيّ فلا التفات إليه ولا تعريج عليه.

[7] انظر شرح عمدة الحافظ ١/١٧٧، وابن النّاظم ١٢٣، وابن عقيل ١/٢٣٥.

على الحقّ لا على المبتدأ، والثّالث: نحو: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا[1]، والتَّقدير إذ كان، أو إذا كان مسيئًا ومنوطًا وقائمًا، نُصِبَ على الحال من الضَّمير في كان، وحُذِفَت جملةُ (كان) التي هي الخبر للعلم بها، وسدَّ الحالُ مَسدَّها. وقد عرفتَ أنَّ هذه الحالَ لا تصلُحُ خبرًا لمباينَتِها المبتدأَ، إذ الضربُ مثلًا لا يصِحُّ أن يُخبَرَ عنه بالإساءة[2].

فإن قُلتَ: جَعْلُ هذا المنصوبِ حالًا مبنيٌّ على أنَّ (كان) تامَّة، فلم لا جُعلَت ناقصةً والمنصوب خبرها؛ لأنَّ حذفَ الناقصة أكثرُ، فالجوابُ أنَّه مَنَعَ من ذلك أمران[3]:

أحدهما: أنّا لم نرَ العربَ استعملتْ في هذا الموضع إلا أسماءً منكورةً مشتقَّةً منَ المصادر، فحكَمْنا بأنها أحوالٌ؛ إذ لو كانت أخبارًا لـ(كان) المضمَرة لجاز أن تكونَ معارفَ ونكراتٍ ومشتقَّةً وغيرَ مشتقَّة.

الثّاني: وقوعُ الجملة الاسميَّة مقرونةً بالواو موقعَه، كقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ»[4]، وقولِ الشاعر[5]:

غيْرُ اقْتِراني مِنَ المَوْلى حَلِيْفُ رِضا وَشَرُّ بُعْدِيَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبانُ

فإن قلت: فما المحوجُ إلى إضمار «كان» لتكون عاملة في الحال؟ وما المانع أن يعمَلَ فيها المصدرُ؟ فالجوابُ أنَّه لو كان العاملُ في الحال هو المصدر؛ لكانت من صلته؛ فلا تسدّ مسَدّ خبره، فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر؛ ليصِحَّ عملُ المصدر في الحال، فيكون التَّقدير: ضربي العبدَ مسيئًا موجود، وهو رأيٌ كوفيّ[6].

وذهب الأخفش[7] إلى أنَّ الخبر المحذوف مصدرٌ مضافٌ إلى ضمير ذي الحال، والتَّقدير: ضربي

---

[1] انظر المقتضب ٢٥٢/٣، والحلبيات ٢٠٢، والأصول ٣٥٩/٢، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٨٢/١، وابن الناظم ١٢٣، والمغني ١٢٨، وأوضح المسالك ٢٢٧/١، والمساعد ٢١١/١، والتَّصريح ١٨١/١.

[2] انظر التذييل والتكميل ٣٠٣/٣.

[3] انظر المرادي ١٩٥/١، والتَّصريح ١٨١/١.

[4] الحديث في صحيح مسلم (٤٨٢)، وانظر شرح التَّسهيل ٢٧٨/١، وابن الناظم ١٢٤، والمغني ٥٣٧، والتَّصريح ١٨١/١.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٧٨/١، وتذكرة النحاة ٦٥٠، والمرادي ١٩٥/١، والمقاصد الشافية ١١٧/٢، والتذييل والتكميل ٣٠٦/٣، والهمع ٣٩٩/١.

[6] قال به الكسائي، انظر المساعد ٢١٤/١، وانظر شرح الرضي على الكافية ٢٧٧/١.

[7] انظر شرح التَّسهيل لابن مالك ٢٨٠/١، والمرادي ١٩٥/١، وأوضح المسالك ٢٢٧/١، والمغني، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٧/١.

العبدَ ضربُه مسيئًا، واختاره في «التَّسهيل»[1].

وقد منع الفَرّاء[2] وقوعَ هذه الحال فعلًا مضارعًا، وأجازه سيبويه[3]. ومنه قولُه[4]:

وَرَأْيُ عَيْنِيَّ الفَتَى أباكا

يُعْطِي الجَزيلَ فَعَلَيْكَ ذاكا

أما إذا صلح الحال؛ لأنَّ يكون خبرًا لعدم مباينته للمبتدأ فإنَّه يتعين رفعه خبرًا؛ فلا يجوز ضربي زيدًا شديدًا، وشذَّ قولهم: حكمك مسمطًا[5]؛ أي: حكمك لك مثبتًا، كما شذ زيد قائمًا[6]، وخرجت فإذا زيد جالسًا فيما حكاه الأخفش[7]؛ أي: ثبت قائمًا وجالسًا.

ولا يجوز أن يكونَ الخبر المحذوف إذ كان أو إذا كان لما عرفت من أنَّه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة[8].

تنبيهٌ:

لَمْ يَتعرَّضْ هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ، وعدَّها في غير هذا الكتاب أربعة:

الأوَّل: ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذمٍّ أو ترحُّم[9].

---

[1] التَّسهيل ٤٥، وشرحه ٢٧٨/١.

[2] انظر الهمع ٣٩٨/١.

[3] انظر ابن الناظم ١٢٥، وفي الهمع ٣٩٨/١ المنع عن سيبويه.

[4] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١، والكتاب ١٩١/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٨٥/١، و ١١١/٣، وابن الناظم ١٢٥، وتلخيص الشواهد ٢١٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٩/١، وابن جابر ٢٩٩/١، والمقاصد الشافية ١١٨/٢، والهمع ٣٩٨/١، و ٥٧/٣.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٣٥٨/١، ٤٤١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٧٩/١، ٣٢٥، و ١٠٩/٢، وأوضح المسالك ٢٢٧/١، والارتشاف ١١٣٦/٣، وجمهرة الأمثال ٣٠٢/١، والتَّصريح ١٨١/١. ومعناه: حكمك لك متممًا سَهْلًا مُجوّزًا نافِذًا. انظر اللسان (س م ط).

[6] انظر ابن الناظم ١٢٤، وابن عقيل ٢٥٤/١.

[7] انظر حكايته في شفاء العليل ٢٧٦/١، ٢٧٨، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٨٠/١، والمغني ١٢٣، وابن الوردي ١٠٥، والمساعد ٢٤٢/١.

[8] انظر الكتاب ١٣٦/١، والمقتضب ٢٧٤/٣، و١٣٢/٤، والأصول ٦٣/١.

[9] انظر التَّسهيل ٤٥، وشرحه ٢٨٦/١، والمرادي ١٩٥/١، وأوضح المسالك ٢١٧/١، وابن عقيل ٢٥٥/١، والمساعد ٢١٥/١، والارتشاف ١٠٨٦/٣، والتَّصريح ١٧٧/١، والهمع ٣٩١/١.

الثّاني: ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر[1]، نحو: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبرًا، فإن كان مقدمًا نحو: زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير، وقد ذكر النّاظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب[2].

الثّالث: ما حكاه الفارسيُّ[3] من قولهم: في ذمتي لأفعلن، التَّقدير: في ذمتي عهد أو ميثاق.

الرّابع: ما أخبر عنه بمصدر مرفوع، جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، نحو: سمعٌ وطاعة[4]؛ أي: أمري سمع وطاعة، ومنه قولُه[5]:

وَقالَتْ حَنانٌ ما أتى بِكَ هٰهُنا أذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بِالْحَيِّ عارِفُ

أي: أمري حنان؛ أي: رحمة. وقول الراجز[6]:

شَكا إليَّ جَمَلِي طُولَ السَّرى

صَبْرٌ جَميلٌ فَكِلانا مُبْتَلَى

أي: أمرنا صبر جميل.

[١٤٢- وأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرا عَنْ واحِدٍ كَهُمْ سَراةٌ شُعَرا]

(**وَأخبَرُوا باثنينِ أو بِأكثَرا عَن**) مبتدأ (**واحِد**)؛ لأنَّ الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر، ثمَّ تعدَّد الخبر على ضربين:

---

[1] انظر المرادي ١٩٥/١، والمساعد ٢١٥/١، والتَّصريح ١٧٧/١.

[2] التَّسهيل ٤٥–٤٦، وشرحه ٢٨٦/١–٢٨٧.

[3] انظر الكتاب ٥٠٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٦٢/١، وشرح التَّسهيل ٢٨٨/١، وابن الناظم ١٢١، والمرادي ١٩٥/١، والتذييل والتكميل ٣١٥/٣، وأوضح المسالك ١٩٥/١، وابن عقيل ٢٥٦/١، والبهجة المرضية ٩٧/١، والهمع ٣٩١/١.

[4] انظر الكتاب ٣٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ٣٦٢/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٨٧/١، وابن الناظم ١٢٠، والمرادي ١٩٥/١، وأوضح المسالك ٢١٧/١، والهمع ٣٩١/١.

[5] البيت لمنذر بن درهم الكلبي في الخزانة ١١٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٥/١، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٠/١، ٣٤٩، المقتضب ٢٢٥/٣، وأمالي الزجاجي ١٣١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٢/٣، وشرح عمدة الحافظ ١٩٠، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٨٧/١، وابن الناظم ١٢٠، ١٤٧، وأوضح المسالك ١٥٣/١، ٢٠١، وابن يعيش ١١٨/١، والمقاصد الشافية ١٠١/٢، وأوضح المسالك ٢١٧/١، والتذييل والتكميل ٣١٤/٣، واللسان (ح ن ن)، والتَّصريح ١٧٧/١، ٢٤٩، والهمع ١١١/٢.

[6] الرجز للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/١، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢١/١، وأمالي المرتضى ١٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٦١/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٨٨/١، و ١٩٢/٢، واللسان (ش ك و).

الأوَّل: تعدُّد في اللفظ والمعنى (**كَهُم سَراةٌ شُعَرا**) ونحو: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤ - ١٦]، وقولِه[1]:

مَنْ يَكُ ذا بَتَ فَهَذا بَتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشتِّي

وقولِه[2]:

يَنامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الأعادِي فَهْوَ يَقْظانُ نائِمُ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه.

والثّاني: تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه ألّا يَصْدُقَ الإخبار ببعضه عن المبتدأ، نحو: هذا حُلْوٌ حامضٌ[3]؛ أي: مُرٌّ، وهذا أعْسَرُ يَسَرٌ[4]؛ أي: أضبط، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافًا لأبي عليٍّ[5]، هكذا اقتصر النّاظم على هذين النَّوعين في «شرح الكافية»[6]، وزاد ولده في «شرحه»[7] نوعًا ثالثًا يجب في

---

[1] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٩، وجمهرة اللغة ٦٢، وبلا نسبة في الكتاب ٨٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٣/٢، والأصول ١٢٠/١، وأمالي بن الشجري ٢٥٥/٢، وابن يعيش ٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ٣٧٣/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٢٦/١، الإنصاف ٧٢٥/٢، وتخليص الشواهد ٢١٤، وابن عقيل ٢٥٧/١، والتذييل والتكميل ٩٢/٤، والمقاصد الشافية ١٣٣/٢، البهجة المرضية ٩٧/١.

[2] البيت لحميد بن ثور في ديوانه ١٠٥، وأمالي المرتضى ٢١٣/٢، وابن الناظم ١٢٧، والخزانة ٢٩٢/٤، والشعر والشعراء ٣٩٨/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل لابن مالك ٣٢٦/١، وتخليص الشواهد ٢١٤، وابن عقيل ٢٥٩/١.

[3] انظر الكتاب ٣٨/٢، والمقتضب ٣٠٨/٤، والأصول ١٥١/١، والخصائص ١٥٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٧٣/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٣٧/١، والمرادي ١٩٥/١، وأوضح المسالك ٢٣٠/٢، وابن عقيل ٢٥٧/١، والارتشاف ١١٣٧/٣، والهمع ٣٦٦/١.

[4] وهو مَن يستخدم يديه كلتيهما. انظر إصلاح المنطق ٢٩٤، وأدب الكاتب ٣٧٢، وتخليص الشواهد ٢١٣، واللسان (ع س ر) (ي س ر)، والهمع ٤٠٢/١.

[5] في أحد قوليه؛ فإنه أجاز نظرًا إلى تغاير اللفظ. انظر الحلبيات ٢٠١، والبصريات ٨٤١/٢، وابن الناظم ١٢٦، والمرادي ١٩٥/١، والتَّصريح ١٨٢/١، والهمع ٤٠١/١–٤٠٢.

[6] شرح الكافية الشافية ٣٧٢/١ –٣٧٣.

[7] ابن الناظم ١٢٥–١٢٦، والمرادي ١٩٥/١.

العطف، وهو: أن يتعدَّد الخبر لتعدد ما هو له إمّا حقيقة، نحو: بنوك كاتب وصائغ وفقيه، وقوله[1]:

يَداكَ يَدٌ خَيْرُها يُرْتَجَى وَأُخْرَى لأعْدائِها غائظَهْ

وإما حكمًا كقولِه تعالى: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾ [الحديد: ٢٠]، واعترضه في التوضيح[2] فمنع أن يكونَ النَّوع الثّاني والثّالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم: حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ، وأنَّ نحو قوله:

يَداكَ يَدٌ خَيْرُها يُرْتَجَى وَأُخْرَى لأعْدائِها غائظَهْ

في قوة مبتدأين لكل منهما خبر، وأن نحو: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ [الحديد: ٢٠]، الثّاني تابع لا خبر.

قلت: وفي الاعتراض نظر: أمّا ما قاله في الأوَّل فليس بشيء إذ لم يصادم كلام الشّارح، بل هو عينه؛ لأنَّه إنَّما جعله متعددًا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطًا بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر؟

وأمّا الثّاني: فهو أن كون يداك ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدًا؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدًا أو متعددًا إنَّما هو إلى لفظه، لا إلى معناه، وهو واضح لا خفاء فيه.

وأمّا قوله في الثّالث: أنَّ الثّاني يكون تابعًا لا خبرًا، فإنا نقول لا منافاة أيضًا بين كونه تابعًا وكونه خبرًا؛ إذ هو تابع من حيثُ توسُّطُ الحرف بينه وبين متبوعه، خبرٌ من حيثُ عطفُه على خبر، إذ المعطوف على الخبر خبر، كما أنَّ المعطوف على الصِّلة صِلَة، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، وغير ذلك وهو أيضًا ظاهر.

خاتمة:

حقُّ خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء؛ لأنَّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصِّفة من الموصوف، إلا أنَّ بعض المبتدآت يشبه أدوات الشَّرط فيقترن خبره بالفاء:

إمّا وجوبًا[3]، وذلك بعد أمّا نحو: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧].

---

[1] البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ١٥٥، وابن الناظم ١٢٥، والتَّصريح ١٨٢/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل لابن مالك ١٤٠/١، والمقاصد الشافية ١٢٧/٢، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، والتذييل والتكميل ٨٣/٢، و ٨٨/٤، والأشباه والنظائر ١٧/٧، ١٨، وتخليص الشواهد ٢١٢، والخزانة ١٣٣/١، واللسان (غ ي ظ).

[2] أوضح المسالك ٢٢٨/١—٢٣٠.

[3] انظر المساعد ٢٤٣/١.

وأمّا قوله[1]:

أمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ .....

فضرورةٌ.

وإمَّا جوازًا[2] وذلك إمّا موصولة بفعل لا حرف شرط معه، أو بظرف، وإما موصوف بهما، أو مضاف إلى أحدهما، وإما موصوف بالموصول المذكور؛ بشرط قصد العموم، واستقبال معنى الصِّلة أو الصِّفة، نحو: الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، ورجل يسألني أو في المسجد فله برّ، وكل الذي تفعل فلك أو عليك، وكل رجل يتقي الله فسعيد، والسعي الذي تسعاه فستلقاه[3].

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء؛ لانتفاء شبه الشَّرط، وكذا لو عدم الاستقبال، أو وجد مع الصِّلة أو الصِّفة حرف شرط[4].

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ بإجماع المحققين[5]، فإن كان الناسخ إنَّ وأنَّ ولكنَّ جاز بقاء الفاء، نصَّ على ذلك في إنَّ وأنَّ سيبويه، وهو الصَّحيحُ الذي ورد نصُّ القرآن المجيد به، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٣]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١]، ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ [الأنفال: ٤١]، ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨]، ومثال ذلك مع لكنَّ قول الشاعر[6]:

بِكُلِّ داهِيةٍ أَلْقَى العِداءَ وَقَدْ يُظَنُّ أنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَزِعُ

كَلَّا وَلَكِنَّ ما أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ

---

[1] البيت تقدم تخريجه صـ٢٣٤.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٣٧٤/١.

[3] انظر الكتاب ١٣٩/١، والمقتضب ١٩٥/٣، وابن يعيش ١٠٠/١ - ١٠١، وشرح الكافية الشافية ٣٧٥/١، والهمع ١٠٩/١.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ٣٧٥/١.

[5] انظر ابن يعيش ١٠١/١، والمغني ١٦٥/١.

[6] البيتان بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣٧٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٣٢/١، والتذييل والتكميل ١١١/٤، والتمهيد ١٠٥٥/٢.

وقال الآخر[1]:

فَواللهِ ما فارَقْتُكُمْ قالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ

ورُوِيَ عن الأخفش[2] أنَّه منع دخول الفاء بعد أنَّ، وهذا عجيب؛ لأنَّ زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة[3]، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشَّرط، نحو: زيد فقائم، فإذا دخلت إنَّ على اسم يشبه أداة الشَّرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد[4]، والله أعلم.

[1] البيت لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس (ب ر د)، ومعجم البلدان ٣٧٩/١، وللأفوه الأودي في الدرر ٢٠٣/١، والتذييل والتكميل ١١٢/٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي ٩٩/١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٣٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٧٧/١، والارتشاف ١١٤٤/٣، وأوضح المسالك ٣٤٨/١، وقطر الندى ١٤٩، ومعجم البلدان ٢٢٠/٢، والتَّصريح ٢٢٥/١، والهمع ٤٠٧/١.

[2] انظر التذييل والتكميل ١١٠/٤—١١١، وشرح الرضي على الكافية ١٠٣/١، وابن يعيش ١٠١/١، والهمع ٤٠٧/١.

[3] انظر معاني القرآن له ٦٠/٢، والمساعد ٢٤٦/١.

[4] انظر رأي الأخفش والاعتراض عليه في شرح الشافية الكافية ٣٧٨/١.

كانَ وَأخَواتُها[1]

[١٤٣- تَرْفَعُ كانَ الـمُبْتَدا اسْمًا والخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَكانَ سَيِّدًا عُمَرْ

١٤٤- كَكانَ ظَلَّ باتَ أضْحَى أصْبَحا أمْسَى وصارَ لَيْسَ زالَ بَرِحا

١٤٥- فَتِئَ وانْفَكَّ وهَذِي الأرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ]

(**تَرفَعُ كانَ الـمُبتَدَأ**) إذا دخلت عليه[2]، ويسمى (**اسماً**) لها[3]، وقال الكوفيُّونَ[4]: هو باقٍ على رفعه الأوَّل، (**والخَبَر تَنصِبُهُ**) باتِّفاق، ويسمى خبرها[5]، (**كَكانَ سَيِّدًا عُمَر**) فعمر: اسم كان، وسيدًا: خبرها.

و(**كَكانَ**) في ذلك (**ظَلَّ**) ومعناها اتِّصاف المُخْبَر عنه بالخبر نهارًا، **و**(**باتَ**) ومعناها اتصافه به ليلًا، و(**أضحَى**) ومعناها اتصافه به في الضحى[6]، و(**أصبَحا**) ومعناها اتصافه به في الصباح، و(**أمسَى**) ومعناها اتصافه به في المساء، (**وَصارَ**) ومعناها التحوُّل من صفة إلى صفة، **وَ** (**لَيسَ**) ومعناها النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد بزمن بحسبه[7]، (**زالَ**) ماضي يزال، و(**بَرِحا**)، و(**فَتِيءَ، وانفَكَّ**)، ومعنى

---

[1] مصطلح كان وأخواتها استخدمه الفراء والمبرد وابن السراج وأبو علي. انظر معاني القرآن ٣٩٨/١، والمقتضب ٩٨/٤، والأصول ٥٨/١، والحجة ٤٣٦/٢. وقال ابن الأثير: ((وتسمّى الأفعال النّاقصة))، وقد نبَّه على أن سيبويه لم يذكر إلا كان و صار و ما دام و ليس، ثمّ قال: ((وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر)). انظر الكتاب ٤٥/١، والبديع ٤٦٠/١، والصفوة الصفية ٦/٢.

[2] هذا مذهب البصريين، وصححه أبو حيان. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٨/١، والتذييل والتكميل ١١٥/٤، والارتشاف ١١٤٦/٣، وتمهيد القواعد ١٠٦٩/٣، والهمع ٦٣/٢.

[3] وقد سمّى سيبويه اسم كان باسم الفاعل. انظر الكتاب ٤٥/١. وسمّاه فاعلًا أيضًا فقال: ((وإذا كان معرفةً فأنت بالخيار: أيُّهما ما جعلتَه فاعلًا رفعته، ونصبتَ الآخَر، كما فعلتَ ذلك في ضربَ، وذلك قولك: كان أخوك زيدًا، وكان زيدٌ صاحبَك، وكان هذا زيدًا، وكان المتكِلمُ أخاك. وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك)) انظر الكتاب ٤٩/١ . ٥٠. ولم أجد أن سيبويه استخدم (اسم كان) على اصطلاحنا اليوم، وقد استخدمه المبرد والزجاج وابن السراج والنحاة من بعدهم. انظر المقتضب ١٣٢/٣ و ٨٨/٤، ومعاني القرآن ١٠١/٤، والأصول ٦٧/١.

[4] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٨/١، والارتشاف ١١٤٦/٣، والمرادي ٢٩٥/١، وتمهيد القواعد ١٠٦٩/٣، والهمع ٦٣/٢.

[5] وقد سمّى سيبويه خبر كان باسم المفعول. انظر الكتاب ٤٥/١.

[6] قال ابن خروف: وتستعمل للصباح؛ لقرب الوقتين. انظر المقاصد الشافية ١٤٥/٢.

[7] انظر الكتاب ٢٢٣/٤، والتبصرة والتذكرة ١٨٨/١، وعبارة الأشموني في شرح (ظل) وما بعدها مأخوذة مع تصرُّف يسير من ابن عقيل ٢٦٨/١.

الأربعة ملازمة المُخْبَرَ عنه على ما يقتضيه الحال، نحو: ما زال زيد ضاحكًا، وما برح عمرو أزرق العينين[1].

وكل هذه الأفعال ما عدا الأربعةَ الأخيرة تعمل بلا شرط، (**وَهذِي الأربَعَه**) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (**لِشِبهِ نَفيٍ**) والمراد به النهي والدعاء[2]، (**أو لِنَفيٍ مُتبَعَه**)[3] سواء كان النفي لفظًا[4]، نحو: ما زال زيد قائمًا، [و]﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، [و]﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقوله[5]:

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذا غنًى واعْتِزازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٍّ قَنُوعِ

أو تقديرًا[6] نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، وقوله[7]:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أبْرَحُ قاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوْا رَأسِيْ لَدَيْكِ وَأوْصالِي

---

[1] عبارة الأشموني وأمثلته هنا مأخوذة أيضًا من ابن عقيل ٢٦٨/١.

[2] تفسير الأشموني لشبه النفي موافق لتفسير ابن هشام، وقد استخدم ابن مالك مصطلح شبه النفي في باب حروف الجر وفسَّره بالنهي والاستفهام، انظر شرح التَّسهيل ١٨٣/٣، وأوضح المسالك ٢٣٢/١، وشرح شذور الذهب ٢٤٠، وتخليص الشواهد ٢٣٠. ولكنه استشهد في كلامه على الأفعال الناقصة بما يدل على أنه يرى أنَّ الشرط يشبه النفي أيضًا، وصرَّح بذلك الشاطبي وعلّله بأنَّه غير واقع، انظر شرح التَّسهيل ٢٣١/١، والمقاصد الشافية ٦٠٣/٣. وقال: ((ويُلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه))، انظر شرح التَّسهيل ٣٥٩/١، والمقاصد الشافية ٥٥/٦. وقال أيضًا: ((ما يشبه النفي المحض نحو ﴿ هل تُحِس منهم من أحد ﴾ [مريم: ٨٥]، ونحو: قلّ ما يقول ذلك أحد إلا زيد، وليتني أسمع أحدًا يتكلم؛ لأن المعنى: لا أسمع أحَدًا يتكلم. ذكره الفراء في كتاب الحدّ)) انظر شرح التَّسهيل ٤٠٥/٢، وقد ذكر السيرافي وأبو علي أن التقليل يشبه النفي أيضًا، انظر شرح الكتاب ٧٢/١، والحجة ١٦٣/١.

[3] انظر المكودي ١٩٤/١.

[4] انظر معاني القرآن للفراء ١٥٤/٢.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٣٤/١، وابن الناظم ١٣٠، والتذييل والتكميل ١١٩/٤، وتخليص الشواهد ٢٣٠، وتمهيد القواعد ١٠٧١/٣، والمقاصد النحوية ٦٢٣/٢، والهمع ٦٥/٢، والتَّصريح ١٨٥/١.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ١٥٤/٢.

[7] هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ٣٢، والكتاب ٥٠٤/٣، ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢، والأصول ٤٣٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٠/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/٢، والبديع ٢٨٠/١، وابن يعيش ١١٠/٧، و ٣٧/٨، و ١٠٤/٩، واللمع ٢٥٩، واللسان (ي م ن)، والمقاصد الشافية ١٤٣/٢، والمقاصد النحوية ١٣/٢، والتَّصريح ١٨٥/١، والخزانة ٢٣٨/٩، و٤٣/١٠، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٢، والحلبيات ٢٧٤، وشرح التَّسهيل ٢٠٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣١٥/٤، والتذييل والتكميل ١٦١/٨، والمغني ٨٣٤، وأوضح المسالك ٢٣٢/١، والمقاصد الشافية ١٤١/٢.

ولا يحذف النافي معها قياسًا إلا في القسم[1] كما رأيت، وشذَّ قوله[2]:

وَأبْرَحُ ما أدامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْد اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيْدا

أي: لا أبرح.

ومثال النهي قوله[3]:

صاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيانُهُ ضلالٌ مُبِينُ

ومثال الدعاء قوله[4]:

ألا يا اسْلَمِي يا دارَ ميَّ عَلَى البِلَى وَلا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ

[١٤٦- ومِثْلُ كانَ دامَ مَسْبُوْقًا بِـ ما كَأعْطِ ما دُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَما]

(**وَمِثلُ كانَ**) في العمل المذكور (**دامَ مَسبُوقًا بِما**) المصدرية الظَّرفية[5] (**كَأعطِ ما دُمتَ مُصِيبا دِرهَما**) أي: مدة دوامك مصيبًا[6].

تنبيهٌ:

مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة، وهي: آض، ورجع، وعاد،

---

[1] ذكر ابن عصفور أن حذف النافي من الفعل المستقبل الواقع جوابًا للقسم جائز في سعة الكلام، واستشهد بالآية [يوسف: ٨٥]. انظر ضرائر الشعر ١٥٦. وذكر ابن مالك أنّه يحذف للعلم به. انظر شرح الكافية الشافية ٣٨٢/١.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو لخداش بن زهير في مجاز القرآن ٣١٦/١، والمعاني الكبير ٨٢/١، واللسان (ن ط ق)، ولأوس بن مغراء في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٣١٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٢٩٨/٣، والجمهرة (ب ح ر) ٢٧٥/١، وتذكرة النحاة ٦١٩، والتذييل والتكميل ١٢٠/٤، وابن عقيل ٢٦٤/١، والخزانة ٢٣٤/٩.

[3] لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٣٤/١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٣/١، وشرح عمدة الحافظ ١٩٩، وابن الناظم ١٣١، والتذييل والتكميل ١٢٢/٤، وابن الوردي ١٠٦، وأوضح المسالك ٢٣٤/١، وتخليص الشواهد ٢٣٠، وابن عقيل ٢٦٥/١، وتمهيد القواعد ١٠٧٦/٣، والمقاصد الشافية ١٤٣/٢، والمكودي ١٩٤/١، والمقاصد النحوية ٥٨٤/٢، والتَّصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٥/٢.

[4] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٥٥٩، ومعاني القرآن للزجاج ١١٥/٤، ومجالس ثعلب ٤٢/١، ٢٨٥/٤، واللامات ٣٧، والصاحبي في فقه اللغة ٢٣٢، وحجة القراءات ٥٢٦، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢، والإنصاف ٨٨، واللسان (ي ا)، وتخليص الشواهد ٢٣١ . ٢٣٢، والتَّصريح ١٨٥/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢، والحجة لابن خالويه ٢٧١، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ١٩٩، واللسان (أ ل ا)، والتذييل والتكميل ١٢٢/٤، وابن الوردي ١٠٦، وأوضح المسالك ٢٣٥/١، وابن عقيل ٢٦٦/١، والهمع ٦٦/٢.

[5] انظر ابن عقيل ٢٦٧/١، والمساعد ٢٤٨/١، والتَّصريح ١٨٦/١.

[6] انظر ابن الناظم ١٣١، والمساعد ٢٤٨/١، والتَّصريح ١٨٦/١.

واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح[1]، كقولِه[2]:

وَبِالْمخْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنطْنَطا إذا قامَ ساوَى غارِبَ الفَحل غارِبُهْ

وفي الحديث: ((لا تَرجِعُوا بعدي كُفّارًا))[3].

وقوله[4]:

وَكانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيْتُ بِرُشْدِهِ فَللَّهِ مُغْوٍ عادَ بِالْرُشْدِ آمِرًا

وفي الحديث: ((فاستحالَت غَرْبًا))[5].

ومن كلام العرب: أرْهَفَ شَفْرَتَهُ حتَّى قعدَت كأنَّها حربةٌ[6]. وقال بعضهم[7]:

وَما المرْءُ إلّا كالشِّهابِ وَضَوْئِهِ يَحُوْرُ رَمادًا بَعْدَ إذْ هُوَ ساطِعُ

وقال الله تعالى: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، وقال امرؤ القيس[8]:

وَبُدِّلَتْ قَرْحًا دامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيا لَكِ مِنْ نُعْمى تَحَوَّلْنَ أبؤُسا

---

[1] انظر التَّسهيل ٥٣، وشرح الكافية الشافية ٣٨٨/١، والصفوة الصفية ٤/٢، والارتشاف ١١٤٧/٣.

[2] هو فرعان بن الأعرف التميمي، والبيت له في شرح الحماسة للتبريزي ١٨٣/٢، واللسان (ج ع د) ١٢٢/٣، والمقاصد النحوية ٨٥٢/٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣٨٨/١.

[3] الحديث جزء من خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٣٦)، والبخاري ٣٥/١، ومسلم ٨١/١، وانظر شرح الكافية الشافية ٣٩٠/١، والتذييل والتكميل ١٦٢/٤، والتَّصريح ٢٤٣/٢.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو لخنافر الحميري في أمالي القالي ١٣٤/١ . ١٣٥، ولسواد بن قارب في الدرر ٥٠/٢، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٩/١، والهمع ٦٨/٢ و ٩٤.

[5] الحديث في ذكر رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٤٨١٤)، والبخاري ١٠/٥، ومسلم ١٨٦٢/٤، وانظر شرح التَّسهيل ٣٤٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٠/١، والتذييل والتكميل ١٦٢/٤.

[6] انظر البديع ٤٦٠/١، والمقدمة الجزولية ١٠٤، وشرح الشافية الكافية ٣٩٠/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٧/٤.

[7] هو لبيد بن ربيعة، والبيت له في ديوانه ١٦٩، وحماسة البحتري ٨٤، وأمالي ابن دريد ١٣٥، وشرح أدب الكاتب ٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٣١/٢، وشرح الشافية الكافية ٣٩٠/١، واللسان (ح و ر)، والمساعد ٢٥٩/١، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ١٦٢/٤، وتمهيد القواعد ١١٠٤/٣، والهمع ٦٩/٢.وفي (م): بعد ما هو ساطع.

[8] البيت له في ديوانه ١٠٧، وشرح التَّسهيل ٣٤٧/١، وشرح الشافية الكافية ٣٩١/١، والخزانة ٣٣١/١، وبلا نسبة في المساعد ٢٥٩/١، والمغني ٣٨٠، وتمهيد القواعد ١١٠٤/٣، والهمع ٧٠/٢.

وفي الحديث: ((لرزقَكُم كما يَرزقُ الطَّيرَ تغدُو خِماصًا وتروحُ بِطانًا))[1].

وحكى سيبويه[2] عن بعضهم (ما جاءت حاجتك) بالنَّصب والرفع، بمعنى: ما صارت[3]؛ فالنَّصب على أنَّ «ما» استفهامية مبتدأ، وفي «جاءت» ضمير يعود إلى «ما»، وأدخل التَّأنيث على «ما»؛ لأنَّها هي الحاجة، وذلك الضَّمير هو اسم «جاءت»، و«حاجتك» خبر، والتَّقدير: أية حاجة صارت حاجتك؟ وعلى الرَّفع: «حاجتك» اسم جاءت، و«ما» خبرها[4].

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرًا[5]، نحو: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا ١٩ وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ فَكَانَتۡ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠-١٩]، وقوله[6]:

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيّ كَأنَّها قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخًا بُيُوْضُها

ونحو: ﴿ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا وَهُوَ كَظِيمٞ﴾ [النحل: ٥٨][7]، وقوله[8]:

ثُمَّ أضْحَوْا كَأنَّهُمْ وَرَقٌ جفـ ـفَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصّبا والدَّبُوْرُ

---

[1] الحديث في مسند أحمد (٢٠٥)، والترمذي (٢٣٤٤)، وابن ماجه (٤١٦٤)، وانظر شرح الكافية الشافية ٣٩٢/١، والتَّصريح ٣٠٩/١.

[2] انظر الكتاب ٥٠/١ . ٥١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧/١، والأصول ٣٥١/٢، والبصريات ٦٣٩/١.

[3] وقد عدّه سيبويه بمنزلة المثل، وعدّ ابن السراج ذلك من الشذوذ. انظر الكتاب ٥٠/١ . ٥١، والأصول ٣٥١/٢.

[4] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣١٠/١ و ٣١٢.

[5] انظر الحجة لأبي علي ٤٣٦/٢، والبديع ٤٦٣/١، وعبارة الأشموني مأخوذة من شرح الكافية الشافية ٣٩٢/١.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ١١٩، والحيوان ٥٧٥/٥، والمعاني الكبير ٣١٣/١، واللسان (ع ر ض) و (ك و ن)، والخزانة ٢٠٥/٩، وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ٥٢٥، ولابن كنزة في ابن يعيش ١٠٢/٧، ولذي الرمة في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٩٣/١، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ٤٣٦/٢، وأسرار العربية ١٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٨/١، والبديع ٤٦٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٤٥/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٩/٤، والتذييل والتكميل ١٥٦/٤، والمقاصد الشافية ٤٧٣/٣.

[7] انظر البديع ٤٦٦/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٥/٤.

[8] هو عدي بن زيد العبادي، والبيت له في ديوانه ٩٠، والشعر والشعراء ٣٣٢/١، وعيون الأخبار ١٣١/٣، وابن يعيش ١٠٤/٧، والغرة المخفية ٤٢٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧٠/١، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٤٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١، وابن الناظم ٢٩٥.

وقوله[1]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ

وقوله[2]:

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوْا أَخْنَى عَلَيها الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

قال في «شرح الكافية»[3]: «وزعم الزمخشريُّ[4] أن بات ترد أيضًا بمعنى صار، ولا حجَّة له على ذلك ولا لمن وافقه»[5].

[١٤٧- وغَيْرُ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا إنْ كانَ غَيْرُ الماضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلا]

(**وَغَيرُ ماضٍ**) وهو المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر (**مِثلَهُ**) أي: مثل الماضي (**قَد عَمِلا**) العملَ المذكور (**إن كانَ غَيرُ الماض مِنهُ استُعمِلا**) يعني: أن ما تصرَّف من هذه الأفعال يعمل غيرُ الماضي منه عمل الماضي، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام[6]:

– قسم لا يتصرَّف بحال، وهو «ليس» باتِّفاق، و«دام» على الصَّحيح[7].

---

[1] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ١٨٥/١، والكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١، والبديع ٥٦٩/١، واللباب ١٧٦/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢٦٦/٤، والجنى الداني ١٨٩، وتخليص الشواهد ٢٨١، والمغني ٧٨٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٧/١، والتَّصريح ١٩٨/١ و ٧٨٢/٢، والخزانة ١٣٧/٤، وبلا نسبة في المقرَّب ١٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١، وابن الناظم ١٤٧، ورصف المباني ٣١٢، والمغني ١١٤ .

[2] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ١٦، وجمهرة اللغة (خ ن و ا ي) ١٠٥٧/٢، والمستقصى ٣٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١، واللسان (خ ن ا)، وتخليص الشواهد ٣٦٤، والخزانة ٥/٤، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٤٤/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٠، والارتشاف ١١٥٥/٣، والمساعد ٢٥٧/١، والمقاصد الشافية ١٤٠/٢. ويروى: أضحتْ خَلاءً وأضحى أهلُها احتملوا.

[3] شرح الكافية الشافية ٣٩٤/١.

[4] انظر رأي الزمخشري في المفصل ٣٥٣، وابن يعيش ١٠٥/٧.

[5] وممن وافقه ابن يعيش والأندلسي، انظر ابن يعيش ١٠٥/٧، وشرح الرضي على الكافية ١٩٥/٤.

[6] هذه الأقسام مأخوذة من أوضح المسالك ٢٣٩/١ . ٢٤٠ بتصرف يسير.

[7] انظر معاني القرآن للفراء ٦٢/٣، والمقتضب ٨٧/٤، وشرح ابن عصفور ٣٨٣/١، والصفوة الصفية ١٠/٢، والتذييل والتكميل ١٤٧/٤، وأوضح المسالك ٢٣٨/١، وابن عقيل ١١٢/١، والمكودي ١٩٦/١، والتَّصريح ١٨٦/١، والهمع ٧٧/٢. والاتفاق على عدم تصرفها لا يلغي الخلاف في أنها فعل أو حرف، قال ابن الأثير: ((وأمّا ليس: فأكثر النّحاة يقولون: إنّها فعل غير متصرّف، وعليه ظاهر كلام سيبويه والخليل، وذهب قوم إلى أنّها حرف)) انظر الكتاب ٤٥/١ و٧٠

– وقسم يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو زال وأخواتها، فإنَّه لا يُستعمَل منها الأمر ولا المصدر.

– وقسم يتصرف تصرفًا تامًا، وهو باقيها، فالمضارع نحو: ﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾ [مريم: ٢٠]، والأمر نحو: ﴿قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ۝٥٠﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر كقولِه[1]:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقولِه[2]:

وَما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشةَ كائِنًا أخاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنجِدا

وقوله[3]:

قَضَى اللهُ يا أَسْماءُ أنْ لَسْتُ زائِلًا أُحِبُّكِ حَتَى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ

[١٤٨- وفِي جَمِيْعها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أجِزْ وكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ]

و١٤٧، والحلبيات ٢١٠، والبديع ٤٦٩/١. أما (دام) فعدم تصرفها لأنها صلة ما الظرفية، وكل فعل وقع صلة ما التُزِم مُضيُّه، فلما كان المقصود بها لا يحتمل إلا معنى واحدًا لزم لفظًا واحدًا. وعدم تصرفها مذهب الفراء وكثير من المتأخرين، وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية، وصححه المرادي. وذهب الأقدمون . ومنهم ابن السراج . وقليل من المتأخرين إلى أن لها مضارعًا، وهو يدوم، فهي متصرفة عندهم تصرفًا ناقصًا، وقال الصبان: ((بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا أيضًا)). انظر الأصول ٨٢/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٨/١، وعلل النحو لابن الوراق ٢٥٠، وشرح ابن عصفور ٣٨٤/١، والتَّسهيل ٥٣، والمرادي ٢٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٦/١، والتذييل والتكميل ١٤٧/٤، وأوضح المسالك ٢٣٨/١، والمقاصد الشافية ١٥٢/٢، والتَّصريح ١٨٦/١، والهمع ٧٧/٢، وحاشية الصبان ٢٣٠/١.

[1] لم أقف على اسم قائله فيما عدت إليه من المصادر، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وابن الناظم ١٣٢، والارتشاف ١١٥٢/٣، وابن الوردي ١٠٧، والمرادي ٢٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد ٢٣٣، وابن عقيل ٢٧٠/١، والمساعد ٢٥٢/١، والمقاصد الشافية ١٨٢/٢، والمقاصد النحوية ٥٨٦/٢، والتَّصريح ١٨٧/١، والبهجة المرضية ٤٨/١، والهمع ٧٤/٢.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٤٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وابن الناظم ١٣٢، والتذييل والتكميل ١٣٧/٤، وابن الوردي ١٠٧، وأوضح المسالك ٢٣٩/١، وابن عقيل ٢٦٩/١، وتخليص الشواهد ٢٣٤، والمقاصد النحوية ٥٨٧/٢، والتَّصريح ١٨٧/١.

[3] هو الحسين بن مطير الأسدي، والبيت له في ديوانه ١٧٠، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١، وسمط اللآلي ٥٠٩/١، واللسان (غ م ض)، وتخليص الشواهد ٢٣٦، وأوضح المسالك ٢٤٠/١، والتَّصريح ٨٧/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٤٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وابن الناظم ١٣٢، وشرح عمدة الحافظ ١٩٧، والهمع ٧٨/٢. وفي (م): يغمض العينَ.

(**وَفِي جميعها**) أي: جميع هذه الأفعال، حتَّى «ليس» و«ما دام»[1] (**تَوَسُّطَ الخَبَر**) بينها وبين الاسم (**أجِز**) إجماعًا[2]، نحو: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧]، وقراءة حمزة وحفص ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب «البِرّ»[3]، وقوله[4]:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وَعَنهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهُوْلُ

وقوله[5]:

لا طيبَ لِلعَيشِ ما دامَتْ مُنَغَّصةً لذّاتُهُ بِادِّكارِ المَوْتِ والهَرَمِ

تنبيهان:

الأوَّل: منع ابن معطي توسُّطَ خبر «ما دام»[6].

---

[1] وقد ذكر ابن مالك شواهد على توسط خبر ليس ودام، ثم قال: ((وإنما اختصت ليس ودام بالاستشهاد على توسيط خبرهما لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصريفهما في العمل مطلقًا)). انظر شرح التَّسهيل ٣٤٩/١، وتمهيد القواعد ١١١١/٣.

[2] وقد خالف ابن درستويه في ليس، وابن معط في ما دام كما سيأتي. انظر شرح التَّسهيل ٣٤٩/١، والتذييل والتكميل ١٧٠/٤، وتمهيد القواعد ١١١٢/٣.

[3] انظر الحجة لابن خالويه ٩٢، والحجة لأبي علي ٢٦٩/٢، وحجة القراءات ١٢٣، والمبسوط ١٤٢، والتيسير ٧٩.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو للسموءل في ديوانه ٩٢، وأمالي القالي ٢٦٩/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٣/١، وشرحها للتبريزي ٣١/١، وتخليص الشواهد ٣٥٦، والخزانة ٣٣١/١٠، وله أو للّجلاج الحارثي في تخليص الشواهد ٢٣٧، والمقاصد النحوية ٦٢٥/٢، وله أو لابنه شريح أو لدكين أو لعبد الملك بن عبد الرَّحيم الحارثيِّ أو للجلاج الحارثيِّ في شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٣١/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٤٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٤، وابن الناظم ١٣٣، ومنهج السالك ٥٥، والتذييل والتكميل ١٧٠/٤، وابن الوردي ١٠٨، وابن عقيل ٢٧٣/١، والمقاصد الشافية ١٥٦/٢، والبهجة المرضية ١٠٠/١.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٤٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٤، وابن الناظم ١٣٤، والتذييل والتكميل ١٧١/٤، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، وتخليص الشواهد ٢٤١، وابن عقيل ٢٧٤/١، وتمهيد القواعد ١١١١/٣، والمقاصد الشافية ١٥٦/٢، والتَّصريح ١٨٧/١، والبهجة المرضية ٩٩/١.

[6] وذلك في ألفيته التي حذا ابن مالك حذوها، فقد قال فيها:

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الأخر

قال النيلي في الصفوة الصفية ٨/٢: ((أما قوله: إنه لا يجوز تقديم خبر مادام على اسمها؛ فشيء غير معروف، وقد انفرد به)). وقال ابن مالك في شرح التَّسهيل ٣٤٩/١: ((وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله، فضمَّن ألفيته منع توسيط خبر ليس وما دام)). أقول: أما أن ابن معط ضمَّن ألفيته منع توسيط خبر ما دام فنعم، وقد قال في الفصول الخمسون ١٨١: ((وأما ما دام

وهو وهمٌ إذ لم يقل به غيره[1]، ونقل صاحب «الإرشاد»[2] خلافًا في جواز توسط خبر «ليس»[3]، والصَّواب ما ذكرته[4].

الثّاني[5]: محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه؛ فمن الموجب أن يكونَ الاسم مضافًا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: كان غلام هند بعلها، وليس في تلك الديار أهلها؛ لما عرفت.

ومن المانع خوفُ اللبس، نحو: كان صاحبي عدوي، واقترانُ الخبر بإلا نحو: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ﴾ [الأنفال: ٣٥]، وأن يكونَ في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحو: كان غلام هند مبغضَها؛ لما عرفت أيضًا.

(**وَكُلٌّ**) أي: كل العرب أو النُّحاة (**سَبَقَهُ**) أي: سبق الخبر (**دامَ حَظَرَ**) أي: منع، (سبقَ) مصدرٌ نُصِب بـ(حظر) مضافٌ إلى فاعله، و(دام) في موضع النَّصب بالمفعولية.

والمراد أنَّهم أجمعوا عَلَى منع تقديم خبر دام عليها[6]، وهذا تحته صورتان:

فلا يجوز تقدم خبرها عليها، ولا على اسمها))، وأما أن ابن معط منع توسيط خبر ليس فلا، فقد قال في الفصول الخمسون ١٨١: ((وأما ليس فيجوز تقدم خبرها على اسمها وعليها في الأشهر)).

[1] قال ابن مالك: ((وهو مخالف للمقيس والمسموع)). انظر شرح التَّسهيل ٣٤٩/١، وقال الرضي: ((هو غلطٌ لم يذكره غيره)). انظر شرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٤، وانظر أيضًا منهج السالك لأبي حيّان ٥٥/١، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، والمقاصد الشافية ١٥٧/٢، والتَّصريح ١٨٧/١.

[2] هو ابن درستويه.

[3] قال ابن الناظم في شرحه ١٣٣: ((أما التوسط فجائز في جميع أفعال هذا الباب)). وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢٤٢/١: ((خلافًا لابن درستويه في ليس)). وانظر في هذه المسألة الكتاب ٣٧/٢، والإيضاح العضدي ١٠١، والمقتصد ٤٠٧/١، والتَّسهيل ٥٤، وشرحه ٣٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٠/١، وابن عقيل ٢٧٣/١، والتَّصريح ١٨٧/١.

[4] وهو الإجماع على جواز التوسط، ولكن نقل النيلي الخلاف في المسألة وحجة المخالفين. انظر الصفوة الصفية ٩/٢.

[5] هذا التنبيه مأخوذ من شرح الكافية الشافية ٤٠١/١ بتصرف يسير.

[6] وقد نقل الأنباري هذا الإجماع. وقال في التَّسهيل ٥٤: ((ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا))، وانظر الإنصاف ١٣٤، والصفوة الصفية ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١، والمقاصد الشافية ١٥٩/٢، والمكودي ٩٠/١، والتَّصريح ١٨٨/١.

الأولى: أن يتقدَّم على «ما». ودعوى الإجماع على منعها مسلمة[1].

والأخرى: أن يتقدَّم على «دام» وحدها، ويتأخر عن «ما». وفي دعوى الإجماع على منعها نظر[2]؛ لأنَّ المنع معلَّل بعلتين[3]:

إحداهما: عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتِّفاق؛ بدليل اختلافهم في ليس، مع الإجماع على عدم تصرفها[4].

والأخرى: أن ما موصول حرفي، ولا يُفصَل بينه وبين صلته[5]، وهذا أيضًا مختلف فيه[6].

وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل، كـ(ما) المصدرية[7]، لكن الصورة الأولى أقربُ إلى كلامه، أشعرَ بذلك قوله:

[١٤٩- كَذاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النّافِيَهْ فَجِئْ بِها مَتْلُوّةً لا تالِيَهْ

١٥٠- ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وذُو تَمامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١- وما سِواهُ ناقِصٌ والنَّقْصُ فِي فَتِئَ لَيْسَ زالَ دائِمًا قُفِي]

(**كَذاكَ سَبقُ خَبَرٍ ما النّافِيَه**) أي: كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما

---

[1] انظر الإنصاف ١٣٤، وشرح ابن عصفور ٣٨٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٧/٢، وابن عقيل ٢٧٥/١، والمكودي ١٩٦/١، والتَّصريح ١٨٨/١، والهمع ٨٨/٢.

[2] وبالمنع قال الرضي، وابن هشام الخضراوي، وقال أبو حيان: ((والقياس يقتضي الجواز قياسًا على ما أجازوه من قولك: عجبت مما زيد تضرب، إلا إن ثبت أنَّ (دام) لا يتصرف فيتجه المنع))، وقال ابن عقيل: ((والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر (دام) على (دام) وحدها، فتقول: لا أصحبك ما قائمًا دام زيدٌ، كما تقول: لا أصحبك ما زيدًا كلمتَ)). انظر الارتشاف ١١٧١/٣، والتذييل والتكميل ١٧٨/٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٤، وابن عقيل ١١٣/١، والمكودي ١/ ١٩٦، والتصريح ١٨٨/١، والهمع ٨٩/٢.

[3] انظرهما في المرادي ١٩٩/١.

[4] انظر التذييل والتكميل ١٧٨/٤.

[5] وعلَّل ابن مالك ذلك بأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته. انظر شرح التَّسهيل ٢٣٧/١.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١، والتَّسهيل ٥٤، والمرادي ٣٠٠/١، المكودي ١٩٦/١، التصريح على التوضيح ١٨٨/١.

[7] التذييل والتكميل ١٧٨/٤.

النافية (**فَجِئ بِها مَتلُوّةً لا تالِيَه**) أي: متبوعة لا تابعة؛ لأنَّ لها الصدر[1].

ولا فرقَ في ذلك بين أن يكونَ ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدّم النفي كزال، أو لا ككان، فلا تقول: قائمًا ما كان زيد، ولا قاعدًا ما زال عمرو.

قال في «شرح الكافية»[2]: وكلاهما جائز عند الكوفيين[3]؛ لأنَّ «ما» عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كَيسانَ[4] البصريِّين في ما كان ونحوه، وخالفهم في ما زال ونحوه؛ لأنَّ نفيها إيجاب[5].

تنبيهات:

الأوَّل: أفهم كلامه أنَّه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التَّقديم، نحو: قائمًا لم يزل زيد، وقاعدًا لم يكن عمرو، قال في «شرح الكافية»[6]: «عند الجميع». واستدلَّ له بقول الشاعر[7]:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزالُ يَزِيْدُ

أراد لا يزال يزيد على السِّنِّ خيرًا، فقدم معمول الخبر، وهو(خيرًا) على الخبر، وهو(يزيد) مع النفي بلا، وتقديم المعمول يُؤذِن بجواز تقديم العامل غالبًا، لكنَّه حكى في «التَّسهيل» الخلافَ [عن الفَرّاء][8].

---

[1] وهذا مذهب سيبويه والبصريين، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين، انظر الإنصاف ١٣٤، والتبيين ٣٠٢/١، وابن يعيش ١١٣/٧، وأوضح المسالك ٢٤٦/١.

[2] شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١.

[3] وحُكي مثله عن الكسائي، والأخفش، واختاره النحاس وابن خروف. انظر الإنصاف ١٣٤، والتبيين ٣٠٢/١، والغرة المخفية ٤٢٢/٢، والتوطئة ٢٢٨، والتَّسهيل ٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢٠٠/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٥٥/١، والارتشاف ١١٧٠/٣، وابن عقيل ٢٧٦/١، والتَّصريح ١٨٩/١.

[4] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٩/١، والإنصاف ١٣٤، والتبيين ٣٠٢/١، واللباب ١٦٨/١، والغرة المخفية ٤٢٢/٢، والتوطئة ٢٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣٩٨/٢، وأوضح المسالك ٢٤٦/١، وابن عقيل ٢٧٦/١، والتَّصريح ١٨٩/١.

[5] وابن كيسان موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام، وقد حكى عن الكوفيين أن (ما) عندهم ليس لها تصدير مستحق. انظر شرح التَّسهيل ٣٥١/١. وقال أبو حيان: ((وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقًا؛ نفي بما أو بغيرها)) انظر الارتشاف ١١٧٠/٣.

[6] شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١، ونقل الرضي الاتفاق على ذلك. انظر شرح الكافية ٢٠١/٤.

[7] هو المعلوط بن بذل القريعي، والبيت له في اللسان (أ ن ن)، والمقاصد النحوية ٥٩١/٢، والتَّصريح ١٨٩/١، وشرح شواهد المغني ٨٥/١، وبلا نسبة في الكتاب ٢٢٢/٤، والأصول ٢٠٦/٢، والحلبيات ٢٦٨، والأزهية ٥٢ و ٩٦، وسر الصناعة ٣٧٨/١، وابن يعيش ١٣٠/٨، والمقرَّب ٩٧/١، والجنى الداني ٢١١، وأوضح المسالك ٢٤٦/١، والمغني ٣٨، والخزانة ٤٤٣/٨، والتَّصريح ١٨٩/١.

[8] انظر التَّسهيل ٥٤، وشرحه ٣٥١/١، والمقاصد الشافية ١٦٦/٢، والهمع ٨٩/٢. ومابين قوسين ليس في (م).

قلت: ومن شواهده الصَّريحة قوله[1]:

مَهْ عاذِلِي فَهائِمًا لَنْ أبْرَحا بِمِثْلِ أوْ أحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

الثّاني: أفهم أيضًا جوازَ توسط الخبر بين ما والمنفي بها، نحو: ما قائمًا كان زيد، وما قاعدًا زال عمرو، ومنعه بعضهم[2]، والصَّحيح الجواز[3].

الثّالث: قوله: (كذاك) يوهم أن هذا المنع مجمع عليه؛ لأنَّه شبَّهه بالمجمع عليه، وإنَّما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه؛ لما عرفت من الخلاف.

(**وَمَنعُ سَبقِ خَبَرٍ لَيسَ اصطُفِي**) منع: مصدرٌ رُفع بالابتداء مضافٌ إلى مفعوله، وهو «سَبْق»، والفاعل محذوف، وسبق: مصدر جُرَّ بالإضافة مضاف إلى فاعله، وهو خبر، وليس: في محل نصب بالمفعولية، واصطفي: جملة في موضع رفع خبر المبتدأ.

والتَّقدير: مَنْعُ مَنْ مَنَعَ أن يسبق الخبرُ ليس اصطفي[4]؛ أي: اختير، وهو رأي الكوفيِّينَ[5]، والمُبرِّد[6]، والسيرافي[7]، والزَّجّاج[8]، وابن السراج[9]، والجرجاني[10]،

---

[1] البيت لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

[2] ففرَّق بين ما زال وأخواتها وما كان وأخواتها، وقد نقل الرضي الاتفاق على جواز توسط الخبر بين ما والمنفي بها إذا كانت غير لازمة للعمل، نحو: ما قائمًا كان زيد، والاتفاق على منع التوسط إذا كانت لازمة للعمل، فقال: ((وأما توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوزه أحد منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائما زال زيد))، وهذا ما رجّحه الشاطبي. انظر شرح الكافية ٢٠١/٤، والمقاصد الشافية ١٦٤/٢ . ١٦٥.

[3] وقد صحَّح ناظر الجيش ما صححه الأشموني. انظر تمهيد القواعد ١١١٧/٣.

[4] قال ابن الخباز: وصوَّبه الأنباري في الإنصاف. انظر الإنصاف ١٣٨، و الغرة المخفية ٤٢٣/٢.

[5] انظر الخصائص ١٨٨/١، والإنصاف ١٣٨، والصفوة الصفية ١٠/٢.

[6] وقد حكاه ابن الأنباري وابن جني عن المبرد. انظر الخصائص ١٨٨/١، والإنصاف ١٣٨، والصفوة الصفية ١٠/٢، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٥١/١، وشرح الكافية للرضي ٢٠١/٤، والمقاصد الشافية ١٧٠/٢، والهمع ٨٨/٢. ولم أقف على كلام صريح للمبرد في ذلك، وقد قال في المقتضب ١٩٤/٤: ((وليس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء))، وكلامه هذا ظاهر في جواز تقدم خبر ليس عليها، ويمكن أن يُحمل على تقدم الخبر على الاسم وعكسه دون تقدمه على ليس.

[7] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٠/١ و ٤١٣، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٥١/١، والهمع ٨٨/٢.

[8] انظر الهمع ٨٨/٢.

[9] الأصول ٨٩/١—٩٠، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣٥١/١.

[10] انظر المقتصد ٣٩٨ و ٤٠١، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢٣٨/١، والهمع ٨٨/٢.

وأبي علي في «الحلبيات»[1]، وأكثر المتأخِّرين[2]؛ لضعفها بعدم التصرُّف وشبهها بما النافية[3].

وحجة من أجاز[4] قولُه تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨]؛ لما عُلم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل[5].

وأُجيبَ بأنَّ معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يُتوسَّع فيها[6]. أيضًا فإن «عسى» لا يتقدَّم خبرها إجماعًا؛ لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها[7].

تنبيهٌ:

(خبرٍ) في كلامه منوَّنٌ ليس مضافًا إلى (ليس) كما عرفت، وإلا توالى خمس حركات، وذلك ممنوع.

---

[1] الحلبيات ٢٨٠–٢٨١، والهمع ٨٨/٢. وقد اضطرب قول الفارسي في ذلك كما قال ابن الخباز، فما اختاره في الحلبيات خلاف ما اختاره في الإيضاح. انظر الإيضاح العضدي ١٠١، والغرة المخفية ٤٢٣/٢، و المقاصد الشافية ١٧٠/٢.

[2] انظر الهمع ٨٨/٢. وقال ابن مالك: ((وبه أقول)). انظر شرح التَّسهيل ٣٥١/١.

[3] انظر التَّسهيل ٥٤، وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١، ومنهج السالك لأبي حيّان ٥٥/١، والتوطئة ٢٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١.

[4] وهم أكثر متقدمي البصريين، ونسبه السيرافي وابن جني وابن يعيش وابن الناظم لسيبويه، ونسبه ابن جني لأبي الحسن والجمهور، ونسبه ابن يعيش للفراء، ونسبه ابن الناظم لأبي علي وابن هارون، واختاره ابن جني وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٠/١، والخصائص ١٨٨/١، وابن يعيش ١١٤/٧، والتوطئة ٢٢٨، وشرح ابن عصفور ٣٨٨/١، والصفوة الصفية ١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١، وابن الناظم ١٣٥، وشرح الرضي على الكافية ٢٠١/٤، والارتشاف ١١٧٢/٣، وشرح اللمع لابن برهان ٥٨/١، وابن عقيل ٢٧٨/١، والمكودي ١٩٩/١، والتَّصريح ١٨٨/١ ــ ١٨٩، والهمع ٨٩/٢. وقد اختلف النقل عن سيبويه في ذلك؛ فنسب قوم إليه الجوازَ، وقوم المنعَ. انظر الارتشاف ١١٧٢/٣. وقال السيرافي: ((أما (ليس) فإن الذي يدلّ عليه قول سيبويه في باب سأقفك عليه، إذا انتهينا إليه، أن تقديم الخبر عليها جائز، فتقول: قائمًا ليس زيد، وبعض النحويين يأباه))، ومستند النقل عن سيبويه هو قوله في باب الاشتغال: ((ومثلُه أزيدًا لستَ مثلَه، لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك: أزيدًا لقيتَ أخاه. وهو قول الخليل)). انظر الكتاب ١٠٢/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٠٠/١.

[5] انظر ابن يعيش ١١٤/٧، و إيضاح شواهد الإيضاح ٩٣/١، والتذييل والتكميل ١٨٠/٤.

[6] انظر أوضح المسالك ٢٤٥/١.

[7] هذه عبارة ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١.

(**وَذُو تَمامٍ**) من أفعال هذا الباب، أي: التام منها (**ما بِرَفعٍ يَكتَفِي**) أي: يستغني بمرفوعه عن منصوبه، كما هو الأصل في الأفعال، وهذا المرفوع فاعل صريح، (**وَما سِواهُ**) أي: ما سوى المكتفي بمرفوعه (**ناقِصٌ**)؛ لافتقاره إلى المنصوب[1].

(**والنَّقصُ في فَتِئَ**) و(**لَيسَ**) و(**زالَ**) ماضي يزال التي هي من أفعال الباب (**دائِمًا قُفِي**)، فلا تُستعمَل هذه الثلاثة تامَّة بحال[2]، وما سواها من أفعال الباب يُستعمَل ناقصًا وتامًا، نحو: ما شاء الله كان؛ أي: حدث[3]، ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: حضر[4]؛ وتأتي كان بمعنى كفل، وبمعنى غزل، يُقال: كان فلان الصبيَّ؛ إذا كفله، وكان الصوفَ؛ إذا غزله[5]؛ ونحو: ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ

---

[1] فمعنى تمام الفعل استغناؤه بفاعله، ونقصانه احتياجه إلى خبره المنصوب، وإليه ذهب ابن مالك وأبو حيان. وقال ابن مالك: ((هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي)). ولعله أخذ ذلك من قول سيبويه: ((وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر)) وقوله: ((وقد يكون لكانَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي قَد خُلِق عبدُ الله. وقد كان الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ. وقد دام فلانٌ، أي ثبت.)). انظر الكتاب ٤٥/١ . ٤٦، والمقتضب ٨٧/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٩٦/١، وشرح التَّسهيل ٣٤٠/١ . ٣٤١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٨/١، والارتشاف ١١٧١/٣، والتَّصريح ١٩٠/١.

وذهب ابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني والعكبري وابن برهان والشلوبين إلى أن معنى تمام هذه الأفعال دلالتها على الحدث والزمان، ونقصانه دلالته على الزمن وحده، ونسب أبو حيان إلى المبرد القول بهذا، قال: وهو ظاهر مذهب سيبويه. ولعله أخذ ذلك من قول سيبويه: ((واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: عَبْدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كنْ عبدَ الله المقتولَ، لأنه ليس فعلًا يصل من شيء إلى شيء، ولأنّك لستَ تشير له إلى أحدٍ)). انظر الكتاب ٢٦٤/١، والأصول ٨٢/١ . ٨٣، والمسائل العسكرية ٩٦ . ٩٧، والمقتصد ٣٩٨/١، وشرح اللمع لابن برهان ٤٩/١، واللباب ١٦٤/١، والتوطئة ٢٢٤، وشرح التَّسهيل ٣٣٨/١، والارتشاف ١١٥١/٣، والتذييل والتكميل ١٣٣/٤، والتَّصريح ١٩٠/١.

[2] البديع ٤٦١/١ . ٤٦٩، وشرح التَّسهيل ٣٣٨/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٠٩٠/٣، وأوضح المسالك ٢٥٤/١.

[3] جعل ابن مالك كان في هذه العبارة بمعنى حدث مرة وبمعنى قدر أو وقع مرة أخرى. انظر شرح التَّسهيل ٣٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٨/١.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ٤٠٩/١.

[5] انظر الحلل لابن السيد البطليوسي ١٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٤٢/١، والمساعد ٢٥٢/١، والارتشاف ١١٥٤/٣.

﴿ تُصۡبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧]؛ أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح[١]، [و]﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾ [هود: ١٠٧]؛ أي: ما بقيت[٢]، وكقولِه[٣]:

وَباتَ وَباتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي العائِرِ الأرْمَدِ

وقالوا: بات بالقوم؛ أي: نزل بهم ليلًا[٤]، ونحو: ظلّ اليومُ؛ أي: دام ظله[٥]، وأضْحَيْنا؛ أي: دخلنا في الضُّحى[٦]، ومنه قولُه[٧]:

..... إذا الليلةُ الشَّهْباءُ أضْحَى جَلِيْدُها

أي: بقي جليدها حتَّى أضحى؛ أي: دخل في الضُّحى.

ويُقال: صار فلان الشيء؛ بمعنى: ضمه إليه[٨]، وصرت إلى زيد: تحولت إليه[٩]. وقالوا: برح الخفاء[١٠]، وانفكَّ الشيء بمعنى: انفصل، وبمعنى: خلص[١١].

---

[١] انظر الارتشاف ١١٥٤/٣، والتَّصريح ١٩٠/١.

[٢] التذييل والتكميل ١٤٢/٤.

[٣] البيت مختلف في نسبته، فهو لامرئ القيس في ديوانه ١٨٥، ومفتاح العلوم ٢٠٠، والمقاصد الشافية ١٨٨/٢، وله أو لامرئ القيس بن عانس في جمهرة اللغة (ر ع و) ٧٧٥/٢، وتخليص الشواهد ٢٤٣، وقد صَّحح ابن دريد نسبته لامرئ القيس بن عانس، وتبعه العيني في المقاصد النحوية ٥٩٦/٢، وصحَّح ابن هشام نسبته لامرئ القيس بن حجر، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ٢٠٠، وله أو لامرئ القيس في سمط اللآلي ٥٣١/١، ولهما أو لامرئ القيس بن عانس في شرح شواهد المغني ٧٣١/٢، وهو بلا نسبة في ابن الناظم ١٣٧، وأوضح المسالك ٢٥٤/١، والتَّصريح ١٩١/١.

[٤] انظر شرح التَّسهيل ٣٣٨/١، والارتشاف ١١٥٥/٣، وأوضح المسالك ٢٥٤/١، والتَّصريح ١٩١/١.

[٥] انظر شرح الكافية الشافية ٤٠٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٢، والارتشاف ١١٥٥/٣، والتاج (ظ ل ل).

[٦] البديع ٤٦٥/١، والمقاصد الشافية ١٨٨/٢، والتاج (ض ح و).

[٧] البيت لعبد الواسع بن أسامة في المفصل ٣٥٢، والنهاية لابن الخباز ٦٩٨/٣، وابن يعيش ١٠٣/٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢٩٥/١، والصفوة الصفية ٢٠/٢. وشرح التَّسهيل ٣٤٢/١، والارتشاف ١١٥٤/٣، والتذييل والتكميل ١٣٩/٤، وتمهيد القواعد ١٠٩١/٣، والمساعد ٢٥٣/١، والهمع ٨٣/٢. وصدره: وَمِنْ فَعَلاتي أنَّنِي حسَنُ القِرَى.

[٨] انظر شرح الكافية الشافية ٤١٠/١.

[٩] قال الأزهري: وأما صارَ فإنها على ضربَين: بلوغٌ في الحالِ وبلوغٌ في المكانِ، كقولك: صارَ زيدٌ إلى عمرٍو، وصارَ زيدٌ رجلًا، فإذا كانتْ في الحالِ فهيَ مثلُ كان في بابِه. انظر اللسان (ص ي ر).

[١٠] كأن في عبارة الشارح نقصًا يوضحه قول ابن مالك: ((وتتم برح بأن يراد بها معنى ذهب، أو معنى ظهر، وقد فُسِّر قولهم: برح الخفاء بالوجهين)) انظر شرح التَّسهيل ٣٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٠/١، والهمع ٨٣/٢.

[١١] انظر شرح الكافية الشافية ٤١٠/١، والمساعد ٢٥٤/١، والهمع ٨٣/٢.

تنبيهان:

الأوَّل: إنَّما قَيَّدْتُ زال بماضي يزال للاحتراز عن ماضي يزيل؛ فإنَّه فعل تام متعد معناه مازَ، يقولون: زِلْ ضَأنَكَ عن معزك؛ أي: مِزْ بعضها من بعض، ومصدره الزَّيْلُ، ومن ماضي يزول؛ فإنَّه فعل تام قاصر معناه الانتقال، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزوال[1].

الثّاني: إذا قلت: كان زيد قائمًا، جاز أن تكونَ كان ناقصة؛ فقائمًا خبرها، وأن تكون تامَّة؛ فيكون حالًا من فاعلها؛ وإذا قلت: كان زيد أخاك، وجب أن تكونَ ناقصة؛ لامتناع وقوع الحال معرفة[2].

[١٥٢- ولا يَلِي العامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ إلّا إذا ظَرْفًا أتَى أوْ حَرْفَ جَرْ]

(**وَلا يَلِي العامِلَ**) أي: كان وأخواتها (**مَعمُولُ الخَبَر**) مُطلقًا عند جمهور البصريِّين[3]، سواء تقدّم الخبر على الاسم، نحو: كان طعامك آكلًا زيد؛ خلافًا لابن السَّرّاجِ والفارسيّ وابن عصفورٍ[4]، أم لم يتقدم، نحو: كان طعامك زيد آكلًا، وأجازه الكوفيُّونَ مُطلقًا[5]، تمسُّكًا بقولِه[6]:

---

[1] انظر الحلبيات ٢٧١، وعلل النحو ٢٥٠، والبديع ٤٦٧/١، و شرح التَّسهيل ٣٣٤/١، والارتشاف ١١٥٨/٣. وحكى الكسائي أيضًا في مضارع زال الناقصة: يزيل على وزن يبيع. وحكى أحمد بن يحيى عن الفراء: لا أزيل أقول ذلك. انظر التذييل والتكميل ١٢٢/٤.

[2] انظر الأصول ٢٢٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٩/١، واللسان (ر خ ف)، والارتشاف ١٥٤٠/٣ و ٢٠٦٩/٤، والتذييل والتكميل ١٦٩/٤.

[3] وفيه خلاف بينهم، ومذهب سيبويه المنع؛ فإنه قال: ((لو قلتَ: كانتْ زيدًا الحُمَّى تَأْخُذُ، أو تَأخذ الحُمَّى؛ لم يجز، وكان قبيحًا))، وصححه ابن مالك وأبو حيان. انظر الكتاب ٧٠/١، والمقتضب ٩٩/٤، وشرح التَّسهيل ٤٠٤/١، ومنهج السالك لأبي حيّان ٥٧/١، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٤، وابن عقيل ٢٨٠/١.

[4] انظر الأصول ٨٦/١ و ٢٣٧/٢، والإيضاح ١٠٧/١، والتعليقة ١٠٥/١، وشرح ابن عصفور ٣٩٥/١، والمقتصد ٤٢٥/١، وشرح التَّسهيل ٣٥٥/١، والارتشاف ١١٧٣/٣، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، والمقاصد الشافية ١٩٢/٢، والتَّصريح ١٨٩/١، والهمع ٩٣/٢ .

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٤٠٢/١-٤٠٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٦/٤، ومنهج السالك لأبي حيّان ٥٧/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، وابن عقيل ٢٨٠/١، وتخليص الشواهد ٢٤٥، والمكودي ٢٠١/١، والتَّصريح ١٨٩/١، والهمع ٩٢/٢.

[6] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ١٨١/١، والمقتضب ١٠١/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥١/١، والحلل لابن السيد البطليوسي ١٧٢، وتخليص الشواهد ٢٤٥، والتَّصريح ١٩٠/١، والخزانة ٢٦٨/٩، ٢٦٩، وبلا نسبة في الحلبيات ٢٥٦، وشرح التَّسهيل ٣٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١، وابن الناظم ١٣٨، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٦/٤، ومنهج السالك لأبي حيّان٥٨/١، والتذييل والتكميل ٢٤٠/٤، وابن الوردي ١٠٩، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، وابن عقيل ٢٨١/١، والمغني ٧٩٥، والمقاصد الشافية ١٩٢/٢، والمكودي ٢٠١/١، والبهجة المرضية ١٠٣/١، والهمع ٩٢/٢.

قَنافِذُ هَداجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِما كانَ إِيّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا

وخرج على زيادة كان[1]، أو إضمار اسم مراد به الشَّأن[2]، أو راجع إلى ما[3]، وعليهن فعطية مبتدأ، وقيل: ضرورة. وهذا التأويل متعيِّن في قولِه[4]:

باتَتْ فُؤادِيَ ذاتُ الخالِ سالِبَةً فالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ

وقوله[5]:

لَئِنْ كانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوانَ عَنْها التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر.

وأصل تركيب النظم: ولا يلي معمولُ الخبر العاملَ، فقدَّم المفعول وهو «العامل»، وأخَّر الفاعل وهو «معمول الخبر»؛ لمراعاة النظم، وليعودَ الضَّمير إلى أقرب مذكور من قوله: (**إلّا إذا ظَرفًا أتَى**) أي: معمول الخبر (**أو حَرفَ جَر**) مع مجرور؛ فإنَّه حينئذٍ يلي العامل اتِّفاقًا، نحو: كان عندك أو في الدار زيد جالسًا أو جالسًا زيد؛ للتوسع في الظَّرف والمجرور[6].

[١٥٣ـ ومُضْمَرَ الشانِ اسْمًا انْوِ إنْ وقَعْ مُوْهِمُ ما اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ]

(**وَمُضمَرَ الشَّأن اسمًا انو**) في العامل (**إن وَقَع**) شيء من كلامهم (**مُوهِمُ**) جواز (**ما استَبانَ**) لك (**أَنَّهُ امتَنَع**)[7]، كما تقدَّم بيانه في قولِه[8]:

قَنافِذُ هَداجُونَ ....البيتَ

---

[1] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٥١/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٦/٤. ونسب إلى الكسائي وابن الطراوة القول بإلغائها. انظر الهمع ٦٤/٢.

[2] انظر المقتضب ١٠٠/٤-١٠١، والأصول ٨٦/١ و ٢٣٧/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥١/١، و الحلبيات ٢٥٦، وشرح التَّسهيل ٣٦٨/١، والمكودي ٢٠١/١.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٣٦٧/١.

[4] البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٤١/٤، وتمهيد القواعد ١١٨١/٣، وتخليص الشواهد ٢٤٨، وأوضح المسالك ٢٥١/١، والمقاصد النحوية ٥٩٥/٢، والتَّصريح ١٩٠/١، والخزانة ٢٦٩/٩.

[5] البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٤١/٤، و تمهيد القواعد ١١٨٠/٣.

[6] البديع ٤٧٥/١، وابن الناظم ١٣٨، والارتشاف ١١٧٣/٣، وابن عقيل ٢٨٠/١.

[7] انظر المقتضب ١٠٠/٤-١٠١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥١/١، و الحلبيات ٢٥٦، وشرح التَّسهيل ٣٦٨/١، والمكودي ٢٠١/١.

[8] تقدم قريبًا.

وقوله[1]:

فَأصْبَحُوا والنَّوَى عالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَساكِينُ

في رواية: تلقي بالتاء المثنّاة من فوق[2]، وبه احتجَّ مَن أجاز ذلك مع تقدّم الخبر[3]، وقال الجمهور: التَّقدير ليس هو؛ أي: الشَّأن. وقد عرفت أنَّه إنَّما يقدر ضمير الشَّأن حيثُ أمكن تقديره، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشَّأن في كان قوله[4]:

إذا مُتُّ كانَ النّاسُ صِنْفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أصْنَعُ

[١٥٤- وقَدْ تُزادُ كانَ فِي حَشْوٍ كَما كانَ أصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما]

(**وَقَد تُزادُ كانَ فِي حَشوٍ**) أي: بين شيئين[5]، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التَّعجُّب (**كَما كانَ أصَحَّ عِلمَ مَن تَقَدَّما**)، وما كان أحسن زيدًا[6].

---

[1] هو حميد بن مالك الأرقط، والبيت له في الكتاب ٧٠/١ و ١٤٧، وعيون الأخبار ٢٦٦/٢، والعقد الفريد ٢٠٨/٧، وشرح أبيات سيبويه ١٧٥/١، والحلل لابن السيد البطليوسي ١٧١، وأمالي ابن الشجري ٤٩٧/٢، وتخليص الشواهد ٢٤٨، والمقاصد الشافية ١٩١/٢، وليس في ديوانه، ونُسب وهمًا إلى حميد بن ثور في سفر السعادة ٧٩٧/٢، وخلط العيني في المقاصد النحوية ٦٢٩/٢ فسماه حميد بن ثور الأرقط، كما نبَّه أستاذنا الدالي، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٠٠/٤، والأصول ٨٦/١، والحلبيات ٢٥٧، والبديع ٤٧٥/١، وابن يعيش ١٠٤/٧، وشرح التَّسهيل ٣٦٨/١، وابن الناظم ١٣٩، والتذييل والتكميل ٢٤١/٤، وابن الوردي ١٠٩، وابن جابر ٣١٤/١، وابن عقيل ٢٨٤/١، والخزانة ٢٧٠/٩.

[2] ذكر ابن عقيل أنه إذا قُرئ بالتاء خرج على إضمار الشأن، وإنما ذكر هذا على سبيل الإمكان والاحتمال، ولم أجد من نص على روايته بالتاء غير الأشموني، ونصَّ العيني على أنه لم يُرو إلا بالياء. انظر ابن عقيل ٢٨٧/١، والمقاصد النحوية ٦٣٠/٢.

[3] وهم الكوفيون.

[4] هو العجير بن عبد الله السلولي، والبيت له في الكتاب ٧١/١، ونوادر أبي زيد ١٥٦، والأزهية ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه ١٤٤/١، وتخليص الشواهد ٢٤٦ و ٢٥٠، والمقاصد النحوية ٦٣١/٢، والخزانة ٧٢/٩، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٩٢/١، واللمع ٣٨، وأمالي ابن الشجري ١١٦/٣، وشرح التَّسهيل ١٦٦/١، وابن الناظم ١٣٩، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٢، وابن الوردي ١٠٩، والهمع ٦٤/٢. ويروى: إذا مت كان الناس نصفين... ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ويروى: ومثنٍ بنيري بعض ما، بدل وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي، ويروى: كنت أفعل، بدل كنت أصنع.

[5] انظر الكتاب ١٥٣/٢، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ و خبره، وذكر ابن مالك أن كان تختص بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسطة بين مسند ومسند إليه، ولا تزاد بلفظ المضارع أو الأمر. انظر شرح التَّسهيل ٣٦٠/١، وابن عقيل ٢٨٨/١.

[6] انظر الكتاب ٧٣/١، والأصول ١٠٦/١، و ٢٥٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، و البصريات ٨٧٦/٢، واللباب ٢٠٤/١، والمغني ٨٨٣.

وزيدت بين الصِّفة والموصوف[١] في قولِه[٢]:

فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيا التِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُناكَ بِسَعْيٍ كانَ مَشْكُوْرِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق[٣]:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتَ بِدارِ قَوْمٍ وَجِيْرانٍ لَنا كانُوْا كِرامِ

ورُدَّ ذلك عليه[٤] لكونها رافعة للضمير، وليس ذلك مانعًا من زيادتها[٥]، كما لم يمنع من إلغاء ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادُها إلى الفاعل[٦].

وبين العاطف والمعطوف عليه كقولِه[٧]:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أباكَ بُحُوْرُها فِي الجاهِلِيَّةِ كانَ والإِسْلامِ

وبين نِعمَ وفاعلها كقولِه[٨]:

---

[١] انظر الصفوة الصفية ١٥/٢، وشرح التَّسهيل ٣٦٠/١.

[٢] هو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٧، والارتشاف ٢٤٠١/٥، والتذييل والتكميل ٢١٢/٤، وتمهيد القواعد ١١٥٦/٣، والخزانة ٢١٠/٩.

[٣] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٢٩٠/٢، والكتاب ١٥٣/٢، ومجاز القرآن ٧/٢، والمقتضب ١١٦/٤، والبصريات ٨٧٥/٢، والأزهية ١٨٨، وسمط اللآلي ٧٥٨/١، والحلل لابن السيد البطليوسي ١٧٤، واللباب ١٧٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٢/١، وشرح الكافية للرضي ١٩٢/٤، واللسان (ك و ن)، والتذييل والتكميل ٢١٢/٤، وتخليص الشواهد ٢٥٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٩٣/٢، والتَّصريح ١٩٢/١، والخزانة ٢١٧/٩، وبلا نسبة في البصريات ٥١٠/١، والبديع ٤٦٢/١، والصفوة الصفية ١٥/٢، وشرح التَّسهيل ٣٦١/١، والارتشاف ٢٤٠١/٥، وأوضح المسالك ٢٥٨/١، والمغني ٣٧٧، وابن عقيل ٢٨٩/١، والمقاصد الشافية ١٩٨/٢.

[٤] ممن ردّ ابن سيده. انظر المحكم (ك و ن) ١٤٤/٧، واللسان (ك و ن)، وذهب المبرد وأبو علي في أحد قوليه وأكثر النحويين إلى أنها ليست زائدة، ورجحه ابن هشام. وانظر الحلل لابن السيد البطليوسي ١٧٥ .١٧٧، والتذييل والتكميل ٢١٨/٤، وأوضح المسالك ٢٥٨/١، والمغني ٣٧٧.

[٥] وقد قال بزيادتها إلى سيبويه وأبو عبيدة، ونقله المبرد عن النحويين أجمعين، وخالف في ذلك، فعدها عاملة، وقد نقل عنه الزجاج ما يدل على أنه يعدها زائدة في هذا البيت. انظر الكتاب ١٥٣/٢، ومجاز القرآن ١٤٠/٢، والمقتضب ١١٧/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣٣/٢.

[٦] انظر البصريات ٨٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤١٢/١، وشرح التَّسهيل ٣٦١/١.

[٧] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٣٠٥/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٧، وشرح الكافية للرضي ١٩١/٤، والارتشاف ٢٤٠١/٥، والتذييل والتكميل ٢١٢/٤، وتمهيد القواعد ١١٥٦/٣، والخزانة ٤٣٦/٥ . ٤٣٧.

[٨] البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢١٣/٤.

وَلَبِسْتُ سِرْبالَ الشَّبابِ أزُورُها وَلَنِعْمَ كانَ شَبِيبةُ المُحْتالِ

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: ولدت فاطمة بنت الخُرْشُبِّ الكَمَلَةَ من بني عَبْسٍ لم يوجد كان مثلهم[1] .

نعم شذَّت زيادتها بين الجار والمجرور[2] كقولِه[3]:

سَراةُ بَنِيْ أبِي بَكْرٍ تَسامَى عَلَى كانَ المُسَوَّمةِ العَرّابِ

تنبيهات:

الأوَّل: أفهم كلامه أنَّها لا تزاد بلفظ المضارع، وهو كذلك إلا ما ندر[4] من قول أم عقيل[5]:

أنْتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلٌ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

الثّاني: أفهم قوله: (في حشو) أنَّها لا تزاد في غيرِه، وهو كذلك خلافًا للفراء في إجازته زيادتها آخرًا[6].

---

[1] القائل هو قيس بن غالب البدري، انظر مجاز القرآن ٨/٢، والمقتضب ١١٦/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٨، وابن عقيل ٢٨٩/١.

[2] انظر الصفوة الصفية ١٥/٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/١.

[3] نسب العكبري هذا البيت للفرزدق في شرح ديوان المتنبي ٩/٤، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٦/١ و٤٧٩/٢، والأزهية ١٨٧، واللمع في العربية ٣٩، وسر الصناعة ٢٩٨/١، وعلل النحو ٢٤٩، والحلل لابن السيد البطليوسي ١٧٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٨، وأسرار العربية ١٣٦، والفصول الخمسون ١٢٨، والغرة المخفية ٤٢٦/٢، وابن يعيش ٩٨/٧، والتوطئة ٢٢٥، وشرح التَّسهيل ٣٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٧٠/١، وابن الناظم ١٤٠، وشرح الرضي على الكافية ١٩٠/٤، واللسان (ك و ن)، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٤، ورصف المباني ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وابن الوردي ١٠٩، وتخليص الشواهد ٢٥٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، وابن عقيل ٢٩١/١، والمساعد ٢٧٠/١، وابن جابر ٣١٧/١، والمقاصد الشافية ٢٠١/٢، وابن الجزري ٦٦، والمقاصد النحوية ٦٠٣/٢، والتَّصريح ١٩٢/١، والبهجة المرضية ١٠٤/١، والهمع ١٠٠/٢، والخزانة ٢٠٧/٩.وفي (م): على كان المطهَّمَة الصّلابِ.

[4] وصف ابن مالك قول أم عقيل بالندرة في الكافية الشافية ٤١١/١، ولكنه ذهب إلى حمل قولها على الشذوذ، وكذا فعل أبو حيان وابن هشام. انظر شرح الكافية الشافية ٤١٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٦٢/١، ومنهج السالك لأبي حيّان ٥٩/١، وأوضح المسالك ٢٥٥/١ .

[5] البيت لأم عقيل في شرح الكافية الشافية ٧٠/١ و ٤١٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٦٢/١، وابن الناظم ١٤٠، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤، وتخليص الشواهد ٢٥٢، وابن عقيل ٢٩٢/١، والمساعد ٢٦٨/١، والتَّصريح ١٩١/١، والخزانة ٢٢٥/٩، ٢٢٦، وبلا نسبة في منهج السالك لأبي حيّان ٥٩/١، والارتشاف ١١٨٦/٣، وابن الوردي ١١٠، وابن جابر ٣١٨/١، وأوضح المسالك ٢٥٥/١، والمقاصد الشافية ١٩٨/٢، والبهجة المرضية ١٠٤/١، والهمع ٩٩/٢.

[6] الهمع ٩٩/٢.

الثّالث: أفهم أيضًا تخصيصُ الحكم بها أنَّ غيرها من أخواتها لا يزاد، وهو كذلك إلا ما شذَّ من قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها[1]. روى ذلك الكوفيُّونَ[2]. وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى[3] في قولِه[4]:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشانِيْهما أصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُوْلِ

وقوله[5]:

أعاذِلَ قُوْلِي ما هَوَيْتِ فَأَوّبِي كَثِيْرًا أرَى أمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوْبِي

وأجاز بعضهم[6] زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى[7].

[١٥٥- ويَحْذِفُوْنَها ويُبْقُوْنَ الخَبَرْ وبَعْدَ إنْ ولَوْ كَثِيْرًا ذا اشْتَهَرْ]

(**وَيَحذِفُونَها**) أي: كان إمّا وحدها أو مع الاسم، وهو الأكثر (**وَيُبقُونَ الخَبَر**) على حاله (**وَبَعدَ إن وَلَو**) الشَّرطيتين (**كَثِيرًا ذا**) الحكم (**اشتَهَر**)[8] من ذلك: المرء مجزي بعمله؛ إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌّ[9]؛ وقوله[10]:

---

[1] حكى ذلك الأخفش، وأجازه قوم من النحويين، ومنعه ابن السراج والسيرافي. انظر الأصول ١٠٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، والبديع ٤٩٩/١، وابن يعيش ١٥١/٧—١٥٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٩، وابن الناظم ١٤٠، وشرح الكافية للرضي ١٩٤/٤، وابن الجزري ٦٦، والبهجة المرضية ١٠٤/١.

[2] شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، والارتشاف ١١٨٦/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤، والمساعد ٢٦٨/١.

[3] شرح التَّسهيل ٣٦٢/١، و شرح الكافية الشافية ٤١٤/١، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٢/١، و ٣٤٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، والتذييل والتكميل ٢١٦/٤، وتخليص الشواهد ٢٥٢، وتمهيد القواعد ١١٦٣/٣، والهمع ١٠٠/٢.

[5] هو النمر بن تولب، والبيت له في تخليص الشواهد ٢٥٢ و ٢٥٨، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، والتذييل والتكميل ٢١٦/٤، وتمهيد القواعد ١١٦٣/٣، والهمع ١٠٠/٢.

[6] هو الفراء، كما في الهمع ١٠٠/٢.

[7] التذييل والتكميل ٢١٦/٤، والهمع ١٠٠/٢.

[8] انظر الكتاب ٢٦٩/١، والهمع ١٠٢/٢.

[9] انظر الكتاب ٢٥٨/١، والأصول ٢٤٨/٢، والعضديات ١٨١، وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١، وابن الناظم ١٤٢، والمرادي ٢٠٣/١، والتَّصريح ١٩٣/١، والبهجة المرضية ١٠٤/١، والهمع ١٠٣/٢.

[10] البيت للنعمان بن المنذر في الكتاب ٢٦٠/١، والأمثال للقاسم بن سلّام ٧٣، والبرصان والعرجان والعميان والحولان ٩٣، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١، وفصل المقال ٩٢، والمستقصى ١٩٢/٢، وأمالي

قَدْ قِيْلَ ما قِيْلَ إنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا .....

وقوله[1]:

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّة كُلُّها إنْ ظالِمًا فِيْهِمْ وَإِنْ مَظْلُوْما

وفي الحديث: ((التمِسْ ولو خاتمًا من حديدٍ))[2]، وقال الشّاعرُ[3]:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُوْدُهُ ضاقَ عَنْها السَّهْلُ والجَبَلُ

تنبيهان:

الأوَّل: قد تُحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم[4]، من ذلك مع إنْ: المرء مجزي بعمله؛ إن خير فخير، وإن شر فشر . برفعهما . أي: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر.

ابن الشجري ٩٦/٢، وابن يعيش ٩٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٤١٧/١، والمقاصد الشافية ٢٠٤/٢، والمقاصد النحوية ٦١٩/٢، وشرح شواهد المغني ١٨٩/١، والخزانة ١٠/٤ و ٥٢٢/٩، ومنهج السالك لأبي حيّان ٥٩/١، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٥٨/٢، والحلبيات ٢٣٢، وكتاب الشعر ٥٧، والبديع ٦٣٩/١، وشرح الرضي على الكافية ١٤٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٥٩/١، والارتشاف ١١٨٧/٣، وابن الوردي ١١٠، والمغني ٨٦، وابن عقيل ٢٩٤/١، والمساعد ٢٧١/١، والهمع ١٠٢/٢. ويروى: قد قيل ذلك، ويروى: إن حقٌ وإن كذبٌ، وقد شك قوم في نسبته، فقيل: هو لغيره، وإنّما تَمَثَّل به، وقال الجاحظ: وأنا لا أظنُّ هذا البيت كان قيل إلا قبل ذلك اليوم. وعجزه: فما اعتذارُكَ من قولٍ إذا قيلا.

[1] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ١٠٣، والكتاب ٢٦٢/١، وطبقات فحول الشعراء ١٠٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٦٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦/١، والمستقصى ٣٩٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٥/١، وتخليص الشواهد ٢٥٩، والمقاصد الشافية ٢٠٣/٢، وبلا نسبة في البديع ٦٣٩/١، وشرح التَّسهيل ٣٦٣/١، وابن الناظم ١٤١، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٤، وأوضح المسالك ٢٦٠/١، والهمع ١٠٢/٢.وفي (م): إن ظالمًا فيها.... .

[2] رواه بهذا اللفظ أحمد (٢٢٨٥٠) ٤٩٨/٣٧، والبخاري ١٧/٧، والترمذي ٤١٣/٣، وانظر شرح التَّسهيل ١٩١/٣، وشرح الكافية الشافية ٤١٧/١، وأوضح المسالك ٢٦٢/١، والتَّصريح ١٩٣/١ و ٢٥٩/٢.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٣/١، وابن الناظم ١٤١، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٤، والمرادي ٢٠٤/١، وابن الوردي ١١٠، وأوضح المسالك ٢٦٢/١، وتخليص الشواهد ٢٦٠، والمغني ٣٥٤، والمساعد ٢٧١/١، وابن جابر ٣١٩/١، والمقاصد الشافية ٢٠٤/٢، والمكودي ٢٠٣/١، والمقاصد النحوية ٦٠٩/٢، والتَّصريح ١٩٣/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٥٨/٢، والبهجة المرضية ١٠٤/١، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٨١/٥، وقال محمد حسن شراب في شرح الشواهد الشعرية٢١١/٢: نسبه هارون في معجمه إلى اللعين المنقري، فوهم. أقول: وقد تبعه في هذا الوهم كثير من المحققين، فنسبوه للعين، ولم يذكروا لذلك مصدرًا صحيحًا.

[4] انظر الكتاب ٢٥٩/١، والأصول ٢٤٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٦/٢.

وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة: هذان، والثّالث نصبهما على تقدير: إن كان عمله خيرًا فهو يجزى[1] خيرًا، والرّابع: عكس الأول؛ أي: رفع الأوَّل ونصب الثّاني، وهذا الرّابع أضعفها، والأوَّل أرجحها، وما بينهما متوسطان[2].

ومنه مع لو: ألا طعامَ ولو تمرًا، جوَّز فيه سيبويه رفع (تمر) على تقدير: ولو يكون عندنا تمرٌ[3].

الثّاني: قلَّ حذف كان مع غير إن ولو، كقولِه[4]:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلائِها

قدَّره سيبويه[5]: من لَدُ أن كانت شَوْلًا[6].

[١٥٦ـ وبَعْدَ أنْ تَعْوِيْضُ ما عَنْها ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أمّا أنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ]

(**وَبَعدَ أن**) المصدرية (**تَعوِيضُ ما عَنها**) أي: عن كان (**ارتُكِب**) فتحذف كان لذلك وجوبًا؛ إذ لا

---

[1] في (م): فهو مجزيٌّ.

[2] أما الأول فلأن فيه إضمار كان واسمها بعد (إن)، وهو كثير مطرد، وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وهو قليل غير مطرد، وأما الأخير فلأن فيه حذف كان وخبرها بعد (إن)، وهو قليل غير مطرد، وحذف فعل ناصب بعد الفاء، وهو كثير مطرد، وأما المتوسطان فلأن في كل منهما الأقوى والأضعف، ففي نصبهما قوة نصب الأول، وضعف نصب الثاني، وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول، فتساويا. انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٥٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤١٩/١، وابن الناظم ١٤٢، وشرح الكافية للرضي ١٤٨/٢، والتَّصريح ١٩٣/١، والهمع ١٠٤/٢ .١٠٥.

[3] انظر الكتاب ٢٦٩/١، والنصب عنده أحسن؛ فإنه قال: ((وأحسنُ ما يُضْمَرُ منه أحسنُه في الإظهار)).والأصول ٢٤٨/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٦٠/١.

[4] هو العجاج، والرجز له في إعراب القرآن للنحاس ١٤٥/١، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٦٤/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٢٨/١، والحجة لأبي علي ١٢٧/٥، وسر الصناعة ٥٤٦/٢، وأملي ابن الشجري ٣٣٨/١، وابن يعيش ١٠١/٤، ٣٥/٨، وشرح التَّسهيل ٣٦٥/١، و٢٥٧/٢، وابن الناظم ١٤٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٢/٢، واللسان (ل د ن)، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٤، وأوضح المسالك ٢٦٣/١، وتخليص الشواهد ٢٠٦، والمغني ٥٥١، وابن عقيل ٢٩٥/١، والمساعد ٢٦٣/١، وابن جابر ٣٢٠/١، والمقاصد الشافية ٢٠٥/٢، والمكودي ٢٠٣/١، والمقاصد الشافية ٦١٠/٢، والتَّصريح ١٩٤/١، والبهجة المرضية ١٠٤/١، والهمع ١٠٥/٢، والخزانة ٢٤/٤.

[5] الكتاب ٢٦٥/١.

[6] وكذا يقدره الجمهور، وقال ابن مالك: عندي أن تقدير أنْ مستغنى عنه، وقيل: إن سيبويه يقدر لأنه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل. انظر: شرح التَّسهيل ٢٥٧/٢، وابن الناظم ١٤٢، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٤، وأوضح المسالك ٢٦٣/١، والمغني ٥٥١، والمقاصد الشافية ٢٠٥/٢.

يجوز الجمع بين العوض والمعوض[1] (**كَمِثلِ أمّا أنتَ بَرًّا فاقتَرِب**) فأنْ: مصدرية، و«ما» عوض عن كان، وأنت: اسمها، وبرًّا: خبرها، والأصل: لأن كنت برًّا، فحُذفت لام التعليل؛ لأنَّ حذفها مع «أنْ» مطّرد، ثمَّ حُذفت «كان» فانفصل الضَّمير المتَّصل بها، ثمَّ عُوِّض عنها «ما»، وأُدغمت فيها النون. ومنه قولُه[2]:

أبا خُراشةَ أمّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

تنبيهٌ:

حُذفت «كان» مع معموليها بعد «أَنْ» في قولِهم: افعل هذا إمّا لا[3]؛ أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر، ومنه قولُه[4]:

أمْرَعَتِ الأرْضُ لَوْ أنَّ ما لا
لَوْ أنَّ نُوْقًا لَكِ أوْ جِمالا
أوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمّا لا

---

[1] نُسب منع الجمع بين العوض والمعوض إلى سيبويه، وهو رأي ابن السراج، وعدَّ أبو علي الجمع رديئًا، وقد أجازه المبرد وابن جني. انظر الكتاب ٢٩٤/١، والأصول ٧٨/٣، والتعليقة ١٨٨/١، والمحتسب ٢٣٨/٢ ـ ٢٣٩، والخصائص ٧٨/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٠٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٤٩/٢، والارتشاف ١١٩٢/٣.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨، والكتاب ٢٩٣/١، والشعر والشعراء ٣٤١/١، والاشتقاق ٣١٣، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٠٥/٢، وابن يعيش ٩٩/٢، ١٣٢/٨، وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١، واللسان (خ ر ش) و (ض ب ع)، وشرح شذور الذهب ٢٤٢، وتخليص الشواهد ٢٦٠، والمقاصد الشافية ٢٠٩/٢، وشرح شواهد المغني ١١٦/١، والخزانة ١٣/٤ و١٨، ولجرير في ديوانه ٣٤٩/١، وللهذلي في المفصل ١٠٣، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ١٣٢، وبلا نسبة في العين (باب العين والضاد والباء معهما) ٢٨٣/١، والجمهرة (ب ض ع) ٣٥٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٠/٢، والحجة لأبي علي ٣٨٥/٤، والخصائص ٣٨١/٢، والأزهية ١٤٧، والإنصاف ٦٦، والبديع ٤٤١/٢، والمقدمة الجزولية ٢٧٩، وسفر السعادة ٧١٠/٢، وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١، ٤٤٢، وشرح التَّسهيل ٣٦٥/١، وشرح الرضي على الكافية ١٤٩/٢، وابن الناظم ١٤٢، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٦٠/١، والجنى الداني ٥٢٨، وابن الجزري ٦٦، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، والمغني ٥٤ و٥٧٢، وابن عقيل ٢٩٧/١، وابن جابر ٣٢١/١، والمنصف ١١٦/٣، والتَّصريح ١٩٥/١، والبهجة المرضية ١٠٥/١، والهمع ١٠٦/٢. ويروى: أَمّا كُنتَ.

[3] انظر المقتضب ١٥١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦١/٢، وأوضح المسالك ٢٦٥/١.

[4] الرجز بلا نسبة في البيان والتبيين ١٦٢/٢، وفصل المقال ٢٩٢، وشرح التَّسهيل ٣٦٦/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٥/١، واللسان (م ر ع)، والتذييل والتكميل ٢٣٤/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٦١/١، وتخليص الشواهد ٣٨١، والمساعد ٢٧٥/١، وتمهيد القواعد ١١٧٤/٣، والهمع ١٠٧/٢.

التَّقدير: إن كنت لا تجدين غيرها.

[١٥٧- ومِنْ مُضارِعٍ لِكانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُوْنٌ وهْوَ حَذْفٌ ما التُزِمْ]

(**وَمِن مُضارِعٍ لَكانَ**) ناقصة كانت أو تامَّة (**مُنجَزِم**) بالسُّكونِ، لم يتَّصل به ضمير نصب، وقد وليه متحرك (**تُحذَفُ نُونٌ**) هي لام الفعل تخفيفًا، (**وَهوَ حَذفٌ**) جائزٌ (**ما التُزِم**)[١] نحو: ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾ [النساء: ٤٠] في القراءتين[٢] بخلاف[٣] نحو: ﴿ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾ [القصص: ٣٧]، ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ ﴾ [يونس: ٧٨]، ﴿ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ٩]، ((إن يكنْه فلن تُسلَّطَ عليه))[٤]، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٨]، وخالف في هذا الأخير يونس[٥]، فأجاز الحذف حينئذٍ تمسُّكًا بقولِه[٦]:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرآةُ أبْدَتْ وَسامةً فَقَدْ أبْدَتِ المِرآةُ جَبْهةَ ضَيْغَمِ

وحُمل على الضَّرورة[٧]، قال النّاظمُ[٨]: «وبقولِه أقولُ؛ إذ لا ضرورةَ لإمكانِ أن يُقالَ:

---

[١] وقد نبَّه الزجاج إلى أن أكثر الاستعمال جاء في القرآن بإثباتها، وإسقاطها قليل. معاني القرآن للزجاج ٥٢/٢.

[٢] أي: بنصب حسنة ورفعها، فقرأ ابن كثير ونافع رفعًا، وقرأ الباقون بالنصب. انظر الحجة لابن خالويه ١٢٣، ولأبي علي ١٦٠/٣.

[٣] ويشترط لحذفها ألا يكون مضارع (كان) مرفوعًا كما في الآية الأولى، ولا منصوبًا كما في الثانية، ولا متصلًا بالضمير كما في الثالثة والحديث، ولا متصلًا بساكن كما في الرابعة. انظر الهمع ١٠٧/٢.

[٤] الحديث في البخاري (١٣٥٤)، ومسلم (٢٩٣٠)، وانظر شرح الكافية الشافية ٢٣١/١، وشرح التَّسهيل ١٥٤/١، والتذييل والتكميل ٢٤٠/٢، وشرح الشذور ٢٤٤، وابن عقيل ١١٨/١، والتَّصريح ١٩٦/١، والبهجة المرضية ٢٤/١، والهمع ١٠٧/٢.

[٥] أي: أجاز يونس حذف نون مضارع كان مع اتصالها بالساكن، ونسب ابن هشام ذلك للكوفيِّين، ومنعه سيبويه، قال ابن مالك في شرح الكافية: وهو قليل، وقال في شرح التَّسهيل: وبقوله أقول. انظر شرح التَّسهيل ٣٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٢٣/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٦١/١، والمرادي ٣١١/١، وتخليص الشواهد ٢٦٨، وأوضح المسالك ٢٦٩/١، وابن عقيل ٢٩٩/١–٣٠٠، وابن جابر ٣٢٥/١، والمكودي ١١٩/١، والتَّصريح ١٩٦/١، والهمع ١٠٨/٢. ويمكن أن يُفهم مما نقل سيبويه عن يونس أنه يجيز حذف غير النون أيضًا. انظر الكتاب ١٣/١.

[٦] هو الخنجر بن صخر الأسدي، والبيت له في سر الصناعة ٥٤٢/٢، واللسان (ك و ن)، والمقاصد النحوية ٦١٧/٢، والخزانة ٣٠٤/٩، والتَّصريح ٩٦/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٢٣/١، وابن الناظم ١٤٤، والتذييل والتكميل ٢٣٧/٤، وابن الوردي ١١١، وأوضح المسالك ٢٦٩/١، وتخليص الشواهد ٢٦٨، وابن جابر ٣٢٦/١، والمقاصد الشافية ٤٩٠/١.

[٧] وهو قول الجمهور. انظر الهمع ١٠٨/٢.

[٨] تصرف الأشموني في عبارة ابن مالك. انظر التَّسهيل ٥٦، وشرحه ٣٦٦/١ . ٣٦٧.

فإن تَكنِ المرآةُ أخفَت وسامةً... »، وقد قُرِئَ شاذًّا[1]: «لم يك الذين كفروا» [البينة: ١].

خاتمة[2]:

إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفي هو الخبر، نحو: ما كان زيد عالمًا، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا، نحو: ما كان زيد إلا عالمًا، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو: يَعِيجُ لم يجز أن يقترن بإلا، فلا يُقال في (ما كان زيد يعيج بالدواء): ما كان زيد إلا يعيج. ومعنى يعيج: ينتفع.

وحكمُ (ليس) حكم (ما كان) في كل ما ذُكر.

وأمّا زال وأخواتها فنفيها إيجاب، فلا يقترن خبرها بإلا، كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر، وما أوهم خلاف ذلك فمؤوَّل كقولِه[3]:

حَراجِيْجُ لا تَنْفَكُّ إلّا مُناخةً عَلَى الخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِها بَلَدًا قَفْرا

أي: ما تنفصل عن الأتعاب إلا في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمي بها بلدًا قفرًا، فتنفك هنا: تامَّة، ويجوز أن تكونَ ناقصة وخبرها «على الخسف»، ومناخة: منصوب على الحال؛ أي: لا تنفك على الخسف إلا في حال إناختها[4]، واللهُ أعلم.

---

[1] انظر ابن عقيل ٢٩٩/١، ولم أقف عليها في مضانّها.

[2] ما في هذه الخاتمة مأخوذ من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤٢٠/١ . ٤٢٢.

[3] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ١٤١٩/٣، والكتاب ٤٨/٣، ومعاني الفراء ٢٨١/٣، والحلبيات ٢٧٣، ٢٧٨، والمحتسب ٣٢٩/١، والتبصرة والتذكرة ١٨٩/١، والبديع ٤٦٧/١، وابن يعيش ١٠٦/٧، وشرح التَّسهيل ٣٥٧/١، واللسان (ف ك ك)، وتخليص الشواهد ٢٧٠، والمقاصد الشافية ١٩٠/٢، والخزانة ٢٤٧/٩، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٤/٣، وأسرار العربية ١٤٢، وشرح الكافية الشافية ٤٢١/١، والجنى الداني ٥٢١، والصفوة الصفية ٢٢/٢، والجنى الداني ٥٢١. ويروى: قَلائِص، وفي (م): ماتنفكُّ.

[4] وكان أبو عمرو بن العلاء والأصمعي وأبو عمر الجرمي ومن بعدهم يقولون: أخطأ ذو الرمة. شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٤/٣، والموشح ٢٣٦.

فَصلٌ في ما ولا ولاتَ وإن المُشَبَّهاتِ بِلَيسَ

إنَّما شُبِّهت هذه بليس في العمل؛ لمشابهتها إيّاها في المعنى[1]؛ وإنَّما أُفرِدت عن باب كان لأنَّها حروف وتلك أفعال[2].

[١٥٨- إعْمالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ ما دُوْنَ إنْ مَعَ بَقا النَّفْيِ وتَرْتِيْبٍ زُكِنْ]

(**إعمالَ لَيسَ أُعمِلَت ما**) النّافية نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وهذه لغة الحجازيين[3]، وأهملها بنو تميم[4]، وهو القياس؛ لعدم اختصاصها بالأسماء[5].

ولإعمالها عند الحجازيِّين شروطٌ أشار إليها بقولِه: (**دَونَ إن مَعَ بَقا النَّفيِ وَتَرتيبٍ زُكِن**) أي: عُلم، فإن فُقِد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو: (ما إنْ زيدٌ قائم)، فما: حرف نفي مهمل، وإنْ: زائدة، وزيد: مبتدأ، وقائم: خبره، ومنه قولُ الشاعر[6]:

---

[1] انظر الكتاب ٥٧/١، والأصول ٩٤/١، و شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٥/١، وابن الناظم ١٤٥، وأوضح المسالك ٢٧٣/١، وابن عقيل ٣٠٢/١، وابن جابر ٣٢٧/١، والمقاصد الشافية ٢١٥/٢.

[2] هذه عبارة المرادي ٢٠٦/١، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن كان وأخواتها جميعًا حروف وليست أفعالًا، لأنها لا تدل على المصدر، والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين. انظر أسرار العربية ١٣٢.

[3] انظر الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٨/٣، والأصول ٩٥/١، وشرح الكتاب ٣٢٤/١، والحجة لأبي علي ٢٢٧/٦، وحجة القراءات ٧٠٣، وأمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، والبديع ٥٦٧/١، والصفوة الصفية ٣٣/٢، وشرح التَّسهيل ٣٦٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وابن الناظم ١٤٥، والارتشاف ١١٩٧/٣، وابن الوردي ١١٠، وشرح شذور الذهب ٢٥٢، وأوضح المسالك ٢٧٤/١، والمغني ٣٩٩ و ٩١٧، والمقاصد الشافية ٢١٦/٢، والمكودي ٢٠٦/١، وتمهيد القواعد ١١٩١/٣.

[4] انظر الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٨/٣، وشرح الكتاب ٣٢٤/١، والحجة لأبي علي ٢٢٧/٦، وحجة القراءات ٧٠٣، وأمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، والبديع ٥٦٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٦٩/١، والارتشاف ١١٩٧/٣، وشرح شذور الذهب ٢٥٢، والمغني ٣٩٩ و ٩١٧، والمكودي ٢٠٦/١، والمقاصد الشافية ٢١٦/٢، والتَّصريح ١٩٦/١.

[5] نص على ذلك سيبويه. انظر الكتاب ٥٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٤/١، وأمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، والبديع ٥٦٧/١، وابن الناظم ١٤٥، ومنهج السالك ٦١، وابن الوردي ١١٢، وابن عقيل ٣٠٢/١، وابن جابر ٣٢٧/١، وتمهيد القواعد ١١٩١/٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٢.

[6] البيت بلا نسبة في تهذيب اللغة (ص ر ف) ١١٤/١٢، والصحاح (ص ر ف) ١٣٨٥/٤، والمقاييس (ص ر ف) ٣٤٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٤، وشرح التَّسهيل ٣٧٠/١، وابن الناظم ١٤٥، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٤، والجنى الداني ٣٢٨، وتخليص الشواهد ٢٧٧، وشرح شذور الذهب ٢٥٢، والمغني ٣٨، وأوضح

بَنِي غُدانةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

وأمّا رواية يعقوب بن السِّكِّيت ذهبًا[1] – بالنَّصب – فمخرَّجة على أنَّ (إنْ) مؤكِّدةٌ لـ(ما) لا زائدة[2].

وكذا إذا انتقض النَّفيُ بإلّا[3] نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأمّا قولُه[4]:

وَما الدَّهْرُ إلّا مَنْجَنُوْنًا بِأَهْلِهِ وَما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذَّبا

فشاذٌّ[5] أو مؤوَّل[6].

المسالك ٢٧٤/١، وابن جابر ٣٢٨/١، وتمهيد القواعد ١١٩٤/٣، والمقاصد الشافية ٢٢٠/٢، والتَّصريح ١٩٧/١، والهمع ١١٢/٢، والخزانة ١١٩/٤. ويروى: ما إن أنتم ذهبًا ولا صريفًا. ويروى: بني غُدانةَ حَقًّا لستُم ذَهَبًا وَلا صَرِيفًا.

[1] انظر تهذيب اللغة (ص ر ف) ١١٤/١٢، والصحاح (ص ر ف) ١٣٨٥/٤، والمقاييس (ص ر ف) ٣٤٣/٣، وشرح الكافية للرضي ١٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٥٨/٤، والمقاصد الشافية ٢٢٠/٢، والجنى الداني ٣٢٨، والخزانة ١١٩/٤، ولم أقف على هذه الرواية في كتاب الألفاظ ولا في إصلاح المنطق.

[2] وهذا قول الكوفيين، وهم لا يرون إبطال عمل ما في هذه الحالة، ووافقهم المبرد، أما البصريُّون فيرون أن هذه الرواية شاذة. انظر الإنصاف ٥٠٥، وشرح الكافية للرضي ١٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٥٨/٤، والمغني ٣٨، وتمهيد القواعد ١١٩٨/٣، وشرح شواهد المغني ٨٤/١، والخزانة ١١٩/٤. أوضح المسالك ٢٧٦/١.

[3] انظر الكتاب ٥٩/١ و٣٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٣/١، والبديع ٥٦٨/١، واللباب ١٧٦/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وابن الناظم ١٤٦، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٤، والجنى الداني ٣٢٤، وتخليص الشواهد ٢٧٧، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وتمهيد القواعد ١١٩٣/٣، وتمهيد القواعد ١٠٢٨/٣، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢.

[4] البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ٢٢٠/١، وهو بلا نسبة في المحتسب ٣٢٨/١، والبديع ٥٦٩/١، واللباب ١٧٦/١، وابن يعيش ٧٥/٨، وشرح الجمل ٥٩٢/١، والمقرب ١٠٣/١، والضرائر لابن عصفور ٧٥، والصفوة الصفية ٣٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٤/١، وابن الناظم ١٤٦، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٧٣/٤، وابن الوردي ١١٢، والجنى الداني ٣٢٥، وتخليص الشواهد ٢٨٢، والمغني ١٠٢، وأوضح المسالك ٢٧٦/١، وابن جابر ٣٢٩/١، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢، والتَّصريح ١٩٧/١، والمقاصد النحوية ٦٣٦/١، والخزانة ١٣٠/٤. ويروى: أرى الدهرَ إلّاَ، ولا شاهد فيه. ويروى: وما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَلَّلا.

[5] انظر المقاصد الشافية ٢٢١/٢.

[6] ذهب يونس إلى أنه يجوز إعمال (ما) عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا، وقد استدلَّ على ذلك بهذا البيت، فزعم أن (ما) نافية، و (الدهر) اسمها، و(منجونًا) خبرها، وأن (ما) في الشطر الثّاني نافية كذلك، و(صاحب الحاجات) اسمها، و(معذبًا) خبرها. وجمهور النحاة يؤوِّلون هذه الشواهد؛ فممّا أوَّلوا به أنَّ (منجونًا) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجونًا، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وكذلك قوله: (معذبًا) في الشطر الثّاني. والوجه الثاني الذي أوّلوا به البيت أن: (منجونًا) مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف، و(معذبًا) كذلك. وقد وصف ابن الأثير

وكذا يبطل عملها إذا تقدَّم خبرها على اسمها[1]، نحو: ما قائِمٌ زَيْدٌ، ومنه قولُ الشاعر[2]:

وَما خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدا وَلَكِنْ إذا أَدْعُوْهُمُ فَهُمُ هُمُ

وأمّا قول الفرزدق[3]:

فَأَصْبَحُوْا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فشاذٌّ[4]، وقيل: غلط سببُه أنَّه تميميٌّ، وأراد أن يتكلَّم بلغة الحجاز، ولم يدرِ أنَّ من شروط النَّصب عندهم بقاءَ التَّرتيب بين الاسم والخبر[5]،

هذه التأويلات بالبعيدة، وذهب الشلوبين وابن مالك إلى ما ذهب إليه يونس، قال ابن مالك في شرح التَّسهيل ٣٧٤/١: ((وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يُجعل (منجونًا) و(معذبًا) خبرين لما منصوبين بها، إلحاقًا لها بليس في نقض النفي، كما أُلحقت بها في عدم النقض)). انظر البديع ٥٦٩/١، واللباب ١٧٦/١، والمقرب ١٠٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٤/١، والتذييل والتكميل ٢٧٣/٤، والجنى الداني ٣٢٥، وتمهيد القواعد ١٠٢٨/٣.

[1] قال سيبويه ٥٩/١: ((فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ، رفعتَ. ولا يجوز أن يكونَ مقدّمًا مثلَه مؤخَّرًا)) وعلَّل ذلك بأنَّها ليست بفعل، ولم تَقْوَ قوّتَه، فلم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٣٤/١، وعلل النحو ٢٣٧، وأمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، والبديع ٥٦٨/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، والارتشاف ١١٩٧/٣، وابن الوردي ١١٢، وتمهيد القواعد ١١٩٣/٣، والمقاصد الشافية ٢٢٢/٢.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٠/١، والتذييل والتكميل ٢٥٦/٤، وأوضح المسالك ٢٧٩/١، وتمهيد القواعد ١١٩٣/٣، والمقاصد النحوية ٦٣٨/٢، والتَّصريح ١٩٨/١.

[3] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٢٠٤/١، والكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٩/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٢/١، والبديع ٥٦٩/١، واللباب ١٧٦/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٣/١، وشح الكافية الشافية ٣٩٥/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٦/٤، والجنى الداني ١٨٩ و ٣٢٤ و ٤٤٦، وتخليص الشواهد ٢٨١، والمغني ٤٧٥، وابن جابر ٣٣١/١، والمقاصد الشافية ٢٢٢/٢، وتمهيد القواعد ١٢٠٢/٣، والتَّصريح ١٩٨/١، ٧٨٢/٢، والهمع ١١٣/٢، والخزانة ١٣٣/٤ و ١٣٨، و ١٥٠/٣، وبلا نسبة في الحلبيات ١٩٤، والمقرَّب ١٠٢/١، وشرح التَّسهيل ٢٠٩/٢، ورصف المباني ٣٧٩، والارتشاف ١٥٩٩/٣، وابن الوردي ١١٢، وأوضح المسالك ٢٨٠/١، والمغني ١١٤.

[4] وهو قول سيبويه، كما قال ابن عصفور، فقد قال بعد روايته الشاهد: ((وهذا لا يَكاد يُعرَف))، ونبَّه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٢/١ على أن سيبويه أراد بهذا أنه من الشواذ، وانظر: الكتاب ٦٠/١، واللباب ١٧٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١، والتذييل والتكميل ٢٧٢/٤، والجنى الداني ٣٢٤/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، وتمهيد القواعد ١٢٠٤/٣، والمقاصد الشافية ٢٢٢/٢.

[5] قال بغلطه المبرد في المقتضب ١٩١/٤، والسيرافي في شرح الكتاب ٣٢٩/١، والعكبري في اللباب ١٧٦/١، وانظر الصفوة الصفية ٣٦/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢٦٦/٤، وتخليص الشواهد ٢٨١، وأوضح المسالك

وقيل: مؤوَّل[1] .

تنبيهان:

الأوَّل: قال ابن مالك في «التَّسهيل»[2]: «وقد تعمل متوسِّطًا خبرها، وموجبًا بإلا؛ وفاقًا لسيبويه[3] في الأوَّل، وليونس[4] في الثّاني».

الثّاني: اقتضى إطلاقه منعَ العمل عند توسُّط الخبر ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

قال في «شرح الكافية»[5]: «من النَّحْويين مَنْ يرى عمل (ما) إذا تقدَّم خبرها وكان ظرفًا أو مجرورًا، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور»[6].

[١٥٩- وسَبْقَ حَرْفِ جرٍّ أوْ ظَرْفٍ كما بِي أنْتَ مَعْنِيًّا أجازَ العُلَما]

٢٨٢/١، وتمهيد القواعد ١٢٠٤/٣، والمقاصد النحوية ٦٤٠/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٨/١، والخزانة ١٣٤/٤.

[1] وقيل في تأويله: إن (مثلهم) نعتٌ تقدَّم فنُصب على الحال، وهو قول المبرد والمازني، أو نُصب على الظرف، وهو قول الكوفيين كما ذكر الرضي، أو هي لغة ضعيفة، ذكر ذلك العكبري. وصحَّح ابن عصفور أن (مثلهم) مرفوع، ولكنه مبني على الفتح. وانظر المقتضب ١٩١/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٩/١، والبديع ٥٦٩/١، واللباب ١٧٦/١، والمقرب ١٠٢/١، والتذييل والتكميل ٢٦٦/٤، والمغني ٤٧٥، وتمهيد القواعد ١٢٠٥/٣.

[2] التَّسهيل ٥٧.

[3] نقل ابن مالك عن سيبويه جواز عملها متوسطًا خبرها، ورُدَّ بأن المنصوص عند سيبويه المنع، وأما المجوز فهو الجرمي والفراء، وقد اختلف النقل عن الفراء؛ فنُقل عنه أنه أجاز (ما قائمًا زيد) بالنصب، ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيز النصب. انظر الكتاب ٥٩/١، والمقرب ١٠٢/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢٥٤/٤ و ٢٦٦، والارتشاف ١١٩٨/٣، والجنى الداني ٣٢٤، والمقاصد الشافية ٢٢٢/٢، وتمهيد القواعد ١٢٠١/٣، والتَّصريح ١٩٨/١، و الهمع ١١٣/٢.

[4] نقل ابن مالك قوله في شرح التَّسهيل ٣٧٣/١، وأنكر أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٦٩/٤ ما حكاه المصنف عن يونس من جواز النصب على الإطلاق، ثم جاء بنقل عن ابن أصبغ صاحب ((رؤوس المسائل)) وعن الصفار؛ ليدل على أن جواز النصب عند يونس على التفصيل، لكنّه لم يبين وجه ذلك.

[5] شرح الكافية الشافية ٤٣٢/١.

[6] وقد أجاز ذلك جمهور البصريين قياسًا، وصحَّحه ابن عصفور، واختُلف عن الأخفش، فنقل ابن عصفور أنه منعه، ونقل أبو حيان أنه أجازه، انظر شرح ابن عصفور ٥٩٥/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٢/١، والارتشاف ١١٩٨/٣، والجنى الداني ٣٢٨، وتمهيد القواعد ١١٩٤/٣و ١٢٠٧، والتصريح ١٩٨/١.

(**وَسَبقَ حَرفِ جَرٍّ**) مع مجروره (**أو ظَرفٍ**) مدخولَيْ (ما) مع بقاء العمل (**كَما بِي أنتَ مَعنِيًّا**)، و(ما عِنْدَكَ زَيْدٌ قائِمًا) (**أجازَ العُلَما**)[1]. سَبْق: مصدرٌ نُصب بالمفعولية لأجاز مضافٌ إلى فاعله، والمراد أنَّه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا كما مَثَّل، ومنه قولُ الشاعر[2]:

بِأُهْبةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فما كُلَّ حِيْنٍ مَنْ تُوالِي مُوالِيا

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل[3]، نحو: ما طَعامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ، ومنه قولُه[4]:

وَقالُوْا تَعَرَّفْها المَنازِلَ مِنْ مِنىً وَما كُلَّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ

وأجاز ابن كَيسانَ[5] بقاء العمل والحالةُ هذه.

[١٦٠- ورَفْعَ مَعْطُوْفٍ بِلَكِنْ أوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوْبٍ بِما الزَمْ حَيْثُ حَلْ]

(**وَرَفعَ مَعطُوفٍ بِلَكِن أو بِبَل مِن بَعدِ**) خبرٍ (**مَنصُوبٍ بِما**) الحجازية (**الزَم حَيثُ حَل**).

---

[1] انظر الأصول ٩٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٠/١، والارتشاف ١١٩٩/٣. وقد ذكر الشاطبي في المقاصد الشافية ٢٢٩/٢: أن ابن مالك نسبَ جوازَ المسألة للعلماء، ولم ينسُبْ ذلك للعرب، ولا أطلقَ القول، ليُنَبّه . والله أعلم . على أنّ السماعَ في مثلِ هذا معدومٌ، أو في حكم المعدومِ... إلا أنّ القياس قابل له.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٠/١، والتذييل والتكميل ٢٥٩/٤، وتمهيد القواعد ١١٩٤/٣، وأوضح المسالك ٢٨٣/١، والمغني ٩١٠، والمقاصد الشافية ٢٢٩/٢، والمقاصد النحوية ٦٢٤/٢، والتَّصريح ١٩٩/١. ويروى: بأهبة حرب كن وإن كنت. ويروى: من تؤاتي مؤاتيا.

[3] وقد وصف سيبويه التقديم والتأخير في هذه الحالة بالشذوذ فقال: ((ليس في شيء من كلامهم، ولا يكاد يكون في شعرٍ)).انظر الكتاب ٧١/١—٧٢، والأصول ٩٣/١، وشرح كتاب سيبويه ٤/٢، واللباب ١٧٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٠/١ و ٦٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وابن الناظم ١٤٧، والارتشاف ١١٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٥٩/٤، والجنى الداني ٣٢٨/١، وابن الوردي ١١٢، وتخليص الشواهد ٢٧٨، وشذور الذهب ٢٥٤، والمغني ٩١٠، وتمهيد القواعد ١١٢٤/٣، والمقاصد الشافية ٢٢٣/٢.

[4] هو مزاحم بن الحارث العقيلي، والبيت له في الكتاب ٧٢/١ و ١٤٦، وشرح كتاب سيبويه ٣٥٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/١، والحماسة البصرية ٢٢٦/٢، والمقاصد النحوية ٦٤٠/٢، وشرح شواهد المغني ٩٧٠/٢، والتَّصريح ١٩٨/١، والخزانة ٢٦٨/٦، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، والمذكر والمؤنث للأنباري ٣١/٢، والضرائر لابن عصفور ١٧٧، وشرح التَّسهيل ٣٧٠/١، وابن الناظم ١٤٧، واللسان (ع ر ف)، والتذييل والتكميل ٢٥٩/٤، وابن الوردي ١١٢، وتخليص الشواهد ٢٧٨، وشرح شذور الذهب ٢٥٤، والمغني ٩١٠، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، وابن جابر ٣٣٣/١، والمقاصد الشافية ٢٢٣/٢، وتمهيد القواعد ١١٩٣/٣. ويروى برفع (كل)، وقد رجَّح سيبويه هذه الرواية، وقال الفراء: لم أسمع أحدًا نصب كل. ويروى: من يغشى.

[5] انظر الارتشاف ١١٩٩/٣، والمرادي ٣١٤/١، والجنى الداني ٣٢٨، والهمع ١١٣/٢.

(رفع) مصدر نصب بالمفعولية لـ(الزم)، مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف، والتَّقدير: الزم رفعَك معطوفًا بلكن أو ببل إلى آخره. وإنَّما وجب الرَّفع لكونه خبرَ مبتدأٍ مقدَّرٍ، ولا يجوز نصبه عطفًا على خبر ما؛ لأنَّه موجب، وهي لا تعمل في الموجب، تقول: (ما زيدٌ قائمًا بلْ قاعدٌ)، و(ما عمروٌ شجاعًا لكنْ كريمٌ)؛ أي: بل هو قاعد، لكن هو كريم[1].

فإن كان العطف بحرف لا يوجب، كالواو والفاء، جاز الرَّفع والنَّصب نحو: ما زيدٌ قائمًا وَلا قاعِدًا ولا قاعدٌ[2]، والأرجحُ النَّصب[3].

تنبيهٌ:

قد عرفْتَ أنَّ تسميةَ ما بعد بل ولكن معطوفًا مجاز؛ إذ ليس بمعطوف، وإنَّما هو خبر مبتدأ مقدر، وبل ولكن حرفا ابتداء[4].

[١٦١ـ وبَعْدَ ما ولَيْسَ جَرَّ البا الخَبَرْ وبعَدْ لا ونَفْيِ كانَ قَد يُجَرّْ]

(**وَبعدَ ما**) النافية (**وَلَيسَ جَرَّ البا**) الزّائدةُ (**الخبر**) كثيرًا[5]، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[فصلت: ٤٦][6]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[الزمر: ٣٦]، (**وَبعدَ لا**) النافية[7] (**وَنفيِ كانَ**) وبقية النواسخ (**قَد يُجَرّ**)

---

[1] انظر الأصول ٩٤/١، وعلل النحو ٢٦١، والبديع ٥٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٦/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٤/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٣/١، وشرح الرضي على الكافية ١١٢/٢، والارتشاف ١٢٠٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٤، والمغني ٦١٥، وتمهيد القواعد ١٢١٠/٣، والمقاصد الشافية ٢٣١/٢.

[2] لم يذكر ابن عصفور الرفع، وذكر عن سيبويه أنه حكى وجهًا ثالثًا، وهو الجر على توهم الباء، قال: وهو قبيح، وقال أبو حيان: ((وأما الخفض فيه على التوهم فمسموع، لكن عامة النحويين لا يجيزونه، وأجازه الكسائي، والفراء، قياسًا)). انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٦/١، والارتشاف ١٢٠٢/٣، والمساعد ٢٨١/١، والمقاصد الشافية ٢٣٢/٢.

[3] ذكر سيبويه أن الرفع هو الوجه في: لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقَّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسَّرُ

وذكر أبو حيان أن النصب عطفًا على الخبر أجود، وإن كان قوم من القدماء منعوه، وأوجبوا الرفع على إضمار هو. انظر الكتاب ٦٣/١، والارتشاف ١٢٠٢/٣.

[4] انظر الكتاب ٣١٦/٢، وشرح التَّسهيل ٣٨٢/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٤، والمرادي ٢٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٢١١/٣، وابن عقيل ٣٠٩/١، والمكودي ٢٠٨/١.

[5] قاس الفراء على زيادة الباء بعد ما، ووصفها المرادي بالمقيسة، ولكن سيبويه عدّها أضعف من الزيادة في خبر ليس. انظر الكتاب ٣١٦/٢، و معاني القرآن للفراء ١٦٤/١، و٤٢٣/١، والجنى الداني ٥٤.

[6] ولا خلاف في زيادة الباء بعد (ما) الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشري زيادتها بعد (ما) التميمية، وصَّحح ابن مالك وأبو حيان والمرادي الجواز. انظر شرح التَّسهيل ٣٨٣/١، والتذييل والتكميل ٣١١/٤، والمرادي ٢٠٨/١.

[7] انظر اللُّباب ٢٤٦/١، واللمحة لابن الصائغ ٥٢٠/٢، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٤.

قليلًا[1]، من ذلك قوله[2]:

فَكُنْ لِيَ شَفِيْعًا يَوْمَ لا ذُوْ شَفاعةٍ بِمُغْنٍ فَتِيْلًا عَنْ سَوادِ بنِ قارِبِ

وقوله[3]:

وَإِنْ مُدَّتِ الأيْدِي إلَى الزّادِ لَمْ أَكُنْ بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

وقوله[4]:

دَعانِي أخِي والخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمّا دَعانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

وربَّما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إيّاه[5]، كقولِه[6]:

---

[1] علق المرادي في الجنى الداني ٥٤ على زيادة الباء هنا بقوله: ((وظاهر كلام بعضهم أن هذا يجوز القياس عليه))، وقد منع هذا القياس ابن عصفور. انظر الهمع ١٢٧/٢.

[2] هو سواد بن قارب الصحابي، والبيت له في جمهرة أشعار العرب ٥٥، والحماسة البصرية ١١٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٥، وشرح الكافية الشافية ١١٤/١، وابن الناظم ١٤٨، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤، و ٣٠٨/٤، والمرادي ٢٠٨/١، والجنى الداني ٥٤، وابن جابر ٣٣٥/١، وتمهيد القواعد ١٢١٥/٣، والمقاصد الشافية ٢٣٨/٢، والمقاصد النحوية ٦٥٠/٢، والتَّصريح ٢٠١/١، و ٤١/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٤/١، والمغني ٥٤٨، و٧٥٩، وابن عقيل ٣١٠/١، والمكودي ٢٠٩/١، والبهجة المرضيّة ١٧٩/١، وشرح شواهد المغني ٨٣٥/٢. ويروى: وكن لي. ويروى: سواك بمغنٍ.

[3] هو الشنفرى ثابت بن جابر، والبيت له في ديوانه ٥٩، وشرح التَّسهيل ٦٠/٣، و شرح الكافية الشافية ٤٢٤/١، وابن الوردي ١١٣، وتخليص الشواهد ٢٨٥، والخزانة ٣٤٠/٣، والتَّصريح ٢٠٢/١، و ٥١/٤، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٨٢/١، و ١٢٦/٢، وابن الناظم ١٤٩، و التذييل والتكميل ٣٠٨/٤، وابن جابر ٣٣٦/١، وأوضح المسالك ٢٩٥/١، والجنى الداني ٥٤، وابن عقيل ٣١٠/١، والمكودي ٢٠٩/١، والبهجة المرضية ١٠٨/١، والهمع ١٢٧/٢.

[4] هو دريد بن الصِّمّة، والبيت له في ديوانه ٤٨، والصحاح (ق ع د) ٥٢٧/٢، واللسان (ق ع د)، وأوضح المسالك ٢٩٦/١، وتخليص الشواهد ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٩٣٨/٢، والتَّصريح ٢٠٢/١، وبلا نسبة في الأصول ٢١٢/٣، وسفر السعادة ٤٢٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٢٤/١، وابن الناظم ١٤٩، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٤، والمقاصد الشافية ٢٣٩/٢، والهمع ١٢٧/٢.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ١٦٤/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٤/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٨/١، ونقل في اللسان (هـ ل ل) رأي الكسائي أن هل تخرج عن معنى الاستفهام إلى معنى الجحد، وعدَّ المرادي هذه الزيادة غير مقيسة. انظر الجنى الداني ٥٤.

[6] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٨٦٣ (طبعة الصاوي)، والأزهية ٢١٠، وجمهرة اللغة (د ر ق) ٦٣٦/٢، واللسان (ق ر د)، والتذييل والتكميل ٣١٤/٤، وتخليص الشواهد ٢٨٦، والمقاصد الشافية ٢٣٦/٢، والتَّصريح ٢٠٢/١٠، والخزانة ١٤٢/٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٤/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠٨/١، وأساس البلاغة (ق ر د) ٣٦١، وشرح

يَقُوْلُ إذا اقْلَوْلَى عَلَيْها وَأقْرَدَتْ ألا هَلْ أخُوْ عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدائِم

وَنَدر في غير ذلك كخبر إنَّ ولكنَّ وليت[1]، كما في قولِه[2]:

فَإِنْ تَنْأ عَنْها حِقْبةً لا تُلاقِها فإنَّكَ ممّا أحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ

وقوله[3]:

وَلَكِنَّ أجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوْفُ فِي النّاسِ والأجْرُ

وقوله[4]:

ألا لَيْتَ ذا العَيْشَ اللَّذِيْذَ بِدائِمٍ

على إحدى الروايتين.

وإنَّما دخلت في خبر أنَّ في قولِه: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٣]؛ لأنَّه في معنى: أو ليس الله بقادر[5].

تنبيهات:

الأوَّل: لا فرق في دخول الباء في خبر «ما» بين أن تكونَ حجازية أو تميمية، كما اقتضاه إطلاقه[6]،

التَّسهيل ٣٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٨/١، وابن الناظم ١٤٩، واللسان (هـ ل ل)، والارتشاف ١٢١٧/٣، والجنى الداني ٥٥، وأوضح المسالك ٢٩٩/١، والمغني ٤٥٩، والخزانة ١٤/٥، والهمع ١٢٨/٢. ويروى: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم.

[1] وهذا مسموع، ولكنه قليل، ولا يقاس عليه على رأي المرادي. انظر شرح الرضي على الكافية ٢٨٣/٤، والجنى الداني ٥٥، والخزانة ٥٢٣/٩.

[2] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٤٢، والصاحبي ٦٩، وشرح التَّسهيل ٣٨٥/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٨/١، وابن الناظم ١٥٠، وتخليص الشواهد ٢٨٦، وتمهيد القواعد ١٢٤٢/٣، والمقاصد الشافية ٢٤٠/٢، والتَّصريح ٢٠٢/١، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ١٧٨/٣، ورصف المباني ٢٥٧، وأوضح المسالك ٢٩٧/١، والهمع ١٢٨/٢.

[3] البيت بلا نسبة في سر الصناعة ١٤٢/١، وابن يعيش ٢٣/٨، ١٣٩، وشرح التَّسهيل ٣٨٥/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٣/٤، واللسان (ك ف ي)، والارتشاف ١٢١٨/٣، والتذييل والتكميل ٣١٤/٤، وأوضح المسالك ٢٩٨/١، والمقاصد الشافية ٢٤٠/٢، والتَّصريح ٢٠٢/١، والهمع ١٢٨/٢، والخزانة ٥٢٣/٩.

[4] هو الفرزدق، وقد مرّ قريبًا.

[5] وشُرط لدخولها سبقُ (لم). انظر معاني القرآن للفراء ٥٦/٣، وللأخفش ٥١٩/٢، وللزجاج ٤٤٧/٤، والحجة ١٩٥/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٣/١.

[6] وهذا ما صحَّحه ابن مالك وأبو حيان والمرادي وابن عقيل. انظر شرح التَّسهيل ٣٨٣/١، والتذييل والتكميل ٣١١/٤، والجنى الداني ٥٤، وابن عقيل ٣٠٩/١.

وصرَّح به في غير هذا الكتاب[1]، وزعم أبو علي[2] أنَّ دخول الباء مخصوص بالحجازية، وتبعه على ذلك الزمخشري[3]، وهو مردود، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم، وهو موجود في أشعارهم[4]، فلا التفات إلى مَنْ منع ذلك[5].

الثّاني: اقتضى إطلاقه أيضًا أنَّه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إنْ، وقد صرَّح بذلك في غير هذا الكتاب[6]، ومنه قولُه[7]:

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبُوْ مالِكٍ بِواهٍ وَلا بِضَعِيْفٍ قُواهْ

الثّالث[8]: اقتضى إطلاقه أيضًا أنَّه لا فرقَ في «لا» بين العاملةِ عمل ليس كما تقدَّم والعاملةِ عمل إنَّ، نحو قولهم: لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النارُ؛ أي: لا خير خير[9].

[١٦٢- فِي النَّكِراتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا وقَدْ تَلِي لاتَ وإنْ ذا العَمَلا]

(**فِي النَّكِرات أُعمِلَت كَلَيسَ لا**) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مرَّ، وهو أيضًا خاصٌّ

---

[1] شرح التَّسهيل ٣٨٤/١.

[2] ظاهر كلام أبي علي في كتاب الشعر ٤٤٤ أنه يرجح دخولها على الحجازية، ولم يجزم بامتناع دخولها على التميمية، وانظر البديع ٥٦٩/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٣/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٨/٢، والمقاصد الشافية ٢٣٤/٢. ونسب الشاطبيُّ القول بذلك لابن السراج أيضًا. وقال ابن عقيل ٣٠٩/١: وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك؛ فمرة قال: لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تزاد في الخبر المنفي. وانظر أيضًا الكتاب ٣١٦/٢، و معاني القرآن للفراء ١٦٤/١.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٣٨٣/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٨/٢.

[4] كما في روايته لبيت الفرزدق: لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّهِ... في الكتاب ٦٣/١، وقد تقدم تخريج البيت.

[5] ونص على ذلك الفراء أيضًا. انظر التذييل والتكميل ٣١١/٤، وابن عقيل ٣٠٩/١.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٣٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٤، وقد نصَّ الرضي على أن هذا موضع اتفاق. انظر شرح الرضي على الكافية ١٨٨/٢.

[7] هو المتنخل الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ٢٩/٢، والأغاني ٢٦٥/٢٣، وشرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣، والشعر والشعراء ٦٦٠/٢، والخزانة ١٤٦/٤، ونُسب لذي الإصبع العدواني في الخزانة ١٥٠/٤، وهو بلا نسبة في البديع ٥٧١/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٧/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٨/٢، والتذييل والتكميل ٣١١/٤، وتمهيد القواعد ١٢٤٠/٣، والمقاصد الشافية ٢٣٥/٢، والهمع ١٢٨/٢، والخزانة ١٤٢/٤. ويروى: وما إن أسيدٌ أبو مالكٍ بوانٍ...

[8] لو أخَّر هذا التنبيه إلى ما بعد الحديث عن لا، لكان أولى، والله أعلم.

[9] انظر الأصول ٤٠٧/١، والحجة لأبي علي ١٩٤/١، والهمع ١٢٨/٢.

بلغة الحجاز دون تميم[1]، ومنه قولُه[2]:

تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ باقِيًا وَلا وَزَرٌ ممّا قَضَى اللهُ واقِيا

تنبيهات:

الأوَّل: ذكر ابن الشَّجريِّ[3] أنَّها أُعْمِلَتْ في معرفة، وأنشد للنابغة الجَعْدِيِّ[4]:

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغِيا سِواها وَلا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا

وتردَّد رأي النّاظم في هذا البيت،

---

[1] هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين، ورجّحه ابن مالك وأكثر النحاة بعده، ومنعه الأخفش، وزعم أن سيبويه قال به قياسًا، ونقل أبو حيان والمرادي والسيوطي المنع عن المبرد، وقوله في المقتضب موافق لسيبويه، وذكر الرضي أن إعمالها عمل ليس غير مسموع، وصحَّح أبو حيان أنه مسموع، لكنه في غاية الشذوذ والقلة. انظر الكتاب ٢٩٦/٢ و ٣٠٠، والأصول ٣٩٤/١ و ٤٠٧ . ٤٠٨، والمقتضب ٣٨٢/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٢٧٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٦/١، والحجة لأبي علي ١٩٤/١، والحلبيات ٢٨٣، وابن يعيش ١٠٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢، والارتشاف ١٢٠٨/٣، والجنى الداني ٢٩٣، والمغني ٧٢٨، وابن عقيل ٣١٢/١، والتصريح ١٩٩/١، والهمع ١١٩/٢. وأنكر الرضي وصف إعمال لا عمل ليس باللغة الحجازية، فقال في شرح الكافية ١٨٤/٢: فاللغة الحجازية إذن، اعمال (ما) وحدها دون (لا) عملَ ليس بشروط ستجيء، وغير الحجازيين وهم بنو تميم، لا يعملونها مطلقًا. وانظر الهمع ١٢٠/٢.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٦، وابن الناظم ١٥٠، والارتشاف ١٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤، و٣١١/٥، والجنى الداني ٢٩٢، وابن الوردي ١١٣، والمغني ٣١٥، وأوضح المسالك ٢٨٦/١، وشرح قطر الندى ١١٤، وشرح شذور الذهب ٢٥٦، و٣٥٩، وتخليص الشواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٣١٣/١، وابن جابر ٣٣٧/١، وتمهيد القواعد ١٢١٥/٣، والمقاصد الشافية ٢٤٣/٢، والمكودي ٢١٠/١، والمقاصد النحوية ٦٤٣/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٢/٢، والبهجة المرضية ١٠٨/١، والهمع ١١٩/٢، والتَّصريح ١٩٩/١.

[3] في أماليه ٤٣١/١، وقد عدَّ ابن مالك عملها في المعرفة شاذًا، وحمل الاسم المنصوب على الحال المغنية عن الخبر. انظر شرح التَّسهيل ٣٢٥/١ و ٣٧٧. وقد سيبويه والمبرد على عدم عملها في المعرفة. انظر الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٠/٤.

[4] هو النابغة الجعدي، والبيت له في ديوانه بشرح الباهلي ١٩٢٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٣١/١، والحماسة البصرية ١٧٨/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، والارتشاف ١٢٠٩/٣، والتذييل والتكميل ٨٧/٤، والجنى الداني ٢٩٣، وتخليص الشواهد ٢٩٤، والمغني ٣١٦، وابن عقيل ٣١٥/١، وتمهيد القواعد ١٠٣٠/٢، و ١٢٢١/٣، والمقاصد الشافية ٢٤٣/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٣/٢، والتَّصريح ١٩٩/١، والخزانة ٣٣٧/٣، وبلا نسبة في البهجة المرضية ١٠٨/١، والهمع ١٢٠/٢. وفي (م): ولا في حبِّها متوانيا.

فأجاز في «شرح التَّسهيل»[1] القياس عليه، وتأوَّله في «شرح الكافية»[2] فقال: «يمكن عندي أن يُجعل «أنا» مرفوعَ فِعْلٍ مُضْمَرٍ نصبَ «باغيًا» على الحال، تقديره: لا أرى باغيًا، فلمّا أُضْمِرَ الفعلُ برز الضَّمير وانفصل، ويجوز أن يجعل «أنا» مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا «باغيًا» على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة، منها قولهم: حُكْمُكَ مُسَمَّطًا؛ أي: حكمك لك مسمطًا؛ أي: مُثْبَتًا، فجعل مُسَمَّطًا . وهو حال . مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يُعامَل «باغيًا» بذلك وعاملُه فِعْلٌ أحقُّ وأولى» هذا لفظه.

الثّاني: اقتضى كلامه مساواة «لا» لـ«ليس» في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل[3] حتَّى منعه الفَرّاء ومَنْ وافقه[4]، وقد نبَّه عليه في غير هذا الكتاب[5].

الثّالث: الغالب على خبر «لا» أن يكونَ محذوفًا حتَّى قيل: إنَّ ذلك لازم[6]، كقولِه[7]:

---

[1] قلت: نص في شرح التَّسهيل ٣٢٦/١ على أنَّ إعمال (لا) في معرفة غير جائز بإجماع، وقد عدَّ بيت النابغة شاذًا، ولكنه ذكر بعد قول المتنبي، وقال بعد ذلك: ((والقياس على هذا شائع عندي)). انظر شرح التَّسهيل ٣٧٧/١.

[2] شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

[3] انظر الكتاب ٢٩٦/٢، و٣٠٤، والأصول ٩٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٦/٣.

[4] كالرضي الذي أنكر عملها عمل ليس، فقال: ((والظاهر أنه لا تعمل لا عمل ليس، لا شاذًا، ولا قياسًا، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبًا كخبر ما وليس)). انظر شرح الكافية ٢٩٣/١، و ١٦٩/٢. وضعَّف عمل لا عمل ليس الزجاجي. انظر كتاب اللامات ١٠٥.

[5] ذكر في شرح التَّسهيل (٣٧٧/١) أن إعمال لا عمل ليس في النكرة مشهور، وذكر في شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ أن إعمالها إنما يقول به البصريُّون.

[6] قال ابن الشجري: خبرها كأنهم ألزموه الحذف. ويُنسب القول بهذا للزجاج. انظر معاني القرآن ٢٧٠/١، و١٤٢/٤، وأمالي ابن الشجري ٤٣١/١.

[7] هو سعد بن مالك، والبيت له في الكتاب ٥٨/١، والأصول ٩٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٦/١، و ٣٤/٣، وشرح أبيات سيبويه ٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٣١/١، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٩٣/١، وابن يعيش ١٠٩/١، والغرة المخفية ٤٣٤/٢، واللسان (ب ر ح)، والمقاصد الشافية ٢٤٣/٢، وشرح شواهد المغني ٥٨٣/٢، والتَّصريح ١٩٩/١، والخزانة ٤٦٧/١، ونُسب لسعد بن ناشب في اللسان (ب ر ح)، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، و معاني القرآن للزجاج ٢٧٠/١، وكتاب اللامات للزجاجي ١٠٥، وأمالي ابن الشجري ٣٦٤/١، والإنصاف ٣١٢، والبديع ٥٨٢/١، واللباب ١٧٨/١، والصفوة الصفية ٤٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٦/١، وابن الناظم ١٥٠، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٣/١، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٤، ورصف المباني ٢٦٦، وأوضح المسالك ٢٨٥/١، والمغني ٣١٥، وابن جابر ٣٣٨/١، والبهجة الرضية ١٠٨/١.

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرانِها فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

أي: لا براح لي، والصَّحيح جواز ذكره كما تقدَّم[1].

(**وَقَد تَلِي لاتَ وَإن ذا العَمَلا**) المذكور، أمّا لاتَ فأثبْتَ سيبويه والجمهور عملها[2]، ونُقلَ منعُه عن الأخفش[3].

وأمّا «إن» فأجاز إعمالها الكسائيّ[4] وأكثر الكوفيِّينَ وطائفة من البصريِّين[5]، ومنعه جمهور البصريِّين[6]، واختلف النقل عن سيبويه والمُبرِّد[7]، والصَّحيح الإعمال؛ فقد سُمِعَ نثرًا ونظمًا، فمن النَّثر قولهم: إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إلّا بِالْعافِيَةِ، وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جُبَيْر[8]: «إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادًا

---

[1] انظر المغني ٣١٥.

[2] انظر الكتاب ٥٧/١ . ٥٨، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، والأصول ٩٥/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٥/١، وشرح الرضي ٢٧١/١، والارتشاف ١٢١٢/٣، والجنى الداني ٤٨٦، والمقاصد الشافية ٢٤٤/٢، والتَّصريح ٢٠٠/١، والهمع ١٢٣/٢– ١٢٤.

[3] نقل ذلك عنه ابن الأثير والعكبري وابن مالك عن السيرافي، فمذهبه أن المرفوع بعد لات مرفوع بالابتداء، والمنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل. انظر البديع ٥٨٢/١، واللباب ١٧٩/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٥/١، والجنى الداني ٤٨٨ . وكلام الأخفش في ((معاني القرآن)) موافق كلام سيبويه في أنّ لات تعمل عمل ليس. انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢.

[4] وذكر أنها لغة أهل العالية. انظر أمالي ابن الشجري ١٤٤/٣، وشرح التَّسهيل ٣٧٥/١، والتذييل والتكميل ٢٧٨/٤، وأوضح المسالك ٢٩١/١، وشرح شذور الذهب ٢٥٩، والمغني ٣٦.

[5] كالمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني، وهو اختيار ابن مالك، وأبي حيان في الارتشاف. انظر المقتضب ٣٦٢/٢، والأصول ٢٣٦/١، وابن الشجري ١٤٣/٣ .١٤٤، وشرح التَّسهيل ٣٧٥/١، والارتشاف ١٢٠٨/٣، والجنى الداني ٢٠٩، وابن عقيل ٣١٧/١، والهمع ١١٦/٢.

[6] ووافقهم الفراء، وخصَّ ابن عصفور عملها بالشعر، وعدَّ الرضي إعمالها غير مشهور، وصحح أبو حيان عدم إعمالها في البحر. انظر الأزهية ٤٥، والمقرب ١٠٥/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٦/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٥/٢، و البحر المحيط ٤٤٥/١، والارتشاف ١٢٠٧/٣، والمرادي ٢٠٩/١ والكلام منه، والجنى الداني ٢٠٩، والمغني ٣٥، والمساعد ٢٨١/١، والمقاصد الشافية ٢٤٤/٢، والتَّصريح ٢٠١/١، والهمع ١١٦/٢.

[7] فنقل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها، وأن المبرد منع ذلك، ونقل النحاس عكس هذا، وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في إن النافية الإهمال، ومال ابن مالك إلى أنه يجيز الإعمال، وكذا يجيزه المبرد، ولكنه نقل عن سيبويه المنع، وأُخذ عنه ذلك، حتى ظُنَّ أنه قول سيبويه. انظر المقتضب ٣٦٢/٢، والأصول ٢٣٦/١، والأزهية ٤٥، وأمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، والتخمير ٥٢١/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٥/١.

[8] المحتسب ٢٧٠/١، وانظر شرح التَّسهيل ٣٧٦/١، والتذييل والتكميل ٢٧٨/٤، والبحر المحيط ٣٥٠/٥، والمغني ٣٥، وابن عقيل ٣١٩/١، والمقاصد الشافية ٢٥٣/٢.

أَمْثالَكُمْ» [الأعراف: ١٩٤]، على أنَّ (إنْ) نافية رفعت «الَّذِينَ» ونصبَتْ «عبادًا أمثالَكُمْ» خبرًا ونعتًا، والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم في الاتِّصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالِّين، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟

ومن النظم قوله[١]:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

وقوله[٢]:

إِنِ المَرءُ مَيْتًا بِانْقِضاءِ حَياتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

وقد عرفْتَ أنَّه لا يُشتَرَطُ في معمولَيْها أن يكونا نكرتين[٣].

[١٦٣- وما لِلاتَ فِي سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ وحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشا والعَكْسُ قَلْ]

(**وَما لِلاتَ في سِوَى**) اسم (**حِينٍ**) أي: زمان (**عَمَل**) بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان نحو: حين، وساعة، وأوان[٤]، قال تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[ص: ٣]،

---

[١] البيت بلا نسبة في الأزهية ٤٦، وأمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، والمقرَّب ١٠٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٦، وشرح التَّسهيل ١٥٠/١، و ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ٤٤٧/١، وابن الناظم ١٥٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢، والارتشاف ١٢٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٢، و ٢٧٩/٤، ورصف المباني ١٠٨، وابن الوردي ١١٤، وابن جابر ٣٤١/١، وأوضح المسالك ٢٩١/١، وابن عقيل ٣١٧/١، والمقاصد الشافية ٢٥٣/٢، والمكودي ٢١١/١، والتَّصريح ٢٠١/١، والبهجة المرضية ١٠٩/١، والهمع ١١٦/٢، والخزانة ١٦٦/٤. ويروى: إلّا على حزبه الملاعين. ويروى: إلّا على حزبه المناحيس.

[٢] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٧، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٤، والجنى الداني ٢١٠، والمرادي ٢١٠/١، وتخليص الشواهد ٣٠٧، وابن عقيل ٣١٨/١، وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣، والمقاصد النحوية ٦٦٧/٢، والهمع ١١٧/٢.

[٣] قال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٢١٦: ((وأجروا إن النافية أيضًا مجرى ليس، وخصوها بالمعارف))، وذكر الخوارزمي أن الغالب هجوم الاستثناء على خبرها. انظر التخمير ٥٢٢/١.

[٤] هذا مذهب الفراء على ما ذكر الرضي، وذكر أبو حيان أن الفراء يخص عملها بلفظ الحين، وأن الفارسي يجيزه فيما رادفه، وهو ما اختاره ابن مالك، وذهب ابن هشام إلى أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات، وهي: الحين بكثرة، والساعة والأوان بقلة، وأما سيبويه فإنه قصر عملها على لفظ حين خاصة، فإنه قال: ((ولا يجاوَزُ بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ، ولا تَمَكَّنُ في الكلام كتمكُّن ليس، وإنَّما هي مع الحين كما أن لَدُنْ إنّما يُنْصَبُ بها مع غُدوة، وكما أنّ التاء لا تَجُرُّ في القسم ولا في غيره إلّا في الله، إذا قلت: تاللهِ لأفعلَنَّ))، ونقل الشاطبي عن ابن عصفور قوله: ((من حَمَله على أنه يريدُ بقوله: «لا يكون إلا مع الحين» الحاء، والياء، والنون؛ فخطأ، فقد جاء عملها في غيره)). انظر الكتاب ٥٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢،

وقال الشّاعرُ[1]:

نَدِمَ البُغاةُ وَلاتَ ساعةَ مَنْدَمِ .....

وقال الآخر[2]:

طَلَبُوْا صُلْحَنا وَلاتَ أوانٍ فَأجَبْنا أنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقاءِ

أي: وليس الأوانُ أوانَ صلح، فَحُذِفَ المضاف إليه أوان منويّ الثبوت، وبُنِيَ كما فُعِلَ بقبلُ وبعدُ، إلا أنَّ أوانًا لشبهه بِنَزالِ وزنًا بُنِيَ على الكسر ونُوِّنَ اضطرارًا[3].

وأمّا قوله[4]:

لَهْفي عَلَيْكِ لِلَهْفةٍ مِنْ خائِفٍ يَبْغِيْ جِوارَكِ حِيْنَ لاتَ مُجِيْرُ

فارتفاع مجيرُ على الابتداء، أو الفاعلية؛ أي: لات يَحْصُلُ مجير، أو لات له مجير، ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان[5].

وللأخفش ٤٩٢/٢، والمقرب ١٠٥/١، وشرح التَّسهيل ٣٧٧/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢، والارتشاف ١٢١١/٣، وشرح شذور الذهب ٢٥٩، وابن عقيل ٣٢٠/١.

[1] البيت مختلف في نسبته، فهو لمحمد بن عيسى التميمي، أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية ٦٦٨/٢، ولهما أو لرجل من طيء في الخزانة ١٧٥/٤، وهو لرجل من طيء في شرح التَّسهيل ٣٧٧/١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، وابن الناظم ١٥١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢، والارتشاف ١٢١١/٣، والتذييل والتكميل ٢٩٢/٤، وتخليص الشواهد ٢٩٤، وشرح شذور الذهب ٢٦٠، وابن عقيل ٣٢٠/١، وابن جابر ٣٣٩/١، والهمع ١٢٢/٢، وعجزه: والبغيُ مرتعُ مُبتغيهِ وخيمُ.

[2] هو أبو زُبيد المنذر بن حرملة الطّائيّ، والبيت له في ديوانه ٣٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤، والمذكر والمؤنث للأنباري ١٨٥/١، وحروف المعاني والصفات ٦٩، واللسان (ل ا)، وتذكرة النحاة ٧٣٤، وتخليص الشواهد ٣٠٢، والمقاصد النحوية ٦٧٥/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٤٠/٢، والخزانة ١٨٩/٤، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، وللأخفش ٤٩٢/٢، والأصول ١٤٣/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٧/١، والبديع ٥٨٧/١، وابن يعيش ٣٢/٩، وشرح التَّسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وابن الناظم ١٥١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٩٤/٤، والجنى الداني ٤٩٠، والمغني ٣٣٦، وابن جابر ٣٤٠/١، والمقاصد الشافية ٢٥٤/٢، والهمع ١٢٤/٢. ويروى: طلبوا صُلحنا ولا تأوانٍ؛ بزيادة التاء في أوان.

[3] انظر المغني ٣٣٦.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو للشمردل الليثي في المقاصد النحوية ٦٤٤/٢، ونسبه لعبد الله بن أيوب التميمي في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٥٠/١، وللتميمي في المقاصد الشافية ٢٥٤/٢، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ و٣٩٨ و٤٢٠، والارتشاف ١٢١٢/٣، وأوضح المسالك ٢٨٧/١، والخزانة ١٧١/٤. ويروى: حين ليس مجير.

[5] هذه عبارة ابن هشام في أوضح المسالك ٢٨٩/١.

تنبيهٌ:

للنحويين في «لات» الواقع بعدها «هنّا»، كقولِه[1]:

حَنَّتْ نَوارُ وَلات هنّا حَنَّتِ .....

مذهبان:

أحدهما: أنَّ لات مهملة لا اسم لها ولا خبر، وهنّا في موضع نصب على الظَّرفية؛ لأنَّه إشارة إلى المكان، وحنّت مع «أنْ» مقدَّرةٍ قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتَّقدير: حَنَّتْ نَوارُ ولات هُنالِكَ حَنِينٌ، وهذا توجيه الفارسيّ[2].

والثّاني: أن تكونَ «هنّا» اسم لات، و«حنَّتْ» خبرها على حذف مضاف، والتَّقدير: وليس الوقتُ وقتَ حنين[3]. وهذا الوجه ضعيف؛ لأنَّ فيه إخراج «هنّا» عن الظَّرفية، وهي من الظروف التي لا تتصرّف، وفيه أيضًا إعمال «لات» في معرفة، وإنَّما تعمل في نكرة[4].

واختصَّت «لات» بأنَّها لا يذكر معها معمولاها معًا، بل لا بدَّ من حذف أحدهما[5]، (**وَحَذفُ ذِي الرَّفعِ**) منهما . وهو الاسم . (**فَشا**)[6]، فتقدير: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص: ٣]، ولات الحينُ حينَ مناصٍ؛ أي: وليس الوقتُ وقتَ فرار، فحُذِفَ الاسم وبقي الخبر، (**والعَكسُ قلّ**) جدًّا[7]، قرأ بعضهم شذوذًا: «ولاتَ حينُ مناصٍ»[8]، برفع حين على أنَّه اسمها، والخبر محذوف، والتَّقدير: ولات حينُ مناصٍ لهم؛ أي: كائنًا لهم.

---

[1] البيت مختلف في نسبته، فهو لحجل بن نصلة في الشعر والشعراء ١٠٢، والبصريات ٧٥٦/٢، وفصل المقال ٤٠، والمقاصد الشافية ٢٥٥/٢، ولشبيب بن جعيل التغلبي في المؤتلف والمختلف ٨٤، والمقاصد النحوية ٣٨٢/١، وشرح شواهد المغني ٩١٩/٢، ولهما معًا في الخزانة ١٩٩/٤، وبلا نسبة في الصفوة الصفية ٤٥/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٨/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٩/٢، واللسان (هـ ن ا)، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والارتشاف ٩٨٣/٢، والجنى الداني ٤٨٩، وتمهيد القواعد ٨١٦/٢، وتخليص الشواهد ١٣٠، والهمع ١٢٣/٢. ويروى: وأي حين حنت، وعجزه: وَبَدا الذِي كانَتْ نَوارِ أَجَنَّتِ.

[2] انظر البصريات ٧٥٦/٢، والصفوة الصفية ٤٥/٢، وشرح التَّسهيل ٢٥١/١ و ٣٧٨، والمغني ٧٧١.

[3] وهذا قول ابن عصفور. انظر المقرب ١٠٣/١، والمغني ٧٧١.

[4] هذه عبارة ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤٤٥/١.

[5] قال سيبويه: ((ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها)) انظر الكتاب ٥٧/١.

[6] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٦/١.

[7] ونص سيبويه على قلته. انظر الكتاب ٥٨/١.

[8] قرأها أبو السمّال برفع (حين) شذوذًا، واختُلف عن عيسى بن عمر، فقيل: قرأها برفع (حين)، وقيل: قرأها بكسر (حين)، وقال النحاس: ((الثابت عنه أنه قرأ: وَلاتِ حِينَ مَناصٍ، فبنى لات على الكسر ونصب حين))، وقرأها الباقون بالنصب. انظر

خاتمة:

أصل لات «لا» النافية زيدَتْ عليها تاءُ التَّأنيث، كما في رُبَّتَ وثُمَّتَ[1]، قيل: ليَقْوَى شبهها بالفعل[2]، وقيل: للمبالغة في النفي كما في نحو: عَلّامة، ونسّابة، للمبالغة[3]، وحُرِّكَت فرقًا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وليس لالتقاء السّاكنين[4]، بدليل رُبَّتَ وثُمَّتَ، فإنَّها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها.

وقيل: أصلها «ليس» قُلِبَتْ الياء ألفًا والسين تاء[5]، وهو ضعيف لوجهين:

الأوَّل: أنَّ فيه جمعًا بين إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم، لم يجئ منه إلا ماءٌ وشاءٌ[6]، ألا ترى أنَّهم لم يُدغموا في يطد ويتد فرارًا من حَذْفِ الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام.

والثّاني: أنَّ قلبَ الياء الساكنة ألفًا، وقلب السّين تاءً شاذّانِ، لا يُقدَم عليهما إلا بدليل، ولا دليلَ، والله أعلم.

الأصول ٩٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/٣، والبحر المحيط ١٣٦/٩ و١٣٧، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٣٠، وانظر الكتاب ٥٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢، وأوضح المسالك ٢٨٧/١، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٢.

[1] وهو قول الأخفش والجمهور. انظر مجاز القرآن ١٧٦/٢، والهمع ١٢١/٢.

[2] انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤، والمذكر والمؤنث للأنباري ١٨٢.

[3] انظر ابن يعيش ١٠٩/١.

[4] خلافًا لما أورده العكبري احتمالًا في اللباب ١٧٩/١.

[5] هو قول ابن أبي الربيع. انظر الجنى الداني ٤٨٥، والهمع ١٢١/٢، والتَّصريح ٢٠٠/١.

[6] انظر المنصف ١٢٦، وشرح الشافية للرضي ٩٤/٣.

أفعالُ المُقارَبةِ

اعلم أنَّ هذا الباب يشتملُ على ثلاثة أنواع من الفعل:

. أفعال المقاربة، وهي ثلاثة: كادَ، وكَرَبَ، وأوشك، وُضِعَتْ للدّلالة على قرب الخبر.

. وأفعال الرجاء، وهي أيضًا ثلاثة: عسى، وحَرَى، واخلولق، وُضِعَتْ للدّلالة على رجاء الخبر.

. وبقيّةُ أفعال الباب للدّلالة على الشروع في الخبر، وهي: أَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَعَلِقَ[1].

فتسمية الكلِّ أفعال مقاربة من باب التَّغليب[2].

[١٦٤- كَكانَ كادَ وعَسَى لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ]

(**كَكانَ**) في العمل (**كادَ وعَسَى، لَكِن نَدَر غَيرُ**) جملة فعل (**مُضارِعِ لِهَذَينِ**) وأخواتهما من أفعال الباب (**خَبَر**)؛ فلذلك افترقا ببابين[3]. وغيرُ جملةِ المضارعِ المفردُ، كقولِه[4]:

فَأَبْتُ إلَى فَهْمٍ وَما كِدْتُ آيِبًا .....

---

[1] ذكر الشارح هنا أحد عشر فعلًا، وقد زاد بعضهم على ذلك فأوصلها إلى أربعين. انظر شرح التَّسهيل ٣٨٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٢١١/٤، والارتشاف ١٢٢٢/٣، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٤، وابن عقيل ٣٢٣/١، والهمع ١٣١/٢.

[2] هذه التسمية أشار إليها سيبويه بقوله: ((وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهةٌ بعضها ببعض، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال))، وذكرها المبرد، وقال أبو حيان: وسميت أفعال المقاربة لأن فيها ما هو للمقاربة، لا أنها كلها للمقاربة، لأن فيها ما هو للشروع في الفعل، وما هو للترجي، فلا مقاربة في هذين، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده. انظر الكتاب ١٦١/٣، والمقتضب ٦٩/٣، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٤، والارتشاف ١٢٢٢/٣. وقد ذكر ابن الحاجب أنها كلها للمقاربة، ولكن الرضي ردَّ كلامه، وقال: إن فيه خبطًا. أما ناظر الجيش فأورده، ثم قال: ولا يبعد ما قاله عن الصواب. انظر شرح الرضي على الكافية ٢١١/٤، والمرادي ٢١١/١، وتمهيد القواعد ١٢٥٧/٣.

[3] انظر البديع ٤٨٥/١، والتَّسهيل ٥٩، وشرح التَّسهيل ٣٩٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٢/١، والبسيط ٦٧٠/٢، وابن جابر ٦/٢.

[4] هو تأبط شرًا ثابت بن جابر الفهمي، والبيت له في ديوانه ٩١، والأغاني ١٥٩/٢١، والخصائص ٣٩١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣/١، وللتبريزي ٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٢/١، والمقاصد الشافية ٢٦٣/٢، والمقاصد النحوية ٦٨٠/٢. وبلا نسبة في البديع ٤٨٥/١، والإنصاف ٤٤١، وابن يعيش ١٣/٧، والصفوة الصفية ٤٧/٢، وشرح التَّسهيل ٣٩٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢، وابن الناظم ١٥٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٧/٤، ورصف المباني ١٩٠، واللسان (ك ي د)، والارتشاف ١٢٢٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٣/٤، والمرادي ٢١٢/١، وابن الوردي ١١٤، وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وتخليص الشواهد ٣٠٩، وابن عقيل ٣٢٥/١، وابن جابر ٣/٢، وتمهيد القواعد ١٢٦٦/٣، والمكودي ٢١٣/١، والهمع ١٤١/٢، والتَّصريح ٢٠٣/١، والخزانة ٣٤٧/٨، و ٣٧٥. ويروى: ولم أك آيبًا، ويروى: وما كنت آيبًا. ولا شاهد فيه، وعجزه: وكَمْ مِثلِها فارقتُها وهيَ تصفرُ.

وقوله[1]:

..... لا تُكْثِرَنَّ إنِّي عَسِيْتُ صائِما

وأمّا: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ﴾[ص: ٣٣]، فالخبر محذوف؛ أي: يَمْسَحُ مَسْحًا[2].

والجملةُ[3] الاسميَّةُ، كقولِه[4]:

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيادٍ مِنَ الأكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيْبُ

وجملةُ[5] الماضي، كقول ابن عبّاسٍ[6] رضي الله عنهما: ((فجعلَ الرَّجلُ إذا لم يَستَطعْ أن يخرُجَ أرسَلَ رَسُولًا)).

[١٦٥- وكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وكادَ الأمْرُ فِيْهِ عُكِسا]

(**وَكَونُهُ**) أي: كون المضارع الواقع خبرًا (**بِدُونِ أن**) المصدرية (**بَعدَ عَسَى نَزرٌ**) أي: قليل[1]، ومنه

---

[1] هو رؤبة، والرجز له في ملحقات ديوانه ص١٨٥، والخصائص ٨٣/١، والمقاصد النحوية ٦٧٨/٢، وشرح شواهد المغني ٤٤٤/١، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ٢٥١، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٦٣، واللباب ١٩٢، وابن يعيش ١٤/٧، وشرح التَّسهيل ٣٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥١/١، وابن الناظم ١٥٣، وشرح الرضي على الكافية ٢١٥/٤، والارتشاف ٩/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٦٨/١، والجنى الداني ٤٦٣، وابن الوردي ١١٤، والمغني ٢٠٣، وابن عقيل ٣٢٤/١، وتمهيد القواعد ٦٤٥/٢، وابن جابر ٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٦٢/٢، والخزانة ٣١٧/٩. ويروى: (لا تلحَني) مكان (لا تكثرن). وصدر الرجز: أكثرت في العذل ملحًّا دائما. وقد حرَّف ابن الشجري هذا الرجز في أماليه، فأنشده:

قم قائمًا قم قائما إني عسيت صائما

وإنما (قم قائمًا) صدر رجز آخر، كما نبَّه عليه ابن هشام في تخليص الشواهد ٢١٤، والعيني في المقاصد النحوية ٦٧٨/٢.

[2] انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٩٢/١، وشرح التَّسهيل ٣٩٥/١، والتذييل والتكميل ٣٥٣/٤، والمغني ٧٥٦، وتمهيد القواعد ١٢٧٠/٣.

[3] معطوف على كلمة (المفرد) لبيان مراد ابن مالك بغير المضارع.

[4] البيت بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٢٦، وشرح التَّسهيل ٣٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٢/١، وابن الناظم ١٥٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٦/٤، والارتشاف ١٢٢٧/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٥/٤، وابن الوردي ١١٤، ٣٥٢/٩، وأوضح المسالك ٣٠٤/١، والمغني ٣١٠، وتمهيد القواعد ١٢٦٧/٣، والمقاصد الشافية ٢٦٨/٢، وابن جابر ٥/٢ و ٧، والمقاصد النحوية ٦٨٣/٢، وشرح شواهد المغني٦٠٦/٢، والتَّصريح ٢٠٤/١، والخزانة ١٢٠/٥. ويُروى: قلوص ابني سهيل.

[5] هذا هو النوع الثالث الذي ذكره الأشموني لبيان مراد ابن مالك بغير المضارع.

[6] حديثه في صحيح البخاري ١١١/٦. وانظر شرح التَّسهيل ٣٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٢/١، وابن الناظم ١٥٤، والارتشاف ١٢٢٨/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٥/٤، وابن الوردي ١١٥، وتمهيد القواعد ١٢٦٧/٣، والخزانة ٣٥٦/٩.

قولُه[٢]:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُوْنُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

(**وَكادَ الأمرُ فِيهِ عُكِسا**)، فاقترانه بأن بعدها قليل[٣]، كقولِه[٤]:

كادَتِ النَفْسُ أنْ تَفِيْظَ عَلَيْهِ .....

وقوله[٥]:

أبَيْتُمْ قَبوْلَ السِّلْمِ مِنّا فَكِدْتُمُ لَدَى الحَرْبِ أنْ تُغْنُوا السُّيُوْفَ عَنِ

وأنشد سيبويه[٦]:

---

[١] ولكنه رغم قلَّته جائز في الكلام، هذا ظاهر مذهب سيبويه، وإليه ذهب ابن مالك، ومذهب جمهور البصريين والمبرد والمغاربة أنه مقيَّد بالضرورة، ورجَّحه الأنباري، وظاهر مذهب الأخفش أنَّه ممتنع. انظر الكتاب ١٥٩/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٠/٢، والمقتضب ٦٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٨/٣، وأسرار العربية ١٢٨، والبديع ٤٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٢١٩/٤، والتذييل والتكميل ٣٤٠/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٦٩/١، والمرادي ٢١٣/١، والجنى الداني ٤٦٢، والمغني ٢٠٣، وابن عقيل ٣٢٧/١، والمقاصد الشافية ٢٦٩/٢.

[٢] هو هدبة بن خشرم العذري، والبيت له في الكتاب ١٥٩/٣، وأمالي القالي ٧٢/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٨/٣، واللمع ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه١٤٣/٢، والحماسة البصرية ٤٤/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٥/١، والمقاصد الشافية ٢٦٩/٢، والمقاصد النحوية ٦٩١/٢، والتَّصريح ٢٠٦/١، والخزانة ١٢٨/٩، وبلا نسبة في المقتضب ٧٠/٣، والبديع ٤٨٣/١، وأسرار العربية ١٢٨، وابن يعيش ١٧٧/٧، والمقرَّب ٩٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٨١٦، وابن الناظم ١٥٥، وشرح الرضي على الكافية ٢١٩/٤، والتذييل والتكميل ٣٤٠/٤، والجنى الداني ٤٦٢، والمغني ٢٠٣، وابن عقيل ٣٢٧/١، وابن جابر ٨/٢، والمكودي ٢١٥، والهمع ١٤٠/٢. ويُروى: عسى الهمُّ.

[٣] لأنَّ كاد موضوعة للتقريب من الحال، وأن للاستقبال، وقد نصَّ سيبويه على دخول أن على خبرها في الشعر. انظر الكتاب ١٢/٣ و ١٦٠، والمقتضب ٧٥/٣، والإنصاف ٤٤١، وأسرار العربية ١٢٩، وشرح التَّسهيل ٣٩١/١، والارتشاف ٢٣٩٣/٥، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٤، وشرح شذور الذهب ٣٥٣، وتمهيد القواعد ١٢٦١/٣، والمقاصد الشافية ٢٧٢/٢.

[٤] البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ٤٠٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١١٨/١، وضرائر الشِّعْر لابن عصفور ٦١، واللسان (ن ف س) و (ف ي ظ)، والارتشاف ٢٣٩٣/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٠/١، والتذييل والتكميل ٣٣٨/٤، والمغني ٨٦٨، وأوضح المسالك ٣١٥/١، وابن عقيل ٣٣٠/١، والمقاصد النحوية ٦٩٧/٢، والخزانة ٣٤٨/٩، عجزه: إذ ثوى حشوَ رَبطةٍ وبرودِ. ويروى: إذ غدا. وفي (م): تفيض عليه.

[٥] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٩١/١، وابن الناظم ١٥٦، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٤، وتخليص الشواهد ٣٣٠، وتمهيد القواعد ١٢٦١/٣، والمقاصد الشافية ٢٧٢/٢. وقال العيني في المقاصد النحوية ٧٠٧/٢: لم أر أحدًا عزاه إلى قائله.

[٦] البيت مختلف في نسبته، فهو لعامر بن جُوين الطائي في الكتاب ٣٠٧/١، والأغاني ٩٣/٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٧/١، والمقاصد الشافية ٩٢/٦، والمقاصد النحوية ١٨٨٥/٤، وشرح شواهد المغني

فَلَمْ أرَ مِثْلَها خُباسةَ واحِدٍ فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَما كِدْتُ أفْعَلَهْ

وقال[1]: أراد بَعْدَما كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَهْ، فحذف أنْ وأبقى عملها. وفيه إشعار باطِّراد اقتران خبر كاد بأن؛ لأنَّ العامل لا يُحذَف ويبقى عمله إلا إذا اطَّرد ثبوته.

[١٦٦- وكَعَسَى حَرَى ولكِنْ جُعِلا خَبَرُها حَتْمًا بِأنْ مُتَّصِلا

١٦٧- وألْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أنْ مِثْلَ حَرَى وبَعْدَ أوْشَكَ انْتِفا أنْ نَزُرا]

(**وَكَعَسَى**) في العمل والدّلالة على الرجاء (**حَرَى**[2]، **وَلكِن جُعِلا خَبَرُها حَتمًا بِأن مُتَّصِلًا**) نحو: حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، ولا يجوز: حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ.

(**وَألزَمُوا اخلَولَقَ أن مِثلَ حَرَى**) فقالوا: اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ[3]، ولم يقولوا: اخلولقتْ تمطر[4].

(**وَبَعدَ أوشَكَ انتِفا أن نَزُرا**) أي: قلَّ[5]، والكثير الاقتران بها[6]،

٩٣٢/٢. وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧١، وله أو لعمرو بن جوين في اللسان ٦٢/٦ (خ ب س)، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٤٤٩، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ١٣٩/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٢٨٥، والمقرَّب ٢٧٠/١، وضرائر الشِّعْر لابن عصفور ١٥١، وشرح التَّسهيل ٥٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣، ورصف المباني ١١٣، والارتشاف ٢٤٢٠/٥، والتذييل والتكميل ١٦٣/٢، والمغني ٨٣٩، وتمهيد القواعد ٤٢٥٨/٨. ويُروى: ونهنهت.

[1] هذا توجيه سيبويه للشاهد، وللشاهد توجيهٌ آخر ذكره السيرافي، وعزاه ابن هشام للمبرِّد ورجَّحه، فعدَّ الأصل أفعلها، ثم حُذفت الألف، ونُقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، قال: وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر أن في موضع حقها ألا تدخل فيه صريحًا، وهو خبر كاد، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها. انظر الكتاب ٣٠٧/١، وشرحه للسيرافي ٢٠١/٢، والمغني ٨٣٩.

[2] عدَّ ابن مالك حرى أغرب أخواتها، وأنكر أبو حيان وجود حرى في هذه الأفعال، وقال: إنها وهم، ومال إلى أنها اسم، ولكن ابن هشام صحَّح قول ابن مالك، ونسب الوهم إلى أبي حيان، واستدل بأن أصحاب كتب الأفعال قد ذكروها في كتبهم. انظر المذكر والمؤنث للأنباري ٣٢٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/١، و شرح الرضي على الكافية ٢١٩/٤، والارتشاف ١١٨/٢، و شرح شذور الذهب ٣٤٩، وابن جابر ١٠/٢.

[3] انظر الكتاب ١٥٧/٣، وشرح التَّسهيل ٣٩٤/١، وابن عقيل ٣٣٢/١، والمقاصد الشافية ٢٧٥/٢.

[4] شرح شذور الذهب ٣٤٩.

[5] ولكنه على قلَّته جائز في الشعر والنثر، كما نص سيبويه، وزعم القزاز أنه إنما يجوز في الشعر. انظر الكتاب ١٦٠/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٤.

[6] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٣/٣، وشرح التَّسهيل ٣٩٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٣/١، وشرح شذور الذهب ٣٤٨، وتمهيد القواعد ١٢٥٧/٢، والمقاصد الشافية ٢٧٥/٢.

كقولِه[1]:

وَلَوْ سُئِلَ النّاسُ التّرابَ لأوْشَكُوْا إذا قِيْلَ: هاتُوا؛ أنْ يَمَلُّوْا وَيَمْنَعُوْا

ومن التَّجرُّد قوله[2]:

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِيْ بَعْضِ غِرّاتِهِ يُوافِقُّها

[١٦٨- ومِثْلُ كادَ فِي الأصَحِّ كَرَبا و تَرْكُ أنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وجَبا

١٦٩- كَأنْشَأ السّائِقُ يَحْدُو وطَفِقْ كَذا جَعَلْتُ وأخَذْتُ وعَلِقْ]

(**وَمِثل كادَ فِي الأصَحِّ[3] كَرَبا**) بفتح الراء، ونُقِلَ بكسرها أيضًا[4]، يعني أنَّ إثبات أن بعدها قليل[5]، ومنه قولُه[6]:

---

[1] البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٦٥/٢، وأمالي الزجاجي ١٩٧، وشرح التَّسهيل ٣٩٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٨١٧، وابن الناظم ١٥٧، واللسان (و ش ك)، والتذييل والتكميل ٣٣٩/٤، وابن الوردي ١١٥، وأوضح المسالك ٣١١/١، وشرح شذور الذهب ٣٥٠، وابن عقيل ٣٣٢/١ و ٣٣٨، وتمهيد القواعد ١٢٦٢/٣، والمقاصد الشافية ٢٧٦/٢، والمقاصد النحوية ٦٩٠/٢، وابن جابر ١٣/٢، والتَّصريح ٢٠٦/١. ويُروى: فلو تسأل الناس، ويُروى: إذا قلت.

[2] هو أمية بن أبي الصلت، والبيت له في ديوانه ٤٢٠، والكتاب ١٦١/٣، والأصول ٢٠٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٩/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٢٢٤/٤، وابن يعيش ١٢٦/٧، والحماسة البصرية ٢٤٠/٢، والمقاصد الشافية ٢٧٧/٢، والمقاصد النحوية ٦٩٤/٢، والتَّصريح ٢٠٧/١ . وهو لرجل من الخوارج في الكامل ٩٩/١، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ٣٢٣. وبلا نسبة في المقرَّب ٩٨/١، وشرح التَّسهيل ٣٩٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٨١٨، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/١، وابن الناظم ١٥٨، واللسان (بيس)، والتذييل والتكميل ٣٣٩/٤، والمرادي ٢١٣/١، وابن الوردي ١١٦، وشرح شذور الذهب ٣٥٢، وابن عقيل ٣٣٣/١ و ٣٣٨، والمكودي ٢١٩/١، وتمهيد القواعد ١٢٦٢/٢.

[3] أي أنها للمقاربة، وقيل: كرب للشروع. انظر الهمع ١٣٢/٢.

[4] انظر المرادي٢١٤/١.

[5] وهذا ما نصَّ عليه سيبويه، فإنه قال: ((وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد)). انظر الكتاب ١٥٩/٣، وشرح التَّسهيل ٣٩٢/١، وابن الناظم ١٥٧، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٠/١، والمرادي ٢١٤/١، وأوضح المسالك ٣١٦/١، وابن عقيل ٣٣٥/١، والمكودي ٢١٧/١.

[6] هو العجاج، والرجز له في ملحق ديوانه ٢٨٦/٢، والمقاصد النحوية ٧٠٨/٢. وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٩٢/١، وابن الناظم ١٥٧، والتذييل والتكميل ٣٣٧/٤، وتخليص الشواهد ٣٣٠، وتمهيد القواعد ١٢٦٢/٣، وابن جابر ١٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٨٠/٢.

قَدْ بُرْتَ أوْ كَرَبْتَ أنْ تَبُوْرا
لَمّا رَأيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُوْرا

وقوله[1]:

سَقاها ذَوُوْ الأحْلامِ سَجْلًا عَلَى الظَّما وَقَدْ كَرَبَتْ أعْناقُها أنْ تُقَطَّعا

والكثيرُ التجرُّدُ[2]، ولم يذكر سيبويه غيره[3]، ومنه قولُه[4]:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ حِيْنَ قالَ الوُشاةُ: هِنْدٌ غَضُوْبُ

(**وَتَركُ أن مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبا**)[5] لما بينهما من المنافاة؛ لأنَّ أفعال الشُّروع[6] للحال وأن للاستقبال[7] (**كَأنشَأ السّائِقُ يَحدُو، وَطَفِق**) زيدٌ يعدو، بكسر الفاء وفتحها[8]، وطبق بالباء أيضًا[9]، و(**كَذا جَعَلتُ**) أتكلَّم، (**وَأخَذتُ**) أقرأ، (**وَعَلِق**) زيد يسمع،

---

[1] هو أبو زيد الأسلمي، والبيت له في شرح عمدة الحافظ ٨١٥، وتخليص الشواهد ٣٣٢، والمقاصد الشافية ٢٨٠/٢، والمقاصد النحوية ٦٩٨/٢، والتَّصريح ٢٠٧/١. وبلا نسبة في المقرَّب ٩٩/١، وشرح التَّسهيل ٣٩٢/١، وابن الناظم ١٥٧، والتذييل والتكميل ٣٣١/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٠/١، والمرادي ٢١٤/١، وأوضح المسالك ٣١٦/١، وابن عقيل ٣٣٥/١، وابن جابر ١٤/٢، والمكودي ٢١٧/١، وتمهيد القواعد ١٢٦٢/٣.

[2] انظر المقتضب ٧٥/٣، وشرح التَّسهيل ٣٩١/١، والتذييل والتكميل ٣٣٨/٤، وشرح شذور الذهب ٣٥٣، وتمهيد القواعد ١٢٦١/٣، والمقاصد الشافية ٢٨٠/٢.

[3] نصَّ على ذلك المرادي. وانظر الكتاب ١٥٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٩٦/٣، والمرادي ٢١٤/١. وقد فهم بعضهم. كالعيني مثلًا. من عدم ذكر سيبويه إلا هذا الوجه أنه ينكر اقتران خبر كاد بأن، وقد نبَّه الشاطبي على خطأ هذا الفهم، فسيبويه اقتصر على وجه واحد، ولم ينفِ الآخر، ولا تعرّض له. انظر المقاصد النحوية ٧٠٠/٢، والمقاصد الشافية ٢٨٢/٢.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو لكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيء في المقاصد النحوية ٦٩٥/٢، والتَّصريح ٢٠٧/١، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٨١٤، وشرح التَّسهيل ٣٩٢/١، وابن الناظم ١١٥، والتذييل والتكميل ٣٣٩/٤، وتخليص الشواهد ٣٣٠، وشرح شذور الذهب ٣٥٣/١، وأوضح المسالك ٣١٤/١، وتمهيد القواعد ١٢٦١/٣، والمقاصد الشافية ٢٨٠/٢.

[5] ذكر سيبويه أن من الأفعال التي بمنزلة كان جعل وأخذ، وأنها لا تقترن بأن. انظر الكتاب ١٦٠/٣.

[6] لن نقف على من استخدم مصطلح أفعال الشروع قبل الرضي في شرح الرضي على الكافية ٢٢٢/٤، وقد أشار إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤٤٩/١.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٣٩٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٢/٤، وابن عقيل ٣٣٧/١.

[8] والفتح لغة رديئة. انظر كتاب الأفعال لابن الحداد ٢٧٥/٣، واللسان (ط ف ق).

[9] انظر شرح الكافية الشافية ٤٥٣/١، والمرادي ٢١٤/١.

ومنه قولُه[1]:

أراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرْنا وَظُلْمُ الجارِ إذْلالُ الْمُجِيْرِ

تنبيهات:

الأوَّل: عدَّ النّاظم في غير هذا الكتاب[2] من أفعال الشروع (هبَّ وَقامَ)، نحو: هَبَّ زيد يفعل، وقامَ بَكْرٌ يُنْشِدُ[3].

الثّاني: إذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه[4]، ومنه الحديث: ((مَنْ تَأَنَّى أَصابَ أَو كادَ، وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَو كادَ))[5].

الثّالث[6]: يجب في المضارع الواقع خبرًا لأفعال هذا الباب ــ غير عسى ــ أن يكونَ رافعًا لضمير الاسم[7]. وأمّا قوله[8]:

وَأُسْقِيْهِ حَتَّى كَادَ ممّا أبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ

وقوله[9]:

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٩٠/١، وشرح عمدة الحافظ ٨١٠، والتذييل والتكميل ٣٢٩/٤، وشرح شذور الذهب ٣٥٧، وتمهيد القواعد ١٢٦٠/٣، والمقاصد الشافية ٢٨٧/٢، والهمع ١٣٣/٢.

[2] ذكر (هب) في التَّسهيل ٥٩، وشرح التَّسهيل ٣٩١/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٣/١، وذكر (قام) في التَّسهيل ٥٩.

[3] انظر ابن الوردي ١١٧—١١٨، ومنهج السالك لأبي حيان ٧١/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٣٩٥/١، وشرح الكافية الشافية ٤٦٢/١، والارتشاف ١٢٣٠/٣، والتذييل والتكميل ٣٥٣/٤، والمغني ٨٢٥، وتمهيد القواعد ١٢٦٩/٣.

[5] الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣١٠/١٧، والقضاعي في مسند الشهاب ٣٦٢ من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه. وانظر شرح التَّسهيل ٣٩٥/١، والارتشاف ١٢٣٠/٣، والمغني ٨٢٥.

[6] التنبيه مأخوذ من أوضح المسالك ٣٠٥/١-٣٠٨.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٣٩٨/١، وتمهيد القواعد ١٢٨٢/٣.

[8] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٨٢١/٢، والكتاب ٥٩/٤، ومجاز القرآن ٣٥٠/١، وأدب الكاتب ٤٦٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٣٨/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٤/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٠/٢، والممتع في التصريف ١٢٨، والحماسة البصرية ٢١٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٩٩/١، وشرح الرضي على الشافية ٩٢/١، واللسان (س ق ي)، وأوضح المسالك ٣٠٧/١، والمقاصد النحوية ٦٨٦/٢، والتَّصريح ٢٠٤/١، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ٩٧/٣، والتذييل والتكميل ٣٦٥/٤، وتمهيد القواعد ١٢٨٢/٣، والهمع ١٤٤/٢.

[9] البيت مختلف في نسبته، فهو لأبي حية المشمر بن الربيع النمري في ملحق ديوانه ١٨٦، والحيوان ٤٨٣/٦، والمقاصد النحوية ٦٨٥/٢، ولعمرو بن أحمر الباهلي في ملحق ديوانه ١٨١-١٨٢، والموشح ١٠٠، والخزانة ٣٥٩/٩، وللحكم بن

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشّارِبِ الثَّمِلِ

فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي كاد وجعل.

وأمّا عسى فإنَّه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببيَّ[1]، كقولِه[2]:

وَماذا عَسَى الحَجّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نَحْنُ جاوَزْنا حَفِيْرَ زِيادِ

رُوِيَ بنصب (جَهْده) ورفعِه؛ ولا يجوز أن يرفع ظاهرًا غير سببيٍّ. وأمّا قوله[3]:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُوْنُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

فإنَّ في (يكون) ضمير الاسم، والجملة بعده خبر كان[4].

[١٧٠- واسْتَعْمَلُوا مُضارِعًا لأَوْشَكا وكادَ لا غَيْرُ وزادُوا مُوْشِكا]

(**واستَعمَلُوا مُضارِعًا لأوشَكا**) كما رأيت، وهو أكثر استعمالًا من ماضيها[5]، (**وَكادَ لا غَيرُ**) أي: دون غيرهما من أفعال الباب، فإنّه ملازم لصيغة الماضي[6]، (**وَزادُوا مُوشِكًا**) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلًا

عبدل في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧/١، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٩١١/٢، والغرة الخفية ٤٣٩/٢، والتَّصريح ٢٠٤/١، وبلا نسبة في المعاني الكبير ١٢١٥/٣، والمقرَّب ١٠١/١، وشرح التَّسهيل ٣٩٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٦/٤، والتذييل والتكميل ٣٦٦/٤، وشرح شذور الذهب ٣٥٧/١، وأوضح المسالك ٣٠٥/١، والمغني ٧٥٤، وتمهيد القواعد ١٢٨٢/٣، والمقاصد الشافية ٢٨٦/٢، ويُروى: الثامل السكر، ويُروى أيضًا: الثامل السكير. وقد نبَّه البغدادي في الخزانة ٣٥٩/٩ على أن البيت من أبيات خمسة قافيتها رائية لا لامية، كما وقع في إنشاد النحويين.

[1] انظر الارتشاف ١٢٣٤/٣، وشرح شذور الذهب ٣٤٧.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو للفرزدق في ديوانه ١٦٠/١، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤٨١، والمقاصد النحوية ٦٨٨/٢، ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه ٥١، والشعر والشعراء ٣٦١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٣، ومعجم ما استعجم ٤٥٩، والمقاصد الشافية ٢٧٠/٢، والتَّصريح ٢٠٥/١، والخزانة ٢١١/٢، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٠/٤، وشرح شذور الذهب ٣٤٧، وأوضح المسالك ٣٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٢٨٣/٣. ويروى: إذا نحن خلَّفنا.

[3] هو هدبة بن خشرم، وقد تقدم تخريجه قريبًا ص٣٠٣.

[4] انظر شرح الرضي على الكافية ٢١٩/٤، والمغني ٧٥٤، والهمع ١٣٥/٢.

[5] أنكر الأصمعي أوشك بصيغة الماضي، ولم يذكره سيبويه، وإنما ذكره في صيغة المضارع فقط. انظر الكتاب ١٦٠/٣-١٦١، وتمهيد القواعد ١٢٨٩/٣.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٤٠٠/١.

عمله، كقولِه[1]:

فَمُوْشِكَةٌ أرْضُنا أنْ تَعُوْدَ خِلافَ الأنِيْسِ وَحُوْشًا يَبابا

وقوله[2]:

فَإِنَّكَ مُوْشِكٌ ألّا تَراها وَتَعْدُوْ دُوْنَ غاضِرَةَ العَوادِي

وهو نادر[3].

تنبيهان:

الأوَّل[4]: أثبتَ جماعةٌ اسم الفاعل من كاد[5] وكرب[6]، وأنشدوا على الأوَّل قوله[7]:

أمُوْتُ أسًى يَوْمَ الرِّجامِ وَإِنَّني يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِيْ أنا كائِدُ

وعلى الثّاني قوله[8]:

---

[1] هو أبو سهم أسامة بن الحارث الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ١٩٩/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩٣/٣، وتخليص الشواهد ٣٣٦، والمقاصد الشافية ٢٩٠/٢، والمقاصد النحوية ٧٠٩/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٤٠١/١، وشرح الكافية الشافية ٤٦١/١، وابن الناظم ١٥٩، والتذييل والتكميل ٣٧٢/٤، وتمهيد القواعد ١٢٨٨/٣، وابن الوردي ١١٦، وابن عقيل ٣٣٨/١، وابن جابر ١٨/٢، والمكودي ٢١٩/١. ويروى: خلاف الخليط.

[2] هو كثيِّر عزة، والبيت له في ديوانه ٢٢٠، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٣، وشرح الكافية الشافية ٤٦٠/١، وتخليص الشواهد ٣٣٦، وتمهيد القواعد ١٢٨٨/٣، والمقاصد الشافية ٢٩٠/٢، والمقاصد النحوية ٧٠٥/٢، والتَّصريح ٢٠٨/١، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢٣٥/٣، وتمهيد القواعد ١٢٨٨/٣، وابن الوردي ١١٦، وأوضح المسالك ٣٢١/١.

[3] وعدَّه ابن مالك شاذًّا. انظر شرح التَّسهيل ٤٠١/١.

[4] نبَّه على هذا ابن هشام في أوضح المسالك ٣٢٢/١- وعبارة الأشموني مأخوذة منه- ولكنه تراجع وعاد إلى موافقة ابن مالك في كائد في تخليص الشواهد ٣٤١.

[5] أثبت ابن مالك اسم الفاعل من كاد وأوشك في شرح الكافية الشافية ٤٥٩/١. وانظر الارتشاف ١٢٣٥/٣، والتذييل والتكميل ٣٧٢/٤، وابن الوردي ١١٧، وتمهيد القواعد ١٢٨٨/٣.

[6] ذكره ابن هشام ونسبه إلى جماعة لم يسمهم. انظر أوضح المسالك ٣٢٢/١.

[7] هو كثير عزة، والبيت له في ديوانه ٣٢٠، وشرح الكافية الشافية ٤٥٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٤، والتذييل والتكميل ٣٧٢/٤، والارتشاف ١٢٣٥/٣، وتخليص الشواهد ٣٤٠، وتمهيد القواعد ١٢٨٨/٣، والمقاصد النحوية ٧٠٠/٢، والتَّصريح ٢٠٨/١، وبلا نسبة في ابن الوردي ١١٦، وأوضح المسالك ٣١٨/١، وابن عقيل ٣٣٩/١، والهمع ١٣٦/٢.

[8] هو عبد قيس بن خفاف البُرجمي، والبيت له في المفضليات ٣٨٤، والأصمعيات ٢٢٩، والحماسة البصرية ١٦/٢، واللسان (ك ر ب)، وتخليص الشواهد ٣٣٦، والمقاصد النحوية ٧٠٣/٢، وشرح شواهد المغني ٢٧٢/١، والتَّصريح

أبُنَيَّ إنَّ أباكَ كارِبُ يَوْمِهِ فَإذا دُعِيْتَ إلَى المَكارِمِ فاعْجَلِ

والصَّوابُ أنَّ الذي في البيت الأوَّل كابد بالباء الموحدة، كما جزم به ابن السّكيت في شرح ديوان كُثَيِّر، اسمُ فاعلٍ من المكابدة غيرُ جارٍ على فعله؛ إذ القياس مكابد، قال ابن سيده[1]: كابَدَهُ مُكابَدَةً وكِبادًا: قاساه، والاسم: كابد كالكاهل والغارب.

وأنَّ (كاربًا) في البيت الثّاني اسمُ فاعل من كَرَبَ التامة، نحو قولهم: كرب الشِّتاءُ؛ أي: قرب، كما جزم به الجوهري[2] وغيره .

الثّاني: حكى الأخفش[3] طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب، وَطَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم. وسُمع أيضًا[4]: إنَّ البَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ إذا شَرِبَ الماءَ مَجَّهُ.

[١٧١ـ بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أوْشَكَ قَدْ غِنًى بِأنْ يَفْعَلَ عَنْ ثانٍ فُقِدْ]

(**بَعدَ عَسَى**) و(**اخلَولَقَ**) و(**أوشَكَ قَد يَرِد غِنًى بِأن يَفعَلَ**) أي: يستغني بأنْ والمضارع (**عَن ثانٍ**) من معموليها (**فُقِد**)، وتسمى حينئذٍ تامَّة نحو: ﴿ **وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا** ﴾[البقرة: ٢١٦]، واخْلَوْلَقَ أنْ يَأْتِيَ، وأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ، فأنْ والمضارعُ في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مُسْتَغْنًى به عن المنصوب الذي هو الخبر[5].

وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر، فإن كان نحو: عَسَى أَنْ يَقُومَ زيدٌ، فذهب الشَّلوبين[6] إلى أنَّه يجب أن يكونَ الاسم الظاهر مرفوعًا بيقوم، وأن يقوم فاعل عسى، وهي تامَّة لا خبرَ لها[7]؛ وذهب

٢٠٨/١. وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٣٢٨/١، وأمالي القالي ٢٩٢/٢، وأوضح المسالك ٣١٩/١. ويروى: أجُبيلُ إن أباك، والعظائم بدل المكارم.

[1] انظر المحكم ٧٦١/٦.

[2] انظر الصحاح ٢١٢/١ (ك ر ب)، وتخليص الشواهد ٣٤١، والمقاصد النحوية ٧٠٢/٢.

[3] انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٣/١.

[4] حكى ذلك الكسائي. انظر معاني القرآن للفراء ١٣٤/١، والارتشاف ١٢٣٦/٣، وأوضح المسالك ٣١٨/١.

[5] قال سيبويه: ((واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا)). انظر الكتاب ١٥٨/٣، والحلبيات ٢٥١، والمفصل ٣٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢، وشرح التَّسهيل ٣٩٤/١، والارتشاف ١٢٣١/٣، والمساعد ٣٠٠/١، وتمهيد القواعد ١٢٧٠/٣.

[6] شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٩٧٠/٣، والارتشاف ١٢٣٠/٣.

[7] انظر منهج السالك لأبي حيان ٧٠/١، وابن عقيل ٣٤١/١، وتمهيد القواعد ١٢٧٥/٣.

المُبرِّد[1] والسِّيرافيّ[2] والفارسيّ[3] إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر: وهو أن يكونَ الاسم الظاهر مرفوعًا بعسى اسمًا لها، وأنْ والمضارع في موضع نصب خبرًا لها متقدّمًا على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخِّرًا لتقدُّمه في النِّيَّة[4].

وتظهر فائدة الخلاف في التّثينة والجمع والتَّأنيث، فتقول على رأيه: عَسَى أنْ يَقُومَ الزَّيْدانِ، وعَسَى أَنْ تقومَ الْهِنْداتُ، وعَسَى أنْ تَطْلُعَ الشّمسُ، بتأنيث تَطْلُعَ وتذكيره. وعلى رأيهم يجوز ذلك، ويجوز: عَسَى أَنْ يَقُوما الزَّيْدانِ، وعَسَى أنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ، وعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الْهِنْداتُ، وعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ بتأنيث تَطْلُعَ فقط. وهكذا أوشك واخلولق[5].

تنبيه[6]:

يتعين الوجه الأوَّل في نحو: عَسَى أنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فلا يجوز أن يكونَ زيدٌ اسم عَسَى؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة أنْ ومعمولها –وهو عَمْرًا– بأجنبي، وهو زيدٌ، ونظيره قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[الإسراء: ٧٩][7].

[١٧٢- وجَرِّدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرا بِها إذا اسْمٌ قَبْلَها قَدْ ذُكِرا]

(**وَجَرِّدَن عسى**) وأُخْتَيْها اخْلَوْلَقَ وأَوشك من الضَّمير، واجعلها مسندة إلى أنْ يَفْعَلَ كما مرَّ، (**أوِ ارفَع مُضمَرًا بِها**) يكون اسمها، وأَنْ يَفْعَلَ خبرها، (**إذا اسمٌ قَبلَها قَد ذُكِرا**). ويظهر أثر ذلك في التَّثنية والجمع والتَّأنيث، فتقول على الأوَّل: الزَّيْدانِ عَسَى أن يقوما، والزيدون عَسَى أن يقوموا، وهندٌ عسى أن تَقُومَ، والهندانِ عَسَى أن تَقُوما، والهندات عسى أن يَقُمْنَ. وهكذا اخْلَوْلَقَ وأوشك؛ هذه لغة الحجاز. وتقول على الثّاني: الزَّيْدانِ عَسَيا، والزيدون عَسَوْا، وهند عَسَتْ، والهندان عَسَتا، والهندات عَسَيْنَ. وهكذا اخْلَوْلَقَ وأوشك.

---

[1] انظر المقتضب ٣/٧٠، والهمع ٢/١٤٣.

[2] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٩٤، والارتشاف ٣/١٢٣٠.

[3] انظر التعليقة ٢/٢٦٨.

[4] انظر البديع ١/٤٨٢، والارتشاف ٣/١٢٣٠، والتذييل والتكميل ٤/٣٥١، وأوضح المسالك ١/٣٢٤، وابن عقيل ١/٣٤٢، وتمهيد القواعد ٣/١٢٧٥.

[5] انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٢١٧، والارتشاف ٣/١٢٣٠، والتذييل والتكميل ٤/٣٥١، والمقاصد الشافية ٢/٢٩٥.

[6] سبق إلى هذا التنبيه ابن هشام في المغني ٢٠٤.

[7] انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٢١٧، والتذييل والتكميل ٤/٣٥١، وتمهيد القواعد ٣/١٢٧٦.

وهذه لغة تميم[1].

تنبيهان:

الأوَّل: ما سوى عسى واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ من أفعال الباب يجب فيه الإضمار[2]، تقول: الزيدان أخذا يَكْتُبانِ وَطَفِقا يَخْصِفانِ، ولا يجوز: أخَذَ يكتبان وطفق يخصفان.

الثّاني: اخْتُلِفَ فيما يتَّصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو: عَساكَ وَعَساهُ، فذهب سيبويه[3] إلى أنَّه في موضع نصب حملًا على لعلَّ كما حُمِلَتْ لعلَّ على عسى في اقتران خبرها بأن، كما في الحديث[4]: ((فَلَعَلَّ بَعضَكُم أنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِن بَعضٍ))، وذهب المُبرِّد[5] والفارسيّ[6] إلى أنَّ عَسَى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، والذي كان اسمًا جُعل خبرًا، والذي كان خبرًا جُعل اسمًا، وذهب الأخفش[7] إلى أنَّ عسى على ما كانت عليه، إلا أنَّ ضمير النَّصب ناب عن ضمير الرَّفع،كما ناب عنه في قولِه[8]:

يا ابْنَ الزّبَيْرِ طالَما عَصَيْكا

وَطالَما عَنَّيْتَنَا إلَيْكَا

---

[1] انظر الكتاب ١٥٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٩٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢١٧/٤، والارتشاف ١٢٣١/٣، والتذييل والتكميل ٣٥٦/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٠/١، وأوضح المسالك ٣٢٣/١، وابن عقيل ٣٤٣/١، والمساعد ٣٠٠/١، والمقاصد الشافية ٢٩٦/٢، والمكودي ٢٢٠/١.

[2] انظر ابن عقيل ٣٤٣/١، والمكودي ٢٢٠/١.

[3] الكتاب ٣٧٤/٢ .٣٧٥، وانظر المقتضب ٧١/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٩/٣، وشرح التَّسهيل ٣٩٨/١، والغرة المخفية ٤٣٨/٢. وهذا ظاهر قول ابن السراج أيضًا انظر الأصول ١٢٤/٢، وصحَّحه أبو حيان في الارتشاف ١٢٣٣/٣.

[4] البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣)، وموطأ مالك ٧١٩/٢.

[5] المقتضب ٧١/٣-٧٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٩/٣-١٤٠، وشرح التَّسهيل ٣٩٧/١.

[6] كتاب الشعر ٤٩٧، والتذييل والتكميل ٣٥٩/٤.

[7] انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٣٩/٣، والبديع ٤٨٣/١، وأمالي ابن الحاجب ٤٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٦٥/١. وهو الذي رجَّحه ابن الحاجب في أماليه ٤٩١/٢، وابن مالك في شرح التَّسهيل ٣٩٧/١.

[8] هو رجل من حِمير، والرجز له في نوادر أبي زيد ١٠٥، والصحاح (سين) ٢١٤١/٥، واللسان (تا)، و المقاصد النحوية ٢١٢٧/٤، وشرح شواهد المغني ٤٤٦/١، والخزانة ٤٢٨/٤، وبلا نسبة في العين (ق ف و)، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٣/١، وسر الصناعة ٢٨٠/١، والمقرَّب ١٨٣/٢، وشرح التَّسهيل ٣٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٦٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٤/٢، والمغني ٢٠٤. ويُروى: عنَّيكنا.

وكما ناب ضمير الرَّفع عن ضمير النَّصب وضمير الجرّ في التوكيد، نحو: رَأَيْتُكَ أَنْتَ، ومَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وهذا ما اختاره النّاظم، قال[1]: «ولو كان الضَّمير المُشارُ إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه[2] والمُبرِّد[3] لم يقتصر عليه في مثل:

يا أَبَتا عَلَّكَ أوْ عَسَاكا[4]

لأنَّه بمنزلة المفعول، والجزء الثّاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه» انتهى، وفيه نظرٌ.

[١٧٣- والفَتْحَ والكَسْرَ أجِزْ فِي السِّيْنِ نَحْوِ عَسَيْتُ وانْتِقا الفَتْحِ زُكِنْ]

(والفَتحَ والكَسرَ أجِز فِي السِّينِ مِن) عسى إذا اتّصل بها تاءُ الضَّمير أو نوناه كما في **(نَحوِ عَسَيتُ)** وَعَسَيْنا وَعَسِينَ[5]. **(وانتِقا الفَتحِ زُكِن)** انتقا _ بالقاف _ مصدر انتقى الشيء؛ أي: اختاره، وزُكن: علم؛ أي: اختيارُ الفتح عُلِم؛ لأنَّه الأصل[6]، وعليه أكثر القرّاء[7] في قولِه تعالى: ﴿ **فَهَلْ عَسَيْتُمْ** ﴾[محمد: ٢٢]، وقرأ نافع[8] بالكسر.

---

[1] شرح الكافية الشافية ٤٦٥/١.

[2] في الكتاب ٣٧٥/٢.

[3] في المقتضب ٧١/٣.

[4] الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ١٨١، والكتاب ٣٧٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٥/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢، والحجة لأبي علي ٣٩١/٤، وكتاب الشعر ٤٩٤/١، وابن يعيش ٩٠/٢ و ١٢٣/٧، والمقاصد النحوية ١٧٢٩/٤، وشرح شواهد المغني ٤٤٣/١، والخزانة ٣٦٢/٥. وقد نُسب للعجاج في شرح الرضي على الشافية ٢٤٣/٤، واللسان (ع ل ل). وهو بلا نسبة في الأصول ٣٨٧/٢، والمقتضب ٧١/٣، واللامات ١٣٥، والحلبيات ٢١٩، وكتاب الشعر ١٤/١، والمحتسب ٢١٣/٢، والخصائص ٩٦/٢، وشرح التصريف للثمانيني ٤٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢، واللباب ٣٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٦١/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٧/٢، واللسان (ر و ي)، والكناش ٢٥٥/١، والارتشاف ١٢٣٣/٣، والجنى الداني ٤٧٠، والمغني ٢٠١. ويُروى بالترنم: يا أبتا علك أو عساكَنْ.

[5] انظر الصفوة الصفية ٤٩/٢، وشرح التَّسهيل ٣٩٦/١.

[6] وهي اللغة الجيدة في قول الزجاج في معاني القرآن له ١٣/٥، وأفصح اللغتين في قول النحاس في إعرابه ١٢٢/١، والفتح لغة نادرة في قول الفراء في معاني القرآن له ٦٢/٣.

[7] وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون. انظر تفسير الطبري ١٧٨/٢٢، والسبعة ١٨٦، والحجة لأبي علي ٣٤٩/٢، والمبسوط ١٤٩، وحجة القراءات ١٣٩، والتيسير ٨١، وشرح التَّسهيل ٣٩٦/١.

[8] انظر معاني القرآن للفراء ٦٢/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٦/١، والحجة لأبي علي ٣٤٩/٢، والمبسوط ١٤٩، وحجة القراءات ١٣٩، والتيسير ٨١، وشرح التَّسهيل ٣٩٦/١، والتذييل والتكميل ٣٥٧/٤، والمرادي ٢١٦/١، وتمهيد القواعد ١٢٧٠/٣، والمقاصد الشافية ٣٠٣/٢.

خاتمة:

قال في «شرح الكافية»[1]: «قد اشتُهِرَ القول بأنَّ كاد إثباتها نفي، ونفيها إثبات، حتَّى جعل هذا المعنى لغزًا[2]:

أَنَحْوِيَّ هَذا العَصْرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُوْدِ
إذا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُوْرَةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحُوْدِ

ومراد هذا القائل كاد، ومن زعم هذا فليس بمصيب، بل حكم كادَ حكم سائر الأفعال، وأنَّ معناها منفيٌّ إذا صحبها حرفُ نفي، وثابت إذا لم يصحبها، فإذا قال قائل: كادَ زَيْدٌ يَبْكِي، فمعناه: قارب زيدٌ البكاء، فمقاربة البكاء ثابتة، ونفس البكاء منتفٍ، وإذا قال: لَمْ يَكَدْ يَبْكِي، فمعناه لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتفٍ انتفاءً أبعدَ من انتفائه عند ثبوت المقاربة، ولهذا كان قول ذي الرّمّة[3]:

إذا غَيَّرَ النَّأيُ المُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحًا بليغًا؛ لأنَّ معناه: إذا تغير حبُّ كل محبٍّ لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنَّه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح. وكذا قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۚ﴾[النور: ٤٠]، هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يُقالَ: لم يرها؛ لأنَّ من لم يَرَ قَدْ يقارب الرؤية، بخلاف من لم يقارب[4]، وأمّا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ

---

[1] شرح الكافية الشافية ٤٦٦/١.

[2] وفي بعض النسخ زيادة: وهذا اللغز للمعري. وقد أجاب بعضهم على هذا اللغز بقوله:

نعم هي "كاد المرء أن يرد الحمى" فتأتي لإثبـــــاتٍ بنفي ورود
وفي عكسها "ما كاد أن يرد الحمى" فخذ نظمها فالعلمُ غير بعيد

انظر حاشية المحقق في شرح الكافية الشافية ٤٦٧/١.

[3] والبيت له في ديوانه ١١٩٢، والبديع ٤٨٦/١، وابن يعيش ١٢٤/٧، والحماسة البصرية ٢٠٤/٢، والصفوة الصفية ٥٣/٢، وشرح التَّسهيل ٤٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٦٨/١، وشرح الرضي على الشافية ٢١٣/٤، واللسان (ر س س)، والتذييل والتكميل ٣٦٨/٤، وتمهيد القواعد ١٢٨٥/٣، والخزانة ٣٠٩/٩.

[4] انظر مجاز القرآن ٦٧/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣١/١، والمقتضب ٧٥/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٤٨/٤، والبديع ٤٨٦/١. وقد رجَّح العكبري غير هذا المعنى في اللباب ١٩٥/١ فقال: فأما قوله تعالى: ﴿ لم يكد يراها ﴾ فقد اضطربت فيه الأقوال؛ فقال بعضهم: التقدير لم يرها ولم يكد، وهذا خطأ؛ لأن قوله: ﴿ لم يكد ﴾ إن كانت على بابها نقض الثاني الأول؛ لأنه نفى الرؤية ثم أثبتها، وإن لم تكن على بابها فلا حاجة إلى تقدير الفعل الأول، وقال الآخرون: إنه رآها بعد اليأس من ذلك، وهذا أشبه بالمعنى واللفظ.

يَفْعَلُونَ ﴾[البقرة: ٧١]، فكلام تضمَّن كلامين، مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر، والتَّقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بُعَداء من ذبحها غير مُقارِبِينَ له[١]، وهذا واضح والله أعلم».

[١] انظر دلائل الإعجاز ٢٧٤-٢٧٧، وشرح التَّسهيل ١/٤٠٠، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٢٤، والتذييل والتكميل ٤/٣٦٨، والمغني ٨٦٩.

إنَّ وَأخَواتها

[١٧٤- لإنَّ أنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلْ كَأنَّ عَكْسُ ما لِكانَ مِنْ عَمَلْ

١٧٥- كَإنَّ زَيْدًا عالِمٌ بِأنِّي كُفْءٌ ولكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ]

(**لإنَّ**) و(**أنَّ**) و(**لَيتَ**) و(**لَعَلَّ**) و(**كَأنَّ عَكسُ ما لِكانَ**) الناقصة (**مِن عَمَل**) فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها[١].

(**كَإنَّ زَيدًا عالِمٌ بِأنِّي كُفءٌ وَلكِنَّ ابنَهُ ذُو ضِغنِ**) أي: حِقْدٍ، وقسِ الباقي. هذه اللغة المشهورة، وحكى قوم ــ منهم ابن سِيدَه[٢] ــ أنَّ قومًا من العرب تنصب بها الجزأين معًا[٣]، من ذلك قوله[٤]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ، وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا؛ إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا

وقوله[٥]:

---

[١] انظر: الكتاب ١٣١/٢، والأصول ٥٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٣/٢، والبديع ٥٣٥/١، واللباب ٢١٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٤، والارتشاف ١٢٣٧/٣، والمغني ٦١٧. وقال الكوفيون: إنما عملت في الاسم فقط فنصبته، وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء. انظر الأصول ٢٣٠/١، والإنصاف ١٥٣، وابن يعيش ١٠٢/١، وترشيح العلل للخوارزمي ١٤١، والتذييل والتكميل ٦/٥، والمرادي ٢١٧/١، وابن عقيل ٣٤٨/١.

[٢] نسب أبو حيان والمرادي والشاطبي وابن عقيل والسيوطي القول بذلك لأبي محمد بن السيد البطليوسي، وعزا ذلك ابن مالك إلى بعض الكوفيين، ولم أجده في كتب ابن سيده، ولا من نسبه له غير الأشموني. انظر شرح الكافية الشافية ٥١٦/١، وشرح التَّسهيل ٩/٢، والجنى الداني ٣٩٤، والمرادي ٢١٧/١، والمساعد ٣٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٢٩٨/٣، والمقاصد الشافية ٣١١/٢، والهمع ١٥٦/٢.

[٣] والفراء يجيز نصب الجزأين بليت دون أخواتها، وقد أنكر عليه ذلك ابن الدهان، وحكى يونس في لعل نصب الجزأين، وزعم أنه لغة لبعض العرب، وذكر ابن مالك هذه الأبيات، ولكنه ردَّ هذا المذهب، وحمل الأبيات على ما أُجمع على جوازه. انظر معاني القرآن للفراء ٤١٠/١، والغرة لابن الدهان ٤/٢، وشرح التَّسهيل ٩/٢، والمغني ٣٧٧، والمساعد ٣٠٨/١.

[٤] هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت له في التذييل والتكميل ٢٧٨/٤، والجنى الداني ٣٩٤، وتعليق الفرائد ١٩/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٢٢/١، ولم أقف عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١٨/١، وتخليص الشواهد ٣٠٦، والمغني ٥٥، والمساعد ٣٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٢٩٦/٣، والمقاصد الشافية ٣١١/٢، والهمع ١٥٦/٢.

[٥] الرجز مختلف في نسبته، فهو للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢، وطبقات فحول الشعراء ٧٨/١، والموشح ٢٧٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٩٠/٢، ولرؤبة في ابن يعيش ١٠٤/١، والمقاصد الشافية ٣١٠/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الكتاب ١٤٢/٢، والأصول ٢٤٨/١، والتعليقة لأبي علي ١٥٣/١، والبصريات ٣٦٩/١، والصحاح (ل ي ت) ٢٦٥/١،

يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا

وقوله[1]:

كَأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَـــوَّفا

قادِمةً أوْ قَلَمًا مُحَـــرِّفا

تنبيهات:

الأوَّل: لم يذكرِ النّاظم في تسهيلِه[2] أنَّ المفتوحة، نظرًا إلى كونها فرع المكسورة[3]، وهو صَنيعُ سيبويه[4] حيثُ قال: «هذا باب الحروف الخمسة».

الثّاني: أشار بقولِه: (عَكْسُ ما لِكانَ) إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان، في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا؛ ليكونا معهنَّ كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر؛ تنبيهًا على الفرعية؛ ولأنَّ معانيها في الأخبار، فكانت كالعُمَد والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابيهما[5].

الثّالث: معنى إنِّ وأنَّ التوكيد[6]، ولكنَّ الاستدراك والتوكيد[1]، وليست مركبة على الأصحِّ، وقال

والبديع ٥٣٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٤، والجنى الداني ٤٩٢، والمغني ٣٧٦، والهمع ١٥٧/٢، والخزانة ٢٣٤/١٠.

[1] الرجز مختلف في نسبته فهو للعماني محمد بن ذؤيب النهشلي في الكامل ١٠٤٦/٢، والموشح ٣٧٠، وشرح الكافية الشافية ٥١٧/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٥/٢، والخزانة ٢٣٧/١٠، ولأبي نخيلة في التذييل والتكميل ٢٨/٥، والمغني ٢٥٥، وبلا نسبة في الخصائص ٤٣٢/٢، وشرح التَّسهيل ٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٥/٤، وتمهيد القواعد ١٢٩٧/٣، والمقاصد الشافية ٣١١/٢.

[2] انظر التَّسهيل ٦١.

[3] هذا التنبيه مستفاد من كلام ابن مالك نفسه. انظر شرح عمدة الحافظ ٢١٨، وشرح التَّسهيل ٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٧١/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٢/١، وابن عقيل ٣٤٦/١ والمقاصد الشافية ٣١٣/٢.

[4] الكتاب ١٣١/٢.

[5] عبارة الأشموني في هذا التنبيه مأخوذة من التَّسهيل ٦١، وانظر الكتاب ١٣١/٢، والمساعد ٣٠٦/١، والمقاصد الشافية ٣٠٧/٢.

[6] انظر الكتاب ٢٣٣/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٣/٣، وعلل النحو لابن الوراق ٢٥٨، و البسيط ٧٦٦/٢، والغرة المخفية ٤٤٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز ١٤٩، وذكر ابن جني أن معناهما التحقيق. انظر اللمع ٤١. وأنكر أبو حيان أن يكون معنى (أنَّ) المفتوحة التوكيد. انظر التذييل والتكميل ٨/٥.

الفرّاءُ[٢]: أصلها لكنْ أنَّ، فطُرِحَتِ الهمزةُ للتّخفيف ونون لكنْ للساكنين، كقولِه[٣]:

وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

وقال الكوفيُّونَ[٤]: مركَّبة من لا وإنَّ والكافِ الزّائدةِ لا التّشبيهيّة، وحُذفت الهمزة تخفيفًا.

ومعنى لَيْتَ التمني[٥] في الممكن والمستحيل، لا في الواجب؛ فلا يُقال: ليت غدًا يجيء[٦]، وأمّا قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٩٤] مع أنَّه واجب فالمراد تمنِّيه قبل وقته، وهو الأكثر.

ولعلَّ للترجّي في المحبوب نحو: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[الطلاق: ١]، والإشفاق في المكروه، نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾[هود: ١٢]. وقد اقتصر على هذين في «شرح

---

[١] الأصل فيها أن تكون للاستدراك بعد النفي. انظر الأصول ٢/٥٧، والإيضاح العضدي ٢٩٠، وعلل النحو ٢٤١، والحلل لابن السِّيْد ١٨٣. وقال جماعة منهم الزجاجي وابن أبي الربيع وابن مالك بأنها تدل على التوكيد. انظر الجمل للزجاجي ٥١، والبسيط ٢/٧٦٢، والجنى الداني ٦١٥، والمغني ٣٨٣، والمساعد ١/٣٠٥، والتَّصريح ١/٢١١، والهمع ٢/١٤٩.

[١] ورجَّح ابن أبي الربيع أنها مركبة. انظر التبيين ١/٣٥٧، والبسيط ٢/٧٦٢، وابن الناظم ١٦١، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٧٢، والجنى الداني ٥٩١، وابن جابر ٢/٢٣.

[٢] معاني القرآن ١/٤٦٥، خلاف ما نُصَّ عليه هنا،قال: ((إنّما نصبت العرب بِها إذا شُددت نونها لأن أصلها: إن عبد الله قائم، فزيدت عَلَى (إن) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا)).والظاهر أن قول الفراء في كتابه هو الرأي الذي نُسِب هنا إلى الكوفيين.

[٣] البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١، والكتاب ١/٢٧، والمعاني الكبير ١/٢٠٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٢٥٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/١٦٧، والحماسة البصرية ٢/٢٥٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٧٠١، والتَّصريح ١/١٩٦، والخزانة ١٠/٤١٨. وبلا نسبة في الأصول ٣/٤٤٥، واللامات ١٥٩، والحجة لأبي علي ٦/٤٥٧، والعسكريات ٩٢، وسر الصناعة ٢/٤٤٠، والمحكم (ل ك ن)، والبديع ٢/٦٨٢، واللباب ٢/١١٢، وابن يعيش ٩/١٤٢، والارتشاف ٥/٢٤١٢، والتذييل والتكميل ٥/١١، والجنى الداني ٥٩٢، والمغني ٣٨٤.

[٤] انظر اللباب ١/٢٠٦، وتوجيه اللمع ١٤٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٧٢، والارتشاف ٣/١٢٣٧، والتذييل والتكميل ٥/١١، والجنى الداني ٦١٧، والمغني ٣٨٤، والهمع ٢/١٤٨ و١٥٠. وقيل: هي مركبة من كنَّ و لا، وقيل: من لا وكأن. انظر الإنصاف ١٨٢، والغرة لابن الدهان ١٤/٢، والهمع ٢/١٥٠. واختار السهيلي أنها مركبة من لا و أن. انظر نتائج الفكر ٢٠٠.

[٥] انظر الكتاب ٢/١٤٦ و ٤/٢٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٧٦، واللمع ٤١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ١٤٩، والبسيط ٢/٧٦٧، والمساعد ١/٣٠٦.

[٦] انظر الارتشاف ٣/١٢٤١، والتذييل والتكميل ٥/٢٢، والجنى الداني ٤٩٢.

الكافية»[1]، وزاد في «التَّسهيل»[2] أنَّها تكون للتّعليل والاستفهام؛ فالتعليل نحو: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾[طه: ٤٤]، والاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[عبس: ٣]، وتابع في الأوَّل الأخفش[3]، وفي الثّاني الكوفيِّينَ[4].

وتختص لعلَّ بالممكن[5]، وليست مركبة على الأصحِّ[6]، وفيها عشرُ لغات مشهورة[7].

وكأنَّ للتشبيه[8]. وهي مركبة على الصَّحيحِ. وقيل[9]: بإجماع. من كاف التشبيه وأنَّ[10]، فأصل (كأنَّ زيدًا أسد): إنَّ زيدًا كأسد، فقُدِّم حرفُ التَّشبيه اهتمامًا به، فَفُتِحَتْ همزة أنَّ لدخول الجار.

[١٧٦- وراعِ ذا التَّرْتِيْبَ إلّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيْها أوْ هُنا غَيْرَ البَذِي]

(**وَراعِ ذا التَّرتِيبَ**) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبًا (**إلّا فِي**) الموضع (**الَّذِي**) يكون الخبر فيه

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ٤٧١/١. وقد خَصَّ سيبويه معناها بقوله: ((طمعٌ وإشفاقٌ))، والبصريُّون يقولون: إن معانيها ترجع إلى ذلك. انظر الكتاب ٢٣٣/٤، والمرادي ٢١٧/١.

[2] التَّسهيل ٦٠.

[3] والكسائي أيضًا. انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٣/٢، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٤/٥، والجنى الداني ٥٨٠، وأوضح المسالك ٣٢٩/١، والمغني ٣٧٩، والمساعد ٣٠٦/١.

[4] انظر الارتشاف ١٢٤٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٤/٥، والجنى الداني ٥٨٠، وأوضح المسالك ٣٢٩/١، والمغني ٣٧٩.

[5] انظر البسيط ٧٦٧/٢، والمرادي ٢١٧/١.

[6] ذهب البصريّون إلى أنّ (لَعَلّ) مركّبة من (عَلَّ) واللّام، وذهب الكوفيّون إلى أنّ (لَعَلّ) بسيطة، ورجَّح الأنباريُّ ما ذهب إليه الكوفيّون. انظر المقتضب ٧٣/٣، والإنصاف ١٧٩ . ١٨٦، والبسيط ٧٦٣/٢.

[7] هذا ما ذكره ابن الخباز، وقد ذكر فيها السيوطي ثلاث عشرة لغة: لعلَّ، وعل، ولعن، وعن، وأن، ورعن، ورغن، ولغن، ورعل، وغن، ولعلت، ولعا، ولوان. انظر الكتاب ١٢٣/٣، ومعاني الحروف للرمّاني ١٢٤، وسر الصناعة ٤٠٣/١، والإنصاف١٨٣، واللمحة لابن الصائغ ٥٣٨/٢، والغرة المخفية ٤٤٢، والبسيط ٧٦٣/٢، والهمع ١٥٣/٢.

[8] هذا مذهب الخليل وسيبويه والجمهور، وذكر ابن عقيل أنها تكون للتشبيه والتوكيد معًا، وذكر أنه رأي ابن مالك، وأن الزجاجي والكوفيين ذهبوا إلى أنها تكون للتحقيق دون التشبيه، وردَّ ذلك. انظر الكتاب ١٥١/٣، والأصول ٢٣٠/١، وابن يعيش ٨١/٨، والمرتجل لابن الخشاب ١٦٩، ونتائج الفكر ٢٦٦، والمساعد ٣٠٥/١.

[9] ادعى عدم الاختلاف في ذلك ابن هشام الخضراوي. انظر الارتشاف ١٢٣٨/٣، والهمع ١٥٢/٢.

[10] وهو قول الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء من الكوفيين، وذهب إلى أنها غير مركبة أبو حيان والمالقي. انظر الكتاب ١٥١/٣، والأصول ٢٣٠/١، وشرح التَّسهيل ٦/٢، ورصف المباني ٢٨٤، والارتشاف ١٢٨/٢، والجنى الدّاني ٥٦٨، والمغني ٢٥٢، وتمهيد القواعد ١٢٩٢/٣، والمقاصد الشافية ٣١٣/٢، والهمع ١٥٢/٢.

ظرفًا أو مجرورًا (**كَلَيتَ فِيها أو هُنا غَيرَ البَذِي**) للتوسع في الظروف والمجرورات[1]. قال في «العمدة»[2]: «ويجب أن يُقدَّر العامل في الظَّرف بعد الاسم، كما يُقدَّر[3] الخبر، وهو غير ظرف».

تنبيهان:

الأوَّل: حكم معمول خبرها حكم خبرها، فلا يجوز تقديمه؛ إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقيمٌ، وإنَّ فيك عَمْرًا راغِبٌ[4]، ومنه قولُه[5]:

فَلا تَلْحَنِي فِيْها فَإِنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

وقد صرَّح به في غير هذا الكتاب[6]، ومنعه بعضهم[7].

الثّاني: محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا في غير نحو: إنَّ عِنْدَ زيدٍ أخاه، ولَيْتَ في الدار صاحِبَها؛ لما سلف[8].

[١٧٧- وهَمْزَ إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّها وفِي سِوَى ذاكَ اكْسِرِ

١٧٨- فاكْسِرْ فِي الابْتِدا وفِي بَدْءِ صِلَهْ وحَيْثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩- أوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ أوْ حَلَّتْ مَحَلْ حالٍ كَزُرْتُهُ وإنِّي ذُو أمَلْ

---

[1] انظر الموفقي لابن كيسان ١١٢-١١٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٢/١، وابن الوردي ١١٨، وابن عقيل ٣٤٨/١، وابن جابر ٢٨/٢، والمقاصد الشافية ٣١٥/٢.

[2] كذا في الأصل، والصواب: في الغرة، كما في التذييل والتكميل، وشرح المرادي للألفية، وعبارة الأشموني لم أقف عليها في شرح عمدة الحافظ، وإنما وقفت عليها في الغرة لابن الدهان ٤٤/٢. وانظر البديع ٥٤٠/١، والغرة المخفية ٤٥٢، والتذييل والتكميل ٣٥/٥، والمرادي ٢١٨/١.

[3] في الغرة لابن الدهان ٤٤/٢: كيلا يقدم الخبر. فتنبَّه.

[4] انظر الكتاب ١٣٢/٢.

[5] البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٣/٢، والأصول ٢٠٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٤/٢، والحلبيات ٢٥٨، وكتاب الشعر ٢٧٠، والحجة لأبي علي ٤١١/٣، والبديع ٥٤٠/١، والمقرَّب ١٠٨/١، وشرح التَّسهيل ١٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٦/٤، والتذييل والتكميل ٣٧/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٣/١، وابن عقيل ٣٤٩/١، والمغني ٩٠٩، والمقاصد الشافية ٣١٧/٢، والمقاصد النحوية ٧٧٣/٢، والخزانة ٤٥٣/٨. ويروى: جمًا بلابله.

[6] انظر شرح التَّسهيل ١٢/٢.

[7] كالأخفش الذي قصر الفصل على ورد به السماع. انظر التذييل والتكميل ٣٨/٥.

[8] أي: لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة. انظر ابن عقيل ٣٢٩/١.

١٨٠- وكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقا بِاللَّامِ كاعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى]

(**وَهمزَ إنَّ افتَح**) وجوبًا (**لِسَدِّ مَصدَرٍ مَسَدَّها**) مع معموليها لزومًا؛ بأن وقعت في محل فاعل، نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾[العنكبوت: ٥١]، أو مفعول غير محكي بالقول، نحو: ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو نائب عن الفاعل، نحو: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾ [الجن: ١]، أو مبتدأ، نحو: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾[فصلت: ٣٩]، أو خبر عن اسم معنى، غير قول ولا صادق عليه خبرها، نحو: اعتِقادِي أنَّكَ فاضِلٌ، بخلاف: قولي إنَّك فاضلٌ، واعتقادُ زيدٍ إنَّه حقٌّ، أو مجرور بالحرف، نحو: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾[الحج: ٦]أو الإضافة، نحو: ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[الذاريات: ٢٣]، أو معطوف على شيء من ذلك، نحو: ﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ ﴾[البقرة: ٤٧ و١٢٢]، أو مبدل منه، نحو: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا ﴾[الأنفال: ٧] [١].

تنبيه[٢]:

إنَّما قال: لسدِّ مصدر، ولم يقل: لسدِّ مفرد؛ لأنَّه قد يسدُّ المفرد مسدَّها، ويجب الكسر نحو: ظننت زيدًا إنَّه قائم[٣].

(**وَفِي سِوَى ذاكَ اكسِرِ**) على الأصل[٤]، (**فاكسِر فِي الابتِدا**) إمّا حقيقة نحو: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾[الفتح: ١]، أو حكمًا كالواقعة بعد ألا الاستفتاحيَّة، نحو: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾[يونس: ٦٢]، والواقعة بعد حَيْثُ نحو: اجلِسْ حيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ، والواقعة خبرًا عن اسم الذات، نحو: زيدٌ إنهُ قائِمٌ، والواقعة بعد إذ نحو: جِئْتُكَ إذْ إنَّ زيدًا غائِبٌ.

---

[١] عبارة الشارح مأخوذة من أوضح المسالك ٣٣٧/١، وانظر في مواضع فتح همزة أنَّ: ترشيح العلل للخوارزمي ١٤٤، واللمحة لابن الصائغ ٥٥٢/٢، وشرح شذور الذهب ٢٦٨، وتمهيد القواعد ١٣٣٠/٣.

[٢] سبق إلى هذا التنبيه ابن عقيل ٣٥١/١.

[٣] هذا على مذهب البصريين، وقال ابن كيسان: يجب الفتح على البدل. انظر الارتشاف ٢١٢٤/٤، والتذييل والتكميل ١١٨/٦، وتمهيد القواعد ١٥٣٩/٣.

[٤] انظر مواضع كسر همزة إن في: الحلل في إصلاح خلل الجمل لابن السيد ١٩٣، وترشيح العلل للخوارزمي ١٤٣، وشرح التَّسهيل ١٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨١/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٤-٢٢٨، واللمحة ٥٤٨/٢، والارتشاف ١٢٥٥/٣، وأوضح المسالك ٣٣٤/١، وتمهيد القواعد ١٣٢١/٣، وتعليق الفرائد ٣١/٤.

(**وَفِي بَدءِ صِلَه**) نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[القصص: ٧٦]، بخلاف حشو الصِّلة نحو: جاءَ الَّذي عِنْدِي أَنَّهُ فاضِلٌ، ولا أَفْعَلُهُ ما أنَّ في السَّماء نجمًا؛ إذ التَّقدير: ما ثبت أنَّ في السماء نجمًا[1].

(**وَحَيثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكمِلَه**) يعني: وقعت جوابًا له سواء مع اللام أو دونها نحو: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾[العصر: ١- ٢]، ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾[الدخان: ١-٣].

(**أو حُكِيَت بِالقَولِ**) نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[مريم: ٣٠]، فإن لم تُحكَ بل أُجرِيَ القول مجرى الظنِّ وجب الفتح[2]. ومن ثمَّ رُوِيَ بالوجهين قوله[3]:

أَتَقُوْلُ إِنَّكَ بِالْحَياةِ مُمَتَّعٌ .....

(**أو حَلَّت مَحَلَّ حالٍ**) إمّا مع الواو(**كَزُرتُهُ وَإِنِّي ذُو أمَل**) ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[الأنفال: ٥]، وقوله[4]:

ما أعْطَيْانِي وَلا سَأَلْتُهُما إلّا وإيِّيْ لَحاجِزِي كَرَمِي

أو بدونه نحو: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[الفرقان: ٢٠].

(**وَكَسَرُوا**) أيضًا (**مِن بَعدِ فِعلٍ**) قلبي (**عُلِّقا**) عنها (**بِاللَّامِ كاعلَم إنَّهُ لَذُو تُقَى**) ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[المنافقون: ١]، وأنشد سيبويه[5]:

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٢٢/٢، وابن الناظم ١٦٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٤/١، وابن الوردي ١١٩، وأوضح المسالك ٣٣٥/١، والمكودي ٢٢٥/١.

[2] ذكر المرادي أنَّ القول إذا أُجرِيَ مجرى الظن جاز بعده الفتح والكسر. انظر الارتشاف ٢١٢٩/٤، والمرادي ٢٢٠/١، وابن عقيل ٣٥٣/١.

[3] هو الفرزدق، والبيت له في المقاصد النحوية ٧٧٧/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢٢٩، والمرادي ٢٢٠/١، وابن الوردي ١٢٣. وعجزه: وقد استبحت دم امرئ مستسلمِ.

[4] هو كثير، والبيت له في ديوانه ٢٧٣، والكتاب ١٤٥/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٤٨٣/١، وتخليص الشواهد ٣٤٧، والمقاصد الشافية ٣٢٤/٢، والمقاصد النحوية ٧٧٢/٢. وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١١٧/١، والمقتضب ٣٤٦/٢، وشرح التَّسهيل ١٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٧، والارتشاف ١٦٠٤/٣، والتذييل والتكميل ٧٢/٥، وابن الوردي ١٢٠، وابن عقيل ٣٥٣/١، وتمهيد القواعد ١٣٢٢/٣. ويروى: (أنطياني) بدل (أعطياني) و (إلا) بدل (ألا).

[5] البيت للشمردل بن شريك اليربوعي في شرح أبيات سيبويه ١٤١/٢، وبلا نسبة في الكتاب ١٤٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢٠/٣، وشرح التَّسهيل ٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٤٨٤/١، وابن الناظم ١٦٥، والتذييل والتكميل ٧٣/٥،

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إِلَى نارَيْنِ يَعْلُوْ سَناهُما

[١٨١- بَعْدَ إذا فَجاءةٍ أَوْ قَسَمِ لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي]

(**بَعدَ إذا فُجاءةٍ أو**) فعل (**قَسَمِ**) ظاهر (**لا لامَ بَعدَهُ بِوَجهينِ نُمِي**)؛ أي: نسب؛ نظرًا لموجب كل منهما، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل[١]، فمن الأوَّل قوله[٢]:

وكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَما قِيْلَ سَيِّدًا إذا إنَّهُ عَبْدُ القَفا واللهازِمِ

يروى بالكسر على معنى: فإذا هو عبدُ القفا، وبالفتح على معنى: فإذا العُبُودِيّةُ؛ أي: حاصلة، كما تقول: خرجت فإذا الأسدُ. قال النّاظمُ[٣]: «والكَسْرُ أَوْلَى؛ لأنَّه لا يُحْوِجُ إلى تَقْدِيرٍ». لكن ذهب قومٌ إلى أنَّ إذا هي الخبر، والتَّقدير: فإذا العبودية؛ أي: ففي الحضرة العبودية، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضًا، فيستوي الوجهان[٤].

ومن الثّاني قوله[٥]:

وتخليص الشواهد ٣٤٣، وابن جابر ٣٣/٢، وتمهيد القواعد ١٣٢٤/٣، والمقاصد الشافية ٣٢٥/٢، والمقاصد النحوية ٧١٦/٢.

[١] انظر مواضع جواز الوجهين في البديع ٥٥٠/١، وترشيح العلل للخوارزمي ١٤٥، وشرح التَّسهيل ٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٠/٤، والجنى الداني ٤١١، وشرح شذور الذهب ٢٦٩، وتمهيد القواعد ١٣٢٦/٣، والمقاصد الشافية ٣٢٩/٢.

[٢] البيت بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، والأصول ٢٦٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٦٩/٣، والبديع ٥٥٢/١، وابن يعيش ٩٧/٤ و ٦١/٨، وشرح التَّسهيل ٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٨، وابن الناظم ١٦٦، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٤/٤، والتذييل والتكميل ٨٣/٥، والجنى الداني ٤١١، والمرادي ٢٢١/١، وتخليص الشواهد ٣٤٨/١، وشرح شذور الذهب ٢٦٩، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، وابن الوردي ١٢٢، وابن عقيل ٣٥٦/١، وتمهيد القواعد ١٣٢٦/٣، والمقاصد الشافية ٣٣٠/٢، والمقاصد النحوية ٧١٨/٢، والمكودي ٢٢٧/١، والتَّصريح ٢١٨/١، والخزانة ٢٦٥/١٠.

[٣] في العبارة تصرف يسير، والظاهر أن الشارح أخذها عن المرادي، انظر شرح التَّسهيل ٢٢/٢، و المرادي ٢٢١/١.

[٤] انظر المرادي ٢٢١/١.

[٥] الرجز مختلف في نسبته، فهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٨، والمقاصد النحوية ٧٢٣/٢؛ ولأبي الجراح العقيلي في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٣٩/٢؛ وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٧٠/٢، واللمع ٣٠٤، والحماسة البصرية ٤٠٣/٢، وشرح التَّسهيل ٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٥/٤، وشرح عمدة الحافظ ٢٣١، وابن الناظم ١٦٦، والتذييل والتكميل ٩٣/٥، والجنى الداني ٤١٣، والمرادي ٢٢٢/١، وتخليص الشواهد ٣٤٨، وأوضح المسالك ٣٤٠/١، وابن عقيل ٣٥٨/١، وابن الوردي ١٢٢، وتمهيد القواعد ١٣٣٩/٣، والمقاصد الشافية ٣٣١، والمكودي ٢٢٧/١.

أوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ
أنِّي أبُو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ

يُروَى بالكسر على جعلها جوابًا للقسم[1]، وبالفتح على جعلها مفعولًا بواسطة نزع الخافض؛ أي: على أنِّي.

والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مَرَّ قريبًا في المكسورة، وبقولِه: **(لا لام بَعدَهُ)** عما بعده اللام من ذلك، حيثُ يتعيَّنُ فيه الكسر، نحو: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾[التوبة: ٥٦]، و: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾[المائدة: ٥٣].

وقد اتَّضح لك أنَّ من فتح إنَّ لم يجعلْها جواب القسم؛ لأنَّ الفتح متوقِّف على كون المحلِّ مغنيًا فيه المصدر على أنَّ وصلتها، وجواب القسم لا يكون كذلك، فإنَّه لا يكون إلا جملة[2].

ويجوز الوجهان أيضًا:

[١٨٢- مَعْ تِلْوِ فا الجَزا وذا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ القَوْلِ إنِّي أحْمَدُ]

(مَع تِلوِ فاالجزا) نحو: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الأنعام: ٥٤]، جواب: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾[الأنعام: ٥٤]، قُرِئَ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملةً تامَّة؛ أي: فهو غفور رحيم، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فجزاؤه الغفران، أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: فالغفران جزاؤه[3]. والكسر أحسن في القياس. قال النّاظمُ[4]: «ولِذَلِكَ لم يجئِ الفتحُ في القرآنِ إلا مسبوقًا بأنَّ المفتوحةِ».

(وَذا) الحكم أيضًا **(يَطَّرِدُ فِي)** كل موضع وقعت أنَّ فيه خبر قول، وكان خبرها قولًا، والقائل واحد[5]، كما في **(نحو: خَير القَولِ إني أحمَدُ)** الله، فالفتح على معنى: خير القول حمد الله، والكسر على الإخبار بالجملةِ لقصد الحكاية، كأنَّك قلت: خير القول هذا اللفظ. أمّا إذا انتفى القول الأوَّل فالفتح متعيِّن، نحو:

---

[1] انظر أوضح المسالك ٣٤٢/١.

[2] انظر المرادي ٢٢٢/١.

[3] قرأ عاصم وابن عامر: ﴿أنه من عمل﴾ ﴿فأنه غفور رحيم﴾ بفتح الهمزتين، وقرأ نافع بفتح الأولى فقط، ونسب سيبويه هذه القراءة للأعرج، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بكسرهما. انظر الكتاب ١٣٤/٣، والحجة لأبي علي ٣١١/٣، وحجة القراءات ٢٥٢، والتيسير ١٠٢، وشرح التَّسهيل ٢٣/٢.

[4] شرح التَّسهيل ٢٣/٢.

[5] أي: إذا وقعتْ (أنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر (إنَّ) قول.

عَمَلِي أني أَحْمَدُ اللهَ، أو القول الثّاني، أو لم يتَّحد القائل فالكسر، نحو: قَوْلِي إني مُؤْمِنٌ، وقَوْلِي إنَّ زَيْدًا يحمد الله[1].

تنبيهٌ:

سكت النّاظم[2] عن مواضع يجوز فيها الوجهان:

الأوَّل: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه[3]، نحو: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾[طه: ١١٨- ١١٩]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إمّا على الاستئناف، أو العطف على جملة أنَّ الأولى، والباقون بالفتح عطفًا على أنْ لا تجوع[4].

الثّاني: أن تقع بعد حتَّى[5]؛ فتكسر بعد الابتدائية، نحو: مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لا يَرْجُونه، وتفتح بعد الجارة والعاطفة، نحو: عَرَفْتُ أُمُورَكَ حتَّى أنَّك فاضل.

الثّالث: أن تقع بعد أَما[6] نحو: أَما أنَّك فاضل، فتُكسَر إن كانت أَما استفتاحية بمنزلة أَلا، وتُفتَح إن كانت بمعنى حقًّا، كما تقول: حقًّا أنَّك ذاهب، ومنه قولُه[7]:

أحَقًّا أنَّ جِيْرَتَنا اسْتَقَلُّوْا .....

---

[1] انظر البسيط ٨٣٣/٢ وما بعدها، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٧/١.

[2] في (م): المصنف.

[3] انظر أوضح المسالك ٣٤٣/١.

[4] انظر الحجة لأبي علي ٢٥١/٥، والمبسوط ٢٩٨، وحجة القراءات ٤٦٤.

[5] انظر البديع ٥٥٢/١، وشرح التَّسهيل ٢٤/٢، والارتشاف ١٢٦٠/٣، والتذييل والتكميل ٧٨/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٨/١، والجنى الداني ٤١٣، والمغني ١٧٥، وتمهيد القواعد ١٣٢٩/٣، والمقاصد الشافية ٣٤٠/٢.

[6] انظر الأصول ٢٧٣/١، والتعليقة لأبي علي ٢٤٨/٢، وشرح التَّسهيل ٢٣/٢، والتذييل والتكميل ٨٦/٥، والجنى الداني ٣٩١، والمغني ٧٩، وتمهيد القواعد ١٣٣٧/٣،

[7] هو عامر بن معشر بن أسحم... ابن نُكرة، من عبد القيس، ولُقِّب بالمفضل، وقد اختلف من ذكروا هذه الأبيات في تسميتهم له، فقالوا: العبدي، وقالوا: المفضل النكري، وقالوا: عامر بن معشر، وقالوا: عامر بن أسحم، وإنما هو رجل واحد عند التأمل، والبيت له في الكتاب ١٣٦/٣، والأصمعيات ٢٠٠، وطبقات فحول الشعراء ٢٧٥/١، والأصول ٢٧٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٦١/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٨/٢، والخزانة ٢٧٧/١٠، وله أو لرجل من عبد القيس في تخليص الشواهد ٣٥١، والمقاصد النحوية ٧٢٥/٢، وهو رجل من عبد القيس كما أشرنا، ولعامر بن أسحم بن عدي الكندي في الحماسة البصرية ٥٣/١، ولعل الكندي تصحيف، والبيت بلا نسبة في التعليقة لأبي علي ٢٤٨/٢، وأمالي ابن الشجري ١٩٧/٣، وشرح التَّسهيل ٢٣/٢، واللسان (ف ر ق)، والتذييل والتكميل ٨٧/٥، والجنى الداني ٣٩١، وتمهيد القواعد ١٣٣٧/٣. ويروى: ألم تر أن جيرتنا استقلوا، ولا شاهد فيه حينئذ، وعجزه: فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهم فريقُ.

أي: أفي حق هذا الأمر؟

الرّابع[1]: أن تقع بعد لا جَرَمَ نحو: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ ﴾[النحل: ٢٣]، فالفتح[2] عند سيبويه[3] على أنَّ (جَرَمَ) فعل و(أنَّ) وصلتها فاعل؛ أي: وجب أنَّ الله يعلم، و(لا) صلة، وعند الفَرّاء[4] على أنَّ (لا جَرَمَ) بمنزلة لا رَجُلَ، ومعناه: لا بُدَّ، و(مِنْ) بعدها مقدَّرة. والكسر على ما حكاه الفَرّاء من أنَّ بعضهم ينزلها منزلة اليمين، فيقول: لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ[5].

[١٨٣ـ وبَعْدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لامُ ابْتِداءٍ نَحْوُ إنِّي لَوَزَرْ]

(**وَبَعدَ ذاتِ الكَسرِ تَصحَبُ الخَبَر**) جوازًا (**لامُ ابتِداء نَحوَ إنِّي لَوَزَر**) أي: مَلْجَأ. وكان حقّ هذه اللام أن تدخل على أوَّل الكلام؛ لأنَّ لها الصّدْرَ، لكن لمّا كانت للتأكيد و(إنَّ) للتَّأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد، فزحلقوا اللام إلى الخبر[6].

تنبيهٌ:

اقتضى كلامه أنَّها لا تصحب خبر غير إنَّ المكسورة، وهو كذلك، وما ورد من ذلك يُحكم فيه بزيادتها[7]، فمن ذلك قراءة بعض السلف[8]: «إلّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلون الطَّعامَ» [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة، وأجازه

---

[1] هذه عبارة ابن هشام في أوضح المسالك ٣٤٤/١ بتصرف يسير.

[2] وهو المشهور كما قال ابن مالك، والغالب كما قال ابن هشام. انظر شرح التَّسهيل ٢٤/٢، و أوضح المسالك ٣٤٤/١.

[3] الكتاب ١٣٨/٣، وانظر شرحه للسيرافي ٣٥٧/٣، والجنى الداني ٤١٣، وتمهيد القواعد ١٣٤٢/٣.

[4] معاني القرآن للفراء ٨/٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٦٤/٣، وشرح التَّسهيل ٢٤/٢، والارتشاف ١٢٦١/٣، والتذييل والتكميل ٩٠/٥.

[5] معاني القرآن للفراء ٨/٢، وانظر شرح التَّسهيل ٢٤/٢، والتذييل والتكميل ٩٢/٥، والجنى الداني ٤١٥، والمغني ٣١٤، والمقاصد الشافية ٣٤٢/٢.

[6] انظر اللمع ٤٢، واللباب ٢١٦/١، وأمالي ابن الشجري ٤٣٩/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٨/١، والمغني ٣٠٠، ٣٠٤، والتَّصريح ٢٢١/١.

[7] انظر الغرة لابن الدهان ٥٥/٢، والمغني ٣٠٧.

[8] قرأ بها سعيد بن جبير، وهي قراءة شاذة، ولم أقف عليها في شواذِّ ابن خالويه ولا في المحتسب. انظر الأصول ٢٧٤/١، والبديع ٥٥٠/١، والتبيان في إعراب القرآن ٧٨٦/٢، والغرة لابن الدهان ٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٨/١، والارتشاف ٢٣٩٧/٥، والمغني ٣٠٧، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٦٩/٢.

المُبرِّد[1]، وما حكاه الكوفيُّونَ[2] من قوله[3]:

..... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّـــها لَعَمِيْـدُ

وقولُه[4]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَـــهْـــرَبَهْ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَـهْ

وقوله[5]:

---

[1] نقل قول المبرد أبو حيان وابن هشام، وظاهر كلامه في المقتضب ٣٤٥/٢-٣٤٦ أنه لا يجيز دخول اللام في خبر أنَّ المفتوحة، وأنه يوجب كسر الهمزة بعد أشهد وأعلم إذا دخلت اللام على خبرها، والآية عنده مؤولة، وعدَّ الرضي دخولها شاذًّا، انظر شرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٤، والتذييل والتكميل ١١٨/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٧.

[2] أي: في جواز دخول اللام في خبر لكن وأمسى وما زال وخبر المبتدأ. انظر اللباب ٢١٧/١، والإنصاف١٧١، وشرح التَّسهيل ٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٣/٤، والتذييل والتكميل ١١٦/٥، والارتشاف ٢٣٩٧/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٨/١، والجنى الداني ١٣٢، والمغني ٣٠٧، وابن عقيل ٣٦٣/١، والمساعد ٣٢٢/١، وتمهيد القواعد ١٣٥٢/٣.

[3] البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، وكتاب اللامات ١٥٨، وسر الصناعة ٣٨٠/١، والبديع ٥٤٤/١، والتبيين ٣٥٤، واللباب ٢١٧/١، وابن يعيش ٦٢/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، وشرح التَّسهيل ٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، وابن الناظم ١٧٢، والصفوة الصفية ٥٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٣/٤، والكناش لأبي الفداء صاحب حماة ٩٦/٢، والتذييل والتكميل ١١٦/٥، ورصف المباني ٢٣٥، والجنى الداني ١٣٢، والمغني ٣٠٧، وتخليص الشواهد ٣٥٧، وابن عقيل ٣٦٣/١، وتمهيد القواعد ١٣٥٢/٣، والمقاصد النحوية ٧٣٤/٢، وتعليق الفرائد ٥٢/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٦/٢، والخزانة ٣٦١/١٠. ويروى: لكميد بدل لعميد. ويروى: من فعلها بدل من حبها. وصدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي.

[4] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠، وابن يعيش ١٣٠/٣ و ٢٣/٨، والتَّصريح ١٧٤/١، وله أو لعنترة بن عروس في المقاصد النحوية ٥٠٧/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٥/٢، والخزانة ٣٢٦/١٠، ورجَّح العيني الثاني، وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢٢٤/١، والألفاظ لابن السكيت ٢٢٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٣/٣، والأصول ٢٧٤/١، والتعليقة لأبي علي ١٠/٤، والبديع ٥٩/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٩، وشرح التَّسهيل ٢٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤٨٩/١، وابن الناظم ١٧٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٤، واللسان (ش هـ ر ب)، والارتشاف ٢٣٩٧/٥، والتذييل والتكميل ٣٤١/٣، ورصف المباني ٣٣٦، والجنى الداني ١٢٨، والمغني ٣٠٤، وأوضح المسالك ٣٦٤/١، وابن عقيل ٣٦٦/١، وتمهيد القواعد ٩٣٩/٢، والمقاصد الشافية ٧٦/٢. ويروى: من الشاة بدل من اللحم.

[5] البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٥٥، والحجة لأبي علي ٣٨٤/٤، وسر الصناعة ٣٧٩/١، والخصائص ٣١٦/١، وابن يعيش ٦٤/٨، وشرح التَّسهيل ٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٠/٤، والصفوة الصفية

..... فَقالَ مَنْ سألوا: أمْسَى لِمجْهُوْدا

وقوله[1]:

وَما زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها لَكالْهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَرادِ

وقوله[2]:

أمْـــــــسَى أبانُ ذَلِيْلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَما أبانُ لَمِنْ أعْلاجِ سُوْدانِ

[١٨٤ـ ولا يَلِي ذِي اللَّامَ ما قَدْ نُفِيا ولا مِنَ الأفْعالِ ما كَرَضِيا

١٨٥ـ وقَدْ يَلِيْها مَعَ قَدْ كَإنَّ ذا لَقَدْ سَما عَلَى العِدا مُسْتَحْوِذا]

(**وَلا يَلِي ذِي اللّامَ ما قَد نُفِيا**) ذي إشارة، واللام نُصِبَ بالمفعولية، وما من قوله: ما قد نفيا، في موضع رَفْعٍ بالفاعلية؛ أي: لا تدخل هذه اللام على منفيٍّ إلّا ما ندر[3]، ومنه قوله[4]:

وَأعْلمُ إنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلا مُتَشاهِانِ وَلا سَواءُ

٦٠/٢، والارتشاف ٢٣٩٨/٥، وتذكرة النحاة ٤٢٩، والتذييل والتكميل ١٢٠/٥، ورصف المباني ٢٣٨، وابن عقيل ٣٦٥/١، وتمهيد القواعد ١٣٥٣/٣، والمقاصد الشافية ٧٦/٢، والمقاصد النحوية ٧٧٤/٢. وصدره: مرُّوا عجالى فقالوا: كيف صاحبكم.

[1] البيت لكثير في ديوانه ٤٤٣، وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/١، وتذكرة النحاة ٤٢٩، وتخليص الشواهد ٣٥٩/١، والمقاصد الشافية ٦١٠/٣، والمقاصد النحوية ٧٣٥/٢، والخزانة ٣٢٨/١٠، وبلا نسبة في أمالي القالي ٦٥/٢، وشرح التَّسهيل ٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٣/١، وابن الناظم ١٧٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٠/٤، والارتشاف ٢٣٩٨/٥، والتذييل والتكميل ١٢٠/٥، وتمهيد القواعد ١٣٥٣/٣، ويروى: لدن طرَّ شاربي. ويروى: بكل مكان و بكل زمان وبكل سبيل.

[2] البيت بلا نسبة في العين (ن و ن) ٣٩٧/٨، وشرح التَّسهيل ٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٤/١، والارتشاف ١٢٧٠/٣، والتذييل والتكميل ١٢١/٥، والمغني ٣٠٦، وتمهيد القواعد ١٣٥٤/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٤/٢. ويروى: أعلاج سوراء.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٢٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٠/٤، والتذييل والتكميل ١١٥/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٨/١، وتمهيد القواعد ١٣٤٨/٣، والمقاصد الشافية ٣٥٠/٢.

[4] هو أبو حزام غالب بن الحارث العكلي، والبيت له في سر الصناعة ٣٧٧/١، والمقاصد النحوية ٧٣١/٢، والخزانة ٣٣١/١٠، وبلا نسبة في حروف المعاني ٤١، والمحتسب ٤٣/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٨، وشرح التَّسهيل ٢٧/٢، وابن الناظم ١٧٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٠/٤، والارتشاف ٢٣٩٧/٥، والتذييل والتكميل ١١٦/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٦، وأوضح المسالك ٣٤٥/١، وابن عقيل ٣٦٨/١، وابن جابر ٣٧/٢، وتمهيد القواعد ١٣٤٨/٣، والمقاصد الشافية ٣٥١/٢. ويروي: أنَّ تسليمًا...

(**وَلا**) يليها أيضًا (**مِنَ الأفعالِ ما كَرَضِيا**) ماضٍ، متصرِّفٌ، غير مقرون بقد، فلا يُقال: إنَّ زيدًا لَرَضِيَ، وأجازه الكسائيّ وهشام[1]. فإن كان الفعل مضارعًا دخلت عليه، متصرِّفًا كان نحو: إنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى، أو غير متصرِّف نحو: إنَّ زيدًا ليذرُ الشَّرَّ[2]. وظاهر كلامه[3] جوازُ دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرِّف نحو: إنَّ زيدًا لنِعْمَ الرَّجُلُ، أو لَعَسَى أن يقوم، وهو مذهب الأخفش[4] والفَرّاء[5]؛ لأنَّ الفعل الجامد كالاسم. والمنقول عن سيبويه[6] أنَّه لا يجيز ذلك. فإنِ اقترن الماضي المتصرِّف بقد جاز دخول اللام عليه[7]، كما أشار إليه بقولِه:

(وَقَد يَلِيها مَعَ قَد كَإنَّ ذا لَقَد سَما عَلَى العِدا مُستَحوِذا)

لأنَّ (قد) تقرِّب الماضي من الحال فأشبه حينئذٍ المضارع[8]. وليس جواز ذلك مخصوصًا بتقدير اللام للقسم، خلافًا لصاحب «الترشيح»[9]. وقد تقدَّم أنَّ الكسائيّ وهشامًا يجيزان إنَّ زيدًا لرضِيَ، وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد، واللام عندهما لام الابتداء، أما إذا قُدِّرَتْ اللام للقسم فإنَّه يجوز بلا شرط. ولو دخل على أنَّ ـ والحالة هذه ـ ما يقتضي فتحها فُتِحَتْ مع هذه اللام نحو: علمتُ أَنَّ زيدًا لَرَضِي[10].

---

[1] ومنعه سيبويه والفراء وابن السراج. انظر الأصول ٢٤١/١، و١٦٧/٢، والتذييل والتكميل ١١٢/٥، وابن عقيل ٣٦٩/١، والمساعد ٣٢١/١.

[2] انظر الكتاب ١٤/١، والأصول ٢٤١/١، والغرة لابن الدهان ٥٧/٢، وابن عقيل ٣٦٩/١.

[3] وقد صرَّح به في شرح التَّسهيل ٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٠/١.

[4] انظر: إعراب القرآن للنَّحّاس٢٠٠/٢، والارتشاف ١٢٦٤/٣، والمغني ٣٠١، والمساعد ٣٢١/١، والهمع ١٧٥/٢.

[5] ولعلّ مذهب الفرّاء في نعم مبنيّ على أنَّ نعم وبئس اسمان عنده. انظر شرح الرضي على الكافية ٢٤٦/٤، والارتشاف ١٢٦٤/٣، والتذييل والتكميل ١١٣/٥، والهمع ١٧٥/٢. وانظر أيضًا المقتضب ١٤٠/٢، والإنصاف ٨٦.

[6] انظر الكتاب ١٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٧٩/١، وابن عقيل ٣٧٠/١.

[7] وهو رأي الجمهور، وخالف في ذلك خطاب بن يوسف الماردي، ومحمد بن مسعود الغزني. انظر الارتشاف ١٢٦٣/٣، والجنى الداني ١٢٥.

[8] انظر علل النحو لابن الوراق ٥٦٤، والمقاصد الشافية ٣٥١/٢.

[9] خطاب بن يوسف الماردي، وذهب إلى أن هذه اللام لا تدخل على الفعل الماضي سواء أكان مصحوبًا بـ (قد) أو غير مصحوب بها، وأنه إذا وجد في كلامهم: إن زيدًا لقام، أو: إن زيدًا لقد قام، فإن هذه اللام لام القسم لا لام الابتداء. انظر التذييل والتكميل ١١٢/٥، وأوضح المسالك ٣٤٦/١.

[10] ذكرنا سابقًا أن ظاهر كلام المبرد في المقتضب ٣٤٥/٢-٣٤٦ أنه يوجب كسر الهمزة بعد أشهد وأعلم إذا دخلت اللام على خبرها. وهو مذهب الخليل وسيبويه وابن السراج وغيرهم، فعلم ونحوها معلقة بسبب دخول اللام، وصرَّح بوجوب كسر الهمزة ابن السراج والزجاجي وأبو علي الفارسي. انظر الكتاب ١٤٨/٣-١٥٠، والأصول ٢٤١/١، واللامات ٧٧، والإيضاح

[١٨٦ـ وتَصْحَبُ الواسِطَ مَعْمُوْلَ الخَبَرْ والفَصْلَ واسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ]

(**وَتَصحَبُ**) هذه اللام ـ أعني لام الابتداء ـ أيضًا (**الواسطَ**) بين اسم إنَّ وخبرها (**مَعمُولَ الخَبَر**) بشرط كون الخبر صالحًا لها، نحو: إنَّ زيدًا لعمرًا ضارب، فإن لم يكن الخبر صالحًا لم يجز دخولها على معموله المتوسط، نحو: إن زيدًا عمرًا ضَرَبَ؛ لأنَّ دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر[١]، وبشرط أن لا يكونَ ذلك المعمول حالًا، فإن كان حالًا لم يجز دخولها عليه، فلا يجوز: إنَّ زيدًا لراكبًا منطلقٌ[٢]. واقتضى كلامه أنَّها لا تصحب المعمول المتأخِّر، فلا يجوز: إنِّ زيدًا ضاربٌ لعمرًا[٣].

(**وَ**) تصحب أيضًا (**الفَصل**)، وهو الضَّمير المسمى عمادًا نحو: ﴿**إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ**﴾[آل عمران: ٦٢]، إذا لم يُعرَب (هو) مبتدأ[٤].

(**وَ**) تصحب (**اسمًا**) لإنَّ (**حَلَّ قَبلَهُ الخَبَر**) نحو: إنَّ عندك لبرًا، ﴿**وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا**﴾ [القلم: ٣]. وفي معنى تقدُّمِ الخبر تقدُّمُ معموله، نحو: إنَّ في الدّار لزَيْدًا قائمٌ[٥].

تنبيهٌ:

إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخِّر لم تدخل على الخبر[٦]، فلا يجوز: إنَّ زيدًا لهو لقائمٌ، ولا: إنَّ لفي الدار لزيدًا، ولا: إنَّ في الدار لزيدًا لجالسٌ .

العضدي ١١٨، وترشيح العلل للخوارزمي ١٤٢. وأراد الأشموني أن كسر همزة (إن) إنما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء، لا بغيرها من بقية المُعلِّقات كلام القسم، فإذا قدرنا اللام في المثال الذي ذكره لامَ قسمٍ لم يُعلَّق الفعل، وفُتحت همزة (إن)، وقد نبَّه على ذلك ابن الأثير وابن الدهان من قبلُ. انظر البديع ٥٥٣/١، والغرة ٤٦/٢.

[١] انظر الغرة لابن الدهان ٥٣/٢، وابن عقيل ٣٧٠/١، وتعليق الفرائد ٤٩/٤. وانظر الإيضاح العضدي ١١٩.

[٢] انظر ابن عقيل ٣٧٣/١.

[٣] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٥/٢.

[٤] انظر إعراب القرآن للزجاج ٤٢٤/١، وشرح التَّسهيل ٢٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، والارتشاف ١٢٦٦/٣، والتذييل والتكميل ٩٩/٥، والجنى الداني ١٣٢/١، وتمهيد القواعد ١٣٤٩/٣، والمقاصد الشافية ٣٥٧/٢.

[٥] انظر: معاني القرآن للأخفش ١١٦/١، والمقتضب ٣٤٥/٢، والأصول ٢٢٠/١، وشرح التَّسهيل ٢٦/٢، والتذييل والتكميل ٩٩/٥، وتمهيد القواعد ١٣٤٧/٣، والمقاصد الشافية ٣٥٨/٢.

[٦] والفراء يرى تكرارها، فإنه قال: ((وإذا عجَّلت العرب باللام فِي غير موضعها أعادوها إِلَيْهِ كقولك: إنَّ زيدًا لإليكَ لمحسن))، ونقل ذلك عن الزجاج أيضًا، واختاره ابن مالك وناظر الجيش والدماميني، ولم ير ذلك المبرد، واختار قوله السيرافي وابن عصفور. انظر معاني القرآن للفراء٣٠/٢، وسر الصناعة ٣٧٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١، والغرة لابن الدهان ٥٥/٢، وشرح التَّسهيل ٣١/٢، وابن عقيل ٣٧١/١، وتمهيد القواعد ١٣٥٤/٣، و تعليق الفرائد ٥٦/٤.

[١٨٧- ووَصْلُ ما بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إعْمالَهَا وقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ]

(**وَوَصلُ ما**) الزّائدة (**بِذِي الحُرُوفِ مُبطِلٌ إعمالَها**)؛ لأنَّها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيِّئُها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك، نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وكأنَّما خالِدٌ أسَدٌ، ولكنَّما عمرو جبان، ولعلَّما بكر عالم[١]. (**وَقَد يُبَقَّى العَمَلُ**)، وتُجعَل (ما) مُلْغاة، وذلك مسموع في لَيْتَ لبقاء اختصاصها، كقولِه[٢]:

قالَتْ: ألا لَيْتَما هَذا الحَمامَ لَنا إلَى حَمامَتِنا أوْ نصْفَهُ فَقَدِ

يُروَى بنصب الحمام على الإعمال، ورفعه على الإهمال[٣].

وأمّا البواقي فذهب الزَّجّاج وابن السَّرّاجِ إلى جوازه فيها قياسًا[٤]، ووافقهم النّاظم[٥]؛ ولذلك أطلق في قولِه: وقد يُبَقَّى العَمَلُ، ومذهب سيبويه المنع[٦]؛ لما سبق من أنَّ (ما) أزالت اختصاصها بالأسماء، وهيَّأتها

---

[١] قال ابن الدهان: ((إذا كانت ما كافة لـ قلَّ. وهي فعل. عن العمل، فما ظنُّك بهذه الضعائف؟!)) الغرة ٨٨/٢.

[٢] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٢٤، والكتاب ١٣٧/٢، ومجاز القرآن ٥٨/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والأزهية ٨٩، والمستقصى ٢٠/١، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢، وابن يعيش ٥٨/٨، وشرح التَّسهيل ٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٣، والتذييل والتكميل ١٤٩/٥، وتذكرة النحاة ٣٥٣، وشرح شذور الذهب ٣٦٢/١، وتمهيد القواعد ١٣٦٦/٣، والمقاصد الشافية ٣٦٠/٢، والمقاصد النحوية ٧٣٨/٢، والمكودي ٢٣٣/١، والتَّصريح ٢٢٥/١، والخزانة ٢٥١/١٠، وبلا نسبة في الأصول ٢٣٣/١، والبديع ٥٤١/١، والمقرَّب ١١٠/١، وابن الناظم ١٧٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٨/٤، واللسان (ق د د)، والارتشاف ٨٩٥/٢، وأوضح المسالك ٣٤٩/١، وابن جابر ٤١/٢. ويروى: ونصفه فقد.

[٣] انظر شرح التَّسهيل ٣٨/٢.

[٤] نقل أبو حيان أنَّ هذا مذهب الزجاجي والزمخشري وأنَّه نُقل عن ابن السراج، أما مذهب الزجاج فهو أن (ليت) و (لعل) و (كأن) يجوز فيها الإلغاء والإعمال، ولا يجوز في (إن) و (أن) و (لكن) إلا الإلغاء، ونُقل عن ابن السراج أيضًا، واختاره ابن أبي الربيع، ونسبه إلى الأخفش، وثمة مذهب منسوب للفراء أنه لا يجوز كف (ليت) و (لعل) بـ (ما) ، بل يجب الإعمال. ونسب ابن الدهان إلى الأخفش أنه يجيز إعمال كأن وإن وأن، ويجعل ما زائدة. انظر: الأصول ٢٣٢/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٨/٢، وجمل الزجاجي ٣٠٤، والمفصل للزمخشري ٢٩٣، والبديع ٥٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، والمرتجل لابن الخشاب ١٧٠، والغرة لابن الدهان ٩١/٢، وشرح التَّسهيل ٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٩/٤، والارتشاف ١٢٨٥/٣، والتذييل والتكميل ١٤٧/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٠/١، والمرادي ٢٢٧/١، وتمهيد القواعد ١٣٦٧/٣، والمقاصد الشافية ٣٦٢/٢، والبهجة المرضية ١٢١/١، والهمع ١٩١/٢، والتَّصريح ٢٢٥/١، والخزانة ٢٥٢/١٠.

[٥] انظر التَّسهيل ٦٥.

[٦] ونسبه أبو حيان للأخفش وللفراء أيضًا، ورجَّحه ابن عقيل، وذلك لأن ما أزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت، فإنها باقية على اختصاصها. وقال السيوطي: وعندي جوازُ الوجهين في (ليت) و(إن) قصرًا على السماع، وتعيُّنُ الإلغاء في البواقي.

للدخول على الفعل[1] ، نحو: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[الأنبياء: ١٠٨]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾[الأنفال: ٦]، وقوله[2]:

فَواللهِ ما فارَقْتُكُمْ قالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ

وقوله[3]:

أعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أضاءَتْ لَكَ النّارُ الحِمارَ المقَيَّدا

بخلاف ليت فإنَّها باقية على اختصاصها بالأسماء، ولذلك ذهب بعض النَّحْويين[4] إلى وجوب الإعمال في ليتما. وهو يُشكِل على قوله في «شرح التَّسهيل»[5]: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع.

[١٨٨- وجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوْفًا عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا]

(**وَجائِزٌ**) بالإجماع (**رَفعُكَ مَعطُوفًا عَلَى مَنصُوبِ إنَّ**) المكسورة (**بَعدَ أن تَستَكمِلا**) خبرها نحو: إنَّ زيدًا آكلٌ طعامك وعَمْرٌو[6].

انظر الكتاب ١٣٧/٢، و١٢٩/٣-١٣٠، وشرح ابن عصفور ٤٣٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٨/٢، والمرادي ٣٢٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٨/٢، والمكودي ٢٣٣/١، والهمع ١٩١/٢، والتَّصريح ٢٢٥/١.

[1] في (م): الأفعال.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو للأفوه في التذييل والتكميل ١١٢/٤، وليس في ديوانه، ولذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في معجم البلدان ٣٧٩/١ (بردى)، وتاج العروس (ب ر د)، وبلا نسبة في أمالي القالي ٩٩/١، وشرح التَّسهيل ٣٣٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٧٧/١، والارتشاف ١١٤٤/٣، وأوضح المسالك ٣٤٨/١، وتمهيد القواعد ١٠٥٥/٣، والمقاصد النحوية ٧٧٨/٢، والتَّصريح ٢٢٥/١.

[3] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ١٨٠/١، وشرح النقائض لأبي عبيدة ٦٦٠/٢، وطبقات فحول الشعراء ٣٩٩/٢، وفيه قصة لطيفة تثبت أن جريرًا سبق الفرزدق إليه، والأزهية ٨٨، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢، وابن يعيش ٥٧/٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٦/١، والتذييل والتكميل ١٥١/٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٩٤/٢. وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ١٧١/٢، والإيضاح العضدي ١٢٧، والمرتجل لابن الخشاب ١٧٠، ورصف المباني ٣١٩، والمغني ٣٨٠، وتمهيد القواعد ١٣٧١/٣، والمقاصد الشافية ٣٦١/٢.

[4] نُسب هذا القول للفراء، ولم أقف عليه في معاني القرآن. انظر: الارتشاف ١٢٨٥/٣، والتذييل والتكميل ١٤٧/٥، وتمهيد القواعد ١٣٧١/٣.

[5] عبارته في شرح التَّسهيل: ((وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع)). انظر شرح التَّسهيل ٣٨/٢، وانظر الارتشاف ١٢٨٥/٣، وتمهيد القواعد ١٣٦٦/٢، والبهجة المرضية ١٢١/١.

[6] انظر الكتاب ٢٣٨/١، والبسيط ٧٩١/٢، وشرح التَّسهيل ٤٨/٢، والتذييل والتكميل ١٩١/٥.

ومنه قول الشاعر[1]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوْهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنا الأُمَّ النَّجِيْبَةَ والأبُ

وليس معطوفًا حينئذٍ على محل الاسم، مثل: ما جاءني من رجلٍ وامرأةٌ بالرَّفع؛ لأنَّ الرّافع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ[2]، بل إمّا مبتدأ [والخبر] محذوف، والجملة ابتدائية عُطِفَت على محلِّ ما قبلها من الابتداء، أو مفرد معطوف على الضَّمير في الخبر إن كان فاصلٌ كما في المثال والبيت، فإن لم يكن فاصل نحو: إنَّ زيدًا قائم وعمرو تعيَّن الوجه الأوَّل[3].

وقد أشعر قوله: (وجائز) أنَّ النَّصب هو الأصل والأرجح[4].

أمّا إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إنَّ خبرها تعيَّن النَّصب[5]، وأجاز الكسائيّ الرَّفع مُطلقًا[6] تمسُّكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[المائدة: ٦٩]، وقراءة بعضهم[7]: «إنَّ اللهَ وملائكتُه يصلُّونَ» [الأحزاب: ٥٦]، برفع ملائكته،

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١١/١، وابن الناظم ١٧٥، والتذييل والتكميل ١٩١/٥، وابن الوردي ١٢٤، وأوضح المسالك ٣٥٣/١، وتخليص الشواهد ٣٧٠، وتمهيد القواعد ١٣٨٧/٣، والمقاصد النحوية ٧٤٤/٢.

[2] هذا الوجه ذكره ابن الأثير، وقد ذكر ابن أبي الربيع أن هذا الوجه اختلف فيه النحويون، ومنعه ابن أبي العافية. وعبارة الأشموني أخذها عن ابن هشام بتقديم وتأخير وتصرُّف يسير. انظر البديع ٣٨١/١، والبسيط ٧٩١/٢، وأوضح المسالك ٣٥٨/١.

[3] لم يمنع سيبويه الوجه الثاني في هذه الحالة، وإنما ضعَّفه. انظر: الكتاب ١٤٤/٢، وشرح التَّسهيل ٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١١/١، والتذييل والتكميل ١٩١/٥، وتمهيد القواعد ١٣٨٧/٣ .

[4] ويشير لذلك قول سيبويه: ((وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إن زيدًا منطلقٌ وعمرًا ظريفٌ)) انظر ١٤٤/٢، المرادي ٣٢٧/١.

[5] انظر البسيط ٨٠٨/٢.

[6] لأنَّ (إن) وأخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر، فـ(إنَّ) استكملت عنه عملها بذكر اسمها. انظر: معاني القرآن للفراء ٣١١/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٩٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٢/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٨٢/٢، وأمالي ابن الشجري ١٧٧/٣، والبديع ٥٤٦/١، واللباب ٢١٢/١، وابن الناظم ١٧٦، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٨١/١، والمغني ٦١٧. وقد نسب ابن هشام هذا القول في أوضح المسالك ٣٥٨/١ للفراء، و الفراء إنما حكاه عن الكسائيِّ، وأبطله.

[7] عزاها ابن خالويه في مختصر الشواذ ١٢١ إلى عبد الوارث عن أبي عمرو، و عزاها أبو حيان في البحر المحيط ٥٠٨/٨ إلى له ولابن عباس، وعزاها أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٤/٥ إلى محمد بن سليمان الهاشمي، وقد ذكر الزجاجي في أماليه ٢٦٦ أن محمد بن سليمان الهاشمي أمير البصرة قرأ بها لحنًا، وأن الأخفش بيَّن له خطأه، بينما صرَّح ثعلب بجوازها، ولكنه لم

وقوله[1]:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بِالْمَدِيْنةِ رَحْـلُهُ فَإِنّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـا لَـغَرِيْـــبُ

وخُرِّج ذلك على التَّقديم والتَّأخير، أو حذف الخبر من الأوَّل، كقولِه[2]:

خَلِيْلَيَّ، هَلْ طِبٌّ؟ فَإِنِّيْ وَأنْتُما وَإِنْ لَمْ تَبُـــوْحا بِالْهَوَى دَنِفانِ

ويتعيَّن الأوَّل في قولِه:

..... فَإِنّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـا لَـغَرِيْـــبُ

لأجل اللّام في الخبر، والثّاني في (وملائكتُه) لأجل الواو في (يصلُّون) إلّا إن قُدِّرَتْ للتَّعظيم، مثلها في ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[المؤمنون: ٩٩].

ووافق الفَرّاءُ[3] الكسائيَّ فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، نحو: إنك وزيدٌ ذاهبانِ، وإنَّ هذا وعمرو عالمان، تمسُّكًا ببعض ما سبق. قال سيبويه[4]: «واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان».

يسمع من قرأ بها. انظر مجالس ثعلب ٣١٦، وانظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٢/٢، وأمالي ابن الشجري ١١٣/٣، والتبيين ٣٤٤، والمغني ٧٩١.

[1] هو ضابئ بن الحارث البرجمي، والبيت له في الكتاب ٧٥/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٨/١، والأصمعيات ١٨٤، والمذكر والمؤنث للأنباري ٢٧٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١، واللباب ٢١٣/١، والحماسة البصرية ٥٦/٢، وتخليص الشواهد ٣٧٥، والمقاصد الشافية ١٧٣/٣، والمقاصد النحوية ٧٨٠/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٦٧، والتَّصريح ٢٢٨/١، والخزانة ٣٢٠/١٠. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣١١/١، ومجاز القرآن ١٧٢/١، ومجالس ثعلب ٣١٦، والأصول ٢٥٧/١، وسر الصناعة ٣٧٢، والبديع ٥٤٦/١، وشرح الكافية الشافية ٥١٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٤، ورصف المباني ٢٦٧، وأوضح المسالك ٣٥٨/١. ويروي: وقيارًا.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٥٠/٢، وابن الناظم ١٧٨، والتذييل والتكميل ١٨٩/٥، وابن الوردي ١٢٥، والمغني ٦١٧، وأوضح المسالك ٣٥٨/١، وابن جابر ٤٤/٢، وتمهيد القواعد ١٣٩٠/٣، والمقاصد الشافية ٣٧٤/٢، والمقاصد النحوية ٧٥٠/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٦٦/٢، والتَّصريح ٢٢٩/١.

[3] وقد اختار ابن أبي الربيع القول بهذا. انظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/١، والبسيط ٨١٠/٢. وانظر أيضًا: الأصول ٢٥٦/١، ومجالس ثعلب ٣١٦، وعلل النحو لابن الوراق ٢٤٣، والإنصاف ١٥٨، وشرح الكافية الشافية ٥١٢/١، وشرح التَّسهيل ٥١/٢، وابن الناظم ١٧٦،وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٤، والتذييل والتكميل ١٩٥/٥، والمرادي ٣٢٧/١، والمغني ٦١٧، وابن جابر ٤٣/٢، والبهجة المرضية ١٢٣/١.

[4] الكتاب ١٥٥/٢. وانظر معاني القرآن للزجاج ١٩٣/٢، والأصول ٢٥٢/١، والبديع ٥٤٨/١، وقال ابن مالك في شرح التَّسهيل ٥٢/٢: ((ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان. لأن

[١٨٩- وأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وأنْ مِنْ دُوْنِ لَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنْ]

(**وَأُلحِقَت بِإِنَّ**) المكسورة فيما تقدَّم من جواز العطف بالرَّفع بعد الاستكمال (**لَكِنَّ**) باتِّفاق[١]، كقولِه[٢]:

وَما قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسامِي خُؤُولةٌ وَلَكِنَّ عَمِّي الطَيِّبُ الأصْلِ والخالُ

(**وَأَنّ**) المفتوحة على الصَّحيحِ[٣]؛ إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدَّمَها عِلْم أو معناه نحو: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾[التوبة: ٣].

(**مِن دُونِ لَيتَ وَلَعَلَّ وَكَأن**) حيثُ لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النَّصب؛ تقدّم المعطوف أو تأخّر؛ لزوال معنى الابتداء معها[٤]. وأجاز الفَرّاء الرَّفع معها أيضًا، متقدمًا ومتأخِّرًا بشرطه السابق، وهو خِفاء الإعراب[٥].

[١٩٠- وخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ العَمَلُ وتَلْزَمُ اللَّامُ إذا ما تُهْمَلُ]

(**وَخُفِّفَت إنَّ**) المكسورة (**فَقَلَّ العَمَلُ**) وكثر الإهمال؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ، نحو: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[يس: ٣٢]، وجاز إعمالها استصحابًا للأصل، نحو: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾

الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن. وأصل الثاني: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن. وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح)).

[١] قال سيبويه في باب ما يكون محمولًا على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها، ويكون محمولًا على الابتداء: ((ولكنَّ بمنزلة إنَّ)).انظر الكتاب ١٤٦/٢، وشرح التَّسهيل ٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١١/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٥.

[٢] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١١/١، والتذييل والتكميل ١٩١/٥، وتخليص الشواهد ٣٧٠، وتمهيد القواعد ١٣٨٧/٣، والمقاصد الشافية ٣٧٨/٢، والمقاصد النحوية ٧٧٩/٢، والتَّصريح ٢٢٧/١.

[٣] هو رأيُ الجمهور، وظاهر كلام سيبويه. انظر الكتاب ٢٣٨/١، وشرح التَّسهيل ٥٠/٢، والمساعد ٣٣٦/١، والمقاصد الشافية ٣٧٩/٢.

[٤] قال سيبويه: ((واعلم أن لعل وكأن وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن، إلا أنه لا يُرفع بعدهن شيء على الابتداء، ومن ثم اختار الناس ليتَ زيدا منطلقٌ وعمرًا، وقَبُح عندهم أن يحملوا عمرًا على المضمر حتى يقولوا: هو، ولم تكن ليت واجبة ولا لعل ولا كأن، فقبح عندهم أن يُدخلوا الواجب في موضع التمني، فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن)).ولذلك عدَّ ابن أبي الربيع الرفع قبيحًا. انظر الكتاب ١٤٦/٢، والبسيط ٨٠٦/٢، وشرح التَّسهيل ٤٩/٢.

[٥] انظر معاني القرآن للفراء ٣١١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٣/٢، وشرح التَّسهيل ٥٠/٢ و٥١، وأوضح المسالك ٣٦٢/١، وابن عقيل ٣٧٧/١، وتمهيد القواعد ١٣٩٠/٣.

[هود:١١١]. (**وَتَلزَم اللَّامُ إذا ما تُهمَلُ**) لتفرّق بينها وبين (إنْ) النافية، ولهذا تُسَمَّى اللامَ الفارقةَ[١]، وقد عرفْتَ أنَّها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس[٢].

تنبيهٌ:

مذهب سيبويه أنّ هذه اللام هي لام الابتداء[٣]، وذهب الفارسيّ إلى أنَّها غيرها اجتُلِبَتْ للفرق[٤]. ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام[٥]: ((قد عَلِمْنا إنْ كُنْتَ لَمُؤمنًا)). فعلى الأوَّل يجب كسر إن، وعلى الثّاني يجب فتحها[٦].

[١٩١- ورُبَّما اسْتُغْنِيَ عَنْها إنْ بَدا ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعْتَمِدا]

(**وَرُبَّما استُغنِيَ عَنها**) أي: عن اللام (**إن بَدا**) -أي: ظهر- (**ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعتَمِدًا**)[٧] على قرينة: إمّا لفظية، كقولِه[٨]:

إنِ الحَقُّ لا يَخْفَى عَلَى ذِيْ بَصِيْرَةٍ .....

أو معنوية، كقولِه[٩]:

---

[١] انظر المفصل ٤٥٢، والغرة المخفية ٤٤٥/٢، وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١.

[٢] انظر الكتاب ١٣٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٦٣/٢، والبديع ٥٥٧/١، والتبيين ٣٤٨، وشرح التَّسهيل ٣٤/٢، والتذييل والتكميل ١٢٣/٥.

[٣] وهو مذهب الأخفشين أبوي الحسن، وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك. انظر الكتاب ١٣٩/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٢/٣، وأمالي ابن الشجري ٥٦٤/٢، والمقرب ١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١، وشرح التَّسهيل ٣٤/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٣/١، وابن عقيل ٣٨٠/١، والمساعد ٣٢٧/١.

[٤] وهو اختيار الشلوبين وابن أبي الربيع. انظر البغداديات ١٧٦، والعسكريات ٢٥٢، والتوطئة ٢٣٢، والبسيط ٧٨٧/٢، والارتشاف ١٢٧٢/٣، والتذييل والتكميل ١٣٨/٥، والجنى الداني ١٣٤، وتمهيد القواعد ٤٢٧٤/٨، والمكودي ٢٣٥/١.

[٥] أخرجه البخاري ٤٨/١ رقم ١٨٤، وابن حبان ٣٨٣/٧ رقم ٣١١٤ عن أسماء رضي الله عنها.

[٦] انظر الارتشاف ١٢٧٢/٣، والجنى الداني ٢٢٦، والمغني ٣٠٦، وابن عقيل ٣٨٠/١، وتمهيد القواعد ٤٢٧٥/٨، والهمع ١٨٢/٢.

[٧] انظر شرح التَّسهيل ٣٤/٢.

[٨] البيت بلا نسبة في المغني ٣٠٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٤/٢، وللبغدادي ٣٥٤/٤، وعجزه: وإن هو لم يَعدم خلافَ مُعانِدِ.

[٩] هو الطرماح، والبيت له في ديوانه ٥١٢، وشرح التَّسهيل ٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠٩/١، والتذييل والتكميل ١٣٤/٥، وتمهيد القواعد ١٣٦٢/٣، والمقاصد النحوية ٧٥٢/٢، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢٣٧، وابن الناظم ١٧٩، والارتشاف ١٢٧٣/٣، وتذكرة النحاة ٤٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٣/١، والجنى الداني ١٣٤، وابن الوردي

أنا ابْنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وَإِنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

[١٩٢- والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ ناسِخًا فَلا تُلْفِيْهِ غالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلا]

(**والفِعلُ إن لَم يَكُ ناسِخًا**) للابتداء، وهو كان وكاد وظنَّ وأخواتها، (**فَلا تُلفِيهِ**)؛ أي: لا تجده (**غالِبًا بِإن ذِي**) المخفّفة من الثقيلة (**مُوصَلًا**)؛ وإن كان ناسخًا وجدته مُوصلًا بها كثيرًا، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[القلم: ٥١]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[الشعراء: ١٨٦]. وأكثر منه كونه ماضيًا نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[البقرة: ١٤٣]، ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[الصافات: ٥٦]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[الأعراف: ١٠٢][١].

ومن النادر قوله[٢]:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا .....

ولا يُقاس عليه، نحو: إن قام لأنا، وإن قعد لزيد، خلافًا للأخفشِ[٣] والكوفيِّينَ[٤].

١٢٥، وأوضح المسالك ٣٦٧/١، وتخليص الشواهد ٣٧٨، وابن عقيل ٣٧٩/١، وابن جابر ٤٧/٢، والمكودي ٢٣٦/١، والبهجة المرضية ١٢٣/١.

[١] انظر في دخول إن المخففة على الأفعال الناسخة شرح الكافية الشافية ٥٠٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٧/٤، والارتشاف ١٢٧٢/٣، والمغني ٣٧، والمساعد ٣٢٧/١، والمقاصد الشافية ٣٩٤/٢.

[٢] البيت لعاتكة بنت زيد امرأة الزبير في الأغاني ١١/١٨، والتبصرة والتذكرة ٤٥٨/١، والحماسة البصرية ٢٠٣، وشرح التَّسهيل ٣٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠٤/١، والمقاصد النحوية ٧٥٣/٢، والتَّصريح ٣١١/١، والخزانة ٣٧٨/١٠. ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٢٧٧/٣، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٤٤٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٦٨، والأزهية ٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٤/٣، والمحتسب ٢٥٥/٢، وسر الصناعة ٥٤٨/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٧/٣، والبديع ٥٥٧/١، وابن يعيش ٧١/٨، والتوطئة ٢٣٤، والمقرَّب ١١٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٦، وابن الناظم ١٨٠، والصفوة الصفية ٦٨/٢، ورصف المباني ١٠٩، وابن الوردي ١٢٦، وأوضح المسالك ٣٦٨/١، والمغني ٣٧، وابن عقيل ٣٨٢/١، وابن جابر ٤٩/٢، والمكودي ٢٣٧/١ . ويروى: بالله ربك، و: هبلتك أمك، و: ثَكَلتْكَ أمُّك؛ بدل شلت يمينك. وعجزه: حلّت عليك عقوبة المُتَعَمِّدِ.

[٣] فإنه أجاز القياس عليه، ووافقه ابن مالك. انظر التَّسهيل ٦٥، وشرحه ٣٧/٢، والارتشاف ١٥٠/٢، والجنى الداني ٢٠٨، والمغني ٣٧، وابن عقيل ٣٨٢/١، والمقاصد الشافية ٣٩٤/٢، والتَّصريح ٢٣١/١، والهمع ١٨٣/٢. وما في معاني القرآن للأخفش ٤٥٦/٢ يبيِّن أنَّه يرى رأي الكوفيين في المسألة، وهم يرون أن (إن) نافية واللام للإيجاب.

[٤] انظر الأصول ٢٦٠/١، واللامات ١١٦، و شرح الكتاب للسيرافي ٣٨٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١، وابن يعيش ٧٢/٧، وشرح التَّسهيل ٣٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٢، والارتشاف١٢٧٤/٣، والمغني ٣٦، وأوضح المسالك ٣٦٩/١، والتَّصريح ٢٣١/١ و ٢٣٢، والهمع ١٨٣/٢.

وأندر منه كونه لا ناسخًا ولا ماضيًا[1]، كقولِهم: إن يَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِيْنُكَ لَهِيَه[2].

[١٩٣- وإنْ تُخَفَّفْ أنَّ فاسْمُها اسْتَكَنْ والخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أنْ]

(**وَإن تُخَفَّف أنَّ**) المفتوحة (**فاسمُها**) الذي هو ضمير الشَّأن (**استَكَن**) بمعنى حُذِفَ من اللَّفظِ وجوبًا[3]، ونُوِيَ وجوده لا أنَّها تحملته؛ لأنَّها حرف، وأيضًا فهو ضمير نصب، وضمائر النَّصب لا تَسْتَكِنُّ[4]. وأمّا بُرُوزُ اسمها – وهو غيرُ ضمير الشَّأن – في قولِه[5]:

فَلَوْ أنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخاءِ سَألْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وَأنْتِ صَدِيْقُ

وقولِه[6]:

بِأنْـــــكَ رَبِيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأنْـــــكَ هُناكَ تَكُوْنُ الثِّمالا

---

[1] قال ابن هشام: ولا يقاس عليه إجماعًا. انظر المغني ٣٧.

[2] انظر الأصول ٢٦٠/١، والبديع ٥٥٦/١، والصفوة الصفية ٦٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٤، والتذييل والتكميل ١٤٢/٥، والمغني ٣٧، وأوضح المسالك ٣٦٩/١، وابن عقيل ٣٨٢/١، والمساعد ٣٢٨/١.

[3] وظاهر كلام سيبويه أنه لا يوجب أن يكون الضمير محذوفًا؛ فإنه قال بعد ذكر أمثلة وشواهد على حذف الضمير: ((وزعموا أنَّها في مصحف أُبيٍّ: أنَّهم لا يقدرون)). وقال ابن الدهان: ولا بد لها من العمل إما في مضمر أو في مظهر، وظاهر قوله أنه لا يرى بأسًا في أن يكون الضمير بارزًا. انظر الكتاب ١٦٥/٣، والغرة ٩٨/٢.

[4] انظر المرادي ٢٣١/١.

[5] البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٨٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٩/٢، والأزهية ٦٢، والحجة لأبي علي ١٧٣/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٣/٣، والتبيين ٣٤٩، واللباب ٢٢٠/١، والإنصاف ١٦٩، وابن يعيش ٧١/٨، والغرة المخفية ٤٤٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٨/٢، والصفوة الصفية ٧١/٢، واللسان (ح ر ر) و (ص د ق) و (أ ن ن)، والارتشاف ١٢٧٥/٣، والتذييل والتكميل ١٦٠/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٤/١، ورصف المباني ١١٥، والجنى الداني ٢١٨، والمغني ٤٧، وابن عقيل ٣٨٤/١، وتمهيد القواعد ٤١٢٤/٨، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٢.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو لكعب بن زهير في الأزهية ٦٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٤/٣، وتخليص الشواهد ٣٨٠، وليس في ديوانه، ولعمرة أو جنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمرو ذا الكلب في المقاصد النحوية ٧٥٥/٢، والخزانة ٣٨٢/١٠، ولكعب أو لعمرة في شرح شواهد المغني للسيوطي ١٠٦/١. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، وديوان الأدب ٤٦٥/١، والتبيين ٣٥٠، والإنصاف ١٦٩، وابن يعيش ٧٥/٨، وشرح التَّسهيل ٤٠/٢، وابن الناظم ١٨٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٨/٤، واللمحة لابن الصائغ ٥٥٦/٢، والارتشاف ١٢٧٥/٣، وابن الوردي ١٢٦، وأوضح المسالك ٣٧٠/١، والمغني ٤٧، والمقاصد الشافية ٣٩٨/٢، وابن جابر ٥٣/٢، ويروى: وقدمًا هناك؛ بدل وأنك هناك.

فضرورة[1].

(والخَبَرَ اجعَل جُملةً مِن بَعدِ أن) نحو: علمت أنْ زيدٌ قائمٌ، فأنْ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشَّأن محذوف، وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها[2].

تنبيه[3]:

أنَّ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة[4]؛ لأنَّ لفظها كلفظ عضَّ مقصودًا به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجِدَّ، فلذلك أُوثِرَتْ أنِ المفتوحة المخفَّفة ببقاءِ عملها على وجه يُبيِّنُ فيه الضعف، وذلك بأن جُعِل اسمها محذوفًا؛ لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. ومما يُوجب مزيَّتها على المكسورة أنَّ طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فَضَعُفَتْ بالتخفيف، وبَطُلَ عملها؛ بخلاف المفتوحة[5].

[١٩٤ـ وإنْ يَكُنْ فِعْلًا ولَمْ يَكُنْ دُعا ولَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعا]

[١٩٥ـ فالأحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أوْ نَفْيٍ اوْ تَنْفِيْسٍ اوْ لَوْ وقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ]

(وَإن يَكُن) صدر الجملة الواقعة خبر أنْ المفتوحة المخففة **(فِعلًا وَلَم يَكُن)** ذلك الفعل **(دُعا وَلَم يَكُن تَصرِيفُهُ مُمتَنِعًا، فالأحسَنُ)** حينئذٍ **(الفَصلُ)**[6] بين «أنْ» وبينه **(بِقَد)** نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾

---

[1] عدَّ الأزهري إعمال الخفيفة لغة لأهل الحجاز، وقال السيرافي: وليس هذا بالجيد ولا بالكثير، وحمله على الضرورة العكبري والمرادي وابن هشام، وحمله على الشذوذ والضرورة الرضي والشاطبي. انظر شرح الكتاب ٤٦٩/٢، وتهذيب اللغة (إ ن) ٤٠٥/١٥، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٣١٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٨/٢، و ٣٦٨/٤، والارتشاف ١٢٧٥/٣، والتذييل والتكميل ١٦٠/٥، والجنى الداني ٢١٧، والمغني ٤٧، وتمهيد القواعد ٤١٢٤/٨، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٢.

[2] انظر علل النحو لابن الوراق ٤٤٨، وأمالي ابن الشجري ١٥٥/٣، والبديع ٥٥٨/١، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٢.

[3] هذا التنبيه مأخوذ بحروفه من شرح الكافية الشافية ٤٩٥/١.

[4] هذا ما ذهب إليه ابن مالك وأبو الفداء، وقد اختار العكبري عكسه فقال: المكسورة أشبه بالفعل، لذا كانت عاملة غير معمول فيها. وهو ظاهر قول ابن السراج. انظر الأصول ٢٦٦/١، واللباب ٢٢٤/١، والكناش ٢٦٠/١، والجنى الداني ٤٠٤.

[5] انظر البصريات ٥٥٥/١، والبهجة المرضية ١٢٤/١.

[6] قال سيبويه: ((واعلم أنَّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمت أنْ تفعلُ ذاك، ولا قد علمت أنْ فعلَ ذاك؛ حتَّى تقول: سيفعل، أو قد فعل، أو تنفي فتدخل لا)) انظر الكتاب ١٦٧/٣، وشرح التَّسهيل ٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩/١، والجنى الداني ٢١٨، وشرح شذور الذهب ٣٦٥.

[المائدة: ١١٣]، وقوله[١]:

شَهَدْتُ بِأنْ قَدْ خُطَّ ما هُو كائِنٌ وَأنَّكَ تَمْحُوْ ما تَشاءُ وَتُثْبِتُ

(**أو نَفيٍ**) بلا، أو لن، أو لم، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧][٢]، (**أو**) حرف (**تَنفِيسٍ**) نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠][٣]، وقوله[٤]:

واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يَأتِي كُلُّ ما قُدِرا

(**أو لَو**) نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[الجن: ١٦]. (**وَقَلِيلٌ**) في كتب النُّحاة (**ذِكرُ لَو**)، وإن كان كثيرًا في لسان العرب[٥]. وأشارَ بقولِه: (فالأحسن الفصل) إلى أنَّه قد يرد، والحالة هذه بدون فاصل[٦]، كقولِه[٧]:

عَلِمُوْا أنْ يُؤَمِّلُوْنَ فَجادُوْا قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوْا بِأعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله[٨]:

---

[١] بلا نسبة في الكافية الشافية ٤٩٨/١.

[٢] انظر الغرة لابن الدهان ٩٨/٢.

[٣] المرادي ٢٣٢/١.

[٤] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٠/٩، والمغني ٥٢٠، وابن عقيل ٣٨٧/١، وتمهيد القواعد ٢٣٥٠/٥، والمقاصد النحوية ٧٧٦/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٨/٢.

[٥] نبَّه على ذلك المرادي. انظر المرادي ٢٣٢/١.

[٦] جعل أبو علي الضرورة مسوغًا لترك الفاصل، وقال المرادي: وخصَّه بعضهم بالضرورة. انظر الحجة لأبي علي ٣١٥/٥، وشرح التَّسهيل ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٥/٣، والتذييل والتكميل ١٦٥/٥، والجنى الداني ٢١٩، والمرادي ٢٣٢/١.

[٧] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٥/٣، وابن الناظم ١٨٢، والتذييل والتكميل ١٦٥/٥، واللمحة لابن الصائغ ٥٥٩/٢، والجنى الداني ٢١٩، وابن الوردي ١٢٧، وأوضح المسالك ٣٧٣/١، وتخليص الشواهد ٣٨٣، وابن عقيل ٣٨٨/١، وتمهيد القواعد ٤١٢٧/٨، والمقاصد النحوية ٧٦٢/٢، والمكودي ٢٣٩/١، وتعليق الفرائد ٧٤/٤، والتَّصريح ٢٣٣/١، والبهجة المرضية ١٢٥/١.

[٨] هو القاسم بن معن، والأبيات له في معاني القرآن للفراء ١٣٦/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٣، وتخليص الشواهد ٣٨٨، والمقاصد النحوية ٧٦٤/٢، والخزانة ٤٢١/٨، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (ط ل ح)، والأزهية ٦٥، وسر الصناعة ٤٤٨/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٧/٣، وابن يعيش ٩/٧، وشرح التَّسهيل ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠١/١، وابن

إنّي زَعِيْمٌ يا نُوَيْقـــةُ إنْ أمِنْـــــتِ مِنَ الرَّزاحِ
وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ المَنُـــوْ نِ مِنَ العَشِـيِّ إلَى الصَّباحِ
أن تَهْبِطِـــــيْنَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُـــوْنَ مِنَ الطِّلاحِ

أمّا إذا كانت جملة الخبر اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو دعاء، فلا تحتاج إلى فاصل، كما هو مفهوم الشَّرط من كلامه نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[يونس: ١٠]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾[النجم: ٣٩]، ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[النور: ٩][1].

[١٩٦- وخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيضًا فَنُوِي مَنْصُوْبُها وثابِتًا أيْضًا رُوِي]

(**وَخُفِّفَت كَأَنَّ أيضًا**) حملًا على أنَّ المفتوحة (**فَنُوِي مَنصُوبُها**) وهو ضمير الشَّأن كثيرًا[2]، (**وَثابِتًا أيضًا رُوِي**) . وهو غير ضمير الشَّأن . قليلًا، كمنصوب أنْ، فمن الأوَّل قوله[3]:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأنْ ثَدْياهُ حُقّانِ

وقوله[4]:

الناظم ١٨٢، واللسان (ط ل ح)، والارتشاف ٢٤٢٣/٥، ورصف المباني ١١٣. ويروى: الزواح بدل الرزاح، والحتوف بدل المنون، ومن الغدو إلى الرواح بدل من العشي إلى الصباح.

[1] ذكر سيبويه الجملة الاسمية والدعاء، وذكر أبو علي الفعل الجامد. انظر الكتاب ١٦٧/٣-١٦٩، والحجة لأبي علي ٢٥٠/٣ و ٣١٥/٥، والبديع ٥٥٩/١، والتذييل والتكميل ١٦٧/٥، والمرادي ٢٣١/١، والجنى الداني ٢١٩.

[2] قال سيبويه: ((لا يحسن ههنا إلّا الإضمار)). الكتاب ١٣٥/٢، والغرة المخفية ٤٤٧/٢، وشرح التَّسهيل ٤٥/٢.

[3] البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٠/١، وتفسير الطبري ٤٩٧/١٥، والأصول ٢٤٦/١، وأمالي ابن الشجري ٣٦٢/١، والبديع ٥٦٢/١، وابن يعيش ٨٢/٨، والصفوة الصفية ٧٤/٢، وشرح التَّسهيل ٤٥/٣، وابن الناظم ١٨٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٠/٤، والغرة المخفية ٤٤٨/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٥/١، والجنى الداني ٥٧٥، والمرادي ٢٣٣/١، وابن الوردي ١٢٨، وأوضح المسالك ٣٧٨/١، وتخليص الشواهد ٣٨٩، وابن عقيل ٣٩١/١، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٢، والمقاصد النحوية ٧٧٠/٢، والمكودي ٢٤١/١، والتَّصريح ١٣٤/١، والخزانة ٣٩٩/١٠. ويروى: ووجه بدل وصدر، وكأن ثدييه بدل كأن ثدياه.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو لابن صريم اليشكري . واسمه باغت، وهو ما أثبته ابن هشام، أو باعث . في الكتاب ١٣٤/٢، والأصول ٢٤٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٦/٢، و٤٠٣/٣، وابن يعيش ٨٣/٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٩، وتخليص الشواهد ٣٩٠، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٢، ولليشكري في البديع ٥٦٢/١، ولعلباء ابن أرقم بن عوف (اليشكري) في الأصمعيات ١٥٧، والتَّصريح ٢٣٤/١، ولأرقم بن علباء اليشكري في شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١٦٨، ولباعث بن صريم أو كعب بن أرقم في اللسان (ق س م) وصحح نسبته إلى كعب، ولباعث بن صريم اليشكري أو لأرقم بن علباء اليشكري في شرح شواهد المغني للسيوطي ١١١/١، ولهما في المقاصد النحوية ٧٦٧/٢ إلا أن

وَيَوْمًا تُوافِيْنا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأنْ ظَبْيةٌ تَعْطُوْ إلَى وارِقِ السَّلَمْ

على رواية من رفع فيهما، وعلى رواية النَّصب هما من الثّاني. وقد عرفت أنَّه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكونَ جملة، كما في أنْ، بل يجوز أن يكونَ جملة كما في البيت الأوَّل، وأن يكونَ مفردًا كما في الثّاني[1].

تنبيهٌ:

إذا كان خبر كأنْ المخففة جملةً اسميةً لم يحتج إلى فاصل، كما في البيت الأوَّل، وإن كانت فعلية فُصِلَتْ بقد أو لم[2]، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وكقولِه[3]:

لا يَهُوْلَنَّكَ اصْطِلاءُ لظَى الحَرْ بِ فَمَحْذُوْرُها كَأنْ قَدْ ألـمّا

خاتمة:

لا يجوز تخفيف لعلَّ على اختلاف لغاتها[4]، وأمّا لكنَّ فتُخَفَّفُ فتُهْمَلُ وجوبًا، نحو: «وَلَكِنِ اللهُ

العيني عدَّ باغتًا اليشكري وابن صريم اليشكري اثنين، ونسبه في موضع آخر في المقاصد النحوية ١٨٦٤/٤ لعلباء بن أرقم اليشكري، ولابن صريم اليشكري أو لابن أصرم اليشكري أو لأرقم اليشكري أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لعلباء بن أرقم اليشكري أو لباغت بن صريم في الخزانة ٤١٤/١٠. وبلا نسبة في الكامل ١١١/١، والأضداد للأنباري ١٠٧، وحروف المعاني للزجاجي ٢٩، وأمالي القالي ٢١٠/٢، وتهذيب اللغة (ق س م) ٣٢٢/٨، والمحتسب ٣٠٨/١، وسر الصناعة ٦٨٣/٢، وأمالي القالي ٢١٠/٢، وكتاب الشعر لأبي علي ٨٣، والبصريات ٦٥٣/١، والمحتسب ٣٠٨، والمقرَّب ١١١/١ و ٢٠٤/٢، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، والتوطئة ٢٣٨، واللباب ٢٢٢/١، وشرح التَّسهيل ٤٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٤١ و ٣٣١، وابن الناظم ١٨٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٧١/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٥/١، والارتشاف ٢٣٩٢/٥، ورصف المباني ١١٧، والجنى الداني ٥٧٦، والمرادي ٢٣٣/١، وابن الوردي ١٢٨، وأوضح المسالك ٣٧٧/١، وشرح شذور الذهب ٣٦٧، والمغني ٥١، وتمهيد القواعد ١٣٨١/٣، والمكودي ٢٤١/١، وابن جابر ٥٨/٢، وتعليق الفرائد ٧٥/٤، والبهجة المرضية ١٢٥/١، والهمع ١٨٨/٢، يروى: تعاطينا. ويروى: كأن ظبيةً وظبيةٍ، ويروى: ناضِرِ السَلَمْ.

[1] انظر المرادي ٢٣٣/١.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٤٥/٢، وشرح شذور الذهب ٣٦٨، وتمهيد القواعد ١٣٨١/٣، والمقاصد الشافية ٤٠٩/٢.

[3] البيت بلا نسبة في سر الصناعة ٤١٩/١، وشرح التَّسهيل ٤٥/٢، والارتشاف ١٢٨٠/٣، وشرح شذور الذهب ٣٦٩، وأوضح المسالك ٣٧٩/١، وتمهيد القواعد ١٣٨١/٣، والمقاصد الشافية ٤٠٩/٢، والمقاصد النحوية ٧٧١/٢، والتَّصريح ٢٣٥/١.

[4] وقد خالف في هذا أبو علي، فرأى أنها تُخفَّف. والتخفيف فيها حصل بحذف اللام الأولى. ويُضمر فها ضمير الشأن أسوة بأخواتها. انظر كتاب الشعر ٧٤-٧٥، والبصريات ٥٥٢/١-٥٥٤، والمرادي ٢٣٣/١، والارتشاف ١٢٨٢/٣، والمقاصد الشافية ٣٨٥/٢، والهمع ١٨٩/٢.

قَتَلَهُمْ» [الأنفال: ١٧][١]، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذٍ قياسًا[٢]، وحُكِيَ عن يونس أنَّه حكاه عن العرب[٣]، والله أعلم.

[١] قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف خفيفة النون وما بعدها مرفوع، وقرأها الباقون مشددة النون وما بعدها منصوب. انظر الحجة لأبي علي ١٧٠/٢، والمبسوط ١٣٤، وحجة القراءات ١٠٨، والتيسير ٧٥.

[٢] انظر ابن يعيش ٨١/٨، وشرح التَّسهيل ٣٨/٢، والتذييل والتكميل ١٤٦/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٥/١، والجنى الداني ٥٨٦، والمرادي ٢٣٣/١، وأوضح المسالك ٣٨١/١، وتمهيد القواعد ١٣٦٦/٣، والمقاصد الشافية ٣٨٥/٢، والهمع ١٨٨/٢، والتَّصريح ٢٣٥/١.

[٣] قال أبو حيان: ((وهذه الرواية لا تُعرف عن يونس)). وقال ابن مالك: ((لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف)). انظر شرح التَّسهيل ٣٨/٢، والتذييل والتكميل ١٤٦/٥، والجنى الداني ٥٨٦، والمرادي ٢٣٣/١، وشرح شذور الذهب ٣٧٠، والمساعد ٣٤٥/١، والبهجة المرضية ١٢٦/١، والتَّصريح ٢٣٥/١.

لا الَّتِي لِنَفِي الجِنسِ[1]

اعلم أنَّه إذا قصد بـ(لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأنَّ قصد الاستغراق على سبيل التَّنصيص يستلزم وجود (من) لفظًا أو معنى[2]، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النَّكرات؛ فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها، وذلك العمل: إمّا رفع، وإمّا نصب، وإمّا جرٌّ؛ فلم يكن جرًّا؛ لئلا يُعتقَد أنَّه بـ(من) المنوية؛ فإنَّها في حكم الموجودة؛ لظهورها في بعض الأحيان[3] كقولِه[4]:

فقام يذودُ النّاسَ عنها بِسيْفِهِ وقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

ولم يكن رفعًا؛ لئلا يعتقد أنَّه بالابتداء، فتعيَّن النَّصب؛ ولأن في ذلك إلحاقًا لـ(لا) بـ(إنَّ) لمشابهتها إياها في التوكيد، فإن (لا) لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات[5]، ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنَّ) إذا خُفِّفت في تضمن متحرك بعده ساكن[6]، فلما ناسبتها حُملت عليها في العمل[7]. وقد أشار إلى عملها على وجهٍ يُؤْذِنُ بذلك فقال:

[١٩٧- عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلا فِي نَكِرَهْ مُفْرَدةً جاءتْكَ أوْ مُكَرَّرَهْ]

---

[1] هذا الاصطلاح نجد ما يدُّل عليه في المقتضب ٣٥٧/٤، والأصول ٣٧٩/١. وتسمى لام التبرئة. انظر معاني القرآن للفراء ١٢١/١، والأصول ٣٨١/١، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ٢٨٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/١، والمقدمة الجزولية ٢١٨.

[2] انظر الكتاب ٢٧٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٨٤/٢، و١٩٥/٣، والأصول ٣٧٩/١.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢١/١، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٥، والجنى الداني ٢٩٢، وتمهيد القواعد ١٤٠٣/٣.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٢/١، وابن الناظم ١٨٦، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٧/١، والجنى الداني ٢٩٢، وتخليص الشواهد ٣٩٦، وأوضح المسالك ١٣/٢، وابن جابر ٥٩/٢، وتمهيد القواعد ١٤٠٤/٣، والمقاصد الشافية ٤٢٢/٢، والنحوية ٧٩١/٢، والتَّصريح ٢٣٩/١، والهمع ١٩٩/٢.

[5] قال سيبويه: ((ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها))، وقال أبو حيان معلقًا على قول ابن مالك بأنها لتوكيد النفي: ((وليس كما ذكر من أن (لا) لتوكيد النفي، بل هي لتأسيس النفي؛ إذ لم تدخل علي شيء مثبت، فأكدت ذلك الإثبات)). انظر: الكتاب ٢٧٤/٢، والمفصل ١٠٤، والتبيين ٣٦٦، واللباب ٢٢٦، وشرح التَّسهيل ٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٢/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٥/١، والتذييل ٢٢٣/٥، والجنى الداني ٢٩٢، وتمهيد القواعد ١٤١٨/٣.

[6] انظر الغرة المخفية ٤٥٤/٢.

[7] كل ما تقدم أخذه الأشموني من ابن مالك بحروفه. انظر شرح الكافية الشافية ٥٢١/١ و ٥٢٢، وانظر أيضًا شرح الكتاب للسيرافي ١٥/٣.

(**عَمَلَ إنَّ اجعَل لِلا فِي نَكِرَه**[1] **مُفرَدةً جاءتكَ**)، نحو: (لا غلام رجل قائم)[2]؛ (**أو مُكَرَّرَه**) نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله). وهو مع المفردة على سبيل الوجوب، ومع المكررة على سبيل الجواز[3]، كما ستراه.

تنبيهٌ:

شروط إعمال (لا) العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحًا وتلويحًا سبعة[4]: أن تكونَ نافية، وأن يكونَ منفيُّها الجنسَ[5]، وأن يكونَ نفيه نصًّا[6]، وأن لا يدخل عليها جارٌّ، وأن يكونَ اسمها نكرة[7]، وأن يتَّصل بها[8]، وأن يكونَ خبرها أيضًا نكرة.

---

[1] هذا مذهب الخليل وسيبويه، أما الكسائي فالظاهر أنه لا يرى أنَّ لها عملًا، وإنما يرى أن البناء لعلة أخرى، فقد نقل ابن السراج قوله: ((النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها أنها لها صلات، فلما لزمت التبرئة الاسمَ وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده، فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا، ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس بنصب صحيح، إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف، فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيشبه ما أُضيف إليه)). انظر الكتاب ٢٧٥/٢، والأصول ٣٨١/١.

[2] ولا يجيز سيبويه الإلغاء دون تكرار، والمبرد يجيزه. انظر التوطئة ٣١٢.

[3] أفاد الرضي بأن قولك: لا رجل، نصٌّ في نفي الجنس بخلاف: لا رجل في الدار ولا امرأة، فإنه ظاهر، لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، لكنه ليس نصًا. انظر شرح التَّسهيل ٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٤/١، وشرح الرضي على الكافية ١٥٦/٢، والارتشاف ١٢٩٥/٣، والمرادي ٢٣٤/١، والمغني ٣١٤.

[4] عدَّها المرادي وابن عقيل ثلاثة فقط. انظر المرتجل ١٧٨، والمرادي ٢٣٤/١، وابن عقيل ٣١٣/١.

[5] قال ابن السراج: ((وأنت إذا قلت: لا رجل فيها، إنما نفيت جماعة الجنس، وكذلك إذا قلت: هل من رجل؟ لم تسأل عن رجل واحد بعينه، إنما سألت عن كل من له هذا الاسم)) الأصول ٣٧٩/١، وانظر المقتضب ٣٥٧/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٦٩/١.

[6] وهو ما عبَّر عنه ابن بابشاذ بأنَّه نفي استغراق لا نفي اختصاص. انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٧٧/١، وشرح الرضي على الكافية ١٥٦/٢.

[7] وعلَّة وجوب تنكير اسمها عند الخليل وسيبويه أنها جواب لقولك: هل من عبد أو جارية؟ انظر الكتاب ٢٧٤/٢ و٢٧٥. أما علَّة ذلك عند الرماني فهي أنها تعمل على نفي أعم العام، أو شبه (ليس) الذي يضعف عن منزلة ما. انظر شرحه للكتاب ٤٠٧.

[8] قال سيبويه ((ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها)). الكتاب ٢٧٦/٢، وانظر تفسير الطبري ٣٧/٢١. ومذهب سيبويه أنّ (لا) لا تعمل إذا فصلت عملَ إنَّ، ولا عمل ليس، وذكر أبو حيان أن الرماني ذهب إلى أنه يجوز الفصل، ويُرجع إلى النصب

فإن كانت غير نافية لم تعمل[1]. وشذَّ إعمال الزّائدة[2] في قوله[3]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفان لا ذُنُوبَ لها إذن لَلاقَ ذَوُو أحْسابِها عُمَرا

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل (ليس) كما مرَّ، وإن دخل عليها جارٌّ خفض النَّكرة، نحو: (جئت بلا زادٍ)، و(غضبتُ من لا شيءٍ). وشذَّ: (جئت بلا شيءَ) بالفتح[4].

وإن كان الاسم معرفة أو منفصلًا أُهمِلت ووجب تكرارها، نحو: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو)، و(لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ)[5].

وأمّا نحو: (قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها)[6]، ونحو قوله[7]:

ويبطل البناء، لكني لم أقف على كلامه هذا، وقد وقفت على كلامٍ يشبهه في الفصل بين اسم لا وصفته نحو: لا رجلَ فيها عاقلًا. انظر الكتاب ٢٩٩/٢، وشرح الكتاب للرماني ٣٤٦، و٣٨٢، و٤١١، والارتشاف ١٢٩٥/٣.

[1] انظر الأصول ٣٧٩/١.

[2] وربما حُمل ذلك على الضرورة. انظر معاني القرآن للأخفش ١٩٤/١، و٣٤٩/١، والحجة لأبي علي ١٦٩/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٧.

[3] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٢٣٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٤/١، والمقاصد النحوية ٧٨٤/٢، والتَّصريح ٢٣٧/١، والخزانة ٣٠/٤؛ وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ١٦٩/١، والخصائص ٣٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٧، وشرح التَّسهيل ٥٩/٢، وشرح الرضي على الشافية ١٥٨/٢، والارتشاف ١٣٠١/٣، والتذييل والتكميل ٢٥٣/٥، وأوضح المسالك ٣/٢، وتمهيد القواعد ١٤١٠/٣، والمقاصد الشافية ٦٢١/٥، وتعليق الفرائد ١٠٢/٤. ويروى: إليَّ لامَتْ ذَوو أَحْسابِها عُمَرا.

[4] انظر الكتاب ٣٠٢/٢ . ٣٠٥، والبصريات ٩٠٦/٢-٩٠٧، وشرح الكتاب للرماني ٤٢٩، والهمع ٢٠٢/٢.

[5] عند غير المبرد وابن كيسان. وعلَّة التكرار لأنه جاء مبنيًا على سؤال: أزيد عندك أم عمرو، فيقال: لا زيد عندي ولا عمرو. انظر الكتاب ٢٩٨/٢ و ٣٠٥، والمقتضب ٣٦٠/٤، وأسرار العربية ٢٥١، وشرح التَّسهيل ٥٨/٢، والارتشاف ١٣٠١/٣، والتذييل والتكميل ٢٥١/٥ و٢٨٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٦/١، والجنى الداني ٣٠٠، والمغني ٣٢٢، وأوضح المسالك ٥/٢، وتعليق الفرائد ١١٣/٤، والبهجة المرضية ١٢٧/١ .

[6] الكتاب ٢٩٧/٢، والمقتضب ٣٦٣/٤، وشرح الكتاب للسيرافي للرماني ٤٠٠، وأمالي ابن الحاجب ٨٧٥/٢، وشرح التَّسهيل ٦٧/٢.

[7] الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، والأصول ٣٨٢/١، والحجة لأبي علي ١٤٠/٥، والحلبيات ٢٠٤، وسر الصناعة ٥٩/١، وشرح الكتاب للرماني ٣٩٩، والمستقصى ٨٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦٥/١، والبديع ٥٨٤/١، واللباب ٢٤٣/١، وأسرار العربية ٢٥٠، وابن يعيش ١٠٢/٢ و ١٢٣/٤ و ٩٨/٨، وشرح التَّسهيل ١٧٥/١،

لا هيثمَ اللَّيلةَ لِلمَطِيِّ

وقوله[1]:

..... نَكِـــــدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ

فمؤوَّل[2].

وعدمُ التكرار في قوله[3]:

أَشاءُ ما شِئتِ حتى لا أزالُ لِما لا أنْتِ شائِيَةٌ مِنْ شَأنِنا شاني

ضرورةٌ[4] اهـ.

واعلم أن اسم (لا) على ثلاثة أضرب: مضافٍ، ومشبهٍ بالمضاف – وهو ما بعده شيء من تمام معناه، ويسمى مُطَوَّلًا ومَمْطُولًا[5]؛ أي: ممدودًا– ومفردٍ، وهو ما سواهما[1].

وشرح الكافية الشافية ٥٢٠/١، والمرادي ٢٣٤/١، والمقاصد الشافية ٤١٥/٢، والمقاصد الشافية ٥٨٦/٢، والخزانة ٥٧/٤، وعجزه: ولا فتى مثلَ ابنِ خيبري.

[1] البيت مختلف في نسبته، فهو لعبد الله بن الزُّبير الأسدي في ملحق ديوانه ١٤٧، والكتاب ٢٩٧/٢، والأصول ٣٨٣/١، وشرح الكتاب للرماني ٤٠٠، والمفصل ١٠٦، وأمالي ابن الشجري ٣٦٥/١، والمقاصد الشافية ٤١٥/٢، ولفضالة بن شريك في شرح أبيات سيبويه ٥٦٩/١، والحماسة البصرية ٣٠١/٢، ولفضالة بن شريك في أو لابنه عبد الله في الأغاني ٦٦/١٢، ولابن الزُّبير أو لفضالة بن شريك أو لابنه عبد الله في الخزانة ٦٢/٤، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٤، والأضداد للأنباري ٢٠، والبديع ٥٨٤/١، والمقرَّب ١٨٩/١، وشرح التَّسهيل ٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٩/١، وشرح شذور الذهب ٢٧٣/١. وصدره: أرَى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ.

[2] على حذف المضاف؛ أي: ولا مثل أبي حسن، أو على أن العلم أريد تنكيره. انظر الكتاب ٢٩٧/٢، والمقتضب ٣٦٣/٤، وأمالي ابن الحاجب ٨٧٥/٢، والحجة لأبي علي ١٤١/٥، وشرح الكتاب للرماني ٤٠٨، وشرح الكافية الشافية ٥٢٠/١، والارتشاف ١٣٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٩/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٦/١/١، وتمهيد القواعد ٦١٨/٢، والمقاصد الشافية ٤١٤/٢.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٦٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٥، وأوضح المسالك ٧/٢، وتمهيد القواعد ١٤٣٨/٣، والمقاصد النحوية ٧٨٦/٢، والتَّصريح ٢٢٧/١، والهمع ٢٠٧/٢.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٦٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٦٩/٢، والارتشاف ١٣٠٩/٣، وأوضح المسالك ٧/٢، والمقاصد الشافية ٤٣٩/٢.

[5] استخدم أبو علي كلمة المطوَّل في العسكريات ١١٦، وابن مالك في شرح التَّسهيل ٥٧/٢، واستخدم أبو علي كلمة الممطول في الحلبيات ٣١٥، وابن الخشاب في المرتجل ١٩١، وسماه أبو علي أيضًا المضارع للمضاف في الإيضاح العضدي ٢٤٦، وابن الخشاب في المرتجل ١٩١، وسماه أبو علي أيضًا الطويل في الحجة ٤١٢/٤، وابن الشجري في أماليه ٥٢٨/٢،

[١٩٨ـ فانْصِبْ بِها مُضافًا أوْ مُضارِعَهْ وبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ

١٩٩ـ ورَكِّبِ المُفْرَدَ فاتِحًا كَلا حَوْلَ ولا قُوّةَ والثّانِ اجْعَلا

٢٠٠ـ مَرْفُوْعًا أوْ مَنْصُوبًا أوْ مُرَكَّبا وإنْ رَفَعْتَ أوَّلًا لا تَنْصِبا]

(**فانصب بها مضافًا**)، نحو: (لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ) (**أو مُضارِعَه**)؛ أي: مشابهه، نحو: (لا طالعًا جبلًا ظاهر)[٢]. (**وَبَعدَ ذاكَ**) المنصوب (**الخَبَرَ اذكُر**) حال كونك (**رافِعَه**) حتمًا. وأمّا الرافع له فقال الشلوبين[٣]: لا خلافَ في أن (لا) هي الرافعة له عند عدم تركيبها، فإن رُكِّبت مع الاسم المفرد؛ فمذهب الأخفش[٤] أنَّها أيضًا هي الرافعة له . وقال في «التَّسهيل»: إنَّه الأصح[٥] . ومذهب سيبويه[٦] أنَّه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ولم تعمل إلا في الاسم.

تنبيهٌ:

أفهم قوله: (**وَبَعدَ ذاكَ الخَبَرَ اذكُر**) أنَّه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها. وهو ظاهر[٧].

(**وَرَكِّبِ**) اسم (**المُفرَدَ**) –وهو ما ليس مضافًا، ولا مشبَّهًا به– مع (لا) تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ)[٨] (**فاتِحًا**) له من غيرِ تنوين. وهذه الفتحة فتحة بناء على الصَّحيح[١].

والبديع ٥٧٤/١، ونبَّه حيان على ما نبَّه عليه الأشموني في الارتشاف ١٢٩٥/٣. وقد عبَّر المبرد عن هذا بـ ما وُصل بغيره. انظر المقتضب ٣٦٥/٤.

[١] انظر شرح الكافية الشافية ٥٢٣/١، وشرح شذور الذهب ٣٧١.

[٢] فإن كان الاسم بعد «لا» يحتمل التطويل وعدمه نحو: لا آمِرًا . أو لا آمرَ . بالمعروف لك، جاز البناء والنصب. انظر الكتاب ٢٨٧/٢.

[٣] انظر التوطئة ٣١٣، والتذييل والتكميل ٢٣٤/٥.

[٤] وهو مذهب المازني وأبي العباس على ما ذكر أبو حيان. انظر التبيين ٣٦٨، واللباب ٢٣٤/١، والغرة المخفية ٤٥٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٤/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٧/١، والجنى الداني ٢٩١، وابن عقيل ٣٩٩/١، وتمهيد القواعد ١٤٢١/٣.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ٥٦/٢، وصحَّح أبو حيان مذهب سيبويه. انظر التذييل والتكميل ٢٣٥/٥.

[٦] انظر الكتاب ٢٧٤/٢، واللباب ٢٣٣/١، والغرة المخفية ٤٥٥/٢، وشرح التَّسهيل ٥٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٠/١، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٥، والجنى الداني ٢٩١، وابن عقيل ٣٩٩/١، وتمهيد القواعد ١٤٢١/٣.

[٧] انظر الأصول ٣٨١/١، والمرادي ٢٣٥/١.

[٨] على رأي الخليل وسيبويه وجماعة البصريين، أما الكسائي فالظاهر أنه يرى أن ترك التنوين لعلة أخرى، فقد نقل ابن السراج قوله: ((ونصبوه بغير تنوين؛ لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير كما فعلوا في النداء))، وأما الفراء فيرى أن ذلك للفصل

وإنَّما بُني –والحالة هذه– لتضمنه حرف الجرِّ؛ لأنَّ قولنا: (لا رجل في الدار)، مبنيٌّ على جواب سؤال سائل –محقق، أو مقدَّر– سأل فقال: (هَل مِنْ رجل في الدار؟)، وكان من الواجب أن يُقالَ: (لا مِنْ رجل في الدار)؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال؛ إلا أنَّه لما جرى ذكر (مِنْ) في السؤال استغني عنه في الجواب، فحُذف، فقيل: (لا رجل في الدار)، فتضمن (مِنْ)، فبني لذلك[٢]، وبني على الحركة إيذانًا بعروض البناء، وعلى الفتح لخفته[٣]. هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة، وهو المفرد (**كَلا حَولَ، وَلا قُوّةَ**) إلا بالله، وجمع التكسير مثل: (لا غِلْمان لك)؛ أمّا المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكَّر فيبنيان على ما ينصبان به، وهو الياء[٤]، كقولِه[٥]:

تَعَزَّ فلا إلفَيْنِ بالعَيشِ مُتِّعا ولكن لوُرّادِ المنونِ تتابُعُ

وقوله[٦]:

يُحْشَرُ النّاسُ لا بنينَ ولا آبا ءَ إلا وقد عَنَتْهم شُؤُونُ

بين لا بمعنى غير ولا التبرئة التي تنفي الجنس. انظر الكتاب ٢/٢٧٥، والأصول ١/٣٨١، والتبيين ٣٦٣، وشرح التَّسهيل ٢/٥٨، واللمحة لابن الصائغ ١/٤٨٩، والارتشاف ٣/١٣٠٥.

[١] ذهب المبرد وعامة البصريُّون إلا أبا إسحاق الزجاج و أبا سعيد السيرافي إلى أنه مبني، وذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي إلى أن حركته حركة إعراب، وأنه منصوب بغير تنوين، واختلفوا في تأويل ذلك. قال ابن الخباز: ((وزعم أبو سعيد ـ السيرافي ـ أنه مذهب سيبويه، والظاهر معه))، وذكر السيوطي أن الجرمي والزجاجي والرماني ذهبوا إلى ذلك أيضًا. انظر المقتضب ٤/٣٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٥، والإنصاف ٣١٠، والغرة المخفية ٢/٤٥٥، وتوجيه اللمع ١٥٨، وشرح التَّسهيل ٢/٥٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٨٧، والارتشاف ٣/١٢٩٦، والمقاصد الشافية ٢/٤٢٦، والهمع ٢/١٩٩.

[٢] انظر المقتضب ٤/٣٦٠، وعلل النحو لابن الوراق ٤٠٦، والتبصرة والتذكرة ١/٣٨٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٢٩، والغرة المخفية ٢/٤٥٥، والتذييل والتكميل ٥/٢٢٦، وتخليص الشواهد ٣٩٦، والمغني ٣١٣.

[٣] انظر شرح الكتاب للرماني ٣٤٦.

[٤] ولا تحذف النون منهما، هذا مذهب سيبويه كما ذكر أبو حيان. انظر الكتاب ٢/٢٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٨٧، والمرادي ١/٢٣٦، والمغني ٣١٣ و ٣١٤، وابن عقيل ١/١٤٢، والهمع ٢/١٩٩ و ٢٠٠، والتَّصريح ١/٢٣٩.

[٥] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢/٥٥، وابن الناظم ١٨٦، والتذييل والتكميل ٥/٢٢٨، وابن الوردي ١٢٩، وتخليص الشواهد ٣٩٥، وشرح شذور الذهب ١٠٩، وأوضح المسالك ٢/١٠، وتمهيد القواعد ٣/١٤٠٥، والمقاصد النحوية ٢/٧٩٢، والتَّصريح ١/٢٣٩، والهمع ٢/٢٠٠. ويروى: بالعيش بدل بالعين. وهي رواية (م).

[٦] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢/٥٥، وابن الناظم ١٨٧، والتذييل والتكميل ٥/٢٢٨، وتخليص الشواهد ٣٩٦، وشرح شذور الذهب ١١٠، وأوضح المسالك ٢/١١، وتمهيد القواعد ٣/١٤٠٦، والمقاصد النحوية ٢/٧٩٣، والتَّصريح ١/٢٣٩، والهمع ٢/٢٠٠.

وذهب المبرِّد إلى أنَّهما معربان[1].

وأمّا جمع السَّلامة لمؤنث فيُبنى على ما ينصب به، وهو الكسر، ويجوز أيضًا فتحه [للخِفَّة][2]، وأوجبه ابن عصفور[3]، وقال الناظم: الفتحُ أولى[4]. وقد رُويَ بالوجهين قوله[5]:

إنَّ الشَّبابَ الذِي مَجْدٌ عَواقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذّاتِ لِلشِّيبِ

وقوله[6]:

لا سابِغاتٍ، ولا جَأواءَ باسِلَةً تَقِي المنُونَ لَدَى استِيفاءِ آجالِ

(والثّاني) وهو المعطوف مع تكرار (لا)، كقوة من (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله)[7] **(اجعَلا مَرفُوعًا)** كقولِه[8]:

---

[1] لأنه لم يُعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، ولا وُجد مثنى وجمع مبنيان. انظر المقتضب ٣٦٦/٤، والأصول ٣٨٣/١، واللباب ١٣٩/١، وشرح التَّسهيل ٥٧/٢، والارتشاف ١٢٩٦/٣، والمرادي ٢٣٦/١، وابن عقيل ٣٩٦/١.

[2] وجواز الوجهين هو الصحيح الذي ثبت بالسماع، وقد أوجب المازني وأبو علي الفارسي وابن عصفور الفتح، وأوجب آخرون الكسر لأنه علامة إعرابه. واختار الناظم وابنه أن الفتح أولى مع جواز الكسر. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/٢، والتَّسهيل ٦٧، وشرحه ٥٥/٢، وابن الناظم ١٨٧، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٧/١، والمرادي ٢٣٦/١، والمغني ٣١٤، وابن عقيل ١٤٢/١ و١٤٣، وتمهيد القواعد ١٤٠٦/٢، والهمع ٢٠٠/٢ . ٢٠٢، والبهجة المرضية ١٢٨/١. والزيادة من (م).

[3] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/٢.

[4] انظر التَّسهيل ٦٧، وشرحه ٥٥/٢.

[5] هو سلامة بن جندل السعدي، والبيت له في ديوانه ٩١، والمفضليات ١٢٠، والشعر والشعراء ٢٧٨، وشرح التَّسهيل ٥٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٥، وتمهيد القواعد ١٤٠٦/٣، وتخليص الشواهد ٤٠٠، والتَّصريح ٢٣٨/١، والخزانة ٢٧/٤، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ١٥٨/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٧/١، وشرح شذور الذهب ١١١، وأوضح المسالك ٩/٢، وابن عقيل ٣٩٧/١، وتعليق الفرائد ٩٥/٤، والهمع ٢٠١/٢.

[6] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٥٥/٢، وابن الناظم ١٨٧، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٥، وابن الوردي ١٢٩، وتخليص الشواهد ٣٩٦/١، وشرح قطر الندى ١٦٧، وتمهيد القواعد ١٤٠٦/٣، والمقاصد النحوية ٨١٥/٢، وابن جابر ٦٣/٢، والهمع ٢٠١/٢.

[7] انظر الكتاب ٢٩٢/٢، والأصول ٣٨٦/١، والإيضاح العضدي ٢٤٢، والارتشاف ١٣١٠/٣.

[8] البيت مختلف في نسبته اختلافًا شديدًا، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢، والأصول ٣٨٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢١٢/٢، و ٣٠/٣، وشرح الكتاب للرماني ٣٩١، والتبصرة والتذكرة ٣٨٩/١، وفصل المقال ٤١٩، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٢، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ٢٨٨/١، و لهني بن أحمر في جمهرة الأمثال ٤٢٤/١، والمؤتلف والمختلف ٤٥، وصحح المرزباني أن هذه القصيدة له، ولم يذكر منها الشاهد في معجم الشعراء ٤٩٠، ونُسب

..... لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أَبُ

(أو منصوبًا) كقولِه[1]:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً .....

(أو مُرَكَّبا) كالأول، نحو: «لا بَيْعَ فِيهِ وَلا خُلَّةَ وَلا شَفاعَةَ» [البقرة:٢٥٤] في قراءة أبي عمرو وابن كثير[2].

لزرافة الباهلي في شرح أبيات سيبويه ٢٣١/١، ولعمرو بن الغوث الطائي في معجم البلدان ٩٨/١، وللفرعل الطائي أو لهني بن أحمر الكناني في الحماسة البصرية ١٤، وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في اللسان (ح ي س)، وذكر القيسي أنه نسب لرجل من مذحج أو من كنانة أو من عبد مناة أو من طيء، وأنه نُسب لهمام بن مرة ولضمرة بن ضمرة، وأنه وقع في ديوان شعر ابن حمر الباهلي، وصحَّح أنه لعمرو بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة، وأنه هو الأحمر في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٧/١، والشاهد منسوب لرجل من مذحج أو همام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر أو لضمرة بن ضمرة في المقاصد النحوية ٧٩٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٢/٢، والتَّصريح ٢٤١/١، ولضمرة بن ضمرة أو لهمام بن مرة أو لزرافة الباهلي أو لهني بن أحمر أو لعمرو بن الغوث في الخزانة ٣٨/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٢١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦/١، وعيون الأخبار ٢٤/٣، والمقتضب ٣٧١/٤، وكتاب اللامات ١٠٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٩/٤، والإيضاح العضدي ٢٤٢، والحجة لأبي علي ١٩٠/١، ورسالة الحدود (منازل الحروف) للرماني ٧٧، واللمع ٤٥، والبديع ٥٧٩/١، وابن يعيش ٢٩٢/٢، والغرة المخفية ٤٦٢/٢، وأمالي ابن الحاجب ٨٤٧/٢، والكناش ٢٠٨/١، والصفوة الصفية ٩٨/٢، وابن الناظم ١٨٨، وابن الوردي ١٢٩، وأوضح المسالك ١٦/٢، وابن عقيل ٤٠١/١، والمكودي ٢٤٧/١، والبهجة المرضية ١٢٩/١. وصدره: هذا وجدِّكمُ الصّغارُ بِعَيْنِهِ.

[1] البيت مختلف في نسبته، فهو لأنس بن العباس في الكتاب ٢٨٥/٢، والأصول ٤٠٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢١/٣، وللرماني ٣٥٥، وتخليص الشواهد ٤٠٧، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في اللسان (ق م ر) (ع ت ق)، والمقاصد الشافية ٤٤٤/٢، والتَّصريح ٢٤١/١، ولأنس بن العباس بن مرداس أو لأبي عامر جد العباس بن مرداس المقاصد النحوية ٨٠٤/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠١/٢. وقيل: من جعل قافيته عينية فهو لأنس، ومن جعلها قافية فهو لأبي عامر، انظر شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١-٥٨٧، واللسان (ع ت ق)، والبيت بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ١٠١/١، واللمع ٤٤، والتبصرة والتذكرة ٣٨٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٨٢/١، والمستقصى ٣٥/١، والمفصل ١٠٤، والبديع ٧٠٨/٢، وابن يعيش ١٠١/٢ و ١٣٨/٩، وأمالي ابن الحاجب ٤١٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٤، والغرة المخفية ٤٦١/٢، وتوجيه اللمع ١٦٠، وابن الناظم ١٨٨، وشرح الرضي على الشافية ١٨٣/٤، وابن الوردي ١٢٩، وأوضح المسالك ٢٠/٢، والمغني ٢٩٨، وابن عقيل ٤٠٠/١، والبهجة المرضية ١٢٩/١، والهمع ٢١١/٢. وقال الزمخشري: خلة في البيت نُصب بفعل مقدر. انظر البهجة المرضية ١٢٩/١. وعجزه: اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرّاقِعِ، ويروى: اتسعَ الفَتْقُ عَلَى الرّاتِقِ.

[2] انظر الحجة لأبي علي ٣٥٤/٢، والمبسوط ١٥٠، وحجة القراءات ١٤١، والتيسير ٨٢.

فأمّا الرَّفع فإنَّه على أحد ثلاثة أوجه: العطف على محل (لا) مع اسمها؛ فإن محلَّهما رَفْعٌ بالابتداء عند سيبويه[1]، وحينئذ تكون (لا) الثّانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي، أو بالابتداء وليس لـ(لا) عمل فيه، أو أنَّ (لا) الثّانية عاملة عمل (ليس).

وأمّا النَّصب فبالعطف على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثّانية زائدة بين العاطف والمعطوف، كما مرَّ[2].

(**وَإن رَفَعتَ أوَّلًا**) إمّا بالابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس)، فالثّاني – وهو المعطوف – (**لا تَنصِبا**)؛ لأنَّ نصبه إنَّما يكون بالعطف على منصوبٍ لفظًا أو محلًا، وهو حينئذ مفقود، بل يتعين إمّا رفعه[3]، كقولِه[4]:

فما هَجَرْتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا ناقَةٌ لِيَ في هذا وَلا جَمَلُ

وإمّا بناؤه على الفتح، كقولِه[5]:

فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فِيها وَما فاهُوا بِهِ أبدًا مُقِيمُ

فحاصل ما يجوز في نحو: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا باللهِ) خمسة أوجه: فتحهما، وفتح الأوَّل مع نصب الثّاني، وفتح الأوَّل مع رفع الثّاني، ورفعهما، ورفع الأوَّل مع فتح الثّاني[1].

---

[1] انظر الكتاب ٢/٢٧٥ و ٢٩٢، وانظر الأصول ١/٣٨٦، والارتشاف ٣/١٣١٠.

[2] انظر معاني القرآن للزجاج ١/٣٣٥، والتبصرة والتذكرة ١/٣٨٧، وتوجيه اللمع ١٥٩، والكناش ١/٢٠٨.

[3] خلافًا ليونس، فقد أوجب فتحه. انظر الهمع ٥/٢٨٩.

[4] هو الراعي النميري، والبيت له في ديوانه ١٩٨، والكتاب ٢/٢٩٥، والأمثال لابن سلام ٢٧٥، وشرح الكتاب للرماني ٣٩٧، والتبصرة والتذكرة ١/٣٨٩، وفصل المقال ٣٨٩، والمستقصى ٢/٢٦٧، وابن يعيش ٢/١١١، وتخليص الشواهد ٤٠٦، والمقاصد النحوية ٢/٧٩٥، والتَّصريح ١/٢٤١. وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/٢٥، والأصول ١/٣٩٤، والبديع ١/٥٨٠، والتذييل والتكميل ٥/٢٩٥، وأوضح المسالك ٢/١٥. ويروى: صرمتك بدل هجرتك.

[5] هو أمية بن أبي الصلت، والبيت له في ديوانه ٥٤، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، ومجاز القرآن ٢/٢٨٥، والحجة لأبي علي ١/١٩٢، واللسان (أ ث م)، وتخليص الشواهد ٤١١، والمقاصد النحوية ٢/٨٠١، والتَّصريح ١/٢٤١، وبلا نسبة في سر الصناعة ١/٤١٥، واللمع ١٢٩، والبديع ١/٥٨٠، واللباب ١/٢٣٤، والغرة المخفية ٢/٤٦٢، والصفوة الصفية ٢/٩٨، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٥، وابن الناظم ١٨٩، والارتشاف ٣/١٢٩٨، والتذييل والتكميل ٥/٢٩٦، وابن الوردي ١٣٠، وأوضح المسالك ٢/١٩، والمقاصد الشافية ٩/٢٧٨، والبهجة المرضية ١/١٣٠، والهمع ٥/٢٨٨. والبيت ملفَّق من بيتين غير متواليين في الديوان، وهما:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ولا حَيْنٌ ولا فيها مُليم

وفيها لحم ساهرةٍ وبَحْرٍ وما فاهوا به لهم مقيم

تنبيهان:

الأوَّل: أفهم كلامه أنَّه إذا كان الأوَّل منصوبًا جاز في المعطوف أيضًا الأوجه الثلاثة: الفتح، والنَّصب، والرفع، نحو: (لا غلامَ رجل ولا امرأةَ، ولا امرأةً، ولا امرأةٌ)[٢].

الثّاني: محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحًا لعمل (لا)؛ فإن لم يكن صالحًا تعيَّن رفعه، نحو: (لا امرأةَ فيها ولا زَيْدٌ)، و(لا غلامَ رجل فيها ولا عَمْرٌو)[٣].

[٢٠١- ومُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فافْتَحْ أوِ انْصِبَنْ أوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ]

(**وَمُفرَدًا نَعتًا لِمَبنيٍّ يَلِي**) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (**فافتَح**) على نية تركيب الصِّفة مع الموصوف قبل دخول (لا) مثل خَمْسَةَ عَشَرَ، نحو: (لا رَجُل ظَرِيفَ فيها)، (**أوِ انصِبَن**) مراعاة لمحلِّ اسم (لا)، نحو: (لا رجل ظريفًا فيها)، (**أوِ ارفَع تَعدِلِ**) مراعاة لمحل (لا) مع المنعوت، نحو: (لا رجلَ ظريفٌ فيها)[٤].

[٢٠٢- وغَيْرَ ما يَلِي وغَيْرَ المُفْرَدِ لا تَبْنِ وانْصِبْهُ أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ]

(**وَغَيرَ ما يَلِي**) منعوته (**وَغَيرَ المفرَدِ**) -وهو المضاف، والمشبه به- (**لا تَبنِ**) لتعذر موجب البناء بالطول (**وانصِبهُ**)، نحو: (لا رجل فيها ظريفًا)، و(لا رجل صاحبَ برٍّ فيها)، و(لا رجل طالعًا جبلًا ظاهرٌ)؛ (**أوِ الرَّفعَ اقصِدِ**)، نحو: (لا رجل فيها ظريفٌ)، و(لا رجل صاحبُ برٍّ فيها)، و(لا رجل طالعٌ جبلًا ظاهرٌ). وكذا يمتنع البناء، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد، نحو: (لا غلامَ سَفَرٍ ماهِرًا - أو ماهرٌ- فيها). وقد يتناوله قوله (**وَغَيرَ المفرَدِ**)[٥].

[٢٠٣- والعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُما لَهُ بِما لِلنَّعْتِ ذِي الفَضْلِ انْتَمَى]

(**والعَطفُ إن لَم تَتَكَرَّر لا**) معه (**احكُما لَهُ بِما لِلنَّعتِ ذِي الفَصلِ انتَمَى**) من جواز النَّصب والرَّفع دون البناء[٦]، كقولِه[١]:

---

[١] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٥، والمرادي ١/٢٣٧. أما الخبر فالتحقيق عند ابن بابشاذ أنَّه محذوف، والتقدير: لا حول لمخلوق إلا بالله، ولا قوة لمخلوق إلا بالله. انظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٧٩.

[٢] انظر الكتاب ٢/٢٨٥ و٢٨٦، والأصول ١/٣٩٩ و٤٠٤، وشرح الكتاب للرماني ٣٦٦.

[٣] انظر تعليق الفرائد ٤/١٢٥.

[٤] انظر التبصرة والتذكرة ١/٣٨٧، والمفصل ١٠٨، وشرح التَّسهيل ٢/٦٩، والمغني ٣١٤، والمقاصد الشافية ٢/٤٣٤.

[٥] انظر اللمحة لابن الصائغ ١/٤٩٥، وشرح شذور الذهب ١٠٨، والمقاصد الشافية ٢/٤٣٣.

[٦] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٥، والبديع ١/٥٧٨، توجيه اللمع ١٦٢.

فَلا أَبَ وابْنًا مِثل مَرْوانَ وابنِهِ .....

بنصب (ابن)، ويجوز رفعه، ويمتنع بناؤه على الفتح. وأمّا ما حكاه الأخفش[٢] من نحو: (لا رجلَ وامرأةَ) . بالفتح . فشاذ[٣].

وما ذكره في معطوفٍ يصلح لعمل (لا)؛ فإن لم يصلح تعيَّنَ رفعه، نحو: (لا رجلَ وهندٌ فيها)[٤].

تنبيهٌ:

حكم البدل الصالح لعمل (لا) حُكْمُ النعتِ المفصولِ، نحو: (لا أحَدَ رجلًا وامرأةً فيها)، و(لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها)؛ فإن لم يصلح له تعيَّنَ الرفع، نحو: (لا أحدَ زيدٌ وعمرٌو فيها)[٥].

[٢٠٤- وأعْطِ لا مَعْ هَمْزةِ اسْتِفْهامِ ما تَسْتَحِقُّ دُوْنَ الاسْتِفْهامِ]

(**وَأعطِ لا**) هذه (**مَع هَمزةِ استِفهامِ ما تَستَحِقُّ**) من الأحكام (**دُونَ الاستِفهامِ**) على ما سبق بيانه[٦].

وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار[٧]، كقولِه[١]:

---

[١] البيت لرجل من عبد مناة في تخليص الشواهد ٤١٣، والمقاصد النحوية ٨٠٦/٢، والتَّصريح ٢٤٣/١، والخزانة ٦٧/٤، وبلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٢٠/١، والمقتضب ٣٧٢/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣٣٦/١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٢٨٨، واللامات ١٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٠١/١، وشرح الكتاب للرماني ٣٦٦، والبصريات ٤٨٨/١، واللمع ٤٦، والبديع ٥٧٨/١، وأمالي ابن الحاجب ٤١٩/١، والغرة المخفية ٢ ٤٦٠، وابن يعيش ١٠١/٢، والصفوة الصفية ٩٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٦٨/٢، وابن الناظم ١٩١، والتذييل والتكميل ٢٩٧/٥، وابن الوردي ١٣٠، وأوضح المسالك ٢٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٣/٢، والمكودي ٢٤٦/١، والبهجة المرضية ١٣١/١. وعجزه: إذا هوَ بالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرا، ويروى: إذا ما ارتدى بالمجد ثمَّ تأزرا.

[٢] انظر شرح التَّسهيل ٦٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٦/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٨/١، والمغني ٨٣٤، وتمهيد القواعد ١٤٤٢/٣، والمقاصد الشافية ٤٤٣/٢، وتعليق الفرائد ١٢١/٤.

[٣] انظر ابن الناظم ١٩١، وابن الوردي ١٣٠، وأوضح المسالك ٢٣/٢، وابن عقيل ٤٠٨/١، والمقاصد الشافية ٤٤٣/٢. وقد أوجب المبرد فيه النصب. انظر المقتضب ٣٨٣/٤.

[٤] نبَّه إلى هذا قريبًا. وانظر تعليق الفرائد ١٢٥/٤.

[٥] ولم ير فيه الشلوبين إلا الرفع. انظر التوطئة ٣١٣، وشرح التَّسهيل ٦٩/٢، والارتشاف ١٣١٤/٣، وتمهيد القواعد ١٤٤٣/٣.

[٦] انظر التوطئة ٣١٣.

[٧] انظر اللمحة لابن الصائغ ٤٩٧/١، والمرادي ٢٤٠/١.

ألا طِعانَ ألا فُرْسانَ عادِيَةً إلا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَّنانِيرِ

وقوله[٢]:

ألا ارعِواءَ لِمَنْ وَلَّت شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

ويقلُّ ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي، حتى توهَّم الشلوبين أنَّه غير واقع[٣]، كقولِه[٤]:

ألا اصطِبْارَ لِسَلْمَى أَمْ لَها جَلَدٌ إذا أُلاقِي الَّذِي لاقاهُ أَمْثالِي

أما إذا قُصد بالاستفهام التمني –وهو كثير– كقولِه[٥]:

ألا عُمرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فعند الخليل وسيبويه[١] أنَّ (ألا) هذه بمنزلة (أتمنَّى) فلا خبر لها، وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع

---

[١] هو حسان بن ثابت رضي الله عنه، والبيت له في ديوانه ١٧٩، والكتاب ٣٠٦/٢، وشرح التَّسهيل ٧٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٧١/٢، وابن الناظم ١٩٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٩/١، والتذييل والتكميل ٣٠٤/٥، والجنى الداني ٣٨٤، وتخليص الشواهد ٤١٦/١، وتمهيد القواعد ١٤٤٨/٣، والمقاصد الشافية ٤٣٩/٢، والمقاصد النحوية ٨١٢/٢، والخزانة ٦٩/٤، ونُسب لخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ٥٥٨/١، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٣١٨، والارتشاف ١٣١٦/٣، والمغني ٩٦، وابن جابر ٦٨/٢، والبهجة المرضية ١٣٣/١.

[٢] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٧٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ٣١٩، وابن الناظم ١٩٢، والارتشاف ١٣١٧/٣، والتذييل والتكميل ٣٠٥/٥، وتخليص الشواهد ٤١٤، وأوضح المسالك ٢٥/٢، وابن عقيل ٤٠٩/١، وتمهيد القواعد ١٤٤٨/٣، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٢، والمقاصد النحوية ٨٠٩/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٣/١، والتَّصريح ٢٤٥/١.

[٣] قال ابن هشام في التخليص ٤١٥: ((ولقلَّتِه لم يطلعْ عليهِ الجزولي فأنكرَ وجودَه)). والحقيقة أنَّ الجزولي أجازه، والشلوبين ردَّ على ذلك، وأنكر وقوعه، فردَّ ابن مالك على الشلوبين وقال: والصحيح أن ذلك جائز، ولكنه قليل. وقد تدارك ابن هشام في المغني ما كان في التخليص. انظر المقدمة الجزولية ٢١٩، وشرح الجزولية للشلوبين ١٠٠٠/٣، وشرح التَّسهيل ٧٠/٢، واللمحة لابن الصائغ ٤٩٧/١، والتذييل والتكميل ٣٠٤/٥، والمغني ٩٧، وتمهيد القواعد ١٤٤٩/٣، والهمع ٢٠٤/٢.

[٤] هو قيس بن الملوح، والبيت له في ديوانه ١٧٨، والمقاصد النحوية ٨٠٨/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٧٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ٣٢٠، وابن الناظم ١٩٢، والتذييل والتكميل ٣٠٤/٥، وأوضح المسالك ٢٤/٢، وتخليص الشواهد ٤١٥، وابن عقيل ٤١٠/١، وابن جابر ٦٩/٢، وتمهيد القواعد ١٤٤٨/٣، والتَّصريح ٢٢٤/١. ويروى: لليلى.

[٥] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٧١/٢، واللمحة لابن الصائغ ٤٩٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٣١٨، وابن الناظم ١٩٣، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٥، والجنى الداني ٣٨٤، وتخليص الشواهد ٤١٥، والمغني ٩٧، وأوضح المسالك ٢٦/٢، وابن عقيل ٤١١/١، وابن جابر ٧٠/٢، والمقاصد النحوية ٨١٠/٢، والتَّصريح ٢٤٥/١، والبهجة المرضية ١٣٣/١، والخزانة ٧٠/٤.

اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وخالفهما المازني والمُبرِّد[٢]، ولا حجَّة لهما في البيت؛ إذ لا يتعين كون (مُسْتَطاعٌ) خبرًا أو صفة، و(رجوعه) فاعلًا، بل يجوز كون (مُسْتَطاعٌ) خبرًا مقدمًا، و(رجوعه) مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية، ولا خبرَ هناك[٣].

تنبيهٌ:

تأتي (ألا) لمجرد التنبيه، وهي الاستفتاحية، فتدخل على الجملتين[٤]، نحو: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢] ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [هود: ٨]؛ وللعرض والتحضيض، فتختص بالفعلية[٥]، نحو: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٣]، وقوله[٦]:

---

[١] فعملها في الاسم خاصة، وهذا مذهب الجرمي أيضًا. قال سيبويه في الكتاب ٣٠٧/٢: ((واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيهما معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين، كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: ألا غلامَ لي، وألا ماءَ باردًا)). وانظر الكتاب ٣٠٩/٢، والمقتضب ٣٨٢/٤، والأصول ٣٩٧/١، وشرح الجزولية للشلوبين ١٠٠١/٣، وشرح الكافية الشافية ٥٣٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٩/١، والمرادي ٢٤٠/١، وأوضح المسالك ٢٨/٢، وابن عقيل ٤١١/١، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٢، وتمهيد القواعد ١٤٤٩/٣، وتعليق الفرائد ١٢٨/٤، والتَّصريح ٢٤٥/١، والبهجة المرضية ١٣٣/١.

[٢] ذهب المازني إلى أنَّ «لا» لها في التمني ما لها مجردة، فيجوز في اسمها الرفع، وقال فيما نقله الشاطبي: ((الرفعُ عندي في التمني جيد بالغ، أقول: ألا غُلامٌ ولا جاريةٌ، كما قلت في الخبر))، والظاهر أن هذا مذهب المازني وحده، وقد نقله المبرد، فلم يرجِّحه، ولم يردَّه، فنُسب له. انظر المقتضب ٣٨٢/٤ . ٣٨٣، والأصول ٣٩٧/١ و٣٩٩، والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦/٣، والبديع ٥٨٦/١، وشرح الجزولية للشلوبين ١٠٠١/٣، وشرح التَّسهيل ٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٣٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٩/١، والمرادي ٢٤٠/١، وأوضح المسالك ٢٨/٢، وابن عقيل ٤١١/١، والمقاصد الشافية ٤٤٧/٢، والمكودي ٢٤٨/١.

[٣] انظر تمهيد القواعد ١٤٥٠/٣.

[٤] الاسمية والفعلية. انظر حروف المعاني والصفات للزجاجي ١١، وأمالي ابن الحاجب ٤١٣/١.

[٥] انظر الكتاب ٣٠٨/٢، والجنى الداني ٣٨٢.

[٦] هو عمرو بن قعاس المرادي، والبيت له في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٤/١، والخزانة ٥١/٣، ولأعرابي في المقاصد النحوية ١٢٨٠/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢، ونوادر أبي زيد ٥٦، والأصول ٣٩٨/١، والأزهية ١٦٤، والبديع ٥٨٦/١، وابن يعيش ١٠١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢، وشرح التَّسهيل ٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٣٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٣١٧، وابن الناظم ١٩٣، واللسان (ح ص ل)، والارتشاف ١٣١٨/٣، وتذكرة النحاة ٤٣، والجنى الداني ٣٨٢، وتخليص الشواهد ٤١٥، وتمهيد القواعد ١٤٥١/٣، والمقاصد الشافية ٢٠٣/٦، وابن جابر ٧١/٢، والبهجة المرضية ١٢٩/١.

أَلا رَجُلًا جَزاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

وليست الأولى مركبة على الأظهر[1]، وفي الأخيرتين خلاف، وكلامه في «الكافية» يشعر بالتَّركيب[2].

[٢٠٥- وشاعَ فِي ذا البابِ إسْقاطُ الخَبَرْ إذا المُرادُ مَعْ سُقُوْطِهِ ظَهَرْ]

(**وَشاعَ فِي ذا البابِ إسقاطُ الخَبَر**) جوازًا عند الحجازيين، ولزومًا عند التميميين والطائيين[3] (**إذا المرادُ مَع سُقُوطِهِ ظَهَر**) بقرينة، نحو: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: ٥١]، ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠]؛ فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع[4]، ولا فرق بين الظرف وغيره[5]، قال حاتم[6]:

---

[1] وقال الزمخشري بأنها مركبة، ورجَّح ابن مالك أنها بسيطة. انظر شرح الكافية الشافية ١٦٥٥/٣، والمرادي ٢٤٠/١، والجنى الداني ٣٨١.

[2] في شرحها صرَّح بأنَّ ألا التي للعرض والتحضيض مركبة من لا النافية والهمزة، وقال أبو حيان: الذي أذهب إليه أنها بسيطة.انظر شرح الكافية الشافية ١٦٥٠/٣ و ١٦٥٥، وشرح التَّسهيل ١٣٩/٢، والارتشاف ١٣١٨/٣، والجنى الداني ٣٨٣.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٨٤/٢، والأصول ٣٧٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣/٣، والمفصل ٥٢، والغرة المخفية ٤٥٦/٢ . ٤٥٧، والصفوة الصفية ٩٠/٢، وشرح التَّسهيل ٥٦/٢، وابن الناظم ١٩٤، والارتشاف ٣٠٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٠/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٨٩/١، وابن الوردي ١٣١، وأوضح المسالك ٢٩/٢، وشذور الذهب ٢٧٤، وابن عقيل ٤١٣/١، والمقاصد الشافية ٤٥١/٢، وابن جابر ٧٤/٢، والمكودي ٢٤٩/١، والبهجة المرضية ١٣٣/١.

[4] خلافًا للزمخشري والجزولي. انظر المفصل ٥٢، والمقدمة الجزولية ٢٢١، والغرة المخفية ٤٥٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ و ٥٣٦، والارتشاف ١٢٩٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٥، والمرادي ٢٤١/١، والمغني ٨٨٧، وشرح شذور الذهب ٢٧٤، والتَّصريح ٢٤٦/١، والهمع ٢٠٣/٢.

[5] خلافًا للجزولي. انظر المقدمة الجزولية ٢٢١، وشرحها للشلوبين ١٠٠٦/٣، والمرادي ٢٤١/١.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٥٧٣/١، والمفصل ٥١، وشرح التَّسهيل ٥٧/٢، وابن الناظم ١٩٤، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٤، وابن الوردي ١٣١، ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين٣/ ١٣٠٧، وابن يعيش ١٠٧/١، ولرجل من النبيت اسمه عمرو بن مالك بن الأوس أو لأبي ذؤيب الهذلي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧١/١، ولرجل من بني النبيت . وهم حيٌّ من الأنصار . في الشعر والشعراء ٢٤٥/١، والمقاصد النحوية ٨١٩/٢، وتخليص الشواهد ٤٢٢، وقد خطَّأ العيني وابن هشام نسبته إلى حاتم وإلى أبي ذؤيب، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٩/٢، والمقتضب ٣٧٠/٤، والأصول ٣٨٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٦/٣، والإيضاح العضدي ٢٤١، وشرح الكتاب للرماني ٤١٠، وأمالي ابن الشجري ٥١٢/٢، والتبيين ٣٤٦، والحماسة البصرية ٢٤٨/٢، واللسان (ص ر ر)، واللمحة لابن الصائغ ٤٩٩/١، والارتشاف ١٢٩٩/٣، وابن عقيل ٤١٣/١، والمكودي ٢٤٩/١، والمقاصد الشافية ٤١٤/٢ و ٤٤٩. وهذا البيت ممّا رُكِبَ فيه صدرُ بيتٍ على عَجز آخر، والبيتان هما:

وردَّ جازرهم حــرفًا مصــرّمة في الرّأس منها وفى الأنقاء تمليح

وَرَدَّ جازرُهمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلا كَريمَ مِنَ الولدانِ مَصْبُوحُ

تنبيهٌ:

ندر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر؛ من ذلك قولهم: (لا عليك)، يريدون: لا بأس عليك[1].

خاتمة[2]:

إذا اتصل بـ(لا) خبرٌ، أو نعت، أو حال؛ وجب تكرارها[3]، نحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[النور: ٣٥]، و(جاء زيدٌ لا خائفًا ولا أسِفًا). وأمّا قوله[4]:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْـــتَ لِغَيْرِنا حَياتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فاجِعُ

وقوله[5]:

بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكائِبُها أَن لا إِلَيْنا رُجُوعُها

إذا اللّقاح غدت ملقى أصرَّتها ولا كـــريم من الولدان مصبـــوح

[1] انظر الكتاب ٢٢٤/١ و٢٩٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٥/١، والمقتضب ١٢٩/٤.

[2] الخاتمة مأخوذة من شرح الكافية الشافية ٥٣٩/١ .٥٤٠ بتصرف يسير.

[3] هذا مذهب سيبويه والجمهور، والمبرد لا يلزم التكرار مع الإلغاء، ونقل السيوطي أن ابن كيسان يجيز عدم التكرار أيضًا. انظر الكتاب ٣٠٥/٢، والمقتضب ٣٦٠/٤، وشرح الجزولية للشلوبين ١٠٠٠/٣، والجنى الداني ٢٩٩، والمغني ٣٢١، والهمع ٢٠٦/٢.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو للضحاك بن هَنّام الرقّاشي في الاشتقاق ٣٥٠، وشرح أبيات سيبويه ٥٢١/١، وزهر الآداب للقيرواني ٧٠٧/٣، والخزانة ٣٧/٤، وذكر فيها أن ياقوتًا الحموي شذَّ فنسبه لجنف بن مالك بن الحارث بن ثعلبة، ونُسب لأبي زبيد الطائي في حماسة البحتري ١١٦، ولرجل من بني سلول في الكتاب ٣٠٥/٢، وشرحه للسيرافي ٤١/٣، وللرماني ٤٢٠، والمقاصد الشافية ٤٣١/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، والأزهية ١٦٢، وديوان المعاني للعسكري ١٧٩/١، والمفصل ١١٠، وأمالي ابن الشجري ٥٤٠/٢، والبديع ٥٨٤، وابن يعيش ١١٢/٢، وشرح التَّسهيل ٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٣٩/١، وشرح الرضي على الكافية ١٦١/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٥، وابن جابر ٧٣/٢، وتمهيد القواعد ١٤٣٨/٣، وتعليق الفرائد ١١٣/٤، والهمع ٢٠٧/٢.

[5] البيت بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ٣٦١/٤، والأصول ٣٩٣/١، وشرح الكتاب للرماني ٤٠١، وأمالي ابن الشجري ٥٣١/٣، والمرتجل لابن الخشاب ٢٥١، والبديع ٥٨٣/١، وابن يعيش ١١٢/٢، والمقرَّب ١٨٩/١، وشرح التَّسهيل ٦٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٠/١، وشرح الرضي على الكافية ١٦١/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٤، وتمهيد القواعد ١٤٣٧/٣، والمقاصد الشافية ٤٣٠/٢، وتعليق الفرائد ١١٣/٤، والهمع ٢٠٧/٢، والخزانة ٣٥/٤. ويروى: قضت وطرًا، ويروى: حزنًا، ويروى: واستعبرت.

وقوله[1]:

قَهَرْتُ العِدا لا مُسْـــتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلكِنْ بِأَنْواعِ الخدائِعِ والمكْرِ

فضرورة[2]، والله أعلم.

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٠/١، والارتشاف ١٥٩٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٥، والجنى الداني ٢٩٩، وتمهيد القواعد ١٤٣٨/٣، وتعليق الفرائد ١١٤/٤، والهمع ٢٠٨/٢.

[2] وصف سيبويه ترك تكرارها بالقبح، ثم قال: ((وقد يجوز على ضعفه في الشعر)). انظر الكتاب ٣٠٥/٢، والبديع ٥٨٣/١، وشرح التَّسهيل ٦٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٠/١، والتذييل والتكميل ٢٨٤/٤، وتمهيد القواعد ١٤٣٧/٣.

ظَنَّ وَأخَواتُها[1]

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين[2]، وهي على نوعين: أفعال قلوب[3]. سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب[4]. وأفعال تصيير[5]. وقد أشار إلى الأوَّلِ بقولِه:

[٢٠٦ـ اِنْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأي ابْتِدا أعْنِي رَأى خالَ عَلِمْتُ وجَدا

٢٠٧ـ ظَنَّ حَسِبْتُ وزَعَمْتُ مَعَ عَدْ حَجا دَرَى وجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

٢٠٨ـ وهَبْ تَعَلَّمْ والَّتِي كَصَيَّرا أيْضًا بِها انْصِبْ مُبْتَدًا وخَبَرا]

(**اِنصِب بِفِعلِ القَلبِ جُزأي ابتِدا**) يعني المبتدأ والخبر[6] (**أعنِي**) بفعل القلب (**رَأى**) بمعنى علم[7]،

---

[1] استخدم الفراء والمبرد وابن السراج والسيرافي مصطلح ظن وأخواتها. انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٩/١، والمقتضب ٣٠١/٤، والأصول ١٢١/٢ و٢٨٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٧٥/١؛ واستخدم الجرجاني مصطلح حسبت وأخواتها. انظر شرح الجمل له ٦٠؛ واستخدم الأعلم مصطلح علمت وأخواتها، وقد عدَّها أفعالًا مجازية غير حقيقية. انظر المخترع ٩٦ و٩٧. وقد ذكر سيبويه هذه الأفعال في باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر، وفي باب المفعول الذي يَتعدّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لك أن تَقتصر على أحدهما دونَ الآخَر، وفي باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى، وفي باب ما لا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره، وفي باب ما يكون المستثنى فيه بدلًا مما نفى عنه ما أُدخل فيه، وفي باب آخر تكون أن فيه مخففة، وفي باب أم وأو. انظر الكتاب ٣٩/١ و ٤٣ و ١١٨و ٢٣٥ و٣١١/٢ و ١٦٥/٣ و ١٦٩. وقد تبيَّن أنه أعاد البحث فيه في أكثر من ذلك. وقد ذكر ابن الطراوة في الإفصاح ٤٩: أن سيبويه أعاد هذا الباب في كتابه أربع مرات. وظاهر صنيع أكثر النحاة أنها أفعال محصورة بعدد، وخالف في ذلك ابن أبي الربيع، فجعل منها كل فعل لو أسقطته مع فاعله بقي مسندٌ ومسندٌ إليه. انظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٣/١ و ٤٣٤.

[2] هذه العبارة تشبه ما بوَّب به ابن هشام لهذه الأفعال. انظر المرتجل لابن الخشاب ١٥٢، وشرح التَّسهيل ٧٢/٢، وابن الناظم ١٩٥، وأوضح المسالك ٣٠/٢.

[3] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤١٤/١ و ١٣٥/٢، وعلل النحو لابن الوراق ٤٤٨، ونتائج الفكر ٣٣٢. وتسمَّى هذه الأفعال أفعال الشكِّ واليقين. انظر المقتضب ٩٥/٣، واللمع ٥٢، والبديع ٤٤٣/١، وتوجيه اللمع ١٧٩.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٨٥/٢.

[5] أكثر من استخدام هذه التسمية ابن هشام. انظر شرح شذور الذهب ٤٥٦، وتخليص الشواهد ٣٢١، وتُسمى أفعال التحويل أيضًا. انظر الارتشاف ٢١٠٢/٤.

[6] انظر منهج السالك لأبي حيان ٩٠/١.

[7] وهي التي تسمى القلبية، وقد أوضح سيبويه المراد منها بقوله: ((ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدًا صالحًا)). انظر الكتاب ٤٠/١.

وهو الكثير، كقولِه[1]:

رَأَيْتُ اللهَ أكبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحاوَلَةً وَأكثَرَهُمْ جُنُودا

وبمعنى (ظن) وهو قليلٌ. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦ - ٧]؛ أي: يظنونه ونعلمه[2]. فإن كانت بصرية، أو من الرَّأْي، أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ؛ تعدَّت إلى واحد[3]، وأمّا الحلمية فستأتي.

و(**خال**) بمعنى (ظن)، كقولِه[4]:

إخالُكَ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذا هَوًى يَسُومُكَ ما لا يُسْتَطاعُ مِنَ الوَجْدِ

وبمعنى علم، وهو قليلٌ[5]، كقولِه[6]:

دَعاني الغَواني عَمَّهُنَّ وَخِلتُنِي لِيَ اسمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أوَّلُ

فإن كانت بمعنى (تكبَّر) أو(ظَلِعَ) فهي لازمة[7].

و(**عَلِمتُ**) بمعنى (تيقنت)[8]، كقولِه[9]:

---

[1] هو خداش بن زهير، والبيت له في المقاصد النحوية ٨٢٢/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٩٧/٤، والمسائل الحلبيات ٧١، وشرح التَّسهيل ٨١/٢، وابن الناظم ١٩٥، والتذييل والتكميل ٣٧/٦، وتخليص الشواهد ٤٢٥، وابن عقيل ٤١٧/١، وتمهيد القواعد ١٤٧٣/٣، والبهجة المرضية ١٣٤/١. ويروى: محافظة بدل محاولة.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٨١/٢، وتعليق الفرائد ١٥٠/٤.

[3] انظر الكتاب ٤٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٨٢/١، والبديع ٤٤٥/١، وشرح التَّسهيل ٨١/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٠/٤، واللسان (ر أ ي)، والارتشاف ٢١٠٢/٤، والمرادي ٢٤٢/١، والمقاصد الشافية ٤٥٤/٢، والهمع ٢١٧/٢.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٠/٢، والتذييل والتكميل ٣٦/٦، وأوضح المسالك ٤٥/٢، وتمهيد القواعد ١٤٧١/٣، والمقاصد الشافية ٨٣٩/٢، والمقاصد النحوية ٨٣٩/٢، والتَّصريح ٢٤٩/١، والهمع ٢١٦/٢.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٨٠/٢.

[6] هو النمر بن تولب الصحابي، والبيت له في ديوانه ٣٧٠، وجمهرة أشعار العرب ٤٢٤، وتخليص الشواهد ٤٣٧، والمقاصد النحوية ٨٤٩/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٢٩/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨١/٢، وابن الناظم ٢٠٠، وشرح الكافية الشافية ٥٤٤/٢، والتذييل والتكميل ٣٦/٦، وابن عقيل ٤٢١/١، وتمهيد القواعد ١٤٧٢/٣، والبهجة المرضية ١٣٥/١، والهمع ٢١٦/٢.

[7] انظر التذييل والتكميل ٣٧/٦.

[8] وقد ذكر ابن مالك أنَّ علم هنا قُصد به معرفة الشيء ومعرفة ما هو عليه. انظر شرح التَّسهيل ٥٤٢/٢.

[9] بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٢/٢، وابن عقيل ٤١٨/١، وتمهيد القواعد ١٤٦٨/٣، والمقاصد النحوية ٨٧٣/٢.

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المعرُوفَ فانبَعَثَتْ إلَيْكَ بِي واجِفاتُ الشَّوْقِ والأمَلِ

وقوله[1]:

عَلِمْتُكَ مَنّانًا فَلَسْتُ بِآملٍ نَداكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثانَ عارِيا

وبمعنى (ظننت)[2]، وهو قليلٌ، نحو: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [الممتحنة: ١٠]. فإن كانت من قولهم: (عَلِمَ الرجل)، إذا انشقَّت شَفَتُه العليا فهو أعْلَمُ، فهي لازمة[3]. وأمّا التي بمعنى (عرف) فستأتي[4].

و(**وَجَدا**) بمعنى (علم)، نحو: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ومصدرها الوجود. فإن كانت بمعنى (أصاب)[5] تعدَّت إلى واحد، ومصدرها الوجدان، وإن كانت بمعنى (استغنى) أو(حزن) أو(حقد) فهي لازمة[6].

و(**ظن**) بمعنى الرجحان[7]، كقولِه[8]:

ظَنَنْتُكَ إن شَبَّتْ لَظَى الحرْب صاليًا فعرَّدْتَ فِيمَنْ كانَ عَنها مُعَرِّدا

وبمعنى اليقين، وهو قليلٌ[9]، نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ٤٦]. وأمّا التي بمعنى (اتهم) فستأتي.

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٣/١، والارتشاف ١١٨٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٤/٤، وتمهيد القواعد ١١٦٦/٣، والمقاصد الشافية ٢٠٤/٢، والهمع ١٠٣/٢.

[2] انظر تمهيد القواعد ٤١٣٣/٨.

[3] انظر ابن الناظم ٢٠٨.

[4] وهي تتعدى إلى مفعول واحد. انظر الكتاب ٤٠/١. وإن كانت بمعنى اعتقد، فمذهب الفارسي أنها تتعدى إلى واحد، ومذهب غيره أنها تتعدى إلى اثنين. انظر الإيضاح العضدي ١٣٣، والارتشاف ٢١٠٢/٤.

[5] نحو: وجدت الضالَّةَ . انظر الكتاب ٤٠/١، وشرحه للسيرافي ٢٨٢/١، وأسرار العربية ١٥٨، واللمحة لابن الصائغ ٣٣٥/١.

[6] انظر التذييل والتكميل ٢٩/٦.

[7] انظر مجاز القرآن ٣٩/١.

[8] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٠/٢، والتذييل والتكميل ٣٢/٦، وأوضح المسالك ٤٢/٢، وتمهيد القواعد ١٤٧١/٣، والمقاصد النحوية ٨٣٤/٢، والتَّصريح ٢٤٨/١.

[9] أما مجيء الظن بمعنى اليقين فانظر فيه المقتضب ٣١/٢، ومعاني القرآن للزجاج ١٢٦/١ و٣٣١، والأضداد للأنباري ٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٨٢/١، واللباب ٢٥١/١. وأما القول بأنَّه قليل فهو خلاف ما نصَّ عليه ابن فارس وابن الأثير وابن مالك. وقيل: إنّ الظنَّ لا يكون بمعنى اليقين فيما يُدرك بالحواسِّ، لا تقول: ظننت الحائط مبنيًا، وأنت تشاهده، وإنَّما يكون

و(**حَسِبتَ**) بمعنى (ظننت)، كقولِه تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨]، وبمعنى (تيقنت)، وهو قليلٌ[١]، كقولِه[٢]:

حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تِجارةٍ رَباحًا إذا ما المرْءُ أصبَحَ ثاقِلا

وفي مضارعها لغتان: فتح السين، وهو القياس، وكسرها، وهو الأكثر في الاستعمال[٣]، ومصدرها الحِسْبانُ – بكسر الحاء – والمحسَبةُ والمحسِبةُ[٤]. فإن كانت بمعنى صار أحسَبَ –أي: ذا شُقرةٍ أو حُمْرةٍ وبَياضٍ كالبرص– فهي لازمة[٥].

(**وَزَعَمتُ مَعَ عَدّ**) بمعنى الرجحان؛ فالأوَّل كقولِه[٦]:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّما الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا

ومصدرها الزَّعم.

قال السِّيرافيُّ: هو قول مقرون باعتقاد صحَّ أم لا[٧]. وقال الجرجاني: هو قول مع علم[٨].

فيما يُعلم من طريق الاستدلال، وقد ذكر الزجاج نحو ذلك، لكنه قال: هذا مذهب، إلا أن أهل اللغة لم يذكروا هذا. انظر مقاييس اللغة (ظ ن ن)، والبديع ٤٤٣/١، وشرح التَّسهيل ٨٠/٢.

[١] انظر الأضداد للأنباري ٢١، وشرح التَّسهيل ٨٠/٢، والمرادي ٢٤٣/١، وتعليق الفرائد ١٤٨/٤.

[٢] هو لبيد بن ربيعة، والبيت له في ديوانه ٢٤٦، وأساس البلاغة (ث ق ل)، واللسان (ث ق ل)، والتَّصريح ٢٤٩/١، والمقاصد النحوية ٨٣٧/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢، والارتشاف ٢١٠١/٤، والتذييل والتكميل ٣٦/٦، وتخليص الشواهد ٤٣٥، وأوضح المسالك ٤٤/٢، وشرح قطر الندى ٢٧٤، وابن عقيل ٤٢٢/١، وتمهيد القواعد ١٤٧٢/٣، والمقاصد الشافية ٤٥٥/٢، والبهجة المرضية ١٣٦/١، والهمع ٢١٦/٢.

[٣] انظر البديع ٤٤٤/١.

[٤] والمصدر الأخير نادر. انظر جمهرة اللغة (ح س ب) ٢٧٧/١، واللسان (ح س ب).

[٥] انظر الارتشاف ٢١٠١/٤.وفي (م): وبياض كالبرق.

[٦] هو أبو أمية أوس الحنفي، والبيت له في المقاصد النحوية ٨٣٢/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٣، والتَّصريح ٢٤٨/١، وبلا نسبة في العين (ز ع م)، والتذييل والتكميل ٢٤/٦، وتخليص الشواهد ٤٢٨، والمغني ٧٧٥، وأوضح المسالك ٣٨/٢، وشرح قطر الندى ١٧٢.

[٧] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٥٣/١، والغرة المخفية ٢٤٨/١، والارتشاف ٢٠٩٩/٤، والتذييل والتكميل ٢٤/٦.

[٨] لم أقف في كلام الجرجاني على هذا، إنما وقفت على قوله بأن زعمت تكون بمعنى قلت، فتتعدى إلى مفعول واحد، وتكون بمعنى علمت، فتتعدى إلى مفعولين... إلا أنه يجب أن يُعلم أنه يدل على علم مع دعوى. ولكن ابن الخباز نقل عن الجرجاني أنه قول مع علم، و عنه أخذها الأشموني. انظر شرح الجمل للجرجاني ٦٢-٦٣، وتوجيه اللمع ١٧٩.

وقال ابن الأنباري: إنَّه يستعمل في القول من غيرِ صحة[1]. ويُقوِّي هذا قولُهم: ((زعمَ مَطيَّةُ الكَذِبِ))[2]؛ أي: هذه اللفظة مَركَب الكذب[3].

فإن كانت بمعنى (تكفل)[4] أو(رأس)[5] تعدَّت لواحد؛ تارة بنفسها، وتارة بالحرف، وإن كانت بمعنى (سمن) أو(هزل) فهي لازمة[6].

تنبيهٌ:

الأكثر تعدي (زعم) إلى (أنَّ) وصلتها[7]، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله[8]:

وقَدْ زَعَمَتْ أنّي تغيَّرْتُ بَعْدَها وَمَنْ ذا الذِي يا عَزَّ لا يَتَغيَّرُ؟

والثّاني[9] كقولِه[10]:

فَلا تَعْدُدِ المولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى ولكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ

---

[1] أسرار العربية ١٥٧، وانظر مجمل اللغة (ز ع م)، ومقاييس اللغة (ز ع م)، وأمالي ابن الشجري ٦٣/١، وتوجيه اللمع ١٧٩.

[2] هذ القول من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ١٣٨/٣، وقد نسبه ابن الخباز والعباسي للنبي صلى الله عليه وسلم في توجيه اللمع ١٧٩، ومعاهد التنصيص ٢٨٢/١، والذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((بِئسَ مَطِيَّةُ الرَّجل: زَعَمُوا)) رواه أحمد عن حذيفة في مسنده ٣٠٧/٢٨، وأبو داود عن أبي مسعود في سننه ٣٢٨/٧.

[3] قال ابن الأثير: ((ويستعمل في موضع الحقّ قليلًا)). انظر البديع ٤٤٦/١.،

[4] انظر مقاييس اللغة (زع م).

[5] انظر كتاب الأفعال لابن القَطّاع ٨٧/٢، وشرح التَّسهيل ٧٨/٢.

[6] انظر اللمحة لابن الصائغ ٣٣٥/١، وعبارة الشارح بمجملها أخذها من المرادي ٢٤٣/١.

[7] ونبَّه ابن هشام أنه لم يأت في القرآن الكريم إلا كذلك. انظر شرح شذور الذهب ٤٦٥، والمغني ٧٧٤.

[8] هو كثير عزة، والبيت له في ديوانه ٣٢٨، والأغاني ٢٦/٩، والموشى ١٣٨، وأمالي القالي ١٠٧/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٣/١، والحماسة البصرية ١٢٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٤/٦، وتخليص الشواهد ٤٢٨، وتمهيد القواعد ١٤٧٩/٣، والمقاصد النحوية ٨٣٣/٢، والتَّصريح ٢٤٨/١، والخزانة ٣١٤/٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠/٢.

[9] وهو (عدَّ)، وهو من أفعال هذا القسم على ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره ابن أبي الربيع وابن مالك. انظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٤/١، وتعليق الفرائد ١٤١/٤، والهمع ٢١٠/٢.

[10] هو النعمان بن بشير، والبيت له في ديوانه ٢٩، وعيون الأخبار ١١٠/٣، وتخليص الشواهد ٤٣١، والمقاصد النحوية ٨٢٩/٢، والتَّصريح ٢٤٨/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٧٧/٢، وابن الناظم ١٩٨، والتذييل والتكميل ٢٢/٦، وأوضح المسالك ٣٦/٢، وابن عقيل ٤٢٥/١، وتمهيد القواعد ١٤٦٧/٣، والبهجة المرضية ١٣٧/١، والهمع ٢١٠/٢.

فإن كانت بمعنى (حسب) تعدَّت لواحد[1].

و(**حَجا**) بمعنى (ظن)[2]، كقولِه[3]:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ حتَّى أَلَمَّتْ بِنا يومًا مُلِمّاتُ

فإذا كانت بمعنى غلب في المحاجاة، أو قصد، أو ردَّ؛ تعدَّت إلى واحد، وإن كانت بمعنى أقام أو بخل فهي لازمة[4].

و(**دَرَى**) بمعنى (علم)، كقولِه[5]:

دُرِيتَ الوَفْيَّ العَهْدِ يا عُروَ فاغتَبِطْ فإنَّ اغتِباطًا بِالوَفاءِ حَمِيدُ

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء، تقول: (دريت بكذا)؛ فإن دخلت عليه همزة النقل تعدَّى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء[6]، نحو: ﴿ **قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ** ﴾[يونس: ١٦]. وتكون بمعنى ختَل -أي: خدع- فتتعدى لواحد، نحو: (دَرَيْتُ الصيد)؛ أي: خَتَلْتُهُ[7].

(**وَجَعَلَ اللَّذ كاعتَقَد**) في المعنى[8]، نحو: ﴿ **وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا** ﴾ [الزخرف: ١٩]؛ فإن كانت بمعنى (أوجد) أو(أوجب) تعدت إلى واحد، نحو: ﴿ **وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ** ﴾ [الأنعام: ١]،

---

[1] شرح التَّسهيل ٢/٧٧.

[2] قال المرادي ١/٢٤٤: هي غريبة، وقال ابن هشام في تخليص الشواهد ٤٤٠: لا يعرف غير ابن مالك من النحويين عَدَّ (حجا) من أفعال هذا الباب. ولكن لم ينفرد بهذا ابن مالك، بل وافقه ابن الصائغ. انظر اللمحة ١/٣٣٦.

[3] البيت مختلف في نسبته، فهو لابن مقبل . واسمه تميم . في تخليص الشواهد ٤٤٠، والتَّصريح ١/٢٤٨، ولم أقف عليه في ديوانه، وله أو لأبي شنبل الأعرابي في المقاصد النحوية ٢/٨٢٨، وللقناني الأعرابي في معجم البلدان ٤/٤٠١، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (ح ج و)، وشرح التَّسهيل ٢/٧٧، وابن الناظم ١٩٩، واللسان (ح ج ا)، والتذييل والتكميل ٦/٢١، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٩٠، وأوضح المسالك ٢/٣٥، وابن عقيل ١/٤٢٦، وابن جابر ٢/٨١، وتمهيد القواعد ٣/١٤٦٦، والمقاصد الشافية ٢/٤٥٦.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٢/٧٧، والتذييل والتكميل ٦/٢١، وتمهيد القواعد ٣/١٤٦٦.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢/٧٩، وابن الناظم ١٩٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٩٠، والتذييل والتكميل ٦/٣٠، وتخليص الشواهد ٤٢٦، وأوضح المسالك ٢/٣٣، وشرح قطر الندى ١٧١، وابن عقيل ١/٤١٩، وابن جابر ٢/٨٢، وتمهيد القواعد ٣/١٤٧٠، والمقاصد الشافية ٢/٤٥٧، والمقاصد النحوية ٢/٨٢٤، وتعليق الفرائد ٤/١٤٦، والتَّصريح ١/٢٤٧، والبهجة المرضية ١/١٣٧، والهمع ٢/٢١٤.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٢/٧٩، وابن الناظم ١٩٦، وشرح شذور الذهب ٤٦٦، وتعليق الفرائد ٤/١٤٦.

[7] انظر العين (د ر ي)، والفروق للعسكري ٢١٩، وجمهرة اللغة (د ر ي)، ومجمل اللغة (د ر أ).

[8] انظر البسيط لابن أبي الربيع ١/٤٣٤.

وتقول: جعلت للعامل كذا[1]. والتي بمعنى (أنشأ) قد مضى الكلام عليها في بابها. وأمّا التي بمعنى (صيَّر) فستأتي.

(**وَهَب**) بلفظ الأمر بمعنى (ظُنَّ)، كقولِه[2]:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا خالِدٍ وَإِلّا فَهَبْنِي امْرَأً هالِكا

أي: اعتقدني.

و(**تَعَلَّم**) بمعنى (اعلم)، كقولِه[3]:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمكْرِ

والكثير المشهور استعمالها في (أنَّ) وصلتها[4]، كقولِه[5]:

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أنَّ لِلصَّيدِ غِرَّةً وإلّا تُضَيِّعْها فإنَّك قاتِلُهْ

وقوله[6]:

تَعَلَّمْ رَسُوْل اللهِ أَنّكَ مُدْرِكِي وأنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كالأخْذِ باليَدِ

---

[1] انظر البديع ٤٤٧/١، وشرح التَّسهيل ٧٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٧٣/٤.

[2] هو عبد الله بن همام السلولي، والبيت له في ديوانه ٨٥، واللسان (و هـ ب)، وتخليص الشواهد ٤٤٢، والمقاصد النحوية ٨٣١/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٣/٢، والتَّصريح ٢٤٨/١، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٧٨/٢، وابن الناظم ١٩٩، واللمحة لابن الصائغ ٣٣٧/١، والتذييل والتكميل ٢٦/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ٩١/١، وأوضح المسالك ٣٧/٢، والمغني ٧٧٥، وابن عقيل ٤٢٧/١ و ٤٣٢، وابن جابر ٨٤/٢، وتمهيد القواعد ١٤٦٨/٣، والبهجة المرضية ١٣٨/١، والهمع ٢١٣/٢.

[3] هو زياد بن سيار، والبيت له في المقاصد النحوية ٨٢٥/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٣/٢، والتَّصريح ٢٤٧/١، والخزانة ١٢٩/٩، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٠/٢، وابن الناظم ١٩٦، ومنهج السالك لأبي حيان ٩١/١، والارتشاف ٢٠٣٩/٤، والتذييل والتكميل ٣١/٦، والمغني ٧٧٥، وأوضح المسالك ٣١/٢، وابن عقيل ٤٢٠/١ و ٤٣٢، وابن جابر ٨٥/٢، وتمهيد القواعد ١٤٧٠/٣، والبهجة المرضية ١٣٨/١، والهمع ٢١٥/٢.

[4] انظر التذييل والتكميل ٣١/٦، وشرح شذور الذهب ٤٦٨، والمغني ٧٧٤.

[5] هو زهير بن أبي سلمى، والبيت له في ديوانه ١٣٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٧/٢، واللسان (أ ذ ن)، ومنهج السالك لأبي حيان ٩١/١، والمقاصد النحوية ٨٢٦/٢، والتَّصريح ٢٤٧/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٤١/٢. وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٣١/٦، وأوضح المسالك ٣٢/٢.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو لكعب بن زهير في أمالي المرتضى ٤١٨/١، وأنس بن زنيم الديلِي في الحماسة المغربية ٨٧/١، وهو بلا نسبة في المغني ٧٧٥، وشرح شذور الذهب ٤٦٨.

وفي حديث الدجَّال: ((تعلَّمُوا أنَّ ربَّكم ليسَ بأعورَ))[1] أي: اعلموا.

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه، تعدت لواحد[2].

فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع[3]:

الأوَّل: ما يفيد في الخبر يقينًا، وهو ثلاثة: وَجَدَ، وتَعَلَّمْ، ودَرَى.

والثّاني: ما يفيد فيه رجحانًا، وهو خمسة: جَعَلَ، وحَجا، وَعَدَّ، وَزَعَمَ، وَهَبْ.

والثّالث: ما يرد للأمرين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رأى، وعلم.

والرّابع: ما يرد لهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظَنَّ، وَخالَ، وَحَسِبَ.

تنبيهٌ:

إنَّما قال: (أعني رأى... إلى آخره) إيذانًا بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين؛ إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولًا واحدًا، نحو: (عرف) و(فهم)، ومنها لازم، نحو: (جبن) و(حزن)[4].

وهذا شروع في النَّوع الثّاني من أفعال الباب، وهي أفعال التصيير. (**والَّتِي كَصَيَّرا**) من الأفعال في الدلالة على التحويل، نحو: جعل، واتخذ، وتخذ، ووهب، وترك، وردَّ (**أيضًا بِها انصِب**) بعد أن تستوفيَ فاعلها (**مُبتَدًا وَخَبَرا**)، نحو:

فَصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[5]

---

[1] لم أقف على هذا اللفظ في كتب الحديث، وإنما وقفت عليه في النهاية في غريب الحديث ٢٩٢/٣، واللسان (ع ل م)، وقد أخرج مسلم ٢٢٤٥/٤ وابن حبان ١٨٩/١٥ عن عبد الله بن عمر نحوه، ولفظ مسلم: ((تَعَلَّمُوا أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَبارَكَ وَتَعالَى ليس بِأَعْوَرَ)).

[2] انظر التذييل والتكميل ٣١/٦.

[3] انظر أوضح المسالك ٣١/٢ وما بعدها.

[4] أجاز هشام ـ كما قال الرضي ـ إلحاق (عرف) و (أبصر) بعلم في نصب المفعولين. انظر شرح الرضي على الكافية ١٥٠/٤، التذييل والتكميل ٥٦/٦، وأوضح المسالك ٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٥٤/٢.

[5] الرجز مختلف في نسبته، فهو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨١، والمقاصد النحوية ٨٥٦/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٣/١، والتَّصريح ٢٥٢/١، والخزانة ١٨٨/١٠، ولحميد الأرقط في الكتاب ٤٠٨/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٣٢٩/١، والمقتضب ١٤١/٤، والأصول ٤٣٨/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٥٧، وشرح الكافية الشافية ٨١٣/٢، واللسان (ع ص ف)، والارتشاف ٢١٠٢/٤، والجنى الداني ٩٠، والمغني ٢٣٨، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والهمع ٢١٧/٢. وصدره: ولعبت طيرٌ بهم أبابيلْ.

ونحو: ﴿ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، ونحو: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥] وكقولِه[١]:

تَخِذْتُ غُرازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلًا .....

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: وهبني الله فداك[٢]، ونحو: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقوله[٣]:

وَرَبَّيْتُهُ حَتى إذا ما تَرَكْتُهُ أخا القَوْمِ واستَغنى عن المسْحِ شارِبُهْ

ونحو: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله[٤]:

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بيضًا وَرَدَّ وجُوهَهُنَّ البيضَ سُودا

[٢٠٩- وخُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ والإلْغاءِ ما مِنْ قَبْلِ هَبْ والأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِما

٢١٠- كَذا تَعَلَّمْ ولِغَيْرِ الماضِ مِنْ سِواهُما اجْعَلْ كُلَّ ما لَهُ زُكِنْ]

---

[١] هو أبو جندب بن مرة الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ٩٠/٣، وشرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١، واللسان (ع ج ز)، والمقاصد النحوية ٨٥٤/٢، والتَّصريح ٢٥٢/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٩/٢، والارتشاف ٢١٠٤/٤، والتذييل والتكميل ٤٢/٦، وأوضح المسالك ٥١/٢، وتمهيد القواعد ١٤٧٤/٣. وعجزه: وَفَرُّوا في الحِجازِ ليُعجِزُوني.

[٢] انظر تهذيب اللغة (و ه ب)، والارتشاف ٢١٠٣/٤، والتذييل والتكميل ٤٠/٦، وتمهيد القواعد ١٤٧٣/٣، وتعليق الفرائد ١٥١/٤.

[٣] هو فرعان بن الأعرف التميمي، والبيت له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٤٥/٢، وللتبريزي ١٨٤/٢، واللسان (ج ع د)، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٨٨/١، وابن الناظم ٢٠١، ومنهج السالك لأبي حيان ٩١/١، والتذييل والتكميل ٤٠/٦، وتخليص الشواهد ٤٤٣، وابن عقيل ٤٢٩/١، وتمهيد القواعد ١٤٧٤/٣، والمقاصد الشافية ٤٦٢/٢، وتعليق الفرائد ١٥١/٤، والبهجة المرضية ١٣٨/١.

[٤] البيت مختلف في نسبته، فهو لعبد الله بن الزَّبير الأسدي في ملحق ديوانه ١٤٣-١٤٤، وشرح ديوان الحماسة للفارسي ٤٣٠/٢، وللتبريزي ٣٩٠/١، والحماسة المغربية ٨٣٩/٢، وتخليص الشواهد ٤٤٣، والمقاصد النحوية ٨٧٤/٢، ومعاهد التنصيص ٢٠٧/٢، والخزانة ٢٦٤/٢، وللكميت بن معروف في ديوانه ١٩١، وذيل الأمالي ١١٥، ولأيمن بن خريم في ديوانه ١٢٦، ولفضالة بن شريك في عيون الأخبار ٧٦/٣، ومعجم الشعراء ٣٠٩، وبلا نسبة في الأضداد للأنباري ٤٥، والعقد الفريد ١٠/٤، وتهذيب اللغة (س م د)، وشرح التَّسهيل ٣٤٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٤٨/٢، واللسان (س م د)، والتذييل والتكميل ٤٠/٦، وتمهيد القواعد ١٤٧٤/٣، وتعليق الفرائد ١٥١/٤.

(**وَخُصَّ بِالتَّعلِيقِ**) وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا[1] (**والإلغاء**) هو إبطاله لفظًا ومحلًا[2] (**ما**) ذُكر (**مِن قَبلِ هَب**) من أفعال القلوب، وهو أحَدَ عشرَ فعلًا، وذلك لأنَّ هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثيرَ الفعل في المفعول؛ لأنَّ مُتناوَلها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنَّما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين، فهي ضعيفة العمل؛ بخلاف أفعال التصيير. وإنَّما لم يدخلِ التعليقُ والإلغاء (هب) و(تعلَّم)[3] -وإن كانا قلبيين- لضعف شبههما بأفعال القلوب، من حيثُ لزوم صيغة الأمر، كما أشار إليه بقولِه: (**والأمرَ هَب قَد أُلزِما، كَذا تَعَلَّم**)[4]. أُلزما: ماض مجهولٌ فيه ضمير مستتر يعود على (هب) نائب عن الفاعل، والألف للإطلاق، والأمر نصب بالمفعولية، والجملة خبر المبتدأ، وهو(هب).

(**وَلِغَيرِ الماضِ**) وهو: المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر (**مِن سِواهُما**). أي: سوى (هب) و(تعلَّم). من أفعال الباب (**اجعَل كُلَّ ما لَهُ**)؛ أي: للماضي (**زُكِن**). أي: عُلِم. من الأحكام، من نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، نحو: (أظن زيدًا قائمًا)، و(يا هذا ظُنَّ زيدًا قائمًا)، و(أنا ظانٌّ زيدًا قائمًا)، و(مررت برجل مظنون أبوه قائمًا)، و(أعجبني ظنُّك زيدًا قائمًا)؛ ومن جواز الإلغاء في القلبي وتعليقه[5] على ما ستراه.

[٢١١- وجَوِّزِ الإلْغاءَ لا فِي الِابْتِدا وانْوِ ضَمِيْرَ الشّانِ أوْ لامَ ابْتِدا

٢١٢- فِي مُوهِمٍ إلْغاءَ ما تَقَدَّما والتَزِمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيٍ ما

---

[1] ويكون لمانع، وعلى سبيل الوجوب. انظر التعليقة لأبي علي ١٥٤/١، وشرح التَّسهيل ٨٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٥/٤، والارتشاف ٢١١٤/٣، والمرادي ٢٤٦/١، وأوضح المسالك ٦٠/٢، وابن عقيل ٤٣٣/١، والتَّصريح ٢٥٤/١، والهمع ٢٣٣/٢، ومعجم المصطلحات النحوية ١٥٥، ومعجم مصطلحات النحو ٢١٤.

[2] ويكون لغير مانع، وعلى سبيل الجواز، وسببه ضعف الفعل بالتّأخير، أو التَّوسُّط بين المفعولين. انظر الكتاب ١١٩/١، والتعليقة لأبي علي ١٥٤/١، وشرح التَّسهيل ٨٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٥/٤، والصفوة الصفية ٤٢٧/٢، واللمحة لابن الصائغ ٣٣٨/١، والتذييل والتكميل ٥٦/٦، والمرادي ٢٤٦/١، وأوضح المسالك ٥٤/٢، وابن عقيل ٤٣٣/١، وتعليق الفرائد ١٧١/٤، والتَّصريح ٢٥٣/١، والهمع ٢٢٧/٢، ومعجم المصطلحات النحوية ٢٠٣، ومعجم مصطلحات النحو ٢٦٨.

[3] وفي (هب) علَّة أخرى ذكرها ابن مالك، وهو تردُّد معناها بين اعتقد وظُنَّ واجعل. انظر شرح الكافية الشافية ٥٥٥/٢، وشرح التَّسهيل ٨٥/٢، والتذييل والتكميل ٥٧/٦، وابن جابر ٨٧/٢، والمقاصد الشافية ٤٦٤/٢.

[4] قال أبو حيان: ((وما ذهب إليه المصنف من أن تعلَّمْ بمعنى اعْلَمْ غير متصرف، وكرره في تصانيفه، هو شيء ذهب إليه الأعلم، وليس بصحيح)). انظر التذييل والتكميل ٣٢/٦.

[5] انظر البديع ٤٤٣/١، وشرح التَّسهيل ٨٧/٢.

٢١٣- وإنْ ولا لامُ ابْتِداءٍ أوْ قَسَمْ كَذا والاسْتِفْهامُ ذا لَهُ انْحَتَمْ]

(**وَجَوِّزِ الإلغاء لا فِي**) حال (**الابتِدا**) بالفعل، بل في حال توسطه أو تأخره. وصدق ذلك بثلاث صور:

الأولى: أن يتوسط الفعل بين المفعولين، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء[١]، كقولِه[٢]:

شَجاكَ أظنُّ رَبْعُ الظّاعِنِينا .....

يُروى برفع (ربع) على أنَّه فاعل (شجاك) . أي: أحزنك . و(أظن) لغو، وبنصبه على أنَّه مفعول أوَّل لـ(أظن)، و(شجاك) المفعول الثّاني مقدم.

الثّانية: أن يتأخر عنهما، والإلغاء حينئذ أرجح[٣]، كقولِه[٤]:

آتٍ الموتُ تعلمون فَلا يُرْ هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الحُروبِ اضْطِرامُ

الثّالثة: أن يتقدَّم عليهما ولا يُبتدأ به، بل يتقدّم عليه شيء، نحو: (متى ظننت زيدًا قائمًا؟)، والإعمال حينئذ أرجح، وقيل: واجب[٥].

---

[١] الكوفيون يوجبون الإلغاء، ورجَّح ابن معط . على ما نقل عنه السيوطي . الإعمال، ونصَّ سيبويه على أن الكل عربي جيد. انظر الكتاب ١١٩/١، وشرح التَّسهيل ٨٧/٢، والتذييل والتكميل ٧٠/٦، والبهجة المرضية ١٣٩/١.

[٢] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٧/٢، وابن الناظم ٢٠٥، والتذييل والتكميل ٧٠/٦، وتخليص الشواهد ٤٤٦، والمغني ٥٠٦، وتمهيد القواعد ١٤٩٨/٢، والمقاصد النحوية ٨٧٦/٢، وتعليق الفرائد ١٦٤/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٠٦/٢ ، والبهجة المرضية ١٣٩/١. وعجزه: فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العاذِلِينا.

[٣] قال سيبويه: ((وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى))، وعدَّ الإعمال ضعيفًا في نحو: زيدًا أخاك أظن. انظر الكتاب ١١٩/١ و١٢٠، والمقتصد ٤٩٧/١، والغرة المخفية ٢٤٦/١.

[٤] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٦/٢، وابن الناظم ٢٠٣، والتذييل والتكميل ٦٣/٦، وابن الوردي ١٣٢، وتخليص الشواهد ٤٤٥، وتمهيد القواعد ١٤٨٩/٣، وابن جابر ٨٩/٢، والمقاصد النحوية ٨٥٧/٢.

[٥] وقد فصَّل القول فيه ابن أبي الربيع، فقال: إن جعلت الاستفهام عن الظن فلا بد من الإعمال، وإن جعلته عن الانطلاق والقيام جاز الإعمال والإلغاء، والإعمال أحسن. انظر الكتاب ١٢١/١ و١٢٤، والمقتصد ٤٩٦/١، والبديع ٤٥١/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٨/١، والمقرب ١١٧/١، وشرح التَّسهيل ٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٦٥/٦، والمرادي ٢٤٧/١، وتمهيد القواعد ١٤٨٩/٣، والهمع ٢٣٢/٢.

ولا يجوز إلغاء المتقدم[1]، خلافًا للكوفيِّين[2] والأخفش[3].

(وانوِ ضَمِيرَ الشّانِ)؛ ليكون هو المفعول الأول، والجزآن جملة في موضع المفعول الثّاني[4]، **(أو)** انْوِ **(لامَ ابتِدا)** لتكون المسألة من باب التعليق[5] **(فِي مُوهِمٍ إلغاءَ ما تَقَدَّما)** كقولِه[6]:

أرجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها وَما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقوله[7]:

---

[1] منع البصريُّون إلغاء فعل الظن المتقدم، وضعَّف سيبويه نحو (أظن زيد ذاهب) و (قد علمت عمرٌو خيرٌ منك)، واستقبح ولم يجز (ظني زيد ذاهب)، وإلى ذلك ذهب الفراء على ما نقل عنه أبو حيان، وذكر ابن أبي الربيع أنه لا يكون إلا في الشعر أو قليل الكلام، وعدَّه ابن عصفور غير محفوظ، وعدَّه ابن مالك في التَّسهيل قبيحًا. انظر الكتاب ١٢٤/١ و ١٥١/٣، والمقتصد ٤٩٦/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٥/١، والمقرب ١٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، والتَّسهيل ٧١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٠/٢، والتذييل والتكميل ٥٧/٦، والمرادي ٢٤٧/١، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وابن عقيل ٤٣٥/١، وتمهيد القواعد ١٤٩٠/٣، والمكودي ٢٥٤/١، والتَّصريح ٢٥٨/١، والهمع ٢٣٢/٢.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٨٧/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٩٢/١ و ٩٤، وابن عقيل ٤٣٨/١، وتمهيد القواعد ١٤٩٠/٣، والمكودي ٢٥٤/١.

[3] انظر التذييل والتكميل ٥٩/٦، وتمهيد القواعد ١٤٩١/٣. وذهب إلى جواز الإلغاء أيضًا محمد بن الوليد وابن الطراوة وأبو بكر الزبيدي، وإن كان الإعمال عندهم أحسن.انظر التذييل والتكميل ٥٧/٦، وابن عقيل ٤٣٨/١.

[4] وقد حمل سيبويه تعليق المفعول الأول في (قد علمت زيدٌ أبو من هو) على هذا الوجه. انظر الكتاب ٢٣٧/١، وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٥/١، وتوجيه اللمع ١٨١.

[5] وقد حمل سيبويه تعليق مفعولي علم في نحو: (قد علمت عمرٌو خيرٌ منك) على هذا الوجه، ولذلك قال الرضي: هو مذهب سيبويه. انظر الكتاب ١٥١/٣، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٥/١، وشرح الرضي على الكافية ١٥٧/٤.

[6] هو كعب بن زهير، والبيت من قصيدة بانت سعاد المشهورة، وهو له في ديوانه ٦٢، وجمهرة أشعار العرب ٦٣٨، والأضداد للأنباري ١٦، وتوجيه اللمع ١٨١، والغرة المخفية ٢٤٧/١، وشرح التَّسهيل ٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٥٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٨، والتذييل والتكميل ٦٨/٦، وتمهيد القواعد ٣٠١/١، والمقاصد الشافية ٤٧٠/٢، والمقاصد النحوية ٨٦٧/٢، والتَّصريح ٢٥٨/١، والخزانة ١٤٦/٩، وبلا نسبة في البديع ٤٥١/١، والصفوة الصفية ٤٢٦/٢، وابن الناظم ٢٠٥، وشرح الرضي على الكافية ١٥٧/٤، والارتشاف ٢١٠٩/٤، وابن الوردي ١٣٢، وأوضح المسالك ٦٧/٢، وتخليص الشواهد ٤٤٩، وابن عقيل ٤٣٥/١، والبهجة المرضية ١٤٠/١.

[7] البيت لبعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٥/١، وللتبريزي ١٨/٢، والحماسة البصرية ٧/٢، والمقاصد الشافية ٢٧٥/٢، والمقاصد النحوية ٨٦٦/٢، والخزانة ١٣٩/٩، وبلا نسبة في شرح الحماسة للفارسي ١٩/٣، والغرة لابن الدهان ٢٥٠/١، والمقرَّب ١١٧/١، والصفوة الصفية ٤٣١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٩، وابن الناظم ٢٠٦، وابن الوردي ١٣٢، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وتخليص الشواهد ٤٤٩، وابن عقيل ٤٣٧/١، وابن جابر

كذاك أدِّبْتُ حتَّى صار من خُلُقِي أنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

فعلى الأوَّل التَّقدير: إخاله، ورأيته؛ أي: الشأن[1]، وعلى الثّاني: لملاك، وللدينا، فالفعل عامل على التَّقديرين.

نعم يجوز أن يكونَ ما في البيتين من باب الإلغاء؛ لتقدّم (ما) في الأوَّل و(إني) في الثّاني على الفعل[2]، لكن الأرجح خلافه، كما عرفت، فالحمل على ما سبق أولى.

(**والتَزِم التَّعلِيقَ**) عن العمل في اللفظ، إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر[3]، كما إذا وقع (**قَبلَ نَفي ما**) النافية، نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥][4]، (**وَإن، وَلا**) النافيتين في جواب قسمٍ ملفوظ أو مقدَّر[5]، نحو: (علمت والله إن زيدٌ قائم)، و(علمت إن زيد قائم)، و(علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو)، و(علمت لا زيد في الدار ولا عمرو)[6]. (**لامُ ابتِداءٍ[7] أو**) لام جواب (**قَسَم كَذا**)، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [البقرة: ١٠٢][8]، وكقولِه[9]:

٩١/٢، وتعليق الفرائد ١٦٠/٤، والتَّصريح ٢٥٨/١، والبهجة المرضية ١٤٠/١. يُروى بكسر همزة إن وفتحها، وبرفع (ملاك) و (الأدب) وبنصبهما.

[1] وقد حمل ابن الخباز حذف ضمير الشأن على الضرورة. انظر الغرة المخفية ٢٤٧/١.

[2] لذلك عدَّ ابن هشام من الذهول استشهاد ابن الناظم بالبيتين على قول ابن مالك: وانوِ ضمير الشأن أو لام ابتداء... تخليص الشواهد ٤٥٠.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٨٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٩/٤، وشرح شذور الذهب ٤٧١.

[4] وهذا مذهب الخليل وجماعة، واختلفوا هل يكون بالتميمية دون الحجازية أو بهما معًا. انظر الكتاب ١٤٨/٣، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٥/١، وشرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢، والارتشاف ٢١١٦/٤.

[5] انظر اللمحة لابن الصائغ ٣٣٩/١، والهمع ٢٣٤/٢.

[6] انظر الأصول ١٨٢/١.

[7] انظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٣٥/١.

[8] انظر معاني القرآن للفراء ٦٥/١، وشرح شذور الذهب ٤٧١. وسيبويه يسمي هذه اللام لام ابتداء؛ لأنها ما بعدها إلى الابتداء. انظر الكتاب ٢٣٦/١، و١٤٨/٣.

[9] هو لبيد بن ربيعة، والبيت له في ديوانه ٣٠٨، والكتاب ١١٠/٢، وشرحه للسيرافي ٣١٥/٣، وتخليص الشواهد ٤٥٣، والمقاصد النحوية ٨٦٠/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٨/٢، والخزانة ١٥٩/٩، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ١٤٣/٦، والحلبيات ٧٣، وشرح التَّسهيل ٨٨/٢، وابن الناظم ٢٠٧، وشرح الرضي على الكافية ١٦٠/٤، والارتشاف ٢١١٤/٤، والتذييل والتكميل ٨٢/٦، وابن الوردي ١٣٣، وأوضح المسالك ٦١/٢، وشرح قطر الندى ١٧٦، والمقاصد الشافية ٤٧٩/٢، والمكودي ٢٥٦/١، والبهجة المرضية ١٤١/١، والهمع ٢٣٣/٢. ورواية المعلقة المشهورة:

ولقد عَلِمْتُ لتأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

(**والاستِفهامُ ذا**) الحكم (**لَهُ انحَتَم**) سواء كان بالحرف، نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] أم بالاسم، سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿ وَلَنَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ [طه: ٧١]، أم خبرًا، نحو: (علمت متى السفر)، أم مضافًا إليه المبتدأ، نحو: (علمت أبو من زيدٌ)، أم فضلة، نحو: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فـ(أيَّ): نصب على المصدر بما بعده؛ أي: ينقلبون منقلبًا أي انقلابٍ، وليس منصوبًا بما قبله؛ لأنَّ الاستفهام له الصدر؛ فلا يعمل فيه ما قبله[١].

تنبيهات:

الأوَّل: إذا كان الواقع بين المعلِّق والمعلَّق غير مضاف، نحو: (علمت زيدًا من هو)، جاز نصبه، وهو الأجود؛ ولكونه غيرَ مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به، وجاز أيضًا رفعه[٢]؛ لأنَّه المستفهم عنه في المعنى[٣]. وهذا شبيه بقولِهم: (إن أحدًا لا يقول ذلك)، فـ(أحدًا) هذا لا يستعمل إلا بعد نفي، وهنا قد وقع قبل النفي؛ لأنَّه والضمير في (لا يقول) شيء واحد في المعنى[٤].

الثّاني: من المعلِّقاتِ أيضًا (لعل)، نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ ﴾ [الأنبياء: ١١١]، ذكر ذلك أبو عليٍّ في «التذكرة»[٥].

و(لو) الشَّرطية[٦]، كقولِه[٧]:

صادفْنَ منْها غِرةً فأصَبنَها إن المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

[١] انظر الكتاب ٢٣٦/١، والبديع ٢٣٢/٢، واللباب ٢٤٩/١، وشرح شذور الذهب ٤٧٢.

[٢] وقد جعل سيبويه الأول ـ وهو النصب ـ مأخوذًا من كلام العرب، أما الثاني ـ وهو الرفع ـ فظاهر كلامه أنه يجيزه قياسًا. انظر الكتاب ٢٣٧/١.

[٣] انظر الغرة لابن الدهان ٢٤٧/١.

[٤] انظر شرح الكافية الشافية ٥٦٣/٢، والتذييل والتكميل ٩٣/٦.

[٥] أما التذكرة فمفقود، وأما قول أبي علي فوقفت عليه في مختار التذكرة لابن جني ٤٤٤، والارتشاف ٢١١٦/٤، وشرح شذور الذهب ٤٧٣، والبهجة المرضية ١٤١/١.

[٦] نص ابن مالك على أنَّ «لو» لها الصدارة في تعليق أن عن العمل، وحمل المنكرون على أنه متضمن معنى القسم. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٣/١، وشرح التَّسهيل ٩/٤، والارتشاف ٢١١٥/٤، والبهجة المرضية ١٤٢/١.

[٧] هو حاتم الطائي، والبيت له في ديوانه ٢٠٢، والشعر والشعراء ٢٤٧/١، والأغاني ٢٧٦/١٧، وأمالي الزجاجي ٢٠٩، والمقصور والممدود للقالي ٣٥٤، والتمثيل والمحاضرة للثعالبي ٥٥، واللسان (ع ذ ر)، والخزانة ٢١٣/٤، وبلا نسبة في جمهرة

وَقَدْ عَلِمَ الأقْوامُ لَوْ أنَّ حاتِمًا أرادَ ثَراءَ المالِ كانَ لَهُ وَفْرُ

و(إنَّ) التي في خبرها اللام، نحو: (علمت إنَّ زيدًا لقائمٌ)، ذكر ذلك جماعة من المغاربة. والظاهر أنَّ المعلِّق إنَّما هو اللام لا (إنَّ)، إلا أنّ ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنَّه يجوز: (علمت إنَّ زيدًا قائم)، بالكسر مع عدم اللام، وأنَّ ذلك مذهب سيبويه[1]، فعلى هذا المعلِّق (إنّ)[2].

الثّالث: قد عرفت أنَّ الإلغاء سبيلُه عند وجود سببه الجوازُ، والتعليق سبيلُه الوجوبُ، وأنَّ الملغى لا عمل له البتة، والمعلَّق عامل في المحلّ، حتى يجوز العطف بالنَّصب على المحلِّ، كقولِه[3]:

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكا ولا مُوجِعاتُ القَلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

يروى بنصب (موجعات) بالكسرة عطفًا على محل قوله (ما البكا).

ووجه تسميته تعليقًا أنَّ العامل ملغًى في اللفظ عاملٌ في المحلِّ؛ فهو عامل لا عامل، فسمي معلَّقًا أخذًا من المرأة المعلَّقة التي لا مزوَّجة ولا مطلَّقة؛ ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى[4].

الرّابع: قد أُلحِق بأفعال القلوب في التعليق أَفعالٌ غيرها[5]، نحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥ - ٦]، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣]؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: أما تَرَى أيُّ بَرْقٍ هٰهُنا[6].

[٢١٤- لِعِلْمِ عِرْفانٍ وظَنٍّ تُهَمَهْ تَعْدِيةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزَمَهْ]

اللغة (و ف ر) ٧٨٩/٢، وشرح التَّسهيل ٨٩/٢، والارتشاف ٢١١٥/٤، والتذييل والتكميل ٨٢/٦، وشرح شذور الذهب ٤٧٣، وتمهيد القواعد ١٥٠٩/٣، والبهجة المرضية ١٤٢/١.

[1] نص سيبويه على ضعفه. انظر الكتاب ١٥١/٣.

[2] لم أقف على كلام ابن الخباز في توجيه اللمع أو الغرة المخفية، وكلام الأشموني بحذافيره في شرح شذور الذهب ٤٧٤، وانظر شرح الرضي على الكافية ١٦٠/٤، والارتشاف ٢١١٤/٤.

[3] هو كثير عزة، والبيت له في أمالي القالي ١٠٧/٢، والحماسة البصرية ١٢٣/٢، والمغني ٥٤٦، والمقاصد النحوية ٨٦٣/٢، والتَّصريح ٢٥٧/١، والخزانة ٢١٤/٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/٢.

[4] هذه عبارة ابن هشام، ولم أقف على كلام ابن الخشاب في المرتجل. انظر شرح شذور الذهب ٤٧٦.

[5] انظر الكتاب ٢٣٦/١، وشرح التَّسهيل ٨٩/٢، والتذييل والتكميل ١٠٥/٦، وتمهيد القواعد ١٥١٨/٣.

[6] انظر الكتاب ٢٣٦/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٤٦/١.

نحو: ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ [النحل: ٧٨]؛ أي: لا تعرفون[١]، وتقول: سُرق مالي وظننت زيدًا؛ أي: اتهمته[٢]، واسم المفعول منه (مَظْنُون) و(ظَنين)، قال الله تعالى: «وما هو على الغيب بظنين»[التكوير: ٢٤]؛ أي: بمتهم[٣].

وقد نبَّهتُ على استعمال بقية أفعال القلوب في غير ما يتعدّى فيه إلى مفعولين كما رأيت؛ وإنَّما خص هو(علم) و(ظن) بالتنبيه لأنَّهما الأصل؛ إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما، وأيضًا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القَلْبِية غالبًا، بخلافهما[٤].

[٢١٥- ولِرَأى الرُّؤيا انْمِ ما لِعَلِما طالِبَ مَفْعُوْلَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى]

(**وَلِرَأى**) التي مصدرها (**الرُّؤيا**) وهي الحلمية (**انمِ**)؛ أي: انسب (**ما لِعَلِما طالِبَ مَفعُولَينِ مِن قَبلُ انتَمَى**)؛ أي: انتسبَ. (ما) موصول صلته (انتمى) في موضع نصب مفعول لـ(انم)، و(طالب) حال من (علم)، و(لرأى) متعلِّق بـ(انمِ)، و(لعلما) متعلق بـ(انتمى)، وكذلك (من قبل). والتَّقدير: انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا الذي انتسب لـ(علم) متعدية إلى مفعولين من الأحكام، وذلك لأنَّها مثلها من حيثُ الإدراك بالحس الباطن[٥]، قال الشاعر[٦]:

أبو حَنَشٍ يؤَرِّقُني وطلقٌ وعَمَّارٌ وآونةً أثالا

---

[١] انظر المرادي ٢٥١/١، وشرح شذور الذهب ٤٧٠.

[٢] الكتاب ١٢٦/١، والإفصاح لابن الطراوة ٤٨.

[٣] في قراءة من قرأها بالظاء، وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وهي قراءة زر بن حبيش، كما ذكر الفراء، ومن قرأ بالضاد . وهم نافع وعاصم وابن عامر وحمزة . فمعناه وما هو ببخيل. انظر الكتاب ١٢٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٢/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥٦٩/٢، وغريب القرآن لابن قتيبة ٥١٧، وتفسير الطبري ٢٦٠/٢٤، والسبعة لابن مجاهد ٦٧٣، والحجة لأبي علي ٣٨٠/٦، والإيضاح العضدي ١٣٧، والأضداد للأنباري ١٩، وشرح كتاب سيبويه ٤٥٢/١، والمقتصد ٥٠٣/١، وأسرار العربية ١٥٧، وشرح شذور الذهب ٤٧٠.

[٤] نبَّه إلى مثل هذا المرادي ٢٥١/١.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ٨٣/٢، وابن الناظم ٢٠٩، وشرح الرضي على الكافية ١٥١/٤، والمرادي ٢٥٢/١، والارتشاف ٢١٠٥/٤، وتعليق الفرائد ١٥٢/٤.

[٦] هو عمرو بن الأحمر الباهلي، والأبيات له في ديوانه ١٢٩، والكتاب ٢٧٠/٢ (البيت الأول)، والحجة لأبي علي ٣٦٦/٤ (البيت الأول)، وأمالي ابن الشجري ٢٠٧/١، والحماسة البصرية ٢٦٢/١، واللسان (ح ن ش) (البيت الأول)، وتخليص الشواهد ٤٥٥، والمقاصد النحوية ٨٧٩/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٣/٢، وابن الناظم ٢٠٩، والتذييل والتكميل ٤٥/٦، والمرادي ٢٥٢/١، وابن الوردي ١٣٤، وأوضح المسالك ٤٩/٢، وابن عقيل ٤٤١/١، وتمهيد القواعد ١٤٧٥/٣، والمكودي ٢٥٨/١، والبهجة المرضية ١٤٢/١. ويروى: أبو قيس.

أراهُم رُفْقَتي حتَّى إذا ما تَجافَى اللَّيل وانخَزَلَ انخِزالا
إذا أنا كالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ إلى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلالا

فهو من (أراهم) مفعول أوَّل، و(رفقتي) مفعول ثان.

وإنَّما قيَّد بقولِه: (**طالِبَ مَفعُولَينِ مِن قَبلُ**) لئلا يُعتقَدَ أنَّه أحال على (علم) العرفانية[1].

فإن قلت: ليس في قوله (الرؤيا) نصٌّ على المراد؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدرًا لـ(رأى) مُطلقًا حلمية كانت أو يقظية.

قلت: الغالب والمشهور كونها مصدرًا للحلمية[2].

[٢١٦- ولا تُجِزْ هُنا بِلا دَلِيْلٍ سُقُوْطَ مَفْعُوْلَيْنِ أوْ مَفْعُوْلِ]

(**وَلا تُجِز هُنا**) في هذا الباب (**بِلا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفعُولَينِ أو مَفعُولٍ**) ويسمى اقتصارًا[3]؛ أمّا الثّاني فبالإجماع[4]، وفي الأوَّل -وهو حذفهما معًا اقتصارًا- خلاف؛ فعن سيبويه[5] والأخفش[6] المنعُ مُطلقًا[7]، كما هو ظاهر إطلاق النظم، وعن الأكثرين[8] الجواز مُطلقًا تمسُّكًا بنحو: ﴿ أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم:

---

[1] وهي التي بمعنى عرف، وتنصب مفعولًا واحدًا. انظر الكتاب ١/٤٠.

[2] انظر المرادي ١/٢٥٢، وأوضح المسالك ٢/٥٠، واللسان (ر أ ي).

[3] الحذف لغير دليل يسمى اقتصارًا، ولدليل يسمى اختصارًا. انظر التذييل والتكميل ٦/٨، والنكت الحسان لأبي حيان ٩١، والهمع ٢/٢٢٤.

[4] قال سيبويه: ((لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول)). الكتاب ١/٤٥.

[5] نُسب لسيبويه القول بالمنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعًا، وحمل ابن مالك تجويزه على حال الفائدة، ومنعه عند عدمها، وعدَّه مذهب سيبويه والمحققين، وظاهر ما في الكتاب أن سيبويه يجيزه. انظر الكتاب ١/٤٠، وشرح التَّسهيل ٢/٧٤، والارتشاف ٤/٢٠٩٨.

[6] انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١١، والتذييل والتكميل ٦/٩، وتمهيد القواعد ٣/١٤٦١.

[7] وإلى هذا ذهب الجرمي .كما قال أبو حيان . والصيمري، وذهب ابن خروف وابن طاهر والشلوبين إلى المنع عند عدم الفائدة، وهذا ما رجَّحه ابن مالك، سواء في ذلك أفعال الظن والعلم. وانظر التبصرة والتذكرة ١/١١٣، وابن يعيش ٧/٨٣، وشرح التَّسهيل ٢/٧٤، والارتشاف ٤/٢٠٩٨، ومنهج السالك لأبي حيّان ٢/٧٠، والمرادي ١/٢٥٣، والمقاصد الشافية ٢/٤٩٢ و ٤٩٣، والتَّصريح ١/٢٥٩، والهمع ٢/٢٢٥.

[8] منهم ابن السراج والسيرافي، وصححه ابن عصفور. انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٤ و ٢٨١، والبديع ١/٤٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠١، وشرح التَّسهيل ٢/٧٣، والمقاصد الشافية ٢/٤٩٢ و ٤٩٣، وتمهيد القواعد ٣/١٤٦٢، والهمع ٢/٢٢٥.

٣٥]؛ أي: يعلم، ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ١٢]، وقولهم: ((مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ))[١]؛ وعن الأعلم الجوازُ في أفعال الظن دون أفعال العلم[٢].

أما حَذْفُهما لدليلٍ – ويسمى اختصارًا – فجائز إجماعًا[٣]، نحو؛ ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٦٢ و٧٤]، وقوله[٤]:

بِأَيِّ كِتابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

وفي حذف أحدهما اختصارًا خلاف؛ فمنعه ابن مَلْكُون[٥]، وأجازه الجمهور[٦].

ومن ذلك –والمحذوفُ الأولُ– قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران: ١٨٠] في قراءة ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾[٧] بالياء آخر الحروف؛ أي: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا.

---

[١] هذا القول من أمثال العرب. انظر كتاب الأمثال لابن سلام ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥١/١، وجمهرة الأمثال ٢٦٣/٢، والأمثال للهاشمي ٢٤٢، وفصل المقال ٤١٢، ومجمع الأمثال ٣٠٠/٢، والمستقصى ٣٦٢/٢، واللسان (خ ي ل).

[٢] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١، والارتشاف ٢٠٩٨/٤، والتذييل والتكميل ١٢/٦، وتمهيد القواعد ١٤٦٢/٣.

[٣] انظر كتاب الشعر لأبي علي ٣٩٨، وشرح التَّسهيل ٧٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٥/٤، والتذييل والتكميل ٩/٦، وشرح شذور الذهب ٤٨٥، والهمع ٢٢٤/٢.

[٤] هو الكميت بن زيد، والبيت له في ديوانه ١٨٤/٢، وشرح هاشميات الكميت ٥١٦، والحجة لأبي علي ١٠٥/٣، والحلبيات ٧٣، والمحتسب ١٨٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٩١/١، والمقاصد الشافية ٤٩٤/٢، والمقاصد النحوية ٨٦٩/٢، والتَّصريح ٢٥٩/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥/١، والخزانة ٣١٤/٤، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٧٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٥/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٩٧/١، وأوضح المسالك ٦٩/٢، وابن عقيل ٤٤٣/١، والمكودي ٢٥٩/١، وتمهيد القواعد ١٤٥٥/٣.

[٥] هو الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون الأندلسي، شيخ ابن خروف والشلوبين، وانظر رأيه في الارتشاف ٢٠٩٨/٤، والتذييل والتكميل ١٤/٦، والمرادي ٢٥٣/١.

[٦] انظر المفصل ٣٤٧، وشرح الرضي على الكافية ١٥٥/٤، والتذييل والتكميل ١٤/٦، وأوضح المسالك ٧٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٩٣/٢، والتَّصريح ٢٦٠/١، والهمع ٢٢٦/٢.

[٧] وهي قراءة نافع والكسائي وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم، إلا أن نافعًا والكسائي وابن كثير وأبا عمرو قرؤوها بكسر السين، وعاصمًا وابن عامر بفتحها، وقرأها حمزة بالتاء. انظر السبعة لابن مجاهد ٢٢٠، والحجة لأبي علي ١٠١/٣، والمبسوط ١٧١ . وانظر معاني القرآن للفراء ١٠٤/١.

ومنه –والمحذوف الثّاني– قوله[1]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ الْمُكْرَمِ

[٢١٧ـ وكَـتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُوْلُ إنْ ولِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ ولَمْ يَنْفَصِلِ

٢١٨ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أوْ كَظَرْفٍ أوْ عَمَلْ وإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ]

(**كَتَظُنُّ**) عملًا ومعنًى (**اجعَل**) جوازًا (**تَقُولُ**) مضارع (قال) المبدوء بتاء الخطاب[2]؛ فانصب به مفعولين (**إن وَلِي مُستَفهَمًا بِهِ**) من حرف أو اسم (**وَلَم يَنفَصِلِ**) عنه (**بِغَيرِ ظَرفٍ أو كَظَرفٍ**) وهو الجار والمجرور (**أو عَمَل**) أي: مَعْمُولٍ؛ (**وَإن بِبَعضِ ذِي**) المذكوراتِ (**فَصَلتَ يُحتَمَل**)؛ فمن ذلك حيثُ لا فَصْلَ قوله[3]:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي إذا أنا لَمْ أطْعُنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ

وقوله[4]:

---

[1] هو عنترة، والبيت له في ديوانه ١٩١، وجمهرة أشعار العرب ٣٥١، والألفاظ لابن السكيت ٣٣٨، وأدب الكاتب ٦١٣، والأغاني ٢١٢/٩،والاشتقاق ٣٨، وجمهرة اللغة (خ ر م) ٥٩١/١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٣٠١، وشرح التَّسهيل ٧٣/٢، واللسان (ح ب ب)، والتذييل والتكميل ٣٠١/١٠، وشرح شذور الذهب ٤٨٦، وتمهيد القواعد ١٤٥٤/٣، والمقاصد الشافية ٤٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٨٧٠/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٨٠/١، والخزانة ٢٢٧/٣، وبلا نسبة في البديع ٤٥٠/١، والمقرَّب ١١٧/١، والصفوة الصفية ٤٣٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٧/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٩٧/١، وأوضح المسالك ٧٠/٢، وابن عقيل ٤٤٤/١، والمكودي ٢٥٩/١، والبهجة المرضية ١٤٣/١، والهمع ٢٢٦/٢.

[2] لم يجز سيبويه هذا إلا في المضارع المبدوء بالتاء، واشترط اعتماده على استفهام وعدم الفصل، ونقل عن بني سليم أنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا، وذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع، لكنه جعل ذلك عند بعض العرب. انظر الكتاب ١٢٢/١ . ١٢٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥٨/١، وأوضح المسالك ٦٦/٢، والتَّصريح ٢٦٢/١، والهمع ٢٤٧/٢.

[3] هو عمرو بن معد يكرب، والبيت له في ديوانه ٧٢، والأصمعيات ١٢٢، و شرح الحماسة للفارسي ١٢٨/٢، وللتبريزي ٤٤/١، وشرح التَّسهيل ٩٥/٢، واللسان (ق و ل)، والتذييل والتكميل ١٣٨/٦، وتمهيد القواعد ١٥٤٣/٣، والمقاصد الشافية ٥٠١/٢، والمقاصد النحوية ٨٩٥/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٨/١، والتَّصريح ٢٦٣/١، والخزانة ٤٣٦/٢، وبلا نسبة في المغني ١٩١، وأوضح المسالك ٧٦/٢، والهمع ٢٤٦/٢.

[4] هو هدبة بن خشرم، والرجز له في ديوانه ١٣٠، والشعر والشعراء ٦٩١/٢، واللسان (ق و ل) و (ف غ م)، وتخليص الشواهد ٤٥٦، والمقاصد النحوية ٨٨٥/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٥/١، والخزانة ٣٣٦/٩، وبلا نسبة في الصحاح (ق و ل) ١٨٠٧/٥، وشرح التَّسهيل ٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، وابن الناظم ٢١٢، والتذييل

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما
يُدْنِينَ أمَّ قاسِمٍ وَقاسِما

ومنه مع الفصل بالظرف قوله[1]:

أبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدّارَ جَامِعَةً شَمْلِيْ بِهِمْ أمْ تَقُولُ البُعدَ مَحْتُوما

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله[2]:

أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينا

فإن فُقِدَ شرط من هذا الأربعة تعيَّن رَفْعُ الجزأين على الحكاية[3]، نحو: (قال زيد: عمرو مُنْطلق)، و(يقول زيد: عمرو منطلق)، و(أنت تقول: زيد منطلق)، و(أأنت تقول: زيد منطلق؟).

تنبيهٌ:

زاد السُّهَيليُّ شرطًا آخر، وهو ألّا يتعدى باللام[1]، نحو: (أتَقُولُ لزيد عمرو منطلق؟). وزاد في «التَّسهيل»[2] أن يكونَ حاضرًا، وفي «شرحه»[3] أن يكونَ مقصودًا به الحال[4]، هذا كله في غير لغة سُليم.

والتكميل ١٣٨/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ٩٨/١، وابن الوردي ١٣٤، وابن عقيل ٤٤٧/١، وتمهيد القواعد ١٥٤٣/٣، والمقاصد الشافية ٥٠١/٢، وابن جابر ١٠١/٢، والبهجة المرضية ١٤٣/١، والهمع ٢٤٦/٢. ويروى: متى تظن، ولا شاهد فيه، ويروى: يحملن، ويبلغن.

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٦/٢، والتذييل والتكميل ١٣٨/٦، وتخليص الشواهد ٤٥٧، وأوضح المسالك ٧٧/٢، وتمهيد القواعد ١٥٤٣/٣، والمقاصد الشافية ٥٠٠/٢، وتعليق الفرائد ٢٠٠/٤، والمقاصد النحوية ٨٩٧/٢، والمكودي ٢٦١/١، والتَّصريح ٢٦٣/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٦٩/٢. ويروى: أم دوامَ البعد.

[2] هو الكميت بن زيد، والبيت له في ديوانه ٣٩/٢، والكتاب ١٢٣/١، وشرحه للسيرافي ٤٦٠/١، وشرح أبيات سيبويه ١٣٢/١، وابن يعيش ٧٨/٧، وتخليص الشواهد ٤٥٧، والمقاصد الشافية ٥٠٠/٢، والمقاصد النحوية ٨٨٨/٢، والتَّصريح ٢٦٣/١، والخزانة ١٨٣/٩، وبلا نسبة في شرح النقائض لأبي عبيدة ٢٤٧/١، والمقتضب ٣٤٩/٢، وأمالي المرتضى ٣٦٣/١، والمفصل ٣٤٥، والبديع ٤٤٧/١، وشرح التَّسهيل ٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٨/٢، وابن الناظم ٢١٢، وشرح الرضي على الكافية ١٧٨/٤، وابن الوردي ١٣٥، وأوضح المسالك ٧٨/٢، وشرح شذور الذهب ٤٩٠، وابن عقيل ٤٤٨/١، وتمهيد القواعد ١٥٤٣/٣، والبهجة المرضية ١٤٤/١، والهمع ٢٤٧/٢. ويروى: أنُوّامًا... أم متناومينا، ويروى: قعيد أبيك.

[3] فالحكاية واجبة عند سيبويه والأخفش، وتابعهم ابن مالك، وخالفهم الكوفيون وسائر البصريين، فأجازوا النصب. انظر الكتاب ٦٢/١ و ١٢٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ٥٦٨/٢، والارتشاف ٢١٢٨/٤، والتذييل والتكميل ١٣٤/٦، والمرادي ٢٥٥/١، وأوضح المسالك ٧٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٩٨/٢، والتَّصريح ٢٦٣/١، والهمع ٢٤٧/٢.

[٢١٩ـ وأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذا مُشْفِقا]

(**وَأُجرِيَ القَولُ كَظَنَّ مُطلَقا**) أي: ولو مع فقد الشروط المذكورة (**عِندَ سُلَيمٍ نَحو قُل ذا مُشفِقا**)[٥] وقوله[٦]:

قالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينا

هذا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرائِينا

تنبيهٌ:

على هذه اللغة تفتح (أنَّ) بعد (قُلْتُ) وشبهه[٧]، ومنه قوله[٨]:

إِذا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وضَعْتُ بِها عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالهَجْرِ

---

[١] انظر قوله في الارتشاف ٢١٢٨/٤، والتذييل والتكميل ١٤٠/٦، والمرادي ٢٥٥/١، وأوضح المسالك ٧٩/٢، وتمهيد القواعد ١٥٤٨/٣، والهمع ٢٤٧/٢، ولم أقف عليه في نتائج الفكر.

[٢] التَّسهيل ٧٣، وشرحه ٩٣/٣.

[٣] شرح التَّسهيل ٩٥/٢.

[٤] قال المرادي ٢٥٥/١: ((فعلى هذا لا ينصب مقصودًا به المستقبل، ولم يشترطه غيره، وفيه نظر)).

[٥] انظر الكتاب ٦٣/١ و ١٢٤، وابن يعيش ٧٩/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/١، وشرح التَّسهيل ٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، وابن الناظم ٢١١، وشرح الرضي على الكافية ١٧٨/٤، والتذييل والتكميل ١٣٠/٦، والارتشاف ٢١٢٧/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٩٩/١، والمرادي ٢٥٥/١، وأوضح المسالك ٧١/٢، وابن عقيل ٤٤٩/١، وتمهيد القواعد ١٥٤٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٩٦/٢ و ٥٠٢، والهمع ٢٤٥/٢ و ٢٤٦ و ٢٤٨، والبهجة المرضية ١٤٤/١.

[٦] الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية ٨٨٣/٢، وبلا نسبة في أمالي القالي ٤٤/٢، وشرح التَّسهيل ٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، وابن الناظم ٢١٢، واللسان (ف ط ن)، وتخليص الشواهد ٤٥٦، وابن عقيل ٤٥٠/١، وتمهيد القواعد ١٥٤٢/٢، والمقاصد الشافية ٥٠٢/٢، وتعليق الفرائد ١٩٥/٤، والمكودي ٢٦٢/١، والبهجة المرضية ١٤٤/١، والتَّصريح ٢٦٤/١. ويروى: لعهد الله. وقد روى الفراء في معانيه ٣٩١/٢ عن بعض بني نمير، وابن قتيبة في المعاني الكبير ٢/ ٦٤٦، ونحوه في جمهرة اللغة (ب ل خ):

يقول أهل السوق لما جينا

هذا وربِّ البيت إسرائينا

[٧] انظر شرح التَّسهيل ٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢.

[٨] هو الحطيئة، والبيت له في ديوانه ٢٢٥، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٥٩، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢، والتذييل والتكميل ١٤٢/٦، وتخليص الشواهد ٤٥٩، والمقاصد النحوية ٨٩٠/٢، والتَّصريح ٢٦٢/١، والخزانة ٤٤٠/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٥٠/٢، وأوضح المسالك ٧٢/٢، وتمهيد القواعد ١٥٤٢/٣، والمقاصد الشافية ٥٠٢/٢.

خاتمة:

قد عرفت أنَّ القول إنَّما ينصب المفعولين حيثُ تضمن معنى الظن، وإلا فهو وفروعه ممّا يتعدى إلى واحد، ومفعوله إمّا مفردٌ، وهو على نوعين: مفرد في معنى الجملة، نحو: (قُلْتُ شِعْرًا، وخطبةً، وحديثًا)؛ ومفرد يراد به مجرَّد اللفظ، نحو: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]؛ أي: يُطلق عليه هذا الاسم، ولو كان مبنيًا للفاعل لنصب (إبراهيم)، خلافًا لمن منع هذا النَّوع، وممن أجازه ابن خروف والزمخشري[1]؛ وإمّا جملةٌ فتُحكى به، فتكون في موضع مفعوله[2]، والله أعلم.

[1] وكذا الزجاجي. انظر الكشاف ١٢٤/٣، والتذييل والتكميل ١٣٢/٦.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٩٤/٢، وتمهيد القواعد ١٥٤١/٢.

(أعلَمَ) و(أرَى) وأخواتُهُما

[٢٢٠- إلَى ثَلاثةٍ رَأى وعَلِما عَدَّوْا إذا صارا أرَى وأعْلَما]

(**إلَى ثَلاثةٍ**) من المفاعيل (**رَأى وَعَلِما**) المُتَعَدِّيَيْن إلى مفعولين (**عَدَّوا إذا**) دخلت عليهما همزةُ النقلِ[١]، و(**صارا أرَى وَأعلَما**)؛ لأنَّ هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلًا قبلُ؛ فيصير متعديًا إن كان لازمًا، نحو: (جلسَ زيدٌ)، و(أجلستُ زيدًا)، ويزاد مفعولًا إن كان متعديًا، نحو: (لَبِسَ زيدٌ جبةً)، و(أَلبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً)، و(رَأيْتُ الحقَّ غالِبًا)، و(أرانيَ اللهُ الحقَّ غالِبًا)، و(عَلِمْتُ الصِّدْقَ نافِعًا)، و(أعْلَمني اللهُ الصدق نافعًا)[٢].

[٢٢١- وما لِمَفْعُوْلَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقا لِلثّانِ والثَّالِثِ أيْضًا حُقِّقا]

(**وَما**) حُقِّقَ (**لِمَفعُولَي عَلِمتُ**) ورأيت من الأحكام (**مُطلَقًا لِلثّانِ والثّالث**) من مفاعيل (أعْلَم) و(أَرَى) (**أيضًا حُقِّقا**)؛ فيجوز حذفُهما معًا اختصارًا إجماعًا، وفي حذف أحدهما اختصارًا ما سبق، ويمتنع حذف أحدهما اقتصارًا إجماعًا[٣]، وفي حذفهما معًا اقتصارًا الخلفُ السابق.

ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما[٤]، نحو: (عَمْرٌو أعلمتُ زيدًا قائِمٌ). ومنه (البَرَكَةُ أعْلمَنا الله مَعَ الأَكابر)[٥]،

---

[١] انظر ابن الناظم ٢١٤، والمرادي ٢٥٦/١.

[٢] وهي التي تُسمى همزة التعدية أيضًا. وقد قال السيرافي في باب افتراق فعلت وأفعلت: اعلم أن هذا الباب يُسمَّى باب نقل الفعل عن فاعله وتصييره مفعولًا... وعلامة نقل الفعل أن تزيد همزة في أوله، أو تشدِّد عين الفعل، وزيادة الهمزة في أوله أكثر وأعمُّ. وقد استخدم أبو علي الفارسي وابن مالك والرضي وأبو حيان والمرادي وابن هشام المصطلحين معًا. انظر شرح الكتاب ٤٣٥/٤، والحجة لأبي علي ١١٢/٣، وشرح التَّسهيل ٩٩/٢ . ١٠٠، وشرح الكافية لابن مالك ٥٦٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٤١/٤ و١٤٢، والتذييل والتكميل ١٣٥/٢ و ١٥٣/٦، والمرادي ٢٥٦/١ و٢٥٨، والمغني ٦٧٨ و ٦٧٩.

[٣] قال سيبويه: ((ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى)). انظر الكتاب ٤١/١، والتعليقة لأبي علي ٧٦/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٥٠/١ و٤٥١.

[٤] انظر شرح التَّسهيل ١٠٣/٢، والتذييل والتكميل ١٦٠/٦، وابن عقيل ٤٥٣/١.

[٥] هذا قول مرويّ عمَّن يُوثق بعربيته، وروي في شرح المرادي: (مع أكابركم) بدل (مع الأكابر). انظر شرح التَّسهيل ١٠٣/٢، والمرادي ٢٥٧/١، وأوضح المسالك ٧٣/٢، وابن عقيل ٤٥٣/١، والتَّصريح ٢٦٦/١، و الهمع ٢٤٩/٢، والبهجة المرضية ١٤٥/١.

وقوله[1]:

وَأَنْتَ أراني اللهُ أمْنَعُ عاصمٍ وَأَرْأفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ واهِبِ

وكذلك يُعَلَّقُ الفعل عنهما، نحو: (أَعْلمتُ زيدًا لَعمرٌو قائم)، و(أَرَيْتُ خالدًا لبَكرٌ مُنْطَلِق). وأمّا المفعول الأوَّل فلا يجوز تعليق الفعل عنه، ولا إلغاؤه، ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا[2].

[٢٢٢- وإنْ تَعَدَّيا لِواحِدٍ بِلا هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا

٢٢٣- والثَّانِ مِنْهُما كَثانِي اثْنَيْ كَسا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسا]

(**وَإن تَعَدَّيا**) أي: (رأى) و(علم) (**لِواحِدٍ بِلا هَمزٍ**) بأن كانت (رأى) بصريَّة و(علم) عِرْفانية (**فَلِاثنَينِ بِهِ**)؛ أي: بالهمز (**تَوَصَّلا**)؛ لما عرفت، فتقول: أَرَيْتُ زيدًا الهلال، وأَعْلَمْتُهُ الخَبرَ[3].

(**والثانِ مِنهُما**)؛ أي: من هذين المفعولين (**كَثانِي اثنَي**) مفعولَيْ (**كَسا**) وبابِه من كلِّ فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: (كسوتُ زيدًا جُبَّةً)، و(أعطيتُهُ دِرْهَمًا)، (**فَهوَ**) أي الثّاني من هذين المفعولين (**بِهِ**). أي: بالثّاني من مفعولي باب كسا (**فِي كُلِّ حُكمٍ ذُو ائتِسا**)؛ أي: ذو اقتداء؛ فيمتنع أن يُخبرَ به عن الأول، ويجوز الاقتصارُ عليه، وعلى الأول، ويمتنع الإلغاء[4].

نعم يُستثنَى من إطلاقه التعليقُ؛ فإنَّ (أَعْلَمَ) و(أرى) هذين يُعَلَّقان عن الثّاني؛ لأن (أعلم) قلبية، و(أرى) وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في ذلك. ومن تعليق (أرى) عن الثّاني قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠][5].

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٠٣/٢، والتذييل والتكميل ١٦٠/٦، وأوضح المسالك ٨٠/٢، وتمهيد القواعد ١٥٥٩/٣، والمقاصد الشافية ٥١٥/٢، والمقاصد النحوية ٩٠٦/٢، والتَّصريح ٢٦٦/١، والبهجة المرضية ١٤٥/١، والهمع ٢٤٩/٢.

[2] خلافًا لابن خروف الذي منع حذفه والاقتصار عليه، وما ذهب إليه ابن خروف هو ظاهر مذهب سيبويه والمبرد. انظر الكتاب ٤١/١، والمقتضب ١٢٢/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٢٦٤/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٥٠/١، والمقدمة الجزولية ٨٣، والتذييل والتكميل ٥٥/٧، ومنهج السالك لأبي حيان ٩٩/١ . ١٠، والمرادي ٢٥٧/١، والمقاصد الشافية ٢١٦/٢، والبهجة المرضية ١٤٦/١ .

[3] ونقل المرادي عن بعض النحويين أنه لم يُحفظ نقل علم العرفانية إلا بالتضعيف، فلعل إجازة ابن مالك لذلك من باب القياس. انظر المرادي ٢٥٧/١.

[4] انظر المقتضب ٤٠٤/٤، والصفوة الصفية ٤٢٤/٢، والمرادي ٢٥٨/١، والمقاصد الشافية ٥٢٢/٢.

[5] انظر المرادي ٢٥٨/١.

[٢٢٤- وكَأَرَى السّابِقِ نَبّا أَخْبَرا حَدَّثَ أَنْبأ كَذاكَ خبَّرا]

(**وَكَأَرَى السّابِقِ**) المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفتَ من الأحكام (**نَبّأ**)[١] و(**أخبَرا**)[٢] و(**حَدَّثَ**)[٣] و(**أنبأ**)[٤] و(**كَذاكَ خبَّرا**)[٥] لتضمُّنها معناه[٦]، كقولِه[٧]:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهَةُ كاسِمِها يُهْدِي إِلَيَّ غَرائِبَ الأَشْعارِ

---

[١] جملة ما ذكر ابن مالك من هذه الأفعال سبعة، وهو بهذا متابع للسيرافي، أما أرى وأعلم فمجمع على تعدّيهما، وألحق بها النحاة أفعالًا أخرى كما سيتبين، وأما سيبويه فقد ألحق بها نبَّأ وحدها، وذكر ابن الخشاب أن المسموع منها أربعة؛ اثنان منقولان (أرى وأعلم) واثنان موضوعان (أنبأ ونبَّأ). انظر الكتاب ٤١/١، والمقتضب ١٢٢/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٨٢/١، والمرتجل ١٥٦، والبديع ٤٥٤/١، والتوطئة ٢٠٦-٢٠٧، والمقدمة الجزولية ٨٣، وابن يعيش ٦٥/٧، وشرح الكافية لابن مالك ٥٧٠/٢، وابن الناظم ٢١٦، والمرادي ٢٥٩/١.

[٢] زادها الفراء، وذكر ابن مالك أن الذي زادها السيرافي. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٢/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٧١/٢، والمساعد ٣٨٢/١، والهمع ٢٥١/٢.

[٣] زادها الكوفيون، وذكر ابن مالك أن الذي زادها السيرافي، وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٢/١، والمفصل ٢٥٧، وابن يعيش ٦٥/٧، وشرح الكافية لابن مالك ٥٧١/٢، والمساعد ٣٨٢/١، والهمع ٢٥٢/٢.

[٤] زادها أبو علي كما بيَّن ابن مالك، وزعم ابن هشام اللخمي أن سيبويه زادها. انظر الإيضاح العضدي ١٧٥، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٥١/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٧١/٢، والمساعد ٣٨٢/١، والهمع ٢٥١/٢.

[٥] زادها الفراء، وذكر ابن مالك أن الذي زادها السيرافي. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٢/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٧١/٢، والهمع ٢٥١/٢.

[٦] انظر الإيضاح العضدي ١٧٥، وشرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، وابن الناظم ٢١٥، والتذييل والتكميل ١٦٥/٦، وابن جابر ١٠٨/٢. ومذهب المازني .كما نقل أبو علي . أنه لا يُنقل من هذا الأفعال إلا ما استُعمل، وقد ألمح السيرافي إلى أنه يمكن أن يكون النصب في الأفعال الخمسة سوى أرى وأعلم من باب النصب لإسقاط حرف الجر، ومال الشلوبين وابن مالك إلى الاقتصار في هذا الباب على السماع، وجعل ما سوى أرى وأعلم من باب النصب لإسقاط حرف الجر. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٢/١، والإيضاح العضدي ١٧٥، والتوطئة ٢٠٦-٢٠٧، وشرح التَّسهيل ١٠١/٢، وتمهيد القواعد ١٥٥٦/٣.

[٧] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٥٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٠/١، وتخليص الشواهد ٤٦٧، والمقاصد النحوية ٣٦٨/١، والتَّصريح ٢٦٥/١، والخزانة ٣٣٣/٦، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٠١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٢، وابن الناظم ٢١٥، ومنهج السالك لأبي حيان ١٠١/١، والتذييل والتكميل ١٦٥/٦، وابن الوردي ١٣٦، وابن عقيل ٤٥٦/١، وابن جابر ١٠٨/٢، وتمهيد القواعد ١٥٥٦/٣، والمقاصد الشافية ٥٢٨/٢، والبهجة المرضية ١٤٨/١. ويروى: أوابد بدل غرائب.

وكقولِه[1]:

وَما عَلَيْكِ إذا أخْبَرْتِنِي دَنفًا وَغابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أنْ تَعُودِينِي

وكقولِه[2]:

أوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنا الوَلاءُ

وكقولِه[3]:

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أبْلُهُ كَما زَعَمُوا خَيْرَ أهْلِ اليَمَنْ

وكقولِه[4]:

وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغُمَيمِ مَرِيضَةً فَأقْبَلْتُ مِنْ أهْلي بِمِصْرَ أعُودُها

---

[1] البيت لرجل من بني كلاب في الحماسة البصرية ١٥٩/٢، والمقاصد النحوية ٩٠٣/٢، والتَّصريح ٢٦٥/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٠١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٧٢/٢، وابن الناظم ٢١٧، والتذييل والتكميل ١٦٥/٦، وابن الوردي ١٣٦، وتخليص الشواهد ٤٦٨/١، وابن عقيل ٤٥٧/١، وابن جابر ١١٠/٢، وتمهيد القواعد ١٥٥٦/٣، والبهجة المرضية ١٤٨/١. ويُروى: رهنَ المنيَّةِ بدل وغاب بعلك.

[2] هو الحارث بن حلزة، والبيت له في ديوانه ٢٧، والمعاني الكبير ١٠١١/٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٤٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٨٦/١، والتبصرة والتذكرة ١٢١/١، وابن يعيش ٦٦/٧، وشرح التَّسهيل ١٠١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٥/٦، وتخليص الشواهد ٤٦٨، وتمهيد القواعد ١٥٥٦/٣، والمقاصد الشافية ٥٢٨/٢، والمقاصد النحوية ٩٠٥/٢، والتَّصريح ٢٦٥/١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٦٥٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٣، وابن الناظم ٢١٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٠١/١، وتذكرة النحاة ٦٨٦، والارتشاف ٢١٣٤/٤، وابن الوردي ١٣٦، وابن عقيل ٤٥٨/١، والمساعد ٣٨٣/١، وابن جابر ١١٢/٢، والبهجة المرضية ١٤٨/١. ويُروى: لَهُ عَلينا العَلاءُ.

[3] هو الأعشى، والبيت له في ديوانه ٧٥، وتخليص الشواهد ٤٦٧، والمقاصد النحوية ٨٩٩/٢، والتَّصريح ٢٦٥/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٦/٢، وابن الناظم ٢١٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٠١/١، والتذييل والتكميل ١٦٥/٦، وابن الوردي ١٣٦، وابن عقيل ٤٥٨/١، وابن جابر ١٠٩/٢، وتمهيد القواعد ١٥٥٧/٣، والمقاصد الشافية ٥٢٨/٢، والبهجة المرضية ١٤٨/١.

[4] هو العوّام بن عقبة بن كعب بن زهير، والبيت له في المقاصد النحوية ٩٠١/٢، والتَّصريح ٢٦٥/١، وبلا نسبة في شرح الحماسة للفارسي ١٦٥/٣، ومحاضرات الأدباء ٥١٦/١، وشرح التَّسهيل ١٠١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٢، وابن الناظم ٢١٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٠١/١، والتذييل والتكميل ١٦٥/٦، وابن الوردي ١٣٦، وتخليص الشواهد ٤٦٧، وابن عقيل ٤٥٨/١، وابن جابر ١١١/٢، والبهجة المرضية ١٤٨/١، والهمع ٢٥١/٢. ويروى: ونُخبرت ليلى بالعراق، ويروى: سوداء القلوب، وسوداء القرون بدل سوداء الغميم.

تنبيهٌ:

دخول همزة النقل وصَوْغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما؛ فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديًا إلى مفعولٍ لم يكن متعديًا إليه بدونها، وصوغه للمفعول يجعله قاصرًا عن مفعول كان متعديًا إليه قبل الصَّوْغ؛ فالذي لا يتعدى إن دخلته همزةُ النقل تعدى إلى واحد، والمتعدي إلى ثلاثة إذا صُغْتَه للمفعول صار متعديًا إلى اثنين، وذو الاثنين يصير مُتعدِّيًا إلى واحد، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب (أعْلمَ) [1] لحق بباب (ظنَّ)، وإن كان من باب (ظنَّ) لحق بباب (كانَ)، وكالمصوغِ للمفعول في ذلك المطاوعُ. اهـ[2].

خاتمة:

أجاز الأخفش[3] أن يعامل غير (عَلِمَ) و(رَأى) من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيُقال على مذهبه: (أظْنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فاضِلًا)، وكذلك (أحْسَبْتُ)، و(أخَلْتُ)، و(أزْعَمْتُ). ومذهبه في ذلك ضعيف[4]؛ لأنَّ المتعدي بالهمزة فَرْع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعدٍّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعدٍّ بالهمزة، وكان مقتضى هذا ألّا ينقل (علم) و(رأى) إلى ثلاثة، لكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما فقُبِل، ووجب ألّا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالها[5] إلا ما سمع. ولو ساغ القياسُ على (أعلم) و(أرى) لجاز أن يُقالَ: (ألبست زيدًا عمرًا ثوبًا)، وهذا لا يجوز إجماعًا[6]. والله أعلم.

---

[1] في (م): علمَ .

[2] أخذ الأشموني هذا التنبيه بحروفه من ابن مالك، وقد سبق إلى ذلك أبو علي. انظر الإيضاح العضدي ٧١، وشرح الكافية الشافية ٥٧٤/٢.

[3] ومستنده في ذلك القياس، وقد أبطل هذا القول المازني، وقال: إن النقل لا يكون في هذا إلا بالسماع. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٥/١ و ١٤/٢، وابن يعيش ٦٦/٧، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٤٢/٤، والصفوة الصفية ٤٤١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٨/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ٩٩/١، والمرادي ٢٥٩/١، والمقاصد الشافية ٥١٣/٢.

[4] ولم يجزه أكثر البصريين، وصحَّح السهيلي منعه، وضعَّفه ابن مالك. انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٤/٢، ونتائج الفكر ٢٧١/١، وشرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٤٢/٤.

[5] في (م): استعمالهما.

[6] عبارة الأشموني في الخاتمة مأخوذة من عبارة ابن مالك بتصرف يسير. انظر شرح الكافية الشافية ٥٧٣/٢.

الفاعِلُ

[٢٢٥- الفاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيْرًا وجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى]

(**الفاعِلُ**)[١] في عُرْف النُّحاة: هو الاسم (**الَّذِي**) أُسند إليه فعلٌ تامٌّ أصليُّ الصيغة أو مؤوَّل به[٢] (**كَمَرفُوعَي**) الفعلِ والصِّفةِ من قولك: (**أَتَى زَيدٌ مُنِيرًا وَجهُهُ نِعمَ الفَتَى**)، فكل من (زيد) و(الفتى) فاعل؛ لأنَّه أسند إليه فعل (تام) أصلي الصيغة، إلا أنَّ الأوَّل متصرِّف، والثّاني جامد، و(وَجْهُهُ) فاعل؛ لأنَّه أسند إليه مؤوَّل بالفعل المذكور وهو(منيرًا)[٣].

فالذي أُسند إليه فعلٌ يشمل الاسم الصَّريح، كما مُثِّلَ، والمؤوَّل به، نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]. والتقييد بالفعل يُخْرِج المبتدأ، وبالتامِّ، نحو: اسم كان[٤]، وبأصليِّ الصيغة النائبَ عن الفاعل. وذِكْرُ (أو مؤوَّل به) لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ـ كما مُثِّلَ ـ أو مصدر، أو اسم فاعل، أو ظرف، أو شبهه[٥].

تنبيهٌ:

للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعضَ، وسنذكر الباقي:

الأوَّل: الرفع[٦]، وقد يجرُّ لفظهُ[١] بإضافة المصدر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم ﴾ [الحج: ٤٠][٢]

---

[١] ربما عبَّر سيبويه عن الفاعل باسم الفاعل، وربما عبر عن اسم الفاعل بالفاعل انظر الكتاب ٤٥/١ و ١٧٥.

[٢] وقد ذكر الزمخشري والأنباري والجزولي وابن الخباز وابن الحاجب قيدًا، وهو أن يكون الفعل مقدَّمًا عليه. انظر المفصل ١٨، وأسرار العربية ٧٧، والمقدمة الجزولية ٥، وتوجيه اللمع ١١٩، وشرح الرضي على الكافية ١٨٥/١. وأضاف ابن مالك والشاطبي قيدًا آخر، وهو أن يكون فارغًا لطلبه. انظر المقاصد الشافية ٥٣٢/٢، والحدود ٤٦٨.

[٣] انظر شرح التَّسهيل ١٠٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٧٦/٢، والمقاصد الشافية ٥٣٠/٢ ،

[٤] هو فاعل عند سيبويه، كما قال ابن الوردي، ويُخالف في ذلك أكثر النحاة. انظر الكتاب ٤٥/١، وشرح عمدة الحافظ ١٨١، وابن الوردي ١٣٧.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ١٠٦/٢، والبهجة المرضية ١٤٨/١.

[٦] سمى الزمخشري وابن الحاجب الرفع علم الفاعلية، وقد علَّل المبرد رفع الفاعل بقوله: ((وإنَّما كانَ الفاعِل رفعًا لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السُّكُوت، وتجب بها الفائدةُ للمخاطب))، وذكر ابن الوراق لرفع الفاعل ونصب المفعول أربع علل، وذكر ابن أبي الربيع أن الرفع وضعته العرب للدلالة على العمد. انظر المقتضب ٨/١، وعلل النحو ٢٦٩، والمفصل ٣٧، وأمالي ابن الحاجب ٦٠١/٢، وشرح التَّسهيل ١٠٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٨٥/١، والبسيط ٢٥٩/١، والكناش لأبي الفداء ١٣٤/١، والتذييل والتكميل ١٨٠/٦، والحدود ٤٤٨.

أو اسمه، نحو: ((مِنْ قُبْلَةِ الرَّجلِ امرأَتَهُ الوُضُوءُ))[3]، أو بـ(من) أو الباء الزّائدتين، نحو: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ﴾ [المائدة: ١٩]، ونحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩ و١٦٦ و الفتح: ٢٨] ، وقوله[4]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

ويُقْضَى حينئذ بالرَّفع على محله، حتى يجوز في تابعه الجرُّ حملًا على اللفظ، والرفْعُ حملًا على المحل[5]، نحو: (ما جاءني من رجل كريمٍ، وكريمٌ)، و(ما جاءني من رجل ولا امرأةٍ، ولا امرأةٌ)؛ فإن كان المعطوف معرفةً تعين رفعه[6]، نحو: (ما جاءني من عبدٍ ولا زيدٌ)؛ لأنَّ شرط جرِّ الفاعل بـ(من) أن يكونَ نكرة بعد نَفْي أو شبهه.

الثّاني: كونه عمدة، لا يجوز حذفه[7]؛ لأنَّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر[8].

---

[1] انظر كتاب الشعر لأبي علي ٤٣٧، وشرح التَّسهيل ١٠٦/٢، وعبارة الأشموني في هذا الموضع نجدها في إرشاد السالك ٢٩٦/١.

[2] انظر البديع ٥٢١/١، وتعليق الفرائد ٢٢١/٤.

[3] رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن مسعود وابن شهاب موقوفًا، انظر الموطأ ٤٤/١، وشرح التَّسهيل ١٠٧/٢ و١٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٨٠/٦، وقال أبو حيان: ((وجمهور البصريين لا يرون أن اسم المصدر يعمل)).

[4] هو قيس بن زهير، والبيت له في معاني القرآن ٢٢٣/٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٤٥٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٦/١، والحماسة البصرية ٤٨/١، وشرح التَّسهيل ٥٧٨/٢، والمقاصد الشافية ٢٣٧/١، والمقاصد النحوية ٢٥٤/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٢٨/١، والخزانة ٣٦٥/٨، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٦/٣، والأصول ٤٤٢/٣، والبديع ١٠٢/١، واللباب ١٠٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٦/١، وتمهيد القواعد ٢٩٤٢/٦، والمغني ١٤٦.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ٥٧٩/٢.

[7] قال سيبويه: ((الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعلُ بغير فاعل))، وقد منع حذف المفعول الأول من نحو: (أَرَى اللهُ بشرًا زيدًا أباك)، وعلَّل ذلك بقوله: ((لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى)) فلا شك أن الفاعل عنده لا يُحذف، ونصَّ أبو علي على أن سيبويه لم يُجز حذف الفاعل. انظر الكتاب ٤١/١ و٧٩، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٣٨، ورسالة الحدود ٧٦.

[8] شبَّه الزمخشري وأبو البركات الأنباري وابن مالك الفعل والفاعل بجزأي الكلمة للاستدلال على عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وعادة ما يشبه النحاة الفعل والفاعل بجزأي الجملة للاستدلال على عدم جواز الاستغناء عن الفاعل، قال المبرد: ((فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر)) انظر المقتضب ٨/١، وأسرار العربية ٧٩، والتخمير للخوارزمي ٢٣٣/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٠/٢ و ٥٨٤.

وأجاز الكسائي[1] حذفه تمسُّكًا بنحو قوله[2]:

فَإِنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حتى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ لا إِخالُكَ راضِيا

وأوَّلهُ الجمهور[3] على أنَّ التَّقدير: فإن كان هو؛ أي: ما نحن عليه من السَّلامَةِ.

الثّالث: وجوب تأخيره عن رافعه[4]، فإن وجد ما ظاهره تقدُّمُ الفاعل، وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا[5]، وكان المقدَّم إمّا مبتدأ كما في نحو: (زيدٌ قامَ)، وإمّا فاعلًا محذوف الفعل كما في نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦][6]. ويجوز الأمران في نحو: ﴿أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩]، والأرجح الفاعلية[7]؛ لما سيأتي في باب الاشتغال. وإلى هذا الثّالث الإشارة بقولِه:

[٢٢٦- وبَعْدَ فِعْلٍ فاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وإلّا فَضَمِيْرٌ اسْتَتَرْ]

---

[1] انظر أمالي ابن الحاجب ٤٩٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، والارتشاف ١٣٢٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٧/٦، والمرادي ٢٦٢/١، وأوضح المسالك ٩١/٢، والمساعد ٢٩٦/١. وهو قول أبي الحسن الأخفش، كما نقل عنه أبو علي. انظر كتاب الشعر لأبي علي ٤٣٨. ورجَّحه السهيليّ وابن مضاء، كما قال السيوطي. انظر نتائج الفكر ١٢٧، والرد على النحاة ٨١ وما بعدها، والهمع ٢٥٥/٢.

[2] هو سوار بن المضرب، والبيت له في الكامل ٦٢٨/٢، والمقاصد النحوية ٩١٢/٢، والتَّصريح ٢٧٢/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٥٠٥، والمحتسب ١٩٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٨٤/١، وابن يعيش ٨٠/١، وشرح التَّسهيل ١٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، والارتشاف ١٣٢٤/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٦، وأوضح المسالك ٩٠/٢، وتمهيد القواعد ١٦٠٦/٤، والمقاصد الشافية ١٣٢/٦، والخزانة ٤٧٩/١٠.

[3] انظر الكتاب ٢٢٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٢/١، والأصول ٢٤٩/٢، وكتاب الشعر لأبي علي ٥٠٥، والمحتسب ١٩٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٨٤/١.

[4] هذا مذهب البصريين، كما قال ابن عقيل، ومذهب جمهور النحويين عدا ثعلب، كما قال النحاس، وهو إجماع على ما يُفهم من نقل القيسي، وظاهر كلام سيبويه أن الفاعل قد يتقدم في ضرورة الشعر. انظر الكتاب ١١٥/٣، والأصول ١٧٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٠/٢، وابن عقيل ٤٦٥/١.

[5] انظر المقتضب ١٢٨/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/٣، وعلل النحو لابن الوراق ٢٧٣.

[6] كان الفراء يزعم أن رفع (أحد) بالضمير الذي يعود إليه من استجارك، وذكر الأخفش الابتداء وإضمار الفعل، وذكر أن الإضمار أقيس الوجهين، وعدَّ الزجاج الابتداء خطأ. انظر الكتاب ١٤١/١ و٢٦٩، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٢/١، وللأخفش ٣٥٤/١، وللزجاج ٤٣١/٢، وللنحاس ١٠٩/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤١٠/١.

[7] وقال ابن هشام: ((تقدير الاسمية فِي {أأنتم تخلقونه} أرجح منه في {أبشر يهدوننا})). انظر التبيان ١٢٢٦/٢، وشرح التَّسهيل ١٠٧/٢، والمغني ٤٩٥.

(**وَبعدَ فِعلٍ**) أي وشبهِه (**فاعِلٌ**): (فاعل): مبتدأ خبره في الظرف قبله؛ أي: يجب أن يكونَ الفاعل بعد الفعل. (**فَإن ظَهَر**) في اللفظ، نحو: (قام زيد)، و(الزيدان قاما) (**فَهوَ**) ذاك (**وَإلّا**)؛ أي: وإلّا يظهَرْ في اللفظ (**فَضَمِيرٌ**)؛ أي: فهو ضمير (**استَتَر**) نحو: (قُمْ)، و(زيدٌ قامَ)، و(هِنْدٌ قامَتْ)؛ لما مرَّ من أنَّ الفعل وفاعله كجزأَي كلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها[1]، وأجاز الكوفيُّون[2] تقدُّمَ الفاعل مع بقاء فاعليته، تمسّكًا بقول الرَّبّاء[3]:

ما لِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدًا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيْدا

وأوَّله البصريُّون[4] على أن (مَشْيُها): مبتدأ محذوف الخبر، والتَّقدير: مشيها يكون أو يوجد وئيدًا[5]، وقيل: ضرورة[6].

---

[1] انظر التَّسهيل ٧٥، وشرح الكافية الشافية ٥٨٠/٢، والمرادي ٢٦١/١.

[2] نسب ابن عصفور وأبو حيان وناظر الجيش والمرادي وابن عقيل والسيوطي هذا القول للكوفيِّين، أما ابن مالك فعندما حكم بوجوب تأخير الفاعل، ذكر أنَّ المخالفين في هذا هم الأخفش الذي يجيز الابتداء، والأعلم وابن عصفور الذين يجيزون تقدم الفاعل في الضرورة، وهذا ظاهر مذهب سيبويه، وقد أوَّله ابن السراج، ونقل النحاس الاتفاق على منع تقدم الفاعل فقال: ((الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل. هذا قول جميع النحويين إلّا شيئًا حكاه لنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنه أجاز: زيد قام بمعنى قام زيد)). انظر الكتاب ١١٥/٣، والأصول ٤٦٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/٣، وضرائر الشعر ٢٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١ و ١٦١، والتذييل والتكميل ١٧٧/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٠١/١/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٢، وابن عقيل ٧٩/٢، وتمهيد القواعد ١٥٨٢/٤ و١٥٨٤، والتَّصريح ٢٦٩/١، والهمع ٢٥٥/٢.

[3] الرجز مختلف في نسبته، فهو للزباء في المحاسن والأضداد للجاحظ ٢٣٩، وأدب الكاتب ٢٠٠، والأغاني ٢٥٦/١٥، وجمهرة اللغة ١٢٣٧/٣، وجمهرة الأمثال ٢٣٥/١، ومجمع الأمثال ٢٣٣/١، والتَّصريح ٢٧١/١، وشرح عمدة الحافظ ١٧٩، واللسان (و أ د)، وتمهيد القواعد ١٥٨٢/٤، والمقاصد الشافية ٥٤٦/٢، وتعليق الفرائد ٢٨٦/٤، ولقصير صاحب جذيمة في الكامل ٦٠٩/٢، وللخنساء أو للزباء في شرح التَّسهيل للمرادي ٤٠١، والمقاصد النحوية ٩٠٩/٢، ورجح العيني أنه للخنساء، ولهما أو مصنوع في شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٢/٢، وللزباء أو مصنوع في الخزانة ٢٩٥/٧، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٧٣/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣١١/١، وأمالي الزجاجي ١٦٦، والصحاح (و أ د)، ومقاييس اللغة (و أ د)، وشرح الكافية الشافية ٣٥٨/١، والمساعد ٣٨٧/١. ويروى: أرى الجمال، ويروى: مشيها؛ بالرفع والنصب والجر.

[4] انظر التذييل والتكميل ١٧٧/٦.

[5] انظر الأصول ٤٦٦/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠١.

[6] وبه قال الأعلم وابن عصفور، وهو ظاهر مذهب سيبويه. انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/١، وتمهيد القواعد ١٥٨٢/٤ . ١٥٨٤، والهمع ٢٥٥/٢.

وقد رُوِيَ مُثَلَّثًا: الرفعُ على ما ذكرنا، والنَّصبُ على المصدر؛ أي: تمشي مَشْيَها؛ والخفض بدل اشتمال من الجمال.

[٢٢٧- وجَرِّدِ الفِعْلَ إذا ما أُسْنِدا لِاثْنَيْنِ أوْ جَمْعٍ كَفازَ الشُّهَدا

٢٢٨- وقَدْ يُقالُ سَعِدا وسَعِدُوا والفِعْلُ لِلظّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ]

(**وَجَرِّدِ الفِعلَ**) من علامة التثنية والجمع (**إذا ما أُسنِدا لِاثنَينِ**) كفاز الشهيدان، ويفوز الشهيدان (**أو جَمعٍ كَ فازَ الشُّهَدا**) ويفُوز الشهداء، وفازت الهندات، وتفوز الهندات؛ هذه اللغة المشهورة[١].

(**وَقَد يُقالُ**) على لغة قليلة[٢]: (**سَعِدا**) الزَّيدان، ويسعدان الزيدان، (**وَسَعِدُوا**) العَمْرُونَ، وَيَسْعَدُونَ العَمْرُونَ، وَسَعِدْنَ الهِنْداتُ، ويَسْعَدْن الهِنْداتُ. ومن ذلك قوله[٣]:

تَوَلّى قِتالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعِدٌ وَحَمِيمُ

وقوله[٤]:

نُسِيا حاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فا ضَتْ عَطاياكَ يا بْنَ عَبْدِ العزِيزِ

وقوله[٥]:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِم ولَو أَنَّهُم خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلا

وقوله[٦]:

---

[١] انظر الارتشاف ٢/٧٣٩، والمرادي ١/٢٦٣.

[٢] وهي لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث، كما سيأتي قريبًا، ونص على قلَّتها سيبويه وابن عقيل. انظر الكتاب ٢/٤٠، وابن عقيل ٢/٨٤.

[٣] البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٩٦، وتخليص الشواهد ٤٧٣، والمقاصد النحوية ٢/٩٢٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٧٨٥، والتَّصريح ١/٢٧٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١/١٩٩، وشرح التَّسهيل ٢/١١٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٨١، وابن الناظم ٢٢١، والتذييل والتكميل ٦/٢٠٤، والجنى الداني ١٧٥، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٧، وابن الوردي ١٣٧، وأوضح المسالك ٢/١٠٦، وابن عقيل ١/٤٦٩، وتمهيد القواعد ٤/١٥٩٨، وتعليق الفرائد ٤/٢٣٩، والمكودي ١/٢٦٨، والبهجة المرضية ١/١٥٢.

[٤] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢/١١٧.

[٥] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢/١١٧، وتمهيد القواعد ٤/١٥٩٨.

[٦] البيت مختلف في نسبته، فهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨، والمقاصد الشافية ٢/٥٥٧، والتَّصريح ١/٢٧٦، ولأحيحة بن الجلاح في محاضرات الأدباء ٢/٦١٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٧٨٣، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٣١٦، والمذكر والمؤنث للأنباري ١/٤٩٠، وشرح كتاب سيبويه ١/١٤٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠١، والبديع

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِراء النَّخِيـ ـلِ قَوْمي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوله[1]:

رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعارِضي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّواضِرِ

ويُعبَّر عن هذه اللغة بلغة (أَكَلُوني البَراغِيثُ)[2]. وعليه حمل الناظم[3] قوله عليه الصلاة والسلام: ((يَتَعاقَبُونَ فيكُمْ مَلائكةٌ باللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهارِ)) أخرجه مالك في «الموطأ»[4]. ثمَّ قال[5]: لكنني أقول في حديث مالك: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنَّه حديثٌ مُختصَر رواه البَزّار مُطَوَّلًا مجوَّدًا[6]؛ فقال: ((إنَّ لله مَلائكةً يَتَعاقَبُونَ فِيْكُمْ))[7].

وحكى بعض النحويين أنَّها لغة طيء، وبعضُهم أنَّها لغة أزد شَنُوءَةَ[8].

١٠٨/١، وابن يعيش ٨٧/٣، والارتشاف ١٠٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٦، والمغني ٤٧٨، وابن عقيل ٤٧٠/١، والمقاصد النحوية ٩٢٢/٢. ويروى: فكلهم ألومُ.

[1] البيت مختلف في نسبته، فهو لمحمد بن عبد الله العتبي في البيان والتبيين ١٨٢/٢، والأغاني ١٩١/١٤، وطبقات الشعراء لابن المعتز٣١٥، ومعجم الشعراء ٤٢٠، وشرح الحماسة للتبريزي ٤٤٤/١، والحماسة البصرية ١٢٩/١، وتخليص الشواهد ٤٧٤، والمقاصد النحوية ٩٣٧/٢، وله أو لعمر بن أبي ربيعة أو لأبي الشبل في الوحشيات ٢٩٠، ولمحمد بن أمية في العقد الفريد ٣٥٨/٢، وبلا نسبة في الموشى ١٣٢، وفقه اللغة ٢٢٦، وشرح التَّسهيل ١١٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢، وابن الناظم ٢٢١، والتذييل والتكميل ٢٠٥/٦، وابن عقيل ٤٧١/١، والمساعد ٣٩٣/١، وتمهيد القواعد ١٥٩٨/٤.

[2] فصارت هذه العبارة كالعلم لها، كما أشار ابن مالك. انظر الكتاب ١٩/١، ومجاز القرآن ١٠١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١، والأصول ١٣٦/١، وشرح التَّسهيل ١١٦/٢. وابن مالك والرضي والشاطبي يقولون: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، ولم يرتض ذلك أبو حيان. انظر التَّسهيل ٤٤، وشرحه ٢٧٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٨/١، والارتشاف ٧٣٩/٢، والمقاصد الشافية ٢١٦/١.

[3] انظر شرح الشافية الكافية ٥٨١/٢. وكذلك فعل ابن هشام في المغني ٤٧٨.

[4] رواه مالك في الموطأ ١٧٠/١، وأحمد في المسند ٢٠٩/١٦، والبخاري ١١٥/١، ومسلم ٤٣٩/١ عن أبي هريرة.

[5] القائل أبو حيان، وليس ابن مالك، كما يوهم كلام الأشموني، ولا السهيلي، كما يوهم كلام المرادي، وكما صرَّح به السيوطي. انظر نتائج الفكر١٢٨/١، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٦ و ١٨٩/١، والجنى الداني ١٧١، والاقتراح ٨٨.

[6] في (م): مجرَّدًا.

[7] هذا اللفظ رواه ابن خزيمة في صحيحه ١٩٧/١ عن أبي هريرة، وروى البزار ٧٠/١٦ عن أبي هريرة: الملائكةُ يتعاقبون فيكم...

[8] وقال أبو حيان وابن عقيل: وهي لغة لبني الحارث، ولذا قال في المغني: في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث. انظر الارتشاف ٧٣٩/٢ و ١٠٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٣/٦، والمغني ٤٧٨، وابن عقيل ٤٦٨/٢. وقال أبو عبيدة: سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقه. انظر مجاز القرآن ١٠١/١.

(**والفِعلُ**) على هذه اللغة ليس مسندًا لهذه الأحرف، بل هو(**لِلظّاهِرِ بَعدُ مُسنَدُ**). وهذه أحرفٌ دالةٌ على تثنية الفاعل وجمعه، كما دلت التاء في: (قامت هندٌ) على تأنيث الفاعل[1].

ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنَّه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، ومنهم من يحمله[2] على إبدال الظاهر من المضمر. وكِلا الحملين غيرُ ممتنع فيما سُمِعَ من غيرِ أصحاب هذه اللغة[3]؛ ولا يجوز حملُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التَّقدير والتَّأخير؛ لأنَّ الأئمة المأخوذَ عنهم هذا الشَّأن اتفقوا على أن قومًا من العرب يجعلون هذه الأحرف علاماتٍ للتثنية والجمع، وذلك بناء منهم على أنَّ مِنَ العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألفَ في فعل الاثنين، والواو في فعل جمع المذكر، والنون في فعل جمع المؤنث، فوجب أن تكونَ عند هؤلاء حروفًا، وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث؛ لأنَّها لو كانت أسماء للزم إمّا وجوبُ الإبدال، أو التَّقديمُ والتَّأخيرُ، وإمّا إسناد الفعل مرتين؛ واللازم باطل اتفاقًا[4].

[٢٢٩- ويَرْفَعُ الفاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرا كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوابِ مَنْ قَرا؟]

(**وَيَرفَعُ الفاعِلَ فِعلٌ أضمِرا**) أي: حُذِف من اللفظ؛ إمّا جوازًا كما إذا أجيبَ به استفهامٌ محقَّقٌ (**كَمِثلِ زَيدٌ فِي جَوابِ مَن قَرا**) إذا جُعِل التَّقدير: قرأ زيدٌ. ومنه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]؛ أي: خَلَقَهُنَّ الله[5]؛ أو مقدَّرٌ، كقراءة ابن عامر وشعبة[6]: «يُسَبَّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ والآصالِ، رِجالٌ» [النور : ٣٦ – ٣٧] وقراءة ابن كثير [7]: «كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ»

---

[1] انظر نتائج الفكر ١٢٧/١. وقد علل سيبويه ذلك بقوله: ((لأنك لم ترد أن تثنِّي (يَفْعَلُ) هذا البناءَ فتَضمَّ إليه (يفعل) آخَرَ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين)) انظر الكتاب ١٠/١.

[2] وهو يونس، كما حكى سيبويه، وتناقله النحاة من بعده. انظر الكتاب ٤١/٢.

[3] انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٥٤/١، وعلل النحو لابن الوراق ٢٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/١، والجنى الداني ١٧١، وابن عقيل ٨٠/٢.

[4] انظر الارتشاف ٧٣٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٣/٦.

[5] انظر المغني ٧٧٦، والمقاصد الشافية ٥٦٣/٢، وتعليق الفرائد ٦٩/١.

[6] انظر الحجة لأبي علي ٣٢٥/٥، والمبسوط ٣١٩، وحجة القراءات ٥٠١، وشرح الكافية الشافية٥٩٢/٢، والمكودي ٢٦٩/١، وفيه أنها قراءة حفص، وهو خطأ بيِّن. وانظر معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١ و٢٥٣/٢، والإيضاح العضدي ٧٤، والمفصل ٤١.

[7] انظر الحجة لأبي علي ١٢٦/٦، والمبسوط ٣٩٥، وحجة القراءات ٦٣٩، والتيسير ١٩٤. وانظر معاني القرآن للفراء ٢١/٣، وللزجاج ٣٩٣/٤.

[الشورى:٣] وقراءة بعضهم[١]: «زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ»[الأنعام: ١٣٧]، وقوله[٢]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائحُ

ببناء الأفعال للمفعول، والأسماء المذكورة رفعٌ بالفاعلية لأفعالٍ محذوفة، كأنَّه قيل: من يُسَبِّحُ؟ ومَنْ يُوحِي؟ ومن زَيَّنَهُ؟ ومن يَبْكيه؟ فقيل: يُسَبِّحُ رجالٌ، ويُوحِي اللهُ، وزيَّنَهُ شركاؤهم، ويبكيه ضارع.

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبارَ مبتدآتٍ محذوفةٍ؛ لاعتضاد التَّقدير الأوَّل بما رجَّحه؛ أمّا الآية الأولى فلثبوته فيما يُشْبهها[٣]، وهو: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩] وفيما هو على طريقتها، وهو: ﴿ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس: ٧٩ – ٧٨]، ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التحريم: ٣]؛ وأمّا البواقي فبالرواية الأخرى، وهي رواية البناء للفاعل.

نعم في غير ما ذُكر يكون الحمل على الثّاني أولى؛ لأنَّ المبتدأ عينُ الخبر؛ فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كَلا حَذْفٍ، بخلاف الفعل فإنَّه غير الفاعل[٤].

---

[١] هي قراءة أبي عبد الرَّحمن السلمي كما قال الفراء، وقرأ ابن عامر ببناء زُيِّن للمجهول ورفع قتلُ، لكنه قرأ شركائهم بياء. انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١ و٢١/٣، والسبعة ٢٧٠، والحجة لأبي علي ٤٠٩/٣، والمبسوط ٢٠٣، وحجة القراءات ٢٧٣. وانظر الكتاب ٢٩٠/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٩٩، والمغني ٨٠٧.

[٢] البيت مختلف في نسبته، فهو للحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١، وابن يعيش ٨٠/١، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٢، وتخليص الشواهد ٤٨٠، وللحارث بن ضرار النهشلي في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، والحماسة البصرية ٢٦٩/١، ولضرار بن نهشل في معاهد التنصيص ٢٠٢/١، وللحارث بن نهيك النهشلي أو لمزرد أخي الشماخ أو لنهشل بن حري في إيضاح شواهد الإيضاح ١٠٩/١، ولنهشل بن حري في مجاز القرآن ٣٤٩/١، والمقاصد النحوية ٩١٥/٢، والخزانة ٣٠٩/١، وذكر فيهما أنه نُسب للبيد و لمزرد أخي الشماخ وللحارث بن ضرار النهشلي و لضرار النهشلي وللحارث بن نهيك وللمهلهل، والصَّواب أنَّها لنهشل بن حري، وبلا نسبة في الشعر والشعراء ٩٩، والمقتضب ٢٨٢/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣٩٣/٤، والأصول ٤٧٤/٣، والإيضاح العضدي ٧٤، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٩٩، والمفصل ٤١، وشرح التَّسهيل ١١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩٨/١، واللسان (ط و ح)، والتذييل والتكميل ٢١٠/٦، وابن الوردي ١٣٨، وأوضح المسالك ٩٣/٢، والمغني ٨٠٧، وتمهيد القواعد ١٦٠١/٤، والمقاصد الشافية ٥٦٤/٢، وتعليق الفرائد ٢٤٥/٤. ويروى: لِيَبكِ يزيدَ، ويروى: بائسٌ لضراعة، ويروى: وأشعث ممن طوّحته.

[٣] انظر شرح التَّسهيل ١٢٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٦/٦، والمغني ٨٠٧، وتمهيد القواعد ١٦٠٣/٤.

[٤] ذكر ذلك ابن هشام في المغني ٨٠٦.

أو[1] أُجيبَ به نَفْيٌ، كقولِه[2]:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الوَجْدِ شَيءٌ، قُلْتُ: بلْ أَعْظَمُ

أي: بل عَراهُ أعظَمُ الوجد.

أو استلزمه فعلٌ قبلَه، كقولِه[3]:

أَسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادِي

وَجَوْفَهُ كــلَّ مُلِثٍّ غَادِي

كُلُّ أَجَــشَّ حالِكِ السَّوادِ

أي: سقاها كلُّ أجَشَّ[4].

وإمّا[5] وُجُوبًا، كما إذا فُسِّرَ بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه[6]، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و(هَلّا زَيْدٌ قامَ أبُوهُ)؛ أي: وإن استجارك أحد استجارك، وهَلّا لابَسَ زيدٌ قام أبوه، إلا أنَّه لا يُتكلَّم به؛ لأنَّ الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر؛ فلا يُجمع بينهما[7].

[٢٣٠- وتاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِي الماضِي إذا كانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأذَى]

---

[1] معطوف على قوله: (إذا أجيبَ به استفهامٌ)، والمعنى: يرفع فعلٌ مضمرٌ الفاعل جوازًا إذا أجيب به نفي.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٢٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٤/٦، وتخليص الشواهد ٤٧٨، وأوضح المسالك ٩٢/٢، والمساعد ٣٩٥/١، وتمهيد القواعد ١٦٠٣/٤، والمقاصد الشافية ٥٦٤/٢، والمقاصد النحوية ٩١٤/٢، والتَّصريح ٢٧٣/١.

[3] هو رؤبة، والرجز له في ملحق ديوانه ١٧٣، والمقاصد النحوية ٩٣٨/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢٨٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٨٦/٢، والمحتسب ١١٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٤/١، والانتخاب لابن عدلان ٣١، وابن الناظم ٢٢٣، والتذييل والتكميل ٢١١/٦، وتخليص الشواهد ٤٧٧.

[4] انظر الكتاب ٢٨٩/١.

[5] معطوف على قوله: (إمّا جوازًا) والمعنى: يرفع فعلٌ مضمرٌ الفاعلَ وجوبًا...

[6] أجمع البصريُّون على وجوب إضمار الفعل هنا، ويخالف في هذا الفراء الذي يزعم أن رفع (أحد) بالضمير الذي يعود إليه من استجارك، والأخفش الذي يجيز الابتداء. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤١٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، وإعرابه للنحاس ١٠٩/٢.

[7] هذه عبارة ابن الناظم ٢٢٣، وانظر الكتاب ٨٣/١ و ١٠٣، والارتشاف ٢١٧٦/٤، والمغني ٤٩٣.

(**وَتاءُ تَأنِيثٍ تَلِي الماضِي إذا كانَ لأنثَى**)؛ لتدلَّ على تأنيث الفاعل[1]، وكان حقّها ألّا تلحقه؛ لأنَّ معناها في الفاعل، إلا أنَّ الفاعل لمّا كان كجزء من الفعل جاز أن يدلَّ ما اتصل بالفعل على مَعْنىً في الفاعل[2]، كما جاز أن يتَّصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة[3]. وسواء في ذلك التأنيث الحقيقيُّ: (**كَأبَت هِندُ الأذَى**)، والمجازيُّ: كطَلَعَتِ الشمسُ[4].

[٢٣١- وإنَّما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أوْ مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ]

(**وَإنَّما تَلزَمُ**) هذه التاء من الأفعال (**فِعلَ**) فاعل (**مُضمَرٍ مُتَّصِلٍ**)[5] سواءٌ عاد على مؤنث حقيقي؛ كهندٌ قامَتْ، والهِنْدانِ قامتا، أم مجازي[6]: كالشَّمْسُ طَلَعَتْ، والعَيْنانِ نَظَرَتا؛ (**أو**) فعلَ فاعل ظاهر متصل (**مُفهِمٍ ذاتَ حِرِ**) أي: [ذات][7] فَرْجٍ، وهو المؤنث الحقيقي: كقامتْ هندٌ، وقامت الهِنْدانِ، وقامَت الهِنْداتُ؛ فيمتنع: هند قام، والهندان قاما، والشمسُ طَلَع، والعينانَ نَظَرا، وقام هند، وقام الهندان، وقام الهندات[8].

وقد أفهم أنَّ التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين: فلا تلزم في المضمر المنفصل، نحو: (هندٌ ما قامَ إلّا هِيَ)، و(ما قامَ إلّا أنْتِ)، ولا في الظاهر المجازي التأنيث، نحو: (طَلَعَ الشَّمْسُ)، ولا في الجمع غير ما ذُكر[9]، على ما سيأتي بيانه .

تنبيهان:

الأوَّل: يَضْعُفُ إثباتُ التاء مع المضمر المنفصل[10].

---

[1] انظر الأصول ١/١٧٣، وشرح التصريف للثمانيني ٢٥٥.

[2] انظر أسرار العربية ٨١. ولذلك قال السهيلي: إن حجز بين الفعل وفاعله حاجز، كان حذف التاء حسنًا، وكلما كثرت الحواجز كان حذفها أحسن. انظر نتائج الفكر ١/١٣٠.

[3] انظر الإنصاف ٧٣.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٢/١١٠، والتذييل والتكميل ٦/١٩٤.

[5] لأن اتصال الفاعل المضمر أشد من اتصال الفاعل المظهر، كما قال ابن الخباز في توجيه اللمع ٣٩١.

[6] رغم أنها لم تلزم مع التقديم، كما أشار ابن مضاء. انظر الرد على النحاة ٨٢، والبسيط ١/٢٧٣.

[7] زيادة من (م).

[8] وصف السيرافي وابن جني الحذف بأنَّه لا يحسن، و منعه ابن جني في المنصف، وعدَّه أبو حيان غير فصيح، وعدَّ الشاطبي ما ورد من ذلك شاذًا. انظر شرح الكتاب ١/١٥٠، والمحتسب ٢/١١٢، والمنصف ١٦٢، ونتائج الفكر ١/١٣٠، والتذييل والتكميل ٦/٢٠٠، والمقاصد الشافية ٢/٥٧١.

[9] انظر المقاصد الشافية ٢/٥٦٨.

[10] والأولى حذف التاء، كما ذكر ابن قيم الجوزية وابن عقيل. انظر إرشاد السالك ١/٣٠٤، وابن عقيل ٢/٨٨.

الثّاني: تساوي هذه التاء في اللزوم وعدمه تاءَ مضارع الغائبة والغائبتين[1].

[٢٣٢- وقَدْ يُبِيْحُ الفَصْلُ تَرْكَ التّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى القاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ]

(**وَقَد يُبِيحُ الفَصلُ**) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقيِّ التأنيثِ (**تَركَ التّاءِ**)[2] كما (**فِي نَحوِ: أَتَى القاضِيَ بِنتُ الواقِفِ**)، وقوله[3]:

لَقَدْ وَلَد الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ .....

وقوله[4]:

إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدَةٌ بَعْدي وَبَعْدَكِ في الدُّنيا لَمغْرُورُ

والأجود الإثبات[5].

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ١١٠/٢، وتمهيد القواعد ١٥٨٦/٤.

[2] روى سيبويه الحذف بلا فصل، وأجازه مع الفصل، فقال: ((كلما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء))، وعدَّ المبرد ما ورد منه في غير الشعر شاذًا يُحفظ ولا يُقاس عليه. وسواء في ذلك أن يُفصل بين الاسم والفعل أو لا يُفصل، وصحَّحه ابن عصفور. انظر الكتاب ٣٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٩٥/١، والمقتضب ٣٣٨/٢ و٣٤٩/٣، والأصول ١٧٣/١، والانتصار لسيبويه على المبرد ١٢٣، والمذكر والمؤنث للأنباري ٢١١/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٨.

[3] هو جرير، والبيت له في ديوانه ٢٩٣، وجمهرة اللغة (م ث ل) ٤٣٢/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٥٣/١، والمفصل ٢٤٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٩٨/١، وابن يعيش ٩٢/٥، والغرة المخفية ٢٣٣/١، وتوجيه اللمع ١٢٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٨، واللسان (ص ل ب)، والمقاصد الشافية ٥٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٩٣٢/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣١٣/١، والتَّصريح ٢٧٩/١، والخزانة ١٢١/٩، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، والمقتضب ٣٤٩/٣، والمذكر والمؤنث للأنباري ٢١٢/٢، والممتع في التصريف ١٤٩، وأمالي ابن الشجري ٢٦٣/٢، والبديع ٦٩١/٢، وشرح الرضي على الشافية ٣٠٢/٤، والتذييل والتكميل ١٩٥/٦، وأوضح المسالك ١١٢/٢. وعجزه: على بابِ استِها صُلبٌ وشامُ.

[4] البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، والمذكر والمؤنث للأنباري ٢١٢/٢، واللمع ٣٢، وأمالي ابن الشجري ٤١٣/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٩٨/١، وابن يعيش ٩٣/٥، وتوجيه اللمع ١٢٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٨، وشرح التَّسهيل ١١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩٦/٢، وابن الناظم ٢٢٥، واللسان (غ ر ر)، والتذييل والتكميل ١٩٥/٦، وابن الوردي ١٣٨، وتخليص الشواهد ٤٨٢، وشرح شذور الذهب ٢٢٤، والمساعد ٣٩٠/١، وتمهيد القواعد ١٥٨٩/٤، والمقاصد الشافية ٥٧٣/٢، والمقاصد النحوية ٩٤٠/٢، والبهجة المرضية ١٥٤/١. وقد ردَّ ابن الخباز الاحتجاج بهذا البيت باحتمال أنه يجوز أن يريد بواحدة خصلة أو فعلة، ونسب ابن هشام هذا التقدير للمبرد. انظر توجيه اللمع ١٢٦، وتخليص الشواهد ٤٨٢.

[5] انظر أمالي ابن الشجري ٤١٣/٢، وشرح التَّسهيل ١١٤/٢.

[٢٣٣ـ والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلّا فُضِّلا كَما زَكا إِلّا فَتاةُ ابْنِ العَلا]

(**والحَذفُ مَع فَصلٍ بِإِلّا فُضِّلا**) على الإثبات (**كَ ما زَكا إِلّا فَتاةُ ابنِ العَلا**)، إذ معناه: ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا، ويجوز (ما زكت) نظرًا إلى اللفظ[١]؛ وخصَّه الجمهور بالشِّعر[٢]، كقولِه[٣]:

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ
في حَرْبِنا إِلّا بَناتُ العَمِّ

وقوله[٤]:

..... فَما بَقِيَتْ إِلّا الضُّلوعُ الجَراشَعُ

قال الناظم: والصَّحيح جوازه في النَّثر أيضًا[٥]، وقد قرئ: «فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلّا مَساكِنُهُمْ»[الأحقاف: ٢٥][٦]، «إِنْ كانَتْ إِلّا صَيْحَةً واحِدَةً»[يس: ٢٩][٧].

---

[١] وعدَّه الفراء قبيحًا. انظر معاني القرآن ٥٥/٣.

[٢] إنما خصه بالشعر بعض النحويين، وهو الأخفش، ومال إليه ابن جني، وقال الدماميني: ((قال المبرد: لا يجوز مع الفصل بغير (إلا) غير التأنيث، وقال غير الأخفش من البصريين: لا يجوز مع الفصل بـ (إلا) غير التذكير)). انظر المقتضب ٣٤٩/٣، والحجة لأبي علي ١٦٨/٣ و ١٦٩ و١٨٧/٦، والمحتسب ٢٦٦/٢، وشرح التَّسهيل ١١٤/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٥، وأوضح المسالك ١١٣/٢، وتعليق الفرائد ٢٣٠/٤.

[٣] الرجز بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١١٤/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٥، وأوضح المسالك ١١٣/٢، وشرح شذور الذهب ٢٢٦، وتمهيد القواعد ١٥٩١/٤، والمقاصد الشافية ٥٧٦/٢، والمقاصد النحوية ٩٣٤/٢، والتَّصريح ٢٧٩/١، والهمع ٦٦/٦.

[٤] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ١٢٩٦/٢، ومجاز القرآن ٣٩٤/١، والمحتسب ٢٠٧/٢، وابن يعيش ٨٧/٢، وابن الناظم ٢٢٥، وتذكرة النحاة ١١٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٥، وتخليص الشواهد ٤٨١، وابن عقيل ٤٧٨/١، والمقاصد الشافية ٥٧٥/٢، والمقاصد النحوية ٩٤١/٢، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ١٦٩/٣، والبديع ٢٢٦/١، والتذييل والتكميل ١٩٩/٦. ويروى: الصدور بدل الضلوع. وصدره: طوى النَّحْزُ والأجرازُ ما في غُروضها.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ١١٤/٢. وخالفه في ذلك أبو حيان. انظر التذييل والتكميل ٢٠٢/٦، وتمهيد القواعد ١٥٩١/٤، والمقاصد الشافية ٥٧٦/٢.

[٦] وهي قراءة الحسن وأبي رجاء والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون وأبي عبد الرَّحمن السلمي ومالك بن دينار والأعمش وابن أبي إسحاق، واختُلِفَ عن الكلّ إلا أبا رجاء ومالك بن دينار، وهي رواية شعيب بن أيوب عن يحيى عن أبي بكر، ورواية يونس عن أبي عمرو، وحماد بن زيد عن ابن كثير. انظر معاني القرآن للفراء ٥٥/٣، والمحتسب ٢٠٧/٢ و ٢٦٥/٢، والمبسوط ٤٠٦، وشرح التَّسهيل ١١٤/٢.

[٧] وهي قراءة أبي جعفر المدني. انظر معاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢، وللزجاج ٢٨٤/٤، والمبسوط ٣٧٠، والمحتسب ٢٠٦/٢.

[٢٣٤- والحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ ومَعْ ضَمِيْرِ ذِي المَجازِ فِي شِعْرٍ وقَعْ]

(**والحَذفُ قَد يَأتِي**) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (**بِلا فَصلٍ**) شذوذًا؛ حكى سيبويه: قالَ فُلانَةُ[١].

(**وَمَع ضَمِيرِ ذِي**) التأنيث (**المَجازِ**) الحذفُ (**فِي شِعرٍ وَقَع**) أيضًا[٢]، كقولِه[٣]:

فإمّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فإنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِها

وقوله[٤]:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

[٢٣٥- والتّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كالتّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ

٢٣٦- والحَذْفَ فِي نِعْمَ الفَتاةُ اسْتَحْسَنُوا لْأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ]

---

[١] وذكر ابن مالك أنه لغة لبعضهم، وعدَّ سيبويه ذلك قليلًا في الآدميين، وجوّزه الأخفش والرّماني، وردّه المبّرد في السعة، قال: وَلَو قالَ فى الشّعْر: قامَ جاريتك لصلح، وَلَيْسَ بِحسن حَتَّى تذكر بَينهما كلامًا... وَلا يجوز مثل هَذا عندنا فى الْكَلام. انظر الكتاب ٣٨/٢ و٣٩، والمقتضب ٣٤٩/٣ و ٥٩/٤، والبديع ١٠٤/١، وشرح التَّسهيل ١١١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩٦/٢، وابن الناظم ٢٢٦، والتذييل والتكميل ١٩٧/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٠٤/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٤، وابن الوردي ١٣٨، وابن عقيل ٤٨٠/١، والمساعد ٣٨٩/١، والتَّصريح ٢٧٩/١.

[٢] نصَّ سيبويه على جوازه في الشعر. انظر الكتاب ٤٥/٢.

[٣] هو الأعشى، والبيت له في ديوانه ٢٢١، والكتاب ٤٦/٢، ومجاز القرآن ٢٦٧/١، والأصول ٤١٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٧٧/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/١، واللسان (ح د ث)، والمقاصد الشافية ٥٧٩/٢، والمقاصد النحوية ٩٣٠/٢، والخزانة ٤٣٠/١١، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٦٢/١، والبصريات ٣٦٧/١، ونتائج الفكر ١٢٩/١، والبديع ٦٦١/١، واللباب ١٠٣/٢، وشرح التَّسهيل ١١٢/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٤، وأوضح المسالك ١١٠/٢، والمساعد ٣٨٩/١، وتمهيد القواعد ١٥٨٨/٤، وتعليق الفرائد ٢٢٨/٤. ويروى: فإمّا تَرَيْ لِمّتي بُدِّلَتْ.

[٤] البيت مختلف في نسبته، فهو لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٤٦/٢، ومجاز القرآن ٦٧/٢، والأصول ٤١٣/٢، واللسان (أ ر ض)، وتخليص الشواهد ٤٨٢، والمقاصد الشافية ٥٧٩/٢، والمقاصد النحوية ٩٢٨/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٤٣/٢، والتَّصريح ٢٧٨/١، والخزانة ٥٠/١، وللأعشى في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ١٠٧، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٢٧/١، وللأخفش ٦٢/١، والمذكر والمؤنث للأنباري ٣٦٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٤٢/١، والبديع ١٠٥/١، واللباب ١٠٢/٢، والرد على النحاة ٨٣، وأمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١، والمقرَّب ٣٠٣/١، وشرح التَّسهيل ١٢٣/١، وابن الناظم ٢٢٦، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٢/٣، والصفوة الصفية ٣٩٩/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٤، وابن الوردي ١٣٩، وأوضح المسالك ١٠٨/٢، وابن عقيل ٤٨٠/١، وابن جابر ١٢٥/٢، وتمهيد القواعد ١٥٨٨/٤، وتعليق الفرائد ٢٢٧/٤، والمكودي ٢٧١/١، والبهجة المرضية ١٥٥/١.

(**والتّاءُ مَع جَمعٍ سِوَى السّالِمِ مِن مُذَكَّرٍ**) والسالم من مؤنثٍ كما مرَّ (**كالتّاءِ مَع**) المؤنَّثِ المجازيّ، وهو: ما ليس له فرج حقيقي، مثل: (**إحدَى اللَّبِن**) أعني لَبِنَةً، فكما تقول: (سَقَطَتِ اللَّبِنَةُ)، و(سَقَطَ اللَّبِنَةُ)، تقول: (قامَتِ الرِّجالُ)، و(قامَ الرِّجالُ)، و(قامتِ الهُنُود)، و(قامَ الهُنُودُ)، و(قامَتِ الطَّلَحاتُ)، و(قامَ الطَّلَحاتُ)؛ فإثبات التاء لتأوُّله بالجماعة، وحذفها لتأوُّله بالجمع، وكذا تفعل باسم الجمع كـ(نِسْوَةٍ)، ومنه: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠][1].

تنبيهٌ:

حقُّ كلِّ جمع أن يجوز فيه الوجهان، إلا أنَّ سلامة نَظْم الواحد في جمعي التصحيح أَوْجَبَتِ التَّذكيرَ في نحو: (قامَ الزَّيْدُونَ)، والتأنيثَ في نحو: (قامَتِ الهِنْداتُ)[2].

وخالف الكوفيُّون؛ فجوَّزُوا فيهما الوجهين[3]، ووافقهم في الثّاني أبو علي الفارسي[4]؛ واحتجوا بقولِه: ﴿ءَامَنتُ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وقوله[5]:

---

[1] انظر الكتاب ٤٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٢٨/١، وللأخفش ٩٦/١، ونتائج الفكر ١٢٩/١، والتذييل والتكميل ١٩٨/٦، وشرح شذور الذهب ٢٢٥.

[2] هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، كما قال الأزهري، ولذا استثنى المبرد جمع الآدميين عند ذكره جواز التذكير والتأنيث، واستثنى ابن مالك جمع المذكر السالم فقط، والظاهر أنه يجيز التذكير مع جمع المؤنث السالم، كما ذكر المكودي والأزهري، وهو ظاهر مذهب الجزولي، وعدَّ ابن يعيش التذكير مع جمع المؤنث قليلًا، والتأنيث مع المذكر ضرورة، وعدَّ ابن هشام التأنيث في جمع المؤنث السالم راجحًا لا واجبًا ونصَّ على امتناع تأنيث الفعل مع جمع المذكر السالم، أما المرادي فحمل ذلك على اختلاف اللغات، وصحَّح أنه لا يقول: قام الهندات، إلا من يقول: قال فلانة. انظر المقتضب ٣٤٧/٣ . ٣٤٨، والمقدمة الجزولية ٥٠، والتوطئة ٩٣-٩٥، وابن يعيش ١٠٤/٥، وشرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢، والمرادي ٢٦٨/١، وشرح شذور الذهب ٢٢١، والمغني ٤٧٨.

[3] انظر البسيط ٢٦٧/١، والارتشاف ٧٣٤/٢، والتذييل والتكميل ١٩٨/٦، والمرادي ٢٦٨/١، والمقاصد الشافية ٥٨٦/٢، والمكودي ٢٧٢/١، والهمع ٦٥/٦، والتَّصريح ٢٨٠/١. وظاهر كلام ابن جني أنه يوافقهم؛ فإنه قال: وَلَك فِي كل جماعَة تذكير فعلها وتأنيثه، تَقول: قامَ الرجالُ، وقامتِ الرجالُ، وقامَ النساءُ، وقامتِ النِّساء، فَمن ذكَّر أَرادَ الجمعَ، وَمن أَنَّث أَرادَ الجماعةَ، وقال: قد جاء عندي نحو: (جاءت الزيدون) مجيئًا كثيرًا. وذهب ابن بابشاذ إلى جوازه، ومنعه ابن الخباز. انظر اللمع ٣٢، ومختار التذكرة لابن جني ٣٨٨، وتوجيه اللمع ١٢٦.

[4] انظر مختار التذكرة لابن جني ٣٨٧، والبسيط ٢٦٨/١، والارتشاف ٧٣٤/٢، والتذييل والتكميل ١٩٨/٦، والمرادي ٢٦٨/١، والمقاصد الشافية ٥٨٦/٢.

[5] البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ٥٠، والمفضليات ١٤٨، ونوادر أبي زيد ٢٣، والأضداد ٣٧٤، والمذكر والمؤنث للأنباري ٥٠٤/١، والمخصص ١٤٧/٥، والمقاصد الشافية ٥٨٩/٢، ولأبي ذؤيب الهذلي في المقاصد النحوية ٩٣٥/٢، لكن العيني قال: قيل: إن قائله هو أبو ذؤيب... ولم أجده في القصيدة المذكورة ولا في ديوانه، والحق أنه ليس منها. وهو بلا نسبة في

فَبَكَى بَناتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي والظّاعِنُونَ إليَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأُجيبَ بأنَّ البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد، وبأنَّ التَّذكير في (جاءَك) للفصل، أو لأنَّ الأصل: النساءُ المؤمناتُ، أو لأنَّ «أل» مقدّرة باللاتي، وهو اسم جمع[1].

(**والحَذفَ فِي: نِعمَ الفَتاةُ**) و(بئسَ الفَتاةُ) (**استَحسَنُوا**)[2] أي: رأوه حَسَنًا؛ (**لأنَّ قَصدَ الجِنسِ فِيهِ بَيِّنُ**)، فالمسند إليه الجنسُ، و«أل» في الفتاة جنسية[3]، خلافًا لمن زعم أنَّها عَهْدِية[4]، ومع كون الحذف حسنًا، الإثباتُ أحسن منه[5].

[٢٣٧- والأصْلُ فِي الفاعِلِ أنْ يَتَّصِلا والأصْلُ فِي المَفْعُولِ أنْ يَنْفَصِلا]

[٢٣٨- وقَدْ يُجاءُ بِخِلافِ الأصْلِ وقَدْ يَجِي المَفْعُوْلُ قَبْلَ الفِعْلِ]

(**والأصلُ فِي الفاعِلِ أن يَتَّصِلا**) بالفعل؛ لأنَّه كجزءٍ منه[6]، ألا ترى أن علامة الرَّفع تتأخَّر عنه في الأفعال الخمسة[7]، (**والأصلُ فِي المَفعُولِ أن يَنفصِلا**) عنه بالفاعل؛ لأنَّه فَضْلة.

(**وَقَد يُجاءُ بِخِلافِ الأصل**) فيتقدَّم المفعولُ على الفاعلِ؛ إمّا جوازًا، وإمّا وجوبًا[8]، وقد يمتنع ذلك، كما سيأتي.

معاني القرآن للزجاج ١٠٣/١، والحجة لأبي علي ٣٥٤/٣، وشرح التَّسهيل ١١٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٨/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٠٦، وأوضح المسالك ١١٦/٢، وتمهيد القواعد ١٥٩٠/٤، وتعليق الفرائد ٢٣٤/٤. ويروى: والأقربونَ إليَّ.

[1] انظر شرح التَّسهيل ١١٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٠/٦، وشرح شذور الذهب ٢٢٢، والمغني ٤٧٨، وإرشاد السالك لبرهان الدين ابن الإمام ابن القيم ٣٠٩/١ .٣١١، والمقاصد الشافية ٥٨٥/٢.

[2] قال سيبويه: ((واعلم أن نعمَ تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمتِ المرأةُ، وإن شئت قلت: نعمَ المرأةُ، كما قالوا: ذهبَ المرأة. والحذفُ في نعمت أكثر)).انظر الكتاب ١٧٨/٢، والأصول ١١٤/١.

[3] والمبرد . رغم أنه يقول بأن (ال) جنسية . يرى أن سبب الحذف كثرة الاستعمال، وهو قول سيبويه: ((ومن قال: نعمَ المرأةُ، قال: نعمَ البلدُ... فلزم هذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمثَل)). انظر الكتاب ١٧٩/٢، والمقتضب ١٤١/٢ و ١٤٦.

[4] وهو أبو منصور الجواليقي، وإليه ذهب أبو إسحاق بن مَلكون أيضًا. انظر نزهة الألباء ٢٩٣، والتذييل والتكميل ٨٨/١٠.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢، وابن عقيل ٩٦/٢، والمقاصد الشافية ٥٩٢/٢، وتمهيد القواعد ٢٥٧٣/٥.

[6] انظر المرادي ٢٦٨/١.

[7] انظر الإنصاف ٧٣.

[8] قال سيبويه: ((كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم)) انظر الكتاب ٣٤/١، والإيضاح العضدي ٦٤. وقال السيرافي: ((والفاعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ فإن تقديره التقديم؛ لأن الفعل لا

(**وَقَد يَجِي المَفعُولُ قَبلَ الفِعلِ**) وفاعِلِهِ، وهو أيضًا على ثلاثة أوجه: جائز نحو: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف: ٣٠][1]، وواجب نحو: (مَنْ أَكْرَمْتَ؟)[2]، وممتنع، ويمنعه ما أوجب تأخُّرَه أو تَوَسُّطَهُ[3] على ما سيأتي بيانه.

[٢٣٩- وأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الفاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ]

(**وَأَخِّر المَفعُولَ**) عن الفاعل وجوبًا (**إن لَبسٌ حُذِر**) بسبب خَفاءِ الإعراب وعدم القرينة؛ إذ لا يُعْلَمُ الفاعل من المفعول، والحالَةُ هذه، إلا بالرتبة؛ كما في نحو: (ضربَ موسى عِيسى) و(أكرَمَ ابني أخِي)؛ فإن أُمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التَّقديم، نحو: (ضربتْ مُوسى سَلمى)، و(أضْنَتْ سُعْدى الحمَّى)[4].

تنبيهٌ:

ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السَّرّاج[5] وغيره، وتظافرت عليه نصوصُ المتأخِّرين[6].

ونازع في ذلك ابن الحاجّ في نقده على ابن عصفور؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه، مُحْتَجًّا بأنَّ العرب تجيز تصغير (عُمَرَ) و(عَمْرٍو) على (عُمَيْر)، وبأنَّ الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنَّه يجوز: ضربَ أحدُهُما الآخَرَ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلًا وشرعًا، وبأنَّه قد نَقَلَ الزجاج أنَّه لا اختلاف في أنَّه يجوز في نحو: ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١٥] أن تكونَ (تلك) اسم (زال) و(دعواهم) الخبر،

يستغني عنه)). انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٦٣/١. وقد عدَّ الرماني من الأصول الصحيحة أن يجوز في الفاعل والمفعول-إذا بني على فعلٍ متصرفٍ-التقديم والتأخير. انظر شرح الكتاب للرماني ٦٢٧.

[1] أجاز الفراء أن يكون (فريقًا) مفعولًا مقدمًا لـ (هدى)، وأجاز أن يكون مفعولًا به لـ(تعودون) في الآية السابقة، قال: وهي في قراءة أُبَيٍّ: تعودونَ فريقين فريقًا هدى وفريقًا حقَّ عليهم الضلالة. وأجاز ابن الشجري أن يكون حالًا من (تعودون). انظر معاني القرآن للفراء ٣٧٦/١، وأمالي ابن الشجري ٨٦/٢، والمكودي ٢٧٤/١.

[2] وذلك أن اسم الاستفهام له صدر الكلام. انظر الإيضاح العضدي ٦٥، والمرادي ٢٦٩/١، وإرشاد السالك لبرهان الدين ابن الإمام ابن القيم ٣١٢/١.

[3] انظر المرادي ٢٦٩/١.

[4] انظر علل النحو لابن الوراق ٢٧١، وشرح الكتاب للرماني ٥٧٠، والبديع ٩٨/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٤/٦، والمقاصد الشافية ٥٩٨/٢.

[5] انظر الأصول لابن السراج ٢٤٥/٢، والمرادي ٢٦٩/١.

[6] كالسهيلي والجزولي وابن عصفور وابن مالك، وهو مذهب الجمهور، وعبارة الأشموني من المرادي. انظر نتائج الأفكار ١٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢، والمرادي ٢٦٩/١، والهمع ٢٥٩/٢، والتَّصريح ٢٨١/١.

والعكس[1].

قلت: وما قاله ابن الحاجِّ ضعيف؛ لأنَّه لو قُدِّم المفعول وأُخِّر الفاعل . والحالَة هذه . لقضى اللفظُ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل؛ فيعظم الضرر ويشتد الخطر، بخلاف ما احتجَّ به؛ فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك، وهو ظاهر.

(**أو أُضمِرَ الفاعِلُ**) أي: وأخِّر المفعولَ عن الفاعل أيضًا وجوبًا إن وَقَعَ الفاعلُ ضميرًا (**غَيرَ مُنحَصِر**)، نحو: (أكرَمْتُكَ)، و(أهْنتُ زَيْدًا)[2].

[٢٤٠- وما بِإلّا أوْ بِإنَّما انْحَصَرْ أخِّرْ وقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ]

(**وَما بِإلّا أو بِإنَّما انحَصَر**) من فاعل أو مفعول، ظاهرًا كان أو مضمرًا (**أخِّر**) عن غير المحصور منهما؛ فالفاعل المحصور نحو: (ما ضربَ عمرًا إلّا زَيْدٌ) أو(إلّا أنَا)، و(إنَّما ضربَ عَمْرًا زيدٌ) أو(أنا)، والمفعول المحصور نحو: (ما ضربَ زيدٌ إلّا عمرًا)، و(ما ضَرَبْتُ إلّا عَمْرًا)، و(إنَّما ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، و(إنَّما ضَرَبْتُ عَمْرًا)[3].

(**وَقَد يَسبِقُ**) المحصورُ فاعلاً كان أو مفعولًا غَيْرَ المحصور (**إن قَصدٌ ظَهَر**) بأن كان الحصر بـ(إلّا) وتقدمت مع المحصور بها[4]، نحو: (ما ضَرَبَ إلّا زيدٌ عَمْرًا)، و(ما ضرب إلّا عمرًا زيد). ومن الأوَّل قوله[5]:

فَلَمْ يَدْرِ إلّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنا عَشِيَّةَ آناءُ الدِّيارِ وَشامُها

---

[1] انظر معاني القرآن للزجاج ٣٨٦/٣. وانظر رأي ابن الحاج ومناقشته في التذييل والتكميل ٢٨٤/٦، والمرادي ٢٧٠/١، وأوضح المسالك ١٠٤/٢، والمغني ٧٨٠، والمقاصد الشافية ٦٣/٢ وما بعدها، والتَّصريح ٢٨١/١، والهمع ٢٥٩/٢.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢.

[3] انظر أمالي ابن الحاجب ٥٣١/٢، وشرح التَّسهيل ٣٠٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩٢/١، وتمهيد القواعد ١٦٤٧/٤.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢ و ٥٩١، وابن الناظم ٢٢٨، والمرادي، وابن الوردي ١٣٩، وأوضح المسالك ١٢٩/٢، وابن عقيل ٤٨٩/١، والبهجة المرضية ١٥٩/١، والهمع ٢٦٠/٢ و ٢٦١، والتَّصريح ٢٨٢/١.

[5] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٩٩٩/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠١/٢، والمقرَّب ٥٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨٨/٦، وتخليص الشواهد ٤٨٧، وأوضح المسالك ١٣١/٢، وابن عقيل ٤٨٩/١، وتمهيد القواعد ١٦٥٣/٤، والمقاصد الشافية ٦٠٦/٢، والمقاصد النحوية ٩٥٤/٢، والمكودي ٢٧٥/١.

وقوله[1]:

ما عابَ إلّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلا جَفا قَطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلا

ومن الثّاني قوله[2]:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ ساعَةً فَما زادَ إلّا ضِعْفَ ما بِي كَلامُها

وقوله[3]:

وَلَمّا أَبَى إلّا جِماحًا فُؤادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمالٍ وَلا أَهْلِ

فإن لم يظهر القصد -بأن كان الحصر بـ(إنّما)، أو بـ(إلّا) ولم تتقدَّم مع المحصور- امتنع تقديمه؛ لانعكاس المعنى حينئذٍ، وذلك واضح[4].

تنبيهٌ:

الذي أجاز تقديم المحصور بـ(إلّا) مُطلقًا هو الكسائي[5] محتجًا بما سبق، وذهب بعض البصريِّين إلى منع تقديم المحصور مُطلقًا، واختاره الجُزُوليُّ[6] والشلوبين[7] حملًا لـ(إلّا) على (إنَّما)، وذهب الجمهور من

---

[1] البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٨٨/٦، وتذكرة النحاة ٣٣٥، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٢١، وأوضح المسالك ١٢٩/٢، وتخليص الشواهد ٤٨٧، وتمهيد القواعد ١٦٥٣/٤، والمقاصد النحوية ٩٥٢/٢، وتعليق الفرائد ٢٧٤/٤، والتَّصريح ٢٨٤/١، والبهجة المرضية ١٥٩/١.

[2] هو مجنون ليلى، والبيت له في ديوانه ١٩٤، والمقاصد النحوية ٩٤٥/٢، والتَّصريح ٢٨٢/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩١/٢، وابن الناظم ٢٢٨، والتذييل والتكميل ٢٨٨/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٢١، وابن الوردي ١٤٠، وتخليص الشواهد ٤٨٦، وأوضح المسالك ١٢٢/٢، وابن عقيل ٤٩١/١، والمساعد ٤٠٦/١، وتمهيد القواعد ١٦٤٩/٤، وابن جابر ١٣٣/٢، والبهجة المرضية ١٥٩/١، وتعليق الفرائد ٢٧٣/٤. ويروى: إلا غرامًا كلامها.

[3] البيت مختلف في نسبته، فهو للحسين بن مطير في ديوانه ١٨٢، وسمط اللآلي ٥٠٢/١، ولابن الدمينة في ديوانه ٩٤، وللمجنون في ديوانه ١٨١، ولدعبل بن علي الخزاعي . وليس ممن يحتج بشعره . في ملحق ديوانه ٣٤٩، وشرح الحماسة للفارسي ٩٧/٣، والمقاصد النحوية ٩٤٣/٢، والتَّصريح ٢٨٢/١، ولكثير في محاضرات الأدباء ١٣٩/٢، وبلا نسبة في أمالي القالي ٢١٣/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٩٨/٢، والحماسة البصرية ١٧٣/٢، وتذكرة النحاة ٣٣٤، والتذييل والتكميل ٢٨٨/٦، وأوضح المسالك ١٢١/٢، وإرشاد السالك لبرهان الدين ٣١٥/١، وتمهيد القواعد ١٦٥٢/٤.

[4] انظر نتائج الفكر ١٣٥.

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٨/٦، وتمهيد القواعد ١٦٥٢/٤.

[6] انظر المقدمة الجزولية ٥٠ و ٥١، والارتشاف ١٣٤٩/٣.

[7] انظر التوطئة للشلوبين ١٦٥، والتذييل والتكميل ٢٨٨/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٢١، والمساعد ٤٠٧/١، وتمهيد القواعد ١٦٥٢/٤، والتَّصريح ٢٨٢/١.

البصريِّين والفراء وابن الأنباري[1] إلى منع تقديم الفاعل المحصور، وأجازوا تقديم المفعول المحصور؛ لأنَّه في نية التَّأخير.

[٢٤١- وشاعَ نَحْوُ خافَ رَبَّهُ عُمَرْ وشَذَّ نَحْوُ زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ]

(**وشاعَ**) في لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضمير الفاعل عليه (**نَحوُ: خافَ رَبَّهُ عُمَر**)[2]، وقوله[3]:

جاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا كما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

لأنَّ الضمير فيه، وإن عاد على متأخّر في اللفظ؛ إلا أنَّه متقدِّم في الرتبة.

(**وَشَذَّ**) في كلامهم تقديمُ الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (**نَحوُ زانَ نَورُهُ الشَّجَر**)؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[4]. قال الناظم[5]: «والنحويون -إلا أبا الفتح[6] - يحكمون بمنع هذا، والصَّحيحُ جوازه». واستدلَّ على ذلك بالسماع، وأنشد على ذلك أبياتًا منها قوله[7]:

---

[1] انظر التذييل والتكميل ٢٨٦/٦، وابن عقيل ٤٩٢/١، والمساعد ٤٠٦/١، وتمهيد القواعد ١٦٥٢/٤، والهمع ٢٦١/٢.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢.

[3] هو جرير، والبيت له في ديوانه ٤١٦، والأضداد للأنباري ٢٧٩، والعقد الفريد ٣٢٧/١، والأزهية ١١٤، وأمالي ابن الشجري ٣٧٤، والمغني ٨٩، والمقاصد الشافية ١٢٥/٥، والمقاصد النحوية ٩٤٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٩٦/١، والتَّصريح ٢٨٣/١، والخزانة ٦٩/١١، وبلا نسبة في حروف المعاني ٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٣٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٧، واللمحة لابن الصائغ ٦٩٥/٢، والجنى الداني ٢٣٠، وأوضح المسالك ١٢٤/٢، والمغني ٨٩، وإرشاد السالك لبرهان الدين ٣١٦/١، وتمهيد القواعد ٣٤٧٤/٧. ويُروى: نال، ويروى: إذ كانت.

[4] انظر المقتضب ١٠٢/٤، والأصول ٨٧/١ و ٢٣٨/٢، والبصريات ٥١٠/١، وقال ابن الشجري: ((ولم يجز ذلك أحد من النحويين؛ لأن رتبة الضّمير التأخير عن مظهره، فإذا تقدّم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى، لم يجز أن ينوى به غير رتبته، واستعماله في الشّعر من أقبح الضّرورات)). انظر الأمالي ١٥٢/١.

[5] شرح التَّسهيل ١٦١/٢.

[6] هو ابن جني. انظر رأيه في الخصائص ٢٩٥/١، والبديع ١٠٠/١، وابن يعيش ٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، والمغني ٦٣٩، والمساعد ١١٢/١، والبهجة المرضية ١٦٠/١.

[7] هو حسان بن ثابت، والبيت له في ديوانه ٢٤٣، والاشتقاق ٨٨، وشرح التَّسهيل ١٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢، وابن الناظم ٢٣٠، والتذييل والتكميل ٢٦٠/٢، وتذكرة النحاة ٣٦٤، والمغني ٦٣٩، وتمهيد القواعد ٥٤٩، والمقاصد الشافية ٦١١/٢، والمقاصد النحوية ٩٥٧/٢، وتعليق الفرائد ١١٥/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٥/٢، وبلا نسبة في ابن الوردي ١٤٠، وابن عقيل ٤٩٦/١.

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِدًا مِنَ النّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما

وقوله[1]:

وَما نَفَعَتْ أَعْمالُهُ المَرْءَ راجيًا جَزاءً عَلَيْها مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقوله[2]:

جَزَى بَنُوهُ أَبا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنَ فِعْلٍ كَما يُجْزَى سِنِمّارُ

وقوله[3]:

كَسا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَداهُ ذا النَّدى في ذُرا الْمَجدِ

وقوله[4]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعلْ

وذكر لجوازه وجهًا من القياس. وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفشُ[5] من البصريِّين

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢، وتذكرة النحاة ٣٦٤، وتمهيد القواعد ٥٥٠/١.

[2] هو سليط بن سعد، والبيت له في الأغاني ١١٩/٢، ومعجم ما استعجم ٥١٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٢/١، والمقاصد النحوية ٩٥٥/٢، والخزانة ٢٩٤/١، وبلا نسبة في سفر السعادة ٣٠٥/١، وشرح التَّسهيل ١٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢، وابن الناظم ٢٢٩، والتذييل والتكميل ٢٦١/٢، وتذكرة النحاة ٣٦٤، وتخليص الشواهد ٤٨٩، وابن عقيل ٤٩٧/١، وتمهيد القواعد ٥٥١/١، والمقاصد الشافية ٦١٢/٢.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٦١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٨٧/٣، وابن الناظم ٢٣٠، والتذييل والتكميل ٢٦٠/٢، وتذكرة النحاة ٣٦٤، وابن الوردي ١٤٠، وتخليص الشواهد ٤٩٠، وابن عقيل ٤٩٥/١، والمساعد ٤٠٨/١، وتمهيد القواعد ٥٤٩/١، والمقاصد الشافية ٦١٢/٢، والمقاصد النحوية ٩٥٨/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٥/٢.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ٤١٠، وتخليص الشواهد ٤٨٩، وللنابغة الذبياني في ديوانه ١٩١، والخصائص ٢٩٤/١، والمقاصد الشافية ٦١١/٢، والخزانة ٢٧٧/١ و ٢٨١، وللنابغة أو لعبد الله بن همارق أو لأبي الأسود الدؤلي في شرح الجمل لابن خروف ٦٢١/٢، والمقاصد النحوية ٩٤٩/٢، والتَّصريح ٢٨٣/١، وبلا نسبة في شرح نقائض جرير والفرزدق ٧٠٨/٢، والموشح ٧١، وأمالي ابن الشجري ١٥٣/١، والبديع ٩٩/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٨/١، واللسان (ع و ي)، والتذييل والتكميل ٢٦٤/٢، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، وابن عقيل ٤٩٦/١، وابن جابر ١٣٥/٢. ويروى: جزى اللَّه عبسًا والجزاء بكفه، ويروى: جَزَى الله عبسًا عَبسَ آل بغيضٍ، ولا شاهد فيه.

[5] انظر التذييل والتكميل ٢٦٥/٢، والارتشاف ٩٤٣/٣، والمغني ٦٣٩، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، والمساعد ١١٣/١، وتمهيد القواعد ٥٥١/١، والتَّصريح ٢٨٣/١، والهمع ٢٣٠/١، والخزانة ٢٧٧/١.

والطُّوالُ[1] من الكوفيين.

وتأوَّل المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها[2]. وقد أجاز بعض النُّحاة ذلك في الشِّعر دون النَّثر، وهو الحقُّ والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنَّما ورد في الشِّعر[3].

تنبيهات:

الأوَّل: لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدّم عائدًا على ما اتصل بالمفعول المتأخر، نحو: (ضَرَبَ أبُوها غُلامَ هِنْدٍ) امتنعت المسألة إجماعًا، كما امتنع (صاحِبُها في الدّار)[4]، وقيل: فيه خلاف[5].

واختُلِف في نحو: (ضَرَبَ أَباها غُلامُ هِنْدٍ) فمنعه قوم، وأجازه آخرون، وهو الصَّحيح؛ لأنَّه لما عاد الضمير على ما اتّصل بما رتبته التَّقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التَّقديم[6].

الثّاني: كما يعود الضمير على متقدّم رتبةً دون لفظٍ -ويسمى متقدِّمًا حكمًا- كذلك يعود على متقدّم مَعْنًى دون لفظٍ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل، نحو: أَدِّبْ وَلَدَكَ في الصِّغَرِ يَنْفَعْهُ في الكِبَرِ؛ أي: التأديبُ، ومنه: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]؛ أي: العدل[7].

الثّالث: يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً -سوى ما تقدم- في ستَّة مواضع:

أحدها: الضمير المرفوع بِـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ)[8]، نحو: (نِعْمَ رَجُلًا زيد)، و(بِئْسَ رَجُلًا عَمْرٌو)، بناء على

---

[1] هو محمد بن أحمد أبو عبد الله، من أصحاب الكسائي. انظر المصون للعسكري ١٢١، وإنباه الرواة ٩٢/٢، وبغية الوعاة ٥٠/١. وانظر قوله في المصادر التي ذكرت قول الأخفش السابق.

[2] فجعلوا الضمير عائدًا على المصدر في (جزى ربه) مثلًا، أو أنه نوى به التأخير. انظر البديع ١٠٠/١، وابن يعيش ٧٦/١، وشرح الجمل لابن خروف ٦٢٢/٢.

[3] وممن اختار ذلك الزجاجي والمرزباني وابن الشجري والعكبري وابن عصفور وابن الناظم والمرادي، وابن هشام. انظر جمل الزجاجي ١١٩، والموشح ٧١، وأمالي ابن الشجري ١٥٢/١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١١١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٨-٢١٠، وابن الناظم ٢٢٩، والمرادي ٢٧٢/١، وشرح الشذور ١٧٥، والمغني ٦٣٩، والتَّصريح ٢٨٣/١. وعبارة الأشموني هي عبارة المرادي بشيء من تصرف.

[4] لأن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف. انظر ابن عقيل ٢٤٢/١.

[5] فقد نقل ابن عقيل أن بعضهم أجازها، قال: والمشهور المنع مطلقًا. انظر المساعد ١١٣/١.

[6] انظر التذييل والتكميل ٣١/٦، والمغني ٦٤٠، وتمهيد القواعد ٥٥٤/١ و ٩٤٨/٢.

[7] انظر شرح الجمل لابن خروف ٦٢٢/٢، وشرح التَّسهيل ١٥٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٣/٢، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٣.

[8] انظر الكتاب ١٧٦/٢، وشرح التَّسهيل ١٦٢/١ . ١٦٣، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٢، والمغني ٦٣٥.

أنَّ المخصوص مبتدأ لخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف[1].

الثّاني: أن يكونَ مرفوعًا بأول المتنازعين المُعمَل ثانيهما[2]؛ كقولِه[3]:

جَفَوْنِي وَلَم أَجْفُ الأخِلَّاء إنَّنِي لغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيليَ مُهْمِلُ

على ما سيأتي في بابه[4].

الثّالث: أن يكونَ مُخْبَرًا عنه فيفسره خبره[5]، نحو: ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٩ والمؤمنون: ٣٧ والجاثية: ٢٤].

الرّابع: ضمير الشَّأن والقصَّة[6]، نحو: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنبياء: ٩٧].

الخامس: أن يُجَرَّ بـ(ربَّ)[7]، وحكمُهُ حُكْمُ ضمير (نعم) و(بئس) في وجوب كون مفسره تمييزًا، وكونه

---

[1] وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه ليس فيه ضمير، فهو اسم عندهم. انظر الإنصاف ٨٦، والارتشاف ٩٤٥/٢.

[2] وهذا لا يجوز عند الكسائي والفراء. انظر شرح التَّسهيل ١٦٢/١ . ١٦٣، والارتشاف ٩٤٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٢، والمغني ٦٣٥، والمساعد ١١٤/١.

[3] البيت لرجل من فصحاء طيء في شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٦٣/١، والناظم ٢٥٧، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٢، وتذكرة النحاة ٣٥٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٣/١، وتخليص الشواهد ٥١٥، وأوضح المسالك ١٧٥/٢، والمساعد ١١٤/١، وتمهيد القواعد ٥٥٥/١، والمقاصد النحوية ١٠١٧/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٤/٢، والتَّصريح ٨٧٤/٢.

[4] انظر صـ٤٤٢.

[5] انظر الكشاف ١٨٧/٣، وشرح التَّسهيل ١٦٣/١، والارتشاف ٩٤٥/٢، والمغني ٦٣٦. وأجاز العكبري أن يكون الضمير ضمير القصة والشأن. انظر التبيان ٤٨٩/١. وقد رد أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٦٩/٢ هذا بقوله: ((ولم يذكره أصحابنا في الضمير الذي يُفسِّره ما بعده، ولا يُنوَى بالضمير التأخير، أن يكون مُفسِّره الخبر، وإنما هذا يُفسِّره سياق الكلام)).

[6] انظر الكتاب ١٧٦/٢، والمفصل ١٧٣، والبديع ٦١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١١/٢، وشرح التَّسهيل ١٦٣/١، والتذييل والتكميل ٢٧٠/٢، والارتشاف ٩٤٦/٢، والمغني ٦٣٥. ويسميه الكوفيون المجهول. انظر الأصول ١٨٢/١. ويسمى ضمير الحديث أيضًا. انظر الكتاب ١٧٦/٢، واللمع ٣٨.

[7] انظر الكتاب ١٧٦/٢، وشرح التَّسهيل ١٦٢/١، والارتشاف ٩٤٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٢، والمساعد ١١٣/١.

مفردًا، كقولِه[1]:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما يُورِثُ الْمَجْدَ دائِبًا فأَجابُوا

ولكنَّه يلزم أيضًا التَّذكير، فيُقال: رُبَّهُ امرَأَةً[2]، لا رُبَّها، ويُقال: (نِعْمَتِ امْرَأَةً هِنْدُ)[3].

السادس: أن يكونَ مُبْدَلًا منه الظاهرُ المفسِّر له[4]، كَ (ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)، قال ابن عصفور[5]: أجازه الأخفش[6]، ومنعه سيبويه[7]. وقال ابن كَيسانَ: هو جائز بإجماع[8]. انتهى.

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٨٤/٢، والارتشاف ١٧٤٧/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٦/١١، وأوضح المسالك ١٦/٣، وشرح شذور الذهب ١٧٢، والمغني ٦٣٨، وتمهيد القواعد ٣٠٢٨/٦، والمقاصد النحوية ١٢٠٦/٣، والتَّصريح ٤/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٤/٢. ويروى: الحمد بدل المجد.

[2] انظر الأصول ٤١٩/١، والمقرب ٢٠٠/١. ويخالف في هذا الكوفيون. انظر التَّسهيل ١٤٨، والارتشاف ١٧٤٨/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٦/١١، والمساعد ٢٩٠/٢- ٢٩١.

[3] تقدم الكلام على هذا، وانظر الكتاب ١٧٨/٢، والأصول ١١٤/١.

[4] على ما حُكي عن الكسائي، وهو مذهب الأخفش، وظاهر كلام الخليل وسيبويه، وقد صحَّحه ابن عصفور وابن مالك . فيما نقله عنه السيوطي . وأبو حيان، وعدَّه ابن هشام قليلًا. انظر شرح الجمل لابن عصفور ١١/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٨/٢، والمغني ١٥٨، والهمع ٢٣١/١.

[5] الظاهر أنَّ الأشموني نقل قول ابن عصفور من ابن هشام في المغني ٦٣٩، ولم نقف على هذه العبارة ولا على نسبة المنع إلى سيبويه فيما بين أيدينا من كتب ابن عصفور، وقد نقل ناظر الجيش قول ابن عصفور، ولم ينسب المنع فيه إلى سيبويه، فقال: ((وذكر ابن عصفور أن في ذلك خلافًا، وأن الأخفش يجيزه وغيره يمنعه، وأن الصحيح الجواز)). انظر شرح الجمل لابن عصفور ١١/٢، والمقرب ٢٤٥/١، وتمهيد القواعد ٥٥١/١.

[6] انظر معاني القرآن للأخفش ٦٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١١/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٢، و تمهيد القواعد ٥٥١/١.

[7] ظاهر كلام سيبويه أنه يجيزه، فإنه قال: ((وإذا قلت: ضربوني وضربتُهم قومَك، جعلتَ القومَ بدلًا من هُمْ؛ لأنَّ الفعل لا بد له من فاعلٍ، والفاعلُ ههنا جماعةٌ، وضميرُ الجماعة الواوُ)). انظر الكتاب ٧٩/١ و٧٥/٢، وشرحه للسيرافي ١٥٤/١ و ٣٨٥.

[8] انظر شرح التَّسهيل ١٦١/١، والتذييل والتكميل ٢٦٦/٢، والمغني ٦٣٩، تمهيد القواعد ٥٥١/١، وتعليق الفرائد ١١٨/٢. وقال أبو حيان: لا إجماع في المسألة، بل فيها خلاف؛ ذهب الأخفش إلى جواز ذلك، وذهب غيره إلى أنّه لا يجوز. ثم قال: وكثيرًا ما يدّعي المصنّف الإجماع فيما فيه الخلاف.

خاتمة[1]:

قد يشتبه الفاعل بالمفعول، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا والآخر اسمًا تامًا، وطريقُ معرفَةِ ذلك: أن تجعلَ في موضع التام؛ إن كان مرفوعًا ضميرَ المتكلم المرفوع، وإن كان منصوبًا ضميرَه المنصوبَ، وتُبْدِلَ من الناقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز: (أَعْجَبَ زَيْدٌ ما كَرِهَ عَمْرٌو) إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل؛ لأنَّه لا يجوز: (أَعْجَبْتُ الثوبَ)، ويجوز نصب (زيد)؛ لأنَّه يجوز: (أَعْجَبَنِي الثوبُ)، فإن أوقعتَ (ما) على أنواع مَنْ يعقل جاز رفعه؛ لأنَّه يجوز: (أَعْجَبْتُ النساءَ)؛ وتقول: (أمكن المسافرَ السفرُ) بنصب (المسافر)؛ لأنَّك تقول: (أَمْكَنَنِي السَّفَرُ)، ولا تقول: (أَمْكَنْتُ السَّفَرَ)، والله أعلم.

[1] أخذ الأشموني هذه الفقرة من ابن هشام بتصرف يسير. انظر المغني ٥٩٢.

النّائِبُ عَنِ الفاعِلِ[1]

[٢٤٢- يَنُوْبُ مَفْعُوْلٌ بِهِ عَنْ فاعِلِ فِيْما لَهُ كَنِيْلَ خَيْرُ نائِلِ]

(**يَنُوبُ مَفعُولٌ بِهِ عَن فاعِلِ**) حُذِفَ لغرض: إمّا لفظيٍّ؛ كالإيجاز، وتصحيح النظم؛ أو معنويٍّ؛ كالعِلْم به، والجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه، أو عليه[2]. وسيأتي أنَّه ينوب عن الفاعل أشياءُ غيرُ المفعول به، لكن هو الأصل في النيابة عنه (**فِيما لَهُ**) من الأحكام؛ كالرفع، والعُمْدية، ووجوب التَّأخير، وغير ذلك[3] (**كَـ نِيلَ خَيرُ نائِلِ**) فـ(خير): نائب عن الفاعل المحذوف؛ إذ الأصل: (نالَ زيدٌ خَيْرَ نائل).

نعم، النيابةُ مشروطة بأن يُغَيَّرَ الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تُؤذِن بالنيابة[4].

[٢٤٣- فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ والـمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

٢٤٤- واجْعَلْهُ مِنْ مُضارِعٍ مُنْفَتِحا كَيَنْتَحِي الـمَقُولِ فِيْهِ يُنْتَحَى

٢٤٥- والثّانِيَ التّالِيَ تا الـمُطاوَعَهْ كالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنازَعَهْ

٢٤٦- وثالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الوَصْلِ كالأوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِي]

(**فَأَوَّلَ الفِعلِ**) الذي تبنيه للمفعول (**اضمُمَن**) مطلقًا، (**و**) الحرفَ (**المتَّصِل بِالآخِرِ**) منه (**اكسِر فِي مُضِيٍّ كَ وُصِل**) ودُحرِجَ، (**واجعَلهُ**) أي: المتّصلَ بالآخر (**مِن مُضارِعٍ مُنفَتِحا كَيَنتَحِي المقُولِ فِيهِ**) عند البناء للمفعول (**يُنتَحَى، و**) الحرفَ (**الثّاني التّالِيَ تا المطاوعَه**) وشبهَها من كل تاء مزيدة (**كالأوَّلِ اجعَلهُ**

---

[1] لا تُعرف هذه الترجمة قبل ابن مالك، كما قال أبو حيان، والمعروف: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، أو باب ما لم يُسمَّ فاعله، ويسميه سيبويه باب المفعول، كما في قوله: ((هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولٌ، وذلك قولُك: كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ، وأُعْطِيَ عبدُ الله المالَ)). انظر الكتاب ٤٢/١، والمقتضب ٥٠/٤، والتعليقة لأبي علي ١١٧/١، وعلل النحو ٢٢٧، وملحة الإعراب ٣٠، والمقدمة الجزولية ١٤١، وتوجيه اللمع ١٢٧، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٦، والمغني ٨٧١، والتَّصريح ٢٨٦/١.

[2] انظر المقدمة الجزولية ١٤١، واللباب ١٥٧/١، والغرة المخفية ٢٩٧/١، وشرح التَّسهيل ١٢٦/٢، وقد نظمها أبو حيان في الارتشاف ١٣٢٥/٣ فقال:

وحذفه للخوف والإيهام ... والوزن والتحقير والإعظام

والعلم والجهل والاختصار ... والسجع والوفاق والإيثار

[3] قال سيبويه: ((والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرَّغته، كما فعلت ذلك بالفاعل))، وقال: ((فأمره في هذا كأمر الفاعل)). انظر الكتاب ٣٣/١ و٤٢، والأصول ٢٢٨/٢.

[4] انظر الغرة المخفية ٢٩٨/١، والتذييل والتكميل ٢٢٧/٦، وتمهيد القواعد ١٦١٦/٤.

بِلا مُنازَعَه) تقول: (تُدُحْرِجَ الشَّيْءُ)، و(تُغُوفِلَ عن الأمر) بإتباع الثّاني للأول في الضم. **(وَثالِثَ)** الفعل **(الَّذِي)** بُدِئَ **(بِهَمزِ الوَصلِ كالأَوَّلِ اجعَلَنَّهُ كاستُحلِي)** الشرابُ، و(استُخرِجَ المالُ)، فتتبع الثّالثَ أيضًا للأول في الضم[1].

[٢٤٧- واكْسِرْ أوِ اشْمِمْ فا ثُلاثِيٍّ أُعِلْ عَيْنًا وضَمٌّ جا كَبُوعَ فاحْتُمِلْ]

(واكسِر أوِ اشمِم فا) فعل **(ثُلاثِيٍّ أُعِلّ عَينًا)** واويًا كان أو يائيًا[2]، وقُرئ: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ [هود: ٤٤] بهما[3]. والإشمامُ: هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر، وقد يُسمَّى رَوْمًا[4].

(وَضَمٌّ جا) في بعض اللغات[5] **(كَبُوعَ)** وحُوكَ **(فاحتُمِل)**[6]، كقولِه[7]:

لَيْتَ وَهَل يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ

ليتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

وكقولِه[8]:

---

[1] انظر المقتضب ١٠٦/١، والبديع ١١٤/١، وشرح الرضي على الكافية ١٢٨/٤، وشرح شذور الذهب ٢٠٧.

[2] والكسر أقوى ثم الإشمام، أما الضم فقليل. انظر المقتضب ١٠٦/١، والمحتسب ٣٤٥/١. والإشمام لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد. انظر التَّصريح ٢٩٤/١.

[3] قرأ الكسائي وهشام بالإشمام، والباقون بالكسر. انظر السبعة ١٤٣، والتيسير ٧٢، والمرتجل ١٢٠.

[4] الروم صوت ضعيف ناقص، فكأنك تروم نطق الحركة ولا تتممهُ، والإشمام هو تدوير الشفتين كأنك تريد أن تضم الحرف، من غير أن يظهر لذلك أثر في الصوت، ولا يكون إلّا في المرفوع خاصة، وربما سماه الفراء الرفعة. انظر في الكتاب ١٦٨/٤ وما بعدها، ومعاني القرآن للفراء ٣٨/٢، والأصول ٣٧٢/٢، والحجة لأبي علي ٢١٢/١، والتيسير ٥٨.

[5] وهي لغة بني دبير وبني فقعس. انظر ابن عقيل ٥٠٣/١، والتَّصريح ٢٩٥/١.

[6] انظر المقتضب ١٠٦/١، وشرح التَّسهيل ١٣٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٣١/٤، والتذييل والتكميل ٢٦٨/٦.

[7] هو رؤبة بن العجاج، والرجز له في ملحق ديوانه ١٧١، والمقاصد النحوية ٩٧٥/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨١٩/٢، والتَّصريح ٢٩٥/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٣١/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢، وابن الناظم ٢٣٣، والتذييل والتكميل ٢٧١/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤١٨، وابن الوردي ١٤١، وتخليص الشواهد ٤٩٥، وتمهيد القواعد ٣٣٠٧/٧، والمقاصد الشافية ٢٢/٣، وابن جابر ١٤٤/٢، والمكودي ٢٨١/١، والبهجة المرضية ١٦٤/١، وتعليق الفرائد للدماميني ٢٦٦/٤.

[8] الرجز بلا نسبة في المنصف ٢٥٠، وشرح التَّسهيل ١٣١/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢، وابن الناظم ٢٣٣، والتذييل والتكميل ٢٧١/٦، وابن الوردي ١٤٢، وأوضح المسالك ١٥٦/٢، وابن عقيل ٥٠٢/١، وتمهيد القواعد ١٦٤٣/٤،

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحاكُ
تَخْتَبِطُ الشّوكَ وَلا تُشاكُ

تنبيهٌ:

أشار بقولِه: (فاحتمل) إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأولَيَيْنِ، وتُعْزَى لبني فَقْعَسٍ وبني دُبَيْرٍ[1].

[٢٤٨- وإنْ بِشَكْلٍ خِيْفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وما لِباعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ]

(**وَإن بِشَكلٍ**) من هذه الأشكال (**خِيفَ لَبسٌ يُجتَنَب**) ذلك الشكلُ، ويُعدلُ إلى شكل آخر لا لَبْسَ فيه؛ فإذا أُسنِد الفعلُ الثلاثيُّ المعتل العين -بعد بنائه للمفعول- إلى ضمير متكلم أو مخاطب؛ فإن كان يائيًا كـ(باع) من البَيْع اجْتُنِبَ كسرُه وعُدل إلى الضم أو الإشمام؛ لئلا يلتبسَ بفعل الفاعل، نحو: (بِعْتُ العَبْدَ)؛ فإنَّه بالكسر ليس إلّا، وإن كان واويًا كـ(سام) من السَّوْم اجتُنِب ضمُّه وعُدِل إلى الكسر أو الإشمام؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، نحو: (سُمْتُ العَبْدَ)، فإنَّه بالضم ليس إلا[2].

تنبيهٌ:

ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل المُلْبِسِ. على ما هو ظاهر كلامه هنا، وصرَّح به في «شرح الكافية»[3]. لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهرُ كلامه جواز الأوجه الثلاثة مُطلقًا، ولم يلتفت للإلباس[4]؛ لحصوله في نحو: (مُخْتار) و(تضارّ). نعم، الاجتنابُ أولى وأَرْجَحُ[5].

(**وَما لِباعَ**) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (**قَد يُرَى لِنَحو حَبّ**) و(ردَّ)؛ من فعل ثلاثي مضاعف مدغم[6]، لكنَّ الأفصحَ هنا الضمُّ، حتى قال بعضهم[7]: لا يجوز غيره،

والمقاصد الشافية ٢٢/٣، والمقاصد النحوية ٩٧٧/٢، وابن جابر ١٤٣/٢، والبهجة المرضية ١٦٤/١، والتَّصريح ٢٩٥/١.

[1] فقعس ودبير من فصحاء بني أسد، ونُسبت لبني هذيل. انظر الارتشاف ١٣٤٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٧١/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١١٣/١، وتخليص الشواهد ٤٩١، وأوضح المسالك ١٥٧/٢، وابن عقيل ٥٠٣/١، والتَّصريح ٢٩٥/١.

[2] انظر المقاصد الشافية ٢٤/٣.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٦٠٢/٢.

[4] بل أشار سيبويه إلى ترك الإلباس في (بعت). انظر الكتاب ٤٢٣/٤.

[5] انظر المرادي ٢٧٧/١-٢٧٨، وأوضح المسالك ١٥٧/٢، والتَّصريح ٢٩٥/١.

[6] انظر الكتاب ٤٢٣/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤/١، والصحاح (ح ل ل).

[7] نسبه أبو حيان للجمهور. انظر التذييل والتكميل ٢٧٥/٦.

والصَّحيح الجواز[1]؛ فقد قرأ علقمة[2]: «رِدَّتْ إِلَيْنا»[يوسف: ٦٥]، «وَلَوْ رِدُّوا»[الأنعام: ٢٨].

[٢٤٩- وما لِفا باعَ لِما العَيْنُ تَلِي فِي اخْتارَ وانْقادَ وشِبْهٍ يَنْجَلِي]

(**وما لِفا باعَ**) ونحوِه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (**لِما العَينُ تَلِي فِي**) كلِّ فعلٍ على وزن افتعل أو انفعل، نحو: (**اختارَ وانقادَ وَشِبهٍ يَنجَلِي**)؛ فتقول: اخْتَورَ وانْقَوَدَ، واختير وانقيد؛ بضم التاء والقاف، وكسرهما، والإشمام، وتُحَرَّك الهمزة بحركتهما[3].

[٢٥٠- وقابِلٌ مِنْ ظَرفٍ اوْ مِن مَصدَرِ أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابةٍ حَرِي]

(**وقابِلٌ**) للنيابة (**مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرٍ أو**) مجرور (**حَرفِ جَرٍّ بِنِيابةٍ حَرِي**) أي: حقيق، وما لا فلا، فالقابلُ للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرِّفُ المختصّ؛ نحو: (صِيمَ رمضان)، و(جُلِسَ أمام الأمير)، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣][4]؛ بخلاف اللازم منهما، نحو: عِنْدَ وإذا وسُبْحان ومَعاذ؛ لامتناع الرفع، وأجاز الأخفش[5]: (جُلِسَ عندك)، وبخلاف المُبهَم، نحو: (صِيم زَمانٌ)، و(جُلِسَ مكانٌ)، و(سِيرَ سَيرٌ)[6]؛ لعدم الفائدة؛ فامتناع (سِيرَ) على إضمار السير أحقُّ، خلافًا لمن أجازه.

فأمّا قوله[7]:

وقالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَليكَ ويُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وإنْ يُكْشَفْ غَرامُكَ تَدْرَبِ

---

[1] وهو مذهب بعض الكوفيون، والكسر لغة لبني ضبة ولبعض بني تميم ومن جاورهم، وجواز الإشمام على القياس. انظر المحتسب ٣٤٦، وشرح الرضي على الكافية ١٣٣/٤، والارتشاف ١٣٤٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٧٥/٦، وإرشاد السالك لبرهان الدين ابن قيم الجوزية ٣٢١/١، والتَّصريح ٢٩٥/١.

[2] انظر المحتسب ٣٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ٤٢/٢، والارتشاف ١٣٤٤/٣.

[3] انظر شرح كتاب سيبويه ٢٤٢/٥، والمحتسب ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ٦٠٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٩/٣.

[4] انظر مجاز القرآن ٢٦٧/٢، والمقتضب ١٠٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢١٦/٥، والأصول ٢٩٧/٢، وشذور الذهب ٢٠٦.

[5] ومذهبه في هذه المسألة ضعيف. انظر شرح التَّسهيل ١٢٨/٢، والارتشاف ١٣٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٠/٦، وتمهيد القواعد ١٦١٨/٤.

[6] وقد أجازه المازني، ورده ابن السراج. انظر الأصول ٢٩٧/٢-٢٩٨، والبديع ١١٨/١.

[7] البيت مختلف في نسبته، فهو لامرئ القيس في ديوانه ٤٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢/١، والتَّصريح ٢٨٩/١، ولعلقمة بن عبدة التميمي في ديوانه ٨٣، و لامرئ القيس أو لعلقمة في المقاصد النحوية ٩٦٤/٢، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٣٦/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤١٣، وأوضح المسالك ١٤٢/٢، والمغني ٦٧٠، وتمهيد القواعد ١٦٢٣/٤.

فمعناه: ويعتلل هو؛ أي: الاعتلال المعهود، أو اعتلال عليك، فحذف (عليك)؛ لدلالة (عليك) الأوَّل عليه، كما هو شأن الصفات المخصِّصة[1]. وبذلك يُوَجَّهُ: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ: ٥٤][2]، وقولُه[3]:

فَيالَكَ مِنْ ذِي حاجَةٍ حِيلَ دُونَها وَما كُلُّ ما يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نائِلُهْ

والقابلُ للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجارُّ له طريقةً واحدة في الاستعمال، كـ(مذ) و(منذ) و(ربَّ) وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك، ولا دلَّ على تعليل كاللام والباء و(مِنْ) إذا جاءت للتعليل. فأمّا قوله[4]:

يُغْضِي حَياءً وَيُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ فَلا يُكَلَّمُ إلّا حِينَ يَبْتَسِمُ

فالنائبُ فيه ضميرُ المصدر كذلك، على ما مرَّ، لا قولُه: من مهابته.

تنبيهات:

الأوَّل: ذكر ابن إياز[5] أنَّ الباء الحالية في نحو: «خرج زيد بثيابه» لا تقوم مقام الفاعل، كما أنَّ الأصل الذي تنوب عنه كذلك، وكذلك المميّز إذا كان معه (من)، كقولك: «طِبْتَ مِنْ نَفْسٍ»، فإنَّه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا[6].

وفي هذا الثّاني نظر؛ فقد نصَّ ابن عصفور[7] على أنَّه لا يجوز أن تدخل (من) على المميَّز المنتصب عن تمام الكلام.

---

[1] انظر المغني ٦٧٠.

[2] انظر الارتشاف ١٣٣٢/٣، والمغني ٦٧٠.

[3] هو طرفة بن العبد، والبيت له في ديوانه ٨٧، والمقاصد النحوية ٩٦٦/٢، والتَّصريح ٢٩٠/١، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٣٧/٦، وأوضح المسالك ١٤٤/٢، وتمهيد القواعد ١٦٢٤/٤، وتعليق الفرائد للدماميني ٢٥٧/٤.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو للفرزدق ديوانه ١٧٩/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٣٥/٢، والحماسة البصرية ١٣١/١، واللمحة ٦٣/١، والمغني ٤٢١، وتمهيد القواعد ٢٨٩٠/٦، والمقاصد النحوية ٩٦٧/٢، والخزانة ١٦٢/١١، وللحزين الحارثي في الأغاني ٢٦٣/١٥، والموازنة للآمدي ٣٦٦/٢، واللسان (ح ز ن)، والمؤتلف والمختلف ٨٩، والمقاصد الشافية ٣٩/٣، وللفرزدق أو للحزين الحارثي في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٣٢/٢، وللفرزدق أو للحزين الكناني أو للعين المنقري أو لداود بن سلم في العمدة لابن رشيق ١٣٨/٢، وبلا نسبة في البيان والتبيين ٢٩٥/١، وابن يعيش ٥٣/٢، والارتشاف ١٣٣٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤١١، وأوضح المسالك ١٤٦/٢، والمقاصد الشافية ٣٩/٣.

[5] انظر المرادي ٢٨٠/١.

[6] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٤١١.

[7] انظر شرح الجمل ٢٨٢/٢.

الثّاني: ذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ والسُّهَيْلِيُّ وتلميذُه الرُّنْدِيّ[1] إلى أنَّ النائب في نحو: «مُرَّ بِزَيْدٍ» ضمير المصدر، لا المجرور؛ لأنَّه لا يُتبَع على المحلِّ بالرفع، ولأنَّه يتقدم، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولأنَّه إذا تَقَدَّم لم يكن مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل فإنَّه إذا تقدَّم كان مبتدأ، ولأنَّ الفعل لا يُؤنَّث له في نحو: «مُرَّ بِهِنْدٍ».

ولنا «سيرَ بِزَيدٍ سيرًا»، وأنه إنَّما يُراعى محلٌّ يظهر في الفصيح، نحو: «لَسْتُ بِقائمٍ وَلا قاعِدًا»، بالنَّصب، بخلاف «مررتُ بزَيْدٍ الفاضلَ» بالنَّصب، و«مُرَّ بِزَيْدٍ الفاضِلُ» بالرفع؛ لأنك تقول: «لَسْتُ قائِمًا»، ولا تقول في الفصيح: «مررت زيدًا»، ولا «مُرَّ زَيْدٌ»؛ على أن ابن جني أجاز أن يُتبَع على محلِّه بالرفع. والنائبُ في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم (كان)، وهو المكلَّفُ. وامتناع الابتداء لعدم التجرد. وقد أجازوا النيابة في نحو: «لم يُضْرَبْ مِنْ أحَدٍ» مع امتناع «مِنْ أحدٍ لم يضرب». وقالوا في ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]: إن المجرور فاعل مع امتناع (كَفَتَ بهند)[2].

الثّالث: مذهب البصريِّين أنَّ النائب إنَّما هو المجرور، لا الحرف، ولا المجموع، فكلام الناظم على حذف المضاف؛ لكن ظاهر كلامه في «الكافية»[3] و«التَّسهيل»[4] أنَّ النائب المجموع[5].

[٢٥١- ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وقَدْ يَرِدْ]

(**ولا ينوبُ بعضُ هَذِي**) المذكورات، أعني الظرفَ والمصدر والمجرور (**إن وُجِدَ في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ**)، بل يتعين إنابته. هذا مذهب سيبويه ومن تابعه[6].

---

[1] انظر التذييل والتكميل ٢٢٨/٦، والارتشاف ١٣٣٦/٣، والبحر المحيط ٥٠٠/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤١١، وأوضح المسالك ١٣٨/٢.

[2] انظر الارتشاف ١٣٣٦/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٨/٦، وتمهيد القواعد ١٦٢١/٤.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢.

[4] انظر التَّسهيل ٧٧.

[5] وأشار أبو حيان إلى أنَّ قول ابن مالك بأن الجار والمجرور هو المقام مقام الفاعل لم يذهب إليه أحد، انظر الارتشاف ١٣٣٧/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤١٠.

[6] وهو مذهب عموم البصريين إلا الأخفش. انظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، وابن الناظم ٢٣٥، وابن عقيل ٥٠٩/١، وتمهيد القواعد ١٦٢٧/٤، والمكودي ٢٨٥/١، والبهجة المرضية ١٦٨/١ .

وذهب الكوفيُّون[1] إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مُطلقًا، (**وقَد يَرِد**) ذلك، كقراءة أبي جعفر[2]: «ليُجزَى قَوْمًا بِما كانُوا يَكْسِبُونَ»[الجاثية: ١٤]، وقولِه[3]:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلّا سَيِّدا
وَلا شَفَى ذا الْغَيِّ إلّا ذُو هُدَى

وقوله[4]:

وَإِنَّما يُرْضِي المنيبُ رَبَّهُ
ما دامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ووافقهم الأخفش[5]، لكن بشرط تقدّم النائب، كما في البيتين.

تنبيه[6]:

إذا فُقِدَ المفعولُ به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحد منهما؛ وقيل:

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، والارتشاف ١٣٣٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١١٦/١، وابن الوردي ١٤٣، وشرح شذور الذهب ٢١١، وأوضح المسالك ١٤٩/٢، وابن عقيل ٥٠٩/١، وتمهيد القواعد ١٦٢٨/٤، والمكودي ٢٨٥/١، والبهجة المرضية ١٦٨/١.

[2] انظر المبسوط ٤٠٣، وحجة القراءات ٤٦٩، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤١٤، وابن الوردي ١٤٣. وقال الفراء في معاني القرآن ٤٦/٣: ((وَقَدْ قَرَأَ بعض القراء فيما ذُكر لي: ليُجزَى قَوْمًا، وهو فِي الظاهر لحن، فإن كانَ أضمر فِي (يجزي) فعلًا يقع بِهِ الرفع كما تَقُولُ: أُعطِيَ ثوبًا ليُجزى ذلك الجزاء قوما، فهو وجه)).

[3] هو رؤبة بن العجاج، والرجز له في ملحق ديوانه ١٧٣، والمقاصد النحوية ٩٧٢/٢، والتَّصريح ٢٩١/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، وابن الناظم ٢٣٥، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٦، وتخليص الشواهد ٤٩٧، وأوضح المسالك ١٥٠/٢، وابن عقيل ٥١٠/١، وتمهيد القواعد ١٦٢٩/٤، والمقاصد الشافية ٤٤/٣، والبهجة المرضية ١٦٨/١. ويروى: ولا شجًا بدل ولا شفى.

[4] الرجز بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢، وابن الناظم ٢٣٥، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٦، وتخليص الشواهد ٤٩٧، وأوضح المسالك ١٤٩/٢، وابن جابر ١٥٠/٢، وتمهيد القواعد ١٦٢٩/٤، والمقاصد الشافية ٤٤/٢، والمقاصد النحوية ٩٧١/٢، والتَّصريح ٢٩١/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، والارتشاف ١٣٣٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١١٦/١، وابن الوردي ١٤٣، وشرح شذور الذهب ٢١١، وأوضح المسالك ١٤٩/٢، وابن عقيل ٥٠٩/١، والمقاصد الشافية ٤٤/٣، وتمهيد القواعد ١٦٢٨/٤، والبهجة المرضية ١٦٨/١.

[6] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٢٨١/١.

المصدر أولى[1]؛ وقيل: المجرور[2]؛ وقال أبو حيان[3]: ظرف مكان.

[٢٥٢- وبِاتِّفاقٍ قَد يَنُوبُ الثّانِ مِنْ بابِ كَسا فِيما التِباسُهُ أُمِنْ]

(وباتّفاقٍ قَد ينوبُ) المفعول **(الثّانِ مِن بابِ كَسا فيما التِباسُهُ أُمِن)**، نحو: «كُسِيَ زَيْدًا جُبَّةً»، و«أُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ»، بخلاف مالم يؤمن التباسه، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا»؛ فلا يجوز اتِّفاقًا أن يُقالَ فيه: «أعْطِيَ زَيْدًا عَمْرٌو»، بل يتعين فيه إنابة الأول؛ لأنَّ كلًا منهما يصلح لأنْ يكون آخذًا[4].

تنبيهٌ:

فيما ذكره من الاتِّفاق نظر؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأوَّل معرفة؛ حُكي ذلك عن الكوفيين[5]؛ وقيل بالمنع مُطلقًا[6].

وقوله: (قد ينوب) الإشارة بـ(قد) إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول، أو أنَّها للتحقيق. اهـ.

[٢٥٣- فِي بابِ ظَنَّ وأَرَى المَنعُ اشْتَهَرْ ولا أَرَى مَنْعًا إذا القَصْدُ ظَهَرْ]

و(في بابِ ظَنَّ و) باب **(أَرَى المنعُ)** من إقامة المفعول الثّاني **(اشتَهَر)** عن النُّحاة، وإن أُمِنَ اللبس، فلا يجوز عندهم: «ظُنَّ زَيْدًا قائِمٌ»، ولا «أعْلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا»؛ **(ولا أرى منعًا)** من ذلك **(إذا القَصدُ ظَهَر)** كما في المثالين، وفاقًا لابن طلحة وابن عصفور في الأول[7]، ولقوم في الثّاني. فإن لم يظهرِ القصد تَعيَّنت إنابةُ الأول اتِّفاقًا، فيُقال في «ظننت زيدًا عمرًا»، و«أعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا»: «ظُنَّ زيدٌ عمرًا»، و«أُعلِمَ بكرٌ خالدًا منطلقًا»؛ ولا يجوز: «ظُنَّ زيدًا عمرٌو»، ولا «أُعْلِمَ بَكْرًا خالِدٌ مُنْطَلِقًا»؛ لما سلف[8].

---

[1] هو اختيار ابن عصفور. انظر الارتشاف ١٣٣٩/٣.

[2] هو اختيار الأخفش وابن معط . انظر الارتشاف ١٣٣٩/٣.

[3] انظر الارتشاف ١٣٣٩/٣.

[4] انظر شرح التَّسهيل ١٢٩/٢، والمرادي ٢٨٢/١، وابن عقيل ٥١٢/١، والمقاصد الشافية ٥٣/٣.

[5] انظر ابن عقيل ٥١٣/١. وحكي ذلك عن أبي علي الفارسي. انظر المرادي ٢٨٢/١.

[6] انظر شرح التَّسهيل ١٢٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢١٨/١.

[7] انظر أوضح المسالك ١٥٣/٢، والبهجة المرضية ١٦٩/١.

[8] انظر شرح التَّسهيل ١٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢١٧/١.

تنبيهات:

الأوَّل: يشترط لإنابة المفعول الثّاني -مع ما ذكره- ألّا يكون جملة؛ فإن كان جملة امتنعت إنابته اتِّفاقًا[1].

الثّاني: أفهم كلامه أنَّه لا خلافَ في جواز إنابة المفعول الأوَّل في الأبواب الثلاثة، وقد صرَّح به في «شرح الكافية»[2]؛ وأمّا الثّالث في باب (أرى) فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخَضْراوي وابن الناظم الاتِّفاق على منع إنابته[3]. والحقُّ أنَّ الخلاف موجود؛ فقد أجازه بعضهم حيثُ لا لبس، وهو مقتضى كلام «التَّسهيل»[4]، نحو: «أعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ».

[1] انظر شرح التَّسهيل ١٢٩/٢. ولكن إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد. انظر شرح الرضي على الكافية ٢١٦/١.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢.

[3] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١ و ٥٣٩، والتَّسهيل ٧٧، والتذييل والتكميل ٢٥٤/٦، والمرادي ٢٨٣/١، وشرح التَّسهيل له ٤١٢، وأوضح المسالك ١٥٢/٢، وابن عقيل ٥١٤/١، وتمهيد القواعد ١٦٣٨/٤، والمقاصد الشافية ٦٠/٣.

[4] انظر التَّسهيل ٧٧، وشرحه للمرادي ٢٨٣/١.

الثّالث: احتج من منع إنابة الثّاني في باب (ظَنَّ) مُطلقًا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين، ويعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة إن كان الثّاني نكرة، نحو: «ظُنَّ قائِمٌ زَيْدًا»؛ لأنَّ الغالب كونه مشتقًّا[1].

واحتجَّ مَنْ منع إنابته مُطلقًا في باب أعلم –وهم قوم منهم الخضراوي والأبذي وابن عصفور[2]– بأنَّ الأوَّل مفعول صريح، والآخران مبتدأ وخبر شُبِّها بمفعولي (أعطى)، وبأنَّ السماع إنَّما جاء بإنابة الأول، كقولِه[3]:

ونُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بالجوِّ أَصْبَحَتْ كِرامًا مَواليها لَئِيمًا صَمِيمُها

الرّابع: حكى ابنُ السَّرّاج[4] أن قوما يجيزون إنابة خبر (كان) المفرد، وهو فاسد؛ لعدم الفائدة ولاستلزامه إخبارًا عن غير مذكور ولا مُقَدَّر. وأجاز الكسائي نيابة التمييز[5]، فأجاز في «امتلأت الدار رجالًا»: «امتُلِئَ رِجالٌ»، وإلى ذلِكَ أَشار في «الكافية»[6] بقولِه:

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنُوبُ الخَبَرُ بِبابِ كانَ مُفْرَدًا لا يُنْصَرُ

وَنابَ تمييزٌ لَدَى الكِسائِي لِشاهِدٍ عَنِ القِياسِ نائِي

واعلم أنَّه كما لا يَرفعُ رافع الفاعل إلا فاعلًا واحدًا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائبًا واحدًا.

---

[1] انظر البديع ١١٧، والارتشاف ١٣٣٠/٣، والمقاصد الشافية ٥٦/٣.

[2] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١ و ٥٣٩، والتذييل والتكميل ٢٥٤/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٢.

[3] البيت للفرزدق في الكتاب ٣٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٨٠/١، والمقاصد الشافية ٥١٠/٢، والمقاصد النحوية ٩٧٤/٢، والتَّصريح ٢٩٣/١، ولم أقف عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٤٢٦/١، وشرح التَّسهيل ١٠١/٢، والتذييل والتكميل ٢٥٤/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٢، وتمهيد القواعد ١٥٥٧/٣.

[4] انظر الأصول ٨١/١، وشرح الكافية الشافية ٦١١/٢. ورده ابن السراج بقوله: ((وقد أجاز قوم في "كان زيد قائمًا" أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: كين قائم. قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن "كان" فعل غير حقيقي، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة، فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل، لأنهما غير متغايرين)).

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٦١١/٢. ورد مذهبه ابن السراج فقال: ((فأما الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل، إذا قلت: سير بزيد قائمًا أو تصبب بدن عمرو عرقًا، لا يجوز أن تقيم "قائمًا وعرقًا" مقام الفاعل، لأنهما لا يكونان إلا نكرة، فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة)). انظر الأصول ٨١/١.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ٦١١/٢.

[٢٥٤ـ وما سِوَى النّائِبِ مِمّا عُلِّقا بِالرّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقا]

(**وَما سِوَى**) ذلك (**النّائِبِ ممّا عُلِّقا بِالرّافِعِ**) له (**النَّصبُ لَهُ مُحَقَّقا**)، إمّا لفظًا إن لم يكن جارًّا ومجرورًا، أو محلًّا إن يَكُنْهُ[١].

تنبيهٌ:

قال في «الكافية»[٢]:

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لا يَلْتَبِسْ مَعْ نَصْبِ فاعِلٍ رَوَوْا فَلا تَقِسْ

أي: قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولِهم: «خرق الثوبُ المسمارَ»[٣]، وقوله[٤]:

مِثْلُ القَنافِذِ هَدّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

ولا يُقاس على ذلك، انتهى.

خاتمة:

إذا قلت: «زِيدَ في رِزْقِ عمرٍو عشرون دينارًا» تَعَيَّنَ رفعُ (عشرين) على النيابة؛ فإن قدّمت (عمرًا) فقلت: «عمرٌو زِيْدَ في رِزْقِهِ عشرُونَ» جاز رفع (العشرين) ونصبه؛ وعلى الرَّفع فالفعلُ خالٍ من الضمير؛ فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النَّصب فالفعلُ مُتَحَمِّلٌ للضمير؛ فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور[٥].

---

[١] انظر المرادي ٢٨٣/١.

[٢] شرح الكافية الشافية ٦١٢/٢.

[٣] انظر شرح التَّسهيل ١٢٩/٢، والمغني ٩١٧.

[٤] هو الأخطل، والبيت له في ديوانه ١٧٨، ومجاز القرآن ٢٩/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٣٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١٢/٢، واللسان (ن ج ز)، وتخليص الشواهد ٢٤٧، والمقاصد النحوية ٥٩٣/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٧٢/٢، والخزانة ٢٧١/٩، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٤١/١، والأصول ٤٦٤/٣، والمحتسب ١١٨/٢، والبديع ٧٠٢/٢، وشرح التَّسهيل ١٣٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٦، ورصف المباني ٣٩٠، وتمهيد القواعد ١٦٤٤/٤، والمقاصد الشافية ٥٤٣/٢.

[٥] انظر المغني ٥٩٢.

اشتِغالُ العامِلِ عَنِ المعمُولِ

٢٥٥ـ (إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أوِ المَحَلْ)

أي: حقيقة باب الاشتغال أن يَسبِق اسمٌ عاملًا مشتغلًا عنه بضميره، أو مُلابِسه، لو تَفَرَّغ له هو أو مناسبُه لَنَصَبَهُ لفظًا أو محلًّا؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسب للعامل الظاهر مُفَسَّر به[1]، على ما سيأتي بيانه.

فالضمير في (عنه) وفي (لفظه) للاسم السابق، والباء في (بنصب) بمعنى (عن)، وهو بدل اشتمال من ضمير (عنه) بإعادة العامل. والألف واللام في (المحلّ) بدل من الضمير؛ التَّقدير: إن شَغَل مُضمَرُ اسمٍ سابق فعلًا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق؛ أي نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُه»، أو محلِّه، نحو: «هذا ضَرَبْتُهُ»[2].

[٢٥٦ـ فالسّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرا حَتْمًا مُوافِقٍ لِما قَدْ أُظْهِرا]

(**فالسّابِقَ انصِبهُ**) إمّا وجوبًا، وإمّا جوازًا: راجحًا، أو مرجوحًا، أو مستويًا، إلّا أنْ يَعْرِضَ ما يمنع النَّصب على ما سيأتي بيانه؛ (**بِفِعلٍ أُضمِرا حَتمًا**) أي: إضمارًا حتمًا؛ أي: واجبًا، أو هو حال من الضمير في (أضمر)، أي: محتوما؛ وذلك لأنَّ الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به؛ فلا يُجمَع بينهما، (**مُوافِقٍ**) ذلك الفعل المضمر (**لِما قَد أُظهِرا**) إمّا لفظًا ومعنى، كما في نحو: «زيدًا ضَرَبْتُهُ»؛ إذ تقديره: ضربت زيدًا ضربته، وإمّا معنًى دون لفظ، كما في نحو: «زيدًا مَرَرْتُ بِهِ»، إذ تقديره: جاوَزْتُ زيدًا مررت به[3].

تنبيهٌ:

يُشترَط في الفعل المفسِّرِ ألّا يُفْصَلَ بينه وبين الاسم السابق، فلو قلت: «زَيْدًا أنْتَ تضربه» لم يجز؛ للفصل بـ(أنت)[4].

[٢٥٧ـ والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السّابِقُ ما يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإنْ وحَيْثُما]

---

[1] قال سيبويه: ((فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء... وإن شئت قلت: زيدًا ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلّا أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَرِ)). وقال الفراء: ((وإذا رأيت اسمًا في أوله كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره، جاز في الاسم الرفع والنصب)). انظر الكتاب ٨١/١، و معاني القرآن للفراء ٢٤٠/١، والمقدمة الجزولية ٩٩، والتَّسهيل ٨٠.

[2] انظر المرادي ٢٨٤/١-٢٨٥.

[3] انظر شرح شذور الذهب ٥٤٦، والمقاصد الشافية ٦٢/٣.

[4] انظر الارتشاف ٢١٦٥/٤.

(**والنَّصبُ حَتمٌ إن تَلا**) أي: تَبعِ الاسمُ (**السّابِقُ ما**)، أي: شيئًا (**يَختَصُّ بِالفِعلِ**) وذلك كأدوات الشَّرط (**كَإن وَحَيثُما**) وأدوات التَّحضيض، وأدوات الاستفهام غير الهمزة؛ نحو: «إنْ زيدًا لَقِيتَهُ فأكرِمْهُ»، و«حَيْثُما عَمْرًا لَقِيتَهُ فأهِنْهُ»، و«هلّا بَكْرًا ضَرَبْتَهُ»، و«أيْنَ زَيْدًا وَجَدْتَهُ؟»[1].

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنَّه مبتدأ؛ لأنَّه لو رُفِع – والحالة هذه – لخرجت هذه الأدوات عمّا وُضِعت له منَ الاختصاص بالفعل. نعم، قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مُطاوِعٍ للظاهر[2]، كقولِه[3]:

لا تجزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهْلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذلِكِ فاجْزَعِي

في رواية (مُنْفِسٌ) بالرفع؛ وقوله[4]:

فإنْ أَنْتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لعلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأوائِلُ

التَّقدير: إن هَلَكَ مُنْفِسٌ أهلكته، وإن لم تنتفِعْ بعلمك لم ينفعك عِلْمُكَ.

تنبيهٌ:

لا يُقال الاشتغالُ بعد أدوات الشَّرط والاستفهام إلّا في الشِّعر، وأمّا في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل؛ إلّا إذا كانت أداة الشَّرط (إذا) مُطلقًا، أو(إنْ) والفعلُ ماضٍ؛ فيقع في الكلام؛ فتسوية الناظم بين (إن) و(حَيْثُما) مردودة[5].

---

[1] انظر الكتاب ١٣٤/١، والمقتضب ٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١٥/٢، وتمهيد القواعد ١٦٥٨/٤.

[2] فإن كان الفعل (كَسَر) قدر مُطاوعُه (انكسر)، وإن كان (أهلك) قُدِّر مطاوه (هلَكَ)، وإن كان (زلزل) قدر مطاوعه (تزلزل). وانظر الكتاب ٨١/١-٨٢، والانتصار لسيبويه على المبرد ٦٦، والرد على النحاة ١٠٦، والبديع ٧٣/١.

[3] هو النمر بن تولب، والبيت له في ديوانه ٧٢، والكتاب ١٣٤/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٣٢٦، وأمالي ابن الشجري ٨١/٢، والحماسة البصرية ٣٤/٢، وتخليص الشواهد ٤٩٩، والمقاصد الشافية ٧١/٣، والمقاصد النحوية ٩٨٤/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧٣/١، والخزانة ٣١٤/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، والمقتضب ٧٦/٢، والحجة لأبي علي ٤٤/١، والبصريات ٨٩٩/٢، والمستقصى ٣٤٣/٢، والبديع ٧٣/١، واللباب ٤٢٢/١، وشرح التَّسهيل ١٤١/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٢٥، والمساعد ٣١٤/١، وابن عقيل ٥٢١/١، وابن جابر ١٥٨/٢، وتعليق الفرائد للدماميني ٢٨٣/٤.

[4] هو لبيد بن ربيعة، والبيت له في ديوانه ٢٥٥، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٩٢، وشرح التَّسهيل ١٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٢٦/٢، والتذييل والتكميل ٣١٣/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٢٥، وتخليص الشواهد ٤٤، وتمهيد القواعد ١٦٦٢/٤، والمقاصد الشافية ٧٢/٣، والمقاصد النحوية ٢٩٠/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٥١/١، والخزانة ٢٥٢/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٤٩/١، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٢.

[5] ظاهر مذهب سيبويه أن الاشتغال بعد أدوات الشَّرط غير مختص بالشعر، فإنه قال: ((ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا في القياس: إذا، وحَيْثُ. تقول: إذا عبدَ الله تلَقَّاه فأكرمه، وحيث زيدًا

[٢٥٨- وإنْ تَلا السّابِقُ ما بِالِابْتِدا يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ التَزِمْهُ أبَدا

٢٥٩- كَذا إذا الفِعْلُ تَلا ما لَمْ يَرِدْ ما قَبْلُ مَعْمُولًا لِما بَعْدُ وُجِدْ]

(**وَإن تَلا**) الاسمُ (**السّابِقُ ما بِالابتِدا يَختَصُّ**) كـ(إذا) الفجائية و(لَيْتَما) (**فالرَّفعَ التَزِمهُ أبَدًا**) على الابتداء، وتخرج المسألةُ عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر، نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو»[١]، و«ليتما بِشرٌ زُرْتُه»؛ فلو نصبت (زيدًا) و(بشرًا) لم يجز؛ لأنَّ (إذا) المفاجأة و(ليت) المقرونة بـ(ما) لا يليهما فعل ولا معمول فعل[٢].

ومما يختص بالابتداء أيضًا واو الحال في نحو: «خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»؛ فلا يجوز «وزيدًا يضربه عمرو»، بنصب (زيد)[٣].

و(**كَذا**) التزِمْ رفعَ الاسمِ السابق (**إذا الفِعلُ**) المشتغِلُ عنه (**تَلا**) أي: تبع (ما)، أي: شيئًا (**لَم يَرِد ما قَبلُ مَعمُولًا لِما بَعدُ وُجِد**) كأدوات الشَّرط، والاستفهام، والتحضيض، ولامِ الابتداء، و(ما) النافيةِ، و(كم) الخبرية، والحروفِ النّاسخةِ، والموصولِ، والموصوفِ، تقول: «زيد إنْ زُرْتَهُ يُكْرِمكَ، وَهَل رأيتَه؟ وهلّا كلَّمْتَهُ»، وهكذا إلى آخرها، بالرفع؛ ولا يجوز النَّصب؛ لأنَّ هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يفسر عاملًا فيه؛ لأنَّه بدل من اللفظ به[٤].

[٢٦٠- واخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي وبَعْدَ ما إيْلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

٢٦١- وبَعْدَ عاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُوْلِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أوَّلا]

تجدهُ فأكرمْه؛ لأنّهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلسْ حيث زيدٌ جَلَسَ، وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبحَ من قولك: إذا جلس زيدٌ، وإذا يجلسُ، وحيث يجلسُ، وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلسْ حيث عبد الله جالسٌ، واجلس إذا عبد الله جلس)). الكتاب ١٠٦/١- ١٠٧، وانظر الارتشاف ٢١٦٦/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٩/٦، وتمهيد القواعد ١٦٧٦/٤، والمقاصد الشافية ٨٣/٣.

[١] انظر الكتاب ١٠٧/١.

[٢] عبارة الشارح مأخوذة من شرح الكافية لابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية ٦١٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٣/١، والارتشاف ٢١٦٤/٤.

[٣] انظر الارتشاف ٢١٦٣/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٦/٦، وتمهيد القواعد ١٦٧١/٤.

[٤] انظر الكتاب ١٢٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٣/١، وشرح التَّسهيل ١٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١٧/٢، والارتشاف ٢١٦٣/٤، وتمهيد القواعد ١٦٥٩/٤.

(**واختِيرَ نَصبٌ**) أي: رُجِّحَ على الرَّفع في ثلاثة أحوال[1]:

الأوَّل: أن يقع اسم الاشتغال (**قَبلَ فِعلٍ ذِي طَلَب**) وهو: الأمر، والنهي، والدعاء، نحو: «زيدًا اضرِبْهُ، أو لِيَضْرِبهُ عمرو، أو لا تُهِنْهُ»، و«اللّهُمَ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ، أو لا تُؤاخِذْهُ»، و«بَكْرًا غَفَرَ اللهُ لَهُ».

وإنَّما وجب الرَّفع في نحو: «زيدٌ أحسِنْ بِهِ»؛ لأنَّ الضمير في محل رفع. وإنَّما اتفق السبعة[2] عليه في نحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ [النور: ٢] لأنَّ تقديره عند سيبويه[3]: ممّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزّانِيَةِ والزّاني، ثمَّ استُؤنف الحكم؛ وذلك لأنَّ الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال[4] في قوله[5]:

وقائِلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُم .....

إنَّ التَّقدير: هذه خولان.

وقال المبرِّد[6]: الفاء لمعنى الشَّرط، ولا يعمل الجواب في الشَّرط، فكذلك ما أشبهه، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا[7].

وقال ابن السِّيْد وابن بابشاذ[8]: يُختار الرَّفع في العموم كالآية، والنَّصب في الخصوص كـ«زيدًا اضربه».

(**وَ**) **الثّاني**: أن يقع (**بَعدَ ما إيلاؤهُ الفِعلَ غَلَب**) أي: بعد ما الغالب عليه أن يليَه فعلٌ، فإيلاؤه: مصدر مضاف إلى المفعول الثّاني، والفعل: مفعول أوَّل؛ لأنَّه الفاعل في المعنى. والذي يليه الفعل غالبًا

---

[1] انظر الحالات الثلاث في الارتشاف ٢١٦٦/٤، والتذييل والتكميل ٣١٦/٦، وشرح شذور الذهب ٥٤٧.

[2] قال سيبويه: ((وقد قرأ أناس: «والسارق والسارقة» و «الزانية والزانِ»، وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوّة. ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلّا القراءةَ بالرفع)). انظر الكتاب ١٤٤/١، والمحتسب ١٠٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٨٨/٣.

[3] الكتاب ١٤٢/١، وانظر معاني القرآن للزجاج ١٧١/٢، والارتشاف ١١٤١/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢١/١، وأوضح المسالك ١٦٣/٢، وتمهيد القواعد ١٦٦٧/٤.

[4] انظر الكتاب ١٣٩/١.

[5] البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٣/١، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠٧/٢، والأزهية ٢٤٣، والرد على النحاة ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٤١٣/١، والمستقصى ٣٤٣/٢، والبديع ٨٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٣١/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٠/١، والتذييل والتكميل ١٠٦/٤، والجنى الداني ٧١، والمغني ٢١٩، وأوضح المسالك ١٦٣/٢، وتمهيد القواعد ١٠٤٩/٢، والمقاصد النحوية ٩٧٩/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٦٨/١، والتَّصريح ٢٩٩/١ و ٨٧٣/٢، والخزانة ٤٤٥/١. وعجزه: وأكرومة الحيين خلو كما هيا.

[6] الكامل ٨٢٤/٢، وانظر شرح كتاب سيبويه ٤٩٩/١، وتمهيد القواعد ١٦٦٧/٤.

[7] انظر أوضح المسالك ١٦٥/٢.

[8] انظر الارتشاف ٢١٦٦/٤، والتذييل والتكميل ٣١٧/٦، وأوضح المسالك ١٦٥/٢، والمساعد ٤٢١/١.

أشياءُ: منها همزة الاستفهام، نحو: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ [القمر: ٢٤] فإن فُصِلتِ الهمزةُ فالمختار الرفعُ، نحو: «أأنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ»، إلّا في نحو: «أكلَّ يَومٍ زيدًا تَضْرِبُهُ؟»؛ لأنَّ الفصل بالظرف كلا فصل.

وقال ابن الطراوة[١]: إن كان الاستفهامُ عنِ الاسم فالرفع، نحو: «أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو؟»؛ وحَكَمَ بشذوذ النَّصب في قوله[٢]:

أَثَعْلَبَةَ الْفَوارِسَ أَمْ رِياحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيّةَ والخِشابا

ومنها النفي بـ(ما) أو(لا) أو(إنْ)، نحو: «ما زيدًا رأيتُهُ»، و«لا عَمْرًا كلمتُهُ»، و«إنْ بكرًا ضَرَبْتُهُ». وقيل: ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع[٣]؛ وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان[٤].

ومنها (حيث) المجردة من (ما) نحو: «اجلس حيثُ زيدًا ضَرَبْتُهُ»[٥].

(و) الثّالث: أن يقع (**بَعدَ عاطِفٍ بِلا فَصلٍ عَلَى مَعمُولِ فِعلٍ مُستَقِرّ أوَّلًا**) سواء كان ذلك المعمول منصوبًا، نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا وعَمْرًا كلمته»، أو مرفوعًا، نحو: «قامَ زَيْدٌ وعَمْرًا أكرمته».

وإنَّما رجَّح النَّصبَ طلبًا للمناسبة بين الجملتين؛ لأنَّ مَنْ نَصَب فقد عطف فعليةً على فعلية، ومَنْ رفع فقد عطف اسميّةً عَلَى فعليّة، وتَناسُبُ المتعاطفَيْنِ أحسنُ من تخالفهما[٦].

واحتَرَزَ بقولِه: (بلا فصل) من نحو: «قامَ زَيْدٌ وأمّا عمرٌو فأكْرَمْتُهُ»؛ فإن الرَّفع فيه أجود؛ لأنَّ الكلام بعد (أمّا) مستأنف مقطوع عن ما قبله؛ وبقولِه: «فعل مستقرّ أولًا» من العطف على جملة ذات وجهين، وستأتي.

تنبيهان:

الأوَّل: تجوَّز الناظمُ في قوله (عَلَى معمول فعل)؛ إذ العطف حقيقة إنَّما هو على الجملة الفعلية، كما عرفت.

---

[١] انظر الرد على النحاة ٩٧- ٩٨، والارتشاف ٢١٦٧/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٠/٦.

[٢] هو جرير، والبيت له في ديوانه ٨١٤، والكتاب ١٠٢/١، ومجاز القرآن ١٧٥/٢، والأزهية ١١٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/١، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٣، والمقاصد الشافية ٩٢/٣، والمقاصد النحوية ٩٨٢/٢، والتَّصريح ٣٠٠/١، والخزانة ٦٩/١١، وبلا نسبة في الرد على النحاة ٩٨، والغرة المخفية ٤١٤/١، والتذييل والتكميل ٣١٩/٦، وشرح التَّسهيل للمرادي ٤٢٧، وأوضح المسالك ١٦٦/٢، وتمهيد القواعد ١٦٨٢/٤.

[٣] انظر الكتاب ١٤٦/١. والمقاصد الشافية ٩٤/٣.

[٤] انظر الارتشاف ٢١٦٨/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٢/٦، وأوضح المسالك ١٦٨/٢.

[٥] انظر شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢.

[٦] انظر شرح التَّسهيل ١٤٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٤/١، والتذييل والتكميل ٣٢٣/٦.

الثّاني: لترجيح النَّصب أسبابٌ أُخَرُ لم يذكرها ههنا:

أحدها: أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية، نحو: «أكرمتُ القومَ حتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ»، و«ما قامَ بَكْرٌ لكِنْ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ»، فـ(حتَّى) و(لكن) حرفا ابتداء أشبها العاطفَيْنِ، فلو قلت: «أكْرَمْتُ خالِدًا حَتَّى زَيْدٌ أكرَمْتُهُ»، و(قامَ بَكْرٌ لكِنْ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ)، تَعيَّنَ الرفع؛ لعدم المشابهة؛ إذ لا تقع (حتى) العاطفة إلا بين (كل) و(بعض)، ولا تقع (لكنْ) العاطفة إلا بعد نفي وشبهه[1].

ثانيها: أن يُجاب به استفهامٌ منصوب، كـ«زيدًا ضَرَبْتُهُ»، جوابًا لمن قال: «أيَّهم ضَرَبْتَ؟» أو: «مَنْ ضَرَبْتَ؟». ومثلُ المنصوبِ المضافُ إليه، نحو: «غُلامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ»، جوابًا لمن قال: «غُلامَ أيِّهم ضَرَبْتَ؟»[2].

ثالثها: أن يكونَ رفعُه يُوهم وصفًا مُخِلًّا بالمقصود، ويكون نصبُه نصًّا في المقصود، كما في ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]؛ إذ النَّصبُ نصٌّ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ، وهو المقصود، وفي الرَّفع إيهامُ كون الفعل وصفًا مخصِّصًا، و(بقدرٍ) هو الخبر، وليس المقصود؛ لإيهامه وجودَ شيء لا بِقَدَر؛ لكونه غير مخلوق[3]. ولم يعتبر سيبويه[4] مثلَ هذا الإيهام مرجِّحًا للنصب، وقال: النَّصب في الآية مثلُه في «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، قال: «وهو عربي كثير»[5].

وقد قُرِئ بالرفع[6]، لكن على أن (خَلَقْناهُ) في موضع الخبر للمبتدأ، والجملة خبر (إن)، و(بِقَدَرٍ) حال. وإنَّما كان النَّصب نصًا في المقصود؛ لأنَّه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفًا؛ لأنَّ الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يُفسِّر عاملًا فيه؛ ومن ثمَّ وجب الرَّفع في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢].

[٢٦٢- وإنْ تَلا المَعْطُوْفُ فِعْلًا مُخْبَرا بِهِ عَنِ اسْمٍ فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا]

(**وَإن تَلا المعطُوفُ**) جملةً ذاتَ وجهين غَيْرَ تعجبية: بأن تلا (**فِعلًا مُخبَرًا بِهِ**) مع معموله (**عَنِ اسمٍ**) غير (ما) التَّعجُّبية؛ (**فاعطِفَن مُخَيَّرًا**) في اسم الاشتغال بين الرَّفع والنَّصب على السواء، بشرط أن يكونَ في الثّانية ضميرُ الاسم الأول، أو عطفٌ بالفاء، نحو: «زَيْدٌ قامَ وعَمْرٌو أكْرَمْتُهُ في داره»، أو«فعمرًا

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ١٤٢/٢، وتمهيد القواعد ١٦٨٥/٤.

[2] انظر شرح التَّسهيل ١٤١/٢، والارتشاف ٢١٧٠/٤، والتذييل والتكميل ٣١٦/٦.

[3] انظر شرح التَّسهيل ١٤٢/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٧/٦، وتمهيد القواعد ١٦٨٦/٤.

[4] الكتاب ١٤٨/١، وانظر أوضح المسالك ١٧٠/٢، والمقاصد الشافية ٩٩/٣.

[5] الكتاب ١٤٨/١.

[6] هي قراءة أبي السَّمّال. وقال الأخفش: وأما قوله:﴿إِنّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾ فهو يجوز فيه الرفع، وهي اللغة الكثيرة، غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب. انظر معاني القرآن للأخفش ٨٤/٢، والمحتسب ٣٠٠/٢.

أكرَمْتُهُ» برفع (عمرو) ونصبه؛ فالرَّفع مراعاة للكبرى، والنَّصب مراعاة للصغرى؛ ولا ترجيح؛ لأنَّ في كلٍّ منهما مشاكلةً، بخلاف «ما أَحْسَنَ زيدًا! وعمرو أكرمته عنده»؛ فإنَّه لا أثر للعطف فيه. فإن لم يكن في الثّانية ضمير الاسم الأوَّل، ولم تعطف بالفاء، فالأخفش والسِّيرافيّ[1] يمنعانِ النَّصب، والفارسي[2] وجماعة –منهم الناظم[3]– يجيزونه. وقال هشام[4]: الواو كالفاء، وهو ما يقتضيه كلام الناظم[5].

تنبيهٌ:

شِبْهُ العاطف في هذا أيضًا كالعاطف، وشِبْهُ الفعل كالفعل؛ فالأوَّل: نحو: «أنا ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى عَمْرًا ضَرَبْتُهُ»، والثّاني: نحو: «هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا يكرمه»، برفع (عمرو) ونصبِه على السواء فيهما[6].

[٢٦٣- والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَما أُبِيْحَ افْعَلْ ودَعْ ما لَمْ يُبَحْ]

(**والرَّفعُ فِي غَيرِ الَّذِي مَرَّ**) أنَّه يجب معه النَّصب، أو يمتنع، أو يكون راجحًا، أو مساويًا (**رَجَح**) على النَّصب؛ لسلامة الرَّفع في الإضمار الذي هو خلاف الأصل، فرفعُ «زيد» بالابتداء في قولك: «زيد ضربته» أرجحُ من نصبه بإضمار فعل، ونصبُه عربيٌّ جيّد، خلافًا لمن منعه[7]. وأنشد ابن الشجري[8] على جوازه قوله[9]:

---

[1] انظر البصريات ٢١١، وشرح التَّسهيل ١٤٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٧/١، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٦، وتمهيد القواعد ١٦٩٣/٤، والتصريح ٣٠٤/١. وهو رأي الزيادي كما في المساعد ٤١٩/١.

[2] انظر البصريات ٢١١، والتذييل والتكميل ٣٣٢/٦. وهو ظاهر كلام سيبويه. انظر الكتاب ٨٨/١.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢.

[4] انظر التذييل والتكميل ٣٣٤/٦، والتصريح ٣٠٥/١.

[5] انظر أوضح المسالك ١٧١/٢.

[6] انظر الارتشاف ٢١٧١/٤، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٦.

[7] قال في التَّسهيل: وإن عُدِمَ المانع والموجب والمرجّح والمسوّي، رجح الابتداء خلافًا للكسائي، في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى. التَّسهيل ٨١، وانظر شرح التَّسهيل ١٤٤/٢، والتذييل والتكميل ٣٤٤/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢٣/١، وابن عقيل ٥٢٨/١، وتمهيد القواعد ١٦٩٨/٤.

[8] أمالي ابن الشجري ٢٨٩/١.

[9] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٣، ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٩٨٦/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٤/٢، ولامرأة من بني الحارث في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٧٧/١، وأمالي ابن الشجري ٢٨٨/١، والحماسة البصرية ٢٤٣/١، والخزانة ٣٠٠/١١، وبلا نسبة في ابن الناظم ٢٤١، وابن الوردي ١٤٦، وتخليص الشواهد ٥٠١.

فارسًا ما غادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قراءة بعضهم[1]: «جَنّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها»[الرعد: ٢٣] بنصب (جنات).

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (**فَما أُبِيحَ**) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّه إليه وتُخَرِّجه عليه، (**افعَل وَدَع ما لَم يُبَح**) لك فيه ذلك.

[٢٦٤- وفَصْلُ مَشْغُوْلٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإضافةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي]

(**وَفَصلُ مَشغُولٍ**) من ضمير الاسم السابق (**بِحَرفِ جَرٍّ**) مُطلقًا (**أو بِإضافةٍ**)، وإن تتابعت، أو بهما معًا؛ (**كَوَصلٍ يَجرِي**) في جميع ما تقدَّم؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجري مع انفصاله منه بما ذكر؛ فيجب النَّصب في نحو: «إنْ زيدًا مررتَ بهِ أو بغلامه، أو حُبِسْتَ عليه، أو على غلامه، أو أكرمت أخاه، أو غُلامَ أخيه»؛ (أكْرِمْكَ) كما يجب في نحو: «إنْ زَيْدًا أكرَمْتَه»؛ ويمتنع النَّصب ويتعين الرَّفع في نحو: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مُرَّ بهِ، أو بغلامه، أو حُبِسَ عليه، أو على غلامه، أو يضرب أخاه، أو غُلامَ أخيه؛ عَمْرٌو» كما وجب الرَّفع في نحو: «فإذا زيدٌ يضربه عمرو»، وقِسْ على ذلك بقيَّةَ الأمثلةِ.

تنبيهٌ:

النَّصبُ في نحو: «زَيْدًا ضربته» أحْسَنُ منه في نحو: «زيدًا ضربت أخاه»؛ وفي نحو: «زيدًا ضربت أخاه» أحسن منه في نحو: «زيدًا مررت بأخيه»[2].

[٢٦٥- وسَوِّ فِي ذا البابِ وصْفًا ذا عَمَلْ بِالفِعلِ إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ]

(**وَسَوِّ في ذا البابِ وَصفًا ذا عَمَل**)، وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، (**بِالفِعل**) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق، نحو: «أزَيدًا أنت ضاربُه، أو مُكْرِمٌ أخاه، أو مارٌّ بِهِ، أو مَحْبُوسٌ عليه؟»؛ تريد الحال أو الاستقبال، كما تقول: «أزيدًا تضربُهُ، أو تُكْرِم أخاه، أو تَمُرُّ به، أو تُحْبَسُ عليه؟»[3].

---

[1] انظر المغني ٧٧٨، وشرح شذور الذهب ٥٤٨.

[2] نبَّه على هذا أبو حيان في التذييل، وقال في شرحه للألفية: وذهب ابن كيسان إلى أن النصب في نحو «زيدًا مررت به» أحسن منه في «زيدًا ضربت أخاه»، ولم يحتج بشيء، والصحيح العكس. انظر التذييل والتكميل ٣٥٦/٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢٤/١.

[3] انظر الكتاب ٩٣/١، وشرحه للسيرافي ٣٩٣/١، والرد على النحاة ١١٢.

وإنَّما امتنع «زيدًا أنت تضربه» بخلاف «أنت ضاربه» لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه؛ بخلاف الفعل.

فإن كان الوصف غيرَ عامل لم يجُزْ أن يُفَسِّر عاملًا؛ فلا يجوز: «أزيدًا أنت ضارِبُهُ –أو محبوسٌ عليه– أمسِ». وإنَّما يكون الوصفُ العامل كالفعل في التفسير (**إن لَم يَكُ مانعٌ حَصَل**) يمنعه من ذلك؛ كوقوعه صلةً لـ«أل»؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها، وما لا يعمل لا يُفسِّر عاملًا؛ ومن ثَمَّ امتنع تفسير الصِّفة المشبَّهة، فلا يجوز «زيدًا أنا الضّاربه»، ولا «وَجْهَ الأب زَيْدٌ حَسَنُهُ»[1].

تنبيهٌ:

يتعيَّن الرَّفعُ في «زَيْدٌ عَلَيْكَه»، و«زَيْدٌ ضَرْبًا إيّاهُ»؛ لأنَّهما غيرُ صفةٍ. نعَمْ، يجوز النَّصب عند مَنْ يُجوِّز تقديم معمولِ اسم الفعل، وهو الكسائي[2]، ومعمولِ المصدر الذي لا ينحلُّ بحرف مصدريٍّ، وهو المبرِّد والسيرافي[3].

[٢٦٦. وعُلْقةٌ حاصِلةٌ بِتابِعٍ كَعُلْقةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الواقِعِ]

(**وَعُلقةٌ**) بين العامل الظاهر والاسم السابق (**حاصِلةٌ بِتابِعٍ**) سَبَبِيٌّ له جارٍ على متبوعٍ أجنبيٍّ منه، وهو الشاغل، نعتًا، أو عطف نَسَقٍ بالواو، أو عطف بيان، (**كَعُلقةٍ بِنَفسِ الاسمِ**) السببيِّ (**الواقِعِ**) شاغلًا، فكما تقول: «زَيْدًا أكرمت أخاه» أو(مُحِبَّهُ) فتكون العلقَةُ بين «زيد» و«أكرمت» عَمَلَهُ في سببيه كذلك تقول: «زيدًا أكرمتَ رَجُلًا يُحِبُّه»، أو«أكرمت عَمْرًا وأخاهُ» أو«عَمْرًا أخاه»؛ فتكون العُلْقَةُ عَمَلَه في متبوع سببيِّه المذكور.

ويجوز أن يكونَ المراد بـ«العُلقة» الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق؛ فتكون الباء بمعنى في؛ أي: إنَّ وجودَ الضمير في تابع الشاغل كافٍ في الرَّبْطِ كما يكفي وجوده في نفس الشاغل، وإن كان الأصل أن يكونَ متصلًا بالعامل، أو منفصلًا عنه بحرف جرّ، ونحوه[4].

تنبيهٌ:

لو جَعلتَ «أخاه» من قولك: «زَيْدًا أكْرَمْتُ عَمْرًا أخاهُ» بدلًا امتنعتِ المسألةُ: نَصَبْتَ، أو رفعت؛ لأنَّ البدل في نِيّة تكرير العامل، فتخلو الأولى عن الرابط. نعم، يجوز ذلك إن قلنا: إنّ العامل في البدل هو

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ١٣٦/٢، والارتشاف ٢١٧٢/٤، والمقاصد الشافية ١١٢/٣.

[2] انظرالارتشاف ٢١٦٢/٤، والتذييل والتكميل ٣١٨/٦، وأوضح المسالك ١٧٢/٢.

[3] انظر المقتضب ١٥٧/٤، وشرح التَّسهيل ١٢٨/٣، والارتشاف ٢٢٥٥/٥، وأوضح المسالك ١٧٢/٢.

[4] انظر المقاصد الشافية ١١٧/٣.

العامل في المُبدَلِ منه. وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو؛ لإفادة الواو معنى الجمع؛ بخلاف غيرها من حروف العطف.

خاتمة:

إذا رَفَع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ، نحو: «أزيدٌ قام؟» أو«غُضِب عليه»، أو ملابسًا لضميره، نحو: «أزيدٌ قامَ أبوه؟»؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرَّفع بالابتداء؛ كـ«خرجتُ فإذا زَيْدٌ قامَ»، و«ليتما عمرٌو قَعَدَ»؛ إذا قدرت (ما) كافَّة، أو بالفاعلية، نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و«هلَّا زيدٌ قامَ»؛ وقد يكون راجحَ الابتدائية على الفاعلية، نحو: «زيدٌ قامَ»؛ وذلك عند المبرِّد ومُتابِعِيه[1]، وغيرُهم يوجب ابتدائيَّتَه؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل، وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية، نحو: «زَيْدٌ لِيَقُمْ»، ونحو: «قامَ زيدٌ وعمرٌو قعد»، ونحو: ﴿أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩]؛ وقد يستويان، نحو: «زَيْدٌ قامَ وَعَمْرٌو قُعِدَ عِنْدَهُ»[2]؛ والله أعلم.

[1] ومنهم ابن العريف وابن مالك. انظر المقتضب ١٢٨/٤، والمغني ٤٩٧، وأوضح المسالك ١٧٤/٢.

[2] انظر الارتشاف ٢١٧٦/٤، والمغني ٤٩٧، وتمهيد القواعد ١٧٠٧/٤.

تَعَدِّي الفِعلِ وَلُزُومُهُ

[٢٦٧ـ عَلامةُ الفِعْلِ الـمُعَدَّى أنْ تَصِلْ ها غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ]

(**عَلامةُ الفِعلِ المعَدَّى**) إلى مفعول به فأكثر –ويُسمَّى أيضًا واقعًا[١]؛ لوقوعه على المفعول به، ومجاوزًا[٢]؛ لمجاوزته الفاعلَ إلى المفعول به– أمران:

الأوَّل: صحة (**أن تَصِل ها**) ضميرٌ راجعٌ إلى (**غَيرِ مَصدَر بِهِ**).

والثّاني: أن يُصاغ منه اسمُ مفعولٍ تام، وذلك (**نَحوُ عَمِل**)، فإنك تقول منه: «الخَيْرُ عَمِلَهُ زَيْدٌ»؛ فهو «معمول»، بخلاف نحو: «خرج»؛ فإنَّه لا يُقال منه: «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو»، ولا «هُوَ مَخْرُوجٌ»، بل مَخْرُوجٌ بِهِ، أو إليه؛ فلا يتمُّ إلا بالحرف.

والاحترازُ بهاء غيرِ المصدر من هاء المصدر؛ فإنَّها تتَّصِلُ باللازم والمتعدي، نحو: «الخروجُ خَرَجَهُ زَيْدٌ»، و«الضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمْرٌو»[٣].

تنبيهٌ:

هذه الهاء تتَّصِل بـ(كان) وأخواتها؛ والمعروف أنَّها واسطة؛ أي: لا متعدية ولا لازمة[٤]، ولعلَّه جعلها منَ المتَعَدِّي نظرًا إلى شبهها به، وربما أُطلِقَ على خبرها المفعول[٥].

[٢٦٨ـ فانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ]

(**فانصِب بِهِ مَفعُولَهُ إن لَم يَنُب**) ذلك المفعول (**عَن فاعِلٍ نَحوُ تَدَبَّرتُ الكُتُب**)، فإن ناب عنه رفعته به كما سلف[٦].

[٢٦٩ـ ولازِمٌ غَيْرُ الـمُعَدَّى وحُتِمْ لُزُومُ أفْعالِ السَّجايا كَنَهِمْ

---

[١] انظر العين (ل ع ق) ١٦٦/١، ومعاني القرآن للفراء ١٤٥/٢، و١٥٠، وتفسير الطبري ٥٩٤/٣، والمفتاح ٥٦، و شرح المقدمة المحسبة ٣٠٢/٢. وقد استخدم سيبويه الفعل الواقع وغير الواقع لغير هذا المعنى. انظر الكتاب ١٦/٣، وشرحه للسيرافي ٣٥٢/٢.

[٢] انظر المفتاح ٥٦. دقائق التصريف

[٣] انظر شرح التَّسهيل ١٤٨/٢، والمقاصد الشافية ١٢٤/٣.

[٤] انظر شرح كتاب الحدود للفاكهي ١٧٣.

[٥] انظر الكتاب ٤٥/١.

[٦] انظر شرح الكافية الشافية ٦٢٩/٢، والمقاصد الشافية ١٣١/٣.

٢٧٠ـ كَذا افْعَلَلَّ والـمُضاهِي اقْعَنْسَسا وما اقْتَضَى نَظافةً أوْ دَنَسا

٢٧١ـ أوْ عَرَضًا أوْ طاوَعَ الـمُعَدَّى لِواحِدٍ كَمَدَّهُ فامْتَدّا]

(**وَلازِمٌ غَيرُ المعَدَّى**) (غيرُ المعدَّى): مبتدأ، و(لازم): خبره؛ أي: ما سوى المعدَّى هو اللازم؛ إذ لا واسطة، ويسمى قاصرًا أيضًا[١]؛ لقصوره على الفاعل، وَغَيْرَ واقع، وغير مُجاوز[٢]؛ لذلك.

(**وَحُتِم لُزُومُ أفعالِ السَّجايا**) وهي الطبائع؛ والمراد بأفعال السجايا: ما دَلَّ على معنىً قائمٍ بالفاعل لازم له[٣] (**كَنَهِم**) -بكسر الهاء- الرجلُ؛ إذا كثُر أكلُه، وَشَجُعَ، وَجَبُنَ، وَحَسُنَ، وَقَبُحَ، وَطالَ، وَقَصُرَ، وَما أشبه ذلك[٤].

و(**كَذا**) ما وازن (**افعَلَلَّ**) نحو: اقْشَعَرَّ، واشْمَأَزَّ، واطْمَأنَّ، وما أُلحِقَ به، وهو افْوَعَلَّ، نحو: «اكْوَهَدَّ الفرخُ»، إذا ارْتَعَدَ.

(**و**)كذا (**الـمُضاهِي**) أي: المشابه في الوزن: (افْعَنْلَلَ)، نحو: احْرَنْجَمَ، يُقال: «احْرَنْجَمَتِ الإبلُ»، أي: اجتمعت، وما أُلحِقَ به، وهو وزنان: (افعَنْلَلَ) -بزيادة إحدى اللامين- نحو: (**اقعَنسَسا**) يُقال: «اقْعَنْسَسَ البعيرُ»؛ إذا امتنع منَ الانقياد، و(افعَنْلَى)، نحو: «احْرَنَبى الدِّيكُ»؛ إذا انتفش للقتال، و«اسْلَنْقَى الرجلُ»؛ إذا نام على ظهره. وقد جاء منه المتعدي، نحو: اسْرَنْدَى، واغْرَنْدَى: أي علا وَرَكِبَ[٥]، في قول الراجز[٦]:

قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَسْرَنْدِيْني

أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِيْني

---

[١] انظر شرح كتاب الحدود للفاكهي ١٧٣.

[٢] انظر المفتاح ٥٦.

[٣] انظر المقاصد الشافية ١٣٥/٣.

[٤] انظر المغني ٦٧٤.

[٥] انظر شرح الكافية الشافية ٦٣٠/٢، والمقاصد الشافية ١٣٤/٣.

[٦] الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٢١٥/٢، والممتع ١٢٧، وسفر السعادة ٢٩٩/١، وشرح الرضي على الشافية ٤٨/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢٧/١، واللسان (س ر د) و (غ ر ن د)، والمغني ٦٧٥، والمقاصد الشافية ١٣٨/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٨٥/٢، والتَّصريح ٣١١/١.

تنبيهٌ:

يجوز في (اِقْعَنْسَسَ) أن يكونَ مفعولًا للمضاهي، والأوْلَى أن يكونَ فاعلًا له، والمفعول محذوف؛ أي: والمُضاهيه (اقْعَنْسَسَ)؛ لما عرفت أنَّه مُلْحَق بـ(احرنجم).

(و) كذلك حُتِمَ أيضًا لزوم (**ما اقتَضَى**) من الأفعال (**نَظافةً أو دَنَسا**)، نحو: نَظفَ، وطَهُرَ، وَوَضُؤَ، ودَنَسَ، ونَجس، وقَذر؛ (**أو عَرَضًا**) وهو: ما ليس حركةَ جسمٍ من معنى قائمٍ بالفاعل غير ثابت فيه، كَمَرِضَ، وكَسِلَ، ونَشِطَ، وفَرِحَ، وحَزِنَ، وَنَهِمَ؛ إذا شبع؛ (**أو طاوَعَ المعَدَّى لِواحِدٍ كَمَدَّهُ فامتَدّا**)؛ وَدَحْرَجْتُ الشيءَ فَتَدَحْرَجَ؛ أمّا مطاوعُ المتعدِّي لأكثر من واحد فإنَّه متعد[1]؛ كما مرَّ.

[٢٧٢- وعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وإنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ]

(**وَعَدِّ لازِمًا بِحَرفِ جَرِّ**)، نحو: «ذَهَبْتُ بزيدٍ»، بمعنى: أذهبته، و«عجبتُ منهُ»، و«غَضِبْتُ عليه».

(**وَإن حُذِف**) حرفُ الجرِّ (**فالنَّصبُ لِلمُنجَرِّ**) وجوبًا. وشذَّ إبقاؤه على جرّه، في قوله[2]:

..... أَشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابِعُ

أي: إلى كليب.

[٢٧٣- نَقْلًا وفِي أنَّ وأنْ يَطَّرِدُ مَعْ أمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوا]

وحيث حُذِفَ الجارّ في غير (أنَّ) و(أنْ) فإنَّما يحذف (نَقْلًا) لا قياسًا مُطّردًا، وذلك على نوعين:

الأوَّل: وارد في السَّعة، نحو: شَكَرْتُهُ، وَنَصَحْتُهُ، وَذَهَبْتُ الشّامَ[3].

والثّاني: مخصوص بالضَّرورة، كقولِه[4]:

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ٦٣٢/٢، والمقاصد الشافية ١٣٥/٣.

[2] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٤٢٠/١، وتخليص الشواهد ٥٠٤، والمقاصد النحوية ٩٨٨/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٢/١، والتَّصريح ٣١٢/١، والخزانة ١١٣/٩، وبلا نسبة في التَّسهيل ٨٣، وشرح التَّسهيل ١٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، وابن الناظم ٢٤٨، وشرح الرضي على الكافية ١٣٧/٤، والارتشاف ٢٠٩٢/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٣/١١، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢٧/١، وابن الوردي ١٤٨، وأوضح المسالك ١٧٨/٢، والمقاصد الشافية ١٤٣/٣، وابن جابر ١٨٠/٢، والبهجة المرضية ١٨٣/١. وصدره: إذا قيل أيُّ النّاسِ شرُّ قبيلة.

[3] انظر البديع ٤٣٥/١، وشرح الكافية الشافية ٦٣٦/٢، والمقاصد الشافية ١٤٤/٣.

[4] هو المتلمس، والبيت له في ديوانه ٩٥، والكتاب ٣٨/١، والأصول ١٧٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٣٤/٢، والجنى الداني ٤٧٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٤، والمقاصد الشافية ١٤٣/٣، والمقاصد النحوية ٩٩٢/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٩٤/١، والتَّصريح ٣١٢/١، والخزانة ٣٥١/٦، وبلا نسبة في البصريات ٩١٤/٢، وابن الناظم ٢٤٧، وأوضح المسالك ١٨٠/٢، والمكودي ٣٠٣/١. وعجزه: والحبُّ يأكلُه في القريةِ السُّوسُ.

آلَيْتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ .....

وقوله[1]:

.... كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أي: على حَبِّ العراق، وفي الطريق.

(و) حذفه (**فِي أنَّ وَأن يَطَّرِدُ**) قياسًا (**مَع أمن لَبسٍ كَعَجِبتُ أن يَدُوا**) ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا۟ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ [الأعراف: ٦٣ و٦٩] ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ أي: من أن يَدُوا: أي يُعْطُوا الدِّيَةَ، ومن أن جاءكم، وبأنَّه[2].

فإن خِيفَ اللَّبْسُ امتنع الحذف، كما في: «رَغِبْتُ في أنْ تَفْعَلَ، أو عَنْ أنْ تَفْعَلَ»؛ لإشكال المراد بعد الحذف[3].

وأمّا قوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] فيجوز أن يكونَ الحذف فيه لقرينة كانت، أو أنَّ الحذفَ لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وفَقْرِهنّ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتَّقديرين[4].

تنبيهان:

الأوَّل: إنَّما اطَّرَدَ حذفُ حرف الجرِّ مع (أنَّ) و(أنْ) لطولهما بالصلة[5].

---

[1] هو ساعدة بن جؤية الهذلي، والبيت له في الكتاب ٣٦/١، ونوادر أبي زيد ١٥، وتخليص الشواهد ٥٠٣، والمقاصد الشافية ١٤٣/٣، والمقاصد النحوية ٩٨٩/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٧/١، والتَّصريح ٣١٢/١، والخزانة ٨٣/٣، وبلا نسبة في الحجة ٤٤٠/٥، والمستقصى ٧٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٣/١، والبديع ١٦٨/١، وشرح التَّسهيل ٢٢٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، وابن الناظم ٢٤٧، والارتشاف ١٤٣٦/٣، وابن الوردي ١٤٨، وأوضح المسالك ١٧٩/٢. وأوله: لدن بهز الكف يعسل متنه فيه...

[2] انظر الكشاف ٣٤٥/١، وإرشاد السالك ٣٤٢/١، والمقاصد الشافية ١٤٨/٣.

[3] انظر شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، والتذييل والتكميل ١٥/٧، وتمهيد القواعد ١٧٢٨/٤.

[4] انظر ما روي عن سعيد بن جبير في هذا في الطبري ٢٥٥/٩. وانظر التذييل والتكميل ١٥/٧، والمغني ٨٨٧، وتمهيد القواعد ١٧٢٨/٤، والمقاصد الشافية ١٤٨/٣.

[5] انظر الكناش ١٧٦/١، والتذييل والتكميل ٢٣٦/٧.

الثّاني: اختلفوا في محلهما بعد الحذف، فذهب الخليل[1] والكسائي[2] إلى أن محلهما جرٌّ؛ تمسُّكًا بقولِه[3]:

وَما زُرْتُ لَيْلَى أن تَكُونَ حَبِيبَةً إليَّ وَلا دَيْنٍ بها أَنا طالبُهْ

بجرِّ (دَيْنٍ)، وذهب سيبويه[4] والفراء[5] إلى أنَّهما في موضع نصب، وهو الأقيس[6].

ومثل (أنّ) و(أنْ) في حذف حرف الجرِّ قياسًا (كي) المصدرية، نحو: «جِئْتُكَ كيْ تَقُومَ»؛ أي: لكي تقوم[7].

[٢٧٤- والأَصْلُ سَبْقُ فاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ]

(**والأصلُ**) في ترتيب مفعولِي الفعل المتعدّي إلى اثنين ليس أصلُهما المبتدأ والخبر (**سَبقُ فاعِلٍ**)؛ أي: أن يسبق الفاعلُ (**مَعنًى**) منهما المفعولَ معنًى (**كَمَن مِن**) قولك: «**ألبِسُن مَن زارَكُم نَسجَ اليَمَن**»؛ فإن (مَنْ) هو اللابس؛ فهو الفاعل في المعنى، و(نَسْجَ اليمن) هو الملبوس؛ فهو المفعول في المعنى.

---

[1] تابع الأشموني ابن مالك في نقل هذا المذهب عن الخليل، وإنما مذهبه النصب، قال سيبويه: ((فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا. هذا قول الخليل)) الكتاب ١٢٦/٣-١٢٧. وانظر شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، وابن الناظم ٢٤٩، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢٨/١، ابن الوردي ١٤٨، والمقاصد الشافية ١٤٩/٣.

[2] شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، والتذييل والتكميل ١٦/٧، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، والمساعد ٤٢٩/١، وتمهيد القواعد ١٧٣٠/٤.

[3] البيت للفرزدق في ديوانه ٨٤/١، والكتاب ٢٩/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٠٣/٢، واللسان (ح ن ط ب)، وتخليص الشواهد ٥١١، والمقاصد النحوية ٩٩٦/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٨٥/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، وابن الناظم ٢٤٩، والتذييل والتكميل ١٦/٧، وتمهيد القواعد ١٧٣٠/٤، وابن الوردي ١٤٩، والبهجة المرضية ١٨٤/١. ويروى: سلمى.

[4] تابع الأشموني ابنَ مالك في نسبة هذا لسيبويه، وقال أبو حيان: ((ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب))، وقال سيبويه: ((وتقول: لبّيك إنّ الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: أن. ولو قال إنسان: إن (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار... لكان قولًا قويًا. وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك. والأول قول الخليل)). الكتاب ١٢٨/٣، وانظر شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، وابن الناظم ٢٤٩، والتذييل والتكميل ١٦/٧، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢٨/١.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١، وشرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، وابن الناظم ٢٤٩، والتذييل والتكميل ١٦/٧، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢٨/١.

[6] انظر شرح التَّسهيل ١٥٠/٢.

[7] انظر إرشاد السالك ٣٤٢/١، والمغني ٢٤١.

ويجوز العدول عن هذا الأصل؛ فيتقدّم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى، فيُقال: ألبِسَنْ نَسْجَ اليَمَنِ مَنْ زارَكم[1].

[٢٧٥- ويَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرا وتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى]

(**و**) قد (**يَلزَمُ الأصلُ**) المذكور (**لِمُوجِبٍ عَرا**) أي: وُجد، وذلك كخوف اللبس، نحو: «أعطيتُ زيدًا عمرًا»، وكون الثّاني محصورًا، كـ«ما أعطيتُ زيدًا إلّا دِرْهَمًا»، أو ظاهرًا والأوَّلُ ضمير متصل، نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١][2].

(**وَتركُ ذاكَ الأصلِ**) لمانعٍ وُجِدَ (**حَتمًا قَد يُرَى**) أي: قد يرى واجبًا، وذلك كما إذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورًا، نحو: «ما أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلا زَيْدًا»، أو ظاهرًا والثّاني ضميرًا متصلًا، نحو: «الدِّرهَمُ أعْطَيْتُهُ زَيْدًا»، أو مُلْتَبِسًا بضمير الثّاني، نحو: «أسْكَنْتُ الدارَ بانِيَها»، فلو كان الثّاني مُلْتَبِسًا بضمير الأوَّل كما في نحو: «أعطيت زَيْدًا مالَهُ»؛ جاز وجاز؛ على ما عُرِف في باب الفاعل[3].

تنبيهٌ:

حُكمُ المبتدأ معَ خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة؛ فجوازُ تقديمه في نحو: «ظَنَنْتُ زَيدًا قائمًا»، ووجوبُه في نحو: «ظَنَنْتُ زيدًا عمرًا»، وامتناعُه في نحو: «ظَنَنْتُ في الدارِ صاحِبَها»[4].

[٢٧٦- وحَذْفَ فَضْلةٍ أجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ ما سِيْقَ جَوابًا أوْ حُصِرْ]

(**وَحَذفَ فَضلةٍ**)، وهي المفعول من غيرِ باب (ظَنَّ)، (**أجِز**): اختصارًا، أو اقتصارًا (**إن لَم يَضِرّ**) حذفُها، كما هو الأصل، ويكون ذلك لغرض: إمّا لفظيٍّ؛ كتناسُب الفواصل، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ونحو: ﴿إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ٣﴾ [طه: ٣]، وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، وإمّا معنويٍّ؛ كاحتقاره في نحو؛ ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ﴾

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ٦٣٨/٢، والمقاصد الشافية ١٥٠/٣.

[2] انظر إرشاد السالك ٣٤٣/١.

[3] أي: جاز تقديم الثاني وتأخيره؛ لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة ولذلك قال هنا «جاز وجاز». انظر شرح التَّسهيل ١٥٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٩/٢.

[4] انظر المقاصد الشافية ١٥٣/٣. كتب الحديث.

[المجادلة: ٢١] أي: الكافرين، أو استهجانه؛ كقول عائشة رضي الله عنها: ((ما رأيتُ منهُ ولا رَأى مِنِّي))[١]؛ أي: العَوْرَةَ[٢].

فإن ضَرَّ الحذفُ امتنع، وذلك (**كَحَذفِ ما سِيقَ جَوابًا**) لسؤال سائل: كـ«ضَرَبْتُ زَيْدًا»، لمن قال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟»؛ (**أو حُصِر**)، نحو: «ما ضَرَبْتُ إلّا زَيدًا»، و«إنَّما ضربتُ زَيدًا»، أو حُذِفَ عاملُه، نحو: «إيّاك والأسدَ»[٣].

تنبيهٌ:

قوله: (يَضِرْ) هو بكسر الضاد مضارع (ضارَ يَضِيرُ ضَيْرًا)، بمعنى: ضرَّ يَضُرُّ ضُرًّا[٤]، قال الله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠]؛ أي: لم يضركم.

[٢٧٧- ويُحْذَفُ النّاصِبُها إنْ عُلِما وقَدْ يَكُوْنُ حَذْفُهُ مُلْتَزَما]

(**وَيُحذَفُ النّاصِبُها**) أي: ناصبُ الفضلة (**إن عُلِما**) بالقرينة، وإذا حُذِفَ فقد يكون حذفُه جائزًا، نحو: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، (**وَقَد يَكُونُ حَذفُهُ مُلتَزَمًا**) كما في باب الاشتغال، والنِّداء، والتَّحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان مثلًا، نحو: ((الكِلابَ عَلَى البَقَرِ))[٥]؛ أي: أرْسِلِ الكلاب، أو أُجرِيَ مُجْرى المثل، نحو: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١][٦].

خاتمة:

يصير المتعدّي لازمًا أو في حُكْمِ اللازم بخمسة أشياءَ:

الأوَّل: التضمين لمعنَى لازمٍ؛ والتضمينُ: إشرابُ اللفظِ معنى لفظٍ آخرَ وإعطاؤه حُكْمَهُ؛ لتصير الكلمة

---

[١] ذكره الزمخشري في الكشاف ٢/٩٥.

[٢] انظر شرح التَّسهيل ٢/١٦٣، والارتشاف ٣/١٤٨٢، والتذييل والتكميل ٧/٥٧، وتمهيد القواعد ٤/١٧٦٤.

[٣] انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٠، والمقاصد الشافية ٣/١٥٥.

[٤] انظر اللسان (ض ي ر).

[٥] من أمثال العرب، ويروى: الظباء على البقر. انظر العين (ك ر ب)، والأمثال لابن سلام ٢٨٤، والعقد الفريد ٣/٥٤، وفصل المقال ٤٠٠، والمستقصى ١/٣٣٠، والبديع ١/١٤٠، وشرح التَّسهيل ١/٣٣٧، ويجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب بفعل محذوف وجوبًا.

[٦] انظر شرح الرضي على الكافية ١/٣٤٣، والارتشاف ٣/١٤٧٧، والمغني ٨٢٧، وشرح شذور الذهب ٢٨٢.

تؤدي مُؤَدَّى كلمتين[1]؛ نحو: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور: ٦٣]؛ أي: يخرجون، ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ أي: تَنْبُ، ﴿ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٨٣]؛ أي: تحدَّثوا، ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾ [الأحقاف: ١٥]؛ أي: بارك لي[2].

ومنه قولُ الفرزدق[3]:

كَيْفَ تَرانِي قالبًا مِجَنِّي

قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيادًا عَنِّي

أي: صَرَفَه بالقتل، وقولُ الآخر[4]:

ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيالِنا أَرْماحُنا .....

أي: تَكَلَّفَتْ. وهو كثير جدًّا.

الثّاني: التحويل إلى فَعُلَ -بالضَّم- لقصد المبالغة والتَّعجُّب، نحو: ضَرُبَ الرجُلُ، وفَهُم، بمعنى: ما أضْرَبَهُ وأفهمه[5]!

الثّالث: مطاوعته المتعدّي لواحد، كما مرَّ.

الرّابع: الضَّعْفُ عن العمل: إمّا بالتَّأخير، نحو: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤][6]، أو بكونه فرعًا في العمل، نحو: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [البقرة: ٩٧][7]، ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧][8].

---

[1] انظر المغني ٨٩٧، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٦، والارتشاف ١٤٣٨/٣. وقد أنكر أبو حيان أثر التضمين في تعدية الفعل. انظر التذييل والتكميل ٣٠/٦.

[2] انظر شرح التَّسهيل ١٥٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٠/١١، والمغني ٨٩٧، وتمهيد القواعد ٢٩٦٥/٦.

[3] الرجز له في المحتسب ٥٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٢٩/١، والمغني ٨٩٩، وتمهيد القواعد ٢٩٦٥/٦، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٥٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٠/١١، والجنى الداني ٢٤٥.

[4] البيت للأعشى في مجاز القرآن ٤٩/٢، وبلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٤٦٠، والارتشاف ١٧٠٤/٤، والتذييل والتكميل ٢٠٥/١١، وتمهيد القواعد ٢٩٥٣/٦. وعجزه: ملء المراجل والصريح الأجردا.

[5] انظر المغني ٦٧٤.

[6] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٦/٣، وإرشاد السالك ٤٤٨/١.

[7] آل عمران ٣، المائدة ٤٦.

[8] البروج ١٦. وانظر شرح الرضي على الكافية ٤٢٠/٣.

الخامس: الضَّرورة، كقولِه[1]:

تَبَلَتْ فُؤادَك في المنامِ خَرِيدةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ ببارِدٍ بَسّامِ

ويصير اللازم متعدّيًا بسبعة أشياء[2]:

الأوَّل: همزة النقل كما أسلفته.

الثّاني: تضْعيف العين، نحو: «فَرِحَ زيد»، و«فَرَّحْتُ زَيدًا». وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ [آل عمران: ٣][3].

الثّالث: المفاعلة، تقول في «جلس زيد، ومشى، وسار»: «جالستُ زيدًا، وماشيته، وسايرته»[4].

الرّابع: (اسْتَفْعَلَ) للطلب أو النسبة للشيء، كـ«اسْتَخْرَجْت المال»، و«اسْتَحْسَنْتُ زَيْدًا»، و«استقبحتُ الظلم». وقد يَنقلُ ذا المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «اسْتَكْتَبْتُهُ الكتابَ»، و«اسْتَغْفَرْتُ اللهَ الذنْبَ». ومنه قوله[5]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ أحْصِيه .....

وإنَّما جاز «استغفرتُ اللهَ منَ الذنب» لتضمُّنه معنى «استتبت»؛ أي: طلبت التوبة[6].

الخامس: صَوْغ الفعل على فَعَلْتُ – بالفتح – أفعُلُ – بالضم – لإفادة الغَلَبَة، تقول: «كَرَمْتُ زَيدًا أكرُمُه»، أي: غلبته في الكرم[7].

---

[1] هو حسان بن ثابت، والبيت له في ديوانه ١٠٧، والأغاني ١٣٧/٤، وشرح التَّسهيل ١٥٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/١١، والجنى الداني ٥١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٣٢/١، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٠٢/٤، والمغني ١٤٨.

[2] تبع الأشموني ابن هشام في هذا، فأخذ عنه باختصار وتصرف. انظر المغني ٦٧٨ وما بعدها.

[3] انظر شرح الرضي على الكافية ١٤٠/٤، والمغني ٦٧٩.

[4] انظر التذييل والتكميل ٦٢/٧، والمغني ٦٧٨.

[5] البيت بلا نسبة في الكتاب ٣٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٣/١، وأدب الكاتب ٥٢٤، والمقتضب ٣٢١/٢، والأصول ١٧٨/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١، والبديع ٤٤١/١، وابن يعيش ٦٣/٧، ٥١/٨، وسفر السعادة ٩٦٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٩/٢، والتذييل والتكميل ١٩/٧، وشرح شذور الذهب ٤٧٩، وأوضح المسالك ٣٦٢/٢، وتمهيد القواعد ١٧٣٦/٤، والمقاصد الشافية ٥٢٥/٣، والمقاصد النحوية ١١٨٠/٣، والتَّصريح ٣٩٤/١، والخزانة ١١١/٣. وعجزه: ربّ العباد إليه الوجه والعمل.

[6] التذييل والتكميل ٢١/٧، وقد عدَّ ابن الحاجب تعدّيَها بالصيغة والحرف لغتين. انظر أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ و٨٠٧/٢.

[7] انظر المغني ٦٧٤.

السادس: التضمين، نحو: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]؛ أي: لا تَنْوُوا؛ لأنَّ «عَزَمَ» لا يتعدَّى إلّا بـ«عَلَى»، تقول: عَزَمْتُ عَلَى كذا، لا عزَمْتُ كذا[١].

ومنه: «رَحُبَتْكُمُ الطّاعةُ»، و(طَلُعَ بِشْرٌ اليَمَنَ)؛ أي: وسعتكم، وبلغ اليمن[٢].

السابع: إسقاط الجار توسُّعًا، نحو: ﴿أَعَجِلْتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡ﴾ [الأعراف: ١٥٠]؛ أي: من أمره[٣]، ﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]؛ أي: عليه[٤]، وقوله[٥]:

..... كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أي: في الطريق[٦].

وليس انتصابُهما[٧] على الظرفية، خلافًا للفارسيّ في الأوَّل[٨]، وابن الطراوة[٩] في الثّاني؛ لعدم الإبهام. والله أعلم.

---

[١] انظر شرح الرضي على الكافية ١٣٨/٤، والمغني ٨٩٨. وقد عدَّ ابن الشجري هذه الآية مما حُذف فيه الجار توسعًا. انظر الأمالي ٢٨٥/١.

[٢] انظر شرح الرضي على الكافية ١٣٨/٤، والتذييل والتكميل ١٤/٧، وشرح شذور الذهب ٤٦٠.

[٣] انظر معاني القرآن للأخفش ٣٢٢/١. وقد حمل ناظر الجيش هذه الآية وما بعدها على التضمين. انظر تمهيد القواعد ١٧٢٧/٤.

[٤] انظر معاني القرآن للفراء ٤٢١/١، وللأخفش ٣٢١/١، وللزجاج ٤٣٠/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٨/٢، والتذييل والتكميل ١٢/٧، والمغني ٦٨١.

[٥] هو ساعدة بن جؤية الهذلي، وقد تقدم صـ٤٣٥.

[٦] انظر الإيضاح العضدي ١٨٢.

[٧] أي: (كل) في الآية الأولى، و(الطريق) في البيت.

[٨] وهو (كل). وعبارة الأشموني فيها خلل، لأنه أخذها عن ابن هشام، وفي عبارته أنَّ الفارسي لا يقول بظرفيته، وإنما ردَّ على الزجاج ذلك. انظر معاني القرآن للزجاج ٤٣١/٢، والإغفال لأبي علي ٣٠٢/٢-٣٠٤، والمغني ٦٨١ و ٧٥٠.

[٩] انظرالإفصاح ٦٧-٦٨، والمغني ٦٨١.

التَّنازُعُ فِي العَمَلِ[1]

[٢٧٨- إنْ عامِلانِ اقْتَضَيا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْواحِدِ مِنْهُما العَمَلْ]

(**إن عامِلانِ**) فأكثر (**اقتَضَيا**) أي: طَلَبا (**فِي اسمٍ عَمَل**) متَّفِقًا أو مختلفًا (**قَبلُ**) أي: حال كونهما قَبْلَ ذلك الاسم (**فَلِلواحِدِ مِنهُما العَمَل**) فيه اتِّفاقًا[2].

والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو[3]:

..... أَتاكَ أتاكَ اللّاحِقُونَ.....

إذ الثّاني توكيد، وإلا فَسَد اللفظ؛ إذ حقُّه حينئذ أن يقول: (أتاكَ أتَوْكَ)، أو(أتَوْكَ أتاكَ)[4]؛ ومن نحو:

..... كفانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ[5]

فإن الثّاني لم يطلب (قليل)، وإلا فسد المعنى؛ إذ المراد: كفاني قليل من المال، ولم أطلب المُلْكَ[6].

---

[1] ويسمى هذا الباب أيضًا باب الإعمال، وباب الإعمال والإلغاء، وباب إعمال الفعلين. انظر التبصرة والتذكرة ١١٣/١، والمقدمة الجزولية ١٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١، والارتشاف ٩٤٢/٢ و ٢١٣٩/٤، والتصريح ٣١٥/١، والبهجة المرضية ١٨٩/١، ومعجم مصطلحات النحو ٢٧٩، ومعجم المصطلحات النحوية ٢٢٠. ويسمى أيضًا باب عطف الفعل على الفعل. انظر الغرة المخفية ٣٢١/١. وقد ذكر سيبويه مسائل من التنازع في باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك، وقد عنون ابن عصفور الباب بقريب من هذا. انظر الكتاب ٧٣/١، و شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١.

[2] انظر الإيضاح العضدي ٦٥، والمقدمة الجزولية ١٦٤، والتبيين ٢٥٢.

[3] البيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١، وشرح التَّسهيل ١٦٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢، وابن الناظم ٢٥٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٢، والارتشاف ١٩٥٧/٤، والتذييل والتكميل ٦٨/٧، وابن الوردي ١٥٠، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وتخليص الشواهد ٥١٣، وتمهيد القواعد ١٧٧٢/٤، والمقاصد الشافية ١٦٩/٣، والمكودي ٣٠٩/١، وابن جابر ١٩١/٢، والمقاصد النحوية ١٠١٤/٣، والخزانة ١٥٨/٥. و تتمة البيت:

فأين إلى أين النجاء ببغلتي ..... احبس احبس

[4] انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٣/٢، والتذييل والتكميل ٦٨/٧، وأوضح المسالك ١٩٤/٢. وقد شرط ابن مالك أن يكون العامل المقتضي لغير توكيد. انظر شرح التَّسهيل ١٦٤/٢.

[5] البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، والكتاب ٧٩/١، والبديع ١١٢/١، والتبيين ٢٥٦، واللباب ١٥٦/١، وشرح الرضي على الكافية ١١٢/١، والارتشاف ٢١٥٢/٤، والتذييل والتكميل ١٢١/٧، وتذكرة النحاة ٣٣٩، والمغني ٦٦٠، وتمهيد القواعد ١٧٧٨/٤، والمقاصد النحوية ١٠٣٢/٣، والخزانة ٣٢٧/١، وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٤، والمقرَّب ١٦١/١. وصدره: فلو أنَّ ما أسعى لأدنى مَعيشةٍ.

[6] انظر الكتاب ٧٩/١.

ويكونهما قبلُ من نحو: «زَيْدٌ قامَ وقَعَدَ»؛ لأنَّ كل واحد منهما أخَذَ مطلوبه، أعني ضمير الاسم السابق، فلا تنازع[1].

هكذا مَثَّلَ الناظمُ وغيرُه وعَلَّلوا؛ وفي كلٍّ من المثال والتعليل نظر: أمّا المثال فظاهر، وأمّا التعليل فلقصور العلَّة؛ لأنَّ ذلك يقتضي ألّا يمتنعَ تقديمُ مطلوبهما إذا طلبا نصبًا.

و(عاملان) في كلامه رَفْع فعل مضمر يفسِّره (اقتضيا)، و(عَمَلْ) مفعول به، وقفَ عليه بالسُّكونِ على لغة ربيعة.

تنبيهات:

الأوَّل: مُراده بالعامِلَينِ فِعْلان متصرِّفان[2]، أو اسمان يُشْبِهانهما، أو اسم وفعل كذلك[3]؛ فالأوَّل نحو: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [الكهف: ٩٦][4]، والثّاني كقولِه[5]:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ .....

والثّالث نحو: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة: ١٩]، وقوله[6]:

لَقَدْ عَلِمَتْ أولى المغِيرَةِ أَنَّني لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبَ مِسْمِعا

ولا تنازُعَ بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا جامد وغيره؛ وعن المبرِّد[7] إجازته

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٣/٢، وتمهيد القواعد ١٧٧٧/٤.

[2] اشترط ابن عصفور أن يكون الفعلان متصرفين. انظر المساعد ٤٤٩/١.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٦٤١/٢، والمقاصد الشافية ١٦٧/٣.

[4] انظر الإيضاح العضدي ٦٦، والبصريات ٥٢٤/١، والرد على النحاة ٨٨.

[5] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢، وابن الناظم ٢٥٣، وأوضح المسالك ١٨٩/٢، وتخليص الشواهد ٥١٣، والمقاصد النحوية ١٠٠٩/٣، والمكودي ٣٠٨/١، وابن جابر ١٩٢/٢، والتَّصريح ٣١٦/١. وعجزه: فلم أتخذ إلا فناءك موئلا.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو لمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٤، والكتاب ١٩٣/١، و شرح أبيات سيبويه ٦٠/١، والتذييل والتكميل ٨٣/١١، والمقاصد الشافية ٢١٧/٤، ولمالك بن زغبة الباهلي في الخزانة ١٢٩/٨، وللمرار الأسدي أو لمالك بن زغبة الباهلي في المقاصد النحوية ١٠٣٦/٣، وبلا نسبة في المقتضب ١٤/١، واللباب ٤٥٠/١، وشرح التَّسهيل ١١٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤١٠/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٤٢/٦، والمكودي ٣٠٩/١.

[7] المقتضب ١٨٤/٤، وانظر أيضًا الأصول ١٠٦/١، والارتشاف ٢١٤٨/٤.

في فعلي التَّعجُّب، نحو: «ما أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا»، و«أَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو»، واختاره في «التَّسهيل»[1].

الثّاني: قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين، وقد يتعدد المتنازَعُ فيه؛ من ذلك قولُه عليه الصلاة والسلام: ((تُسَبِّحُونَ وتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ))[2]؛ وقولُ الشاعر[3]:

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سائِبِ

الثّالث: اشتَرَط في «التَّسهيل»[4] في المتنازَع فيه أن يكونَ غير سببيٍّ مرفوعٍ، فنحو: «زَيْدٌ قامَ وقَعَدَ أَخُوهُ»، وقوله[5]:

..... وَعَزَّةُ مُمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها

محمول على أنَّ السببيَّ مبتدأ، والعاملان قبله خبران عنه، أو غيرُ ذلك ممّا يمكن، بخلاف السببيِّ المنصوب، كما مرَّ. ولم يذكر هذا الشَّرطَ أكثرُ النحويين، وأجاز بعضهم في البيت التنازع[6].

[٢٧٩- والثّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ واخْتارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذا أَسْرَهْ]

---

[1] واعترض عليه أبو حيان قائلًا: ((وهذا الذي ذكره ليس من باب الإعمال؛ لأن شرط الإعمال جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع الذي يقتضيانه، وهاهنا لا يجوز من جهة اللفظ، وقد ذكرنا قبل أنه لا يكفي في الإعمال تعلُّقُ العاملين بالمتنازَعِ فيه من جهة المعنى، بل يُضمُّ إلى ذلك أنه لا يمنع مانع لفظي من عمل أيِّهما شئت، فينزل المانع اللفظي منزلة المانع المعنوي من كون أحد العاملين لا يقتضي المعمول)). انظر شرح التَّسهيل ١٧٧/٢، والتذييل والتكميل ١١٥/٧.

[2] رواه البخاري ١٨٦/١ وابن خزيمة ٣٦٨/١ والنسائي في عمل اليوم والليلة ٢٠٤ عن أبي هريرة بلفظ: ((خلف كل صلاة)). وانظر شرح شذور الذهب ٥٤٢.

[3] هو محمد بن بشير الخارجي، والبيت له في شرح الحماسة للمرزوقي ٥٧٣/١، وللفارسي ٣٧٨/٢، وللتبريزي ٣٣٥/١. ويروى: بعد سائب.

[4] انظر التَّسهيل ٨٦، وشرحه ١٦٦/٢. وقد سبق ابنُ خروف إلى اشتراط هذا. انظر الارتشاف ٢١٤٠/٤.

[5] هو كثير عزة، والبيت له في ديوانه ١٤٣، وعيون الأخبار ٩١/٤، والبصريات ٥٢٤/١، والحماسة البصرية ١٧٢/٢، وابن يعيش ٨/١، وشرح التَّسهيل ١٦٦/٢، وتمهيد القواعد ١٧٧٣/٤، والمقاصد الشافية ١٧١/٣، والمقاصد النحوية ١٠١٠/٣، والتَّصريح ٣١٨/١، والخزانة ٢٢٣/٥، وبلا نسبة في البديع ١١٢/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢، والارتشاف ٢١٤٠/٤، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، وشرح شذور الذهب ٥٤١. وصدره: قضى كلُّ ذي دين فوفَّى غريمَه.

[6] انظر الارتشاف ٢١٤٠/٤، والتذييل والتكميل ٧١/٧ و٧٤، وشرح شذور الذهب ٥٤١، والمقاصد الشافية ١٧٠/٣.

(**والثان**) من المتنازعين (**أولَى**) بالعمل من الأوَّل (**عِندَ أهلِ البَصرَه**) لقربه[1]، (**واختار عَكسًا**) من هذا – وهو أنَّ الأوَّل أولى لسَبْقِهِ – (**غَيرُهُم ذا أسرَه**) أي: غيرُ البصريِّين، وهم الكوفيُّون[2]، مع اتِّفاق الفريقين على جواز إعمال كلٍّ منهما[3].

تنبيهٌ:

سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة، وحكى بعضُهم الإجماعَ على جواز إعمال كلٍّ منها[4]؛ ومن إعمال الأوَّل قوله[5]:

كَساكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لَهُ ... أَخٌ لَكَ يُعْطِيْكَ الجزِيلَ وَناصِرُ

ومن إعمال الثّالث قوله[6]:

جِئْ ثُمَّ حالِفْ وَقِفْ بِالقَوْمِ إنَّهُمُ ... لِمَن أَجارُوا ذَوُو عِزٍّ بِلا هُونِ

[٢٨٠- وأعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيْرِ ما ... تَنازَعاهُ والتَزِمْ ما التُزِما

٢٨١- كَيُحْسِنانِ ويُسِيْءُ ابْناكا ... وقَدْ بَغَى واعْتَدَيا عَبْداكا]

(**وَأعمِلِ المهمَلَ**) منها، وهو الذي لم يتسلَّط على الاسم الظاهر مع توجُّهه إليه في المعنى، (**في ضَمِيرِ ما تَنازَعاهُ والتَزِم**) في ذلك (ما **التُزِما**) من مطابقة الضمير للظاهر، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيثُ كان عمدة؛ وسواء في ذلك كان الأوَّل هو المهمل (**كَيُحسِنانِ وَيُسِيء ابناكا**) أم الثّاني (**و**) ذلك نحو: (**وَقَد بَغَى واعتَدَيا عَبداكا**).

---

[1] انظر الكتاب ٧٤/١، و٧٩، والصفوة الصفية ٦٠٠/٢، والغرة المخفية ٣٢٢/١، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٢/١، وابن الوردي ١٥٠، وأوضح المسالك ١٩٨/٢، وابن عقيل ٥٤٨/١، وابن جابر ١٩٣/٢، والمكودي ٣١٠/١، والبهجة المرضية ١٩١/١.

[2] انظر منهج السالك لأبي حيان ١٣٢/١، وابن الوردي ١٥٠، وأوضح المسالك ١٩٨/٢، وابن عقيل ٥٤٨/١، وابن جابر ١٩٣/٢، والمكودي ٣١٠/١، والغرة المخفية ٣٢١/١، والبهجة المرضية ١٩١/١.

[3] انظر الحلبيات ٢٣٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٢، والتَّسهيل ٨٦.

[4] ذكر أبو حيان الإجماع على ذلك قبل أن يخالف ابن خروف وابن مالك. انظر الارتشاف ٢١٤٦/٤.

[5] البيت مختلف في نسبته، فهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٦، وطبقات النحويين واللغويين ٢٥، وفصل المقال ٣٦٨، ودرة الغواص ١٣٨، والارتشاف ٢١٤٦/٤، والتذييل والتكميل ١١١/٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣١/١، وتمهيد القواعد ١٨٠٧/٤، والتَّصريح ٣١٦/١، والخزانة ٢٨٤/١. وجعله درة الغواص

[6] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٦٨/٢، والتذييل والتكميل ٦٦/٧، وتذكرة النحاة ٣٣٨، وتمهيد القواعد ١٧٨٨/٤، والمقاصد الشافية ١٧/٣. ويروى وثق بدل وقف.

وهذا المثال الثّاني متَّفقٌ على جوازه[١]، والأوَّل منعه الكوفيُّون[٢]؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب؛ فذهب الكسائي[٣] ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأوَّل –والحالة هذه– للدلالة عليه، تمسُّكًا بظاهر قوله[٤]:

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لها وَأَرادَها رِجالٌ فَبَذتْ نَبْلَهُم وَكَلِيبُ

وقال الفراء: إنِ اتّفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، ولا إضمار، نحو: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْناكا»؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، نحو: (ضَرَبَنِي وضربت زيدًا هو)[٥].

والمُعتَمَدُ ما عليه البصريُّون[٦]، وهو ما سَبَقَ؛ لأنَّ العمدة يمتنع حذفها، ولأنَّ الإضمار قبل الذِّكْرِ قد جاء في غير هذا الباب، نحو: «رُبَّهُ رَجُلًا»[٧]، وقد سُمع أيضًا في هذا الباب، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ»[٨]. ومنه قوله[٩]:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلّاءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

---

[١] انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢، والمقاصد الشافية ١٩٣/٣.

[٢] انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وابن جابر ٢٠٣/٢.

[٣] انظر الحلبيات ٢٣٧، والغرة المخفية ٣٢٤/١، وشرح التَّسهيل ١٧٤/١، وابن الناظم ٢٥٦، والصفوة الصفية ٦٠٤/٢، والتذييل والتكميل ١٠٢/٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٣/١، وأوضح المسالك ٢٠١/٢، والمغني ٦٣٦، وابن عقيل ٥٥٠/١، والمقاصد الشافية ١٩٤/٣ وابن جابر ١٩٥/٢، والبهجة المرضية ١٩٢/١.

[٤] هو علقمة الفحل، وهو ابن عبدة بن النعمان، والبيت له في ديوانه ٣٨، والمفضليات ٣٩٣، والرد على النحاة ٩٥، واللسان (ع ف ق)، والمقاصد الشافية ١٩٤/٣، والمقاصد النحوية ١٠١٩/٣، والتَّصريح ٣٢١/١، وبلا نسبة في المقرَّب ٢٥١/١، وشرح التَّسهيل ١٢٧/١، والتذييل والتكميل ١٠٢/٧، وتذكرة النحاة ٣٥٧، وأوضح المسالك ٢٠١/٢، وتمهيد القواعد ٤٦٦/١.

[٥] انظر الحلبيات ٢٣٧، والغرة المخفية ٣٢٤/١، وشرح التَّسهيل ١٧٤/٢، وابن الناظم ٢٥٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٣/١، وأوضح المسالك ٢٠٢/٢، والمغني ٦٣٦، وابن عقيل ٥٥٠/١، وابن جابر ١٩٠/٢.وتمهيد القواعد ١٨٠٠/٤.

[٦] انظر شرح التَّسهيل ١٧٤/٢، والمقاصد الشافية ١٩٦/٣.

[٧] انظر الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب ٦٧/٣، والأصول ٤١٩/١.

[٨] الكتاب ٧٩/١، ٨٩، و انظر ابن الناظم ٢٥٦، والصفوة الصفية ٦٠٢/٢، والارتشاف ٢١٤٣/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٣/١، وأوضح المسالك ٢٠٠/٢، والمقاصد الشافية ١٩٤/٣.

[٩] البيت لرجل من فصحاء طيء في شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٦٣/١، وابن الناظم ٢٥٧، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٢، وتذكرة النحاة ص٣٥٩، وتخليص الشواهد ٥١٥، وأوضح المسالك ٢٠٠/٢، والمغني ٦٣٦، وتمهيد القواعد ٥٥٥/١، والمقاصد النحوية ١٠١٧/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٤/٢، والتَّصريح ٨٧٤/٢.

وقولُه[1]:

هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الغانِيات إلَى أنْ شِبْتُ فانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمالي

وقوله[2]:

وَكُمْتًا مُدَمّاةً كأَنَّ مُتُونَها جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حجَّة فيما تمسَّك به المانعُ؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع؛ وقد أجاز ذلك البصريُّون في الأحوال كلها، تقول: «ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ»، كأنك قلت: «ضَرَبنِي مَنْ»[3]، على ما لا يخفى.

[٢٨٢ـ ولا تَجِئْ مَعْ أوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلا

٢٨٣ـ بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ]

(**وَلا تَجِئ مَع أوَّل قَد أُهمِلا بِمُضمَرٍ لِغَيرِ رَفع**) وهو النَّصب لفظًا أو محلًا (**أوهِلا**) أي: جُعِلَ أهْلًا؛ (**بَل حَذفَهُ الزَم إن يَكُن غَيرَ خَبَر**) في الأصل؛ لأنَّه حينئذ فضلَةٌ؛ فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر، فتقول: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ»، و«مَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرٌو»[4]. وأمّا قوله[5]:

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وابن الناظم ٢٥٧، والتذييل والتكميل ٧، ١٠٦، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٣/١، وتخليص الشواهد ٥١٥، وتمهيد القواعد ١٧٩١/٤، والمقاصد النحوية ١٠٣٠/٣.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو لطفيل الغنوي في ديوانه ٢٣، والكتاب ٧٧/١، والرد على النحاة ٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١٨٣/١، والتبيين ٢٥٣، وابن يعيش ٧٨/١، والصفوة الصفية ٦٠٢/٢، والمقاصد الشافية ١٨٧/٣، والمقاصد النحوية ١٠٢٥/٣، وللشماخ في منهج السالك لأبي حيان ١٣٢/١، وبلا نسبة في المقتضب ٧٥/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٢٢٧/٤، وابن الناظم ٢٥٦، وتذكرة النحاة ٣٤٤، والتذييل والتكميل ٨٨/٧، وابن الوردي ١٥٠، وتخليص الشواهد ٥١٥، وتمهيد القواعد ١٧٩٦/٤.

[3] قال سيبويه: ((فإن قلت: ضربَني وضربتُ قومَك، فجائز، وهو قبيحٌ، أَنْ تَجعل اللفظ كالواحد... فأُضمر (مَنْ)...)). الكتاب ٨٠/١، و انظر شرحه للسيرافي ٣٧١/١، وأمالي ابن الحاجب ٤٩٧/٢.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢، والمقاصد الشافية ١٩٩/٣.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢، وابن الناظم ٢٥٥، والارتشاف ٢٤٠٤/٥، والتذييل والتكميل ٨٩/٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٤/١، وابن الوردي ١٥١، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، والمغني ٤٣٨، وابن عقيل ٥٥١/١، وتمهيد القواعد ١٧٩٧/٤، والمقاصد الشافية ٢٠٠/٣، والمقاصد النحوية ١٠٢٣/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٤٥/٢، والبهجة المرضية ١٩٣/١، والتَّصريح ٣٢٢/١. وعجزه: جهارًا فكن في الغيب أحفظ للود.

إذا كُنتَ تُرضِيهِ ويُرضيكَ صاحبٌ .....

فضرورة[1].

(وَأخِّرَنهُ إن يَكُن هُوَ الخَبَر)؛ لأنَّه منصوب فلا يُضمَرُ قبل الذكر، وعمدة في الأصل فلا يُحذف، فتقول: «كُنْتُ وكانَ زيدٌ قائِمًا إياه»، و«ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عالمًا إيّاه»[2].

أمّا امتناع الإضمار مقدَّمًا فادَّعى الشّارحُ[3] الاتِّفاقَ عليه. وفي دعواه نظر؛ فقد حكى ابنُ عصفور ثلاثة مذاهب[4]، أحدها جوازه كالمرفوع، وفي كلام والده في الكافية وشرحها[5] مَيْلٌ إلى جواز إضمار المنصوب مُطلقًا مقدَّمًا، واحتجّ له، وهو أيضًا ظاهر كلام «التَّسهيل»[6].

وأمّا الحذف فمنعه البصريُّون، وأجازه الكوفيُّون؛ لأنَّه مدلول عليه بالمُفسِّر، وهو أقوى المذاهب؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل[7].

تنبيهات:

الأوَّل: اقتضى كلامه أنَّه يُجاء بضمير الفضلة مع الثّاني المهمل، نحو: «ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»، و«مَرَّ بي ومررتُ بهما أخَواك»؛ لدخوله تحت قوله: «وأَعمِلِ المهملَ في ضمير ما تنازعاه»، ولم يخرجه، ومنه قوله[8]:

إذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَراكَةٍ تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحِلِ

---

[1] قال ابن هشام: وهذا ضرورة عند الجمهور. انظر أوضح المسالك ٢/٢٠٠، وإرشاد السالك ١/٣٥٠. ولم يوجب حذفه في التَّسهيل، وإنما جعله أولى. انظر التَّسهيل ٨٦، والمرادي ١/٣٠٩.

[2] انظر الصفوة الصفية ٢/٦٠٥، وإرشاد السالك ١/٣٥١.

[3] هو ابن الناظم. انظر كلامه في ابن الناظم ١/٢٥٩.

[4] شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٦، و انظر التذييل والتكميل ٧/٩٢.

[5] شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٧.

[6] انظر التَّسهيل ٨٦.

[7] انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٩، وابن الناظم ٢٥٨، والمرادي ١/٣٠٩-٣١٠.

[8] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، والكتاب ١/٧٨، والردِّ على النحاة ٩٧، والتبيين ٢٥٥، وابن يعيش ١/٧٩، والصفوة الصفية ٢/٦٠٣، والمقاصد الشافية ٣/١٨٥، ولطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٨٨، وابن الوردي ١٥١، ولعمر بن أبي ربيعة أو لطفيل الغنوي أو للمقنَّع الكندي في المقاصد النحوية ٣/١٠٣١، وقال: الصحيح أنه لطفيل الغنوي، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢/١٧٢، وابن الناظم ٢٥٧، والتذييل والتكميل ٧/٨٨، وتمهيد القواعد ٤/١٧٨٤.

وأنه يجوز حذفُه لمفهوم قوله: «والتَزِمْ ما التُزِما»، وهذا لم يُلتَزَم ذكرُه؛ لأنَّه فضلة، ومنه قوله[1]:

بِعُكاظَ يُعْشِي النّاظِرِي ـنَ إذا هُمُ لمِحُوا شُعاعُهْ

وخصَّ بعضُهم[2] حذفَه بالضَّرورة كالبيت؛ لأنَّ في حذفه تَهْيِئَةَ العامل للعمل وقَطْعَه عنه لغير مُعارِض.

الثّاني: كلامه هنا مخالفٌ للتسهيل من وجهين: الأوّل: جَزمُه بحذف الفضلة من الأوَّل المهمل. والثّاني: جَزْمُه بتأخير الخبر، ولم يجزم بهما في «التَّسهيل»، بل أجاز التَّقديم[3].

الثّالث: يُشْتَرَط لحذف الفضلة من الأوَّل المهمل أَمْنُ اللَّبس؛ فإن خيف اللَّبسُ وجب التَّأخير، نحو: «اسْتَعَنْتُ واسْتَعانَ عَلَيَّ زَيْدٌ»؛ لأنَّه مع الحذف لا يُعلَمُ: هل المحذوف مستعان به أو عليه[4].

الرّابع[5]: قوله: (غَيْرَ خَبَرْ) يوهم أن ضمير المتنازَعِ فيه إذا كان المفعولَ الأوَّل في باب (ظَنَّ) يجب حذفُه. وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التَّأخير، نحو: «ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وظَنَّتْنِي مُنْطَلِقًا هِنْدٌ إيّاها»، فـ(إيّاها): مفعول أوَّل لـ(ظننت)، ولا يجوز تقديمه، وفي حذفه ما سبق، ولذلك قال الشّارح[6]: لو قال بدله:

واحذِفْهُ إنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإنْ يَكُنْ ذاكَ فأَخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهُّم.

لكن قال المرادي[7]: قوله: «مفعول حسب» يوهم أنَّ غيرَ مفعول حَسِبَ يجب حذفه، وإن كان خبرًا، وليس كذلك؛ لأنَّ خبر (كان) لا يُحذَف أيضًا، بل يُؤخَّر كمفعول (حَسِب)، نحو: «زَيْدٌ كانَ وكُنْتُ

---

[1] البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٢٧/١، وللفارسي ٣٥٥/٢، وللتبريزي ٣١٠/١، والتَّصريح ٣٢٠/١، والمقاصد النحوية ١٠١٥/٣، وبلا نسبة في المقرَّب ٢٥١/١، والارتشاف ٢٤٢٤/٥، والتذييل والتكميل ٩٤/٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٢/١، وأوضح المسالك ١٩٩/٢، والمغني ٧٩٧، وابن عقيل ٥٥٣/١، وتمهيد القواعد ١٧٨٠/٤، والمقاصد الشافية ١٧٢/٣.

[2] كابن هشام، وأصحاب أبي حيان. انظر التذييل والتكميل ٩٤/٧، وشرح شذور الذهب ٥٤٤، وأوضح المسالك ١٩٩/٢.

[3] انظر التَّسهيل ٨٦. وقد سبقه إلى هذا التنبيه المرادي ٣١٠/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل ١٧٤/٢، وتمهيد القواعد ١٧٩٩/٤.

[5] سبق إلى هذا التنبيه المرادي ٣١٠/١.

[6] أي: ابن الناظم. انظر ابن الناظم ٢٥٩، والمقاصد الشافية ٢٠٦/٣.

[7] المرادي ٣١٠/١.

قائِمًا إيّاه»، وهذا مندَرِج تحت قول المصنف: «غَيْرَ خَبَرْ»، ولو قال:

بَلْ حَذْفُهُ إنْ كانَ فَضْلَةً حُتِمْ وغَيْرُها تأْخِيرُهُ قَدِ التُزِمْ

لأجاد.

قلتُ: وعلى هذا أيضًا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمْنَ اللبس، كما أسلفته، فكان الأحسن أن يقول:

واحذِفهُ لا إنْ خِيفَ لَبْسٌ أو يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِئْ بِهِ مُؤَخَّرا

الخامس: قاس المازنيُّ[1] وجماعةٌ المتعدِّيَ إلى ثلاثة على المتعدِّي إلى اثنين، وعليه مشى في «التَّسهيل»[2]؛ فتقول على هذا عند إعمال الأوَّل: «أعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُهُ إيّاه إيّاه زيدٌ عمرًا قائمًا»، ويُختار إعمالُ الثّاني، نحو: «أعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا قائمًا إيّاه إيّاه»، و«أعلمتُ وأعلَمَنِي زيدٌ عمرًا قائمًا إيّاه إيّاه».

[٢٨٤ـ وأظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيْرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ ما يُطابِقُ المُفَسِّرا

٢٨٥ـ نَحْوُ أظُنُّ ويَظُنّانِي أخا زَيْدًا وعَمْرًا أخَوَيْنِ فِي الرَّخا]

(**وَأظهِرِ ان يَكُن ضَمِيرٌ خَبَرًا**) أي: في الأصل (**لِغَيرِ ما يُطابِقُ المفَسِّرا**) أي: في الإفراد والتَّذكير وفروعهما؛ لتعذُّر الحذف بكونه عمدةً والإضمارِ بعدم المطابقة، فتعيَّنَ الإظهارُ، وتخرُج المسألةُ من هذا الباب[3].

(**نَحوُ أظُنُّ وَيَظُنّانِي أخا زَيدًا وَعَمرًا أخَوَينِ فِي الرَّخا**) على إعمال الأوَّل، فزيدًا وعمرًا أخوين: مفعولا (أظنُّ)، و(أخا): ثاني مفعولي يَظُنّانِي، وجيء به مُظهرًا لتعذُّر إضماره؛ لأنَّه لو أُضمِر فإمّا أن يُضْمَر مفردًا مراعاةً للمُخبَر عنه في الأصل، وهو الياء من «يظُنّاني»؛ فيخالف مُفسِّرَه –وهو أخوين– في التثنية، وإمّا أن يُثَنَّى مراعاةً للمُفسِّر؛ فيخالف المُخبَرَ عنه، وكلاهما ممتنِع عند البصريِّين. وكذا الحُكمُ لو أعملت الثّاني، نحو: «يَظنّاني وأظنُّ الزَّيدين أخوين أخا». وأجاز الكوفيُّون الإضمارَ على وقف المخبر عنه، نحو: «أظُنُّ ويَظُنّاني إيّاهُ الزَّيْدَيْنِ أخَوَيْنَ»، عند إعمال الأوَّل وإهمال الثّاني، وأجازوا أيضًا الحذف، نحو: «أظُنُّ ويَظُنّاني

[1] انظر الارتشاف ٢١٤٦/٤، والتذييل والتكميل ١١٣/٧. وهو رأي الجمهور على ما نقل أبو حيان، وأما الجرمي فمنع القياس في هذا. انظر المساعد ٤٦٢/١.

[2] انظر التَّسهيل ٨٦، وشرحه ١٦٨/١.

[3] انظر المرادي ٣١١/١.

الزَّيدينِ أخَوَيْنِ»[1].

تنبيهٌ:

وجهُ كونِ هذه المسألة من هذا الباب هو أنَّ الأصل: «أظنُّ ويظنّاني الزيدين أخوين أخا»، فتنازعَ العاملانِ (الزيدين)؛ فالأوَّلُ يطلبه مفعولًا، والثّاني يطلبه فاعلًا، فأعملنا الأوَّلَ؛ فنصبنا به الاسمينِ، وأضمرنا في الثّاني ضمير (الزيدين)، وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثّاني يحتاج إلى إضماره؛ فرأيناه متعذّرًا لما مرّ، فعدلنا به إلى الإظهار، وقلنا (أخا) فوافق المُخبرَ عنه، ولم تضرّه مخالفتُه لأخوين؛ لأنَّه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يُفسِّره[2].

خاتمة:

لا يتأتَّى التنازعُ في التمييز[3]، وكذا الحال، خلافًا لابن مُعْطٍ[4]، وكذا نحو: «ما قامَ وَقَعَدَ إلّا زَيْدٌ»[5]. وما ورد ممّا ظاهره جواز ذلك مؤوّل، ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات[6]. والله تعالى أعلم.

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٨/٢، والمقاصد الشافية ٢٠٩/٣.

[2] انظر تمهيد القواعد ١٨٠٢/٤.

[3] انظر الارتشاف ٢١٥٤/٤.

[4] انظر الارتشاف ٢١٥٣/٤، والتذييل والتكميل ٩٠/٧، والتَّصريح ٢٩١/١.

[5] فهو محمول على الحذف لا على التنازع، كما قال ابن مالك. انظر التَّسهيل ٨٦، وشرحه ١٧٤/١-١٧٦، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٢/١.

[6] انظر المقتضب ٣٢٨/٤.

المفعُولُ المطلَقُ

زاد في «شرح الكافية»[1] في الترجمة (وهو المصدر)، وذلك تفسير للشيء بما هو أعمُّ منه مُطلقًا؛ كتفسير الإنسان بأنَّه الحيوان؛ إذ المصدر أعم مُطلقًا من المفعول المطلق؛ لأنَّ المصدر يكون مفعولًا مُطلقًا، وفاعلًا، ومفعولًا به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه ممّا يدل عليه خَلَفٌ عنه في ذلك، وأنه الأصل[2].

واعلم أنَّ المفاعيل خمسة: مفعول به، وقد تقدَّم في باب تعدّي الفعل ولزومه، ومفعول مطلق، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول معه[3].

وهذا أوَّل الكلام على هذه الأربعة:

فالمفعول المطلق «ما لَيْسَ خَبَرًا من مصدرٍ مفيدٍ توكِيدَ عامله، أو بيانَ نَوْعِهِ، أو عَدَدِهُ».

فـ«ما ليس خبرًا» مُخْرِجٌ لنحو المصدر المبيّن للنوع في قولك: «ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ». و«من مصدر» مخرج لنحو الحال المؤكدة، نحو: ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠ والقصص: ٣١][4]. و«مفيد توكيدَ عامله... إلى آخره» مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكّد في قولك: «أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ»، ولِلمَسُوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة، نحو: «عَرَفْتُ قِيامَكَ»، ومُدْخِلٌ لأنواع المفعول المطلق: ما كان منها منصوبًا لكونه فضلة، نحو: «ضَرَبْتَ ضَرْبًا، أو ضَرْبًا شديدًا، أو ضَرْبَتَيْن»، أو مرفوعًا لكونه نائبًا عن الفاعل، نحو: «غُضِبَ غضَبٌ شديدٌ».

---

[1] شرح الكافية الشافية ٦٥٣/٢.

[2] وابن مالك في هذا متابع لابن السراج وابن جني وغيرهما. والظاهر أنهم أرادوا أن يبيِّنوا أن المفعول المطلق يُسمَّى مصدرًا في كلام جملة من النحاة، كما في قول سيبويه: ((واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تُحذف من أن كما حُذفت من أنَّ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذرَ الشرِّ، أي لحذر الشر)). انظر الكتاب ١٥٤/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٧/١، وللزجاج ٧٦/٣، والأصول ١٦٠/١، ومعاني القرآن للنحاس ٤٤/١، والمقدمة الجزولية ٨٤، واللباب ٤٦١/١.

[3] هذا مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وباقيها مشبه بالمفعول به. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة. وزاد السيرافي سادسًا، وسماه المفعول منه، كقولك: اخترت زيدًا القوم، أي: من القوم. وزاد الجوهري سابعًا، وسماه مفعولًا دونه، وهو المسمى عند الجمهور: المستثنى بإلا.انظر الأصول ١٥٩/١، والإيضاح العضدي ١٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٧٥/١، والبديع ١٢٠/١، وابن الناظم ٢٦١، والارتشاف ١٣٥١/٣.

وأما شبه المفاعيل فهي عند ابن بابشاذ: الحال، والتمييز، والاستثناء، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب. انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٠٠/٢.

[4] انظر إعراب القرآن للنحاس ١٦٢/٣، والمغني ٦٠٣.

وإنَّما سُمِّي مفعولًا مُطلقًا لأنَّ حَمْلَ المفعول عليه لا يُخْوج إلى صِلَةٍ؛ لأنَّه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات، فإنَّها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولًا إنَّما هو باعتبار إلصاق الفعل به، أو وقوعه لأجله، أو فيه، أو معه؛ فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجرِّ، بخلافه، وبهذا استحقَّ أن يُقدَّم عليها في الوضع، وتَقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القَصْدِ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية[1].

ولما كان المفعولُ المطلقُ هو المصدرَ مع ضميمة شيء آخر كما عرفت بَدَأ بتعريف المصدر؛ لأنَّ معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه؛ فقال:

[٢٨٦- المَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمانِ مَدْلُوْلَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ]

(**المصدَرُ اسمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِن مَدلُولَيِ الفِعلِ**) أي: اسم الحدث؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على الحدث والزمان؛ فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (**كَأمنٍ مِن**) مدلولي (**أمِن**) و(ضَرْبٍ) من مدلولي (ضَرَبَ)[2].

[٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وصْفٍ نُصِبْ وكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انتُخِبْ]

(**بِمِثلِهِ**) ولو معنىً دون لفظ (**أو فِعلٍ أو وَصفٍ نُصِب**) نحو: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣][3]، و«يعجبني إيمانك تصديقًا»، ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤][4]، ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾ [الذاريات: ١].

(**وكَونُهُ**)؛ أي: المصدر (**أصلًا**) في الاشتقاق (**لهذين**) أي: للفعل والوصف (**انتُخِب**)؛ أي: اخْتِيرَ، وهو مذهب البصريِّين[5]، وخالف بعضهم؛ فجعل الوصف مشتقًّا من الفعل؛ فهو فرع الفرع، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الفعل أصل لهما[6].

---

[1] انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٠١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٦/١، والتذييل والتكميل ١٣٠/٧.

[2] ذكر سيبويه أنَّ المصدر هو الحَدَثُ. انظر الكتاب ٣٦/١، و شرح التَّسهيل ١٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٥٣/٢، والتذييل والتكميل ١٣٠/٧.

[3] انظر التبيان ٨٢٦/٢.

[4] انظر التبيان ٤٠٩/١.

[5] انظر الإنصاف ١٩٢، والبديع ١٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٩/٣، والتذييل والتكميل ١٣٤/٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٧/١.

[6] انظر البديع ١٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٩/٣، والارتشاف ١٣٥٣/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٧/١، وأوضح المسالك ٢٠٨/٢، وابن عقيل ٥٥٩/١.

وزعم ابن طلحة أن كلًّا منَ المصدر والفعل أصل برأسه؛ ليس أحدهما مشتقًّا من الآخر[1]. والصَّحيح مذهب البصريِّين؛ لأنَّ من شأنِّ الفرع أن يكونَ فيه ما في الأصل وزيادةٌ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة؛ إذ المصدر إنَّما يدلّ على مجرد الحدث، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة[2].

[٢٨٨- تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ]

(**تَوكِيدًا أو نَوعًا يُبِينُ**) المصدرُ المسُوقُ مفعولًا مُطلقًا (**أو عَدَد**) أي: لا يَخرجُ المفعولُ المطلق عن أن يكونَ لغرض من هذه الأغراض الثلاثة[3]؛ فالمؤكِّد (**كَسِرتُ**) سيرًا، ويُسمَّى المبهم[4]، ومُبينُ العدد – ويُسمَّى المعدود– كَسِرْتُ (**سَيرَتَينِ**) ودُكَّتا ﴿دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، ومُبينُ النَّوع كسرت (**سَيرَ ذِي رَشَد**) أو سيرًا شديدًا، أو السَّيرَ الَّذي تَعْرِفُهُ، ويُسمَّى المختصَّ؛ هكذا فسَّره بعضهم[5]؛ والظاهر أنَّ المعدود من قبيل المختصّ كما فَعَلَ في «التَّسهيل»[6]، فالمفعول المطلق على قسمين؛ مُبهَم، ومختصّ، والمختصّ على قسمين: معدود وغير معدود[7].

[٢٨٩- وقَدْ يَنُوْبُ عَنْهُ ما عَلَيْهِ دَلْ كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وافْرَحِ الجَذَلْ]

(**وَقَد يَنُوبُ عَنهُ**) أي: عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (ما **عَلَيهِ**) أي: ما على المصدر (دَلّ)، وذلك ستَّة عشر شيئًا، فينوب عن المصدر المبين للنوع ثلاثةَ عشرَ شيئًا[8]:

---

[1] انظر الارتشاف ١٣٥٣/٣، والتذييل والتكميل ١٣٤/٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٣٧/١، وابن عقيل ٥٥٩/١، والتَّصريح ٣٢٥/١.

[2] انظر شرح التَّسهيل ١٨٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٥٤/٢، والتذييل والتكميل ١٣٩/٧، والمرادي ٣١٣/١، وابن عقيل ٥٥٩/١، والبهجة المرضية ١٩٧/١ .

[3] انظر شرح شذور الذهب ٢٩٣.

[4] انظر علل النحو ٢٧٥. فإذا قلت: «سِرْتُ سيرًا» فليس في «سيرًا» إلا ما كان في قولك «سِرْتُ»، فهو توكيد فقط. انظر المقتضب ١٠٤/٣.

[5] هو الجزولي، وتابعه الشلوبين. انظر المقدمة الجزولية ٨٤، والتوطئة ٢٠٨، والتذييل والتكميل ١٤٨/٧.

[6] التَّسهيل ٨٧.

[7] انظر اللمع ٤٩، وتوجيهه ١٦٩، والتذييل والتكميل ٢٦٠/٧.

[8] انظر اللمع ٤٩-٥٠، وشرح الجوزلية للشلوبين ٧١٤/٢، وشرح التَّسهيل ١٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٥٥/٢، والارتشاف ١٣٥٦/٣، وتمهيد القواعد ١٨١٩/٤.

الأوَّل: كلِّيتُه (**كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ**)، ومنه ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله[١]:

..... يظنّانِ كلَّ الظنِّ أنْ لا تلاقيا

الثّاني: بَعْضِيّته، نحو: «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

الثّالث: نوعه، نحو: «رَجَعَ الْقَهْقَرَى»، وَ «قَعَدَ القُرْفُصاءَ».

الرّابع: صفته، نحو: «سِرْتُ أحْسَنَ السَّيْرِ، وأيَّ سَيْرٍ».

الخامس: هيئته، نحو: «يَمُوتُ الكافِرُ مِيْتَةَ سَوْء».

السادس: مرادفه، نحو: «قُمْتُ الوقُوفَ» (**وافرَحِ الجَذَل**)، ومنه قوله[٢]:

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ

والتَّمرُ حُبًّا ما لَهُ مَزِيدُ

السابع: ضميره، نحو: «عبد الله أظنُّه جالسًا»؛ ومنه: ﴿ لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة: ١١٥][٣].

الثامن: المشار به إليه، نحو: «ضربته ذلك الضرب».

التاسع: وقته، كقولِه[٤]:

ألم تغتمضْ عَيناكَ ليلةَ أرمدا .....

أي: اغْتِماضَ لَيْلَةَ أرمدا، وهو عكس: «فَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمسِ»، إلّا أنَّه قليل.

العاشر: «ما» الاستفهامية، نحو: «ما تَضْرِبُ زَيْدًا؟».

---

[١] هو مجنون ليلى، والبيت له في ديوانه ٢٤٣، والحماسة البصرية ١٠١/٢، والمقاصد النحوية ١٠٣٨/٣، والتَّصريح ٣٢٨/١، وبلا نسبة في اللسان (ش ت ت)، وأوضح المسالك ٢١٣/٢. وصدره: وقد يجمع الله الشتيتين بعدما.

[٢] هو رؤبة بن العجاج، والرجز له في ملحق ديوانه ١٧٢، والمقاصد النحوية ١٠٤٠/٣، وبلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٣١، واللمع ٥٠، وأمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢، والتذييل والتكميل ١٤٨/٧، وابن الناظم ٢٦٤، وابن الوردي ١٥٤. ويروى: العصيد بدل البرود.

[٣] انظر التبيان ٤٧٤/١.

[٤] هو الأعشى ميمون بن قيس، والبيت له في ديوانه ١٨٥، ومعجم الشعراء ٤٠١، والمحتسب ١٢١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢٧/٣، والحماسة البصرية ١١٨/١، وابن يعيش ١٠٢/١٠، وشرح التَّسهيل ٢٦٨/٣، والمغني ٨١٣، وتمهيد القواعد ٣٢٥١/٧، والمقاصد الشافية ١٤٩/٤، والمقاصد النحوية ١٠٤٨/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٧٦/٢، والخزانة ١٧٧/١، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ٣٨٤/٢، والارتشاف ١٣٥٧/٣. وعجزه: وبت كما بات السليم مسهدا.

الحادي عشر: «ما» الشَّرطية، نحو: «ما شِئْتَ فاجْلِسْ».

الثّاني عشر: آلته، نحو: «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا»، وهو يَطَّرِدُ في آلة الفعل دون غيرها، فلا يجوز: «ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً»[1].

الثّالث عشر: عدده، نحو: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤][2].

وزاد بعضُ المتأخِّرين[3] اسمَ المصدر العَلَمَ، نحو: «بَرَّ بَرَّةَ»، و«فَجَرَ فَجارِ».

وفي «شرح التَّسهيل»[4] أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكّدًا ولا مُبيّنًا.

وينوب عن المصدر المؤكِّد ثلاثةُ أشياء[5]:

الأوَّل: مرادفه، نحو: «شَنِئْتُهُ بُغْضًا»، و«أحْبَبْتُهُ مِقَةً»، و«فَرِحْتُ جَذَلًا».

الثّاني: ملاقيه في الاشتقاق، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨]؛ والأصل: إنباتًا، وتبتُّلًا[6].

الثّالث: اسم مصدر غير علم، نحو: «تَوَضَّأ وُضُوءًا»، و«اغتسلَ غُسْلًا»، و«أعْطَى عَطاء».

[٢٩٠- وما لِتَوْكِيْدٍ فَوَحِّدْ أبَدا وثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وأفْرِدا]

(**وَما**) سيق من المصادر (**لِتَوكِيدٍ فَوَحِّد أبَدا**)؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ؛ (**وَثَنِّ واجمَع غَيرَهُ**) أي: غير المؤكِّدِ، وهو المبيِّن (**وأفرِدا**) لصلاحيَّته لذلك؛ أمّا العدديّ فباتِّفاق، نحو: «ضربته ضربةً، وضَرْبَتَيْنِ، وضَرَباتٍ». واختُلِف في النَّوعيّ؛ فالمشهور الجَواز نظرًا إلى أنواعه، نحو: «سِرْتُ سَيْرَيْ زيدٍ الحَسَنَ والقَبِيحَ»[7]؛ وظاهر مذهب سيبويه المنع[8]، واختاره الشلوبين[9].

---

[1] انظر الارتشاف ١٣٥٧/٣.

[2] انظر التوطئة ٢٠٩.

[3] لعل المراد أبو حيان، فقد ذكر ذلك في التذييل والتكميل ١٥٧/٧، ولم أقف على من ذكر ذلك قبله.

[4] شرح التَّسهيل ١٨٠/٢.

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٨٠/٢، وتمهيد القواعد ١٨١٨/٤.

[6] وقد عقد سيبويه في هذا بابًا سماه: باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد. انظر الكتاب ٨١/٤.

[7] انظر أوضح المسالك ٢١٥/٢، والمكودي ١٤٨/١، والتَّصريح ٣٢٩/١.

[8] انظر الكتاب ٦١٩/٣، والتذييل والتكميل ١٥١/٧، والمرادي ٣١٧/١، والمقاصد الشافية ٢٣٠/٣.

[9] انظر التذييل والتكميل ١٥١/٧، وأوضح المسالك ٢١٥/٢، وابن عقيل ٥٦٣/١، وتمهيد القواعد ١٨٢٣/٤. ولم أقف على قول الشلوبين في مظانه من شرح الجزولية والتوطئة.

[٢٩١- وحَذْفُ عامِلِ الـمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وفِي سِواهُ لِدَلِيْلٍ مُتَّسَعْ]

(**وَحَذفُ عامِلِ**) المصدر (**المؤَكِّدِ امتَنَع**)؛ لأنَّه إنَّما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك، ونازع في ذلك الشّارح[١]. (**وَفِي**) حذف عامل (**سِواهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَع**) عند الجميع، كأن يُقالَ: «ما ضربت»؛ فتقول: «بلى ضربًا مُؤْلمًا»، أو: «بَلَى ضَرْبَتَيْنِ»، وكقولك لمن قدم من سفر: «قُدُومًا مُبارَكًا»، ولمن أراد الحج أو فرَغ منه: «حَجًّا مَبْرُورًا»، فحَذْفُ العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائزٌ؛ لدلالة القرينة عليه، وليس بواجب[٢].

[٢٩٢- والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلًا اللَّذْ كانْدُلا]

(**والحَذفُ حَتمٌ**) أي: واجب (**مَعَ**) مصدر (**آتٍ بَدَلًا مِن فِعلِهِ**)؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه.

وهو على نوعين: واقع في الطلب، وواقع في الخبر.

فالأوَّل: هو الواقع أمرًا أو نهيًا (**كَنَدلًا اللَّذ كاندُلا**) في قوله[٣]:

عَلَى حِينَ ألهى النّاسَ جُلُّ أمُورِهِمْ فَنَدْلًا، زُرَيْقُ، المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

فـ«ندلًا»: بَدَلٌ من اللفظ بـ«اندل»، والأصل: اندل يا زريقُ المالَ؛ أي: اختطفه، يُقال: نَدَل الشيءَ؛ إذا اختطفه. ومنه: ﴿ **فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ** ﴾ [محمد: ٤]؛ أي: فاضربوا الرقاب؛ وتقول: «قيامًا لا قعودًا»؛ أي: قم ولا تقعد[٤].

كذا أطلق الناظم، وخصَّ ابنُ عصفور[٥] الوجوبَ بالتَّكرار،

---

[١] انظر ابن الناظم ٢٦٦، وتمهيد القواعد ١٨٤٧/٤، والمقاصد الشافية ٢٣٥/٣.

[٢] انظر شرح التَّسهيل ١٨٣/٢، واللمحة ٣٥٢/١.

[٣] البيت مختلف في نسبته، فهو للأحوص في ملحق ديوانه ٢١٥، ولجرير في ملحق ديوانه ١٠٢١، ولأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢٦٣/٢، وله أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ١٠٤١/٣، ورجح أنه للأعشى، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ٣٧١/١، وبلا نسبة في الكتاب ١١٦/١، والأصول ١٦٧/١، والحجة لأبي علي ١٤٦/١، وشرح التَّسهيل ١٢٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢، وابن الناظم ٢٦٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١٤٠/١، والتذييل والتكميل ٢٣٧/١١، وابن الوردي ١٥٥، وأوضح المسالك ٢١٨/٢، وابن عقيل ٥٦٦/١، وتمهيد القواعد ٢٨٦٢/٦، والمقاصد الشافية ٢١٧/٣، وابن جابر ٢١٥/٢، والمكودي ٣٢١/١ .

[٤] انظر ابن الناظم ٢٦٧.

[٥] شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/٢، وأوضح المسالك ٢٢٠/٢، والمقاصد النحوية ١٠٤٦/٣، والتَّصريح ٣٣١/١.

كقولِه[1]:

فَصَبْرًا فِي مَجالِ الموتِ صَبْرًا .....

أو دعاءً، نحو: «سقْيًا»، و«رَعْيًا»، و«جَدْعًا»، و«كَيًّا»، أو مقرونًا باستفهام توبيخيّ، نحو: «أَتَوانِيًا وقَدْ جَدّ قُرناؤُكَ؟»[2]، وقوله[3]:

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤمًا لا أَبا لَك واغتِرابا

والثّاني: ما دلَّ على عامله قَرينةٌ وكثُرَ استعماله، كقولِهم عند تذكُّر النعمة: «حمدًا وشكرًا لا كفرًا»، وعند تذكُّر الشِّدة: «صَبْرًا لا جَزَعًا»، وعند ظهور معجب: «عَجَبًا»، وعند الامتثال: «سَمْعًا وطاعَةً»، وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه: «افْعَلْ ذَلِكَ وكَرامَةً ومَسَرَّةً»، وعند خطاب مغضوبٍ عليه: «لا أَفْعَلُ ذلِكَ ولا كيدًا ولا همًّا»، و«لا فعلتُ ذلكَ ورغمًا وهوانًا»[4].

[٢٩٣- وما لِتَفْصِيْلٍ كَإِمّا مَنّا عامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنّا]

(**وَما**) سيق من المصادر (**لِتَفصِيلٍ**) أي: لتفصيل عاقبة ما قبله (**كَإِمّا مَنًّا**) من قوله تعالى: ﴿**فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً**﴾ [محمد: ٤] (**عامِلُهُ يُحذَفُ حَيثُ عَنّا**)؛ أي: حيثُ عرض؛ لما ذُكِر من أنَّه بدل من اللفظ بعامله، والتَّقدير: فإمّا تمنُّون وإمّا تُفادون[5].

[٢٩٤- كَذا مُكَرَّرٌ وذُو حَصْرٍ ورَدْ نائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ]

---

[1] البيت لقطري بن الفجاءة في تخليص الشواهد ٢٩٨، والمقاصد النحوية ١٠٤٥/٣، والتَّصريح ٣٣١/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٨٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٦٢/٢، والتذييل والتكميل ١٨٨/٧، وأوضح المسالك ٢٢٠/٢، وتمهيد القواعد ١٨٤٠/٤. وعجزه: فما نيل الخلود بمستطاع.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٦٦٢/٢.

[3] هو جرير، والبيت له في ديوانه ٦٥٠، والكتاب ٣٣٩/١، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/١، وسفر السعادة ٣١٦، وشرح الكافية الشافية ٦٦٤/٢، والمقاصد النحوية ٢٦٦/٣، والمقاصد النحوية ١٠٤٣/٣، والتَّصريح ٣٣١/١، والخزانة ١٨٣/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٩٧/٢، وشرح التَّسهيل ٣٩٧/٣، وابن الناظم ٢٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/١، والارتشاف ١٣٧١/٣، وأوضح المسالك ٢٢١/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٥٤/٧.

[4] انظر الكتاب ٣١٨/١، وشرح التَّسهيل ١٨٧/٢، والتذييل والتكميل ١٩٣/٧.

[5] انظر الكتاب ٣٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢.

(**كَذا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصرٍ وَرَد**) كلٌّ منهما (**نائِبَ فِعلٍ لِاسمِ عَينٍ استَنَد**)، نحو: «أنت سيرًا سيرًا»، و«إنَّما أنْتَ سَيْرًا»، و«ما أنت إلّا سَيْرًا»[1]؛ فالتَّكرار عِوَضٌ من اللفظ بالفعل[2]، والحصر ينوب مناب التكرير، فلو لم يكن مُكرَّرًا ولا محصورًا جاز الإضمار والإظهار، نحو: «أَنْتَ سَيْرًا»، و«أنت تَسِيرُ سَيْرًا».

والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى، نحو: «أمرك سيرٌ سيرٌ»، فيجب أن يُرفَع على الخبرية هنا؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا، بخلافه بعد اسم العين؛ لأنَّه يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازًا[3]، كقولِه[4]:

..... فَإِنَّما هِيَ إِقْبالٌ وإِدْبارُ

أي: ذاتُ إقْبالٍ وَإدْبارٍ.

[٢٩٥- ومِنْهُ ما يَدْعُوْنَهُ مُؤكِّدا لِنَفْسِهِ أوْ غَيْرِهِ فالـمُبْتَدا

٢٩٦- نحوُ لَهُ عَلَيَّ ألْفٌ عُرْفا والثّانِ كابْنِي أنْتَ حَقًّا صِرْفا]

(**وَمِنهُ**)؛ أي: ومن الواجب حذف عامله (**ما يَدعُونَهُ مُؤَكِّدًا**)، وهو إمّا مؤَكِّدٌ (**لِنَفسِهِ أو غَيرِهِ فالمبتَدا**) من النَّوعين -وهو المؤَكِّد لنفسه- هو الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه، وسُمِّي بذلك لأنَّه بمنزلة إعادة الجملة؛ فكأنه نَفْسُها نحو: (**لَهُ عَلَيَّ ألفٌ عُرفًا**)؛ أي: اعترافًا[5]، ألا ترى أن «له عليَّ ألفٌ» هو نفس الاعتراف. (**والثّانِ**) -وهو المؤَكِّد لغيره- هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصًّا. وسُمِّي بذلك لأنَّه أثرٌ في الجملة، فكأنه غيرها؛ لأنَّ المؤثِّر غير المؤثر فيه (**كابني أنتَ حَقًّا صِرفًا**) فـ«حقًّا»: رفع ما احتمله «أنت ابني» من إرادة المجاز[6].

---

[1] انظر الكتاب ٢٣١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/٢ و٤٠٨.

[2] انظر علل النحو لابن الوراق ٣٦٢. وقد ذكر أنه يجوز الرفع مع التكرار.

[3] انظر شرح التَّسهيل ١٩١/٢، والارتشاف ١٣٧٣/٣.

[4] البيت للخنساء في ديوانها ٣٨٣، والكتاب ٣٣٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٣/١، والمقتضب ٣٠٥/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٥٥/٣، وعلل النحو لابن الوراق ٣٦٣، والمحتسب ٤٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وشرح التَّسهيل ١٩١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٤/١، والمقاصد الشافية ٢٤٦/٣، والخزانة ٤٣١/١، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ٢٧٢/٣، والبديع ٣٢٤/١، وابن يعيش ١١٥/١، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٤١/١. وصدره: ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت.

[5] انظر الصحاح (ع ر ف) ١٤٠١/٤.

[6] انظر ابن الناظم ٢٧٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٣/١، والمقاصد الشافية ٢٥٣/٣.

[٢٩٧- كَذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَلِي بُكًا بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ]

و(**كَذاكَ**) ممّا يُلتَزمُ إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث (**ذُو التَّشبِيهِ بَعدَ جُملَه**) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (**كَلِي بُكا بُكاءَ ذاتِ عُضلَه**)؛ أي: ممنوعة من النكاح، و«لزيدٍ ضربٌ ضربَ الملُوكِ»، و«لَهُ صَوتٌ صوتَ حمارٍ»[١]؛ فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشُّروطَ السبعة، بخلاف ما في نحو: «لزيدٍ يدٌ يدُ أسدٍ»؛ لعدم كونه مصدرًا، ونحو: «له علمٌ علمُ الحكماءِ»؛ لعدم الإشعار بالحدوث، ونحو: «له صوتٌ صوتٌ حسنٌ»؛ لعدم التشبيه، ونحو: «صَوتُ زيدٍ صوتُ حِمارٍ»؛ لعدم تقدُّمِ جملة، ونحو: «له ضربٌ صوتُ حمار»؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه، ونحو: «عليه نَوحٌ نوحُ الحمامِ»؛ لعدم احتوائها على صاحبه؛ فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها؛ وقد ينتصب في هذا الأخير، لكن على الحال[٢].

وبخلاف ما في نحو: «أنا أبْكي بُكاءَ ذاتِ عُضْلَةٍ»، و«زيدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ الملوكِ»، حيثُ يتعيَّن كونُ نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله، لا بمحذوف؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه.

وإنَّما لم يصلح المشتملةُ عليه الجملةُ في نحو: «لي بُكا»، و«لزيدِ ضربٌ» للعمل؛ لأنَّ شرط إعمال المصدر أن يكونَ بدلًا من الفعل، أو مقدّرًا بالحرف المصدري والفعل، وهذا ليس واحدًا منهما[٣].

تنبيهٌ:

مثلُ «لهُ صوتٌ صوتَ حمار» قولُه[٤]:

ما إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلّا مَنْكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السّاقِ طَيَّ المحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة (له طيٌّ)؛ قاله سيبويه[٥].

خاتمة:

المصدر الآتي بدلًا من اللفظ بفعله على ضربين:

---

[١] انظر الكتاب ٣٥٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/٢.

[٢] انظر الكتاب ٣٦٥/١-٣٦٦، والتعليقة لأبي علي ٣٠٥/١.

[٣] انظر الكتاب ٣٥٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٣١٩/١، والتذييل والتكميل ٢١٣/٧.

[٤] البيت لأبي كبير الهذلي في الكتاب ٣٥٩/١، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٤/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٨/١، وشرح التَّسهيل ١٩١/٢، والارتشاف ١٣٧٨/٣، وتمهيد القواعد ١٨٢٨/٤، والمقاصد الشافية ٢٦٠/٣، والمقاصد النحوية ١٠٤٦/٣، والتَّصريح ٣٣٤/١، والخزانة ١٩٤/٨، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٤/٣، وأوضح المسالك ٢٢٤/٢.

[٥] الكتاب ٣٥٩/١، وانظر شرح التَّسهيل ١٩١/٢، وأوضح المسالك ٢٢٤/٢.

الأوَّل: ما له فعل، وهو ما مرَّ.

والثّاني: ما لا فعل له أصلًا، كـ«بَلْهَ»؛ إذا استُعمِلَ مضافًا، كقولِه[1]:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها بَلْهَ الأكُفِّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خفض «الأكفِّ»، فـ«بله» حينئذ منصوبٌ نصب «ضَرْبَ الرقاب»، والعامل فيه فعل من معناه، وهو«اترك»؛ لأنَّ (بله الشيء) بمعنى: ترك الشيء؛ فهو على حد النَّصب في نحو: «شَنِئْتُهُ بُغْضًا»، و«أحْبَبْتُهُ مِقَةً».

ويجوز أن يُنصَبَ ما بعد «بله»؛ فيكون اسم فعل بمعنى: اترك، وهي إحدى الروايتين في البيت، وسيأتي في بابه.

ومثلُ «بَلْهَ» المضاف: وَيْلَه، ووَيْحَه، ووَيْسَه، ووَيْبَه، وهي كنايات عن الويل. ووَيْل: كلمة تُقالُ عند الشتم والتوبيخ، كثرت حتى صارت كالتَّعجُّب؛ يقولها الإنسان لمن يُحِبُ ولمن يُبْغِض، ونصبها بتقدير: ألزَمَهُ الله، وهو قليلٌ، ولذلك لم يتعرض له هنا[2].

---

[1] هو كعب بن مالك، والبيت له في ديوانه ٢٤٥، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٦، واللسان (ب ل هـ)، والمقاصد الشافية ٥٠٨/٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥٣/١، والخزانة ٢١١/٦، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٧/٥، والمفصل ١٩٦، وشرح التَّسهيل ١٨٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٩٤/٣، والارتشاف ١٥٥٤/٣، وتذكرة النحاة ٥٠٠، والتذييل والتكميل ١٦٢/٧، والجنى الداني ٤٢٥، والمغني ١٥٦، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، وتمهيد القواعد ١٨٣٥/٤.

[2] انظر شرح التَّسهيل ١٨٥/٢، وابن الناظم ٢٧٠، والارتشاف ٢١٥٦/٤، والمقاصد الشافية ٢٤٢/٣.

المفعُولُ لَهُ

ويُسمَّى المفعولُ لأجله، ومِنْ أجله[1].

وقدَّمه على المفعول فيه لأنَّه أَدخلُ منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق؛ بكونه مصدرًا؛ كما أشار إلى ذلك بقولِه:

[٢٩٨- يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ المَصْدَرُ إنْ أبانَ تَعْلِيْلًا كَجُدْ شُكْرًا ودِنْ

٢٩٩- وهْوَ بِما يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وقْتًا وفاعِلًا وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠- فاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ ولَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوْطِ كَلِزُهْدٍ ذا قَنِعْ

٣٠١- وقَلَّ أنْ يَصْحَبَها المُجَرَّدُ والعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ وأَنْشَدُوا

٣٠٢- لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ ولَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعَداءِ]

(**يُنصَبُ مَفعُولًا لَهُ المصدَرُ**) أي القلبيّ (**إن أبانَ تَعلِيلًا**) أي: أفهم كونه عِلَّةً للحدث. ويُشترَط كونُه من غيرِ لفظ الفعل (**كَجُد شُكرًا وَدِن**)؛ أي: لأجل الشكر، فلو كان من لفظ الفعل كـ«حيل محيلًا» كان انتصابه على المصدرية، (ودن) طاعةً.

(**وَهوَ**) أي: المفعول له (**بِما يَعمَلُ فِيهِ متَّخِذ وَقتًا وَفاعِلًا**) الجملة حالية، و(**وَقتًا وَفاعِلًا**) نصبٌ بنزع الخافض؛ أي: يُشترَط لنصب المفعول له – مع كونه مصدرًا قلبيًا سيق للتعليل– أن يتَّحد معَ عامله في الوقت وفي الفاعل[2].

فالشروط حينئذ خمسة: كونه مصدرًا؛ فلا يجوز: «جئتكَ السَّمْنَ والعَسَلَ»، قاله الجمهور[3]، وأجاز يونس: «أمّا العَبِيدَ فَذُو عَبيدٍ»، بمعنى: مهما يذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه[4].

---

[1] سماه سيبويه والمبرد والزجاج ابن السراج المفعول له، وسمي مفعولًا من أجله لأنهم كانوا يقربونه للمبتدئ بتقدير (من) قبله، كما أشار الفراء، وسماه ابن مضاء المفعول لأجله، وذكره سيبويه في باب ما يَنتصب من المصادر، لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر. انظر الكتاب ٣٦٧/١ و ٣٦٩، ومعاني القرآن للفراء ١٧/١، وللزجاج ١٨٢/٤، والأصول ٢٠٦/١، والرد على النحاة ٩٣، وشرح شذور الذهب ٢٩٥.

[2] انظر الأصول ٢٠٦/١، والبديع ١٧٠/١، والمقدمة الجزولية ٢٦١، وشرح التَّسهيل ١٩٦/٢.

[3] انظر الغرة لابن الدهان ٦٧/٢، وشرح شذور الذهب ٢٩٥، والمساعد ٤٨٤/١، والمقاصد الشافية ٢٦٩/٣.

[4] الكتاب ٣٨٧/١، والارتشاف ١٣٨٣/٣، وانظر قول يونس في الكتاب ٣٨٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٣٠/٢، والارتشاف ١٣٨٣/٣.

وكونه قلبيًّا[1]؛ فلا يجوز: «جئتُكَ قِراءَةً للعلم»، ولا «قتلًا للكافر»، وأجاز الفارسيُّ[2]: «جئتكَ ضربَ زيدٍ»؛ أي: لتضرب زيدًا.

وكونُه علة؛ فلا يجوز: «أحسنتُ إليكَ إحسانًا إليكَ»؛ لأنَّ الشيء لا يُعلَّل بنفسه.

وكونُه متَّحدًا مع المعلَّلِ به في الوقت؛ فلا يجوز: «جئتكَ أمسِ طمعًا غدًا في معروفك». ولا يُشترَط تعيينُ الوقت في اللفظ، بل يكفي عدم ظهور المنافاة، وفي الفاعل؛ فلا يجوز: «جئتكَ محبَّتكَ إيّاي»؛ خلافًا لابن خروف[3].

تنبيهٌ:

قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديريًا، كقولِه تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢ والروم: ٢٤] ؛ لأنَّ معنى: «يريكم» يجعلكم تَرَوْنَ اهـ[4].

(**وَإن شَرطٌ**) منَ الشروط المذكورة، ما عدا قصدَ التعليل (**فُقِد فاجرُرهُ بِالحَرفِ**) الدالِّ على التعليل، وهو اللّامُ أو ما يقوم مقامها؛ وفي بعض النسخ (باللام)؛ أي: أو ما يقوم مقامها؛ ففَقْدُ الأوَّل -وهو كونه مصدرًا- نحو: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرَّحمن: ١٠]، والثّاني -وهو كونه قلبيًا- نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] بخلاف ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، والثّالث -وهو الاتّحاد في الوقت- نحو قوله[5]:

فَجِئْتُ وقَدْ نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها .....

والرّابع -وهو الاتّحاد في الفاعل- نحو:

---

[1] انظر أوضح المسالك ٢/٢٢٥.

[2] انظر المسائل المنثورة ١٣، والارتشاف ٣/١٣٨٣، والتذييل والتكميل ٧/٢٣٣، والمرادي ١/٣٢١، وأوضح المسالك ٢/٢٢٥. ومنعه الزجاج، انظر معاني القرآن له ١/٢٩٩.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٢/١٩٧، والارتشاف ٣/١٣٨٣، وأوضح المسالك ٢/٢٢٦، والمقاصد الشافية ٣/٢٧٢.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٢/١٩٧، والمقاصد الشافية ٣/٢٧٣.

[5] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ١٤، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٥٠٧، وشرح التَّسهيل ٢/١٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٣، واللسان (ن ض ا)، والارتشاف ٣/١٦٠٩، وشرح شذور الذهب ٢٩٧، وتمهيد القواعد ٤/١٨٧٩، والمقاصد الشافية ٣/٢٧١، والمقاصد النحوية ٣/١٠٥٤، والخزانة ١١/٤٧. وبلا نسبة في المقرَّب ١/١٦١، وأوضح المسالك ٢/٢٢٦ وشرح قطر الندى ٢٢٧. وعجزه: لدى الستر إلا لبسة المتفضل.

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ[1] .....

وقدِ انتفى الاتّحادان في ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨].

(**وَلَيسَ يَمتَنِع**) جرُّه باللام أو ما يقوم مقامها (**مَعَ**) وجود (**الشُّرُوطِ**) المذكورة (**كَلِزُهدٍ ذا قَنِع، وَقَلَّ أن يَصحَبَها**)؛ أي: اللامُ (**المجَرَّدُ**) من «أل» والإضافة، كهذا المثال، حتى قال الجُزُولي: إنَّه ممنوع[2]. والحقُّ جوازه[3]؛ ومنه قوله[4]:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ .....

(**والعَكسُ فِي مَصحُوبِ أل**)، وهو أن جرَّه باللام كثيرٌ ونصبه قليلٌ؛ (**وَأنشَدُوا**) شاهدًا لجوازه قولَ الراجز[5]:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ

وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْداءِ

تنبيهان:

الأوَّل: أفهم كلامُه أنَّ المضاف يجوز فيه الأمران على السواء، نحو: «جئتكَ ابتغاءَ الخيرِ، ولِابتِغاءِ الخيرِ»[6].

---

[1] هو أبو صخر الهذلي، والبيت له في الأغاني ١٦٩/٥، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، واللسان (ر م ث)، والمقاصد النحوية ١٠٥٥/٣، والتَّصريح ٣٣٦/١، والخزانة ٢٥٤/٣، وبلا نسبة في المقرَّب ١٦٢/١، وشرح التَّسهيل ١٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٧، وشرح شذور الذهب ٢٩٨، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢، وتمهيد القواعد ١٨٨٠/٤، والمقاصد الشافية ٢٧١/٣. وعجزه: كما انتفض العصفور بلله القطر.

[2] انظر المقدمة الجزولية ٢٦٢.

[3] انظر شرح التَّسهيل ١٩٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٥١٣/١، والارتشاف ١٣٨٦/٣.

[4] الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٣٩٩، وأوضح المسالك ٢٢٩/٢، وإرشاد السالك ٣٦٧/١، والمقاصد النحوية ١٠٥٧/٣، والتَّصريح ٣٣٦/١. وفيه ظفر بدل جبر. وعجزه: ومن تكونوا ناصريه ينتصر.

[5] الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٣٩٨، وشرح التَّسهيل ١٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢، واللمحة ٢٦٤/١، والارتشاف ١٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٧، وتمهيد القواعد ١٨٨٣/٤، والمقاصد الشافية ٢٨٢/٣، والمقاصد النحوية ١٠٥٦/٣، والتَّصريح ٣٣٦/١.

[6] انظر المقاصد الشافية ٢٨٠/٣.

الثّاني: أفهم أيضًا جوازَ تقديم المفعول له على عامله، منصوبًا كان أو مجرورًا، كـ«زهدًا ذا قنع»، و«لزهدٍ ذا قنع»[1].

خاتمة[2]:

إذا دخلت «أل» على المفعول له أو أضيف إلى معرفةٍ تعرّف بـ«أل» أو بالإضافة[3]، خلافًا للرياشيِّ والجَرْميّ والمبرِّد[4] في قولهم: إنَّه لا يكون إلا نكرة، وإن «أل» فيه زائدة، وإضافته غيرُ محضة.

[1] انظر المقاصد الشافية ٢٧٩/٣.

[2] اخذ الأشموني هذه الخاتمة من المرادي ٣٢٣/١.

[3] هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. انظر الكتاب ٣٦٩/١-٣٧٠، والارتشاف ١٣٨٧/٣.

[4] انظر التذييل والتكميل ٢٤٤/٧، والارتشاف ١٣٨٧/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٤٥/١، و المرادي ٣٢٣/١. وذكر ابن السراج وأبو علي والنيلي مذهبَ الجرمي. انظر الأصول ٢٠٨/١، والبصريات ٢٢٣/١، والصفوة الصفية ٥٢١/٢. ونقل ابن السراج وأبو علي أن الرياشي يذهب في ذلك إلى الحال، وأن أبا العباس كان يخطِّئُ الرياشي. انظر الأصول ٢٠٩/١، والبصريات ٢٢٤/١.

المفعُولُ فِيهِ، وَهُوَ المسَمَّى ظَرفًا[1]

وتقديمُه على المفعول معه لقربه مِنَ المفعول المطلق؛ بكونه مستلزِمًا له في الواقع؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان؛ ولأنَّ العامل يصل إليه بنفسه، لا بواسطة حرف ملفوظ، بخلافه.

[٣٠٣- الظَّرْفُ وقْتٌ أوْ مَكانٌ ضُمِّنا فِي بِاطِّرادٍ، كَهُنا امْكُثْ أزْمُنا]

(**الظَّرفُ**) لغةً: الوعاء، واصطلاحًا: (**وَقتٌ أو مَكان**)؛ أي: اسم وقت أو اسم مكان (**ضُمِّنا**) معنى (**في**) دون لفظها (**بِاطِّرادٍ كَهُنا امكُث أزمُنا**)؛ فـ(هنا): اسم مكان، و(أزمنا): اسم زمان، وهما مضمَّنان معنى «في»؛ لأنَّهما مذكوران للواقع فيهما، وهو المكث[2].

والاحترازُ بقيد «ضُمِّنا في» من نحو: ﴿ **يَخَافُونَ يَوْمًا** ﴾ [النور: ٣٧][3]، ونحو: ﴿ **ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ** ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ فإنَّهما ليسا على معنى «في»، فانتصابهما على المفعول به، وناصب «حَيْثُ» يَعْلَمُ محذوفًا؛ لأنَّ اسم التَّفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا[4].

و«بمعنى في دون لفظها»، من نحو: «سِرتُ في يومِ الجُمعةِ»، و«جَلَسْتُ في مكانِك»؛ فإنَّه لا يُسمَّى ظرفًا في الاصطلاح، على الأرجح[5].

و«باطِّراد» من نحو: «دخلتُ البيتَ»، و«سكنتُ الدارَ»؛ ممّا انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص؛ فإنَّه غيرُ ظرف؛ إذ لا يطَّرد نصبُه مع سائر الأفعال، فلا يُقال: «نمت البيتَ»، ولا «قرأت الدارَ»؛

---

[1] وهذه تسمية سيبويه ومتقدِّمي البصريين، فقد قال سيبويه: ((باب وُقوع الأسماء ظُروفًا))، وأما المفعول فيه فهي تسمية استخدمها ابن السراج، وشاعت من بعده، وذكر الأزهري أن المفعول فيه ظرف وحال، وقال أبو حيان: ((وما اصطلح عليه البصريُّون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسميتُه ظرفًا، بل يسمّيه الفراء وأصحابه محلًّا، والكسائي يسمي الظروف صفات، ولا مُشاحّة في الاصطلاح)). انظر الكتاب ٢١٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٠/١ و٢١٩/٣، وللأخفش ٢٢٣/١، والمقتضب ١٠٢/٣، والأصول ١٩٠/١، وتهذيب اللغة (ف ع ل)، وشرح المقدمة المحسبة ٣٠٠/٢، والغرة المخفية ٢٥٨/١، وشرح الكافية الشافية ٦٧٥/٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٣/١، والارتشاف ١٣٨٩/٣، وأوضح المسالك ٢٣١/٢، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ٢١٨، والتَّصريح ٣٣٧/١، ومعجم مصطلحات النحو ٢٤٤.

[2] انظر ابن الناظم ٢٧٣، والارتشاف ١٣٨٩/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٤٦/١.

[3] انظر إرشاد السالك ٣٦٩/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٦٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٠.

[5] وذهب الشلوبين إلى عدم الاعتداد بحرف الخفض في (من بعدِك) و (من عندك). انظر التوطئة ٢١٠ و٢١٦.

فانتصابُه على المفعول به بعد التوسُّع بإسقاط الخافض؛ هذا مذهب الفارسي[١] والناظم[٢]، ونسبه لسيبويه[٣]، وقيل: منصوب على المفعول به حقيقة، وإنَّ نحو: «دخل» متعدٍّ بنفسه، وهو مذهب الأخفش[٤]، وقيل: على الظرفية تشبيهًا له بالمبهم، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور[٥]؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد «باطراد»؛ وعلى الأوَّل يحتاج إليه خلافًا للشارح[٦].

تنبيهان:

الأوَّل: تضمُّن الاسم معنى الحرف على نوعين: الأول يقتضي البناءَ، وهو أن يَخْلُفَ الاسمُ الحرفَ على معناه ويُطْرَحَ غيرَ منظور إليه، كما سبق في تضمُّن (متى) معنى الهمزة وإن الشَّرطية. والثّاني لا يقتضي البناء، وهو أن يكونَ الحرف منظورًا إليه؛ لكون الأصل في الوضع ظهوره، وهذا الباب من هذا الثّاني.

الثّاني: الألف في (ضمِّنا) يجوز أن تكونَ للإطلاق، وأن تكون ضمير التثنية، بناءً على أن (أو) على بابها، وهو الأظهر، أو بمعنى الواو، وهو الأحسن؛ لأنَّ كل واحد منهما ظرف، لا أحدهما[٧]. اهـ.

[٣٠٤- فانْصِبْهُ بِالواقِعِ فِيْهِ مُظْهَرا كانَ، وإلّا فانْوِهِ مُقَدَّرا]

(**فانصِبهُ بِالواقِعِ فِيهِ**) من فعل وشبهه (**مُظهَرًا كانَ**) الواقعُ فيه، نحوِ: «جلستُ يومَ الجمعةِ أمامكَ»، و«أنا سائرٌ غدًا خلفَ الرَّكب»؛ (**وَإِلَّا**) أي: وإن لم يكن ظاهرًا، بل كان محذوفًا من اللفظ: جوازًا، أو وجوبًا (**فانوِهِ مُقَدَّرًا**)؛ فالجواز نحو: «يومَ الجمعةِ»، لمن قال: «متى قَدِمْتَ؟» و«فَرْسَخَيْنِ»، لمن قال: «كَمْ سِرْتَ؟»، والوجوبُ فيما إذا وقع خبرًا، نحو: «زيدٌ عندكَ»، أو صلة، نحو: «رأيت الذي معك»، أو حالًا، نحو: «رأيت

---

[١] الإيضاح العضدي ١٧٠، وانظر التذييل والتكميل ٢٥١/٧.

[٢] شرح التَّسهيل ٢٠٠/٢.

[٣] وسبقه إلى ذلك ابن السراج. انظر الكتاب ١٥٩/١، والأصول ١٧١/١، وابن يعيش ١٩٦/١، وشرح التَّسهيل ٢٠١/٢، وابن عقيل ٥٧٩/١، والمكودي ٣٣١/١، والبهجة المرضية ٢٠٦/١، والتَّصريح ٣٣٩/١.

[٤] والمبرد والجرمي والفراء. وقال ابن مالك: ((لا يجوز الحكم على دخل بأنَّه متعد بنفسه على المكان المختص، لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى إلى غير المكان، ولم يحتج معه إلى حرف جر في نحو قولهم دخلت في الأمر)).انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٣، المقتضب ٦٠/٤، ٣٣٧ و ٣٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/١، وابن يعيش ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٨٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٥١/٧، والمرادي ٣٢٥/١، والمكودي ٣٣١/١.

[٥] انظر شرح الكافية الشافية ٦٨٤/٢، والمرادي ٣٢٥/١، والمكودي ٣٣١/١، والتَّصريح ٣٤٠/١. ولم أقف على قوله في التوطئة أو شرح الجزولية.

[٦] ابن الناظم ٢٧٣.

[٧] انظر المقاصد الشافية ٢٨٣/٣.

الهلالَ بينَ السَّحابِ»، أو صفة[1]، نحو: «رَأيْتُ طائرًا فوق غصنٍ»، أو مشتغلًا عنه، نحو: «يومَ الجمعةِ سرتُ فيه»، أو مسموعًا بالحذف لا غير كقولِهم: «حينئذٍ الآن»؛ أي: كان ذلك حينئذٍ واسمعِ الآن[2].

تنبيهان:

الأوَّل: العامل المقدَّر في هذه المواضع، سوى الصلة، استقرَّ أو مستقرٌ، وأمّا الصلة فيتعين فيها تقدير: استقرَّ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة، كما عرفت[3].

الثّاني: الضمير في (فانصِبْهُ) للظرف، وهو اسم الزمان أو المكان، وفي (فيه) لمدلوله، وهو نفس الزمان أو المكان؛ وأراد بالواقع دليلَه من فعل وشبهه؛ لأنَّ الواقع هو نفس الحدث، وليس هو الناصب، والأصل فانصبه بدليل الواقع في مدلوله، فتُوسِّع بحذف المضاف من الأوَّل والثّاني؛ لوضوح المقام. انتهى[4].

[٣٠٥. وكُلُّ وقْتٍ قابِلٌ ذاكَ، وما يَقْبَلُهُ المَكانُ إلّا مُبْهَما

٣٠٦. نَحْوُ الجِهاتِ، والمَقادِيرِ، وما صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى]

(**وَكُلُّ**) اسم (**وَقتٍ قابِلٌ ذاكَ**) النَّصبَ على الظرفية، مُبهمًا كان أو مختصًّا.

والمراد بالمُبهَم ما دلَّ على زمن غير مقدَّر، كحينٍ ومدَّةٍ ووقتٍ؛ تقول: «سرتُ حينًا، ومدَّةً، ووقتًا»[5]؛ وبالمختصِّ ما دلَّ على مُقدَّر: معلومًا كان، وهو المعرَّف بالعلمية؛ كـ«صمتُ رمضان»، و«اعتكفتُ يومَ الجمعةِ»، أو بـ«أل»، كـ«سرتُ اليومَ»، و«أقمتُ العام»، أو بالإضافة، كـ«جئتُ زمانَ الشِّتاءِ، ويومَ قدوم زيدٍ»؛ أو معلوم؛ وهو النَّكرة، نحو: «سرتُ يومًا، أو يومينِ، أو أسبُوعًا، أو وقتًا طويلًا»[6].

(**وَما يَقبَلُهُ المكانُ إلّا**) في حالتين[7]:

الأولى: أن يكونَ (**مُبهَمًا**) لا مختصًّا. والمراد هنا بالمختصِّ ما له صُورة وحدود محصورة، نحو: الدار، والمسجد، والبلد، وبالمُبهَم ما ليس كذلك (**نَحوُ الجِهاتِ**) الستِّ، وهي: أمام، ووراء، ويمين، وشمال،

---

[1] انظر المرادي ٣٢٥/١.

[2] انظر الكتاب ٢٢٤/١، وابن الناظم ٢٧٤، والمقاصد الشافية ٢٩٣/٣.

[3] انظر التعليقة لأبي علي ٢٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ٥٧٥/٢.

[4] انظر المقاصد الشافية ٢٩٥/٣.

[5] انظر شرح الجزولية للشلوبين ٧١٦/٢-٧١٧.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٢٢٥/٢، وتمهيد القواعد ١٩٨٦/٤.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٢٢٥/٢، و شرح الرضي على الكافية ٤٨٨/١، وتمهيد القواعد ١٩٨٦/٤.

وفوق، وتحت، وما أشبهها في الشياع؛ كناحية، ومكان، وجانب[1]، (**و**) نحو: (**المقادِير**) كفرسخ، وبريد، وغَلْوَة، تقول: «جَلَسْتُ أمامَكَ، وناحِيةَ المسجدِ، وسرتُ فَرْسَخًا».

(**وَ**) **الثّانيةُ**: (ما **صِيغَ من**) مادة (**الفِعلِ**) العاملِ فيه (**كَمَرمَى مِن**) مادة (**رَمَى**) تقول: «رميتُ مرمى زيدٍ»، و«ذهبتُ مذهبَ عمروٍ»، و«قعدتُ مقعدَ بكرٍ»؛ ومنه: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[الجن: ٩][2].

[٣٠٧- وَشَرْطُ كَوْنِ ذا مَقِيْسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِما فِيْ أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ]

(**وَشَرطُ كَونِ ذا**) المَصُوغِ من مادة الفعل (**مَقِيسًا أن يَقَع ظَرفًا لِما فِي أصلِهِ مَعهُ اجتَمَع**) أي: لما اجتمع معه في أصل مادته، كما مثَّل؛ وأمّا قولهم: «هو مِنِّي مَزْجَرَ الكلب، وَمَناطَ الثُّرَيّا»[3]، و«عمرُ مِنِّي مقعدَ القابلةِ، ومعقدَ الإزارِ»، ونحوه: فشاذٌّ؛ إذ التَّقدير هو مني مُستقرٌ في مَزْجَر الكلب، فعامله الاستقرار، وليس ممّا اجتمع معه في أصله، ولو أعمل في المزْجَر زَجَر، وفي المناط ناطَ، وفي المقعد قعد؛ لم يكن شاذًّا[4].

تنبيهان:

الأوَّل[5]: ظاهرُ كلامه أن هذا النَّوع من قبيل المُبهَم، وظاهر كلامه في «شرح الكافية»[6] أنَّه مِنَ المختصِّ، وهو ما نص عليه غيره[7]. وأمّا النّوع الذي قابله فظاهر كلام الفارسي[8] أنَّه من المُبهَم، كما هو ظاهر كلام الناظم، وصحَّحه بعضهم[9]؛ وقال الشلوبين[10]: ليس داخلًا تحت المبهم، وصحح بعضهم[11] أنَّه شبيه بالمبهم، لا مُبهمٌ.

---

[1] انظر شرح الجزولية للشلوبين ٧٢٢/٢.

[2] انظر شرح شذور الذهب ٣٠٤، وشرح الأزهرية ٣٩.

[3] انظر الكتاب ٤١٣/١، واللسان (نوط).

[4] انظر علل النحو لابن الوراق ٣٦٩، وأمالي ابن الشجري ٥٨٥/٢، وشرح التَّسهيل ٢٢٦/٢.

[5] أخذ الأشموني هذا التنبيه من كلام المرادي، وتصرَّف فيه فأبهم. انظر المرادي ٣٢٦/١.

[6] شرح الكافية الشافية ٦٧٧/٢.

[7] وهو ابن الطراوة. انظر الإفصاح ٦٩، والتذييل والتكميل ٤٥/٨-٤٦.

[8] انظر الإيضاح العضدي ١٨٢، والتذييل والتكميل ٢٧/٨.

[9] هو أبو حيان في منهجه، انظر منهج السالك لأبي حيان ١٥٢/١.

[10] انظر منهج السالك لأبي حيان ١٥٢/١، وتمهيد القواعد ١٩٩٤/٤.

[11] هو أبو حيان في التذييل، وكلامه هذا مأخوذ من ترجمة سيبويه؛ فإنه قال: ((باب ما شُبّه من الأماكن المختصّةِ بالمكِان غيرِ المختصَّ)). انظر الكتاب ٤١٢/١، و التذييل والتكميل ٢٧/٨.

الثّاني: إنَّما استأثرت أسماءُ الزمان بصلاحية المُبهمِ منها والمختصّ للظرفية عن أسماء المكان؛ لأنَّ أصل العوامل الفعلُ ودلالتُه على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنَّه يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام، ويدلّ على المكان بالالتزام فقط؛ فلم يتعدَّ إلى كل أسمائه، بل يتعدى إلى المُبهَمِ منها؛ لأنَّ في الفعل دلالةً عليه في الجملة، وإلى المختصّ الذي صيغ من مادة العامل؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ[1]. اهـ.

[٣٠٨- وَما يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ

[٣٠٩- وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَها مِنَ الكَلِمْ]

(**وَما يُرَى**) من أسماء الزمان أو المكان (**ظَرْفًا**) تارة (**وَغَيرَ ظَرفِ**) أخرى (**فَذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ في العُرفِ**) النحوي؛ كيوم، ومكان، تقول: «سرت يومَ الجمعة»، و«جلست مكانَك»؛ فهما ظرفان، وتقول: «اليومُ مباركٌ»، و«مكانُك طاهر»، و«أعجبني اليومُ ومكانُك»، و«شهدت يومَ الجمل»، و«أحببت مكانَ زيد»؛ فهما في ذلك غيرُ ظرفين؛ لوقوع كلٍّ منهما في الأوَّل مبتدأ، وفي الثّاني فاعلًا، وفي الثّالث مفعولًا به، وكذا ما أشبهَها[2].

(**وَغَيرُ ذِي التَّصَرُّفِ**) منهما هو (**الَّذِي لَزِم ظَرفِيّةً أو شِبهَها مِنَ الكَلِم**)؛ أي: غيرُ المتصرِّف – وهو الملازمُ للظرفية– على نوعين:

– ما لا يخرج عنها أصلًا، كقطُّ وعَوْضُ، تقول: «ما فعلتهُ قَطُّ»، و«لا أفعلهُ عوضُ».

– وما يخرج عنها إلى شِبهها، وهو الجرُّ بالحرف، نحو: قَبْلُ وبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ؛ فيُقضَى عليهنَّ بعدم التصرف مع أنّ «من» تدخل عليهن؛ إذ لم يخرُجْن عنِ الظرفية إلّا إلى ما يشبهها؛ لأنَّ الظرف والجارَّ والمجرورَ سِيّانِ في التعلُّق بالاستقرار والوقوع خبرًا وصلة وحالًا وصفة.

ثم الظرفُ المتصرِّف منه مُنْصَرِفٌ، نحو: يوم وشهر وحول، ومنه غيرُ منصرفٍ، وهو غُدْوة وبُكْرَة، عَلَمينِ لهذين الوقتين: قُصِد بهما التعيينُ، أو لم يقصد. قال في «شرح التَّسهيل»[3]: «ولا ثالثَ لهما»، لكن زاد في «شرح الجمل» لابن عصفور[4] (ضَحْوَة)، فقال: إنَّها لا تنصرفُ للتأنيث والتَّعريف[5].

---

[1] انظر تمهيد القواعد ١٩٩١/٤، والمكودي ٣٣٢/١.

[2] انظر الكتاب ٨٤/١ –٨٥.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٢٠٢/٢.

[4] لم أقف عليه في مظانه.

[5] قال سيبويه: ((اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كلَّ واحدةٍ منهما اسمًا للحين))، ثم قال: ((فأما ضحوةٌ وعشيةٌ فلا يكونان إلّاَ نكرةً على كلِّ حال)). وقال أبو علي في تعليقه على قول سيبويه: ((وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول: آتيك اليومَ غُدوةً وبُكرةً

والظرفُ غيرُ المتصرِّف منه منصرفٌ وغيرُ منصرف، فالمنصرف نحو: سَحَر ولَيْل ونَهار وعِشاء وعَتَمة ومَساء وعَشِيَّة، غيرَ مقصود بها كلِّها التعيينُ، وغيرُ المنصرف نحو: سحر مقصودًا به التعيين؛ ومن العرب من لا يصرف «عشيَّة» في التعيين[1].

[٣١٠- وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكانٍ مَصْدَرُ وَذاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ]

(**وَقَد يَنُوبُ عَن**) ظرف (**مَكانٍ مَصدَرُ**) فينتصب انتصابَه، نحو: «جلستُ قربَ زيدٍ»[2]؛ أي: مكان قربه؛ ولا يُقاس على ذلك؛ لقِلَّته، فلا يُقال: «آتيكَ جُلُوسَ زيدٍ»، تريد مكان جلوسه. (**وَذاكَ فِي ظَرفِ الزَّمانِ يَكثُرُ**)، فيقاس عليه؛ وشرطُه إفهامُ تعيين وقتٍ أو مقدار، نحو: «كان ذلكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، وَطُلوعَ الشَّمس»، و«انتظرتهُ نَحْرَ جَزورٍ، وحَلْبَ ناقَةٍ»؛ والأصل وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الشمس، ومقدار نحر جزور، ومقدار حلب ناقة، فحُذِفَ المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامه[3].

تنبيهٌ:

قد يُحذَفُ أيضًا المصدرُ الذي كان الزمان مضافًا إليه؛ فينوب ما كان هذا المصدر مضافًا إليه: من اسم عين، نحو: لا أكلِّمه القارِظَيْنِ، ولا آتيه الفَرْقَدَيْنِ، والأصل: مُدَّة غيبة القارظين، ومدَّة بقاء الفرقدين[4]. اهـ.

خاتمة:

ممّا ينوب عن الظرف أيضًا: صفَتُه، وعَدَدُه، وكُلِّيته أو جزئيته، نحو: «جلستُ طويلًا من الدَّهر شرقيَّ مكان»، و«سرتُ عشرينَ يوما ثلاثينَ بريدًا»، و«مشيتُ جميعَ اليومِ جميعَ البريدِ، أو كلَّ اليوم كلَّ البريد، ونصفَ اليوم نصفَ البريد، أو بعضَ اليومِ بعضَ البريدِ»[5].

تجعلها بمنزلة ضَحْوةٍ. قال أبو علي: إذا جعله بمنزلة (ضَحْوَة) فقد نكَّره)). انظر الكتاب ٢٩٣/٣ و ٢٩٤، والتعليقة ١٠٦/٣.

[1] انظر شرح التَّسهيل ٢٠٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٩٨/١، والمرادي ٣٢٨/١، وتمهيد القواعد ١٩٠٦/٤.

[2] انظر المرادي ٣٢٨/١.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٦٨٥/٢، والتذييل والتكميل ٩٨/٨.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ٦٨٦/٢، وتمهيد القواعد ١٨٩٩/٤.

[5] انظر التذييل والتكميل ٢٥٩/٧.

المفعُولُ مَعَهُ

[٣١١- يُنْصَبُ تالِي الواوِ مَفعُولًا مَعَهْ فِي نَحْوِ سِيْرِي والطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ]

(**يُنصَبُ**) الاسمُ الفَضْلةُ (**تالِي الوَاوِ**) التي بمعنى (مع)[١] التالية لجملة ذات فعل أو اسم يُشبهُه ممّا فيه معنى الفعل وحروفه (**مَفعُولًا مَعَه**) كما (**فِي نَحوِ سِيرِي والطَّرِيقَ مُسرِعَه**) و«أنا سائرٌ والنِّيلَ»، و«أعجبني سيرُكَ والنِّيلَ»، فـ«الطريق» و«النيل» نَصْبٌ بالمفعول معه[٢].

وخرج بـ«الاسم» نحو: «لا تأكلِ السمك وتشربَ اللَّبن»، ونحو: «سرتُ والشَّمسُ طالعةٌ»؛ فإن تالي الواو في الأوَّل فعل، وفي الثّاني جملة.

وبـ«الفضلة» نحو: «اشتركَ زيدٌ وعمرٌ».

وبـ«الواو» نحو: «جئتُ معَ عمرٍ».

وبكونها بمعنى (مع) نحو: «جاءَ زيدٌ وعمرٌ قبله، أو بعده».

وبكونها تاليةً لجملة، نحو: «كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ»؛ فلا يجوز فيه النَّصب خلافًا للصَّيْمَرِيّ[٣].

وبكون الجملة ذاتَ فعل، أو اسم يشبهه، نحو: «هذا لك وأباك»؛ فلا يُتكلَّمُ به، خلافًا لأبي عليٍّ[٤].

وأمّا قولهم: «ما أنتَ وزيدًا»، و«كيفَ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ» وما أشبهه فسيأتي بيانه.

[٣١٢- بِما مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النَّصْبُ، لا بِالواوِ فِي القَوْلِ الأحَقْ]

(**بِما مِنَ الفِعلِ وَشِبهِهِ سَبَق ذا النَّصبُ**): ذا النَّصبُ: رفع بالابتداء، خبرُه في المجرور الأول، وهو«بما»، و«سَبَقْ»: صلة «ما»، و«من الفعل»: متعلق بـ«سبق»؛ أي: نَصْبُ المفعول معه إنَّما هو بما تقدّم في

---

[١] قال أبو علي: ((معنى مَعَ: المصاحبة، ومعنى الواو الاجتماع، والمصاحبة ضربٌ منه)) انظر التعليقة ٢٤٢/٤.

[٢] انظر الكتاب ٢٩٧/١، والأصول ٢٠٩/١، والإيضاح العضدي ١٩٣، واللمع ٦٠، وشرح المقدمة المحسبة ٣٠٩/٢، واللباب ٢٧٩/١، والتَّسهيل ٩٩.

[٣] التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١-٢٥٨. وقد أوجب فيه سيبويه والجمهور الرفع. انظر الكتاب ٢٩٩/١، وشرح التَّسهيل ٢٦٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٥٢٥/١، والارتشاف ١٤٨٣/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٥٥/١، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢، وتمهيد القواعد ١٠٧٦/٤.

[٤] التعليقة لأبي علي ١٩٤/١، وانظر شرح التَّسهيل ٢٤٨/٢، والارتشاف ١٤٨٤/٣، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢.

الجملة قبله من فعل وشبهه[1]، (**لا بِالواوِ فِي القَولِ الأحقّ**) خلافًا للجُرجاني في دعواه أنَّ النَّصب بالواو[2]؛ إذ لو كان الأمرُ كما ادّعى لوجب اتّصالُ الضمير بها فكان يُقال: «جلستُ وك»، كما يتَّصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: «إنَّك» و«لك»، وذلك ممتنع باتِّفاق، وأيضًا فهي حينئذ حرف مختصٌّ بالاسم غيرُ منزَّلٍ منزلةَ الجزء؛ فحقُّه ألّا يُعملَ إلا الجرّ كحروف الجرّ، ولا بالخلاف خلافًا للكوفيِّين[3].

وإنَّما قيل: «غير منزل منزلة الجزء» للاحتراز من لام التَّعريف؛ فإنَّها اختصَّت بالاسم، ولم تعمل فيه؛ لكونها كالجزء منه؛ بدليل تخطِّي العامل لها.

وتناولَ إطلاقُ «الفعل» الظاهرَ كما مثَّلَ، والمقدَّرَ كقولِه[4]:

فما لَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهامَةُ بِالرِّجالِ

أي: ما تصنع والتلدُّد؟.

ومن إعمال شِبْهِ الفعل قوله[5]:

---

[1] مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو بينهما، قال سيبويه: ((والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْملُ في الاسم ما قبلها))، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الأصل في قولك: قمت وزيدًا (قمت مع زيد فحذفت مع) وأقيمت الواو مقام مع ، ونقل نصب (مع) إلى ما بعد الواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بفعل محذوف، وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه انتصب على الخلاف، قالوا: إذا قلت: استوى الماء والخشبة، لم يكن العطف جائزًا ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلمّا خالفتِ الفاعل نصبت، وسمّاه الفراء الصرف. انظر الكتاب ٢٩٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٤/١، والأصول ٢٠٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٥/٢ و٢٢٩/٣، والإيضاح العضدي ١٩٣، والإنصاف ٢٠٦، ونتائج الفكر ٦٣، والمقدمة الجزولية ٢٦٠، والتبيين ٣٧٩، وتوجيه اللمع ٢٠٠.

[2] انظر التَّسهيل ٩٩، وشرح التَّسهيل ٢٥٠/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١٥٦/١، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢، والمغني ٤٧١، والمقاصد الشافية ٣٢١/٣، والمكودي ٣٣٩/١، والبهجة المرضية ٢١٠/١، والتَّصريح ٣٤٤/١.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٣٤/١، و٧١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢٩/٣، والإنصاف ٢٠٦، والتبيين ٣٧٩، وتوجيه اللمع ٢٠٠، والتَّسهيل ٩٩، وشرح التَّسهيل ٢٥٠/٢، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢، والمقاصد الشافية ٣٢١/٣، وتمهيد القواعد ٢٠٥٠/٤.

[4] هو مسكين الدارمي، والبيت له في ديوانه ٦٦، والكتاب ٣٠٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٢/٢، وابن يعيش ٥٠/٢، وبلا نسبة في البديع ١٧٩/١، وشرح التَّسهيل ٢٥٨/٢، والمقاصد الشافية ٣٣٠/٣.

[5] البيت لجرير في ذيل الأمالي ١٤٠، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، والأصول ٣٧/٢، وجمهرة اللغة (هـ ي ج)، وأمالي القالي ٢٦٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٣/٢، والحجة لأبي علي ٣٥/٣، والمفصل ٨٤، والبديع ١٧٩/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٧ و ٦٦٧، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٤/٣، واللسان (ح س ب) و (هـ ي ج)، واللمحة ٣٦٩/١، والتذييل والتكميل ١٣٩/٨، وابن الوردي ١٦١، والمغني ٧٣١،

..... فَحَسْبُكَ والضَّحّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

وقوله[1]:

فقدْني وإيّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعجِيلِ السَّنامِ المسَرْهَد

وقوله[2]:

لا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هذا رِدائِيَ مَطْوِيًّا وَسِرْبالا

فـ(سِربالًا): نصب على المفعول معه، والعامل فيه «مطويًّا»، لا «هذا»، خلافًا لأبي عليٍّ في تجويزه الأمرين[3].

تنبيهٌ:

أفهم بقولِه: (سبق) أنَّ المفعول معه لا يتقدّم على عامله، وهو اتِّفاق، فلا يجوز: «والطَّريقَ سِرتُ»[4].

وفي تقدُّمه على مصاحبه خلافٌ، والصَّحيحُ المنعُ، وأجاز ذلك ابنُ جني[5]، تمسُّكًا بقولِه[6]:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاثَ خِصالٍ لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي

وتمهيد القواعد ٢٠٩١/٤، والمقاصد النحوية ١٠٦٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٠٠/٢، والخزانة ٥٨٤/٧. وصدره: إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا.

[1] هو أسيد بن إياس الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين ٦٢٨/٢، والمقاصد النحوية ١٠٦٧/٣، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٦٨٨/٢، وابن الناظم ٢٧٩.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٤٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٨٩/٢، وابن الناظم ٢٧٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١٥٦/١، والارتشاف ١٤٨٤/٣، والتذييل والتكميل ١٠٢/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٤٦/٤، والمقاصد النحوية ١٠٦٩/٣، والتَّصريح ٣٤٣/١.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٢٤٨/٢، والارتشاف ١٤٨٤/٣، والتصريح ٣٤٣/١.

[4] انظر الأصول ٢١١/١.

[5] الخصائص لابن جني ٣٨٥/٢، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢، وابن الناظم ٢٨١، ومنهج السالك لأبي حيان ١٥٥/١، وتمهيد القواعد ٢٠٥٥/٤.

[6] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو ليزيد بن الحكم الثقفي في الأصول ٣٢٦/١، وأمالي القالي ٦٨/١، والبصريات ٢٩٢/١، والحماسة البصرية ٢٧٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٣٧، والمقاصد النحوية ١٠٧٠/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٩٧/٢، والخزانة ١٣٠/٣، وليزيد بن الحكم أو لزيد بن عبد ربه في أمالي ابن الشجري ٢٧١/١، وبلا نسبة في البديع ٣٧٠/١، وشرح التَّسهيل ٢٥٣/٢، وابن الناظم ٢٨٠، وشرح الرضي على الكافية ٥١٨/١، والتذييل والتكميل ١١٣/٨، وتمهيد القواعد ١٠٥٦/٤، والمقاصد الشافية ٣٢٦/٣، وابن جابر ٢٤٦/٢، والتَّصريح ٣٤٤/١. ويروى خلالًا ثلاثًا، وثلاث خلال.

وقوله[1]:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبا

على رواية مَن نصب (السوءة) و(اللقب).

يعني أنَّ المراد في الأوَّل: جمعت غيبة ونميمة مع فحش، وفي الثّاني: ولا ألقبه اللقب مع السوءة؛ لأنَّ من اللقب ما يكون لغير سوءة.

ولا حجَّة له فيهما؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفةً قُدِّمَتْ هي ومعطوفُها، وذلك في البيت الأوَّل ظاهر، وأمّا في الثّاني فعلى أن يكونَ أصله: ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوءة، ثمَّ حُذِفَ ناصبُ السوءة[2].

[٣١٣ـ وبَعْدَ ما اسْتِفْهامٍ أوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ]

(**وَبَعدَ ما استِفهامٍ أو كَيفَ نَصَب**) الاسمَ على المعيّة (**بِفِعلِ كَونٍ مُضمَرٍ**) وجوبًا (**بَعضُ العَرَب**) فقالوا: «ما أنت وزيدًا»[3]، ومنه قوله[4]:

ما أَنْتَ والسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ .....

وقالوا: «كيفَ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ؟»[5]، والأصل: ما تكون وزيدًا؟، وكيف تكون وقصعةً؟؛ فاسم «كان» مُسْتَكِنٌ، وخبرُها ما تقدّم عليها من اسم استفهام، فلما حُذِفَ الفعلُ من اللفظ انفصل الضمير.

---

[1] البيت لبعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٨٠٥، والحماسة البصرية ٢/٧، والمقاصد الشافية ٣/٣٢٦، والمقاصد النحوية ٢/٨٦٦، وابن جابر ٢/٢٤٧، والخزانة ٩/١٤٠، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢/٢٥٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٧، وابن الناظم ٢٨٠، والتذييل والتكميل ٨/١١٣، وتخليص الشواهد ٤٥٢، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٥٥. وروي بنصب القافية ورفعها.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٩٦، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٥٥.

[3] انظر الكتاب ١/٣٠٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٥٢، والأصول ٢/٢٥١، والمرتجل ١٨٥.

[4] هو أسامة بن حبيب الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٠، والمقاصد النحوية ٣/١٠٧٥، وللهذلي في الغرة المخفية ١/٢٨٦، واللسان (ع ب ر)، وبلا نسبة في الكتاب ١/٣٠٣، وشرح التَّسهيل ٢/٢٥٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٤، وابن الناظم ٢٨٢، والتذييل والتكميل ٨/١٢٥، وابن الوردي ١٦٠، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٧٤، والمقاصد الشافية ٣/٣٣٢، ويروى: فما أنا والسَّيرَ. وعجزه: يبرح بالذكر الضابط.

[5] انظر الكتاب ١/٢٩٩.

تنبيهان:

الأوَّل: من ذلك أيضًا قوله[1]:

أَزْمانَ قَوْمِي والجماعَةَ كالذي لَزِمَ الرِّحالَةَ أنْ تميلَ مَميلا

فـ«الجماعة»: نصب على المعيّة بفعل كون مضمر، والتَّقدير: أزمان كان قومي والجماعة، كذا قدَّره سيبويه[2].

الثّاني: في قوله: (بعض العرب) إشارةٌ إلى أنَّ الأرجح في مثل ما ذكره الرَّفعُ بالعطف[3].

[٣١٤. والعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ والنَّصْبُ مُخْتارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ]

(**والعَطفُ إن يُمكِن بِلا ضَعفٍ**) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (**أحَقّ**) وأرجحُ منَ النَّصب على المعية، كما في نحو: «جاء زيدٌ وعمرٌو»، و«جئت أنا وزيدٌ»، ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩] برفع ما بعد الواو على العطف؛ لأنَّه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ويجوز النَّصبُ على المعيّة في مثله.

(**والنَّصبُ**) على المعيّة (**مُختارٌ لَدَى ضَعفِ النَّسَق**): إمّا من جهة المعنى، كما في نحو قولهم: «لو تركتَ الناقةَ وفَصِيلها لَرَضَعَها»، فإنَّ العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأَمُ فصيلَها وترك فصيلَها يرضعُها لرضعها؛ لكنْ فيه تكلُّفٌ وتكثير عبارة؛ فهو ضعيف؛ فالوجه النَّصبُ على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها[4]؛ ونحو قوله[5]:

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهرَ حالٌ مِنَ امرِئٍ فَدَعْهُ وَواكِلْ أَمْرَهُ واللَّيالِيا

---

[1] هو الراعي النميري، والبيت له في ديوانه ٢٣٤، والكتاب ٣٠٥/١، والأزهية ٧١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٤٢٠، وشرح التَّسهيل ٢٥٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٥٢٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ١٥٧/١، وتمهيد القواعد ١٠٧٤/٤، والمقاصد الشافية ٧١/٤، والمقاصد النحوية ٦١٥/٢، والتَّصريح ١٩٥/١، والخزانة ١٤٥/٣، وبلا نسبة في المقرَّب ١٦٠/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٥، والارتشاف ١١٩١/٣، وابن الوردي ١٦٠، وابن جابر ٢٤٩/٢.

[2] الكتاب ٣٠٥/١.

[3] انظر تمهيد القواعد ٢٠٧٥/٤، والمكودي ٣٤٠/١، والتَّصريح ٣٤٣/١.

[4] انظر الكتاب ٢٩٧/١، وشرح التَّسهيل ٢٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٩٥/٢، والتذييل والتكميل ١٣١/٨.

[5] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ١٦٤، ولزهير بن أبي سلمى أو لصرمة الأنصاري في الخزانة ٤٩٣/٨، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٥٧/٢، وشرح التَّسهيل ٢٦٠/٢، وابن الناظم ٢٨٤، والتذييل والتكميل ١٣١/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٧٩/٤، والمقاصد الشافية ٣٣٨/٣، والمقاصد النحوية ١٠٧٩/٣.

وقوله[1]:

فَكُونُوا أنتُمُ وبَني أَبِيكُم مَكانَ الكُلِيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

لأنَّ في العطف تعسُّفًا في الأوَّل وتوهينًا للمعنى في الثّاني، وفي النَّصب على المعية سلامة منها، فكان أولى.

وإمّا من جهة اللفظ، كما في نحو: «جئتُ وزيدًا»، و«اذهبْ وعمرًا»؛ لأنَّ العطف على ضمير الرَّفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل، ولا فَصْل؛ فالوجه النَّصب؛ لأنَّ فيه سلامةً من ارتكاب وجه ضعيفٍ عنه مَندوحةٌ.

[٣١٥- والنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ أوِ اعْتَقِدْ إضْمارَ عامِلٍ تُصِبْ]

(**والنَّصبُ**) على المعيّة (**إن لَم يَجُزِ العَطفُ**) لمانع معنويٍّ، أو لفظيٍّ (**يَجِب**) فالمانعُ المعنويُّ كما في «سرتُ والنيلَ»، و«مشيتُ والحائطَ»، و«ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ»؛ ممّا لا يصحُّ مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه، والمانع اللفظيُّ كما في نحو: «مالَكَ وزيدًا»، و«ما شأنُكَ وعمرًا»؛ لأنَّ العطف على الضمير المجرور من غيرِ إعادة الجارِّ ممتنعٌ عند الجمهور[2]؛ فيتعيَّنُ النَّصبُ على المعيّة. هذا حيثُ أمكنَ النَّصبُ على المعيّة كما رأيتَ، فأمّا إذا امتنعَ معَ امتناعِ العطف، وهو رابع الأقسام، وذلك كما في نحو قوله[3]:

عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا

---

[1] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو لشعبة بن قُمير في نوادر أبي زيد ١٤١، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ٩١٤، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١٠/١، والبصريات ٧١٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٩/١، واللمع ٦٠، والبديع ١٧٥/١، وشرح التَّسهيل ٢٦٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٠٧٩/٤، والمقاصد الشافية ٣٣٧/٣، والمقاصد النحوية ١٠٨٢/٣، والتَّصريح ٣٤٥/١.

[2] أي جمهور البصريين، والكوفيون وبعض البصريين كالأخفش لا يوجبون إعادة الجار، ووافقهم ابن مالك. انظر الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/١ و ٢٤٤، والغرة المخفية ٢٨٥/١، والتَّسهيل ٩٩، وشرحه ٢٥٤/٢، والمرادي ٣٣١/١، والتَّصريح ١٥١/٢.

[3] الرجز لبعض بني دبير في معاني القرآن للفراء ١٢٤/٣، وبلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ١٥٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٧٠/١، والحجة لأبي علي ٢٨٨/٤، وحجة القراءات ٦٩٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٥/١، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣، وشرح الرضي على الكافية ٥٢٠/١، وابن الناظم ٢٨٦، والارتشاف ١٤٩١/٣، وابن الوردي ١٦١، وأوضح المسالك ٢٤٥/٢، وشرح شذور الذهب ٣١٢، والمقاصد الشافية ٣٤١/٣، وابن جابر ٢٥٢/٢، والمكودي ٣٤٢/١، والبهجة المرضية ٢١١/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٩/٢، والتَّصريح ٣٤٦/١، والخزانة ١٣٩/٣. وعجزه: حتى شتت همالة عيناها.

وقوله[1]:

إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونا

فإن العطف ممتنِعٌ؛ لانتفاء المشاركة، والنَّصبُ على المعيّة ممتنعٌ لانتفاء المصاحبة في الأوَّل، وانتفاءِ فائدة الإعلام بها في الثّاني؛ فأوِّلِ العاملَ المذكورَ بعامل يصحُّ انصبابُه عليهما، فأوِّل (علفتها) بـ(أنلتها)، و(زجَّجن) بـ(زيَّنَّ)، كما ذهب إليه الجرميُّ والمازني والمبرِّد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي[2]؛ (**أوِ اعتَقِد إضمارَ عامِلٍ**) ملائم لما بعد الواو ناصب له (**تُصِب**)، أي: وسقيتها ماء، وكحَّلن العيون، وإلى هذا ذهب الفرّاءُ والفارسيُّ ومن تَبِعهما[3].

تنبيهٌ:

بقيَ منَ الأقسام قسمٌ خامسٌ، وهو تعيُّنُ العطف وامتناعُ النَّصب على المعيَّة، نحو: «كلُّ رجل وضيعتُهُ»، و«اشتركَ زيدٌ وعمرٌ»، و«جاء زيدٌ وعمرٌ قبلهُ، أو بعدهُ»، انتهى.

خاتمة:

ذهب أبو الحسن الأخفشُ[4] إلى أن هذا الباب سماعيٌّ، وذهب غيرُه إلى أنَّه مقيسٌ في كل اسم استكمل الشروط السابقة. وهو ما اقتضاه إيرادُ الناظم، وهو الصَّحيحُ. والله تعالى أعلم.

---

[1] هو الراعي النميري، والبيت له في ديوانه ٢٦٩، واللسان (ز ج ج)، والمقاصد النحوية ١٠٧٤/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٥/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٢٣/٣، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ١٤٨، وحجة القراءات لأبي علي ٦٩٥، والبديع ١٧٨/١، وشرح التَّسهيل ٢٦٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٣٥، وابن الناظم ٢٨٦، والتذييل والتكميل ١٣٣/٨، وتذكرة النحاة ٦١٧، ومنهج السالك لأبي حيان ١٥٨/١، وابن الوردي ١٦١، وأوضح المسالك ٢٤٧/٢، والمغني ٤٦٦، وتمهيد القواعد ١٠٨٧/٤، وابن جابر ٢٤٨/٢، والمقاصد الشافية ١٦٨/٥، والخزانة ١٤١/٩.

[2] انظر الارتشاف ١٤٩٠/٣، والتذييل والتكميل ١٣٤/٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١٥٧/١، وأوضح المسالك ٢٤٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٠٨٩/٤.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ١٢٣/٣، أوضح المسالك ٢٤٩/٢.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ٦٩٩/٢، والمقاصد الشافية ٣١٨/٣. لكن في شرح الرضي على الكافية ٥٢٦/١: ((وفي كون المفعول معه قياسًا خلاف، ذهب الأخفش وأبو علي إلى كونه قياسًا، وقال بعضهم: هو سماعيٌّ لا يتجاوز ما سُمِع منه)).

الاستِثناءُ

الاستثناء هو: الإخراج بـ«إلّا» أو إحدى أخواتها لما كان داخلًا أو منزَّلًا منزلة الداخل.

فالإخراج: جنس.

و«بـ(إلا) إلى آخره» يخرج التّخصيصُ ونحوه.

و«ما كان داخلًا» يشمل الداخلَ حقيقةً والداخلَ تقديرًا؛ وهو المفرَّغ.

والقيد الأخير لإدخال المنقطع[1]، على ما ستراه.

[٣١٦ـ ما اسْتَثْنَتِ إلّا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

٣١٧ـ إتْباعُ ما اتَّصَلَ، وانْصِبْ ما انْقَطَعْ وعَنْ تَمِيمٍ فِيْهِ إبْدالٌ وقَعْ]

(**ما استَثنَت إلّا مَع**) كلام (**تَمامٍ**) أي: غير مفرَّغ: موجبًا كانَ أو غيرَ موجب (**يَنتَصِب**)، إلّا أنَّ الانتصابَ مع الموجب متحتِّم اتِّفاقًا: سواء كان المستثنى متَّصِلًا، وهو ما كان بعضًا من المستثنى منه، أو منقطعًا، وهو ما لم يكن كذلك، وسواء كان متقدمًا على المستثنى منه، أو متأخِّرًا عنه؛ تقول: «قامَ القومُ إلّا زيدًا»، و«خرجَ القومُ إلا بعيرًا»، و«قامَ إلّا زيدًا القومُ»[2]، و«خرجَ إلّا بعيرًا القومُ»[3]. وهكذا تقول مع عامل النَّصب والجرِّ.

تنبيهٌ:

ناصبُ المستثنى هو (إلّا)[4]، لا ما قبلها بواسطتها، ولا مستقلًّا، ولا «استثنى» مضمرًا، خلافًا لزاعمي

---

[1] انظر البديع ٢١٤/١، وشرح التَّسهيل ٢٦٤/٢، وابن الناظم ٢٨٧، والتذييل والتكميل ١٥٤/٨، والمقاصد الشافية ٣٤٣/٣.

[2] نقل ابن الأثير أن البصريين أجمعوا على جواز تقديم المستثنى بإلا إذا كان العامل مقدّمًا عليها. انظر البديع ٢٣٢/١، و المساعد ٥٦٧/١..

[3] انظر الارتشاف ١٥٢٠/٣، والمرادي ٣٣٥/١، والمساعد ٥٦٩/١.

[4] اختلف البصريُّون والكوفيون في ناصب المستثنى، فذهب بعض البصريين إلى أن العامل هو الفعل أو شبهه بتوسط إلّا، وهذا المذهب الذي يُنسب إليهم، وهو صريح كلام ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن بابشاذ، وعزاه ابن عصفور إلى السيرافي وابن الباذش، وعزاه السيوطي إلى الرندي، ونسبه ابن بابشاذ وابن عصفور إلى سيبويه، وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين، وهو ظاهر كلام الجرجاني في المقتصد، واختاره ابن الصائغ، وذهب ابن خروف إلى أن العامل هو الفعل أو شبهه من غير تقوية إلّا، وقيل: إن المستثنى منصوب بفعل مقدَّر، وهو استثنيت، ونسبه السيرافي للزجاج والمبرد، وهو ظاهر كلامه في المقتضب، وردَّه السيرافي وابن عصفور. وذكر أبو حيان أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيدًا، وليس هنا فعل ولا ما يعمل عمله، وهو في ذلك بمنزلة التمييز، قال: وهو مذهب

ذلك[1]، على ما أشعرَ به كلامُه، وصرَّح باختياره في غير هذا الكتاب، وقال: إنَّه مذهب سيبويه والمبرِّد والجُرْجاني[2]، ومشى عليه ولده[3]؛ لأنَّه حرف مختصٌّ بالأسماء غيرُ منزَّل منها منزلةَ الجزء، وما كان كذلك فهو عامل، فيجب في «إلّا» أن تكونَ عاملة، ما لم تتوسط بين عامل مفرَّغ ومعموله؛ فتُلغى: وجوبًا إن كان التفريغ محقَّقًا، نحو: «ما قامَ إلّا زيدٌ»، وجوازًا إن كان مقدّرًا، نحو: «ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ»؛ فإنَّه في تقدير «ما قام إلّا زيد»؛ لأنَّ (أحد) مُبدل منه، والمبدل منه في حكم الطَّرح، وإنَّما لم تعملِ الجرَّ لأنَّ عَمَلَ الجرِّ بحروف تُضيف معانيَ الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها؛ و«إلّا» ليست كذلك؛ فإنَّها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئًا، بل تخرجه من النسبة، فلمّا خالفتِ الحروفَ الجارّة لم تعمل عملها، وإنَّما لم يَجُزِ اتّصالُ الضمير بها لأنَّ الانفصال مُلْتَزَمٌ في التفريغ المحقّق والمقدّر، فالتُزِمَ معَ عدم التفريغ؛ ليجريَ البابُ على سنن واحد.

سيبويه، وصححه ابن عصفور، وناقشه ابن السراج، ولكنه أشار إلى أنه لا معنى له بلا وساطة «إلّا». وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين . وهو المشهور من مذهبهم . إلى أن «إلّا» مركبة من إنّ ولا ثم خففت إنّ وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ «أنّ» وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ «لا»، ونسب ابن السراج هذا المذهب لبعض البغداديين وردَّه، وذهب الكسائي فيما نقله السيرافي عنه إلى أنه منصوب بـ «أنَّ» مقدرة بعد «إلّا»، والتقدير: قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم، وحكي عنه أيضًا أن انتصاب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، وحكي عنه كذلك أنه منصوب لمخالفة الأول؛ لأن المستثنى موجب له قيام بعد نفيه الأول أو عكسه، نقله ابن عصفور. وذهب بعض الكوفيون إلى أن العامل فيه «إلّا»، وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين، وهو اختيار الناظم، وعزاه لسيبويه والمبرد في التَّسهيل، وللجرجاني في شرحه، وهو خلاف ظاهر كلامه في المقتصد، قال المرادي نقلًا عن ابن مالك: وقد خفي كون هذا مذهبَ سيبويه على كثير من شراح كتابه. انظر الكتاب ٣١٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٠/١، والمقتضب ٣٩٠/٤، والأصول ٢٨١/١ و٣٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٠/٣ و ١٠٧، والإيضاح العضدي ٢٠٥، والمقتصد ٦٩٩–٧٠٠، وشرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/٢، والإنصاف ٢٢٥، وابن يعيش ٧٦/٢، و ٩/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢–٢٥٤، والتَّسهيل ١٠١، وشرح التَّسهيل ٢٧١/٢، وابن الناظم ٢٩٢–٢٩٤، ومنهج السالك لأبي حيان ١٦١/١، والتذييل والتكميل ١٩٢/٨، والارتشاف ١٥٠٥/٣، والغرة لابن الدهان ١٤٤/٢، والجنى الداني ٥١٦، والمرادي ٣٣٩/١، والمساعد ٥٥٥/١، والهمع ٢٥٢/٣ و٢٥٣.

[1] هذه عبارة ابن الناظم. انظر ابن الناظم ٢٩٢.

[2] انظر المقتصد ٦٩٩–٧٠٠، وشرح التَّسهيل ٢٧١/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٠/٨، والجنى الداني ٥١٦، وقد تقدم توضيح هذا.

[3] ابن الناظم ٢٩٢.

(**وَبَعدَ نَفي**) ولو معنًى دون لَفْظٍ (**أو كَنَفي**)، وهو النهيُ والاستفهامُ المؤوَّل بالنفي، وهو الإنكاريُّ (**انتُخِب**) أي: اختيرَ (**إتباعُ ما اتَّصَلَ**) لما قَبْل «إلّا» في إعرابه؛ فمثاله بعد النفي لفظًا ومعنًى: «ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ»، و«ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا»، و«ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ»، ومثاله بعد النفي معنًى دون لفظٍ قوله[1]:

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلّا النُّؤيُ والوَتِدُ

فإنَّ «تغير» بمعنى «لم يبق» على حاله.

ومثالُ شِبه النفي[2]: «لا يقمْ أحدٌ إلا زيدٌ»؛ «هل قام أحد إلا زيد؟»، ﴿**وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ [آل عمران: ١٣٥].

تنبيهات:

الأوَّل: المستثنى عند البصريِّين –والحالة هذه– بدلُ بعضٍ منَ المستثنى منه؛ وعند الكوفيين عطفُ نسقٍ[3]. قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلًا، وهو موجبٌ ومتبوعه منفيٌّ؟ وأجاب السِّيرافيُّ بأنَّه بدل منه في عمل العامل فيه؛ وتَخالُفُهُما في النفي والإيجاب لا يمنع البدليّةَ؛ لأنَّ سبيل البدل أن يُجعَلَ الأوَّل كأنَّه لم يُذكَر والثّاني في موضعه؛ وقد يتخالف الموصوف والصِّفة نفيًا وإثباتًا، نحو: «مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ»[4].

الثّاني: إذا تعذَّر البدلُ على اللفظ أُبدِلَ على الموضع[5]، نحو: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ»، و«لا أحدَ فيها إلا زيدٌ»، و«ما زيدٌ شيئًا إلا شيءٌ لا يعبأُ به»، برفع ما بعد «إلّا» فيهن، ونحو: (ليسَ زيدٌ بشيءٍ إلا شيئًا) بنصبه[6]؛ لأنَّ «مِنْ» والباء لا يزادان في الإيجاب، و«ما» و«لا» لا يقدران عاملتين بعده، كما تقدّم في

---

[1] هو الأخطل، والبيت له في ديوانه ١١٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٠، والمقاصد النحوية ١٠٨٣/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٧٠/٢، والتَّصريح ٣٤٩/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢، وابن الناظم ٢٩٥، ومنهج السالك لأبي حيان١٧٠، وابن الوردي ١٦٣، والمغني ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢٥٥/٢، وتمهيد القواعد ٢١٣٩/٥.

[2] انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٢١/٢، والمقاصد الشافية ٣٥٣/٣.

[3] انظر أوضح المسالك ٢٥٧/٢.

[4] انظر شرح السيرافي ٥١/٣، وشرح التَّسهيل ٢٨٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٩٧/٢، وتمهيد القواعد ٢١٤٣/٥، والمقاصد الشافية ٣٥٩/٣.

[5] وقد ذكر ذلك سيبويه في باب أسماه: باب ما حُمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب. انظر الكتاب ٣١٥/٢، والأصول ٢٨٤/١، والإيضاح العضدي ٢٠٦، وشرح الكتاب للرماني ٤٥٣.

[6] سقطت هذه الكلمة في نسخة عبد الحميد.

موضعه.

الثّالث: أفهم قوله (انتُخِبْ) أنَّ النَّصب جائز، وقد قرئ في السبع: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦][1]، ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [هود: ٨١] بالنَّصب[2]. اهـ.

(وانصِب) والحالةُ هذه -أعني وقوعَ المستثنى بعد نفي أو شِبهه- **(ما انقَطَع)**، تقول: «ما قامَ أحدٌ إلا حمارًا»، و«ما مررتُ بأحدٍ إلّا حمارًا»؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم، وعليها قراءة السبعة: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧][3].

(وَعَن تَمِيم فِيهِ إبدالٌ وَقَع) كالمتَّصل، فيجيزون: «ما قام أحد إلا حمارٌ»، و«ما مررتُ بأحدٍ إلّا حمارٍ»[4]، ومنه قوله[5]:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أَنِيسُ
إلّا اليَعافِيرُ وإلّا العِيسُ

وقوله[6]:

---

[1] كلهم قرأ بالرفع إلا ابن عامر بالنصب. انظر الحجة لأبي علي ١٦٨/٣، والمبسوط ١٨٠، وحجة القراءات ٢٠٦.

[2] قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بالنصب نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر الحجة لأبي علي ٣٦٩/٤، والمبسوط ٢٤١، وحجة القراءات ٣٤٧، والتيسير ١٢٥.

[3] انظر الكتاب ٣١٩/٢-٣٢١، ومعاني القرآن للفراء ٤٨٠/١، والمقتضب ٤١٢/٤-٤١٣.

[4] انظر الكتاب ٣١٩/٢-٣٢١، ومعاني القرآن للفراء ٤٨٠/١، والمقتضب ٤١٢/٤-٤١٣، والجنى الداني ٥١٥، وابن عقيل ٦٠٠/١.

[5] هو جران العود، والرجز له في ديوانه ٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢، والمقاصد النحوية ١٠٨٦/٣، والتَّصريح ٣٥٣/١، والخزانة ١٨/١٠، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، ومجاز القرآن ١٣٧/١، والمقتضب ٤١٤/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٧٣/٢، وحجة القراءات ٢٠٧، وعلل النحو ١٩٦، وشرح الكتاب للرماني ٤٦٧، والإنصاف ٢٣٤، والبديع ٢٥٢/١، وتوجيه اللمع ٢١٩، وشرح التَّسهيل ٢٨٦/٢، وابن الناظم ٢٩٧، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٦/٤، واللسان (ك ن س)، والتذييل والتكميل ٢٢٧/٨، وابن الوردي ١٦٣، وأوضح المسالك ٢٦١/٢، وشرح شذور الذهب ٣٤٤، وتمهيد القواعد ٢١٤٩/٥، والمقاصد الشافية ٣٠٣٢/٦، وابن جابر ٢٦١/٢، والمكودي ٣٤٦/١، والبهجة المرضية ٢١٤/١. ويروى: بَسابسًا لَيسَ بِها أَنِيسُ.

[6] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو للحصين بن الحمام المري في المفضليات ٦٥ لكن بنصب قافيته، ولضرار بن الأزور في شرح أبيات سيبويه ١٢٨/٢، وتذكرة النحاة ٣٣٠، والمقاصد النحوية ١٠٨٧/٣ برفع القافية، وللحصين أو لضرار في الخزانة ٣١٨/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٦/٣، وشرح الكتاب للرماني ٤٧٠، وشرح التَّسهيل ٢٨٧/٢، وابن الناظم ٢٩٧، وشرح الرضي على الكافية ٨٦/٢، والارتشاف ١٥١٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٨، وتمهيد

عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّماحُ مَكانَها ولا النُّبْلُ إلّا المشْرَفِيُّ المصَمَّمُ

وقوله[1]:

وَبِنْتِ كِرامٍ قَدْ نَكَحْنا ولم يكُنْ لَنا خاطِبٌ إلّا السِّنانُ وعامِلُهْ

تنبيهٌ:

شَرْطُ جواز الإبدال عندهم -والحالةُ هذه- أن يكونَ العاملُ يمكن تسلُّطه على المستثنى، كما في الأمثلة والشواهد، فإن لم يمكن تسلطه وجب النَّصب اتِّفاقًا، نحو: «ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقصَ»، و«ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ»؛ إذ لا يُقال: زاد النقصُ، ولا نفع الضررُ. وحيث وُجِد شرطُ جواز الإبدال فالأرجح عندهم النَّصب[2]. اهـ.

[٣١٨- وغَيْرُ نَصْبِ سابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، ولكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ ورَدْ]

(**وَغَيرُ نَصبِ**) مستثنىً (**سابِقٍ**) على المستثنى منه (**فِي النَّفي قَد يَأتِي**) على قلة؛ بأن يُفرَّغ العاملُ ويُجعَلَ المستثنى منه تابعًا له، كقولِه[3]:

لأنّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفاعَةً إذا لَمْ يَكُنْ إلّا النَّبِيُّونَ شافِعُ

قال سيبويه: وحدثني يونس أن قومًا يُوثَق بعربيتهم يقولون: ما لي إلّا أبوكَ ناصرٌ[4].

تنبيهٌ:

المستثنى منه حينئذ بدلُ كلٍّ من المستثنى، وقد كان المستثنى بدلَ بعضٍ منه؛ ونظيره في أنَّ

القواعد ٥/٢١٥٠، والمقاصد الشافية ٣/٣٦٣. في الخزانة: وَقد جاءَ هَذا الْبَيْت فِي شعرين قافية أَحدهما مَرْفُوعَة وقافية الآخر مَنْصُوبَة. والْأول هُوَ الشّائِع المستشهد بِهِ، والمنصوب جاءَ فِي قصيدة للحصين بن الْحمام المري. أما الأول فَهُوَ لِضِرار بن الْأَزْوَر الصَّحابِيّ من قصيدة قالَها فِي يَوْم الرِّدَّة.

[1] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٧٣٧، وشرح التَّسهيل ٢/٢٨٦، والتذييل والتكميل ٨/٢٢٩، والمقاصد النحوية ٣/١٠٨٨، وبلا نسبة في ابن الناظم ٢٩٧، وتمهيد القواعد ٥/٢١٥٠.

[2] انظر الارتشاف ٣/١٥١١.

[3] هو حسان بن ثابت، والبيت له في ديوانه ٢٤١، وشرح التَّسهيل ٢/٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥، وابن الناظم ٢٩٨، والتذييل والتكميل ٨/٢٣٧، وتمهيد القواعد ٥/٢١٥٨، والمقاصد الشافية ٣/٣٧٠، والمقاصد النحوية ٣/١٠٩١، و التَّصريح ١/٣٥٥، و بلا نسبة في ابن الوردي ١٦٤، وأوضح المسالك ٢/٢٦٨، وابن عقيل ١/٦٠٢، وابن جابر ٢/٢٦٤.

[4] الكتاب ٢/٣٣٧، وانظر شرح التَّسهيل ٢/٢٩٠، والمرادي ١/٣٣٦، وابن جابر ٢/٢٦٥، والمكودي ١/٣٤٧.

المتبوع أُخِّر فصار تابعًا: «ما مررتُ بمثلكَ أحد»[1]. اهـ.

(وَلكِن نَصبَهُ) على الاستثناء **(اختَر إن وَرَد)**؛ لأنَّه الفصيح الشائع، ومنه قوله[2]:

وَما لِيَ إلّا آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ وَما لِيَ إلّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

بنصب (آل) و(مذهب) الأول.

واحترز بقولِه: «في النفي» عنِ الإيجاب؛ فإنَّه يتعيَّن النَّصبُ، كما تقدَّم.

تنبيهٌ:

إذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أحدهما: لا يُكتَرَثُ بالصِّفة، بل يكون البدل مختارًا، كما يكون إذا لم تُذكَرِ الصِّفة، وذلك كما في نحو: «ما فيها أحدٌ إلا أبوكَ صالحٌ»، كأنك لم تذكر صالحًا، وهذا رأيُ سيبويه[3].

والثّاني: ألّا يُكتَرَثَ بتقديم الموصوف، بل يُقدَّر المستثنى مقدَّمًا بالكليّة على المستثنى منه، فيكون نصبه راجحًا، وهو اختيار المبرِّد والمازني[4].

قال في «الكافية» و«شرحها»: وعندي أنَّ النَّصب والبدل مستويان؛ لأنَّ لكلٍّ مرجِّحًا فتكافأ[5].

[٣١٩. وإنْ يُفَرَّغْ سابِقٌ إلّا لِما بَعْدُ يَكُنْ كَما لَوْ إلّا عُدِما]

(وَإن يُفَرَّغ سابِقُ إلّا) من ذكر المستثنى منه **(لِما بَعدُ)** أي: لما بعد «إلا»- وهو الاستثناء من غيرِ التمام قسيم قوله أولًا: (ما استثنتِ إلا مع تمامٍ)- **(يَكُن كَما لَو إلّا عُدِما)**، فأَجرِ ما بعدها على حسب ما

---

[1] انظر الكتاب ١٨٢/٢، وابن الناظم ٢٩٨، والمقاصد الشافية ٣٦٨/٣.

[2] هو الكميت بن زيد، والبيت له في شرح هاشميات الكميت ٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢، واللسان (ش ع ب)، والتذييل والتكميل ٢٥٠/٨، وتخليص الشواهد ٨٢، والمقاصد الشافية ٣٧١/٣، والمقاصد النحوية ١٠٨٩/٣، والتَّصريح ٣٥٥/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤، والبديع ٢٣٢/١، والغرة المخفية ٢٩١/١، وابن الناظم ٢٩٨، وابن الوردي ١٦٣، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢، وابن عقيل ٦٠١/١، وابن جابر ٢٦٣/٢، وتمهيد القواعد ٢١٦٣/٥، والبهجة المرضية ٢١٤/١.

[3] الكتاب ٣٣٦/٢، وانظر شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢، وتمهيد القواعد ٢١٤٥/٥.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢. لكن في المقتضب ما يدل أنه اختار قول سيبويه، فقد قال: وكان سيبويه يختار «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٍ منك»، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها، وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد اطّرحته من لفظيّ، وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف أنعت ما قد سقط؟ والقياس عندي قولُ سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه. انظر المقتضب ٣٩٩/٤.

[5] شرح الكافية الشافية ٧٠٧/٢.

يقتضيه حالُ ما قبلها من إعراب. ولا يكون هذا الاستثناء المفرَّغُ إلا بعد نفي أو شِبْهِه[1]؛ فالنفي نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥٤ والعنكبوت:١٨]، وشبه النفي: نحو: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

ولا يقع ذلك في إيجاب؛ فلا يجوز: «قام إلّا زيدٌ»، وأمّا: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة: ٣٢] فمحمول على المعنى؛ أي: لا يريد[2].

تنبيهات:

الأوَّل: الضمير في «يكن» يجوز أن يكونَ عائدًا على «سابق»: أي يكون السابق في طلبه لما بعد «إلّا»كما لو عُدِم «إلّا»، وأن يعود على «ما» من قوله: «لما بعد»: أي يكون ما بعد «إلا» في تَسَلُّط ما قبل «إلّا»عليه كما لو عُدِمَ «إلّا»[3].

الثّاني: يصح التفريغ لجميع المعمولات؛ إلا المصدرَ المؤَكَّدَ، فلا يجوز: «ما ضربتُ إلا ضربًا»، وأمّا: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢] فمتأوَّل[4].

الثّالث: قوله «سابق» أحسنُ من قوله في «التَّسهيل»[5] «عامل»؛ لأنَّ السابق يكون عاملًا وغير عامل، كما في الأمثلة. اهـ.

[٣٢٠. وألْغِ إلّا ذاتَ تَوْكِيْدٍ كَـ لا تَمُرُّ بِهِمْ إلّا الفَتَى إلّا العَلا]

(**وَألغِ إلّا ذاتَ تَوكِيدٍ**) -وهي التي يصحُّ طرحها والاستغناء عنها؛ لكون ما بعدها تابعًا لما بعد «إلّا» قبلها: بدلًا منه، وذلك إن توافقا في المعنى؛ ومعطوفًا عليه إن اختلفا فيه؛

فالأوَّل (**كَلا تَمرُر بِهِم إلّا الفَتَى إلّا العَلا**) فـ«العلا»: بدلُ كلٍّ منَ «الفتى»، و«إلّا» الثّانية زائدة لمجرد التأكيد، والتَّقدير: إلّا الفتى العلا.

---

[1] انظر أمالي ابن الشجري ١٧٤/٣، والبديع ٢٢٦/١، وإرشاد السالك ٣٨٩/١.

[2] انظر معاني القرآن للفراء ٤٣٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/١، وشرح التَّسهيل ٢٦٩/٢، والارتشاف ١٥٠٢/٣، وتمهيد القواعد ٢١٢٦/٥.

[3] انظر المرادي ٣٣٧/١.

[4] انظر الحلبيات ٢٢٩، والبديع ٢٣٢/١، و المرادي ٣٣٧/١، وتمهيد القواعد ١٢٣٤/٣.

[5] التَّسهيل ١٠١.

والثّاني نحو: «قامَ القومُ إلا زيدًا وإلّا عمرًا»، فـ«عمرًا»: عطف على «زيد»، و«إلّا» الثّانية لغو؛ والتَّقدير: «قام القوم إلا زيدًا وعمرًا»[1].

ومن هذا قوله[2]:

وما الدَّهرُ إلا ليلةٌ ونَهارُها وإلّا طُلُوعُ الشَّمسِ ثمَّ غِيارُها

أي: وطلوع الشمس.

وقد اجتمع البدل والعطف في قوله[3]:

مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلّا عَمَلُهْ

إلّا رَسِيمُهُ وَإلّا رَمَلُه

أي: إلّا عملُه رسيمُه ورمَلُه، فـ«رسيمه»: بدل، و«رمله»: معطوف، و«إلّا»: المقرونة بكلٍّ منهما مؤكِّدة.

[٣٢١- وإنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالعامِلِ دَعْ

٣٢٢- فِي واحِدٍ مِمّا بِإلّا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي]

(**وَإن تُكَرَّر لا لَتوكِيدٍ**) بل لقصد استثناءٍ بعد استثناء؛ فلا يخلو: إمّا أن يكونَ ذلك معَ تفريغ، أو لا.

(**فَمَع تَفرِيغِ التَّأثِيرَ بِالعامِلِ**) المفرَّغ (**دَع**) أي: اتركه باقيًا (**فِي واحِدٍ ممّا بِإلّا استُثنِي وَلَيسَ عَن نَصبِ سِواهُ**) أي: سوى ذلك الواحد الذي أشغلتَ به العاملَ (**مُغنِي**)، فنقول: «ما قامَ إلّا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا»، و«ما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا»، و«ما مررت إلا بزيد إلا عمرًا إلا بكرًا».

---

[1] انظر إرشاد السالك ٣٩١/١.

[2] هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين ٧٠/١، واللسان (غ و ر)، والمقاصد النحوية ١٠٩٢/٣، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٢/٢، وابن الناظم ٣٠٠، والتذييل والتكميل ٢٦٨/٨، وتمهيد القواعد ٢١٧٥/٥، وابن عقيل ٦٠٥/١، والمقاصد الشافية ٣٨١/٣.

[3] الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣٤١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٤/٢، والتعليقة لأبي علي ٧٠/٢، وشرح التَّسهيل ٢٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٠/٢، وابن الناظم ٣٠١، ومنهج السالك لأبي حيان ١٦٦/١، والتذييل والتكميل ٢٦٥/٨، وابن الوردي ١٦٤، وأوضح المسالك ٢٧٢/٢، وابن عقيل ٦٠٦/١، وتمهيد القواعد ٢١٧٣/٥، والمقاصد الشافية ٣٨٠/٣، وابن جابر ٢٦٨/٢، والمكودي ٣٤٩/١، والمقاصد النحوية ١٠٩٤/٣، والتَّصريح ٣٥٦/١ .

ولا يتعيَّنُ لإشغال العامل واحدٍ بعينه، بل أيّها أشغلتَهُ به جاز. والأوَّلُ أولى[1].

[٣٢٣. ودُوْنَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والتَزِمِ

٣٢٤. وانْصِبْ لِتَأخِيرٍ، وجِئْ بِواحِدِ مِنْها كَما لَوْ كانَ دُوْنَ زائِدِ

٣٢٥. كَلَمْ يَفُوا إلّا امْرُؤٌ إلّا عَلِيْ وحُكْمُها فِي القَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ]

(**وَدُونَ تَفرِيغٍ مَعَ التَّقَدّمِ**) على المستثنى منه (**نَصبَ الجَمِيع**) على الاستثناء (**احكُم بِهِ والتَزِم**)، نحو: «قامَ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القومُ»، و«ما قام إلا زيدًا إلّا عمرًا إلا بكرًا أحدٌ».

(**وانصِب لِتَأخِيرٍ**) عنه؛ أمّا في الإيجاب فمُطلقًا، نحو: «قام القومُ إلّا زيدًا إلّا عمرًا إلّا بكرًا»؛ وأمّا في غير الإيجاب فكذلك، (**و**) لكن (**جِيء بِواحِدٍ مِنها**) معربًا بما يقتضيه الحالُ (**كَما لَو كانَ دُونَ زائِدٍ**) عليه؛ ففي الاتصال تُبدِلُ واحدًا على الراجح وتنصب ما سواه (**كَلَم يَفُوا إلّا امرُؤٌ إلّا عَلِي**) إلا بكرًا، فـ«عليٌّ»: بدلٌ من الواو؛ فإنَّه لا يتعين للإبدال واحدًا؛ لكن الأوَّل أولى، ويجوز أن يكونَ «امرؤ» هو البدل، و«عليّ» منصوب، ووُقِفَ عليه بالسُّكونِ على لغة ربيعة.

وفي الانقطاع يُنصَبُ الجميع على اللغة الفصحى، نحو: «ما قامِ أحدٌ إلّا حمارًا إلّا فرسًا إلّا جملًا»، ويجوز الإبدال على لغة تميم[2].

(**وَحُكمُها**) أي: حكم هذه المُستثنَيات سوى الأوَّل (**فِي القَصدِ حُكمُ الأوَّلِ**)، فإن كان مُخرَجًا لوروده على مُوجِب فهي مُخرَجة، وإن كان مُدخَلًا لوروده على غير موجب فهي أيضًا مُدخَلة[3].

تنبيهٌ:

محلُّ ما ذُكر إذا لم يمكن استثناءُ بعض المستثنَيات من بعض كما رأيت، أمّا إذا أمكن ذلك، كما في نحو: «لهُ عليَّ عَشْرَةٌ إلّا أربَعَةً إلّا اثنَيْنِ إلّا واحدًا»، فقيل: الحُكم كذلك، وأنَّ الجميع مستثنًى من أصل العدد. والصَّحيحُ أنَّ كل عددٍ مستثنًى من مَتلُوِّه[4]. فعلى الأوَّل يكون مُقِرًّا بثلاثة، وعلى الثّاني بسبعة. وعليه

[1] انظر الكتاب ٣٣٨/٢، والمقتضب ٤٢٤/٤، وشرح السيرافي ٨٥/٣، وشرح التَّسهيل ٢٩٦/٢.

[2] انظر الكتاب ٣١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٨٥/٢.

[3] انظر المرادي ٣٤١/١.

[4] وهو قول البصريين والكسائي كما قال ابن هشام؛ وصحح ابن عصفور جواز الأمرين، لكنه استظهر أن يكون الاستثناء من المستثنى.انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢، وأوضح المسالك ٢٧٥/٢.

فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوتريّة، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشَّفعية، أو تسقط آخر الأعداد ممّا قبله، ثمَّ ما بقي ممّا قبله، وهكذا؛ فما بقي فهو المراد[1]. اهـ.

٣٢٦- (واسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبا بِما لُمْسْتَثْنًى بِإلّا نُسِبا)

«مجرورًا»: مفعول بـ«استثن»، و«بغير»: متعلّق بـ«استثن»، و«معربًا»: حال من «غير»، و«بما»: متعلّق بـ«معربًا»، و«ما»: موصول صلته «نسب»، و«لمستثنى»: متعلّق بـ«نسب»، وبـ«إلا»: متعلِّق بـ«مستثنى».

والمعنى أن غيرًا يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه، وتكون هي معربةً بما نُسِبَ للمستثنى بـ«إلا» من الإعراب فيما تقدَّم؛ فيجب نصبُها في نحو: «قامَ القومُ غيرَ زيدٍ»، و«ما نفعَ هذا المالُ غيرَ الضَّررِ»، عند الجميع، وفي نحو: «ما قامَ أحدٌ غيرَ حمارٍ»، عند غير تميم، وفي نحو: «ما قامَ غيرَ زيدٍ أحدٌ»، عند الأكثر، ويترجَّح في هذا المثال عند قوم، وفي نحو: «ما قامَ أحدٌ غيرَ حمارٍ»، عند تميم، ويضعف في نحو: (ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ)، ويمتنع في نحو: (ما قامَ غيرُ زيدٍ)[2].

تنبيهات:

الأوَّل: أصل «غير» أن يُوصَفَ بها إمّا نكرةً، نحو: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] أو شِبْهَها، نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] فإن «الذين» جنس، لا قوم بأعيانهم، وأيضًا فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها. فلمّا ضُمِّنت معنى «إلّا» حُمِلَت عليها في الاستثناء، وقد تحمل «إلّا» عليها فيُوصفُ بها، بشرط أن يكونَ الموصوف جمعًا أو شِبهَه، وأن يكونَ نكرةً أو شِبْهَها[3]، فالجمع نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وشِبْهُ الجمع كقولِه[4]:

لَوْ كانَ غيرِي سُلَيْمَى الدَّهرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادِثِ إلّا الصّارِمُ الذّكَرُ

فـ«الصارم»: صفة لغيري.

---

[1] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٨٦/٣، وشرح التَّسهيل ٢٩٧/٢.

[2] انظر الارتشاف ١٥٤١/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٢/٨.

[3] انظر المغني ٢١٠.

[4] هو لبيد بن ربيعة، والبيت له في ديوانه ٦٢، والكتاب ٣٣٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤/٢، واللسان (إ ل ا)، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٨/١، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ١٨٠/٣، وشرح التَّسهيل ٣٠١/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٨، وتذكرة النحاة ٢٩٦، والمغني ١٠٠، وتمهيد القواعد ٢١٨٧/٥، والمقاصد الشافية ٣٤٧/٣.

ومثال شِبْهِ النَّكرة قوله[1]:

أنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بها الأصْواتُ إلّا بُغامُها

فـ«الأصوات» شبيهٌ بالنَّكرة؛ لأنَّ تعريفه بـ«أل» الجنسية.

لكن تفارق «إلّا» هذه غيرًا من وجهين[2]:

أحدهما: أنَّه لا يجوز حذفُ موصوفها، فلا يُقال: «جاءني إلّا زيدٌ»، ويُقال: «جاءني غيرُ زيدٍ». ونظيرُه في ذلك الجملُ والظروفُ؛ فإنَّها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

ثانيهما: أنَّه لا يُوصَفُ بها إلا حيثُ يصحُّ الاستثناء؛ فيجوز: «عندي درهمٌ إلّا دانقٌ»، لأنَّه يجوز: «إلّا دانقًا»، ويمتنع: «إلا جيِّد»؛ لأنَّه يمتنع: إلا جيدًا؛ ويجوز: «عندي درهم غيرُ جيد».

هكذا قال جماعات[3]. وقد يُقال: إنَّه مخالف لقولهم في: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ومن أمثلة سيبويه[4]: «لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلبنا».

وشرطَ ابنُ الحاجب[5] في وقوع (إلّا) صفةً تعذُّرُ الاستثناء، وجَعلَ من الشاذِّ قولَه[6]:

---

[1] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ١٠٤، والكتاب ٣٣٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٧٦/٣، واللسان (ب ل د)، والمقاصد الشافية ٣٤٧/٣، والخزانة ٤١٨/٣، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٢٣/١، والمقتضب ٤٠٩/٤، والأصول ٢٨٦/١، وشرح التَّسهيل ٣٠٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٢٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٨، والمغني ١٠٠، وتمهيد القواعد ٢١٨٧/٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٨/١.

[2] عبارة الأشموني مطابقة لعبارة ابن هشام إلا يسيرًا. انظر المغني ١٠١.

[3] منهم أبو علي الفارسي والمرادي. انظر التعليقة ٦٤/٢، والمرادي ٣٤٢/١، والمغني ١٠١.

[4] الكتاب ٣٣١/٢.

[5] انظر شرح الرضي على الكافية ١٢٩/٢ –١٣٠، والمغني ١٠١. قال الرضي: ((ومذهب سيبويه جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، أن تكون «إلا زيد» بدلًا وصفة، وعليه أكثر المتأخرين)).

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ١٧٨، وجمهرة أشعار العرب ١٤، والكتاب ٣٣٤/٢، ومجاز القرآن ١٣١/١، وشرح الكتاب للرماني ٥٠٢، واللسان (أ ل ا)، والمقاصد الشافية ٣٤٧/٣، ولحضرمي بن عامر بن مجمع الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٤٦/٢، والحماسة البصرية ٤١٨/٢، وتذكرة النحاة ٩٠، ولعمرو أو لحضرمي في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٦/١، والخزانة ٤١٣/٣، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٢٤/١، والأمثال لابن سلام ١٧٣، والمقتضب ٤٠٩/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٨/٣، والبديع ٢١٧/١، والغرة المخفية ٢٨٩/١، وشرح التَّسهيل ٢٥٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٢٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٩٦/٨، والجنى الداني ٥١٩، وتخليص الشواهد ٣١٢، وتمهيد القواعد ٢٠٦٧/٤.

وكلُّ أخٍ يُفارِقُه أخُوه لَعَمْرُ أبِيكَ إلّا الفَرْقَدانِ

الثّاني: انتصاب «غير» في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد «إلّا» عند المغاربة، واختاره ابنُ عصفور[١]، وعلى الحال عند الفارسي[٢]، واختاره الناظم[٣]، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش[٤].

الثّالث: يجوز في تابع المستثنى بها مراعاةُ اللفظ ومراعاةُ المعنى، تقول: «قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو، وعمرًا»، فالجرُّ على اللفظ، والنَّصبُ على المعنى؛ لأنَّ معنى «غيرَ زيدٍ»: «إلّا زيدًا»، وتقول: «ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٌو»، بالجرّ والرفع؛ لأنَّه على معنى: «إلا زيدٌ».

وظاهر كلام سيبويه[٥] أنَّه منَ العطف على المحلّ، وذهب الشلوبين إلى أنَّه من باب التوهُّم[٦].

[٣٢٧- وِلِسِوًى سُوًى سَواءٍ اجْعَلا عَلَى الأصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا]

(**وَلِسِوًى**) بالكسر و(**سُوًى**) بالضم مقصورتين و(**سَواءٍ**) بالفتح والمد[٧] (**اجعَلا عَلَى الأصَحِّ ما لِغَيرٍ جُعِلا**) من الأحكام فيما سبق؛ لأنَّها مثلها[٨]؛ لأمرين[٩]:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواكَ وقاموا غيرَك» واحدٌ، وأنه لا أحد منهم يقول: إن «سوى» عبارة عن مكان أو زمان[١٠].

والثّاني: أنَّ مَنْ حكَمَ بظرفيتها حكَمَ بلزوم ذلك وأنّها لا تتصرّف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلافُ ذلك؛ فمن وقوعها مجرورةً بالحرف قولُه عليه الصلاة والسلام: «دعوتُ ربِّي ألّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا

---

[١] شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٩. وانظر شرح الكتاب للرماني ٥٣٩.

[٢] التعليقة ٢/٦٤، وكتاب الشعر ٤٣٠.

[٣] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣، وشرح التَّسهيل ٢/٢٧٨، وفيه: وهو الظاهر من قول سيبويه.

[٤] انظر التذييل والتكميل ٨/٣٤٢، والمغني ٢١١.

[٥] الكتاب ٢/٣٤٤، وانظر شرحه للسيرافي ٣/٩١، وللرماني ٥٤٢، وشرح التَّسهيل ٢/٣١٣.

[٦] انظر التذييل والتكميل ٨/٣٤٥، والمرادي ١/٣٤٣.

[٧] وحكى ابن الخباز كسر السين والمد. انظر المقتضب ٤/٣٢١، والمقدمة الجزولية ٢١٥، وتوجيه اللمع ٢٢٣، والمرادي ١/٣٤٣، والمساعد ١/٥٩٥.

[٨] انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٥٩، والمقاصد الشافية ٣/٣٩٥.

[٩] انظر شرح الكافية الشافية ٢/٧١٦، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٢٧.

[١٠] هذا محل نقاش سيأتي قريبًا، قال المرادي: ((وأما ما نقله من إجماع أهل اللغة فغير مسلم)). وانظر الكتاب ١/٤٠٧، ومعاني القرآن للفراء ١/٧٢، والأصول ١/١٩٩ و٢/٢٩٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢، والمرادي ١/٣٤٥.

مِنْ سِوَى أنفُسِها))[1]، وقولُه صلى الله عليه وسلم: ((ما أنتمُ في سواكمْ إلّا كالشَّعرَةِ البيضاءِ في الثَّورِ الأسْوَدِ))[2]، وقول الشاعر[3]:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كان مِنْهُمُ إذا جَلَسُوا مِنّا وَلا مِنْ سِوائِنا

وقوله[4]:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحقِّ مَكْذُوبُ

وبالإضافة قوله[5]:

فَإنَّنِي والَّذي يَحُجُّ لَهُ النْـ ـناسُ بِجدْوى سِواكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعةً بالابتداء قوله[6]:

وَإذا تُباعُ كَرِيمَةٌ أَو تُشْتَرَى فَسِواكَ بائِعُها وَأَنْتَ المشْتَرِي

ومرفوعةً بالنّاسخ قوله[7]:

---

[1] هذا اللفظ فيه اختصار، والحديث أخرجه أحمد ٧٨/٣٧، ومسلم ٢٢١٥/٤، وأبو داوود ٣٠٦/٦ عن ثوبان، وانظر شرح التَّسهيل ٣١٤/٢، و المقاصد الشافية ٣٩٩/٣.

[2] أخرجه مسلم ٢٠١/١ عن عبد الله، ولفظه هنا مختصر. وانظر شرح التَّسهيل ٣١٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٧/٢، واللمحة ٤٧٦/١، و المقاصد الشافية ٣٩٩/٣.

[3] البيت للمرار بن سلامة العجلي في الكتاب ٣١/١، ولرجل من الأنصار في الكتاب ٤٠٨/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٤/١، وشرح التَّسهيل ٣١٦/٢، والتذييل والتكميل ٣٥٦/٨، وتمهيد القواعد ٢٢٢٦/٥، والمقاصد الشافية ٣١١/٣، والمقاصد النحوية ١١٠١/٣، والخزانة ٤٣٨/٣، وبلا نسبة في المقتضب ٣٥٠/٤، والحجة لأبي علي ١٧٠/١، والبديع ١٦٢/١، والتبيين ٤٢١، وابن الناظم ٣٠٦، وابن عقيل ٦١٢/١، والمكودي ٣٥٥/١.

[4] هو أبو دؤاد الإيادي، والبيت له في ديوانه ٢٩٤، وابن يعيش٨٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣١٥/٢، والتذييل والتكميل ٣٥٥/٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧٢/١، والخزانة ٤٣٨/٣، وبلا نسبة في الغرة المخفية ٢٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٧١٧/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٢٨/٥، والمقاصد الشافية ٣٩٦/٣.

[5] البيت لأبي دهبل الجمحي في الحماسة البصرية ١٨٥/١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٧١٩/٢.

[6] هو ابن المولى، وهو محمد بن عبد الله بن مسلم المدني، والبيت له في شرح الحماسة ١٢٣٥، والحماسة البصرية ١٨٤/١، وبلا نسبة في الأغاني ١٤٥/١٠، والحيوان ٥٠٩/٦، وشرح التَّسهيل ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٨/٢، وابن الناظم ٣٠٥، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧٢/١، والتذييل والتكميل ٣٥٥/٨، وابن عقيل ٦١٣/١، وتمهيد القواعد ٢٢٢٨/٥، وابن جابر ٢٨١/٢، والمقاصد الشافية ٣٩٦/٣، والمقاصد النحوية ١٠٩٩/٣، والبهجة المرضية ٢١٩/١.

[7] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٢٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٢٣/١، لمجنون ليلى في ديوانه ١٠٨، ومصارع العشاق ١٠٠/٢، ولأبي دهبل الجمحي أو لمجنون ليلى في الحماسة البصرية ١٧١/٢، وبلا نسبة في

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَها سِوَى لَيْلَةٍ؟! إِنِّي إذا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله[1]:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنّاهُمْ كَما دانُوا

وحكى الفراء[2]: (أتاني سِواك).

ومنصوبةً بـ «إنَّ» قوله[3]:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالمنَى لِمُؤمِّلٍ وَإِنَّ سِواكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقريرُ ما ذهب إليه الناظم، وحاصلُ ما استدلَّ به في «شرح الكافية»[4] وغيرِه.

ومذهبُ الخليل وسيبويه وجمهور البصريِّين[5] أنّ «سوى» من الظروف اللازمة؛ لأنَّها يُوصَل بها الموصول، نحو: «جاءَ الذي سِواكَ»؛ قالوا: ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشِّعر[6].

شرح التَّسهيل ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٥٥/٨، وتمهيد القواعد ٢٢٢٨/٥، والبهجة المرضية ٢٢٠/١.

[1] هو الفند الزماني، والبيت له في أمالي القالي ٢٦٠/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٩/١، والمقاصد الشافية ٣٩٥/٣، والمقاصد النحوية ١٠٩٧/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٤٥/٢، والتَّصريح ٣٦٢/١، والخزانة ٤٣١/٣، وبلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٢٩، والتبيين ٤٢١، وشرح التَّسهيل ٣١٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٣٢/٢، وابن الناظم ٣٠٥، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧٢/١، والتذييل والتكميل ٣٥٨/٨، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، وابن عقيل ٦١٣/١، وتمهيد القواعد ٢٢٢٨/٥.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٣١٥/٢، واللمحة ٤٧٦/١، والارتشاف ١١٣٢/٣، والتذييل والتكميل ٣٥٥/٨. وانظر جمل الزجاجي ٢٣٢، وابن يعيش ٨٤/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، والمقاصد الشافية ٤٠٠/٣، والتَّصريح ٣٢٦/١.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣١٥/٢، والتذييل والتكميل ٣٥٥/٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧٢/١، وابن عقيل ٦١٤/١، والمقاصد الشافية ٣٩٦/٣، والمقاصد النحوية ١١٠٧/٣.

[4] شرح الكافية الشافية ٧١٩/٢، وشرح التَّسهيل ٣١٥/٢.

[5] انظر الكتاب ٣٥٠/٢، والأصول ٢٨٧، والتذييل والتكميل ٢٢٣٠/٨، وتمهيد القواعد ٢٢٣٠/٥، والمقاصد الشافية ٣٩٦/٣.

[6] قال سيبويه عن سواء: ((ولا يكون اسمًا إلّا في الشعر))، وقال ابن السراج: ((وأما الظروف التي لا ترفع فعند وسوى وسواء إذا أردت بهما معنى "غير" لم تستعمل إلا ظروفًا. قال سيبويه: إن سواءك بمنزلة مكانك، ولا يكون اسمًا إلا في الشعر. ودل على أن سواءك ظرف أنك تقول: مررت بمن سواءك، والفرق بين قولك: عندك وخلفك أن خلفك تعرف بها الجهة وعندك لما حضرك من جميع أقطارك، وكذلك سواءك لا تخص مكانًا من مكان، فبعدا من الأسماء لاستيلاء الإبهام عليهما)).انظر

وقال الرماني والعكبري[1]: تستعمل ظرفًا غالبًا، وكـ«غير» قليلًا. وهذا أعدلُ، ولا ينهض ما استدلَّ به الناظم حجَّةً؛ لأنَّ كثيرًا من ذلك أو بعضَه لا يُخرجُ الظرفَ عن اللزوم، وهو الجرُّ، وبعضُه قابل للتأويل. اهـ.

تنبيهات:

الأوَّل: حكى الفاسيُّ في شرح الشاطبية في «سوى» لغةً رابعة، وهي المدُّ مع الكسر[2].

الثّاني: أفهم كلامُه أنَّه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبارُ المعنى، كما جاز في «غير»، ويساعده قولُه في «التَّسهيل»: تساويها مُطلقًا «سوى»، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرور «غير»[3].

الثّالث: تفارق «سوى» «غيرًا» في أمرين[4]:

أحدهما: أنَّ المستثنى بـ«غير» قد يُحذَفُ إذا فُهِم المعنى، نحو: «ليسَ غيرُ»، بضم، وبالفتح وبالتنوين، بخلاف «سوى».

ثانيهما: أن «سوى» تقع صلة الموصول في فصيح الكلام، كما سلف، بخلاف «غير»[5].

الرّابع: تأتي «سَواء» بمعنى «وسَطَ»، وبمعنى «تامّ»، فتُمَدُّ فيهما مع الفتح، نحو: ﴿ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٥٥]، و«هذا درهمٌ سواءٌ»؛ وتأتي بمعنى «مستوٍ»؛ فتُقصَرُ مع الكسر، نحو: ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾[طه:٥٨]

الكتاب ٤٠٧/١، والأصول ١٩٩/١ و٢٩٢/٢، والتبصرة والتذكرة ١٣١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢، وأوضح المسالك ١٧٣/٢، وابن عقيل ٦١١/١ و ٦١٥، والمكودي ٣٥٥/١.

[1] قلت: وهو ظاهر مذهب الفراء، فإنه قال: ((وقد تكون «سَواءَ» فِي مذهبِ غير كقولك للرجل: أتيت سواءك)). انظر معاني القرآن للفراء ٧٢/١، وشرح الكتاب للرماني ٥٣٩، والتبيين ٤١٩، والارتشاف ١٥٤٧/٣، والمرادي ٣٤٦/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٣٠/٥.

[2] وذكرها ابن الخباز. انظر الغرة المخفية ٢٩٢/١، والتذييل والتكميل ٣٦٠/٨، وابن عقيل ٦١١/١، وتمهيد القواعد ٢٢٣٢/٥.

[3] انظر المرادي ٣٤٧/١.

[4] انظر المرادي ٣٤٦/١. وذكر ابن الأثير في البديع فرقًا آخر، قال: لكن بين" سوى" و" غير" فرق، وهو: أنّ" سوى" ظرف مكان؛ فحسن قولك:" مررت برجل سواك، وقبح: مررت بسواك؛ لأنّه في معنى" مكانك"، فإذا أوليته الباء، أخرجته عن باب الظّرفيّة؛ ولهذا لم يجز وصف المعرفة بها، إلا ب" الّذي"، فتقول: مررت بزيد الذى سواك، بخلاف" غير" فإنّك تصف بها المعرفة-إذا نابت عن الضّدّ-بغير الذي، تقول: مررت بزيد غيرك، إذا كان زيد ضدًّا للمخاطب، وقد أوقعت" غيرا" عليه. انظر البديع ٢٩٨/١.

[5] انظر شرح الرضي على الكافية ١٣٢/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٢٦/٥.

وتُمدُّ مع الفتح، نحو: «مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ»، ويُخبَرُ بها حينئذ عن الواحد فما فوقه، نحو: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]؛ لأنَّها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء[١]. اهـ.

[٣٢٨- واسْتَثْنِ ناصِبًا بِـ لَيْسَ وخَلا وبِـعَدا، وبِـيَكُونُ بَعْدَ لا]

(**واستَثنِ ناصِبًا**) للمستثنى (**بِلَيسَ وَخَلا وَبِعَدا وَبِيَكُونُ بَعدَ لا**) النافية، نحو: «قاموا ليسَ زيدًا، وخلا عمرًا، وعدا بكرًا، ولا يكون خالدًا».

أمّا «ليس» و«لا يكون» فالمستثنى بهما واجبُ النَّصب؛ لأنَّه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر وجوبًا يعود على البعض المدلول عليه بكُلِّه السابق، فتقدير: «قاموا ليس زيدًا»: ليس هو، أي بعضُهم[٢]، فهو نظير ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١] بعد ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء: ١١]. وقيل: عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، والتَّقدير: ليس هو؛ أي: القائم، وقيل: عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، والتَّقدير: ليس هو؛ أي: ليس فعلهم فعلَ زيدٍ، فحذف المضاف.

ويُضعِّف هذين عدمُ الاطراد؛ لأنَّه قد لا يكون هناك فعل، كما في نحو: «القومُ إخوتكَ ليسَ زيدًا»[٣].

وأمّا «خلا» و«عدا» ففعلان غير متصرِّفين؛ لوقوعهما موقع «إلّا»، وانتصابُ المستثنى بهما على المفعولية، وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مرجعه الخلاف المذكور[٤].

تنبيهان:

الأوَّل: قيل[٥]: موضع جملة الاستثناء مع هذه الأربع نصبٌ على الحال، وقيل: مستأنفة لا موضع لها،

---

[١] انظر حروف المعاني للزجاجي ١٠، والارتشاف ١٥٤٨/٣.

[٢] انظر الكتاب ٣٤٧/٢، والمقتضب ٤٢٨/٤، والأصول ٢٨٧/١.

[٣] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٩٥/٣ و٩٦، والتعليقة ١٥١/٢، والحلبيات ٢٦٣.

[٤] انظر شرح الكافية الشافية ٧٢٠/٢، والجنى الداني ٤٩٥، وتمهيد القواعد ٢٢١٣/٥. وقال سيبويه: ((وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت: «ما خلا» فليس فيه إلا النصب، لأن «ما» اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا)). انظر الكتاب ٣٥٠/٢، وشرحه للسيرافي ٩٥/٣.

[٥] هو قول السيرافي. انظر التذييل والتكميل ٣٢١/٨.

وصحَّحه ابن عصفور[1].

الثّاني: لا تستعمل (يكون) في الاستثناء مع غير (لا) من أدوات النفي. اهـ.

[٣٢٩- واجْرُرْ بِسابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ وبَعْدَ ما انْصِبْ، وانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ]

(**واجرُر بِسابِقَي يَكُونُ**) وهما «خلا» و«عدا» (**إن تُرِد**) الجرَّ، فإنَّه جائز، وإن كان قليلًا، فمنَ الجرّ بـ«خلا» قوله[2]:

خَلا اللهِ لا أَرْجُو سِواكَ وَإِنَّما أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا

ومن الجرّ بـ«عدا» قوله[3]:

أَبَحْنا حَيَّهُم قَتْلًا وَأسْرًا عَدا الشَّمْطاءِ والطِّفْلِ الصَّغْيرِ

تنبيهان:

الأوَّل: لم يحفَظْ سيبويه الجرَّ بـ«عدا»[4]، قيل: ولا بـ«خلا»[5]. وليس كذلك، بل ذكر الجرَّ بـ«خلا»[6].

الثّاني: قيل: يتعلَّقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شِبهه على قاعدة حروف الجرّ، وقيل: موضعهما نصبٌ عن تمام الكلام. وهو الصَّوابُ؛ لعدم اطّراد الأول، ولأنَّهما لا يُعدِّيان الأفعالَ إلى الأسماء؛ أي: لا يوصلان معناها إليها، بل يزيلان معناها عنها، فأشبها في عدم التعدية الحروفَ الزّائدة، ولأنَّهما بمنزلة «إلّا»، وهي غيرُ متعلّقة. اهـ.

---

[1] هذه عبارة المرادي، وعبارة ابن عصفور في شرح الجمل تدل على ذلك، ولكنها غير صريحة فيه، أما عبارة المقرب فصريحة في أن الجملة حالية. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢، والمقرب ١٧٣/١، والتذييل والتكميل ٣٢١/٨، والمرادي ٣٤٨/١، وتمهيد القواعد ٢٣١٦/٥.

[2] هو الأعشى، والبيت له في المقاصد الشافية ٤٠٨/٣، والخزانة ٣١٤/٣، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٩١/٢، واللسان (خ ل ا)، ومنهج السالك لأبي حيان ١٦٣/١ و ١٧٥، والتذييل والتكميل ٢٤١/٨، وابن عقيل ٦١٨/١، وتمهيد القواعد ٢٢٠٦/٥، والمقاصد النحوية ١١١٠/٣، والبهجة المرضية ٢٢٠/١، والتَّصريح ٣٦٣/١.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣١٠/٢، والتذييل والتكميل ٣١٣/٨، وأوضح المسالك ٢٨٥/٢، وابن عقيل ٦١٩/١، وتمهيد القواعد ٢٢٠٦/٥، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٣، والمقاصد النحوية ١١٠٥/٣، والتَّصريح ٣٦٣/١.

[4] إنما حكاه الأخفش، وذكر السيرافي أنه انفرد بذلك، لكن ذكر السيوطي ذلك عن الفراء. انظر الكتاب ٣٤٨/٢، وشرحه للسيرافي ٣١٠/٢ و١٠٠/٣، والارتشاف ١٥٣٤/٣، والمرادي ٣٤٨/١، والجنى الداني ٤٢٦، وأوضح المسالك ٢٨٥/٢، وابن عقيل ٢١١/١، والمساعد ٥٨٥/١، والهمع ٢٨٦/٣، والتَّصريح ٣٦٣/١.

[5] قائل ذلك هو أبو حيان. انظر الارتشاف ١٥٣٤/٣.

[6] الكتاب ٣٤٩/٢ -٣٥٠، وانظر الأصول ٢٨٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٥/٣، وتمهيد القواعد ٢٢٠٤/٥.

(**وَبَعدَ ما**) المصدرية (**انصِب**) حتمًا؛ لأنَّهما تعيَّنا بها للفعليَّة، كقولِه[1]:

أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ

وقوله[2]:

تُملُّ النَّدامَى ما عَدانِي فَإنِّني بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتِّفاق، فقال السيرافي[3]: على الحال. وهذا مُشكلٌ؛ لتصريحهم في غير هذا الموضع بأنَّ المصدر المؤوَّل لا يقع حالًا، كما يقع المصدر الصَّريح في نحو: «أرْسَلَها العِراكَ»، وقيل: على الظرف، و«ما » وَقْتِيَّةٌ نابت هي وصلتها عن الوقت[4]. فالمعنى على الأوَّل: قاموا مجاوزين زيدًا، وعلى الثّاني: قاموا وقتَ مجاوزتهم زيدًا، وقال ابن خروف[5]: على الاستثناء كانتصاب «غير» في: «قاموا غير زيد».

(**وانجِرارٌ**) بهما حينئذ (**قَد يَرِد**) أجاز ذلك الجُرْميُّ[6] والرَّبْعِيُّ[7] والكسائي[8] والفارسي[9]، لكن على تقديره «ما» زائدةً لا مصدرية. فإن قالوا بالقياس ففاسد؛ لأنَّ «ما» لا تزاد قبل الجار، بل بعده، نحو:

---

[1] هو لبيد، والبيت له في ديوانه ٢٥٦، وديوان المعاني ١٨/١، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٥١٠، وشرح التَّسهيل ٣١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، والتذييل والتكميل ١٥/١، والمغني ٢٥٩، وتمهيد القواعد ٤٩٦، والمقاصد الشافية ٤١٠/٣، والمقاصد النحوية ١١١/١، والخزانة ٢٥٥/٢، والتَّصريح ٢٩/١، وبلا نسبة في اللباب ٣١١/١، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٣، وأوضح المسالك ٢٨٩/٢. وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٠٧/٢، والتذييل والتكميل ٣١٥/٨، والجنى الداني ٥٦٦، وشرح شذور الذهب ٣٣٩، وأوضح المسالك ٢٩٠/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٠٧/٥، والمقاصد النحوية ٣٣١/١، والتَّصريح ١١٠/١، ٣٦٤، والبهجة المرضية ٢٢١/١.

[3] قال ابن عصفور: ولا يجوز غير ذلك. انظر شرح الكتاب للسيرافي٩٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢، والارتشاف ١٥٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٢١/٨، والمغني ١٧٩.

[4] ذكر ذلك أبو حيان. انظر الارتشاف ١٥٣٥/٣، وأوضح المسالك ٢٩١/٢.

[5] انظر الارتشاف ١٥٣٤/٣، والجنى الداني ٤٣٨، والمغني ١٧٩.

[6] انظر البصريات ٨٧٤، وشرح التَّسهيل ٣١٠/٢، وابن الوردي ١٦٥، والمغني ١٧٩، والمقاصد الشافية ٤١٠/٣.

[7] انظر الارتشاف ١٥٣٥/٣.

[8] انظر الجنى الداني ٤٣٦، وابن عقيل ٦٢٠/١.

[9] انظر كتاب العر ٢٦، واللباب ٣١١/١، والارتشاف ١٥٣٥/٣، والجنى الداني ٤٣٦، وشرح شذور الذهب ٣٤٠، والمغني ١٧٩، وابن عقيل ٢١١/١، والمكودي ١٦٦/١.

﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُحْتَجُّ به.

[٣٣٠- وحَيْثُ جَرّا فَهُما حَرْفانِ كَما هُما إنْ نَصَبا فِعْلانِ]

(**وَحَيثُ جَرّا فَهُما حَرفانِ**) بالاتِّفاق (**كَما هُما إن نَصَبا فِعلانِ**) بالاتِّفاق، وسواء في الحالين اقترنا بـ«ما» أو تجردا عنها[١].

[٣٣١- وكَخَلا حاشا، ولا تَصْحَبُ ما وقِيْلَ حاشَ، وحَشا فاحْفَظْهُما]

(**وَكَخَلا**) في جواز جرِّ المستثنى بها ونصبه (**حاشا**)، تقول: «قامَ القومُ حاشا زيدٍ، وحاشا زيدًا»؛ فإذا جرَّت كانت حرفَ جرّ، وفيما تتعلَّق به ما سبق في «خلا»، وإذا نصبَتْ كانت فعلًا، والخلافُ في فاعلها، وفي محلِّ الجملة كما في «خلا».

تنبيهان:

الأوَّل: الجرُّ بـ«حاشا» هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه[٢] وأكثرُ البصريِّين حرفيَّتَها، ولم يجيزوا النَّصب، لكن الصَّحيح جوازه؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشَّيباني والأخفش وابن خروف[٣]، وأجازه المازني والمبرِّد والزجاج[٤]. ومنه قولُه[٥]:

حاشا قُرَيْشًا فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُم عَلَى البَرِيَّة بالإسلام والدِّينِ

وقولُه[٦]: (اللهمَّ اغفِر لِي ولِمَن يَسمعُ حاشا الشَّيْطانَ وَأَبا الأصبَغ).

---

[١] انظر شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، والمقاصد الشافية ٤١٠/٣.

[٢] الكتاب ٣٤٩/٢، وانظر التبيين ٤١٠، واللباب ٣٠٩/١، و أوضح المسالك ٢٩٣/٢.

[٣] انظر شرح التَّسهيل ٣٠٧/٢، والتذييل والتكميل ٣١٨/٨، والجنى الداني ٥٦٢.

[٤] انظر الكتاب ٣٤٩/٢—٣٥٠، والمقتضب ٣١٩/٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٧/٣، والأصول ٢٨٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٩/٣، والمحتسب ٢٤٢/١، والإنصاف ٢٤١، وابن يعيش ٨٤/٢ و ٨٥، وشرح الرضي على الكافية ١٢٣/٢، والتذييل والتكميل ٣١٨/٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧٦/١، والجنى الداني ٥٦٢، والمغني ١٦٥، والمساعد ٥٨٥/١.

[٥] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٢١٥/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٠٧/٢، والتذييل والتكميل ٣١٤/٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧٦/١، وابن عقيل ٦٢٢/١، وتمهيد القواعد ٢٢٠٤/٥، والمقاصد الشافية ٤١٢/٣، والمقاصد النحوية ١١٠٩/٣.

[٦] حكاه المازني عن أبي زيد عن أعرابي. انظر الأصول ٢٨٨/١، والمحتسب ٣٤٢/١. وانظر علل النحو لابن الوراق ٣٩٨، والبديع ٢٢٤/١، والمقرب ١٦٦/١، وشرح التَّسهيل ٣٠٦/٢.

وقولُه[1]:

حاشا أبا ثَوْبانَ إنَّ أَبا ثَوْبانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

قال المرزوقي[2]: في رواية الضبّيّ (حاشا أبا ثوبان) بالنَّصب.

الثّاني: الذي ذهب إليه الفراء[3] أنَّها فعل لكن لا فاعل له، والنَّصب بعده إنَّما هو بالحمل على «إلّا»، ولم يُنقَلْ عنه ذلك في «خلا» و«عدا» على أنَّه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك[4]. اهـ.

(وَلا تَصحَبُ ما) فلا يجوز: «قامَ القومُ ما حاشا زيدًا». وأمّا قوله[5]:

رَأَيْتُ النّاسَ ما حاشا قُرَيْشًا فَإِنّا نَحْنُ أَفضَلُهُمْ فَعالا

فشاذٌّ.

(وَقِيلَ) في «حاشا»: («**حاشَ**» **وَ**«**حَشا**» **فاحفَظهُما**). وهل هاتان اللغتان في «حاشا» الاستثنائية أو التنزيهية؟ الأوَّل ظاهر كلامه هنا، وفي «الكافية» و«شرحها»[6]، والثّاني ظاهر كلامه في «التَّسهيل»[7]، وهو الأقرب.

تنبيهٌ:

«حاشا» على ثلاثة أوجه:

الأوَّل: تكون استثنائية، وقد تقدَّم الكلام عليها.

---

[1] هو الجميح الأسدي منقذ بن الطماح، والبيت له في المفضليات ٣٦٧، والأصمعيات ٢١٨، والمقاصد النحوية ١١٠٢/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٩/١، وبلا نسبة في التبيين ٤١٠، وابن الناظم ٣١٠، والتذييل والتكميل ٣١٢/٨، والجنى الداني ٥٦٢، والمغني ١٦٦، وتمهيد القواعد ٢٢٠٦/٥، وابن جابر ٢٨٧/٢، والخزانة ١٨٢/٤.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٣٠٨/٢، والتذييل والتكميل ٣١٣/٨، والرواية كما قال في المفضّليّات.

[3] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٩٩/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٢٣/٢، والارتشاف ١٥٣٧/٣، والمقاصد الشافية ١١٠٤/٣.

[4] انظر ابن عقيل ٦٢١/١، الارتشاحات.

[5] هو الأخطل، والبيت له في المقاصد النحوية ١١٠٨/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٨/١، والتَّصريح ٣٦٥/١، والخزانة ٣٨٨/٣، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ١٢٣/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٦/٨، والجنى الداني ٥٦٥، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٦٢٣/١، وتمهيد القواعد ٢٢١٠/٥.

[6] شرح الكافية الشافية ٧٢٤/٢.

[7] شرح التَّسهيل ٣٠٦/٢.

والثّاني: تكون تنزيهيَّة، نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]، وليست حرفًا؛ قال في «التَّسهيل»[١]: بلا خلاف، بل هي عند المبرِّد وابن جنيّ والكوفيين فعل[٢]، قالوا: لتصرُّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيّاها على الحرف. وهذان الدليلان ينفيان الحرفيّةَ ولا يُثبتان الفعليّةَ، قالوا: والمعنى في الآية جانبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، ولا يتأتّى مثلُ هذا التأويل في ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. والصَّحيح أنَّها اسمٌ مرادفٌ للتنزيه منصوب انتصابَ المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل[٣]؛ بدليل قراءة ابن مسعود[٤] «حاشَ اللهِ» بالإضافة، كمعاذَ اللهِ، وسبحانَ اللهِ، وقراءةِ أبي السمّال[٥]: «حاشًا للهِ» بالتنوين؛ أي: تنزيهًا لله، كما يُقال: «رعيًا لزيدٍ». والوجه في قراءة مَنْ تركَ التنوينَ أن تكونَ مبنيةً لشبهها بـ«حاشا» الحرفية لفظًا ومعنًى.

الثّالث: أنَّها تكون فعلًا متعديًا متصرِّفًا، تقول: «حاشَيْتُهُ»؛ بمعنى: استثنيته، ومنه الحديث أنَّه عليه الصلاة والسلام قال[٦]: ((أسامةُ أحبُّ النّاسِ إليَّ ما حاشى فاطِمَةَ)). «ما»: نافية، والمعنى أنَّه صلى الله عليه وسلم لم يستثنِ فاطمةَ، وتوهَّمَ الشّارح[٧] أنَّها المصدرية و«حاشى» الاستثنائية، بناءً على أنَّه من كلامه صلى الله عليه وسلم[٨]، فاستدلّ به على أنَّه قد يُقال: «قامَ القومُ ما حاشى زيدًا». ويردُّه أنَّ في «معجم الطبراني»[٩]: ((ما حاشى فاطمةَ ولا غيرَها)).

---

[١] شرح التَّسهيل ٣٠٨/٢. فقد قال: وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف، إذ لا يدخل حرفُ جر على حرف جرّ.

[٢] وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي في الحلبيات. انظر المقتضب ٣٩١/٤، والحلبيات ٢٤٤، واللمع ٦٦، واللباب ٣٠٩/١، وتوجيه اللمع ٢٢٨، والارتشاف ١٥٣٥/٣، والمغني ١٦٤.

[٣] صحَّح هذا أبو حيان، وهو ظاهر كلام الفراء. انظر معاني القرآن له ٤٢/٢، والارتشاف ١٥٣٥/٣.

[٤] انظر المحتسب ٣٤١/١، وشرح التَّسهيل ٣٠٩/٢، والارتشاف ١٥٣٦/٣، والجنى الداني ٥٦١، والمغني ١٦٥.

[٥] انظر مختصر شواذ القرآن ٦٨، وشرح التَّسهيل ٣٠٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٢٣/٢، والارتشاف ١٥٣٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٥/٨، والجنى الداني ٥٦١.

[٦] هذا الحديث بهذا اللفظ ذكر ابن مالك في شرح التَّسهيل ٣٠٨/٢ أنه في مسند أبي أمية الطرسُوسيِّ عن ابن عمر، ولم أقف على هذا المسند، وأصل الحديث في مسند أحمد عن ابن عمر ٥١٨/٩.

[٧] ابن الناظم ٣٠٩، وانظر شرح التَّسهيل ٣٠٨/٢.

[٨] ظاهر الرواية أنَّ عبارة: (ما حاشى...) من كلام ابن عمر راوي الحديث، وليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وفي السنن الكبرى للنسائي ٣٢٤/٧ ما يدل على أن هذا كلام ابن عمر.

[٩] هذه رواية أحمد عن ابن عمر، أما رواية الطبراني فليس فيها: ما حاشى... انظر مسند أحمد ٥١٨/٩، ومعجم الطبراني الكبير ١٥٩/١.

ودليلُ تصرُّفه قولُه[1]:

وَلا أَرَى فاعِلًا في النّاسِ يُشْبِهُهُ وَلا أُحاشِي مِنَ الأقْوامِ مِنْ أَحَدِ

وتوهَّمَ المبرِّدُ[2] أن هذا مضارع «حاشى» الاستثنائية، وإنَّما تلك حرفٌ أو فعلٌ جامدٌ لتضمُّنه معنى الحرف[3]، كما مرَّ. اهـ.

خاتمة:

جرت عادة النحويين أن يذكروا «لا سيَّما» مع أدوات الاستثناء[4]؛ مع أنَّ الذي بعدها منبَّهٌ على أولويَّته بما نُسب لما قبلها[5].

ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُّ والرَّفعُ مُطلقًا[6]، والنَّصبُ أيضًا إذا كان نكرة[7]، وقد رُويَ بهنَّ قوله[8]:

..... وَلا سِيَّما يَوْمٍ بِدارَةِ جُلْجُلِ

والجرُّ أرجحُها، وهو على الإضافة، و«ما» زائدة بينهما، مثلها في ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، والرَّفع على أنَّه خبر لمضمر محذوف، و«ما» موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة؛ والتَّقدير: ولا مثلَ الذي هو

---

[1] البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٠، والأصول ٢٨٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٩/٣، والحجة لأبي علي ١٩٥/١، وعلل النحو لابن الوراق ٣٩٧، والبديع ٢٢٣/١، والتبيين ٤١٣، وشرح الرضي على الكافية ١٢٤/٢، واللسان (ح ش ا)، والتذييل والتكميل ٣٢٧/٨، والجنى الداني ٥٦٣، وتخليص الشواهد ٣٦٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٤/١، والخزانة ٤٠٥/٣، وبلا نسبة في ابن يعيش ٤٩/٨.

[2] المقتضب ٣٩١/٤، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٩٩/٣، وعلل النحو ٣٩٧، وتوجيه اللمع ٢٢٥.

[3] انظر الصفوة الصفية ٥٤٢/١، والمغني ١٦٤. و تمهيد القواعد ٢٢١٠/٥.

[4] انظر الأصول ٣٠٥/١، والمرتجل ١٩٠، والمقدمة الجزولية ٢١٦.

[5] والصحيح أنها ليست من أدواته، كما نبه عليه أبو حيان. انظر الارتشاف ١٥٥٠/٣.

[6] انظر الكتاب ٢٨٦/٢، وشرحه للرماني ٣٦٦-٣٦٧.

[7] ذكر الرماني أن الكوفيين يجيزون النصب مطلقًا. انظر البغداديات ٣١٧، وشرح الكتاب للرماني ٣٦٦-٣٦٧، والفصول الخمسون ١٩١، و الارتشاف ١٥٥٠/٣.

[8] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ١٠، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٣٢، والبديع ٢٢١/١، وسفر السعادة ٦٤٥/٢، وشرح التَّسهيل ٣١٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٣٥/٢، والتذييل والتكميل ٣٦٧/٨، والجنى الداني ٤٤٣، وتمهيد القواعد ٢٢٣٥/٥، والمقاصد النحوية ٢١١٦/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٢/١، والخزانة ٤٤٤/٣، وبلا نسبة في رصف المباني ١٩٣، والمغني ١٨٦. وصدره: ألا رُبّ يوم صالح لك منهما.

يوم؛ أو: ولا مثلَ شيء هو يوم؛ ويضعِّفُه في نحو: «ولا سيما زيد» حذف العائد المرفوع مع عدم الطُّول؛ وإطلاقُ «ما» على من يعقل. وعلى الوجهين ففتحة «سيَّ» إعرابٌ، لأنَّه مضاف.

والنَّصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، و«ما» كافة عن الإضافة، والفتحةُ بناءٌ مثلها في«لا رجل».

وأمّا انتصاب المعرفة، نحو: «ولا سيما زيد» فمنعه الجمهور[١].

وتشديدُ يائها، ودخول «لا» عليها، ودخول الواو على «لا»، واجبٌ. قال ثعلب[٢]: مَنِ استعمله على خلاف ما جاء في قوله: «ولا سيما يوم» فهو مخطئٌ. وذكر غيره[٣] أنَّها قد تُخفَّف؛ وقد تُحذَف الواوُ؛ كقولِه[٤]:

فِهْ بالعُقُودِ وَبِالأيمانِ لا سِيَما عَقْدٌ وَفاءٌ بِهِ مِنْ أعْظَمِ القُرَبِ

وهي عند الفارسي[٥] نصبٌ على الحال؛ وعند غيره اسمٌ لـ«لا» التبرئة، وهو المختار[٦]؛ والله أعلم.

---

[١] وأجازه الكوفيون، كما ذكر الرماني. انظر شرح الكتاب للرماني ٣٦٦-٣٦٧، والارتشاف ١٥٥٠/٣، والمغني ١٨٧.

[٢] انظر سفر السعادة ٢٥٨/١، والمغني ١٨٦.

[٣] حكاه الأخفش وابن الأعرابي والنحاس. انظر الارتشاف ١٥٥٢/٣، والمساعد ٥٩٨/١.

[٤] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣١٩/٢، والتذييل والتكميل ٣٧٠/٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١٧٨/١، والمغني ١٨٦، وتمهيد القواعد ٢٢٤٠/٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٣/١، والخزانة ٤٤٧/٣.

[٥] انظر الارتشاف ١٥٥٢/٣، والمغني ١٨٦، وتمهيد القواعد ٢٢٣٧/٥.

[٦] انظر شرح الرضي على الكافية ١٣٧/٢، والارتشاف ١٥٥٢/٣.

الحالُ

[٣٣٢- الحالُ وصْفٌ فَضْلةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حالِ كَـ فَرْدًا أذْهَبُ]

(**الحالُ**): يُذكَّر ويُؤنَّث[١]، ومن التأنيث قوله[٢]:

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِنِ امرِئٍ فَدَعْهُ وَواكِلْ أَمْرَهُ واللَّيالِيا

وسيأتي الاستعمالان في النظم.

وهو في اصطلاح النُّحاة: (**وَصفٌ فَضلةٌ مُنتَصِبٌ مُفهِمُ فِي حالِ كَفَردًا أذهَبُ**)[٣]؛ فالوصف: جنس يشمَلُ الحالَ وغيرَه، ويُخرج نحوَ القَهْقَرى في قولك: «رجعت القهقرى»؛ فإنَّه ليس بوصف؛ إذ المراد بالوصف: ما صِيغَ منَ المصدَرِ؛ ليدُلَّ على متَّصِفٍ، وذلك: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التَّفضيل.

و«فضلةٌ»: يُخرج العمدةَ، كالمبتدأ في نحو: «أقائِمٌ الزَّيدانِ»، والخبرَ في نحو: «زيد قائم».

و«منتصب»: يُخرج النعتَ؛ لأنَّه ليس بلازم النَّصب.

و«مفهم في حال كذا»: يُخرج التمييزَ في نحو: «للهِ دَرُّهُ فارِسًا».

---

[١] انظر الغرة المخفية ٢٦٥/١، و منهج السالك لأبي حيان ١٨٠/١، و شرح شذور الذهب ٣١٦، وقال الأنباري: و"الحالُ" حالُ الإنسان: أنثى، وأهل الحجاز يُذكرونها، وربما قالوا: حالة بالهاء. أنشدنا عبد الله قال: أنشدنا يعقوب:

على حالةٍ لو أن في القوم حاتما على جوده لضَنَّ بالماء حاتم

والحالُ من كل شيء مذكرٌ.

انظر المذكر والمؤنث للأنباري ٤٠٧/١.

[٢] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ١٦٤، ولزهير بن أبي سلمى أو لصرامة الأنصاري في الخزانة ٤٩٣/٨، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٥٧/٢، وشرح التَّسهيل ٢٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٩٥/٢، والتذييل والتكميل ١٣١/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٧٩/٤، والمقاصد الشافية ٣٣٨/٣، والمقاصد النحوية ١٠٧٩/٣، وقد تقدم ص٤٧٦.

[٣] قال المبرد: ((هذا باب من المفعُول، ولكنّا عزلناه ممّا قبله؛ لأنَّه مفعول فيهِ، وهوَ الَّذي يُسمِّيه النَّحويون الحال)). انظر المقتضب ١٦٦/٤، وشرح شذور الذهب ٣١٦، والمقاصد الشافية ٤١٧/٣.

تنبيهان:

الأوَّل: المرادُ بالفَضْلة ما يُستَغْنَى عنه من حيثُ هو هو، وقد يجبُ ذكرُه لعارضٍ كونِه سادًّا مسدَّ عمدة: كـ«ضربي العبد مسيئًا»، أو لتوقُّف المعنى عليه، كقولِه[1]:

إِنَّما الميْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كاسِفًا بالُهُ قَلِيلَ الرَّجاءِ

الثّاني: الأَولى أن يكونَ قولُه: «كفردًا أذهبُ» تتميمًا للتعريف؛ لأنَّ فيه خللين: الأوَّل أن في قوله: «منتصب» تعريفًا للشيء بحكمه، والثّاني أنَّه لم يُقيّد «منتصب» باللزوم، وإن كان مرادَه؛ ليخرج النعت المنصوب: كـ«رأيت رجلًا راكبًا»؛ فإنَّه يُفهِم في حال ركوبه، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القَصْد؛ فإن القصد إنَّما هو تقييد المنعوت.

[٣٣٣. وكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّا]

(**وَكَونُهُ**)؛ أي: حال (**مُنتَقِلًا**) عن صاحبه غيرَ ملازم له؛ (**مُشتَقًّا**) من المصدر ليدلَّ على متَّصفٍ (**يَغلِبُ لكِن لَيسَ**) ذلك (**مُستَحِقًّا**) له، فقد جاء غيرَ منتقل؛ كما في الحال المؤكِّدة، نحو: «زيدٌ أبوكَ عطوفًا»، و﴿ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣٣] والمشعِر عاملُها بتجدُّد صاحبها، نحو: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، وقولهم: «خلقَ الله الزرافةَ يَدَيْها أطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْها»[2]، وقوله[3]:

وَجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظام كَأَنَّما عِمامَتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ

وغيرهما، نحو: «دعوتُ الله سميعًا»، ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

وجاء جامدًا.

[٣٣٤. ويَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ

٣٣٥. كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذا يَدًا بِيَدْ وكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أيْ كَأَسَدْ]

---

[1] هو عدي بن الرعلاء الغساني، والبيت له في مجاز القرآن ١٤٩/١، والأصمعيات ١٥٢، والحجة لأبي علي ٣٩٨/٣، واللسان (م و ت)، والمقاصد الشافية ٤٢٠/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٥/١، والخزانة ٥٨٣/٩، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٥٣/٢، والتذييل والتكميل ١٤٩/٩، والمغني ٦٠١، وتمهيد القواعد ٢٣٢١/٥، والمكودي ٣٦٠/١.

[2] ذكر سيبويه أنه سمعه ممن يوثق بعربيته. انظر الكتاب ١٥٥/١.

[3] البيت لرجل من بني جناب في المقاصد النحوية ١١٦٨/٣، ولبعض بني العنبر في الخزانة ٤٨٨/٩، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٩٦/١، واللسان (س ب ط)، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨١/١، والارتشاف ١٥٦١/٣، والتذييل والتكميل ١٢/٩، وتمهيد القواعد ٢٢٤٧/٥، وابن عقيل ٦٢٦/١.

(**وَيَكثُرُ الجُمُودُ فِي**) الحال الدالَّة على (**سِعرٍ**)، أو مُفاعَلة، أو تشبيه، أو ترتيب، (**وَفِي**) كلِّ (**مُبدِي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفٍ كَبِعهُ**) البُرَّ (**مُدًّا بِكَذا**) أي: مُسَعَّرًا، وبعه (**يَدًا بِيَد**) أي مُقابضة، (**وَكَرَّ زَيدٌ أَسَدًا أي كَأَسَد**) أي: مُشْبِهًا لأسدٍ، و«ادخلوا رجلًا رجلًا»؛ أي: مترتِّبين.

تنبيهان:

الأوَّل: قد ظهر أن قوله: «وفي مُبدي تأوُّلٍ بلا تكلُّفٍ» من عطف العامّ على الخاصّ؛ إذ ما قبله من ذلك، خلافًا لما في «التوضيح»[1].

الثّاني: تقع الحال جامدةً غيرَ مؤوّلةٍ بالمشتقّ في ستِّ مسائلَ[2]؛ وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢ و طه: ١١٣ والزمر: ٢٨ وفصلت: ٣ والشورى: ٧ والزخرف: ٣]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وتسمى حالًا موطِّئَة[3].

أو دالَّةً على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيلٌ، نحو: «هذا بسرًا أطيبُ منه رُطَبًا»[4].

أو تكون نوعًا لصاحبها، نحو: «هذا مالُك ذهبًا»[5].

أو فَرْعًا له، نحو: «هذا حديدُكَ خاتمًا»، ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

أو أصلًا له، نحو: «هذا خاتمكَ حديدًا»، و﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

وجعل الشّارحُ[6] هذا كلَّه منَ المؤوَّل بالمشتقّ، وهو ظاهرُ كلام والده في «شرح الكافية»[7]، وفيه تكلُّفٌ. اهـ.

---

[1] انظر أوضح المسالك ٣٠٠/٢.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٣٢٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٠/٩، والمقاصد الشافية ٤٢٩/٣.

[3] انظر اللباب ٢٩٥/١، والمغني ٦٠٥.

[4] انظر الكتاب ٤٠٠/١، وشرح التَّسهيل ٣٢٤/٢.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٣٢٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٥٣/٥.

[6] ابن الناظم ٣١٣.

[7] شرح الكافية الشافية ٧٣٢/٢، وانظر شرح التَّسهيل ٣٢٤/٢.

[٣٣٦. والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فاعْتَقِدْ تَنْكِيْرَهُ مَعْنًى كَـ وحْدَكَ اجْتَهِدْ]

و((كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ))[١]، وَ

... أَرْسَلَها العِراكَ[٢] ....

وجاءُوا الجَمّاءَ الغَفيرَ[٣]؛ فـ«وحدَك» و«فاهُ»، و«العِراكَ»، و«الجمّاء»: أحوالٌ؛ وهي معرفة لفظًا، لكنَّها مؤولة بنكرة، والتَّقدير: اجتهدْ منفرِدًا، وكلمتُه مشافَهةً، وأرسلها مُعترِكةً، وجاءوا جميعًا[٤].

وإنَّما التُزِمَ تنكيرُه لئلا يُتوهَّمَ كونُه نعتًا؛ لأنَّ الغالب كونُه مشتقًّا وصاحبه معرفة[٥].

وأجاز يُونُسُ والبغداديُّون تعريفَه مُطلقًا بلا تأويل؛ فأجازوا: «جاءَ زيدٌ الراكبَ»[٦].

وفصَّل الكوفيُّون[٧] فقالوا: إنْ تضمَّنتِ الحالُ معنى الشَّرط صحَّ تعريفُها لفظًا، نحو: «عبدُ اللهِ المحسنَ أفضلُ مِنْهُ المسيءَ»، فـ«المحسن» و«المسيء»: حالان، وصحَّ مجيئُهما بلفظ المعرفة لتأوُّلهما بالشَّرط؛ إذ التَّقدير: عبد الله إذا أحسن أفضلُ منه إذا أساء؛ فإنْ لم تتضمَّنِ الحالُ معنى الشَّرط لم يصحَّ مجيئها بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز: «جاء زيد الراكب»؛ إذ لا يصحُّ: «جاء زيد إن ركب».

تنبيهٌ:

إذا قلت: «رأيتُ زيدًا وحدَه» فمذهب سيبويه[٨] أن «وحدَه» حال من الفاعل.

---

[١] هذا القول من أمثال العرب. انظر الكتاب ٣٩٧/١، والمستقصى ٦١/٢، ومجمع الأمثال ٢٠٠/١، واللسان (ف و ه).

[٢] جزء من بيت للبيد، والبيت للبيد في الكتاب ٣٧٢/١، والمقاصد الشافية ٤٣٥/٣، والمقاصد النحوية ١١٧٤/٣، والخزانة ١٩٢/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٢٣٧/٣، والحجة لأبي علي ٢٤١/٢، والغرة المخفية ٢٧٢/١، والصفوة الصفية ٤٩٨/١، وشرح الرضي على الكافية ١٧/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٤/١، وابن الوردي ١٦٧، وابن عقيل ٦٣٠/١. وتتمة البيت:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

[٣] ورد هذا القول في الكتاب ٣٧٥/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٧/١، والأصول ٣١٢/٢، والألفاظ الكتابية ٩٥، وجمهرة الأمثال ٣١٦/١، واللسان (غ ف ر) و (ج م م).

[٤] انظر الكتاب ٣٧٧/١، وتمهيد القواعد ٢٢٦٨/٥، والمقاصد الشافية ٤٣٤/٣.

[٥] هذا مذهب البصريين. انظر منهج السالك لأبي حيان ١٨٤/١.

[٦] انظر الارتشاف ١٥٦٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٤/١، وابن عقيل ٦٣١/١، والبهجة المرضية ٢٢٦/١.

[٧] انظر منهج السالك لأبي حيان ١٨٤/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٩، وتمهيد القواعد ٢٢٦٦/٥.

[٨] الكتاب ٣٧٧/١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٦٤/٢، والبديع ١٨٨/١.

وأجاز المبرِّد[1] أن يكونَ حالًا من المفعول، وقال ابن طلحة[2]: يتعيَّنُ كونُه حالًا من المفعول؛ لأنَّه إذا أراد الفاعلَ يقول: «رأيت زيدًا وحدي». وصحة «مررتُ برجل وحدَهُ» -وبه مثَّل سيبويه[3]- تدلُّ على أنَّه حال من الفاعل، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر، والمصادر في الغالب إنَّما تجيء أحوالًا من الفاعل.

وذهب يونس[4] إلى أنَّه منتصب على الظرفية؛ لقول بعض العرب: «زيدٌ وحدَه»، والتَّقدير: زيد موضعَ التَّفَرُّد.

[٣٣٧- ومَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حالًا يَقَعْ بِكَثرةٍ كَـ بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ]

و«جاء زيدٌ ركضًا»، و«قتلتُه صبرًا»، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف[5]؛ أي: باغتًا وراكضًا ومصبورًا؛ أي: محبوسًا.

وذهب الأخفش والمبرِّد[6] إلى أنَّ نحوَ ذلك منصوبٌ على المصدريّة، والعاملُ فيه محذوف، والتَّقدير: طلع زيدٌ يبغتُ بغتةً، وجاء يركُضُ ركضًا، وقتلته يصبر صبرًا؛ فالحال عندهما الجملةُ لا المصدر.

وذهب الكوفيُّون[7] إلى أنَّه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوُّلِهِ بفعل من لفظ المصدر؛ فـ«طلع زيد بغتة» عندهم تأويل: «بغتَ زيدٌ بغتةً»، و«جاء ركضًا» في تأويل: ركض ركضًا، و«قتلته صبرًا» في تأويل: صَبَرتُه صبرًا.

وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتَّقدير: طلع زيد طُلُوعَ بغتةٍ، وجاء مجيء ركضٍ، وقتلته قَتْلَ صَبْرٍ.

وقيل: هي مصادر على حذف مضاف، والتَّقدير: طلع ذا بَغْتَةٍ، وجاء ذا ركضٍ، وقتلته ذا صبرٍ.

تنبيهان:

الأوَّل: مع كون المصدر المُنكَّر يقع حالًا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع[8].

---

[1] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٦٤/٢، وابن الناظم ٣١٦، والارتشاف ١٥٦٦/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٦/١.

[2] انظر الارتشاف ١٥٦٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٧/٩، وتمهيد القواعد ٢٢٦١/٥.

[3] الكتاب ٣٧٣/١.

[4] انظر الكتاب ٣٧٧/١، والأصول ١٦٦/١، والارتشاف ١٥٦٧/٣.

[5] انظر الكتاب ٣٧٠/١، والارتشاف ١٥٧٠/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٨/١، وابن عقيل ٦٣٢/١.

[6] انظر المقتضب ٢٣٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٩/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ١٨٨، وابن عقيل ٦٣٢/١، وتمهيد القواعد ٢٢٦٧/٥.

[7] انظر الارتشاف ١٥٧١/٣، وابن عقيل ٦٣٢/١.

[8] وهذا إجماع البصريين والكوفيين. انظر الارتشاف ١٥٧٠/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٨/١.

وقاسه المبرِّد[1]؛ فقيل: مُطلقًا، وقيل: فيما هو نوعٌ من عامله، نحو: «جاء زيد سرعة»، وهو المشهور عنه.

وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة[2]:

الأوَّل: قولهم: «أنتَ الرجلُ علمًا»، فيجوز: أنت الرجل أدبًا ونُبلًا، والمعنى: الكامل في حال علمٍ وأدبٍ ونبلٍ. وفي «الارتشاف»[3]: «يحتمل عندي أن يكونَ تمييزًا».

الثّاني: نحو: «زيدٌ زهيرٌ شعرًا». قال في «الارتشاف»[4]: «والأظهر أن يكونَ تمييزًا».

الثّالث: نحو: «أمّا عِلْمًا فَعالم»[5]، تقول ذلك لمن وَصفَ عندك شخصًا بعلم وغيره مُنكِرًا عليه وصفَه بغير العلم. والناصب لهذه الحال هو فعلُ الشَّرط المحذوفُ، وصاحب الحال هو المرفوع به، والتَّقدير: مهما يُذكَر إنسانٌ في حالِ علمٍ فالمذكور عالم. ويجوز أن يكونَ ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكنُّ فيه، وهي على هذا مؤكِّدة، والتَّقدير: مهما يَكُنْ من شيء فالمذكور عالم في حال علم.

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، نحو: «أمّا علمًا فهو ذُو عِلمٍ»؛ تعيَّنَ الوجهُ الأوّل.

فلو كان المصدر التالي لـ«أمّا» معرَّفًا بـ«أل» فهو عند سيبويه[6] مفعول له.

وذهب الأخفش[7] إلى أنَّ المنكَّر والمعرَّف كليهما بعد «أمّا» مفعول مطلق.

وذهب الكوفيُّون[8] -على ما نقله ابن هشام- إلى أنَّ القسمين مفعول به بفعل مقدَّر، والتَّقدير: مهما تذكر علمًا، أو العلم، فالذي وُصِفَ عالمٌ.

قال في «شرح التَّسهيل»[9]: «وهذا القول عندي أولى بالصَّواب، وأحقُّ ما اعتُمِدَ عليه في الجواب».

---

[1] المقتضب ٢٣٦/٣، وانظر الارتشاف ١٥٧٠/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٨/١، وابن جابر ٢٩٧/٢، والبهجة المرضية ٢٢٦/١.

[2] انظر التَّسهيل ١٠٩، وشرح التَّسهيل ٣٢٧/٢، وابن الناظم ٣١٧.

[3] الارتشاف ١٥٧٢/٣.

[4] الارتشاف ١٥٧٢/٣.

[5] انظر الكتاب ٣٨٥/١.

[6] الكتاب ٣٨٥/١، وانظر تمهيد القواعد ٤٥١٥/٩.

[7] انظر الارتشاف ١٥٧٣/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٩/١، وتمهيد القواعد ٤٥١٥/٩.

[8] هذه عبارة المرادي. وانظر التذييل والتكميل ٥٢/٩، والمرادي ٣٦٠/١، وتمهيد القواعد ٤٥١٦/٩.

[9] شرح التَّسهيل ٣٣٠/٢.

الثّاني: أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالًا قليلٌ، وهو كذلك، وذلك ضربان: علم جنس، نحو قولهم: (جاءت الخيلُ بداد)[1]، ومعرف بـ«أل»، نحو: (أرسَلَها العِراكَ)[2]، والصَّحيح أنَّه على التأويل بمتبددة ومعتركة[3]، كما مرَّ.

[٣٣٨. ولَمْ يُنكَّرْ غالِبًا ذُو الحالِ إنْ لَمْ يَتَأخَّرْ أوْ يُخَصَّصْ أوْ يَبِنْ

٣٣٩. مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أوْ مُضاهِيْهِ كَـ لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا]

(**وَلَم يُنَكَّر غالِبًا ذُو الحالِ**)؛ لأنَّه كالمبتدأ في المعنى؛ فحقُّه أن يكونَ معرفة (**إن لَم يَتَأخَّر**) عنِ الحال، فإن تأخّرَ كان ذلك مسوِّغًا لمجيئه نكرة، نحو: «فيها قائمًا رجلٌ»، وقوله[4]:

لميَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ .....

وقوله[5]:

وبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

(**أو يُخَصَّص**): إمّا بوصف، كقراءة بعضهم[6]: «وَلمّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا»[البقرة: ٨٩]

---

[1] أي: متفرقة. انظر جمهرة اللغة (ب د د)، و شرح التَّسهيل ٣٢٧/٢.

[2] انظر الكتاب ٣٧٢/١ و ٣٩٤، وقد مرّ ص١٠٧.

[3] انظر المقتضب ٢٣٧/٣.

[4] هو كثيِّر عزة، والبيت له في ديوانه ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، واللسان (و ح ش)، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٣، والمقاصد النحوية ١١٣٠/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٤٩/١، والتَّصريح ٣٧٥/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٧/١، والحجة لأبي علي ٤٦٢/٦، والبديع ١٩١/١، والغرة المخفية ٢٧١/١، والصفوة الصفية ٤٢٩/١، واللسان (خ ل ل)، والتذييل والتكميل ٧/٤، والمغني ١١٨، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، وتمهيد القواعد ٩٩٤/٢، والبهجة المرضية ٢٢٧/١. وقال في الخزانة ٢١١/٣: وهذا البيت من روى أوله: لعزة موحشًا الخ قال: هو لكثير عزة، منهم أبو علي في التذكرة القصرية. ومن رواه لمية موحشًا قال: إنه لذي الرمة، فإن عزة اسم محبوبة كثير، ومية اسم محبوبة ذي الرمة. وعجزه: يلوح كأنه خلل.

[5] البيت بلا نسبة في الكتاب ١٢٣/٢، والمذكر والمؤنث للأنباري ١٤٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥١/٢، وشرح التَّسهيل ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٤٢، وابن الناظم ٣١٩، والتذييل والتكميل ٦٤/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩٠/١، وابن الوردي ١٦٧، وابن عقيل ٦٣٤/١، وتمهيد القواعد ٢٢٧٩/٥، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٣، والمقاصد النحوية ١١١٨/٣، والمكودي ٣٦٦/١.

[6] هذه قراءة ابن أبي عبلة، وهي رواية مصحف أُبيٍّ كما ذكر أبو حيان. انظر شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢، والبحر المحيط ٤٨٦/١، وشرح شذور الذهب ٣٢٧.

وقوله[1]:

نجَّيتَ يا رَبِّ نُوحًا واستَجَبْتَ لَهُ ... في فُلْكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونا

وإمّا بإضافة، نحو: ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [فصلت: ١٠]، وإمّا بمعمول، نحو: «عجبتُ من ضربٍ أخوكَ شديدًا».

(أو بَيِن) أي: يظهر الحال **(مِن بَعدِ نَفي أو مُضاهِيه)** أي: مشابهه، وهو النهي والاستفهام؛ فالنفي، نحو: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر: ٤]، وقوله[2]:

ما حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمى واقيًا .....

والنَّهيُ **(كَلا يَبغ امرُؤ عَلَى امرِءٍ مُستَشهِلًا)**، وقوله[3]:

لا يَرْكَنَن أَحَدٌ إلى الإحْجامِ ... يَوْمَ الوَغَى مُتَخوِّفًا لحِمامِ

والاستفهامُ كقولِه[4]:

يا صاحِ هلْ حُمَّ عَيْشٌ باقيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأمَلا

واحترَزَ بقولِه: «غالبًا» ممّا ورد فيه صاحبُ الحال نكرةً من غيرِ مُسَوِّغ، من ذلك قولهم: «مررتُ بماء

---

[1] البيت لعمران بن طحان في المذكر والمؤنث للأنباري ٢٨٠/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٣١/٢، وابن الناظم ٣١٩، والتذييل والتكميل ٦٢/٩، وابن عقيل ٦٣٦/١، وتمهيد القواعد ٢٢٧٧/٥، والمقاصد النحوية ١١١٩/٣، والتَّصريح ٣٧٦/١.

[2] البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ٦٢/٩، وابن الوردي ١٦٨، وابن عقيل ٦٣٧/١ وتمهيد القواعد ٢٢٧٨/٥، والمقاصد النحوية ١١٧٠/٣. وعجزه: ولا ترى من أحد باقيا.

[3] البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١، وأمالي القالي ١٩٠/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠١/١، والحماسة البصرية ٣٩/١، وشرح التَّسهيل ٣٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٣، والتذييل والتكميل ١١٣/٦، وابن عقيل ٦٣٩/١، وتمهيد القواعد ١٥٣٧/٣، والمقاصد النحوية ١١٢٠/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٩/١، والخزانة ١٦٠/١٠، وبلا نسبة ابن الناظم ٣٢٠، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩٠/١، وابن الوردي ١٦٨، وأوضح المسالك ٣١٤/٢، والمكودي ٣٦٧/١.

[4] البيت لرجل من طيء في شرح عمدة الحافظ ٤٢٣، والمقاصد النحوية ١١٢٢/٣، والتَّصريح ٣٧٧/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٣٢/٢، وابن الناظم ٣٢١، والتذييل والتكميل ٦٣/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩٠/١، وابن الوردي ١٦٨، وأوضح المسالك ٣١٦/٢، وابن عقيل ٦٣٨/١، وتمهيد القواعد ٢٢٧٨/٥، والمقاصد الشافية ٤٤٨/٣، والمكودي ٣٦٧/١، والبهجة المرضية ٢٢٨/١.

قعدةَ رجلٍ»، وقولهم: «عليه مئةٌ بيضًا»[1].

وأجاز سيبويه[2]: «فيها رجلٌ قائمًا». وفي الحديث: ((وصلَّى وراءهُ رجالٌ قيامًا))[3]؛ وذلك قليل[4].

تنبيهٌ:

زاد في «التَّسهيل»[5] من المسوّغات ثلاثةً:

أحدها: أن تكونَ الحال جملة مقرونة بالواو، نحو: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ لأنَّ الواو ترفع توهُّمَ النعتيّةِ.

ثانيها: أن يكونَ الوصف بها على خلاف الأصل، نحو: «هذا خاتم حديدًا».

ثالثها: أن تشترك النَّكرة مع معرفة في الحال، نحو: «هؤلاءِ ناسٌ وعبدُ اللهِ منطلقينَ».

[٣٤٠- وسَبْقَ حالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ ورَدْ]

(وَسَبقَ حالٍ ما بِحَرفٍ جُرَّ قَد أَبَوا): «سبق»: مفعول مقدم لـ«أبَوا»، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، والموصول في موضع النَّصب على المفعولية.

أي: مَنعَ أكثرُ النحويين تقدُّمَ الحالِ على صاحبها المجرورِ بالحرف؛ فلا يُجيزُون في نحو: «مررت بهندٍ جالسةً»: مررت جالسةً بهندٍ[6].

وعلَّلوا مَنْعَ ذلك بأنَّ تعلُّقَ العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقِه بصاحبه؛ فحقُّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطةٍ أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن مَنَعَ من ذلك أنَّ الفعل لا يتعدى بحرف الجرِّ إلى شيئين؛ فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزامَ التَّأخير.

---

[1] انظر المقاصد الشافية ٤٤٩/٣.

[2] الكتاب ٢١/٢، ٥٢، وانظر ابن الناظم ٣٢١، وابن عقيل ٦٤٠/١، والمكودي ٣٦٨/١، والتَّصريح ٣٧٨/١.

[3] الحديث رواه مالك في الموطأ ١٣٥/١، وأحمد في المسند ٧٥/٤٢، والبخاري في صحيحه ١٣٩/١، عن عائشة، لكن بلفظ: قوم. وانظر شرح شذور الذهب ٣٢٦.

[4] انظر شرح شذور الذهب ٣٢٦.

[5] التَّسهيل ١٠٩، وشرح التَّسهيل ٣٣٤/٢.

[6] هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين. انظر الكتاب ١٢٤/٢، والمقتضب ١٧٠/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥٢/٢، واللمع ٦٣، والمرتجل ١٦١، وتوجيه اللمع ٢٠٧، والمرادي ٣٦٤/١.

قال الناظم: (**وَلا أمنَعُهُ**)، أي: بل أُجيزه، وفاقًا لأبي عليٍّ وابن كيسانَ وابن بَرهان[1]؛ لأنَّ المجرورَ بالحرف مفعول به في المعنى؛ فلا يمتنع تقدُّمُ حالِه عليه، كما لا يمتنع تقديمُ حالِ المفعول به. وأيضًا (**فَقَد وَرَد**) السماع به، من ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقولُ الشاعر[2]:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكم بعْدَ بَيْنِكم بِذِكْراكُمُ حَتَّى كأَنَّكُمُ عِنْدِي

وقولُه[3]:

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماء هَيْمانَ صادِيًا إليَّ حَبِيبًا إنَّها لَحَبِيبُ

وقوله[4]:

غافِلًا تَعْرِضُ المنيَّة لِلمَر ءِ فَيُدعى وَلاتَ حِينَ إباءِ

وقوله[5]:

---

[1] انظر أمالي ابن الشجري ١٥/٣، وشرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١–١٣٨، والغرة لابن الدهان ٤٠٨/١–٤١١، وشرح التَّسهيل ٣٣٧/٢، وابن الناظم ٣٢٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٠/٢، والتذييل والتكميل ٧٤/٩، والمرادي ٣٦٤/١، وابن الوردي ١٦٩، وأوضح المسالك ٣٢١/٢، وابن عقيل ٦٤١/١، والمساعد ٢١/٢، والمكودي ٣٧٠/١، والبهجة المرضية ٢٢٨/١، والتَّصريح ٣٧٨/١–٣٧٩.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٣٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦، التذييل والتكميل ٧٣/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩٢/١، وابن الوردي ١٦٩، وأوضح المسالك ٣٢١/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٨٧/٥، والمقاصد الشافية ٤٥٤/٣، والمقاصد النحوية ١١٢٧/٣، وابن جابر ٣٠٦/٢، والمكودي ٣٦٩/١، والتَّصريح ٣٧٩/١.

[3] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو للمجنون في ديوانه ٤٩، ولكثيِّر عزة في ديوانه ٥٢٢، والمقاصد النحوية ١١٢٥/٣، ولعروة بن حزام في الحماسة البصرية ٢٠٩/٢، ولعروة أو لكثير أو للمجنون في الخزانة ٢١٨/٣، وبلا نسبة في البديع ١٩٩/١، وشرح التَّسهيل ٣٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨، وشرح الرضي على الكافية ٣٠/٢، والتذييل والتكميل ٧٣/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩٢/١، والمقاصد الشافية ٤٥٣/٣، وابن جابر ٣٠٥/٢. ويروى: حران صاديًا بدل هيمان صاديا.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨، والتذييل والتكميل ٢٩٣/٤، وتمهيد القواعد ٢٢٨٧/٥، وابن جابر ٣٠٦/٢، والمقاصد النحوية ١١٢٨/٣.

[5] هو طليحة بن خويلد، والبيت له في كتاب الألفاظ لابن السكيت ١٨٦، والمقاصد النحوية ١١٢٣/٣، وبلا نسبة في المذكر والمؤنث للأنباري ٥٨٤/١، والمحتسب ١٤٨/٢، واللباب ٢٩٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٧، وابن الناظم ٣٢٣، والتذييل والتكميل ٧٢/٩، وابن عقيل ٦٤٢/١، وتمهيد القواعد ١١٢٣/٣.

فإنْ تَكُ أذوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرَغًا بقَتْلِ حِبالِ

وقوله[1]:

مَشْغُوفَةً بِكِ قَدْ شُغِفْتُ وإنَّما حُمَّ الفِراقُ فما إلَيْكِ سَبِيلُ

وقوله[2]:

إذا المرءُ أعْيَتْهُ المرُوءَةُ ناشِئًا فَمَطْلَبُها كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحقُّ أنَّ جوازَ ذلك مخصوصٌ بالشِّعر، وحَمْلُ الآية على أن «كافّة» حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث[3]؛ وقد ذكر ابنُ الأنباري[4] الإجماعَ على المنع.

تنبيهات:

الأوَّل: فصَّل الكوفيُّون[5] فقالوا: إن كان المجرور ضميرًا نحو: «مَرَرْتُ ضاحِكةً بها»، أو كانت الحال فِعْلًا، نحو: «تَضْحَكُ مَرَرْتُ بهِنْدٍ» جاز، وإلّا امتنع.

الثّاني: محلُّ الخلاف إذا كان الحرفُ غيرَ زائد؛ فإن كان زائدًا جاز التَّقديم اتِّفاقًا، نحو: «ما جاء راكبًا من رجلٍ»[6].

الثّالث: بَقِيَ منَ الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران:

الأوَّل: أن يكونَ مجرورًا بالإضافة، نحو: «عرفتُ قيامَ زيدٍ مُسْرعًا»، و«أعجبني وجهُ هندٍ مُسفِرةً»؛ فلا يجوز بإجماع تقديمُ هذه الحال: واقعةً بعد المضاف؛ لئلّا يلزمَ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبلَه؛

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٣٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨، والتذييل والتكميل ٧٣/٩، وتمهيد القواعد ٢٢٨٨/٥، والمقاصد الشافية ٤٥٣/٣، والمقاصد النحوية ١١٢٩/٣.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو للمخبَّل السعدي في ملحق ديوانه ٣٢٤، وله أو لرجل من بني قريع في الخزانة ٢١٩/٣، ولرجل من بني قريع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٧/١، وللمخبَّل السعدي أو للمعلوط القريعي أو لسويد بن خذاق العبدي في المقاصد النحوية ٢١٩/٣، وبلا نسبة في البديع ١٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٠/٢، والتذييل والتكميل ٩، ٧٣، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩٢/١، وتمهيد القواعد ٢٢٨٧/٥، والمقاصد الشافية ٤٥٣/٣، والبهجة المرضية ٢٢٨/١. ويروى: السيادة بدل المروءة.

[3] انظر أوضح المسالك ٣٢٤/٢.

[4] انظر الارتشاف ١٥٨٠/٣، والتذييل والتكميل ٧٤/٩، والمساعد ٢١/٢.

[5] انظر الارتشاف ١٥٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٧٤/٩.

[6] انظر الارتشاف ١٥٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٦٨/٩.

لأنَّ المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدّم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدّم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف.

وهذا في الإضافة المحضة، كما رأيت. أمّا غيرُ المَحْضَة –نحو: «هذا شاربٌ السَّويقَ ملتوتًا الآن أو غدًا»– فيجوز، قاله في «شرح التَّسهيل»[1]؛ لكن في كلام وَلَدِه –وتابعه عليه صاحبُ التوضيح– ما يقتضي التَّسوية في المنع[2].

الأمر الثّاني: أن تكونَ الحال محصورة، نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨ والكهف: ٥٦].

الرّابع: كما يعرض للحال وجوبُ التَّأخير عن صاحبها، كما رأيتَ، كذلك يعرض لها وجوبُ التَّقديم عليه، وذلك كما إذا كان محصورًا، نحو: «ما جاءَ راكبًا إلّا زيدٌ»[3].

[٣٤١. ولا تُجِزْ حالًا مِنَ المُضافِ لَهْ إلّا إذا اقْتَضَى المُضافُ عَمَلَهْ]

(**وَلا تُجِز حالًا مِنَ المضافِ لَه**)؛ لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وذلك يأباه (**إلّا إذا اقتَضَى المضافُ عَمَلَه**) أي: عمَلَ الحالِ، وهو نصبُه، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، وقوله[4]:

تَقُولُ ابنَتِي إنَّ انطِلاقَكَ واحِدًا إلى الرَّوْعِ يومًا تارِكِي لا أبالَيا

ونحو: (هذا شاربُ السَّويقِ مَلتُوتًا)، وهذا اتِّفاقٌ كما ذكره في شرحيِ «التَّسهيل» و«الكافية»[5].

[٣٤٢. أوْ كانَ جُزْءَ ما لَهُ أُضِيْفا أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلا تَحِيفا]

(**أو كانَ**) المضاف (**جُزء مالَهُ أُضِيفا**) نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢].

---

[1] شرح التَّسهيل ٣٣٥/٢، وانظر الارتشاف ١٥٨٠/٣، وتمهيد القواعد ٢٢٨٢/٥.

[2] انظر ابن الناظم ٣٢٣، وأوضح المسالك ٣٢٤/٢.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٧٤٢/٢، والتذييل والتكميل ٦٨/٩.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو لمالك بن الريب في ديوانه ٤٣، والمقاصد النحوية ١١٣١/٣، ولسلامة بن جندل في ديوانه ١٩٨، والشعر والشعراء ٢٧٣/١، وبلا نسبة في عيون الأخبار ٣٤٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٤٢/٢، والتذييل والتكميل ٨٠/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩٣/١، وابن عقيل ٦٤٤/١، وتمهيد القواعد ٢٢٩٢/٥، والمقاصد الشافية ٤٦١/٣.

[5] شرح التَّسهيل ٣٣٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٥٨/١.

(**أو مِثلَ جُزئِهِ فَلا تَحِيفا**)، والمرادُ بمثل جزئه: ما يَصحُّ الاستغناءُ به عنه، نحو: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٣].

وإنَّما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشَّرط المذكور؛ أمّا في الأولى فواضح، وأمّا في الأخيرتين فلأنَّ العاملَ في الحال عاملٌ في صاحبها حُكمًا؛ إذ المضاف –والحالة هذه– في قُوة الساقط؛ لصِحّة الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو مضاف إليه.

تنبيهٌ:

ادَّعى المصنِّفُ في «شرح التَّسهيل»[1] الاتِّفاقَ على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، نحو: «ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً»، وتابعهُ على ذلك ولده في «شرحه»[2]. وفيما ادَّعياه نظرٌ؛ فإنَّ مذهب الفارسيِّ الجوازُ، وممّن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ في «أماليه»[3].

[٣٤٣. والحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا أوْ صِفةٍ أشْبَهَتِ المُصَرَّفا

٣٤٤. فَجائِزٌ تَقدِيْمُهُ كَمُسْرِعا ذا راحِلٌ ومُخْلِصًا زَيْدٌ دَعا]

(**والحالُ**) مع عامله على ثلاثة أوجه: واجب التَّقديم عليه، وواجب التَّأخير عنه، وجائزهما، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مرَّ.

فالحال (**إن يُنصَب بِفِعلٍ صُرِّفا أو صِفةٍ أشبَهَتِ**) الفعل (**المُصَرَّفا**)، وهي: ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه وقَبِلَ علاماتِ الفرعيّة، وذلك: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة؛ (**فَجائِزٌ تَقدِيمُهُ**) على ذلك الناصب له، وهذا هو الأصل، فالصِّفة (**كَمُسرِعا ذا راحِلٌ**) و«مُجَرَّدًا زيدٌ مَضْرُوبٌ»، و: «هذا تحملينَ طليقُ»؛ فـ«تحملين»: في موضع نصب على الحال، وعاملها «طليقُ»، وهو صفة مشبهة. (**و**) الفعل، نحو: (**وَمُخلِصًا زَيْدٌ دَعا**)، و﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر: ٧] وقولهم: ((شَتَّى تؤُوبُ الحَلَبَةُ))[4].

---

[1] شرح التَّسهيل ٢/٣٤٢.

[2] ابن الناظم ٣٢٥.

[3] أمالي ابن الشجري ١/٢٤٠– ٢٤١، وانظر نتائج الفكر ٢٤٥، وابن عقيل ١/٦٤٦.

[4] هذا القول من أمثال العرب، وأصله: أنّ القوم يَردون إبلَهم الشريعةَ مجتمعين، ثم يصدرون فيفترقون، فيحلب كلٌّ في بيته، وهو يُضرب مثلًا في افتراق الناس. انظر جمهرة الأمثال ١/٥٤١، والأمثال للهاشمي ١٥٢، ومجمع الأمثال ١/٣٥٨، والمستقصى ٢/١٢٧، والتبيين ٣٨٣، والإنصاف ٢١٠، وتوجيه اللمع ٢٠٤، وشرح التَّسهيل ١/١٦٠، واللسان (ح ل ب)، وزهر الأكم ٣/٢١٦.

والاحترازُ بقولِه: «صُرِّفا» و«أشبهت المُصرَّفا» ممّا كان العامل فيه فعلًا جامدًا، نحو: «ما أحسنَهُ مُقْبِلًا»، أو صفةً تُشبه الجامد، وهو: اسم التَّفضيل، نحو: «هو أفصحُ النّاسِ خطيبًا»، أو اسم فِعْلٍ، نحو: «نَزالِ مسرعًا»؛ أو عاملًا معنويًا، وهو: ما تضمَّنَ معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقولِه:

[٣٤٥. وعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلا

٣٤٦. كَتِلْكَ لَيْتَ وكأنَّ ونَدَرْ نَحْوُ سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ]

(**وَعامِلٌ ضُمِّنَ مَعنَى الفِعلِ لا حُرُوفَهُ مُؤخَّرًا لَن يَعمَلا كَتِلكَ**) و(**لَيتَ وَكأنَّ**) والظرف والمجرورِ المخبَرِ بهما؛ تقول: «تلكَ هندٌ مجردةً»، و«ليتَ زيدًا أميرًا أخوكَ»، و«كأنَّ زيدًا راكبًا أسدٌ»، و«زيدٌ عندكَ أو في الدّار جالسًا»، وهكذا جميع ما تضمَّنَ معنى الفعل دون حروفه، كحروف التنبيه والترجِّي والاستفهامِ المقصودِ به التعظيمُ، نحو:

..... يا جارتا ما أنتِ جارَه[1]

و«أمّا»، نحو: «أمّا علمًا فعالم»؛ فلا يجوز تقديمُ الحال على عاملها في شيء من ذلك. وهذا هو القسم الثّاني.

(**وَنَدَر**) تقديمُها على عاملها الظرفِ والمجرورِ المُخبَرِ بهما (**نَحوُ سَعِيدٌ مُستَقِرًّا**) عندَك، أو(**في هَجَر**)؛ فما ورد من ذلك مسموعًا يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه.

هذا هو مذهب البصريِّين[2]، وأجاز ذلك الفراء والأخفش[3] مُطلقًا، وأجازه الكوفيُّون[4] فيما كانت الحال فيه من مُضمَرٍ، نحو: «أنْتَ قائمًا في الدّار». وقيل: يجوز بقوة إن كان الحال ظرفًا أو حرف جرٍّ، ويَضعُف إن كان غيرهما، وهو مذهبه في «التَّسهيل»[5].

---

[1] قائله الأعشى، والبيت له في ديوانه ٢٠٣، والمقرَّب ١/١٦٥، واللسان (ب ش ر)، والتذييل والتكميل ٩/١٠٥، والمقاصد الشافية ٣/٤٧٤، والمقاصد النحوية ٣/١٣٦٢، والخزانة ٣/٣٠٨، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢/٣٤٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/٧٣، والارتشاف ٣/١٥٨٥، وشرح شذور الذهب ٣٣٥، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٠٠. وصدره: بانت لتحزننا عفاره.

[2] انظر اللمحة ١/٣٨٠.

[3] انظر اللباب ١/٢٩٠، والتذييل والتكميل ٩/١١٩.

[4] انظر الإنصاف ٢١٠، والتذييل والتكميل ٩/١٢٢، والهمع ٤/٣٣.

[5] التَّسهيل ١١١.

واستدلَّ المُجيزُ بقراءة من قرأ: «والسماواتُ مطوياتٍ بِيَمِينِهِ»[1] [الزمر: ٦٧]، و«ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا»[2] [الأنعام: ١٣٩] بنصب «مطويات» و«خالصة»، وبقولِه[3]:

رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحقِبِي أدراعِهِمْ فيهِمْ ورَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذارِ

وقوله[4]:

بِنا عاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاء، ولا نَصْرا

وتأوَّلَ ذلك المانعُ.

تنبيهات:

الأوَّل: محلُّ الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسَّط كما رأيت، فإن تقدَّم على الجملة نحو: «قائمًا زيدٌ في الدارِ» امتنعتِ المسألةُ إجماعًا، قاله في «شرح الكافية»[5]. لكن أجاز الأخفش[6] في قولهم: «فداءً لكَ أبي وأمِّي»؛ أن يكونَ «فداء» حالًا، والعامل فيه «لكَ». وهو يقتضي جوازُ التَّقديم على الجملة عنده إذا تقدّم الخبرُ. وأجاز ابن بَرْهان[7] فيما إذا كانت الحال ظرفًا، نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]، فـ(هنالك): ظرف في موضع الحال، و«الولاية»: مبتدأ، و(لله): الخبر.

الثّاني: أفهم كلامُهُ جوازَ نحو: «في الدّارِ قائمًا زَيْدٌ»، وهو اتِّفاق.

---

[1] قرأ بها عيسى بن عمر كما في المقاصد الشافية ٤٧٧/٣. وذكرت القراءة بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦١/٤، والمحتسب ٢٣٣/١.

[2] وهي قراءة ابن عباس بخلاف والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين. انظر المحتسب ٢٣٢/١. وذكرت القراءة بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٢٩٥/٢.

[3] البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٥، وجمهرة اللغة (ك و ز) ٨٢٥/٢، وشرح التَّسهيل ٢٤٥/٣، والتذييل والتكميل ١١٨/٩، وتمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥، والمقاصد الشافية ٤٧٨/٣، والمقاصد النحوية ٣٦٨/١، والخزانة ٣٣٣/٦، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٧، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٠٠/١، وابن الوردي ١٧١.

[4] البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ١١٨/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٠٠/١، وابن الوردي ١٧٢، وأوضح المسالك ٣٣٢/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥، والمقاصد النحوية ١١٣٧/٣، والتَّصريح ٣٨٥/١.

[5] انظر الإيضاح العضدي ١٩٩، وشرح الرضي على الكافية ٢٤/٢-٢٥.

[6] انظر الارتشاف ١٥٩٠/٣.

[7] شرح اللمع لابن برهان ١٣٦/١، وانظر شرح الرضي على الكافية ٢٥/٢، والارتشاف ١٥٩٠/٣، والهمع ٣٣/٤.

الثّالث: قد يعرض للعامل المتصرِّف ما يمنع تقديمَ الحال عليه، ككونه مصدرًا مقدَّرًا بالحرف المصدري، نحو: «سَرَّنِي ذهابُكَ غازيًا»، أو فعلًا مقرونًا بلام ابتداء أو قسم، نحو: «لأصبرُ محتسبًا»، و«لأقومنَّ طائعًا»، أو صلةً لـ«ال» أو لحرفٍ مصدري، نحو: «أنْتَ المصَلِّي فذًّا»، و«لكَ أن تَتَنَفَّلَ قاعدًا»، قال الناظم وولده[1]: أو نعتًا، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرْجُها»، قال في «المغني»[2]: وهو وَهْمٌ منهما؛ فإنَّه يجوز أن يتقدّم عليه فاصلًا بين النعت ومنعوته، فتقول: «مررتُ برجل مكسورًا سرجُها ذاهبةٍ فَرَسُهُ».

الرّابع: لم يتعرَّضْ هنا للقسم الثّالث، وهي الحالُ الواجبة التَّقديم، وذلك نحو: «كيفَ جاءَ زيدٌ؟».

[٣٤٧. ونَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعانًا مُسْتَجازٌ لَنْ يَهِنْ]

(وَنَحوُ زَيدٌ مُفرَدًا أنفَعُ مِن عَمرٍو مُعانًا) و«بكرٌ قائمًا أحسنُ منهُ قاعدًا» -ممّا وقع فيه اسمُ التَّفضيل متوسّطًا بين حالين مِنِ اسمين مختلفَيِ المعنى أو مُتَّحديه مُفَضّلٍ أحدُهما في حالةٍ على الآخر في أخرى- **(مُستَجازٌ لَن يَهِن)** على أنَّ اسم التَّفضيل عاملٌ في الحالين، فيكون ذلك مستثنًى ممّا تقدّم من أنَّه لا يعمل في الحال المتقدِّمة عليه. وإنَّما جاز ذلك هنا؛ لأنَّ اسم التَّفضيل -وإنِ انحطَّ درجةً عنِ اسم الفاعل والصِّفة المشبَّهة بعدم قبوله علاماتِ الفرعية- فله مَزِيَّةٌ على العامل الجامد؛ لأنَّ فيه ما في الجامد من معنى الفعل، ويَفُوقه بتضمُّن حروف الفعل ووزنه، فجُعِلَ موافقًا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسَّط بينَ حالين، نحو: «هو أكفَؤُهُم ناصِرًا»، وجُعِلَ موافقًا لاسم الفاعل في جواز التَّقديم عليه إذا توسَّطَ بين حالين.

واعلم أنَّ ما ذكره الناظمُ هو مذهب سيبويه[3] والجمهور، وزعم السِّيرافيُّ[4] أنَّ المنصُوبَيْنِ في ذلك ونحوه خبران لـ«كان» مضمرةً مع «إذ» في المضيّ و«إذا» في الاستقبال. وفيه تكلُّفُ إضمار ستَّة أشياءَ. وبعد تسليمه يلزم إعمالُ «أَفْعَل» في «إذ»، و«إذا»، فيكون واقعًا في مثل ما فرَّ منه.

تنبيهٌ:

لا يجوز تقديمُ هذين الحالين على «أَفْعَل»، ولا تأخيرُهما عنه؛ فلا تقول: «زيدٌ قائمًا قاعدًا أحسنُ

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٣٤٣/٢، وابن الناظم ٣٢٨.

[2] المغني ٦٤٠، وانظر التذييل والتكميل ٩١/٩.

[3] الكتاب ٤٠٠/١، وانظر المقتضب ٢٥١/٣، وشرح التَّسهيل ٣٤٤/٢، والمقاصد الشافية ٤٧٩/٣.

[4] شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٩/٢، وانظر شرح التَّسهيل ٣٤٤/٢، وابن عقيل ٦٥١/١، وتمهيد القواعد ٢٣٠٤/٥، والمقاصد الشافية ٤٨٠/٣.

منهُ»، ولا «زيدٌ أحسنُ منهُ قائمًا قاعدًا»[1].

[٣٤٨. والحالُ قَدْ يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فاعْلَمْ وغَيْرِ مُفْرَدِ]

(**والحالُ**) لشبهها بالخبر والنعت (**قَد يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفرَدٍ فاعلَم وَغَيرِ مُفرَدِ**).

فالأُولى نحو: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»، وقوله[2]:

عَلَيَّ إذا ما جِئْتُ لَيْلى بخُفْيَةٍ زِيارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا

ومنعَ ابنُ عصفور[3] هذا النَّوعَ ما لم يكنِ العاملُ فيه أَفْعَلَ التَّفضيل، نحو: «هذا بُسرًا أطيبُ منهُ رطبًا»، ونُقل المنعُ عن الفارسي وجماعةٍ[4]؛ فالثّاني عندهم نعتٌ للأول، أو حالٌ منَ الضمير فيه.

والثّانيةُ قد تكون بجمع نحو: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِ ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ ﴾ [النحل: ١٢]. وقد تكون بتفريق، نحو: «لقيتُ هندًا مصعِدًا منحدرةً»[5]، وقوله[6]:

لَقِيَ ابنَيْ أخَوَيْهِ خائِفًا مُنْجِدَيْهِ فأصابُوا مَغْنَما

فعند ظهور المعنى يُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما يليق به، كما في المثال والبيت، وعند عَدَمِ الظهور يُجعَلُ أوَّلُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما للأول، نحو: «لقيتُ زيدًا مُصعِدًا منحدرًا»، فـ«مصعدًا»: حال من «زيد»، و«منحدرًا»: حال من التاء[7].

---

[1] انظر ابن عقيل ٢/٢٧٤.

[2] هو المجنون، والبيت له في ديوانه ٢٣٣، وبلا نسبة في اللسان (رجل)، و المغني ٦٠١، وأوضح المسالك ٢/٣٣٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٨٥٩، والتَّصريح ١/٣٨٥ .

[3] المقرب ١/١٥٥، وانظر نتائج الفكر ٣٠٧، وابن الناظم ٣٣٢، والمرادي ١/٣٧١.

[4] نسب العكبري هذا المذهب للبصريين، وهو ظاهر كلام المبرد وابن السراج. انظر المقتضب ٤/١٦٩، والأصول ١/٢١٨، واللباب ١/٢٩٢، والتذييل والتكميل ٩/١٣٢، والمرادي ١/٣٧١، وأوضح المسالك ٢/٣٤٠، وتمهيد القواعد ٥/٢٣١٣.

[5] انظر شرح الرضي على الكافية ٢/١١.

[6] البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٤٦٢، وشرح التَّسهيل ٢/٣٥٠، وابن الوردي ١٧٣، وابن عقيل ١/٦٥١، والمقاصد النحوية ٣/١١٧١.

[7] انظر المرادي ١/٣٧١.

تنبيهٌ:

الظاهر أن «قد» في قوله: «قد يجيء» للتحقيق، لا للتَّقليل.

[٣٤٩- وعامِلُ الحالِ بِها قَدْ أُكِّدا فِي نَحْوِ لا تَعْثَ فِي الارْضِ مُفْسِدا]

(**وَعامِلُ الحالِ بِها قَد أُكِّدا**) أي: الحال على ضربين[١]:

مؤسِّسَة، وتُسمَّى مُبَيِّنة، وهي التي لا يُستفاد معناها بدونها، كـ«جاء زيدٌ راكبًا».

ومؤكِّدة، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهي على ثلاثة أضرب:

مؤكِّدةٌ لعاملها، وهي: كلُّ وصفٍ وافق عاملَه: إمّا معنًى دون لفظ، كما (**فِي نَحوِ: لا تَعثَ فِي الأرضِ مُفسِدا**)، [و]﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥] أو معنًى ولفظًا، نحو: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله[٢]:

أصخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيْحَتَهُ والزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجِدِّ باللَّعِبِ

ومؤكِّدةٌ لصاحبها، نحو: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩].

ومؤكِّدةٌ لمضمون جملة، وقد أشار إليها بقولِه:

[٣٥٠- وإنْ تُؤكِّدْ جُمْلةً فَمُضْمَرُ عامِلُها ولَفْظُها يُؤَخَّرُ]

(**وَإن تُؤكِّد جُملةً فَمُضمَرُ عامِلُها**) أي: عامل الحال، وجوبًا؛ (**وَلَفظُها يُؤخَّرُ**) عن الجملة، وجوبًا أيضًا. ويُشترَطُ في الجملة: أن تكونَ معقودة مِنِ اسمين، معرفتين، جامدين، نحو: «زيدٌ أخوكَ عطوفًا»، وقوله[٣]:

أنا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِي وَهَلْ بِدارَةَ يا للنّاسِ مِنْ عارِ

والتَّقدير: أحقُّه عطوفًا، وأحَقُّ مَعْرُوفًا.

---

[١] انظر المغني ٦٠٦.

[٢] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٥٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٤٠، والتذييل والتكميل ١٥٩/٩، وتمهيد القواعد ٢٣٢٦/٥، والمقاصد الشافية ٤٨٦/٣، والمقاصد النحوية ١١٤٨/٣، والتَّصريح ٣٨٧/١.

[٣] هو سالم بن دارة، والبيت له في الكتاب ٧٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٧/١، وابن يعيش ٦٤/٢، والحماسة البصرية ٢٩٧/٢، وشرح التَّسهيل ٣٥٧/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٢٦/٥، وابن جابر ٣٢٤/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٨/٣، والخزانة ١٤٥/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٢/٣، والبديع ١٩٤/١، واللباب ٢٨٨/١، وشرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٠/١، وابن الوردي ١٧٤، وشرح شذور الذهب ٣١٩، وابن عقيل ٦٥٤/١.

تنبيهٌ:

قد يُؤخَذ من كلامه ما ذُكِرَ منَ الشروط؛ فتعريف جُزأيِ الجملة من تسميتها مؤكِّدة؛ لأنَّه لا يؤكَّد إلا ما قد عُرِفَ، وجمودُهما من كون الحال مؤكِّدة للجملة؛ لأنَّه إذا كان أحدُ الجزأين مشتقًّا أو في حكمه كان عاملًا في الحال؛ فكانت مؤكِّدة لعاملها لا للجملة، ولذلك جعل في «شرح التَّسهيل»[1] قولهم: «زيدٌ أبوكَ عطوفًا»، و«هوَ الحقُّ بيِّنًا»، من قبيل المؤكِّدة لعاملها، وهي موافقة له معنًى دون لفظ؛ لأنَّ «الأب» و«الحقّ» صالحانِ للعمل، ووجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيدًا، ووجوبُ إضمار عاملها من جزمه بالإضمار[2].

[٣٥١. ومَوْضِعَ الحالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَـ جاءَ زَيْدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَهْ]

(**وَمَوضِعَ الحالِ تَجِيء جُملَه**)، كما تجيء موضعَ الخبر والنعت، وإن كان الأصلُ فيها الإفرادَ. ولذلك ثلاثة شروط[3]:

أحدها: أن تكونَ خبريّة[4].

وغلِط مَن قال في قوله[5]:

أُطْلُبْ وَلا تَضْجَر مِنْ مَطْلَبٍ .....

: إنَّ «لا» ناهية والواو للحال. والصَّواب أنَّها عاطفة مثل: ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾ [النساء: ٣٦].

الثّاني: أن تكونَ غيرَ مصدَّرة بعَلَمِ استقبال[6]. وغلِط مَنْ أعربَ «سيهدين» من قوله تعالى: ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴾ [الصافات: ٩٩] حالًا.

الثّالث: أن تكونَ مرتبطة بصاحبها على ما سيأتي.

(**كَجاءَ زَيدٌ وَهوَ ناوٍ رِحلَه**) مثالٌ لما استكملتِ الشُّروطَ.

---

[1] شرح التَّسهيل ٣٥٧/٢، وانظر التذييل والتكميل ١٦٠/٩.

[2] انظر المرادي ٣٧٢/١.

[3] هذه عبارة ابن هشام بتصرف يسير. انظر أوضح المسالك ٣٤٦/٢.

[4] انظر المرادي ٣٧٤/١.

[5] البيت بلا نسبة في المغني ٥١٩، وأوضح المسالك ٣٤٧/٢، والتَّصريح ٣٨٩/١، والبهجة المرضية ٢٣٣/١. وقد ذكر العيني أنه من كلام المحدثين ولا يُحتجّ به إلا بطريق التمثيل في المقاصد النحوية ١١٧٣/٣. وعجزه: فَآفَةُ الطّالِبِ أَنْ يَضْجَرا.

[6] انظر المرادي ٣٧٤/١.

[٣٥٢. وذاتُ بَدْءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيْرًا ومِنَ الواوِ خَلَتْ

٣٥٣. وذاتُ واوٍ بَعْدَها انْوِ مُبْتَدا لَهُ المُضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا]

(**وَذاتُ بَدءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَت حَوَت ضَمِيرًا**) يربطها (**وَمِنَ الواوِ خَلَت**) وجوبًا؛ لشدة شَبَهه باسم الفاعل، تقول: جاء زيد يضحك، وقدمَ الأمير تقادُ الجنائبُ بينَ يديْه، ولا يجوز: جاء ويضحك، ولا: قدم وتقاد[١].

(**وَذاتُ واوٍ بَعدَها انوِ مُبتَدا لَهُ المضارِعَ اجعَلَنَّ مُسنَدا**)؛ أي: إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أنَّ جملة الحال المصدَّرة بمضارع مُثْبَتٍ تلت الواوَ حُمِلَ على أنَّ المضارعَ خبرُ مبتدأ محذوفٍ. من ذلك قولهم: «قمتُ وأصُكُّ عَينَه»[٢]؛ أي: وأنا أصكُّ، وقوله[٣]:

فَلَمّا خَشِيتُ أظافِيْرُهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مالِكا

وقوله[٤]:

عُلِّقْتُها عَرَضًا وأقتُلُ قَوْمَها .....

أي: وأنا أرهَنُهم مالكًا، وأنا أَقتُل قومَها.

وقيل: الواو عاطفة، لا حاليّة، والفعلُ بعدها مؤوَّل بالماضي.

---

[١] انظر ابن الناظم ٣٣٧، والمرادي ٣٧٥/١.

[٢] رواه الأصمعي، وانظر معجم ديوان الأدب ٣٣٣/٢، والبديع ١٩٦/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٦، وشرح التَّسهيل ٣٦٧/٢.

[٣] هو عبد الله بن همام السلولي، والبيت له في ديوانه ٨٥، وإصلاح المنطق ٢٣١، واللسان (ر هـ ن)، والمقاصد الشافية ٤٩٩/٣، والمقاصد النحوية ١١٥٢/٣، وبلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٣٦٧/١، والحجة لأبي علي ٤٤٦/٢، والمقرَّب ١٥٥/١، وشرح التَّسهيل ٣٦٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٦٢/٢، والتذييل والتكميل ١٨٠/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٣/١، والجنى الداني ١٦٤، وابن الوردي ١٧٥، وابن عقيل ٦٥٦/١، وابن جابر ٣٢٨/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٣٩/٥، والبهجة المرضية ٢٣٥/١. ويروى: وأرهنتهم بدل وأرهنهم.

[٤] هو عنترة، والبيت له في ديوانه ١٩١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٣٠٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٥٤/١، وشرح التَّسهيل ٣٦٧/٢، واللسان (ز ع م)، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٣/١، وتمهيد القواعد ٢٣٣٩/٥، والمقاصد الشافية ٤٩٨/٣، والمقاصد النحوية ٨٧٠/٢، والتَّصريح ٣٩٢/١، والخزانة ١٣١/٦، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٤١/١، والتذييل والتكميل ١٨٠/٩، وأوضح المسالك ٣٥٦/٢. وعجزه: زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم.

تنبيهان:

الأوَّل: تمتنع الواو في سبع مسائل[1]:

الأولى: ما سبق.

الثّانية: الواقعة بعد عاطف[2]، نحو: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

الثّالثة: المؤكِّدة لمضمون الجملة، نحو: «هو الحقُّ لا شك فيه» [و] ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

الرّابعة: الماضي التالي «إلّا»، نحو: «ما تكلَّم زيد إلا قال خيرًا»، ومنه: ﴿إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١ ويس: ٣٠ والزخرف: ٧].

الخامسة: الماضي المتلُوُّ بأو، نحو: «لأضربنه ذهب أو مكث»، ومنه قوله[3]:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جارَ أَوْ عَدَلا وَلا تَشحَّ عَلَيْهِ جادَ أَوْ بخِلا

السادسة: المضارع المنفي بـ«لا» نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ [المائدة: ٨٤]، [و] ﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وقوله[4]:

وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لِارْتِفاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلوا السَّماءَ دَخَلْتُها لا أَحْجَبُ

فإنْ ورد بالواو أُوِّلَ على إضمار مبتدأ، على الأصحِّ، كقراءة ابن ذَكوان[5] «فاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِّ»[يونس: ٨٩]، وقوله[6]:

..... وكُنتُ ولا يُنهنِهُني الوعيدُ

---

[1] انظر ابن الناظم ٣٣٨-٣٤٤، والمرادي ٣٧٦/١-٣٧٨.

[2] عبر المرادي عن هذه الحالة بقوله: ((وكذا إنْ عطفت على حال)). انظر المرادي ٣٧٦/١.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٤٩، والارتشاف ١٦٠٣/٣، والتذييل والتكميل ١٦٧/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٣/١، وتمهيد القواعد ٢٣٣٠/٥، وابن الوردي ١٧٦، وابن جابر ٣٣٧/٢، والمقاصد الشافية ٥١٢/٣، والمقاصد النحوية ١١٦١/٣.

[4] البيت بلا نسبة في اللمحة ٣٩٣/١، وابن جابر ٣٣١/٢، والمقاصد النحوية ١١٥٣/٣.

[5] قرأ ابن عامر: «ولا تتبعان» خفيفة النون، وقرأ الباقون مشددة النون. انظر الحجة لأبي علي ٢٩٢/٤، والمبسوط ٢٣٥، وحجة القراءات ٣٣٦، والتيسير ١٢٣.

[6] هو مالك بن رقية، والبيت له في المقاصد النحوية ١١٥٤/٣، والتَّصريح ٣٩٢/١، وبلا نسبة في ابن جابر ٣٣٣/٢. وصدره: أقادوا من دمي وتوعّدوني.

وقوله[1]:

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كانَ وَلا يُدْعى لِأَبْ

نصَّ على ذلك في «التَّسهيل»[2]، وفي كلام ولده خلافُهُ[3].

السابعة: المضارع المنفي بـ«ما»، كقولِه[4]:

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبِيبَةٌ فما لَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّما

الثّاني: تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بـ«قد»، نحو: ﴿وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾ [الصف: ٥]، ذكره في «التَّسهيل»[5].

[٣٥٤. وجُمْلةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّما بِواوٍ أوْ بِمُضْمَرٍ أوْ بِهِما]

(**وَجُملةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّما**) يجوز ربطها (**بِواوٍ**)، وتُسمَّى هذه الواوَ واو الحال، وواوَ الابتداء[6]، وقدَّرها سيبويه[7] والأقدمون بـ«إذ»، ولا يريدون أنَّها بمعناها؛ إذ لا يُرادف الحرفُ الاسمَ، بل إنَّها وما بعدها قيدٌ للعامل السابق. (**أو بِمُضمَرٍ**) يرجع إلى صاحب الحال، (**أو بِهِما**) معًا.

وسوى ما قُدِّم هو: الجملة الاسميّة، وجملة الماضي، مُثْبَتَيْنِ كانتا أو منفيتين، وجملة المضارع المنفي. ويُستثنى من ذلك ما تقدَّم التنبيهُ عليه، وهو: الاسمية الواقعة بعد عاطف، والمؤكِّدة، وجملة الماضي التالي «إلّا»، والمتلُوُّ بـ«أو»، والمضارع المنفيِّ بـ«لا» أو بـ«ما» على ما مر، فلم يبقَ من أنواع المضارع المنفيِّ سوى المنفيِّ بـ« لم»، أو«لَمّا»، وأمّا المنفيُّ بـ«لن» فلا يمكن هنا. وأمثلةُ ذلك مع الجملة الاسمية غيرَ ما تقدَّم: «جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ»، ومنه: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، و«جاء زيدٌ يدهُ على

---

[1] هو مسكين الدارمي، والبيت له في ديوانه ٢٢، وسمط اللآلي ٣٥٢، والمقاصد النحوية ١١٥٥/٣، والتَّصريح ٣٩٢/١، وبلا نسبة في ابن جابر ٣٣٢/٢.

[2] التَّسهيل ١١٣، وشرح التَّسهيل ٣٦١/٢.

[3] ابن الناظم ٣٣٨.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٠/٢، والتذييل والتكميل ١٦٦/٩، وأوضح المسالك ٣٥٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٣٠/٥، والمقاصد الشافية ٥١٢/٣، والتَّصريح ٣٩٢/١، والبهجة المرضية ٢٣٤/١.

[5] التَّسهيل ١١٣، وانظر المرادي ٣٧٥/١.

[6] استخدم هذه التسميةَ سيبويه والأخفش والمبرد. انظر الكتاب ٩٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٦/١، والمقتضب ١٢٥/٤.

[7] الكتاب ٩٠/١، وانظر المقتضب ٢٦٣/٣ و ١٢٥/٤، والتذييل والتكميل ١٦٨/٩، والمغني ٤٧٠.

رأسهِ»، ومنه: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة: ٣٦]؛ أي: مُتعادِينَ، وقوله[١]:

ثمَّ راحُوا عبقُ المسْكِ بِهِمْ .....

وقوله[٢]:

وَلَوْلا جَنانُ اللَّيْلِ ما آبَ عامِرٌ إلَى جَعْفَرٍ سِرْبالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

و«جاء زيدٌ ويدُهُ علَى رَأْسِهِ»، ومنه: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢] وهكذا النَّفيُ. وأمثلتُه مع جملة الماضي غيرَ ما تقدَّم: «جاءَ زَيدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، ومنه قوله[٣]:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المرادِيُّ سَيْفَهُ .....

[و] «جاء زيد قد علتهُ سكينةٌ»، ومنه: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[يوسف: ١٦]؛ أي: قائلين، وقوله[٤]:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى مَعارِفَها والسّارِياتُ الْهَواطِلُ

[و] «جاء زيدٌ وقد علته سكينةٌ»، ومنه: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ ﴾ [آل عمران: ١٦٨].

وهكذا النفي. وأمثلتُه مع المضارع المنفيِّ بـ«لم» أو«لما»: «جاءَ زيدٌ ولمْ يَقُمْ عَمْرٌو»،

---

[١] هو طرفة بن العبد، والبيت له في ديوانه ٥٥، وجمهرة اللغة (ل ح ف)، واللسان (ل ح ف)، والمقاصد النحوية ١١٦٥/٣، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٦، والتذييل والتكميل ١٧٦/٩. وعجزه: يلحفون الأرض هداب الأزر.

[٢] هو سلامة بن جندل، والبيت له في ديوانه ١٧٦، ومجاز القرآن ١٩٩/١، والأصمعيات ١٣٥، واللسان (ج ن ن)، والمقاصد النحوية ١١٦٧/٣، وبلا نسبة في الغرة المخفية ٢٦٧/١.

[٣] البيت لمعاوية بن أبي سفيان أو لشاعر يخاطب معاوية، وهو لمعاوية في المقاصد النحوية٣٨/١ و١٣٨٠/٣، والتَّصريح ٥٩/٢، ولشاعر يخاطب معاوية في شرح التَّسهيل ٢٧٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٠/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٦١/٧، والمقاصد الشافية ١٨٨/٤، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٤٩٦، واللمحة ٢٧٧/١، والارتشاف ١٨٤٤/٤. وعجزه: من ابن أبي شيخ الأباطح طالب.

[٤] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ١١٥، وشرح التَّسهيل ٣٧٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٥/١، والمقاصد الشافية ٥٠٩/٣، والمقاصد النحوية ١١٦٢/٣، وبلا نسبة في ابن الناظم ٣٤٢، واللمحة ٣٩٧/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٩، وابن الوردي ١٧٦، وابن جابر ٣٣٨/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٤٤/٥.

ومنه قوله[1]:

وَلَقَدْ خَشِيْتُ بأنْ أَمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَرْبِ دائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

[و] «جاءَ زيدٌ لمْ يضْحَكْ»[2]، ومنه قوله[3]:

كَأَنَّ فُتاتَ العِهْن في كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنا لَمْ يُحْطَمِّ

[و] «جاء زيدٌ ولم يضحك»، ومنه: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقوله[4]:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقاطَهُ .....

وهكذا النَّفيُ بـ«لَمّا»؛ ومنه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

تنبيهات:

الأوَّل: مذهبُ البصريِّين إلا الأخفش لزومُ «قد» مع الماضي المثبت مُطلقًا ظاهرة أو مقدرة[5]، والمختارُ –وفاقًا للكوفيِّين والأخفش– لزومُها مع المرتبط بالواو فقط[6]، وجوازُ إثباتها وحذفِها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معًا، تمسُّكًا بظاهر ما سبق؛ إذ الأصل عدم التَّقدير، لا سيَّما مع الكثرة.

---

[1] هو عنترة، والبيت له في ديوانه ٢٢١، والأغاني ٣٠٣/١٠، وحماسة البحتري ٤٣، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٣٦٣، وشرح التَّسهيل ٣٦٩/٢، وتخليص الشواهد ٤٤٤، والمقاصد النحوية ١١٥٨/٣، والخزانة ١٢٩/١، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ١٨٢/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٦/١، وابن الوردي ١٧٦، وابن جابر ٣٣٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٣٣/٥.

[2] انظر ابن عقيل ٢٨٢/٢.

[3] هو زهير بن أبي سلمى، والبيت له في ديوانه ١٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ٢٤٩، وشرح التَّسهيل ٣٦١/٢، واللسان (ف ت ت)، والتذييل والتكميل ١٦٦/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٥/١، وابن جابر ٣٣٥/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٣٢/٥، والمقاصد الشافية ٥٠٧/٣، والمقاصد النحوية ١١٥٦/٣.

[4] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٩٣، والشعر والشعراء ١٧٦/١، واللسان (ن ص ف)، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٦/١، والمقاصد الشافية ٥٠٧/٣، وابن جابر ٣٣٤/٢، والمقاصد النحوية ١٥٧/١، والخزانة ١٣٣/٢، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٠/٢، والتذييل والتكميل ١٨٣/٩، وابن الوردي ١٧٦، وتمهيد القواعد ٢٣٤١/٥. وعجزه: فتناولته واتَّقتنا باليد.

[5] وهو مذهب الفراء والمبرد وأبي علي. انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١، والمقتضب ١٢٣/٤ و ١٦٨ و٣٠٠، والأصول ٢٦٢/١، والإيضاح العضدي ٢٧٧، والمفصل ٩٢، والإنصاف ٢١٢، والمقدمة الجزولية ٩٢، والتبيين ٣٨٦، وابن يعيش ٥٧/٢، والمرادي ٣٧٨/١.

[6] انظر شرح الرضي على الكافية ٤٥/٢، والتذييل والتكميل ١٨٩/٩، والمقاصد الشافية ٥١٦/٣.

نعم في ذلك أربع صور مرتّبة في الكثرة هي: «جاء زيد وقد قام أبوه»، ثمَّ «جاء زيد قد قام أبوه»، ثمَّ «جاء زيد وقام أبوه»، ثمَّ «جاء زيد قام أبوه»، وجعل الشّارح[1] الثّالثة أقلَّ من الرّابعة، وهو خلاف ما في «التَّسهيل»[2].

الثّاني: تمتنع «قد» مع الماضي الممتنعِ رَبطُه بالواو، وهو: تالي«إلّا»، والمتلُوُّ بـ«أو»، وندر قوله[3]:

مَتَى يَأْتِ هذا الموتُ لَمْ يُلْفِ حاجَةً لِنَفْسِيَ إلّا قَدْ قَضَيْتُ قَضاءَها

الثّالث: قد يُحذَفُ الرابط لفظًا فيُنوى، نحو: «مررتُ بِالبر قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ»؛ أي: منه، وقوله[4]:

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُهُ .....

أي: والماءُ غامرُه.

الرّابع: الأكثر في الاسميّة الجائزة فيها الأوجهُ الثلاثةُ: الربط بالواو والضمير معًا، ثمَّ الواو وحدَها، ثمَّ الضمير وحده، وليس انفرادُ الضمير –مع قلَّته– بنادر[5]، خلافًا للفراء[6] والزمخشري[7]؛ لما تقدَّم. ومثلُ هذه الاسمية في ذلك –على ما يظهر– جملةُ المضارع المنفيِّ الجائزُ فيها الأوجهُ الثلاثةُ.

الخامس: كما يقع الحال جملةً يقع أيضًا ظرفًا، نحو: «رأيت الهلالَ بينَ السَّحاب»، وجار ومجرورًا، نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٩]، ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبًا.

وأمّا ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ [النمل: ٤٠] فليس «مستقرًا» فيه هو المتعلّق؛ لأنَّه كون خاص؛ إذ معناه عدمُ التحرّك، وذلك مُطلَقُ الوجود.

---

[1] ابن الناظم ٣٤١.

[2] التَّسهيل ١١٣. وقد سبق المرادي إلى التنبيه على هذا. انظر المرادي ٣٧٨/١.

[3] هو قيس بن الخطيم، والبيت له في ديوانه ٤٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٨/١، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ٣٤٦، والمقاصد النحوية ١١٧٧/٣، والخزانة ٣٥/٧، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٠٩/٣.

[4] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو للمسيّب بن علس في أدب الكاتب ٣٥٩، وإصلاح المنطق ٢٤١، وأمالي ابن الشجري ١٢/٣، واللسان (ن ص ف)، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٨/٢، وللأعشى في جمهرة اللغة ١٢٦٢/٣، والخزانة ٢٣٦/٣، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٧٦٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٢/٢، وتذكرة النحاة ٦٨٣، والتذييل والتكميل ١٧٧/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١١/١، ورصف المباني ٤١٩، والمغني ٦٥٦، والمقاصد الشافية ٥١٠/٣. وعجزه: ورفيقه بالغيب ما يدري.

[5] بل هو كثير فصيح كما قال أبو حيان. انظر الكتاب ٣٩١/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٢/٢، والارتشاف ١٦٠٦/٣.

[6] انظر شرح الرضي على الكافية ٢٧٦/١، والمساعد ٤٦/٢.

[7] المفصل ٩٢، وانظر شرح الرضي على الكافية ٤٢/٢.

٣٥٥. (والحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فِيْها عَمِلْ وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)

أي: مُنِعَ؛ يعني أنَّه قد يُحذَفُ عاملُ الحال جوازًا؛ لدليل حاليّ، نحو: «راشدًا»، للقاصد سفرًا، و«مأجورًا»، للقادم من حج، أو مقاليٍّ، نحو: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ [القيامة: ٤]، ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩] أي: تسافر؛ ورَجَعْتَ، ونجمعها، وصَلُّوا.

ووجوبًا: قياسًا في أربع صور؛ نحو: «ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا»، ونحو: «زيدٌ أبوكَ عطوفًا»، وقد مضتا، والتي بُيِّن فيها ازديادٌ أو نَقصٌ بتدريج، نحو: «تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصاعِدًا»، و«اشتَر بِدِينار فَسافِلًا»، وما ذُكِر لتوبيخ، نحو: «أقائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النّاسُ»، و«أَتميميًّا مَرَّةً وَقَيْسيًّا أخْرَى»: أي أتوجد، وأتتحوّل، وسماعًا في غير ذلك، نحو: «هنيئًا لَكَ»: أي ثبت لك الخير هنيئًا، أو هنَأَكَ هَنيئًا[1].

تنبيهٌ:

قد تُحذَفُ الحالُ للقرينة، وأكثرُ ما يكون ذلك إذا كانت قولًا أغنى عنه المَقولُ، نحو: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ [الرعد: ٢٣ - ٢٤]؛ أي: قائلين ذلك[2]، ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ [البقرة: ١٢٧]؛ أي: قائلين ذلك[3].

خاتمة:

تنقسم الحال باعتبارات[4]:

الأول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له: إلى المنتقلة، وهو الغالب، والملازمة[5].

والثّاني باعتبار قَصْدِها لذاتها وعدمه: إلى المقصودة، وهو الغالب، والموطِّئة، وهي الجامدة الموصوفة.

والثّالث باعتبار التبيين والتوكيد: إلى المبيِّنة، وهو الغالب، وتُسمَّى المؤسِّسةَ؛ والمؤكِّدةِ، وهي التي يُستفاد معناها بدونها. وقد تقدمت هذه الأقسام.

والرّابع باعتبار جريانها على من هي له وغيرِه: إلى الحقيقية، وهو الغالب، والسببية، نحو: «مررت قائمًا سكانها».

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٣٥١/٢.

[2] انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ١٨٨.

[3] انظر المغني ٨٣٠.

[4] انظر المغني ٦٠٤.

[5] انظر البديع ١٩٣/١.

والخامس باعتبار الزمان: إلى مقارِنةٍ لعاملها، وهو الغالب، ومقدَّرة، وهي المستقبلة، نحو: «مررتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ صائدًا بِهِ غَدًا»[1]؛ أي: مقدَّرًا ذلك، ومنه: ﴿ ادْخُلُوها خَالِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧٣]، [و]﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ أي: ناوين ذلك.

قيل: وماضيةٍ، ومثَّلَ لها في «المغني» بـ«جاءَ زيدٌ أمْسِ راكِبًا»، وسماها مَحْكِيَّة. وفيه نظرٌ.

[1] انظر البديع ١/١٩٣.

التَّمييزُ

[٣٥٦- اِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِيْنٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِما قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧- كَـ شِبْرٍ ارْضًا وقَفِيْزٍ بُرًّا ومَنَوَيْنِ عَسَلًا وتَمْرًا]

يُقال: تمييز ومميِّز[١]، وتبيين ومبيِّن[٢]، وتفسير ومفسِّر[٣].

وهو في الاصطلاح: (**اِسمٌ بِمَعنَى مِن[٤] مُبِينٌ نَكِرَه**).

فـ«اسم»: جنس، و«بمعنى (من)»: مُخرِجٌ لما ليس بمعنى (من)[٥]؛ كالحال فإنَّه بمعنى (في)، و«مبينٌ»:

---

[١] استخدم هذا الاسمَ ابنُ قتيبة والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وابن الوراق وابن جني وابن بابشاذ وابن الخشاب والعكبري وكثير ممن جاء بعدهم. انظر الشعر والشعراء ٨١٨/٢، والمقتضب ١٦٨/٢ و ٦٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٨٤/٣، والأصول ٣٠٧/١، وشرح سيبويه للسيرافي ٢٩٤/١، وعلل النحو ٥٠٠، واللمع ٦٤، وشرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢، والمرتجل ١٥٧، واللباب ١٩٠/١.

[٢] ذكر ابن الخباز أن التمييز يُسمَّى تبيينًا، وذكر النيلي أنه يرادفه، وقد عقد المبرد بابًا قال فيه: ((هذا باب التَّبيين والتَّمييز)). والظاهر أن هذه التسمية ليست صريحة في التمييز، فقد استخدم المبرد والنحاس وابن الوراق هذه التسمية في البدل، واستخدمها ابن السراج وأبو علي في الصفة، واستخدمها السهيلي في عطف البيان. انظر المقتضب ٣٢/٣ و ٢٩٥/٤ و٤٢٥، والأصول ٢٢٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٨/٢، والتعليقة ١٥٢/٣، وعلل النحو ٤٤١، ونتائج الفكر ١٦٨/١، وتوجيه اللمع ٢٠٨، والصفوة الصفية ٥٠٦/٢.

[٣] ذكر ابن قتيبة أن البغداديين يُسمُّون التمييز تفسيرًا. وقد استخدم هذا الاسم الفراء والجرمي والأخفش وثعلب–على ما نقل عنه ابن السراج–والزجاج وأبو علي والسيرافي والشلوبين. وفي كلام سيبويه ما يمكن أن يدلَّ على ذلك مثل قوله في باب (كم): ((فإذا قال لك: كم لك درهمًا؟ أو كم درهمًا لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهمًا))، وقوله عن (أيما): ((لا يُفسَّر بها العدد)). والظاهر من كلام ابن مالك أن التفسير أعم من التمييز. انظر الكتاب ١٥٧/٢ و ١٨٢، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/١ و١٦٩ و٢٢٥، وللأخفش ٤٢٩/٢، والشعر والشعراء ٨١٨/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٧٩/٣، والأصول ٣٢٤/١، والبصريات ٨٤٥/٢، والحلبيات ٢٤٤، وشرح سيبويه للسيرافي ٦٩/٢، وشرح الجزولية للشلوبين ٩٠٩/٣، وشرح التَّسهيل ٣٩٥/٢.

وسماه الكوفيون الترجمة والمترجم، في حين استخدم ابن الأنباري هذا الاسم للبدل. انظر معاني القرآن للفراء ١٠٤/٢، وشرح القصائد السبع ٣٦/١. وأول من وقفت عليه جمع هذه الأسماء التوحيدي. انظر البصائر والذخائر ٢١٥/١.

[٤] انظر الكتاب ٢٠٥/١.

[٥] انظر المقتضب ١٦٨/٢ و ٦٤/٣، وشرح المقدمة المحسبة ٣٦١/٢، وشرح الكافية ٧٦٧/٢، وابن الناظم ٣٤٦، وأوضح المسالك ٣٦١/٢، والمساعد ٥٤/٢، والمقاصد الشافية ٥٢٤/٣. وقد نصَّ ابن السراج على أن (من) لا تُقدَّر في تمييز الجملة، وذهب ابن جني إلى تقديرها فيها. انظر الأصول ٢٧٣/١، واللمع ١٣٨، والغرة المخفية ٢٧٥.

مخرج لاسم (لا) التبرئة[1]، ونحو: (ذنبًا) من قوله[2]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ .....

و«نكره»: مخرج لنحو: الحسَنِ وَجْهَه[3].

ثم ما استكمل هذه القيود (**يُنصَبُ تَمييزًا بِما قَد فَسَّرَه**) من المُبهَمات[4].

والمُبهَم المفتقِر للتمييز نوعان: جملة، ومفردٌ دالٌّ على مِقدار[5].

فتمييز الجملة: رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل – فعلًا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل – إلى معموله من فاعل أو مفعول، نحو: (طابَ زيدٌ نفسًا)، ﴿ **وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا** ﴾ [مريم: ٤]، والتمييز في مثله محوَّل عن الفاعل، والأصل: طابَتْ نفسُ زيدٍ، واشتعلَ شيبُ الرأسِ[6]، ونحو: (غرستُ الأرضَ شجرًا)، ﴿ **وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا** ﴾ [القمر: ١٢]، والتمييز فيه محوَّل عن المفعول، والأصل: غرستُ شَجَرَ الأرض، وفجَّرْنا عُيُونَ الأرضِ[7].

---

[1] انظر أوضح المسالك ٣٦١/٢.

[2] هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها، وهو في الكتاب ٣٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٣/١، و٣١٤/٢، وأدب الكاتب ٥٢٤، والمقتضب ٣٢١/٢، وتفسير الطبري ١٦٩/١، والأصول ١٧٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٧٦/١، والحجة لأبي علي ٣٣١/٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٢٠/١، ومقاييس اللغة (و ج ه)، وأمالي المرتضى ٥٩١/١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٦١/٢، والبديع ٤٤١/١، وسفر السعادة ٩٦٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٩/٢، واللسان (غ ف ر)، وتخليص الشواهد ٥٠٦، وتمهيد القواعد ١٧٣٦/٤، والمقاصد الشافية ٥٢٥/٣، والمقاصد النحوية ١١٨٠/٣، والخزانة ١١١/٣، وعجزه: رب العباد إليه الوجه والعمل.

[3] انظر الكتاب ٢٠٢/١-٢٠٣، والمقتضب ١٦١/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٥٨٥. وخالف الكوفيون وابن الطراوة فزعموا أن التمييز يكون معرفة. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢، والمحصول ٤٦٢/١، والمساعد ٦٦/٢.

[4] انظر الكتاب ٤٠٤/١، والتَّصريح ٣٩٥/١.

[5] انظر البديع ٢٠٣/١، وتوجيه اللمع ٢٠٩، والغرة المخفية ٢٧٤، وشرح التَّسهيل ٣٨٣/٢.

[6] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٧٧/٢، وشرح التَّسهيل ٣٨٣/٢، وشذور الذهب ٣٣٣.

[7] ورأي الشلوبين أن التمييز المنقول عن المفعول لم يثبت. انظر التوطئة ٣١٤-٣١٥، وشذور الذهب ٣٣٤، وإرشاد السالك ٤٣٦/١.

وتقول: (عجبتُ مِنْ طِيبِ زيدٍ نفسًا)، و(زيدٌ طيِّبٌ نفسًا)[1]، و(سرعانَ ذا إهالةً)[2].

وناصب التمييز في هذا النَّوع عند سيبويه والمُبرِّد والمازني ومن وافقهم[3] هو العامل الذي تضمَّنته الجملةُ، لا نفسُ الجملة، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب، ونصَّ عليه في غير هذا الكتاب[4]. وذهب قومٌ إلى أن الناصب له نفس الجملة، واختاره ابن عصفور، ونسبه للمحققين[5]. ويصحُّ تخريجُ كلامه هنا على المذهبين؛ فلا اعتراض؛ لأنَّه يصح أن يُقالَ: إنَّه فسَّر العامل؛ لأنَّه رفع إبهامَ نسبته إلى معموله، وإنَّه فسر

---

[1] جعل ابن مالك هذا وما بعده من تمييز المفرد؛ لأنه اشترط في مميز الجملةِ أن تكون الجملة فعلية، وقد نبَّه أبو حيان والمرادي على أن هذا لا يُعرف لغير ابن مالك، وأن النحويين سموه منتصبًا على تمام الكلام، وقد يكون بعد جملة اسمية أو فعلية. قلت: وقد ذكر أبو عبيدة وابن السراج النصب على تمام الكلام في الحال، وذكره ابن السراج في التمييز، وذكره أبو علي في المنصوبات جميعًا. ويدل له قول سيبويه: ((وأمّا قولهم: داري خَلْفَ دارك فرسَخًا، فانتَصب لأنَّ خَلْفَ خَبَرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُه فى بعض واستَغنى، فلمّا قال: داري خلف دارك أَبْهَمَ، فلم يُدْرَ ما قدرُ ذاك، فقال: فرسَخًا وذِراعًا ومِيلًا، أراد أن يبيِّنَ. فيَعملُ هذا الكلامُ فى هذه الغايات بالنَّصب كما عَمل: له عِشْرون درهمًا في الدرهم، كأن هذا الكلام شيء منوَّنٌ يَعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو، كما كان: أفضلُهم رَجُلًا، بتلك المنزلة))، وقوله: ((فإذا قلت: كم جريبًا أرضُك، فأرضك مرتفعةٌ بكَم لأنها مبتدأةٌ، والأرض مبنية عليها، وانتصب الجريب لأنه ليس بمبني على مبتدأٍ، ولا مبتدأ، ولا وصف، فكأنك قلت: عشرون درهمًا خيرٌ من عشرة))، وقوله: ((فإذا قلت: له عسلٌ ملءُ جرة، وعليه دَينٌ شَعَرُ كلبين، فالوجهُ الرفع، لأنه وصفٌ. والنصب يجوز كنصب عليه مائةٌ بيضًا بعد التمام))، وقد عقد بابًا سماه: ((باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو)). انظر الكتاب١/٤١٧ و ٢/١١٨ و ١٦٠ و١٨١، ومجاز القرآن ٢/٢٥٦، والأصول ١/٢١٣ و ٣٠٦، والإيضاح العضدي ١٦٧، وشرح التَّسهيل ٢/٣٨٤، وشرح الرضي على الكافية ٢/٥٦، والتذييل والتكميل ٩/٢٤١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٥٨٩.

[2] هذا القول من أمثال العرب، ويُضرب لمن يتعجل الشيء قبل أوانه، وقد ورد في جمهرة اللغة (ر س ع)، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٢٧٦، والإيضاح العضدي ١٦٥، والعسكريات ٧٠، والأمثال للهاشمي ٢١٨، والمستقصى ٢/٣٠١، وكشف المشكلات ٩٢٦، والمرتجل ٢٥٤، وشرح العمدة ٤٦٨، وابن الناظم ٣٤٧، والتذييل والتكميل ٩/٢٢٢، والمقاصد الشافية ٥/٥١١. ويُروى (سرعان ذا-أو: ذي-إهالةٍ) بجرِّ (إهالة)، ولا شاهد على هذه الرواية. والإهالة: الشحم.

[3] كالزجاج- على ما ذكره أبو حيان- وأبي علي الفارسي وابن هشام. انظر الكتاب ١/٤٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٩٤، والمقتضب ٣/٣٢، والإيضاح العضدي ٢٠٣، والارتشاف ٤/١٦٢١، ومنهج السالك لأبي حيان ١/٢٢١، وأوضح المسالك ٢/٣٦٤، وشرح التوضيح ١/٣٩٥.

[4] انظر التَّسهيل ١١٥، وشرحه ٢/٣٨٣.

[5] لم أقف على كلام ابن عصفور، وقد صحَّح في باب الاستثناء من شرح الجمل أن التمييز انتصب عن تمام الكلام، وثمة ما يشير إليه في بابه، والظاهر أنه أراد بالمحققين الإمام عبد القاهر الجرجاني؛ فقد بيَّن أن الإبهام في الإسناد. انظر المقتصد ٢/٧٢٣، وشرح الجمل للجرجاني ٧٢، ولابن عصفور ٢/٢٥٤ و ٢٨٤، والتذييل والتكميل ٩/٢٥٨، والمساعد ٢/٦٢.

الجملة؛ لأنَّه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة[1].

وأمّا تمييز المفرد فإنَّه: رفع إبهام ما دلَّ عليه من مقدار مِساحيٍّ أو كيليٍّ أو وزنيٍّ، (**كَشِبرٍ ارضًا وَقَفِيزٍ**[2] **بُرًّا وَمَنَوَينِ**[3] **عَسَلًا وَتَمرًا**). وناصب التمييز في هذا النَّوع مميّزه بلا خلاف[4].

[٣٥٨. وبَعْدَ ذِي وشِبْهِها اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَها كَـ مُدُّ حِنْطةٍ غِذا

٣٥٩. والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيْفَ وجَبا إنْ كانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبا]

(**وَبَعدَ ذِي**) المُقدَّرات الثلاثة (ونحوها) ممّا أجرته العربُ مجراها في الافتقار إلى مميز، وهي الأوعية المراد بها المقدار[5]: كـ(ذَنُوبٍ[6] ماءً)، و(حُبٍّ[7] عسلًا)، و(نَحْيٍ[8] سَمْنًا)، و(راقُودٍ[9] خَلًّا)، وما حُمِل على ذلك من نحو: (لنا مِثْلُها إبلًا، وغيرُها شاءً)[10]، وما كان فرعًا للتمييز، نحو: (خاتمٌ حديدًا)، و(بابٌ ساجًا[11])،

---

[1] قال الشيخ خالد الأزهري: ولولا أن الناظم صرَّح... بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور. انظر التَّصريح ٣٩٥/١.

[2] هو المكيال الذي يُكال به القمح، وقيل: القفيز من المساحة، وهو عُشر الجريب. انظر اللسان (ق ف ز)، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢٢/١، وشرح التوضيح ٣٩٦/١.

[3] مفرده: «منا»، وهو الوزن الذي يُوزن به العسل والسمن ونحوها، وقيل: هو كيل. انظر الأصول ٣٠٧/١، واللسان (م ن ي)، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢٢/١.

[4] وهو نصّ سيبويه؛ فإنه قال: ((عَمِلَ في الدرهمِ عشرون إذا قلت: عشرون درهمًا)). انظر الكتاب ٤٠٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢١/١.

[5] انظر ما يشبه المقدار في ابن الناظم ٣٤٧، وأوضح المسالك ٣٦٦/٢.

[6] الذَّنوب: الدَّلو فيها ماء؛ ولا يقال لها وهي فارغة. انظر الفروق للعسكري ٣١٣، والغريبين ٦٨٥/٢، واللسان (ذ ن ب).

[7] الحُبُّ: الجرّة الضخمة، والخابية يُجعل فيها الماء، وهو فارسي معرب. انظر اللسان (ح ب ب).

[8] النِّحْي: اسم لوعاء السمن، وهو يشبه الكيل، وليس كيلًا حقيقة. انظر التَّصريح ٣٩٦/١.

[9] الراقود: دنٌّ مقيَّر طويل الأسفل، وهو معرَّب. انظر المعرَّب ٢٠٨، واللسان (ر ق د).

[10] وذلك أن المثلية مبهمة لأنها تقع على أنواع مختلفة، فصار المثل كالمقدار، وقد حُملت الغيرية على المثلية. ونقل أبو حيان أنَّ مذهب الفارسي أن المثل ليس من المقادير، وأنَّ ابن عصفور رجَّحه، ومذهب أبي علي في الإيضاح صريح في موافقة سيبويه، ووافقه ابن عصفور في المقرب. انظر الكتاب ١٧٢/٢، والأصول ٣٢٢/١، والإيضاح العضدي ٢١٣، والتعليقة ٧٨/١، والمقرب ١٦٤/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٣/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢٢/١، والارتشاف ١٦٢٨/٤، وأوضح المسالك ٣٦٦/٢، والتَّصريح ٣٩٦/١.

[11] الساج: نوع من الشجر. انظر الصحاح (س و ج).

و(جُبَّةٌ خزًّا[1]) (**اجرُرهُ إذا أضفتها**) إليه (**كَمُدُّ حِنطةٍ غِذا**) و(شبرُ أرضٍ)، و(مَنَوا تَمرٍ)، و(ذَنوبُ ماءٍ) و(حُبُّ عَسَلٍ)، و(خاتَمُ حَدِيدٍ)، و(بابُ ساجٍ).

تنبيهان:

الأوَّل: النَّصب في نحو: (ذنوبٌ ماءً) و(حُبٌّ عسلًا) أولى من الجرّ؛ لأنَّ النَّصب يدلّ على أنَّ المتكلِّم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور؛ وأمّا الجرّ فيحتمل أن يكونَ مرادُه ذلك، وأن يكونَ مرادُه بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك[2].

الثّاني: إنَّما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدّرات؛ لأنَّ له بابًا يذكره فيه، ولانفراد تمييزها بأحكام: منها جواز الوجهين المذكورين، وتمييزُ العدد إمّا واجب النَّصب كعشرين درهمًا، أو واجب الجرّ بالإضافة كمئتي درهمٍ؛ ومنها جواز الجرّ بمن كما سيأتي؛ ومنها أنَّه يُميَّز تمييزَ العدد إذا وقعت هذه المقدّرات تمييزًا له، نحو: عشرين مُدًّا بُرًّا، وثلاثين رطلًا عسلًا، وأربعين شبرًا أرضًا[3].

(**والنَّصبُ**) للتمييز (**بَعدَ ما أضِيفَ**) من هذه المقدّرات لغير التمييز (**وَجَبا إن كانَ**) المضاف لا يصحّ إغناؤه عن المضاف إليه (**مِثلَ**) ﴿ **فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا** ﴾ [آل عمران: ٩١]، (ما في السماء قَدْرُ راحةٍ سَحابًا)؛ إذ لا يصح: ملءُ ذهبٍ، ولا قدرُ سحابٍ، فإن صحَّ إغناءُ المضاف عن المضاف إليه جاز نصبُ التمييز، وجاز جرُّه بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو: (هو أشجعُ النّاسِ رجلًا)، و(هو أشجعُ رجلٍ)[4].

تنبيهٌ:

محلُّ ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز، هو إذا لم يُرِد جرَّه بـ(من) كما يذكره بعد، وقد أعطى ذلك أيضًا بالمثال[5]. انتهى.

[٣٦٠- والفاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِـأَفْعَلا مُفَضِّلًا كَـ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا]

(**والفاعِلَ المَعنَى انصِبَن**) على التمييز (**بِأفعَلا مُفَضِّلًا**) له على غيره. والفاعل في المعنى: هو السَّبَبِيُّ، وعلامته: أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعلَ فعلًا (**كَأنتَ أعلَى مَنزِلا**)، وأكثرُ مالًا؛ إذ يصح أن

---

[1] الخزُّ: ثياب من الحرير أو من الحرير والصوف. انظر اللسان (خ ز ز)، والتَّصريح ٣٩٦/١..

[2] انظر الأصول ٣٢١/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢٢/١.

[3] وقد علّل ابن جابر ذلك بأنَّه ذكر الثلاثة ليرتّب عليها الحكم في البيت التالي. انظر ابن جابر ٥/٣.

[4] انظر الكتاب ٢٠٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٧٣/٢، وأوضح المسالك ٣٦٧/٢، والمقاصد الشافية ٥٤٣/٣، وابن الجزري ١٥٦.

[5] في هذا التنبيه إجابة على ما اعترض به أبو حيان على ابن مالك. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٢٣/١.

يُقالَ: أنت علا منزلُكَ وكثُرَ مالُكَ[1]. أمّا ما ليس فاعلًا في المعنى، وهو ما أفْعَلُ التَّفضيلِ بَعْضُهُ، وعلامته: أن يصحّ أن يُوضَع مَوْضِعَ أفعلَ «بعضٌ» ويضاف إلى جمعٍ قائم مقامَه، نحو: (زيدٌ أفضلُ فقيهٍ)؛ فإنَّه يصح فيه أن يُقالَ: زيدٌ بعضُ الفقهاءِ فهذا النَّوع يجب جره بالإضافة[2]، إلا أنْ يكونَ أَفْعَلُ التَّفضيل مضافًا إلى غيره؛ فينصب، نحو: (زيدٌ أكرمُ النّاسِ رَجُلًا).

[٣٦١- وبَعْدَ كُلٍّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبا مَيِّزْ كَـ أكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أبا]

(**وَبَعدَ كُلٍّ ما اقتَضَى تَعَجُّبا مَيِّز كَأكرِم بِأَبِي بَكرٍ**) رضي الله تعالى عنه (**أبا**)[3]! و(ما أكرَمَهُ أبًا)! و(لله دَرُّهُ فارِسًا)! و(حسبُكَ بِهِ كافلًا)! و(كفى بالله عالمًا)[4]! و:

..... يا جارَتا ما أَنْتِ جارَهْ[5]

[٣٦٢- واجْرُرْ بِـمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي والفاعِلِ المَعْنَى كَـ طِبْ نَفْسًا تُفَدْ]

(**واجرُر بِمِن**) لفظًا كلَّ تمييز صالح لمباشرتها، (**إن شِئتَ**)؛ لأنَّها فيه معنىً[6]؛ كما أنّ كلَّ ظرف فيه معنى (في)، وبعضُه صالح لمباشرتها، وكلُّ تمييز فإنَّه صالح لمباشرة «مِنْ» (**غَيرَ ذِي العَدَد والفاعِلِ**) في (**المَعنَى**) المحوَّل عن الفاعل في الصناعة[7]: (**كَطِب نَفسًا تُفَد**)؛ إذ أصله: لتطبْ نفسُكَ، فهذان لا يصلحان[8]

---

[1] وقد ناقش أبو حيان في هذا أيضًا، وعدَّ كونه فاعلًا في المعنى غير ظاهر، ونقل عن بعض النحويين أن هذا التمييز منقول عن مضاف. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٢٣/١.

[2] انظر شرح العمدة ٤٧٤، والبهجة المرضية٢٤٢/١، والتَّصريح ٣٩٨/١.

[3] انظر الارتشاف ١٦٢٥/٤.

[4] سواء أكان التعجب قياسيًا كالمثالين الأولين أم سماعيًا كالأمثلة الأخيرة. انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٧/٢، و منهج السالك لأبي حيان ٢٢٥/١.

[5] هو للأعشى في ديوانه ٧٥، وصدره: بانت لتحزننا عفاره، وقد تقدم تخريجه صـ٥١٥.

[6] قال الفراء: ((وإنما يحسن النصب في المفسر إذا كان معروف العدد، كقولك: عندي جُبَّتان خَزًّا، واسواران ذهبًا، وثلاثة أساور ذهبًا. فإذا قلت: عندي أساورُ ذهبًا فلم تبيّن عددها كانَ بِمن، لأن المفسر ينبغي لِما قبله أن يكون معروف المقدار))، وقد نصَّ الزجاج على أن دخول (من) أكثر من تركها في هذا الباب. انظر معاني القرآن للفراء ١٤١/٢، وللزجاج ٢٧٠/٤.

[7] ذكر الشيخ خالد الأزهري أنه لم يقف على هذا القيد لغير ابن هشام. انظر أوضح المسالك ٣٦٧/٢، والتَّصريح ٣٩٨/١، والبهجة المرضية٢٤٢/١.

[8] انظر فيما لا يجوز دخول (من) عليه: المقتضب ٦٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/٢، وشرح الكافية ٧٧٣/٢، والمغني ٧٣٢، والمساعد ٦١/٢، والهمع ٦٦/٤.

لمباشرتها، فلا يُقال: (عندي عشرون من عبدٍ)، ولا (طاب زيدٌ من نفس)، ومنه نحو: (أنتَ أعلى منزلًا)؛ ويجوز فيما سواهما، نحو: (عِنْدِي قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَشِبْرٌ من أرض، وَمَنَوان مِنْ عَسَل)، و(ما أَحْسَنَهُ مِنْ رَجُل)!

تنبيهات:

الأوَّل[1]: كان ينبغي أن يُستثنى -مع ما استثناه- التمييز المحوّل عن المفعول: نحو: (غَرَسْتُ الأرضَ شجرًا)، ﴿ **وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ [القمر: ١٢]، و(ما أحسنَ زيدًا أدبًا)[2]؛ فإنَّه يمتنع فيه الجرّ بـ(من).

الثّاني[3]: تقييد الفاعل في المعنى بكونه محوَّلًا عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو:

(للهِ دَرُّهُ فارسًا)، و:

.... وأَبْرَحْتَ جارًا[4]

فإنَّهما، وإن كانا فاعلين معنىً -إذ المعنى: عظمتَ فارسًا وعظمتَ جارًا- إلا أنَّهما غير محوَّلين؛ فيجوز دخول (من) عليهما. ومن ذلك: (نِعْمَ رَجُلًا زيد)، يجوز فيه: نعم من رجل[5]، ومنه قوله[6]:

..... فنعمَ المرءُ من رجلٍ تَهامِ

---

[1] سبق أبو حيان إلى التنبيه على هذا. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٢٦/١، وإرشاد السالك ٤٣٦/١.

[2] ظاهر عبارة الأشموني يُوهم أن هذا المثال من التمييز المحوّل عن المفعول، وليس كذلك، بل هو من التمييز بعد أفعل التعجب حين كان ما يدلُّ عليه التمييز غير ما يدل عليه الاسم الأول، وله حكم التمييز المحوّل عن المفعول من امتناع الجر بـ «مِن». ويجوز أن يكون محولًا: ما أحسن ادبَ زيدٍ!.

[3] هذا التنبيه مستفاد من أوضح المسالك ٣٦٧/٢-٣٦٩.

[4] جزء من بيت للأعشى في ديوانه ٩٩، والعين (ب ر ح)، والكتاب ١٧٥/٢، والأصول ٣٠٩/١، وجمهرة اللغة (ب ر ح)، وديوان الأدب ٢٨٨/٢، والصحاح (ب ر ح)، وشرح الرضي على الكافية ٧٣/٢، واللسان (ب ر ح)، والمقاصد الشافية ٥٤٥/٣، والتَّصريح ٣٩٩/١، والخزانة ٣٠٢/٣، ونوادر أبي زيد ٥٥، وهو بلا نسبة في الفاخر ٢٨٠، والحلبيات ٢٧٤، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٠/٢، والارتشاف ١٦٢٩/٤، وإرشاد السالك ٤٣٤/١، وأوضح المسالك ٣٦٧/٢. وتمام البيت:

تقول لها ابنتي حين جد الرحيـ ـل: أبرحت ربًّا وأبرحت جارا

[5] وقد عدَّه ابن عصفور من غير المنقول، ولكنه مشبَّه به، ومنع إدخال (من) عليه إلا شاذًا أو للضرورة. انظر شرح الجمل ٢٨٢/٢، والمقرب ٦٩/١ و ١٦٤، والتَّصريح ٣٩٩/١.

[6] هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، والبيت له في إيضاح شواهد الإيضاح ١٣٤/١، وابن يعيش ١٣٣/٧، ١٤/٤، واللسان (ت هـ م)، والتذييل والتكميل ١١٩/١٠، والتَّصريح ٣٩٩/١ و ٩٦/٢، والمقاصد النحوية ١١٨١/٣، وهو بلا نسبة في المقرَّب ٦٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١، و المرادي ٣٨٥/١، وأوضح المسالك ٣٦٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٥٦١/٥، والمقاصد الشافية ٥١٨/٤، والخزانة ٣٩٥/٩. وصدره: تخيره فلم يعدل سواه.

الثّالث: أشار بقولِه: (إن شئت) إلى أن ذلك جائز، لا واجب.

الرّابع[1]: اختلف في معنى (من) هذه؛ فقيل: للتبعيض[2]، وقال الشلوبين[3]: يجوز أن تكونَ بعد المقادير وما أشبهها زائدةً عند سيبويه[4]، كما زيدت في نحو: (ما جاءني من رجل). قال: إلا أنَّ المشهور من مذاهب النُّحاة –ما عدا الأخفش[5] – أنَّها لا تزاد إلا في غير الإيجاب[6]. قال في «الارتشاف»[7]: ويدلّ لذلك – يعني الزيادة– العطف بالنَّصب على موضعها؛ قال الحطيئة[8]:

طافَتْ أُمامَةُ بالرُّكْبانِ آونِةً يا حُسْنَهُ مِنْ قَوامٍ ما ومُنْتَقَبا

بنصب (منتقبًا) على محلِّ (قوام).

الخامس: إذا قلت: (عندي عشرون من الرجال)؛ لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن، بل هو تركيب آخر؛ لأنَّ تمييز العدد شرطه الإفراد، وأيضًا فهو مُعَرَّفٌ[9]. اهـ.

[٣٦٣. وعامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقا]

(**وَعامِلَ التَّمييزِ قَدِّم مُطلَقا**) أي: ولو فعلًا متصرِّفًا، وفاقًا لسيبويه[10] والفراء[11] وأكثر البصريِّين

---

[1] نبَّه المرادي على هذا. انظر المرادي ٣٨٦/١، وشرح التَّسهيل له ٥٨٩، والتَّصريح ٣٩٨/١.

[2] صحح ذلك ابن عصفور ونص عليه أبو حيان. انظر الكتاب ٢٢٥/٤، والارتشاف ١٦٣٢/٤، والهمع ٦٧/٤.

[3] انظر الارتشاف ١٦٣٣/٤، والتَّصريح ٣٩٨/١. ولم أقف على كلامه في التوطئة وشرح الجزولية.

[4] انظر الكتاب ١٧٢/٢–١٧٤ و ٢٢٥/٤.

[5] انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٦/١، والمقدمة الجزولية ١٢٤، وشرح الجزولية للشلوبين ٨١٩/٢، والمغني ٤٢٨. والكوفيون يجيزون زيادتها في الإيجاب كالأخفش، وبه قال ابن مالك. انظر الأضداد للأنباري ٢٥٣–٢٥٤، وشرح التَّسهيل ١٣٨/٣، والرضي على الكافية ٢٦٨/٤.

[6] انظر المغني ٤٢٥–٤٢٩.

[7] الارتشاف ١٦٣٣/٤.

[8] البيت له في ديوانه ١١، وتفسير الطبري ٣٠١/١٩، وأمالي ابن الشجري ٤٢٢/١، والارتشاف ١٦٣٣/٤، والمرادي ٣٨٦/١، والمقاصد النحوية ١١٩٢/٣، والتَّصريح ٣٩٨/١، والخزانة ٢٩٠/٣، وبلا نسبة في الهمع ٦٧/٤.

[9] انظر المرادي ٣٨٥/١.

[10] انظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٠٤/١–٢٠٥، والأصول ٢٢٣/١، والغرة المخفية ٢٧٧، وشرح العمدة ٤٧٦، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢٧/١.

[11] انظر رأي الفراء في شرح التَّسهيل ٣٩٠/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٢/٩، والمرادي ٣٨٧/١.

والكوفيين[1]؛ لأنَّ الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرِّف كونُهُ فاعلًا في الأصل، وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة؛ فلا يُغيَّر عمّا كان يستحقّه من وجوب التَّأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل[2]، أمّا غير المتصرِّف فبالإجماع[3]. وأمّا قوله[4]:

ونارُنا لَمْ يُرَ نارًا مِثْلُها

فضرورة[5]، وقيل: الرؤية قلبية، و(نارًا): مفعول ثانٍ[6].

(**والفِعلُ ذُو التَّصرِيف نَزرًا سُبِقا**) هو مبني للمفعول، ونزرًا: حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل؛ أي: مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرِّف مسبوقًا بالتمييز نزر؛ أي: قليل[7]، من ذلك قوله[8]:

أنفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهارا

---

[1] هذه عبارة المرادي. وانظر في المسألة الإنصاف ٢٢١، والتبيين ٣٩٤، وائتلاف النصرة ٣٨، والمقتضب ٣٦/٣، والخصائص ٣٨٤/٢، وأسرار العربية ١٩٦، وابن يعيش ٧٣/٢، وشرح الكافية ٧٧٥/٢-٧٧٦، وابن الناظم ٣٥١، والمرادي ٣٨٧/١، والهمع ٧١/٤، والتَّصريح ٤٠٠/١. وقد نقل ابن السراج والنحاس عن الكوفيين أنهم على مذهب سيبويه في هذا، بينما نسب العكبري وابن الخباز وابن إياز والنيلي لهم القول بالجواز، أما الأنباري فبيَّن أن الكوفيين اختلفوا في ذلك. انظر الأصول ٢٢٣/١، وأعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/١، والإنصاف ٢٢١، والتبيين ٣٩٤، واللباب ٣٠٠/١، والغرة المخفية ٢٧٨، والمحصول ٤٦٨/١، والصفوة الصفية ٥١٠/٢.

[2] جزم ابن عصفور بمنع تقديمه على الفعل، ولكنه لم يرتض هذا التعليل، الذي نسبه لأبي علي والزجاج، وإنما علَّل ذلك بأن الناصب له ليس الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢؛ وانظر كلام الجرجاني في المقتصد ٣٩٥/١.

[3] انظر شرح عيون الإعراب ١٦١، وشرح العمدة ٤٧٥.

[4] الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٥٥/٣، وتفسيرالطبري ١٣٠/٢٢، وشرح التَّسهيل ٣٩٠/٢، وشرح الكافية ٧٧٩/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٢/٣، وابن الناظم ٣٥٣، والمرادي ٣٨٧/١، والمساعد ٦٧/٢، والمقاصد النحوية ١١٨٩/٣.

[5] وجعله ابن الوردي نادرًا. انظر ابن الوردي ١٨١.

[6] انظر المرادي ٣٨٧/١.

[7] وحمله ابن هشام على الضرورة، وقد رأى المكودي أن القول بجواز التقديم بقلة هو رأي لابن مالك انفرد به. انظر المغني ٦٠٣، والمكودي ٣٩٣/١.

[8] البيت لرجل من طيء في شرح عمدة الحافظ ٤٧٧، والتَّصريح ٤٠٠/١، وبلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٨٩/٢، واللمحة ٤٣٥/١، والتذييل والتكميل ٢٦٥/٩، والمغني ٦٠٣، وأوضح المسالك ٣٧٢/٢، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢، و البهجة المرضية ٢٤٣/١.

وقوله[1]:

..... وما كان نفسًا بالفراقِ يطيبُ

وقوله[2]:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعادِيَ الأمَلا وما ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا

وأجاز الكسائي والمازني والمُبرِّد والجرمي[3] القياس عليه محتجِّين بما ذُكر، وقياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرِّف، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب[4].

تنبيهان:

الأوَّل[5]: ممّا استدلَّ به الناظم[6] على الجواز:

---

[1] البيت مختلَف في نسبته؛ فهو للمخبّل السعدي في ديوانه ٢٩٠، والخصائص ٣٨٤/٢، واللسان (ح ب ب)، والمقاصد الشافية ٥٥٣/٣، وللمخبّل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في المقاصد النحوية ١١٨٧/٣، وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ١٨٨، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧/٣، والأصول ٢٢٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٢، والإيضاح العضدي ٢٠٣، وعلل النحو ٣٩٣، والمقتصد ٣٩٣/١، والمفصل ٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٩/١، والمرتجل ١٥٩، وأسرار العربية ١٨٥، والإنصاف ٢٢١، وابن يعيش ٧٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٢، وابن الناظم ٣٥٢، وابن عقيل ٢٩٣/٢، وابن الجزري ١٥٩، و البهجة المرضية٢٤٣/١، والهمع ٧١/٤. وصدره: أتهجر ليلى بالفراق حبيبها. ويروى: وما كان نفسي... ولا شاهد فيه. ويروى: وما كان نفسًا بالفراق تطيب؛ بالتاء، ولا شاهد فيه. ويروى: وما كان نفسٌ... ولا شاهد فيه أيضًا.

[2] البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٤٧٨، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٢، والمغني ٦٠٣، وابن عقيل ٢٩٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٩١/٥، والمقاصد النحوية ١١٩٠/٣، وشرح شواهد المغني ٨٦١/٢.

[3] انظر آراء الكسائي والمازني والمُبرِّد في شرح العمدة ٤٧٦، وشرح الكافية ٧٧٦/٢، وأوضح المسالك ٣٦٧٢/٢، وابن عقيل ٢٩٣/٢، والبهجة المرضية٢٤٣/١، والهمع ٧١/٤. وانظر رأي المازني في المقتضب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١، والإنصاف ٢٢١، والهمع ٧١/٤. وانظر رأي المبرد في المقتضب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١. وانظر رأي الجرمي في التذييل والتكميل ٢٦٢/٩، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢٨/١، والهمع ٧١/٤.

[4] انظر شرح العمدة ٤٧٦، وشرح الكافية ٧٧٦/٢، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٢. وقد خالف ابن الناظم والده وقال: ((القول ما قاله سيبويه))، أما أبو حيان فصحح قول الكسائي ومن معه، وأطال النفس في ذم الأقيسة التي تخالف النصوص والتقليد لسيبويه عن غير حجة. انظر ابن الناظم ٣٥١، ومنهج السالك ٢٢٨-٢٣١، والتذييل والتكميل ٢٦٢/٩. ونبَّه ابن إياز إلى أن القول بجواز التقديم هو القياس، ولكن أئمة العربية يمنعونه. انظر المحصول ٤٦٩/١.

[5] أخذ الأشموني التنبيه من المغني ٦٠٢.

[6] وقفت على استدلال ابن مالك بالبيت الأول في شرح عمدة الحافظ ٤٧٧، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٢، و شرح الكافية ٧٧٧/٢، ولكني لم أقف على استدلاله بالثاني.

قولُه[1]:

رَدَدْتَ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تَحَلَّبا

وقوله[2]:

إذا المَرءُ عَيْنًا قرَّ بالعَيْشِ مُثْرِيًا ولَمْ يُعْنَ بالإِحْسانِ كانَ مُذَمَّما

وهو سهوٌ منه؛ لأنَّ (عِطْفاهُ) و(المَرءُ) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف.

الثّاني[3]: أجمعوا على منع التَّقديم في نحو: (كفى بزيدٍ رجلًا)[4]؛ لأنَّ (كفى)، وإن كان فعلًا متصرِّفًا، إلا أنَّه في معنى غير المتصرِّف، وهو فعل التَّعجُّب؛ لأنَّ معناه: ما أكفاه رجلًا!

خاتمة[5]: يتّفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور[6]:

فأمّا أمور الاتّفاق فإنَّهما: اسمان، نكرتان، فضْلَتانِ، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

وأمّا أمور الافتراق:

فالأوَّل: أنَّ الحال تجيء جملة وظرفًا ومجرورًا، كما مرَّ، والتمييز لا يكون إلا اسمًا.

الثّاني: أنَّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها، كما عرفت في أوَّل باب الحال، ولا كذلك التمييز.

الثّالث: أنَّ الحال مبيِّنة للهيئات والتمييز للذوات.

الرّابع: أنَّ الحال تتعدَّد، كما عرفت، بخلاف التمييز.

---

[1] هو ربيعة بن مقروم الضبي، والبيت له في المفضليات ٣٧٦، والأصمعيات ٢٢٤، والشعر والشعراء ٣٢٠، وأمالي ابن الشجري ٤٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٧، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٢، واللمحة ٤٣٤/١، والتذييل والتكميل ٢٦٥/٩، والمقاصد النحوية ١١٨٣/٣، وشرح شواهد المغني ٨٦٠/٢، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٧٧٧/٢، وابن الوردي ١٨٠، والمغني ٦٠٢. ويروى: وزعت بدل رددت، وجهيز بدل كَمِيشٍ.

[2] البيت لبعض أهل طيء في التذييل والتكميل ٢٦٥/٩، وتمهيد القواعد ٢٣٩٠/٥، وهو بلا نسبة في ابن الوردي ١٨١، والمغني ٦٠٢.

[3] هذا التنبيه مستفاد من ابن عقيل. انظر ابن عقيل ٢٩٥/٢.

[4] ذكر ذلك أبو حيان. انظر الهمع ٧٢/٤. وانظر كلام الجرجاني على المسألة في شرح الجمل للجرجاني ٧٣- ٧٤.

[5] عبارة الأشموني مأخوذة من المغني باختصار. انظر المغني ٦٠٠-٦٠٤.

[6] انظر اتفاق الحال والتمييز واختلافهما في معاني القرآن للفراء ١٠٤/٢، والأصول ٨١/١ و ٢١٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٩٥/١، والمقتصد ٦٧٥/١، وشرح عيون الإعراب ١٥٤، وشرح المقدمة المحسبة ٣١٦/٢، والمرتجل ١٦١، والصفوة الصفية ٥٠٥/٢، واللمحة ٤٠١/١، وشذور الذهب ٣٣٠، والمغني ٦٠٠، والهمع ٧٢/٤-٧٣.

الخامس: أنَّ الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلًا متصرِّفًا أو وصفًا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصَّحيح.

السادس: أن حقَّ الحال الاشتقاقُ وحقَّ التمييز الجمودُ، وقد يتعاكسان؛ فتأتي الحال جامدة، كـ(هذا مالُكَ ذَهَبًا)، ويأتي التمييز مشتقًّا، نحو: (لله دره فارسًا)، وقد مرَّ.

السابع: الحال تأتي مؤكِّدة لعاملها[1]، بخلاف التمييز، فأمّا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ(شهرًا): مؤكِّد لما فُهِم من (إن عدة الشهور)، وأمّا بالنسبة إلى عامله –وهو اثنا عشر– فمبيّن[2]. وأمّا إجازة المُبرِّد ومن وافقه[3]: (نعمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ)؛ فمردودةٌ. وأمّا قوله[4]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فينا فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أَبِيكَ زادا

فالصَّحيحُ أنَّ (زادًا) معمول لـ(تزوَّد): إمّا مفعول مطلق إن أريد به التزوُّد، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يُتَزَوَّدُ به من أفعال البِرِّ، وعليهما فـ(مثْلَ) نعتٌ له تقدّم فصار حالًا[5].

---

[1] انظر الحال المؤكدة في الكتاب ٧٩/٢، ومعاني القرآن للزجاج ١٧٤/١، ونتائج الفكر ٣٠٥.

[2] وذهب ابن الوردي إلى أن التمييز قد يقع مؤكدًا واستشهد بالآية. انظر ابن الوردي ١٨١.

[3] أجاز ذلك المبرد، وقد يُؤخَذ من ظاهر كلام سيبويه منعه؛ فإنه قال: ((فنعمَ تكون مرّة عاملة في مضمر يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثلَه، ثم يعملان في الذي فسر المضمر عمل مثله وويحه إذا قلت: لي مثله عبدًا. وتكون مرّة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه. فهي مرّة بمنزلة: رُبّه رجلًا، ومرّة بمنزلة: ذهب أخوه، فتجرى مجرى المضمر الذي قُدّم لما بعده من التفسير وسدّ مكانه؛ لأنه قد بينه، وهو نحو قولك: أزيدًا ضربتَه)). ونقل ابن يعيش المنع عن ابن السراج والسيرافي، ونقل المرادي وابن هشام عن ابن السراج القول بالجواز، وقد نقل ابن السراج كلام المبرد ولم يُنكره، وظاهر ذلك موافقته، ووافق المبردَ أيضًا أبو علي الفارسي والزمخشري وابن الأثير وابن مالك وأبو حيان. انظر الكتاب ١٧٧/٢، والمقتضب ١٥٠/٢، والأصول ١١٧/١، والإيضاح العضدي ٨٨، والبصريات ٦٤٠/١، وعلل النحو ٢٩٣، والمفصل ٣٦٢، والبديع ٤٨٨/١، وابن يعيش ١٣٢/٧، وشرح التَّسهيل ١٥/٣، والتذييل والتكميل ١١٥/١٠، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٢٨، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣، والخزانة ٣٩٦/٩.

[4] قائله جرير، والبيت له في التعليقة ٣٢٠/١، والإيضاح العضدي ٨٨، والمفصل ٣٦٢، وابن يعيش ١٣٢/٧، واللسان (ز و د)، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٢٩، والمقاصد الشافية ٥١٧/٤، والمقاصد النحوية ١٥٢٧/٤، وشرح شواهد المغني ٥٧/١، والخزانة ٣٩٩/٩، وبلا نسبة في المقتضب ١٥٠/٢، والحلبيات ٢٣٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١، والمرتجل ١٤٢، والبديع ٤٩١/١، وشرح التَّسهيل ١٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢، والرضي على الكافية ٢٤٩/٤، والتذييل والتكميل ١١٦/١٠، والمغني ٦٠٢، وابن عقيل ١٦٤/٢، والمكودي ٥١٩/١، وابن الجزري ٢١٦.

[5] هذا تخريج ابن عصفور للشاهد. انظر المقرب ٦٩/١، وشرح الجمل ٦٠٦/١.

وأمّا قوله[1]:

نِعْمَ الفَتاةُ فَتاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أوْ بإيمَاءِ

ففتاة: حالٌ مؤكِّدة. والله أعلم.

[1] البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٠٥١/٤، والتذييل والتكميل ١١٦/١٠، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٣٠، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣، والمغني ٦٠٤، وإرشاد السالك ٥٧٥/١، وتمهيد القواعد ٢٥٤٤/٥، والمقاصد النحوية ١٥٢٨/٤، والتَّصريح ٩٥/٢، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢، والهمع ٣٥/٥، والخزانة ٣٩٨/٩.

حُرُوفُ الجَرِّ

[٣٦٤- هاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وهْيَ مِنْ إلَى حَتَّى خَلا حاشا عَدا فِي عَنْ عَلَى]

[٣٦٥- مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ واوٌ وتا والكافُ والبا ولَعَلَّ ومَتَى]

(**هاكَ حُرُوفَ الجَرِّ**[١] **وَهِيَ**) عشرون حرفًا: (**مِن**) و(**إلَى**) و(**حَتَّى**) و(**خَلا**) و(**حاشا**) و(**عَدا**) و(**فِي**) و(**عَن**) و(**عَلَى**) و(**مُذ**) و(**مُنذُ**) و(**رُبَّ**) و(**اللَّامُ**) و(**كَي**) و(**واوٌ وَتا والكافُ والبا وَلَعَلَّ وَمَتَى**) وكلها مشتركة في جرِّ الاسم على التفصيل الآتي.

وقد تقدَّم الكلام على (خلا)، و(حاشا)، و(عدا) في الاستثناء[٢].

وقَلَّ مَنْ ذكَرَ (كي) و(لعلَّ) و(مَتَى) في حروف الجرّ؛ لِغَرابَةِ الجرّ بهنَّ[٣].

أما (كي)[٤] فتجرُّ ثلاثَةَ أشياءَ[٥]:

---

[١] هذه هي التسمية الأشهر لهذه الحروف، وهي من عبارات البصريين، كما ذكر ابن الخباز. انظر الكتاب ٣٨/١ و ٤٩٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١١٨/١، والأصول ٤٠٨/١، والغرة المخفية ١٧٤/١. ويقال لها: حروف الخفض، قال ابن الخباز: وهي من عبارات البصريين، وليست مختصة بهم. انظر العين (ب ع د)، والمقتضب ٥٦/٣، والأصول ٢٠٤/١، والغرة المخفية ١٧٤/١. ويقال لها أيضًا: حروف الإضافة، ونسب الأزهري والسيوطي هذه التسمية للكوفيين، وليست مختصة بهم فقد استعملها البصريُّون أيضًا. انظر الكتاب ٣٨/١ و٤٩٦/٣، والمقتضب ١٣٦/٤، والمقتصد ٨٢٢/٢، والتَّصريح ٢/٢، والهمع ١٥٣/٤. وتسمى حروف الصفات، ونسب الأزهري والسيوطي هذه التسمية أيضًا للكوفيِّين، وليست مختصة بهم. انظر العين (أ ل ي)، وشرح النقائض لأبي عبيدة ١٠١٥/٣، وأدب الكاتب ٥٠٤، والهمع ١٥٣/٤. وربما سمِّيت حروف المعاني أحيانًا، ولعل ذلك من إطلاق الخاص على العام. انظر الطبري ١٩٩/١، والأصول ٦١/١، والانتصار لسيبويه على المبرد ٢٥٥، وأمالي الزجاجي ١٤٤، واللامات ٣٤. ويُطلق الفراء على الجار والمجرور كلمة الصفة. انظر معاني القرآن ٤٥/٢.

[٢] انظر صـ٤٩٥-٤٩٨.

[٣] أخذ الأشموني عبارة ابن الناظم والمرادي، وزادها تفصيلًا في مواضع. انظر ابن الناظم ٣٥٤، والمرادي ٣٨٨/١-٣٨٩.

[٤] في كي ثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه والمازني وأكثر البصريين أنها تأتي ناصبة للفعل، وتأتي جارة للاسم في مواضع محددة. ومذهب الأخفش أنها جارة دائمًا، وأن الفعل ينتصب بعدها بأن، وربما كان هذا مذهب الخليل؛ لأنه يرى أن لا ناصب إلا أن. ومذهب الكوفيين أنها ناصبة دائمًا. انظر الكتاب ٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٧/١، ومجاز القرآن ١٥٥/٢، والبصريات ٢٣٠/١، والرضي على الكافية ٤٨/٤-٥٠، والجنى الداني ٢٦٤، والمغني ٢٤١.

[٥] هذا مستفاد من أوضح المسالك ٩/٣.

الأوَّل: (ما) الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشيء، نحو: كَيْمَهُ[1]؟ بمعنى: لِمَهْ؟

والثّاني: (ما) المصدرية مع صِلَتِها، كقولِه[2]:

..... يُرادُ الفَتَى كَيما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضُّرِّ والنفع، قاله الأخفش[3]. وقيل: (ما) كافَّة[4].

الثّالث: (أن) المصدرية وصلتها، نحو: (جئتُ كيْ أكرمَ زيدًا)، إذا قَدَّرْتَ (أنْ) بعدها، فـ(أنْ)[5] والفعلُ في تأويل مصدر مجرور بها، ويدل على أنَّ (أنْ) تُضْمَرُ بعدها ظُهُورُها في الضَّرورة، كقولِه[6]:

---

[1] أثبت سيبويه الجرَّ لكي في هذه الحالة، ووافقه السيرافي وأبو علي الفارسي والزمخشري وابن الخشاب وابن الأثير وابن الخباز وابن مالك، وأنكره ابن السراج والكوفيون، وقوَّى الرماني مذهب ابن السراج، وقوَّى العكبري مذهب الكوفيين في شرح ديوان المتنبي. انظر الكتاب ٦/٣، والمقتضب ٩/٢، والأصول ١٤٧/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٦/٣، والإيضاح العضدي ٣١٠، والبصريات ٢٣٠/١، وشرح الكتاب للرماني ٧٩٠، والمفصل ٣٨٧ و ٤٤٥، والمرتجل ٢٠٣، والبديع ٦١٢/١، وشرح ديوان المتنبي ٤٤/٢، واللباب ٣٤/٢، وتوجيه اللمع ٣٥٨، وشرح التَّسهيل ١٤٩/٣.

[2] البيت مختلف في نسبته؛ فهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٥، وكتاب الصناعتين ٣١٥، وهو ما رجَّحه العيني، وللنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٦، وللنابغة الذبياني في التَّصريح ٣/٢، ولعبد الله بن معاوية في حماسة البحتري ٤١٩، وللنابغة الجعدي أو الذبياني في شرح شواهد المغني ٥٠٧/١، ولهما أو لقيس بن الخطيم في المقاصد النحوية ١١٩٦/٣، ولهم أو لعبد الأعلى بن عبد الله بن عامر في الخزانة ٤٩٨/٨، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٣١/١، والأمثال لابن سلام ١٣٠، ومحاضرات الأدباء ٣٨٤/١، والبديع ٦١٤/١، وشرح التَّسهيل ١٤٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٦، وابن الناظم ٣٥٥، وتذكرة النحاة ٦٠٩، والارتشاف ١٦٤٥/٤، والتذييل والتكميل ١٨٦/١١، والجنى الداني ٢٦٢، والمرادي ٣٨٩/١، والمغني ٢٤١، والمكودي ٣٩٤/١، والهمع ٢٠٠/٤. وصدره: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما. ويروى: إنما يُرجَّى. ويروى: يضرَّ وينفعا.

[3] انظر معاني القرآن للأخفش ١٣١/١، و أوضح المسالك ١٠/٣.

[4] ذكر الرضي وابن هشام هذا القول، وقال به أبو حيان، ونسبه إلى أصحابه. انظر شرح الرضي على الكافية ٥١/٤، والارتشاف ١٦٤٨/٤، والتذييل والتكميل ١٨٧/١١، و أوضح المسالك ١٠/٣. وأفاد البغدادي أنه لا وجه للقولين، وأنها زائدة. انظر الخزانة ٤٨٤/٨.

[5] انظر ابن عقيل ٤/٣.

[6] البيت مختلف في نسبته؛ فهو لجميل بثينة في ديوانه ١٠٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥/١، والمفصل ٤٤٥، وتوجيه اللمع ٣٥٨، وابن يعيش ١٤/٩ و ١٦، والتَّصريح ٣/٢ و ٢٣١، ولحسان في ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٠، وله أو لحسان بن ثابت في المقاصد النحوية ١١٩٥/٣، وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١، والخزانة ٤٨٢/٨، وقد صحح العيني والبغدادي نسبته لجميل، وهو بلا نسبة في البديع ٦١٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٧، وشرح التَّسهيل ٢٢٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٣/٣، وابن الناظم ٣٥٥، وشرح الرضي على الكافية ٤٩/٤، والارتشاف ٢٣٩٢/٥، والجنى الداني ٢٦٢، وأوضح المسالك ١١/٣، وشذور الذهب ٣٧٣، والمغني ٢٤٢، والهمع ١٠٠/٤. ويروى: لسانك هذا... ولا شاهد فيه.

فَقالَتْ أَكُلَّ النّاسِ أَصْبَحْتَ مانِحًا لِسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعا؟

والأولى أن تُقدَّر (كي) مصدرية، فتُقدَّرَ اللامُ قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ ﴾ [الحديد: ٢٣][1].

وأمّا (لعل) فالجرُّ بها لغة عُقَيل[2] ثابتة الأوَّل ومحذوفته، مفتوحة الآخر ومكسورته[3].

ومنه قولُه[4]:

لَعَلَّ اللهِ فضلكُمْ عَلَيْنا بِشَيءٍ أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ

وقولُه[5]:

..... لَعَلَّ أبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

---

[1] هذه عبارة ابن هشام. انظر أوضح المسالك ١٣/٣.

[2] قال أبو حيان: الجر بلعل لغة حكاها أبو عبيدة، والأخفش، والفراء، وأبو زيد وقال: إنها لغة عقيل. كذا قال ولم أجد في النوادر ما يدل على التصريح بأنها لغة عقيل. انظر النوادر ٢١٨-٢١٩، ومعاني القرآن للأخفش ١٣١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٩/٣، وكتاب الشعر ٧٥، والحجة لأبي علي ١٧٦/٢، والبصريات ٥٥٠، والعسكريات ١٥٦، وسر الصناعة ٤٠٧/٢، والصحاح (ع ل ل)، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٧/١، وشرح التَّسهيل ٤٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٤/٤، والارتشاف ١٢٨٢/٣، والجنى الداني ٥٨٣، والمغني ٢٠٦. وعدَّ الزجاجي هذه اللغة شاذة لا يُقاس عليها، ووافقه السخاوي، وحملها ابن الصائغ على الضرورة. انظر اللامات ١٣٦، وسفر السعادة ٥٥٠/٢، واللمحة ٥٣٩/٢.

[3] هذه العبارة مستفادة من شرح التَّسهيل ٣٩/٢.

[4] البيت بلا نسبة في الألفاظ لابن السكيت ٢٦١، والأفعال لابن الحداد ٣٨١/٢، والمقرَّب ١٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢، وابن الناظم ٣٥٦، والتذييل والتكميل ١٨١/٥، والجنى الداني ٥٨٤، ورصف المباني ٤٣٦، وأوضح المسالك ٧/٣، وإرشاد السالك ٤٤٠/١، والمكودي ٣٩٥/١، وابن عقيل ٥/٣، والمقاصد النحوية ١١٩٧/٣، والتَّصريح ٢/٢، والخزانة ٤٢٢/١٠. ويُروى: لعاء، ولعلِّ بكسر الام.

[5] البيت مختلف في نسبته؛ فهو لكعب بن سعد الغنوي في جمهرة أشعار العرب ٥٥٥، والأصمعيات ٩٦، وطبقات فحول الشعراء ٢١٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢، وسر الصناعة ٤٠٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٧/١، واللسان (ع ل ل)، والمقاصد النحوية ١١٩٨/٣، وشرح شواهد المغني ٦٩١/٢، والخزانة ٤٢٦/١٠، وهو له أو لسهم الغنوي في النوادر لأبي زيد ٢١٨، وصحح أبو زيد نسبته لكعب، وهو بلا نسبة في اللامات ١٣٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٩/٣، وكتاب الشعر ٧٥، والحجة لأبي علي ١٧٦/٢، والبصريات ٥٥٢، والبديع ٥٦٥/١، وسفر السعادة ٥٥٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٤/٤، واللمحة ٥٣٩/٢، ورصف المباني ٤٣٦، والمغني ٣٧٧، وابن عقيل ٤/٣. ويروى: لعل أبا... ويروى: لعًا لأبي... ولا شاهد فيهما.

وأمّا (مَتَى) فالجُر بها لغة هُذَيل[1]، وهي بمعنى (من) الابتدائية، سمع من كلامهم: (أخْرَجَها مَتَى كُمِّهِ)[2]؛ أي: من كُمِّه، وقوله[3]:

شَرِبْنَ بِماءِ البِحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأمّا الأربعة عشر الباقيةُ فسيأتي الكلامُ عليها.

تنبيهان:

الأوَّل: إنَّما بدأ بـ(من) لأنَّها أقوى حروف الجرّ، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها، نحو: (من عندِكَ)[4].

الثّاني[5]: عدَّ بعضُهم من حروف الجرّ (ها) التنبيه[6]، وهمزة الاستفهام[7]، إذا جُعلت عوضًا من حرف

---

[1] انظر غريب الحديث ٩٧٠/٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ١١٧، والصحاح (م ت ى)، وأمالي ابن الشجري ٦١٤/٢، وشرح التَّسهيل ١٨٦/٢، واللسان (م ت ى)، والارتشاف ١٧٥١/٤، وأوضح المسالك ٦/٣، والمغني ٤٤٠، والمساعد ٢٩٥/٢.

[2] انظر المقصور والممدود للقالي ١١٧، وأمالي ابن الشجري ٦١٤/٢، وابن الناظم ٣٥٦، والمرادي ٣٨٩/١، وأوضح المسالك ٦/٣، وابن عقيل ٦/٢، والمكودي ٣٩٥/١. وروى أبو علي العبارة: من متى كمِّه.

[3] هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ٥١/١، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١، والمنتخب ٦٠٨/١، والمقصور والممدود لابن ولاد ١١٧، وحروف المعاني والصفات للزجاجي ٤٧، وسر الصناعة ١٣٥ و ٤٢٤، والمحتسب ١١٤/٢، والصحاح (م ت ى)، ومقاييس اللغة (م ت ي)، والأزهية ٢٠١، وكتاب الأفعال ٢٢٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٦١٣/٢، واللسان (م خ ر) و (م ت ى)، واللمحة ٢٤٤/١، والتذييل والتكميل ٣١٣/١١، والمغني ٤٤١، والمقاصد الشافية ٥٦٣/٣، والنحوية ١١٩٩/٣، والتَّصريح ٢/٢، وشرح شواهد المغني ٣١٩/١، والخزانة ٩٧/٧-٩٩، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، وأدب الكاتب ٥١٥، وغريب الحديث ٩٧٠/٣، وتهذيب اللغة (م ت ى)، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٦٦، والأزهية ٢٨٤، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٨، وشرح التَّسهيل ١٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٤/٣، وابن الناظم ٣٥٦، والتذييل والتكميل ١٩٩/١١، ورصف المباني ٢٢٨، والجنى الداني ٤٣ و ٥٠٥، وأوضح المسالك ٦/٣، والمغني ١٤٢، وابن عقيل ٦/٣، وتمهيد القواعد ٣٠٥٤/٦. ويروى:

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نئيج

ولا شاهد فيه.

[4] انظر أدب الكاتب ٥٠٣.

[5] التنبيه مأخوذ من المرادي ٣٨٩/١.

[6] وتأتي في صور أربع: هالله، ها الله، هألله، ها ألله.

[7] قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣٤٦/١١: ((وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس استفهامًا حقيقة)).

الجرِّ في القسم[1]؛ قال في «التَّسهيل»[2]: «وليس الجرّ في التعويض بالعوض، خلافًا للأخفشِ[3] ومن وافقه».

وذهب الزجّاج والرُّمّاني[4] إلى أن (أيْمُن) في القسم حرف جرّ، وشَذّا في ذلك[5].

وعَدَّ بعضهم[6] منها الميم مثلثة في القسم، نحو: (م اللهِ)، وجعله في «التَّسهيل»[7] بقية (أيْمُن)[8]؛ قال: «وليست بدلًا من الواو[9]، ولا أصْلُها (من)[10]، خلافًا لمن زعم ذلك».

---

[1] انظر الكتاب ١٦٠/٢ و ٤٩٩/٣، والمقتضب ٣٢١/٢، والمقتصد ٧٥٩/٢، وأمالي ابن الشجري ١٣٣/٢، وابن يعيش ١٠٦/٩، والتوطئة ٢٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/١، والبسيط ٩٣٣/٢، و شرح التَّسهيل ١٩٩/٣ و ٢٠١.

[2] التَّسهيل ١٥١.

[3] ومذهب الأخفش أن الجر في ها الله ونحوه بالعوض من الحرف المحذوف لا بالحرف، وقد ذكر أن من العرب من يجر اسم الله خاصة بإسقاط الجار، فقال: ((ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم، وهذا في القياس رديء))، وحكى سيبويه ذلك، فقال: ((ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه))، وقد أجاز الكوفيون ذلك في غير لفظ الجلالة. انظر الكتاب ٤٩٨/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٥/١، والإنصاف ٣٣٤، وشرح التَّسهيل ١٩٩/٣-٢٠٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٤، والتذييل والتكميل ٣٤٧/١١.

[4] انظر الارتشاف ١٧٥٦/٤، والمرادي ٣٨٩/١، والجنى الداني ٥٣٨، والمغني ١٣٦، والهمع ٢٣٨/٤.

[5] ومذهب سيبويه صريح في أنها مقسم به، فإنه قال: ((فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو))، وقد بيَّن المبرد أنه اسم وقال: ((وليس بجمع يمين، ولكنه اسم موضوع للقسم))، وصرَّح ابن السراج أنه مبتدأ، وذكر أبو إسحاق الزجاج أن أيمن جمع يمين، وهو قول الكوفيين. انظر الكتاب ٥٠٣/٣، والمقتضب ٣٣٠/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٤٦٤/١ و ٢٤٨/٥، والأصول ٤٣٤/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٧/٥، والإنصاف ٣٤٣.

[6] ذهب إلى هذا أبو حيان. انظر الارتشاف ١٧١٧/٤، والجنى الداني ١٣٩.

[7] التَّسهيل ١٥١.

[8] وهو ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي—وإن كان أنكره في موضع- وابن جني والسهيلي والجزولي وابن مالك، وأنكره أبو حيان. انظر الكتاب ٢٢٩/٤، والتعليقة ٣١/١ و٢٥٠/٤، والحجة ٢٤٦/٤، وكتاب الشعر ١١٢، وسر الصناعة ١١٧، ونتائج الفكر ١٥٣، والجزولية ١٣٨، والارتشاف ١٧١٧/٤.

[9] قال الزمخشري: ((ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلًا من الواو لقرب المخرج))، ولم ينسب القول، وقد ردَّه ابن مالك. انظر المفصل ٣٨٤، وابن يعيش ٩٩/٩، وشرح التَّسهيل ٢٠٣/٣.

[10] نسب ابن الأثير هذا القول للأخفش، وقدَّمه الزمخشري على بقية الأقوال، وظاهر كلامه أنه المرجَّح عنده. انظر العسكريات ٩١، والبديع ٢٧٢/١، والمفصل ٣٨٤ و ٣٨٥، وابن يعيش ٩٩/٩، والمساعد ٣١١/٢، والهمع ٢٣٨/٤.

وذكر الفراء[١] أن (لات) قد تجر الزمان، وقرئ: «ولاتِ حينِ مناصٍ»[ص: ٣][٢].

وزعم الأخفش[٣] أن (بَلْهَ) حرف جر بمعنى (من)، والصَّحيح أنَّها اسم[٤].

وذهب سيبويه[٥] إلى أن (لولا) حرف جر إذا وليها ضمير متصل، نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه[٦]؛ فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه، وزعم الأخفش[٧] أنَّها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع، ولا عمل لـ(لولا) فيها، كما لا تعمل (لولا) في الظاهر، وزعم المُبرِّد[٨] أن هذا التَّركيب فاسد لم يَرِد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم[٩]، كقولِه[١٠]:

أَتُطْمِعُ فِينا مَنْ أراقَ دِماءَنا وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسابِنا حَسَنْ

---

[١] وذكره الأخفش والزجاجي، ونسب السيرافي هذا القول لبعض الكوفيين. انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، وللأخفش ٤٩٢/٢، وحروف المعاني ٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٩/١.

[٢] بكسر (لات) و (حين)، وهي قراءة عيسى بن عمر على ما ذكر النحاس، وكلام ابن السراج يدل على أنه يقرأ برفع (حين). انظر الأصول ٩٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/٣، ومختصر شواذ القرآن ١٣٠، والبحر المحيط ١٣٦/٩.

[٣] انظر قوله في كتاب الشعر لأبي علي ٢٥، وشرح الرضي على الكافية ٩٤/٣، والارتشاف ١٥٥٤/٣، والجنى الداني ٤٢٦.

[٤] وهو صريح مذهب سيبويه، فإنه قال: ((وأما بله زيدٍ فيقول: دع زيدًا. وبله ههنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضرب زيدٍ)). انظر الكتاب ٢٣٢/٤، وحروف المعاني والصفات ١١، والإيضاح العضدي ١٦٥، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٠/٤،

[٥] وهو قول الخليل ويونس، وهو مذهب البصريين، ونصره السيرافي، وأنكره الفراء والرماني. انظر الكتاب ٣٧٣/٢ و ٣٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٧/٣، وللرماني ٦٤٤، والإنصاف ٥٤٨.

[٦] ولا تكون لولا حرف جر إلا مع هذه الضمائر الثلاثة. انظر المحصول ٧٠٢/٢.

[٧] وهو قول الفراء على ما نقل السيرافي، وقول ابن السراج وأبي علي على ما نقل ابن إياز، وهو مذهب الكوفيين على ما نقل الأنباري والمرادي، وقد صحَّح الأنباري هذا المذهب، وقواه ابن إياز. انظر معاني القرآن للفراء ٨٥/٢، والمقتضب ٧٣/٣، والأصول ١٢٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٧/٣، والإنصاف ٥٤٨ و٥٥١، والمحصول ٧٠٤/٢، والمرادي ٣٩٠/١.

[٨] انظر الكامل ١٢٧٨/٣، والأصول ١٢٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٧/٣، والتعليقة لأبي علي ٨٩/٢.

[٩] قال السيرافي: ((أجمع النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على الرواية عن العرب: لولاك، ولولاي)). انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٣٧/٣.

[١٠] هو عمرو بن العاص، والبيت له في المقاصد النحوية ١٢٠٧/٣، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٨٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٧/٣، والإنصاف ٥٥٣، وابن يعيش ١٢٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/١، وشرح التَّسهيل ١٨٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢، والارتشاف ١٩٠٥/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٩/١١، وابن عقيل ٧/٣، وتمهيد القواعد ٣٠٥٢/٦، والخزانة ٣٤٢/٥.

وقوله[1]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طُحْتَ كَما هَوَى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

انتهى.

[٣٦٦ـ بِالظّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وحَتَّى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتّا]

(**بِالظّاهِرِ اخصُص مُنذُ**) و(**مُذ وَحَتَّى والكافَ والواوَ وَرُبَّ والتّا**) وكي، ولعلَّ، ومتى[2]، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر، على ما سيأتي بيانه.

[٣٦٧ـ واخْصُصْ بِـمُذْ ومُنْذُ وقْتًا وبِـرُبْ مُنَكَّرًا والتّاءُ للهِ ورَبْ

٣٦٨ـ وما رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى نَزْرٌ كَذا كَها ونَحْوُهُ أَتَى]

(**واخصُص بِمُذ وَمُنذُ وَقتًا**) وأمّا قولهم: (ما رأيته مُنْذُ أنَّ اللهَ خَلَقَهُ)[3]، فتقديره: منذ زمن أنَّ الله خلقه؛ أي: منذ زمن خَلْق الله إياه.

تنبيه[4]:

يُشترط في مجرورهما –مع كونه وقتًا– أن يكونَ معيَّنًا، لا مُبْهمًا[5]، ماضيًا أو حاضرًا، لا مستقبلًا[6]،

---

[1] هو يزيد بن الحكم، والبيت له في الكتاب ٣٧٤/٢، والكامل ١٢٧٧/٣، وأمالي القالي ٦٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٥/٣، والبصريات ٢٨٩/١، وشرح الكتاب للرماني ٦٣٨، والمنصف ٧٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٢/٢، والأزهية ١٧١، وأمالي ابن الشجري ٢٧١/١، وابن يعيش ١١٨/٣ و ٢٣/٩، واللسان (ج ر م)، والمقاصد الشافية ٢٦٢/١، والنحوية ١٠٧٠/٣، وشرح شواهد المغني ٦٩٦/٢، والخزانة ١٣٣/٣ و ٣٣٦/٥، وهو بلا نسبة في العسكريات ٨٥، والإنصاف ٥٥٣، وشرح التَّسهيل ١٨٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٨٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢، ٤٤٤، والتذييل والتكميل ٣٠٨/١١، ورصف المباني ٣٦٤، والجنى الداني ٦٠٣، وابن عقيل ٩/٣، والهمع ٢٠٨/٤. ويروى: وكم منزل...

[2] انظر المرادي ٣٩٠/١، وابن الوردي ١٨١، وابن الجزري ١٦٠.

[3] انظر الكتاب ١٢٢/٣، وشرحه للسيرافي ٩٢/١، والإيضاح العضدي ١٣١، وشرح الرضي على الكافية ٢١٣/٣، والمقاصد الشافية ٦٩٠/٣.

[4] هذا التنبيه مستفاد من شرح شذور الذهب ٤١٢.

[5] انظر الإيضاح العضدي ٢٦٢.

[6] منع الحريري جر (مذ) للماضي، وأما ابن الخباز فذكر أن الأكثر جر (مذ) للحاضر، لكنها قد تجر الماضي، أما منذ فتجرُّ الزمنين، وقد صرح الرضي بمنع دخولها على المستقبل. انظر ملحة الإعراب ٢٩، وتوجيه اللمع ٢٤١، واللمحة ٢٦١/١، وشرح الرضي على الكافية ٢١٢/٣، والمغني ٤٤١.

تقول: (ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو مُذْ يَوْمِنا)[1]، ولا تقول: (مذ يَوْمٍ، ولا أراه مُذْ غَدٍ)، وكذا في (منذ). ا. هـ.

(**وَ**) اخصص (**بِرُبّ مُنَكَّرا**) نحو: (ربَّ رَجُلٍ)[2]، ولا يجوز (رب الرجل)، (**والتّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ**) مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم، نحو: ﴿ **وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ** ﴾ [الأنبياء: ٥٧][3]، و(تَرَبِّ الكَعْبَةِ)[4]، و(تَرَبِّي لأَفْعَلَنَّ)[5]، وندر: (تالرَّحمنِ)[6]، و(تَحَياتِكَ)[7].

(**وَما رَوَوا مِن نَحوِ: رُبَّهُ فَتَىً**)[8]، وقوله[9]:

..... وَرُبَّه عَطِبًا أنقَذتُ مِنْ عَطَبِهْ

(**نَزرٌ**) أي: قليلٌ.

---

[1] انظر المرادي ٤١٠/١.

[2] انظر الكتاب ٤٢٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨/١، والمقتضب ١٥٠/٤.

[3] نص سيبويه والفراء والمبرد والزجاج على منع دخولها على غير لفظ الجلالة. انظر الكتاب ٥٩/١ و ٤٩٦/٣، ومعاني القرآن للفراء ٥١/٢، والمقتضب ٣٢٠/٢ و ١٧٥/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣٩٥/٣، والمغني ١٥٧.

[4] روى ذلك الأخفش، وعدَّه الرضي شاذًا. انظر المفصل ٣٨٣، والبديع ٢٧١/١، وشرح الكافية الشافية ٧٩٢/٢، وابن الناظم ٣٥٩، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٠/٤، والمساعد ٢٥٣/٢.

[5] روى ذلك الأخفش، ونص الزجاج على منعه، وعدَّه الرضي شاذًا. انظر معاني القرآن للزجاج ١٢٠/٣، والإنصاف ٣٣٧، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٠/٤، والمرادي ٣٩١/١.

[6] نص الفراء والزجاج على منع دخول التاء على هذه اللفظة. انظر معاني القرآن للفراء ٥١/٢، وللزجاج ١٢٠/٣.

[7] هذه عبارة ابن هشام. وقد عدّ أبو حيان والمرادي دخول التاء على هاتين اللفظتين شاذًا. انظر الارتشاف ١٧١٧/٤، والجنى الداني ٥٧، وأوضح المسالك ٢١/٣، وابن عقيل ١٢/٣.

[8] وقد علل ذلك ابن السراج والسيرافي وأبو علي بأن معنى الضمير يؤول إلى نكرة. انظر الكتاب ١٧٦/٢، والأصول ٤١٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠/٣، والإيضاح العضدي ٢٥٣، والحلبيات ٢٤٤ -٢٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١.

[9] البيت بلا نسبة في تهذيب اللغة (ر ب ب)، وشرح عمدة الحافظ ٢٧١، وشرح التَّسهيل ١٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢، وابن الناظم ٣٥٩، واللسان (ر ب ب)، والارتشاف ١٧٤٧/٤، والمرادي ٣٩٢/١، وابن عقيل ١٢/٣، والمساعد ٢٩٠/٢، والمقاصد النحوية ١٢٠٥/٣، والهمع ١٨٠/٤. وصدره: واهٍ رأبْتُ وشيكًا صدعَ أعظمه. ويروى: وَرُبَّه عَطِبٍ.

تنبيه[1]:

يلزم هذا الضميرُ المجرورُ بها: الإفرادَ، والتَّذكيرَ، والتفسيرَ بتمييز بعده مطابق للمعنى، فيُقال: (رُبَّهُ رَجُلًا)، و(رُبَّهُ امرأةً)[2]، قال الشاعر[3]:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلَى ما يُورِثُ المَجْدَ دائِبًا فَأَجابُوا

وقد سبق التَّنبيهُ عليه في آخر باب الفاعل[4].

(**كَذا كَها وَنَحوُهُ أتَى**) أي: قد جَرَّت الكافُ ضميرَ الغيبة قليلًا[5]، كقولِه[6]:

وأُمُّ أوْعالٍ كَها أو أقْرَبا

وقوله[7]:

---

[1] انظر ابن الناظم ٣٥٨.

[2] هذا مذهب البصريين، وحكى الكوفيون المطابقة. انظر المرادي ٣٩٢/١.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٨٤/٣، والارتشاف ١٧٤٧/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٦/١١، وشذور الذهب ١٧٢، وأوضح المسالك ١٩/٣، والمغني ٦٣٨، والمقاصد النحوية ١٢٠٦/٣، والتَّصريح ٤/٢، وشرح شواهد المغني ٨٧٤/٢، والهمع ١٨٠/٤.

[4] انظر ص٤٠٩.

[5] وقد حمله سيبويه وابن السراج وابن عصفور وابن مالك والمالقي على الضرورة، وعدَّه أبو علي من الشذوذ. انظر الكتاب ٣٨٤/٢، والأصول ١٢٣/٢، والعسكريات ٧٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٨، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢، ورصف المباني ٢٨٠.

[6] هو العجاج، والرجز له في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢، والكتاب ٣٨٤/٢، والإبل للأصمعي ١٣٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٨/١، وللرماني ٦٦٤، وشرح أبيات سيبويه ٩٥/٢، والمفصل ٣٨٥، وابن يعيش ١٦/٨، ٤٢، ٤٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٨، وشرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥/٤، واللسان (و ع ل)، وأوضح المسالك ١٦/٣، والمقاصد الشافية ٥٨١/٣، والنحوية ١٢٠٢/٣، والتَّصريح ٣/٢، والخزانة ١٩٥/١٠ و ٢٠٢، وبلا نسبة في الأصول ١٢٣/٢، وجمهرة اللغة (أ م م)، والعسكريات ٧٧، والصحاح (و ع ل)، ومقاييس اللغة (أ م م)، والبديع ٢٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٦/٤، والارتشاف ١٧١٠/٤، والتذييل والتكميل ٢٥٥/١١، والمرادي ٣٩٣/١، وابن عقيل ١٣/٣، والمكودي ٣٩٨/١. وعجزه: ذات اليمين غير ما أن ينكبا.

[7] الرجز مختلف في نسبته؛ فهو لرؤبة في ديوانه ١٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١٦٣/٢، والمقاصد النحوية ١٢٠٤/٣، والتَّصريح ٤/٢، والخزانة ١٩٥/١٠ و ١٩٩، وللعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٨/٣، والمقاصد الشافية ٥٨١/٣، وليس في ديوانه، ولامرئ القيس في شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٨/١، وهو بلا نسبة في الأصول ١٢٣/٢، والعسكريات ٧٧، وشرح الكتاب للرماني ٦٦٤، والبديع ٢٨/٢، وتوجيه اللمع ٢٣٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٨، وشرح التَّسهيل ١٦٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٩، وشرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٦/٤،

ولا ترى بَعْلًا وَلا حَلائِلا
كهُ ولاكَهُنَّ إلّا حاظِلَا

وهذا مختصٌّ بالضَّرورة[1].

تنبيهٌ:

قوله: (ونحوه) يحتمل ثلاثة أوجه:

الأوَّل: أن يكونَ إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله: (كهُ ولا كهنَّ)[2].

الثّاني: أن يكونَ إشارة إلى بقية الضمائر مُطلقًا، وقد شذَّ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب[3]، كقولِه[4]:

وَإذا الحَربُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ .....

وكقول الحسن: ((أنا كَكَ وأنتَ كَيْ))[5]. وأمّا دخولها على ضمير الرَّفع[6] نحو: (ما أنا كهو)، و(ما أنا كَأَنْتَ وما أنت كأنا)[7] وعلى ضمير النَّصب[8] نحو: (ما أنا كإيّاك)، و(ما أنت كإيّاي) فجعله في «التَّسهيل»[9]

ورصف المباني ٢٨٠، وإرشاد السالك ٤٤٢/١، وأوضح المسالك ١٨/٣، وابن عقيل ١٤/٣، وابن جابر ٣٢/٣، وتمهيد القواعد ٣٠٠٠/٦، والمكودي ٣٩٨/١، وابن الجزري ١٦١، والهمع ١٩٦/٤.

[1] إلى هذا ذهب سيبويه وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كما تقدم.

[2] قال المرادي: ولاحجة في قوله: كهُ... لاحتمال أن يكون أصله: كهو. انظر المرادي ٣٩٤/١.

[3] نقل أبو حيان أن سيبويه يجيز هذا، وهو ظاهر كلامه في باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم، ولكن سيبويه صرَّح بمنعه وأنه قد يقع عند الشعراء ضرورة في باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر، فينبغي أن يُحمل ظاهر كلامه هناك على صريحه هنا، وأن يُنسب له تجويزه عند الضرورة، كما هو مذهب البصريين، ونقل أن الكسائي والفراء يمنعانه، انظر الكتاب ٣٧٢/٢ و ٣٨٥، والأصول ١٢٣/٢، وشرح الرماني ٦٧١، والارتشاف ١٧١١/٤.

[4] البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر ٣٠٩، والارتشاف ١٧١٠/٤، والتذييل والتكميل ٢٥٦/١١، والمرادي ٣٩٣/١، والمقاصد الشافية ٥٨١/٣، والنحوية ١٢١٢/٣، والهمع ١٩٦/٤، والخزانة ١٩٧/١٠. وعجزه: حين تدعو الكماة فيها نزال.

[5] انظر ضرائر الشعر ٣٠٩، والارتشاف ١٧١٠/٤، والتذييل والتكميل ٢٥٦/١١، والهمع ١٩٦/٤، والخزانة ١٩٨/١٠. وقد رويت هذه العبارة عن الحسن بلفظ: ((حتى يكون كك وتكون كه)). المقاصد الشافية ٥٨١/٣.

[6] منع ذلك المبرد. انظر المقتضب ٧٣/٣، وشرح الكتاب للرماني ٦٤٥، والصحاح (أ ن ن)، والارتشاف ١٧١١/٤.

[7] حكى ذلك الأخفش. انظر المقاصد الشافية ٥٨٢/٣.

[8] وحمله ثعلب على الضرورة. انظر مجالس ثعلب ١٣٣/١، وضرائر الشعر ٢٦٢، وشرح التَّسهيل ٢٦٠/٢ و ١٦٩/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٦/٤، والارتشاف ١٧١١/٤.

[9] انظر التَّسهيل ١٤٧، وشرحه ١٦٩/٣.

أقلَّ من دخولها على ضمير الغيبة المتصل. قال المرادي[1]: وفيه نظرٌ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ.

الثّالث: أن يكونَ إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر؛ أي: أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل[2]، كقولِه[3]:

فَلا واللهِ لا يَلْقَى أُناسٌ فَتىً حَتّاكَ يا بْنَ أبي زِيادٍ

وقوله[4]:

أَتَتْ حَتّاكَ تَقْصِدُ كلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنها لا تَخِيبُ

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف:

[٣٦٩- بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ بِـمِنْ وقَدْ تَأتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

٣٧٠- وزِيدَ فِي نَفْيٍ وشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرةً كَـ ما لِباغٍ مِنْ مَفَرّْ]

(**بَعِّض وَبَيِّن وابتَدِىء فِي الأَمكِنَه بِمِن**) أي: تأتي (من) لمعانٍ[5]، وجملتُها عشرة، اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى:

---

[1] انظر المرادي ٣٩٣/١.

[2] دخول حتى على الضمير في نحو (حتّاك) و (حتّاه) عند البصريين ضرورة، وقد أجازه المبرد على ما نقل السيرافي وابن خباز وأبو حيان والدماميني، ولم أقف على رأيه في الكامل أو المقتضب، وأجازه ابن الأنباري على ما نقله ابن مالك والدماميني، والكوفيون على ما نقله ابن هشام، ونقله الأزهري عن الفراء سهوًا، ومنعه سيبويه وابن السراج وأبو علي وابن بابشاذ والسهيلي وابن خباز وابن مالك، وعدَّه ابن عقيل شاذًا. انظر الكتاب ٣٨٣/٢ و ٢٣١/٤، والأصول ٤٢٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٩/٣، والبصريات ٦٨٧/١، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤١/١، ونتائج الفكر ١٩٨، وتوجيه اللمع ٢٤٤، وشرح التَّسهيل ١٥٢/١، والارتشاف ١٧٥٦/٤، والمرادي ٣٩٤/١، والمغني ١٦٦، وابن عقيل ١١/٣، وتعليق الفرائد ٩٠/٢ و ٩٧، والتَّصريح ٣/٢.

[3] البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٩، والمقرَّب ١٩٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٧/٤، ورصف المباني ٢٦١، والجنى الداني ٥٤٤، والمرادي ٣٩٤/١، والمقاصد الشافية ٥٨٢/٣ و ٢١٧/٦، والمكودي ٣٩٩/١، والمقاصد النحوية ١٢١١/٣، والهمع ١٦٦/٤، والبهجة المرضية ٢٤٦/١، والخزانة ٤٧٤/٩. ويروى:... أبي يزيد.

[4] البيت بلا نسبة في المغني ١٦٦، والتَّصريح ٣/٢، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١، والهمع ١٦٦/٤، والخزانة ٤٧٥/٩.

[5] ذكر المرادي أربعة عشر معنى لـ مِن غير الزائدة. انظر حروف المعاني والصفات ٥٠، وعلل النحو ٢٠٨، ومنازل الحروف ٤٩، والبديع ٢٤٣/١، واللباب ٣٥٣/١، وتوجيه اللمع ٢٢٩، وشرح الكافية الشافية ٧٩٦/٢، والجنى الداني ٣٠٨، والمغني ٤١٩.

الأوَّل: التبعيض[1]، نحو: ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وعلامتها: أن يصح أن يخلفها (بعض)، ولهذا قرئ[2] «بَعْضَ ما تِحبُّونَ».

الثّاني: بيان الجنس، نحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج: ٣٠]، وعلامتها: أن يصح أن يخلفها اسم موصول[3].

الثّالث: ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق[4]، نحو: ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١]. (**وَقَد تَأتِي لِبَدءِ**) الغاية في (**الأزمنه**) أيضًا، خلافًا لأكثر البصريِّين[5]، نحو: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى

---

[1] قال بهذا المعنى سيبويه والجمهور، وأنكره المبرد، وعدَّه عائدًا إلى ابتداء الغاية، وتبعه في ذلك ابن السراج. انظر الكتاب ٢٢٥/٤، والمقتضب ٤٤/١، وتفسير الطبري ١٢٦/٢ و٥٥٢/٩، والأضداد لابن الأنباري ٢٥٤، ولانتصار لسيبويه على المبرد ٢٥٦، ونتائج الفكر ٢٥٨، والبديع ٢٤٤/١، وشرح التَّسهيل ١٣٣/٣، والمرادي ٣٩٥/١.

[2] هي قراءة عبد الله بن مسعود، وهي قراءة شاذة تخالف رسم المصحف. انظر الكشاف ٣٨٥/١، وشرح التَّسهيل ١٣٤/٣، والبحر المحيط ٢٦١/٣، وأوضح المسالك ٢١/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٧٩/٦، والمقاصد الشافية ٥٨٥/٣، والتَّصريح ٨/٢.

[3] انظر معاني القرآن للزجاج ٢٠٦/٢ و ١٢٩/٣، والأضداد للأنباري ٢٥٣، وتوجيه اللمع ٢٢٩، والمرادي ٣٩٥/١. ويعرف أيضًا بصحة الإخبار بما بعدها عما قبلها. انظر إرشاد السالك ٤٤٤/١. وقد نقل ابن السراج عن المبرد أن (من) هنا تكون لإضافة الأنواع إلى الأسماء. انظر الأصول ٤٠٩/١—٤١٠. وعدَّها الزجاجي دالة على النعت. انظر حروف المعاني والصفات ٥٠. وانظر الفرق بين التبعيض وبيان الجنس في أمالي ابن الحاجب ٧٧٥/٢.

[4] انظر الجنى الداني ٣٠٨.

[5] أجاز الكوفيون والأخفش والمبرد والزجاج وابن درستويه أن تكون (من) لابتداء الغاية في الزمان، ومنعه كثير من البصريين، ورجح مذهبهم الأنباري، أما ابن مالك والرضي والمرادي وابن هشام فرجحوا مذهب الكوفيين، وقال ابن مالك: ((وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه))، وقد جعل قول سيبويه: ((وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها. وذلك قولك: ما لقيت مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه؛ فجعلت اليوم أول غايتك فأجريت في بابها كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا)) تصريحًا بمنع دخولها لابتداء غاية الزمان، وما قاله ابن مالك محتمل، فعبارة سيبويه: ((ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها)) يحتمل أن يكون معناها: ولا تدخل كلُّ واحدةٍ منهما على صاحبتها، ويحتمل أن يكون معناها: ولا تدخل إحداهما—وهي مذ–على صاحبتها، والحمل على هذا المعنى أولى؛ لأن سيبويه صرّح بدخولها على الزمان، فقال: ((قالوا: من الآنَ إلى غدٍ)). انظر الكتاب ٤٠٠/٢ و ٢٢٦/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٦/١، وللزجاج ٤٧٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٢/١، والإنصاف ٣١٥، وأسرار العربية ٢٤٨، وشرح التَّسهيل ١٣٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٣/٤ و٢٦٤، والمرادي ٣٩٥/١، والمغني ٤١٩، وابن جابر ٣٣/٣، وابن الجزري ١٦١.

ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وقوله[١]:

تَخَيَّرْنَ مِنْ أَزْمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كلّ التّجاربِ

الرّابع: التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزّائدة[٢]، ولها شرطان: أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام، وأن يكونَ مجرورها نكرة[٣]، وإلى ذلك الإشارة بقولِه: (**وَزِيدَ فِي نَفي وَشِبهِهِ فَجَرّ نَكِرةً**) ولا تكون هذه النَّكرة إلا مبتدأ (**كَما لِباغٍ مِن مَفَرّ**)، أو فاعلًا، نحو: (لا يَقُمْ مِنْ أحَدٍ)، أو مفعولًا به، نحو: ﴿هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣][٤]، والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي، والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كأحَدٍ ودَيّار. وذهب الكوفيُّون[٥] إلى عدم اشتراط النفي وشبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم: (قَدْ كانَ مِنْ مَطرٍ)[٦]. وذهب الأخفش[٧] إلى عدم اشتراط الشَّرطين معًا؛ فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [الأحقاف: ٣١][٨].

الخامس: أن تكونَ بمعنى (بَدَل)[٩]، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]

---

[١] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٤٥، وأمثال العرب للمفضل ١٦٩، والأمثال لابن سلام ٩٢، وتهذيب اللغة (ح ل م)، والحماسة المغربية ١٢٦/١، ومعجم البلدان ٢٩٧/٢، وشرح التَّسهيل ١٣٢/٣، واللسان (ح ل م)، والمغني ٤٢٠، والمقاصد الشافية ٥٨٩/٣، والنحوية ١٢١٦/٣، والتَّصريح ٨/٢، وشرح شواهد المغني ٣٤٩/١ و ٧٣١/٢، والخزانة ٣٣١/٣، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢، وابن الناظم ٣٦٠، وأوضح المسالك ٢٢/٣، وابن عقيل ١٦/٣.

[٢] هذه عبارة ابن هشام، وقد ذكر سيبويه أنها للتأكيد، وأنكر المبرد القول بأنها زائدة مرة واستخدمه مرة أخرى، أما ابن الأثير فجعل الزائدة نوعًا مستقلًا عن التي تكون لاستغراق الجنس، مزيلة للّبس، مؤكّدة للعموم، وقال: تكون لغير معنى، وجودها كعدمها، ولا تكون إلّا مع النّفي والاستفهام، في قولهم: ما جاءني من أحد. انظر الكتاب ١٧٢/٢-١٧٤ و ٢٢٥/٤، والمقتضب ٤٥/١ و ٤٢٠/٤، والأصول ٤١٠/١، والبديع ٢٤٥/١، وأوضح المسالك ٢٤/٣.

[٣] انظر المقتضب ٤٢٠/٤، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٦/١.

[٤] وقد عدَّ ابن هشام هذا شرطًا ثالثًا. انظر أوضح المسالك ٢٧/٣.

[٥] انظر الأضداد للأنباري ٢٥٣-٢٥٤، وشرح التَّسهيل ١٣٨/٣، والرضي على الكافية ٢٦٨/٤. وبه قال ابن مالك.

[٦] انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٦/١، والجزولية ١٢٤، وابن عقيل ١٧/٣.

[٧] انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٦/١، والمقدمة الجزولية ١٢٤، وشرح الجزولية للشلوبين ٨١٩/٢، والمغني ٤٢٨.

[٨] ونوح: ٤. وقد جعلها الفراء في هذه الآية موافقة لـ عن. انظر معاني القرآن له ١٨٧/٣. وجعلها الزجاج لبيان الجنس. انظر معاني القرآن له ٢٢٨/٥.

[٩] انظر الحجة لأبي علي ٢٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٥/١، والتبيان ٦٤٤/٢، واللباب ٣٥٤/١، وشرح التَّسهيل ١٣٤/٣، والارتشاف ١٧٢٠/٤، والمرادي ٣٩٨/١، والمغني ٤٢٢، وإرشاد السالك ٤٤٦/١.

وقوله[1]:

أَخَذوا المَخاضَ مِنَ الفَصيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا، ويُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلا

السادس: الظرفية[2]، نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠ والأحقاف: ٤][3]، ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

السابع: التعليل[4]، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥][5]. وقوله[6]:

يُغضِي حَياءً ويُغضَى مِن مَهابتِه .....

الثامن: موافقة (عن)[7]، نحو: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

التاسع: موافقة الباء[8]، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

---

[1] هو الراعي النميري، والبيت له في ديوانه ٢٤٢، والحجة لأبي علي ٢٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٢/٢، وتذكرة النحاة ٣١١، وشرح شواهد المغني ٧٣٦/٢، وبلا نسبة في ابن يعيش ٤٤/٦، وشرح التَّسهيل ١٣٤/٣، والتذييل والتكميل ١٢٦/١١، والمغني ٤٢٢.

[2] وهي التي يُعبر عنها بأنها تقع في مكان (في)، وجعل ابن مالك هذا القول كوفيًا، وليس خاصًا بهم فقد قال به الزجاجي وغيره، وقد ناقش أبو حيان في إثبات هذا المعنى. انظر حروف المعاني والصفات ٧٦، والتبيان ١٢٢٣/٢، والبديع ٢٦٥/١، واللمحة ٦٤/١، والتذييل والتكميل ١٣٤/١١، والجنى الداني ٣١٤.

[3] واستظهر ابن هشام أنها لبيان الجنس في هذه الآية. انظر المغني ٤٢٣.

[4] وهي التي يعبَّر عنها بالسببية. انظر اللمحة ٢٢٠/١، والجنى الداني ٣١٠، والمغني ٤٢١، وأوضح المسالك ٢٨/٣.

[5] وقد عدَّها بعض المفسرين رديفة للباء في هذه الآية، بينما عدَّها ابن هشام لابتداء الغاية في تخليص الشواهد وللتعليل في أوضح المسالك. انظر الطبري ٦٤١/٢٣، وتخليص الشواهد ٢٤٥، وأوضح المسالك ٢٨/٣.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو للفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢، وأمالي المرتضى ٦٧/١ و ٥٢٥، والحماسة المغربية ١٧٢/١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١١٣/١، واللمحة ٦٣/١، والتذييل والتكميل ١٢٦/١١، وأوضح المسالك ٢٨/٣، والمقاصد النحوية ١٢١٨/٣، والخزانة ١٦٢/١١، وللحزين الكناني في شرح الحماسة للتبريزي ٢٨٤/٢، واللسان (ح ز ن)، وللفرزدق أو للحزين في شرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، وللفرزدق أو لداود بن سلم في المقاصد النحوية ٩٦٧/٢، وللحزين الليثي أو لكثير بن كثير السهمي أو للفرزدق أو لابن أذينة في شرح الحماسة للفارسي ٢٧٥/٢، وهو بلا نسبة في الشعر والشعراء ٦٦/١، وابن يعيش، وابن الناظم ٣٦١، واللسان (غ ض ي)، والارتشاف ١٣٣٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٦، والمرادي ٢٨٠/١، وابن جابر ٣٥/٣. وعجزه: فلا يكلم إلا حين يبتسم. ويروى: فما يكلم. وقد تقدم صـ٤١٥.

[7] وهو المعنى الذي يعبرون عنه بالمجاوزة. انظر البديع ٢٦٥/١، والجنى الداني ٣١١، والمغني ٤٢٣.

[8] ونُسب هذا القول ليونس والأخفش والكوفيين. انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٢/٢، والبديع ٢٦٥/١، وشرح التَّسهيل ١٣٧/٣، واللمحة ٢٢١/١، والجنى الداني ٣١٤.

العاشر: موافقة (على)[1]، نحو: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

[٣٧١- لِلانْتِها حَتَّى ولامٌ وإلَى ومِنْ وباءٌ يُفْهِمانِ بَدَلا]

(**لِلانتِها حتَّى وَلامٌ وَإلَى**) أي: تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان، و(إلى) أمكن في ذلك من (حتَّى)[2]؛ لأنك تقول: (سرتُ البارحَةَ إلى نِصفِها)، ولا يجوز (حتَّى نصفها)[3]؛ لأنَّ مجرور (حتَّى) يلزم أن يكونَ آخرًا أو متصلًا بالآخر[4]، نحو: (أكلتُ السَّمَكةَ حتَّى رَأْسَها)[5]، ونحو: ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥][6]، واستعمال اللام للانتهاء قليل[7]، نحو: ﴿ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الرعد: ٢][8]. وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب، وعلى بقية أحكام (حتَّى) في باب إعراب الفعل.

أمّا (إلى) فلها ثمانية معان[9]:

الأوَّل: انتهاء الغاية مُطلقًا، كما تقدَّم.

الثّاني: المصاحبة[10]، نحو: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢].

---

[1] وهو ما يُعرف بالاستعلاء، وأشار ابن هشام أن هذا ربما يكون من باب التضمين. انظر البديع ٢٦٥/١، واللمحة ٢٢٠/١، والمغني ٤٢٤.

[2] انظر الكتاب ٢٣١/٤، والأصول ٤١١/١، وحروف المعاني والصفات ٦٥، وتوجيه اللمع ٢٢٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٥/٤.

[3] انظر المفصل ٣٨٠، والبديع ٢٥٤/١.

[4] يشترط هذا المغاربة والزمخشري، وأنكر هذا الاشتراط ابن مالك. انظر المفصل ٣٨٠، وشرح التَّسهيل ١٦٨/٣، وشرحه للمرادي ٧١٢ -٧١٣، وابن جابر ٣٥/٣.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ١٣٧/١، والمقتضب ٣٨/٢ و ٤٣.

[6] انظر الفرق بين (حتى) و (إلى) في نتائج الفكر ١٩٨، والجنى الداني ٥٤٦.

[7] وقد أثبته ابن مالك، ونص على قلَّته المرادي وابن عقيل. انظر شرح التَّسهيل ١٤٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٠/٢، وابن الناظم ٣٦٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/١١، والمرادي ٣٩٦/١، والمغني ٢٨٠، وابن عقيل ١٨/٣، والمقاصد الشافية ٦٠٩/٣، والكودي ٤٠١/١.

[8] وفاطر: ١٣، والزمر: ٥.

[9] انظر المغني ١٠٤—١٠٥.

[10] وتكون فيه بمعنى (مع)، ويقال له: المعية، وهو قول الكوفيين وكثير من البصريين. انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤٤/١، وأدب الكاتب ٥١٥، وحروف المعاني والصفات ٦٥، والصاحبي ٩٢، والأزهية ٢٧٢، والإنصاف ٢٣٢، والبديع ٢٤٧/١، وشرح التَّسهيل ١٤١/٣، والمغني ١٠٤، والمساعد ٢٥٤/٢. وقد حمل الفراء الآية التي استشهد بها الأشموني على التضمين، فقال: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم، وذكر نحوه ابن هشام. انظر معاني القرآن للفراء ٢١٨/١، والمغني ٨٩٨.

الثّالث: التبيين، وهي المبيِّنة لفاعليةِ مجرورها بعدما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا: من فعل تعجب، أو اسم تفضيل، نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣][1].

الرّابع: موافقة اللام، نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، وقيل: لانتهاء الغاية؛ أي: منتهٍ إليك[2].

الخامس: موافقة (في)[3]، نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧][4] وقوله[5]:

فَلا تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدَ كَأَنَّنِي إِلَى النّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القارُ أَجْرَبُ

السادس: موافقة (من)[6]، كقولِه[7]:

تَقُولُ وَقَدْ عالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَها أَيُسْقَى فَلا يَرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرا

السابع: موافقة (عند)[8]،

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ١٤٢/٣، والارتشاف ١٧٣٢/٤.

[2] أثبت هذا المعنى ابن فارس وابن مالك، وأنكره أبو حيان. انظر الصاحبي ٩٢، وشرح التَّسهيل ١٤٢/٣، والارتشاف ١٧٣٠/٤، التذييل والتكميل ١٦٦/١١، والجنى الداني ٣٨٧.

[3] وقد أثبت هذا المعنى الزجاجي والهروي وابن الشجري وابن الأثير والعكبري وابن مالك، وأنكره ابن عصفور والرضي وأبو حيان. انظر حروف المعاني والصفات ٧٩، والأزهية ٢٧٣، وأمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢، والبديع ٢٦٨/١، والتبيان ٣٧٧/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٥ و٢٣٨، وشرح التَّسهيل ١٤٣/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٢/٤، والتذييل والتكميل ١٦٨/١١، والجنى الداني ٣٨٨، والمغني ١٠٥.

[4] والأنعام: ١٢. انظر معاني القرآن للزجاج ٢٣٢/٢.

[5] هو النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٧٣، وشرح النقائض لأبي عبيدة ٤٣٣/٢، وأدب الكاتب ٥٠٦، وحروف المعاني والصفات ٧٩، والأزهية ٢٧٣، والمستقصى ٤٤٩/١، وأمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢، والبديع ٢٦٨/١، وتوجيه اللمع ٢٣٠/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٥، واللسان (إ ل ى)، واللمحة ٢٢٤/١، والجنى الداني ٣٨٧، وشرح شواهد المغني ٢٢٣/١، والخزانة ٤٦٥/٩، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ر ق ي)، وشرح التَّسهيل ١٤٣/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٢/٤، والارتشاف ١٧٣٢/٤، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٤/٤.

[6] وهو قول الكوفيين والقتبي، ووافقهم عليه ابن عصفور وابن مالك. ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٨، وشرح التَّسهيل ١٤٣/٣، والارتشاف ١٧٣١/٤. قال أبو حيان: ((ويتخرج على التضمين)). انظر التذييل والتكميل ١٦٩/١١.

[7] هو عمرو بن أحمر الباهلي، والبيت له في ديوانه ٨٤، وأدب الكاتب ٥١١، وحروف المعاني والصفات ٦٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٦، والجنى الداني ٣٨٨، وهو بلا نسبة في المغني ١٠٥، وشرح شواهد المغني ٢٢٥/١، والهمع ١٥٥/٤.

[8] وهو قول الكوفيين والزجاجي والسيرافي والقتبي. انظر أدب الكاتب ٥١٢، وجمهرة اللغة في أبواب الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض ١٣١٧/٣، وحروف المعاني والصفات ٦٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٤/٤، والارتشاف ١٧٣١/٤.

كقولِه[1]:

أَمْ لا سَبِيلَ إلَى الشَّبابِ وذِكْرُهُ أَشْهَى إلَيِّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن: التوكيد، وهي الزّائدة، أثبت ذلك الفراء[2] مستدلًّا بقراءة بعضهم[3]: «أَفْئِدَةً مِنَ النّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ» [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو، وخُرِّجَتْ على تضمين (تَهْوَى) معنى (تميل)[4].

تنبيه[5]:

إن دَلَّتْ قرينةٌ على دخول ما بعد (إلى) و(حتَّى)، نحو: (قرأتُ القرآن من أوَّلِهِ إلى آخره)، ونحو قوله[6]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزّادَ حتَّى نَعْلُهُ ألْقاها

أو على عدم دخوله، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو قوله[1]:

---

[1] هو أبو كبير الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ٨٩/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٠٦٩/٣، والألفاظ لابن السكيت ٢٦٩، وأدب الكاتب ٥١٢، وحروف المعاني والصفات ٦٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٤/٤، واللسان (س ل س ل)، واللمحة ٢٢٣/١، والارتشاف ١٧٣١/٤، والجنى الداني ٣٨٩، والمقاصد النحوية ١٠٤٧/٣، وشرح شواهد المغني ٢٢٦/١، والخزانة ٥٣٧/٩، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٨٠١/٢، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٥/٤.

[2] انظر معاني القرآن للفراء ٧٨/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٣/٣، والارتشاف ١٧٣٢/٤.

[3] هي قراءة علي بن أبي طالب، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد. انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٧٣، والبحر المحيط ٤٤٨/٦.

[4] وقد خالف الجمهور الفراء في هذا، فلم يثبتوا زيادتها. انظر معاني القرآن للزجاج ١٦٥/٣، والتذييل والتكميل ١٦٩/١١، والجنى الداني ٣٨٩، وشرح التَّسهيل للمرادي ٧٠٣، والمغني ١٠٥.

[5] هذا التنبيه مستفاد من ابن هشام. انظر المغني ١٠٤ و ١٦٨.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، والمقاصد الشافية ٦٠٨/٣، ولابن مروان النحوي في الكتاب ٩٧/١، وشرحه للسيرافي ٤٠٢/١، والمقاصد الشافية ٩٦/٥، ولأبي مروان النحوي في المقاصد النحوية ١٦٢٠/٤، والتَّصريح ١٤١/٢، ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ٢٦٩٨/٦، وللمتلمس أو لأبي مروان النحوي في شرح شواهد المغني ٣٧١/١، ولهما أو لمروان بن سعيد في الخزانة ٢١/٣ –٢٥، وهو بلا نسبة في الأصول ٤٢٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٤١١/١، واللمع ٧٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢٥٤/١، وأسرار العربية ٢٤٤، والبديع ٢٥٦/١، واللباب ٣٨٥/١، وتوجيه اللمع ٢٤٥، وابن يعيش ١٩/٨، وشرح التَّسهيل ١٦٧/٣ و ٣٥٨، وشرح الكافية الشافية ١٢١١/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٥/١ و ٢٧٣/٤، وشرح عمدة الحافظ ٦١٤، واللمحة ٢٢٨/١، والتذييل والتكميل ٢٤٤/١١، والجنى الداني ٥٤٧ و ٥٥٣، والمرادي ٦٠٢/١، والمغني ١٦٧، وأوضح المسالك ٣٦٥/٣، وتمهيد القواعد ٢٩٨٥/٦، والمكودي ٥٦٥/١، والهمع ٢٥٩/٥، والخزانة ٤٧٢/٩.

سَقَى الحَيا الأَرْضَ حتَّى أَمْكنٍ عُزِيَتْ لَهُمْ فَلا زالَ عَنْها الخَيْرُ مَجْدُودا

عُمل بها، وإلا فالصَّحيح في (حتَّى) الدخول[٢]، وفي (إلى) عدمه مُطلقًا حملًا على الغالب فيها عند القرينة[٣]. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي[٤] أنَّه لا خلافَ في وجوب دخول ما بعد (حتَّى)، وليس كما ذكر، بل الخلاف مشهور، وإنَّما الاتفاق في (حتَّى) العاطفة لا الخافضة، والفرق أنَّ العاطفة بمنزلة الواو[٥]. ا. هـ.

(**وَمِن وَباءٌ يُفهِمانِ بَدَلا**) أي: تأتي (من) و(الباء) بمعنى بدل؛ أمّا (من) فقد سبق بيان ذلك فيها، وأمّا الباء فسيأتي الكلام عليها قريبًا، إن شاء الله تعالى.

٣٧٢- (واللّامُ لِلْمِلْكِ وشِبْهِهِ وفِي تَعْدِيةٍ أيضًا وتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣- وزِيدَ) ....

أي: تأتي اللام الجارة لمعان[٦] جملتها أحد وعشرون معنىً:

الأوَّل: انتهاء الغاية، وقد مرَّ.

الثّاني: الملك[٧]، نحو: (المالُ لزيدٍ).

الثّالث: شبه الملك، نحو: (الجلُّ للدّابة)، ويعبَّر عنها بلام الاستحقاق[٨] أيضًا، لكنَّه غاير بينهما في «التَّسهيل» وجعلها في «شرحه»[٩] الواقعةَ بين معنىً وذاتٍ، نحو: (الحمدُ للهِ)، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١]

---

[١] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٦٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٥/١١، والمغني ١٦٨، وتمهيد القواعد ٢٩٨٥/٦، والهمع ١٧١/٤، وشرح شواهد المغني ٣٧١/١.

[٢] انظر المغني ١٦٨.

[٣] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٧٠١، والمغني ١٠٤.

[٤] هو شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، من علماء القرن السابع، وهو مصري المولد والمنشأ، كان من المتفننين في العلوم، وكانت وفاته بمصر سنة ٦٨٤ هـ. انظر الأعلام ٩٤/١.

[٥] انظر الهمع ١٧٢/٤.

[٦] أورد لها المرادي ثلاثين معنى، بينما لم يذكر سيبويه وابن جني وابن بابشاذ إلا معنيين. انظر الكتاب ٢١٧/٤، والأصول ٤١٣/١، واللامات ٣١، وحروف المعاني والصفات ٤٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٣/٥، واللمع ٧٤، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٦/١، وشرح التَّسهيل ١٤٤/٣، والارتشاف ١٧٠٧/٤، والجنى الداني ٩٦، وأوضح المسالك ٢٩/٣، والمغني ٢٧٥، والمقاصد الشافية ٦١٢/٣.

[٧] انظر المقتضب ١٤٣/٤، وعلل النحو ٢٠٩.

[٨] انظر الكتاب ٢١٧/٤، واللامات للزجاجي ٦٥، وابن الجزري ١٦٣.

[٩] انظر شرح التَّسهيل ١٤٤/٣.

وقد يعبَّر عن الثلاث بلام الاختصاص[1].

الرّابع: التعدية، ومثَّل له في «شرح الكافية»[2] بقولِه تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥] لكنَّه قال في «شرح التَّسهيل»[3]: إن هذه اللام لشبه التمليك، قال في «المغني»[4]: والأولى عندي أن يمثَّل للتعدية بـ(ما أضرَبَ زيدًا لعمرٍو، وما أحبَّه لبكر).

الخامس: التعليل[5]، نحو: ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقوله[6]:

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كَما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بِلَّلَهُ القَطْرُ

السادس: الزّائدة[7]، وهي إمّا لمجرد التوكيد كقولِه[8]:

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أجارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعاهَدِ

وإمّا لتقوية عامل ضعُفَ: بالتَّأخير، أو بكونه فرعًا عن غيره[9]،.....

---

[1] انظر توجيه اللمع ٢٣٣، والبهجة المرضية ٢٤٧/١.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢، وابن الناظم ٣٦٤، والمرادي ٣٩٩/١، وابن الوردي ١٨٤.

[3] قال هذا ابن هشام في المغني، ونقله الأزهري والسيوطي كما نقله الأشموني، ولم أقف عليه في شرح التَّسهيل. انظر المغني ٢٨٤، والتَّصريح ١١/٢، والهمع ٢٠٤/٤.

[4] انظر المغني ٢٨٤.

[5] وتسمى لام كي. انظر معاني القرآن للفراء ١١٣/١، وللأخفش ١٣١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٦/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ٧٠٣.

[6] هو أبو صخر الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وأمالي القالي ١٤٨/١، والإنصاف ٢١٢، والمقاصد النحوية ١٠٥٥/٣، والتَّصريح ١١/٢، والخزانة ٢٥٨/٣، وهو بلا نسبة في العين (س ل و)، والمقرب١٦٢/١، وابن يعيش٦٧/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥/٢، وابن الناظم ٣٦٥، واللسان (ق ف ف)، واللمحة ٢٥١/١، والارتشاف ١٣٨٥/٣، وابن الوردي ١٨٤، وأوضح المسالك ٢٩/٣، وشرح شذور الذهب ٢٩٨، وابن عقيل ٢٠/٣، وابن جابر ٣٣/٣، وتمهيد القواعد ١٨٨٠/٤، والمقاصد الشافية ٢٧١/٣، وابن الجزري ١٦٣.

[7] انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٢/١، وللأخفش ٤٦٧/٢، والمقتضب ٣٧/٢، واللامات للزجاجي ١٤٧، والبديع ٤٣٧/١، وشرح التَّسهيل ١٤٤/٣.

[8] هو ابن ميادة، والبيت له في الوحشيات ٢٧٠، وشرح ديوان المتنبي ٣٤٣/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٧، والمقاصد النحوية ١٢٢٣/٣، والتَّصريح ١١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢، وهو بلا نسبة في البديع ٤٣٧/١، والارتشاف ٢٣٩٥/٥، والتذييل والتكميل ٢٨/٧، والجنى الداني ١٠٧، والمغني ٢٨٥.

[9] انظر ابن الناظم ٣٦٥، وابن الجزري ١٦٣.

نحو: ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[1] [الأعراف: ١٥٤]، ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣][2]، ونحو: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧][3]. هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب[4].

السابع: التمليك[5]، نحو: (وهبتُ لزيدٍ دينارًا).

الثامن: شبه التمليك[6]، نحو: ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم ﴾ [النحل: ٧٢][7].

التاسع: النسب[8]، نحو: (لِزَيدٍ أبٌ، ولعَمْرٍو عَمٌّ).

العاشر: القسم والتَّعجُّب معًا[9]، كقولِه[10]:

---

[1] القول بزيادتها في هذا الموضع قول كوفي، وقال المبرد: هي متعلقة بمصدر، وقال الأخفش: أوصل الفعل باللام، وقال بعضهم: من أجل ربّهم يرهبون. انظر معاني القرآن للفراء ٤٤٤/١، وللأخفش ٣٣٩/١، والمقتضب ٣٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٧٤/٢.

[2] انظر التبيان ٧٣٣/٢.

[3] وزيادة اللام في المفعول-إذا كان الفعل ينصب مفعولًا واحدًا-قياسية كما نص عليه ابن مالك. انظر التَّسهيل ١٤٥.

[4] يعني ألفية ابن مالك.

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٤٤/٣، والتذييل والتكميل ١٧٢/١١، والجنى الداني ٩٦، وأوضح المسالك، والمقاصد الشافية ٦١٣/٣.

[6] انظر شرح التَّسهيل ١٤٤/٣، والمغني ٢٧٥.

[7] والشورى: ١١.

[8] ويعبر عنه بالتخصيص أيضًا. انظر المقاصد الشافية ٦١٣/٣.

[9] انظر الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢.

[10] البيت مختلف في نسبته؛ فهو لمالك بن خالد الخناعي الهذلي في ديوان الهذليين ٢/٣، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١، والعين (أ ا س)، وجمهرة اللغة (أ ا س)، وتهذيب اللغة (ظ ي ي)، وشرح أبيات سيبويه ٤٩٩/١، واللسان (ح ي د)، ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٤٩٧/٣، والأصول ٤٣٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٧/٤، والبديع ٢٧٢/١، ولأبي ذؤيب الهذلي في سفر السعادة ٣٥٥/١، واللسان (ظ ي ن)، وشرح شواهد المغني ٥٧٣/٢، ولعبد مناة الهذلي في المفصل ٤٨٤، وابن يعيش ٩٨/٩، وشرح التَّسهيل ١٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٣/١١، وللهذلي في جمهرة اللغة (أ و س)، والصحاح (ح ي د)، واللسان (ش م خ ر)، ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ٢٢٨/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨١١/٢، وتوجيه اللمع ٤٧٩، ولأمية أو لأبي ذؤيب أو للفضل بن العباس في ابن يعيش ٩٩/٩، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في الخزانة ٩٥/١٠، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في

للهِ يَبْقَى عَلَى الأيّامِ ذُو حيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

ونحو: (للهِ لا يؤخَّرُ الأجلُ)[1]، وتختص باسم الله تعالى[2].

الحادي عشر: التعجُّب المجرد عن القسم، ويُستعمل في النِّداء[3] كقولِهم: (يا للماءِ والعُشْبِ)، إذا تعجبوا من كثرتهما، وقوله[4]:

فَيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغارِ الفُتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفي غيره، كقولِه: (للهِ دَرُّهُ فارسًا)، و(للهِ أنْتَ)[5]، وقوله[6]:

شَبابٌ وَشَيْبٌ وافْتِقارٌ وَثَرْوَةٌ فللهِ لهذا الدَّهرُ كَيْفَ تَرَدّدا

الثّاني عشر: الصيرورة[7]، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]،

الخزانة ١٧٦/٥-١٧٨، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٢٤/٢، واللامات ٨١، والصاحبي ٧٥، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/٢، وسفر السعادة ٥٧٤/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣١٥/٤، واللمحة ٢٦٥/١، والكناش ٧٧/٢، والارتشاف ١٧٠٨/٤، والجنى الداني ٩٨، والمغني ٢٨٣، والمقاصد الشافية ٥٤٨/٤. ويروى: تالله لا تعجز، ويروى: والخنس لن يعجز، ويروى: يا ميَّ لن يُعجزَ، ولا شاهد فيها.

[1] انظر المفصل ٤٨٤،

[2] وقد عدَّه ابن مالك شاذًّا. انظر شرح التَّسهيل ١٤٠/٣، والكناش ٧٧/٢.

[3] انظر حروف المعاني والصفات ٤٣.

[4] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ١٩، وطبقات فحول الشعراء ٨٦/١، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٧٩، وأمالي القالي ٥٨/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٣، وشرح الرضي على الكافية ٦٠/٢، والمقاصد النحوية ١٧٤٤/٤، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢، والخزانة ٢٦٩/٣، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٢١٢/٤، والتذييل ١٨٧/٩، والمرادي ٩/٢، والمغني ٢٨٤، والمقاصد الشافية ٤٣٥/٤، والهمع ٢٠٢/٤.

[5] أخذ الأشموني عبارة ابن هشام بحروفها. انظر المغني ٢٨٤.

[6] هو الأعشى، والبيت له في ديوانه ١٨٥، والأمثال لابن سلام ٣٣٤، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٤٢/٢، والكناش ١٣٩/٢، وتخليص الشواهد ٢٢٨، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٤٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/١١، والجنى الداني ٩٨، والمغني ٢٨٤.

[7] استخدم الزجاج هذه التسمية، ونسبها الزجاجي للكوفيِّين. انظر معاني القرآن للزجاج ٢٨٠/٢، واللامات ٣٢ و١١٩، ونتائج الفكر ١٠٨، وشرح التَّسهيل ١٤٦/٣.

وتسمى لام العاقبة[1] ولام المآل[2].

الثّالث عشر: التبليغ، وهي الجارة لاسم السامع، نحو: (قلتُ لهُ كذا)[3]، وجعله الشّارح[4] مثالًا للام التعدية.

الرّابع عشر: التبيين، على ما سبق في (إلى).

الخامس عشر: موافقة (على)[5] في الاستعلاء الحقيقي، نحو: ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٩] وقوله[6]:

..... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والمجازي، نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧] و((اشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلاءَ))[7]، وأنكره النحاس[8].

---

[1] انظر اللامات ٣٢ و١١٩، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٦/٢، والتعليقة ٢٤٠/٢، وشرح الكتاب للرماني ٩١٨، ومنازل الحروف ٢٢، ونتائج الفكر ١٠٨، والبديع ١٧٣/١، وشرح التَّسهيل ٤٩/٤، والجنى الداني ١٢١، والمرادي ١٣١/٢. وقد ذكر الأخفش أن هذه اللام بمعنى الفاء. انظر معاني القرآن ٣٧٧/١.

[2] انظر الارتشاف ١٦٦٠/٤، والجنى الداني ١٢١، والمرادي ١٣١/٢، والمغني ٢٨٢.

[3] انظر شرح التَّسهيل ١٤٥/٣

[4] انظر ابن الناظم ٣٦٤.

[5] انظر حروف المعاني والصفات ٧٥، وأمالي ابن الشجري ٦١٦/٢، والتبيان ٨٣٦/٢، والجنى الداني ١٠٠، والمغني ٢٨٠. ونسب ابن الأثير القول بهذا للكوفيِّين. انظر البديع ٢٦٤/١.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو لجابر بن حُنيّ التغلبي في المفضليات ٢١٢، وشرح النقائض لأبي عبيدة ٦٢٥/٢ و ٩٩٥/٣، وللأشعث الكندي في الأزهية ٢٨٨، ولربيعة بن مكدم في أمالي القالي ٢٧٢/٢، ولعصام بن المقشعر في معجم الشعراء ٢٧٠، ولمقشعر بن جديع النضري في الحماسة البصرية ٦٩/١، ولعصام بن المقشعر أو شريح بن أوفى العبسي أو الأشتر النخعي في فصل المقال ٣١٣، ولجابر أو للعكبر بن حديد أو عصام بن مقشعر البصري أو شريح بن أوفى أو عبد الله بن مكعب أو ابن مكبس الأزدي أو الأشتر في شرح شواهد المغني ٥٦٢/٢، وهو بلا نسبة في أدب الكتاب ٥١١، والمذكر والمؤنث للأنباري ٣٣٤/١، وحروف المعاني والصفات ٧٥، وأمالي ابن الشجري ٦١٦/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٧/٣، والجنى الداني ١٠١. وصدره: ضممتُ إليه بالسِّنانِ قميصَه. أو: تَناوَلَهُ بالرُّمْحِ ثُمَّ اتَّئَى لهُ.أو: تناولتُ بالرمح الطويل ثيابهُ.

[7] جزء من حديث رواه مالك والبخاري ومسلم وغيرهم عن السيدة عائشة. انظر الموطأ ٧٨٠/٢، والبخاري ٧٣/٣، ومسلم ١١٤٢/٢.

[8] انظر إعراب القرآن ٢٦٦/٢، والتبيان ٨١٣/٢، والمغني ٢٨٠.

السادس عشر: موافقة (بعد)[1]، نحو: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨][2].

السابع عشر: موافقة (عند)[3]، نحو: (كتبتُهُ لخمسٍ خَلَوْنَ)، وجعل منه ابن جنِّي قراءة الجَحْدَريّ[4]: «بَلْ كَذَّبُوا بِالحَقِّ لِما جاءَهُمْ»[ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم.

الثامن عشر: موافقة (في)[5]، نحو: ﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف: ١٨٧][6]، وقولهم: (مضى لسبيله).

التاسع عشر: موافقة (من)، كقولِه[7]:

لنا الفَضْلُ في الدُّنْيا وَأَنْفُكَ راغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القِيامَةِ أَفْضَلُ

المتمم عشرين: موافقة (عن)[8]، نحو: ﴿ قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾ [الأعراف: ٣٨]، وقوله[9]:

كَضَرائِرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها حَسَدًا وَبُغْضًا: إنَّهُ لَدَمِيمُ

---

[1] وقد وصف ابن إياز استعمال اللام بهذا المعنى انه من غريب استعمالاتها. انظر أدب الكاتب ٥١٩، وأمالي ابن الشجري ٦١٦/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٧/٣، والمحصول ٧٠٥/٢، والكناش ١٣٩/٢، والارتشاف ١٧٠٨/٤، والجنى الداني ١٠١، وأوضح المسالك ٣٤/٣.

[2] جعل الثعالبي اللام في هذه الآية بمنى عند. انظر فقه اللغة ٢٤٥.

[3] انظر شرح التَّسهيل ١٤٧/٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/١١، والجنى الداني ١٠١، والمغني ٢٨١.

[4] انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٤٥، والمحتسب ٢٨٢/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٧/٣، والبحر المحيط ٥٣٠/٩، والتذييل والتكميل ١٧٥/١١، والمغني ٢٨١.

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٤٦/٣، والكناش ١٣٩/٢، والجنى الداني ٩٩، والمغني ٢٨٠، وإرشاد السالك ٤٤٩/١.

[6] جعل الزجاج اللام في الآية بمعنى في، وجعلها ابن جني بمعنى عند، ووافق ابن مالك الزجاج في شرح التَّسهيل، وابن جني في شرح الكافية. انظر معاني القرآن للزجاج ٣٩٣/٢، والمحتسب ٢٨٢/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢.

[7] هو جرير، والبيت له في ديوانه ١٤٣، وشرح التَّسهيل ١٤٨/٣، واللسان (ح ت ت)، والجنى الداني ١٠٢، والمغني ٢٨١، وشرح شواهده ٣٧٧/١، والهمع ٢٠٣/٤، والخزانة ٤٨٠/٩، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٧٠٨/٤.

[8] انظر المغني ٢٨٢.

[9] هو أبو الأسود الدؤلي، والبيت له في ديوانه ٤٠٣، وتثقيف اللسان ٣١، والمقاصد الشافية ٦٢٠/٣، والنحوية ١٨٧٧/٤، وشرح شواهد المغني ٥٧٠/٢، والخزانة ٥٦٧/٨، وهو بلا نسبة في رسائل الجاحظ ٣٤٧/١، وشرح القصائد السبع للأنباري ٢٦٧، وفصل المقال ٤٥، وشرح التَّسهيل ١٤٥/٣، واللسان (د م م)، والتذييل والتكميل ١٧٣/١١، والجنى الداني ١٠٠، وتخليص الشواهد ٣٦٠، والمغني ٢٨٢، والهمع ٢٠٤/٤.

الحادي والعشرون: موافقة (مع)[1]، كقولِه[2]:

فَلَمّا تَفَرَّقْنا كَأَنِّي وَمالِكًا لِطُولِ اجتِماعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعا

[٣٧٣ـ ..... والظَّرْفِيّةَ اسْتَبِنْ بِبا وفِي وقَدْ يُبَيِّنانِ السَّبَبا

٣٧٤ـ بِالبا اسْتَعِنْ وعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ومِثْلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بِها انْطِقِ]

(**والظَّرفِيّةَ استَبِن بِبا وَفِي وَقَد يُبَيِّنانِ السَّبَبا**) أي: تأتي كلُّ واحدة من الباء و(في) لمعان، أمّا (في) فلها عشرة معانٍ ذكر منها هنا معنيين:

الأوَّل: الظرفية حقيقةً ومجازًا[3]، نحو: (زيد في المسجد)، ونحو: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩].

الثّاني: السببية[4]، نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾ [الأنفال: ٦٨]، وفي الحديث[5]: ((دخلتِ امرأةٌ النّارَ في هِرَّة حَبَسَتْها))، وتسمى التعليلية أيضًا[6].

---

[1] أثبت هذا المعنى في البيت ابن قتيبة وابن دريد والزجاجي، وجعلها ابن الشجري في البيت بمعنى بعد، ووافقه ابن مالك في شرح التَّسهيل، وابن إياز وأبو حيان في البحر، ووافق ابن مالك السابقين في شرح الكافية، ووافقهم في ذلك ابن الصائغ، وتردد المرادي وابن هشام بين المعنيين. انظر أدب الكاتب ٥١٩، وجمهرة اللغة في أبواب الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض ١٣١٦/٣، وحروف المعاني والصفات ٨٥، وأمالي ابن الشجري ٦١٦/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢، والمحصول ٧٠٥/٢، واللمحة ٢٥٢/١، والبحر المحيط ٩٧/٧، والجنى الداني ١٠١، والمغني ٢٨١.

[2] البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ١٢٢، والمفضليات ٢٦٧، والأمثال لابن سلام ١٧٢، وأدب الكاتب ٥١٩، وجمهرة اللغة في أبواب الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض ١٣١٦/٣، وحروف المعاني والصفات ٨٥، ومعجم الشعراء ٤٦٦، والأزهية ٢٨٩، والمستقصى ٢٣٥/٢، واللمحة ٢٥٢/١، وشرح شواهد المغني ٥٦٥/٢، والخزانة ٢٧٢/٨، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٤٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢، والمحصول ٧٠٥/٢، واللسان (ل و م)، والتذييل والتكميل ١٧٦/١١، والجنى الداني ١٠٢، والمغني ٢٨١، والتَّصريح ٤٨/٢، والهمع ٢٠٢/٤.

[3] ولا يثبت البصريُّون غير هذا المعنى. انظر شرح التَّسهيل ١٥٥/٣، والجنى الداني ٢٥٠، والمغني ٢٢٣، والمقاصد الشافية ٦٢٤/٣.

[4] انظر المرادي ٤٠١/١، وأوضح المسالك ٣٨/٣، وابن عقيل ٢١/٣.

[5] رواه الإمام أحمد ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، والبخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما. انظر مسند أحمد ٥٠٩/١٢، وصحيح البخاري ١١٢/٣ و ١٣٠/٤، وصحيح مسلم ٢١١٠/٤، وشرح التَّسهيل ١٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢، وابن الناظم ٣٦٧، وابن الجزري ١٦٤.

[6] وهي التسمية التي اختارها ابن مالك والمرادي في الجنى وابن هشام في المغني. انظر شرح التَّسهيل ١٥٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٩/١١، والجنى الداني ٢٥٠، والمغني ٢٢٤.

الثّالث: المصاحبة[1]، نحو: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [الأعراف: ٣٨].

الرّابع: الاستعلاء[2]، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١] وقوله[3]:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ

الخامس: المقايسة[4]، نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ﴾ [التوبة: ٣٨].

السادس: موافقة (إلى)[5]، نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

السابع: موافقة (من)، كقولِه[6]:

ألا عِمْ صَباحًا أيُّها الطَّلَلُ البالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فِي العُصُرِ الخالِي

وَهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِيْنَ شهْرًا فِي ثَلاثَةِ أَحْوالِ

أي: من ثلاثة أحوال[7].

---

[1] وتكون بمعنى: مع، وهذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ١٥٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/١١، وأوضح المسالك ٣٩/٣، والمغني ٢٢٣.

[2] وهي التي تكون بمعنى: على. انظر العين (ف ث ر)، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٤/١ و ١٨٦/٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٣/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٦/١، وأدب الكاتب ٥٠٦، وحروف المعاني والصفات ١٢، وتوجيه اللمع ٢٣١، والجنى الداني ٢٥١.

[3] هو عنترة، والبيت له في ديوانه ٢١٢، وأدب الكاتب ٥٠٦، والمعاني الكبير ٤٨٨/١، والأزهية ٢٦٧، وجمهرة اللغة (س ر ح)، وشرح القصائد السبع الطوال للانباري ٣٥٢، وشرح الكافية الشافية ٨٠٥/٢، وشرح شواهد المغني ٤٧٩/١، والخزانة ٤٨٦/٩، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٢١/٨، وشرح التَّسهيل ١٥٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٤، والمغني ٢٢٤.

[4] وهي الداخلة على تال، يقصد تعظيمه وتحقير متلوه، كما قال ابن مالك، وقال ابن هشام: وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق. انظر شرح التَّسهيل ١٥٦/٣، والتذييل والتكميل ٢١٠/١١، والجنى الداني ٢٥١، وأوضح المسالك ٣٩/٣، والمغني ٢٢٥.

[5] وقد حمل الفراء (في) في الآية على معنى الباء، بينما حملها ابن الشجري وابن الأثير وابن مالك ومن جاء بعدهم على معنى: إلى. انظر معاني القرآن للفراء ٧٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٠٧/٢، والبديع ٢٦٧/١، والجنى الداني ٢٥٢.

[6] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٢٧، وأدب الكاتب ٥١٨، والفاخر ٢١٧، وجمهرة اللغة في أبواب الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض ١٣١٥/٣، وحروف المعاني والصفات ٨٢، والجنى الداني ٢٥٢، والخزانة ٦٢/١، وهو بلا نسبة في رصف المباني ٤٥٣، واللسان (ف ي ا)، والهمع ١٩٣/٤.

[7] نُسب القول بهذا للأصمعي، وقد حُملت (في) في البيت على معنى: مع، ونُسب القول بهذا للمفضل. انظر الفاخر ٢١٧، وجمهرة اللغة ١٣١٥/٣، وأعراب القرآن للنحاس ٤١/٤، وتثقيف اللسان ٢٣٧.

الثامن: موافقة الباء[1]، كقولِه[2]:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنّا فَوارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأباهِرِ والكُلى

التاسع: التعويض، وهي الزّائدة عوضًا من أخرى محذوفةٍ[3]، كقولك: (ضربتُ فيمنْ رغبتَ)، تريد: (ضربت مَنْ رغبتَ فيه). أجاز ذلك الناظم[4] قياسًا على قوله[5]:

ولا يُواتِيكَ فِي ما ناب مِنْ حَدَثٍ إلّا أخُو ثِقَةٍ فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أي: فانظر من تثق به.

العاشر: التوكيد، وهي الزّائدة لغير تعويض، أجاز ذلك الفارسي في الضَّرورة[6]، كقولِه[7]:

أَنا أبُو سَعْدٍ إذا اللَّيْلُ دَجا

يُخالُ فِي سَوادِهِ يَرَنْدَجا

وأجازه بعضهم[8] في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤١].

وأمّا الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة:

---

[1] انظر اللمحة ٢٢٧/١، والجنى الداني ٢٥١، والهمع ١٩٢/٤.

[2] هو زيد الخيل، والبيت له في ديوانه ٦٧، وأدب الكاتب ٥١٠، والصحاح (ف ي ا)، والأزهية ٢٧١، وأمالي ابن الشجري ٦٠٧/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٧، وشرح التَّسهيل ١٥٨/٣، واللسان (ف ي ا)، وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١، والخزانة ٢٥٤/٦ و ٤٩٣/٩، وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٤، والجنى الداني ٢٥١، والمغني ٢٢٤، وأوضح المسالك ٣٩/٣، والتَّصريح ١٤/٢، والهمع ١٩٢/٤.

[3] انظر الجنى الداني ٢٥٢.

[4] أجاز ذلك ابن مالك وحده، وقال ابن هشام: فيه نظر. انظر شرح التَّسهيل ١٦١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٨/١١، والمغني ٢٢٥.

[5] هو سالم بن وابصة، والبيت له في نوادر أبي زيد ١٨١، والمؤتلف والمختلف ٢٦٠، وشرح شواهد المغني ٤١٩/١، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٠٠/١، والكامل ٢٥/١، وشرح التَّسهيل ١٦١/٣، والارتشاف ١٧٠٥/٤، والتذييل والتكميل ٢٢٨/١١، والمغني ١٩٢، والهمع ١٦٣/٤، والخزانة ١٤٥/١٠.

[6] انظر الارتشاف ١٧٢٧/٤. ووافق ابن عصفور أبا علي في ذلك، وقال: وزيادة هذه الأحرف الثلاثة–أعني (الكاف) و (على) و (في)–من القلة والندور بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحد من النحويين. انظر ضرائر الشعر ٦٦.

[7] هو سويد بن أبي كاهل اليشكري، والرجز له في ديوانه ١٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٦، وشرح شواهد المغني ٤٨٦/١، والخزانة ١٢٥/٦، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٧٢٧/٤، والمغني ٢٢٦، والهمع ١٩٤/٤.

[8] لم أقف على من أجاز ذلك. انظر الجنى الداني ٢٥٢، والمغني ٢٢٦، والهمع ١٩٤/٤.

الأوَّل: البدل، نحو: ((ما يسرُّني بها حمرُ النَّعم))[1]، وقوله[2]:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغارَةَ فُرْسانًا وَرُكْبانا

الثّاني: الظرفية[3]، نحو: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] و﴿ نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤].

الثّالث: السببية[4]، نحو: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

الرّابع: التعليل[5]، نحو: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٠].

الخامس: الاستعانة[6]، نحو: (كتبتُ بالقلمِ).

---

[1] هذا من كلام علي رضي الله عنه، وقد ذكره ابن مالك حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتبعه ابنه والمرادي وابن الوردي وابن عقيل وابن جابر والمكودي وابن الجزري، ولم أقف على هذا اللفظ مرفوعًا على طول البحث، وذكر السيوطي لفظًا نحوه عن عمر رضي الله عنه. انظر المعجم الأوسط للطبراني ٢٥١/٦، وسنن البيهقي ٤٥٥/١، وشرح الكافية الشافية ٨٠٠/٢، وابن الناظم ٣٦٤، والجنى الداني ٤١، وابن الوردي ١٨٤، وابن عقيل ١٩/٣، وابن جابر ٣٦/٣، وابن الجزري ١٦٣، والهمع ١٥٩/٤.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو لقريط بن أنيف العنبري في شرح الحماسة للتبريزي ٣، وشرح الرضي على الكافية ١٤٨/٤، واللسان (ركب)، والمقاصد النحوية ١٠٥٨/٣، وشرح شواهد المغني ٦٩/١، والخزانة ٢٥٣/٦ و ٤٤١/٧، ولأبي الغول الطهوي في المقاصد الشافية ٦١٢/٣، وللحماسي في الجنى الداني ٤٠، والمغني ١٤١، والهمع ١٥٩/٤، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٥١/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠١/٢، وابن الناظم ٣٦٤، والارتشاف ١٦٩٦/٤، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٧ و ١٩٥/١١، وابن عقيل ١٩/٣.

[3] وتكون بمعنى: في. انظر الأصول ٤١٤/١، والتبيان ٢٩٠/١، و شرح التَّسهيل ١٥١/٣، والجنى الداني ٤٠، والمغني ١٤١، وإرشاد السالك ٤٥١/١، و المقاصد الشافية ٦٢٣/٣.

[4] انظر الجنى الداني ٣٩، والمغني ١٣٩.

[5] وهي التي يحسن في موضعها اللام غالبًا، كما ذكر ابن مالك، وذكر أبو حيان أن معنى التعليل والسببية واحد. انظر شرح التَّسهيل ١٥٠/٣.

[6] وهي الباء الداخلة على آلة الفعل، وقد ذكر هذا المعنى المبرد وابن السراج والزمخشري وابن الأثير وابن الخباز، وقد جعل ابن مالك السببية والاستعانة شيئًا واحدًا فاستخدم الاستعانة في شرح الكافية، وآثر السببية في شرح التَّسهيل، وقال: ((النحويون يعبرون عن هذه بالباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز)). أما أبو حيّان فأنكر على ابن مالك الجمع بين المعنيين، ونبَّه على الفرق بينهما. ونُقل عن سيبويه أنه يجعل هذه الباء للإلصاق، وسماها ابن فارس باء الاعتمال، وابن الحاجب باء التوصل والتسبب. انظر المقتضب ٣٩/١، ومعاني القرآن للزجاج ٤١/١، والأصول ٤١٣/١، والصاحبي ٦٧، والمفصل ٣٨١، والبديع ٢٤٠/١، وتوجيه اللمع ٢٣٢، وأمالي ابن الحاجب ٧٠٧/٢، وشرح التَّسهيل ١٥٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩٣/١١، والجنى الداني ٣٨، والمرادي ٤٠١/١.

السادس: التعدية، وتسمى باء النقل[١]، وهي المعاقِبةُ للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا[٢]، وأكثر ما تُعَدِّي الفعلَ القاصرَ[٣]، نحو: (ذهبتُ بزيدٍ)، بمعنى: أذهبته، ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقرئ[٤]: «أذهبَ اللهُ نورَهم».

السابع: التعويض، نحو: (بعتُ هذا بألفٍ)، وتسمى باء المقابلة أيضًا[٥].

الثامن: الإلصاق حقيقةً ومجازًا، نحو: (أمسكتُ بزيدٍ)، ونحو: (مررتُ بهِ)، وهذا المعنى لا يفارقها؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه[٦].

التاسع: المصاحبةُ[٧]، نحو: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]؛ أي: معه.

العاشر: التبعيض[٨]، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦][٩]، وقوله[١٠]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

---

[١] انظر التبيان ٣٣/١، والارتشاف ١٦٩٥/٤، والمغني ١٣٨، وأوضح المسالك ٣٥/٣. وقد ناقش ابن إياز معنى التعدية، وهل هي معنى مغاير للإلصاق. انظر المحصول ٦٩٤/٢—٦٩٥.

[٢] نبَّه ابن جابر على أنَّ هذه الباء لا تجمع مع همزة التعدية؛ لأنهما بمعنى واحد. انظر ابن جابر ٤١/٣.

[٣] وتأتي من المتعدي أيضًا. انظر منهج السالك لأبي حيان ٢٤٧/٢/١.

[٤] قرأ بذلك اليماني، وهذه القراءة من الشواذ. انظر البحر المحيط ١٣٠/١، والجنى الداني ٣٨.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ١٥١/٣، والجنى الداني ٤١. وقد عدَّ ابن جابر البدل والتعويض شيئًا واحدًا، وعد ذكر ابن مالك لهما تكرارًا. انظر ابن جابر ٤٢/٣.

[٦] هذا أحق معاني الباء بالتقديم، ولم يذكر سيبويه غيره، وقد قال المغاربة: الباء غير الزائدة لا تكون إلا للإلصاق حقيقة أو مجازًا، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد يدخلها مع ذلك معنى آخر. انظر الكتاب ٢١٧/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٤١/١، والأصول ٤١٣/١، وحروف المعاني والصفات ٤٧، والإيضاح العضدي ٢٥١، وعلل النحو ٢٠٩، والصاحبي ٦٧، والمرادي ٤٠٢/١.

[٧] قال ابن السراج: ((الباء يقرب معناها من معنى (مع) إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء، ومعنى (مع) المصاحبة)). انظر الأصول ٢١٠/١، وشرح التَّسهيل ١٥٠/٣، والمحصول ٦٩٥/٢.

[٨] وتكون بمعنى: من. انظر حروف المعاني والصفات ٤٧، والصاحبي ٦٧، وأمالي ابن الشجري ٦١٣/٢.

[٩] عدَّ ابن قتيبة الباء في الآية زائدة. انظر أدب الكاتب ٥٢٠.

[١٠] تقدم صـ٥٤٥.

الحادي عشر: المجاوزة كـ(عن)[1]، نحو: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل ﴿ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٢٠][2].

وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقولِه: **(ومثلَ مع ومن وعن بها انطقِ)** هذا ما ذكره في هذا الكتاب.

الثّاني عشر: موافقة (على)[3]، نحو: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥][4] بدليل ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٦٤].

الثّالث عشر: القسم، وهي أصل حروفه؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها، نحو: (أُقْسِمُ بِاللهِ)، والدخول على الضمير، نحو: (بِكَ لأَفْعَلَنَّ)[5].

الرّابع عشر: موافقة (إلى)، نحو: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إليَّ[6]، وقيل[7]: ضمَّن (أحسن) معنى (لَطَفَ).

الخامس عشر: التوكيد، وهو الزّائدة[8]، نحو: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣ والإسراء: ٩٦] ، ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] و(بحسبكَ ذرهمٌ)، و(ليسَ زيدٌ بقائم).

[٣٧٥- عَلَى لِلاسْتِعْلا ومَعْنَى فِي وعَنْ بِـعَنْ تَجاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦- وقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وعَلَى كَما عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلا]

(عَلَى لِلاستِعلا وَمَعنَى فِي وَعَن) أي: تجيء (على) الحرفية لمعانٍ عشرة ذكر منها ثلاثة:

---

[1] وقد قيَّد الكوفيون هذا المعنى بأنَّه يأتي بعد السؤال على ما نقله أبو حيان، وأطلقه ابن مالك. انظر أدب الكاتب ٥٠٨، ومعاني القرآن للزجاج ٧٣/٤،.والتبيان ٩٨٩/٢، وشرح التَّسهيل ١٥٢/٣، والتذييل والتكميل ١٩٦/١١.

[2] وقد جعل الثعالبي الباء في الآية من الباء الدّاخلة على نفس المخبر والظاهر أنها لغيره. انظر فقه اللغة ٢٤٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٧/٤.

[3] انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٠/١ و ٢٢٤، والجنى الداني ٤٢، والمغني ١٤٢.

[4] وذكر العكبري أن الباء هنا بمعنى: في. انظر التبيان ٢٧٢/١.

[5] انظر علل النحو ٢١٢، والصاحبي ٦٩، والمفصل ٣٨٣.

[6] انظر معاني القرآن للأخفش ١٤١/١، وتهذيب اللغة (ح س ن)، والحجة لأبي علي ١٢٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٤/١، والتبيان ٧٤٦/٢، والمغني ١٤٣.

[7] قال بهذا ملك النحاة والعكبري. انظر شرح ديوان المتنبي ٣٠٤/١، وسفر السعادة ٨٢٥/٢.

[8] انظر الكتاب ٩٢/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٥١/٣،.وشرح الكتاب للسيرافي ٢٧٨/١، والصحاح (ف ت ن)، والمفصل ٣٨١، ونتائج الفكر ٢٧٣، والجنى الداني ٤٨، والمغني ١٤٤، والمقاصد الشافية ٢٤١/٢.

الأوَّل: الاستعلاء[1]، وهو الأصل فيها، ويكون حقيقةً ومجازًا[2]، نحو: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢][3]، ونحو: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

والثّاني: الظرفية كـ(في)[4]، نحو: ﴿ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ [القصص: ١٥].

الثّالث: المجاوزة كـ(عن)[5]، كقولِه[6]:

لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضاها

الرّابع: التعليل كاللام[7]، نحو: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله[8]:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي إذا أَنا لَمْ أَطْعُنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس: المصاحبة كـ(مع)[9]، نحو: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد: ٦].

---

[1] انظر الكتاب ٤/٢٣٠، والأصول ٢/٢١٦، وعلل النحو ٢١٠، واللمع ٧٤، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٧.

[2] أو حِسًّا ومعنى كما عبَّر ابن جابر. انظر ابن جابر ٣/٤٤.

[3] وغافر: ٨٠.

[4] انظر معاني القرآن للزجاج ٢/٣٠٣، وشرح التَّسهيل ٢/١٦٤، وابن الناظم ٣٦٧، وأوضح المسالك ٣/٤٠، والمغني ١٩١.

[5] انظر مجاز القرآن ٢/٨٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/٥١ و ١٤٠، والمقتضب ٢/٣٢٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٦٠٩، والبديع ١/٢٦٨، وابن الناظم ٣٦٧، والجنى الداني ٤٧٧، والمغني ١٩١ و ٨٨٧، والمقاصد الشافية ٣/٦٥٢.

[6] هو القحيف العقيلي، والبيت له في مجاز القرآن ٢/٨٤، و أدب الكاتب ٥٠٧، والأزهية ٢٧٧، وفصل المقال ٣٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٦١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٣، واللسان (ر ض ي)، واللمحة ١/٢٣٠، والمقاصد الشافية ٣/٦٥٢، والنحوية ٣/١٢٢٦، والتَّصريح ٢/١٤، وشرح شواهد المغني ١/٤١٦، والخزانة ١٠/١٣٢ و ١٣٩، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/٥١، والمقتضب ٢/٣٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٢٣٣، والمحتسب ١/١٦ و ٥٢ و ٣٤٨، والصحاح (ر ض و) و، كتاب الأفعال لابن الحداد ٣/١٠٣، والإنصاف ٤٩٩، والبديع ١/٢٦٨، وابن يعيش ١/١٢٠، وشرح التَّسهيل ٣/١٦٠، وابن الناظم ٣٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٢، والارتشاف ٤/١٧٣٤، والجنى الداني ٤٧٧، والمغني ١٩١ و ٨٨٧، وابن عقيل ٣/٢٥، والهمع ٤/١٨٦، والبهجة المرضية ١/٢٥٠.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٣/١٦٤، والتذييل والتكميل ١١/٢٣٥، والجنى الداني ٤٧٧.

[8] تقدم صـ٣٨٧.

[9] انظر شرح التَّسهيل ٣/١٦٣، والارتشاف ٤/١٧٣٤، والجنى الداني ٤٧٦، والمغني ١٩٠.

السادس: موافقة (من)[1]، نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].

السابع: موافقة الباء[2]، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] وقد قرأ أبي بالباء[3].

الثامن: الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة[4]، كقولِه[5]:

إنَّ الكَرِيمَ وَأبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتكل عليه.

التاسع: الزيادة لغير تعويض، وهو قليلٌ[6]، كقولِه[7]:

أبَى اللهُ إلّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

وفيه نظرٌ.

---

[1] انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٦/٣، ومجاز القرآن ١٤/١، وأدب الكاتب ٥١٨، وحروف المعاني والصفات ٢٣.

[2] انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١، وللأخفش ٣٣٤/١، والحجة ٥٧/٤.

[3] نسب ابن مالك وأبو حيان وابن هشام هذه القراءة لأبي بن كعب، ولكن ذكر الفراء وابن خالويه أن عبد الله بن مسعود هو الذي قرأ بالباء. انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١ و ٨٩/٢، ومختصر في شواذ القرآن ٥٠، وشرح التَّسهيل ١٦٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/١١، والبحر المحيط ١٢٨/٥، والمغني ١٩٢.

[4] انظر الكتاب ٨١/٣، والانتصار لسيبويه ١٨٢، والحجة لأبي علي ١٧١/٦، وأمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، وشرح التَّسهيل ١٦١/٣، والجنى الداني ٤٧٨، والمغني ١٩٢.

[5] الرجز من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، وهو بلا نسبة في العين (ع م ل)، والكتاب ٨١/٣، والعقد الفريد ٢٣٩/٦، والانتصار لسيبويه ١٨٢، وأمالي الزجاجي ٢٣٤، ومعجم ديوان الأدب ٤١٦/٢، والتعليقة ١٩١/٢، والحجة لأبي علي ١٧١/٦، والبصريات ٥٩٢/١، والعسكريات ٩٥، وشرح الكتاب للرماني ٩٨٩، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٥/٢، والمحتسب ٢٨١/١، والصحاح (ع م ل)، ومقاييس اللغة (ع م ل)، وأمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، وشرح التَّسهيل ١٦١/٣، والجنى الداني ٤٧٨، واللسان (ع م ل)، والمقاصد الشافية ٥٤٢/١، والتَّصريح ١٥/٢، والهمع ١٦٣/٤، وشرح شواهد المغني ٤١٩/١، والخزانة ١٤٦/١٠.

[6] ذكره ابن جني وابن مالك، وعدَّه ابن عصفور من الضرائر، ولم يُسلِّم أبو حيان والمرادي وابن هشام بذلك. انظر المحتسب ٢٨١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٦، وشرح التَّسهيل ١٦٥/٣، والارتشاف ١٧٣٦/٤، والجنى الداني ٤٧٩، والمغني ١٩٢.

[7] هو حميد بن ثور، والبيت له في ديوانه ٤١، وأدب الكاتب ٥٢٣، والصحاح (س ر ح)، ومعجم الأدباء ١٢٢٣/٣، وأساس البلاغة (ر و ق)، وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٦، وشرح التَّسهيل ١٦٥/٣، واللسان (س ر ح)، والجنى الداني ٤٧٩، والمغني ١٩٢، والتَّصريح ١٥/٢، وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١، والخزانة ١٩٤/٢، وهو بلا نسبة في الحلبيات ٢٧٠، والارتشاف ١٧٣٦/٤.

العاشر: الاستدراك والإضراب[1]، كقولِه[2]:

بِكلٍّ تَداوَيْنا فَلَمْ يُشفَ ما بنا ... عَلَى أنَّ قُرْبَ الدّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

عَلَى أنَّ قُرْبَ الدّارِ لَيْسَ بِنافِعٍ ... إذا كانَ مَنْ تَهْواهُ لَيْسَ بِذي وُدِّ

(**بِعَن تَجاوُزًا عَنَى مَن قَد فَطَن وَقَد تَجِي**) عن (**مَوضِعَ بَعدٍ وَ**) موضع (**عَلَى كَما عَلَى مَوضِعَ عَن قَد جُعِلا**) كما رأيت.

وجملة معاني (عن) عشرة أيضًا، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة.

الأولى: المجاوزة[3]، وهي الأصل فيها، ولم يذكر البصريُّون سواه[4]، نحو: (سافرتُ عنِ البلدِ)، و(رغبتُ عن كذا).

الثّاني: البعدية[5] -وهو المشار إليه بقولِه: (وقد تجي موضع بعد)- نحو: ﴿ **قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ** ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ**﴾ [الانشقاق: ١٩]؛ أي: حالًا بعد حال[6].

الثّالث: الاستعلاء كـ(على)[7]، نحو: ﴿**فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ**﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله[8]:

---

[1] انظر أمالي ابن الحاجب ٤٥٤/١، والمغني ١٩٣.

[2] البيتان مختلف في نسبتهما، فهما لعبد الله بن الدمينة الخثعمي في ديوانه ٨٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٠١/٢، ونتائج الفكر ٢٢٠، والحماسة المغربية ٩٥١/٢، وليزيد بن الطثرية في ديوانه ٨٢، وذيل الأمالي ١٠٤، وللمجنون في ديوانه ٨٩، ولعبد الله بن الدمينة أو لنُصيب في شرح الحماسة للفارسي ١٠١/٣، ولعبد الله بن الدمينة أو ليزيد في شرح شواهد المغني ٤٢٥/١، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٥٤/١، والمغني ١٩٣، والخزانة ٤١٣/٥.

[3] لم يثبت البصريُّون لها غير هذا المعنى، وقد عبَّر المالقي عنه بالمزايلة. انظر الكتاب ٢٢٦/٤- ٢٢٧، واللمع ٧٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٧/١، والبديع ٢٤٦/١، واللباب ٣٥٧/١، وتوجيه اللمع ٢٣٥، ورصف المباني ٤٣٠.

[4] انظر الجنى الداني ٢٤٥.

[5] انظر الحجة لأبي علي ٣٩١/٦، وأمالي ابن الشجري ٦١٢/٢، وشرح التَّسهيل ١٦٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٥٦/٢، والجنى الداني ٢٤٧.

[6] انظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٥، وإعراب القرآن للنحاس ١١٨/٥.

[7] انظر الحجة لأبي علي ٣٩١/٦، وأمالي ابن الشجري ٨٧/١، وشرح التَّسهيل ١٦٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٥٦/٢، والجنى الداني ٢٤٦، واللمحة ٢٣٢/١، وأوضح المسالك ٤٣/٣.

[8] البيت مختلف في نسبته، فهو لذي الإصبع العدواني في المفضليات ١٥٩، وإصلاح المنطق ٣٧٣، وأدب الكاتب ٥١٣، وجمهرة اللغة (خ ز و)، وحروف المعاني والصفات ٧٩، وأمالي القالي ٢٥٥/١، والصحاح (د ي ن)، والأزهية ٢٧٩، وأمالي المرتضى ٢٥٢/١، وأمالي ابن الشجري ٦١١/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٤، وشرح التَّسهيل ١٥٩/٣، واللسان (ف ض ل) و (د ي ن)، والمغني ١٩٦، والمقاصد الشافية ٦٦٠/٣، والتَّصريح ١٥/٢، والخزانة ١٧٣/٧ و ١٨٤، ولكعب

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزُوني

الرّابع: التعليل[1]، نحو: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ [هود: ٥٣]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة: ١١٤][2].

الخامس: الظرفية[3]، كقولِه[4]:

وَآسِ سَراةَ الحيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعَةِ وانِيا

السادس: موافقة (مِنْ)[5]، نحو: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى: ٢٥][6]، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ ﴾ [الأحقاف: ١٦].

السابع: موافقة الباء[7]، نحو: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣]، والظاهر أنَّها على حقيقتها، وأنَّ المعنى: وما يصدر قوله عن الهوى[8].

الغنوي في الأزهية ٩٧، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٠٨/١، والألفاظ لابن السكيت ٤٢٨، وكتاب الشعر لأبي علي ٤١، ومجمل اللغة (ل ا هـ)، وأمالي ابن الشجري ١٩٤/٢، وابن يعيش ٥٣/٨، والإنصاف ٣٣٥، والبديع ٢٦٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٣١/٣، وابن الناظم ٣٦٨، ورصف المباني ٣٢٧ و٤٣١، والجنى الداني ٢٤٦، والمرادي ٤٠٥/١، وابن عقيل ٢٣/٣، والمكودي ٤٠٦/١، والبهجة المرضية ٢٥٠/١.

[1] انظر المحتسب ٣٦٤/١، وشرح التَّسهيل ١٦٠/٣، والارتشاف ١٧٢٨/٤، والجنى الداني ٢٤٧، والمغني ١٩٧.

[2] وقد حمل الأخفش (عن) في الآية على معنى: بعد. انظر معاني القرآن ٣٦٧/١.

[3] انظر شرح التَّسهيل ١٦١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٦/١١، والجنى الداني ٢٤٧، والمغني ١٩٧.

[4] هو الأعشى، والبيت له في ديوانه ٣٧٩، وشرح شواهد المغني ٤٣٤/١، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٦١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٦/١١، والجنى الداني ٢٤٧، والمغني ١٩٧، وتمهيد القواعد ٢٩٦٧/٦، والهمع ١٩١/٤.

[5] انظر مجاز القرآن ٢٦٨/١، وتهذيب اللغة (تفسير من و عن) ١٣٧/٣، وأمالي ابن الشجري ٦١٠/٢، والبديع ٢٦٦/١، واللمحة ٢٣٣/١، والمغني ١٩٨. قال الأزهري: ((ومما يقع الفرق فيه بين من وعن أن (من) يضاف بها ما قرب من الأسماء، و (عن) يوصل بها ما تراخى؛ كقولك: سمعت من فلان حديثًا، وحدثنا عن فلان حديثًا)). انظر تهذيب اللغة ١٣٧/٣.

[6] رأي ابن جني أن (عن) في الآية تفيد التعليل. انظر المحتسب ٣٦٤/١.

[7] انظر مجاز القرآن ٢٣٦/٢، وأدب الكاتب ٥٠٩، وحروف المعاني والصفات ٧٤، وأمالي ابن الشجري ٦١١/٢، والبديع ٢٦٦/١.

[8] هذه عبارة ابن هشام. وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٢١/٤، والتذييل والتكميل ٢٢٢/١١، والمغني ١٩٨.

الثامن: الاستعانة[1]، قاله الناظم[2]، ومثَّل له بنحو: (رميتُ عنِ القوسِ)؛ لأنهم يقولون: (رميتُ بالقوس)[3]؛ وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يُقالَ ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية[4].

التاسع: البدل[5]، نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ [البقرة: ٤٨ -١٢٣]، وفي الحديث[6]: ((صُومي عَنْ أُمِّكِ)).

العاشر: الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة[7]، كقولِه[8]:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكِ تَدْفَعُ

[٣٧٧- شَبِّهْ بِكافٍ وبِها التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وزائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ]

أي: تجيء الكاف لمعانٍ، وجملتها أربعة، اقتصر منها في النظم على ثلاثة:

الأوَّل: التشبيه[9]، وهو الأصل فيها، نحو: (زيدٌ كالأسدِ).

---

[1] انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢، وأدب الكاتب ٥٠٩، وتفسير الطبري ٢٦٠/١٩، وحروف المعاني والصفات ٧٤، والإيضاح العضدي ٢٥٩، واللمحة ٢٣٣/١، والجنى الداني ٢٤٦.

[2] انظر شرح التَّسهيل ١٦٠/٣.

[3] حمل سيبويه والجوهري وابن الأثير والرضي والمرادي وابن هشام (عن) في العبارة على معناها الأصلي، وهو المجاوزة والبُعد. وأنكر ابن السكيت وابن قتيبة أن يُقال: رمى بالقوس. انظر الكتاب ٢٢٦/٤، وإصلاح المنطق ٣١٠، وأدب الكاتب ٤٢٠ و ٥٠٩، والصحاح (ع ن ن)، والبديع ٢٤٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٣١٩/٤، والجنى الداني ٢٤٥، وأوضح المسالك ٤٣/٣.

[4] لم ينفرد الحريري بهذا القول فقد سبقه إليه ابن قتيبة. انظر أدب الكاتب ٤٢٠، ودرة الغواص ٢٠٦، والجنى الداني ٢٤٧.

[5] انظر معاني القرآن للأخفش ٩٥/١، و شرح التَّسهيل ١٥٩/٣، والمغني ١٩٦.

[6] رواه الإمام مسلم عن ابن عباس. انظر صحيح مسلم ٨٠٤/٢، والمغني ١٩٦.

[7] ذهب إلى هذا ابن جني وابن مالك، وذهب ابن عصفور إلى أن هذا من التقديم والتأخير، وقال أبو حيان: ((نص سيبويه على أن (عن) لا تزاد)). انظر الكتاب ٣٨/١، والمحتسب ٢٨١/١-٢٨٢، وضرائر الشعر ٢١٣، وشرح التَّسهيل ١٦١/٣، والارتشاف ١٧٢٩/٤.

[8] البيت مختلف في نسبته، فهو لزيد بن رزين في المؤتلف والمختلف ٢٥٠، وله أو لرجل من محارب في شرح شواهد المغني ٤٣٦/١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، و المحتسب ٢٨١/١، وضرائر الشعر ٢١٣، وشرح التَّسهيل ١٦١/٣، والارتشاف ١٧٢٨/٤ و ٢٤٣٣/٥، والجنى الداني ٢٤٨، والمغني ١٩٨، والمقاصد الشافية ٧١/٣، وتعليق الفرائد ٢٨٤/٤، والتَّصريح ١٦/٢، والهمع ١٦٣/٤، والخزانة ١٤٤/١٠. ويروى: فهل أنت عمّا بين... ولا شاهد فيه.

[9] انظر الكتاب ٣٠٤/٢، والمقتضب ١٤٠/٤، والأصول ٤٣٧/١، وأسرار العربية ٢٤٠.

الثّاني: التعليل[1]، نحو: ﴿ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايتكم، وعبارته هنا وفي «التَّسهيل»[2] تقتضي أن ذلك قليل، ولكنَّه قال في «شرح الكافية»[3]: ودلالتها على التعليل كثيرة.

الثّالث: التوكيد، وهي الزّائدة[4]، نحو: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: ليس شيء مثله، وقوله[5]:

لَواحِقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ

أي: فيها المقق؛ أي: الطول.

الرّابع: الاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ قال: كخَيْرٍ؛ أي: على خير[6]، وهو قليلٌ، أشار إلى ذلك في «التَّسهيل»[7] بقولِه: وقد توافق (على).

[٣٧٨. واسْتُعْمِلَ اسْمًا وكَذا عَنْ وعَلَى مِنْ أجْلِ ذا عَلَيْهِما مِنْ دَخَلا]

(**واستُعمِلَ**) الكاف (**اسمًا**) بمعنى (مثل)[8]،

---

[1] انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٣/١، والمرادي٤٠٥/١، وأوضح المسالك ٤٦/٣، والمساعد ٢٨١/٢، وابن عقيل ٢٦/٣، والمقاصد الشافية ٦٦٢/٣.

[2] انظر التَّسهيل ١٤٧.

[3] وهو ما ذهب إليه ابن الناظم. انظر شرح الكافية الشافية ٨١١/٢، وابن الناظم ٣٦٩.

[4] انظر معاني القرآن للفراء ٨٥/٣، وللأخفش ١٩٧/١ و ٣٢٩، والمقتضب ١٤٠/٤ و ٤١٨، والأصول ٢٩٤/١ و ٤٣٨، وحروف المعاني والصفات ٤٠، وإعراب القرآن للنحاس ٥١/٤، وأسرار العربية ٢٤٠.

[5] هو رؤبة بن العجاج، والرجز له في ديوانه ١٠٦، وأمالي القالي ١٠٥/١، واللمع ٧٥، والأفعال لابن الحداد ٥٢٨/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٥، وشرح الكافية الشافية ٧٩٠/٢، وابن الناظم ٣٦٩، وابن عقيل ٢٦/٣، والمقاصد النحوية ١٣٧/١ و١٢٣٢/٣، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢، والخزانة ٨٩/١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤١٨/٤، والأصول ٢٩٥/١، وجمهرة اللغة (ز ق ه)، وأسرار العربية ٢٤٠، والإنصاف ٢٥٧ و ٢٦٠، وشرح التَّسهيل ١٧٠/٣، وتخليص الشواهد ٥٣.

[6] حكى ذلك الفراء والأخفش، وحملها الفراء على زيادة الكاف، ورأى ابن جني أنها بمعنى الباء. انظر معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، وسر الصناعة ١٣٢/١، وشرح التَّسهيل ١٧٠/٣، والارتشاف ١٧١٢/٤، والجنى الداني ٨٤، والمساعد ٢٧٦/٢.

[7] انظر التَّسهيل ١٤٧.

[8] انظر الكتاب ٣٢/١ و ٤٠٨، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٣، والمقتضب ١٤٠/٤، وعلل النحو ٢٠٧، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٥٨- ٢٥٩، والمرتجل ٢٣٣-٢٣٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٤، وشرح التَّسهيل ١٧٠/٣، والجنى الداني ٧٨-٧٩، والمغني ٢٣٨- ٢٣٩.

كما في قوله[1]:

يَضحَكنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

أي: عن مثل البرد، وقوله[2]:

بِكاللقوةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فَلَمْ أكن لِأَولَعَ إلّا بالكَمِيّ المقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضَّرورة، وأجازه كثيرون –منهم الفارسي والناظم– في الاختيار[3].

(وَكَذا عَن وَعَلَى) استعملا اسمين: الأوَّل بمعنى (جانب)[4]، والثّاني بمعنى (فوق)[5] **(مِن أجلِ ذا عَلَيهِما مِن دَخَلا)** في قوله[6]:

وَلَقَدْ أَراني لِلِّرماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يمِينِي تارَةً وَأَمامِي

---

[1] هو العجاج، والرجز له في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢، والمقاصد النحوية ١٢٣٥/٣، وشرح شواهد المغني ٥٠٣/١، والخزانة ١٦٦/١٠، وهو بلا نسبة في العين (غ ض ر ف)، وإصلاح المنطق ٢٥٥، وجمهرة اللغة (هـ م م)، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري ١٤٩، والصحاح (هـ م م)، والمفصل ٣٨٥، واللباب ٣٦٢/١، وابن يعيش ٤٢/٨ و ٤٤، وتوجيه اللمع ٢٣٦، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٤/٤، وابن الناظم ٣٧٠، واللسان (هـ م م)، واللمحة ٢٤٩/١، والجنى الداني ٧٩، والمغني ٢٣٩. وعجزه: تحت عرانين أنوف شمّ.

[2] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٨١٣/٢، وشرح التَّسهيل ١٧٠/٣، وابن الناظم ٣٧١، والتذييل والتكميل ٢٦٢/١١، والجنى الداني ٨٢، والمقاصد النحوية ١٢٣٦/٣، والهمع ١٩٧/٤.

[3] ومنهم الأخفش أيضًا. وقد نبَّه على هذا المرادي وابن هشام والمكودي. وانظر الكتاب ٤٠٨/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٥٨– ٢٥٩، وشرح التَّسهيل ١٧٠/٣، والجنى الداني ٧٨– ٧٩، والمغني ٢٣٨– ٢٣٩، والمكودي ٤٠٨/١، وابن الجزري ١٦٧.

[4] انظر الكتاب ٤٢٠/١ و ٢٢٨/٤، والأصول ٤٣٧/١، وأسرار العربية ٢٣٢.

[5] انظر الكتاب ٢٦٨/٣ و ٢٣١/٤، والإبل للأصمعي ٩٨، والمقتضب ٥٣/٣، والأصول ٢١٦/٢، وحروف المعاني والصفات ٢٣.

[6] هو قطري من الفجاءة، والبيت له في ديوانه ١٧١، وأمالي القالي ١٩٠/٢، وفصل المقال ١٥٥، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٥/١، وأمالي ابن الشجري ٥٣٧/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٨/٢، والحماسة المغربية ٦٢٢/١، وتوجيه اللمع ٢٣٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٧، وشرح التَّسهيل ٩٢/٢، وتعليق الفرائد ١٨٨/٤، والمقاصد النحوية ١٢٤٣/٣، والتَّصريح ١٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١، والخزانة ١٥٨/١٠، وله أو للعباس بن مرداس في شرح الحماسة للفارسي ١١٥/٢، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٢، واللباب ٣٥٨/١، وابن يعيش ٤٠/٨، وشرح التَّسهيل ١٤٠/٣، والمغني ١٩٩، وابن عقيل ٢٩/٣.

وكقولِه[1]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تمَّ ظِمؤُها تَصِلُّ وَعنْ قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ

[٣٧٩- ومُذْ ومُنْذُ اسْمانِ حَيْثُ رَفَعا أوْ أُولِيا الفِعْلَ كَـ جِئْتُ مُذْ دَعا

٣٨٠- وإنْ يَجُرّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُما وفِي الحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ]

(**وَمُذ وَمُنذُ**) يستعملان أيضًا اسمين وحرفين[2]: فهما (**اسمانِ حَيثُ رَفَعا**) اسمًا مفردًا (**أو أُولِيا**) جملةً، كما إذا أوليا (**الفِعلَ**) مع فاعله، وهو الغالب، ولهذا اقتصر على ذكره، أو المبتدأ مع خبره.

فالأوَّل نحو: (ما رأيتُهُ مُذْ يَومانِ، أو مُنْذُ يومُ الجمعةِ)، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر، والتَّقدير: أمد انقطاعِ الرؤية يومان، وأوَّلُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وقد أشعر بذلك قوله: (حيثُ رفَعا)، وقيل: بالعكس، والمعنى: بيني وبين الرؤية يومان[3]، وقيل: ظرفان، وما بعدهما فاعل بفعل محذوف؛ أي: مذ كان -أو مُذْ مضى- يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين[4]، واختاره السهيلي[5] والناظم في «التَّسهيل»[6].

---

[1] هو مزاحم العقيلي، والبيت له في الإبل للأصمعي ٩٨، ونوادر أبي زيد ١٦٣، وأدب الكاتب ٥٠٤، وتهذيب اللغة (ع ل ي) و (ص ل ل)، والأزهية ١٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٣/١، وابن يعيش ٣٨/٨، وضرائر الشعر ٣٠٥، واللسان (ص ل ل)، والمقاصد الشافية ٦٧٠/٣، والنحوية ١٢٤٠/٣، والتَّصريح ١٩/٢، وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١، والخزانة ١٤٧/١٠، وهو لكعب بن زهير أو مزاحم بن العقيل في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٦/٥، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب ٥٣/٣، وجمهرة اللغة في أبواب الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض ١٣١٤/٣، والإيضاح العضدي ٢٥٩، وأسرار العربية ٢٣٤، والبديع ٢٦١/١، واللباب ٣٥٩/١، والمقرَّب ١٩٦/١، وشرح التَّسهيل ١٤٠/٣، واللمحة ٢٣١/١، والارتشاف ٢٤٥٤/٥، والجنى الداني ٤٧٠، والمرادي ٤٠٧/١، والمغني ١٩٤، وابن عقيل ٢٨/٣، والمكودي ٤٠٩/١، والبهجة المرضية ٢٥٢/١. ويروى: تم خِمْسُها، ويروى: ببيداء.

[2] انظر البسيط لابن أبي الربيع ٨٥٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣/٢.

[3] ومذهب المبرد وابن السراج وأبي علي أن مذ مبتدأ، ويومان خبره، ومذهب الأخفش والزجاج والزجاجي وابن جني العكس. انظر المقتضب ٣٠/٣، والأصول ١٣٧/٢، وأمالي الزجاجي ١٤٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١٢٦/١، والإيضاح العضدي ٢٦١، والبديع ٢٥٨/١، وتوجيه اللمع ٢٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٨/٣، والمغني ٤٤٢، والمساعد ٥١٣/١ -٥١٥.

[4] انظر الإنصاف ٣٢٦، وابن يعيش ٤٤/٨ -٤٥، وشرح التَّسهيل ٢١٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٨/٣، والجنى الداني ٥٠٢.

[5] انظر الارتشاف ١٤١٨/٣، والجنى الداني ٥٠٢.

[6] انظر التَّسهيل ٩٤، وشرحه ٢١٧/٢، والارتشاف ١٤١٨/٣.

والثّاني (كَجِئتُ مُذ دَعا)، وقوله[1]:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ .....

وقوله[2]:

وَما زِلْتُ أَبغِي الخَيْرَ مُذْ أَنا يافِعٌ .....

والمشهور أنَّهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة[3]، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر[4].

(وَإن يَجُرّا) فهما حرفا جرّ، ثمَّ إن كان ذلك **(فِي مُضِيٍّ فَكَمِن هُما)** في المعنى، نحو: (ما رأيته مذ يومِ الجمعة، ومنذ يومِ الجمعة)؛ أي: من يوم الجمعة **(وَفِي الحُضُورِ مَعنَى فِي استَبِن)** بهما، نحو: (ما رأيته مذ يَومِنا، أو منذ يَوْمنا)؛ أي: في يومنا. هذا مع المعرفة كما رأيت، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى (من) و(إلى) معًا كما في المعدود، نحو: (ما رأيته مذ -أو منذ- يومين)، وكونهما إذا جَرّا حرفَيْ جرّ هو ما ذهب إليه الأكثرون[5]، وقيل: هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما[6].

تنبيهات:

الأوَّل[7]: أكثر العرب[8] على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه،

---

[1] تقدم تخريج البيت ص٢٢٦، وعجزه: فسما فأدرك خمسة الأشبار.

[2] هو الأعشى، والبيت له في ديوانه ١٨٥، ومعجم البلدان ٢٧٣/٥، وتذكرة النحاة ٥٨٩، ٦٣٢، وتخليص الشواهد ٢٢٨، والمقاصد النحوية ١٢٥٨/٣، والتَّصريح ٢١/١، ٣٢٦، وشرح شواهد المغني ٧٥٧/٢، وهو بلا نسبة في المغني ٤٤٢، وإرشاد السالك ٤٦٢/١، والبهجة المرضية ٢٥٢/١، والهمع ٢٢٣/٣. وعجزه: وليدًا وكهلًا حين شبتُ وأمردا. ويروى: أبغي المال، و: المجدَ.

[3] وهذا المذهب المنسوب لسيبويه، واختاره السيرافي وأبو علي وابن مالك. انظر الكتاب ١١٧/٣، وشرحه للسيرافي ٣٣١/٣، وشرح التَّسهيل ٢١٦/٢، وابن الناظم ٣٧٢، والهمع ٢٢٣/٣.

[4] هذا مذهب الأخفش، واختاره ابن السراج وابن عصفور. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢، والارتشاف ١٤١٧/٣، والمساعد ٥١٢/١. وهذه العبارة عبارة المغني بحروفها ٤٤٢.

[5] وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور، وصححه المرادي. انظر الكتاب ٢٢٦/٤، وشرحه للسيرافي ١٠٣/٥، والتعليقة ٢٢٨/٢، والجنى الداني ٥٠٣، والمرادي ٤٠٩/١، والهمع ٢٢٥/٣.

[6] قال بهذا أبو علي. انظر التعليقة ٢٢٨/٢.

[7] سبق ابن هشام إلى هذا التنبيه. انظر المغني ٤٤١، والهمع ٢٢٥/٣.

[8] انظر تفصيل لغات العرب فيهما في شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢ -٥٦، والارتشاف ١٤٢٠/٣، واللسان (م ن ذ).

كقولِه[1]:

..... وَرَبْعٍ عَفَتْ آثارُهُ مُنْذُ أزْمانِ

وعلى ترجيح رفع (مذ) للماضي على جره؛ فمن القليل فيها قوله[2]:

لِمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

الثّاني[3]: أصل (مذ): (منذ) بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من (مُذْ) عند ملاقاة الساكن، نحو: (مُذُ اليوم)، ولولا أنَّ الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: مُذُ زمنٍ طويلٍ، فيضم مع عدم الساكن؛ وقال ابن ملكون[4]: هما أصلان؛ لأنَّه لا يتصرَّف في الحرف وشبهه، ويردَّه تخفيفهم (أنَّ)، و(كأنَّ)، و(لكنَّ) و(ربَّ)، وقال المالقي[5]: إذا كانت (مذ) اسمًا فأصلها: (منذ)، أو حرفًا فهي أصل.

الثّالث[6]: بقي من الحروف (رُبَّ)، وهي للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا[7]:

---

[1] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٨٩، والمقاصد النحوية ١٢٥٣/٣، والتَّصريح ١٧/٢، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ و ٧٥٠/٢، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٣٤١/٧، والجنى الداني ٥٠٣، والمرادي ٤٠٩/١، وأوضح المسالك ٤٩/٣، والمغني ٤٤١، وإرشاد السالك ٤٦٣/١، والهمع ٢٢٥/٣. وصدره: قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان. ويروى: عفت آياته.

[2] هو زهير بن أبي سلمى، والبيت له في ديوانه ٨٦، ومعاني القرآن للزجاج ٤٧٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٢/١، وتهذيب اللغة (م ن ن)، والصحاح (م ن ن)، والأزهية ٢٨٣، ومختارات ابن الشجري ٩/٢، وأسرار العربية ٢٤٨، والإنصاف ٣١٥، ومعجم الأدباء ٢٧١١/٦، وابن يعيش ٩٣/٤ و ١١/٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٤، واللسان (م ن ن) و (هـ ج ر)، والمقاصد الشافية ٥٨٩/٣، والمقاصد النحوية ٤٢/١ و ١٢٤٨/٣، والتَّصريح ١٧/٢، وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢، والخزانة ٤٣٩/٩، وهو بلا نسبة في التعليقة ٢٤/١، والحجة لأبي علي ٤٠٦/٦، ورصف المباني ٣٨٦، وأوضح المسالك ٤٨/٣، والمغني ٤٤١، وإرشاد السالك ٤٦٣/١، والهمع ٢٢٦/٣. ويروى: من حجج ومن دهر.

[3] سبق ابن هشام إلى هذا التنبيه أيضًا. انظر المغني ٤٤٢.

[4] إبراهيم بن محمد بن ملكون، أحد نحاة الأندلس، وكان نحويًّا فاضلًا، أخذ عنه أئمة هذا الشأن كأبي علي الشَّلوبين وابن خروف، توفي سنة أربع وثمانين وخمسمئة. انظر إنباه الرواة ١٩٦/٤، وبغية الوعاة ٤٣١/١. وانظر قوله في الارتشاف ١٤١٥/٣، والجنى الداني ٣٠٥، والمساعد ٥١٢/١.

[5] انظر قوله في رصف المباني ٣٨٧، والجنى الداني ٣٠٥، والمغني ٤٤٢.

[6] هذا التنبيه مستفاد من شرح التَّسهيل ١٧٨/٣.

[7] هذا ما ذهب إليه ابن مالك، وعدَّه مذهب سيبويه، وتابعه عليه ابن هشام، وهو مخالف للمشهور عن الأئمة، قال الزجاج: ((من قال: إن رُبَّ يُعْنِيَ بها الكثير، فهذا ضِدُّ ما يَعْرِفُه أهلُ اللغةِ؛ لأن الحروف التي جاءت لمعنىً تكون على ما وضعت العَربُ. فربَّ موضوعة للتقليل، وكم موضوعة للتكثير)) وقال القيسي: ((فإن قيل: هي مختصة بمعنى التقليل فقط، أم تكون للتقليل والتكثير؟ فالجواب: أنها للتقليل خاصة، وبه قال جلة النحويين، وكبراء البصريين... كالخليل، وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي الحسن الأخفش، وسعيد بن مسعدة، وأبي عثمان المازني،

فالأوَّل كقولِه صلى الله عليه وسلم[1]: ((يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنْيا عاريةٌ يومَ القِيامَةِ))، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يا رُبَّ صائِمِهِ لَنْ يَصُومَهَ وقائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ)[2].

والثّاني كقولِه[3]:

ألا رُبَّ مَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوانِ

[٣٨١. وبَعْدَ مِنْ وعَنْ وباءٍ زِيدَ ما فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِما

٣٨٢. وزِيدَ بَعْدَ رُبَّ والكافِ فَكَفْ وقَدْ تَلِيهِما وجَرٌّ لَمْ يُكَفْ]

(**وَبَعدَ مِن وَعَن وَباءٍ زِيدَ ما فَلَم تَعُق عَن عَمَلٍ قَد عُلِما**) لعدم إزالتها الاختصاصَ، نحو: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿ عَمَّا قَلِيلٖ ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩][4].

وأبي عمر الجرمي، وأبي العباس المبرد، وأبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي علي الفارسي، وأبي الحسن الرماني، وأبي الفتح ابن جني، وأبي سعيد السيرافي. وكذلك جلة الكوفيين، كالكسائي، والفراء... ولا مخالف لهؤلاء، إلا صاحب "كتاب العين" فإنه صرح أنها للتكثير، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل))، وقد ذكر أبو حيان جملة من الأقوال في دلالتها واختار أنها لم توضع لتقليل، ولا لتكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، بينما رجَّح المرادي والشاطبي مذهب الجمهور، وظاهر كلام سيبويه موافق لفهم ابن مالك. انظر الكتاب ١٥٦/٢ و ١٦١ و٥١٨/٣، ومعاني القرآن للزجاج ١٧٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٨٦/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٩٢/٢، وتهذيب اللغة (ر ب ب)، والبغداديات ٢٨٨، والصاحبي ١٠٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٩/١، والبديع ٢٤٨/١، والتبيان ٧٧٦/٢، وسفر السعادة ٨٥٤/٢، وشرح التَّسهيل ١٧٨/٣، واللمحة ٢٥٥/١، والارتشاف ١٧٣٨/٤، ورصف المباني ٢٦٦، والجنى الداني ٤٣٩-٤٤٠، والمقاصد الشافية ٧٧/١، والمغني ١٨٠.

[1] رواه البخاري والترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها. انظر البخاري ٤٩/٢، والترمذي ٤٨٧/٤، وشرح التَّسهيل ١٧٨/٣، والمغني ١٨٠، وأوضح المسالك ٥١/٣.

[2] انظر معاني القرآن للفراء ١٥/٢، والصحاح (ع ر ض)، وشرح التَّسهيل ١٧٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٤/١١.

[3] البيت مختلف في نسبته، فهو لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢٦٦/٢ و ١١٥/٤، والأصول ٣٦٤/١، وشرح الكتاب للرماني ٣١٣، والتَّصريح ١٨/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٢، وله أو لعمرو الجنبي في المقاصد النحوية ١٢٨٣/٣، وشرح شواهد المغني ٣٩٩/١، والخزانة ٣٨١/٢، ١٧٤، وهو بلا نسبة الحجة ٤٠٩/١، وشرح التصريف للثمانيني ٤٧٤، واللباب ٤٠٠/٢، والمقرَّب ١٩٩/١، وابن يعيش ٤٨/٤ و ١٢٦/٩، وشرح التَّسهيل ١٧٨/٣، والارتشاف ١٧٤٤/٤، ورصف المباني ٢٦٦، والجنى الداني ٤٤١، وأوضح المسالك ٥١/٣، والمغني ١٨١. ويروى: عجبت لمولود... ولا شاهد فيه.

[4] وقد يُعبَّر عن ما بأنها صلة أو لغو أو زائدة في هذه الحالة. انظر العين (ب ع ض)، والكتاب ٧٦/٣، ومعاني القرآن لفراء ٢٤٤/١، وللأخفش ١٤٢/١، وحروف المعاني والصفات ٥٤.

(**وَزِيدَ بَعدَ رُبَّ والكافِ فَكَف**) عن الجرّ غالبًا، وحينئذ يدخلان على الجمل[1]، كقولِه[2]:

رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَناجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ

وكقولِه[3]:

..... كما الحَبِطاتُ شَرُّ بَنِي تميمِ

(**وَقَد تَلِيهِما وَجَرٌّ لَم يُكَف**)[4]، كقولِه[5]:

رَبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءَ

وكقولِه[6]:

---

[1] رب المكفوفة، لا تدخل إلا على الفعل، عند سيبويه، فإنه قال: ((جعلوا ربَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل))، ودخولها على الاسم شاذ عنده، ويجيزه المبردُ—فيما حُكي عنه، وما في المقتضب موافق لسيبويه—والجزوليُّ والزمخشري وابن مالك. انظر الكتاب ١١٥/٣، والمقتضب ٥٥/٢، والمفصل ٣٨٣، والمقدمة الجزولية ١٢٦، والتَّسهيل ١٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٤، والجنى الداني ٤٥٦.

[2] هو أبو دؤاد الإيادي، والبيت له في ديوانه ٣١٦، والطبري ٦٠/١٧، والأزهية ٩٤ و ٢٦٦، والمفصل ٣٨٣، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٧/١، وابن يعيش ٢٩/٨، وشرح التَّسهيل ١٧٢/٣، والجنى الداني ٤٥٥، والمغني ٤٠٨، والمقاصد النحوية ١٢٦٠/٣، والتَّصريح ٢٢/٢، والخزانة ٥٨٦/٩، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (م هـ ر)، وشرح الكافية الشافية ٨١٩/٢، وابن الناظم ٣٧٤، والارتشاف ١٧٣٩/٤، والمرادي ٣٩١/١، والجنى الداني ٤٤٨، وابن عقيل ٣٣/٣، وابن الجزري ١٦٧. ويروى بخفض الجامل وصفته.

[3] هو زياد الأعجم، والبيت له في ديوانه ٩٧، والأزهية ٧٧، وتذكرة النحاة ٣١١، والمقاصد النحوية ١٢٧٥/٣، والخزانة ٢٠٤/١٠، وهو بلا نسبة في الحيوان ٣٦٣/١، وأمالي ابن الشجري ٥٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ٨١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٧/٤، والجنى الداني ٤٥٦، وابن عقيل ٣٢/٢. وصدره: فَإنَّ الحُمرَ من شرِّ المطايا. ويروى: الخَمرَ.

[4] وهو قليل، كما نص عليه ابن مالك وابن هشام. انظر الأصول ٤٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ٨١٧/٢، وأوضح المسالك ٦٥/٣.

[5] هو عدي بن الرعلاء الغساني، والبيت له في الأصمعيات ١٥٢، والاشتقاق ٤٨٦، ومعجم الشعراء ٢٥٢، والأزهية ٨٢ و ٩٤، وأمالي ابن الشجري ٥٦٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٧/١، واللمحة ٢٦٠/١، والتَّصريح ٢١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٢٥/٢، والخزانة ٥٨٢/٩، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ن ج ل)، والبديع ٢٥١/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٤/٤، والجنى الداني ٤٥٦، والمغني ١٨٣، والمكودي ٤١٢/١.

[6] هو عمرو بن براقة الهمداني، والبيت له في الوحشيات ٣٢، وشرح القصائد السبع للأنباري ٢٦٤، وأمالي القالي ١٢٢/٢، والمقاصد النحوية ١٢٦٣/٣، والتَّصريح ٢١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٠٠/١، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٧١/٣، وشرح الكافية الشافية ٨١٧/٢، وابن الناظم ٣٧٥، والارتشاف ١٧١٣/٤، والجنى الداني ١٦٦ و ٤٨٢، والمرادي ٤١٢/١،

وَنَنْصُرُ مَوْلانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَما النّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجارِمُ

تنبيهٌ:

الغالب على (رُبَّ) المكفوفة بـ(ما) أن تدخل على فعل ماضٍ[1]، كقولِه[2]:

رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ .....

وقد تدخل على مضارع نزِّل منزلته لتحقق وقوعه[3]، نحو: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢]، وندر دخولها على الجملة الاسمية[4]، كقولِه[5]:

رُبّما الجامِلُ المُؤَبِّلُ فِيهِم .....

حتى قال الفارسي[6]: يجب أن تقدر (ما) اسمًا مجرورًا بمعنى شيء، و(الجامل) خبرًا لضمير محذوف، والجملة صفة (ما)؛ أي: رب شيء هو الجامل المؤبل[7].

[٣٨٣- وحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ والفا وبَعْدَ الواوِ شاعَ ذا العَمَلْ]

والمغني ٢٣٦، وابن عقيل ٣٥/٣، والمقاصد الشافية ٧٠٠/٣، والمكودي ٤١٣/١، وابن الجزري ١٧٠، والبهجة المرضية ٢٥٤/١، والخزانة ٢٠٧/١٠.

[1] هذا قول الكسائي والفراء وابن السراج وأبي علي. انظر معاني القرآن للفراء ٨٢/٢، والطبري ٦٠/١٧، والإيضاح العضدي ٢٥٣، والمرتجل ٢٣٢، والكناش ٧٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٤، والجنى الداني ٤٥٦.

[2] هو جذيمة الأبرش، والبيت له في الكتاب ٥١٨/٣، وطبقات فحول الشعراء ٣٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٤/١، والأزهية ٩٤ و ٢٦٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢، والصحاح (ش م ل)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٦/١، والمرتجل ٢٣٢، وتوجيه اللمع ٥٣٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩، واللسان (ش ي خ) و (ش م ل)، والمقاصد الشافية ٥٤٠/٥، والنحوية ١٢٧٣/٣، والتَّصريح ٢٢/٢، وشرح شواهد المغني ٣٩٣/١، والخزانة ٤٠٤/١١، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٥/٣، والأصول ٤٥٣/٣، وكتاب اللامات ١١١، والإيضاح العضدي ٢٥٣، وكتاب الشعر ٣٩٢، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤٠/١، وابن يعيش ٤٠/٩، والمقرب ٧٤/٢، والتَّصريح ٢٠٦/٢، والمغني ١٨٣، والبهجة المرضية ٢٥٣/١. وعجزه: ترفعن ثوبي شمالات.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٨٢/٢، والتبيين ٢٩١.

[4] وهو عند سيبويه ومن وافقه شاذ أو مؤول، وأجازه المبرد ومن وافقه، وصحح ابن مالك مذهبهم. انظر الكتاب ١١٥/٣، وشرح التَّسهيل ١٧٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٤، والتذييل والتكميل ٢٧٣/١١.

[5] سبق تخريجه صـ٥٨٢.

[6] انظر شرح التَّسهيل ١٧٤/٣، والجنى الداني ٤٥٦. وانظر تأويلًا قريبًا منه لأبي علي في الحجة ٤١/٥.

[7] أفاد أبو حيان أن ما نُسب للفارسي هو مذهب الجمهور. انظر التذييل والتكميل ١٢٠/٣ و ٢٧٤/١١.

(**وَحُذِفَت رُبَّ**) لفظًا (**فَجَرَّت**) منوية (**بَعدَ بَل والفا**)، لكن على قلة[1]، كقولِه[2]:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ

لا يُشْتَرَى كَتّانُهُ وَجَهْرَمُهُ

وقوله[3]:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبابْ

وقوله[4]:

فمِثْلِك حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ .....

وقوله[5]:

---

[1] انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٥/١، وشرح التَّسهيل ١٨٦/٣، والمحصول ٧١٢/٢.

[2] هو رؤبة، والرجز له في ديوانه ١٥٠، والبصريات ٦٩٧/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٨/٢، ومعجم البلدان ١٩٤/٢، وابن الناظم ٣٧٦، واللسان (ن د ل) و (ج هـ ر م)، والمرادي ٤١٣/١، وابن جابر ٦١/٣، والمقاصد الشافية ٧٠٢/٣، والنحوية ١٢٦٦/٣، وشرح شواهد المغني ٣٤٧/١، وهو بلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٢/١، والإنصاف ٤١٧، والبديع ٢٥٣/١، واللباب ٣٦٦/١، وابن يعيش ١٠٥/٨، وشرح التَّسهيل ١٨٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٣، واللمحة ٢٥٨/١، والكناش ٧٩/٢، ورصف المباني ٢٣٢، وشرح الشذور ٤١٧، والمغني ١٥٢، وإرشاد السالك ٤٦٧/١، وابن عقيل ٣٧/٣، وتمهيد القواعد ٣٠٥٧/٦، وابن الجزري ١٧١، والبهجة المرضية ٢٥٤/١. ويروى: مثل الأكام...

[3] هو رؤبة، والرجز له في ديوانه ٦، وتهذيب اللغة (ص ب ب)، واللسان (ص ب ب)، والخزانة ٣٢/١٠، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٤٠/١، والبصريات ٦٩٨/١، ومقاييس اللغة (ص ب ب)، وأمالي ابن الشجري ٢١٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٧/٤، والارتشاف ١٧٤٦/٤، والمغني ١٨٢، وشرح شواهد المغني ٤٠٣/١. ويروى: صعد وآكام.

[4] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ١٢، وجمهرة أشعار العرب ١٢١، والكتاب ١٦٣/٢، وطبقات فحول الشعراء ٤٢/١، والأضداد للأنباري ١٨٦، وشرح القصائد السبع الطوال له ٣٩، ومعجم ديوان الأدب ٤٢٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٣٣٤/١، والأزهية ٢٤٤، وإسفار الفصيح ٧٨٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣١١/١، وشرح التَّسهيل ١٨٨/٣، واللسان (ر ض ع) و (غ ي ل)، والجنى الداني ٧٥، وشرح الشذور ٤١٦، والمقاصد الشافية ٧٠٢/٣، والنحوية ١٢٦٦/٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٢/١، والخزانة ٣٣٤/١، وهو بلا نسبة في البديع ٢٥٣/١، والمحصول ٧١٢/٢، والارتشاف ١٧٤٦/٤، ورصف المباني ٤٥٠، أوضح المسالك ٧٣/٣، والمغني ١٨١، وابن عقيل ٣٦/٣، والمكودي ٤١٣/١، وابن الجزري ١٧٠، والبهجة المرضية ٢٥٤/١. وعجزه: فألهيتها عن ذي تمائم محول. ويروى: ومثلِك بِكرًا قد طرقتُ وثَيِّبًا. ويروى برفع مثلك.

[5] هو المتنخل مالك بن عويمر الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ١٩/٢، وجمهرة أشعار العرب ٤٧٨، وأمالي ابن الشجري ١٣٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٣، والمقاصد النحوية ١٢٧٨/٣، وللهذلي في التذييل والتكميل ٣١٤/١١، والجنى الداني

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ .....

(**وَبَعدَ الواوِ شاعَ ذا العَمَل**) بكثرة[1]، كقولِه[2]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخى سُدُولهُ .....

تنبيهان:

الأوَّل: قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف، كقولِه[3]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ

وهو نادر[4]. وقال في «التَّسهيل»[5]: «تجر (رب) محذوفةً: بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليلًا، ومع التجرد أقلّ»، ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية؛ أي: كثير بالنسبة إلى (بل)[6].

٧٥، والمقاصد الشافية ٧٠٢/٣، ولتأبط شرًا في أمالي ابن الشجري ٢١٨/١، ولعله سهو من ابن الشجري، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٦١، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٧/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣١١/١، والمرتجل ٢٢٥، واللباب ٣٦٦/١، وابن يعيش ١١٨/٢ و ٥٣/٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٥، وشرح التَّسهيل ١٨٨/٣، والمحصول ٧١٢/٢، والكناش ٧٩/٢. وعجزه: نواعم في المروط وفي الرياط. ويروى: بهنَّ حينًا.

[1] انظر الأصول ٤٢٠/١، والمحصول ٧١٠/٢، والمغني ٤٧٣.

[2] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ١٨، وجمهرة أشعار العرب ١٣٢، وطبقات فحول الشعراء ٨٥/١، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٧٤، وشرح التَّسهيل ١٨٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٢، والمقاصد الشافية ٧٠٣/٣، والمقاصد النحوية ١٢٦٨/٣، والخزانة ٣٢٦/٢ و ٣٧١/٣، وهو بلا نسبة في ابن الناظم ٣٧٧، والمرادي٤١٣/١، وأوضح المسالك ٧٥/٣، والمغني ٤٧٣، والمكودي ٤١٤/١. وعجزه: عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي.

[3] هو جميل بثينة، والبيت له في ديوانه ١٨٩، والعين (ط ل ل)، وأمالي القالي ٢٤٦/١، والصحاح (ج ل ل)، واللسان (ج ل ل)، والمغني ١٦٤، والتَّصريح ٢٣/٢ و ٤٠٣، وشرح شواهد المغني ٣٦٥/١، والخزانة ٢٠/١٠، وهو بلا نسبة في الأضداد للأنباري ٩١، وشرح القصائد السبع الطوال له ٣٩، وتهذيب اللغة (ج ل ل)، والحجة لأبي علي ٢٠٦/٥، والإنصاف ٣٢٣ و ٣٣٥، والبديع ٢٥٣/١، وابن يعيش ٢٨/٣ و ٧٩ و ٥٢/٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٤، وشرح التَّسهيل ١٨٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٤، والتذييل والتكميل ٣١٦/١١، ورصف المباني ٢٦٩، والجنى الداني ٤٥٥، والمرادي ٤١٣/١، والمغني ١٨٢، وابن عقيل ٣٨/٣، وتمهيد القواعد ٣٠٥٧/٦، وابن الجزري ١٧١، والبهجة المرضية ٢٥٤/١، والهمع ٢٢٣/٤.

[4] ونص السيرافي على عدم جوازه. انظر شرحه للكتاب ٤٠٨/٣.

[5] انظر التَّسهيل ١٤٨، وشرحه ١٨٦/٣.

[6] لأنه لم يرد إلا في بيتين، كما نقل المرادي. انظر الجنى الداني ٤٥٥.

الثّاني: قال في «التَّسهيل»[1]: «وليس الجرّ بالفاء و(بل) باتفاق»، وحكى ابنُ عصفور[2] أيضًا الاتفاق، لكن في «الارتشاف»[3]: وزعم بعضُ النحويين أنَّ الجرّ هو بالفاء و(بل)؛ لنيابتهما منابَ (رُبَّ)[4]، وأمّا الواو فذهب الكوفيُّون والمُبرِّد[5] إلى أنَّ الجرّ بها، والصَّحيح أنَّ الجرّ بـ(رب) المضمرة، وهو مذهب البصريِّين[6].

[٣٨٤. وقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدا]

(**وَقَد يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ**) من الحروف (**لَدَى حَذفٍ**) وهذا بعضُه يُرى غير مطّرِدٍ يُقْتَصَر فيه على السماع[7]، وذلك كقول رؤبة –وقد قيل له: كيف أصبحت؟ – قال: خيرٍ عافاكَ اللهُ، التَّقدير: على خيرٍ[8]، وقوله[9]:

..... أَشارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأصابعُ

---

[1] انظر التَّسهيل ١٤٨، وشرحه ١٨٩/٣.

[2] انظر الجنى الداني ٢٣٧.

[3] انظر الارتشاف ١٧٤٦/٤.

[4] وهذا محمول على وهم من يقول به، فقد قال أبو علي: ((وهذا لا نعلم أحدًا به اعتداد يقوله)). انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٠/١، وأمالي ابن الشجري ٢١٨/١، والمرتجل ٢٢٥، والجنى الداني ٢٣٧.

[5] خالف أكثر النحاة قولهم في هذا، وقال ابن جابر عنه: ليس بصحيح. انظر المقتضب ٣٤٦/٢–٣٤٨، والإنصاف ٣٢٢، والارتشاف ١٧٤٦/٤، والمغني ٤٧٣، وابن جابر ٦٤/٣.

[6] وقد استشكل أبو علي قول البصريين، وعدَّه ابن إياز موضع نظر. انظر الكتاب ١٠٦/١، والأصول ٤٢٠/١، والبصريات ٨٧٢/٢، والإنصاف ٣٢٢، والمحصول ٧١١/٢، والارتشاف ١٧٤٦/٤، والمغني ٤٧٣.

[7] وهو قليل شاذ لا يقاس عليه، وقد خرَّج سيبويه شواهد على وجه قريب من هذا، وربما يُعدُّ غلطًا. انظر الكتاب ٢٩/٣، والأصول ٢٥٢/١، وأمالي ابن الحاجب ٧١٣/٢، و شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، والارتشاف ١٧٥٧/٤.

[8] انظر معاني القرآن للفراء ١٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ٢٨٢/١، والإنصاف ٣٣٥، وتوجيه اللمع ٥٨٥، والتذييل والتكميل ٢٥/٨، والمغني ٨٣٩. وقد قدَّر ابن جابر الحرف المحذوف باء. انظر ابن جابر ٦٦/٣.

[9] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٤٢٠/١، وشرح النقائض لأبي عبيدة ٨٢٨/٣، وتخليص الشواهد ٥٠٤، والمقاصد النحوية ٩٨٨/٢، والتَّصريح ٣١٢/١، والخزانة ١١٣/٩، وهو بلا نسبة في التَّسهيل ٨٣، وشرحه ١٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٣٧/٤، والارتشاف ١٧٦٠/٤، والمرادي ٤١٦/١، والمغني ١٥، وابن عقيل ٣٩/٣، والمقاصد الشافية ١٤٣/٣ و ٧٠٧، وتعليق الفرائد ٢١٨/١. وصدره: إذا قيل أي النّاس شر قبيلة؟ وقد تقدم صـ٤٣٤.

وقوله[1]:

..... حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأعْلامِ

أي: إلى كليب، وإلى الأعلام.

(**وَبَعضُهُ يُرَى مُطَّرِدا**) وذلك في ثلاثة عشر موضعًا:

الأوَّل: لفظ الجلالة في القسم دون عوض، نحو: (اللهِ لأفْعَلَنَّ)[2].

الثّاني: بعد (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ، نحو: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت)؛ أي: من درهم[3]، خلافًا للزجاج[4] في تقديره الجرّ بالإضافة كما يأتي في بابها.

الثّالث: في جواب ما تَضَمَّنَ مثلَ المحذوفِ[5]، نحو: (زيدٍ)، في جواب: (بِمَنْ مَرَرْتَ).

الرّابع: في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل[6]، نحو: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية: ٤- ٥]؛ أي: وفي اختلاف الليل، وقوله[7]:

---

[1] البيت بلا نسبة في حروف المعاني والصفات ٨٢، والصحاح (أ ل ف)، وتوجيه اللمع ١٧٥، وشرح التَّسهيل ١٥١/٢، وابن الناظم ٣٧٨، واللسان (أ ل ف)، والارتشاف ١٧٦٠/٤، وابن عقيل ٤٠/٣، وابن جابر ٦٦/٣، والمقاصد النحوية ١٢٧١/٣، والهمع ٢٢١/٤. وصدره: وكريمةٍ من آل قيس ألفته.

[2] أجازه سيبويه والفراء، ووافقهم ابن عصفور، وأنكره المبرد، وقصره ابن الجرزي على السماع. انظر الكتاب ٤٩٨/٣، ومعاني القرآن للفراء ٤١٣/٢، والمقتضب ٣٣٦/٢، والبصريات ٩١١/٢، وضرائر الشعر ١٤٥، والمغني ٤٧٢، و المقاصد الشافية ٧٠٩/٣، وابن الجزري ١٧١.

[3] هذا مذهب سيبويه والخليل، قال سيبويه: ((وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى مِن، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان، وصارت على عوضًا منها)) ونقل ابن الوراق اتفاق النحويين على جواز حذف (من) في هذه الحالة. انظر الكتاب ١٦٠/٢، وعلل النحو ٣١٦، وابن الوردي ١٨٩، والمغني ٤٧٢، وابن جابر ٦٧/٣، و المقاصد الشافية ٧٠٩/٣، والبهجة المرضية ٢٥٥/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٤١٩/٢، وابن الناظم ٣٧٨، وشرح الشذور ٣٣٢، والمساعد ١٠٩/٢، وابن جابر ٦٧/٣.

[5] ولا يجيز الفراء وابن جني والعكبري الجر في هذه الحالة، ويوجبون إعادة الجار. انظر معاني القرآن للفراء ١٩٦/١، واللمع ٢٣١، وشرح المقدمة المحسبة ١٧٥/١، واللباب ١٣٢/٢، وتوجيه اللمع ٥٨٥، والمغني ٤٧٢، وابن جابر ٦٨/٣، و المقاصد الشافية ٧١٠/٣.

[6] ولا يجيز المبرد الجر في هذا الحالة، والجواز مذهب الأخفش والزجاج. انظر المقتضب ١٩٥/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٤٣١/٤، والمغني ٤٧٢، و المقاصد الشافية ٧١١/٣.

[7] هو محمد بن يسير، والبيت له في الأغاني ٤٠/١٤، والشعر والشعراء ٨٨٣، وشرح الحماسة للفارسي ٣٦/٣، وللتبريزي ٣٤/٢، والحماسة المغربية ١٢٣٩/٣، ونسبه ابن المعتز لجحشويه في طبقات الشعراء ٣٠٨، وهو بلا نسبة في العقد الفريد

أَخْلِقْ بذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحاجَتِهِ وَمُدْمنِ القَرْعِ لِلأَبْوابِ أَنْ يَلِجا

أي: وبِمُدْمِنٍ.

الخامس: في المعطوف عليه بحرف منفصل بـ(لا)[1]، كقولِه[2]:

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرا

وَلا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرا

السادس: في المعطوف عليه بحرف منفصل، بـ(لو)[3]، كقولِه[4]:

مَتَى عُدْتُمُ بِنا وَلَوْ فِئَةٍ مِنّا كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوانًا وَلا وَهْنا

السابع: في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف، نحو: (أزيدٍ بنِ عمرٍو؟) استفهامًا لمن قال: (مررتُ بزيدٍ)[5].

الثامن: في المقرون بـ(هلا) بعده، نحو: (هلَّا دِينارٍ)، لمن قال: (جئتُ بِدِرْهَمٍ)[6].

التاسع: في المقرون بـ(إن) بعده، نحو: (أمْرُرْ بِأَيِّهم أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ وإِنْ عمرٍو)[7]، وجعل سيبويه[8] إضمار هذه الباء بعد إن أسهلَ من إضمار (رُبَّ) بعد الواو، فعلم بذلك اطراده.

العاشر: في المقرون بفاء الجزاء بعده[9]، حكى يونس[10]: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ إلّا صالحٍ فَطالِحٍ)؛ أي:

٦٦/١ و ٢٠٢، وضرائر الشعر ٨٩، وشرح التَّسهيل ٣٨٨/١ و ١٩٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٢٩/٢، والتذييل والتكميل ٣١٩/١١، والمقاصد الشافية ٧١١/٣.

[1] انظر شرح التَّسهيل ١٩٠/٣، والارتشاف ١٧٥٨/٤، والهمع ٢٢٤/٤.

[2] الرجز بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٩٠/٣، والارتشاف ١٧٥٨/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٠/١١، والمرادي ٤١٥/١، والمساعد ٢٩٨/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٦٠/٦، والمقاصد النحوية ١٢٨٢/٣، والهمع ٢٢٤/٤.

[3] انظر شرح التَّسهيل ١٩١/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٠/١١.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٩١/٣، والارتشاف ١٧٥٩/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٠/١١، والمساعد ٢٩٨/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٦١/٦، والهمع ٢٢٤/٤.

[5] انظر الكتاب ٨٣/٣، وشرحه للسيرافي ٢٨١/٣، وللرماني ١٠٠٣، والمقاصد الشافية ٧١٢/٣.

[6] انظر شرح التَّسهيل ١٩٢/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٣٠/٢، والارتشاف ١٧٥٩/٤، والمقاصد الشافية ٧١٢/٣.

[7] انظر الكتاب ٢٦١/١-٢٦٣، وشرح التَّسهيل ٣٦٤/١، والمقاصد الشافية ٧١٢/٣.

[8] الكتاب ٢٦٣/١.

[9] انظر المقاصد الشافية ٧١٢/٣.

[10] انظر الكتاب ٢٦٢/١، والمغني ٤٧٢.

إلّا أمْرُرْ بصالح فقد مررت بطالح، والذي حكاه سيبويه[1]: (إلا صالحًا فَطالِحٌ)، و(إلّا صالِحًا فَطالحًا)، وقدَّره: إلّا يَكُنْ صالحًا فهو طالح، وإلّا يكُنْ صالحًا يكن طالحًا.

الحادي عشر: لام التعليل إذا جرت (كَيْ) وصلتها، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو: (جئتُ كَيْ تُكْرِمَنِي)، أن تكونَ (كي) تعليلية و(أنْ) مضمرةً بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها[2].

الثّاني عشر: مع (أنّ) و(أنْ)، نحو: (عجبتُ أنَّكَ قائِم، وأنْ قُمْتَ)، على ما ذهب إليه الخليل[3] والكسائي[4]، وقد سبق في باب تعدي الفعل ولزومه[5].

الثّالث عشر: المعطوف على خبر (ليس) و(ما) الصالِحِ لدخول الجار[6]، أجاز سيبويه[7] في قوله[8]:

---

[1] الكتاب ٢٦٢/١.

[2] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٤/١-٣٥، والإنصاف ٤٥٥، وشرح الرضي على الكافية ٥٠/٤.

[3] تابع الأشموني ابن مالك في نقل هذا المذهب عن الخليل، وإنما مذهبه النصب، قال سيبويه: ((فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا. هذا قول الخليل)) انظر الكتاب ١٢٦/٣-١٢٧. وانظر شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، وابن الناظم ٢٤٩، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ١٢٨/١، ابن الوردي ١٤٨، والمقاصد الشافية ١٤٩/٣.

[4] انظر شرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، والتذييل والتكميل ١٦/٧، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، والمساعد ٤٢٩/١، وتمهيد القواعد ١٧٣٠/٤.

[5] تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه صـ٤٣٤.

[6] انظر المقاصد الشافية ٧٠٨/٣.

[7] وقد صرَّح سيبويه بأنَّه غلط من قائله، ولكنه بيَّن أنه يقع في كلام العرب. انظر الكتاب ٢٩/٣ و ٥١ و ١٠١ و ١٦٠/٤، والأصول ٢٥٢/١.

[8] البيت مختلف في نسبته، فهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٨٧، والكتاب ١٦٥/١ و ٢٩/٣ و ٥١ و ١٠٠ و ١٦٠/٤، والأصول ٢٥٢/١، والانتصار لسيبويه على المبرد ٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢٣/٢، وللرماني ٨٥٥، ومختارات ابن الشجري ١١/٢، والتبيان ٤٢٤/١، وابن يعيش ٥٢/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٠، وشرح التَّسهيل ٣٨١/١، وشرح الرضي على الشافية ٢٢٥/٤، والتذييل والتكميل ٣٣٥/١١، واللسان (ن م ش)، والمغني ١٣١، وتخليص الشواهد ٥١٢، والمقاصد الشافية ٧٠٨/٣ و ٢٦٦/٤، وتعليق الفرائد ٩٠/٤، والمقاصد النحوية ٧٤٥/٢، والهمع ٢٧٨/٥، والخزانة ٤٩٢/٨، ولصرمة الأنصاري في الكتاب ٣٠٦/١، وشرحه للسيرافي ٢٠١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٧٢/١، والإنصاف ٤٥٢، ولزهير أو لصرمة في الإنصاف ١٦٢، ولهما أو لابن رواحة الأنصاري في الخزانة ١٠٥/٩، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٥٥/٢، ومعاني القرآن للزجاج ١٩٤/٢، والحجة لأبي علي ٢٤٨/٣، والمفصل ٣٣٧، وأسرار العربية ١٥١، والإنصاف ٣٣٥، وابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الرضي على الكافية ١٢١/٤، والارتشاف ١٧٥٧/٤، والتذييل والتكميل ٢٤٩/٣، والمرادي ٤١٤/١، والمقاصد الشافية ٣٦٩/٢، والخزانة ١٢٠/١ و ١٣٥/٤.

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيَا

الخفض في (سابقٍ) على توهم وجود الباء في (مُدْرِك)، ولم يجزه جماعةٌ من النُّحاة[1]. ومنه قوله[2]:

أَحقًّا عِبادَ اللهِ أنْ لَسْتُ صاعِدًا وَلا هابِطًا إلّا عَلَيَّ رَقِيبُ

وَلا سالِكٍ وَحْدِي وَلا فِي جَماعَةٍ مِنَ النّاسِ إلَّا قِيلَ أنْتَ مُرِيبُ

وقوله[3]:

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها

وقوله[4]:

وَما زُرْتُ لَيْلى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً إلَيَّ وَلا دَيْنٍ بِها أَنا طالِبُهْ

تنبيهٌ:

---

[1] وهم الكسائي والفراء والمازني والمبرد. وقد وافق ابن مالك سيبويه فأجاز العطف بالجر في هذه الحالة، ولكنه أنكر عليه حمله كلام زهير على الغلط، ولا يجيز أكثر النحاة القياس على العطف على التوهم، وابن مالك يجيزه. انظر الكتاب ٣٠٦/١، وشرح المعلقات التسع ١٦٩، وشرح التَّسهيل ٥٢/٢، والارتشاف ٢٤٤٩/٥-٢٤٥١، والتذييل والتكميل ٣١٦/٤، والمغني ٦٢٢، وتعليق الفرائد ٢٧٤/٣.

[2] هو ابن الدمينة، والبيتان له في ديوانه ١٠٣، وأمالي الزجاجي ١٥٥، والقالي ٢٠٣/١، وشرح الحماسة للفارسي ١٤١/٣، وللتبريزي ١٣٩/٢، والحماسة المغربية ٩٥٢/٢، ومعجم البلدان ٣٣٥/٤، والحماسة البصرية ١٩٣/٢. ويروى: أن لست واردًا ولا صادرًا، ويروى: أن لست واجًا ولا خارجًا، ويروى: ولا ماشيًا فردًا... ويروى: ولا زائرًا وحدي. ولا شاهد فيه.

[3] البيت مختلف في نسبته، فهو للأخوص الرياحي اليربوعي في الكتاب ١٦٥/١ و ٣٠٦، والبيان والتبيين ٢٦١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠١/٢، والمؤتلف والمختلف ٥٨، وشرح أبيات سيبويه ٧٤/١ و ١٠٥/٢، وابن يعيش ٥٢/٢، والحماسة البصرية ٢٨٩/٢، واللسان (ش أ م)، والمقاصد الشافية ٣٦٩/٢، والخزانة ١٥٨/٤، وهو للفرزدق في الكتاب ٢٩/٣، والتعليقة ١٥١/٢، وشرح الكتاب للرماني ٨٥٤، والإنصاف ١٦٢ و ٤٥٢، ولهما في إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٥/٢، وللأحوص اليربوعي، أو للرياحي-جهلهما السيوطي اثنين-أو لأبي ذؤيب في شرح شواهد المغني ٨٧١/٢، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ١١٦، والصحاح (ش أ م)، والأفعال لابن الحداد ٣٥٥/٢، وتثقيف اللسان ١٩٦، وأسرار العربية ١٥٢، والتبيان ٤٢٤/١، واللباب ٢١٤/١، وابن يعيش ٦٨/٥ و ٥٧/٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٠، وشرح التَّسهيل ٣٨٥/١ و ٣٠٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩١/٢، والارتشاف ٢٤٤٩/٥، والمغني ٦٢٢، وتعليق الفرائد ٢٧٤/٣. ويروى: ولا ناعبًا... ولا شاهد فيه.

[4] هو الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٨٤/١، والكتاب ٢٩/٣، وشرحه للسيرافي ٢٢٢/٣، وللرماني ٨٥٤، وشرح أبيات سيبويه ١٠٣/٢، وسمط اللآلي ٥٧٢/١، واللسان (ح ن ط ب)، وتخليص الشواهد ٥١١، والمقاصد النحوية ٩٩٦/٢، وشرح شواهد المغني ٨٨٥/٢، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٠، وشرح التَّسهيل ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢، والتذييل والتكميل ١٦/٧، والمغني ٦٨٣.

لا يجوز الفصلُ بين حرف الجرِّ ومجروره في الاختيار، وقد يُفصل بينهما في الاضطرار بظرف، أو مجرور، كقولِه[1]:

إِنَّ عَمْرًا لا خَيْرَ فِي اليَومَ عَمْرٍو .....

وقوله[2]:

..... وَلَيْسَ إلى مِنْها النُّزُولِ سَبيلُ

وندر الفصل بينهما في النَّثر بالقسم، نحو: (اشْتَرَيْتُهُ باللهِ دِرْهَمٍ)[3].

خاتمة:

يجب أن يكونَ للجار والظرف متعلَّق[4]، وهو: فعلٌ، أو ما يشبهه، أو مؤوَّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، نحو: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧][5]، ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣]؛ أي: وهو المسمى بهذا الاسم[6]، ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم: ٢]؛ أي: انتفى ذلك بنعمة ربك[7].

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قُدِّر الكونُ المطلق متعلَّقًا[8]، كما تقدّم في الخبر والصلة.

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢، والتذييل والتكميل ١٦/٧، والارتشاف ١٧٦١/٤، والهمع ٢٢٦/٤. وعجزه: إن عمرًا مكثر الأحزان.

[2] البيت بلا نسبة في الخصائص ٣٩٥/٢ و ١٠٧/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٦٦/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠١، والمقرَّب ١٩٧/١، والارتشاف ١٧٦١/٤، ورصف المباني ٣٢٨. وصدره: مخلقة لا يُستطاع ارتقاؤها.

[3] حكى الكسائي ذلك، وحكى الفصل بالفعل أيضًا، ووصف ابن جني الفصل بين الجار والمجرور بالقبح، وقال ابن عصفور: وهذا من الندور بحيث لا يُلتفت إليه. انظر الخصائص ٣٩٥/٢ و ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠١، وشرح التَّسهيل ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢، والمقاصد الشافية ١٨٣/٤.

[4] وذلك أن حروف الجر إنما دخلت لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، ولولا ذلك لم يكن لها حاجة.انظر شرح المقدمة المحسبة ٤٣٥/٢، والمغني ٥٦٦.

[5] في الآية شاهد على تعلق حرف الجر بالفعل (أنعمت) وما يشبهه (اسم المفعول مغضوب).

[6] فجاز التعلق باسم الجلالة لأنه مؤول بما يشبه الفعل. انظر المغني ٥٦٩.

[7] انظر أمالي ابن الحاجب ٢٤١/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٧/٣، والمغني ٥٧٣.

[8] هذا هو المشهور عند البصريين وأكثر النحاة، وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء إلى أنه لا حاجة للتقدير. انظر شرح المقدمة المحسبة ٤٣٢/٢، ونتائج الفكر ٣٢٤، والرد على النحاة ٧٩، والمغني ٥٦٦.

ويُستثنى من ذلك خمسة أحرف[1]:

الأوَّل: الزّائد[2]، كالباء و(مِن) في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩ و١٦٦][3]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثّاني: (لعلَّ) في لغة عقيل؛ لأنَّها بمنزلة الزّائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية[4].

الثّالث: (لَوْلا) فيمن قال: (لَوْلايَ)، و(لَوْلاكَ)، وَ (لَوْلاهُ)، على قول سيبويه[5] إنَّ (لولا) جارة، فإنَّها أيضًا بمنزلة (لعل) في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء[6].

الرّابع: (ربَّ) في نحو: (رُبَّ رَجُلٍ صالِحٍ لَقيتُ أو لقيتُهُ)[7]؛ لأنَّ مجرورها مفعول في الأوَّل ومبتدأ في الثّاني أو مفعول أيضًا على حدِّ (زيدًا ضربْتُهُ)، ويقدَّرُ الناصب بعد المجرور، لا قبل الجار؛ لأنَّ (رُبَّ) لها الصدر ما بين حروف الجرّ، وإنَّما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرماني وابن طاهر[8]، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنَّها عدَّت الفعل المذكور فخطأ؛

---

[1] ما ذكره الأشموني ملخص من المغني، وقد ترك الأشموني حالة سادسة ذكرها ابن هشام، وهي كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور. انظر المغني ٥٧٥-٥٧٨.

[2] انظر الجنى الداني ٦٠٤، والمغني ٥٧٥.

[3] والفتح: ٢٨.

[4] نقل النحاة هذه اللغة عن بني عقيل، وعدُّوا الجر بها لغةً لهم، بينما عدَّ الزجاجي هذه اللغة شاذة لا يُقاس عليها، ووافقه السخاوي، وحملها ابن الصائغ على الضرورة، وبيَّن الرضي أنها لا تحتاج إلى تعليق. انظر معاني القرآن للأخفش ١٣١/١، واللامات ١٣٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٩/٣، والحجة لأبي علي ١٧٦/٢، وسفر السعادة ٥٥٠/٢، وشرح التَّسهيل ٤٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٤/٤، والارتشاف ١٢٨٢/٣، واللمحة ٥٣٩/٢، والجنى الداني ٥٨٣، والمغني ٢٠٦. وقد مرَّ ذكر عمل (لعل) في لغة عقيل أول الباب صـ٥٤٤.

[5] انظر الكتاب ٣٧٣/٢، وشرح التَّسهيل ١٨٦/٣.

[6] وفي حاجتها إلى التعليق في هذه الحالة خلاف، فقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بفعل واجب الإضمار، وقد استُشكل القولُ بعدم حاجتها إلى تعليق، ورجحه الرضي وأبو حيان. انظر شرح الرضي على الكافية ٣٧٤/٤، والتذييل والتكميل ٢٩٨/١١ و ٣١٢، والارتشاف ١٧٥٧/٤، والجنى الداني ٦٠٤.

[7] فـ (رب) إذا كان معمولها مبتدأ لا تتعلق بشيء، على رأي الرماني وابن طاهر، ومال إليه ابن هشام وخالد الأزهري، وصحح ابن الأثير والسيوطي أنها تحتاج إلى تعليق. انظر البديع ٢٤٩/١، والتذييل والتكميل ٢٩٨/١١، وشرح الشذور ٤١٣، والمغني ٥٧٧، والتَّصريح ١٥٦/١، والهمع ١٨٢/٤.

[8] انظر المغني ٥٧٧، والهمع ١٨٢/٤.

لأنَّه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثّاني، وإن قالوا: عَدَّتْ محذوفًا تقديره حصل أو نحوه، ففيه تقدير ما لا حاجة إليه، ولم يلفظ به في وقت.

الخامس: حرف الاستثناء، وهو(خلا)، و(عدا)، و(حاشا) إذا خَفَضْنَ[1]؛ لما سبق في باب الاستثناء، والله تعالى أعلم.

[1] انظر الجنى الداني ٤٣٧.

الإضافةُ[1]

[٣٨٥- نُونًا تَلِي الإعْرابَ أوْ تَنْوِينا مِمّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينا]

(**نُونًا تَلِي الإعرابَ**)، وهي نون المثنَّى والمجموعِ على حدِّه[2] وما أُلْحِقَ بِهِما، (**أو تَنوِينًا**) ظاهرًا أو مقدَّرًا (**ممّا تُضِيفُ احذِف**) كـ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، ونحوِ قولِه[3]:

..... فِيْهِ ثِنْتا حَنْظَلِ

وكـ(المقيمي الصَّلاة)، وهذِهِ عِشْرو زَيْدٍ، وكَـ(طُورِ سِينا) ﴿مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩][4]، أمّا النونُ التي تليها علامةُ الإعراب فإنَّها لا تُحذَفُ[5]، نحو: (بَساتِينُ زَيْدٍ)، و﴿شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١١٢].

تنبيهٌ:

قد تُحذَفُ تاءُ التأنيثِ للإضافة عندَ أمْنِ اللَّبْسِ[6]، .....

---

[1] استخدم سيبويه كلمة الإضافة بمعناها هنا، واستخدم حروف الإضافة بمعنى حروف الجر، واستخدم الإضافة بمعنى النسبة، وباب الإضافة عنده يعني باب النسبة. انظر الكتاب ١٨٢/١ و ١٢/١ و ٣٣٥/٣. أما المبرد فجعل الإضافة على ضربين: ما يُضاف إليه بحرف جر، وما يُضاف إليه اسم مثله. وهذا المراد بالإضافة في عصرنا هذا. انظر المقتضب ١٣٦/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٦٩/١.

[2] أي: الجمع السالم. انظر الكتاب ٦٢٢/٣، وشرحه للسيرافي ٣٦٣/٤، وشرح التَّسهيل ٥٩/١.

[3] الرجز مختلَفٌ في نسبته، فهو لبعض السعديين في الكتاب ٦٢٤/٣، ولجندل بن المثنى الطهوي في إيضاح شواهد الإيضاح ٦٠١/٢، والتَّصريح ٢٧٠/٢، ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ١٩٩٠/٤، ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في الخزانة ٤٠٠/٧ و ٥٣١، وهو بلا نسبة في العين (هـ د ل) و (خ ص ي)، والكتاب ٥٦٩/٣، وإصلاح المنطق ١٨٩، والمقتضب ١٥٦/٢، والفصيح ٣١٤، والانتصار ٢٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٦/٢، وتهذيب اللغة (هـ د ل)، والتعليقة ٧٠/٤، وعلل النحو ٤٨٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢، والصحاح (خ ص ي)، والبديع ٢٨٥/٢، وابن يعيش ١٤٣/٤ و ١٤٤ و ١٦/٦، وشرح التَّسهيل ٣٩٦/٢، و٢٢٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٠/٣، وابن الناظم ٧٢٨، واللسان (د ل ل) و (هـ د ل) و (ث ن ي)، (خ ص ي)، واللمحة ٨٠١/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٩، والمقاصد الشافية ٢٣٩/٦. وأوله: كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز... ويروى: من التهدُّل.

[4] وذلك أن التنوين والنون زائدان في الاسم، وكذلك الإضافة جعل الاسم الثاني كجزء زائد في الأول، فلا يُجمع بينهما؛ لأن الاسم لا يحتمل زيادتين. انظر المقتضب ١٤٣/٤.

[5] انظر أوضح المسالك ٨٤/٣.

[6] أجاز ذلك الفراء، وحمله السيرافي على الضرورة. انظر معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥٨/٤ و٢٢٦/٥، وشرح التَّسهيل ٢٢٤/٣.

كقوله[1]:

..... وَأخْلَفُوكَ عِدَ الأَمرِ الَّذِي وَعَدُوا

أيْ: عدةَ الأمرِ، وقراءةِ بعضِهم[2]: «لأعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ»[التوبة: ٤٦] أي: عُدَّته، وجعل الفراء[3] منه: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]، ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣ والنور: ٣٧]، بناءً على أنَّه لا يُقال دونَ إضافةٍ في الإقامة: (إقام)، ولا في الغلبة: (غَلَبٌ). انتهى.

[٣٨٦. والثّانِيَ اجْرُرْ وانْو مِنْ أوْ فِي إذا لَمْ يَصْلُحِ الّا ذاكَ واللّامَ خُذا

٣٨٧. لِما سِوَى ذَيْنِكَ واخْصُصْ أوَّلا أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلا]

(**والثّاني**) منَ المتضايفَينِ –وهو المضافُ إليه– (**اجرُر**) بالمضاف وفاقًا لسيبويه[4]، لا بالحرفِ المنويِّ خلافًا للزجّاجِ[5] (**وانوِ**) معنى (**من أو**) معنى (**فِي إذا لَم يَصلُح**) ثَمَّ (**إلّا ذاكَ**) المعنى؛ فانوِ معنى (من) فيما إذا كان المضافُ بعضًا منَ المضافِ إليه معَ صحَّةِ إطلاقِ اسمِه عليه، كـ(ثوب خَزٍّ)، و(خاتم فضة)[6]، التَّقدير: ثوبٌ من خَزٍّ، وخاتمٌ منْ فضّةٍ، ألا ترى أنَّ الثوبَ بعضُ الخزِّ، والخاتمَ بعضُ الفضّةِ، وأنه يُقال: هذا الثوبُ خَزٌّ، وهذا الخاتم فِضّةٌ.

---

[1] البيت للفضل بن عباس في شرح شواهد الشافية ٦٤/٤، والتَّصريح ٣٩٦/٢، واللسان (غ ل ب)، وابن عقيل ٢٨٥/٤، والمقاصد النحوية ٢٠٩٦/٤، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٩٧، وإعراب القرآن للنحاس ٩٧/٣، و معجم ديوان الأدب ١٨٧/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥٨/٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٦، وشرح التَّسهيل ٢٢٤/٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٥٨/١، وابن الناظم ٨٦١، واللسان (و ع د) و (خ ل ط)، والمرادي ٥٦٣/٢، وابن الوردي ١٩٢، والمقاصد الشافية ٣٥٠/٤. ويروى: عدى بالألف، ولا شاهد فيه، وصدره: إن الخليط أجدوا البين فانجردوا.

[2] قرأ بذلك محمد بن عبد الملك. انظر المحتسب ٢٩٢/١.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٣١٩/٢.

[4] وهو اختيار الجرجاني والأنباري، وصححه المرادي. انظر الكتاب ٤١٩/١، والمقتصد ٨٧٠/٢-٨٧١، وأسرار العربية ٢٥٣، والمحصول ٧٦٩/٢، والمرادي ٤١٨/١، والبهجة المرضية ٢٥٧/١.

[5] انظر الارتشاف ١٧٩٩/٤، والمساعد ٢٣٩/٢. وهذا القول الذي اختاره ابن مالك، وذهب الأخفش إلى أنه مجرور بالإضافة. انظر البهجة المرضية ٢٥٧/١.

[6] انظر الأصول ٥٣/١، والمرتجل ٢٦١.

وانوِ معنى (في) إذا كان المضافُ إليه ظرفًا للمضاف[1]، نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]؛ أي: في الليل.

(**واللَّامَ خُذا لِما سِوَى ذَينِكَ**)؛ إذ هي الأصلُ[2]، نحو: (ثَوْبُ زيدٍ)، و(حَصِيرُ المَسْجِدِ)، و(يَوْمُ الخَميسِ)، و(يَدُ زَيْدٍ).

تنبيهان:

الأوَّل: ذهبَ بعضُهم[3] إلى أنَّ الإضافةَ ليست على تقديرِ حرفٍ ممّا ذُكِرَ ولا نيَّتِه. وذهب بعضُهم[4] إلى أنَّ الإضافةَ بمعنى اللامِ على كلِّ حالٍ. وذهبَ سيبويهِ والجمهورُ[5] إلى أنَّ الإضافة لا تعَدْو أن تكونَ بمعنى اللام أو(مِنْ)، ومُوهِم الإضافةِ بمعنى (في) محمولٌ على أنَّها فيه بمعنى اللامِ توسُّعًا[6].

الثّاني: اختُلِفَ في إضافةِ الأعدادِ إلى المعدودات؛ فمذهبُ الفارسيّ[7] أنَّها بمعنى اللام، ومذهبُ ابن السَّرّاج[8] أنَّها بمعنى (مِنْ)، واختاره[9] في شرحَيِ «التَّسهيل» و«الكافية»، فقال –بعدَ ذِكْرِ ما المضافُ فيه بعضُ المضاف إليه معَ صِحَّةِ إطلاقِ اسمِه عليه: «ومنْ هذا النَّوعِ إضافةُ الأعدادِ إلى المعدوداتِ والمقاديرِ إلى المقدَّراتِ» وقد اتفقا فيما إذا أُضِيفَ عدَدٌ إلى عدد نحو: (ثلاثمائة) على أنَّها بمعنى (من)[10]. انتهى.

---

[1] حكى ذلك الجرجاني، وصححه ابن إياز، وقال ابن مالك: ((وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلام الفصيح))، لكن أبا حيان وابن جابر نسبا إلى أكثر النحويين أنهم ينكرون معنى في، ووافقهم ابن جابر فصحح قولهم. انظر الكتاب ٢١٢/١، والمقتصد ٧٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢، والمحصول ٧٧٠/٢، واللمحة ٢٧٥/١، وابن جابر ٧١/٣، وابن الوردي ١٨٩.

[2] وهذه اللام يسمّيها سيبويهِ لامَ الإضافة، وقال: ((معنى هذه اللام معنى إضافة الاسم)). انظر الكتاب ٢١٧/٤، والمفصل ١١٣.

[3] هو أبو حيان. انظر الارتشاف ١٨٠١/٤.

[4] هو أبو الحسن بن الضائع. انظر الارتشاف ١٨٠٠/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٧٤٣، والتصريح ٢٦/٢.

[5] هذا ظاهر قول ابن السراج، وقد نسب ابن الناظم هذا القول إلى سيبويه وأكثر المحققين، ونسبه أبو حيان إلى الجرمي وأكثر المتأخرين، وصححه ابن جابر. انظر الأصول ٥٣/١، وابن الناظم ٣٨١، والارتشاف ١٨٠٠/٤، وابن جابر ٧١/٣.

[6] وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند، كما في قول العرب: هذه ناقة رقود الحلبِ؛ أيْ: رقودٌ عند الحلب. انظر المعاني الكبير ٧٢/١، والارتشاف ١٨٠٠/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٦٦/١.

[7] لم أقف على ذلك صريحًا في كلام أبي علي. وانظر الإيضاح العضدي ٢١٥، والارتشاف ١٨٠٠/٤، والمرادي ٤١٨/١.

[8] انظر الأصول ٩/٢، والارتشاف ١٨٠٠/٤.

[9] أي: ابن مالك، انظر شرح التَّسهيل ٢٢٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٠٤/٢.

[10] انظر الارتشاف ١٨٠٠/٤، والمرادي ٤١٨/١.

(**واخصُص أوَّلًا**) من المتضايفين (**أو أعطِهِ التَّعريف بِالَّذِي تَلا**)؛ يعني أنَّ المضافَ يتخصَّصُ بالثّاني إن كان نكرةً، نحو: (غُلام رَجُلٍ)، ويَتعرَّفُ به إن كان معرفةً، نحو: (غُلامَ زَيْدٍ)[1].

[٣٨٨. وإنْ يُشابِهِ المُضافُ يَفْعَلُ وصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ

٣٨٩. كَـ رُبَّ راجِينا عَظِيمِ الأمَلِ مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

٣٩٠. وذِي الإضافةُ اسْمُها لَفْظِيَّهْ وتِلكَ مَحْضةٌ ومَعْنَوِيَّهْ]

(**وَإن يُشابِهِ المُضافُ يَفعَلُ**)؛ أيِ: الفعلَ المضارعَ، بأن يكونَ (**وصفًا**) بمعنى الحال أو الاستقبال: اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، أو صفةً مشبهةً (**فَعَن تَنكِيرِهِ لا يُعزَلُ**) بالإضافة[2]؛ لأنَّه في قوة المنفصل (**كَرُبَّ راجِينا عَظِيمِ الأمَلِ مُرَوَّعِ القَلبِ قَلِيلِ الحِيَلِ**)، فـ(راجي): اسمُ فاعلٍ، و(مروَّع): اسمُ مفعولٍ، و(عظيم) و(قليل): صفتانِ مشبَّهتانِ، وكلٌّ منها مضافٌ إلى معرفةٍ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره؛ بدليل دخول (رُبَّ)، ومثلُه قولُه[3]:

يا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ لاقَى مُباعَدَةً مِنْكم وَحِرْمانا

ومن أدلةِ بقاءِ هذا المضافِ على تنكيره نعتُ النَّكرةِ به[4]، نحوُ: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وانتصابُه على الحال[5]، نحوُ: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، وقولُه[6]:

---

[1] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٢/١.

[2] انظر الكتاب ١٦٦/١ و ٤٢٧، و المقتضب ٢٢٧/٣ و ١٤٩/٤، وشرح المقدمة المحسبة ٣٣٢/٢.

[3] هو جرير، والبيت له في ديوانه ١٦٣، والكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ١٥٠/٤، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١، والصحاح (ع ر ض)، والأفعال لابن الحداد ١٧/٢، وتوجيه اللمع ٢٦٣، واللسان (ع ر ض)، والمغني ٦٦٤، والمقاصد الشافية ٥٧٣/٣ و ٢٠/٤، والنحوية ١٢٩١/٣، والتَّصريح ٢٨/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٢٧/٣ و ٢٨٩/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١١٢/٤، وشرح المقدمة المحسبة ٣٣٢/٢، وشرح التَّسهيل ١٧٩/٣، وابن الناظم ٣٨٤، وإرشاد السالك ٤٧٨/١.

[4] انظر الكتاب ١٦٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٨/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، و ١٤٩/٤.

[5] انظر المقتضب ١٥٠/٤، وشرح المقدمة المحسبة ٣٣٢/٢.

[6] البيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٩٢/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٣/٣، والألفاظ لابن السكيت ٤٦٨، والشعر والشعراء ٦٧١/٢، والمعاني الكبير ٥١٩/١، وجمهرة اللغة (ب ط ن)، والصحاح (س ه د)، والأفعال لابن الحداد ٥٥٧/٣، وشرح ديوان الحماسة للفارسي ٩٦/٢، واللسان (س ه د) و (ح و ش) و (ه ج ل)، والمغني ٦٦٤، والمقاصد النحوية ١٢٨٩/٣، والتَّصريح ٢٨/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٢٧/١، والخزانة ١٩٤/٨، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (باب ما جاء على فوعل) ١١٧٦/٢، ومجمل اللغة (ه ج ل)، ومقاييس اللغة (ه ج ل) و (س ه د)، واللسان (ح ي ا).

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إذا ما نامَ لَيْلُ الهُوْجَلِ

والدَّليلُ على أنَّها لا تُفيدُ تخصيصًا أنَّ أصلَ قولِك: (ضاربُ زيدٍ) ضاربٌ زيدًا؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبلَ الإضافة، وإنَّما تُفيدُ هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رفعَ القبحِ: أمّا التخفيفُ فبحذف التنوينِ الظاهرِ كما في (ضاربُ زيدٍ)، و(ضاربُ عمرٍو)، و(حسنُ الوجهِ)، أو المقدَّر كما في (ضواربُ زيدٍ)، و(حَواجُّ بيتِ الله)، أو نونِ التثنية كما في (ضاربا زيدٍ)، والجمع كما في (ضاربو زيدٍ). وأمّا رفعُ القبحِ في (حَسَنِ الوجه) فإنّ في رفع (الوجهِ) قُبْحَ خُلُوِّ الصِّفةِ عن ضميرِ الموصوفِ، وفي نصبه قُبْحَ إجراءِ وصفِ القاصر مجرى وَصفِ المتعدِّي؛ وفي الجرِّ تَخَلُّصٌ منهما، ومن ثَمَّ امتنعَ (الحسَنُ وجهِهِ)؛ أي: بالجرّ؛ لانتفاءِ قبحِ الرفعِ؛ أي: على الفاعل؛ لوجود الضمير، ونحوُ: (الحسَنِ وَجْهٍ)؛ أي: بالجرّ أيضًا؛ لانتفاءِ قبحِ النَّصبِ؛ لأنَّ النَّكرة تُنصَبُ على التمييز[1].

(**وَذِي الإضافةُ اسمُها لَفظِيَّه**)، وغيرُ محضَةٍ، ومَجازِيَّة؛ لأنَّ فائدتها راجعةٌ إلى اللفظِ فقطْ؛ بتخفيفٍ، أو تحسينٍ، وهي في تقديرِ الانفصالِ[2]، (**وَتِلكَ**) الإضافةُ الأولى اسمُها (**مَحضةٌ وَمَعنَوِيَّه**) وحقيقيةٌ؛ لأنَّها خالصة منْ تقديرِ الانفصال، وفائدتُها راجعةٌ إلى المعنى، كما رأيتَ، وذلك هو الغَرَضُ الأصليُّ منَ الإضافةِ.

تنبيهات[3]:

الأول: ذهب ابنُ بَرْهان[4] وابنُ الطَّراوةِ[5] إلى أنّ إضافةَ المصدرِ إلى مرفوعِه أو منصوبِه غَيْرُ مَحْضَةٍ، والصَّحيحُ أنَّها محضةٌ[6]؛ لورودِ السماعِ بنعتِه بالمعرفة، كقولِه[7]:

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرانِي عاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا

---

[1] هذه الفقرة أخذها الأشموني من كلام ابن هشام في أوضح المسالك ٩٢/٣.

[2] انظر الإيضاح العضدي ٢٦٧، وشرح الكتاب للرماني ١٩٨ و ٣٥٩، والبديع ٤٣/٢، والمحصول ٧٦٧/٢، والمرادي ٤٢٢/١.

[3] التنبيهات الثلاثة سبق إليها المرادي. انظر المرادي ٤٢٢/١-٤٢٤.

[4] انظر شرح اللمع لابن برهان ١٠٣/١، والتَّسهيل ١٥٦، والمساعد ٣٣٢/٢، والمقاصد الشافية ١٩/٤.

[5] انظر الارتشاف ١٨٠٥/٤.

[6] وهو مذهب الجمهور، ونقل العينيُّ الإجماع عليه. انظر شرح التَّسهيل ٢٢٥/٣، والارتشاف ١٨٠٥/٤، والمقاصد النحوية ١٤٦٠/٣.

[7] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٠٩/٣، وشرح الشافية للرضي ٢٩٤/١، والتذييل والتكميل ٦١/١١، والمرادي ٤٢٢/١، والمقاصد الشافية ٢٢٧/٤، والتَّصريح ٢٧/٢، والهمع ٢٧٢/٤.

وذهبَ ابنُ السَّرّاجِ[1] والفارسيُّ[2] إلى أنَّ إضافةَ (أَفْعَلَ) التَّفضيلِ غيرُ محضةٍ[3]، والصَّحيحُ أنَّها محضةٌ، نصَّ عليه سيبويهِ[4]؛ لأنَّه يُنعَتُ بالمعرفةِ.

الثّاني: ظاهرُ كلامِه انحصارُ الإضافةِ في هذين النَّوعين، وهو المعروفُ، لكنَّه زادَ في «التَّسهيل»[5] نوعًا ثالثًا، وهي المشبَّهةُ بالمحضةِ، وحَصَرَ ذلك في سبعِ إضافات:

الأولى: إضافةُ الاسمِ إلى الصِّفة، نحو: (مَسْجِدُ الجامع)، ومذهبُ الفارسيِّ[6] أنَّها غيرُ محضةٍ، وعند غيرِه أنَّها محضةٌ[7].

الثّانيةُ: إضافةُ المسمَّى إلى الاسم[8]، نحو: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

الثّالثةُ: إضافةُ الصِّفة إلى الموصوف[9]، نحو: (سَحْقِ عِمامَةٍ).

الرّابعةُ: إضافةُ الموصوفِ إلى القائم مقامَ الصِّفة[10]، كقولِه[11]:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم .....

أي: علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحِبِكم، فحذفَ الصفتينِ وجَعَلَ الموصوفَ خلفًا عنهما في الإضافة.

---

[1] وظاهر كلامه أنها كذلك إن أُضيفت على معنى (من)؛ فتكون عندئذٍ في حكم الانفصال، ولا تتعرَّفُ، وهو ما ذهب إليه الجرجانيُّ والجزوليُّ. انظر الأصول ٦/٢، والمقتصد ٨٨٤/٢، والمقدمة الجزولية ١٣١، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٧/٢.

[2] انظر الإيضاح العضدي ٢٦٩-٢٧٠، والمقتصد ٨٨٤/٢، وشرح التَّسهيل ٢٢٥/٣.

[3] وهو اختيارُ الجرجاني وابن إياز. انظر المقتصد ٨٨٤/٢، والمحصول ٧٧٣/٢.

[4] انظر الكتاب ٢٠٤/١.

[5] انظر التَّسهيل ١٥٦، وشرحه ٢٣٠/٣.

[6] انظر الارتشاف ١٨٠٥/٤، والمساعد ٣٣٣/٢. وتابعه على ذلك الأنباري وابن الخباز. انظر أسرار العربية ٢٥٤، والغرة المخفية ٣٦٠/١.

[7] انظر نتائج الفكر ٢٨. وقد منع هذه الإضافة ابن الوردي، وأوجب تأويل ما ورد من ذلك. انظر ابن الوردي ١٩٢.

[8] انظر شرح التَّسهيل ٢٣٠/٣.

[9] أجاز هذه الإضافة ابن مالك، وأنكرها ابن الوردي وأبو الفداء، ونقل أبو الفداء عن البصريين أنهم يؤولونها، وعدها ابن عصفور غير محضة. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وشرح التَّسهيل ٢٣٠/٣، وابن الوردي ١٩٢، والكناش ٢١٧/١، والارتشاف ١٨٠٨/٤.

[10] انظر شرح التَّسهيل ٢٣٢/٣.

[11] تقدم تخريجه صـ٢٢٦.

الخامسة: إضافةُ المؤَكَّدِ إلى المؤكِّد، وأكثرُ ما يكون ذلك في أسماءِ الزمان، نحو: (يَوْمَئِذ)، و(حِيْئَئِذ)، و(عامَئِذ)، وقد يكون في غيرها[1]، كقولِه[2]:

فَقُلْتُ انْجُوا عَنْها نجا الجِلدِ إِنَّهُ سَيُرْضيكما مِنْها سَنامٌ وغاربهْ

السادسةُ: إضافة المُلْغَى إلى المُعتَبَرِ[3]؛ كقولِه[4]:

إلى الحوْلِ ثمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكما .....

السابعةُ: إضافةُ المعتبرِ إلى المُلغى، نحو: (اضربْ أيَّهُمْ أساءَ)، وقولُه[5]:

أقامَ ببَغْدادِ العراقِ وَشَوْقُه لأهْلِ دِمَشْقِ الشّامِ شوقٌ مبرِّحُ

الثّالثُ: أهملَ هنا ممّا لا يتعرّفُ بالإضافةِ شيئينِ:

أحدُهما: ما وقع موقعَ نكرةٍ لا تَقبلُ التَّعريفَ، نحو: (رُبَّ رَجُلٍ وَأخيه)[6]، و(كم ناقةٍ وفصيلِها)[7]، و(فعَلَ ذَلِكَ جَهْدَهُ وطاقتهُ)[8]؛ لأنَّ (ربَّ) و(كم) لا يجرّانِ المعارفَ، والحالَ لا يكونُ معرفةً[9].

---

[1] هذه عبارة ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ٢٣٢/٣-٢٣٣، والمقاصد الشافية ٢٥/٤.

[2] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لأبي الجراح أو لأبي الغمر الكلابي في المقاصد النحوية ٣٧٣/٣، ولعبد الرَّحمن بن حسان بن ثابت أو لأبي الغمر الكلابي في الخزانة ٣٥٨/٤، وهو بلا نسبة في العين (ن ج و)، وإصلاح المنطق ٩٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٥/٢، وجمهرة اللغة (ن ج و)، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٤١، ومعجم ديوان الأدب ٧٢/٢، والصحاح (ج م ع) و (ن ج و)، وكتاب الأفعال لابن الحداد ١٢٧/٣، وسفر السعادة ٩٧٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٥/٢، واللسان (ن ج و)، والمرادي ٤٢٣/١.

[3] انظر المقاصد الشافية ٢٥/٤.

[4] قائله لبيد بن ربيعة، والبيت له في ديوانه ٢١٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٤٨/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١٦/١، والوحشيات ١٥٤، والأضداد للأنباري ٣٢١، ومعجم ديوان الأدب ٤٠٣/٢، وفصل المقال ٣٢٦، ونتائج الفكر ٣٧، وابن يعيش ١٤/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨٢، واللسان (ع ذ ر)، والمقاصد الشافية ٢٥/٤، والنحوية ١٣٠٠/٣، والخزانة ٣٣٧/٤-٣٤٢، وهو بلا نسبة في معاني الزجاج ٤٦٤/٢، وأمالي الزجاجي ٦٣، والمقرَّب ٢١٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٧، و شرح التَّسهيل ٢٣٣/٣. وعجزه: ومن يبك حولًا كاملًا فقد اعتذر.

[5] البيت لبعض الطائيين في شرح التَّسهيل ٢٣٥/٣، والمرادي ٤٢٣/١، وتمهيد القواعد ٣١٧٧/٧، والمقاصد النحوية ١٣٠٢/٣، وهو بلا نسبة في الهمع ٢٧٧/٤.

[6] نص سيبويه على تنكير كلمة (أخيه) هنا. انظر الكتاب ٥٤/٢.

[7] مذهب سيبويه في تنكير كلمة (فصيلها) هنا أنها بمعنى فصيل لها. انظر الكتاب ٨٢/٢، والأصول ٣٢٣/١.

[8] انظر المقتضب ٢٣٧/٣.

[9] انظر المرتجل ١٦٣، وشرح التَّسهيل ١٨٤/٣.

ثانيهما: ما لا يَقْبلُ التَّعريفَ لِشدَّةِ إبهامه كـ(مِثْلٍ) و(غيْر) و(شبْهٍ)[1]. قال في «شرح الكافية»[2]: «إضافة واحدٍ من هذه وما أشبهها لا تُزيلُ إبهامَه إلا بأمرٍ خارجٍ عنِ الإضافة، كوقوع (غير) بين ضدَّين، كقول القائل: (رأيتُ الصَّعْبَ غيرَ الهيِّن)، و(مَرَرْتُ بالكريم غيرِ البخيل)، وكقولِه تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، وكقول أبي طالب[3]:

يا رَبِّ إمّا تُخْرِجَنَّ طالِبِي ... في مقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ المَقانِبِ

فلْيَكُنِ المَغْلوبَ غيرَ الغالِبِ ... وَلْيَكُن المَسْلُوبَ غيرَ السالِبِ

فبوقوعِ (غيرِ) بينَ ضِدّينِ يرتفعُ إبهامُه؛ لأنَّ جهةَ المغايرةِ تتعيَّنُ، بخلافِ خُلُوِّها من ذلك، كقولك: (مررتُ برجلٍ غيرِك). وكذا (مثلُ) إذا أُضِيفَ إلى معرفةٍ دون قرينةٍ تُشعِرُ بمماثلةٍ خاصة، فإن الإضافةَ لا تُعرِّفُه ولا تُزيلُ إبهامَه، فإنْ أُضيفَ إلى معرفةٍ وقارنه ما يُشعِر بمماثلةٍ خاصة تعرَّف». هذا كلامه.

وقال أيضًا في «شرح التَّسهيل»: «وقد يُعنى بـ(غير)، و(مثل) مُغايرةٌ خاصّةٌ ومُماثلةٌ خاصة فيُحكَمُ بتعريفهما، وأكثرُ ما يكون ذلك في (غير) إذا وقعَ بينَ متضادَّينِ». وهذا الذي قاله في (غير) هو مذهب ابن السَّرّاج[4] والسيرافيِّ[5]، ويُشْكِلُ عليه نحوُ: ﴿ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر: ٣٧]، فإنَّها وقعتْ بينَ ضِدَّينِ ولم تتعرّفْ بالإضافةِ لأنَّها وَصْفُ النَّكرةِ[6].

[٣٩١. ووَصْلُ أَلْ بِذا المُضافِ مُغْتَفَرْ ... إنْ وُصِلَتْ بِالثّانِ كَـ الجَعْدِ الشَّعَرْ

٣٩٢. أوْ بِالَّذِي لَهُ أضِيفَ الثّانِي ... كَـ زَيْدٌ الضّارِبُ رَأسِ الجانِي]

---

[1] انظر الكتاب ٤٧٩/٣، والمقتضب ٤٢٣/٤، والإيضاح العضدي ٢٦٨، وأسرار العربية ٢٥٥.

[2] شرح الكافية الشافية ٩١٦/٢، وكلامُ ابنِ مالكٍ في (غير) مستفادٌ منَ السيرافي. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٠/٢.

[3] لم أقع عليهما في ديوانه، وهما له في شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٠/٢، وشرح التَّسهيل ٢٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٩١٦/٢، والمقاصد الشافية ٩٧/٦.

[4] هذا منقول عن ابن السراج، ولكن كلامه في الأصول يدل على أنه يرى تنكيرها على كل حال. انظر الأصول ٥/٢ و ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٣/٢، والمساعد ٣٣١/٢.

[5] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٠/٢.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٢٢٧/٣، والمحصول ٧٧٦/٢، والمرادي ٤٢٤/١.

(**وَوَصلُ «أل» بِذا المُضافِ**) أيِ: المشابهِ يَفْعَل (**مُغتَفَر إن وُصِلَت بِالثّانِ كالجَعدِ الشَّعَر**)، وقولِه[1]:

.... وَهُنَّ الشّافياتُ الحوائمِ

(**أو بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثّاني كَزَيدُ الضّارِبُ رَأسِ الجانِي**)، وقولِه[2]:

لقدْ ظَفَرَ الزُّوّارُ أَقْفِيةِ العِدى .....

أو بما أُضيفَ إلى ضميرِه الثّاني، كقولِه[3]:

الوُدُّ أنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ .....

ومَنَعَ المُبرِّد[4] هذه.

[٣٩٣ـ وكَوْنُها فِي الوَصْفِ كافٍ أنْ وقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ]

أي: وكون «أل»؛ أي: وجودها، في الوصف المضاف كافٍ في اغتفاره وقوعُه مثنًّى أو جمعًا اتَّبَعَ سبيلَ المثنى، وهو جمعُ المذكَّرِ السالمُ، كقولِه[5]:

إنْ يَغْنَيا عَنيَ المُسْتَوْطِنا عَدَنِ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُما بغَنِي

وقوله[6]:

---

[1] البيت للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢، وشرح النقائض لأبي عبيدة ٥٤٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٢/٤، والنحوية ١٣١٢/٣، والتَّصريح ٢٩/٢، والخزانة ٣٧٣/٧، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٢٧/٣، والارتشاف ٢٢٧٦/٥، والتذييل والتكميل ٣٤٤/١٠، وأوضح المسالك ٩٢/٣. وأوله: أبأنا بهم قتلى، وما في دمائهم شفاء.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٥/١٠، وأوضح المسالك ٩٣/٣، وإرشاد السالك ٤٨٠/١، والمقاصد النحوية ١٣١٤/٣، والتَّصريح ٢٩/٢. وعجزه: بما جاوز الآمال مِ الأسرِ والقتل.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٥/١٠، والمرادي ٤٢٦/١، وأوضح المسالك ٩٥/٣، وإرشاد السالك ٤٨٠/١، والمقاصد النحوية ١٣١٥/٣، والتَّصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤. وعجزه: مني وإن لم أرجُ منك نوالا.

[4] انظر المقتضب ١٤٨/٤ و ١٦٤، وشرح التَّسهيل ٨٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٥/١٠، والمرادي ٤٢٦/١.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٣/١٠، وأوضح المسالك ٩٦/٣، وإرشاد السالك ٤٨٠/١، وتمهيد القواعد ٢٧٥٣/٦، والمقاصد النحوية ١٣١٥/٣، والتَّصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤.

[6] قائله عنترة، والبيت له في ديوانه ٢٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٧/١، وللأخفش ٢٠٢/١، والشعر والشعراء ٢٥٩/١، والفاخر ٢٢٤، وشرح القصائد السبع للأنباري ٣٦٤، والحجة لأبي علي ٢٥٦/١، وتخليص الشواهد ٤٤٤، والتَّصريح ٦٩/٢، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٣٣٦/١٠. وعجزه: والناذرين إذا لم ألقهما دمي.

الشّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُما .....

وكقولِه[1]:

..... والمُسْتقِلّو كثِيرِ ما وَهَبُوا

فإنِ انتفَتِ الشروطُ المذكورةُ امتنعَ وصلُ «أل» بذا المضافِ. وأجازَ الفراءُ[2] ذلكَ فيه مضافًا إلى المعارفِ مُطلقًا، نحو: (الضارب زَيدٍ)، و(الضارِب هذا) بخلاف: (الضارِب رَجُلٍ)[3].

قالَ المُبرِّد[4] والرُّمانيُّ[5] في (الضاربك) و(ضاربك): موضعُ الضميرِ خفضٌ، وقال الأخفش[6] وهشام[7]: نصب[8]، وعند سيبويه[9] الضميرُ كالظاهرِ؛ فهو منصوبٌ في (الضاربك) مخفوضٌ في (ضاربك).

ويجوزُ في (الضارباك)، و(الضاربوك) الوجهانِ[10]؛ لأنَّه يجوز: (الضاربا زيدًا) و(الضاربو عمرًا)، وتُحذَفُ النونُ في النَّصبِ كما تُحذَفُ في الإضافة[11]، ومنه قولُه[12]:

---

[1] البيت بلا نسبة في الأزهار الزينية ٩٣. وصدره: العارفو الحقِّ للمدلِّ به. ويروى بفتح الحقِّ و كثيرِ.

[2] انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٩/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٨٩/١، وشرح التَّسهيل ٨٦/٣، وأوضح المسالك ٩٩/٣، والمساعد ٢٠٤/٢.

[3] وقد نقل السيرافي عن الفراء أنه يجيز هذا أيضًا. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٩/٢، والارتشاف ٢٢٧٦/٥.

[4] وهو أحد قوليه، ونقلَ ابنُ السرّاج أنّ المبردَ رجع عنه. انظر المقتضب ٩١/٣ و ١٣٥/٤، والأصول ١٤/٢-١٥، والانتصار لسيبويه على المبرد ٨٥، وشرح التَّسهيل ٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، والارتشاف ٢٢٧٦/٥.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٩١٥/٢، والارتشاف ٢٢٧٦/٥، وابن الوردي ١٩١، والمساعد ٢٠٤/٢.

[6] انظر معاني القرآن له ٩٠/١، والانتصار لسيبويه على المبرد ٨٥، وابن الوردي ١٩١.

[7] انظر الارتشاف ٢٢٧٧/٥.

[8] وهو مذهب أبي علي. انظر البصريات ٨٦١/٢.

[9] انظر الكتاب ١٨٢/١، والأصول ١٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٥/٢.

[10] انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢، وشرح التَّسهيل ٨٦/٣، وأوضح المسالك ١٠١/٣.

[11] وإنما حُذفت النون هنا تخفيفًا. انظر الكتاب ١٨٦/١، والبديع ٥١٢/١، والكناش ٣٣٠/١.

[12] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ١١٥، وأدب الكاتب ٣٢٤، ولرجلٍ منَ الأنصار في الكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٥/٤، والمقاصد الشافية ٤٤/٤، والخزانة ٦/٦، ولعمرو بن امرئ القيس في الخزانة ٢٧٥/٤، ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١، ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في إيضاح شواهد الإيضاح ١٦٧/١، واللسان (و ك ف)، والمقاصد النحوية ٥٣٤/١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٩٠/١،

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأتِيهِمُ مِنْ وَرائِهِمْ وَكفُ

وقولُه[1]:

العارِفُو الحَقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ والمُسْتقلُّو كثِيرَ ما وَهَبُوا

في روايةِ مَنْ نَصَبَ (الحقَّ) و(كثير). نعم، الأحسنُ عندَ حذفِ النونِ الجرُّ بالإضافة؛ لأنَّه المعهودُ، والنَّصبُ ليس بضعيفٍ؛ لأنَّ الوصفَ صلةٌ فهو في قوةِ الفعلِ فطُلِبَ معه التخفيفُ. واحترزَ بقولِه: (سِبِيَلهُ اتَّبَع) عن جمعِ التكسيرِ وجمعِ المؤنَّثِ السالمِ[2].

تنبيهٌ:

قولُه: (أَنْ وَقَعَ) هو بفتح (أَنْ)، وموضعُه رَفْعٌ على أنَّه فاعل (كافٍ) على ما تبيَّنَ أولًا. وقال الشّارحُ[3]: هو مبتدأٌ ثانٍ، و(كافٍ) خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ، يعني (كونها).

وقال المكودي[4]: «في موضع نصبٍ على إسقاطِ لامِ التعليل، والتَّقديرُ: وجودُ «أل» في الوصف كافٍ لوقوعه مثنًى أو مجموعًا على حدِّه. ويجوز في همز (أَنْ) الكسرُ، وقد جاء كذلك في بعضِ النسخِ».

[٣٩٤- ورُبَّما أكْسَبَ ثانٍ أوَّلا تَأنِيثًا إنْ كانَ لَحَذْفٍ مُوهَلا

٣٩٥- ولا يُضافُ اسْمٌ لِما بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وأوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ]

(**وَرُبَّما أكسَبَ ثانٍ**) منَ المتضايفينِ - وهو المضافُ إليه - (**أوَّلًا**) منهما - وهو المضافُ - (**تأنِيثًا**) أو تذكيرًا (**إن كانَ**) الأوَّلُ (**لحَذفٍ مُوهَلًا**)؛ أي: صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثّاني؛ فمنَ الأوَّلِ: ﴿**يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ**﴾ [آل عمران: ٣٠][5]، وقولُه[6]:

وللزجاج ٤٢٧/٣، وتهذيب اللغة (و ك ف)، والإيضاح العضدي ١٤٩، والمحتسب ٨٠/٢، والبديع ٥١٢/١، وسفر السعادة ٦٨٥/٢، وشرح التَّسهيل ٧٣/١، وتعليق الفرائد ٢٢٠/١. ويروى: من ورائنا نطف.

[1] تقدم تخريجه قريبًا.

[2] انظر المرادي ٤٢٥/١، وابن عقيل ٤٧/٣، والمقاصد الشافية ٤٥/٤.

[3] ابن الناظم ٣٨٥.

[4] المكودي ٤٢١/١.

[5] ذكر المرادي أن التأنيث في هذه الحالة أفصح. انظر المرادي ٤٢٧/١.

[6] قائله عنترة، والبيت له في ديوانه ١٩٦، وجمهرة اللغة (ث ر ر)، وشرح القصائد السبع للأنباري ٣١٢، والصحاح (ث ر ر)، ومقاييس اللغة (ث ر ر)، واللسان (ث ر ر)، والارتشاف ١٨١٩/٤، والمرادي ٤٢٧/١، والمغني ٢٦١، والمقاصد

جادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ .....

وقولُهم: (قُطِعَتْ بعضُ أصابعِهِ)[1]، وقراءةُ بعضِهم[2]: «تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيّارَةِ»[يوسف: ١٠] ، وقولُه[3]:

طُولُ اللَّيالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي .....

وقولُه[4]:

..... كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

وقولُه[5]:

أَتَيْنَ الفَواحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَة وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الجَمِيلِ جَمِيلُ

النحوية ١٣٠٤/٣، وشرح شواهد المغني ٥٤١/٢، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ث ر هـ)، والتذييل والتكميل ١٩٢/٦. وعجزه: فتركن كل حديقة كالدرهم. ويروى: كل بِكر حرة.

[1] قال سيبويه: ((وإنما أنَّثَ البعضَ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنِّثْه)). انظر الكتاب ٥١/١.

[2] هي قراءة الحسن البصري، وأبي رجاء العطاردي، ومجاهد، وقتادة، وزيد بن أسلم، ورُوِيَتْ أيضًا عن ابن كثير وحمزة. انظر تفسير الطبري ٥٦٧/١٥، وإعراب القرآن للنحاس ٦/٢، وشواذ القرآن لابن خالويه ٦٧، والمقاصد الشافية ٤٨/٤.

[3] الرجزُ مختلَفٌ في نسبته، فهو للأغلب العجلي في الأغاني ٣٠/٢١، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/١، والمقاصد النحوية ١٣١٧/٣، والتَّصريح ٣١/٢، والخزانة ٢٢٤/٤-٢٢٦، وللعجاج في الكتاب ٥٣/١، ومجاز القرآن ٩٩/١، وتفسير الطبري ٨٧/٧، والمقاصد الشافية ٤٦٤/٣ و ٤٨/٤، ولم أقع عليه في ديوانه، و للأغلب أو للعجاج في شرح شواهد المغني ٨٨١/٢، وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٨٢/٢، والمقتضب ١٩٩/٤، والمذكر والمؤنث للأنباري ١٨٨/٢، والصاحبي في فقه اللغة ١٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٥٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٦/٢، وأوضح المسالك ١٠٣/٣، والمغني ٦٦٦. وعجزه: طوين طولي وطوين عرضي. ويروى: مر الليالي، و أرى الليالي.

[4] قائله الأعشى، والبيت له في ديوانه ١٧٣، والكتاب ٥٢/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٧/٢، والأصول ٤٧٨/٣، والمذكر والمؤنث للأنباري ١٨٥/٢، والأزهية ٢٣٨، وشرح أبيات سيبويه ٥٤/١، والصحاح (ص د ر)، وتوجيه اللمع ٢٥٣، واللسان (ص د ر) و (ش ر ق)، والمقاصد الشافية ٤٦٢/٣، والنحوية ١٣٠٣/٣، والخزانة ١٠٦/٥، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٨٧/١، وللأخفش ٤٦٠/٢، والمقتضب ١٩٧/٤، وجمهرة اللغة (س و ر)، وإعراب القرآن للنحاس ٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٥٥/١، ونتائج الفكر ٢٤٦، والتذييل والتكميل ١٩٠/٦، والمغني ٦٦٧، وتعليق الفرائد ٢٢٥/٤. وصدره: وتشرق بالقول الذي قد أذعته.

[5] البيت للفرزدق في المقاصد النحوية ١٢٩٥/٣، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٥/٢، والأفعال لابن الحداد ٨٠/١، وشرح الكافية الشافية ٩٢٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٥، وابن الناظم ٣٨٧، وابن الوردي ١٩١، وابن الجزري ١٧٤. ويروى: إن الفواحش، ويروى: جمال، ويُروى عجزه: ويرون فعل المكرمات حرامًا.

وقولُه[1]:

مَشَيْنَ كَما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ أَعالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ

ومنَ الثّاني قولُه[2]:

إنارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وعَقْلُ عاصِي الهَوَى يَزْدادُ تَنْويرا

وقولُه[3]:

رُؤْيَةُ الفِكْرِ ما يَؤُولُ لَهُ الأمْـ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنابِ التَّوانِي

ويحتملُه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦][4]، ولا يجوزُ: (قامتْ غلامُ هندٍ)، ولا (قامَ امرأةُ زيدٍ)؛ لانتفاءِ الشَّرطِ المذكورِ[5].

تنبيهٌ:

أَفْهَمَ قولُه: (وربما) أنَّ ذلك قليلٌ، ومرادُه التقليلُ النِّسْبِيُّ؛ أي: قليلٌ بالنسبة إلى ما ليس كذلك، لا أنَّه قليلٌ في نفسه؛ فإنَّه كثيرٌ كما صرَّحَ به في «شرح الكافية»[6]؛ نَعمْ الثّاني قليلٌ[7].

---

[1] قائله ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٧٥٤/٢، والكتاب ٥٢/١ و ٦٥، والأصول ٧٢/٢ و ٤٨٠/٣، والمحتسب ٢٣٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٨/١، والمقاصد الشافية ٤٦٤/٣، والخزانة ٢٢٥/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٩٧/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٥٥/١، وشرح التَّسهيل ١١١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٨٣٨، وابن الناظم ٣٨٦، واللسان (ع ر د) و (ص د ر) و (ق ب ل) و (س ف ه)، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٧٤/١، و التذييل والتكميل ١٨٩/٦، والمرادي ٤٢٧/١، وابن الوردي ١٩١، وابن عقيل ٥٠/٢، والمكودي ٤٢٣/١، وتعليق الفرائد ٢٢٤/٤، وابن الجزري ١٧٤.

[2] البيت لبعض المولدين في المقاصد النحوية ٣٩٦/٣، وشرح شواهد المغني ٨٨١/٢، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٣٨/٣، وأوضح المسالك ١٠٥/٣، والمغني ٦٦٥، وإرشاد السالك ٤٨٤/١، والتَّصريح ٣٢/٢، والخزانة ١٠٦/٥.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٣٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٢١/٢، وابن الناظم ٣٨٧، والمرادي ٤٢٧/١، وابن الوردي ١٩١، وتمهيد القواعد ٣١٩٦/٧، والمقاصد الشافية ٥٠/٤، والمكودي ٤٢٣/١، والمقاصد النحوية ١٢٩٥/٣، والهمع ٢٨٠/٤، والبهجة المرضية ٢٦١/١.

[4] انظر كلام الفراء في معاني القرآن ٣٨١/١، و شرح التَّسهيل ٢٣٨/٣.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٩٢١/٢، وابن الناظم ٣٨٧.

[6] شرح الكافية الشافية ٩٢١/٢.

[7] انظر المرادي ٤٢٧/١.

(**وَلا يُضافُ اسمٌ لِما بِهِ اتَّحَد مَعنىً**) كالمرادِفِ مع مُرادفه، والموصوفِ مع صفته[1]؛ لأنَّ المضاف يتخصَّصُ أو يتعرَّفُ بالمضاف إليه، فلا بدَّ أن يكونَ غيرَهُ في المعنى؛ فلا يُقال: (قمحُ برٍّ)، ولا (رجلُ فاضلٍ) ولا (فاضلُ رجلٍ).

(**وَأوِّل مُوهِمًا إذا وَرَد**)؛ أي: إذا جاء من كلامِ العرب ما يُوهِمُ جوازَ ذلك وجبَ تأويلُه؛ فممّا أوهمَ إضافةَ الشيءِ إلى مرادفِه قولُهم: (جاءني سعيدُ كرزٍ)[2]، وتأويلُه أَنْ يرادَ بالأوَّل المسمَّى وبالثّاني الاسمُ؛ أي: جاءني مُسَمَّى هذا الاسم[3].

وممّا أوهمَ إضافةَ الموصوفِ إلى صفته قولُهم: (حَبَّةُ الحَمقاءِ)، و(صَلاةُ الأولى)، و(مَسْجِدُ الجامعِ)، وتأويلُه أن يُقَدَّرَ موصوفٌ؛ أي: حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء، وصلاةُ الساعةِ الأولى، ومسجدُ المكانِ الجامع.

وممّا أوهمَ إضافةَ الصِّفةِ إلى الموصوفِ قولُهم: (جَرْدُ قَطِيفَةٍ)، و(سَحْقُ عِمامَةٍ)، وتأويله أن يقدر موصوفٌ أيضًا، وإضافةُ الصِّفةِ إلى جنسها؛ أي: شيءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة، وشيءٌ سَحْقٌ من جنسِ العمامة[4].

تنبيه[5]:

أجازَ الفراءُ[6] إضافةَ الشيءِ إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابنُ الطراوةِ وغيرُه[7]، ونقله في «النهايةِ»[8] عنِ الكوفيينَ[9]، وجعلوا من ذلك نحوَ: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [يوسف: ١٠٩ والنحل: ٣٠]، ﴿ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [الواقعة: ٩٥]، ﴿ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦]، ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [ق: ٩].

---

[1] انظر أمالي ابن الحاجب ٥٢٤/٢.

[2] يجيز الخليل وأبو عمرو ويونس وسيبويه والمبرد إضافة اللقب إلى الاسم إذا كانا مفردين. انظر الكتاب ٢٩٤/٣–٢٩٦، والمقتضب ١٦/٤، وأمالي ابن الحاجب ٧٦٦/٢.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٢٣١/٣.

[4] انظر الإيضاح العضدي ٢٧١، والمقتصد ٨٩٣/٢، وابن الناظم ٣٨٨، والمرادي ٤٢٨/١، وأوضح المسالك ١١٠/٣، وابن عقيل ٤٩/٣، والمقاصد الشافية ٥٢/٤.

[5] هذا التنبيه مأخوذ من المرادي بتصرف يسير. انظر المرادي ٤٢٨/١.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٠/١ و ٧٦/٣.

[7] كابن جني والزمخشري وابن طاهر وابن خروف، والبصريُّون يتأولونه. انظر المحتسب ٣٤٧/١، واللباب ٣٩١/١، والارتشاف ١٨٠٦/٤ –١٨٠٧، والمرادي ٤٢٨/١، والمقاصد الشافية ٥٢/٤.

[8] هو كتاب في النحو لابن الخباز أحمد بن الحسين (ت: ٦٣٧هـ).

[9] سبق ابن الخباز في نسبة هذا القول للكوفيِّين كثر. انظر إعراب القرآن للنحاس ١٩/٥، وإسفار الفصيح ٢١٥/١، واللباب ٣٩١/١، والارتشاف ١٨٠٦/٤.

وظاهرُ «التَّسهيل» و«شرحِه»[1] موافقتُه.

[٣٩٦. وبَعْضُ الاسْماءِ يُضافُ أبَدا وبَعْضُ ذا قَدْ يَأتِ لَفْظًا مُفْرَدا]

(**وَبَعضُ الأسماءِ**) تمتنعُ إضافتُه: كالمضمراتِ، والإشاراتِ، وكغيرِ (أيٍّ) منَ الموصولاتِ ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام، وبعضُها (**يُضافُ أبدًا**)، فلا يُستعمَلُ مفردًا بحالٍ. (**وبعضُ ذا**) الذي يُضافُ أبدًا (**قَد يَأتي لَفظًا مُفرَدًا**)؛ أي: يأتي مفردًا في اللفظ فقطْ، وهو مضافٌ في المعنى، نحو: (كلٍّ)، و(بعضٍ)، و(أيٍّ)[2]، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠][3]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣ والإسراء: ٢١]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

تنبيهٌ:

أشعر قولُه: (وبعضُ الأسماء)، وقولُه: (وبعض ذا قد يأتي لفظًا مفردًا) أنَّ الأصلَ والغالبَ في الأسماء أن تكونَ صالحةً للإضافة والإفراد[4]، وأنَّ الأصلَ في كلِّ ملازمٍ للإضافة ألّا ينقطعَ عنها في اللفظِ.

واعلمْ أنَّ اللازمَ للإضافةِ على نوعين:

ـ ما يختصُّ بالإضافةِ إلى الجملِ، وسيأتي.

ـ وما يختصُّ بالمفرداتِ، وهو على ثلاثةِ أنواعٍ[5]:

ـ ما يُضافُ للظاهر والمضمر، وذلك نحوُ: كِلا وكِلتا، وعِندَ، ولَدَى، وسِوَى، وقُصارَى الشيء، وحُماداه، بمعنى: غايته[6].

ـ وما يختصُّ بالظاهرِ، وذلك نحوُ: أولي، وأولاتِ، وذي، وذاتِ[7].

ـ وما يختصُّ بالمضمَرِ، وإليه الإشارةُ بقولِه:

---

[1] التَّسهيل ١٥٦، وشرحه ٢٢٥/٣ و ٢٢٩.

[2] انظر ابن الناظم ٣٨٩، والمرادي ٤٢٩/١.

[3] و"كل" إذا كانت مفردة أخبر عنها بالجمع، نحو قوله تعالى: ﴿وكل في فلك يسبحون﴾ [يس: ٤٠]، وإن كانت مضافة إلى الجماعة أتى الخبر عنها مفردًا كقوله تعالى: ﴿وكلهم آتيه يوم القيامة فردًا﴾ [مريم: ٩٥]. انظر المحتسب ١٤٦/٢، ونتائج الفكر ٢١٨.

[4] انظر أوضح المسالك ١١٠/٣، والبهجة المرضية ٢٦٢/١.

[5] ذكر ابنُ هشامٍ هذه الأنواعَ، وذكرها المراديُّ إلّا أنه أهملَ ما يختصُّ بالظاهرِ. انظر المرادي ٤٣٠/١، وأوضح المسالك ١١١/٣.

[6] انظر ابن الجزري ١٧٥.

[7] ومنها (ذو) وفروعه. انظر التَّسهيل ١٥٧، وتمهيد القواعد ٣٢٠٣/٧.

[٣٩٧- وبَعْضُ ما يُضافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إيلاؤُهُ اسْمًا ظاهِرًا حَيْثُ وقَعْ]

[٣٩٨- كَـ وحْدَ لَبَّيْ ودَوالَيْ سَعْدَيْ وشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ]

(**وَبَعضُ ما يُضافُ حَتمًا**) أي: وجوبًا (**امتَنَع إيَلاؤهُ اسمًا ظاهِرًا حَيثُ وَقَع**).

وهذا النَّوعُ على قسمينِ:

- قسمٌ يضافُ إلى جميعِ الضمائر (**كَوَحدَ**)، نحو: (جئتُ وحدِي)، و(جئتَ وحدَك)، و(جاء وحده)[١].

- وقسمٌ يختصُّ بضميرِ المخاطَبِ[٢]، نحو: (**لَبَّي**) (**وَدَوالَي**) و(**سَعدَي**) وَحَنايَيْ وهَذاذَيْ، تقول: (لبَّيْك) بمعنى: إقامةً على إجابتك بعد إقامة، من (ألبّ بالمكان): إذا أقام به[٣]، وَ (دَوالَيْكَ) بمعنى: تداوُلًا لك بعد تَداول[٤]، و(سَعْدَيْكَ) بمعنى: إسعادًا لك بعد إسعاد[٥]، ولا يُستعمَلُ إلّا بعد (لَبَّيْكَ)[٦]، و(حَنانَيْكَ) بمعنى: تحنُّنًا عليك بعد تحنُّن[٧]، و(هَذاذَيْكَ) -بذالين معجمتين- بمعنى: إسراعًا لك بعد إسراع[٨].

(**وَشَذَّ**[٩] **إيَلاءُ يَدَي لِلَبَّي**) في قوله[١٠]:

دَعَوْتُ لِما نابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ

---

[١] انظر شرح التَّسهيل ٢٤٠/٣، والمقاصد الشافية ٤٣٦/٣–٤٣٧، وابن جابر ٨٧/٣.

[٢] لأن السماع لم يرد إلا بذلك. انظر إرشاد السالك ٤٨٩/١.

[٣] انظر الكتاب ٣٥٣/١، والمقتضب ٢٢٥/٣.

[٤] انظر أمالي الزجاجي ١٣٠، وتهذيب اللغة (د و ل).

[٥] انظر ابن الناظم ٣٨٩.

[٦] انظر أوضح المسالك ١١٦/٣.

[٧] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٦/٢.

[٨] أي: هذًّا بعد هذٍّ، وقطعًا بعد قطع. انظر إصلاح المنطق ١٥٨، وأوضح المسالك ١١٦/٣.

[٩] وذهب ابن الناظم وابن الوردي إلى أنه نادر. انظر ابن الناظم ٣٩٠، وابن الوردي ١٩٢.

[١٠] البيت لرجل من بني أسد في شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٨٠/٢، واللسان (ل ب ي)، والمقاصد النحوية ١٣٠٦/٣، والتَّصريح ٣٨/٢، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٥٢/١، والانتصار ١٠٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٩/١، والمحتسب ٧٨/١ و ٢٣/٢، والصحاح (ل ب ي)، واللباب ٤٦٥/١، وشرح التَّسهيل ١٤٧/١ و ١٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٣٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٩/١، وابن الناظم ٣٩٠، واللسان (ل ب ب) و (س و ر)، والتذييل والتكميل ٢١٢/٢، والمرادي ٤٣١/١، وابن الوردي ١٩٢، والمغني ٧٥٣، وابن عقيل ٥٣/٣، والمقاصد الشافية ٦٣/٤، وابن جابر ٨٨/٣، والمكودي ٤٢٦/١، وابن الجزري ١٧٦، والبهجة المرضية ٢٦٤/١، والخزانة ٩٢/٢.

كما شذَّتْ إضافتُه إلى ضميرِ الغائبِ في قوله[1]:

لَقُلْتُ لَبَيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

تنبيهٌ:

مذهبُ سيبويهِ أنّ (لبيك) وأخواتِه مصادرُ مثناةٌ لفظًا ومعناها التكثيرُ، وأنها تُنصبُ على المصدرية بعواملَ محذوفةٍ من ألفاظها إلا (هَذاذَيْكَ) وَ (لَبَّيْكَ) فمن معناهما[2]، وجَوَّز سيبويهِ[3] في (هَذاذَيْكَ) في قوله[4]:

ضربًا هَذاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضا

وفي (دَوالَيْكَ) في قوله[5]:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوالَيْكَ حَتّى كُلُّنا غَيْرُ لابِسِ

الحاليةَ بتقدير: نَفْعَلُه مُداوِلينَ وهاذِّينَ؛ أيْ: مسرعينَ. وهو ضعيفٌ؛ للتعريف، ولأنَّ المصدرَ الموضوعَ للتكثيرِ لم يَثْبُتْ فيه غيرُ كونِه مفعولًا مُطلقًا.

وجوَّز الأعلمُ في (هَذاذَيْكَ) في البيت الوصفيةَ. وهو مردودٌ بما ذُكِرَ، ولأنَّه معرفةٌ، و(ضربًا) نكرةٌ.

وذهبَ يونُسُ[6] إلى أن (لَبَّيْكَ) اسمٌ مفرد مقصورٌ أصله: (لَبَّى) قُلبت ألفُه ياء للإضافة إلى الضمير

---

[1] الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة (ب ي ن)، وسر الصناعة ٧٤٦/٢، وشرح التَّسهيل ١٨٦/٢، واللسان (ل ب ب) و (ب ي ن)، والتذييل والتكميل ١٨٠/٧، والمرادي ٤٣٢/١، والمغني ٧٥٣، وأوضح المسالك ١٢٢/٣، وإرشاد السالك ٤٨٨/١، وابن عقيل ٥٢/٣، والمقاصد النحوية ١٣٠٧/٣، والتَّصريح ٣٨/٢، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢، والخزانة ٩٣/٢.

[2] انظر الكتاب ٣٤٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٦/٢ –٢٣٨.

[3] انظر الكتاب ٣٥٠/١ و ٣٥١.

[4] قائله العجاج، والرجز له في ديوانه ١٤٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٣١٥/١، والمحتسب ٢٧٩/٢، وابن يعيش ١١٩/١، والمقاصد النحوية ١٣٢٠/٣، والتَّصريح ٣٧/٢، والخزانة ١٠٦/٢، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٥٠/١، وإصلاح المنطق ١٥٨، وجمهرة اللغة (باب حواليك ودواليك) ١٢٧٣/٣، وتهذيب اللغة (هـ ذ ذ)، واللسان (هـ ذ ذ)، والتذييل والتكميل ١٨١/٧، وأوضح المسالك ١١٧/٣.

[5] قائله سحيم عبد بني الحسحاس، والبيت له في ديوانه ١٦، والكتاب ٣٥٠/١، وجمهرة اللغة (ح ج ز)، وأمالي الزجاجي ١٣١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٩/٢، وتهذيب اللغة (د و ل)، والصحاح (د و ل)، والبصائر والذخائر ١٧٠/٧، وابن يعيش ١١٩/١، واللسان (هـ ذ ذ) و (د و ل)، والمقاصد الشافية ٦١/٤، والنحوية ١٣٢٢/٣، والتَّصريح ٣٧/٢، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (باب حواليك ودواليك) ١٢٧٣/٣، والمحتسب ٢٧٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٩٦/١، والكناش ١٥٩/١، و إرشاد السالك ٤٨٩/١، والهمع ١١٠/٣. ويروى: ليس للبُرْدِ لابِسُ. ويروى: ما لذا الثوب لابس.

[6] انظر قول يونس وردَّ سيبويه في الكتاب ٣٥١/١.

كما في (عَلَى) و(إلى) و(لدى). وردَّ عليه سيبويهِ بأنَّه لو كان كذلك لما قُلبَتْ معَ الظاهرِ في قوله[1]:

..... فَلبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ .....

وقولُ ابنِ الناظمِ[2]: إنّ خلافَ يُونسَ في (لبيك) وأخواتِه؛ وَهمٌ[3]. وزعمَ الأعلمُ[4] أنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ لا موضعَ له منَ الإعرابِ مثلها في (ذلِكَ). ورُدَّ[5] عليه بقولِهم: (لَبَّيْهِ)، و(لَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ)، وبحذفِهم النونَ لأجلها، ولم يحذفوها في (ذانِكَ)، وبأنها لا تلحقُ الأسماءَ التي لا تُشبِهُ الحرفَ. ا. هـ.

النَّوعُ الثّاني منَ المُلازِمِ للإضافة –وهو ما يَختصُّ بالجملِ– على قسمين: ما يختصُّ بنوعٍ منَ الجملِ، وسيأتي، وما لا يختصُّ، وإليه الإشارةُ بقولِه:

[٣٩٩ـ وألْزَمُوا إضافةً إلَى الجُمَلْ حَيْثُ وإذْ وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠ـ إفْرادُ إذْ وما كَإذْ مَعْنًى كَإذْ أضِفْ جَوازًا نَحْوُ حِينَ جا نُبِذْ]

(**وَألزَمُوا إضافةً إلَى الجُمَل حَيثُ وَإذ**)، فشملَ إطلاقُه الجملَ الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ[6]؛ فالاسميةُ نحوُ: (جلستُ حيثُ زيدٌ جالسٌ)، ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال: ٢٦]، والفعليةُ نحوُ: (جلستُ حيثُ جلستَ)، و(اجلسْ حيثُ أجلسُ)، ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ومعنى هذا المضارع المضي حينئذ[7].

وأمّا نحوُ قولِه[8]:

أَما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعا

---

[1] تقدم قريبًا صـ٦٠٩.

[2] انظر ابن الناظم ٣٩٠.

[3] لأن يونس يذهب إلى ذلك في (لبيك) دون أخواتها، كما مرَّ.

[4] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢، والارتشاف ١٣٦٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٨/١، والمرادي ٤٣١/١.

[5] ممن رد عليه ابن هشام. انظر أوضح المسالك ١٢١/٣.

[6] وقال الفراء: ((إذ وإذا لا تطلبان الأسماء، وإنما تطلبان الفعل)). انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٣.

[7] انظر توجيه اللمع ٥٨٨، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٣، والمغني ١١٦.

[8] الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة (ح ي ث)، والمفصل ٢١١، واللباب ٧٨/٢، وابن يعيش ٩٠/٤، وشرح التَّسهيل ٢٣٢/٢، و شرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/٣، وابن الناظم ٣٩١، واللسان (ح ي ث)، واللمحة ٩٠٣/٢، والكناش ٢٨٧/١، والتذييل والتكميل ٦٦/٨، والمرادي ٤٣٣/١، والمغني ١٧٨، وابن عقيل ٥٦/٣، والمقاصد الشافية ٦٧/٤، وتعليق الفرائد ٣٦/٤، والمقاصد النحوية ١٣٠٨/٣، وشرح شواهد المغني ٣٩٠/١، والبهجة المرضية ٢٦٥/١، والخزانة ٣/٧. وعجزه: نجما يضيء كالشهاب ساطعا. ويروى بفتح حيث وضمها، وبجر سهيل ورفعها.

وقولِه[1]:

.... حيثُ ليِّ العمائم

فشاذّ لا يُقاسُ عليه، خلافًا للكسائيّ[2].

تنبيهٌ:

قولُهم: (إذ ذاك) ليسَ منَ الإضافةِ إلى المفردِ، بل إلى الجملةِ الاسميةِ، والتَّقديرُ: إذ ذاك كذلك، أو إذ كان ذاك[3].

(**وَإن يُنَوَّن يُحتَمَل إفرادُ إذ**)؛ أيْ: وإنْ يُنَوَّنْ «إذْ» يُحتملُ إفرادُها لفظًا، وأكثرُ ما يكون ذلك معَ إضافةِ اسمِ الزمانِ إليها، كما في نحو: (يَوْمَئذٍ)، و(حِينَئذٍ)، ويكونُ التنوينُ عوضًا من لفظِ الجملةِ المضاف إليها[4]، كما تقدّم بيانُه في أوَّل الكتاب[5].

وأمّا نحوُ:

.... وأنْتَ إذٍ صَحِيحُ[6]

فنادر[7].

---

[1] قائله الفرزدق، والبيت له في المقاصد النحوية ١٣١١/٣، وشرح شواهد المغني ٣٨٩/١، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٥٢/١، والمفصل ٢١٢، وابن يعيش ٩٢/٤، وشرح التَّسهيل ٢٣٢/٢، و شرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/٣، وابن الناظم ٣٩١، واللمحة ٩٠٢/٢، والارتشاف ١٤٤٩/٣، والتذييل والتكميل ٦٦/٨، وأوضح المسالك ١٢٥/٣، والمغني ١٧٧، والمقاصد الشافية ٦٧/٤، وتعليق الفرائد ٣٥/٤، والتَّصريح ٣٩/٢، والهمع ٢٠٦/٣، و الخزانة ٥٥٣/٦ و ٤/٧. وأوله: ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي.

[2] ظاهر كلام العكبري أنه حمله على الضرورة، ووافقه المرادي، ووصفه ابن مالك بالندور في شرح التَّسهيل والشذوذ في شرح الكافية، وتابع ابنَ مالك في حمله على الشذوذ الأكثرون. انظر كتاب الشعر لأبي علي ١٨٠، وشرح التَّسهيل ٢٣٢/٢، و شرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/٣، والارتشاف ١٤٤٩/٣، والتذييل والتكميل ٦٦/٨، والمرادي ٤٣٣/١، وابن الوردي ١٩٣.

[3] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٤٣٣/١.

[4] انظر ابن يعيش ٢٩/٣—٣٠، والتَّسهيل ٩٢، وشرحه ٢٠٧/٢ و ٢٥١/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٣٩/٢، ورصف المباني ٣٤٧—٣٤٨، والجنى الداني ١٨٦—١٨٧، والمغني ١١٨—١١٩، والتَّصريح ٤٣/١، والخزانة ٥٤٢/٦.

[5] في باب الكلام وما يتألف منه صـ٩٩.

[6] تقدم تخريجه صـ١٠٠.

[7] انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٥/١، والأصول ١٤٤/٢، والتعليقة ٢٢/١—٢٣.

(**وَما كَإذ مَعنًى**) في كونه ظرفًا مُبهَمًا ماضيًا، نحو: حين، ووقت، وزمان، ويوم – إذا أُريدَ بها الماضي – (**كَإذ**) في الإضافةِ إلى ما تُضافُ إليه (إذ)، لكن (**أضِف**) هذه (**جَوازًا**) لما سبق أنَّ (إذْ) تُضافُ إليه وجوبًا، (**نَحوُ: حِينَ جا نُبِذ**)، و(جاءَ زيدٌ يومَ الحَجّاجُ أَمِيرٌ)، ونحوُ: (حينَ مجيئِك نُبِذَ)، و(جاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إِمْرَةِ الحَجّاجِ)، فتضافُ للمفردِ[1].

فإنْ كانَ الظرفُ المبهَمُ مستقبَلَ المعنى لم يُعامَلْ معاملةَ (إذْ)، بل يعاملُ معاملةَ (إذا)، فلا يضافُ إلى الجملةِ الاسميةِ، بل إلى الفعليةِ[2] كما سيأتي.

وأمّا: ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وقولُه[3]:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوادِ بنِ قارِبِ

فممّا نُزِّل المستقبلُ فيه منزلَةَ الماضي لتحقُّقِ وقوعِه، هذا مذهبُ سيبويهِ[4]، وأجازَ ذلك الناظمُ على قِلَّةٍ[5]؛ تمسُّكًا بظاهرِ ما سبقَ.

وأمّا غيرُ المبهَمِ –وهو المحدودُ– فلا يضافُ إلى جملةٍ، وذلك نحوُ: (شهر) و(حَوْلٍ)، بل لا يُضافُ إلّا إلى المفردِ، نحو: (شهر كذا)[6].

[٤٠١ـ وابْنِ أَوَ اعْرِبْ ما كَـإذْ قَدْ أُجْرِيا واخْتَرْ بِنا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيا

٤٠٢ـ وقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدا أَعْرِبْ ومَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدا]

(**وابنِ أو اعرِب ما كَإذ قَد أجرِيا**) ممّا سبقَ أنَّه يُضافُ إلى الجملةِ جوازًا؛ أمّا الإعرابُ فعلى الأصلِ، وأمّا البناءُ فحملًا على (إذْ). (**واختَر بِنا مَتلُوَّ فِعلٍ بُنِيا**)؛ أيْ: أنَّ الأرجحَ والمختارَ فيما تلاه فعلٌ مبنيٌّ البناءُ

---

[1] انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٣.

[2] انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠٠/٢، والمقتضب ١٧٧/٣، والأصول ١٢/٢.

[3] تقدم تخريجه صـ٢٩١.

[4] انظر الكتاب ١١٩/٣، وسفر السعادة ٦٥١/٢–٦٥٢، وشرح الرضي على الكافية ١٧٢/٣، والمغني ٥٤٨، وأوضح المسالك ١٣٢/٣.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٩٤٥/٢.

[6] وإضافةُ المؤقتِ إلى الجمل قبيحةٌ، كما يقولُ ابنُ الأثير، وأجازه بعضُ المغاربة. انظر البديع ١٥٨/١، وابن الناظم ٣٩٣، والتَّصريح ٤٢/٢.

للتناسبِ[1] كقولِه[2]:

عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا .....

وقوله[3]:

..... عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كلَّ حَلِيمِ

(**وَقَبلَ فِعلٍ مُعرَب أو مُبتَدا أعرِب**) نحو: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩]، وكقولِه[4]:

أَلَمْ تَعْلَمِي يا عَمْرَكِ اللهَ أنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الكِرامُ قَلِيلُ

ولم يُجزِ البصريُّونَ[5] حينئذٍ غيرَ الإعرابِ، وأجاز الكوفيُّونَ[6] البناءَ،

---

[1] نقل الفراء هذا الترجيح عن الكسائي، وأقره عليه. انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٥/٣، وعلل النحو ٤٤٥، وشرح الكتاب للرماني ٤٩٥، وشرح التَّسهيل ٢٥٥/٣، وشرح الشذور ٩٣.

[2] قائله النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٣٢، والكتاب ٣٣٠/٢، وجمهرة اللغة في (أبواب الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض) ١٣١٥/٣، والأضداد للأنباري ١٤٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٢/١ و ٧٥/٣، وللرماني ٤٩١ و ٤٩٥، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٢٣١/٤، والبديع ١٦٠/١، واللسان (و ز ع) و (خ ش ف)، والمقاصد الشافية ٩٧/١ و ٧٢/٤، والنحوية ١٣٢٥/٣، والتَّصريح ٤٢/٢، ٨٨٣، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢، والخزانة ٥٥٠/٦، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، والأصول ٢٧٦/١، والحجة لأبي علي ٢٨٤/٣، وعلل النحو ٤٤٥، وابن يعيش ١٦/٣ و ٥٩١/٤ و ١٣٧/٨، والمقرَّب ٢٩٠/١ و ٥١٦/٢، وشرح التَّسهيل ٢٥٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٨٠/٣، والارتشاف ١٨٢٦/٤، والمرادي ٤٣٦/١، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، والمغني ٦٧٢، وابن عقيل ٥٩/٣. وعجزه: فقلت ألما أصح والشيب وازع. ويروى بكسر حين وفتحها.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٥٥/٣، والارتشاف ١٨٢٩/٤، والمرادي ٤٣٦/١، وشرح الشذور ٩٣، والمغني ٦٧٢، وأوضح المسالك ١٣٥/٣، وإرشاد السالك ٤٩٢/١، والمكودي ٤٣٠/١، والمقاصد النحوية ١٣٢٨/٣، والتَّصريح ٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ٨٨٣/٢. وصدره: لأجتذبن منهن قلبي تحلمًا. ويروى بكسر حين وفتحها.

[4] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لمبشر بنِ هذيل الشمخي في ديوان المعاني ٨٩/١، ولأبي العيناء محمد بن القاسم في معجم الأدباء ٢٦١٤/٦، ولمبشر أو لموبال بن جهم المذحجي في المقاصد النحوية ١٣٣٠/٣، وشرح شواهد المغني ٨٨٤/٢، وهو بلا نسبة في أمالي القالي ٣٩/١، وشرح التَّسهيل ٢٥٦/٣ و ٣٨٩، والمرادي ٤٣٧/١، والمغني ٦٧٣، والمقاصد الشافية ٨٢/٤، والمكودي ٤٣١/١.

[5] هذا القول منسوب إلى سيبويه والبصريين. انظر الكامل ٢٤٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩١/١ و ٧٧/٥، والارتشاف ١٨٢٩/٤، وشرح الشذور ١٠٤، والمكودي ٤٣١/١.

[6] ووافقهم الزجاجُ، وصحَّحَ مذهبَهم ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ. انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، وللزجاج ٢٩٦/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩١/١، وابن الناظم ٣٩٤، والارتشاف ١٨٢٩/٤، والمغني ٦٧٢، وابن عقيل ٥٩/٣.

وإليه مالَ الفارسيُّ[1] والناظمُ[2]، ولذلك قال: (**وَمَن بَنَى فَلَن يُفَنَّدا**)؛ أي: لن يُغَلَّطَ، واحتجوا لذلك بقراءةِ نافعٍ[3]: «هذا يومَ ينفعُ» [المائدة: ١١٩] بالفتحِ، وقد رُويَ بهما قولُه:

.... عَلَى حِينَ الكرامُ قَلِيلُ

وقولُه[4]:

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمى عَلَى حِينِ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ

[٤٠٣- وَأَلْزَمُوا إذا إضافةً إِلَى جُمَلِ الافْعالِ كَـ هُنْ إذا اعْتَلَى]

(**وَألزَمُوا إذا**) الظرفيةَ (**إضافةً إِلَى جُمَلِ الأفعالِ**) خاصّةً، نظرًا إلى ما تضمَّنته من معنى الشَّرطِ غالبًا (**كَهُن إذا اعتَلَى**) ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١]، فـ(إذا) ظرفٌ فيه معنى الشَّرطِ مضافٌ إلى الجملة بعده، والعاملُ فيه جوابُه على المشهور[5].

وأمّا نحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] فمثلُ ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[6] [التوبة: ٦]، وقولُه[7]:

إذا باهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْها فَذاكَ المُذَرَّعُ

---

[1] هذا منقول عنه، ولم أقف عليه في مظانِّه من كتبه، وظاهر مذهبه في الحجة والتعليقة موافق مذهب البصريين. انظر التعليقة ٢٥٥/٢، والحجة لأبي علي ٢٨٣/٣، وابن الناظم ٣٩٤، والمرادي ٤٣٧/١، والتَّصريح ٤٢/٢.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٢٥٥/٣، وابن الناظم ٣٩٤.

[3] انظر السبعة لابن مجاهد ٢٥٠، والحجة لأبي علي ٢٨٢/٣، والمبسوط ١٨٩، والعنوان ٨٨، وأمالي ابن الشجري ٦٦/١.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٥٦/٣، والارتشاف ١٨٢٧/٤، وأوضح المسالك ١٣٦/٣، وشرح الشذور ١٠٥، وإرشاد السالك ٤٩٤/١، والمقاصد النحوية ١٣٢٩/٣، والتَّصريح ٤٢/٢، والهمع ٢٣٠/٣.

[5] ونسب أبو حيان هذا القول للجمهور، لكنه ذهب إلى فساده فقال: ((والمنصور أنها ليست مضافةً إليها، والعاملُ فيها الفعلُ الذي يليها)).انظر أمالي ابن الحاجب ٢٩٧/١، والارتشاف ١٨٦٦/٤، والجنى الداني ٣٦٩.

[6] فهي على تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده. انظر المقتضب ٣٤٨/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤١٠/١.

[7] قائله الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٤١٦/١، والكامل ٦٥١/٢، والمقاصد النحوية ١٣٣١/٣، والتَّصريح ٤٠/٢، وشرح شواهد المغني ٢٧٠/١، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة (ذ ر ع)، وشرح التَّسهيل ٢١٣/٢، وابن الناظم ٣٩٥، واللسان (ذ ر ع)، والتذييل والتكميل ٣١٦/٧، والجنى الداني ٣٦٨، والمغني ١٢٧، وإرشاد السالك ٤٩٥/١، والمقاصد الشافية ٩٤/٤.

فعلى إضمارِ (كان) الشَّأنيةِ[1]، كما أُضمِرَتْ هي واسمُها ضميرُ الشَّأن في قوله[2]:

.... فَهَلّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها

هذا مذهبُ سيبويهِ[3]، وأجازَ الأخفشُ[4] إضافتَها إلى الجملِ الاسميّةِ، تمسُّكًا بظاهرِ ما سبقَ، واختاره في «شرح التَّسهيل»[5].

والاحترازُ بقولي: (غالبًا) عن نحوِ: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٩] فـ(إذا) فيه ظرفٌ لخبرِ المبتدأ بعدَها، ولا شَرطيّةَ فيها، وإلّا لكانَ يجبُ اقترانُ الجملةِ الاسميةِ بالفاء[6].

تنبيهٌ:

مثلُ (إذا) هذه (لَمّا) الظرفيةُ؛ فلا تُضافُ إلى جملةٍ اسميةٍ، وتَلزَمُ الإضافةَ إلى الفعلية، نحو: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٨٩]. وأمّا قولُه[7]:

أَقُولُ لعَبْدِ اللهِ لَمّا سِقاؤُنا وَنَحْنُ بِوادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهاشِمِ

---

[1] انظر ابن الوردي ١٩٥.

[2] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو للمجنون في ديوانه ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦، وللصمة بن عبد الله القشيري في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٤/١، وللمجنون أو لابن الدمينة في الحماسة البصرية ١٩٠/٢، وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في المقاصد النحوية ١٣٣٢/٣، وشرح شواهد المغني ٢٢١/١، ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في الخزانة ٦٠/٣، وهو بلا نسبة في شرح الحماسة للفارسي ٦١/٣، وللتبريزي ٦٢/٢، والبديع ٧٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/٢، وشرح التَّسهيل ١١٤/٤، وشرح الرضي على الكافية ٥٥/٤، وابن الناظم ٧١٢، والجنى الداني ٥٠٩ و ٦١٣، وأوضح المسالك ١٢٩/٣، وتخليص الشواهد ٣٢٠، والمغني ١٠٣، والمقاصد الشافية ٢٠٣/٦، والتَّصريح ٤١/٢. وصدره: ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليَّ.

[3] انظر أمالي ابن الحاجب ٢٩٦/١، وابن الناظم ٣٩٥.

[4] ونقل ابن هشام هذا المذهب عن الكوفيين. انظر أمالي ابن الحاجب ٢٩٦/١، وابن الناظم ٣٩٥، وابن الوردي ١٩٤، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، والمغني ١٢٧.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٢١٣/٢.

[6] انظر المغني ١٣٥.

[7] قائله تميم بن رافع المخزومي، والبيت له في شرح أبيات المغني للبغدادي ١٥٣/٥، وهو بلا نسبة في المغني ٣٧٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٢/٢.

فمثلُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦][1]، لأنَّ (وها) في البيت فعلٌ بمعنى: سقط، (شِم): أمرٌ من قولك: شِمْتُهُ؛ إذا نَظَرْتَ إليه[2]، والمعنى: لما سقَطَ سقاؤنا قلتُ لعبد اللهِ: شِمْهُ[3].

٤٠٤- (لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلا تَفَرُّقٍ أُضِيْفَ كِلْتا وكِلا)

أيْ: ممّا يَلزمُ الإضافةَ (كلا)، و(كلتا)، ولا يضافانِ إلّا لما استكملَ ثلاثةَ شروطٍ:

أحدُها: التَّعريفُ[4]؛ فلا يجوزُ (كلا رجلينِ)، ولا (كلتا امرأتينِ)، خلافًا للكوفيِّينَ[5] في إجازتهم إضافتَهما إلى النَّكرةِ المختصّةِ نحو: (كلا رَجُلينِ عِنْدكَ قائمان)، وحُكِيَ (كِلْتا جارِيَتَيْنِ عِنْدَك مَقْطُوعَةٌ يَدُها)[6]؛ أي: تاركةٌ للغَزْلِ.

الثّاني: الدلالةُ على اثنينِ[7]؛ إمّا بالنصِّ، نحوِ: (كِلاهُما)، و﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، أو بالاشتراك، كقولِه[8]:

كَلانا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيْهِ حَياتَهُ .....

فإنّ كلمةَ (نا) مشتركةٌ بينَ الاثنينِ والجمعِ.

وإنَّما صَحَّ قولُه[9]:

---

[1] فهي على تقدير فعل محذوف يفسره الفعلُ المذكورُ بعده. انظر المقتضب ٣٤٨/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤١٠/١.

[2] انظر اللسان (ش ي م).

[3] سبق ابن هشام إلى هذا التخريج للبيت. انظر المغني ٣٧٠.

[4] انظر أمالي ابن الحاجب ٣٩٣/١، وأوضح المسالك ١٣٨/٣، والمقاصد الشافية ١٠٣/٤.

[5] انظر الارتشاف ١٨١٤/٤، والمرادي ٤٣٨/١، والمغني ١١٥، والمقاصد الشافية ١٠٤/٤.

[6] انظر الارتشاف ١٨١٤/٤.

[7] قال سيبويه: ((ولا تُفرَدُ كلا، إنَّما تكون للمثنى أبدًا)). انظر الكتاب ٤١٣/٣، والمقاصد الشافية ٩٨/٤.

[8] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو للأُبيرد الرياحي في الأغاني ١٢٧/١٣، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في عيون الأخبار ٨٧/٣، والكامل ٢٧٧/١، والحماسة الشجرية ٢٥٣/١، ولنصيب الأصغر في طبقات الشعراء لابن المعتز ١٥٦/١، وللمغيرة بن حبناء التميمي في معجم ديوان الأدب ١٣٨/٤، والصحاح (غ ن ي)، والحماسة البصرية ٥٦/٢، واللسان (غ ن ي)، ولعبد الله بن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني ٥٥٥/٢، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٢١٣/١، وأمالي المرتضى ٣١/١، والارتشاف ١٨١٣/٤، وأوضح المسالك ١٣٨/٣، وتخليص الشواهد ٦٥، والمغني ٢٧٠، وإرشاد السالك ٤٩٦/١. وعجزه: ونحن إذا متنا أشد تغانيا.

[9] قائله عبد الله بن الزبعرى، والبيت له في ديوانه ٤١، وابن يعيش ٢/٣، والمقاصد الشافية ١٠١/٤، والنحوية ١٣٣٤/٣، والتَّصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المغني ٥٤٩/٢، وهو بلا نسبة في البصريات ٥٧٢/١، والمفصل ١١٩، والبديع ٣٤٠/١،

إِنَّ لِلْخَيْرِ وللشَّرِ مَدىً وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأن (ذا) مثنّاةٌ في المعنى مثلُها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ أي: وكلا ما ذُكِرَ، وبينَ ما ذُكِرَ.

الثّالثُ: أن يكونَ كلمةً واحدة[١] كما أشارَ إليه بقولِه: (بلا تفرَّق)؛ فلا يجوزُ: (كلا زيد وعمرو)[٢].

وأمّا قولُه[٣]:

كِلا أَخِي وَخَلِيلِي واجِدِي عَضُدًا في النّائِباتِ وَإِلْمامِ المُلمّاتِ

وقولُه[٤]:

كِلا الضَّيْفَنِ المَشْنُوءِ والضَّيْفِ نائلٌ لَدَيَّ المُنَى والأَمْنَ في العُسْرِ واليُسْرِ

فمنَ الضروراتِ النادرةِ.

[٤٠٥- ولا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أيًّا وإنْ كَرَّرْتَها فَأَضِفِ

٤٠٦- أوْ تَنْوِ الاجْزا واخْصُصَنْ مَوْصُوْلةً أيًّا وبِالعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧- وإنْ تَكُنْ شَرْطًا أوِ اسْتِفْهاما فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِها الكَلاما]

(**وَلا تُضِف لِمُفرَدٍ مُعَرَّفٍ أيّا**) المفردة مُطلقًا؛ لأنَّها بمعنى (بعض)[٥]، (**وَإن كَرَّرتَها**) بالعطف

والمقرَّب ٢١١/١، وشرح التَّسهيل ٢٤٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٣٠/٢، وابن الناظم ٣٩٦، والمرادي ٤٣٨/١، والمغني ٢٦٨، وابن عقيل ٦٢/٣، وتعليق الفرائد ٢٩٠/١ و ٣٤٣/٢.

[١] انظر التَّصريح ٤٣/٢.

[٢] وقد نص على جوازه في الشعر الزمخشري وابن الأثير وابن مالك في شرح التَّسهيل والرضي، وعدَّه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) وابن عقيل شاذًّا، في حين عدَّه ابنُ الناظم وابنُ هشام-كالأشموني-من نادر الضرورات. انظر المفصل ١٢٠، والبديع ٣٤١/١، وشرح التَّسهيل ٢٤١/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٩٤/١، وابن الناظم ٣٩٧، وأوضح المسالك ١٤٠/٣، وابن عقيل ٦٣/٣.

[٣] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٤١/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٣١/٢، وابن الناظم ٣٩٧، وأوضح المسالك ١٤٠/٣، والمغني ٢٦٩، وإرشاد السالك ٤٩٦/١، وابن عقيل ٦٣/٣، والمقاصد الشافية ١٠٤/٤، والمكودي ٤٣٣/١، والمقاصد النحوية ١٣٣٥/٣، والتَّصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المغني ٥٥٢/٢.

[٤] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٤١/٣، والارتشاف ١٨١٤/٤، والمرادي ٤٣٨/١، وتمهيد القواعد ٣٢٠١/٧، والمقاصد الشافية ١٠٥/٤، والنحوية ١٣٣٦/٣.

[٥] انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٦٤/٣.

(**فَأَضِفِ**) إليه[1]، كقولِه[2]:

فَلَئِنْ لَقيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أيِّي وَأَيُّكِ فارِسُ الأحْزابِ

وقولِه[3]:

ألا تَسْأَلُونَ النّاسَ أَيِّي وَأيّكُمْ غَداةَ التَقَيْنا كانَ خَيْرًا وأَكْرَما

لأنَّ المعنى حينئذ أيّنا[4].

(**أو تَنوِ**) بالمفردِ المعرَّفِ الجمعَ: بأن تنويَ (**الأجزا**) نحوَ: (أيُّ زيدٍ أحسنُ)، يعني: أيُّ أجزائه أحسَنُ[5].

(**واخصُصَن بِالمَعرِفَه مَوصُولةً أيًّا**): (أيًّا): مفعولٌ بـ(اخصُصْ)، و(بالمعرفة): متعلّقٌ به، و(موصولة): حالٌ من (أيٍّ) متقدّمٌ عليها؛ أي: تختصُّ (أيٌّ) الموصولة بأنها لا تضاف إلّا إلى معرفةٍ غيرَ ما سبقَ منعُه، وهو المفردُ، نحو: (امْرُرْ بأَيِّ الرجُلَيْنِ هُوَ أَكْرَمُ، وأيِّ الرِّجال هُوَ أفضَلُ)، و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ولا تُضافُ لنكرةٍ خلافًا لابن عصفور[6].

(**وبِالعَكسِ**) منَ الموصولةِ (**الصِّفَه**)، وهي المنعوتُ بها، والواقعةُ حالًا؛ فلا تُضافُ إلّا إلى نكرةٍ[7] كـ(مررت بفارسٍ أيِّ فارِسٍ)، و(بِزَيْدٍ أيَّ فَتًى)، ومنه قولُه[8]:

..... فَلِلَّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أَيَّما فَتى

(**وَإن تَكن**) أيٌّ (**شَرطًا أوِ استِفهاما فَمُطلَقًا كَمِّل بِها الكَلاما**)؛ أيْ: تُضافُ إلى النَّكرةِ والمعرفةِ مُطلقًا سوى ما سبقَ منعُه، وهو المفردُ المعرفةُ[9]، نحو: (أيُّ رجلٍ يأتني فله درهم)، ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾

---

[1] انظر ابن عقيل ٦٤/٣. ونقل المكودي أن بعضهم يحمله على ضرورة الشعر. انظر المكودي ٤٣٣/١.

[2] قائله عنترة، والبيت له في شرح الكتاب للسيرافي ١٦٨/٣، والمقاصد الشافية ١٠٩/٤، وهو بلا نسبة في المحتسب ٢٥٤/١، وشرح التَّسهيل ٢٢٢/١، والتذييل والتكميل ١٤٦/٣، والمرادي ٤٣٩/١، وأوضح المسالك ١٤٢/٣، وتعليق الفرائد ٢٦٧/٢، والمقاصد النحوية ١٣٣٧/٣، والتَّصريح ٤٤/٢ و ١٣٨.

[3] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٥٨/٢، وابن الناظم ٣٩٧، وابن عقيل ٦٤/٣، والمقاصد النحوية ١٣٣٨/٣.

[4] ذكر هذا التخريج سيبويه. انظر الكتاب ٤٠٢/٢.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٢٢٢/١.

[6] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٧/٣، والمرادي ٤٤٠/١، وأوضح المسالك ١٤٣/٣.

[7] انظر ابن الناظم ٣٩٨، والتذييل والتكميل ١٤١/٣.

[8] تقدم تخريجه صـ٢١١، وصدره: فأوميت إيماء خفيًا لحبتر.

[9] انظر أمالي ابن الشجري ٤٠/٣، و الارتشاف ١٠٣٨/٢، وابن عقيل ٦٦/٣.

[القصص: ٢٨]، ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥ والمرسلات: ٥٠]. فظَهَر أنَّ لـ(أيٍّ) ثلاثةَ أحوالٍ[١].

تنبيهٌ:

إذا كانتْ (أيّ) نعتًا أو حالًا، وهي المرادُ بالصِّفة في كلامه، فهي ملازمةٌ للإضافةِ لفظًا ومعنًى، وإن كانتْ موصولةً أو شرطًا أو استفهامًا فهي ملازمةٌ لها معنًى لا لفظًا[٢]، وهو ظاهر.

[٤٠٨- وألْزَمُوا إضافةً لَدُنْ فَجَرْ ونَصْبُ غُدْوةٍ بِها عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩- ومَعَ مَعْ فِيها قَلِيلٌ ونُقِلْ فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ]

(**وَألزَمُوا إضافةً لَدُن فَجَرّ**) ما بعده بالإضافة[٣]؛ لفظًا إنْ كانَ مُعرَبًا، ومحلًّا إنْ كانَ مبنيًّا أو جملةً؛ فالأوَّل نحو: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقوله[٤]:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيرِ

والثّاني نحو: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢].

والثّالثُ كقولِه[٥]:

وَتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُنْ أنْتَ يافِعٌ .....

وقولِه[٦]:

---

[١] انظر الكتاب ١٨٠/٢، وحروف المعاني والصفات ٦٢.

[٢] انظر شرح التَّسهيل ٢٢٠/١، والارتشاف ١٠٣٨/٢، وابن عقيل ٦٦/٣.

[٣] انظر الأصول ١٤٤/٢.

[٤] الرجز لرجل من طيء في المقاصد النحوية ١٣٤٣/٣، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٣٧/٢ و ١٣٢/٣، واللسان (ن هـ ض)، والتذييل والتكميل ٧١/٨، وابن عقيل ٦٨/٣، وتمهيد القواعد ٢٠٠٨/٤، والمقاصد الشافية ١٢٠/٤، والهمع ٢١٧/٣.

[٥] البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٤٥٣/٣، والتذييل والتكميل ٧٢/٨، والمرادي ٤٤١/١، والمساعد ٥٣٣/١، والهمع ٢١٧/٣، والخزانة ١١١/٧. وعجزه: إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر.

[٦] قائله القطامي، والبيت له في ديوانه ٤٤، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٧٩/١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٤٠/٢، والتَّصريح ٤٦/٢، والمقاصد النحوية ١٣٤١/٣، وشرح شواهد المغني ٤٥٥/١، ومعاهد التنصيص ١٨١/١، والخزانة ٨٦/٧، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٣٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٣/٣، والتذييل

صَرِيعُ غَوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شابَ سُودُ الذَّوائِبِ

ولم يُضَفْ من ظروف المكانِ إلى الجملة إلّا (لَدُنْ) و(حَيْثُ)[1]. وقال ابنُ بَرهان[2]: (حيثُ) فقط.

هذا هو الأصلُ الشائعُ في لسانِ العربِ، (**وَنَصبُ غُدوةٍ بِها عَنهُم نَدَر**)[3]، كما في قولِه[4]:

فَما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

فـ(لدُن) حينئذٍ منقطعةٌ عنِ الإضافةِ لفظًا ومعنًى، و(غُدوةً) بعدها نَصْبٌ على التمييز، أو على التشبيهِ بالمفعولِ، لشَبَهِ (لَدُنْ) باسم الفاعل في ثبوتِ نونها تارةً وحذفِها أخرى، لكنْ يُضَعِّفُه سماعُ النَّصبِ بها محذوفةَ النّونِ؛ أو خبرًا لـ(كان) محذوفة معَ اسمها؛ أي: لَدُنْ كانتِ الساعةُ غُدْوَةً. ويجوزُ جَرُّ (غدوةٍ) بالإضافةِ على الأصل[5]، فلو عطفْتَ على (غدوة) المنصوبةِ جازَ جرُّ المعطوفِ مراعاةً للأصل، وجازَ نصبُه مراعاةَ اللفظِ، ذكرَ ذلكَ الأخفشُ[6]، واستبعدَ الناظمُ نصبَ المعطوفِ، وقال[7]: إنّه بعيدٌ عنِ القياسِ.

والتكميل ٧٢/٨، والمرادي ٤٤١/١، وتخليص الشواهد ٢٦٣، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، والمغني ٢٠٨، وإرشاد السالك ٤٩٩/١، والمكودي ٤٣٧/١، والهمع ٢١٨/٣.

[1] أشار إلى هذا ابن السراج، وصرح به أبو حيان والمرادي وابن هشام، وشكَّك ابن الأثير بإضافة (لدن) للجملة. انظر الأصول ١٤٣/٢–١٤٤، والبديع ١٦٥/١، و الارتشاف ١٤٥٤/٣، والتذييل والتكميل ٧٢/٨، والمرادي ٤٤١/١، وأوضح المسالك ١٤٥/٣.

[2] انظر الارتشاف ١٤٥٥/٣. وقد وافق الرضيُّ ابنَ بَرهان فقال: إن أُضيفتْ إلى الجملة تمحّضتْ للزمان؛ لما تقدّمَ أنّ ظروفَ المكانِ لا يُضافُ إلى الجملة منها إلّا (حيث). انظر الرضي على الكافية ٢٢٠/٣.

[3] قال ابنُ السراج: ((نَصَبَ–أيْ: بعضُهم–غدوةً؛ لأنه توهَّم أن هذه النونَ زائدةٌ تقوم مقامَ التنوينِ، فنصبَ كما تقولُ: قائمٌ غدوةً، ولم يعملوا "لَدن" إلا في غدوةً خاصةً)). انظر الكتاب ٦٦/٣، و الأصول ١٤٤/٢، والحلبيات ٢٢٣، وابن الوردي ١٩٥.

[4] قائله أبو سفيان بن حرب، والبيت له في الحيوان ٣١٨/١، واللمحة ٢٨٢/١، وهو بلا نسبة في العين (ل د ن)، وحروف المعاني والصفات ٢٦، و شرح التَّسهيل ٢٣٨/٢، واللسان (ل د ن)، والتذييل والتكميل ٧٤/٨، وابن عقيل ٦٨/٣، والمقاصد الشافية ١٢٢/٤، والنحوية ١٣٤٣/٣، والتَّصريح ٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٣.

[5] وقد ذكر أبو علي الفارسي أن هذا الجواز مرفوض؛ لأن السماع لم يرد به. انظر الحلبيات ٢٢٧.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢، والارتشاف ١٤٥٦/٣، وابن عقيل ٦٩/٣، وتمهيد القواعد ٢٠٢٦/٤.

[7] انظر شرح الكافية الشافية ٩٥٣/٢. وقد خالف أبو حيان الناظم فيما ذهب إليه، فقال: ((والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب، ولا يجوز الجرُّ؛ لأن غدوةً عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع، وهو نصب صحيح، فإذا عَطفَ عَطفَ عليه، ولاسيما على مذهب من جعل (غدوةً) منصوبًا بكان مضمرة، فلا يُتخيَّلُ فيه إذ ذاك جرٌّ البتةَ)). انظر التذييل والتكميل ٧٦/٨.

وحكى الكوفيُّونَ[1] رَفْعَ (غدوةٍ) بعدَ (لدن)، فقيلَ: هو بـ«كان» تامَّةٍ محذوفةٍ، والتَّقديرُ: لدنْ كانتْ غدوةٌ، وقيلَ: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقدير: لدن وقتٍ هُوَ غُدْوَةٌ، وقيل: على التشبيهِ بالفاعل[2].

قال سيبويهِ[3]: ولا ينتصبُ بعدَ (لدن) منَ الأسماءِ غيرُ (غدوة).

تنبيه[4]:

(لَدُنْ) بمعنى (عِنْدَ)، إلا أنَّها تختصُّ بستةِ أمورٍ:

أحدُها: أنَّها ملازمةٌ لمبدأ الغاياتِ، ومن ثمَّ يتعاقبانِ في نحو: (جئتُ مِنْ عندِه، ومِنْ لَدُنْه)، وفي التنزيل: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] بخلافِ: (جلستُ عندَه)، فلا يجوزُ: (جلستُ لَدُنْه)؛ لعدم معنى الابتداء هنا.

ثانيها: أنَّ الغالبَ استعمالُها مجرورةً بـ(مِنْ).

ثالثُها: أنَّها مبنيةٌ، إلّا في لغةِ قيسٍ، وبلغتِهم قُرِئَ[5]: «من لدْنِهِ»[النساء: ٤٠].

رابعُها: أنَّه يجوزُ إضافتُها إلى الجملِ، كما سبقَ.

خامسُها: جوازُ إفرادِها قبلَ (غدوةٍ) على ما مرَّ.

سادسُها: أنَّها لا تقعُ إلا فضلةً، تقول: (السفرُ مِن عِنْدِ البصرة)، ولا تقولُ: (منْ لَدُنِ البصرةِ).

وأمّا (لَدَى) فهي مثلُ (عِنْدَ) مطلقًا، إلّا أنَّ جرَّها ممتنعٌ، بخلاف جرِّ (عِنْدَ)، وأيضًا (عندَ) أمْكَنُ منها منْ وجهينِ[6]:

الأوَّلُ: أنَّها تكونُ ظرفًا للأعيانِ والمعاني، تقولُ: (هذا القولُ عندي صوابٌ)، و(عندَ فلانٍ عِلْمٌ به)، ويمتنعُ ذلكَ من (لَدَى). قالَهُ ابنُ الشجريِّ في «أماليه»[7].

---

[1] انظر الارتشاف ١٤٥٦/٣، وأوضح المسالك ١٤٧/٣، والمساعد ٥٣٤/١، والبهجة المرضية ٢٧١/١. وهو مرويٌّ عنِ المبردِ وثعلبٍ. انظر تهذيب اللغة (غ د و).

[2] انظر ابن يعيش ١٠٢/٤.

[3] هذا معنى قوله. انظر الكتاب ١٥٩/١ و ١١٩/٣ و ٤٩٩.

[4] هذا التنبيه مستفاد من ابن هشام. انظر أوضح المسالك ١٤٥/٣.

[5] هي قراءة أبي بكر عن عاصم. انظر السبعة ٣٨٨، والمبسوط ٢٧٥، والتيسير ١٤٢، وشرح التَّسهيل ٢٣٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٥٢/٢، وابن الناظم ٣٩٩، والارتشاف ١٤٥٤/٣، وأوضح المسالك ١٤٥/٣.

[6] أفاد الأشموني هذا من ابن هشام أيضًا. انظر المغني ٢٠٨.

[7] أمالي ابن الشجري ٣٤١/١. وقد سبق إلى بيان ذلك الزجاج. انظر معاني القرآن له ٥٣/٢.

الثّاني: أنك تقولُ: (عِنْدِي مالٌ)، وإن كان غائبًا عنك، ولا تقولُ: (لديَّ مالٌ)، إلّا إذا كان حاضرًا. قاله الحريريُّ[1] وأبو هلالٍ العسكريُّ[2] وابنُ الشجريِّ[3]. وزعمَ المعريُّ[4] أنَّه لا فرقَ بين (لَدَى) و(عِنْدَ). وقولُ غيرِه أولى.

(**و**) ألزموا إضافةً أيضًا (**مَعَ**)، وهي اسمٌ لمكانِ الاصطحاب، أو وقتِه، والمشهورُ فيها فتحُ العينِ، وهو فتحُ إعرابٍ[5]، و(**مَع**) بالبناء على السُّكونِ (**فِيها قَلِيلٌ**)، كقولِه[6]:

فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كانَتْ زيارَتُكُمْ لِماما

وزعمَ سيبويهِ[7] أنَّ تسكينَ العينِ ضرورةٌ، وليس كذلك، بل هيَ لغةُ ربيعةَ وغُنْمٍ[8]؛ فإنَّها مبنيةٌ عندهم على السُّكون. وزعمَ بعضُهم[9] أنَّ الساكنةَ العينِ حرفٌ، وادَّعى النّحاسُ[10] الإجماعَ عليه. وهو فاسدٌ، والصَّحيحُ أنَّها باقيةٌ على اسميَّتِها كما أشعرَ به كلامُ الناظمِ[11].

هذا حكمُها إذا اتَّصلَ بها مُتحرِّكٌ، (**وَنُقِل**) فيها (**فَتحٌ وَكَسرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِل**) بها، نحو: (مَعَ القوم)؛ فالفتحُ طلبًا للخفَّةِ[12]، والكسرُ على الأصلِ في التقاءِ الساكنينِ.

---

[1] انظر المغني ٢٠٩.

[2] انظر الفروق اللغوية ٢٩٨، وأمالي ابن الشجري ٣٤١/١، والمغني ٢٠٩.

[3] انظر أمالي ابن الشجري ٣٤٢/١.

[4] انظر أمالي ابن الشجري ٣٤٢/١، والمغني ٢٠٩.

[5] انظر الأصول ٢١٢/٢.

[6] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لجرير في ديوانه ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٩١/٢، والمقاصد النحوية ١٣٤٦/٣، وللراعي النميري في ملحَقِ ديوانه ٣٣١، والكتاب ٢٨٧/٢، والمقاصد الشافية ١٢٧/٤، ولأحدهما في التَّصريح ٤٨/٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٨٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٥/٤، وشرح التَّسهيل ٢٤١/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢، واللسان (م ع ع)، والارتشاف ١٤٥٧/٣، والجنى الداني ٣٠٦، وابن عقيل ٧٠/٣.

[7] ووافقه على ذلك الزجاج والسيرافي. انظر الكتاب ٢٨٧/٣، ومعاني القرآن ٨٨/١، وشرح الكتاب ٥٥/٤.

[8] وذكر العيني أنها لغة تميم. انظر شرح التَّسهيل ٢٤١/٢، واللسان (م ع ع)، والارتشاف ١٤٥٧/٣، والمقاصد النحوية ١٣٤٧/٣.

[9] كأبي علي الفارسي. انظر أمالي ابن الشجري ٣٧٤/١ و ٥٨٣/٢.

[10] وقد رجَّح هذا ابنُ معطٍ وابنُ الخباز. انظر إعراب القرآن للنحاس ١٤٦/٣، والغرة المخفية ١٧٤/١ –١٧٥، والارتشاف ١٤٥٧/٣، والجنى الداني ٣٠٦، والمغني ٤٣٩، وابن عقيل ٧٠/٣، وابن الجزري ١٨١.

[11] انظر شرح التَّسهيل ٢٤١/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢.

[12] أو للإتباع، أو لاعتبار اللغة الأخرى. انظر المقاصد الشافية ١٢٩/٤.

تنبيهٌ:

تُفرَدُ (معَ) مردودةَ اللامِ، فتخرجُ عنِ الظرفيةِ وتُنصَبُ على الحال بمعنى: جميعًا، نحو: (جاء الزَّيْدانِ مَعًا)، وتُستعمَلُ للجمعِ كما تُستعمَلُ للاثنينِ، كقولِه[1]:

وَأَفْنَى رِجالِي فَبادُوا معًا .....

وقوله[2]:

..... إذا حَنَّتِ الأُولى سَجَعْنَ لَها مَعًا

وقد تُرادِفُ (عندَ) فتُجَرُّ بـ(مِنْ)، حكى سيبويهِ[3]: (ذهبتُ من مَعِهِ)، ومنه قراءةُ بعضِهم[4]: «هذا ذكرٌ مِن مَعِي» [الأنبياء: ٢٤].

[٤١٠- واضْمُمْ بِناءً غَيْرًا إنْ عَدِمْتَ ما لَهُ أُضِيفَ ناوِيًا ما عُدِما

٤١١- قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ودُونُ والجِهاتُ أيضًا وعَلُ

٤١٢- وأَعْرَبُوا نَصْبًا إذا ما نُكِّرا قَبْلًا وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرا]

(**واضمُم بِناءً غَيرًا إن عَدِمتَ ما لَهُ أُضِيفَ**) لفظًا (**ناوِيًا ما عُدِما**) معنىً، أيْ: منَ الكلماتِ الملازمة للإضافة (غيرَ)، وهو اسمٌ دالٌّ على مخالفةِ ما قبلَه لحقيقةِ ما بعدَه[5]، وإذا وقعَ بعدَ (ليس) وعُلِمَ المضافُ إليه -كـ(قبضتُ عشرةً ليسَ غيرها) جازَ حذفُه لفظًا، فيُضَمُّ (غيرُ) بغيرِ تنوينٍ، ثمَّ اختُلِفَ حينئذٍ؛ فقال المُبرِّد[6]: ضمّةُ بناءٍ؛ لأنَّها كـ(قَبْلُ) في الإبهامِ، فهي اسمٌ أو خبرٌ. وهذا ما اختاره الناظمُ، على ما أفهمَه

---

[1] قالته الخنساء، والبيت لها في ديوانها ٢٧٤، والكامل ١٤٢٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٦٨/١، والحماسة المغربية ٨٠٩/٢، والمغني ٤٤٠، والتَّصريح ٤٨/٢ و ٧٤٨/٢، وشرح شواهد المغني ٧٤٨/٢. وعجزه: فغودر قلبي بهم مستفزًّا.

[2] قائله متمم بن نويرة، والبيت له في ديوانه ١١٧، والمفضليات ٢٦٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٠٠، والشعر والشعراء ٣٣٨/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٠٢/٢، والتَّصريح ٤٨/٢، وهو بلا نسبة في المحتسب ١٥١/١، والمغني ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ٧٤٧/٢. وصدره: يذكرن ذا البث الحزين ببثه.

[3] انظر الكتاب ٤٢٠/١، وابن الناظم ٣٩٩، وابن الوردي ١٩٦، والمغني ٤٣٩، والمكودي ٤٣٩/١، والمقاصد النحوية ٤٤٢/١.

[4] هي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٨/٣، وشواذ القرآن لابن خالويه ٩١، والمحتسب ٦١/٢.

[5] انظر أوضح المسالك ١٥٢/٣، والتَّصريح ٤٩/٢.

[6] انظر المقتضب ٤٢٩/٤، وشرح التَّسهيل ٣١٧/٢، والارتشاف ١٥٤٩/٣، والمغني ٢٠٩، والتَّصريح ٤٩/٢.

كلامُه. وقالَ الأخفشُ[1]: إعرابٍ؛ لأنَّها اسمٌ كـ(كُلٍّ) و(بعضٍ)، لا ظرفٌ كـ(قبلُ) و(بعدُ)؛ فهي اسمٌ لا خبرٌ، وجوَّزَهما ابنُ خروف[2]. ويجوزُ قليلًا الفتحُ معَ تنوينٍ ودونَه، فهي خبرٌ، والحركةُ إعرابٌ باتفاقٍ، كالضمِّ معَ التنوينِ.

تنبيهان:

الأوَّل: يجوزُ أيضًا على قِلَّةٍ الفتحُ بلا تنوينٍ على نِيّةِ ثبوتِ لفظِ المضاف إليه. قالَ في «التوضيح»[3]: فهي خبرٌ، والحركةُ إعرابٌ باتفاقٍ. وفيما قاله نظرٌ؛ لأنَّ المضافةَ لفظًا تُضَمُّ وتُفْتَحُ، فإن ضُمَّت تعيَّنتْ للاسمية، وإنْ فُتِحَتْ لا تتعيّنُ للخبرية؛ لاحتمالِ أن تكونَ الفتحةُ بناءً لإضافتها إلى المبنيِّ.

الثّاني: قالتْ طائفةٌ كثيرةٌ: لا يجوزُ الحذفُ بعدَ غيرٍ (ليس) من ألفاظِ الجَحْدِ؛ فلا يُقال: (قبضت عشرةً لا غَيْرُ). وهم مَحجُوجونَ. قال في «القاموس»[4]: وقولُهم: (لا غَيْرُ لحن) غيرُ جيدٍ؛ لأنَّ (لا غير) مسموعٌ في قولِ الشاعر[5]:

جَوابًا بِهِ تَنْجُوا اعتَمِدْ فَوَرَبِّنا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسأَلُ

وقدِ احتجَّ ابنُ مالكٍ في بابِ القسمِ من «شرح التَّسهيل»[6] بهذا البيتِ، وكأنَّ قولَهم: (لحنٌ) مأخوذٌ من قولِ السيرافيِّ[7]: الحذفُ إنَّما يُستعمَلُ إذا كانت (غيرُ) بعدَ (ليس)، ولو كان مكانَ (ليس) غيرُها من ألفاظِ الجَحْدِ لم يَجُزِ الحذفُ، ولا يُتَجاوزْ بذلك موردَ السماعِ. اهـ كلامُه، وقد سُمِعَ. انتهى كلامُ صاحبِ «القاموس».

والفتحةُ في (لا غيرَ) فتحةُ بناءٍ، كالفتحةِ في (لا رجلَ)، نقلَه في «شرح اللُّباب» عن الكوفيين[8].

و(**بناءً**): مصدرٌ نُصِبَ على الحالِ؛ أي: بانيًا، و(**غيرًا**): مفعولٌ بـ(اضْمُمْ).

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٣١٧/٢، والمغني ٢٠٩، والتَّصريح ٤٩/٢.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٣١٧/٢، والمساعد ٥٩٥/١.

[3] أوضح المسالك ١٥٢/٣، وانظر التَّصريح ٤٩/٢.

[4] القاموس (غ ي ر). وقد صرَّح السيرافي وابن السراج وابن الحاجب وأبو حيان بأن (لا) كليس في ذلك. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٩٢/٣، وأمالي ابن الحاجب ٨٢٥/٢، والهمع ١٩٧/٣.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٠٩/٣، والتذييل والتكميل ٣٨٤/١١، وتمهيد القواعد ٣١٠٠/٦، و القاموس (غ ي ر)، والتَّصريح ٥٠/٢، والهمع ١٩٧/٣.

[6] شرح التَّسهيل ٢٠٩/٣.

[77] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٩٢/٣.

[8] وأما ضمةُ (لا غيرُ) فهي ضمة إعراب عند الأخفش، ولم يستبعد ذلك ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢.

(**قَبلُ كَغَيرُ**) و(**بَعدُ**) و(**حَسبُ**) و(**أوَّلُ وَدُونُ والجِهاتُ**) السِّتُّ (**أيضًا وَعَلُ**)[1] في أنَّها ملازمةٌ للإضافةِ، وتُقطَعُ عنها لفظًا دونَ معنًى؛ فتُبنى على الضَمِّ؛ لشبهها حينئذٍ بحروف الجواب في الاستغناءِ بها عمّا بعدَها، معَ ما فيها من شَبَهِ الحرفِ في الجمودِ والافتقارِ، نحوُ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] في قراءةِ الجماعةِ، ونحو: (قبضتُ عشرةً فحسبُ)؛ أي: فحسبي ذلك. وحكى أبو علي الفارسيّ: (ابدأ بذا من أَوَّلُ)[2] بالضمِّ، ومنه قولُه[3]:

..... عَلَى أَيِّنا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

وتقول: (سرتُ معَ القومِ ودونُ)؛ أي: ودونهم، و(جاء القومُ وزيدٌ خلفُ أو أمامُ)؛ أي: خَلْفَهم أو أمامهم. ومنه قولُه[4]:

لَعنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدّامُ

وقولُه[5]:

أَقَبَّ مِنْ تَحْتُ عَريضٌ مِنْ عَلِ

---

[1] انظر الكتاب ٢٩٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، والتعليقة ١٠٠/٣، وابن يعيش ٨٧/٤.

[2] نقل ابنُ مالكٍ عن أبي علي هذه الحكايةَ بالنصبِ والضَّمِّ والجَرِّ أيضًا. انظر شرح التَّسهيل ٢٤٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢، وابن الناظم ٤٠٢، وابن الوردي ١٩٧، وابن عقيل ٧٤/٣.

[3] قائله معن بن أوس، والبيت له في ديوانه ٣٩، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٤٠/١، ومعجم الشعراء ٣٩٩، وشرح الحماسة للفارسي ٨/٣، واللسان (و ج ل)، والمقاصد الشافية ١٣٤/٤، والنحوية ١٣٥١/٣، والتَّصريح ٥١/٢، والخزانة ٢٨٩/٨، وهو بلا نسبة في العين (و ج ل)، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١٢١/٢، وأدب الكاتب ٥٦١، والمقتضب ٢٤٦/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠٠/٢ و ١٨٣/٤، وجمهرة اللغة (و ج ل)، وابن يعيش ٨٧/٤ و ٩٨/٦، وسفر السعادة ٥٠٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٦١/٣، واللسان (ه و ن)، وأوضح المسالك ١٦١/٣، والشذور ١٣٣، والخزانة ٥٠٥/٦. وصدره: لعمرك ما أدري وإني لأوجل.

[4] البيت لرجل من بني تميم في الكامل٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٣٥/٤، والنحوية ١٣٥٠/٣، والتَّصريح ٥١/٢، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٧٥/٢ و ٦٠١، وتوجيه اللمع ١٩٣، واللمحة ٨٩٩/٢، وتذكرة النحاة ٢٧٩، وأوضح المسالك ١٦٠/٣، والهمع ١٩٦/٣.

[5] الرجز لأبي النجم في العين (ع ل و)، والكتاب ٢٩٠/٣، ومقاييس اللغة (ع ل و)، والأزهية ٢٢، والمقاصد الشافية ١٣٤/٤، والنحوية ١٣٥٨/٣، وشرح شواهد المغني ٤٤٩/١، والخزانة ٣٩٧/٢، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٨٩/٤، والارتشاف ١٨٢١/٤، والمغني ٢٠٥، وابن عقيل ٧٤/٣.

أمّا إذا نُوِيَ ثبوتُ لفظِ المضافِ إليه فإنَّها تُعرَبُ من غيرِ تنوينٍ، كما لو تُلُفِّظَ به، كقولِه[1]:

وَمِنْ قَبْلِ نادَى كلُّ مَوْلى قَرابَة .....

أي: ومن قبلِ ذلك، وقُرِئَ: «لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ» [الروم: ٤] بالجرِّ من غيرِ تنوينٍ[2]؛ أي: من قبلِ الغَلَبِ ومن بعده. وحكى أبو عليٍّ: (ابدأ بذا من أوَّلِ) بالجرّ من غيرِ تنوينٍ أيضًا[3].

فإن قُطِعَتْ عنِ الإضافةِ لفظًا ومعنًى -أيْ: لم يُنْوَ لفظُ المضافِ إليه ولا معناه- أُعرِبَتْ منوَّنةً، ونُصِبَتْ ما لم يدخلْ عليها جارّ، كما أشار إليه بقولِه: (**وَأعرَبُوا نَصبًا إذا ما نُكِّرا قَبلًا وَما مِن بَعدِه قَد ذُكِرا**)، كقولِه[4]:

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلًا أكادُ أغَصُّ بِالماءِ الفُراتِ

وكقولِه[5]:

..... فَما شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا

وكقولِه[6]:

---

[1] البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٧، وشرح التَّسهيل ٢٤٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ و ٩٧٧، والمرادي ٤٤٧/١، وأوضح المسالك ١٥٤/٣، وابن عقيل ٧٢/٣، والمقاصد النحوية ١٣٤٧/٣، والتَّصريح ٥٠/٢. وعجزه: فما عطفت مولى عليه العواطف.

[2] انظر البحر المحيط ٣٧٥/٨.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٢٤٨/٣، وابن عقيل ٧٤/٣.

[4] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية ١٣٤٨/٣، والتَّصريح ٥٠/٢، وهو ليزيد بن الصعق في الخزانة ٤٢٦/١، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٦٧/١، والمفصل ٢١٠، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٣، والبديع ٤٢/١، وابن يعيش ٨٨/٤، وشرح التَّسهيل ٢٤٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٦٨/٣، واللمحة ٩٠٠/٢، واللسان (ح م م)، وتذكرة النحاة ٥٢٧، والارتشاف ١٨١٧/٤، وابن الوردي ١٩٧، وأوضح المسالك ١٥٦/٣، وشرح الشذور ١٣٦، وابن عقيل ٧٣/٣، والمقاصد الشافية ١٣٩/٤، وابن الجزري ١٨٢، والبهجة المرضية ٢٧٥/١. ويروى: بالماء الحميم.

[5] البيت لبعض بني عقيل في معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢، والخزانة ٥٠٦/٦، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ١٤٦، والمذكر والمؤنث للأنباري ٣٧/٢، ومعجم البلدان ٨٦/١، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٦٨/٣، وابن الوردي ١٩٧، واللسان (خ ف ي)، وشرح الشذور ١٣٧، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، وإرشاد السالك ٥٠٥/١، وابن الجزري ١٨٢، والمقاصد النحوية ١٣٤٩/٣، والتَّصريح ٥٠/٢، والهمع ١٩٣/٣. وصدره: ونحن قتلنا الأسد أسد خفية. ويروى: ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة. ويروى بضمّ (بعد).

[6] قائله امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ١٩، والكتاب ٢٢٨/٤، وطبقات فحول الشعراء ٨٣/١، وإصلاح المنطق ٢٥، والشعر والشعراء ١١٦/١، وجمهرة اللغة (ك ر ر)، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٩/٢، والمقاصد الشافية ١٤١/٤، والنحوية

..... كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وكقراءةِ بعضِهم[1]: «من قبلٍ ومن بعدٍ» [الروم: ٤] بالجرِّ والتنوينِ. وحكى أبو علي: (ابدأ بذا منْ أوَّلَ)، بالنَّصب ممنوعًا منَ الصرفِ للوزنِ والوصفِ[2].

تنبيهات:

الأوَّلُ[3]: اقتضى كلامُه أنَّ (حسبُ) معَ الإضافة؛ أي: لفظًا، أو نُوِي معناها أو لفظُها معرفةٌ، ونكرةٌ إذا قُطِعَتْ عنِ الإضافة؛ أي: لفظًا ومعنى؛ إذ هي بمعنى: (كافيك) اسم فاعلٍ مرادًا به الحالُ؛ فتُستعمَلُ استعمالَ الصفاتِ النَّكرةِ؛ فتكونُ نعتًا لنكرةٍ: كـ(مَرَرتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، وحالًا لمعرفة، كـ(هذا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ). وتُستعمَلُ استعمالَ الأسماءِ الجامدةِ، نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، (بحسبك درهمٌ). وهذا يردُّ على مَنْ زَعَم أنَّها اسمُ فعلٍ[4]؛ فإن العواملَ اللَّفظيَّةِ لا تدخل على أسماءِ الأفعال[5]. وتُقطَعُ عنِ الإضافة فيتجدَّدُ لها إشرابُها معنىً دالًّا على النفي، ويتجدَّدُ لها ملازمتُها للوصفيةِ أو الحاليةِ أو الابتداءِ والبناءِ على الضَّمِّ، تقول: (رأيتُ رجلًا حسبُ)، و(رأيت زيدًا حسبُ). قال الجوهريُّ[6]: كأنّكَ قلتَ: حسبي أو حسبك، فأضمَرْتَ ذلك ولم تُنَوِّنْ. ا. هـ. وتقول في الابتداء: (قبضتُ عشرةً فحسْبُ)، أي: فحسبي ذلك.

الثّاني: اقتضى كلامُهُ أيضًا أنَّ (عَلُ) تجوزُ إضافتُها، وأنه يجوزُ أن تُنصَبَ على الظرفيةِ أو الحاليةِ، وتوافقُ (فَوقَ) في معناها، وتخالفُها في أمرينِ: أنَّها لا تُستعمَلُ إلا مجرورةً بـ(من)، وأنها لا تُستعمَلُ مضافةً، فلا يُقالُ: (أخذته مِنْ عَلِ السَّطْحِ)، كما يُقال: من عَلْوِهِ، ومن فَوْقِهِ، وقد وهمَ في هذه جماعةٌ منهم الجوهريُّ وابنُ مالك. وأمّا قولُه[7]:

١٣٥٨/٣، والتَّصريح ٥٤/٢، والخزانة ٢٤٢/٣، وهو بلا نسبة في العين (ح ط ط)، ومعاني القرآن للفراء ٣٢١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/٥، والمقرَّب ٢١٥/١، واللسان (حطط)، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، والمغني ٢٠٥. وصدره: مكر مفر مقبل مدبر معًا.

[1] هي قراءة أبي السّمّال والجحدري وعون العقيلي. انظر البحر المحيط ٣٧٥/٨.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢.

[3] هذا التنبيه مستفاد من ابن هشام. انظر أوضح المسالك ١٦٥/٣. وانظر الأصول ٣٦/٢.

[4] كالزجاج. انظر الارتشاف ١٤٩٢/٣.

[5] انظر التذييل والتكميل ١٤٠/٨.

[6] انظر الصحاح (ح س ب).

[7] الرجز مختلَفٌ في نسبته، فهو لأبي مروان في التَّصريح ٣٤٦/٢، ولأبي الهجنجل أو لأبي ثوران في شرح شواهد المغني ٤٤٨/١، ومجالس ثعلب ٤٨٩، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٢٠٦٢/٤، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣١٨/٣، وابن

يا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لا أُظَلَّلُهْ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحى مِنْ عَلُهْ

فالهاءُ فيه للسكتِ؛ بدليلِ أنَّه مبنيٌّ، ولا وجهَ لبنائه لو كان مضافًا[1]. انتهى.

الثّالثُ: قال في «شرح الكافية»[2]: وقد ذهبَ بعضُ العلماءِ إلى أن (قبلًا) -في قوله: (وكنت قبلًا) - معرفةٌ بِنيَّةِ الإضافةِ، إلّا أنَّه أُعرِبَ لأنَّه جَعَلَ ما لحقه منَ التنوينِ عوضًا منَ اللفظِ بالمضاف إليه، فعُومِلَ (قبل) معَ التنوينِ -لكونه عوضًا منَ المضاف إليه- بما يُعامَلُ به معَ المضاف إليه، كما فُعِلَ بـ(كلٍّ) حينَ قُطِعَ عنِ الإضافةِ لحقَّه التنوينُ عوضًا. وهذا القولُ عندي حَسَنٌ[3].

[٤١٣- وما يَلِي المُضافَ يَأتِي خَلَفا عَنْهُ فِي الاِعْرابِ إذا ما حُذِفا]

(**وَما يَلِي المُضافَ**)، وهو المضاف إليه، (**يَأتِي خَلَفا عَنهُ فِي الإعرابِ**) غالبًا (**إذا ما حُذِفا**) لقيام قرينةٍ تَدُلُّ عليه[4]، نحو: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أي: أمرُ ربِّكَ، ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلَ القريةِ.

تنبيهان:

الأوَّل[5]: كما قام المضافُ إليه مقامَ المضافِ في الإعراب يقومُ مقامَه في التَّذكير[6] كقولِه[7]:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

يعيش ٨٧/٤، وشرح التَّسهيل ٢٤٥/٢ و ١٧٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٩٨١، والتذييل والتكميل ٨٦/٨، والمغني ٢٠٥، وإرشاد السالك ٩٦٩/٢، والخزانة ٣٩٧/٢.

[1] هذا كلام ابن هشام في المغني ٢٠٥.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢.

[3] وقد نسَبَ السيوطيُّ هذا القولَ للأخفشِ، واستحسنه. انظر البهجة المرضية ٢٧٥/١.

[4] انظر التَّصريح ٥٥/٢.

[5] هذا التنبيه مستفاد من كلام ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية ٩٦٨/٢-٩٧٠.

[6] انظر المرادي ٤٤٤/١.

[7] قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، والبيت له في ديوانه ١٢٢، والعين (ب ر د)، وطبقات فحول الشعراء ٢١٨/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٠٠/٥، وجمهرة اللغة (ب ر ص)، والبديع ٣٠٣/١، وابن يعيش ٢٥/٣، وسفر السعادة ٦٦٩/٢، واللسان (ب ر د)، وشرح شواهد المغني ٣٧٨/١، والخزانة ٣٨١/٤ و ١٨٨/١١، وهو بلا نسبة في العين (س ل ل)، وابن يعيش ١٣٣/٦، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، وشرح التَّسهيل ٢٦٦/٢، واللسان (س ل س ل) و (ض ح ا)، والمقاصد الشافية ١٥٩/١، وابن الجزري ١٨٣.

بردى: مؤنثٌ، فكان حقّه أن يقولَ: (تُصَقّقُ) بالتاء، لكنَّه أرادَ: ماء بَرَدَى؛ وفي التأنيثِ كقولِه[1]:

مَرَّتْ بِنا في نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ والمِسْكُ مِنْ أَرْدانها نافِحَهْ

أي: رائحةُ المسكِ؛ وفي حُكمِه نحوُ: «إنَّ هَذَيْنِ حَرامٌ عَلَى ذُكورِ أُمَّتِي»[2]؛ أي: استعمالَ هذينِ، ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩]؛ أي: أهل القرى؛ وفي الحالية نحو: «تفرَّقوا أياديَ سبا»[3] أي: مثلَ أيادي سبا؛ لأنَّ الحالَ لا تكونُ معرفةً.

الثّاني[4]: قد يكون الأوَّلُ مضافًا إلى مضافٍ، فيُحذَفُ الأوَّلُ والثّاني، ويُقامُ الثّالث مقامَ الأوَّل في الإعراب[5] نحو: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]؛ أي: وتجعلون بدلَ شكرِ رزقِكم تكذيبَكم، ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]؛ أي: كدورانِ عينِ الذي يغشى عليه من الموت[6]. ومنه قولُه[7]:

فَأَدْرَكَ إِرْقالَ العَرادَةِ ظَلْعُها وَقَدْ جَعَلَتْني مِنْ حَزيمَةَ إِصْبَعا

أي: ذا مسافةِ إصبعٍ.

[٤١٤- ورُبَّما جَرُّوا الَّذي أَبْقَوْا كَما قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما

٤١٥- لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ما حُذِفْ مُماثِلًا لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ]

---

[1] البيت بلا نسبة في كتاب الشعر لأبي علي ٣٧٣، و شرح الكافية الشافية ٩٦٩/٢، وابن الجزري ١٨٣، والبهجة المرضية ٢٧٦/١.

[2] حديث رواه الإمام أحمد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر مسند أحمد ٢٥٠/٢ (٩٣٥)، و شرح الكافية الشافية ٩٦٩/٢.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٦٧/١، وشرح التَّسهيل ٢٦٨/٣.

[4] هذا التنبيه مأخوذ عن ابن مالك. شرح الكافية الشافية ٩٧١/٢.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٢٦٨/٣.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٩/٢،

[7] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو للكلحبة العرني (أو العريني) اليربوعي في المفضليات ٣٢، واللسان (ح ر م)، والخزانة ٣٨٨/١ و ٤٠١/٤، وللأسود بن يعفر في المفصل ١٣٨، وابن يعيش ٣١/٣، وللأسود أو للكلحبة في المقاصد النحوية ١٣٥٣/٣، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ح ز م)، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٥٥، والبديع ٣٠٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٧/٢، والمغني ٨١٤، والمقاصد الشافية ١٤٨/٤.

(**وَرُبَّما جَرُّوا الذي أبقَوا**)، وهو المضاف إليه، (**كَما قَد كانَ قَبلَ حَذفِ ما تَقَدَّما**)، وهو المضاف، (**لكِن بِشَرط أن يَكُونَ ما حُذِف مُماثِلًا لِما عَلَيهِ قَد عُطِف**) سواءٌ اتَّصلَ العاطفُ بالمعطوف أو انفصل عنه بـ(لا)[1]، كقولِه[2]:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امرَأً وَنارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نارا

أي: وكلَّ نارٍ، وقولِه[3]:

وَلَمْ أرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكهُ الفَتَى ولا الشَّرِّ يَأْتِيهِ امرُؤٌ وَهْوَ طائِعُ

أي: ولا مثلَ الشرِّ؛ لئلّا يلزمَ العطفُ على معمولي عاملينِ مختلفينِ: بأن تجعل قولَه (نارٍ) بالجرّ معطوفًا على (امرئ)، والعاملُ فيه (كلَّ)، و(نارًا) الثّاني معطوفًا على (امرأ)، والعاملُ فيه (تحسبين).

تنبيه[4]:

الجرُّ والحالةُ هذه مَقيسٌ، وليس ذلك مشروطًا بتقدُّم نَفْيٍ أو استفهامٍ كما ظنَّ بعضُهم، والجرّ فيما خلا من الشروطِ محفوظٌ لا يُقاسُ عليه، كالجرِّ بدون عطفٍ في قوله: (رأيتُ التَّيمِيَّ تَيمِ عَدِيٍ) أي: أحد تيمِ عديٍّ، ومعَ العاطفِ المفصولِ بغير (لا)، كقراءةِ ابنِ جماز[5]: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرةِ» [الأنفال: ٦٣]؛ أي: عَرَضَ الآخرةِ، كذا قدرَه الناظمُ[6] وجماعةٌ.

---

[1] وهذا الذي اشترطه تبع فيه ابن مالك، ولم يشترطه ابن عصفور، وقال أبو حيان: والصحيح جوازه مع عدمهما. انظر المقرب ٢٣٥–٢٣٦، وشرح التَّسهيل ٢٧٠/٣، والارتشاف ١٨٣٩/٤.

[2] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لأبي دؤاد في ديوانه ٣٥٣، والكتاب ٦٦/١، والأصمعيات ١٩١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٢٢/١، وأمالي ابن الحاجب ١٣٤/١ و ٢٩٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٦، وابن يعيش ٢٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠، والمقاصد الشافية ١٦٢/٤، والنحوية ١٣٥٥/٣، والتَّصريح ٥٦/٢، والخزانة ٥٩٢/٩ و ٤٨١/١٠، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٩، والكامل ٣٧٦/١ و ١٠٠٢/٢، ولأحدهما في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠٠/٢، وللبغدادي ١٩٠/٥، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٤٣٢/٤، والأصول ٧٠/٢، وكتاب الشعر ٤٣٩، والحجة لأبي علي ٤٢٠/٢، والمحتسب ٢٨١/١، وابن يعيش ٧٩/٣ و ٥٢/٨ و ١٠٥/٩، وشرح التَّسهيل ٣٨٨/١ و ٢٧٠/٣، والمقرَّب ٢٣٧/١، والمرادي ٤٤٥/١، والمغني ٣٨٢، وابن عقيل ٧٧/٣، والبهجة المرضية ٢٧٩/١، والخزانة ٤١٧/٤ و ١٨٠/٧.

[3] البيت لبشر القشيري في شرح عمدة الحافظ ٥٠١، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٨٣٩/٤، وتمهيد القواعد ٣٢٥٣/٧، والمقاصد الشافية ١٦٢/٤، وابن الجزري ١٨٣، والهمع ٢٩١/٤.

[4] انظر المرادي ٤٤٥/١.

[5] انظر المحتسب ٢٨١/١، وشرح التَّسهيل ٢٧١/٣، وابن الناظم ٤٠٤، وفيه ابن حجاز، وهو خطأ، وأوضح المسالك ١٧١/٣، والمقاصد الشافية ١٦٠/٤.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٣٨٨/١ و ٢٧١/٣.

وقيل: التَّقدير: ثوابَ الآخرةِ[1]، أو عملَ الآخرةِ، وبه قدَّره ابنُ أبي الربيع في «شرحه للإيضاح»[2]، وعلى هذا فالمحذوفُ ليس مماثلًا لما عليه قد عُطِفَ، بل مقابلًا له. اهـ.

[٤١٦- ويُحْذَفُ الثّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧- بِشَرْطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلا]

(**ويُحذَفُ الثّاني**)، وهو المضافُ إليه، ويُنوى ثُبُوتُ لفظِه، (**فَيَبقَى الأَوَّلُ**)، وهو المضاف، (**كَحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِل**)، فلا يُنوَّنُ، ولا تُرَدُّ إليه النونُ إن كان مثنًى أو مجموعًا، لكن لا يكونُ ذلك في الغالب إلّا (**بِشَرطِ عَطفٍ وَإضافةٍ إلَى مِثلِ الَّذِي لَهُ أَضَفتَ الأَوَّلا**)؛ لأنَّ بذلك يصير المحذوفُ في قوة المنطوق به، وذلك كقولِهم: (قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ منْ قالها)[3]، الأصلُ: قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالها، فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (يد)، وهو(من قالها)؛ لدلالةِ ما أُضيفَ إليه (رجل) عليه. وكقولِه[4]:

يا مَنْ رَأَى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

أي: بينَ ذراعَيِ الأسدِ وجبهةِ الأسد. وقولِه[5]:

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَها .....

أي: سَهْلَها وحَزْنها. وقد يكونُ ذلك بدونِ الشَّرطِ المذكور، كما مرَّ منْ نحوِ قولِه[6]:

---

[1] قدره بذلك النحاس. انظر إعراب القرآن ١٠٥/٢.

[2] وبذلك قدره القيسي وابن هشام وبرهان الدين ابن قيم الجوزية أيضًا. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٤٢٢/١، وإرشاد السالك ٥٠٨/١، والتَّصريح ٥٦/٢.

[3] حكى ذلك الفراء والنحاس، وأجازه النحاس إلا أنه قال: ((على أنّ هذا أيضًا ليس بكثير في كلام العرب))، وعدَّه ابن عصفور من الضرائر الحسنة. انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٩/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤، وشرح التَّسهيل ٢٥٠/٣، وابن عقيل ٧٩/٣.

[4] قائله الفرزدق، والبيت له في الكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والانتصار ٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣١٦/١، والمفصل ١٣٢، وابن يعيش ٢١/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤، والمقاصد النحوية ١٣٦١/٣، والخزانة ٣١٩/٢ و ٤٠٤/٤، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، وللزجاج ١٧٦/٤، والمذكر والمؤنث للأنباري ١٩٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٢، واللسان (ب ع د)، والمرادي ٤٤٦/١، وابن الوردي ١٩٨، وتخليص الشواهد ٨٧، والمغني ٤٩٨، والخزانة ١٨٧/١٠.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٤٩/٣، وابن عقيل ٧٩/٣، وتمهيد القواعد ٣٢١٥/٧، والمقاصد الشافية ١٦٨/٤، والنحوية ١٣٨٤/٣. وعجزه: فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع.

[6] تقدم تخريجه صـ٦٢٧.

وَمِنْ قَبْلُ نادَى كلُّ مَوْلى قَرابة .....

وقد قُرِئ شذوذًا[1]: «فلا خوفَ عليهم» [البقرة: ٣٨]، أي: فلا خوف شيء عليهم.

تنبيهان:

الأوَّل: ما ذكره الناظمُ هو مذهبُ المُبرِّد[2]، وذهبَ سيبويهِ[3] إلى أنَّ الأصلَ في (قطع الله يدَ ورِجلَ مَنْ قالها): قَطَعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ورِجلَ من قالها، فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (رِجْلَ)، فصار: قطعَ اللهُ يَدَ مَنْ قالها ورجلَ، ثمَّ أَقْحَمَ (رجل) بينَ المضافِ الذي هو(يد) والمضاف إليه الذي هو(مَنْ قالها). قال بعضُ شُرّاحِ الكتابِ: وعندَ الفراءِ الاسمانِ مضافانِ إلى (مَنْ قالها) ولا حَذْفَ في الكلام.

الثّاني[4]: قد يُفعَلُ ما ذُكِرَ منَ الحذفِ معَ مضافٍ معطوفٍ على مضافٍ إلى مثلِ المحذوفِ، وهو عكسُ الأولِ، كقولِه أبي برزةَ الأسلميِّ[5] رضي الله تعالى عنه: ((غزونا مع رسُول الله صلى الله عليه وسلم سَبْعَ غَزَواتٍ، وَثمانِيَ)) -بفتح الياء دون تنوين-، والأصلُ: وثمانيَ غزواتٍ، هكذا ضبطَه الحافظُ في «صحيح البخاري».

[٤١٨- فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ مَفْعُولًا أوْ ظَرْفًا أجِزْ ولَمْ يُعَبْ

٤١٩- فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرارًا وُجِدا بِأجْنَبِيٍّ أوْ بِنَعْتٍ أوْ نِدا]

(**فَصلَ مُضافٍ شِبهِ فِعلٍ ما نَصَب مَفعُولًا أو ظَرفًا أجِز**): (فَصْلَ): مفعولٌ بـ(أَجِزْ) مقدَّمٌ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى مفعوله. و(شِبْهِ فعلٍ): نعتٌ لمضافٍ. و(ما نَصَب): موصولٌ وصلتُه في موضع رفع بالفاعلية، وعائدُ الموصولِ محذوفٌ؛ أي: نَصَبهُ. و(مفعولًا أو ظرفًا): حالانِ منْ (ما) أو منَ الضميرِ المحذوفِ.

وتقديرُ البيتِ: أجِزْ أن يَفْصِلَ المضافَ منصوبُه حالَ كونِه مفعولًا أو ظرفًا.

---

[1] هي قراءة ابن محيصن. انظر شرح الكافية الشافية ٩٧٨/٢، والارتشاف ١٨٢٢/٤، والمرادي ٤٤٧/١.

[2] وقد أطال ابن ولاد وابن عصفور النفس في الرد عليه. انظر المقتضب ٢٢٩/٤، والانتصار ٨٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤، والارتشاف ٢٤٢٩/٥.

[3] انظر الكتاب ١٨٠/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤.

[4] انظر المرادي ٤٤٧/١.

[5] رواه البخاري ٦٤/٢ (١٢١١).

والإشارة بذلك إلى أنَّ مِنَ الفصلِ بينَ المتضايفينِ ما هو جائزٌ في السَّعَةِ، خلافًا للبصريّينَ[1] في تخصيصِهم ذلك بالشِّعر مُطلقًا؛ فالجائزُ في السَّعَةِ ثلاثُ مسائلَ[2]:

الأولى: أن يكونَ المضافُ مَصْدَرًا والمضافُ إليه فاعلَه، والفاصلُ: إمّا مفعولُه، كقراءةِ ابنِ عامرٍ[3]: «قتلُ أولادَهم شركائِهم» [الأنعام: ١٣٧]، وقولِ الشاعرِ[4]:

..... فَسُقْناهُمُ سَوْقَ البُغاثَ الأجادِلِ

وقوله[5]:

..... فَداسَهُمْ دَوْسَ الحَصِيدَ الدّائِسِ

وقوله[6]:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ

---

[1] وهو مذهبُ سيبويهِ والأخفشِ والمبردِ والزجاجِ وغيرِهم منَ البصريين. انظر الكتاب ١٨٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٠/٢، والمقتضب ٣٧٦/٤، وللزجاج ١٦٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤١/١ و ٣١/٢، والإنصاف ٣٤٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤.

[2] لا يُجيزُ سيبويهِ الفصلَ بينَ المتضايفين إلّا بالظروفِ في الشعر، وهو مذهبُ الفراءِ وأبي عليٍّ والزمخشريِّ، وقد أجاز ذلك ابنُ مالكٍ في مسائلَ، وحكم أبو حيان على ما ورد من الفصل بالشذوذ. انظر الكتاب ١٧٨/١ و ١٨٠، ومعاني القرآن للفراء ٨١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤١/١ و ٣١/٢، والحجة لأبي علي ٤١٢/٣، والمفصل ١٣٠، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٠/٢، والارتشاف ٢٤٢٩/٥ و ٢٢٧٤، والمرادي ٤٤٨/١، وابن الوردي ١٩٨، وأوضح المسالك ١٧٧/٣.

[3] انظر الحجة لأبي علي ٤١٠/٣، والمحتسب ٣٣/١، والمرادي ٤٤٨/١، والمقاصد الشافية ١٧٤/٤.

[4] البيت لبعض الطائيين في شرح عمدة الحافظ ٤٩١، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٨٧/٢، وابن الناظم ٤٠٧، وأوضح المسالك ١٨٠/٣، وتمهيد القواعد ٣٢٦٣/٧، وابن الجزري ١٨٥، والمقاصد النحوية ١٣٧٠/٣، والتَّصريح ٥٧/٢. وصدره: عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة.

[5] الرجز لعمرو بن كلثوم في المقاصد النحوية ١٣٦٨/٣، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٧، وشرح التَّسهيل ٢٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢، وابن الناظم ٤٠٦، وتمهيد القواعد ٣٢٦٤/٧، والمقاصد الشافية ١٧٦/٤. وصدره: وحلق الماذي كالقوانس. ويروى: دوس الحصاد.

[6] هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين، كما قال السيرافي، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٧٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٨/١ و ٨١/٢، ومعاني القرآن للزجاج ١٦٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤١/١ و ٣١/٢، والحجة لأبي علي ٤١٣/٣، والمفصل ١٣٣، والبديع ٣٠١/١، وابن يعيش ١٨٩/٣، والإنصاف ٣٤٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٦، والمقرَّب ٥٤/١، وشرح التَّسهيل ٢٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٨٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦١/٢، وابن الناظم ٤٠٨، والارتشاف ٢٤٢٩/٥، وابن الوردي ١٩٩، وتخليص الشواهد ٨٢، والمقاصد الشافية ١٧٦/٤، والنحوية ١٣٧٢/٣، والخزانة ٤١٥/٤.

وإمّا ظَرْفُه، كقولِ بعضِهم[1]: (تَرْكُ يوْمًا نَفْسِكَ وَهَواها سَعْيٌ لها في رَداها).

الثّانيةُ: أن يكونَ المضافُ وَصْفًا والمضافُ إليه: إمّا مفعولَه الأوَّلَ والفاصلُ مفعولَه الثّانيَ كقراءة بعضِهم[2]: «فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ» [إبراهيم: ٤٧]، وقولِ الشاعرِ[3]:

..... وَسِواكَ مانِعُ فضلَهُ المُحْتاجِ

أو ظرفَه، كقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ[4]: ((هَلْ أَنْتُمْ تارِكو لِيَ صاحِبِي))، وقولِه[5]:

..... كَناحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

وقد شمل كلامُه في البيت جميعَ ذلك[6].

الثّالثة: أن يكونَ الفاصلُ القَسَم، وقد أشارَ إليه بقولِه: (**وَلَم يُعَب فَصلُ يَمِينٍ**) نحو: (هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ)، حكى ذلك الكسائيُّ[7]. وحكى أبو عبيدة: (إن الشّاة لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ واللهِ رَبِّها)[8].

---

[1] نسبه ابنُ مالك إلى بعضه من يُوثَقُ بعربيَّته، ولم يسمِّه. انظر شرح التَّسهيل ٢٧٨/٣، والمرادي ٤٤٩/١، وأوضح المسالك ١٨٠/٣، وابن عقيل ٨٢/٣، والمقاصد الشافية ١٧٧/٤.

[2] ذكر هذه القراءة كثيرون، ولم أقف على أحدٍ نَسَبَها، وقالَ الزجاجُ: ((هذه القراءةُ التي بنصب الوعدِ وخفضِ الرسلِ شاذةٌ رديئةٌ، لا يجوزُ أن يُفرَّقَ بين المضافِ والمضافِ إليه)). انظر معاني القرآن للفراء ٨١/٢، وللأخفش ٤١٠/٢، وللزجاج ١٦٨/٣، وشرح التَّسهيل ٢٧٨/٣، والبحر المحيط ٦٥٨/٤ و ٤٥٦/٦، والمرادي ٤٤٩/١، وابن عقيل ٨٣/٣، والمساعد ٣٧٣/٢، والمقاصد الشافية ١٧٥/٤.

[3] البيتُ بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٩٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٣، وابن الناظم ٤٠٨، وابن الوردي ١٩٩، وأوضح المسالك ١٨٢/٣، وابن الجزري ١٨٥، والمقاصد النحوية ١٣٧٤/٣، والتَّصريح ٥٨/٢. وصدره: ما زال يوقن من يؤمُّك بالغنى.

[4] حديث صحيح رواه البخاري عن أبي الدرداء رضي الله عنه. انظر صحيح البخاري ٥/٥ (٣٦٦١)، وشرح التَّسهيل ٢٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٢/٢، والمرادي ٤٤٨/١، وإرشاد السالك ٥١١/١، وابن عقيل ٨٣/٣.

[5] البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٨٠/٢، ومعجم ديوان الأدب ٤٢٠/١، وتهذيب اللغة (ع س ل)، والصحاح (ع س ل)، ومقاييس اللغة (ع س ل)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٣، وشرح التَّسهيل ٢٧٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٢٨، واللسان (ع س ل)، والارتشاف ١٨٤٢/٤، والمرادي ٤٤٨/١، وإرشاد السالك ٥١١/١، والمقاصد النحوية ١٣٨٢/٣، والتَّصريح ٥٨/٢. وصدره: فرشني بخير لا أكونن ومدحتي.

[6] وقد جمع المرادي في شرحه الحالتين بواحدة. انظر المرادي ٤٤٨/١–٤٤٩.

[7] انظر الإنصاف ٣٤٨، وشرح التَّسهيل ١٩٤/٣، وشرح الرضي ٢٦٠/٢، والارتشاف ١٨٤٥/٤، والمغني ٥١٢، وابن عقيل ٨٣/٣، والمقاصد الشافية ١٨٣/٤، والمكودي ٤٤٩/١.

[8] انظر الإنصاف ٣٤٨، وشرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢، وشرح التَّسهيل ١٩٤/٣، والارتشاف ١٨٤٥/٤،

تنبيهٌ:

زاد في «الكافية» الفصلَ بـ(إمّا) كقولِه[1]:

هُما خُطَّتا إمّا إسارٍ وَمِنَّةٍ وَإمّا دَمٍ والقَتلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

اهـ.

وما سوى ذلك فمختصٌّ بالشِّعرِ، وقد أشارَ إلى ثلاثِ مسائلَ من ذلك بقولِه:

(واضطِرارًا وُجِدا)، أيِ: الفَصْلُ - والألفُ للإطلاق - **(بِأجنَبِيٍّ أو بِنَعتٍ أو نِدا)**؛ أي: الأولى من هذه الثلاثِ الفصلُ بأجنبيٍّ[2]، والمرادُ به معمولُ غيرِ المضافِ: فاعلًا كان كقولِه[3]:

أَنْجَبَ أيّامَ والداهُ بِهِ إذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا

أي: أنجَبَ والداه به أيام إذ نَجَلاه.

أو مفعولًا، كقولِه[4]:

تَسْقِي امْتِياحًا نَدَى المِسواكَ رِيقَتِها .....

أي: تسقي ندى ريقتِها المسواكَ.

أو ظَرْفًا، كقولِه[5]:

---

[1] قائله تأبط شرًّا، والبيت له في ديوانه ٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤٩/١ و ٢٥٣/٢، والصحاح (خ ط ط)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩/١، وللفارسي ٩٤/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٧، واللسان (خ ط ط)، وتخليص الشواهد ٣١٨، والمقاصد النحوية ١٣٨٧/٣، والتَّصريح ٥٨/٢، وشرح شواهد المغني ٩٧٥/٢، والخزانة ٤٩٩/٧، وهو بلا نسبة في الممتع ٣٣٧، وشرح التَّسهيل ١٥٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٨/٣، والكناش ٣١٣/١، والارتشاف ٢٤١٤/٥، والتذييل والتكميل ٢٤٢/١، والمرادي ٤٤٩/١، والمغني ٨٤٣.

[2] وقد في ذلك ابن مالك: ((فمثل هذا ضعيف حقيق بألّا يجوزَ إلّا في ضرورةٍ)). انظر شرح التَّسهيل ٢٧٣/٣.

[3] قائله الأعشى ميمون، والبيت له في ديوانه ٢٨٥، والعين (ن ج ب)، والغريب المصنف ٣٩٤/١، والزاهر في معاني كلمات الناس ٧٣/١، ومعجم ديوان الأدب ١٣١/٢، وكتاب الأفعال لابن الحداد ١٤٧/٣، والمحكم (ن ج ل)، واللسان (ن ج ل)، والمقاصد الشافية ٧٠/٤، والنحوية ١٣٧٩/٣، والتَّصريح ٥٨/٢، وهو بلا نسبة في البصريات ٣٤٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٤، وشرح التَّسهيل ٢٧٤/٣، والمرادي ٤٥٠/١، والبهجة المرضية ٢٨١/١.

[4] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ١٧١/١، والمقاصد النحوية ١٣٧٧/٣، والتَّصريح ٥٨/٢، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٨٩/٢، وابن الناظم ٤١٠، والارتشاف ١٨٤٣/٤، والمرادي ٤٥٠/١، وأوضح المسالك ١٨٧/٣. وصدره: كما تضمن ماء المزنة الرصف.

[5] قائله أبو حية النميري، والبيت له في الكتاب ١٧٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣١/١، والإنصاف ٣٤٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٢، واللسان (ع ج م)، والمقاصد الشافية ١٨٦/٤، والتَّصريح

كما خُطّ الكِتابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهودِيٍّ يُقارِبُ أَو يَزِيلُ

الثّانيةُ: الفصلُ بنعتِ المضافِ، كقولِه[1]:

وَلَئِن حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكِ مُقْسِمِ

أي: بيمينِ مُقْسمٍ أصدقَ من يمينك، وقولِه[2]:

..... من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ

أي: منِ ابنِ أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ.

الثّالثةُ: الفصلُ بالنِّداءِ[3]، كقولِه[4]:

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبا عِصامِ

زَيْدٍ حِمارٌ دُقَّ بِاللِّجامِ

أي: كأنَّ برذونَ زيدٍ يا أبا عصام.

وقولِه[5]:

وِفاقُ كَعبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرا

أي: وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ.

٥٩/٢، والخزانة ٢١٩/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٧٧/٤، والأصول ٢٢٧/٢ و ٤٦٧/٣، والانتصار ٨٢، والحجة لأبي علي ٤١٢/٣، وأمالي ابن الشجري ٥٧٧/٢، وابن يعيش ١٠٣/١، وشرح التَّسهيل ٢٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٥، وابن الناظم ٤١٠، واللمحة ٢٨٠/١، والارتشاف ٢٤٢٩/٥، والمرادي ٤٥٠/١، وابن عقيل ٨٣/٣، والبهجة المرضية ٢٨١/١.

[1] قائله الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٢٢٦/٢، وشرح التَّسهيل ٢٧٣/٣، وتمهيد القواعد ٣٢٦١/٧، والمقاصد الشافية ١٨٨/٤، والنحوية ١٣٨٥/٣، وهو بلا نسبة في ابن عقيل ٨٥/٣، وابن الجزري ١٨٥.

[2] تقدم تخريجه صـ٥٢٤، وصدره: نجوت وقد بلَّ المرادي سيفه.

[3] وهو ضعيف نادر. انظر شرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢، وشرح التَّسهيل ٢٧٥/٣، والمرادي ٤٥١/١.

[4] الرجز بلا نسبة في الخصائص ٤٠٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٥، وشرح التَّسهيل ٢٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢، وابن الناظم ٤١٢، واللمحة ٢٨١/١، وإرشاد السالك ٥١٥/١، وابن عقيل ٨٦/٣، والمقاصد الشافية ١٨٨/٤، والنحوية ١٣٨١/٣، والتَّصريح ٦٠/٢، والهمع ٢٩٦/٤.

[5] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لبجير بن زهير في المقاصد النحوية ١٣٨٩/٣، ولزهير في الهمع ٢٩٦/٤، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٧٥/٣، والارتشاف ١٨٤٤/٤، والمرادي ٤٥١/١، وابن عقيل ٨٦/٣، والمكودي ٤٥١/١.

تنبيهٌ:

منَ المختصِّ بالضَّرورةِ أيضًا الفصلُ بفاعلِ المضافِ[1]، كقولِه[2]:

نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلا تُنْمِي وَلا نَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْواؤُنا العَزْمِ

وقولِه[3]:

ما إِنْ وَجَدْنا لِلْهَوى مِنْ طبٍّ

وَلا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

والأمرُ في هذا أسهلُ منه في الفاعلِ الأجنبيِّ، كما في قولِه[4]:

أَنْجَبَ أَيّامَ والِداهُ بِهِ..... ..... البيتَ

ويحتملُ أن يكونَ منه، وأن يكونَ من الفَصْلِ بالمفعول قولُه[5]:

..... فإنَّ نكاحَها مطرٍ حرام

بدليل أنَّه يُروَى أيضًا بنصبِ (مطر) ورفعِه، والتَّقديرُ: فإن نكاحَ مطرٍ إيّاها، أو هي[6].

ومنه الفصلُ بالفعلِ المُلغَى، كقولِه[7]:

بِأيِّ تَراهُمُ الأرَضِينَ حلُّوا .....

أي: بأيِّ الأرضين.

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢، وإرشاد السالك ٥١٢/١.

[2] البيتُ بلا نسبة في الارتشاف ١٨٤٤/٤، والمرادي ٤٥٠/١، وتمهيد القواعد ٣٢٦٠/٧، والمقاصد النحوية ١٣٨٨/٣.

[3] الرجز بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٣، وإرشاد السالك ٥١٢/١، والمقاصد النحوية ١٣٨٣/٣، والتَّصريح ٦٧/٢، والهمع ٢٩٧/٤.

[4] تقدم تخريجه صـ٦٣٦.

[5] قائله الأحوص، والبيت له في ديوانه ١٨٩، وطبقات فحول الشعراء ٦٦٨/٢، والعقد الفريد ٨٧/٧، وأمالي الزجاجي ٨٢، والبصريات ٥٩٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٥/١، وأمالي ابن الشجري ٩٦/٢، والحماسة البصرية ٢٦٣/٢، وابن الناظم ٤٠٧، والمقاصد النحوية ١٣٧١/٣، والتَّصريح ٥٩/٢، وشرح شواهد المغني ٩٥٢/٢، والخزانة ١٥١/٢، ٩٥٢، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٣/٣ و ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢، وأوضح المسالك ١٩٢/٣، والمغني ٨٨١. وصدره: فإن يكن النكاح أحلَّ شيء.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢، وأوضح المسالك ١٩٢/٣.

[7] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٧٦/٣، والارتشاف ١٨٤٥/٤، والمرادي ٤٥١/١، وشرح التَّسهيل له ٧٦٩، وتمهيد القواعد ٣٢٦٢/٧، والمقاصد النحوية ١٣٩٠/٣، والتَّصريح ٦٠/٢، والهمع ٢٩٧/٤. وعجزه: أألدبران أم عسفوا الكفارا.

زاده في «التَّسهيل»[1]؛ وزاد غيرهُ[2] الفصلَ بالمفعولِ لأجله، كقولِه[3]:

مُعاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَوادِي أَشَمُّ كأَنهُ رَجُلٌ عَبُوسُ

أراد: معاود وقتِ الهَوادي جُرْأَةً.

وحكى ابنُ الأنباريِّ: (هذا غُلامُ إنْ شاءَ اللهُ أخيكَ)[4]، ففَصَلَ بـ: إن شاء الله. اهـ.

خاتمة:

قال في «شرح الكافية»[5]: المضافُ إلى الشيءِ يتكمَّلُ بما أُضِيْفَ إليه تَكَمُّلَ الموصولِ بصلتِهِ، والصلةُ لا تعملُ في الموصول، ولا فيما قَبْله؛ وكذا المضافُ لا يعملُ في المضاف، ولا فيما قبله، فلا يجوز في نحو(أَنا مِثْلُ ضارِبٍ زَيْدًا) أن يتقَدَّمَ (زَيدًا) على (مثل)، وإنْ كانَ المضافُ (غَيْرًا) وقُصِدَ بها النفيُ جاز أن يتقدّمَ عليها معمولُ ما أُضيفَتْ إليه، كما يتقدّمُ معمولُ المنفيِّ بـ(لا)، فأجازوا: (أنا زيدًا غَيْرُ ضارِبٍ)[6] كما يُقال: أنا زَيْدًا لا أضربُ. ومنه قولُه[7]:

إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنائِي لَعِنْدِي غيْرُ مكْفُورِ

فقدَّمَ (عندي)، وهو معمولُ (مكفور)، معَ إضافة (غير) إليه؛ لأنَّها دالةٌ على نَفْيٍ، فكأنَّه قالَ: لَعِنْدِي لا يُكْفَر. ومنه قولُه تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر: ١٠]. فإن لم يُقْصَدْ بـ«غير» نفيٌ لم يتقدَّمْ

---

[1] التَّسهيل ١٦١، و انظر شرح التَّسهيل ٢٧٦/٣، وشرحه للمرادي ٧٦٩.

[2] هو المبرد. انظر المقتضب ٣٧٧/٤.

[3] البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٩٨، والدرر ٥٠/٥، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٧/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٧، والمرادي ٤٥١/١، والمقاصد النحوية ١٣٩١/٣، والتَّصريح ٦٠/٢، والهمع ٢٩٧/٤. ويروى بجعل الصدر عجزًا، كما في المقتضب، وذكر الصبان ٢٨٠/٢ أن الشارح كذلك في بعض النسخ، ويروى: وقف بالفاء.

[4] قال البغدادي: هذا النقل لا أصل له، وإنما نَقْلُ ابنِ الأنباريِّ عنِ الكسائيِّ عنِ العربِ هو قولهم: هذا غلام والله زيد.انظر الخزانة ٤٢٢/٤.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٩٩٥/٢-٩٩٦.

[6] كلام أبي علي الفارسي يدل على أن من أجاز ذلك ابنُ السراج؛ وأنه هو يمنعه، وكلامُ أبي حيان يدل على أن ابن السراج يمنعه والسيرافي هو من يجيزه. انظر الحجة لأبي علي ١٦٢/١، والبصريات ٥٤١، والارتشاف ١٨١١/٤، والمساعد ٣٧٧/٢.

[7] قائله أبو زبيد الطائي، والبيت له في الكتاب ١٣٤/٢، والأصول ٢٤٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٢/١، وابن يعيش ٦٥/٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٣، واللسان (خ ص ص)، والمقاصد الشافية ٣٥٥/٢، وهو بلا نسبة في العسكريات ١٢٢، والمفصل ٣٩٢، وشرح التَّسهيل ٢٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٩٦/٢، والتذييل والتكميل ١٠٢/٥، وإرشاد السالك ٢٤١/١.

عليها معمولُ ما أُضِيفَتْ إليه؛ فلا يجوزُ في قولك: (قاموا غيرَ ضاربٍ زيدًا): (قاموا زيدًا غيرَ ضاربٍ)؛ لعَدَمِ قَصْدِ النَّفْيِ بـ«غير». هذا كلامُه. والله أعلمُ.

المُضافُ إلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ

إنَّما أَفْرَدَه بالذِّكْرِ لأنَّ فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله[1]، أشار إلى ذلك بقولِه:

[٤٢٠ـ آخِرَ ما أُضِيْفَ لِلْيا اكْسِرْ إذا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرامٍ وقَذا

٤٢١ـ أوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعُها اليا بَعْدُ فَتْحُها احْتُذِي

٤٢٢ـ وتُدْغَمُ اليا فِيهِ والواوُ وإنْ ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ

٤٢٣ـ وألِفًا سَلِّمْ وفِي المَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلابُها ياءً حَسَنْ]

(**آخِرَ ما أضِيفَ لِليا اكسِر**)؛ أي: وجوبًا، (**إذا لَم يَكُ مُعتَلًا**): منقوصًا، أو مقصورًا (**كَرامٍ وَقَذا، أو يكُ**) مثنًّى أو مجموعًا على حدِّه (**كابنَينِ وَزَيدِينَ فَذِي**) الأربعةُ (**جمِيعُها**) آخرُها واجبُ السُّكون، و(**اليا بَعدُ**) أي: بَعْدَها (**فَتحُها احتُذِي**) أي: اتُّبع[2].

(**وَتُدغَمُ اليا**) منَ المنقوصِ والمثنَّى والمجموعِ على حدِّه في حالتيْ جرِّهما ونصبِهما (**فِيهِ**)؛ أي: في الياء المذّكورة، يعني ياءَ المتكلِّم (**و**) كذا (**الواوُ**) من المجموعِ حالَ رفعِه: فتقول: (هذا راميَّ)، و(رأيت راميَّ)، و(مررت برامِيَّ)، و(رأيت ابنيَّ وزَيْديَّ)، و(مررتُ بابنيَّ وزيديَّ)، و(هؤلاءِ زيديَّ).

والأصلُ في المثنَّى والمجموعِ المنصوبينِ أو المجرورينِ: ابنَينِ لي، وزيدينِ لي، فحُذِفَتِ النونُ واللامُ للإضافة، ثمَّ أُدغِمَتِ الياءُ ثمَّ الياء.

والأصلُ في الجمعِ المرفوعِ: زَيْدُويَ، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسُّكونِ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، ثمَّ قُلِبَتِ الضمةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ[3]. ومنه قولُه عليه الصلاةُ والسلامُ: ((أوَ مُخرجيَّ هُم))[4]، وقولُ الشاعرِ[5]:

---

[1] نبَّه على ذلك الشاطبي. انظر المقاصد الشافية ١٩٣/٤. وقد أفردَ سيبويهِ المضافَ إلى الياء ببابٍ سمّاه: ((باب إضافةِ كلِّ اسمٍ آخرُه ياء تلي حرفًا مكسورًا إلى هذه الياء)). انظر الكتاب ٤١٤/٣، وذكر شيئًا من أحكام الإضافة إلى ياء المتكلم في ((باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم)) انظر الكتاب ٣٦٨/٢.

[2] انظر ابن الناظم ٤١٣.

[3] وعلَّة ذلك هي التخفيف عند ابن الجزري ٨٧.

[4] حديثٌ صحيحٌ رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما عن عائشةَ. انظر صحيح البخاري ٦/١ برقم ٢، وصحيح مسلم ١٣٩/١ برقم ١٦٠، ونتائج الفكر ٣٢٨، والارتشاف ١٨٤٨/٤، والمقاصد الشافية ١٩٥/٤.

[5] قائله أبو ذؤيب، والبيت له في ديوان الهذليين ٢/١، وشرح أشعار الهذليين ٦/١، والمفضليات ٤٢١، والعين (ع ق ب)، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٢٠٩/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٥٥/٢، وشرح التَّسهيل ٢٣/١، واللسان (ع ق ب)،

أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقادِ وعَبْرَة لا تُقْلِعُ

هذا إذا كانَ ما قبلَ الواوِ مضمومًا كما رأيتَ، وإليه أشارَ بقولِه: **(وَإن ما قَبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرهُ يَهُن)**؛ فإنْ لم يَنْضَمَّ بلِ انفتحَ بقيَ على فتحِه نحو: (مُصْطَفَوْنَ)، فتقول: (جاءِ مُصْطَفَيَّ)، **(وَألِفًا سَلِّم)** منَ الانقلابِ، سواءٌ كانتْ للتثنية نحوَ: (يَدايَ)، أو للمحمولِ على التثنيةِ، نحوَ: (ثِنْتايَ) بالاتّفاقِ، أو آخرَ المقصورِ نحوَ: (عَصايَ) على المشهور[1]. **(وَفِي المَقصُورِ عَن هُذَيلٍ[2] انقِلابُها ياءً حَسَن)** نحو: (عَصَيَّ)، ومنه قولُه[3]:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وحكى هذه اللغةَ عيسى بنُ عمرَ عن قريشٍ[4]، وقرأ الحسنُ[5]: «يا بُشْرَيَّ» [يوسف: ١٨].

وتخليص الشواهد ٤٥٠، والمقاصد النحوية ١٣٩٥/٣، والتَّصريح ٦١/٢، والخزانة ٤٢٠/١، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٧/٣.

[1] عند عامة العرب، والمخالفون في ذلك هذيل. انظر الكتاب ٤١٣/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢، والمرادي ٤٥٤/١.

[2] ذكر هذه اللغة سيبويهِ، ولم ينسبها إلى هذيل، وقد نسبها كثيرون. انظر الكتاب ٤١٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣٥٤/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٨/١، والمحتسب ٧٦/١، وشرح التَّسهيل ٢٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢، و وابن عقيل ٩٠/٣.

[3] قائله أبو ذؤيب، والبيت له في ديوان الهذليين ٢/١، وشرح أشعار الهذليين ٧/١، والمفضليات ٤٢١، و معاني القرآن للزجاج ٣٥٤/٣، وكتاب اللامات ٩٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٦٢/٤، والمحتسب ٧٦/١، والصحاح (هـ و ي)، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٤١٧/٣، وابن يعيش ٣٣/٣، واللسان (هـ و ي)، وتخليص الشواهد ٤٥١، والمقاصد الشافية ٢٠٧/٤، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٩/٢، والحجة لأبي علي ٨٧/١، والعسكريات ٨٥، والمقرَّب ٢١٧/١، وشرح التَّسهيل ٢٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢، وابن الناظم ٤١٥، وأوضح المسالك ١٩٩/٣، وابن عقيل ٩٠/٣، وابن الجزري ١٨٧. ويروى: تركوا هَويَّ.

[4] وقد قُرِئ بها، قال ابن جني: ومن ذلك قراءةُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأبي الطفيل، وعبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي: «هديَّ». وذكرَ الطبريُّ أنها لغةُ طيءٍ، وبها قراءةُ أهلِ المدينة. انظر تفسير الطبري ٣/١٥، والمحتسب ٧٦/١، والمقاصد الشافية ٢٠٧/٤.

[5] انظر المحتسب ٣٣٦/١، والمرادي ٤٥٤/١، وتمهيد القواعد ٣٢٧١/٧. وقد قرأ بها أبو الطفيل وابن أبي إسحاق وابن أبي عبلة وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر، وعامةُ أهلِ المدينةِ. انظر تفسير الطبري ٣/١٥، والمحتسب ٣٣٦/١، والمقاصد الشافية ٢٠٧/٤.

تنبيهان:

الأوَّل[1]: يُستثنى ممّا تقدَّمَ ألفُ (لَدَى) و(عَلَى) الاسميةِ[2]، فإنَّ الجميعَ اتَّفَقُوا على قَلْبها ياءً، ولا يختصُّ بياءِ المتكلِّم، بلْ هو عامٌّ في كلِّ ضميرٍ، نحو: لَدَيْهِ، وعَلَيْهِ، ولَدَيْنا، وعَلَيْنا.

الثّاني: يجوزُ إسكانُ الياء وفتحُها معَ المضافِ الواجبِ كسرُ آخرِهِ[3]، وهو ما سوى الأربع المستثنياتِ، وذلك أربعةُ أشياءَ: المفردُ الصَّحيحُ، نحوُ: (غُلامِي) و(فَرَسِي)، والمعلُّ الجاري مجراه نحوُ: (ظَبْيِي)، و(دَلْوِي)، وجمعُ التكسيرِ نحوُ: (رِجالِي) و(هُنُودِي)، وجمعُ السَّلامةِ لمؤنثٍ نحوُ: (مُسْلِماتِي).

واختُلِفَ في الأصلِ منهما؛ فقيلَ: الإسكانُ، وقيلَ: الفتحُ[4]، وجُمِعَ بينهما بأنَّ الإسكانَ أصلٌ أوَّلُ؛ إذ هو الأصلُ في كل مبنيٍّ، والفتحَ أصلٌ ثانٍ؛ إذ هو الأصلُ فيما هوَ على حرفٍ واحدٍ[5].

وقد تُحذَفُ هذه الياءُ وتبقى الكسرةُ دليلًا عليها[6]، وقد يُفتَحُ ما وليته فتُقلَبُ ألفًا[7]، وربما حُذِفَتِ الألفُ وبقيتِ الفتحةُ دليلًا عليها[8]؛ فالأوَّلُ كقولِه[9]:

خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَما لِيَ فِيما يَقْتَنِي طَمَعُ

والثّاني كقولِه[10]:

---

[1] انظر المرادي ٤٥٥/١.

[2] إنما خَصَّ (على) الاسميةَ؛ لأنَّ الكلامَ في بابِ الإضافةِ، وإلّا فـ (على) الحرفيةُ تُقلَبُ ألفُها ياءً أيضًا، وقُلِبَتْ ألفُ (على) الاسميةِ، وإن كان لها أصلٌ في الواو، تشبيهًا لها بـ (على) الحرفية. انظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٣/٣.

[3] انظر معاني القرآن للأخفش ٧٧/١، والمقتضب ٢٤٨/٤، والأصول ١١٦/٢.

[4] هذا ظاهر مذهب المبرد والزجاج وابن ولاد، وبه قال ابن الناظم. انظر المقتضب ٢٤٨/٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣، والانتصار ١٤٨، وابن الناظم ٤١٥.

[5] انظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٩/١، والتَّصريح ٦٠/٢.

[6] خصَّ الأخفش ذلك بالدعاء، وعدَّه في غير الدعاء قبيحًا، وعدَّه ابن عصفور في الضرائر، وأجازه ابن مالك، وقد ذكر سيبويه أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء. انظر الكتاب ٢٠٩/٢، ومعاني القرآن له ٧٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٥/٢.

[7] انظر الكتاب ٢١٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٧٦/٢، والمرتجل ١٠٨، والتبيان ٦٤/١.

[8] أجاز ذلك الأخفش، وحمله أبو علي الفارسي على الضرورة، ووافقه الرضي. انظر الحجة لأبي علي ٩٢/٤، وشرح الرضي على الشافية ٢٠٨/٤، وأوضح المسالك ٣٧/٤.

[9] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٠٠٥/٢، والبهجة المرضية ٢٨٣/١.

[10] قائله نقيع أو نفيع بن جرموز، والبيت له في نوادر أبي زيد ١٩، والمؤتلف والمختلف ٢٥٧، وهو بلا نسبة في أمثال العرب للمفضل ٩١، ومعاني القرآن للفراء ١٧٦/٢، وتفسير الطبري ٢٨٤/١٨، والمرتجل ٩٧، والمقرَّب ٢١٧/١ و ٢٠٦/٢،

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوِي إلى أُمّا وَيُرْوِيني النَّقيعُ

أراد: إلى أمِّي.

والثّالث كقولِه[1]:

وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي

وأمّا ياءُ المتكلِّم المدغَمِ فيها فالفصيحُ الشائعُ فيها الفتحُ كما مرَّ، وكسْرُها لغةٌ قليلةٌ حكاها أبو عمرو بنُ العلاءِ[2] والفرّاء[3] وقُطْربٌ[4]، وبها قرأ حمزةُ[5]: «ما أنا بِمُصْرِخِكم وما أنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ» [إبراهيم: ٢٢]، وكَسَرَ ياءَ «عَصايِ» [طه: ١٨] الحسنُ وأبو عمرو[6] في شاذِّه، وهو أَضْعَفُ منَ الكسرِ معَ التشديد[7].

خاتمة:

في المضاف إلى ياءِ المتكلِّمِ أربعةُ مذاهبَ[8]:

وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٦، وشرح التَّسهيل ٢٨٢/٢، و شرح الكافية الشافية ١٠٠٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥١٢، والارتشاف ١٨٥٠/٤، واللسان (ن ق ع)، والمرادي ٦٧٠/١، وتمهيد القواعد ٣٢٧٠/٧، والمقاصد النحوية ١٧٢٤/٣، والهمع ٢٩٩/٤. ويروى عجزه: إلى بيتٍ قعيدته لكاع. ويروى: إلى جار كجار أبي دؤاد. ولا شاهد فيهما.

[1] البيت بلا نسبة في الحجة لأبي علي ٩٢/٤ و ٣٣٩، والعسكريات ١٠١، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٨٢، والمحتسب ٢٧٧/١، والصحاح (ل ه ف)، وشرح التصريف للثمانيني ٤٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢٩٣/٢، و الإنصاف ٣٣٠، والمقرَّب ١٨١/١ و ٢٠١/٢، والممتع في التصريف ٦٢٢/٢، وشرح التَّسهيل ٢٨٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥١٢، وشرح الشافية ٢٠٨/٤، واللسان (ل ه ف)، ورصف المباني ٣٥٨، والمرادي ٦٧٠/١، وشرح التَّسهيل له ٧٧١، وأوضح المسالك ٣٧/٤، والمقاصد الشافية ٣٣٨/٥، والنحوية ١٧٢٥/٤، والبهجة المرضية ٢٨٣/١، والخزانة ١٣١/١. ويروى: وليس براجع.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٢٨٤/٣، وللمرادي ٧٧٣.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٧٥/٢ . ٧٦، وللزجاج ١٥٩/٣.

[4] انظر الحجة لأبي علي ٢٩/٥.

[5] انظر معاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣١/٢، و الحجة لأبي علي ٢٨/٥-٢٩، والمقاصد الشافية ١٩٨/٤. ورُويت هذه القراءةُ عن الأعمشِ ويحيى بنِ وثّاب، وقد رُوِيَ عن حمزةَ وجهٌ بفتحِ الياء كقراءة الجماعة، وقد حملَ الفراءُ والأخفشُ القراءةَ بالكسر على الخطأ واللحن، وذكر لها الفراء والزجاج وجهًا ضعيفًا. انظر معاني القرآن للفراء ٧٥/٢ . ٧٦، والأخفش ٤٠٧/٢، وللزجاج ١٥٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣١/٢.

[6] وهي قراءة ابن أبي إسحاق أيضًا. انظر المحتسب ٤٨/٢.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٢٨٤/٣.

[8] انظر الارتشاف ١٨٤٧/٤، والمرادي ٤٥٢/١، وشرح التَّسهيل له ٧٧٠.

أحدُها: أنَّه مُعرَبٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في الأحوالِ الثلاثةِ، وهو مَذْهَبُ الجُمهورِ[1].

والثّاني: أنَّه معرَبٌ في الرَّفعِ والنَّصبِ بحركةٍ مقدرةٍ، وفي الجرِّ بكسرةٍ ظاهرةٍ، واختاره في «التَّسهيل»[2].

والثّالثُ: أنَّه مبنيٌّ، وإليه ذهبَ الجُرجانيُّ[3] وابنُ الخشاب[4].

والرّابعُ: أنَّه لا مُعْرَبٌ ولا مبنيٌّ، وإليه ذهبَ ابنُ جني[5].

وكلا هذينِ المذهبينِ بَيِّنُ الضَّعْفُ. والله أعلمُ.

---

[1] وصحَّحه السيوطي في البهجة المرضية ٢٨٢/١.

[2] التَّسهيل ١٦١، وانظر شرحه ٢٧٩/٣، وشرح التَّسهيل للمرادي ٧٧٠، والمساعد ٣٧٤/٢.

[3] وهو مذهب المطرزي أيضًا، وظاهر كلام الزمخشري. انظر المقتصد ٢٤٠/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٧٧٠، والبهجة المرضية ٢٨٢/١.

[4] انظر المرتجل ١٠٨، وابن الناظم ٤١٣.

[5] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٧٧٠، والمساعد ٣٧٣/٢.

إعمالُ المَصدَرِ

[٤٢٤- بِفِعْلِهِ الـمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ مُضافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

٤٢٥- إِنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْما يَحُلّ مَحَلَّهُ وِلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ]

(**بِفِعلِهِ المَصدَرَ ألحِق في العَمَل**) تعدِّيًا ولزومًا، فإن كان فعلُه المشتقُّ منه لازمًا فهو لازمٌ، وإن كان متعدّيًا فهو متعدٍّ إلى ما يتعدَّى إليه: بنفسه، أو بحرف جر.

تنبيه[١]:

يخالفُ المصدرُ فعلَه في أمرينِ:

الأوَّل: أنّ في رفعِهِ النائبَ عن الفاعل خلافًا[٢]، ومذهب البصريِّين[٣] جوازُه، وإليه ذهب في «التَّسهيل»[٤].

الثّاني: أنَّ فاعلَ المصدرِ يجوزُ حذفُه بخلافِ فاعلِ الفعل، وإذا حُذِفَ لا يَتحمَّلُ ضميرَهُ[٥]، خلافًا لبعضهم[٦].

واعلمْ أنَّه لا فَرْقَ في إعمالِ المصدرِ عَمَلَ فعلِه بين كونِه (**مُضافًا أو مُجَرَّدًا أو مَعَ أل**)[٧]، لكنَّ إعمالَ الأوَّلِ أكثرُ[٨]، نحو: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ** ﴾ [البقرة: ٢٥١ والحج: ٤٠]، والثّاني أقيسُ[٩]، نحو: ﴿ **أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا** ﴾ [البلد: ١٤-١٥]،

---

[١] هذا التنبيه بحروفه في المرادي ٤٥٦/١.

[٢] ذهب الأخفش إلى أن ذلك لا يجوز، وحكاه ابن أبي الربيع عن أكثر النحويين، وأنه لا يجوز في المفعول إلّا النَّصبُ، وإلى هذا كان يذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين. انظر التوطئة ٢٧٨، والارتشاف ٢٢٥٩/٥، والمساعد ٢٣٤/٢.

[٣] وهو ظاهر مذهب سيبويه وابن السراج والفارسي، ونقله أبو حيان عن الجمهور. انظر الكتاب ١٥٤/١، والأصول ٥٠/٢، والتعليقة ١٣٤/١، والبديع ٥٢١/١، والارتشاف ٢٢٥٩/٥، والمرادي ٤٥٦/١.

[٤] التَّسهيل ١٤٢، وشرحه ١١٢/٣.

[٥] انظر الكتاب ١٨٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦/٢، والمرتجل ٢٤٢، واللباب ٤٥١/١، والتوطئة ٢٧٧.

[٦] وهو الأخفش، فقد قال: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل. ونُسب هذا القول إلى الكوفيين. انظر الأصول ١٦٦/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٨٩.

[٧] وهو كثير يقاس عليه، خلافًا للكوفيِّين وغيرهم في المجرد والمعرَّف. انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٩٤/٢.

[٨] انظر ابن جابر ١٣٠/٣.

[٩] انظر الإيضاح العضدي ١٥٥ و ١٦٠.

وقولِه[1]:

بِضرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ .....

وإعمالُ الثّالث قليلٌ[2]، كقولِه[3]:

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ .....

وقوله[4]:

لَقَدْ عَلِمَتْ أولى المُغيرَةِ أَنّنِي كَرَرْتُ فَلْم أنكُل عَنِ الضَرْبِ مِسْمَعا

وقوله[5]:

فَإِنّكَ والتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَما دَعاكَ وَأَيْدِينا إِلَيْهِ شَوارِعُ

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب[6].

---

[1] البيت للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ١٣٩٦/٣، وهو بلا نسبة في الكتاب ١١٦/١ و ١٩٠، وشرحه للسيرافي ٤٤٧/١ و ٤٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٣/١، والمحتسب ٢١٩/١، واللمع ١٩٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٠/١، والمرتجل ٢٤٢، وتوجيه اللمع ٥١٧، وابن يعيش ٦١/٦، وشرح التَّسهيل ١٢٩/٣، وابن الناظم ٤١٧، واللمحة ٣٥٨/١، والتذييل والتكميل ٧١/١١، وابن عقيل ٩٤/٣، والمقاصد الشافية ٢١٦/٤، وابن جابر ١٣١/٣. وعجزه: أزلنا هامهن عن المقيل.

[2] ونص أبو علي على أنه لم يجد له مثالًا في القرآن، وبيَّنَ العكبريُّ أنه ورد فيه عملُه في الظرف، وعدَّه ابن عصفور أقوى في القياس، وضعَّفه ابنُ معطٍ ووافقه ابنُ الخباز. انظر الإيضاح العضدي ١٦٠، واللباب ٤٥١/١، والغرة المخفية ٤٩٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢، والارتشاف ٢٢٦٢/٥.

[3] البيت مجهول النسبة، وقيل: هو مصنوع، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١، وشرحه للسيرافي ٤٨/٢، والإيضاح العضدي ١٦٠، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٢٣٤/٣، والمفصل ٢٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٧/١، والبديع ٥٢٢/١، واللباب ٤٥٠/١، وابن يعيش ٥٩/٦ و ٦٤، والمقرَّب ١٣١/١، وشرح التَّسهيل ١١٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤١٠/٣، وابن الناظم ٤١٧، ومنهج السالك لأبي حيان ٣١٤/١، وابن الوردي ٢٠٢، وأوضح المسالك ٢٠٨/٣، وشرح الشذور ٤٩٦، وابن عقيل ٩٥/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٤٢/٦، والمقاصد الشافية ٢١٦/٤، والنحوية ١٣٩٧/٣، والتَّصريح ٦٣/٢، والخزانة ١٢٧/٨. وعجزه: يخال الفرار يراخي الأجل.

[4] تقدم تخريجه صـ٤٤٣.

[5] البيت بلا نسبة في المعاني الكبير ١٢٢٨/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٧، وشرح التَّسهيل ١٥٨/١ و ١١١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، واللسان (و ق ع)، والتذييل والتكميل ٨٤/١١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣١٤/١، وإرشاد السالك ٥٢١/١، وابن عقيل ٩٦/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٤٤/٦، والمقاصد الشافية ٢٢١/٤، والنحوية ١٤١٣/٣.

[6] نبه إلى هذا ابن الناظم. انظر ابن الناظم ٤١٨.

تنبيهٌ:

لا خلافَ في إعمالِ المضافِ، وفي كلامِ بعضِهم ما يُشعِرُ بالخلاف[1]، والثّاني أجازه البصريُّونَ[2]، ومنعه الكوفيُّونَ[3]، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو عندهم بفعلٍ مُضمَرٍ، وأمّا الثّالثُ فأجازه سيبويهِ[4] ومَنْ وافقَه[5]، ومَنعَه الكوفيُّونَ[6] وبعضُ البصريِّينَ[7].

(**إن كانَ فِعلٌ مَعَ أن أو ما يَحُلّ مَحَلَّهُ**)؛ أيِ: المصدرُ إنَّما يَعملُ في موضعينِ:

الأوَّلُ: أن يكونَ بدلًا منَ اللفظِ بفعله[8]، نحو: (ضَرْبًا زَيْدًا)، وقولِه[9]:

..... فَنَدْلًا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

وقولِه[10]:

---

[1] هذه عبارة المرادي، ولعله قصد الشلوبين، فإنه حكى عن الكوفيين أن المصدر لا يعمل إلا إذا كان منونًا، فإن كان مضافًا أو بالألف واللام لم يعمل شيئًا، وكان المنصوب بعدهما على إضمار فعل. انظر ابن الناظم ٤١٩–٤٢٠، والمرادي ٤٥٧/١، وشرح التَّسهيل له ٦٨٩، والمقاصد الشافية ٢١٨/٤.

[2] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٦٨٩.

[3] هذا منقول عنهم، ولكن ظاهر كلام الفراء أنه يجيز عمل المصدر المنون؛ فإنه أوجب النصب بفعل مضمر عند تقدم المنصوب على المصدر. انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٣/١، والمقاصد الشافية ٢١٨/٤، والتَّصريح ٦٣/٢.

[4] ظاهر كلام سيبويه أنه أجازه، ولكنه دون المضاف والمنون عنده. انظر الكتاب ١٩٢/١ و ١٩٤، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٩/٣،

[5] كابن بابشاذ وابن مالك والزمخشري، وأجازه أبو علي الفارسي أيضًا لكن على قبح، وقيل: هذا هو مذهب الفراء. انظر الإيضاح العضدي ١٦٠، وشرح المقدمة المحسبة ٣٩٤/٢، والمفصل ٢٨١، والتَّسهيل ١٤٢، والتذييل والتكميل ٨٣/١١، والمرادي ٤٥٧/١.

[6] انظر التذييل والتكميل ٨٢/١١.

[7] وهو منقول عن المبرد وابن السراج، ورجَّحه ابن الخشاب، ولكن كلام المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول موافق لسيبويه، وإن كان ابن السراج عبَّر عن استحسانه لمذهب من يقول بالفعل المضمر. انظر المقتضب ١٤/١، والأصول ١٣٧/١، والمرتجل ٢٤٦، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٩/٣، والمرادي ٤٥٧/١، والمقاصد الشافية ٢١٨/٤. وثمة مذهب ثالث في المعرف، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة، وهو التفصيل بين أن تكون أل معاقبة للضمير فيجوز إعماله، نحو: إنك والضرب خالدًا لمسيء إليه، أو لا تكون معاقبة للضمير، فلا يجوز إعماله، نحو: عجبت من الضرب زيد عمرًا، ورجَّح أبو حيان هذا المذهب. انظر منهج السالك لأبي حيان ٣١٣/١.

[8] انظر الكتاب ١١٥/١–١١٦، والمقتضب ٢٢٦/٣ و ١٥٧/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥/٢.

[9] تقدم تخريجه صـ١٠٨، وصدره: على حين ألهى الناس جل أمورهم.

[10] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢، والارتشاف ٢٢٥٣/٥، وتمهيد القواعد ١٥٠٦/٣ و ٢٨٦٣/٦.

يا قابِلَ التَّوْبِ غُفْرانًا مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُها أنا مِنْها خائِفٌ وَجِلُ

فـ(زيدًا) و(المالَ)، و(مآثمَ): نصبٌ بالمصدرِ لا بالفعلِ المحذوفِ على الأصحِّ.

والثّاني: أن يَصحَّ تقديرُه بالفعل معَ الحرفِ المصدريِّ[1]، بأن يكونَ مُقدَّرًا بـ(أنْ) والفعلِ، أو بـ(ما) والفعل، وهو المرادُ هنا، فيُقَدَّر بـ(أنْ) إذا أُرِيدَ المضيُّ أو الاستقبال، نحو: (عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ زَيْدًا أمسِ، أو غدًا)، والتَّقدير: مِنْ أنْ ضَرَبْتَ زيدًا أمسِ، أو من أن تَضْرِبه غدًا، ويُقدَّر بـ(ما) إذا أُرِيدَ الحالُ، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الآن)؛ أي: ممّا تضربه[2].

تنبيهات:

الأوَّلُ[3]: ذُكِرَ في «التَّسهيل»[4] معَ هذينِ الحرفينِ (أَنِ) المخفَّفةُ نحو: (عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا)، فالتَّقديرُ: علمت أنْ قَدْ ضَرَبْتَ زيدًا، فـ(أنْ) مخففة لأنَّها واقعةٌ بعد (عَلِمَ)، والموضعُ غيرُ صالحٍ للمصدرية.

الثّاني[5]: ظاهرُ قوله: (إن كان) أنَّ ذلك شرطٌ لازمٌ، وقد جعَلَهُ في «التَّسهيل»[6] غالبًا. وقال في شرحه[7]: وليس تقديرهُ بأحدِ الثلاثةِ شرطًا في عَمَلِه، ولكنَّ الغالبَ أن يكونَ كذلك، ومِنْ وُقوعِهِ غيرَ مُقَدَّر بأحَدِها قولُ العربِ: (سَمْعُ أذني أخاكَ يَقُولُ ذَلِكَ)[8].

الثّالثُ[9]: لإعمالِ المصدرِ شروطٌ ذكرَها في غيرِ هذا الكتابِ[10]:

---

[1] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٥/٢، وشرح التَّسهيل ١٠٩/٣.

[2] انظر ابن الناظم ٤١٦.

[3] التنبيه مستفاد من المرادي ٤٥٨/١.

[4] التَّسهيل ١٤٢، وشرح التَّسهيل ١٠٩/٣–١١٠.

[5] التنبيه مستفاد من المرادي ٤٥٨/١.

[6] التَّسهيل ١٤٢.

[7] شرح التَّسهيل ١١١/٣.

[8] انظر شرح الكافية الشافية ١٠٢٦/٢. وقد رواه سيبويه بلا مفعول بلفظ: سَمْعَ أُذُنِي قال ذاك، ولا شاهد فيه. انظر الكتاب ٣٧٣/١. ورواه بمفعول بلفظ: سَمْعُ أُذُنِي زيدًا يقولُ ذاك. انظر الكتاب ١٩١/١، والحلبيات ٨٢. وهو مثل ما استشهد به ابن مالك والأشموني.

[9] التنبيه مستفاد من المرادي ٤٥٨/١.

[10] بل ذكر الأربعةَ الأولى منها فقط في شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢ –١٠١٥، و شرح التَّسهيل ١٠٦/٣–١٠٨، وذكر الشروطَ الخمسةَ المرادي ٤٥٨/١–٤٥٩، وانظر شرح التَّسهيل له ٦٨٦ –٦٨٧.

أحدُها: أن يكونَ مُظْهرًا، فلو أُضمِرَ لم يعملْ خلافًا للكوفيِّينَ[1]، وأجاز ابنُ جنيٍّ في «الخصائصِ»[2] والرُّمّانيُّ[3] إعمالَه في المجرور، وقياسَه في الظَّرْفِ.

ثانيها: أن يكونَ مكبَّرًا، فلو صُغِّرَ لم يَعمَلْ[4].

ثالثُها: أن يكونَ غيرَ محدودٍ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعملْ، وأمّا قولُه[5]:

يُحابِي بِهِ الجِلْدُ الَّذِي هُوَ حازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ راكِبِ

فشاذٌّ.

رابعُها: أن يكونَ غيرَ منعوتٍ قبلَ تمامِ عملِه[6]، فلا يجوزُ: (أعْجَبَنِي ضَرْبُكَ المُبَرِّحُ زَيْدًا)؛ لأنَّ معمولَ المصدرِ بمنزلة الصلةِ منَ الموصولِ، فلا يُفْصَلُ بينهما، فإن وردَ ما يُوهِمُ ذلك قُدِّر فعلٌ بعد النعتِ يتعلَّقُ به المعمولُ المتأخرُ، فلو نُعِتَ بعدَ تمامه لم يُمنَعْ. والأَولى أن يُقالَ: (غيرَ متبوعٍ) بدلَ (غيرَ منعوت)؛ لأنَّ حكمَ سائرِ التوابعِ حُكْمُ النعتِ في ذلك[7].

خامسها: أن يكونَ مفردًا. وأمّا قولُه[8]:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَما زادَتْ تَجارِبُهُمْ أَبا قُدامَةَ إلّا المَجْدَ والفَنَعا

فشاذٌّ[9].

---

[1] انظر الإنصاف ٥٥، و التذييل والتكميل ٥٦/١١، والمرادي ٤٥٨/١، وشرح القطر ٢٦٢، وتمهيد القواعد ٢٨٢٢/٦، والمقاصد الشافية ٢١٥/٦، والتَّصريح ٦٢/٢، والهمع ٦٦/٥.

[2] الخصائص ٢٠٨/٢، وانظر التذييل والتكميل ٥٧/١١.

[3] انظر التذييل والتكميل ٥٧/١١، والمرادي ٤٥٩/١.

[4] انظر اللباب ٤٤٩/١.

[5] قائله ذو الرمة، والبيت له في ملحق ديوانه ١٨٤٦/٣، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢، و شرح التَّسهيل ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٦٠/١١، والمرادي ٤٥٩/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٨٧، وتمهيد القواعد ٢٨٢٦/٦، والمقاصد النحوية ١٤١٥/٣، وحاشية يس ٦٢/٢.

[6] انظر اللباب ٤٤٩/١، وشرح التَّسهيل ١٠٨/٣.

[7] نبَّه على هذا المرادي ٤٥٩/١.

[8] قائله الأعشى، والبيت له في ديوانه ١٥٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٤، وتذكرة النحاة ٤٦٣، واللسان (ج ر ب) و (ف ن ع)، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٨٧، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٠٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢، والمرادي ٤٦٠/١، وابن الوردي ٢٠٢.

[9] على رأي ابن مالك في الألفية، ولكن ابن مالك نفسه ذهب إلى رأي ابن عصفور في جوازه في شرح التَّسهيل ١٠٦/٣–١٠٧، وانظر المرادي ٤٦٠/١.

وليسَ منَ الشروطِ كونُه بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ؛ لأنَّه يَعملُ لا لشَبَهِه بالفعلِ بلْ لأنَّه أصلُ الفعلِ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ فإنَّه يعملُ لشبهه بالمضارعِ، فاشتُرِطَ كونُه حالًا أو مستقبلًا؛ لأنَّهما مدلولا المضارع[1].

(**وَلِاسمِ مَصدَرٍ عَمَل**). واسمُ المَصدرِ[2] هو: ما ساوى المَصْدَرَ في الدلالةِ على معناه، وخالَفَه بخُلُوِّه لفظًا وتقديرًا دون عِوَضٍ مِنْ بعضِ ما في فعله، كذا عرَّفه في «التَّسهيل»،[3] فخرجَ نحوُ: (قِتالٍ)؛ فإنَّه خلا من ألفِ (قاتل) لفظًا لا تقديرًا، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضعِ، نحوِ: قاتل قِيتالًا، وضارَبَ ضِيرابًا، لكنَّها انقلبتْ ياءً لانكسارِ ما قبلَها، ونحوِ: (عِدَةٍ)؛ فإنَّه خلا من واو(وَعَدَ) لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوِّضَ منها التاءُ؛ فهما مصدرانِ لا اسما مصدرٍ، بخلافِ الوُضوءِ والكلامِ من قولك: تَوضّأَ وُضُوءًا، وتكَلَّمَ كلامًا، فإنَّهما اسما مصدرٍ، لا مصدران؛ لخُلُوّهما لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعلهما، وحَقُّ المَصدرِ أن يتضمَّنَ حروفَ فعلِه بمساواةٍ نحو: (تَوَضّأ تَوَضُّؤًا)، وبزيادةِ نحوِ: (أعْلَمَ إعْلامًا)[4].

ثم اعلمْ أنَّ اسمَ المصدرِ على ثلاثةِ أنواعٍ:

عَلَمٍ، نحوِ: (يَسارٍ)، و(فَجارِ)، و(بَرَّةَ)، وهذا لا يعملُ اتّفاقًا[5].

وذي ميمٍ مزيدةٍ لغير مُفاعلة كالمضرِبِ والمَحْمَدة، وهذا كالمصدرِ اتّفاقًا[6]، ومنه قولُه[7]:

---

[1] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٤٦/١، والتوطئة ٢٧٨، وشرح التَّسهيل ١٠٦/٣.

[2] استخدام هذا المصطلح قديم، فقد ذكر في العين (خ ي ر)، والكتاب ٢٧٤/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٤٦/٥، ولكن تعريفه لم يرد عن المتقدمين، وقد بيَّن ابن الحاجب الفرق بينه وبين المصدر فقال: ((الفرق بين قول النحويين: مصدر واسم مصدر: أن المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق، في: انطلق، واسم المصدر هو اسم لمعنى، وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى، فإنه لنوع من الرجوع، ولا فعل له يجري عليه من لفظه)). ثم عرَّفه ابن مالك، فتبعه أكثر مَن بعده. انظر أمالي ابن الحاجب ٨٥١/٢.

[3] التَّسهيل ١٤٢، وشرحه ١١٩/٣- ١٢٢.

[4] نص على هذه القيود ابن مالك، وناقش في بعضها أبو حيان. انظر شرح التَّسهيل ١٢٢/٣، والتذييل والتكميل ٩٩/١١.

[5] وهذا النوع هو الذي سمّاه سيبويهِ اسمًا للمصدر، وقال أبو علي: ((هذه المصادر إذا نُقِلَتْ فسُمِّي بها يزولُ عنها عَمَلُ الفعلِ)). انظر الكتاب ٢٧٤/٣، والحجة ٤٤٦/٢، والتذييل والتكميل ٩٨/١١، والبهجة المرضية ٣/٢.

[6] وهو مصدرٌ في الحقيقة، وإنما سُمِّيَ اسمَ مصدرٍ تجوُّزًا، ويُسمَّى المصدرَ الميميَّ. انظر شرح الشذور ٥٢٦.

[7] البيت مختلَفٌ في نسبته، فهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٩١، والاشتقاق ٩٩ و ١٥١، والأغاني ٢٢٥/٩، وشرح الحماسة للتبريزي ٩٢/٢، ومعجم الأدباء ٧٥٩/٢، والحماسة البصرية ٢١٦/٢، والمقاصد النحوية ١٣٩٩/٣، والخزانة ٤٥٤/١، وللعرجي في ديوانه ١٩٣، ودرة الغواص ٩٦، والمغني ٦٩٧، وللحارث أو للعرجي في التَّصريح ٦٤/٢، وشرح شواهد المغني ٨٩٢/٢، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٦٦، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٧٠، والأصول ١٣٩/١، وطبقات النحويين واللغويين ٨٧، والصحاح (ص و ب)، والبصائر والذخائر ١١١/٣، وأمالي ابن الشجري ١٦١/١، والبديع

أَظَلُومُ إِنَّ مُصابَكُم رَجُلًا أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

والاحترازُ بغير مفاعلة من نحوِ: (مُضارَبَةً) من قولك: (ضارَبَ مُضارَبَةً)، فإنَّها مَصْدَرٌ.

وغَيْرُ هذينِ -وهو مرادُ الناظمِ- فيه خلافٌ؛ فمنعَه البصريُّونَ[1]، وأجازه الكوفيُّونَ[2] والبغداديُّونَ[3]، ومنه قولُه[4]:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطائِكَ المِئَةَ الرِّتاعا

وقولُه[5]:

بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعدُّ مِنْهُمْ .....

وقولُه[6]:

قالُوا: كَلامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذاكَ لَوْ كانا

٥٢٥/١، وإنباه الرواة ٢٨٤/١، وشرح عمدة الحافظ ٧٣١، وشرح التَّسهيل ١٢٤/٣، والكناش ٣٣٣/١، وأوضح المسالك ٢١٠/٣، والمقاصد الشافية ٢٣٩/٤، والبهجة المرضية ٣/٢. ويروى: أظليم.

[1] ورجَّح أبو حيان مذهبهم. انظر الأصول ١٣٩/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٣٧، والارتشاف ٢٢٦٤/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٣١٧/١.

[2] انظر أمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٣١٧/١، والمرادي ٤٦٢/١، وشرح الشذور ٥٢٦، والبهجة المرضية ٢/٢.

[3] انظر كتاب الشعر لأبي علي ٢٣٧، والارتشاف ٢٢٦٤/٥، والمرادي ٤٦٢/١، وشرح الشذور ٥٢٦، والمساعد ٢٣٩/٢. ونص على عمله الطبري والعكبري وابن مالك والرضي، وقال ابن عقيل: ((وإعمال اسم المصدر قليل، ومنِ ادّعى الإجماعَ على جوازِ إعمالِه فقد وهمَ، فإنَّ الخلافَ في ذلك مشهور)). انظر تفسيرَ الطبريِّ ١١٦/١، والتبيان ١٠٧/١، وشرح التَّسهيل، وشرح الرضي على الكافية ٤١٢/٣، وابن عقيل ١٠١/٣.

[4] قائله القطامي، والبيت له في ديوانه ٣٧، والشعر والشعراء ٧٢٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤١/١، والتبصرة والتذكرة ٢٤٤/١، والتبيان ١٩٥/١، وسفر السعادة ٧٤١/٢، وشرح التَّسهيل ١٢٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٥، واللسان (ع ط و)، وتذكرة النحاة ٤٥٦، والتذييل والتكميل ٩٩/١١، والمقاصد الشافية ٢٤١/٤، والنحوية ١٤٠١/٣، والتَّصريح ٦٤/٢، وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢، ومعاهد التنصيص ١٧٩/١، والخزانة ١٣٦/٨، وهو بلا نسبة في الأصول ١٤٠/١، وتفسير الطبري ١١٦/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٣٧، وشرح المقدمة المحسبة ٣٦٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢، والبديع ٥٢٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤١٢/٣، وابن الناظم ٤١٩، وابن الوردي ٢٠٣، وأوضح المسالك ٢١١/٣، وابن عقيل ٩٩/٣، وابن الجزري ١٩٠.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٠٠/١١، وابن عقيل ١٠٠/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٥٧/٦، والمقاصد النحوية ١٤١٥/٣. وعجزه: فلا ترين لغيرهم الوفاء.

[6] البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٦٥/٥، وشرح الشذور ٣٤ و ٥٣٠، ودليل الطالبين ٧٩.

وقولُه[1]:

لأنَّ ثَوابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ جِنانًا مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيها يُخَلَّدُ

وقولُ عائشةَ رضيَ الله عنها[2]: ((مِن قُبلةِ الرَّجلِ زوجَتَهُ الوُضوءُ)).

تنبيه[3]:

إعمالُ اسمِ المصدر قليلٌ، وقالَ الصيمريُّ[4]: إعمالُهُ شاذٌّ. وقد أشارَ الناظمُ إلى قِلَّتِه بتنكيرِ (عَمَلْ)[5].

[٤٢٦- وبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أوْ بَرَفْعٍ عَمَلَهْ]

اعلمْ أنّ للمصدرِ المضافِ خمسةَ أحوالٍ[6]:

الأوَّلُ: أن يُضافَ إلى فاعله ثمَّ يأتيَ مفعولُه[7] نحو: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ**﴾ [البقرة: ٢٥١ والحج: ٤٠].

الثّاني: عكسُه[8]، نحو: (أَعْجَبَنِي شُرْبُ العَسَلِ زَيْدٌ)،

---

[1] قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، والبيت له في ديوانه ٣٣٩، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٥/٣، والمذكر والمؤنث للأنباري ٤٩٩/١، وتهذيب اللغة (ف ر د و س)، وسفر السعادة ٤٠٨/١، وشرح التَّسهيل ١٢٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٤، واللسان (ف ر د و س)، والتذييل والتكميل ٩٩/١١، والمقاصد الشافية ٢٤١/٤، والنحوية ١٤١٤/٣، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٦٤/٥، وشرح الشذور ٥٢٩، والهمع ٧٨/٥.

[2] رواه مالكٌ في الموطأ من كلامِ عبدِ الله بنِ مسعود رضي الله عنه وابن شهاب، وقد جعلَه ابنُ مالكٍ وأبو حيان حديثًا من كلامِ النبي صلى الله عليه وسلم، وجعله ابنُ الناظمِ والمراديُّ وابنُ الوردي والأشموني من كلام عائشة رضي الله عنها. انظر الموطأ ٤٤/١ برقم (٦٥ و ٦٦)، وشرح التَّسهيل ١٠٧/٢ و ١٢٣/٣، وابن الناظم ٤١٩، والتذييل والتكميل ١٨٠/٦ و ٩٩/١١، والمرادي ٤٦٠/١، وابن الوردي ٢٠٣، وإرشاد السالك ٢٩٦/١، وابن عقيل ١٠٠/٣، والمقاصد الشافية ٢٤١/٤، وتعليق الفرائد ٢٢١/٤.

[3] سبق ابن عقيل على التنبيه على هذا. انظر ابن عقيل ١٠١/٣.

[4] بل قال عن إعمال اسم المصدر: وهو من النوادر. وفرق كبير بين الوصف بالشذوذ والندرة. انظر التبصرة والتذكرة ٢٤٥/١.

[5] وذهب أبو حيان إلى أن المنصوب بعد اسم المصدر إنما نُصِبَ بإضمارِ فعل . انظر منهج السالك لأبي حيان ٣١٧/١.

[6] انظر المرادي ٤٦٣/١.

[7] وهذا أحسن عند ابن السراج، وعكسه حسن أيضًا. انظر الأصول ١٣٨/١.

[8] عدَّ ابن السراج هذا حسنًا، أما ابنُ هشام فذكرَ من عدَّه شاذًا أو ضرورة، قال: والحقُّ جوازُه. انظر الإيضاح العضدي ١٥٧، والمغني ٦٩٤.

ومنه قولُه[1]:

..... قَرْعُ القَواقِيزِ أَفْواهُ الأَبارِيقِ

وقولُه[2]:

..... نفيَ الدَّراهِمِ تنقادَ الصَّيارِيفِ

وليس مخصوصًا بالضَّرورة، خلافًا لبعضهم[3]، ففي الحديث[4]: ((وحَجِّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ إِليهِ سَبِيلًا))؛ أي: وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ، لكنَّه قليلٌ[5].

الثّالثُ: أن يُضافَ إلى الفاعلِ ثمَّ لا يُذكَرَ المفعولُ[6]، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [التوبة: ١١٤]، ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

---

[1] قائله الأقيشر الأسدي، واسمه المغيرة بن عبد اللَّه، والبيت له في ديوانه ٦٠، والشعر والشعراء ٥٦١/٢، والأغاني ٢٥٩/١١، والمؤتلف والمختلف ٥٦، ومعجم البلدان ٣٦/٤، واللسان (ق ف ز)، والتذييل والتكميل ٨٩/١١، والمقاصد النحوية ١٤٠٣/٣، والتَّصريح ٦٤/٢، والخزانة ٤٩١/٤، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٣٨، والمقتضب ٢١/١، واللمع ١٩٧، والصحاح (ق ق ز)، وإسفار الفصيح ٨٨٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢، والإنصاف ١٩٠، وتوجيه اللمع ٥٢١، والمقرَّب ١٣٠/١، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٦، وأوضح المسالك ٢١٢/٣، والمغني ٦٩٤، والمقاصد الشافية ٢٥٠/٤. وصدره: أفنى تلادي وما جمعت من نشب.

[2] قائله الفرزدق، والبيت له في الكتاب ٢٨/٢، وشرحه للسيرافي ٢٠٣/١، والحلبيات ١١٥، وسفر السعادة ١٥٤/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٦، واللسان (ص ر ف)، والمقاصد الشافية ٢٣٩/١، والنحوية ١٤١١/٣، والتَّصريح ٣٧١/٢، والخزانة ٤٢٦/٤، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٥٨/٢، والأصول ١٢/٣ و ٤٥٠، وجمهرة اللغة (ص ر ف)، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٦/٢، والتعليقة ٦٤/٥، والمحتسب ٦٩/١، والصحاح (ص ر ف)، وأمالي ابن الشجري ٢١٥/١، وأسرار العربية ٦٦، والإنصاف ٢١ و ١٠٢، والبديع ٦٦٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٨٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦١/٢، واللسان (ق ط ر ب)، واللمحة ٣٦٠/١، ورصف المباني ١٠٧ و ٥٠٨، وأوضح المسالك ٣٧٦/٤، وتخليص الشواهد ١٦٩، وابن عقيل ١٠٢/٣، وابن جابر ١٣٦/٣. وصدره: تنفي يداها الحصى في كل هاجرة.

[3] لعل المراد ابن جابر؛ فإنه رجَّحَ اختصاصَه بالشعر. انظر ابن جابر ١٣٧/٣.

[4] الحديث مشهور في الصحاح، لكن هذا اللفظ رواه ابن عساكر في معجمه عن ابن عمر رضي الله عنهما. انظر معجم ابن عساكر ٢٣/١ برقم (١٢)، وشرح التَّسهيل ١١٣/٣ و ١١٨، والتذييل والتكميل ٨٩/١١، والمرادي ٤٦٣/١، والمغني ٦٩٤.

[5] انظر ابن الناظم ٤٢٠، والمغني ٦٩٤.

[6] انظر تمهيد القواعد ٢٨٤٧/٦.

الرّابعُ: عكسُه[1]، نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩].

الخامسُ: أن يُضافَ إلى الظرفِ فَيَرْفَعَ ويَنْصِبَ كالمنوّنِ[2]، نحو: (أَعْجَبَنِي انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرًا).

تنبيه[3]:

قوله: (كملْ بنصبٍ..... إلى آخره)، يعني: إنْ أردْتَ، لما عرفْتَ مِنْ أنَّه غيرُ لازمٍ.

[٤٢٧- وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ومَنْ راعَى فِي الِاتْباعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ]

(**وَجُرَّ ما يَتبَعُ ما جُرَّ**) مراعاةً للفظه، وهو الأحسنُ، (**وَمَن راعَى في الاتباعِ المَحَلَّ فَحَسَن**)[4]؛ فالمضافُ إليه المصدرُ إن كان فاعلًا فمحلُّه رفعٌ، وإن كانَ مفعولًا فمحلُّه نصبٌ إن قُدِّرَ بـ(أنْ) وفعلِ الفاعلِ، ورفعٌ إنْ قُدِّر بـ(أن) وفِعلِ المفعولِ، فتقول: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ)، بالجرّ، وإنْ شئتَ قلتَ: (الظريفُ) بالرفعِ، ومنه قولُه[5]:

حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وَهاجَها طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

فرفعَ (المظلوم) على الإتباعِ لمحلِّ المعقِّبِ.

وقولُه[6]:

---

[1] انظر التذييل والتكميل ٨٨/١١.

[2] انظر الكتاب ١٩٣/١، وشرح التَّسهيل ١١٩/٣، والارتشاف ٢٢٥٩/٥.

[3] نبه على ذلك المرادي. انظر المرادي ٤٦٣/١.

[4] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٨/٢، والإيضاح العضدي ١٥٩، والتوطئة ٢٧٩، والمرتجل ٢٤٣، والبديع ٥٢٣/١.

[5] قائله لبيد بن ربيعة، والبيت له في ديوانه ١٢٨، والعين (ع ق ب)، ومعاني القرآن للفراء ٦٦/٢، وللزجاج ١٠٩/٤، وتهذيب اللغة (ع ق ب)، والبصريات ٧٤٧/٢، وكتاب الشعر ٢٦٨، والمحتسب ١٣/٢، والصحاح (ع ق ب)، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٤/١، والإنصاف ١٩٠، والبديع ٥٢٣/١، وابن يعيش ٦٦/٦، والحماسة البصرية ٣٣١/٢، واللسان (ع ق ب)، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٤، والنحوية ١٤٠٥/٣، والتَّصريح ٦٥/٢، والخزانة ٢٤٠/٢، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ع ق ب)، والإيضاح العضدي ١٥٩، والمرتجل ٢٤٣، وابن يعيش ٤٢/٢ و ٤٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٨/٢، وابن الناظم ٤٢٠، وابن عقيل ١٠٤/٣، وابن جابر ١٣٨/٣، والخزانة ١٣٤/٨.

[6] قائله المتنخل الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ٣٤/٢، وشرح أشعار الهذليين ٢١٨١/٣، والألفاظ لابن السكيت ٢٤٨، والشعر والشعراء ٦٦١/٢، والمعاني الكبير ٥٤٣/١، والخصائص ١٦٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢، وتوجيه اللمع ١٧٣، والحماسة البصرية ٢٣٩/١، واللسان (خ ع ل)، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والمقاصد النحوية ١٤٠٧/٣، والخزانة ١١/٥، وهو لبعض الهذليين في كتاب الشعر ٤٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٥/١، ونُسِبَ لتأبَّطَ شرًا في ملحق ديوانه ٢٤٦، وهو بلا نسبة في العين (خ ع ل)، وجمهرة اللغة (خ ع ل)، والمذكر والمؤنث ٢٨٧/٢، وشرح التَّسهيل ١٢٠/٣،

السّالكُ الثُّغْرَةِ اليَقْظانَ سالِكُها مَشْيَ الهُلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

الفُضُلُ: اللابسةُ ثوبَ الخلوة، وهو نعتٌ لـ(الهُلُوكِ) على الموضع؛ لأنَّها فاعلُ المَشيِ.

وتقول: (عَجِبْتُ من أكلِ الخبزِ واللَّحْمِ)، فالجرُّ على اللفظِ والنَّصبُ على المحلِّ، كقولِه[1]:

قَدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِها حَسّانا مخافَةَ الإفْلاسِ واللَّيانا

ولو قلتَ: (واللَّحمُ) بالرَّفعِ جازَ على معنى: من أن أُكِلَ الخبزُ واللَّحمُ[2].

تنبيه[3]:

ظاهرُ كلامِه جوازُ الإتباعِ على المحلِّ في جميعِ التوابعِ، وهو مذهبُ الكوفيينَ[4] وطائفةٍ منَ البصريِّين[5]، وذهبَ سيبويهِ[6] ومَنْ وافقَه منْ أهلِ البصرة إلى أنَّه لا يجوزُ الإتباعُ على المحلِّ، وفصَّل أبو عُمَرَ[7] فأجاز في العطفِ والبدلِ، ومَنَعَ في التوكيدِ والنعتِ، والظاهِرُ الجوازُ[8] لورودِ السماعِ، والتأويلُ خلافُ الظاهرِ.

خاتمة[9]:

قد تقدَّمتِ الإشارةُ إلى أنَّ المصدرَ المقدَّرَ بالحرفِ المصدريِّ والفعل معَ معمولِه كالموصولِ معَ صِلته، فلا يتقدّمُ ما يتعلَّقُ به عليه، كما لا يتقدّمُ شيءٌ منَ الصلةِ على الموصول[10]، ولا يُفصَلُ بينهما بأجنبيٍّ

وشرح عمدة الحافظ ٧٠١، والمحصول ٤٢٦/١، وابن الناظم ٤٢١، وابن الوردي ٢٠٤، والبهجة المرضية ٤/٢، والخزانة ١٠١/٥ و ١٠٣.

[1] الرجزُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧، والكتاب ١٩١/١، ولزياد العنبري في ابن يعيش ٥٦/٦، وتمهيد القواعد ٢٨٥٢/٦، والتَّصريح ٦٥/٢، وله أو لرؤبة في إيضاح شواهد الإيضاح ١٧٣/١، والمقاصد النحوية ١٤٠٩/٣، وشرح شواهد المغني ٨٦٩/٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٤٣٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٨/٢، والإيضاح العضدي ١٥٩، والمفصل ٢٨٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢٢/٢، والمرتجل ٢٤٧، وابن يعيش ٦٩/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وابن الناظم ٤٢١، والمغني ٦١٩، وابن عقيل ١٠٥/٣، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٤، وابن الجزري ١٩١، والبهجة المرضية ٤/٢، والخزانة ١٠٢/٥.

[2] انظر ابن الناظم ٤٢٢.

[3] هذا التنبيه بحروفه في المرادي ٤٦٤/١.

[4] انظر الارتشاف ٢٢٦٢/٥، والمساعد ٢٣٧/٢.

[5] كالزجاج. انظر معاني القرآن ٢٣٦/١، والبديع ٥٢٢/١.

[6] فسيبويهِ يُقدِّر عاملًا ثانيًا. انظر الكتاب ١٩١/١، والتوطئة ٢٧٩.

[7] هو الجرمي. انظر الارتشاف ٢٢٦٢/٥.

[8] وهو ما صححه المرادي. انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٦٩١.

[9] الخاتمة مستفادة من شرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢–١٠٢١.

[10] انظر التبصرة والتذكرة ٢٤١/١، والتذييل والتكميل ١٧٩/٣.

كما لا يُفصَلُ بينَ الموصولِ وصلته، وأنَّه إنْ وَرَدَ ما يُوهِمَ ذلك أُوِّلَ؛ فممّا يُوهِمُ التقدُّمَ قولُه[1]:

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعانُ

فليستِ اللامُ من قوله (للذلة) متعلِّقةً بـ(إذعان) المذكورِ، بل بمحذوفٍ قبلَها يدُلُّ عليه المذكورُ، والتَّقديرُ: وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجهل إذعانٌ للذلّة إذعانُ، وهذا التَّقديرُ نظيرُ ما في نحو: ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[يوسف: ٢٠].

وممّا يُوهِمُ الفصلَ بأجنبيٍّ قولُه تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق: ٨ – ٩]، فليس (يوم) منصوبًا بـ(رَجْعِهِ) كما زعمَ الزمخشريُّ[2]، وإلّا لَزِمَ الفَصْلُ بأجنبيٍّ بين مصدرٍ ومعمولِه، والإخبارُ عن موصولٍ قبلَ تمامِ صِلَتِه، والوجهُ الجيّدُ أن يُقَدَّرَ لـ(يوم) ناصبٌ[3]، والتَّقديرُ: يَرْجِعُه يومَ تُبلى السرائرُ.

ومنه أيضًا قولُه[4]:

المَنُّ لِلذَّمِّ داعٍ بِالعَطاءِ فَلا تَمُنَّ فَتُلْفَى بِلا حَمْدٍ وَلا مالِ

فليستِ الباءُ الجارّةُ للعطاءِ متعلِّقةً بالمنِّ ليكونَ التَّقديرُ: المنُّ بالعطاء داعٍ للذم –وإنْ كانَ المعنى عليه– لفسادِ الإعرابِ؛ لأنَّه يَستلزِمُ المحذورَيْنِ المذكورينِ، فالمخلِّصُ من ذلك تعلُّقُ الباءِ بمحذوفٍ، وكأنَّه قيلَ: المنُّ للذمِّ داعٍ المنَّ بالعطاءِ، فالمنُّ الثّاني بدلٌ منَ المنِّ الأولِ، فحَذَفَ وأبقى ما يَتعلَّقُ به دليلًا عليه. أمّا المصدرُ الآتي بدلًا منَ اللفظِ بفعلِه فالأصحُّ أنَّه مُساوٍ لاسمِ الفاعل في تحمُّلِ الضميرِ وجوازِ تقديمِ المنصوبِ به والمجرورِ بحرفٍ يتعلَّقُ به عليه؛ لأنَّه ليس بمنزلةِ موصولٍ، ولا معمولَه بمنزلة صِلَتِه[5]، والله أعلمُ.

---

[1] قائله الفند الزماني (شهل بن شيبان)، والبيت له في الأمثال لابن سلام ٣٥٩، وأمالي القالي ٢٦٠/١، وحماسة البحتري ٥٦، وشرح ديوان الحماسة للفارسي ٨٢/٢، وفصل المقال ٤٩٠، والمقاصد النحوية ١٠٩٧/٣، وشرح شواهد المغني ٩٤٤/٢، والخزانة ٤٣٢/٣، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢، والتذييل والتكميل ١٣٨/٣، وتمهيد القواعد ٧٤٩/٢.

[2] ليسَ الزمخشريُّ أولَ مَنْ قال بهذا، بل سبقَه إليه الطبريُّ، وردَّ عليه النحّاسُ قولَه. انظر تفسير الطبري ٣٥٨/٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٥/٥، والكشاف ٧٣٥/٤، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٠/٢.

[3] ذكر هذه الحجة النحاس وابن الشجري في دفع قول الطبري والزمخشري. انظر إعراب القرآن للنحاس ١٢٥/٥، وأمالي ابن الشجري ٢٩٧/١، والبديع ٥٢٤/١.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٥٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٠/٢، والتذييل والتكميل ١٢٣/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٦٨/٤ و ٢٨٣٩/٦.

[5] هذا ما ذهب إليه المبرد وابن السراج، ورجحه ابن مالك، أما الفراء فأوجب النصب بفعل مضمر عند تقدم المنصوب على المصدر. انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٣/١، والمقتضب ١٥٧/٤، والأصول ١٣٩/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٧٦/١ و ٦٢٦/٢، والتَّسهيل ١٤٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٤/٢.

إعمالُ اسمِ الفاعِلِ

[٤٢٨- كَفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ فِي العَمَلِ إنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ]

(**كَفِعلِهِ اسمُ فاعِلٍ فِي العَمَلِ**). واسمُ الفاعل هو: الصِّفةُ الدالَّةُ على فاعلٍ جاريةً في التَّذكيرِ والتأنيثِ على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي، كذا عَرَّفَه في «التَّسهيل»[١].

فـ(الصِّفَةُ) جنسٌ. و(الدالَّةُ على فاعل) لإخراجِ اسمِ المفعول وما بمعناه. و(جاريةً في التَّذكيرِ والتأنيثِ على المضارع من أفعالها): لإخراجِ الجاريةِ على الماضي نحوِ: (فَرِح)، وغيرِ الجاريَةِ نحوِ: (كَرِيمٍ). و(في التَّذكير والتأنيث) لإخراجِ نحوِ: (أهيفَ)؛ فإنَّه لا يجري على المضارع إلّا في التَّذكير، و(لمعناه أو معنى الماضي) لإخراجِ نحوِ: (ضامِرِ الكَشْح) منَ الصِّفةِ المشبَّهةِ[٢].

ويعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ فِعلِه في التعدّي واللُّزومِ (**إن كانَ عَن مُضِيِّهِ بِمَعزِلِ**)، بأنْ كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبال؛ لأنَّه إنَّما عَمِلَ حَمْلًا على المضارع. وهو كذلك.

[٤٢٩- ووَلِيَ اسْتِفْهامًا أوْ حَرْفَ نِدا أوْ نَفيًا أوْ جا صِفةً أوْ مُسْنَدا]

(**وَوَلِيَ**) ما يقرِّبُهُ منَ الفعلية بأن وَلِيَ (**استفهامًا**) ملفوظًا به نحو: أضاربٌ زيدٌ عَمرًا؟ وقولِه[٣]:

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ .....

أو مُقَدَّرًا[٤] نحو: مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُه؟

(**أو حَرفَ نِدا**) نحو: (يا طالِعًا جبلًا). والصَّوابُ أنَّ النِّداءَ ليس من ذلك، والمُسوِّغُ إنَّما هو الاعتمادُ على الموصوفِ المقدَّرِ، والتَّقديرُ: يا رجُلًا طالِعًا جبَلًا[٥].

(**أو نَفيًا**)، نحو: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا).

(**أو جا صِفةً**) إمّا لمذكورٍ، نحوِ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِدٍ بَعِيرًا)، ومنه الحالُ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ راكِبًا فَرَسًا)، أو محذوفٍ، وسيأتي.

(**أو مُسنَدًا**) لمبتدأ أو لما أصْلُه المبتدأ، نحوَ: (زَيْدٌ مُكرِمٌ عمرًا)، و(إنَّ زَيْدًا مُكرِمٌ عَمْرًا).

---

[١] التَّسهيل ١٣٦، وانظر شرحه ٣/٧٠.

[٢] انظر شرح التَّسهيل ٣/٧٠، والتذييل والتكميل ١٠/٢٩٧، والمرادي ١/٤٦٥.

[٣] تقدم تخريجه صـ٢٣٠، وعجزه: أم اقتفيتم جميعًا نهج عرقوب.

[٤] انظر أوضح المسالك ٣/٢١٧.

[٥] انظر ابن الناظم ٤٢٤، وإرشاد السالك ١/٥٣٠.

فإنْ تخلَّف شَرْطٌ من هذين لم يعملْ؛ بأن كانَ بمعنى الماضي خلافًا للكسائيِّ[1]. ولا حجَّةَ له في ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، فإنَّه على حكايةِ الحالِ[2]، والمعنى: يَبْسُطُ ذراعيه، بدليلِ ما قبلَه، وهو ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولم يَقُلْ: وقلَّبناهم.

أو لم يَعتمِدْ على شيءٍ ممّا سَبَقَ، خلافًا للكوفيِّينَ والأخفشِ[3]؛ فلا يجوز: ضاربٌ زيدًا أمسِ.

تنبيهان:

الأوَّلُ[4]: هذا الخلافُ في عَمَلِ الماضي دونَ «أل» بالنسبةِ إلى المفعولِ به، وأمّا رَفْعُه الفاعلَ فذهبَ بعضُهم إلى أنَّه لا يَرفَعُ الظاهرَ، وبه قالَ ابنُ جنِّي[5] والشلوبينُ[6]، وذهب قومٌ إلى أنَّه يَرفعُه، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ[7]، واختاره ابنُ عصفورٍ[8]، وأمّا المضمَرُ فحكى ابنُ عصفورٍ[9] الاتفاقَ على أنَّه يرفعُه، وحكى غيرُه[10] عن ابنِ طاهرٍ[11] وابنِ خروفٍ[12] المَنْعَ، وهو بعيدٌ.

الثّاني: من شروطِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ المجرَّدِ أيضًا: ألّا يكونَ مُصَغَّرًا، ولا موصوفًا[13]، خلافًا

---

[1] نسبه له ابن بابشاذ وابن يعيش وابن مالك وابن هشام والشاطبي وغيرهم، ونسبه أبو حيان له ولهشام وابن مضاء، ونسب ابن الخشاب وابن الأثير والعكبري هذا القول للكوفيِّين، والفراء صرَّح بقبح عمله إذا دل على المضي. انظر معاني القرآن للفراء ٤٢٠/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٣٩١/٢، والمرتجل ٢٣٩، والبديع ٥٠٦/١، واللباب ٤٣٧/١، وابن يعيش ٧٧/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٣/٢، والارتشاف ٢٢٧٢/٥، والمغني ٩٠٦، والمقاصد الشافية ٢٦٣/٤.

[2] انظر الإيضاح العضدي ١٤٢.

[3] انظر الأصول ٢٦٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١، والارتشاف ٢٢٧١/٥، والمساعد ١٩٤/٢، والهمع ٨١/٥.

[4] التنبيه بحروفه في المرادي ٤٦٦/١.

[5] انظر الارتشاف ٢٢٧١/٥.

[6] انظر المساعد ١٩٨/٢.

[7] انظر الكتاب ١٨/٢–١٩.

[8] انظر شرح الجمل له ٥٥١/١.

[9] انظر الارتشاف ٢٢٧١/٥.

[10] كأبي حيان وابن عقيل.

[11] انظر الارتشاف ٢٢٧١/٥، والمساعد ١٩٨/٢.

[12] انظر الارتشاف ٢٢٧٢/٥، والمرادي ٤٦٦/١.

[13] انظر الكتاب ٢٩/٢، ومختار التذكرة لابن جني ٣٤٤.

للكسائيِّ[1] فيهما؛ لأنَّهما يختصّانِ بالاسم، فيُبْعِدانِ الوصفَ عنِ الفعلية. ولا حجَّةَ له في قولِ بعضِهم: (أظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وسُوَيِّرًا فَرْسِخًا)[2]؛ لأنَّ (فرسخًا) ظرفٌ يكتفي برائحةِ الفعل[3]. وقالَ بعضُ المتأخِّرينَ[4]: إنْ لم يُحفَظْ له مكبَّرٌ جازَ، كما في قوله[5]:

..... تَرَقْرَقُ في الأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُها

حيث رفع (عصيرها) بـ(كُمَيْتٍ). ولا حجَّةَ له أيضًا على إعمالِ الموصوفِ في قوله[6]:

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمى في الخَلِيطِ المُزايِلِ

إذ (فَرْخَيْنِ) نُصِبَ بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّرُه (فاقد)، والتَّقدير: فَقَدَت فرخين؛ لأنَّ (فاقد) ليس جاريًا على فعله في التأنيثِ فلا يعملُ؛ إذ لا يُقال: (هِذِه امرأة مرضِعٌ وَلدَها)؛ لأنَّه بمعنى النَّسَبِ.

قال في «شرح التَّسهيل»[7]: ووافقَ بعضُ أصحابِنا الكسائيَّ في إعمال الموصوفِ قبلَ الصِّفةِ؛ لأنَّ ضَعفَه يحصُلُ بعدَها لا قبلها. ونقلَ غيرُه[8] أنَّ مذهبَ البصريِّينَ والفراءِ[9] هو هذا التفصيلُ، وأنَّ مذهبَ الكسائيِّ وباقي الكوفيينَ[10] إجازةُ ذلك مُطلقًا.

[٤٣٠- وقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذِي وُصِفْ]

(**وَقَد يَكُونُ**) اسمُ الفاعلِ (**نَعتَ مَحذُوفٍ عُرِف فَيَستَحِقُّ العَمَلَ الَّذِي وُصِف**) معَ المنعوتِ

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، وابن الناظم ٤٣٠، والتذييل والتكميل ٣٠٤/١٠، والمغني ٥٦٨. وقد نقل ابنُ عصفورٍ أن هذا مذهبُ أهلِ الكوفة. انظر شرح الجمل له ٥٥٤/١.

[2] هو قول لبعض العرب. انظر شرح التَّسهيل ٧٤/٣، والمغني ٥٦٨، وتمهيد القواعد ٢٧٢٢/٦.

[3] انظر الغرة المخفية ٤٨١/٢.

[4] هو ابن عصفور. انظر الارتشاف ٢٢٦٨/٥.

[5] قائله مضرس بن ربعي، والبيت له في المقاصد النحوية ١٤٤٠/٣، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٦٨/٥، والتذييل والتكميل ٣٠٥/١٠، والمرادي ٤٦٨/١، والهمع ٨١/٥. وعجزه: فما طعم راح في الزجاج مدامة.

[6] قائله بشر بن أبي خازم، والبيت له في المقاصد النحوية ١٤٤٦/٣، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في مختار التذكرة لابن جني ٤٩١، وشرح التَّسهيل ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، وابن الناظم ٤٣٠، وتمهيد القواعد ٢٧٢٢/٦ .

[7] شرح التَّسهيل ٧٤/٣، وانظر المرادي ٤٦٨/١.

[8] هو أبو حيان. انظر التذييل والتكميل ٣٠٥/١٠.

[9] انظر الارتشاف ٢٢٦٨/٥، والمرادي ٤٦٨/١. وهو مذهب ابن جني. انظر مختار التذكرة ٤٩٣.

[10] انظر التذييل والتكميل ٣٠٥/١٠، والمرادي ٤٦٨/١، وحاشية ياسين على التصريح ٦٥/٢.

الملفوظِ به، نحو: ﴿ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ ﴾ [النحل: ٦٩ وفاطر: ٢٨]؛ أي: صنف مختلف ألوانُه[١]، وقولِه[٢]:

كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوْهِنَها .....

أي: كوعلٍ ناطحٍ. ومنه (يا طالعًا جبلًا)؛ أيْ: يا رجلًا طالعًا جَبَلًا.

تنبيه[٣]:

الاستفهامُ المقدَّرُ أيضًا كالملفوظِ، نحوُ: مُهينٌ زيدٌ عَمْرًا أم مُكرِمُهُ؟ أي: أمُهِينٌ.

[٤٣١- وإنْ يَكُنْ صِلةَ أَلْ فَفِي المُضِي وغَيْرِهِ إعْمالُهُ قَدِ ارْتُضِي]

(**وَإن يَكُن**) اسمُ الفاعلِ (**صِلةَ فَفي المُضِي وغَيرِهِ إعمالُهُ قَدِ ارتُضِي**). قال في «شرح الكافية»[٤]: بلا خلافٍ، وتبعَه ولدُه[٥]، لكنَّه حكى الخلافَ في «التَّسهيل»[٦]، فقالَ: وليسَ نصبُ ما بعدَ المقرونِ بـ«أل» مخصوصًا بالمُضيِّ خلافًا للمازنيِّ[٧] ومَنْ وافقَه، ولا على التشبيهِ بالمفعولِ به خلافًا للأخفشِ[٨]، ولا بفعلٍ مُضمَرٍ خلافًا لقومٍ[٩]. على أنَّ قولَه: (قد ارتُضِي) يُشعِرُ بذلك. والحاصلُ أربعةُ مذاهبَ، المشهورُ أنَّه يَعملُ مُطلقًا لوقوعِه موقعًا يجبُ تأويلُه بالفعلِ[١٠].

---

[١] انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وابن الناظم ٤٢٤.

[٢] قائله الأعشى، والبيت له في ديوانه ١١١، والعين (و هـ ى)، والمعاني الكبير ٨٥٤/٢، والمذكر والمؤنث للأنباري ٥٥/١، وكتاب الشعر لأبي علي ٥٥١، وإسفار الفصيح ٣٣٦/١، وفصل المقال ٣٥٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٧٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وتخليص الشواهد ٣٨٥، والمقاصد النحوية ١٤١٧/٣، والتَّصريح ٦٦/٢، وهو بلا نسبة في الردِّ على النحاة ٧٤، وأوضح المسالك ٢١٨/٣، وابن عقيل ١٠٩/٣. وعجزه: فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل.

[٣] انظر أوضح المسالك ٢١٧/٣.

[٤] شرح الكافية الشافية ١٠٢٩/٢.

[٥] انظر ابن الناظم ٤٢٦.

[٦] التَّسهيل ١٣٧.

[٧] كذا في الأصل، وفي (التَّسهيل) وشروحه: للرماني، وقد نقل ابنُ الخبّازِ هذا القولَ عنِ الفارسيِّ. انظر توجيه اللمع ٤٩٦، والغرة المخفية ٤٨٢/٢، والتَّسهيل ١٣٧، وشرحه ٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٠/١٠، والمرادي ٤٦٩/١، وشرح التَّسهيل له ٦٧١، وتمهيد القواعد ٢٧١٩/٦.

[٨] انظر معاني القرآن للأخفش ٥٦٠/٢، والتَّسهيل ١٣٧، وشرحه ٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٠/١٠، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٧١، وتمهيد القواعد ٢٧١٩/٦.

[٩] هو احتمال أورده الأخفش أيضًا. انظر معاني القرآن للأخفش ٥٦٠/٢.

[١٠] انظر المرادي ٤٦٩/١.

٤٣٢ـ (فَعّالٌ اوْ مِفْعالٌ اوْ فَعُولُ فِي كَثْرةٍ عَنْ فاعِلٍ بَدِيلُ)

أي: كثيرًا ما يُحوَّلُ اسمُ الفاعلِ إلى هذه الأمثلة لقَصْدِ المبالغةِ والتكثيرِ.

[٤٣٣ـ فَيَسْتَحِقُّ ما لَهُ مِنْ عَمَلِ وفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ]

(**فَيَستَحِقُّ ما**) كانَ (**لَهُ مِن عَمَلِ**) قبلَ التحويلِ بالشروطِ المذكورةِ[١]، كقولِه[٢]:

أَخا الحَربِ لَبّاسًا إِلَيْها جِلالَها .....

وحكى سيبويهِ[٣]: (أمّا العَسَلَ فَأنا شَرّابٌ)؛ وكقولِ بعضِ العربِ: (إِنَّهُ لِمْنَحارٌ بوائِكَها)، حكاه أيضًا سيبويه[٤]، وكقولِه[٥]:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها .....

---

[١] وإعمال الأمثلة الثلاثة (فَعّالٌ أوْ مِفْعالٌ أوْ فَعُوْلُ) متَّفقٌ عليه عندَ البصريينَ، أما الكوفيونَ فينصبونَ بفعلٍ محذوفٍ، ولا يُعمِلونَ هذه الأمثلةَ. انظر الكتاب ١١٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١.

[٢] قائله القلاخ بن حزن التميمي، والبيت له في الكتاب ١١١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤١/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١، والمفصل ٢٨٥، وابن يعيش ٧٩/٦ و ٨٠، واللسان (ث ع ل)، والمقاصد الشافية ٢٨١/٤، والنحوية ١٤٢١/٣، والتَّصريح ٦٨/٢، والخزانة ١٥٧/٨، وهو بلا نسبة في العين (ع ق ل)، والمقتضب ١١٣/٢، والحجة لأبي علي ٢٠٨/٦، والحلبيات ١٨، والبديع ٥٠٧/١، والغرة المخفية ٤٨٥/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣١٩/١، وشرح التَّسهيل ٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، وابن الناظم ٤٢٦، والتذييل والتكميل ٣١٢/١٠، والمرادي ٤٧١/١، وشرح الشذور ٥٠٤، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣، وابن عقيل ١١٢/٣. وعجزه: وليس بولاج الخوالف أعقلا.

[٣] انظر الكتاب ١١٠/١، والمقتضب ١١٣/٢، والمفصل ٢٨٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، والارتشاف ١٨٩٤/٤، والمقاصد الشافية ٢٨١/٤.

[٤] انظر الكتاب ١١٢/١، والمقتضب ١١٤/٢، والأصول ١٢٤/١، والانتصار ٧٠، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، وابن عقيل ١١٣/٣.

[٥] قائله أبو طالب بن عبد المطلب، والبيت له في الكتاب ١١١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٧٠/١، والمفصل ٢٨٦، وابن يعيش ٧٠/٦، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، والمقاصد الشافية ٢٨٢/٤، والنحوية ١٤٢٣/٣، والتَّصريح ٦٨/٢، والخزانة ٢٤٢/٤ و ١٤٦/٨، وهو بلا نسبة في المقتضب ١١٤/٢، والأصول ١٢٤/١، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٦٣/١، واللباب ٤٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٢/٢ و٤٢١/٣، والتذييل والتكميل ٣١١/١٠، والمرادي ٤٧١/١، وأوضح المسالك ٢٢١/٣، وشرح قطر الندى ٢٧٥، والهمع ٨٦/٥. وعجزه: إذا عدموا زادًا فإنك عاقر.

وكقولِه[1]:

عَشِيَّة سُعْدى لَوْ تَراءَتْ لِراهبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ

قَلى دِينَهُ واْهْتاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّها عَلَى الشَّوْقِ إِخْوانَ العَزاءِ هَيُوجُ

(وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذا وَفَعِل)[2] كقولِه[3]:

فَتاتانِ أَمّا مِنْهُما فَشَبِيهةٌ هِلالًا وَأُخْرَى مِنْهُما تُشْبِهُ البَدْرا

وكقولِه[4]:

أَتانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي .....

وقولِه[5]:

---

[1] البيتان مختلَفٌ في نسبتهما، فهما للراعي النميريّ في ديوانه ٢٤، وشرح أبيات سيبويه ١٥/١-١٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٣/٢، والمقاصد الشافية ٧١/٤ و ٢٨٢ و ٢٩٢، وابن الناظم ٤٢٧، ولأبي ذؤيب أو للراعي في المقاصد النحوية ١٤٢٢/٣، وقد صحَّحَ العينيُّ نسبتَهما للراعي، والبيتُ الثّاني لأبي ذؤيب الهذلي في زيادات شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧، والكتاب ١١١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤١/١، وللراعي في اللسان (هـ ي ج)، وهما بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٧٩/٣ و ٢٥٤، والتذييل والتكميل ٣١٠/١٠، وابن عقيل ١١٣/٣.

[2] أمّا «فعيلٌ» و«فَعِلٌ» فذهب إلى إعمالهما سيبويه، وحكم بقلَّة «فَعِل»، ووافقَه الجرميُّ في إعمال «فَعِلٍ»، وخالف في ذلك الكسائيُّ والفراءُ والمبردُ وابنُ السراجِ وأكثرُ متقدِّمي النحويين، وفرَّقَ الصيمريُّ بينَ «فعيلٍ» المعدولِ عن فاعل كـ (رحيم)، وغير المعدول كـ (ظريف)، فالمعدول هو الذي يعملُ عملَ اسم الفاعل، ثم ذكر أن ذلك مذهب سيبويه، وصحَّحَ ابنُ الربيع إعمالَ «فَعيلٍ» موافقةً لسيبويه. انظر الكتاب ١١٢/١، والمقتضب ١١٤/٢، والأصول ١٢٤/١ -١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٤/٣، والتبصرة والتذكرة ٢٢٦/١، والبسيط ١٠٦٢/٢، وابن الناظم ٤٢٧.

[3] قائله عبيد الله بن قيس الرقيات، والبيت له في المقاصد النحوية ١٤٢٦/٣، والتَّصريح ٦٨/٢، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٦٨٠، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، وشرح التَّسهيل ٨١/٣، وابن الناظم ٤٢٨، والتذييل والتكميل ٣١٠/١٠، و المرادي ٤٧١/١، وابن الجزري ٢٠٧، والمقاصد الشافية ٢٩١/٤.

[4] قائله زيد الخيل، والبيت له في ديوانه ١٧٦، وابن يعيش ٧٣/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٠، وشرح التَّسهيل ٨١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٢، وابن الناظم ٤٢٨، و المرادي ٤٧٢/١، وشرح الشذور ٥٠٧، و المقاصد النحوية ١٤٢٨/٣، والتَّصريح ٦٨/٢، والخزانة ١٦٩/٨، وهو بلا نسبة في معجم البلدان ٤٥٦/٤، والمقرَّب ١٢٨/١، والارتشاف ٢٢٨٢/٥، وابن الجزري ٢٠٨، وأوضح المسالك ٢٢٤/٣، وشرح قطر الندى ٢٧٥، وإرشاد السالك ٥٣٦/١، وابن عقيل ١١٥/٣. وعجزه: جحاش الكرملين لها فديد.

[5] البيتُ مختلَفٌ فيه، فقيل: هو موضوع، وضعه أبو يحيى أبانُ اللاحقيُّ، والبيت له في إعراب القرآن للنحاس ١٢٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٢/٣، والمقاصد النحوية ١٤٢٧/٣، والخزانة ١٦٩/٨، وقيل: وضعه أبانُ اللاحقيُّ أوِ ابنُ المقفَّعِ في

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ، وَآمِنٌ ما لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ

أنشدَه سيبويهِ، والقدحُ فيه من وضعِ الحاسدين[1].

ومما اسْتَدَلَّ به سيبويهِ أيضًا على إعمال (فَعِلٍ) قولُ لبيدٍ[2]:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ بِسِراتِه نَدَبٌ لَها وَكُلُومُ

تنبيهٌ:

أفْهَمَ قولُه: (عنْ فاعلٍ بديل) أنَّ هذه الأمثلةَ لا تُبْنَى من غيرِ الثلاثيِّ، وهو كذلك إلا ما نَدَرَ[3]. وقال في «التَّسهيل»[4]: وربَّما بُنِيَ (فَعّالٌ)، و(مِفْعالٌ)، و(فَعِيلٌ)، و(فَعُولٌ) من (أفْعَلَ). يُشيرُ إلى قوله: (دَرّاكٍ) و(سآرٍ) من (أدركَ) و(أسأرَ): إذا أبقى في الكأس بقيةً[5]، و(مِعْطاءٍ) و(مِهْوانٍ) من (أعطى) و(أهان)، و(سَمِيعٍ) و(نذيرٍ) من (أَسْمَعَ) و(أَنْذَر)، و(زَهُوق) من (أزهق)[6]. اهـ.

شرح الكتاب للسيرافي ٤٤٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢، وقد دفع ابن مالك دعوى الوضع، وهو بلا نسبة في الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧١/١، والتبصرة والتذكرة ٢٢٧/١، ومعجم ديوان الأدب ٢٥٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، والبديع ٥٠٩/١، واللباب ٤٤٢/١، والغرة المخفية ٤٨٦/٢، وابن يعيش ٧١/٦ و ٧٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢، وشرح التَّسهيل ٨١/٣، وابن الناظم ٤٢٨، واللسان (ح ذ ر)، والارتشاف ٢٢٨٢/٥، و المرادي ٤٧٢/١، وابن الجزري ٢٠٧، وابن عقيل ١١٤/٣، والخزانة ١٥٧/٨.

[1] أولُ مَنْ طعَنَ فيه المبردُ، فإنه قالَ: وهذا بيتٌ موضوعٌ محدَثٌ، وقد حكى النحاسُ عنِ اللاحقيِّ أنه صنعه لسيبويه، ونقلَ السيرافيُّ ذلكَ عنِ النحويين، لكنَّ ابنه أنكرَ هذه الروايةَ واستبعدَها، ووافقَه على ذلك ابنُ مالك. وعبارة الأشموني أخذها عن المرادي. انظر المقتضب ١١٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٤/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤٣/١، و شرح أبيات سيبويه ٤٠٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٩/٢، و المرادي ٤٧٢/١.

[2] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٢٥، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤٢/١، وتهذيب اللغة (ع ض د) و (ع م ل)، وشرح أبيات سيبويه ٢٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٦/١، واللسان (ع ض د) و (ع م ل)، والمقاصد النحوية ١٤٠٥/٣، والخزانة ١٦٩/٨، ولعمرو بن أحمر في الكتاب ١١٢/١، وابن يعيش ٧٢/٦، والمقاصد الشافية ٢٨٣/٤، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الانتصار ٦٨، وإعراب القرآن للنحاس ٨٢/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١، والتذييل والتكميل ٣١٦/١٠. ويروى: مسحل نسق، و عمل.

[3] وقد حمل الفراء ذلك على الشذوذ، وخص أبو علي الفارسي وابن جني جواز ذلك بكلمات محصورة. انظر معاني القرآن للفراء ٨١/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٦/٤، والبصريات ٤١٦/١، والمحتسب ٣٤٩/٢، والمفتاح ٥٨.

[4] التَّسهيل ١٣٦.

[5] انظر اللسان (س أ ر).

[6] انظر شرح التَّسهيل ٨٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٤/٢.

[٤٣٤- وما سِوَى المُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُما عَمِلْ]

(**وما سوى المفرد**)، وهو المثنَّى والمجموعُ، (**مثلَه جُعِل**)؛ أي: جُعِلَ مثلَ المفردِ (**في الحُكمِ والشُّرُوطِ حيثما عَملِ**)[١]. فمنْ إعمالِ المثنَّى قولُه[٢]:

والشّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُما والنّاذِرَيْنِ إِذا لَمَ ألقَهُما دَمِي

ومن إعمالِ المجموعِ قولُه[٣]:

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُمْ في قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

وقولُه[٤]:

أَوالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمي

وقولُه[٥]:

---

[١] انظر الكتاب ١١٢/١، والتبصرة والتذكرة ٢٢٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٣/٣، والتَّصريح ٦٩/٢.

[٢] تقدم تخريجه صـ٦٠٣.

[٣] قائله طرفة بن العبد، والبيت له في ديوانه ٥٥، والكتاب ١١٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/١، والمفصل ٢٨٧، ومختارات ابن الشجري ٣٦/١، والبديع ٥٠٩/١، واللباب ٤٤٢/١، وابن يعيش ٧٤/٦ و ٧٥، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وابن الناظم ٤٢٩، والمقاصد الشافية ٢٩٦/٤، والنحوية ١٤٣٠/٣، والتَّصريح ٦٩/٢، والخزانة ١٨٨/٨، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢٣٨/٤، والحجة لأبي علي ٥١/٦، وأمالي ابن الحاجب ٣٥٧/١، وشرح التَّسهيل ٨٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٣/٣، وإرشاد السالك ٥٣٦/١، وابن عقيل ١١٧/٣، والهمع ٨٨/٥.

[٤] قائله العجاج، والرجز له في ديوانه ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦/١، ١١٠، وتهذيب اللغة (أ ل ف)، والمحتسب ٧٨/١، ٢٨٥/٤، والمفصل ٢٨٧، واللسان (أ ل ف)، والمرادي ٣٥/٢، والمقاصد الشافية ٢٦٧/٤، والنحوية ١٤٣٣/٣، والتَّصريح ١٨٩/٢، وهو بلا نسبة في العين (أ ل ف)، وسر الصناعة ٧٢١/٢، والخصائص ١٥٣/٣، ومقاييس اللغة (أ ل ف)، والإنصاف ٥١٩/٢، وابن يعيش ٧٤/٦، وشرح التَّسهيل ٤٣١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وابن الناظم ٤٢٩، ورصف المباني ٢٥٤، وابن عقيل ١١٦/٣. وقبله: والقاطنات البيت غير الريم.

[٥] قائله أبو كبير الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ٩٢/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣، والكتاب ١٠٩/١، والشعر والشعراء ٦٧١/٢، والمعاني الكبير ٥١٩/١، والكامل ١٧٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٢/١ و ٤٤٠، وتهذيب اللغة (هـ ب ل)، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٠/١، والصحاح (هـ ب ل)، وديوان الحماسة للتبريزي ١٩/٢، والإنصاف ٣٩٢، وابن يعيش ٧٤/٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، واللسان (هـ ب ل)، والمقاصد الشافية ٢٩٤/٤، والنحوية ١٤٣٥/٣، وشرح شواهد المغني ٢٢٦/١، والخزانة ١٩٢/٨، وهو بلا نسبة في البديع ٥١٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٣/٣، وابن الناظم ٤٣٠، واللمحة ٣٤٥/١، والمغني ٨٩٩.

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

ومنه: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨].

[٤٣٥- وانْصِبْ بِذِي الإعْمالِ تِلْوًا واخْفِضِ وهْوَ لِنَصْبِ ما سِواهُ مُقْتَضِي]

(**وانصِب بِذِي الإعمالِ تِلوًا واخفِضِ**) بالإضافة[١]، وقد قُرِئَ بالوجهينِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣][٢]، ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨][٣].

(**وَهوَ لِنَصبِ ما سِواهُ**)؛ أي: ما سوى التِّلوِ (**مُقتَضِي**)[٤]، نحوُ: «وَجاعِلُ الليلِ سكنًا»[٥] [الأنعام: ٩٦]، على تقديرِ حكايةِ الحال، ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] وهذا معطي زيدٍ دِرْهَمًا، ومُعْلِمُ بَكْرٍ عَمْرًا قائمًا.

تنبيهات:

الأوَّلُ: يتعيَّنُ في تِلْوِ غيرِ العاملِ الجرُّ بالإضافة، كما أفهمَه كلامُه، وأمّا غيرُ التِّلْوِ فلا بُدَّ من نصبه مُطلقًا، نحو: (هذا مُعْطِي زيدٍ أمسِ دِرْهَمًا)، و(مُعْلِمُ بكرٍ أمسِ خالدًا قائمًا). والناصبُ لغيرِ التِّلْوِ في هذينِ المثالينِ ونحوِهما فعلٌ مضمرٌ[٦]. وأجازَ السِّيرافيُّ[٧] النَّصبَ باسم الفاعل؛ لأنَّه اكتسبَ بالإضافة إلى الأوَّلِ شَبَهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنوَّنِ. ويُقوِّي ما ذهبَ إليه قولُهم: (هو ظانُّ زيدٍ أمس قائمًا)، فـ(قائمًا) يتعيَّنُ نصبُه بـ(ظانّ)؛ لأنَّ ذلك لو أُضمِرَ له ناصبٌ لزِمَ حذفُ أوَّلِ مفعولَيه وثاني مفعولَيْ (ظانّ)، وذلك ممتنعٌ؛ إذ لا

---

[١] انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٦/١، والمرادي ٤٧٢/١.

[٢] قرأ حفص والمفضل عن عاصم بالإضافة، وقرأ باقي السبعة بتنوينِ (بالغٍ) والنصبِ. انظر السبعة ٦٣٩، والحجة لأبي علي ٣٠٠/٦، والمبسوط ٤٣٨.

[٣] نوَّن أبو عمرو وعاصم في رواية الكسائي عنه والحسن وشَيْبة المدني، وأضافَ باقي السبعة ويحيى بن وثّاب.انظر معاني القرآن للفراء ٤٢٠/٢، والسبعة ٥٦٢، والحجة لأبي علي ٩٦/٦، والتيسير ١٩٠.

[٤] انظر الكتاب ١٧٤/١، والتبصرة والتذكرة ٢١٩/١، وابن الناظم ٤٣١.

[٥] وهي قراءةُ ابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمرو وابن عامر، وهي قراءةُ سيبويهِ والمبردِ، وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: و(جَعَلَ). انظر الكتاب ١٧٤/١، والمقتضب ١٥٤/٤، والسبعة ٢٦٣، والحجة لأبي علي ٣٦١/٣، والعنوان ٩٢.

[٦] هذا مذهب الجمهور، ورجحه ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ٧٨/٣.

[٧] هذا مذهب السيرافي والأعلم، وقواه الأستاذ أبو علي الشلوبين وأكثر أصحابه، وهو اختيار أبي جعفر بن مضاء وبعض المحققين.انظر شرح التَّسهيل ٧٨/٣، وابن الناظم ٤٣١، والصفوة الصفية ١٣٠/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٩/١٠ -٣٣٥.

يجوزُ الاقتصارُ على أحدِ مفعولَيْ (ظنَّ)، وأيضًا فهو مقتضٍ له فلا بدَّ منْ عملِه فيه قياسًا على غيرِه منَ المقتضيات، ولا يَجوزُ أن يَعملَ فيه الجرَّ؛ لأنَّ الإضافةَ إلى الأوَّلِ مَنَعَتِ الإضافةَ إلى الثّاني، فتعيَّنَ النَّصبُ للضَّرورةِ.

الثّاني[1]: ما ذكرَه منْ جوازِ الوجهينِ هو في الظاهرِ، أمّا المُضْمَرُ المتّصلُ فيتعيَّنُ جرُّه بالإضافةِ، نحوُ: (هذا مُكْرِمُكَ). وذهبَ الأخفشُ[2] وهشامٌ[3] إلى أنَّه في محلِّ نصبٍ كالهاء منْ نحوِ: (الدِّرْهَمُ زيدٌ معْطِيكَهُ)، وقد سبقَ بيانُه في بابِ الإضافةِ[4].

الثّالثُ[5]: فُهِمَ من تقديمِه النَّصبَ أنَّه أولى، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ[6]، لأنَّه الأصلُ، وقالَ الكسائيُّ: هما سواءٌ[7]، وقيلَ[8]: الإضافةُ أولى للخِفَّةِ.

[٤٣٦ـ واجْرُرْ أوْ انْصِبْ تابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَـ مُبْتَغِي جاهٍ ومالًا مَنْ نَهَضْ]

(**واجرُر أوِ انصِب تابعَ الَّذِي انخَفَض**) بإضافةِ الوصفِ العاملِ إليه (**كَمُبتَغِي جاهٍ وَمالًا**) ومالٍ (**مَن نَهَض**)؛ فالجرُّ مراعاةً للَّفظِ (جاهٍ)، والنَّصبُ مراعاةً لمحلِّه[9]، ومنه قولُه[10]:

هَلْ أَنْتَ باعِثُ دِينارٍ لحاجَتِنا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخا عَوْنِ بنَ مِخْراقِ

---

[1] أفاد الأشموني هذا التنبيه من المرادي. انظر المرادي ٤٧٢/١.

[2] انظر معاني القرآن له ٩٠/١، والانتصار لسيبويه على المبرد ٨٥، والتبصرة والتذكرة ٢٢٣/١، وابن الوردي ١٩١.

[3] انظر الارتشاف ٢٢٧٧/٥، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٧٢.

[4] انظر صـ٦٠٣.

[5] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٤٧٢/١.

[6] انظر الكتاب ١٦٥/١ و ١٦٨، والارتشاف ٢٢٧٤/٥، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٧٢.

[7] نقلَ هذا أبو حيان عنِ الكسائيِّ في التذييل والتكميل، وهذا ظاهرُ مذهبِ الفراءِ والزجاجِ أيضًا، وقد وقع في عبارة الارتشاف سقطٌ، فظهر أن أبا حيان ينقلُ عن الكسائيِّ أنَّ الجرَّ أولى، وليس كذلك. انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٦/١، وللزجاج ٣٥٥/٤، والتذييل والتكميل ٣٣٩/١٠، والارتشاف ٢٢٧٥/٥.

[8] هذا ما استظهره أبو حيان. انظر التذييل والتكميل ٣٣٩/١٠.

[9] انظر الكتاب ١٦٩/١، والأصول ١٢٧/١.

[10] البيتُ مختلَفٌ فيه، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرَفْ قائلُها، فهو لجرير أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحوية ١٤٣٨/٣، وهو لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرًّا، أو هو مصنوع في الخزانة ٢١٥/٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٧١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٩/١، والمقتضب ١٥١/٤، والأصول ١٢٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٣، وابن الناظم ٤٣٢، وابن عقيل ١٢٠/٣، والمقاصد الشافية ٣٠٧/٤، والهمع ٢٩٥/٥.

فـ(عبدَ): نُصِبَ عطفًا على محلِّ (دينارٍ)، وهو اسمُ رجلٍ. قال الناظمُ[1]: ولا حاجةَ إلى تقدير ناصبٍ غيرِ ناصبِ المعطوفِ عليه، وإن كان التَّقديرُ قولَ سيبويهِ[2].

وعلى قوله: فهل يُقَدَّرُ فعلٌ؛ لأنَّه الأصلُ في العمل، أو وصفٌ مُنَوَّنٌ لأجلِ المطابقة؟ قَوْلانِ[3].

ولو جُرَّ (عبد ربٍّ) لجازَ.

فإن كانَ الوصفُ غيرَ عاملٍ تَعيَّنَ إضمارُ فعلٍ للمنصوبِ[4]، نحو: «وجاعلُ الليلِ سكنًا والشمسَ والقمرَ حسبانًا»[5] [الأنعام: ٩٦] إذا لم يُرِدْ حكايةَ الحالِ؛ أيْ: وجعلَ الشمسَ والقمرَ حسبانًا.

[٤٣٧- وكُلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمِ فاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفاضُلِ

٤٣٨- فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلمَفعُولِ فِي مَعْناهُ كَـ الـمُعْطَى كَفافًا يَكْتَفِي]

(**وَكُلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعِلِ**) منَ الشروطِ (**يُعطَى اسمَ مَفعُولٍ**)، وهو: ما دلَّ على الحدثِ ومفعولِه، (**بِلا تَفاضُلِ**)؛ فإن كانَ بـ«أل» عملَ مُطلقًا، وإلّا اشْتُرِطَ الاعتمادُ، وأن يكونَ للحالِ أو الاستقبال، فإذا استوفى ذلك (**فَهوَ كَفِعلٍ صِيغَ لِلمَفعُولِ في مَعناهُ**) وعملِهِ: فإنْ كان مُتَعَدّيًا لواحدٍ رفعَه بالنيابةِ، وإنْ كان متعدِّيًا لاثنينِ أو ثلاثةٍ رفعَ واحدًا بالنيابةِ ونَصَبَ ما سواه[6]؛ فالأوَّلُ نحوُ: (زَيْدٌ مضروبٌ أَبُوهُ)، فـ(زيدٌ): مبتدأ، و(مضروبٌ): خبره، و(أبوه): رُفِعَ بالنيابةِ.

والثّاني[7] (**كالمُعطَى كَفافًا يَكتَفِي**) فالمُعطَى: مبتدأٌ، و«أل» فيه موصولٌ صِلتُه (مُعْطَى)، وفيه ضميرٌ يعود إلى «أل» مرفوعُ المحلِّ بالنيابةِ، وهو المفعولُ الأولُ، و(كفافًا) المفعولُ الثّاني، و(يكتفي) خبرُ المبتدأ.

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ١٠٤٧/٢.

[2] انظر الكتاب ١٦٩/١.

[3] ذكرهما سيبويه؛ فقدَّر الفعلَ أو اسمَ الفاعلِ، واختار الرضيُّ تقديرَ اسمِ الفاعل. انظر الكتاب ١٦٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٣.

[4] انظر ابن الناظم ٤٣٢.

[5] هذه قراءةُ ابنِ كثيرٍ ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وقد تقدَّمتْ. انظر السبعة ٢٦٣، والحجة لأبي علي ٣٦١/٣، والعنوان ٩٢.

[6] انظر الأصول ٧٨/١، والمرتجل ٢٣٩، والبديع ٥٠٥/١، وابن الناظم ٤٣٣.

[7] وهو المتعدي إلى اثنين. انظر المرادي ٤٧٥/١.

والثّالثُ[1] نحوُ: (زيد مُعْلَمٌ أبوه عمرًا قائِمًا)، فـ(زيد): مبتدأ، و(معلَم): خبره، و(أبوه): رُفِعَ بالنيابة، وهو المفعولُ الأول، و(عَمْرًا) المفعولُ الثّاني، و(قائمًا) الثّالثُ.

[٤٣٩ـ وقَدْ يُضافُ ذا إلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَـ مَحْمُودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ]

(**وَقَد يُضافُ ذا**)؛ أي: اسمُ المفعولِ (**إلَى اسمٍ مُرتَفِع مَعنًى**) بعد تحويلِ الإسنادِ عنه إلى ضمير الموصوفِ، ونصبِه على التشبيهِ بالمفعول به (**كَمَحمُودُ المَقاصِدِ الوَرِع**)؛ أصلُه: الورعُ محمودةٌ مقاصدُهُ، فـ(مقاصدُه): رُفِعَ بـ(محمودةٌ) على النيابةِ، فحُوِّلَ إلى (الورعُ محمودُ المقاصِدَ) بالنَّصبِ على ما ذُكِرَ، ثمَّ حُوِّل إلى (محمودُ المقاصدِ) بالجرّ.

تنبيهٌ:

اقتضى كلامُه شيئين:

الأوَّلُ[2]: انفرادُ اسمِ المفعولِ عنِ اسمِ الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه، كما أشار إليه بقولِه: (وقد يضاف ذا)، وفي ذلك تفصيلٌ؛ وهو أنَّه إذا كان اسمُ الفاعلِ غيرَ متعدٍّ، وقُصِدَ ثبوتُ معناه عُومِلَ مُعامَلَةَ الصِّفةِ المشبَّهةِ، وساغتْ إضافتُه إلى مرفوعِه[3]؛ فتقولُ: (زَيْدٌ قائمٌ الأبُ) -برفع (الأبِ) ونصبِه وجرِّه- على حدِّ (حَسَنِ الوَجْه)[4]، وإن كان متعدِّيًا لواحد فكذلك عندَ الناظمِ[5] بشَرْطِ أمْنِ اللَّبسِ وفاقًا للفارسي[6]، والجمهورُ على المَنْعِ[7]، وفَصَّلَ قومٌ فقالوا: إنْ حُذِفَ مفعولُه اقتصارًا جازَ وإلّا فلا؛ وهو اختيارُ ابنِ عصفورٍ[8]

---

[1] وهو المتعدي إلى ثلاثة. انظر التبصرة والتذكرة ٢١٦/١، والصفوة الصفية ١٢٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٣/٣، والكناش ٣٣٣/١.

[2] كلامه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ٤٩٤/١.

[3] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٥١/٢،

[4] انظر الكناش ٣٣٣/١. وقد ذهب النيلي إلى أن (قائمٌ) في (زَيْدٌ قائمُ الأبِ) هذا صفة مشبهة، فلذلك جازت الإضافة. انظر الصفوة الصفية ١٣٠/٣.

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٠٤/٣.

[6] لكن أبا علي لم يقيِّدْ ذلك بأمنِ اللبس، قال ابن مالك: ((والصحيحُ أن جوازَ ذلك متوقِّفٌ على أمن اللبس)). انظر شرح التَّسهيل ١٠٤/٣، والهمع ١٠٥/٥. وقد حكى الأخفشُ إجازتَه عن بعضِ النحاة. انظر الارتشاف ٢٣٥٨/٥.

[7] انظر الارتشاف ٢٣٥٨/٥، والمرادي ٤٩٤/١.

[8] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٠/١ -٥٧١، والتذييل والتكميل ٥١/١١، و المرادي ٤٩٤/١.

وابنِ أبي الربيعِ[1]، والسماعُ يوافقُه[2]، كقولِه[3]:

ما الرّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وإنْ ظُلِما وَلا الكَرِيمُ بِمَنّاعٍ وَإنْ حُرِما

وإن كان متعدِّيًا لأكثَرَ لم يجزْ إلحاقُه بالصِّفة المشبَّهة. قال بعضُهم[4]: بلا خلاف.

الثّاني: اختصاصُ ذلك باسمِ المفعولِ القاصرِ، وهو المَصُوغُ منَ المتعدِّي لواحدٍ كما أشار إليه تمثيلُه وصرَّح به في غير هذا الكتابِ[5]، وفي المتعدِّي ما سبقَ في اسمِ الفاعلِ المتعدِّي.

خاتمة:

إنَّما يجوزُ إلحاقُ اسمِ المفعولِ بالصِّفةِ المشبَّهةِ إذا كانَ على وزنه الأصليِّ، وهو أن يكونَ من الثلاثيِّ على وزن (مَفْعُولٍ)، ومن غيرِه على وزن المضارع المبنيِّ للمفعولِ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى (فَعِيلٍ) ونحوِه ممّا سيأتي بيانُه لم يَجُزْ، فلا يُقالُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كحِيلِ عَيْنِهِ)، ولا (قتيلِ أبِيهِ)، وقد أجازه ابنُ عصفورٍ[6]، ويحتاجُ إلى السماعِ، واللهُ أعلمُ.

---

[1] انظر الارتشاف ٢٣٥٨/٥، و المرادي ٤٩٤/١، وتمهيد القواعد ٢٨١٧/٦.

[2] وقد استحسن هذا التفصيل أبو حيان، وصححه الأزهري. انظر التذييل والتكميل ٥١/١١، والتَّصريح ٧١/٢.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٠٤/٣، والارتشاف ٢٣٥٨/٥، والتذييل والتكميل ٥٠/١١، و المرادي ٤٩٤/١، وتمهيد القواعد ٢٨١٧/٦، والمقاصد الشافية ٣٩٩/٤، والنحوية ١٤٦٣/٣، والهمع ١٠٤/٥.

[4] هو الصفار البطليوسي، كما ذكر أبو حيان. انظر الارتشاف ٢٣٥٨/٥ .

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٠٤/٣.

[6] لم أقف على تصريح ابن عصفور بذلك، ولكنه ذكر أن فعيلًا وغيرها كاسم الفاعل في التقديم والتأخير والإضافة والفصل. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/١، والمقرب ١٢٨/١ و ١٤٣/٢، وتقريبه لأبي حيان ٦٢، والتذييل والتكميل ٣٦٢/١٠، والمرادي ٤٩٢/١، والهمع ٩١/٥.

أبنِيةُ المَصادِرِ

[٤٤٠- فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ الـمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاثةٍ كَـ رَدَّ رَدّا]

(**فَعلٌ**) بفتحِ الفاءِ وإسكانِ العينِ (**قِياسُ مَصدَرِ المُعَدَّى مِن ذِي ثَلاثةٍ**) سواءٌ كانَ مفتوحَ العينِ (**كَرَدَّ رَدّا**) و(أَكَلَ أَكْلًا)، و(ضربَ ضَرْبًا)، أو مكسورَها كـ(فهِمَ فَهْمًا)، و(أمِنَ أَمْنًا)، و(شَرِبَ شَرْبًا) و(لَقِمَ لَقْمًا)[١].

والمرادُ بالقياسِ هنا أنَّه إذا وردَ شيءٌ ولم يُعلَمْ كيفَ تكلَّموا بمصدره فإنك تقيسُه على هذا، لا أنَّك تقيسُ معَ وُجُود السَّماعِ، قال ذلكَ سيبويهِ[٢] والأخفشُ[٣].

تنبيهٌ:

اشْتَرَطَ في «التَّسهيل»[٤] لكونِ «فَعْلٍ» قياسًا في مصدر (فَعِلَ) المكسورِ العينِ أن يُفهِمَ عملًا بالفمِ كالمثالينِ الأخيرينِ، ولم يَشْتَرِطْ ذلك سيبويهِ والأخفشُ[٥]، بلْ أطلقا كما هنا.

[٤٤١- وفَعِلَ اللّازِمُ بابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ وكَجَوًى وكَشَلَلْ]

(**وفَعِلَ**) المكسورُ العينِ (**اللّازِمُ بابُهُ فَعَل**) - بفتح الفاءِ والعينِ - قياسًا، سواءٌ كان صحيحًا أو معتلًّا أو مضاعفًا (**كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَل**) مصادرِ (فَرِحَ زيدٌ)، و(جَوِيَ عمرٌو)، و(شَلَّتْ يدُه)، والأصلُ: شَلِلَتْ.

ويُستثنى من ذلك ما دلَّ على لونٍ فإنَّ الغالبَ على مصدره الفُعْلَة[٦]، نحو: (سَمِرَ سُمْرَة) و(شَهِبَ شُهْبَةً)، و(كَهِبَ كُهْبَةً)، والكُهبة: لونٌ بين الزرقة والحمرة[٧].

---

[١] انظر الكتاب ٤/٥.

[٢] انظر الكتاب ٤/٨ -٩، والارتشاف ٢/٤٩٠.

[٣] انظر الارتشاف ٢/٤٩٠، والمساعد ٢/٦٢٢، والتَّصريح ٢/٧٣.

[٤] التَّسهيل ٢٠٥، وانظر شرحه ٣/٤٧٠.

[٥] انظر المرادي ١/٤٧٧.

[٦] انظر الكتاب ٤/٢٥، والأصول ٣/٩٤، والمقاصد الشافية ٤/٣٣٩.

[٧] وقيل: غبرة مشوبة سوادًا، وقيل: كدرة في اللون، وقيل: سواد يخلطه شيء من بياض، وقيل: حمرة ليست بخالصة، وقيل: صفرة تضرب إلى الحمرة. وقيد ذلك في العين بألوان الإبل خاصة. انظر العين (ك ه ب)، والألفاظ لابن السكيت ٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٣، ومقاييس اللغة (ك ه ب)، والصحاح (ك ه ب)، وفقه اللغة للثعالبي ٧٤، وسفر السعادة ٢/٩٨١.

واستثنى في «التوضيح»[1] ما دلَّ على حِرفةٍ أو ولايةٍ، قال: فقياسُه (الفِعالة)، ومَثَّل للثاني فقال: كوَلِيَ عليهم وِلايةً، ولم يمثِّلْ للأولِ. وفيما قالَه نَظَرٌ؛ فإنَّ ذلك إنَّما هو معروفٌ في (فَعَلَ) المفتوحِ العينِ، وأمّا (وَلِيَ عليهم ولايةً) فنادرٌ[2].

[٤٤٢- وفَعَلَ اللازِمُ مِثْلَ قَعَدا لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرادٍ كَـ غَدا

٤٤٣- ما لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعالا أوْ فَعَلانًا فادْرِ أوْ فُعالا

٤٤٤- فَأوَّلٌ لِذِي امْتِناعٍ كَـأبَى والثّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبا

٤٤٥- للدّا فُعالٌ أوْ لِصَوْتٍ وشَمَلْ سَيْرًا وصَوْتًا الفَعِيلُ كَـ صَهَلْ]

(**وفَعَل**) المفتوح العين (**اللّازِمُ مِثلُ قَعَدا لَه فُعُولٌ بِاطِّرادٍ**) معتلًّا كان (**كَغَدا**) غدوًّا، وسما سموًّا، أو صحيحًا كـ(قَعَدَ قُعُودًا)، و(جَلَسَ جُلُوسًا)[3] (**ما لَم يَكُن مُستَوجِبًا فِعالا**) بكسر الفاء (**أو فَعَلانًا**) بفتح الفاء والعين (**فادرِ أو فُعالًا**) بضم الفاء، أو(فَعِيلًا).

(**فأوَّلٌ**) من هذهِ الأربعةِ -وهو(فِعالٌ) بكسر الفاءِ- (**لذي امتناعٍ**)؛ أي: مقيسٌ فيما دلَّ على امتناعٍ[4] (**كأبى**) إباءً، و(نَفَرَ نِفارًا)، وَ (جَمَحَ جِماحًا)، و(شَرَدَ شِرادًا)، و(أَبَقَ إِباقًا).

(**والثّان**) منها -وهو(فَعَلانٌ) بتحريك العين- (**لِلَّذِي اقتَضَى تَقَلُّبا**)[5] نحو: (جالَ جولانًا)، و(طاف طوفانًا)، و(غلتِ القِدْرُ غَلَيانًا).

(**للدّا فُعالٌ أو لِصَوتٍ**)؛ أي: يطَّردُ الثّالثُ -وهو(فُعالٌ) بضمِّ الفاءِ- في نوعين:

الأوَّل: ما دلَّ على داءٍ؛ أي: مرض، نحو: (سَعَلَ سُعالًا)، و(زُكِمَ زُكامًا)، و(مَشَى بَطْنُه مُشاء)[6].

والثّاني: ما دلَّ عَلَى صوتٍ، نحو: (صَرَخ صُراخًا)، و(نَبَح نُباحًا) و(عَوَى عُواءً)[7].

---

[1] انظر أوضح المسالك ٢٣٦/٣، والتَّصريح ٧٣/٢.

[2] انظر ابن الناظم ٤٣٥، واللسان (و ل ي).

[3] انظر الكتاب ٩/٤.

[4] انظر الأصول ٩٠/٣، وابن عقيل ١٢٥/٣.

[5] انظر أدب الكاتب ٥٧٦.

[6] انظر الكتاب ١٠/٤، وإسفار الفصيح ٣٣٦/١، وشرح التَّسهيل ٤٧١/٣.

[7] انظر المقرب ٤٨٧/٢ -٤٨٨.

(**وَشَملَ سَيرًا وَصَوتًا**) الوزنُ الرّابعُ، وهو(**الفَعِيلُ كَصَهَل**) صَهِيلًا، و(نَهَقَ نَهِيقًا)، و(رَحَلَ رَحِيلًا)، و(ذَمَلَ ذَمِيْلًا)[1].

تنبيهان:

الأوَّلُ[2]: قد يجتمِعُ (فَعِيلٌ) و(فُعالٌ)، نحو: (نَعَبَ الغُرابُ نَعِيبًا ونُعابًا)، و(نَعَقَ الراعِي نَعِيقًا ونُعاقًا) و(أزَّتِ القِدْرُ أزيزًا وأُزازًا)، وقد ينفرِدُ (فَعِيلٌ)، نحو: (صَهَلَ الفرسُ صَهِيْلًا)، و(صَخَدَ الصُّرد صَخِيْدًا)، وقد ينفرِدُ (فُعالٌ)، نحو: (بَغَمَ الظَّبْيُ بُغامًا[3])، و(ضبَحَ[4] الثعلبُ ضُباحًا)، كما انفردَ الأوَّلُ في السيرِ والثّاني في الدّاءِ.

الثّاني[5]: يُستثنى أيضًا منه ما دلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلايةٍ، فإنَّ الغالبَ في مصدره (فِعالة)، نحو: (تَجَرَ تِجارَةً)، و(خاطَ خِياطَةً)، و(سَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفارَةً)، و(أمَرَ إمارَةً). وذكر ابنُ عصفورٍ[6] أنَّه مقيسٌ في الولاياتِ والصنائعِ.

[٤٤٦- فُعُولةٌ فَعالةٌ لِفَعُلا كَ سَهُلَ الأمْرُ وزَيْدٌ جَزُلا]

(**فُعُولةٌ فَعالةٌ لِفَعُلا**) - بضمِّ العين – قياسًا[7] (**كَسَهُلَ الأمرُ**) سُهُولةً، و(عذُب الشيءُ عذوبةً)، و(مَلُحَ مُلُوحَةً) (**وَزَيدٌ جَزُلا**) جَزالَةً، و(فَصُحَ فَصاحَةً)، و(ظَرُفَ ظَرافَةً).

[٤٤٧- وما أتَى مُخالِفًا لِما مَضَى فَبابُهُ النَّقْلُ كَ سُخْطٍ ورِضَا]

(**وما أتى**) من أبنيةِ مصادرِ الثلاثيِّ (**مخالفًا لما مضى فبابه النَّقلُ**) لا القياسُ (**كسُخطٍ ورِضًا**) - بضمِّ السِّينِ وكسرِ الراءِ - وحُزْنٍ وبُخْلٍ -بضمِّ أولهما- ممّا قياسُه (فَعَلٌ) بفتحتين، وكجُحُودٍ وَشُكُور وركوب - بضمتين- ممّا قياسُه (فَعْلٌ) بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ، وكَمَوْتٍ وفَوْزٍ وَمشيٍ -بفتح الفاءِ وسكونِ العين- ممّا قياسُه (فُعُولٌ) بضمتين، وكعِظَمٍ وكِبَرٍ ممّا قياسُه (فُعُولة)، وكحُسْنٍ وقُبْحٍ ممّا قياسُه (فَعالةٌ).

---

[1] انظر ابن الناظم ٤٣٥، والمساعد ٦٢١/٢.

[2] التنبيه مستفاد من المرادي ٤٨٠/١.

[3] بَغَمَتِ الظبيةُ: صاحتْ إلى ولدها بأرخمِ ما يكون من صوتها. انظر اللسان (ب غ م).

[4] أي: صوَّت. انظر اللسان (ض ب ح).

[5] هذا التنبيه مستفاد من المرادي ٤٨٠/١.

[6] انظر المقرب ٤٨٧/٢، والارتشاف ٤٨٩/٢.

[7] انظر إيجاز التعريف ٧١.

تنبيهٌ:

ذَكَرَ الزَّجّاجُ[1] وابنُ عصفورٍ[2] أنَّ الفُعْلَ كالحُسْنِ قياسٌ في مصدر (فَعُلَ) بضمِّ العينِ كـ(حَسُن)، وهو خلافُ ما قاله سيبويهِ[3].

[٤٤٨- وغَيْرُ ذِي ثَلاثةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَـ قُدِّسَ التَّقْدِيْسُ

٤٤٩- وزَكِّهِ تَزْكِيةً وأجْمِلا إجْمالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلا

٤٥٠- واسْتَعِذِ اسْتِعاذةً ثُمَّ أقِمْ إقامةً وغالِبًا ذا التّا لَزِمْ

٤٥١- وما يَلِي الآخِرُ مُدَّ وافْتَحا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثّانِ مِمّا افْتُتِحا

٤٥٢- بِهَمْزِ وصْلٍ كَـاصْطَفَى وضُمَّ ما يَرْبَعُ فِي أمْثالِ قَدْ تَلَمْلَما]

(**وَغَيرُ ذِي ثَلاثةٍ مَقِيسُ مَصدَره**)؛ أي: لا بدَّ لكلِّ فعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ من مصدرٍ مَقِيسٍ، فقياسُ (فَعَّلَ) – بالتشديد – إذا كانَ صحيحَ اللامِ التَّفْعِيلُ (**كَقُدِّسَ التَّقدِيسُ**)، وتُحذَفُ ياؤه ويُعَوَّضُ عنها التاءُ، فيصيرُ وزنُه (تَفْعِلةً) قليلًا في نحوِ: (جَرَّبَ تَجْرِبَةً)، وغالبًا في ما لامُه همزةٌ نحوِ: (جَزَّأَ تَجزِئَةً)، و(وَطَّأَ تَوْطِئَةً)، و(نَبَّأَ تَنْبِئَةً)، وجاء أيضًا على الأصلِ، ووجوبًا في المعتلِّ، نحو: غطّه تغطيةً (**وَزَكِّهِ تَزكِية**) وهي تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيَةً[4]. وأمّا قولُه[5]:

باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيّا

---

[1] ذكر ابن هشام أنه الزجاجي. انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٣٧.

[2] انظر المقرب ٢/٤٨٩، والارتشاف ٢/٤٨٩.

[3] فقد نصَّ على أن الفعالة أكثر في هذا الباب. انظر الكتاب ٤/٢٨.

[4] ظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنه يوجب أن يكونَ المهموزُ على (تَفعِلَة)، وقد أنكر عليه المبردُ ذلك، ورأى السيرافيُّ لكلامه وجهًا. انظر الكتاب ٤/٨٣، والأصول ٣/١٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٥٩.

[5] الرجز بلا نسبة في العين (ش هـ ل)، والألفاظ لابن السكيت ١/٢٢٨، ومعجم ديوان الأدب ٢/٣٨٠، وأمالي القالي ١/٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٥٩، والصحاح (ش هـ ل)، والمفصل ٢٨٠، والبديع ٢/٤٥٧، وابن يعيش ٦/٥٨، والمقرَّب ٢/١٣٤، والتَّسهيل ٢٠٦، وشرحه ٣/٤٧٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٦٥، وابن الناظم ٤٣٨، واللسان (ش هـ ل) و (ن ز و)، والارتشاف ٢/٤٩٨، والمرادي ١/٤٨٥، وابن عقيل ٣/١٢٨، والمقاصد الشافية ٤/٣٦٢، والنحوية ٣/١٤٤٣، والتَّصريح ٢/٧٦، وشرح شواهد الشافية ٤/٦٧. وعجزه: كما تنزِّي شهلة صبيّا.

فضرورةٌ[1].

وأشار بقولِه: (**وَأجمِلا إجمالَ مَن تَجَمَّلا تَجَمَّلا واستَعِذِ استِعاذةً ثُمَّ أقِم إقامةً وَغالِبًا ذا التّا لَزِم وَما يَلِي الآخِرُ مُدَّ وافتحا مَع كَسرِ تِلوِ الثّانِ ممّا افتُتِحا بِهَمزِ وَصلٍ كاصطَفَى**) إلى أنَّ قياسَ (أفْعَلَ) إذا كان صحيحَ العينِ (الإفعالُ) نحوُ: (أَجْمَلَ إجْمالًا)، و(أكْرِمَ إكْرامًا)، و(أَحْسَنَ إحسانًا)، وإن كان معتلَّها فكذلك، ولكن تُنقَلُ حركتُها إلى الفاءِ فتُقْلَبُ ألفًا، ثمَّ تُحذَفُ الألفُ الثّانيةُ، ويُعوَّضُ عنها التاءُ، كما في (أقام إقامةً)، و(أعان إعانةً)، و(أبانَ إبانَة). والغالبُ لزومُ هذه التاءِ كما أشارَ إليه بقولِه: (وغالبًا ذا التا لَزِمْ)، وقد تُحذَفُ[2]، نحو: ﴿ **وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ** ﴾ [الأنبياء: ٧٣ والنور: ٣٧]. ومنه ما حكاه الأخفشُ[3] من قولهم: (أراه إراءً)، و(أجاب إجابًا).

وقياسُ ما أولُه همزةُ وصلٍ أن يُكسَرَ تِلْوُ ثانيه؛ أي: ثالثُه، وأن يُمَدَّ مفتوحًا ما يليه الآخرُ؛ أي: ما قبلَ آخره، كما أشار إليه بقولِه: (**وما يلي الآخر... إلخ**) أي: وما يليه الآخِرُ، نحو: (اصطَفَى اصطِفاء)، و(انْطَلَقَ انْطِلاقًا)، و(اسْتَخْرَجَ استِخْراجًا).

فإنْ كانَ (اسْتَفْعَلَ) معتلَّ العينِ فُعِل به ما فُعِلَ بمصدرِ (أفْعَلَ) المعتلِّ العينِ، نحو: (اسْتَعاذَ استِعاذَةً)، و(اسْتَقامَ استِقامَةً).

ويُستثنى منَ المبدوءِ بهمزةِ الوصل ما كان أصلُه (تَفاعَلَ) أو(تَفَعَّلَ)، نحو: (اطّايَرَ)، و(اطَّيَّرَ) أصلُهما: (تَطايَرَ)، و(تَطَيَّرَ)، فإنَّ مصدَرَهما لا يُكسَرُ ثالثُه، ولا يُزاد قبلَ آخره ألفٌ[4].

وقياسُ ما كانَ على (تَفَعَّلَ): (التَّفعُّلُ)، نحوُ: (تجمَّلَ تجمُّلًا)، و(تَعَلَّمَ تَعَلُّمًا)، و(تَكَرَّمَ تَكَرُّمًا). (**وَضُمَّ ما يَرتَبِعُ**)؛ أي: يقعُ رابعًا (**في أمثالِ قَد تَلَملَما**) صحيحِ اللامِ ممّا في أوله تاءُ المطاوعة وشِبهها، سواءٌ كانَ من بابِ (تَفَعَّلَ) كما مرَّ، أو من باب (تَفاعَلَ)، نحو: (تَقاتَلَ تَقاتُلًا)، و(تَخاصَما تَخاصُمًا)، أو من باب (تَفَعْلَلَ)، نحو: (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا)، و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا)، أو مُلْحَقًا به، نحو: (تَبَيْطَرَ تَبَيْطُرًا) و(تَجَلْبَبَ تَجَلْبُبًا).

---

[1] ذهب إلى ذلك الفارابي والسيرافي والزمخشري وابن مالك والرضي، ولم يقيده ابن الأثير بالضرورة، وحمله ابن الناظم على الشذوذ، وتبعه ابن هشام، وجعله ابن عقيل نادرًا. انظر معجم ديوان الأدب ٣٨٠/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥٩/٤، والمفصل ٢٨٠، والبديع ٤٥٧/٢، والتَّسهيل ٢٠٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٥/١، وابن الناظم ٤٣٨، وابن عقيل ١٢٨/٣.

[2] لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوِّضوا، كما قال سيبويه، وهذا الحذف غير مشروط بشيء، أما الفراء فيشترط أن يكون ذلك بعد الإضافة. انظر الكتاب ٨٣/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ و ٣١٩.

[3] انظر ابن الناظم ٤٣٦ و ٨٦١، والتَّصريح ٧٥/٢. وقد حكى (إراء) سيبويه وأبو علي. انظر الكتاب ٨٣/٤، والحلبيات ٦٠، والمقاصد الشافية ٣٣٤/٤.

[4] انظر الارتشاف ٤٩٦/٢ و ٥١٤، والمساعد ٦٢٥/٢. وانظر في أصل الفعلين المقتضب ٢٤٢/١، والممتع الكبير ٤٥١.

فإنْ لم يكنْ صحيحَ اللّامِ وجبَ إبدالُ الضمَّةِ كسرةً إذا كانتِ اللامُ ياءً[1]، نحو: (تَدَلَّى تَدَلِّيًا)، و(تَدانى تَدانِيًا) و(تَسَلْقَى تَسَلْقِيًا).

[٤٥٣- فِعْلالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا واجْعَلْ مَقِيسًا ثانِيًا لا أوَّلا]

(**فِعلالٌ أو فَعلَلَةٌ لِفَعلَلا**) وما أُلحِقَ به[2]، نحو: (دَحْرَجَ دِحْراجًا وَدَحْرَجَةً)، و(حَوْقَل حِيقالًا وَحَوْقَلَةً)، ومعنى حَوْقَلَ: كبر وضعُف عن الجماع[3]، (**واجعَل مَقِيسًا**) من (فِعْلالٍ) و(فَعْلَلَةٍ)، (**ثانِيًا لا أوَّلا**)[4] وكلاهما عندَ بعضِهم مقيسٌ، وهو ظاهرُ كلامِ «التَّسهيل»[5].

تنبيهٌ:

يجوزُ في المضاعَفِ من (فِعْلالٍ)، نحو: (الزِّلْزالِ)، و(القِلْقال) فتحُ أولِه وكسرُه، وليس في العربية (فَعْلالٌ) بالفتحِ إلّا في المُضاعَفِ[6]، والكسرُ هو الأصلُ، وإنَّما فُتِحَ تشبيهًا بِالتَّفْعالِ كما جاء في التَّفْعالِ التِّبْيانُ والتِّلْقاءُ بالكسر، والتَّفْعال كلُّه بالفتحِ إلا هذينِ، على أنَّهما عندَ سيبويه[7] اسمانِ وُضِعَ كلٌّ منهما موضعَ المصدر.

وذهبَ الكسائيُّ والفراءُ وصاحبُ «الكشّافِ»[8] إلى أن (الزِّلْزالَ) بالكسر المصدرُ وبالفتحِ الاسمُ،

---

[1] انظر المقاصد الشافية ٣٤٦/٤.

[2] وهو نحو: حوقل يحوقل حوقلة، ووزنه: فَوْعلَ يفوعلُ فَوْعَلةً. انظر المقتضب ٢٤٤/١، والأصول ١١٣/٣ و ٢٢٩، وشرح الكتاب للسيرافي ١٨١/٥.

[3] انظر الألفاظ لابن السكيت ١٩٤/١

[4] وهذا ظاهر كلام سيبويه، وهو ما صرَّح به السيرافيُّ والصيمريُّ، وصرّح ابنُ الأثير بأن (فعلالًا) قليل، وهو خلاف ما ذكره الصيمري، وذكر أبو حيان أن (فعلالًا) سماعي، وصحح ذلك السيوطي. انظر الكتاب ٨٥/٤، وشرحه للسيرافي ٤٦١/٤، والتبصرة والتذكرة ٧٧٣/٢، والبديع ٤٥٦/٢، والمقرب ٤٩١/٢، والارتشاف ٤٩٣/٢، والهمع ٥١/٦.

[5] وهو ظاهر كلامه في إيجاز التعريف أيضًا، فإنه ذكر «دحراجًا» مصدر «دحرج»، مع أن السيرافي نص على عدم سماع (دحراج)، وهو ظاهر كلام الرضي أيضًا. انظر التَّسهيل ٢٠٦، وإيجاز التعريف ٧٣، وشرح الرضي على الشافية ٤٠١/٣، والمرادي ٤٨٥/١.

[6] حكى الفَرّاء أن حرفًا واحدًا شَذَّ فجاء على فَعلال من غير المضاعف، وهو: ناقة بها خَزْعال. انظر أدب الكاتب ٥٩١، وفوائت كتاب سيبويه ٩٨، والممتع ١٠٦.

[7] انظر الكتاب ٨٤/٤، وأدب الكاتب ٦٠٤، ومعاني القرآن للزجاج ٢١٧/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٠/٤.

[8] انظر قول الفراء في معاني القرآن ٢٨٣/٣، وتهذيب اللغة (ز ل ل)، وقد تبعه في ذلك الطبري والزمخشري صاحب الكشاف والعكبري. انظر تفسير الطبري ٥٦٢/١٨، والكشاف ٨٢٣/٤، والتبيان ١٢٩٩/٢.

وكذلك (القَعْقاعُ): بالفتحِ الذي يتقعقع، وبالكسرِ المصدرُ، و(الوَسْواسُ): بالفتحِ اسمٌ لما وَسْوَسَ به الشيطانُ، وبالكسرِ المصدرُ، وأجاز قومٌ[1] أن يكونا مَصدرينِ.

[٤٥٤- لِفاعَلَ الفِعالُ والمُفاعَلَهْ وغَيْرُ ما مَرَّ السَّماعُ عادَلَهْ]

(**لِفاعَلَ الفِعالُ والمُفاعَلَه**)، نحو: (خاصَمَ خِصامًا ومُخاصَمَةً)، و(عاقَبَ عِقابًا وَمُعاقَبَةً)، لكنْ يمتنعُ (الفِعالُ) وتَتعيَّنُ (المُفاعَلةُ) فيما فاؤه ياءٌ، نحو: (ياسَرَ مُياسَرَةً)، وَ (يامَنَ مُيامنة)، وشذَّ (ياوَمَهُ بِوامًا) لا مُياوَمَةً[2].

(**وَغَيرُ ما مَرَّ السَّماعُ عادَلَه**)؛ أي: كانَ له عَدِيلًا، فلا يُقدَمُ عليه إلا بسَماعٍ[3]، نحو: (كذَّبَ كِذّابًا)، وهي (تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًّا)، وَ (أَجابَ إِجابًا)، و(تَحَمَّلَ تِحْمالًا)، و(اطْمَأَنَّ طُمَأْنِينَةً)، وَ (تَرامَوْا رِمِّيًّا)، و(قَهْقَرَ قَهْقَرَى)، و(قَرْفَصَ قُرْفُصاءَ)، و(قاتَلَ قيتالًا).

تنبيهٌ:

يجيءُ المصدرُ على زنة اسمِ المفعول[4] في الثلاثيِّ قليلًا[5]، نحو: (جَلُدَ جَلَدًا ومَجْلُودًا)، وقولِه[6]:

.....لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظامِهِ لَحْمًا وَلا لِفُؤادِهِ مَعْقُولا

وفي غيرِه كثيرًا، ومنه قولُه[7]:

..... وَعِلْمُ بَيانِ المَرءِ عِنْدَ المُجَرَّبِ

أي: عندَ التَّجْرِبَةِ.

---

[1] منهم الزجاج. انظر معاني القرآن للزجاج ٢١٨/٤.

[2] بل المياومة ثابتة، لكن الشذوذ في مجيء يوام. انظر ابن الناظم ٤٣٧–٤٣٨، والمرادي ٤٨٥/١، وتمهيد القواعد ٣٧٩٦/٨.

[3] انظر المرادي ٤٨٥/١.

[4] انظر الكتاب ٨١/٤، والمفصل ٢٧٨.

[5] لم يثبت ذلك سيبويه في الثلاثي، وظاهر كلام الفراء أنه كثير في الثلاثي وغيره. انظر الكتاب ٩٥/٤- ٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٣٨/٢.

[6] قائله الراعي النميري، والبيت له في ديوانه ٢٣٦، وجمهرة أشعار العرب ٧٣٧، وسمط اللآلي ٢٦٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٨١/٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٨/٢، وأمالي المرتضى ١٠٦/١. وأوَّله: حتى إذا.

[7] البيت بلا نسبة في شرح الحماسة للفارسي ٣٣٨/٢، وللتبريزي ٢٨٨/١، و المفصل ٢٧٨، وابن يعيش ٥٠/٦. وصدره: وقد ذقتمونا مرة بعد مرة.

وقولُه[1]:

أُقاتِلُ حَتَّى لا أرَى لِي مُقاتَلًا .....

أي: قِتالًا، وقولُه[2]:

أظلُومُ إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلًا أهْدَى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

أي: إصابتكم.

وربَّما جاء في الثلاثيِّ بلفظِ اسمِ الفاعلِ[3] نحو: (فُلِجَ فالجًا)، وقولِه[4]:

كفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْماءَ كافٍ .....

أي: كفايةً، ونحوُ: ﴿فَأُهْلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥]؛ أيْ: بالطغيان[5]، ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨]؛ أي: بقاء[6].

[٤٥٥- وفَعْلةٌ لِمَرّةٍ كَـ جَلْسَهْ وفِعْلةٌ لِهَيْئةٍ كَـ جِلْسَهْ]

(**وَفَعلةٌ**) بالفتح (**لِمَرّةٍ كَجَلسَه**) ومَشيةٍ وضَربةٍ، (**وَفِعلةٌ**) بالكسرِ (**لِهَيئةٍ كَجِلسَه**) ومِشْيَةٍ وضِرْبَةٍ[7].

---

[1] البيت مختلف في نسبته، فهو لكعب بن مالك في ديوانه ١٨٤، واللسان (ق ت ل)، ولوالده مالك بن أبي كعب في الكتاب ٩٦/٤، والفاضل ٥٤، ومعجم الشعراء ٣٥٨، وحماسة البحتري ٤٢، وابن يعيش ٥٥/٦، ولأبي كعب بن مالك أو لمالك بن أبي كعب في شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٠/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٧٥/١، والخصائص ٣٦٧/١ و ٣٠٤/٢، والمحتسب ٦٤/٢، والمفصل ٢٧٩، وأمالي ابن الحاجب ٣٧٥/١، والكناش ٣٢٤/١. وعجزه: وأنجو إذا غم الجبان من الكرب. ويروى عجزه: وأنجو إذا لم ينجُ إلا المكَيَّسُ. وهو لزيد الخيل في الكتاب ٩٦/٤. ويروى عجزه: وأنجو إذا ما خِفتُ بعضَ المَهالكِ. وهو لأبي خراش في ديوان الهذليين ١٦٩/٢.

[2] تقدم تخريجه صـ٦٥٢.

[3] انظر الكامل قبل أشد من القبر التهابًا وأضيقا، ومعاني القرآن للزجاج ٢١٣/٥، والمفصل ٢٧٧، وشرح الشافية للرضي ٧٣/٤. وصرّح الجوهري بأنَّه اسم يوضع موضع المصدر. انظر الصحاح (ك ذ ب).

[4] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٤٢، والعسكريات ٨٢، ومختارات ابن الشجري ٢٦/٢، والخزانة ٤٣٩/٤، ولأبي حية النميري في اللسان (ق ف ي)، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٢/٤، وكتاب الشعر لأبي علي ١١٠، والخصائص ٢٦٨/٢، والصاحبي في فقه اللغة ١٦، والمفصل ٢٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٣/١، وابن يعيش ٥١/٦، وسفر السعادة ٨٣٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٨/٢، وعلى الشافية ١٧٦/١، واللسان (ص ع د)، وتخليص الشواهد ٢٩٩، والخزانة ٤٤٣/٣. وعجزه: وليس لحبها إذ طال شاف.

[5] انظر مجاز القرآن ٢٦٧/٢، والمحتسب ١٣٣/١.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ١٠٣/٣.

[7] انظر أدب الكاتب ٥٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤٤/٤، والمفتاح ٦٥-٦٦.

تنبيه[1]:

محلُّ ما ذُكِرَ إذا لم يكنِ المصدرُ العامُّ على (فَعْلَةٍ) بالفتحِ، نحوِ: (رَحْمَةٍ)، أو(فِعْلَةٍ) بالكسر، نحو: (ذِرْبَة)[2]، فإن كان كذلك فلا يُدَلُّ على المَرَّةِ أو الهيئةِ إلا بقرينةٍ أو بوصفٍ، نحو: (رَحْمَةٍ واحدةٍ)، و(ذِرْبَة عظيمةٍ).

[٤٥٦- فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ بِالتّا المَرَّهْ وشَذَّ فِيْهِ هَيْئَةٌ كَـ الخِمْرةْ]

(**فِي غَيرِ ذِي الثَّلاثِ بِالتّا المَرَّه**)، نحو: (انْطَلَقَ انْطِلاقَةً)، و(استخرج استخراجة)[3]، فإنْ كانَ بناءُ مصدرِهِ العامِّ على التاءِ دُلَّ على المَرَّةِ منه بالوصفِ كـ: إقامةٍ واحدةٍ، واستقامةٍ واحدةٍ[4].

(**وَشَذَّ فِيهِ هَيئةٌ كالخِمرة**) منِ اخْتَمَر، والعِمَّة من تَعَمَّم[5]، والنِّقْبَة منِ انْتَقَبَ[6].

خاتمة[7]:

يُصاغُ منَ الثلاثيِّ (مَفْعَلٌ)؛ فتُفتحُ عينُه مُرادًا به المصدرُ أو الزمانُ أو المكانُ إنِ اعتلَّتْ لامُه مُطلقًا، نحوُ: (مَرْمًى ومَغْزىً ومَوْقىً)، أو صحَّتْ ولم تُكسَرْ عينُ مضارعِه، نحو: (مَقْتَل ومَذْهَب)، فإنْ كُسِرَتْ فُتِحَتْ في المرادِ به المصدرُ، نحو: مَضْرَب، وكُسِرَت في المُرادِ به الزمانُ أو المكانُ، نحو: مَضْرِب، وَتُكْسَرُ مُطلقًا عندَ غيرِ طيِّئ فيما صحَّتْ لامُه وفاؤه واوٌ، نحوِ: مَوْرِدٍ ومَوْقِفٍ ومَوْئِلٍ. وشذَّ من جميع ذلك ألفاظٌ معروفة ذكرها في «التَّسهيل»[8].

ويُعاملُ غيرُ الثلاثيِّ مُعامَلَةَ الثلاثيِّ في ذلك، فَمَنْ أرادَ ذلكَ بنَى منه اسمَ مفعولٍ وجعله بإزاء ما يقصده منَ المصدرِ كما مرَّ أو الزمانِ أو المكانِ[9]، ومنه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]،

---

[1] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٤٨٦/١.

[2] أي: حِدّة. انظر العين (ذ ر ب)، والصحاح (ذ ر ب).

[3] انظر الكتاب ٨٦/٤.

[4] انظر المقاصد الشافية ٣٦٧/٤.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ١١١/٣.

[6] انظر التَّصريح ٧٧/٢.

[7] أفاد الأشموني هذه الخاتمة من التَّسهيل ٢٠٨.

[8] من ذلك مشرق، ومغرب، ومرفق، ومنبت، ومسجد، ومجزر، ومسقط، ومظنة، ومرجع، ومعرفة، ومغفرة، ومعذرة، ومعصية. انظر التَّسهيل ٢٠٨-٢٠٩.

[9] انظر الكتاب ٩٥/٤، والمقتضب ١٠٨/١.

﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]، وقوله[1]:

الحَمْدُ للهِ مُمْسانا وَمُصْبِحَنا .....

[1] البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٦٢، والكتاب ٩٥/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٣/١، وإصلاح المنطق ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٢/٢، وابن يعيش ٥٣/٦، واللسان (م س ي)، وتمهيد القواعد ٣٨١٣/٨، والخزانة ٢٤٨/١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٦٤/١، وللزجاج ٤٥٥/٢، وإعرابه للنحاس ١٢٣/٢، والصحاح (م س ي)، وكتاب الأفعال ٣٩٦/٣، والمفصل ٢٧٧، وابن يعيش ٥٠/٦. وعجزه: بالخير صبّحنا ربي ومسّانا.

أبنِيةُ أسماءِ الفاعِلِينَ والمَفعُولِينَ والصِّفاتِ المُشَبَّهةِ بِها

[٤٥٧- كَفاعِلٍ صُغِ اسْمَ فاعِلٍ إذا مِنْ ذِي ثَلاثةٍ يَكُونُ كَـ غَذا]

(**كَفاعِلٍ صُغِ اسمَ فاعِلٍ إذا مِن ذِي ثَلاثةٍ يَكُونُ**) لازمًا (**كَغَذا**) الوادي -بمعجمتينِ مفتوحَ العين- بمعنى: سالَ، فيُقال: غذا الماءُ فهو غاذٍ، وذهَبٌ زيدٌ فهو ذاهبٌ، وسَلِم فهو سالم، وفَرَهَ الفرسُ فهو فارِهٌ، أو متعدِّيًا، نحو: ضَرَبَ فهو ضاربٌ، وركِبَ فهو راكِبٌ[١].

[٤٥٨- وهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وفَعِلْ غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِياسُهُ فَعِلْ

٤٥٩- وأفْعَلٌ فَعْلانُ نَحْوُ أشِرِ ونَحْوُ صَدْيانَ ونَحْوُ الأجْهَرِ]

(**وَهوَ قَلِيلٌ**[٢] **في فَعُلتُ**) - بضمِّ العينِ - كَطَهُرَ فهو طاهِر[٣]، وَنَعُمَ فهو ناعِم، وفَرُهَ فهو فارِه[٤]؛ (**و**) في (**فَعِل**) بكسرها (**غَيرَ مُعَدًّى**) نحو: سَلِم فهو سالِم[٥]، (**بَل قِياسُهُ**)؛ أي: قياسُ (فَعِلَ) اللازمِ المكسورِ العينِ (**فَعِلٌ**) بفتحِ الفاءِ وكسرِ العينِ في الأعراض[٦]، (**وأفعَلُ**) في الألوانِ والخِلق[٧]، و(**فَعلانُ**) فيما دلَّ على الامتلاءِ[٨] وحَرارةِ الباطن[٩]، (**نَحوُ أشِرٍ**) وبَطِرٍ وفَرِحٍ، (**وَنَحوُ صَديانَ**) ورَيّانَ وَعَطْشانَ، (**وَنَحوُ الأجهَرِ**) والأحمَر، ومما شذَّ فيه مريضٌ[١٠] وكَهْلٌ[١١].

[٤٦٠- وفَعْلٌ أوْلَى وفَعِيلٌ بِفَعُلْ كَـالضَّخْمِ والجَمِيلِ والفِعْلُ جُمِلْ

---

[١] انظر المقتضب ١١٣/٢.

[٢] ذكره سيبويه، ونصَّ على قِلَّتِه السيرافيُّ، وقد عدَّه ابنُ ولاد شاذًّا. انظر الكتاب ١٩/٤، والانتصار لسيبويه على المبرد ٧٢، و شرح الكتاب للسيرافي ٤٠٩/٤.

[٣] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤١٨/٤.

[٤] انظر كتاب الألفاظ ٣٦٩.

[٥] انظر التذييل والتكميل ٢٩٩/١٠، وابن عقيل ١٣٤/٣.

[٦] انظر الكتاب ١٧/٤.

[٧] انظر ابن الوردي ٢١٤.

[٨] في ابن الوردي: الابتلاء. وهو غلط. انظر ابن الوردي ٢١٤.

[٩] انظر البهجة المرضية ١٧/٢.

[١٠] انظر الكتاب ١٧/٤، وأدب الكاتب ٥٧٨.

[١١] انظر اللسان (ك ه ل)، وإرشاد السالك ٥٥٠/١.

٤٦١- وأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وفَعَلْ وبِسِوَى الفاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ]

(**وَفَعلٌ**) بفتح الفاء وسكون العين (**أولَى وَفَعِيلٌ بِفَعُل**[١]) مضمومِ العينِ (**كالضَّخمِ**) والشَّهْمِ (**والجَمِيلِ**) والظريف، (**والفِعلُ**) لهذه ضَخُمَ وشَهُمَ و(**جَمُل**) وظَرُفَ، (**وَأفعَلُ فِيهِ قَلِيلٌ، وَفَعَل**) بفتحتين[٢]، وفَعالٌ بالفتح، وفُعالٌ بالضمِّ، وفُعُل بضمتينِ، وفُعْلٌ بكسرِ الفاءِ أو ضمِّها، وفُعّالٌ، وفَعُول، وفِعِل بكسرتين: كحَرُشَ فهو أحْرَشُ[٣]، وخَطُبَ فهو أخْطَبُ؛ إذا احْمَرَّ إلى الكُدْرَة[٤]، ونحوُ: بَطُلَ فهو بَطَل، وحَسُن فهو حَسَن، ونحوُ: جَبُن فهو جَبانٌ، وشَجُعَ فهو شُجاعٌ، ونحو: جَنُبَ فهو جُنُبٌ، ونحو: عَفُرَ فهو عِفْرٌ؛ أي: شُجاع ماكر[٥]، ونحوُ: غَمُرَ فهو غُمْر؛ أي: لم يُجَرِّبِ الأمور[٦]، ونحو: وَضُؤَ فهو وضّاء؛ أي: وَضيءٌ، ونحو: حَصُرَتْ فهي حَصُورٌ؛ أي: ضاق مَجْرَى لبنها[٧]، ونحو: خَشُن فهو خَشِنٌ.

تنبيه[٨]:

جميعُ هذه صفاتٌ مشبّهةٌ، إلّا فاعلًا كضاربٍ وقائمٍ، فإنَّه اسمُ فاعل، إلّا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دلَّ على الثبوت كـ(طاهرِ القلبِ)، و(شاحِطِ الدّار)؛ أي: بعيدِها، فهو صفةٌ مُشَبَّهة أيضًا.

(**وَبِسِوَى الفاعِلِ قَد يَغنَى فَعَل**)؛ أي: وقد يُسْتَغْنَى عن وزنِ (فاعلٍ) من (فَعَلَ) بالفتح بغيره: كَشَيْخٍ وأَشْيَبَ وطَيِّبٍ وعَفِيفٍ[٩].

[٤٦٢- وزِنةُ المُضارِعِ اسْمُ فاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ كَـ المُواصِلِ

٤٦٣- مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقا وضَمِّ مِيمٍ زائِدٍ قَدْ سَبَقا

---

[١] ذكر الزجاج أن فعيلًا هو الأصل في اسم الفاعل من فعُلت، ونص ابن مالك وابنه على أن فَعْلًا كثير يكاد يطرد، فيقاس عليه، وخالفهما في ذلك أبو حيان والمرادي في فعل، ووافقاهما في فعيل. انظر معاني القرآن للزجاج ٤٠٨/١، وشرح التَّسهيل ٤٣٧/٣، وابن الناظم ٤٤١، والارتشاف ٥١١/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٥٠/١، والمرادي ٤٨٩/١.

[٢] ولا يقاس عليهما لقلتهما. انظر المرادي ٤٨٩/١.

[٣] أي: خشن. انظر تهذيب اللغة (ح ر ش)، والصحاح (ح ر ش).

[٤] انظر كتاب الأفعال ٢٩٣/١، وابن الناظم ٤٤١، وإرشاد السالك ٥٥٠/١.

[٥] انظر الصحاح (ع ف ر)، والقاموس (ع ف ر)، وفيه: الخبيث الماكر.

[٦] انظر أدب الكاتب ٣٢٥.

[٧] وهي ضيقة الإحليل. انظر تهذيب اللغة (ث ر ر)، وشرح التَّسهيل ٧١/٣.

[٨] هذا التنبيه مأخوذ من ابن هشام. انظر أوضح المسالك ٢٤٤/٣- ٢٤٥.

[٩] وهو محمول على الشذوذ عند الجرجاني، وعبارة الأشموني هي عبارة ابن هشام. انظر المفتاح ٥٧، والمرادي ٤٩٠/١، وابن الوردي ٢١٤، وأوضح المسالك ٢٤٤/٣، وابن جابر ١٦٧/٣.

٤٦٤ـ وإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كانَ انْكَسَرْ صارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الـمُنْتَظَرْ]

أي: يأتي اسمُ الفاعلِ من غيرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ على زنةِ مضارعِه، بشَرْطِ الإتيانِ بميمٍ مضمومةٍ مكانَ حرفِ المضارعةِ، وكسرِ ما قبلَ الأخير مُطلقًا؛ أي: سواءٌ كان مكسورًا في المضارعِ كمنطلِق ومستَخرِج، أو مفتوحًا كمتعلِّم ومُتَدَحْرِج[١].

(**وَإن فَتَحتَ مِنهُ**)؛ أي: من هذا (**ما كانَ انكَسَر**)، وهو ما قبلَ الأخيرِ، (**صارَ اسمَ مَفعُولٍ كَمِثلِ المُنتَظَر**) والمستخرَج.

[٤٦٥ـ وفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ زِنةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ]

(**وفي اسمِ مَفعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَد زِنةُ مَفعُولٍ كَآتٍ مِن قَصَد**) يَقصِد، فإنه مَقصُودٌ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوبٌ، ومن مَرَّ مَمْرُورٌ به، ومنه: مَبِيعٌ ومَقُول ومَرْميَّ، إلّا أنَّها غُيِّرت[٢].

تنبيه[٣]:

مُرادُه بالثلاثيِّ المتصرِّفُ[٤].

[٤٦٦ـ ونابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلِ نَحْوُ فَتاةٍ أوْ فَتًى كَحِيلِ]

(**ونابَ نقلًا**[٥] **عنه**)؛ أي: عن مفعول، (**ذُو فَعيلٍ**) مستويًا فيه المذكَّرُ والمؤنثُ[٦] (**نَحوُ فَتاة أو فَتًى كَحِيلٍ**) أو جَرِيح أو قَتِيل[٧].

تنبيهٌ:

مُرادُهُ أنَّه ينوبُ عنه في الدِّلالة على معناه فقطْ. قال في «التَّسهيل»[٨]:

---

[١] انظر المفتاح ٥٨.

[٢] أي: غُيِّرتْ لفظًا عن زنة " مفعول "، والأصل: مبيوع، ومقوول، ومرموي. انظر التَّصريح ٢/٨٠.

[٣] سبق إلى ذكر ذلك المرادي. انظر المرادي ١/٤٩١.

[٤] وخالف في ذلك بعض الأندلسيين، على ما نقل أبو حيان، فأجازوا بناء اسم المفعول مما لم يأت منه فعل كـ مفؤود. انظر منهج السالك لأبي حيان ١/٣٥٢.

[٥] أي: أنه لا يقاس على كثرته. انظر ابن الجزري ٢٠٥.

[٦] فلا تدخله الهاء. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٣٩٤.

[٧] انظر ابن الوردي ٢١٥.

[٨] التَّسهيل ١٣٨. على أن عبارة التَّسهيل خالية من الأمثلة.

وينوب في الدلالة لا العمل[1] عن مَفْعولٍ بقلّةٍ: فِعْلٌ كذِبْحٍ وفَعَلٌ كقَنَصٍ وفُعْلةٌ كغُرفة، وبكثرةٍ: فَعِيلٌ. انتهى.

خاتمة[2]:

قال الشّارح[3]: ومجيءُ (فَعِيلٍ) بمعنى (مفعول) كثيرٌ في لسان العرب، وعلى كثرته لم يُقَسْ عليه بإجماعٍ. وفي «التَّسهيل»[4]: ليس مَقِيسًا خلافًا لبعضِهم. فنصَّ على الخلافِ، وفي «شرحه»[5]: وجَعَله بعضُهم مَقيسًا فيما ليس له (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعلٍ)، نحو: (قَدَر) و(رَحِم)؛ لقولهم: قَدِير، ورَحيم[6]. والله أعلمُ.

[1] وذهب إلى جواز عملها ابن عصفور. انظر البهجة المرضية ١٩/٢.

[2] انظر المرادي ٤٩٢/١.

[3] انظر ابن الناظم ٤٤٢. وقد وافق ابن الناظم في نقل الإجماع على ذلك ابن جابر. انظر ابن جابر ١٧١/٣.

[4] التَّسهيل ١٣٨.

[5] شرح التَّسهيل ٨٨/٣، وانظر أوضح المسالك ٢٤٦/٣.

[6] وقد بيَّن الرضيُّ علَّةَ ذلك؛ ففعيلٌ بمعنى فاعلٍ أكثرُ من فعيلٍ بمعنى مفعولٍ. انظر شرح الرضي على الشافية ١٤٨/٢.

الصِّفةُ المُشَبَّهةُ بِاسمِ الفاعِلِ[1]

٤٦٧- (صِفةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ مَعْنًى بِها المُشْبِهةُ اسْمَ الفاعِلِ)

أيْ: تتميَّزُ الصِّفةُ المشبَّهةُ عنِ اسمِ الفاعلِ باستحسانِ جَرِّ فاعلِها بإضافتها إليه[2]، فإنّ اسمَ الفاعلِ لا يحسن فيه ذلك؛ لأنَّه إنْ كانَ لازمًا وقُصِد ثبوتُ معناه صارَ منها، وانطلقَ عليهِ اسُمها، وإن كان متعدّيًا فقد سبقَ أنّ الجمهور على مَنْعِ ذلك فيه، فلا استحسانَ.

تنبيهان:

الأوَّل: إنَّما قُيِّدَ الفاعلُ بالمعنى؛ لأنَّه لا تُضافُ الصِّفةُ إليه إلّا بعدَ تحويلِ الإسنادِ عنه إلى ضمير الموصوف، فلم يبقَ فاعلًا إلّا مِنْ جهةِ المعنى[3].

الثّاني: وجهُ الشَّبَهِ بينها وبينَ اسمِ الفاعلِ أنَّها تدلُّ على حَدَثٍ وَمَنْ قامَ به، وأنها تُؤَنَّث وتُثَنَّى وتُجْمَع، ولذلك حُمِلَت عليه في العمل[4].

وعابَ الشّارحُ التَّعريفَ المذكورَ بأنّ استِحسانَ الإضافةِ إلى الفاعل لا يَصلُحُ لتعريفِها وتمييزها عمّا عداها؛ لأنَّ العلمَ به موقوفٌ على العلمِ بكونها صفةً مشبَّهةً[5]، وعرّفَها بقولِه: ما صِيغَ لغيرِ تفضيلٍ من فِعْلٍ لازمٍ لقصدِ نسبةِ الحَدَثِ إلى الموصوفِ به دونَ إفادةِ معنى الحدوث[6].

وقد يُقالُ: إنَّ العلمَ باستحسانِ الإضافةِ موقوفٌ على المعنى، لا على العلم بكونها صفةً مشبَّهةً، فلا دَوْرَ[7]، أو إنَّ قولَه: (المشبِّهةُ اسمَ الفاعلِ) مبتدأٌ، وقولُه: (صفةٌ استُحسِنَ... إلى آخره) خبرٌ[8]، وقولُه:

[٤٦٨- وصَوْغُها مِنْ لازِمٍ لِحاضِرِ كَـ طاهِرِ القَلبِ جَمِيلِ الظّاهِرِ]

---

[1] استخدم ابنُ السرّاج ومَنْ بعده هذه التسميةَ، ويُسمّيها سيبويهِ الصفةَ المشبّهة بالفاعل، وقد نقل أبو حيان أنه اختُلِفَ في هذه الصفة: هل هي مشبَّهةٌ باسم الفاعل سواءٌ نصبتْ أو جرَّتْ أو رفعتْ، أو هي مشبَّهةٌ باسم الفاعل إذا نصبَتْ أو جرَّتْ فقط؛ الأولُ مذهبُ أبي عليٍّ وابن مالك، والثاني مذهبُ ابن عصفور. انظر الكتاب ١٩٤/١، والأصول ٧٦/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٥٤/١.

[2] انظر الكتاب ١٩٤/١.

[3] انظر المرادي ٤٩٤/١.

[4] انظر الأصول ١٣٠/١، والإيضاح العضدي ١٥١، والمرادي ٤٩٥/١.

[5] انظر ابن الناظم ٤٤٥.

[6] انظر ابن الناظم ٤٤٤.

[7] سبق إلى بيان هذا ابن هشام. انظر أوضح المسالك ٢٤٧/٣، وإرشاد السالك ٥٥٥/١.

[8] انظر المرادي ٤٩٤/١.

(**وَصَوغُها مِن لازِمٍ لِحاضِرِ**) إلى آخره عُطِفَ عليه لتمامِ التَّعريفِ؛ أيْ: وممّا تتميَّزُ به الصِّفةُ المشبَّهةُ أيضًا عنِ اسمِ الفاعلِ[1] أنَّها لا تُصاغُ قياسًا إلّا من فعلٍ لازمٍ، كطاهرٍ من طَهُرَ، وجَميلٍ من جَمُل، وحَسَنٍ من حَسُنَ، وأمّا رَحِيمٌ وعليمٌ ونحوُهما فمقصورٌ على السّماع، بخلافه؛ فإنَّه يُصاغُ منَ اللازمِ كقائمٍ، ومنَ المتعدِّي كضاربٍ، وأنّها لا تكون إلّا للمعنى الحاضرِ الدائمِ دونَ الماضي المنقطعِ والمستقبلِ، بخلافه كما عرفتَ، وأنّها لا تلزمُ الجريَ على المضارعِ بخلافه[2]، بل قد تكونُ جاريةً عليه (**كَطاهِرِ القَلبِ**) وضامِرِ البَطْن، ومُسْتَقِيم الحال، ومُعْتَدِل القامة، وقد لا تكونُ – وهو الغالبُ في المبنيّةِ منَ الثلاثيِّ – كحَسَنِ الوَجْه، و(**جَمِيلِ الظّاهِرِ**) وسَبْطِ العظام، وأسودِ الشَّعر.

[٤٦٩- وعَمَلُ اسْمِ فاعِلِ المُعَدَّى لَها عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدّا]

(**وَعَمَلُ اسمِ فاعِلِ المُعَدَّى**) لواحدٍ (**لَها**)؛ أي: ثابتٌ لها، (**عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَد حُدّا**) له في بابه: من وجوبِ الاعتمادِ على ما ذُكِرَ.

تنبيه[3]:

ليس كونُها بمعنى الحالِ شرطًا في عملها؛ لأنَّ ذلك من ضرورةِ وضعِها؛ لكونها وُضِعَتْ للدلالة على الثّبوت[4]، والثُّبوتُ من ضرورتِه الحالُ، فعبارتُه هنا أجودُ من قولِه في «الكافية»[5]:

والاعْتِمادُ واقْتِضاءُ الحالِ شَرْطانِ فِي تَصْحِيحِ ذا الإعْمالِ

[٤٧٠- وسَبْقُ ما تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وكَوْنُهُ ذا سَبَبِيّةٍ وجَبْ]

(**وَسَبقُ ما تَعمَلُ فِيهِ مُجتَنَب**) بخلافِ اسمِ الفاعل أيضًا، ومِنْ ثَمَّ صحَّ النَّصبُ في نحو: زيدًا أنا ضاربُه، وامتنعَ في نحوِ: وجه الأبِ زيدٌ حَسَنُه[6].

(**وَكَونُهُ ذا سَبَبِيّةٍ وَجَب**)؛ أي: ويجبُ في معمولها أن يكونَ سببيًّا[7]؛ أيْ: متَّصلًا بضميرِ الموصوفِ

---

[1] انظر المقدمة الجزولية ١٥١، والتَّسهيل ١٣٩، والمرادي ٤٩٥/١، والمكودي ٤٩٧/١.

[2] انظر البديع ٥١٥/١، واللباب ٤٤٣/١.

[3] هذا التنبيه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ٤٩٦/١.

[4] انظر أمالي ابن الحاجب ٥٢٩/٢.

[5] شرح الكافية الشافية ١٠٥٧/٢.

[6] انظر إرشاد السالك ٣٣٦/١.

[7] انظر التذييل والتكميل ٣٦/١١.

لفظًا نحوَ: حَسَنٌ وجهه، أو معنًى نحو: حَسَن الوَجْه؛ أي: منه. وقيل: «أل» خلفٌ عنِ المضافِ إليه[١]، ولا يجبُ ذلك في معمولِ اسمِ الفاعل كما عرفتَ.

تنبيهات:

الأوَّلُ[٢]: قولُ الشّارح[٣]: «إنَّ جوازَ نحوِ: زيدٌ بكَ فَرِحٌ، مُبْطِلٌ لعمومِ قولِه: إنّ المعمولَ لا يكونُ إلّا سببيًا مؤخَّرًا» مردودٌ؛ لأنَّ المُرادَ بالمعمولِ ما عملُها فيه بحقِّ الشَبَهِ، وعملُها في الظَّرفِ ونحوِه إنَّما هو لما فيها من معنى الفعلِ.

الثّاني[٤]: ذكَرَ في «التَّسهيل»[٥] أنَّ معمولَ الصِّفةِ المشبَّهةِ يكونُ ضميرًا بارزًا متَّصلًا، كقولِه[٦]:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلَقُهُ أنْتَ في السِّلـ ـمِ وفي الحَرْبِ كالِحٌ مُكْفَهِرُّ

فعُلِمَ أنَّ مرادَه بالسَّببيِّ ما عدا الأجنبيَّ، فإنَّها لا تعملُ فيه.

الثّالثُ: يتنوَّعُ السَّببيُّ إلى اثني عشرَ نوعًا[٧]؛ فيكونُ موصولًا، كقولِه[٨]:

أسِيلاتُ أبْدانٍ دِقاقٌ خُصُورُها وَثِيْراتُ ما التَفَّتْ عَلَيْهِ المَآزِرُ

---

[١] وهو الضمير، وقد ذكر ذلك الفراء وابن الوراق، وقد نصر هذا المذهب ابن الطراوة، وعدَّه مذهب سيبويه والبصريين، ونسبه ابن هشام إلى الكوفيين وكثير من البصريين والمتأخرين. انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وعلل النحو ٣٨٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٦٢/١، وشرح الشذور ٥١١، والمغني ٧٧.

[٢] سبق ابن هشام إلى هذا التنبيه. انظر أوضح المسالك ٢٤٨/٣.

[٣] هذا معنى قول ابن الناظم. انظر ابن الناظم ٤٤٦.

[٤] التنبيه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ٤٩٨/١.

[٥] انظر التَّسهيل ١٣٩، وشرحه ٩٠/٣-٩١.

[٦] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ١٦/١١، و المرادي ٤٩٨/١، وشرح التَّسهيل له ٦٧٨، وتمهيد القواعد ٢٧٨١/٦، والمكودي ٥٠٤/١، والمقاصد النحوية ١٤٦٩/٣.

[٧] انظر شرح التَّسهيل ٩٠/٣-٩١، والتذييل والتكميل ١٦/١١، والمرادي ٥٠٠/١، وشرح التَّسهيل له ٦٧٨، والمساعد ٢١٤/٢، وابن الجزري ٢٠٧.

[٨] قائله عمر بن أبي ربيعة، والبيت له في شرح التَّسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٧٩، وتمهيد القواعد ٢٧٨١/٦، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٤، والمقاصد النحوية ١٤٦٧/٣، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في المرادي ٥٠١/١، والمكودي ٤٩٩/١، والتَّصريح ٨٦/٢.

وموصوفًا يُشْبهُه، كقولِه[1]:

أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوالٌ أعَدَّهُ لِمَنْ أمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أزْمةَ الدَّهْرِ

والشاهد في (جَمًّا نَوالٌ).

ومضافًا إلى أحدهما، كقولِه[2]:

فَعُجْتُها قِبَلَ الأخْيارِ مَنْزِلةً والطَّيِّبي كُلِّ ما التاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

ونحوِ: رأيتُ رجلًا دقيقًا سنانُ رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ، ومقرونًا بأل نحوَ: حَسَنٌ الوَجْهُ، ومُجَرَّدًا نحوَ: حَسَنٌ وَجْهٌ، ومضافًا إلى أحدهما نحو: حَسَنٌ وَجْهُ الأبِ، وحَسَنٌ وجهُ أبٍ، ومضافًا إلى ضمير الموصوف نحو: حَسَنٌ وجهُه، ومضافًا إلى مضافٍ إلى ضميره نحوَ: حَسَنُ وجهُ أبيهِ، ومضافًا إلى ضمير مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف، نحو: مررْتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وجهُ جارِيَتِها جَمِيْلَةٍ أنْفُه، ذكره في «التَّسهيل»[3]، ومضافًا إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ أخرى نحوَ: مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ الوَجْنَةُ جَميلٍ خالُها، ذكره في «شرح التَّسهيل»[4]، وجَعَل منه قوله[5]:

سَبَتْنِي الفَتاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ لَطِيْفةِ كَشحُهُ وَما خِلتُ أن أُسْبَى

[٤٧١- فارْفَعْ بِها وانْصِبْ وجُرَّ مَعَ أَلْ ودُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وما اتَّصَلْ

٤٧٢- بِها مُضافًا أو مُجَرَّدًا ولا تَجْرُرْ بِها مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلا

٤٧٣- ومِنْ إضافةٍ لِتالِيها وما لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوازِ وُسِما]

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١، والمرادي ٥٠١/١، وشرح التَّسهيل له ٦٧٩، وتمهيد القواعد ٢٧٨٣/٦، والمكودي ٥٠٠/١، والمقاصد النحوية ١٤٦٨/٣، والتَّصريح ٨٦/٢.

[2] قائله الفرزدق، والبيت له في ديوانه ١٨٣/١، والمقاصد النحوية ١٤٦٦/٣، والخزانة ١٣٧/٤، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٦٦/١، والمرادي ٥٠١/١، وشرح التَّسهيل له ٦٧٩، وتمهيد القواعد ٢٧٨٣/٦، والمكودي ٤٩٩/١، والتَّصريح ٨٥/٢.

[3] التَّسهيل ١٣٩، وانظر شرحه لابن مالك ٩٢/٣، وللمرادي ٦٧٨.

[4] أما الحالة فذكرها ابنُ مالكٍ، وأمّا المثالُ فذكرَه أبو حيان والمرادي. انظر شرح التَّسهيل ٩٥/٣، والتذييل والتكميل ١٨/١١، والارتشاف ٢٣٥٠/٥، والمرادي ٥٠٠/١.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٥/٣، والتذييل والتكميل ١٩/١١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٦٥/١، والمرادي ٥٠١/١، وشرح التَّسهيل له ٦٧٩، وتمهيد القواعد ٢٧٨٥/٦، و المقاصد النحوية ١٤٦٥/٣.

(**فارفَع بِها**)؛ أي: بالصِّفةِ المشبَّهةِ، (**وانصِب وَجُرَّ مَعَ «أل» وَدُونَ «أل» مَصحُوبَ «أل» وَما اتَّصَل بِها**)؛ أي: بالصِّفة المشبَّهة، (**مُضافًا أو مُجَرَّدًا، وَلا تَجرُر بِها مَع «أل» سُمًا**)؛ أي: اسمًا (**مِن «أل» خَلا وَمِن إضافةٍ لِتالِيها وَما لَم يَخلُ فَهوَ بِالَجوازِ وُسِما**)؛ أي: لمعمولِ هذه الصِّفةِ ثلاثُ حالاتٍ:

- الرَّفعُ على الفاعليةِ، قالَ الفارسيُّ[1]: أو على الإبدالِ من ضميرٍ مستترٍ في الصِّفةِ.
- والنَّصبُ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به إنْ كان معرفةً، وعلى التَّمييزِ إنْ كانَ نكرةً[2].
- والخفضُ بالإضافةِ.

والصِّفةُ معَ كلٍّ منَ الثَّلاثةِ إمّا نكرةٌ، أو معرفةٌ، وهذهِ الستَّةُ في أحوالِ السّبيِّ المذكورةِ في التَّنبيه الثّالث، فتلك اثنتان وسبعونَ صورةً[3]:

المُمتنِعُ منها ما لَزِمَ منه إضافةُ ما فيه «أل» إلى الخالي منها، ومنَ الإضافةِ لتاليها أو لضميرِ تاليها كما صرَّحَ بهذا في «التَّسهيل»[4]، وذلك تسعُ صورٍ، وهي: الحسنُ وَجْهٍ، الحسنُ وجهِ أبٍ، الحسنُ وجهِهِ، الحسنُ وجهِ أبيه، الحسنُ ما تحتَ نِقابِهِ، الحسنُ كلِّ ما تحت نقابه، الحسنُ نوالٍ أعَدَّه، الحسنُ سنانِ رمحٍ يطعنُ به، الحسنُ وَجْهِ جاريتِها الجميلُ أنفِهِ، وليس منه (الحسنُ الوجنةِ الجميلُ خالِها) بجرّ (خالها) لإضافتِه إلى ضمير ما فيه «أل»، وهو (الوَجْنةِ)، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ المُبرِّد[5] يمنعُه كما عرفتَ في باب الإضافةِ، وما سوى ذلك فجائزٌ كما أشارَ إليه بقولِه: (وَما لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوازِ وُسِما)؛ أي: عُلِّمَ، لكنَّه ينقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قبيحٍ، وضعيفٍ، وحسنٍ.

فالقبيحُ[6] رفعُ الصِّفةِ مجرَّدةً كانتْ أو معَ «أل» المجرَّدِ منَ الضَّمير والمضافِ إلى المجرَّدِ منه، وذلك ثمانِ صورٍ هي: الحسَنُ وَجْهٌ، الحسنُ وَجْهُ أبٍ، حَسَنٌ وَجْهٌ، حَسَنٌ وَجْهُ أبٍ، الحَسَنُ الوَجْهُ، الحَسَنُ وَجْهُ الأبِ، حَسَنٌ الوَجْهُ، حَسَنٌ وَجْهُ الأبِ. والأربَعُ الأولى أقبحُ منَ الثّانيةِ لما يُرَى من أنَّ «أل» خَلَفٌ عنِ الضَّميرِ، وإنَّما جازَ ذلك على قُبْحِه، لقيامِ السّببيَّة في المعنى مَقامَ وُجودها في اللفظ؛ لأنَّ معنى (حَسَن وجهٌ):

---

[1] انظر البغداديات ١٣٢–١٣٣، والارتشاف ٢٣٥٣/٥.

[2] انظر المقتضب ١٦١/٤ –١٦٢، وأسرار العربية ١٨٧، وشرح المقدمة المحسبة ٣٣٤/٢.

[3] انظر هذا في المرادي ٥٠١/١، والتَّصريح ٨٦/٢، والصبان ٩/٣.

[4] انظر التَّسهيل ١٣٩.

[5] انظر المقتضب ١٤٨/٤ و ١٦٤، وشرح التَّسهيل ٨٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٥/١٠.

[6] هذه الفقرة أخذها الأشموني بتصرف يسير من ابن الناظم ٤٤٨–٤٤٩.

حَسَنٌ وَجْهٌ لَهُ أو منه، ودليلُ الجوازِ قولُه[1]:

بِبُهْمةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلبُ

مُنَجِّذٍ لا ذِي كَهامٍ يَنْبُو

فهو نظيرُ (حَسَنٌ وَجْهٌ)، والمجوِّزُ[2] لهذه الصورةِ مُجَوِّزٌ لنظائرها؛ إذ لا فرقَ.

والضَّعيفُ نَصْبُ الصِّفةِ المنكَّرَةِ المعارفَ مُطلقًا[3]، وجَرُّها إيّاها سوى المعرّفِ بأل، والمضافِ إلى المعرّف بها، وجرُّ المقرونةِ بأل المضافَ إلى ضميرِ المقرونِ بها، وذلك خَمْسَ عَشْرَةَ صورةً، هي: حَسَنٌ الوَجْهَ، حَسَنٌ وَجْهَ الأبِ، حَسَنٌ وَجْهَهُ، حسنٌ وجهَ أبيهِ، حَسَنٌ ما تَحْتَ نِقابِهِ، حسن كلَّ ما تحت نقابه، حسن وَجْهَ جاريتها جميلة أنْفَه، حَسَن الوجنةَ جميل خالَها، وحَسَنُ وجْهِهِ، حَسنُ وَجْهِ أبيهِ، حَسَنُ ما تحت نِقابِه، حَسَنُ كلِّ ما تحت نقابه، حسنُ وجهِ جاريتها جميلة أنفِهِ، حسن الوجنة جميل خالِها، والحسن الوجنة الجميل خالِها.

ويدلُّ للجوازِ في الأوَّلِ والثّاني قولُه[4]:

وَنَأخُذُ بَعْدَهُ بِذِنابِ عَيْشٍ أجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنامُ

في رواية نصبِ (الظهر).

---

[1] الرجز بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢، وابن الناظم ٤٤٨، والتذييل والتكميل ٢٥/١١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٨١، وتمهيد القواعد ٢٨٠٣/٦، والمقاصد الشافية ٤١٦/٤، والنحوية ١٤٤٧/٣، والهمع ٩٩/٥.

[2] وهم الكوفيون، ووافقهم ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ٩٦/٣.

[3] انظر الكتاب ١٩٥/١ -١٩٦.

[4] قائله النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ١٠٦، وجمهرة أشعار العرب ٧٨، والعين (ج ب ب)، والكتاب ١٩٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٩/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٨/١، والمفصل ٢٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢٩/١، والتبيين ٢٨٧، وابن يعيش ٨٣/٦ و ٨٥، والحماسة البصرية ٢٤٤/١، وشرح التَّسهيل ٩٦/٣، وابن الناظم ٤٤٩، والمقاصد الشافية ٤١٤/٤، والنحوية ١٤٤٨/٣، والخزانة ٥١١/٧ و ٣٦٣/٩، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٦٧/١، والمقتضب ١٧٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١١١/٢ و ٣١٤/٣، وتهذيب اللغة (ج ب ب)، وأسرار العربية ١٨٧، والإنصاف ١٠٩، وسفر السعادة ٥٦٠/٢، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٥٨، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٣١/٤، واللسان (ج ب ب) و (ذ ن ب)، والتذييل والتكميل ٢٦/١١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٥٦/١، وابن عقيل ٣٩/٤. ويروى برفع (أجبّ) وجرّها. ويروى: ونمسك بعده.

وفي بقيةِ المنصوباتِ قولُه[1]:

أَنْعَتُها إنِّيَ مِنْ نُعّاتِها

كُوَمَ الذَّرَى وادِقةً سُرّاتِها

إذ لا فرقَ.

وفي المجروراتِ سوى الأخيرِ قولُه[2]:

أقامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جارَتا صَفا كُمَيْتا الأعالِي جَونَتا مُصْطَلاهُما

والجرُّ عندَ سيبويهِ[3] في هذا النَّوعِ منَ الضَّروراتِ، ومَنَعَه المُبرِّد[4] مُطلقًا؛ لأنَّه يُشبهُ إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه، وأجازَه الكوفيُّونَ[5] في السَّعةِ، وهو الصَّحيحُ[6]، ففي حديثِ أمِّ زرعٍ ((صِفْرُ وشاحِها))[7]، وفي حديثِ الدجّالِ ((أعْوَر عَيْنِه اليُمْنَى))[8]، وفي صفة النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ((شثْن أصابِعِهِ))[9].

---

[1] قائله عمر بن لجأ – أو لحاء– التيمي، والرجز له في الأصمعيات ٣٤، والمقاصد النحوية ١٤٥٠/٣، والخزانة ٢٢١/٨، وهو بلا نسبة في البصريات ٣٥١/١، وابن يعيش ٣٨/٦ و ٨٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٦، وشرح التَّسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٨/٣، وابن الناظم ٤٤٩، والارتشاف ٢٤٥٠/٥، والتذييل والتكميل ٢٤/١١، والمقاصد الشافية ٤١٢/٤.

[2] قائله الشماخ، والبيت له في ديوانه ٣٠٨، والكتاب ١٩٩/١، وشرحه للسيرافي ٢٥٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٧/١، ومقاييس اللغة (ث ل ث)، وأمالي المرتضى ٣٠/٢، و اللباب ٤٤٤/١، وابن يعيش ٨٣/٦ و ٨٦، وشرح التَّسهيل ٩٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٢/١ و ١٠٦٨/٢، وابن الناظم ٤٥٠، والمقاصد الشافية ٢١/٤، والنحوية ١٤٥١/٣، والخزانة ٢٩٣/٤، وهو بلا نسبة في الأصول ٤٧٥/٣، وشرح المقدمة المحسبة ٣٣٥/٢، وسفر السعادة ٦١٣/٢، والمقرَّب ١٤١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٧، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٢.

[3] ووافقه على ذلك ابن السراج وأبو علي وابن عصفور. انظر الكتاب ١٩٩/١، والأصول ٤٧٥/٣، والتعليقة ١٤٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٦.

[4] انظر الأصول ٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٨/٤، واللباب ٤٤٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٨/٢، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٨١. ونقل العكبري أن الأكثرين وافقوه على المنع. انظر اللباب ٤٤٤/١.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣١/٤، وابن الناظم ٤٥٠.

[6] ذهب إلى ذلك ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية ١٠٢/١ و ١٠٦٩/٢.

[7] أخرجَ الحديثَ مسلمٌ عن عائشةَ رضي الله عنها، وفيه: صفر ردائها، ولم أقف على اللفظ الذي ذكره ابن مالك. انظر صحيح مسلم ١٩٠٢/٤، وشرح التَّسهيل ٩٥/٣.

[8] أخرجه البخاري وغيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. انظر صحيح البخاري ١٦٧/٤ برقم (٣٤٤١)، والمقاصد الشافية ٤١٣/٤، وابن جابر ١٨٠/٣.

[9] لم أقف على هذا اللفظ فيما رجعتُ إليه من كتب الحديث. وانظر شرح التَّسهيل ٩٥/٣، وابن الناظم ٤٥٠.

ويَدُلُّ للأخير قولُه:

سبتني الفتاةُ البضَّةُ .... البيت[1].

في روايةِ جرِّ (كشحِه).

وأمّا الحَسَنُ فهو ما عدا ذلك، وجملتُه أربعونَ صورةً، وهي تنقسم إلى حسنٍ وأحسنَ، فما كان فيه ضميرٌ واحدٌ أحسنُ ممّا فيه ضميرانِ؛ وقد وضعتُ لذلك جدولًا[2] تتعرّفُ منه أمثِلَته وأحكامَه على التفصيلِ المذكورِ بسهولةٍ، مشيرًا إلى ما لبعضِها من دليلٍ بإشارةٍ هنديّة، وإن كانْ كثيرًا أشرتُ إلى كَثرتِه بكافٍ عربية، جامعًا في ذلك بينَ كلِّ متناسبينِ بإشارةٍ واحدة، وهو هذا:

[1] تقدم تخريجه ص٦٨٨، وتتمتة: ... المُتَجَرِّدِ ال لَطِيْفةِ كَشحُهُ وَما خِلتُ أن أُسْبَى.

[2] سبقَ المكوديُّ إلى فكرة الجدول، لكنَّ الأشمونيَّ طوَّرَ الفكرةَ، فجاء جدولُه أشملَ. انظر المكودي ١/٥٠١-٥٠٢.

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر	الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	تبع	أحسن (٨)	كـ أحسن	حسن	الوجه	تبع	ضعيف (٢)	كـ أحسن (١)
زيد الحسن	وجه الأب				حسن	وجه الأب			
زيد الحسن	وجهًا	أقبح	أحسن (٩)	ممتنع	حسن	وجهًا	أقبح (٤)	أحسن (٣)	
زيد الحسن	وجه أب				حسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه	أحسن (١٠)			حسن	وجهه	أحسن (٥) كـ	ضعيف	ضعيف
زيد الحسن	وجه أبيه				حسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	ما تحت نقابه				حسن	ما تحت نقابه			
زيد الحسن	كل ما تحت نقابه				حسن	كل ما تحت نقابه			
زيد الحسن	نوال أعده				حسن	نوال أعده	أحسن (٦) كـ	حسن	حسن
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به				حسن	سنان رمح يطعن به			
الحسن وجه جاريتها الجميلة	أنفه			ضعيف (٧)	حسن وجه جاريتها الجميلة	أنفه	أحسن كـ	ضعيف	ضعيف
زيد الحسن الوجنة الجميل	خالها				حسن الوجنة الجميل	خالها			

(١) لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ
لا خَطِلِ الرَّجْعِ وَلا قَرُونِ[١]

(٢) أجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنامُ[٢] .....

(٣) هَيْفاءُ مُقْبِلةً عَجْزاءُ مُدْبِرةً مَمْخُوطةٌ جُدِّلَتْ شَنْباءُ أنْيابا[٣]

(٤) بِبُهْمةٍ مُنِيْتُ شَهْمٍ قَلَبُ[٤] .....

(٥) تُعَيِّرُنا أنّا قَلِيْلٌ عِدادُنا فَقُلتُ لَها إنَّ الكِرامَ قَلِيْلُ[٥]

(٦) أزُورُ امرءًا جَمًّا نَوالٌ أعَدَّهُ[٦] .....

(٧) سَبَتْنِي الفَتاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ ـلطِيْفةِ كَشْحُه، وَما خِلْتُ أنْ أُسْبَى[٧]

(٨) فَما قَومِي بِثَعْلَبةَ بن سَعْدٍ وَلا بِفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا[٨]

---

[١] قائله حُميدٌ الأرقطُ في الكتاب ١٩٧/١، وشرحه للسيرافي ٥٥/٢، وشرح أبياته ١٧٤/١، والمفصل ٢٩٤، واللسان (و ف ي)، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٦٣/١، والمقاصد الشافية ٤١٩/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٥٩/٤، والأصول ١٣٣/١، وسفر السعادة ٦١٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٩/١١.

[٢] تقدم تخريجه صـ٦٩٠.

[٣] قائله أبو زبيد الطائي في الكتاب ١٩٨/١، وشرحه للسيرافي ٥٦/٢، وشرح أبياته ٤/١، وكتاب الأفعال ٣٩٠/٢، والمفصل ٢٩٤، واللسان (هـ ل ب)، والمقاصد الشافية ٤١٧/٤، والنحوية ١٤٥٤/٣، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٢/٢، وابن الناظم ٤٥١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٦٤/١، والتذييل والتكميل ٢٩/١١.

[٤] تقدم تخريجه صـ٦٩٠.

[٥] البيتُ مُختلَفٌ في نسبته، فهو للسموءل بن عادياء اليهودي في البيان والتبيين ١٨٥/٣، والعقد الفريد ٢٠٨/١، وأمالي القالي ٢٦٩/١، وشرح الحماسة للفارسي ١٠٧/٢، والحماسة المغربية ٥٩١/١، ومعاهد التنصيص ٣٨٢/١، وله أو للجلاج الحارثي في تخليص الشواهد ٢٣٨، والمقاصد النحوية ٦٢٥/٢، ولهما أو لشريح بن السموءل أو لدكين أو لعبد الملك بن عبد الرَّحيم الحارثيّ في شرح شواهد المغني ٥٣١/٢.

[٦] تقدم تخريجه صـ٦٨٨.

[٧] تقدم تخريجه صـ٦٨٨.

[٨] قائله الحارث بن ظالم في المفضليات ٣١١، والكتاب ٢٠١/١، والمقتضب ١٦١/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٢/٢، وشرح أبياته ٢٥٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣٩٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٨٤/١، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٥٧/١، والمقاصد الشافية ٤٢٠/٤، والنحوية ١٤٦٠/٣، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وإعرابه للنحاس ٣١٤/٣، وسفر السعادة ٦٤٠/٢، وشرح التَّسهيل ٩٨/٣، وابن الناظم ٤٥٣.

(٩) الحَزْنُ بابًا والعَقُورُ كَلبا[١]

(١٠) فاقصِدْ يزِيْدَ العَزِيْزَ مَن قَصَدَهْ[٢] .....

طريقةُ معرفةِ هذا الجدولِ: أن تضعَ الورقةَ التي هو مرسومٌ فيها بينَ يديكَ بحيثُ تكونُ أبياتُ الصِّفةِ المعرّفة بأل ممّا يليك، ثمَّ ترفعُ بصرَك إلى أبياتِ الصِّفة المنكَّرةِ، فإذا فرغتَ منها تنظرُ إلى أبياتِ الصِّفة المعرَّفةِ بأل، وقد جُعِلَ في رأسِ أبياتِ النَّوعينِ خمسُ بيوتٍ مكتوبٌ في أوَّل بيتٍ منها الجرُّ، وفي الثّاني النَّصبُ، وفي الثّالث الرَّفعُ، وفي الرّابعِ السّببيُّ، وفي الخامسِ الصِّفة، ووُصِل كلُّ بيتٍ من هذه الأبياتِ باثني عشرَ مربّعًا، فالمربّعاتُ الموصولةُ بالأخيرين منها الصِّفة ومعمولُها السّببيُّ المنقسمُ إلى اثني عشر قسمًا كما تقدَّم، والمربَّعاتُ الموصولةُ ببيتِ الجرِّ مكتوبٌ فيها حُكْمُ المعمولِ السببيِّ الذي في مُرَبعاتِه كلها، وكذلك في بيتِ النَّصبِ وبيتِ الرَّفعِ، فما قابلَه منها ممتنعٌ فهو ممتنعٌ، وما قابله حَسَنٌ فهو حَسَنٌ، وهكذا.

ثمَّ ما يحرسُ هذه الأحكامَ إشارةٌ هنديةٌ، فانظرْ في الشواهدِ المكتوبةِ حولَ الجدول، فما وجدتَ عليه تلكَ الإشارةَ فهو شاهدُ ذلكَ الحكمِ.

وقوله: جامعًا بينَ كلِّ متناسبينِ... إلخ؛ أيْ: كما جُمِعَ بينَ حسن الوجه، وحسن وجه الأب، بصوره: ستَّةٍ في الجرِّ، وخمسةٍ في النَّصبِ، وأربعةٍ في الرَّفعِ.

تنبيهان:

الأوَّلُ[٣]: تقدّمَ أنَّ معمولَ الصِّفةِ يكون ضميرًا، وعملُها فيه جرٌّ بالإضافة إنْ باشَرَتْهُ وخَلَت من «أل»[٤]، نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جَمِيلِهِ، ونصبٌ إن فُصِلَتْ أو قُرِنَتْ بأل[٥]، فالأوَّل نحو: (هُمْ أَحْسَنُ وُجُوهًا وَأَنْضَرُ هُمُومًا)؛ والثّاني: نحو: الحَسَنُ الوَجْهِ الجمِيله.

---

[١] قائله رؤبة في الكتاب ٢٠٠/١، والمقتضب ١٦٢/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٦١/٢، وشرح أبياته ٣٠٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٢/٢، وابن الناظم ٤٥٣، والمقاصد الشافية ٤٢٠/٤، والنحوية ١٤٦٣/٣، والخزانة ٢٢٧/٨، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٨/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٠/٣، واللسان (ح ز ن)، والارتشاف ٢٣٥٨/٥.

[٢] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٨٠، وتمهيد القواعد ٢٧٨٢/٦.

[٣] هذا التنبيه مستفاد من المرادي ٥٠٣/١.

[٤] ويجيز الكسائي نصبه تشبيهًا بالمفعول. انظر شرح التَّسهيل ٩٣/٣.

[٥] ورجح الفراء أنه في محل جرٍّ في هذه الحالة. انظر معاني القرآن له ٤٠٨/٢-٤٠٩، والبصريات ٤٢٣/١، والمساعد ٢١٦/٢. ونقل عنه أبو حيان عكس ذلك. انظر الارتشاف ٢٣٥١/٥.

الثّاني: إنَّما تأتي مسائلُ امتناعِ الإضافة معَ الصِّفةِ المفردةِ كما رأيتَ، فإنْ كانتِ الصِّفةُ مثنّاةً أو مجموعةً على حدِّ المثنَّى جازتْ إضافتُها مُطلقًا[1]، كما سبقَ في بابِ الإضافة[2]. اهـ.

خاتمة:

قالَ في «الكافية»[3]:

وضُمِّن الجامدُ معنى الوصفِ واستُعمِلَ اسْتِعمالَهُ بِضَعْف

كَأَنْتَ غِرْبالُ الإهابِ، وَكَذا فَراشَةُ الحِلْمِ فَراعِ المَأخَذا

أي: من تَضْمينِ الجامدِ معنى المشتقِّ وإعطائِه حكمَ الصِّفةِ المشبَّهةِ قولُه[4]:

فَراشةُ الحِلمِ فِرْعَونُ العَذابِ، وَإِنْ تَطْلُبْ نَداهُ فَكَلبٌ دُونَهُ كَلبُ

وقولُه[5]:

فَلَولا اللهُ والمُهْرُ المُفَدَّى لأبْتَ وأنْتَ غِرْبالُ الإهابِ

ضُمِّنَ (فراشةُ الحلمِ) معنى طائشٍ، و(فرعون) معنى أليمٍ، و(غربال) معنى مثَقَّبٍ، فأُجرِيَتْ مجراها في الإضافةِ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى، ولو رُفِعَ بها أو نُصب جاز[6]، والله أعلم.

---

[1] انظر المرادي ٤٢٥/١، وابن عقيل ٤٧/٣، والمقاصد الشافية ٤٥/٤.

[2] انظر كلامه في باب الإضافة صـ٦٠٢.

[3] شرح الكافية الشافية ١٠٧٣/٢.

[4] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو للضحاك بن سعد في الحيوان ٢٥٧/١، والمستقصى ١٢/١، ولسعيد بن العاصي في ديوان المعاني ١٩٦/١، وهو بلا نسبة في محاضرات الأدباء ٣٨٥/١، و شرح التَّسهيل ١٠٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٣/٢، و الارتشاف ٢٣٥٩/٥، والتذييل والتكميل ٥٣/١١، والهمع ١٠٤/٥.

[5] البيت مختلَفٌ في نسبته فهو لعُفَيْرَةَ بنت طرامَة الكلبيّة في الوحشيات ٧، وهو لعنترة الكلبي في محاضرات الأدباء ٢٠١/٢، وهو لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية ١١١٣/٣، وهو بلا نسبة في الحجة لأبي علي ٢٠٠/٤، والخصائص ٢٢١/٢ و ١٩٥/٣، وديوان المعاني ٢٤٩/٢، والممتع في التصريف ٥٨، و شرح التَّسهيل ١٠٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٤/٢، وابن الناظم ٣١٣، واللسان (ع ن ك ب) و (ق ي د) و (غ ر ب ل)، و الارتشاف ٢٣٥٩/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٥٧/١، وتمهيد القواعد ٢٨١٩/٦، والهمع ١٠٣/٥.

[6] رأي الأشموني موافقٌ رأيَ ابنِ عصفورٍ وابنِ مالكٍ والسيوطيِّ. قال أبو حيان: ((وأرى هذا قليلًا فلا ينبغي أن يقاس عليه، وأورده ابن مالك مورد القياس)). انظر الممتع في التصريف ٥٨، وشرح التَّسهيل ١٠٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٣/٢-١٠٧٤، والارتشاف ٢٣٦٠/٥.

التَّعجُّبُ

٤٧٤ـ (بِـأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ ما تَعَجُّبا أَوْ جِئْ بِـأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبا)

أي: يُدَلُّ على التَّعجُّب – وهو استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المزيّة[١] – بألفاظٍ كثيرةٍ[٢] نحوِ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ((سبحان الله! المؤمنُ لا ينجسُ))[٣]، لله دَرُّهُ فارِسًا! للهِ أنتَ!

..... يا جارَتا ما أنْتِ جارَهْ![٤]

وقوله[٥]:

واهًا لِسَلمَى ثُمَّ واهًا واها

والمبوَّبُ له في كتبِ العربيةِ صيغتانِ: «ما أفْعَلَهُ!» «وأفْعِلْ بِهِ!»؛ لاطِّرادهما فيه[٦].

فأمّا الصيغةُ الأولى فـ(ما) فيها اسمٌ إجماعًا؛ لأنَّ في (أفْعَلَ) ضميرًا يعود عليها، وأجمعُوا على أنَّها مبتدأٌ؛ لأنَّها مجرّدةٌ للإسناد إليها، ثمَّ اختلَفُوا؛ فقال سيبويهِ[١]: هي نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى شيءٍ، وابتُدِيءَ بها لتضمُّنها

---

[١] انظر ابن الناظم ٤٥٥، واللمحة ٥٠٣/١، والتذييل والتكميل ١٧٧/١٠، والمرادي ٥٠٤/١. وقال ابن عصفور: ((التعجب: استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره)). انظر المقرب ٧١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٦/١، والتذييل والتكميل ١٧٧/١٠. وقال ابن الخباز: ((التعجُّبُ معنى من المعاني التي تحدث في النفوس، وحقيقته: إظهارُ الحَيرة من شيءٍ برع في خصلة على شركائه فيها لخفاء سبب براعته فيها)). انظر الغرة المخفية ٤٦٥/٢.

[٢] وقد ذكر سيبويهِ أساليبَ متنوعةً أشار إلى أنها تدلُّ على التعجُّب. انظر الكتاب ٢١٧/٢ و ٢٣٧ و ٤٩٧/٣ و ٢٢٥/٤.

[٣] انظر شرح التَّسهيل ٣٠/٣، والمقاصد الشافية ٤٣٥/٤.

[٤] تقدم تخريجه صـ٥١٥، وصدره: بانت لتحزننا عفاره.

[٥] الرجز مختلَفٌ في نسبته، فهو لأبي النجم في العين (و ي ه)، وشرح ديوان ذي الرمة للباهلي ٧٨٠/٢، والفصيح ٢٨٧، وتهذيب اللغة (و ي ه)، والصحاح (و و ه)، وإسفار الفصيح ٥٥٢/١، والمستقصى ٤٢٤/١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٦٩/٤، وابن يعيش ٧٢/٤، واللسان (ج ر ر) و (و ي ه)، والتَّصريح ٩٧/٢، وله أو لرجل من بني الحارث في الخزانة ٤٥٥/٧، وله أو لرؤبة في المقاصد النحوية ١٩٠/١، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٩٨، وله أو لبعض أهل اليمن في شرح شواهد المغني ١٢٨/١، وهو بلا نسبة في اللامات ١٢٥، ومجالس ثعلب ٢٧٥، وأمالي القالي ٧٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٩٦٧، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٦/٢، وابن الناظم ٤٥٥، واللمحة ٥٠٣/١، والارتشاف ٢٢٩٧/٥، والتذييل والتكميل ٢٤٧/١، والمغني ٤٨٣، وإرشاد السالك ٧١٧/٢، وتمهيد القواعد ٣٨٧٨/٨. وعجزه: هي المنى لو أنّنا نلناها.

[٦] انظر الأصول ٩٨/١، والإيضاح العضدي ٨٩، واللمع ١٣٦، وشرح المقدمة المحسبة ٣٧٩/٢.

معنى التَّعجُّب، وما بعدها خبرٌ، فموضعُه رفعٌ، وقالَ الفرّاءُ وابنُ دُرُسْتُوَيْهِ[٢]: هي استفهاميةٌ، ونقله في «شرح التَّسهيل»[٣] عنِ الكوفيِّينَ، وقال الأخفشُ[٤]: هي معرفةٌ ناقصةٌ بمعنى الذي، وما بعدها صلةٌ فلا موضعَ له، أو نكرةٌ ناقصةٌ، وما بعدها صفةٌ، فمحلُّه رفعٌ، وعلى هذينِ فالخبرُ محذوفٌ وجوبًا؛ أي: شيءٌ عظيم.

واختلفوا في (أَفْعَلَ): فقال البصريُّون[٥] والكسائيّ[٦]: فِعْلٌ للُزُومه معَ ياءِ المُتكلِّمِ نونَ الوقايةِ، نحو: ما أَفْقَرَنِي إلى رحمة الله! ففتحتُه بناءٌ كالفتحة في (زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا)، وما بعده مفعولٌ به، وقالَ بقية الكوفيِّينَ[٧]: اسمٌ لمجيئه مصغَّرًا[٨] في قولِه[٩]:

---

[١] ووافقه المبرد وابن السراج وأبو علي. انظر الكتاب ٧٢/١ –٧٣، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٩/١، والإيضاح العضدي ٨٩، و الغرة المخفية ٤٦٥/٢.

[٢] انظر ابن يعيش ١٤٩/٧، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٤/٤، والارتشاف ٢٠٦٥/٤، والجنى الداني ٣٣٧، والمساعد ١٤٨/٢، والتَّصريح ٨٧/٢.

[٣] شرح التَّسهيل ٣٢/٣، وانظر الجنى الداني ٣٣٧.

[٤] انظر الأصول ١٠٠/١، والبديع ٤٩٨/١.

[٥] نقل ابنُ الشجريِّ إجماعَ البصريينَ على ذلك، وذكر منهم: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وعيسى بن عمر الثقفيّ، وأبا عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل، وسيبويه، وأبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، وأبا عمر الجرميّ، وأبا عثمان المازنيّ، والمبرد، وابن درستويه، وأبا إسحاق الزّجّاج، وأبا بكر بن السّرّاج، وأبا عليّ الفارسيّ، وأبا الحسن الرّمّانيّ، وأبا سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، ومن جاء بعد هذه الطبقة المتأخّرة، كأبي الفتح عثمان بن جني، وأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّبعيّ. انظر أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، والإنصاف ١٠٥.

[٦] انظر أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، والإنصاف ١٠٥، والتَّصريح ٨٧/٢.

[٧] انظر أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، والإنصاف ١٠٥، والتبيين ٢٨٥/١، والغرة المخفية ٤٦٥/٢، وتوجيه اللمع ٣٨٢، والارتشاف ٢٠٦٦/٤.

[٨] عدَّ الخليلُ تصغيره مخالفًا للقياس، ولكن ذلك لم يخرجْه عنِ الفعلية عنده، وحملَ التصغيرَ هنا على المتعجَّبِ منه. انظر الكتاب ٤٧٧/٣–٤٧٨.

[٩] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو للمجنون في ديوانه ١٣٠، وللعرجي في المقاصد النحوية ٣٨٠/١ و ١٤٧٥/٣، ولبعض الأعراب في شرح الكتاب للسيرافي ٦٠/١، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢، وللمجنون أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في الخزانة ٩٣/١ و ٩٧، ولعلي بن محمد العريني في الخزانة ٩٨/١، ولعلي بن محمد المغربي في الخزانة ٣٦٣/٩، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٦/١، والحجة لأبي علي ٤٨/٣، والصحاح (م ل ح)، وأمالي ابن الشجري ٣٨٣/٢، والإنصاف ١٠٥، وأسرار العربية ١٢١، والبديع ١٠/١، والتبيين ٢٩٠/١، وتوجيه اللمع ٣٨٢، وابن يعيش ١٣٥/٥، وشرح التَّسهيل ٢٤٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا .....

ففتحتُه إعرابٌ، كالفتحةِ في (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، وذلك لأنَّ مخالَفَةَ الخبر للمبتدأ تقتضي عندَهم نَصْبَه، وأَحْسَنَ إنَّما هو في المعنى وصفٌ لزيدٍ لا لضميرِ (ما)، و(زيدًا) عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعولِ به.

وأمّا الصيغةُ الثّانيةُ فأجمعوا على فِعْلِيَّة (أفْعِلْ)، ثمَّ اختلفوا؛ فقال البصريُّون[1]: لفظُه لفظُ الأمرِ ومعناه الخبرُ[2]، وهو في الأصلِ ماضٍ على صيغة (أفْعَلَ) بمعنى: صار ذا كذا، كأغَدَّ البعير: إذا صار ذا غُدَّةٍ، ثمَّ غُيِّرتِ الصيغةُ، فقبحَ إسنادُ صيغةِ الأمرِ إلى الاسمِ الظاهرِ، فزيدتِ الباءُ في الفاعل؛ ليصيرَ على صورةِ المفعولِ به كامْرُرْ بِزَيْدٍ، ولذلك التُزِمَتْ، بخلافها في نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣ والإسراء: ٩٦]. فيجوزُ تركُها، كقولِه[3]:

..... كَفَى الشَّيْبُ والإسْلامُ لِلمرْءِ ناهِيًا

وإنَّما تُحذَفُ مع (أن) و(أنَّ) كقولِه[4]:

..... وَأحْببْ إلَيْنا أنْ يَكُونَ المُقَدَّما

لاطِّرادِ حذفِ الجارِّ معهما كما عُرِف.

١٩٠/١، وشرح الكافية له ٢٣٠/٤، وابن الناظم ٤٥٧، واللمحة ٥٠٦/١، والمغني ٨٩٤، والمقاصد الشافية ٤٤١/٤. وعجزه: من هوليائكن الضال والسمر.

[1] انظر الأصول ١٠١/١، واللمع ١٣٧، وشرح المقدمة المحسبة ٣٨١/٢، وتوجيه اللمع ٣٨٤.

[2] وحُكِيَ عنِ الفراء والزجاج كما يأتي بعد قليل أنه أمرٌ على الحقيقة، وذهب إليه الزمخشري، وقوّاه ابن خروف.

[3] قائله سحيم عبد بني الحسحاس، والبيت له في ديوانه ١٦، والكتاب ٢٢٥/٤، وطبقات فحول الشعراء ١٨٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٢٢/٣، والإنصاف ١٤٧، والحماسة البصرية ١٢٦/٢، واللسان (ك ف ي)، والمغني ١٤٥، والمقاصد النحوية ١٤٨٥/٣، والتَّصريح ٨٨/٢، وشرح شواهد المغني ٣٢٥/١، والخزانة ٢٦٧/١ و ١٠٢/٢، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر لأبي علي ٤٣٧، وأسرار العربية ١٤٤، وابن يعيش ١١٥/٢ و ٨٤/٧ و ١٤٨ و ٢٤/٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٥، وشرح التَّسهيل ٣٤/٣، واللسان (ن ه ي)، والارتشاف ١٧٠٠/٤، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣. وصدره: عميرة ودع إن تجهزت غاديًا.

[4] قائله العباس بن مرداس، والبيت له في ديوانه ١٠٢، والمقاصد النحوية ١٤٨٠/٣، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وابن الناظم ٤٦٥، واللمحة ٥٢٣/١، والارتشاف ٢٠٦٧/٤، و التذييل والتكميل ١٨٧/١٠، والجنى الداني ٤٩، والمرادي ٥٠٨/١، وإرشاد السالك ٥٦٢/١، وابن عقيل ١٥٧/٣، والمقاصد الشافية ٥٠١/٤، والمكودي ٥١٥/١، والتَّصريح ٨٩/٢. وصدره: وقال نبي المسلمين تقدموا.

وقالَ الفرّاءُ[١] والزَّجّاجُ[٢] والزمخشريُّ[٣] وابنا كَيْسانَ[٤] وخروف[٥]: لفظُه ومعناه الأمرُ، وفيه ضميرٌ، والباءُ للتعديةِ. ثمَّ قالَ ابنُ كَيسانَ[٦]: الضَّميرُ للحُسْن، وقال غيره[٧]: للمُخاطب، وإنَّما التُزِمَ إفرادُه؛ لأنَّه كلامٌ جرى مَجْرَى المثلِ.

[٤٧٥- وتِلوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَـ ما أَوْفَى خَلِيلَيْنا! و أَصْدِقْ بِهِما!]

(**وَتِلوَ أفعَلَ انصِبَنَّهُ**)؛ أي: حتمًا لما عرفتَ (**كَما أوفَى خَلِيلَينا وأصدِق بِهما**).

تنبيهٌ:

شرطُ المنصوبِ بعد (أَفْعَلَ) والمجرور بعد (أَفْعِلْ) أن يكونَ مختصًّا؛ لتحصُلَ به الفائدةُ كما أرشدَ إليه تمثيلُه، فلا يجوزُ (ما أَحْسَنَ رَجُلًا) و(لا أَحْسِنْ برَجُلٍ)[٨]. اهـ.

[٤٧٦- وحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْناهُ يَضِحْ]

(**وَحَذفَ ما مِنهُ تَعَجَّبتَ استَبِح**) منصوبًا كان أو مجرورًا (**إن كانَ عِندَ الحَذفِ مَعناهُ يَضِح**)؛ أي: يَتَّضِح، **فالأوَّلُ** كقولِه[٩]:

جَزَى اللهُ عَنّا والجَزاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيْعَةَ خَيْرًا، ما أَعَفَّ وَأَكْرَما

أي: ما أعفَّهم وأكْرَمَهُم!.

والثّاني: ــ وشرطُه أن يكونَ (أفعِلْ) معطوفًا على آخَرَ مذكورٍ معَه مثلَ ذلك المحذوفِ، ذكره في «شرح الكافية»[١٠] ــ نحوُ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]؛ أي: بهم.

---

[١] انظر شرح التَّسهيل ٣٢/٣، والجنى الداني ٤٧، والمقاصد الشافية ٤٣٧/٤.

[٢] انظر اللباب ٢٠٣/١، والارتشاف ٢٠٦٧/٤، والمساعد ١٤٩/٢.

[٣] انظر المفصل ٣٦٧.

[٤] انظر الارتشاف ٢٠٦٧/٤، والجنى الداني ٤٧.

[٥] انظر الارتشاف ٢٠٦٧/٤، والتَّصريح ٨٨/٢.

[٦] وتبعه ابن الطراوة. انظر التذييل والتكميل ١٨٧/١٠، والارتشاف ٢٠٦٧/٤، والجنى الداني ٤٧، والمرادي ٥٠٧/١.

[٧] كالزمخشري. انظر المفصل ٣٦٨.

[٨] انظر المقتضب ١٨٦/٤، والأصول ١٠٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٤، والمقاصد الشافية ٤٥٢/٤.

[٩] قائله علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والبيت له في ديوانه ١٧١، والعقد الفريد ١٢٥/٤ و ٨٧/٥، وابن الناظم ٤٦٠، واللمحة ٥١٢/١، والمرادي ٥٠٨/١، وتخليص الشواهد ٤٩١، والمقاصد الشافية ٤٥٣/٤، والنحوية ١٤٧٧/٣، والمكودي ٥١٠/١، والتَّصريح ٨٩/٢، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ١٩٧/١٠، والهمع ٥٩/٥.

[١٠] انظر شرح الكافية الشافية ١٠٧٩/٢.

وأمّا قولُه[1]:

فَذَلِكَ إنْ يَلقَ المَنِيَّةَ يَلقَها حَمِيْدًا وَإنْ يَسْتَغْنِ يَومًا فَأجْدرِ

أي: به، فشاذٌّ.

تنبيهٌ:

إنَّما جازَ حذفُ المجرورِ بعد (أفْعِلْ) معَ كونِه فاعلًا؛ لأنَّ لزومَه للجرِّ كَساه صورةَ الفَضْلة، فجازَ فيه ما يجوزُ فيها[2].

وذهب قومٌ منهم الفارسيُّ[3] إلى أنَّه لم يُحذَفْ، وأنّه استَتَرَ في الفعل حين حُذِفَتِ الباءُ، ورُدَّ[4] بوجهينِ:

أحدُهما: لزومُ إبرازِه حينئذٍ في التثنيةِ والجمعِ.

والآخرُ: أنَّ منَ الضمائرِ ما لا يَقبلُ الاستتارَ كـ(نا) من: أكْرِمْ بِنا.

[٤٧٧- وفِي كِلا الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِما مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِما]

(**وفي كِلا الفِعلَينِ**) المذكورين (**قِدمًا لَزِما مَنعُ تَصَرُّفٍ بِحُكمٍ حُتِما**)؛ ليكونَ مجيئُه على طريقةٍ واحدةٍ أدلَّ على ما يُرادُ به[5]، فالأوَّلُ في الماضي كـ: تَبارَكَ وعَسَى، والثّاني في الأمرِ كتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ. وقيلَ[6]: إنّ علَّةَ جمودِهما تضمُّنُهُما معنى الحرفِ الذي كان حقُّه أن يُوضَعَ للتعجُّب فلم يُوضَعْ[7].

٤٧٨- (وصُغْهُما مِنْ ذِي ثَلاثٍ صُرِّفا قابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفا

٤٧٩- وغَيْرِ ذِي وصْفٍ يُضاهِي أشْهَلا وغَيْرِ سالِكٍ سَبِيلَ فُعِلا)

---

[1] قائله عروة بن الورد، والبيت له في ديوانه ١٥، وجمهرة أشعار العرب ٤٥٧، والأصمعيات ٤٦، وشرح الحماسة للفارسي ٢٤٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٥٥، والمقاصد الشافية ٤٥٤/٤، والنحوية ١٤٧٨/٣، والتَّصريح ٩٠/٢، والخزانة ١٣/١٠، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧/٣، و شرح الكافية الشافية ١٠٧٩/٢، وابن الناظم ٤٦٠، والتذييل والتكميل ١٩٣/١٠، والمرادي ٥٠٩/١، وابن عقيل ١٥٢/٣.

[2] ذكر هذا ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ٣٧/٣.

[3] انظر التذييل والتكميل ١٩٩/١٠، والمساعد ١٥٣/٢.

[4] هذا ردّ ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ٣٧/٣.

[5] ذكر هذه العلة المبرد. انظر المقتضب ١٧٥/٤.

[6] هذا القول منسوب للكوفيِّين. انظر أمالي ابن الشجري ٣٩٩/٢ و ٤٠٢، والمرتجل ١٤٦، وإرشاد السالك ٥٦٤/١.

[7] وقيل: إن فعل التعجب فعل ماض، صيغته صيغة المضي، وهو دال على معنى موجود مستقر في الحال، ولهذا المعنى جمد ولم يتصرف. انظر المرتجل ١٤٦.

أي: لا يُبنى هذانِ الفعلانِ إلا ممّا استكمَلَ ثمانيةَ شروطٍ[1]:

الأوَّلُ: أن يكونَ فِعلًا، فلا يُبنيانِ منَ الجِلْف والحمار، فلا يُقالُ: ما أجلَفَه! وما أحمَرَه! وشذَّ (ما أذْرَعَها!)؛ أي: ما أحَفَّ يدَها في الغَزْل، بَنَوْهُ من قولهم: امرأة ذَراع[2]. نعم ادَّعَى ابنُ القَطّاعِ[3] أنَّه سُمِعَ (ذُرِعَتِ المرأةُ: خَفَّتْ يدُها في الغَزْلِ). وعلى هذا يكونُ الشذوذُ من حيثُ البناءُ منْ فعلِ المفعولِ[4].

الثّاني: أن يكونَ ثلاثيًا؛ فلا يُبَنَيانِ من دَحْرَجَ وضارَبَ واستَخرَجَ إلا (أفْعَلَ)؛ فقيلَ[5]: يجوزُ مُطلقًا، وقيلَ[6]: يمتنعُ مُطلقًا، وقيل[7]: يجوزُ إن كانتِ الهمزةُ لغيرِ النقل نحو: ما أَظْلَمَ هذا اللَّيلَ!، وما أقْفَرَ هذا المكانَ!، وشذَّ على هذين القولين: ما أعْطاهُ لِلدَّراهم!، وما أولاهُ لِلمَعْرُوف![8]، وعلى الثلاثةِ: ما أتْقاهُ!، وما أملأَه لِلقِرْبَةِ!؛ لأنَّهما منِ اتَّقى وامتلأتْ، وما أخصَرَه!؛ لأنَّه منِ اختصرَ، وفيه شذوذٌ آخرُ سيأتي.

الثّالثُ: أن يكونَ متصرِّفًا، فلا يُبنيانِ من نِعْم وبِئْس، وشذَّ ما أعساهُ! وأعْسِ بِهِ![9].

الرّابعُ: أن يكونَ معناهُ قابلًا للتفاضلِ؛ فلا يُبْنَيانِ من فَنِيَ وماتَ.

الخامسُ: أن يكونَ تامًّا؛ فلا يُبْنَيانِ من نحوِ: كانَ وظلّ وباتَ وصارَ وكادَ. وأمّا قولُهم: ما أصْبَحَ أبْرَدَها! وما أمسى أدْفَأَها! فإنّ التَّعجُّب فيه داخلٌ على (أبرد) و(أدفأ)، و(أصبح) و(أمسى) زائدتان[10].

السادسُ: أن يكونَ مُثْبَتًا؛ فلا يُبنيانِ من مَنفيٍّ، سواءٌ كان ملازمًا للنفيِ نحوَ: ما عاجَ بالدواء؛ أي: ما انتفع به، أم غيرَ ملازمٍ كـ(ما قام).

---

[1] انظر الارتشاف ٢٠٧٧/٤، والمرادي ٥١١/١.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ١٠٩٢/٢.

[3] انظر الأفعال لابن القطاع ٣٨٦/١، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٥٩١/٣.

[4] وقد حكى المرادي عن ابن القطاع: ذَرُعت المرأة، فليس مبنيًا للمفعول، ولا شذوذ. انظر المرادي ٥١٢/١.

[5] نسب هذا القول لسيبويه والأخفش وابن هشام الخضراوي. انظر الكتاب ٩٩/٤، وشرحه للسيرافي ٤٧٤/٤، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٩/٢، والارتشاف ٢٠٧٨/٤، والمساعد ١٦٤/٢.

[6] وهو مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي في الإغفال. انظر المقتضب ١٨١/٤ -١٨٢، والأصول ١٠٣/١، والارتشاف ٢٠٧٨/٤، والمساعد ١٦٤/٢.

[7] وهذا التفصيل مذهب ابن عصفور. انظر المقرب ٧٣/١، والارتشاف ٢٠٧٨/٤.

[8] انظر المقتضب ١٧٨/٤.

[9] ذكر ذلك ابن مالك، وقيل: إن هذا مشتق من مصدر مهمل معناه التحقيق والجدارة. انظر شرح التَّسهيل ٣٥٤/١ و ٤٨/٣، وتعليق الفرائد ٣١٦/٣—٣١٧.

[10] حكى ذلك الأخفش، وأنكر ابن السراج والسيرافي إجازة بعض النحويين للتركيبين. انظر الأصول ١٠٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٩/١، والبديع ٤٦٥/١.

السابعُ: ألّا يكونَ اسمُ فاعلهِ على (أفْعَل فَعْلاء)، فلا يُبنيانِ من عَرِجَ وشهِل وخَضِر الزرعُ.

الثامنُ: ألّا يكونَ مبنيًا للمفعولِ؛ فلا يُبنيانِ من نحو: ضُرِبَ، وشذَّ (ما أخْصَرَه!) من وجهين[1]. وبعضُهم يستثني ما كان ملازمًا لصيغةِ (فُعِلَ) نحو: عُنيتُ بحاجتك، وزُهِيَ عَلَيْنا، فيجيزُ ما أعْناه بحاجَتِكَ! وما أزْهاهُ علينا![2]. قال في «التَّسهيل»[3]: وقد يُبنيانِ من فعل المفعولِ إن أمِنَ اللَّبسُ.

تنبيهان:

الأوَّلُ[4]: بقي شرطٌ تاسعٌ لم يَذْكُرْه هنا، وهو ألّا يُسْتَغْنى عنه بالمصُوغ من غيره، نحو: قال من القائلة؛ فإنهم لا يقولون: ما أَقْيَلَهُ!، استغناءً بما أكثر قائلته![5]. قال في «التَّسهيل»[6]: وقد يُغْني في التَّعجُّبِ فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط،كما يُغني في غيره؛ أي: نحوُ: تَرَكَ فإنَّه أغنى عن وَدَعَ. وعدَّ في شرحه[7] من ذلك سَكِرَ، وقَعَدَ وجَلَسَ ضِدّيْ قام، وقالَ منَ القائلة، وزاد غيرُه: قامَ وغضِبَ ونامَ، وممّن ذكرَ السبعةَ ابنُ عصفورٍ[8]. وعدُّ (نام) فيها غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ سيبويهِ[9] حكى: ما أنوَمَهُ!

الثّاني: عدَّ بعضُهم منَ الشروطِ[10]: أن يكونَ على (فَعُل) بالضمِّ أصلًا أو تحويلًا؛ أي: يُقَدَّر ردُّه إلى ذلك؛ لأنَّه فعلُ غريزةٍ، فيصيرُ لازمًا، ثمَّ تلحَقُه همزةُ النقل[11]، وبعضُهم أن يكونَ واقعًا، وبعضُهم أن يكونَ دائمًا، والصَّحيحُ عَدَمُ اشتراطِ ذلك[12].

---

[1] انظر الارتشاف ٢٠٨٢/٤.

[2] وذهب العكبري إلى أنه من زها، وهي لغة لا يلازم فيها الفعل البناء للمجهول. انظر البصريات ٤٢١/١، وشرح ديوان المتنبي ١١/٤، وأوضح المسالك ٢٦٧/٣.

[3] التَّسهيل ١٣١، وانظر شرحه ٤٥/٣.

[4] انظر التنبيه بحروفه في المرادي ٥١٦/١.

[5] وقد عقد سيبويه لهذا بابًا سماه: باب يستغنى فيه عن ما أفعله. انظر الكتاب ٩٩/٤، والمقرب ٧٥/١.

[6] التَّسهيل ١٣٢.

[7] شرح التَّسهيل ٤٤/٣ و ٤٨.

[8] انظر المقرب ٧٤/١، وشرح الجمل ٥٨١/١.

[9] انظر الكتاب ٩٩/٤.

[10] ذكر أبو حيان والمرادي هذه الشروط، ولم يسمِّيا مَنْ عَدَّها. انظر التذييل والتكميل ٢٢٦/١٠، والمرادي ٥١٦/١.

[11] وهذا الاشتراط مخالف لسيبويه، فإنه أجاز فعل التعجب من فَعَل وفَعِل أيضًا. انظر الكتاب ٧٣/١.

[12] انظر المرادي ٥١٦/١.

[٤٨٠ـ وأشْدِدَ اوْ أشَدَّ أو شِبْهُهُما يَخْلُفُ ما بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِما

٤٨١ـ ومَصْدَرُ العادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ أفْعِلْ جَرُّهُ بِالبا يَجِبْ]

(**وَأشدِد أو أشَدَّ أو شِبهُهُما يَخلُفُ ما بَعضَ الشُّرُوطِ عَدِما**) منَ الأفعالِ، (**وَمَصدَرُ**) الفعلِ (**العادِمِ**) بعضَ الشروطِ صريحًا كان أو مؤوّلًا (**بَعدُ**)؛ أي: بعد ما أَفْعَلَ، (**يَنتَصِب، وَبَعدَ أفعِل جَرُّهُ بِالبا يَجِب**)، فتقول في التَّعجُّب منَ الزّائدِ على ثلاثة، وممّا الوصفُ منه على (أفعل): ما أشَدَّ أَوْ أعظَمَ دَحْرَجَتَهُ أو انطِلاقَهُ أو حُمْرَتَهُ!، أو أشْدِدْ أوْ أعْظِمْ بها!. وكذا المَنفيُّ والمبنيُّ للمفعول إلّا أنَّ مصدَرَهما يكون مؤوّلًا لا صريحًا، نحو: ما أكثَرَ ألّا يَقُومَ!، وما أعْظَمَ ما ضُرِبَ وأشْدِدْ بِهما!.

وأمّا الفعلُ الناقصُ فإنْ قلنا: له مصدرٌ، فمنَ النَّوعِ الأوَّلِ، وإلّا فمنَ الثّاني، تقول: ما أشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلًا!، أو ما أكثر ما كانَ مُحْسِنًا !أو أشْدِدْ أو أكْثِرْ بذلك!.

وأمّا الجامدُ والذي لا يتفاوتُ معناه فلا يَتعجَّبُ منهما ألبتَّةَ[1].

٤٨٢ـ (وبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ)

أي: حقُّ ما جاءَ عنِ العربِ من فعلي التَّعجُّبِ مبنيًّا ممّا لم يَستكمِلِ الشروطَ أن يُحفَظَ، ولا يُقاسُ عليه لندوره[2]. من ذلك قولُهم: ما أخْصَرَه! منِ اختُصِرَ، وهو خماسيٌّ مبنيٌّ للمفعولِ، وقولُهم: ما أهْوَجَه!، وما أحْمَقَه!، وما أرْعَنَه!، وهي من فَعِل فهو أفْعَلُ، كأنَّهم حملوها على ما أجْهَلَهُ!، وقولُهم: ما أعْساه وأعْسِ بِهِ!، وقولهم: أقْمِنْ به!؛ أي: أحْقِقْ به!، بَنَوه من قولهم: هو قَمِنٌ بكذا؛ أي: حَقِيق به، ولا فِعْلَ له. وقالوا: ما أجنّه!، وما أوْلَعَه!؛ من جُنّ ووُلِعَ، وهما مبنيانِ للمفعول، وغيرُ ذلكَ.

[٤٨٣ـ وفِعْلُ هَذا البابِ لَنْ يُقَدَّما مَعْمُولُهُ ووَصْلَهُ بِهِ الزَما]

[٤٨٤ـ وفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ والخُلفُ فِي ذاكَ اسْتَقَرْ]

(**وَفِعلُ هَذا البابِ لَن يُقَدَّما مَعمُولُهُ**) عليه (**وَوَصلَهُ بِهِ الزَما. وَفَصلُهُ**) منه (**بِظَرفٍ أو بِحَرفِ جَر**) متعلِّقينِ بفعلِ التَّعجُّبِ (**مُستَعمَلٌ. والخُلفُ في ذاكَ استَقَر**)، فلا تقولُ: ما زيدًا أحْسَنَ، ولا: بِزَيْدٍ أحْسِنْ، وإنْ قيلَ: إنّ (بزيدٍ) مفعولٌ به. وكذلك لا تقولُ: ما أحْسَنَ يا عَبْدَ اللهِ زَيْدًا، ولا: أحْسِنْ لَوْلا بُخْلُهُ بزيدٍ[3].

---

[1] هذا شرح ابن هشام للبيتين بتصرف يسير. انظر أوضح المسالك ٢٦٩/٣-٢٧٠.

[2] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٦/٤، والصحاح (ع ج ب)، واللمحة ٤٢٣/١.

[3] عبارة الأشموني هي عبارة ابن هشام بلفظها، وقد أجاز ابن كيسان الفصل بلولا. انظر شرح التَّسهيل ٤٣/٣، والارتشاف ٢٠٧٢/٤، وأوضح المسالك ٢٦٣/٣، والمساعد ١٥٨/٢، والتصريح ٩٠/٢.

واختلفوا في الفَصْلِ بالظَّرفِ والمجرورِ المتعلِّقينِ بالفعلِ، والصَّحيحُ الجوازُ[1]؛ كقولِهم[2]: ما أحْسَنَ بالرَّجلِ أن يَصدُقَ!، وما أقبَحَ بِهِ أن يكْذِبَ!، وقولِه[3]:

خَلِيْلَيَّ ما أحْرَى بِذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى صَبُورًا، وَلكِنْ لا سَبِيْلَ إلَى الصَّبْرِ

وقولِه[4]:

..... وَأحْرِ إذا حالَتْ بِأنْ أتَحَوَّلا

فإنْ كانَ الظَّرفُ والمجرورُ غيرَ متعلِّقينِ بفعلِ التَّعجُّبِ امتنعَ الفصلُ بهما. قال في «شرح التَّسهيل»[5]: بلا خلافٍ؛ فلا يجوزُ: ما أحسَنَ بمعروفٍ آمرًا، ولا: ما أحسَنَ عِنْدَكَ جالسًا، ولا: أحسِن في الدّار عِنْدَكَ بجالسٍ.

تنبيهات:

الأوَّلُ[6]: قال في «شرح الكافية»[7]: لا خلافَ في منعِ تقديمِ المتعجَّبِ منه على فعلِ التعجُّبِ، ولا في مَنْعِ الفصلِ بينهما بغيرِ ظرفٍ وجارٍّ ومجرورٍ. وتبعِهَ الشّارحُ[8] في نَفْيِ أصلِ الخلافِ عن غيرِ الظَّرفِ والمجرور، قالَ: كالحال والمنادى.

---

[1] وهو مذهب الفراء والجرمي وأبو علي والمازني، ومنع الفصل الأخفش والمبرد، وقد صحح جواز الفصل ابن خروف والشلوبين وابن مالك والمرادي وابن هشام. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، وشرح التَّسهيل ٤٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٤، والمرادي ٥١٩/١، وأوضح المسالك ٢٦٣/٣.

[2] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، وعلل النحو ٣٣٢، والمفصل ٣٦٨.

[3] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٤١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢، وابن الناظم ٤٦٥، والارتشاف ٢٠٧٢/٤، والتذييل والتكميل ٢١٣/١٠، وابن عقيل ١٥٨/٣، وتمهيد القواعد ٢٦٣١/٦، والمقاصد الشافية ٥٠٢/٤، والنحوية ١٤٨٣/٣، والهمع ٦٠/٥.

[4] هو أوس بن حجر، والبيت له في ديوانه ٨٣، وعيون الأخبار ٩٠/١، وحماسة البحتري ١٢٠، وشرح عمدة الحافظ ٧٤٨، وتذكرة النحاة ٢٩٢، والمقاصد النحوية ١٤٨٢/٣، والتَّصريح ٩٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٠٠/١، وهو بلا نسبة في كتاب الأفعال لابن الحداد ٤٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح التَّسهيل ٤١/٣، وابن الناظم ٤٦٥، والتذييل والتكميل ٢١٤/١٠، والمرادي ٥١٩/١، وأوضح المسالك ٢٦٣/٣، وإرشاد السالك ٥٧٠/١، وتمهيد القواعد ٢٦٣١/٦، والمكودي ٥١٦/١. وصدره: أقيم بدار الحزم ما دام حزمها.

[5] شرح التَّسهيل ٤٠/٣، وانظر الارتشاف ٢٠٧٠/٤.

[6] أخذ الأشموني التنبيه من المرادي بتصرف يسير. انظر المرادي ٥١٨/١- ٥١٩.

[7] شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢.

[8] ابن الناظم ٤٦٤.

لكنْ قد أجازَ الجرْميُّ[1] منَ البصريِّينَ وهشامٌ[2] منَ الكوفيِّينَ الفصلَ بالحال، نحو: ما أحْسَنَ مجرَّدة هِنْدًا!. وقد وردَ في الكلامِ الفصيحِ ما يدلُّ على جوازِ الفصلِ بالنِّداء، وذلك كقولِ عليٍّ[3] كرّمَ اللهُ وجهَه: أعْزِزْ عليَّ أبا اليَقْظانِ أنْ أراكَ صَرِيعًا مُجَدَّلًا. قال في «شرح التَّسهيل»[4]: وهذا مصحِّحٌ للفصلِ بالنِّداء. وأجاز الجرميُّ[5] الفصلَ بالمَصدرِ نحوَ: ما أحسَنَ إحْسانًا زَيْدًا!، ومنعَهُ الجمهورُ؛ لمنعهم أن يكونَ له مَصْدرٌ، وأجازَ ابنُ كَيسانَ[6] الفصلَ بلولا ومصحوبها، نحو: ما أحسَنَ لَوْلا بُخلُه زَيْدًا!، ولا حجَّةَ له على ذلك.

الثّاني: قد سبقَ في باب (كانَ) أنَّها تُزادُ كثيرًا بين (ما) وفعلِ التَّعجُّبِ[7] نحو: ما كانَ أحسَنَ زيدًا!، ومنه قولُه[8]:

ما كانَ أسْعَدَ مَنْ أجابَكَ آخِذًا بِهُداكَ مُجْتَنِبًا هَوىً وَعِنادا

ونظيرُه في الكثرة وقوعُ (ما كان) بعدَ فعلِ التَّعجُّبِ، نحو: ما أحسَنَ ما كانَ زَيْدٌ![9]، فـ(ما) مصدرية، و(كان): تامَّةٌ رافعةٌ[10] ما بعدَها بالفاعلية، فإن قُصِدَ الاستقبالُ جِيءَ بـ«يكون».

الثّالثُ: يُجَرُّ ما تعلَّقَ بفعلي التَّعجُّبِ – من غيرِ ما ذُكِرَ – بإلى إنْ كانَ فاعِلًا، نحو: ما أحبَّ زيدًا إلى عمرٍو!، وإلّا فبالباءِ إن كانا من مُفهِمٍ عِلمًا أو جَهْلًا، نحو: ما أعرفَ زيدًا بعمرٍو!، وما أجهلَ خالدًا ببكرٍ!، وباللامِ إن كانا من متعدٍّ غيره، نحو: ما أضربَ زيدًا لعمرٍو!، وإن كانا من متعدٍّ بحرف جرٍّ فبما كان يتعدَّى به، نحو: ما أغضَبَني على زيدٍ!، ويُقالُ في التَّعجُّبِ من (كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ، وظَنَّ عمرٌو بشرًا

---

[1] انظر الارتشاف ٢٠٧١/٤، والتذييل والتكميل ٢١٠/١٠، والمرادي ٥١٨/١.

[2] انظر التذييل والتكميل ٢١٠/١٠، والمرادي ٥١٨/١، والمساعد ١٥٧/٢.

[3] انظر النهاية لابن الأثير ٢٢٩/٣، و شرح التَّسهيل ٤١/٣، والجنى الداني ٤٩، وابن عقيل ١٥٧/٣.

[4] شرح التَّسهيل ٤١/٣.

[5] انظر الارتشاف ٢٠٧١/٤، والمرادي ٥١٨/١.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٤٣/٣، والارتشاف ٢٠٧٢/٤، والمساعد ١٥٨/٢، والتصريح ٩٠/٢.

[7] وهذا هو القول الذي رجحه ابن الخباز، وقيل: كان تامة وأشد حال، وقيل: ناقصة وأشد خبر. انظر الغرة المخفية ٤٦٨/٢.

[8] قائله عبد الله بن رواحة، والبيت له في المقاصد النحوية ١٤٨٤/٣، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٢/١ و ٤٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢١١ و ٧٥٢، وابن الناظم ٤٦٦، وتمهيد القواعد ١١٦٢/٣ و ٢٦٣٣/٦.

[9] انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣/١، والمقتضب ١٨٤/٤، والأصول ١٠٦/١، واللمع ١٣٧، وتوجيهه ٣٨٤.

[10] وذكر المبرد النصب على جعل ما السابقة لكان بمعنى الذي، واستبعده. المقتضب ١٨٥/٤.

صديقًا): ما أكسَى زيدًا لِلفُقَراءِ الثِّيابَ!، وما أظَنَّ عمرًا لِبشرٍ صديقًا!، وانتصابُ الآخرِ بمدلولِ عليه بأفعل، لا به، خلافًا للكوفيِّين[1].

خاتمة[2]:

همزةُ (أفعَلَ) في التَّعجُّبِ لتعدية ما عَدِمَ التعدِّيَ في الأصل، نحو: ما أظرف زيدًا!، أو الحال نحو: ما أضربَ زيدًا!، وهمزةُ (أفعِلْ) للصيرورة. ويجبُ تصحيح عينِهما إن كانا معتلَّيها[3]، نحو: ما أطولَ زيدًا!، وأطوِلْ به!، ويجبُ فكُّ (أفعِل) المضعَّفِ[4]، نحو: أشْدِدْ بِحُمْرَةِ زَيْدٍ!. وشذَّ تصغيرُ (أفعلَ) مقصورًا على السماعِ، كقولِه[5]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هُؤلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

وطَرَده ابنُ كَيسانَ[6] وقاسَ عليه أفعِل نحو: أُحَيسِنْ بِزَيْدٍ. والله أعلمُ.

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٤٣/٣، والارتشاف ٢٠٧٦/٤، والمساعد ١٦٠/٢.

[2] الخاتمة مستفادة من التَّسهيل بتصرف. انظر التَّسهيل ١٣٠- ١٣١.

[3] وأجاز الكسائي الإعلال. انظر التذييل والتكميل ٢٠٦/١٠.

[4] وأجاز الكسائي الإدغام. انظر التذييل والتكميل ٢٠٧/١٠.

[5] تقدم تخريجه صـ٦٩٩.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٣٨/٣، وتمهيد القواعد ٢٦٢٧/٦. وقد خالف ابنُ مالك والمراديُّ ابنَ كيسان في اطراد تصغير فعل التعجب والقياس عليه، أما أبو حيان فخالفه في قياس أفعِلْ عليه فقطْ، وعدَّ اطّرادَ تصغيرِ (ما أفعله) مذهبَ البصريين والكوفيين جميعًا. انظر شرح التَّسهيل ٤٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/١٠، والارتشاف ٢٠٦٨/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٤٦.

نِعمَ وَبِئسَ وَما جَرَى مَجراهُما

[٤٨٥- فِعْلانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وبِئْسَ رافِعانِ اسْمَيْنِ

٤٨٦- مُقارِنَيْ أَلْ أو مُضافَيْنِ لِما قارَنَها كَـ نِعْمَ عُقْبَى الكُرَما]

(**فِعلانِ غَيرُ مُتَصَرِّفَينِ نِعمَ وَبِئسَ**) عندَ البصريِّينَ[١] والكسائيِّ[٢]؛ بدليل (فَبِها وَنِعْمَتْ)[٣]، واسمانِ عندِ الكوفيِّينَ[٤]؛ بدليل (ما هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدِ)[٥]، و(نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العيرُ)[٦]، وقولِه[٧]:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ باكِرِ بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبابٍ فاخِرِ

وقال الأوَّلونِ هو مثلُ قولِه[٨]:

---

[١] انظر الكتاب ١١٦/٤، وأمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، والإنصاف ٨٦، وأسرار العربية ١٠٥، واللباب ١٨١/١، وتوجيه اللمع ٣٨٨، والغرة المخفية ٤٧٢/٢.

[٢] انظر أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، والإنصاف ٨٦، والتَّصريح ٩٤/٢.

[٣] انظر الكتاب ١١٦/٤، وأدب الكاتب ٤١٤، والفصيح ٣٢١، والأصول ١٥٩/٣، وإسفار الفصيح ٩٢٥/٢، وإرشاد السالك ٥٧٢/١.

[٤] انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، والإنصاف ٨٦، وابن يعيش ١٢٧/٧، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٩٩/١، وإرشاد السالك ٥٧٢/١، والبهجة المرضية ٣٣/٢. وقد نقل السيوطي عن ابن عصفور أنه أنكر الخلاف في المسألة، ولكن ابن عصفور نقل الخلاف في (شرح الجمل)، وذكر ابن عقيل أنَّ جمهور النحويين على فعليتهما، ونسب الخلاف لجماعة من الكوفيين منهم الفراء، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، وابن عقيل ١٦٠/٣.

[٥] حكى الفراء أن أعرابيًا بُشِّر بمولودة، فقيل له: نعم المولودةُ مولودتُك، فقال: والله ما هي بنعم الولد. انظر أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، وشرح التَّسهيل ٥/٣، وابن عقيل ١٦٠/٣.

[٦] انظر الإنصاف ٨٦، وإرشاد السالك ٥٧٢/١.

[٧] الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة (ن ع م)، وشرح التَّسهيل ٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢، وابن الناظم ٤٦٧، واللسان (ن ع م)، والتذييل والتكميل ٧١/١٠، وتمهيد القواعد ٢٥٢٤/٥، والمقاصد النحوية ١٥٠٣/٤، والهمع ٢٦/٥، ويُروى: بنعم عين.

[٨] قائله القناني، والرجز له في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢، وهو بلا نسبة في الكامل ٤٩٧، والخصائص ٣٦٦/٢، وعلل النحو ٢٩٣، وأمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٠/١، وأسرار العربية ١٠٧، والإنصاف ٩٥، والتبيين ٢٧٩، واللباب ١٨١/١، وتوجيه اللمع ٤٨٣، وابن يعيش ٦٢/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٩، وشرح التَّسهيل ٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٦/٤، وابن الناظم ٤٦٨، واللسان (ن و م)، والارتشاف ١٩٤١/٤، واللمحة ٤١٢/١، وتمهيد القواعد ٢٥٢٥/٥، والمقاصد النحوية ١٥٠٣/٤، والخزانة ٣٨٨/٩ و ٣٨٩. ويروى: والله ما زيد بنام صاحبه. وعجزه: ولا مخالط الليان جانبه.

عَمْرُكَ ما لَيْلِي بِنامَ صاحِبُهْ

وسببُ عدمِ تصرُّفِهما لزومُهما إنشاءَ المدحِ والذمِّ على سبيل المبالغة[1]. وأصلهما (فَعِلَ)، وقد يَرِدان كذلك، أو بسكونِ العينِ وفتحِ الفاءِ وكسرِها، أو بكسرِهما[2]. وكذلك كلُّ ذي عَيْنٍ حَلْقِيَّة من (فَعِل) ؛ فِعلًا كانَ كشَهِدَ. أو اسمًا كفَخِذٍ[3]. وقد يُقال في بئس: بَيْس[4].

(**رافِعانِ اسمَينِ**) على الفاعلية (**مُقارِنَي أل**) نحوُ: نعم العبدُ، وبئسَ الشَّرابُ، (**أو مُضافَينِ لِما قارَنَها كَنِعمَ عُقبَى الكُرَما**) ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [غافر: ٧٦][5]، أو مضافَيْنَ لمضافٍ لما قارَنَها كقولِه[6]:

فَنِعْمَ ابنُ أخْتِ القَومِ غَيْرَ مُكَذَّبِ .....

وإنَّما لم ينَبِّهْ على هذا الثّالثِ لكونه بمنزلةِ الثّاني، وقد نبَّهَ عليه في «التَّسهيل»[7].

تنبيهات:

الأوَّلُ[8]: اشتراطُ كونِ الظاهرِ معرَّفًا بأل، أو مضافًا إلى المعرَّفِ بها، أو إلى المضافِ إلى المعرَّفِ بها، هو الغالب[9]، وأجاز بعضُهم أن يكونَ مضافًا إلى ضمير ما فيه «أل» كقولِه[10]:

---

[1] فأشبها بهذا حروف المعاني. انظر التَّسهيل ١٢٦، والمحصول ٣٥٧/١. وقد يُستعمَلانِ متصرّفينِ إذا لم يُرَدْ بهما المدحُ والذمُّ. انظر منهج السالك لأبي حيان ٣٨٦/١.

[2] انظر اللغات في نعم وبئس في الأصول ١١١/١، وشرح الجزولية للشلوبين ٩٠٣/٣-٩٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١، والمحصول ٣٥٩/١.

[3] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٩/٣، والحلبيات ١٢٦، وشرح المقدمة المحسبة ٣٨٢/٢.

[4] انظر معاني القرآن للزجاج ٧٨/١، و التَّسهيل ١٢٦. وهذه اللغة محكية عن الأخفش وأبي علي. انظر المرادي ٥٢٣/١.

[5] انظر الإيضاح العضدي ٨٣.

[6] قائله أبو طالب، والبيت له في المقاصد النحوية ١٥٠٥/٤، والتَّصريح ٩٥/٢، والخزانة ٧٢/٢، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢، وابن الناظم ٤٦٩، والارتشاف ٢٠٤٣/٤، والتذييل والتكميل ٨٤/١٠، والمرادي ٥٢٤/١، وإرشاد السالك ٥٧٢/١. وعجزه: زهير حسامًا مفردًا من حمائل.

[7] انظر التَّسهيل ١٢٦، وشرحه ٩/٣.

[8] هذا التنبيه أخذه الأشموني من المرادي بتصرف يسير. انظر المرادي ٥٢٥/١.

[9] ونص عليه سيبويه. انظر الكتاب ١٧٨/٢.

[10] البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٠٤٣/٤، والتذييل والتكميل ١٠٥/١٠، والمقاصد الشافية ٥٣١/٤، والمقاصد النحوية ١٥١١/٤، والهمع ٣٠/٥، والخزانة ٤١٦/٩.

فَنِعْمَ أخو الهَيْجا وَنِعْمَ شَبابُها .....

والصَّحيحُ أنَّه لا يُقاسُ عليه لقِلَّته[1].

وأجاز الفَرّاءُ[2] أن يكونَ مضافًا إلى نكرةٍ كقولِه[3]:

فَنِعْمَ صاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُمْ وَصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفّانا

ونُقِلَ إجازتُه عنِ الكوفيِّينَ[4] وابنِ السراجِ[5]، وخصَّه عامَّةُ الناسِ بالضَّرورةِ[6].

وزعمَ صاحبُ (البسيط)[7] أنَّه لم يَرِدْ نكرةً غيرَ مضافةٍ، وليسَ كذلك، بل وردَ، لكنَّه أقلُّ منَ المضافِ[8] نحو: نِعْمَ غُلامٌ أنْتَ،

---

[1] انظر الارتشاف ٢٠٤٣/٤، والهمع ٣٠/٥.

[2] انظر معاني القرآن ٥٧/١، والمرادي ٥٢٤/١، والمقاصد الشافية ٥٣٢/٤. وقد حكاه الأخفش عن العرب. انظر شرح التَّسهيل ١٠/٣، وابن الوردي ٢٢٤.

[3] البيت مختلف في نسبته، فهو لحسان بن ثابت في المقاصد الشافية ٥٣٢/٤، وليس في ديوان حسان، ولكثير بن عبد الله النهشلي أو لحسان بن ثابت في ابن يعيش ١٣١/٧، ولكثير بن عبد الله بن العزيزة أو لأوس بن مغراء في المقاصد النحوية ١٥١٧/٤، ولكثير بن عبد الله بن العزيزة أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت في إيضاح شواهد الإيضاح ١١٩/١، والخزانة ٤١٥/٩-٤١٧، وهو بلا نسبة في الإيضاح العضدي ٨٥، والبصريات ٦٤٠/١، والمرتجل ١٤١، والبديع ٤٩٢/١، والمقرَّب ٦٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١، والمحصول ٣٦٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٤، والتذييل والتكميل ١٠٣/١٠، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٩١/١، والهمع ٣٦/٥.

[4] انظر الهمع ٣٦/٥.

[5] انظر التذييل والتكميل ١٠٢/١٠، والمرادي ٥٢٤/١. ولم أجد في الأصول ما يُصحِّحُ هذا النقلَ عن ابنِ السراج، وقد نقلَ ابنُ الأثيرِ عنِ ابنِ السراجِ أن هذا ممّا لا يُعرَّجُ عليه، والذي يظهر أن مَنْ نقلَ عنِ ابنِ السراجِ الجوازَ متوهِّمٌ، وذلك أنَّ ابنَ السرّاج قال: ((وتقول: نعم غلامُ الرجلِ زيدٌ، ونعم غلامَ رجلٍ زيدٌ؛ فما أضفته إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، وما أضفته إلى النكرة بمنزلة النكرة)) فظنَّ مَنْ لم يتأمّلِ العبارةَ أنه عنى: ونعم غلامُ رجلٍ زيدٌ، فنقل عنه الجوازَ. انظر الأصول ١١٩/١، والبديع ٤٩٢/١.

[6] وهو مذهب الجمهور، وحُكيت إجازته أيضًا عن الأخفش، وهو ظاهر كلام ابن خروف، وذهب ابن إياز إلى أنه شاذّ. انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢، والمقرب ٦٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١، وشرح التَّسهيل ١٠/٣، والمحصول ٣٦٥/١، والهمع ٣٦/٥.

[7] هو ابن أبي الربيع، وقد ذكر قوله في التذييل والتكميل ١٠٤/١٠، والمرادي ٥٢٤/١، والخزانة ٤١٦/٩.

[8] ولم يجزه إلا الأخفش. انظر شرح عمدة الحافظ ٧٨٨، وابن الوردي ٢٢٤.

.... وَنِعْمَ نِيمُ[1]

وقد جاءَ ما ظاهرُه أنَّ الفاعلَ عَلَمٌ أو مضافٌ إلى عَلَمٍ[2]، كقولِ بعضِ العبادلة[3]: ((بئسَ عبدُ اللهِ أنا إن كانَ كذا))، وقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[4]: ((نِعْمَ عَبْدُ اللهِ هَذا))، وكقولِه[5]:

بِئْسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا جارَهُمْ لَحْمًا وَحِرْ

وكأنَّ الذي سهَّلَ ذلك كونُه مضافًا في اللفظِ إلى ما فيه «أل»، وإن لم تكنْ معرِّفةً.

وأجازَ المُبرِّد[6] والفارسيُّ[7] إسنادَ (نعم) و(بئس) إلى (الذي)، نحوَ: نعمَ الذي آمنَ زيدٌ، كما يُسنَدانِ إلى ما فيه «أل» الجنسيةُ، ومنعَ ذلك الكوفيُّونَ[8] وجماعةٌ منَ البصريِّينَ[9]، وهو القياسُ؛ لأنَّ كلَّ ما كان فاعلًا لنِعْمَ وبِئْسَ وكان فيه «أل» كانَ مفسِّرًا للضميرِ المستترِ فيهما إذا نُزِعَتْ منه، و(الذي) ليسَ كذلك.

---

[1] قطعة من بيت قائله تأبط شرًا، والبيت له في ديوانه ٢٠٢، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٧٨٩، وشرح التَّسهيل ١٠/٣، واللسان (ن و م)، والتذييل والتكميل ١٠٢/١٠، والمرادي ٥٢٥/١، وابن الوردي ٢٢٤، وتمهيد القواعد ٢٥٣٧/٥، والخزانة ٤١٦/٩. وتتمته: نياف القرط غراء الثنايا وريدٌ للنساء.

[2] وهو مؤولٌ عندَ البصريينَ، ولا يُقاسُ عليه، وقد نصَّ سيبويهِ والسيرافيُّ على منعه، وخالفَ في ذلك الجرميُّ، فأجاز القياسَ، وعدَّه ابنُ مالكٍ نادرًا. انظر الكتاب ١٧٨/٢، والأصول ١٢٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١١/٣، والبصريات ٨٣٣/٢، والتَّسهيل ١٢٧، والارتشاف ٢٠٥٣/٤، والهمع ٤٠/٥.

[3] هذا ما حكاه ابنُ مالكٍ وتابعه عليه أبو حيان والمراديُّ والشاطبيُّ، وقد بحثتُ عنِ الحديث، فوجدته عن الملاعنة، ولم يلاعنْ أحدٌ منَ العبادلةِ زوجَه، وعلى هذا فالحديثُ ليسَ عن أحدِ العبادلة، وعبدُ الله في الحديثِ ليس علمًا معيّنًا، وإنما مضافٌ إلى لفظِ الجلالة بمنزلة اسم الجنس، وهو— وإن كان علمًا— كثرت إضافةُ فاعل نعم وبئس إليه في الحديث، فليس بعجيب أن يجيزه الجرميُّ، وقد كان محدِّثًا. انظر معجم الطبراني الكبير ١١٧/٦ برقم (٥٦٨٤)، وشرح التَّسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٢٤/١٠، والمقاصد الشافية ٥٣١/٤.

[4] أخرج هذا اللفظَ الإمامُ أحمدُ عن أبي هريرة بسند حسن، والمشار إليه في الحديث خالد بن الوليد. انظر فضائل الصحابة ٨١٧/٢ برقم (١٤٨٣)، ومسند الإمام أحمد ٣٣٦/١٤ برقم (٨٧٢٠)، وشرح التَّسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٢٤/١٠، والمقاصد الشافية ٥٣١/٤.

[5] البيت بلا نسبة في المعاني الكبير لابن قتيبة ٣٨١/١، والمذكر والمؤنث للأنباري ٩٣/٢، والارتشاف ٢٠٥٣/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٩٢/١، وتمهيد القواعد ٢٥٦٣/٥، والمقاصد النحوية ١٥١٨/٤، والهمع ٤٠/٥.

[6] انظر المقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١١٣/١.

[7] انظر شرح التَّسهيل ١١/٣.

[8] انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/١، والمرادي ٥٢٥/١.

[9] كالمازني وابن السراج. انظر الأصول ١١٣/١ و ٣٠٩/٢.

قال في «شرح التَّسهيل»[1]: «ولا ينبغي أن يُمنَعَ؛ لأنَّ (الذي) جُعِلَ بمنزلة الفاعل، ولذلك اطَّردَ الوَصْفُ به».

الثّاني[2]: ذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّ «أل» في فاعل (نعم) و(بئس) جنسيَّةٌ، ثمَّ اختلفوا؛ فقيلَ: حقيقةً؛ فإذا قُلتَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فالجنسُ كلُّه ممدوحٌ، وزيدٌ مُنْدَرِجٌ تحتَ الجنسِ؛ لأنَّه فَرْدٌ من أفراده[3]، ولهؤلاء في تقريره قولانِ:

أحدُهما: أنَّه لما كانَ الغرضُ المبالغةَ في إثبات المدحِ للمدوح، جَعَلَ المَدْحَ للجنس الذي هو منهم؛ إذِ الأبلغُ في إثباتِ الشيءِ جَعْلُه للجنسِ حتَّى لا يُتوهَّمَ كونُه طارئًا على المخصوصِ.

والثّاني: أنَّه لما قصَدوا المبالغةَ عدَّوا المدحَ إلى الجنسِ مبالغةً، ولم يقصدوا غيرَ مدحِ زيدٍ، فكأنَّه قيلَ: ممدوحٌ جنسُه لأجله.

وقيلَ: مجازًا؛ فإذا قلتَ: نعمَ الرجلُ زيدٌ، جعلْتَ زيدًا جميعَ الجنسِ مبالغةً، ولم تقصِدْ غيرَ مدحِ زيدٍ.

وذهبَ قومٌ إلى أنَّها عهديةٌ، ثمَّ اختلفوا؛ فقيلَ: المعهودُ ذهنيٌّ[4] كما إذا قيلَ: اشتَرِ اللَّحمَ، ولا تريدُ الجنسَ ولا معهودًا تقدَّمَ، وأراد بذلك أن يقعَ إبهامٌ، ثمَّ يأتي التفسيرُ بعده تفخيمًا للأمر.

وقيلَ: المعهودُ هو الشخصُ الممدوحُ[5]؛ فإذا قلت: زيدٌ نعمَ الرَّجُلُ، فكأنَّك قلت: زيد نعم هو.

واستدلَّ هؤلاءِ بتثنيتِه وجمعِه، ولو كان عبارةً عنِ الجنسِ لم يَسُغْ فيه ذلك، وقد أُجِيْبَ عن ذلك على القولِ بأنَّها للاستغراقِ بأنَّ المعنى أنَّ هذا المخصوصَ يَفْضُلُ أفرادَ هذا الجنسِ إذا مُيِّزُوا رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ، أو رجالًا رجالًا، وعلى القولِ بأنَّها للجنسِ مجازًا بأنَّ كلَّ واحدٍ منَ الشخصينِ كأنَّه على حِدَتِه جنسٌ؛ فاجتمع جنسانِ فثُنِّيا.

---

[1] شرح التَّسهيل ٣/١١.

[2] هذا التنبيهُ أخذه الأشمونيُّ من المراديِّ بتصرف يسير. وانظر في المسألة الكتاب ٢/١٧٧، والمقتضب ٢/١٤١- ١٤٢، والأصول ١/١١١، وحروف المعاني والصفات ١٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١١، والمرتجل ١٤٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٥٩٣، واللباب ١/١٨٣، وتوجيه اللمع ٣٩٠، وابن يعيش ٧/١٣٠، واللمحة ١/٤٠٧، والكناش ٢/٥٣، والارتشاف ٤/٢٠٤٣، والتذييل والتكميل ١٠/٨٤–٩٣، والمرادي ١/٥٢٦، والتّصريح ٢/٩٥، والهمع ٥/٣٠.

[3] وهذا مذهب سيبويه والجمهور، واختاره ابن الصائغ. انظر الكتاب ٢/١٧٧، واللمحة ١/٤٠٧، والتذييل والتكميل ١٠/٨٤.

[4] واختار هذا القول أبو الفداء. انظر الكناش ٢/٥٣.

[5] وهو مذهب ابن ملكون والجواليقي. انظر الارتشاف ٤/٢٠٤٣، والمساعد ٢/١٢٦، والتصريح ٢/٩٥.

الثّالثُ[1]: لا يَجوزُ اتّباعُ فاعلِ (نعم) و(بئس) بتوكيدٍ معنويٍّ. قال في «شرح التَّسهيل»[2]: باتِّفاقٍ، وأمّا التوكيدُ اللفظيُّ فلا يَمتنعُ، وأمّا النعتُ فمنعَه الجمهورُ[3]، وأجازه أبو الفتحِ[4] في قولِه[5]:

لَعَمْرِي وَما عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيّنٍ لَبِئْسَ الفَتَى المَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حاتِمُ

قال في «شرح التَّسهيل»[6]: وأمّا النعتُ فلا ينبغي أن يُمنَعَ على الإطلاقِ، بل يُمْنَعُ إذا قُصِدَ به التَّخصيصُ معَ إقامةِ الفاعلِ مُقامَ الجنسِ؛ لأنَّ تخصيصَه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد، وأمّا إذا تُؤوِّل بالجامع لأكملِ الفضائلِ فلا مانعَ من نعتِه حينئذٍ؛ لإمكان أن يُرادَ بالنعتِ ما أُريدَ بالمنعوت، وعلى هذا يُحمَلُ قولُ الشاعرِ[7]:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنْتَ إذا هُمُ .....

وحَمَلَ أبو عليٍّ[8] وابنُ السَّرّاجِ[9] مثلَ هذا على البدلِ، وأبيا النعتَ، ولا حجَّة لهما. اهـ.

وأمّا البدلُ والعطفُ فظاهرُ سكوتِه في «شرح التَّسهيل» عنهما جوازُهما، وينبغي ألّا يجوزَ منهما إلّا ما

---

[1] هذا التنبيهُ أخذه الأشمونيُّ منَ المراديِّ بتصرفٍ يسير. انظر المرادي ٥٢٧/١.

[2] شرح التَّسهيل ٩/٣- ١٠.

[3] انظر التذييل والتكميل ١٠٠/١٠. وقد نقل ابنُ هشام أنَّ غيرَ ابنِ السراج وأبي علي أجازَ النعتَ، وهو خلافُ ما ذكر أبو حيان والأشموني. انظر المغني ٧٦٥.

[4] وقد نقلَ ابنُ الأثيرِ تجويزَ النعتِ عن أبي علي، ونقلَ السيوطيُّ أنَّ ابنَ السّراج وأبا عليٍّ على ذلك، وظاهرُ ما في (الأصول) منعُ النعتِ، ونقل ابنُ مالك عن أبي علي أنه أبى النعتَ. انظر الأصول ١٢٠/١، و البديع ٤٩٠/١، وشرح التَّسهيل ١٠/٣، والهمع ٣١/٥.

[5] قائله يزيد بن قنافة، والبيت له في شرح الحماسة للفارسي ١٨٧/٣، وللتبريزي ١٩٧/٢، والمقاصد النحوية ١٥١٠/٤، والخزانة ٤٠٥/٩، وهو بلا نسبة في المراديِّ ٥٢٧/١، و الهمع ٣١/٥.

[6] انظر شرح التَّسهيل ١٠/٣.

[7] قائله زهير بن أبي سلمى، والبيت له في ديوانه ٢٧٥، والمقاصد النحوية ١٥٢٠/٤، وشرح شواهد المغني ٩١٥/٢، والخزانة ٤٠٤/٩، وهو بلا نسبة في الأصول ١٢٠/١، و البديع ٤٩٠/١، وشرح التَّسهيل ١٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٢/٤، والتذييل والتكميل ١٠٠/١٠، و المرادي ٥٢٧/١، والمغني ٧٦٥، وتمهيد القواعد ٢٥٣٦/٥. وعجزه: حضروا لدى الحجرات نار الموقد.

[8] انظر البديع ٤٩٠/١، وشرح التَّسهيل ١٠/٣.

[9] انظر الأصول ١٢٠/١، وشرح التَّسهيل ١٠/٣، والهمع ٣١/٥.

تباشِرُه (نعم)[1].

[٤٨٧- ويَرْفَعانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَـ نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ]

(**وَيَرفَعانِ**) أيضًا على الفاعليةِ (**مُضمَرًا**) مُبهَمًا (**يُفَسِّرُه مُمَيِّزٌ كَنِعمَ قَومًا مَعشَرُه**)، وقولِه[2]:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نائِبَةٌ إِلَّا وَكانَ لِمُرْتاعٍ بِها وَزَرا

وقولِه[3]:

لَنِعْمَ مَوئِلًا المَولَى إذا حُذِرَتْ بَأْساءُ ذِي البَغْيِ واسْتِيْلاءُ ذِي الإحَنِ

وقولِه[4]:

نِعْمَ امْرَأَيْنِ حاتِمٌ وَكَعْبُ

كِلاهُما غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

ونحوِ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله[5]:

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي في عَومَرَهْ

بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهْ

ففي كلٍّ مِنْ (نعم) و(بئس) ضميرٌ هو الفاعلُ. ولهذا الضَّميرِ أحكامٌ[6]:

الأوَّلُ: أنَّه لا يَبرُزُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ؛ استغناءً بتثنيةِ تمييزِه وجمعِه، وأجازَ ذلك قومٌ منَ الكوفيِّينَ[7]،

---

[1] انظر التذييل والتكميل ١٠/١٠٠، والمرادي ١/٥٢٧.

[2] البيت منسوب إلى زهير بن أبي سلمى في التَّصريح ٢/٩٥، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١/١٦٣ و ٢/١٦٩، والارتشاف ٢/٩٤٥، والتذييل والتكميل ١٠/١٠٦، وأوضح المسالك ٣/٢٧٥، وشرح الشذور ١٩٤، والتَّصريح ١/٣٩٢.

[3] البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٧٨٢، وشرح التَّسهيل ٣/٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٦، وابن الناظم ٤٦٩، واللمحة ١/٤٠٨، والتذييل والتكميل ١٠/١٠٦، وابن عقيل ٣/١٦٢، والمقاصد النحوية ٥/١٥٠٧.

[4] الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٧٨٢.

[5] الرجز بلا نسبة في الاشتقاق ١٥، وجمهرة اللغة (ع م ر)، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٥، وشرح التَّسهيل ٣/١٣، والتذييل والتكميل ١٠/٩٤، وابن عقيل ٣/١٦٢، وتمهيد القواعد ٥/٢٥٤١، والمقاصد النحوية ٥/١٥٢٦.

[6] أخذها الأشموني من المرادي بتصرف يسير. انظر المرادي ١/٥٢٨.

[7] انظر التذييل والتكميل ١٠/١٢٣، والمرادي ١/٥٢٨، وشرح التَّسهيل له ٦٣١.

وحكاه الكسائيُّ[١] عنِ العربِ، ومنه قولُ بعضِهم: مررتُ بقومٍ نِعمُوا قومًا، وهذا نادر[٢].

الثّاني: أنَّه لا يُتبعُ، وأمّا نحوُ: نِعْمَ هُم قومًا أنتم؛ فشاذٌّ[٣].

الثّالثُ: أنَّه إذا فُسِّر بمؤنَّثٍ لحقَتْه تاءُ التَّأنيثِ، نحوُ: نِعمَتِ امرأةً هندٌ، هكذا مثَّله في «شرح التَّسهيل»[٤]. وقال ابنُ أبي الربيعِ[٥]: لا تَلْحَقُ، وإنَّما يُقالُ: نِعْمَ امرأةً هندٌ؛ استغناءً بتأنيثِ المفسِّرِ. ونصَّ خطّاب[٦] على جوازِ الأمرينِ، ويُؤيّدُ الأوَّلَ قولُه: ((فبِها ونِعمَتْ))[٧].

الرّابعُ: ذهبَ القائلونَ بأنَّ فاعلَ (نعم) الظاهرَ يُرادُ به الشَّخْصُ إلى أنَّ المُضْمَر كذلك؛ وأمّا القائلونَ بأنَّ الظاهرَ يُرادُ به الجنسُ فذهبَ أكثرُهم إلى أنَّ المُضْمَر كذلك، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ المُضْمَرَ للشَّخص؛ قالَ: لأنَّ المُضْمَرَ على التفسيرِ لا يكونُ في كلامِ العربِ إلا شخصًا[٨].

ولمفسِّرِ هذا الضَّميرِ شُروطٌ[٩]:

الأوَّلُ: أن يكونَ مؤخَّرًا عنه؛ فلا يجوزُ تقديمُه على (نعم) و(بئس)[١٠].

الثّاني: أنْ يَتقدَّمَ على المخصوصِ؛ فلا يجوزُ تأخيرُه عنه عندَ جميعِ البصريِّينَ[١١]، وأمّا قولُهم: (نِعْمَ

---

[١] انظر أمالي ابن الشجري ٣٩٠/٢، والإنصاف ٩٠، والتذييل والتكميل ١٢٣/١٠، والمقاصد الشافية ٥٣١/٤.

[٢] نصَّ على ندرته ابنُ مالك، ومنعه المبردُ وابنُ السراج. انظر المقتضب ١٤٩/٢، والأصول ١١٧/١- ١١٨، والتَّسهيل ١٢٧.

[٣] انظر الأصول ١٢٠/١، والارتشاف ٢٠٤٩/٤.

[٤] واختاره ابن هشام في المغني، لكنَّ الأجودَ عدمُ إدخالها. انظر شرح التَّسهيل ٢٠/٣- ٢١، وشرحه للمرادي ٦٣٤، والمغني ٦٣٨.

[٥] انظر التذييل والتكميل ١١٤/١٠، والارتشاف ٢٠٥٠/٤.

[٦] انظر الارتشاف ٢٠٥٠/٤، والمرادي ٥٢٨/١. وقد نص على هذا ابن جني. انظر اللمع ١٤١.

[٧] هو جزء من حديث رواه الإمام أحمد وغيره عن سمرة رضي الله عنه. انظر الكتاب ١١٦/٤، ومسند الإمام أحمد ٢٨٠/٣٣ برقم (٢٠٠٨٩)، وأدب الكاتب ٤١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١.

[٨] انظر التذييل والتكميل ١٠٩/١٠، والمرادي ٥٢٨/١.

[٩] أخذها الأشموني من المراديِّ بتصرفٍ يسيرٍ. انظر المرادي ٥٢٩/١.

[١٠] انظر المقتضب ١٤١/٢.

[١١] انظر المقتضب ١٤٩/٢، والأصول ١١٤/١ و ١١٧- ١١٨.

زَيْدٌ رجلًا) فنادرٌ[1].

الثّالثُ: أن يكونَ مطابقًا للمخصوصِ في الإفرادِ وضِدَّيْهِ والتَّذكيرِ وضِدِّه[2].

الرّابعُ: أن يكونَ قابلًا لـ«أل»؛ فلا يُفَسَّرُ بمثلٍ وغيرٍ وأيٍّ وأَفْعَلَ التَّفضيلِ؛ لأنَّه خَلفٌ من فاعلٍ مقرونٍ بأل، فاشتُرِطَ صَلاحيَتُه لها[3].

الخامسُ: أن يكونَ نكرةً عامَّةً، فلو قلتَ: (نعمَ شمسًا هذه الشمسُ) لم يَجُزْ؛ لأنَّ الشمسَ مفردٌ في الوجودِ، فلو قلتَ: (نعمَ شمسًا شمسُ هذا اليومِ) لجاز، ذكرَه ابنُ عصفورٍ[4]، وفيه نظر.

السادسُ: لُزومُ ذِكْرِه كما نصَّ عليه سيبويهِ[5]، وصحَّحَ بعضُهم أنَّه لا يجوزُ حذفُه، وإنْ فُهِمَ المعنى، ونصَّ بعضُ المغاربةِ على شذوذِ (فبها ونِعْمَتْ)[6]، وقال في «التَّسهيل»[7]: لازمٌ غالبًا؛ استظهارًا على نحوِ: (فبها ونِعْمَتْ)، وممَّنْ أجازَ حذفَه ابنُ عصفورٍ[8].

تنبيهٌ[9]:

ما ذُكِرَ من أنَّ فاعلَ (نعم) يكون ضميرًا مستترًا فيها هو مذهبُ الجمهورِ[10]، وذهبَ الكسائيُّ[11] إلى أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد النَّكرةِ المنصوبةِ فاعلُ (نعم) والنَّكرةَ عندَه منصوبةٌ على الحالِ، ويجوزُ عندَه أن تتأخَّرَ، فيُقال: نعمَ زيدٌ رجلًا، وذهبَ الفَرّاءُ[12] إلى أنَّ الاسمَ المرفوعَ فاعلٌ كقول الكسائيِّ، إلا أنَّه جَعلَ النَّكرةَ المنصوبةَ تمييزًا منقولًا، والأصلُ في قولك: نِعْمَ رجلًا زيدٌ، نعمَ الرَّجلُ زيدٌ، ثمَّ نُقِلَ الفعلُ إلى الاسمِ الممدوح

---

[1] وهو جائزٌ عندَ الكسائيِّ، وقبيحٌ عندَ الفراءِ، وألمح ابنُ السراجِ إلى عدمِ إجازتِه. انظر الأصول ١١٧/١، وشرح التَّسهيل ٨/٣ و ١٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٩/٤، والارتشاف ٢٠٤٨/٤.

[2] انظر المرادي ٥٢٩/١.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/١، وشرح التَّسهيل ١٢/٣، وللمرادي ٦٢٧.

[4] انظر المقرب ٦٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٢/١ -٦٠٣.

[5] انظر الكتاب ١٧٧/٢.

[6] انظر الارتشاف ٢٠٥٠/٤.

[7] التَّسهيل ١٢٧.

[8] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٢/١، والمقرب ٦٦/١.

[9] انظره في المرادي ٥٣٠/١.

[10] وهو مذهب سيبويه. انظر الكتاب ١٧٧/٢-١٧٨، والارتشاف ٢٠٤٨/٤.

[11] انظر التذييل والتكميل ١٠٧/١٠، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٨٩/١، والمغني ٦٣٥، والمساعد ١٢٩/٢.

[12] انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، والارتشاف ٢٠٤٨/٤، والمساعد ١٣٢/٢.

فقيلَ: نِعْمَ رجلًا زيدٌ، ويَقبحُ عندَه تأخيرُه؛ لأنَّه وقعَ موقعَ (الرجل) المرفوعِ وأفادَ إفادتَه. والصَّحيحُ ما ذهبَ إليه الجمهورُ لوجهينِ[1]:

أحدُهما: قولُهم: نعم رجلًا أنتَ[2]، وبئسَ رجلًا هو[3]؛ فلو كانَ فاعلًا لاتّصلَ بالفعل.

الثّاني: قولُهم: نعمَ رجلًا كانَ زيدٌ، فأعملوا فيه الناسخَ.

[٤٨٨- وجَمْعُ تَمْيِيزٍ وفاعِلٍ ظَهَرْ فِيْهِ خِلافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ]

(**وَجَمعُ تَمييزٍ وَفاعِلٍ ظَهَر فِيهِ خِلافٌ عَنهُمُ**)؛ أيْ: عنِ النُّحاةِ (**قَدِ اشتَهَر**)، فأجازَه المُبرِّد[4] وابنُ السَّراجِ[5] والفارسيُّ[6] والنّاظمُ[7] وولدُه[8]، وهو الصَّحيحُ[9]؛ لوروده نظمًا ونثرًا، فمنَ النظمِ قولُه[10]:

نِعْمَ الفَتاةُ فَتاةً هِنْدُ لَو بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أو بِإيْماءِ

وقولُه[11]:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا، وَأُمُّهُمُ زَلّاءُ مِنْطِيقُ

وقولُه[12]:

..... فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أبِيكَ زادا

---

[1] انظر التذييل والتكميل ١٠/١٠٧.

[2] انظر الأصول ١/١١٤.

[3] انظر التعليقة ١/٣٢٤.

[4] انظر المقتضب ٢/١٤٨ و ١٥٠، وشرح التَّسهيل ٣/١٤.

[5] انظر الأصول ١/١١٧، والارتشاف ٤/٢٠٥١، والتَّصريح ٢/٩٥.

[6] انظر الإيضاح ٨٨، والحلبيات ٢٣٤.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٣/١٤ -١٥.

[8] انظر ابن الناظم ٤٧١.

[9] وقد اختار مذهبهم الجرجاني والزمخشري وابن الخشاب وابن الأثير. انظر المقتصد ١/٣٧٢، والمفصل ٣٦٢، والمرتجل ١٤٢، والبديع ١/٤٨٨.

[10] تقدم تخريجه صـ٥٤١.

[11] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ١٩٢، وتهذيب اللغة (ن ط ق)، والمقرب ١/٦٨، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٧، واللسان (ن ط ق)، والمقاصد النحوية ٤/١٥٠٨، والتَّصريح ٢/٩٦، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣/١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧، وابن الناظم ٤٧٠، والمرادي ١/٥٣١، وابن عقيل ٣/١٦٤، وابن الجزري ٢١٥، والبهجة المرضية ٢/٣٥.

[12] تقدم تخريجه صـ٥٤٠. وصدره: تزوَّد مثل زاد أبيك فينا.

ومنَ النَّثرِ ما حُكيَ منْ كلامِهم[1]: (نِعمَ القتيلُ قتيلًا أصلحَ بينَ بكرٍ وتغلبَ)، وقد جاءَ التَّمييزُ حيثُ لا إبهامَ يرفعُه لمجردِ التوكيدِ كقولِه[2]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيانِ البَرِيَّةِ دِيْنا

ومنعَهُ سيبويهِ[3] والسِّيرافيُّ[4] مُطلقًا، وتأوَّلا ما سُمِعَ، وقيل[5]: إنْ أفادَ معنًى زائدًا جازَ، وإلّا فلا، كقولِه[6]:

..... فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهامِي

وقولِه[7]:

وَقائِلةٍ نِعْمَ الفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى .....

أي: من متفتٍّ؛ أي: كريم، وفي الأثرِ[8]: ((نِعمَ المرءُ منْ رجلٍ لم يطَأْ لَنا فِراشًا، ولم يَفْتِشْ لَنا كَنَفًا مُنْذُ أتانا))؛ وصحّحه ابن عصفورٍ[9].

[٤٨٩- وما مُمَيِّزٌ وقِيلَ فاعِلُ فِي نَحْوِ نِعْمَ ما يَقُولُ الفاضِلُ]

(**وَما**) في موضعِ نصبٍ (**مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فاعِلُ**)، فهي في موضعِ رفعٍ، وقيلَ: إنَّها المخصوصُ، وقيلَ: كافّةٌ (**في نَحوِ: نِعمَ ما يَقُولُ الفاضِلُ**)؟ و﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

فأمّا القائلونَ بأنَّها في موضعِ نصبٍ على التَّمييزِ فاختلفوا على ثلاثةِ أقوالٍ:

---

[1] هذا من كلام الحارث بن عباد، قاله عندما قتل مهلهل ابنه بجيرًا. انظر أمالي القالي ١٣١/٢، وفصل المقال ٣٠٥.

[2] قائله أبو طالب، والبيت له في تهذيب اللغة (ك ف ر)، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٨، و شرح التَّسهيل ١٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢، و اللسان (ك ف ر)، والمقاصد النحوية ١٥٠٩/٤، والتَّصريح ٩٦/٢، والخزانة ٧٦/٢ و ٣٩٧/٩، وهو بلا نسبة في ابن الناظم ٤٧١، والمرادي ٥٣٠/١، والمقاصد الشافية ٥١٩/٤.

[3] انظر الكتاب ١٧٦/١ -١٧٧، وعلل النحو ٢٩٣.

[4] انظر شرح الكتاب له ٣٧٤/١.

[5] هو قول بعض المغاربة. انظر الارتشاف ٢٠٥١/٤.

[6] تقدم تخريجه صـ٥٣٥، وصدره: تخيره فلم يعدل سواه.

[7] قائله كروس بن حصن، والبيت له في اللسان (ب ر م)، والتذييل والتكميل ١١٩/١٠، والمقاصد النحوية ١٥٢٩/٤، وهو بلا نسبة في المرادي ٥٣٢/١. وصدره: إذا المرضع العوجاء جال بريمها.

[8] هذا من كلام زوجة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أخرجه البخاريُّ وغيرُه، وفيه: نعم الرجل. انظر صحيح البخاري ١٩٦/٦ برقم (٥٠٥٢)، والمرادي ٥٣١/١، والمقاصد الشافية ٥١٦/٤.

[9] وافقَ ابنُ عصفورٍ سيبويهِ في شرح الجمل، وذهب إلى التفصيل في المقرّب، لكنه منعَ التمييزَ، وأعرب المنصوبَ حالًا مؤكدة. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١، والمقرب ٦٨/١.

الأوَّلُ: أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ بالفعلِ بعدَها، والمخصوصُ محذوفٌ[١]، وهو مذهبُ الأخفشِ[٢] والزَّجّاجيِّ[٣] والفارسيِّ في أحدِ قولَيه[٤] والزمخشريِّ[٥] وكثيرٍ منَ المتأخِّرينَ[٦].

والثّاني: أنَّها نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، والفعلُ بعدها صفةٌ لمخصوصٍ محذوفٍ؛ أي: شيءٌ[٧].

والثّالثُ: أنَّها تمييزٌ، والمخصوصُ (ما) أخرى موصولةٌ محذوفةٌ، والفعلُ صلةٌ لما الموصولةِ المحذوفةِ، ونُقِلَ عنِ الكسائيِّ[٨].

وأمّا القائلونَ بأنها الفاعلُ فاختلفوا على خمسةِ أقوالٍ:

الأوَّلُ: أنَّها اسمٌ معرفةٌ تامٌّ؛ أي: غيرُ مفتقرٍ إلى صلةٍ، والفعلُ صفةٌ لمخصوصٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: نعمَ الشيءُ شيءٌ فعلتُ، وقال به قومٌ منهم ابنُ خروفٍ[٩]، ونقلَه في «التَّسهيل»[١٠] عن سيبويهِ[١١] والكسائيِّ[١٢].

والثّاني: أنَّها موصولةٌ، والفعلُ صلتُها، والمخصوصُ محذوفٌ، ونُقِلَ عنِ الفارسيِّ[١٣].

---

[١] هذا صحيحٌ في مثلِ (بئسما صنعت) وليس في مثل (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا) فقد عدَّ أبو علي والزمخشريُّ المصدرَ المؤولَ (أن يكفروا) مخصوصًا. انظر التعليقة ١١٠/١، والكشاف ١٦٥/١ و ١٦١/٢.

[٢] هذا منقولٌ عنه، ولم يصرِّحْ في المعاني بأنها موصوفةٌ، وقد قوَّى قولَه النَّحاسُ. انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩/١ و ١٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ٦٨/١، والارتشاف ٢٠٤٤/٤، والمرادي ٥٣٣/١.

[٣] كذا في النسخ التي بين يدي، ونُسب هذا القول في الارتشاف والمرادي للزجاج، وهو ظاهر كلامه. انظر معاني القرآن للزجاج ١٧٣/١، والارتشاف ٢٠٤٥/٤، والمرادي ٥٣٣/١.

[٤] انظر التعليقة ٩/١ و ١١٠.

[٥] انظر الكشاف ١٦٥/١.

[٦] انظر المرادي ٥٣٣/١.

[٧] نَسَبَ ابنُ الناظمِ هذا القولَ لأكثر النحويين. انظر ابن الناظم ٤٧٢.

[٨] وأرى أن الصواب في مذهب الكسائي غيره، كما سيأتي. وانظر شرح التَّسهيل ٩/٣ و ١٣، والارتشاف ٢٠٤٥/٤، والمرادي ٥٣٣/١، والمقاصد الشافية ٥٢٧/٤.

[٩] انظر ابن الناظم ٤٧٢، والمرادي ٥٣٣/١.

[١٠] التَّسهيل ١٢٦.

[١١] ونَسَبَ أبو حيان هذا القولَ إلى المحقِّقينَ من أصحابِ سيبويه. انظر الكتاب ٧٣/١، والتعليقة ٢٦٦/٢، والتَّسهيل ١٢٦، وشرحه ٩/٣، والارتشاف ٢٠٤٤/٤.

[١٢] وهذا الذي أراه صوابًا في بيان مذهب الكسائي على ما أوضحه الفراء ونقله من كلام الكسائي نفسه. انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/١، والتَّسهيل ١٢٦، وشرح التَّسهيل ٩/٣.

[١٣] وقد أنكره في البصريات ٦٤٢/١. وانظر شرح التَّسهيل ٩/٣، والارتشاف ٢٠٤٥/٤، والمرادي ٥٣٣/١.

والثّالثُ: أنَّها موصولةٌ، والفعلُ صلتُها، وهي فاعلٌ يُكتفى بها وبصلتها عنِ المخصوصِ، ونقلَه في «شرح التَّسهيل» عنِ الفَرّاءِ[1] والكسائيِّ[2].

والرّابعُ: أنَّها مَصْدريةٌ ولا حَذْفَ، والتَّقديرُ: نعم فِعْلُكَ، وإن كانَ لا يَحسُنُ في الكلام: نعم فِعْلُكَ، حتَّى يُقالَ: نِعمَ الفعلُ فعلُك، كما تقولُ: أظنُّ أنْ تقومَ، ولا تقولُ: أظنُّ قيامَك[3].

والخامسُ: أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ في موضعِ رفعٍ، والمخصوصُ محذوفٌ[4].

وأمّا القائلونَ بأنها المخصوصُ فقالوا: إنَّها موصولةٌ، والفاعلُ مستترٌ، و(ما) أخرى محذوفةٌ هي التَّمييزُ، والأصل: نعمَ ما ما صنعتَ، والتَّقديرُ: نعمَ شيئًا الذي صنعتَه، هذا قولُ الفرّاءِ[5]. وأمّا القائلونَ بأنها كافّةٌ فقالوا: إنَّها كفَّتْ (نعم) كما كفَّتْ (قلَّ) و(طال)[6]، فتصيرُ تدخلُ على الجملةِ الفعلية.

تنبيهات:

الأوَّلُ[7]: في (ما) إذا وَلِيَها اسمٌ نحوُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّها نكرةٌ تامَّةٌ في موضعِ نصبٍ على التَّمييزِ، والفاعلُ مضمَرٌ، والمرفوعُ بعدها هو المخصوصُ[8].

وثانيها: أنَّها معرفةٌ تامَّةٌ، وهي الفاعلُ، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويهِ[9]،

---

[1] انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/١، والمرادي ٥٣٣/١.

[2] نقلَ النحاسُ هذا عن الكسائيِّ، وهو قولٌ للفراء، وظاهرُ كلامِ الفراءِ أنه يخالفُ الكسائيَّ في المسألةِ، وقد حكى عنه القولَ الأولَ، فلعلَّ النحاسَ أخطأ في نقلِ مذهبِ الكسائيِّ، والله أعلم. انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٦٧/١، والمرادي ٥٣٣/١.

[3] وهو منقولٌ عنِ الفراءِ والفارسيِّ. انظر شرح التَّسهيل ٩/٣، والارتشاف ٢٠٤٥/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٢٥، والتَّصريح ٩٧/٢.

[4] انظر المرادي ٥٣٣/١.

[5] هذا القولُ للكسائيِّ كما تقدَّمَ، وقد أنكرَ الأزهريُّ على المراديِّ نسبته للفراء، والظاهرُ أنَّ المراديَّ إنما اتَّبعَ أبا حيان، فجاء الأشمونيُّ فتبِعَه. انظر الارتشاف ٢٠٤٥/٤، والمرادي ٥٣٣/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٢٥، والتَّصريح ٩٧/٢.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ٥٨/١، والارتشاف ٢٠٤٥/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٦٢٥.

[7] أخذ الأشموني هذه الفقرة من المرادي. انظر المرادي ٥٣٣/١.

[8] نسب أبو حيان هذا المذهبَ إلى البصريين، وهو قولُ أبي عليٍّ، واختاره الزمخشريُّ. انظر التعليقة ٩/١ و ٢٥٢/٢، والشيرازيات ٤٨٩/٢، والمفصل ١٨٦ و ٣٦٢، والارتشاف ٢٠٤٣/٤، والمقاصد الشافية ٥٢٦/٤.

[9] انظر الكتاب ٧٣/١، والمرادي ٥٣٤/١.

ونُقِلَ عنِ المُبرِّد[1] وابنِ السَّرّاجِ[2] والفارسيِّ[3]، وهو قولُ الفَرّاءِ[4].

وثالثُها: أن (ما) مركّبةٌ مع الفعلِ، ولا موضعَ لها منَ الإعرابِ، والمرفوعُ بعدها هو الفاعلُ، وقال به قومٌ، وأجازَه الفَرّاءُ[5].

الثّاني: الظاهرُ أنَّه إنَّما أرادَ الأوَّلَ من الثلاثةِ، والأوَّلَ منَ الخمسةِ؛ لاقتصارِه عليهما في «شرح الكافية»[6].

الثّالثُ: ظاهرُ عبارتِه هنا يُشيرُ إلى ترجيحِ القولِ الذي بدأ به، وهو أنَّ (ما) **مميِّزٌ**، وكذا عبارتُه في «الكافية»[7]، وذهبَ في «التَّسهيل»[8] إلى أنَّها معرفةٌ تامَّةٌ، وأنها الفاعلُ، ونقلَه عن سيبويهِ[9] والكسائيِّ[10].

[٤٩٠- ويُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا أو خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أبَدا]

(**وَيُذْكَرُ المَخصُوصُ**) بالمدح أو الذمِّ (**بَعدُ**)؛ أي: بعدَ فاعلِ (نعم) و(بئس)، نحو: نعمَ الرَّجلُ أبو بكرٍ، وبئسَ الرَّجلُ أبو لهبٍ، وفي إعرابِه حينئذٍ ثلاثةُ أوجهٍ: أن يكونَ (**مُبتَدَأً**) والجملةُ قبلَه خبرٌ، (**أو**) يكونَ (**خَبَرَ اسمٍ**) مبتدأ محذوفٍ (**لَيسَ يَبدُو أبَدا**)، أو مبتدأً خبرُه محذوفٌ وجوبًا. والأوَّلُ هو الصَّحيحُ ومذهبُ سيبويه[11]. قال ابن الباذشِ[12]:

---

[1] انظر المقتضب ١٤١/٢، والتذييل والتكميل ٩٥/١٠.

[2] انظر الأصول ١٢١/١، والتذييل والتكميل ٩٥/١٠، والجنى الداني ٣٣٨، والمساعد ١٢٦/٢.

[3] وهو خلافُ قوله في الشيرازيات والتعليقة. انظر الشيرازيات ٤٨٩/٢، والارتشاف ٢٠٤٤/٤، والمقاصد الشافية ٥٢٦/٤.

[4] هو قول له، وأجازَ غيرَه. انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/١-٥٨.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ٥٨/١، والارتشاف ٢٠٤٤/٤، والجنى الداني ٣٣٨.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ١١١١/٢-١١١٣.

[7] انظر شرح الكافية الشافية ١١٠٤/٢.

[8] التَّسهيل ١٢٦، وانظر شرحه ١٢/٣-١٣.

[9] وقد اتبع ابنَ مالك في ذلك ابنُ خروفٍ، وخالفَه فيه ابنُه. انظر ابن الناظم ٤٧٢.

[10] تقدم بيان مذهبه وتخريجه صـ٧٢٠.

[11] انظر الكتاب ١٧٦/٢ -١٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١، والتَّصريح ٩٧/٢.

[12] هو أبو الحسن علي بن أحمد، كان أوحدَ زمانه معرفةً وإتقانًا للعربية، صنَّف شروحًا لكتاب سيبويه والمقتضب والأصول والإيضاح والجمل والكافي للنحاس، توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمئة. انظر بغية الوعاة ١٤٢/٢. وانظر قوله في انظر التذييل والتكميل ١٣٤/١٠، والمرادي ٥٣٦/١، وتمهيد القواعد ٢٥٧٥/٥.

لا يُجيزُ سيبويه أن يكونَ المختصُّ بالمدحِ أو الذمِّ إلّا مبتدأً[1]، وأجاز الثّاني جماعةٌ منهم السِّيرافيُّ[2] وأبو عليٍّ[3] والصَّيمريُّ[4].

وذَكَرَ في «شرح التَّسهيل»[5] أنّ سيبويهِ أجازه، وأجازَ الثّالثَ قومٌ منهم ابنُ عصفورٍ[6]، قال في «شرح التَّسهيل»[7]: وهو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ هذا الحذفَ لازمٌ، ولم نجدْ خبرًا يَلزمُ حذفُه إلّا ومحلُّه مشغولٌ بشيءٍ يَسُدّ مسدَّه.

وذهبَ ابنُ كَيسانَ[8] إلى أنَّ المخصوصَ بدلٌ منَ الفاعلِ، ورُدَّ[9] بأنَّه لازمٌ، وليسَ البدلَ بلازمٍ، ولأنَّه لا يَصلُحُ لمباشرَةِ (نعم).

[٤٩١- وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَ العِلمُ نِعْمَ المُقْتَنَى والمُقْتَفَى]

(**وَإن يُقَدَّم مُشعِرٌ بِهِ**)، أي: بالمخصوصِ (**كَفَى**) عن ذِكْرِهِ (**كالعِلمُ نِعمَ المُقتَنَى والمُقتَفَى**) فالعلمُ مبتدأٌ قولًا واحدًا، والجملةُ بعدَه خبرُه، ويجوزُ دخولُ الناسخِ عليه نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[10] [ص: ٤٤]

---

[1] وإلى هذا ذهبَ ابنُ خروفٍ وابنُ الخباز وابنُ إيازٍ أيضًا، وذكر ابنُ خروفٍ أن نصَّ سيبويهِ فيه غموضٌ، وهو كذلك. انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢ والغرة المخفية ٤٧٤/٢، والمحصول ٣٦٦/١، والتَّصريح ٩٧/٢. وقد بيَّن الجرجانيُّ علَّةَ عدمِ ظهورِ العائدِ. انظر المقتصد ٣٦٧/١.

[2] انظر شرح الكتاب ١٠/٣، والمساعد ١٣٤/٢.

[3] انظر الإيضاح ٨٧، والمقتصد ٣٦٧/١. لكنه قوَّى القولَ بأنَّه مبتدأ. انظر البصريات ٨٤٦/٢.

[4] انظر التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١. وهو مذهبُ الجمهور، ومنهم الجرميُّ والمبردُ والزجاجُ وابنُ السراجِ وابنُ جني وغيرُهم. انظر المقتضب ١٣٩/٢، ومعاني القرآن للزجاج ١٧٢/١، والأصول ١١٢/١، واللمع ٢٢٢، والارتشاف ٢٠٥٤/٤، والتَّصريح ٩٧/٢.

[5] شرح التَّسهيل ١٦/٣-١٧.

[6] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١.

[7] شرح التَّسهيل ١٧/٣.

[8] انظر المقرب ٦٩/١، والمرادي ٥٣٦/١، والهمع ٤١/٥.

[9] نُسِبَ مَنْعُ هذا الوجهِ إلى ابن بابشاذ، ونُسِبَ الردُّ إلى لأندلسيِّ. انظر الغرة المخفية ٤٧٧/٢، والمحصول ٣٧٢/١، والمقاصد الشافية ٥٣٩/٤.

[10] انظر ابن الناظم ٤٧٣.

وقولِه[1]:

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللهِ نِعْـ ـمَ أخُو النَّدَى وابْنُ العَشِيرَهْ

وقولِه[2]:

إذا أرْسَلُوني عِنْدَ تَعْذِيْرِ حاجةٍ أُمارِسُ فِيها كُنْتُ نِعْمَ المُمارِسُ

تنبيهان:

الأوَّلُ[3]: تُوهِمُ عبارتُه هنا وفي «الكافية»[4] أنَّه لا يجوزُ تقديمُ المخصوصِ، وأنَّ المُتقدّمَ ليس هو المخصوصُ، بل مُشعِرٌ به، وهو خلافُ ما صرَّح به في «التَّسهيل»[5].

الثّاني[6]: حقُّ المخصوصِ أمرانِ: أَنْ يكونَ مختصًّا، وأن يَصلُحَ للإخبارِ به عنِ الفاعلِ موصوفًا بالمدحِ بعدَ (نعم) وبالذمِّ بعد (بئس)، فإنْ بايَنَه أُوِّل[7] نحو: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: مثلُ الذينَ كذّبوا. اهـ.

[٤٩٢ـ واجْعَل كَـبِئْسَ ساءَ واجْعَلْ فَعُلا مِنْ ذِي ثَلاثةٍ كَـنِعْمَ مُسْجَلا]

(**واجعَل كَبِئسَ**) معنىً وحكمًا (**ساءَ**)[8]؛ تقول: ساءَ الرجلُ أبو جهلٍ، وساءَ حطبُ النارِ أبو لهب، وفي التنزيل: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[الأنعام: ١٣٦ والنحل: ٥٩ والعنكبوت: ٤ والجاثية: ٢١].

---

[1] قائله أبو دهبل الجمحي، والبيت له في ديوانه ٩٦، والمقاصد النحوية ١٥٣١/٤، والخزانة ٣٩/٣، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٨/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣، والتذييل والتكميل ١٣٠/١٠، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩.

[2] قائله يزيد بن الطثرية، والبيت له في ديوانه ٨٤، وشرح الحماسة للفارسي ٣٢٢/٣، وللتبريزي ٣٣٩/٢، والمقاصد النحوية ١٥٣٠/٤، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٣٠/١٠، و المرادي ٥٣٧/١، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩.

[3] سبق المرادي إلى بيان هذا. انظر المرادي ٥٣٧/١.

[4] شرح الكافية الشافية ١١٠٤/٢ و ١١١٠.

[5] انظر التَّسهيل ١٢٧.

[6] سبق المرادي إلى التبيه على هذا، ولكن في عبارة الأشموني تصرُّفٌ. انظر المرادي ٥٣٨/١.

[7] انظر الإيضاح العضدي ٨٧، والمفصل ٣٦٤، والبديع ٤٨٩/١.

[8] انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/١، والمقتضب ١٥٠/٢، والمحتسب ٢٩٦/٢، والمفصل ٣٦٢، واللباب ١٨٦/١.

(**واجعَل فَعُلا**) بضمِّ العينِ (**مِن ذِي ثَلاثةٍ كَنِعمَ**) وبئسَ (**مُسجَلا**)؛ أي: مُطلقًا[1]، يُقالُ: أَسجَلْتُ الشيءَ[2]: إذا أمكنتُ منَ الانتفاعِ به مُطلقًا؛ أي: يكونُ له ما لهما منْ عَدَمِ التَّصرُّفِ، وإفادةِ المَدْحِ أو الذمِّ، واقتضاءِ فاعلٍ كفاعلِهما، فيكونُ ظاهرًا مصاحبًا لأل، أو مضافًا إلى مصاحبِها، أو ضميرًا مفسَّرًا بتمييز[3]، وسواءٌ في ذلك ما هو على (فَعُلَ) أصالةً نحوُ: ظَرُفَ الرَّجُلُ زيدٌ، وخَبُثَ غلامُ القومِ عمرٌو، وما حُوِّل إليه نحوُ: ضَرُبَ رَجُلًا زَيْدٌ، وفَهُمَ رَجُلًا خالِدٌ[4].

تنبيهات:

الأوَّلُ: من هذا النَّوعِ (ساء)؛ فإنّ أصلَه (سوأ) بالفتح، فحُوِّلَ إلى (فَعُلَ) بالضمِّ، فصار قاصرًا، ثمَّ ضُمِّنَ معنى بئس؛ فصار جامدًا قاصرًا محكومًا له بما ذكرنا، وإنَّما أَفْرَدَهُ بالذِّكْرِ لخفاءِ التحويلِ فيه[5].

الثّاني: إنَّما يُصاغُ (فَعُلَ) من الثلاثيِّ لقصدِ المدحِ أو الذمِّ بشرط أن يكونَ صالحًا للتعجُّبِ منه مضمَّنًا معناه، نصَّ على ذلك ابنُ عصفورٍ[6]، وحكاه عنِ الأخفشِ[7].

الثّالثُ: يَجوزُ في فاعل (فَعُلَ) المذكورِ الجرُّ بالباء، والاستغناءُ عن «أل»، وإضمارُه على وَفْقِ ما قبلَه، نحو:

حَبَّ بِالزَّورِ الَّذِي لا يُرَى ... مِنْهُ إلّا صَفْحةٌ أو لِمامْ[8]

---

[1] انظر ابن الناظم ٤٧٤.

[2] معنى أسجلت الشيء: أرسلته، وأبحته لمن يأخذ منه، وعبارةُ الأشمونيِّ أخذَها عنِ ابنِ الناظم والمراديِّ. انظر كتاب الأفعال لابن الحداد ١٢٥/٢، وابن الناظم ٤٧٤، والمرادي ٥٣٩/١.

[3] ذكر هذا المبرد، ونص ابن السراج أن ذلك مما يقاس عليه، وحكى عنِ الكسائيِّ إثباتَه في ألفاظٍ رواها، وحكى ابن جني أن قياسيةَ هذا الباب مذهبُ بعضِ الكوفيين، واختاره ابنُ عصفورٍ وكثيرون. انظر المقتضب ١٤٩/٢، والأصول ١١٥/١ – ١١٦، والخصائص ٣٤٨/٢–٣٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٧/١، والمحصول ٣٦٣/١.

[4] انظر شرح الرضي للكافية ٢٥٥/٤.

[5] يَرُدُّ الأشمونيُّ في هذا على المراديِّ وغيره منَ الذينَ ذكروا أنه لا حاجةَ لإفرادِ (ساء) لدخوله في ما بعده، وربما أَفْرَدَه ابن مالك لأن كثيرًا منَ النحاة نصُّوا عليه كما تقدم. انظر المرادي ٥٣٨/١.

[6] انظر المقرَّب ٧٨/١، وشرح الجمل ٦٠٨/١.

[7] ونصَّ عليه ابن السراج أيضًا، وذكر السيرافيُّ الحكايةَ عنِ الأخفشِ. انظر الأصول ١١٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٣٧/٤.

[8] قائله الطرماح بن حكيم، والبيت له في ديوانه ٣٩٣، والكامل ٨٤٦/٢، والمقاصد النحوية ١٥١٥/٤، والتَّصريح ٩٩/٢، وهو بلا نسبة في المقرَّب ٧٨/١، وشرح التعريف لابن إياز ١٥١، واللسان (ز و ر)، والتذييل والتكميل ١٤٩/١٠، وأوضح المسالك، وإرشاد السالك ٥٧٨/١، والهمع ٥٣/٥.

وفَهُم زيدٌ، والزَّيدُونَ كَرُمُوا رِجالًا؛ نظرًا لما فيه من معنى التَّعجُّبِ[1].

الرّابعُ[2]: مثَّلَ في «شرح الكافية»[3] و«شرح التَّسهيل»[4] وتبِعَهُ ولدُه في «شرحِه»[5] بعَلُمَ الرَّجُلُ، وذكرَ ابنُ عُصفورٍ[6] أنَّ العربَ شذّتْ في ثلاثةِ ألفاظٍ فلم تحوِّلْها إلى (فَعُلَ)، بلِ استعملَتْها استعمالَ (نعم) و(بئس) من غيرِ تحويلٍ، وهي: عَلِمَ، وجَهِل، وسَمِعَ. انتهى.

[٤٩٣- ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذا الفاعِلُ ذا وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذا]

(**وَمِثلُ نِعمَ**) في المعنى (حَبَّ) من (**حَبَّذا**)، وتَزيدُ عليها بأنها تُشعرُ بأنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ منَ النفس[7]. قال في «شرح التَّسهيل»[8]: والصَّحيحُ أنَّ (حبَّ) فعلٌ يُقصَدُ به المحبَّةُ والمدحُ، وجُعِلَ فاعلُه (ذا) ليدُلَّ على الحضورِ في القلب. وقد أشارَ إلى ذلك بقولِه: (**الفاعِلُ ذا**)؛ أي: فاعلُ (حبَّ) هو لفظُ (ذا) على المختارِ، وظاهرِ مذهبِ سيبويهِ[9]. قال ابنُ خروفٍ[10] بعد أن مثَّلَ بـ(حبَّذا زَيْدٌ): حبَّ: فِعلٌ، وذا: فاعلُها، وزيدٌ: مبتدأ، وخبرُه: حبذا، هذا قولُ سيبويهِ، وأخطأَ عليه مَنْ زعَمَ غيرَ ذلك.

تنبيهٌ[11]:

في قولِه: (الفاعل ذا) تعريضٌ بالردِّ على القائلينَ بتركيب (حَبّ) معَ (ذا)[12]، ولهم فيه مذهبانِ: قيلَ:

---

[1] انظر المقرَّب ٧٨/١، وابن الجزري ٢١٩، والهمع ٥٢/٥.

[2] سبق إلى هذا التنبيه المرادي ٥٤٠/١.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ١١١٥/٢.

[4] شرح التَّسهيل ٢١/٣. وابن مالك في تمثيله بعَلُم متبعٌ لابنِ الأثير، فقد جرتْ له بذلك عادةٌ تُعرَفُ عندَ التتبعِ. انظر البديع ٤٠٢/٢/١.

[5] ابن الناظم ٤٧٥.

[6] لم أقف عليه فيما بين يديَّ من كتبه، وانظر قولَه في المرادي ٥٤١/١. أمّا القولُ بشذوذِ هذه الأفعال فذكَره ابنُ السراجِ، ونقلَه أبو حيان والسيوطيُّ عن الكسائيِّ. انظر الأصول ١١٥/١، والارتشاف ٢٠٥٧/٤، والهمع ٤٤/٥.

[7] انظر البديع ٤٩٤/١، والمرادي ٥٤١/١.

[8] شرح التَّسهيل ٢٦/٣.

[9] لم أقفْ في الكتابِ على كلامٍ لسيبويه إلّا ما نَقَلَ عنِ الخليل، ولكنَّ السيرافيَّ صرَّحَ بهذا في شرحه. انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٢/٣.

[10] انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١١١٧/٢، وابن الناظم ٤٧٥.

[11] سبق إليه ابن الناظم ٤٧٤، والمرادي ٥٤١/١.

[12] وعلى رأسهم الخليل. انظر الكتاب ١٨٠/٢.

غُلِّبَتِ الفعليةُ لتقدُّمِ الفعلِ فصارَ الجميعُ فعلًا وما بعدَه فاعلٌ[1]، وقيلَ: غُلِّبَتِ الاسميَّةُ لشَرَفِ الاسمِ، فصارَ الجميعُ اسمًا مبتدأً وما بعدَه خبرٌ[2]، وهو مَذهبُ المُبرِّد[3] وابنِ السّراجِ[4]، ووافقَهما ابنُ عُصفورٍ[5]، ونسبَهَ إلى سيبويهِ[6]، وأجازَ بعضُهم[7] كونَ (حبذا) خبرًا مقدَّمًا.

(**وَإن تُرِد ذَمًّا فَقُل: لا حَبَّذا**) زيدٌ، فهي بمعنى (بِئْسَ)، ومنه قولُه[8]:

ألا حَبَّذا أهْلُ المَلا غَيْرَ أنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذا هِيا

[٤٩٤- وأوْلِ ذا المَخْصُوصَ أيًّا كانَ لا تَعْدِلْ بِذا فَهْوَ يُضاهِي المَثَلا]

(**وَأولِ ذا المَخصُوصَ**)؛ أي: اجعَلِ المخصوصَ بالمدحِ أو الذَّمِّ تابعًا لـ(ذا) لا يَتقدَّمُ بحالٍ. قال في «شرح التَّسهيل»[9]: أغفَلَ كثيرٌ منَ النَّحْويينَ التَّنبيهَ على امتناعِ تقديمِ المخصوصِ في هذا الباب.

قال ابنُ بابشاذ[10]: وسببُ ذلك تَوهُّمُ كونِ المرادِ من (زيد) في (حبَّذا زيد) حبّ هذا.

قالَ في «شرح التَّسهيل»[11]: وتوهُّمُ هذا بعيدٌ؛ فلا ينبغي أن يكونَ المنعُ منْ أجله، بلِ المنعُ من

---

[1] وهذا مذهبُ الأخفش، قال ابنُ إياز: وفيه نظرٌ. انظر الأصول ١٢٠/١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢، والتَّسهيل ١٢٩، والمحصول ٣٧٢/١، والارتشاف ٢٠٥٩/٤، والمساعد ١٤١/٢-١٤٢.

[2] انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٨٣/٢، والبديع ٤٩٤/١.

[3] انظر المقتضب ١٤٣/٢.

[4] انظر الأصول ١١٤/١-١١٥.

[5] وهو مذهب الزجاجي أيضًا، واختاره ابنُ معطٍ في الفصول، ووافقه ابن إياز. انظر الجمل ١٢٢، وشرحها لابن عصفور ٦١٠/١، والمحصول ٣٦٩/١ -٣٧٢.

[6] وذلك بسبب ما أورده سيبويهِ عنِ الخليلِ. انظر الكتاب ١٨٠/٢.

[7] أورده أبو عليٍّ احتمالًا. انظر البصريات ٨٤٥/٢.

[8] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لذي الرمة في ملحَقِ ديوانه ١٩٢٠/٣، ولكنزة أم شملة في شرح ديوان الحماسة للفارسي ٢٣٥/٣، والمقاصد النحوية ١٥١٢/٤، ولذي الرمة أو لامرأة في معجم البلدان ١٨٨/٥، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١١١٦/٢، واللمحة ٤١٦/١، وابن عقيل ١٦٩/٣، والمقاصد الشافية ٥٥٦/٤، والتَّصريح ٩٩/٢.

[9] شرح التَّسهيل ٢٧/٣.

[10] نقل قوله هذا ابن مالك والمرادي، ونصَّ في شرحِ المقدِّمة المحسِّبة على أن سببَ عدمِ التقديم كونُ هذه الأفعال غيرَ متصرفة. انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٨٥/٢، وشرح التَّسهيل ٢٧/٣، والمرادي ٥٤٢/١.

[11] انظر شرح التَّسهيل ٢٧/٣.

إجراءِ (حبذا) مجرى المَثلِ[1].

ويجبُ في (ذا) أن يكونَ بلفظِ الإفرادِ والتَّذكيرِ (**أيًّا كانَ**) المخصوصُ؛ أي: أيَّ شيءٍ كانَ، مذكَّرًا أو مؤنَّثًا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، (**لا تَعدِل بِذا**) عنِ الإفرادِ والتَّذكيرِ، (**فَهوَ يُضاهِي المَثَلا**)، والأمثالُ لا تُغيَّرُ، فتقول: حبَّذا زيدٌ، وحبَّذا الزَّيدانِ، وحبَّذا الزيدونَ، وحبذا هندٌ، وحبَّذا الهِندانِ، وحبَّذا الهنداتُ، ولا يجوز حبَّ ذانِ الزيدانِ، ولا حبَّ هؤلاءِ الزيدونَ، ولا حبَّ ذي هندٌ، ولا حبَّ تانِ الهندانِ، ولا حبَّ أولاءِ الهنداتُ. قال ابنُ كَيسانَ[2]: إنَّما لم يَختلفْ (ذا)؛ لأنَّه إشارةٌ أبدًا إلى مذكَّرٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ في (حبذا هند): حبذا حُسْنُ هند، وكذا باقي الأمثلةِ، ورُدَّ بأنَّه دعوى بلا بينةٍ[3].

تنبيهات:

الأوَّلُ[4]: إنَّما يُحْتاجُ إلى الاعتذارِ عن عدمِ المطابقةِ على قولِ من جعلَ (ذا) فاعلًا، وأمّا على القولِ بالتَّركيبِ فلا.

الثّاني[5]: لم يَذكُرْ هنا إعرابَ المخصوص بعد (حبذا)، وأجاز في «التَّسهيل»[6] أن يكونَ مبتدأً والجملةُ قبلَه خبرُه، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ واجبِ الحذفِ. وإنَّما لم يذكرْ ذلك هنا اكتفاءً بتقديمِ الوجهينِ في مخصوصِ (نعم)، هذا على القولِ بأنَّ (ذا) فاعلٌ، وأمّا على القولِ بالتَّركيبِ فقد تَقَدَّم إعرابُه.

الثّالثُ: يُحذَفُ المخصوصُ في هذا البابِ للعلمِ به كما في باب (نعم)[7]، كقولِه[8]:

ألا حَبَّذا لَولا الحَياءُ وَرُبَّما مَنَحْتُ الهَوَى ما لَيْسَ بِالمُتَقارِبِ

أي: ألا حبّذا ذِكرُ هذه النساءِ لولا الحياءُ. وسأذكرُ ما يفارقُ فيه مخصوصُ (حبذا) مخصوصَ (نعم) آخرًا. اهـ.

---

[1] وهذا التعليلُ ذكرَه الخليلُ فيما رواه عنه سيبويهِ، واختاره الأنباريُّ. انظر الكتاب ١٨٠/٢، وأسرار العربية ١١٧.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ١١١٨/٢، وابن الناظم ٤٧٥، والمرادي ٥٤٣/١، وأوضح المسالك ٢٨٥/٣.

[3] انظر شرح التَّسهيل للمرادي ٦٣٦.

[4] سبق إلى هذا التنبيه المرادي. انظر المرادي ٥٤٣/١.

[5] و هذا التنبيه سبق إليه المرادي أيضًا. انظر المرادي ٥٤٣/١.

[6] التَّسهيل ١٢٩.

[7] لكنه قليل، كما قال أبو حيان. انظر التذييل والتكميل ١٧٠/١٠.

[8] قائله مرار بن هماس، وقيل: مرداس بن هماس، والبيت له في المقاصد النحوية ١٥٢٢/٤، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/٢، والدرر ٢٢٣/٥، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٢٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١١١٦/٢، وابن الناظم ٤٧٥، والتذييل والتكميل ١٧٠/١٠، ومنهج السالك لأبي حيان ٤٠٤/١، والمغني ٧٢٥، والمقاصد الشافية ٥٦٩/٤.

[٤٩٥ـ وما سِوَى ذا ارْفَعْ بِحَبَّ أو فَجُرّْ بِالبا ودُونَ ذا انْضِمامُ الحا كَثُرْ]

(**وَما سِوَى ذا ارفَع بِحَبَّ أو فَجُر بِالبا**)، نحو: حبَّ زيدٌ رجلًا، وحبَّ به رجلًا ،(**وَدُونَ ذا انضِمامُ الحا**) من (حبّ) بالنقلِ منْ حركةِ العين (**كَثُر**)، ويُنشَدُ بالوجهين قولُه[١]:

..... وَحُبَّ بِها مَقْتُولةً حِيْنَ تُقْتَلُ

أمّا معَ (ذا) فيجبُ فَتْحُ الحاءِ.

تنبيهان:

الأوَّلُ[٢]: قالَ في «شرح الكافية»[٣]: وهذا التحويلُ مطَّردٌ في كلِّ فعلٍ مقصودٍ به المدحُ، وقال في «التَّسهيل»[٤]: وكذا في كلِّ فعلٍ حَلقيِّ الفاءِ مُرادًا به مدحٌ أو تعجُّبٌ.

الثّاني[٥]: قولُه: (كثُر) لا يدلُّ على أنَّه أكثرُ منَ الفتحِ. قالَ الشّارحُ[٦]: وأكثرُ ما تجيء (حبّ) معَ غير (ذا) مضمومةَ الحاءِ[٧]، وقد لا تُضَمُّ حاؤها، كقولِه[٨]:

فَحَبَّذا رَبًّا وَحَبَّ دِينا

انتهى.

---

[١] قائله الأخطلُ، والبيتُ له في ديوانه ٢٦٣، وإصلاح المنطق ٣٥، وشرح شواهد الشافية ١٤/٤، واللسان (ق ت ل) و (ك ف ي)، والمقاصد النحوية ١٥٢٣/٤، والخزانة ٤٢٧/٩، وهو بلا نسبة في الأصول ١١٦/١، والحجة ٩٨/٢، والبصريات ٨٢٩/٢، والمفصل ٣٦٤، والبديع ٤٠٣/٢، وأسرار العربية ١١٦، وابن يعيش ١٢٩/٧ و ١٤١، وشرح عمدة الحافظ ٨٠٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٣/١ و ٧٧، وشرح الكافية له ٢٥٧/٤، وابن عقيل ١٧٢/٣، والمقاصد الشافية ٥٦٤/٤. وصدره: فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها.

[٢] سبق إلى هذا التنبيه المرادي. انظر المرادي ٥٤٥/١.

[٣] شرح الكافية الشافية ١١١٩/١.

[٤] التَّسهيل ١٢٩.

[٥] سبق إلى هذا التنبيه المرادي أيضًا. انظر المرادي ٥٤٥/١.

[٦] ابن الناظم ٤٧٦.

[٧] انظر منهج السالك لأبي حيان ٤٠٧/١.

[٨] قائله عبد الله بن رواحة، والرجز له في ديوانه ١٠٧، وجمهرة اللغة (ب د أ)، واللسان (ب د و)، والمقاصد النحوية ١٥٢٥/٤، ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحافظ ٨٠٢، وشرح التَّسهيل ٢٤/٣، وابن الناظم ٤٧٦، واللمحة ٤٢١/١، والتذييل والتكميل ١٥٧/١٠، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٤، والتَّصريح ٩٩/٢.

خاتمة[1]:

يُفارِقُ مخصوصُ (حبذا) مخصوصَ (نعم) من أوجهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ مخصوصَ (حبَّذا) لا يَتقَدَّمُ، بخلافِ مخصوصِ (نعم)، وقد سَبَقَ بيانُه.

الثّاني: أنَّه لا تعملُ فيه النواسخُ، بخلافِ مخصوصِ (نعم).

الثّالثُ: أنّ إعرابَه خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ أسهَلُ منه في باب (نعم)؛ لأنَّ ضَعْفَه هناك نشأَ من دخولِ نواسخِ الابتداءِ عليه، وهي لا تدخلُ عليه هنا، قاله في «شرح التَّسهيل»[2].

الرّابعُ: أنَّه يجوزُ ذِكْرُ التَّمييزِ قبلَه وبعدَه، نحو: حبَّذا رجلًا زيدٌ، وحبَّذا زيدٌ رجلًا[3]، قال في «شرح التَّسهيل»[4]: وكلاهما سَهلٌ يسيرٌ، واستعمالُه كثيرٌ، إلّا أنَّ تقديمَ التَّمييزِ أولى وأكثرُ، وذلك بخلافِ المخصوصِ بنعم، فإنَّ تأخيرَ التَّمييزِ عنه نادرٌ كما سبقَ. والله أعلمُ.

---

[1] أخذ الأشموني خاتمته من المرادي ١/٥٤٤.

[2] شرح التَّسهيل ٣/٢٧.

[3] اختار الجرميُّ تأخيرَ التمييزِ، واختار أبو عليٍّ العكسَ، وذكرَ أنَّ الكوفيينَ لا يجيزونه. انظر البصريات ٢/٨٤٥–٨٤٨، و وابن الوردي ٢٢٧.

[4] شرح التَّسهيل ٣/٢٧.

أفعَلُ التَّفضِيلِ[1]

هو اسمٌ[2]؛ لدخولِ علاماتِ الأسماءِ عليه، وهو ممتنعٌ منَ الصّرفِ؛ للُزومِ الوصفيةِ ووزنِ الفِعْلِ[3]، ولا يَنصرِفُ عنْ صيغةِ (أفعَلَ)[4]، إلّا أنَّ الهمزةَ حُذِفَتْ في الأكثرِ من (خَيْرٍ) و(شرٍّ) لكثرةِ الاستعمال[5]، وقد يُعامَلُ معاملتَهما في ذلك (أحبّ) كقولِه[6]:

..... وَحَبُّ شَيْءٍ إلَى الإنْسانِ ما مُنِعا

وقد يُستعمَلُ (خيرٌ) و(شرٌّ) على الأصلِ[7] كقراءةِ بعضِهم[8]: «منِ الكذابُ الأشَرُّ» [القمر: ٢٦]، ونحوِ:

بِلالُ خَيْرُ النّاسِ وابْنُ الأخْيَرِ[9]

[٤٩٦- صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وأْبَ اللَّذْ أُبِي]

---

[1] يرى المبرد أن (من) هي التي أفادت التفضيل، في حين يرى السيرافي أن الصيغة وضعت للتفضيل. انظر المقتضب ٣٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٧١/٢.

[2] وقد ذكره سيبويه في باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة. انظر الكتاب ١٣٢/١ و ٢٤/٢. وقد ذكر السيرافي باب أفعل الذي فيه التفضيل. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٣٤/٣.

[3] هذا مذهبُ البصريينَ، وزعم الكسائيُّ والفراءُ—وهو مذهبُ الكوفيينَ-أنَّ" مَنْ " في نحو: " أفعل منك " هي التي منعَتْ منْ صرفِه، وهما لا يُجيزانِ صرفَه حتى في الشّعر. انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٩٢/١، وعلل النحو ٤٥٩، والإنصاف ٣٩١.

[4] انظر الكتاب ٢٥/٢.

[5] انظر إعراب القرآن للنحاس ٩٤/٢، والإنصاف ٣٩٣، وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢.

[6] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو للأحوص في ديوانه ١٥٣، والأغاني ٣٠١/٤، والموشى ١٣٩، والعقد الفريد ٢٥٨/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٠، و شرح التَّسهيل ٥٣/٣، وتذكرة النحاة ٤٨ و ٦٠٤، ولمجنون ليلى في ديوانه ١٥٨، وهو بلا نسبة في عيون الأخبار ٥/٢، والعقد الفريد ٨٣/٣، ومجمل اللغة (ح ب ب)، واللسان (ح ب ب)، والارتشاف ٢٣٢٠/٥. وصدره: وزادني كلفًا بالحب أن منعت.

[7] انظر إيجاز التعريف ١٩٦.

[8] هي قراءة أبي قلابة. انظر شرح التَّسهيل ٥٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢، والمقاصد الشافية ٨/١.

[9] الرجز لرؤبة في المحتسب ٢٩٩/٢، والمقاصد الشافية ٨/١، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٧٧٠، و شرح التَّسهيل ٥٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢، والارتشاف ٢٣٢٠/٥، والتَّصريح ١٠١/٢.

(**صُغ مِن**) كلِّ (**مَصُوغٍ مِنهُ لِلتَّعَجُّبِ**) اسمًا موازنًا (**أفعَلَ لِلتَّفضِيلِ**) قياسًا مُطردًا[1] نحو: هو أضربُ، وأعلمُ، وأفضلُ، كما يُقال: ما أضربه وأعلمه وأفضله!. (**وائبَ**) هنا (**اللَّذ أُبِي**) هناك؛ لكونه لم يستكمِلِ الشروطَ المذكورةَ ثَمَّةَ.

وشذَّ بناؤه من وَصْفٍ لا فِعْلَ له[2]،كهو أقْمَنُ به؛ أي: أحقُّ[3]، وألصُّ من شِظاظٍ[4]، هكذا قال النّاظمُ[5] وابنُ السرّاجِ[6]، لكن حكى ابنُ القطّاعِ[7] لَصصَ – بالفتح –: إذا استترَ، ومنه (اللّصُّ) بتثليث اللام، وحكى غيرُه: لصَصَه: إذا أخذه بخفية[8]. وممّا زادَ على ثلاثةٍ: كـ(هذا الكلامُ أخصَرُ من غيره)[9]، وفي (أفعَلَ) المذاهبُ الثلاثةُ، وسُمِعَ: هو أعطاهم للدَّراهمِ، وأولاهم للمعروفِ[10]، وهذا المكانُ أقْفَرُ من غيره[11]، ومن فِعْلِ المفعول كـ(هو أزهى من ديكٍ)[12]، و(أشغَلُ من ذات النِّحْيَيْنِ)[13]، و(أعنى بحاجتك)[14]، وفيه ما تقدَّمَ عن «التَّسهيل»[15] في فعلي التَّعجُّبِ.

---

[1] انظر الأصول ١٠٤/١.

[2] انظر الكتاب ١٠٠/٤.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٤٨/٣.

[4] من أمثال العرب، ويروى: من برجان، ومن عقعق، ومن فارة. انظر المستقصى ٣٢٨/١، و شرح التَّسهيل ٥٠/٣.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٤٨/٣ و ٥٠.

[6] انظر الأصول ١٥٥/٣.

[7] كتاب الأفعال لابن القطاع ١٤١/٣.

[8] انظر كتاب الأفعال لابن الحداد ١٤٤/٣.

[9] انظر البديع ٢٨٩/١.

[10] انظر المفصل ٢٩٧.

[11] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٤/٤.

[12] من أمثال العرب، ويروى: أزهى من ذباب، ومن غراب، ومن ثعلب، ومن ثور، ومن طاووس. انظر عيون الأخبار ٨٥/٢، والأمثال للهاشمي ١٨، وفصل المقال ٤٩١، والمستقصى ١٥٠/١ –١٥١.

[13] من أمثال العرب. انظر تهذيب اللغة (ن ح و)، والصحاح (ن ح و)، والأمثال للهاشمي ١٨.

[14] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٥/٤.

[15] انظر التَّسهيل ١٣٣.

[٤٩٧- وما بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمانِعٍ بِهِ إلَى التَّفْضِيلِ صِلْ]

(**وَما بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِل لِمانِعٍ**) من (أشدَّ) وما جرى مجراه (**بِهِ إلَى التَّفضِيل صل**)، عندَ مانعِ صَوغِه منَ الفعلِ، لكن (أشدَّ) ونحوَه في التَّعجُّب فعلٌ، وهنا اسمٌ، ويُنصَبُ هنا مصدرُ الفعلِ المتوصَّلِ إليه تمييزًا، فتقول: زيدٌ أشدُّ استِخْراجًا من عمرو، وأقوَى بَياضًا، وأفجعُ موتًا[١].

٤٩٨- (وأفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أبَدا تَقْدِيرًا أو لَفْظًا بِمِنْ إنْ جُرِّدا)

من «أل» والإضافةِ[٢]، جارّةً للمفضولِ. وقد اجتمعا في ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]؛ أي: منك[٣]. أمّا المضافُ والمقرونُ بأل فيمتنعُ وصلُهما بمِنْ[٤].

تنبيهات:

الأوَّلُ: اختُلِفَ في معنى (مِنْ) هذه، فذهبَ المُبرِّد[٥] ومَنْ وافقَه[٦] إلى أنَّها لابتداءِ الغايةِ، وإليه ذهبَ سيبويهِ[٧]، لكنْ أشارَ إلى أنَّها تُفيدُ معَ ذلك معنى التبعيضِ، فقالَ[٨] في (هو أفضلُ من زيدٍ): فَضلُه على بعضٍ ولم يَعُمَّ. وذهبَ في «شرح التَّسهيل»[٩] إلى أنَّها بمعنى المجاوزةِ، وكأنَّ القائلَ: «زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو» قالَ: جاوزَ زيدٌ عَمرًا في الفضلِ[١٠]. قالَ: ولو كانَ الابتداءُ مقصودًا لجاز أن يقعَ بعدها (إلى). قال: ويُبطِل كونَها للتبعيضِ أمرانِ:

---

[١] انظر المرادي ٥٤٧/١.

[٢] انظر الكتاب ٢٢٥/٤.

[٣] انظر المحصول ٧٥٠/٢.

[٤] انظر المقتضب ٢٤٥/٣، والإيضاح العضدي ٢٧٠، و المحصول ٧٥٢/٢.

[٥] انظر المقتضب ٤٤/١.

[٦] كابن السراج، والأخفش الصغير، وأبي علي، واختاره ابن الأثير والعكبري وابن الحاجب والرضي وابن الصائغ وأبي الفداء. انظر الأصول ٤٠٩/١، والإيضاح العضدي ٢٧٠، والبديع ٢٤٣/١، واللباب ٣٥٤/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٥٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٧/٢، واللمحة ٤٢٦/١، والكناش ٧٤/٢، والارتشاف ١٧١٨/٤.

[٧] نسب إليه القولَ بذلك ابنُ مالكٍ وأبو حيان، وظاهرُ كلامِه وما نقلَه عنه ابنُ السراج وابنُ ولاد أنَّ (مِنْ) التي تلي أَفْعَلَ التفضيلِ للتبعيض، وليست لابتداءِ الغاية. انظر الكتاب ٢٢٥/٤، والأصول ٤٠٩/١، والانتصار ٢٥٦-٢٥٧، و شرح التَّسهيل ١٣٥/٣، والارتشاف ١٧١٨/٤، والجنى الداني ٣١٢.

[٨] انظر الكتاب ٢٢٥/٤.

[٩] شرح التَّسهيل ١٣٤/٣ -١٣٦.

[١٠] وافقَ الشاطبيُّ ابنَ مالكٍ في معنى (من) التفضيل. انظر المقاصد الشافية ٥٩٤/٣.

أحدُهما: عَدَمُ صلاحيَةِ (بعضٍ) موضَعها.

والآخرُ: كونُ المجرورِ بها عامًّا نحو: الله أعظمُ من كلِّ عظيم.

والظاهرُ – كما قاله المراديُّ[1] – ما ذهبَ إليه المُبرِّد، وما ردَّ به النّاظمُ ليسَ بلازمٍ؛ لأنَّ الانتهاءَ قد يُترَكُ الإخبارُ به؛ لكونه لا يُعلَمُ، أو لكونه لا يُقصَدُ الإخبارُ به، ويكون ذلك أبلغَ في التَّفضيلِ؛ إذ لا يقفُ السامعَ على محلِّ الانتهاءِ.

الثّاني: أكثرُ ما تُحذَفُ (مِنْ) ومجرورُها إذا كان أفْعَل خبرًا كالآية، ويقلُّ إذا كان حالًا، كقولِه[2]:

دَنَوتِ وَقَدْ خِلناكِ كالبَدْرِ أجْمَلا .....

أي: دنوتِ أجملَ منَ البدرِ، أو صفةً كقولِه[3]:

تَرَوَّحِي أجْدَرَ أنْ تَقْيِلِي

غَدًا بِجَنْبَيْ بارِدٍ ظَلِيْلِ

أي: تروَّحي وائتي مكانًا أجدَرَ منْ غيره بأن تَقيلي فيه.

الثّالثُ[4]: قوله: (صله) يقتضي أنَّه لا يُفصَلُ بينَ (أَفْعَل) وبين (مِنْ)، وليسَ على إطلاقِه، بلْ يجوزُ الفصلُ بينهما بمعمولِ (أفعل)، وقد فُصِل بينهما بلو وما اتَّصلَ بها كقولِه[5]:

وَلَفُوكِ أطْيَبُ لَو بَذَلتِ لَنا مِنْ ماءِ مَوهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

ولا يجوزُ بغيرِ ذلك[6].

---

[1] انظر المرادي ٥٤٨/١. وقد قاله قبله كُثُرٌ كابنِ الأثير والعكبريِّ وابنِ الحاجبِ والرضيِّ وابنِ الصائغِ وأبي الفداء، كما تقدم.

[2] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٥٧/٣، والارتشاف ٢٣٣٠/٥، والتذييل والتكميل ٢٦١/١٠، وأوضح المسالك ٢٩٠/٣، وابن عقيل ١٧٧/٣، وتمهيد القواعد ٢٦٦٦/٦، والمقاصد النحوية ١٥٤٤/٤، والتَّصريح ١٠٣/٢. وعجزه: فظل فؤادي من هواك مضللا.

[3] الرجزُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لأبي النجم العجلي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٢٥/١، ولأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية ١٥٣٥/٤، والتَّصريح ١٠٣/٢، وهو بلا نسبة في البصريات ٩٠٤/٢، والحجة لأبي علي ٤٥/٢، والمحتسب ٢١٢/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢، و المقاصد الشافية ٥٨٥/٣، والخزانة ٥٧/٥.

[4] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٥٤٨/١.

[5] البيت بلا نسبة في الاشتقاق ٥١٨، وجمهرة اللغة (و ه ب)، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٤، وشرح التَّسهيل ٥٤/٣، والارتشاف ٢٣٣٢/٥، والتذييل والتكميل ٢٥٧/١٠، واللسان (و ه ب)، والمرادي ٥٤٨/١، والمقاصد النحوية ١٥٤٨/٤، والهمع ١١٦/٥. ويروى: أعذب، وأشهى.

[6] انظر الارتشاف ٢٣٣١/٥-٢٣٣٢.

الرّابعُ[1]: إذا بُني (أَفْعَلُ) التَّفضيلِ ممّا يتعدَّى بـ(مِن)، جاز الجمعُ بينهما وبين (من) الداخلةِ على المفضول مُقدَّمةً أو مؤخّرةً، نحو: زيدٌ أقربُ من عمرٍو مِنْ كلِّ خيرٍ، وأَقْرَبُ مِنْ كلِّ خيرٍ مِنْ عمرٍو[2].

الخامسُ[3]: قد تقدَّمَ أنَّ المضافَ والمقرونَ بأل يمتنعُ اقترانُهما بِمنِ المذكورةِ، فأمّا قولُه[4]:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنا مِنّا بِرَكْضِ الجِيادِ فِي السَّدَفِ

وقولُه[5]:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى .....

فمؤوَّلانِ[6].

[٤٩٩- وإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدا أُلزِمَ تَذْكِيرًا وأنْ يُوَحَّدا]

(وَإن لِمَنكُورٍ يُضَف) أفعلُ التَّفضيلِ **(أو جُرِّدا)** من «أل» والإضافةِ **(أُلزِمَ تَذكِيرًا وَأن يُوَحَّدا)**[7]

فتقول: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، وأفضلُ من عمرو، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ، وأفضلُ من دَعْدٍ، والزيدانِ أفضلُ رَجُلَين، وأفضلُ من بكرٍ، والزيدون أفضلُ رجالٍ، وأفضلُ من خالدٍ، والهندانِ أفضلَ امرأتينِ، وأفضلُ من دعد،

---

[1] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٥٤٨/١.

[2] انظر الارتشاف ٢٣٣٢/٥، ومنهج السالك لأبي حيان ٤٠٩/١.

[3] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا، وقد اختصر الأشمونيُّ ما ذكره المرادي من التأويل. انظر المرادي ٥٤٩/١.

[4] البيتُ مختلَفٌ في نسبته، فهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٣، ولسعد القرقرة في أمثال العرب للمفضل ١٦٥، والأمثال لابن سلام ١٤١، والفاخر ٧١، وتهذيب اللغة (س ل ف)، والصحاح (س د ف)، والمقاييس (س د ف)، وفصل المقال ٢١٠-٢١١، واللسان (س د ف)، وللأنصاري في اللسان (و د ي)، ولسعد أو لقيس بن الخطيم في المقاصد النحوية ١٥٤٩/٤، وشرح شواهد المغني ٨٤٥/٢، وصحَّحَ العينيُّ نسبتَه لسعدٍ، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٥٧/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٤٠٩/١، والمغني ٥٧٧، والخزانة ٢١٩/٩. ويروى: السلف.

[5] قائله الأعشى، والبيت له في ديوانه ١٩٣، والعين (ح ص ي)، والألفاظ لابن السكيت ٢٧، وتهذيب اللغة (ح ص ي)، والبصريات ٥٩٦/١، والصحاح (ك ث ر)، والخصائص ١٨٥/١ و ٢٣٦/٣، والمفصل ٣٠١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٢٥/١، وابن يعيش ١٠٠/٦ و ١٠٣، ومنهج السالك لأبي حيان ٤٠٩/١، والمغني ٧٤٤، وأوضح المسالك ٢٩٥/٣، والتَّصريح ١٠٤/٢، والخزانة ١٨٥/١ و ٢٥٠/٨، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ك ث ر)، وكتاب الأفعال لابن الحداد ١٥٥/٢، وشرح التصريف للثمانيني ٢٣٧، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٣، وابن عقيل ١٨٠/٣. وعجزه: وإنَّما العزة للكاثر.

[6] على ثلاثةِ أوجهٍ: أحدُها: أنّ "أل" زائدة. والثاني: أنها متعلقةٌ بأكثر مقدراً، مدلولاً عليه بالموجود. الثالث: أنها للتبيين، لا لابتداء الغاية، كأنه قال: ولست بالأكثر من بينهم. انظر منهج السالك لأبي حيان ٤٠٩/١، والمرادي ٥٤٩/١.

[7] انظر المفصل ١٢٠.

والهنداتُ أفضلُ نسوةٍ، وأفضلُ من دعدٍ، ولا تجوزُ المطابقةُ[1]. ومن ثَمَّ قِيْلَ في أخر: إنَّه معدول عن (آخر)[2]، وفي قولِ ابنِ هانىء[3]:

كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقاقِعِها .....

إنَّه لحنٌ[4].

تنبيهٌ:

يجبُ في هذا النَّوعِ مطابقةُ المضافِ إليه الموصوفِ كما رأيتَ، أمّا ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٤١] فتقديرُه: أوَّلُ فريقٍ كافرٍ به[5].

[٥٠٠ـ وتِلوُ أَلْ طِبْقٌ وما لِمَعْرِفَهْ أُضِيْفَ ذُو وجْهَينِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١ـ هَذا إذا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وإنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ ما بِهِ قُرِنْ]

(**وَتِلوُ «أل» طِبقٌ**) لما قبله من مبتدأ أو موصوف، نحو: زيد الأفضلُ، وهند الفُضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندان الفُضلَيان، والهندات الفضليات، أو الفُضَل، وكذلك مررت بزيد الأفضل، وبهند الفضلى إلى آخره، ولا يُؤتى معه بمن كما سبق.

(**وَما لِمَعرِفَه أُضِيفَ ذُو وَجهَينِ**) منقولين (**عَن ذِي مَعرِفَه**)، هما المطابقة وعَدَمُها[6]. (**هَذا إذا نَوَيتَ**) بأفعل (**مَعنَى مِن**)، أي: التَّفضيل على ما أضيف إليه وحده، فتقول على المطابقة: الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وأفاضل القوم، وهند فُضلى النساء، والهندان فُضليا النساء، والهندات فُضَل

---

[1] انظر الكتاب ٢٠٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٧١/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٣٩٧/٢- ٣٩٨.

[2] انظر الكتاب ٢٢٤/٣، والمقتضب ٣٧٨/٣، و شرح الكتاب للسيرافي ٤٩٠/٣- ٤٩١.

[3] هو أبو نواس، الحسن بن هانئ الحكمي، والبيت له في ديوانه ٣٤، والعقد الفريد ٨٣/٧، وأمالي المرتضى ١٢٦/٢، والمفصل ٣٠١، والمرتجل ٨٢، وابن يعيش ١٠٢/٦، والخزانة ٣١٥/٨، ونسبه الشاطبي إلى ابن الرومي في المقاصد الشافية ٧٩/٧، وهو بلا نسبة في المغني ٤٩٨. وعجزه: حصباء در على أرض من الذهب.

[4] إلى هذا ذهب الزمخشري وابن الخشاب، وصوَّب ابن مالك وابن هشام البيتَ من جهة أنه لم يقصد التفضيل. انظر المفصل ٣٠١، والمرتجل ٨٢، وشرح التَّسهيل ٦١/٣، والمغني ٤٩٨.

[5] كذا قدره البصريُّون، وقدره الأخفش والفراء: أول من كفر به، ويجيزُ الفراءُ عَدمَ المطابقةِ إن كانَ الاسمُ المضافُ إلى اسم التفضيل مشتقًّا، ووافقه ابنُ مالك، والتنبيهُ مستفادٌ منِ ابنِ هشام. انظر معاني القرآن للفراء ٣٢/١، وللزجاج ١٢٣/١، وشرح التَّسهيل ٦٢/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٩/٢، وأوضح المسالك ٩٧/٣.

[6] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٧٦/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٣٩٧/٢- ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢، وابن الناظم ٤٨٢، والارتشاف ٢٣٢٥/٥.

النساء وفضليات النساء، ومنه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣]؛ وعلى عدم المطابقة: الزيدان أفضلُ القوم، والزيدون أفضل القوم، وهكذا إلى آخره، ومنه: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٩٦]. وهذا هو الغالب، وابن السّرّاج[١] يوجبه، فإن قدر (أكابر) مفعولًا ثانيًا، و(مجرميها) مفعولًا أوَّل لزمه المطابقة في المجرَّد. وقد اجتمع الاستعمالان في قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم[٢]: «ألا أخبِرُكم بأحبِّكم إليّ وأقربكم منّي مَنازِلَ يوم القيامة؟ أحاسِنُكم أخلاقًا».

(**وَإن لَم تَنوِ**) بـ(أفعل) معنى (من)، بأن لم تنو به المفاضلة أصلًا، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه، (**فَهوَ طِبقُ ما بِهِ قُرِن**) وجهًا واحدًا، كقولِهم[٣]: الناقِصُ والأشَجُّ أعدَلا بَني مَروانَ؛ أي: عادلاهم، ونحو: محمد صلَّى الله عليه وسلَّم أفضلُ قريش؛ أي: أفضل الناس من بين قريش. وإضافة هذين النَّوعين لمجرد التَّخصيص، ولذلك جازت إضافة (أفْعَلَ) فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنويّ فيه معنى (من)؛ فإنَّه لا يكون إلا بعضَ ما أضيف إليه[٤]، فلذلك يجوز: يوسفُ أحسنُ إخوتِهِ، إن قصد: الأحسن من بينهم، أو قصد: حسنهم، ويمتنع إن قصد: أحسن منهم[٥].

تنبيهٌ:

يرد (أفعل) التَّفضيل عاريًا عن معنى التَّفضيل[٦] نحو: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ ﴾ [الإسراء: ٥٤]، ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ

---

[١] هذا ظاهر كلامه، وهو الذي ذكره سيبويه، ولم أقف على ذكره وجه المطابقة. انظر الكتاب ٢٠٤/١، و الأصول ٢٢٧/١، وشرح الشذور ٥٣٧، وابن عقيل ١٨١/٣.

[٢] روي هذا الحديث من وجوه؛ عن عبد الله بن عمرو، وعن أنس، وعن أبي ثعلبة الخشني، وعن أبي هريرة، وجابر، وروي فيه: أحاسنكم، وأحسنكم، وألفاظه فيها اختلاف، واللفظ الذي يتداوله النحاة ذكره المبرد في (الكامل)، ولم أقف عليه في كتب الحديث. انظر مسند أحمد ٣٤٧/١١ برقم (٦٧٣٥)، ومسند البزار ٣٢٧/١٣ برقم (٦٩٣٧)، وصحيح ابن حبان ٢٣٥/٢ برقم (٤٨٥). وقد استدل بهذا الحديث الزمخشري وابن الأثير وابن مالك، وذهب ابن الحاجب إلى أن (أفعل) في الحديث لا تدل على التفضيل؛ لعدم الاشتراك. انظر الكامل ٥/١، والمفصل ١٢٠، والبديع ٢٨٩/١، أمالي ابن الحاجب ٣١٥/١، وشرح التَّسهيل ٥٩/٣.

[٣] انظر المفصل ١٢٠، وأمالي ابن الحاجب ٣١٥/١، وابن عقيل ١٨١/٣. والناقص هو يزيد بن الوليد، والأشج عمر بن عبد العزيز. انظر تاريخ الطبري ٢٣١/٧، وسير أعلام النبلاء ١١٤/٥ و ٣٧٤.

[٤] انظر المقتضب ٣٨/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٦٠/٤.

[٥] انظر الارتشاف ٢٣٢٧/٥، والمساعد ١٧٧/٢-١٧٨.

[٦] انظر مجاز القرآن ١٢١/٢، والمقتضب ٢٤٥/٣، والصاحبي لابن فارس ١٩٨، وفقه اللغة للثعالبي ٢٦٨، وأمالي ابن الشجري ١٠٠/٢، وشرح التَّسهيل ٦٠/٣.

عَلَيْـهِ ﴾ [الروم: ٢٧]، وقوله[١]:

وَإِنْ مُدَّتِ الأيْدِي إِلَى الزّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ القَومِ أَعْجَلُ

وقوله[٢]:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنا بَيْتًا دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله[٣]:

..... فَشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الفِداءُ

وقاسه المُبرِّد[٤]، وقال في «التَّسهيل»[٥]: والأصح قصرُهُ على السماع. وحكى ابنُ الأنباريِّ[٦] عن أبي عُبَيْدَة[٧] القول بورود (أفعل) التَّفضيل مؤوَّلًا بما لا تفضيل فيه، قال: ولم يسلِّم له النَّحْويون[٨] هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو (أفعل) التَّفضيل من التَّفضيل، وتأوَّلوا ما استدلَّ به.

---

[١] قائله الشنفرى، وقد تقدم تخريجه صـ٢٩١. والشاهد فيه (أعجل) الأولى.

[٢] قائله الفرزدق، والبيت له في ديوانه ١٥٥/٢، والعين (ع ز ز)، وشرح النقائض ٣٥٤/١، ومجاز القرآن ١٢١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٣٢/٣، ومعجم الشعراء ٤٨٧، والصاحبي في فقه اللغة ١٩٨، وابن يعيش ٩٧/٦ و ٩٩، واللسان (ك ب ر) و (ع ز ز)، والمقاصد الشافية ٥٨٢/٤، والمقاصد النحوية ١٥٣٨/٤، والخزانة ٢٤٢/٨، وهو بلا نسبة في ابن الوردي ٢٣١، وابن عقيل ١٨٢/٣.

[٣] قائله حسان بن ثابت، والبيت له في ديوانه ٧٦، و مجاز القرآن ٣٤/١، والأضداد للأنباري ٢٤، والعقد الفريد ١٤٦/٦، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٧/٣، واللسان (ندد) و (عرش)، وشرح شواهد المغني ٨٥١/٢، والخزانة ٢٣٢/٩. وصدره: أتهجوه ولست له بكفء.

[٤] انظر مجاز القرآن ١٢١/٢، والمقتضب ٢٤٧/٣.

[٥] التَّسهيل ١٣٤.

[٦] انظر التذييل والتكميل ٢٧٠/١٠، والمرادي ٥٥١/١. وانظر نقاش الأنباري للمسألة في الزاهر في معاني كلام الناس ٢٩/١.

[٧] انظر مجاز القرآن ١٢١/٢، والارتشاف ٢٣٢٥/٥، والمساعد ١٧٦/٢.

[٨] الظاهر أن أبا بكر الأنباري يعني النحويين الكوفيين؛ الكسائي والفراء وهشامًا، فقد صرح الزجاج أن ما ذهب إليه أبو عبيدة ليس بمنكر، واستحسنه النحاس، ونسب ابن الشجري القول بهذا إلى سيبويه والخليل، وقاسه المبرد كما سبق. انظر الكتاب ٢٨٣/١-٢٨٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٨٣/٤، والزاهر في معاني كلام الناس للأنباري ٢٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٧/٣، وأمالي ابن الشجري ١٠٠/٢.

قال في «شرح التَّسهيل»[1]: والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتَّذكير، وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعًا كقولِه[2]:

إذا غابَ عَنْكُمْ أسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ كِرامًا وَأنْتُمُ ما أقامَ ألائِمُ

قال[3]: وإذا صحَّ جمعُه لتجرده من معنى التَّفضيل جاز أن يؤنث؛ فيكون قول ابن هانىء[4]:

كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقاقِعِها .....

= صحيحًا. اهـ.

[٥٠٢- وإنْ تَكُنْ بِتلوِ مِنْ مُسْتَفْهِما فَلَهُما كُنْ أبَدًا مُقَدِّما

٥٠٣- كَمِثْلِ مِمَّنْ أنْتَ خَيْرٌ؟ ولَدَى إخْبارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا ورَدا]

(**وَإن تَكُن بِتلوِ مِن**) الجارة (**مُستَفهِما فَلَهُما**)؛ أي: لمن ومجرورها المستفهمِ به (**كُن أبَدًا مُقَدِّما**) على (أفعل) التَّفضيل[5]، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف؛ إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، ولا قائل به، (**كَمِثلِ: مِمَّن أنتَ خَيرٌ**)، ومن أيِّهم أنت أفضلُ؟ ومن كم دراهمك أكثر؟ ومن غلام أيِّهم أنت أفضل؟ لأنَّ الاستفهام له الصدر.

(**وَلَدَى إخبارٍ**)؛ أي: وعند عدم الاستفهام (**التَّقدِيمُ نَزرًا وُجِدا**)[6] كقولِه[7]:

فَقالَتْ لَنا: أهْلًا وَسَهْلًا، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَل ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ

---

[1] شرح التَّسهيل ٣/٦١.

[2] قائله الفرزدق، والبيت له في المعاني الكبير ١/٥٦١، والصحاح (ع ي ن)، واللسان (ع ي ن)، والمقاصد النحوية ٤/١٥٥٠، والتَّصريح ٢/١٠٢، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (س و د)، وأمالي القالي ٢/٤٧، ومجمل اللغة (ع ي ن)، ومعجم البلدان ١/١٩٣، وسفر السعادة ٢/٨٨٧، و شرح التَّسهيل ٣/٦١، واللسان (عتم) و (ل ؤ م)، والمغني ٤٩٨، والمقاصد الشافية ٤/٥٨٤، والخزانة ٨/٢٧٧.

[3] شرح التَّسهيل ٣/٦١.

[4] تقدم تخريجه صـ٧٣٥.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٤، وابن عقيل ٣/١٨٤.

[6] وقد ذهب الفراء إلى قبح هذا، وجعله ابن الوردي قليلًا، وابن هشام ضرورة. انظر التذييل والتكميل ١٠/٢٥٦، وابن الوردي ٢٣١، وأوضح المسالك ٣/٢٩٣ .

[7] قائله الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٣٢، وشرح النقائض ٣/٧٦٥، وابن يعيش ٢/٦٠، والخزانة ٨/٢٦٩، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣/٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٦، وتذكرة النحاة ٤٧، وإرشاد السالك ١/٥٨٨، وابن عقيل ٣/١٨٤.

وقوله[1]:

وَلا عَيْبَ فِيْها غَيْرَ أنَّ سَرِيعَها قَطُوفٌ وَأنْ لا شَيْءَ مِنْهُنَّ أكْسَلُ

وقوله[2]:

إذا سايَرَتْ أسْماءُ يَومًا ظَعِينةً فَأسْماءُ مِنْ تِلكَ الظَّعِينةِ أمْلَحُ

[٥٠٤ـ ورَفْعُهُ الظّاهِرَ نَزْرٌ ومَتَى عاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتا

٥٠٥ـ كَـ: لَنْ تَرَى فِي النّاسِ مِنْ رَفِيقِ أولَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ]

(**وَرفعُهُ الظّاهِرَ نَزرٌ**)؛ أي: (أفعل) التَّفضيل يرفع الضَّمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسمًا ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا إلا قليلًا، حكى سيبويه[3]: «مررتُ برجل أكرمَ منه أبوه»، وذلك لأنَّه ضعيفُ الشبه باسم الفاعل، من قِبلِ أنَّه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنَّى ولا يجمع. وهذا إذا لم يعاقِبْ فعلًا؛ أي: لم يحسُن أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه، (**وَمَتَى عاقَبَ فِعلًا فَكَثِيرًا**) رفعه الظاهر (**ثَبَتا**)، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًا، مفضلًا على نفسه باعتبارين، نحو: ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكُحلُ كحسنه في عين زيدٍ[4]، فإنَّه يجوز أن يُقالَ: ما رأيت رجلًا يَحسُنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد؛ لأنَّ (أفعل) التَّفضيل إنَّما قَصُرَ عن رَفع الظاهر؛ لأنَّه ليس له فعل بمعناه. وفي هذا المثال يصحُّ أن يقع موقعَهُ فعل بمعناه، كما رأيت، وأيضًا فلو لم يجعل المرفوع فاعلًا لوجب كونه مبتدأ؛ فيلزم الفصلُ بين (أفعل) و(من) بأجنبي، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أوَّلهما للموصوف، وثانيهما للظاهر، كما رأيت، وقد يحذف الضَّمير الثّاني وتدخل (من): إمّا على الاسم الظاهر، أو على محله، أو على ذي المحل، فتقول: مِن كُحلِ عين زيدٍ، أو من عين زيدٍ، أو من زيدٍ، فتحذف مضافًا أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء، نحو: ما رأيت كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ.

---

[1] قائله ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ١٦٠٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٥، وشرح التَّسهيل ٥٤/٣، وتذكرة النحاة ٤٧، والتذييل والتكميل ٢٥٥/١٠، وابن عقيل ١٨٥/٣، والمقاصد الشافية ٥٩٣/٤، والمقاصد النحوية ١٥٤٠/٤.

[2] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ٨٣٥، وشرح النقائض ٦٦٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٦، وتذكرة النحاة ٤٧، والمقاصد النحوية ١٥٤٦/٤، والتَّصريح ١٠٣/٢، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٥٥/١٠، وابن الوردي ٢٣١، وأوضح المسالك ٢٩٣/٣، وابن عقيل ١٨٦/٣.

[3] لم أقف على هذه الحكاية بلفظها في (الكتاب)، وقد ذكرها ابن مالك، وحكاية (الكتاب): مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه، ومررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه.انظر الكتاب ٢٦/٢ و ٣٤، وشرح التَّسهيل ٦٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٤١/٢.

[4] تعرف هذه بمسألة الكحل. انظر الكتاب ٣١/٢ و ٣٢، والمقتضب ٢٤٨/٣—٢٥٠، وشرح المقدمة المحسبة ٣٩٩/٢، وشرح الشذور ٥٣٣.

وقالوا: أما أحدٌ أحسن به الجميلُ من زيدٍ[1]، والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثمَّ أضيف (الجميل) إلى (زيد) لملابسته إيّاه، ثمَّ حذف المضاف الأوَّل، ثمَّ الثّاني.

ومثله قوله عليه الصَّلاة والسَّلام[2]: ((ما مِن أيّام أحبَّ إلى الله فيها الصَّوم من أيّام العَشرِ))، والأصل: من محبة الصوم في أيام العشر، ثمَّ: من محبة صوم أيام العشر، ثمَّ: من صوم أيام العشر، ثمَّ: من أيام العشر. وقول النّاظمِ:

(كَـ: لَنْ تَرَى فِي النّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أولَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

والأصل: من ولاية الفضل بالصديق، ففعل به ما ذكر[3].

تنبيهات:

الأوَّل: إنَّما امتنع نحو: رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد، ونحو: ما رأيت رجلًا أحسن منه أبوه، وإن كان (أفعل) فيهما يصح وقوع الفعل موقعه؛ لأنَّ المُعتبَر في اطّراد رفع (أفعل) التَّفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بُني منه مُفيدًا فائدته، وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنَّك لو قلت: رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، أو يحسن في عينه الكحل كحلًا في عين زيد، بمعنى: يفوقه في الحسن فأتَتِ الدلالةُ على التَّفضيل في الأوَّل، وعلى الغريزة في الثّاني. وكذا القول في: ما رأيت رجلًا يحسن أبوه كحسنه، إذا أتيت في موضع (أحسن) بمضارع (حَسُنَ) حيثُ تفوت الدلالة على التَّفضيل، أو قلت: ما رأيت رجلًا يحسنه أبوه، فأتيت موضع (أحسن) بمضارع (حَسَنَه): إذا فاقه في الحسن، حيثُ تغير الفعل الذي بني منه (أحسن)، ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من (أفعل) التَّفضيل، ولو رُمْتَ أن توقع الفعل موقع (أحسن) على غير هذين الوجهين لم تستطع[4].

---

[1] انظر ابن الناظم ٤٨٦، وتمهيد القواعد ٢٧٠٣/٦.

[2] هذا اللفظ ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٤٠/٢، ولم أقف عليه في كتب الحديث، والحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة، وعبد الرزاق عن ابن عباس-وغيرهما-بألفاظ متقاربة، ولم أقف على لفظ فيه موضع الشاهد، وقد مثل سيبويه بـ: ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجة، ولم يذكر أنه حديث، وكذا فعل المبرد. انظر مصنف عبد الرزاق ٣٧٦/٤ (٨١٢١)، وابن ماجه ٦٢١/٢ (١٧٢٩)، وانظر الكتاب ٣٢/٢، والمقتضب ٢٥٠/٣. وقد حمل ابن معط ما جاء في روايته للحديث من رفع اسم التفضيل للظاهر على الشذوذ، وخالفه في ذلك ابن إياز، وبيَّن أن ما وقع في الحديث قياس مطرد. انظر المحصول ٧٥١/٢.

[3] أخذ الأشموني شرح البيتين من ابن هشام، وتصرف فيه قليلًا. انظر أوضح المسالك ٢٩٣/٣.

[4] التنبيه مستفاد من ابن الناظم ٤٨٧. وانظر الأصول ٤٢/٢.

الثّاني: قال في «شرح التَّسهيل»[1]: لم يَرِدْ هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي، كقولِه: لا يكن غيرك أحبَّ إليه الخير منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمد منه بمحسن لا يمنُّ[2].

الثّالث: قال في «شرح الكافية»[3]: أجمعوا[4] على أنَّه لا ينصب المفعول به، فإن وُجد ما يُوهم جواز ذلك جُعل نصبه بفعل مقدر يفسِّره (أفعل)، نحو: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فـ(حيث) هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدَّر يدل عليه (أعلم)[5] ومنه قولُه[6]:

..... وَأَضْرَبُ مِنّا بِالسُّيُوفِ القَوانِسا

وأجاز بعضهم[7] أن يكونَ (أفعل) هو العامل لتجرده عن معنى التَّفضيل. انتهى.

خاتمة في تعدية (أفعل) التَّفضيل بحروف الجرّ:

قال في «شرح الكافية»[8]: وجملة القول في ذلك أنّ (أفعل) التَّفضيل إذا كان من متعدٍ بنفسه دالٌّ على حبّ أو بُغضٍ عُدِّى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى، وبـ«إلى» إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: المؤمن أحب لله من نفسه، وهو أحب إلى الله من غيره؛ وإن كان من متعدٍّ بنفسه دالٌّ على علمٍ عدِّي بالباء،

---

[1] شرح التَّسهيل ٣/٦٨.

[2] وقد خالف أبو حيان ابن مالك في هذا، ورأى أن الأولى الاقتصار فيه على مورد السماع. انظر الارتشاف ٥/٢٣٣٧. لكن ابن مالك له سلف في إجازة رفع اسم التفضيل للمظهر، فقد ذكر ابن إياز أن اختصاصه بالنفي واقع في كلام المتقدمين والمتأخرين، لكنه نقل عن شيخه سعد الدين المغربي أنه كان يحكي عن الرماني جوازه في غير النفي. انظر المحصول ٢/٧٥١

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٤١.

[4] انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٦٤.

[5] انظر الحجة لأبي علي ١/٢٦- ٢٧، وكتاب الشعر ١٧٩-١٨٠، والمغني ٨٠٤.

[6] قائله عباس بن مرداس، والبيت له في ديوانه ٦٩، والأصمعيات ٢٠٥، وحماسة البحتري ٤٨، وشرح ديوان الحماسة للفارسي ٢/٢٤٦، والتبيين ٢٨٧، واللسان (ق ن س)، والتَّصريح ١/٣٣٩، والخزانة ٨/٣١٩، وهو بلا نسبة في الحجة لأبي علي ١/٢٧، والمفصل ٣٠٢، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٦٠، وشرح التَّسهيل ٣/٦٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٤١، و شرح الرضي على الكافية ٤/٤٦٤، والمغني ٨٠٤. وصدره: أكر وأحمى للحقيقة منهم.

[7] مثل الكسائي والمبرد والزجاج ومكي ومحمد بن مسعود الغزني والكوفيين، كما ذكر أبو حيان، وفي كلام الفراء ما يدل عليه. انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٢، والارتشاف ٥/٢٣٢٦، والبحر المحيط ٤/٦٢٩، والمغني ١٧٧.

[8] شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٤.

نحو: زيدٌ أعرفُ بي، وأنا أدرى به؛ وإن كان من متعدٍّ بنفسه غير ما تقدّم عُدِّي باللام، نحو: هو أطلبُ للثأر، وأنفع للجار؛ وإن كان من متعدٍّ بحرف جر عُدِّي به، لا بغيره[1]، نحو: هو أزهد في الدنيا، وأسرع إلى الخير، وأبعد من الإثم، وأحرص على الحمد، وأجدر بالحلم، وأحْيَدُ عن الخنا.

ولفعل التَّعجُّب من هذا الاستعمال ما لأفعَلَ، نحو: ما أحبَّ المؤمن لله!، وما أحبَّه إلى الله!، وما أعرفه بنفسه، وأقطعه للعوائق، وأغضَّه لطرفه، وأزهده في الدنيا، وأسرعه إلى الخير، وأحرصه عليه، وأجدره به! اهـ. وقد سبق بعض ذلك في بابه[2]، والله تعالى أعلم.

[1] انظر الارتشاف ٥/٢٣٣٣.

[2] انظر كلامه في باب التعجب ص٧٠٦..

النَّعتُ

٥٠٦- (يَتْبَعُ فِي الإعْرابِ الاسْماءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وتَوكِيدٌ وعَطْفٌ وبَدَلْ)

وتسمى لأجل ذلك التوابعَ[١].

فالتابع هو: المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر[٢].

فخرج بـ(الحاصل) و(المتجدّد) خبر المبتدأ، والمفعول الثّاني، وحال المنصوب، وبـ(غير خبر) (حامض) من قولك: هذا حُلوٌ حامِضٌ[٣].

تنبيهات:

الأوَّل: سيأتي أنَّ التوكيد والبدل وعطف النَّسق تتبعُ غير الاسم، وإنَّما خصَّ الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك[٤].

الثّاني: في قولِه: (الأوَّل) إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه، وأجاز صاحبُ (البديع)[٥] تقديم الصِّفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدَّم أحد الموصوفين[٦]، فتقول: قام زيد العاقلان وعمرو، ومنه قولُه[٧]:

وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلامةً أبَى ذاكَ عَمِّي الأكْرَمانِ وَخالِيا

وأجاز الكوفيُّونَ[٨] تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها.

الثّالث: اختلف في العامل في التابع؛ فذهب الجمهور إلى أنَّ العامل فيه هو العامل في المتبوع[٩]،

---

[١] استخدم هذا المصطلح ابن السراج وأبو علي. انظر الأصول ١٤٦/١، والإيضاح العضدي ٢٧٣.

[٢] هذا التعريف ذكره المرادي ٥٥٧/١، وذكر نحوًا منه ابن عقيل ١٩٠/٣.

[٣] فهو جزء من الخبر كما صرح سيبويه. انظر الكتاب ٨٣/٢.

[٤] انظر المرادي ٥٥٧/١.

[٥] هو ابن الأثير. انظر البديع ٣٢٨/١.

[٦] وحمله ابن عصفور على الضرورة، أما الكوفيون فأجازوا تقديم الصفة على الموصوف، وتبعهم الزمخشري في الكشاف. انظر الكشاف ٥٢٧/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٢، وشرح التَّسهيل ٢٨٦/٣، والارتشاف ١٩٣٦/٤.

[٧] البيت بلا نسبة في البديع ٣٢٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٢، والارتشاف ١٩٣٦/٤، و المرادي ٥٥٨/١، والمغني ٨٠٣، والمقاصد النحوية ١٥٦٤/٤.

[٨] انظر المرادي ٥٥٨/١.

[٩] انظر المقتصد ٩٢٩/٢-٩٣٠، وتوجيه اللمع ٢٥٦، والمحصول ٨٥٨/٢، والمرادي ٥٥٨/١.

واختاره النّاظم[1]، وهو ظاهر مذهب سيبويه[2].

الرّابع: لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع، قال في «التَّسهيل»[3]: ويُبدَأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثمَّ بعطف البيان، ثمَّ بالتوكيد، ثمَّ بالبدل، ثمَّ بالنَّسق؛ أي: فيُقال: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيدٌ.

الخامس: قدَّم في «التَّسهيل»[4] باب التوكيد على باب النعت، وكذا فعل ابن السَّرّاج[5] وأبو عليٍّ[6] والزمخشري[7]، وهو حسن؛ لأنَّ التوكيد بمعنى الأوَّل، والنعت على خلاف معناه؛ لأنَّه يتضمن حقيقة الأوَّل وحالًا من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأوَّل فقط[8]، وقدم في «الكافية»[9] النعت كما هنا، وكذا فعل أبو الفتح[10] والزَّجّاجي[11] والجُزُولي[12]، نظرًا لما سبق في التَّنبيه الرّابع.

[٥٠٧- فالنَّعْتُ تابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ بِوَسْمِهِ أو وسْمِ ما بِهِ اعْتَلَقْ

٥٠٨- وليُعْطَ فِي التَّعْرِيف والتَّنْكِيرِ ما لِما تَلا كَـ امْرُرْ بِقَومٍ كُرَما]

(**فالنَّعتُ**) في عرف النُّحاة؛ (**تابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَق**)؛ أي: مكمِّل المتبوع (**بِوَسمِهِ**)؛ أي: بوسم المتبوع؛ أي: علامته، (**أو وَسمِ ما بِهِ اعتَلَق**).

فالتابع: جنس يشمل جميع التوابع المذكورة.

و(متم ما سبق) مخرج للبدل والنسق.

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٦٩/٢ و ٣٣٠/٣.

[2] انظر الكتاب ١٥٠/١ و ١٣١/٢، والمقتضب ٢١١/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٢.

[3] التَّسهيل ١٧٣.

[4] التَّسهيل ١٦٤.

[5] انظر الأصول ١٩/٢.

[6] انظر الإيضاح العضدي ٢٧٣.

[7] انظر المفصل ١٤٩.

[8] انظر شرح المقدمة المحسبة ٤٠٧/٢.

[9] انظر شرح الكافية الشافية ١١٥٣/٣.

[10] انظر اللمع ٨٢.

[11] انظر الجمل ١٣ -١٤، وتوجيه اللمع ٢٥٧.

[12] انظر المقدمة الجزولية ٥٦.

و(بوسمه أو وسم ما به اعتلق) مخرجٌ لعطف البيان والتوكيد؛ لأنَّهما شاركا النعت في إتمام ما سبق؛ لأنَّ الثلاثة تكمِّل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أنَّ النعت يوصِّل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك[1].

والمراد بالمتمِّ: المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام: من توضيح، نحو: جاءني زيد التاجر، أو التاجر أبوه، أو تخصيص، نحو: جاءني رجل تاجر، أو تاجر أبوه، أو تعميم، نحو: يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعيةَ أقدامُهم والساكنةَ أجسامُهم، أو مدح، نحو: الحمد لله ربِّ العالمين الجزيل عطاؤه، أو ذمٍّ، نحو: ﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾ [النساء: ٧٥]، أو ترحُّمٍ، نحو: اللهم أنا عبدُك المسكينُ المنكسرُ قلبُه، أو توكيدٍ نحو: أمسِ الدابرُ المنقضي أمدُهُ لا يعود، أو إبهامٍ، نحو: تصدقت بصدقة كثيرة، أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل، نحو: مررت برجلين عربي وعجميٍ كريمٍ أبواهما لئيم أحدهما[2].

ويسمى الأوَّل من هذه الأمثلة نعتًا حقيقيًا، والثّاني سببيًا.

(**وليُعطَ**) النعت مُطلقًا (**في التَّعريف والتَّنكِيرِ ما**)؛ أي: الذي (**لِما تَلا**)، وهو المنعوت، (**كامرُرٍ بِقَومٍ كُرَما**)، وبقوم كرماء آباؤهم، وبالقوم الكرماء، وبالقوم الكرماء آباؤهم.

تنبيهات:

الأوَّل[3]: ما ذكره من وجوب التبعية في التَّعريف والتَّنكير هو مذهب الجمهور[4]، وأجاز الأخفش[5] نعت النَّكرة إذا خُصِّصت بالمعرفة، وجعل (الأوليانِ) صفة لآخران في قولِه تعالى: ﴿ فَٱلَّذَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وأجاز بعضهم[6] وصف المعرفة بالنَّكرة، وأجازه ابن

---

[1] انظر المرادي ١/٥٥٩.

[2] ذهب بعض الشراح إلى أن معنى المتمم لمتبوعه: الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات؛ وهذا تفسير قاصر. انظر التَّصريح ٢/١٠٨-١٠٩.

[3] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ١/٥٦٠.

[4] انظر الكتاب ١/٤٢١-٤٢٢ و ٢/٦، والإيضاح العضدي ٢٧٥، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤١٥، والارتشاف ٤/١٩٠٨.

[5] انظر معاني القرآن له ١/٢٩٠.

[6] هم بعض الكوفيين، ولكن اشترطوا أن يكون ذلك في مدح أو ذم. انظر الارتشاف ٤/١٩٠٨، والمساعد ٢/٤٠٢.

الطَّراوة[1] بشرط كون الوصف خاصًّا بذلك الموصوف كقولِه[2]:

أَبِيْتُ كَأَنِّي ساوَرَتْنِي ضَئِيلةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيابِها السُّمُّ ناقِعُ

والصَّحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك مؤوّلٌ.

الثّاني[3]: استثنى الشّارح[4] من المعارف المعرف بلام الجنس، قال: فإنَّه لقرب مسافته من النَّكرة يجوز نعته بالنَّكرة المخصوصة، ولذلك تسمع النَّحْويين[5] يقولون في قولِه[6]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لا يَعْنِينِي

إن (يسبني) صفة لا حالٌ؛ لأنَّ المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام. ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[يس: ٣٧][7]، وقولهم: ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا.

الثّالث[8]: لا يمتنع النعت في النَّكرات بالأخص نحو: رجل فصيح، وغلام يافع، وأمّا في المعارف فلا يكون النعت أخصَّ عند البصريِّين[9]، بل مساويًا أو أعم. وقال الشلوبين[10] والفَرّاء[11]: ينعت الأعم بالأخص،

---

[1] انظر الارتشاف ١٩٠٩/٤.

[2] قائله النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٢٣، والكتاب ٨٩/٢، وطبقات فحول الشعراء ١٦/١، والحيوان ٢٤٨/٤، والمعاني الكبير ٦٦٣/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤١٦/٢، وطبقات النحويين واللغويين ٤١، والمصون للعسكري ٥٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢١٢/١، واللسان (ط و ر) و (ن ذ ر) و (ن ق ع)، والمغني ٧٤٣، والخزانة ٤٥٧/٢، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٩٠٩/٤.

[3] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا. انظر المرادي ٥٦٠/١.

[4] انظر ابن الناظم ٤٩١-٤٩٢.

[5] كالزمخشري وابن الحاجب. انظر الكشاف ٥٥٦/١، وأمالي ابن الحاجب ٦٣١/٢.

[6] تقدم تخريجه صـ٢٢١.

[7] انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١، والمغني ٥٦١.

[8] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا. انظر المرادي ٥٦١/١.

[9] وقد استفاض سيبويه في بيان ذلك. انظر الكتاب ٦/٢- ٧.

[10] هذا المنقول عنه، وهو مفهوم من اشتراطه في موصوف المعرفة خاصة أن يكون مساويًا للمنعوت أو دونه. انظر التوطئة ١٨٠ و ١٩٣، وشرح الجزولية ٦٥٩/٢، وشرح التَّسهيل ٣٠٨/٣، والمرادي ٥٦١/١.

[11] انظر شرح التَّسهيل ٣٠٨/٣، والمقاصد الشافية ٦٣٠/٤.

قال المصنف[1]: وهو الصَّحيحُ. وقال بعض المتأخِّرين[2]: توصف كلُّ معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ.

[٥٠٩- وهُوَ لَدَى التَّوحِيدِ والتَّذْكِيرِ أوْ سِواهُما كالفِعْلِ فاقْفُ ما قَفَوا]

(**وَهوَ لَدَى التَّوحِيدِ والتَّذكِيرِ أو سِواهُما**)، وهو التثنية والجمع والتَّأنيث، (**كالفِعلِ فاقفُ ما قَفَوا**)؛ أي: يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه[3]، فإن كان جاريًا على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتَّذكير والتَّأنيث، تقول: مررت برجُلين حَسَنَيْن وامرأةٍ حسنةٍ، كما تقول: مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت.

وإن كان جاريًا على ما هو لشيء من سَبَبِيِّه فإن لم يرفع السببيَّ فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت؛ لأنَّه مثله في رفعه ضمير المنعوت، نحو: مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ أو حسنةٍ وجهًا، وبرجلين كريمي الأب، أو كريمين أبًا، وبرجال حسانِ الوجوه أو حسانٍ وجوهًا.

وإن رفع السببيّ كان بحَسَبه في التَّذكير والتَّأنيث كما هو في الفعل، فيُقال: مررت برجالٍ حسنةٍ وجوههم، وبامرأة حسن وجهها، كما يُقال: حَسُنَتْ وجوههم، وحسن وجهها[4].

تنبيهات:

الأوَّل[5]: يجوز في الوصف المسند إلى السببيِّ المجموع الإفراد والتكسير، فيُقال: مررت برجل كريم آباؤه، وكرام آباؤه.

الثّاني: قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي، إذا كان معناه له، فيُقال: مررت برجلٍ حسنةٍ العينُ، كما يُقال: حَسُنت عينُه، حكى ذلك الفَرّاء[6]. وهو ضعيف، وذهب كثير منهم الجرميُّ[7] إلى منعه.

الثّالث[1]: أفهم قوله: (كالفعل) جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكَّر السالم[2] على لغة (أكلوني البراغيثُ)[3]، فيُقال: مررت برجل كريمين أبواه، وجاءني رجل حسنون غلمانه.

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٣٠٨/٣.

[2] ومنهم ابن خروف. انظر الارتشاف ١٩١٢، والمساعد ٤٠٣/٢.

[3] انظر الكتاب ٤٣/٢، وانظر صـ٣٩٢.

[4] أخذ الأشموني شرح البيت من ابن الناظم ٤٩٢ بتصرف يسير.

[5] هذا التنبيه مستفاد من ابن الناظم ٤٩٢.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وشرح التَّسهيل ١٠١/٣، والمرادي ٥٦٢/١.

[7] انظر الارتشاف ٢٣٥٧/٥، والمرادي ٥٦٣/١. ومنهم أبو إسحاق الزجاج. انظر إعراب القرآن للنحاس ٣١٥/٣.

الرّابع[٤]: ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بألّا يمنع منها مانع، كما في صَبور وجَريح وأفعلَ من اهـ.

[٥١٠ـ وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وذَرِبْ وشِبْهِهِ كَـ ذا وذِيْ والـمُنْتَسِبْ]

(**وانعَت بِمُشتَقٍّ**)، والمراد به: ما دلَّ على حدث وصاحبه، وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم، واسمُ المفعول كمضروب ومهانٍ، والصِّفة المشبَّهة (**كَصَعبٍ وَذَرِب**)، وأفعل التَّفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنَّها ليست مشتقَّة بالمعنى المذكور، وهو اصطلاح[٥].

(**وَشِبهِهِ**)؛ أي: شبه المشتقّ، والمراد به: ما أقيم مُقام المشتقّ في المعنى من الجوامد (**كَذا**) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية[٦]، (**وَذِي**) بمعنى صاحب، والموصولة، وفروعهما، (**والمُنتَسِب**)؛ تقول: مررت بزيد هذا، وذي المال، وذو قام، والقريشيِّ، فمعناها الحاضر، وصاحب المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش[٧].

[٥١١ـ ونَعَتُوا بِجُمْلةٍ مُنكَّرا فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا

٥١٢ـ وامْنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ وإنْ أتَتْ فالقَوْلَ أضْمِرْ تُصِبِ]

(**وَنَعَتُوا بِجُملةٍ**) بثلاثةِ شروطٍ[٨]:

---

[١] هذا التنبيه مستفاد من ابن الناظم ٤٩٢ -٤٩٣.

[٢] وقد نص سيبويه على أن الأفضل فيما يجمع جمع المذكر السالم الإفراد، ولم يتعرَّض للغة (أكلوني البراغيث)، فقال: ((واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو: حَسَنٍ وحِسان، فإن الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسان قومُه. وما كان يُجمع بالواو والنون نحو: منطلِق ومنطلقين، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلِق قومُه)). انظر الكتاب ٤٣/٢.

[٣] تقدم تخريجها صـ٣٩٢، وفي المرادي ٥٦٣/١: على لغة طيء. والصواب ما ذكره ابن الناظم، ووالده ابنَ مالك سماها لغة ((يتعاقبون فيكم)). انظر شرح التَّسهيل ١٠٠/٣.

[٤] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٥٦٣/١.

[٥] وفي هذا ردٌّ على ابن الناظم الذي اعترض على والده قائلًا: فلو قال: فانعت بوصف مثل صعب وذرب؛ لكان أمثل. انظر ابن الناظم ٤٩٣.

[٦] وذهب الكوفيون والسهيلي إلى أن أسماء الإشارة لا يُنعت بها. انظر المرادي ٥٦٤/١.

[٧] وذهب الفراء وابن الحاجب إلى عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة. انظر الكافية ١٢٩، والمحصول ٨٦١/٢، والارتشاف ١٩١٩/٤.

[٨] انظر الشروط الثلاثة في أوضح المسالك ٣٠٦/٣.

شرطٌ في المنعوت، وهو أن يكونَ (**مُنَكَّرًا**) إمّا لفظًا ومعنًى نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أو معنى لا لفظًا، وهو المعرف بأل الجنسيةِ[١]، كقولِه[٢]:

وَلَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي .....

وشرطان في الجملة:

أحدهما: أن تكونَ مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف؛ إمّا ملفوظ كما تقدَّم، أو مقدر كقولِه تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ أي: لا تجزي فيه[٣]، أو بدل منه كقولِه[٤]:

كَأنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوقِ عَجْسِها عَوازِبُ نَحْلٍ أخْطَأ الغارَ مُطْنِفُ

أي: أخطأ غارها، فـ«أل» بدل من الضَّمير[٥]. وإلى هذا الشَّرط الإشارة بقولِه: (**فَأُعطِيَت ما أُعطِيَتهُ خَبَرا**).

والثّاني: أن تكونَ خبريةً؛ أي: محتملة للصدق والكذب. وإليه الإشارة بقولِه: (**وامنَع هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ**)، فلا يجوز: مررتُ برجُل اضربه، أو لا تُهِنه، ولا بعبدٍ بعتُكَهَ، قاصدًا إنشاء البيع[٦].

(**وَإن أتَت**) الجملة الطلبية في كلامهم (**فالقَولَ أضمِر تُصِبِ**)[٧] كقولِه[٨]:

---

[١] انظر إرشاد السالك ٥٩٣/٢.

[٢] تقدم تخريجه صـ٢٢١..

[٣] انظر الكتاب ٣٨٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٣١/١.

[٤] قائله الشنفرى، والبيت له في ديوانه ٥٤، والأغاني ٢١٣/٢١، والصحاح (ط ن ف)، واللسان (ط ن ف)، والمقاصد النحوية ١٥٧٤/٤، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣١٠/٣، و المرادي ٥٦٥/١، وتمهيد القواعد ٣٣٣١/٧.

[٥] على رأي كثير من النحويين كالفراء وابن مالك، وقد تقدم أن أبا إسحاق الزجاج يمنع هذا. انظر إعراب القرآن للنحاس ٣١٥/٣، وشرح التَّسهيل ٣١٠/٣.

[٦] انظر أوضح المسالك ٣٠٩/٣، والمقاصد الشافية ٦٣٥/٤.

[٧] انظر المفصل ١٥٠، والمغني ٣٢٥.

[٨] قائله العجاج، والرجز له في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، والمقاصد النحوية ١٥٥٥/٤، والتَّصريح ١١٢/٢، والخزانة ١٠٩/٢، وهو بلا نسبة في الألفاظ لابن السكيت ٢٠٢، والمعاني الكبير ٢٠٤/١، وتهذيب اللغة (خ ض ر)، والمفصل ١٥٠، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/٢، ونتائج الفكر ١٥٨، والبديع ٣٢١/١، وابن يعيش ٥٢/٣ و ٥٣، وضرائر الشعر ٢٥٩، وشرح عمدة الحافظ ٥٤١، واللسان (خ ض ر) و (م ذ ق)، والمغني ٣٢٥، وابن عقيل ١٩٩/٣، والمقاصد الشافية ٦٣٦/٤، وابن الجزري ٢٣٦، والخزانة ٣٠/٣ و ٢٤/٥. وقبله: حتى إذا جن الظلام واختلط.

جاؤوا بِمَذْقٍ هَل رَأيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أي: جاؤوا بلبنٍ مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلامُ.

تنبيهان:

الأوَّل: ذكر في «البديع»[1] أنَّ الوصف بالجملةِ الفعلية أقوى منه بالجملةِ الاسميَّة[2].

الثّاني[3]: فهم من قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبرًا) أنَّها لا تقترن بالواو، بخلاف الحالية؛ فلذلك لم يقل: ما أعطيته حالًا.

[٥١٣- ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرا فالتَزَمُوا الإفْرادَ والتَّذْكِيرا]

(**وَنَعَتُوا بِمَصدَرٍ كَثِيرًا**)[4]، وكان حقه ألّا ينعت به؛ لجموده، ولكنَّهم فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة، أو توسُّعًا بحذف مضاف[5]، (**فالتَزَمُوا الإفرادَ والتَّذكِيرا**) تنبيهًا على ذلك؛ فقالوا: رجلٌ عدلٌ، ورِضًا، وزَوْرٌ، وامرأة عدلٌ، ورضًا وزورٌ، ورجلان عدلٌ ورضًا وزورٌ، وكذا في الجمع؛ أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيِّينَ[6] على التأويل بالمشتقّ؛ أي: عادل ومرضي وزائر.

تنبيهان:

الأوَّل: وقوع المصدر نعتًا – وإن كان كثيرًا – لا يطّرد[7]، كما لا يطرد وقوعه حالًا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتًا[8].

الثّاني: أطلق المصدر، وهو مقيد بألّا يكونَ في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير؛ فإنَّه لا ينعت به، لا باطّرادٍ ولا بغيره[9].

---

[1] البديع ٣٢٠/١.

[2] انظر المرادي ٥٦٦/١، والمساعد ٤٠٥/٢.

[3] انظر التنبيه في المرادي ٥٦٦/١.

[4] انظر مجاز القرآن ٦٥/١، وأدب الكاتب ٦١٩، والأصول ٣١/٢، والحلبيات ٣٠٥.

[5] انظر شرح المقدمة المحسبة ٩٦/١، وشرح الكافية الشافية ١١٦٠/٢.

[6] ذكر ذلك أبو حيان وابن هشام، وهذا الوجه أورده النحويون من البصريين أيضًا، ولم ينسبوه للكوفيِّين. انظر الألفاظ لابن السكيت ٢٩٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢٧/٢، والارتشاف ١٩١٩/٤، وأوضح المسالك ٣١٢/٣، والتَّصريح ١١٣/٢.

[7] انظر الارتشاف ١٩١٩/٤.

[8] انظر شرح التَّسهيل ٣٢٨/٢، والمرادي ٥٦٦/١.

[9] انظر الارتشاف ١٩١٩/٤.

٥١٤ـ (ونَعْتُ غَيْرِ واحِدٍ إذا اخْتَلَفْ فَعاطِفًا فَرِّقْهُ لا إذا ائتَلَفْ)

مثال المختلف: مررت برجلين كريم وبخيل، ومثال المؤتلف: مررت برجلين كريمين أو بخيلين[١].

ويستثنى من الأوَّل اسم الإشارة؛ فلا يجوز تفريق نعته، فلا يُقال: مررت بهذين الطويل والقصير، نصَّ على ذلك سيبويه[٢] وغيره؛ كالزِّيادي والزَّجّاج والمُبرِّد[٣]. قال الزِّيادي[٤]: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.

تنبيهات[٥]:

الأوَّل: قيل[٦]: يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظًا مجموع معنى كقولِه[٧]:

فَوافَيناهُمُ مِنّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الغابِ مُرْدانٍ وَشِيبِ

وفيه نظر.

الثّاني: قال في «الارتشاف»[٨]: والاختيار في (مررت برجلين كريم وبخيل) القطع.

الثّالث: قال في «التَّسهيل»[٩]: يغلَّب التَّذكير والعقل عند الشمول وجوبًا، وعند التفصيل اختيارًا.

[٥١٥ـ ونَعْتَ مَعْمُولَيْ وحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنا]

(**وَنَعتَ مَعمُولَي**) عاملين (**وَحِيدَي مَعنَى وَعَمَلٍ أتبع بِغَيرِ استِثنا**)؛ أي: أتبع مُطلقًا، نحو: جاء زيد وأتى عمرو العاقلان، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان، ورأيت زيدًا وأبصرت عمرًا الظريفين،

---

[١] انظر الأصول ٣٣/٢.

[٢] انظر الكتاب ٨/٢، والتعليقة لأبي علي ٢٢٣/١.

[٣] نقل ذلك عن الثلاثة أبو حيان، وعنه أخذ النحويون ذلك، وقد وافقهم ابن السراج أيضًا. انظر الأصول ٣٣/٢، والارتشاف ١٩٢٢/٤، والمرادي ٥٦٨/١، والمغني ٧٤٩، والتَّصريح ١١٤/٢.

[٤] انظر الارتشاف ١٩٢٢/٤، والمرادي ٥٦٨/١. وقد رفض الشلوبين هذا وردَّه. انظر التوطئة ١٧٩.

[٥] أخذ الأشموني التنبيهات جملة من المرادي بتصرُّف يسير. انظر المرادي ٥٦٨/١.

[٦] قاله ابن مالك والمرادي. انظر شرح التَّسهيل ٣١٦/٣، والمرادي ٥٦٨/١.

[٧] قائله حسان بن ثابت، والبيت له في ديوانه ١٣٥، والمرادي ٥٦٨/١، والمقاصد الشافية ٦٥٠/٤، والمقاصد النحوية ١٥٦٨/٤، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣١٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٤، وتمهيد القواعد ٣٣٤٣/٧.

[٨] الارتشاف ١٩٢٢/٤.

[٩] التَّسهيل ١٦٩.

وخصّص بعضهم[1] جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين، فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل، أو في أحدهما وجب القطع بالرَّفع على إضمار مبتدأ، أو بالنَّصب على إضمار فعل[2]، نحو: جاء زيد ورأيت عمرًا الفاضلان أو الفاضلين، ونحو: جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين، ونحو: هذا مؤلم زيدًا وموجعٌ عمرًا الظريفان أو الظريفين. ولا يجوز الإتباع في ذلك؛ لأنَّ العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقلَّ[3].

تنبيهان:

الأوَّل[4]: إذا كان عامل المعمولين واحدًا ففيه ثلاثُ صورٍ:

الأولى: أن يتحد العمل والنسبة، نحو: قام زيد وعمرو العاقلان، وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه من غيرِ إشكال.

الثّانية: أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا الكريمان، ويجب في هذه القطع قطعًا.

الثّالثة: أن يختلف العمل وتتّحد النسبة من جهة المعنى، نحو: خاصم زيدٌ عمرًا الكريمان، فالقطع في هذه واجب عند البصريِّين[5]، وأجاز الفَرّاء[6] وابن سعدان[7] الإتباع، والنّص عن الفَرّاء أنَّه إذا أتبع غلِّب المرفوع، فتقول: خاصم زيد عمرًا الكريمان، ونص ابن سعدان على جواز إتباع أيٍّ شئت؛ لأنَّ كلًا منهما مخاصِمٌ ومخاصَمٌ، والصَّحيح مذهبُ البصريِّين[8]. قيل[9]: بدليل أنَّه لا يجوز (ضارب زيد هندًا العاقلة) برفع (العاقلة) نعتًا

---

[1] نصَّ سيبويه على جواز الحالتين، ولم ينصَّ على الحصر فيهما، ولم يجزهما المبرد، وذهب ابن السراج إلى منع الإتباع إن اختلف لفظ العامل، وفصّل إن اتحد لفظ العامل، فقال: إن قدرت الثاني عاملًا فالقطع، وإن قدرته توكيدًا والأول هو العامل جاز الإتباع. وقد أخذ الأشموني عبارة ابن هشام. انظر الكتاب ٦٠/٢، والمقتضب ٣١٥/٤، والأصول ٤٢/٢، ٦٥، وشرح التَّسهيل للمرادي ٧٩١، وأوضح المسالك ٣١٤/٣.

[2] وهذا مذهب الجمهور والخليل وسيبويه. انظر الكتاب ٥٩/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٤١٩/٢، والمرادي ٥٧٠/١.

[3] انظر شرح المقدمة المحسبة ٤١٩/٢، وابن الناظم ٤٩٦، والمرادي ٥٧٠/١.

[4] التنبيه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ٥٦٨/١- ٥٧٠.

[5] انظر الارتشاف ١٩٢٥/٤.

[6] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/١، والارتشاف ١٩٢٥/٤.

[7] هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير، مقرئ ونحوي من الكوفة. انظر بغية الوعاة ١١١/١. وانظر قوله في الارتشاف ١٩٢٥/٤، والمساعد ٤١٥/٢.

[8] صحَّح مذهبهم في ذلك أبو حيان والمرادي. انظر الارتشاف ١٩٢٥/٤، والمرادي ٥٦٩/١.

[9] قال ذلك أبو حيان. انظر الارتشاف ١٩٢٥/٤.

لهند، لكن ذكر النّاظم في باب أبنية الفعل من «شرح التَّسهيل»[1] أنَّ الاسمين من نحو: (ضِارَبَ زيدٌ عمرًا) ليس أحدهما أولى من الآخر بالرَّفع ولا بالنَّصب. قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز[2]:

قَدْ سالَمَ الحَيّاتُ مِنْهُ القَدَما

الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

فنصب (الأفعوان)، وهو بدل من (الحيات)، وهو مرفوع لفظًا؛ لأنَّ كل شيئين تسالما، فهما فاعلان مفعولان[3]. وهذا التوجيه أسهل من أن يكونَ التَّقدير: قد سالم الحياتُ منه القدمَ، وسالمت القدمُ الأفعوانَ.

الثّاني: قوله: (أتبع) يوهم وجوب الإتباع، وليس كذلك؛ لأنَّ القطع في ذلك منصوص على جوازه[4].

[٥١٦- وإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ]

(**وَإن نُعُوتٌ كَثُرَت وَقَد تَلَت**)، أي: تَبِعَتْ منعوتًا (**مُفتقِرًا لِذِكرِهِنَّ**)، بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (**أُتبِعَت**) كلها؛ لتنزيلها منه حينئذٍ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثةٌ: أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب[5].

[٥١٧- واقْطَعْ أوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا بِدُونِها أو بَعْضَها اقْطَعْ مُعْلِنا]

---

[1] شرح التَّسهيل ٣/٤٥٤.

[2] الرجز مختلف في نسبته، فهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٣٣، ولعبد بني عبس في الكتاب ١/٢٨٧، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ١/٢٠١، ولأبي حناء في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٧، والخزانة ١٠/٢٤٠، ولمساور العنسي في اللسان (ض ر ز م)، والمقاصد الشافية ٥/١٦٦، وله أو لأبي حيان الفقعسي في اللسان (ض م ز)، وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو للدبيري أو لمساور العبسي أو لعبد بني عبس في المقاصد النحوية ٤/١٥٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٣، والخزانة ١١/٤١١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/١١، والمقتضب ٣/٢٨٣، والأصول ٣/٤٧٣، وجمهرة اللغة (ج ع ش م)، والمذكر والمؤنث للأنباري ١/٥٩، وتهذيب اللغة (ش ج ع)، والعسكريات ١٣١، وشرح التَّسهيل ٢/١٥٧ و ٣/٤٥٤، والمغني ٩١٧، وتعليق الفرائد ١/١٩٩.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٣/١١.

[4] انظر المرادي ١/٥٧٠.

[5] انظر أوضح المسالك ٣/٣١٦، وإرشاد السالك ٢/٥٩٧.

(**واقطَع**) الجميع (**أو اتبَع**) الجميع، أو اقطع البعضَ وأتبِع البعضَ (**إن يَكُن**) المنعوت (**مُعَيَّنًا بِدُونِها**) كلها، كما في قول خِرْنِقَ[1]:

لا يَبْعَدَنْ قَومِي الذِينَ همُ سمُّ العُداةِ وَآفةُ الجُزُرِ

النازِلونَ بكلِّ مُعتَرَكٍ والطيّبون معاقدَ الأُزُرِ

فيجوز رفع (النازلين) و(الطيبين) على الإتباع لـ(قومي)، أو على القطع بإضمار (هم)، ونصبهما بإضمار (أمدح) أو(أذكر)، ورفع الأوَّل ونصب الثّاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما.

(**أو بَعضَها اقطَع مُعلِنا**)؛ أي: إذا كان المنعوت مفتقرًا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتباع المفتَقَر إليه، وجاز فيما سواه القطع والإتباع، هكذا في «شرح الكافية»[2].

تنبيهات:

الأوَّل[3]: إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدِّم المتْبَعُ على المقطوع[4]، ولا يعكس، وفيه خلاف؛ قال ابن أبي الرَّبيع[5]: الصَّحيح المنع، وقال صاحب «البسيط»[6]: الصَّحيح الجواز.

ولو فُرِّقَ بين الحالة الثّانية – وهي الاستغناء عن الجميع – فيجوز، والحالة الثّالثة – وهي الافتقار إلى

---

[1] البيتان للخرنق بنت هفان في ديوانها ٤٣، والكتاب ٢٠٢/١ و ٥٧/٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٦٥/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٣٢/٢، والأصول ٤٠/٢، والمذكر والمؤنث ٥١٩/١، وأمالي القالي ١٥٨/٢، وأشعار النساء ١٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١٦/٢، والمحتسب ١٩٨/٢، وأمالي المرتضى ٢٠٥/١، والحماسة البصرية ٢٢٧/١، وشرح التَّسهيل ٩٨/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٣/٢، والتذييل والتكميل ٣٢/١١، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والتَّصريح ١١٦/٢، والخزانة ٤١/٥، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ و ٤٥٣، وللأخفش ٩٢/١ و ١٦٧.

[2] شرح الكافية الشافية ١١٦١/٢-١١٦٢.

[3] التنبيه أخذه الأشموني من المرادي، وزاد عليه، وقد أخذه المرادي من أبي حيان، وتصرف فيه. انظر الارتشاف ١٩٢٧/٤، والمرادي ٥٧٢/١.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٣١٩/٣، وتمهيد القواعد ٣٣٤٦/٧.

[5] انظر البسيط لابن أبي الرَّبيع ٣١٦/١-٣١٧، والمساعد ٤١٧/٢.

[6] هو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، يعرف بابن العِلْجِ، وكان ممّن أقام باليمن، وصنّف بها، وله كتاب البسيط في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات. انظر البحر المحيط ٤٢٠/٩، والكشف عن صاحب البسيط في النحو، وهو بحث لحسن موسى الشاعر نشرته الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٢٠، العددان ٧٧-٧٨، محرم-جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ١٤٦ و ١٥١. وانظر قوله في الارتشاف ١٩٢٧/٤، والمرادي ٥٧٢/١، وشرحه للتسهيل ٧٩٢.

البعض دون البعض – فلا يجوز، لكان مذهبًا[1].

الثّاني: إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأوَّل من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع[2]، كقولِه[3]:

وَيَأوِي إِلَى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَراضِيعَ مِثْلَ السَّعالِي

الثّالث[4]: يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو: ﴿ **إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ** ﴾ [النحل: ٥١]، والملتزم نحو: الشِّعري العبور، والجاري على مشارٍ به نحو: هذا العالم، فلا يجوز القطع في هذه[5].

[٥١٨- وارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُبْتَدأً أوْ ناصِبًا لَنْ يَظْهَرا]

(**وارفَع أوِ انصِب إن قَطَعتَ**) النعت عن التبعية (**مُضمِرا مُبتَدَأً أو ناصِبًا لَن يَظهَرا**)؛ أي: لا يجوز إظهارهما.

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، نحو: الحمد لله الحميدُ – بالرَّفع – بإضمار (هو)، ونحو: ﴿ **وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ** ﴾ [المسد: ٤] – بالنَّصب – بإضمار أذمُّ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنَّه يجوز إظهارهما، فتقول: مررت بزيدٍ التاجرَ بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: هو التاجر، وأعني التاجر[6].

[٥١٩- وما مِنَ المَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وفِي النَّعْتِ يَقِلْ]

(**وَما مِنَ المَنعُوتِ والنّعتِ عُقِل**)؛ أي: علم، (**يَجُوزُ حَذفُهُ**)، ويكثر ذلك في المنعوت (**وَفِي النَّعتِ يَقِل**)، فالأوَّل شرطه إمّا كونُ النعتِ صالحًا لمباشرة العامل، نحو: ﴿ **أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ** ﴾ [سبأ: ١١]؛

---

[1] لم أقف على من سبق الأشموني في هذا التفصيل.

[2] انظر الكتاب ٦٦/٢، و معاني القرآن للفراء ١٠٨/١.

[3] قائله أمية بن أبي عائذ الهذلي، والبيت له في ديوان الهذليين ١٨٤/٢، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢، والكتاب ٣٩٩/١ و ٦٦/٢، والمذكر والمؤنث ٨٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤٦/١، والمقاصد الشافية ٦٧٣/٤، و النحوية ١٥٥٦/٤، والتَّصريح ٨٧/٢، والخزانة ٤٢٦/٢، وللهذلي في المفصل ٧٠، وابن يعيش ١٨/٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠٨/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١، والمقرَّب ٢٢٥/١.

[4] هذا التنبيه مستفاد من المرادي ٥٧٣/١.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ١١٤٩/٢.

[6] انظر البسيط لابن أبي الربيع ٣١٦/١، وشرح التَّسهيل ٣١٨/٣.

أي: دروعًا سابغات[1]، أو كون المنعوت بعض اسمٍ مخفوضٍ بـ(من) أو (في)[2]، كقولِهم: مِنا ظَعَنَ ومنّا أقامَ؛ أي: منّا فريقٌ ظعن ومنا فريقٌ أقام[3]، وكقولِه[4]:

لَو قُلتَ ما في قَومِها لَمْ تِيثَمِ
يَفْضُلُها فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أصله: لو قلت: أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف، وهو (أحد)، وكسر حرف المضارعة من (تأثم) وأبدل الهمزة ياء، وقدَّم جواب (لو) فاصلًا بين الخبر المقدم، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر وهو (أحد) المحذوف.

فإن لم يَصلُح، ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرورٍ بـ(من) أو (في)، امتنع ذلك؛ أي: إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا في الضَّرورة[5] كقولِه[6]:

..... لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَينَ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

وقوله[7]:

---

[1] انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٢٩/٣، وابن عقيل ٢٠٥/٣.

[2] كره الفراء الحذف إذا كان الاسم مخفوضًا بفي. انظر معاني القرآن للفراء ٢٧١/١.

[3] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٥/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٢، والمغني ٥١٥.

[4] الرجز مختلف في نسبته، فهو لحكيم بن معية الربعي في الخزانة ٦٢/٥ و ٦٤، وله أو لحميد الأرقط في الدرر ١٩/٦، ولأبي الأسود الحماني في ابن يعيش ٥٩/٣ و ٦١، والمقاصد النحوية ١٥٦٢/٤، ولأبي الأسود الجمالي في التَّصريح ١١٨/٢، والظاهر أن (الجمالي) تصحيف، فعادة ما يعتمد الأزهري في أسماء الشعراء على المقاصد النحوية للعيني، والبيت بلا نسبة في الكتاب ٣٤٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/١، والألفاظ لابن السكيت ١٤٩، ومعاني القرآن للزجاج ٥٨/٢ و ١٢٩، وأمالي القالي ٢١٠/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٢/٢، وللرماني ٥٤٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧١، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٧، والارتشاف ١٩٤٠/٤، وأوضح المسالك ٣٢٠/٣، والمقاصد الشافية ٦٩٣/٤.

[5] انظر المرادي ٥٧٥/١، وزشرح الكافية الشافية ١١٦٥/٣، والمقاصد النحوية ١٥٥٩/٤.

[6] قائله الكميت بن زيد، والبيت له في ديوانه ١٩٢/١، والصحاح (ق ت ر)، واللسان (س ج د) و (ق ب ص) و (ث ر و)، والمقاصد النحوية ١٥٧٣/٤، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٩٧، وتهذيب اللغة (ق ب ص)، والحجة لأبي علي ٣٤٨/٥، والصحاح (س ج د)، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٨، وشرح التَّسهيل ٢٦٤/٣ و ٣٢٣، واللسان (ق ت ر)، وتعليق الفرائد ٢٩٩/٢. وصدره: لكم مسجدا الله المزوران والحصى.

[7] الرجز بلا نسبة في المقتضب ١٣٩/٢، ومجالس ثعلب ٥١٣/٢، والأصول ١٧٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٣٢/٣، والمحتسب ٢٢٧/٢، والخصائص ٣٦٧/٢، والمفصل ١٥٥، وأمالي ابن الشجري ٤٠٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٣٠/١، والتبيين ٢٧٩، وابن يعيش ٦٢/٣، والمقرَّب ٢٢٧/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧١، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٠، وشرح

تَرْمِي بِكَفَّي كانَ مِنْ أرْمَى البَشَرْ

وقوله[1]:

كَأنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أُقَيشٍ يُقَعْقَعُ بَينَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ

والثّاني كقولِه تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]؛ أي: كل سفينة صالحة، وقوله[2]:

..... فَلَمْ أُعْطَ شَيئًا وَلَمْ أُمْنَعِ

أي: شيئًا طائلًا.

وقوله[3]:

وَرُبَّ أسِيلةِ الخَدَّينِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَها فَرْعٌ وَجِيدُ

أي: فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ.

تنبيهات:

الأوَّل: قد يلي النعت (لا) أو(إمّا) فيجب تكررهما مقرونين بالواو، نحو: مررت برجل لا كريم ولا شجاع[4]، ونحو: ائتني برجل إمّا كريم وإما شجاع[5].

الرضي على الكافية ٣٢٦/٢، واللسان (ك و ن) و (م ن ن)، والمغني ٢١٢، والمقاصد الشافية ٦٩١/٤، والنحوية ١٥٥٨/٤، والتَّصريح ١١٩/٢، وشرح شواهد المغني ٤٦١/١، والخزانة ٦٥/٥.

[1] قائله النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ١٢٦، والكتاب ٣٤٥/٢١، ومجاز القرآن ٤٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢٥/١، وللرماني ٥٤٥، والصحاح (و ق ش)، وشرح أبيات سيبويه ٥٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٣١/١، وابن يعيش ٥٩/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧١، واللسان (و ق ش) و (ق ع ع) و (ش ن ن)، والمقاصد النحوية ١٥٥٩/٤، والخزانة ٦٧/٥ و ٦٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٣٨/٢، والأصول ١٧٨/٢، وابن الناظم ٤٩٩، واللسان (خ د ر).

[2] قائله العباس بن مرداس، والبيت له في ديوانه ٨٤، والشعر والشعراء ٧٤٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٨/٥، وسفر السعادة ١٨٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٥١، وابن الناظم ٥٠٠، واللسان (د ر أ)، والمرادي ٥٧٤/١، والتَّصريح ١١٩/٢، وشرح شواهد المغني ٩٢٥/٢، وهو بلا نسبة في العين (د ر أ)، والمغني ٨١٨. وصدره: وقد كنت في الحرب ذا تدرأ.

[3] قائله المرقش الأكبر، والبيت له في المفضليات ٢٢٤، وشرح اختيارات المفضل ٩٩٨، وشرح التَّسهيل ٣٢٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٢، والمقاصد الشافية ٦٩٤/٤، والمقاصد النحوية ١٥٦٣/٤، والتَّصريح ١١٩/٢، وهو بلا نسبة في اللمحة ٧٣٥/٢، والارتشاف ١٩٣٧/٤.

[4] انظر الكتاب ٤٢٩/١، و شرح الكتاب للسيرافي ٣٢١/٢ و ٥١/٣، وتوجيه اللمع ٢١٧.

[5] انظر الكتاب ٤٢٩/١، والتعليقة ١٧٨/١، وشرح التَّسهيل ٣١٩/٣.

الثّاني: يجوز عطف بعض النُّعوت المختلفة المعاني على بعض، نحو: مررت بزيد العالم والشجاع والكريم[1].

الثّالث: إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلًا منه للمنعوت[2]، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢].

الرّابع: إذا نُعت بمفرد وظَرْف وجُمْلة قُدِّم المفرد، وأخِّرت الجملة غالبًا[3]، نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨]، وقد تُقدَّم الجملة[4] نحو: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] الآية.

خاتمة[5]:

من الأسماء ما يُنْعَتُ وينعت به كاسم الإشارة[6]، نحو: مررت بزيد هذا، وبهذا العالم، ونعته مصحوبُ «أل» خاصّة، فإن كان جامدًا محضًا، نحو: بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصحِّ، ومنها ما لا يُنْعَت ولا ينعت به، كالمضمَر مُطلقًا[7]، خلافًا للكسائي[8] في نعت ذِي الغيبة تمسُّكًا بما سُمع؛ نحو: صلَّى الله عليه الرؤوف الرَّحيم[9]، وغيره[10] يجعله بدلًا، ومنها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كالعلم، ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأيٍّ[11]، نحو: مررتُ بفارسٍ أيِّ فارس، ولا يُقال: جاءني أيٌّ فارس. والله أعلمُ.

---

[1] انظر شرح المقدمة المحسبة ٤٠٩/٢، ونتائج الفكر ١٨٦، والتَّسهيل ١٦٩.

[2] انظر التَّسهيل ١٦٩، وشرحه للمرادي ٧٩٣.

[3] هذه عبارة ابن مالك. انظر التَّسهيل ١٦٩، وشرحه ٣١٩/٣.

[4] انظر معاني القرآن للفراء ٣١٣/١، وللزجاج ١٨٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٣/١، وشرح التَّسهيل ٣٢٠/٣.

[5] الخاتمة مستفادة من التَّسهيل، بتصرف وزيادة أمثلة. انظر التَّسهيل ١٦٩،

[6] هذا مذهب البصريين، وقد ذهب الكوفيون، وتبعهم السهيلي إلى أنه لا يجوز أن ينعت بها. انظر نتائج الفكر ٢١٣-٢١٤، والارتشاف ١٩١٨/٤.

[7] انظر اللمحة ٧٢٨/٢.

[8] وقد قوَّى ابن مالك مذهبه فيما يُقصد به مدحٌ، أو ذمّ، أو ترحُّم. انظر شرح التَّسهيل ٣٢١/٣، والمغني ٥٩٣، وتعليق الفرائد ١١٨/٢.

[9] انظر شرح التَّسهيل ١٥٤/١ و ١٦٣، والارتشاف ٩٤٦/٢، وشرح الشذور ١٧٧، والمغني ٦٣٩.

[10] كسيبويه والأخفش وأبي حيان. انظر الكتاب ١٤٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٠/٢ و ٣١٨/٧.

[11] انظر المقاصد الشافية ٦٣٠/٤.

التَّوكِيدُ

هو في الأصل مصدر، ويسمى به التابع المخصوص[١]، ويُقال: أكَّد تأكيدًا، ووكد توكيدًا، وهو بالواو أكثر[٢].

وهو على نوعين: لفظي وسيأتي، ومعنوي، وهو: التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر[٣]، وله ألفاظ أشار إليها بقولِه:

٥٢٠ـ (بِـالنَّفْسِ أوْ بِـالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدا مَعَ ضَمِيرٍ طابَقَ المُؤَكَّدا)

أي: في الإفراد والتَّذكير وفروعهما؛ فتقول: جاء زيد نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه، فتجمع بينهما، والمراد حقيقته، وتقول: جاءت هند نفسها، أو عينها وهكذا. ويجوز جرهما بباء زائدة[٤]؛ فتقول: جاء زيد بنفسه وهند بعينها.

[٥٢١ـ واجْمَعْهُما بِـأفْعُلٍ إنْ تَبِعا ما لَيْسَ واحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعا]

(**واجمَعهُما**)؛ أي: النفس والعين، (**بِأفعُلٍ إن تَبِعا ما لَيسَ واحِدًا تَكُن مُتَّبِعا**)، فتقول: قام الزَّيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما، وقام الزَّيدون أنفسهم أو أعينهم، والهندات أنفسهنَّ أو أعينهنَّ، ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على (نفوس وعيون)، ولا على (أعيانٍ)، فعبارته هنا أحسن من قوله في «التَّسهيل»[٥]: جمع قلة؛ فإن (عينًا) تجمع جمع قلة على (أعيان)، ولا يؤكد به.

تنبيه[٦]:

ما أفهمه كلامه من منع مجيء «النفس» و«العين» مؤكدًا بهما غير الواحد، وهو المثنَّى والمجموع، غير مجموعين على (أفعُلٍ) هو كذلك في المجموع.

---

[١] وربَّما سمي التوكيد—ولا سيما توكيد المضمر–صفة أو نعتًا، جاء ذلك في كلام سيبويه والفراء، ونبه عليه ابن الخشاب، فقال: إذا مرَّ في كتب النحويين وصف المضمر أو الوصف به، فالمراد بذلك تأكيده أو التأكيد به لا حقيقة الوصف، على حدِّ قولك: مررت بزيدٍ القائم، ومثال ذلك مررت بك أنت، وقمت أنت؛ فأنت تأكيدٌ للضمير قبله. انظر الكتاب ٢/٣٧٩–٣٨١، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٠، والمرتجل ٢٨٦.

[٢] وأفصح أيضًا، والواو لغة أهل الحجاز، والهمز لغة أهل نجد. انظر تفسير الطبري ١٧/٢٨١، والصحاح (و ك د).

[٣] انظر ابن الناظم ٥٠١، والمرادي ١/٥٧٦.

[٤] انظر شرح التَّسهيل ٣/٢٩٠، والجنى الداني ٥٥.

[٥] التَّسهيل ١٦٤.

[٦] التنبيه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ١/٥٧٨.

وأمّا المثنَّى فقال الشّارح[1] بعد ذكره: إنَّ الجمع فيه هو المختار، ويجوز فيه أيضًا الإفراد، والتثنية.

قال أبو حيان[2]: ووهم في ذلك؛ إذ لم يقل أحد من النَّحْويين به.

وفيما قاله أبو حيان نظرٌ؛ فقد قال ابن إياز في «شرح الفصول»[3]: ولو قلت: (نَفْساهُما) لجاز؛ فصرَّح بجواز التثنية.

وقد صرَّح النُّحاة[4] بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع، والإفراد، والتثنية، والمختار الجمع، نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، ويترجَّح الإفراد على التثنية عند النّاظم[5]، وعند غيره[6] بالعكس، وكلاهما مسموعٌ كقولِه[7]:

حَمامةَ بَطْنِ الوادِيَينِ تَرَنَّمِي .....

وكقولِه[8]:

وَمَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَينْ

ظَهْراهُما مِثْلَ ظُهُورِ التُّرْسَينْ

---

[1] انظر ابن الناظم ٥٠١.

[2] نسب أبو حيان الوهم إلى الناظم وابنه. انظر الارتشاف ١٩٤٧/٤.

[3] المحصول ٨٧١/٢.

[4] كالخليل ويونس وسيبويه والفراء وأبي عبيدة والأخفش والزجاج والنحاس وابن الناظم وابن الصائغ. انظر الكتاب ٦٢١/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٦/١، ومجاز القرآن ٢٦١/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٨/١، وللزجاج ١٧٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٧/١، وابن الناظم ٥٠١، واللمحة ٧٠٦/٢.

[5] انظر شرح التَّسهيل ١٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٧٨٧/٤.

[6] كابن عصفور وابن الضائع وأبي حيان. انظر التذييل والتكميل ٦٩/٢—٧٠.

[7] البيت مختلف في نسبته، فهو للشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٨، والمقاصد النحوية ١٥٧٧/٤، وللمجنون في ديوانه ١١٣، ولتوبة بن الحمير في المحاسن والأضداد للجاحظ ١٧٣، والشعر والشعراء ٤٤٦/١، والفاضل للمبرد ٢٤، وأمالي القالي ٨٨/١، وشرح شواهد المغني ١٩٥/١، وهو بلا نسبة في المقرَّب ١٢٩/٢، وشرح التَّسهيل ١١٩/٢، والارتشاف ٥٨٢/٢، والمقاصد الشافية ٥٦٥/٢. وعجزه: سقاك من الغرِّ الغوادي مطيرها

[8] البيت مختلف في نسبته، فهو لخطام المجاشعي في الكتاب ٤٨/٢، وابن يعيش ١٥٦/٤، واللسان (م ر ت)، والخزانة ٣١٤/٢، ولهميان بن قحافة في الكتاب ٦٢٢/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٥/٢، ولأحدهما في شرح الكتاب للسيرافي ٣٦٥/٤، والمقاصد النحوية ١٥٧٩/٤، والخزانة ٥٤٤/٧، وقد رجح السيرافي والعيني والبغدادي نسبته لخطام، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ١٧٣/٢، والحجة لأبي علي ٢٨٠/٢، والصحاح (م ر ت)، والمفصل ٢٣٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٠، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٩٤/١، وشرحه للكافية ٣٦١/٣.

[٥٢٢ـ وكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وكِلا كِلتا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلا]

(**وَكُلًّا اذكُر في**) التوكيد المسُوق لقصد (**الشُّمُولِ**) والإحاطة بأبعاض المتبوع، (**وَكِلا**) و(**كِلتا**) و(**جَمِيعًا**)؛ فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاءٌ يصح وقوعُ بعضها موقعه؛ لرفع احتمال تقدير (بعضٍ) مضافٍ إلى متبوعهن[١]، نحو: جاء الجيشُ كلُّه، أو جميعُه، والقبيلة كلُّها، أو جميعها، والرِّجالُ كلُّهم، أو جميعُهم، والهندات كلُّهنَّ أو جميعُهُنَّ، والزَّيدان كلاهُما، والهندان كلتاهُما؛ لجوازِ أن يكونَ الأصل: جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات، أو أحد الزيدين، أو إحدى الهندين.

ولا يجوز (جاءني زيد كلُّه) ولا (جميعُه)[٢]، وكذا لا يجوز: اختصم الزَّيدان كلاهما، ولا الهندان كلتاهما[٣]؛ لامتناع التَّقدير المذكور.

وأشار بقولِه: (**بِالضَّمِيرِ مُوصَلا**) إلى أنَّه لا بدَّ من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ، ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت، ولا يجوز حذفُ الضَّمير استغناء بنية الإضافة، خلافًا للفرّاء[٤] والزمخشري[٥]، ولا حجَّةَ في: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا** ﴾ [البقرة: ٢٩]، ولا قراءةِ بعضهم[٦]: «إنا كلًّا فيها» [غافر: ٤٨] على أنَّ المعنى: جميعه، وكلنا، بل (جميعًا) حالٌ[٧]، و(كلًّا) بدل من اسم (إنّ)، أو حال من الضَّمير المرفوع في (فيها)[٨].

---

[١] انظر البديع ٣٣٢/١، وتوجيه اللمع ٢٦٩، والمحصول ٨٧٢/٢.

[٢] انظر شرح التَّسهيل ٢٩١/٣.

[٣] وقد أجازه الأخفش، وهو مردود. انظر شرح الرضي على الكافية ٣٧٢/٢.

[٤] انظر معاني القرآن للفراء ١٠/٣، وشرح التَّسهيل ٢٤٤/٣ و ٢٩٢.

[٥] انظر الكشاف للزمخشري ١٧١/٤، والمرادي ٥٧٨/١.

[٦] هذه قراءة ابن السميفع، وعيسى بن عمران، كما ذكر أبو حيان، وذكر العيني أنها قراءة نافع، ولم أقف على ذلك في كتب القراءات. انظر البحر المحيط ٢٦٣/٩، والمقاصد النحوية ١٢١/١.

[٧] وهذا الإعراب نسبه النحاس إلى سيبويه، وهو المشهور عند النحاة، وأعربها ابن عقيل توكيدًا، وردَّ قوله ابنُ هشام. انظر إعراب القرآن ٤١/١، والمغني ٦٦٢، والتصريح ١٢٢/٢.

[٨] وأجاز الفراء والكسائي فيها النصب على النعت، وأنكره النحاس، وقد سبق التنبيه على أنه ربما كان مرادهم بذلك التوكيد، واختار ابن مالك الحال، وابن هشام البدل. انظر معاني القرآن للفراء ١٠/٣، وإعراب القرآن ٢٧/٤، والمرتجل ٢٨٦، وشرح التَّسهيل ٢٤٤/٣، والمغني ٢٥٧.

وذكر في «التَّسهيل»[1] أنَّه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضَّمير إلى مثل الظاهر المؤكد بكل، وجعل منه قول كُثَيِّر[2]:

..... يا أشْبَهَ النّاسِ كُلِّ النّاسِ بِالقَمَرِ

[٥٢٣ـ واسْتَعْمَلُوا أيْضًا كَـكُلٍّ فاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيدِ مِثْلَ النّافِلَهْ]

(**واستَعمَلُوا أيضًا كَكُلٍّ**) في الدَّلالة على الشُّمول اسمًا موازنًا (**فاعِلَه مِن عَمَّ في التَّوكِيدِ**)، فقالوا: جاء الجيش عامته، والقبيلة عامتها، والزَّيدون عامتهم، والهندات عامتهن، وعدَّ هذا اللفظ (**مِثلَ النّافِلَه**)؛ أي: الزّائد على ما ذكره النَّحويون في هذا الباب؛ فإن أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيبويه[3]، وهو من أجلِّهم، فلا يكون حينئذٍ نافلةً على ما ذكروه[4]؛ فلعله إنَّما أراد أنَّ التاء فيه مثلها في النافلة؛ أي: تصلح مع المؤنَّث والمذكَّر، فتقول: اشتريت العبد عامَّته، كما قال تعالى: ﴿**وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً**﴾ [الأنبياء: ٧٢][5].

تنبيه[6]:

خالف في (عامَّة) المُبرِّد[7]، وقال: إنَّما هي بمعنى أكثرهم.

٥٢٤ـ (وبَعْدَ كُلٍّ أكَّدُوا بِـأجْمَعا جَمْعاءَ أجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعا)

فقالوا: جاء الجيش كلّه أجمع، والقبيلة كلُّها جمعاء، والزَّيدون كلُّهم أجمعون، والهندات كلُّهنّ جُمَعُ.

٥٢٥ـ (ودُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أجْمَعُ جَمْعاءُ أجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ)

المذكورات نحو: ﴿**وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [الحجر: ٣٩]، ﴿**لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [الحجر: ٤٣]، وهو قليلٌ بالنسبة لما سبق[8].

---

[1] التَّسهيل ١٦٤، وشرحه ٢٩٢/٣.

[2] البيت مختلف في نسبته، فهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٤٥، وأمالي القالي ١٩٥/١، ومعجم البلدان ١٥٥/٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٧، وتمهيد القواعد ٣٢٩١/٧، والخزانة ٣٥/٩، ولكثير عزة في شرح التَّسهيل ٢٩٢/٣، والمرادي ٥٧٩/١، والمقاصد النحوية ١٥٧٧/٤، ولم أقع عليه في ديوان كثير، ولكثير أو عمر في شرح شواهد المغني ٥١٩/٢، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٩٥٠/٤، والمغني ٢٥٦. وصدره: كم قد ذكرتك لو أُجزى بذكركم.

[3] انظر الكتاب ٣٧٧/١، وشرحه للسيرافي ٢٦٥/٢.

[4] انظر ابن الناظم ٥٠٤.

[5] ذكر ابن هشام هذا الوجه لتصحيح كلام الناظم. انظر أوضح المسالك ٣٣١/٣.

[6] انظر المرادي ٥٨٠/١.

[7] انظر قوله في الانتصار لسيبويه على المبرد ١٠٧، والمقاصد الشافية ١٤/٥.

[8] انظر ابن الناظم ٥٠٤.

وقد يتبع (أجمع) وأخواته بأكْتَع وكَتْعاء وأكْتَعِينَ وكُتَع، وقد يُتبع (أكْتَعُ) وأخواته بأَبْصَعَ وبصْعاء وأبْصَعِينَ وبُصَعُ[1]، فيُقال: جاء الجيش كلّه أجمع أكتع أبصع، والقبيلة كلّها جمعاء كتعاء بصعاء، والقوم كلّهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهندات كلّهن جمع كتع بصع.

وزاد الكوفيُّونَ[2] بعد (أبصعَ) وأخواته: أبْتَعَ وبَتْعاء وأبْتَعِينَ وبُتَع.

قال الشّارح[3]: ولا يجوز أن يُتعدَّى هذا الترتيب.

وشذَّ قول بعضهم: أجمعَ أبصع، وأشذُّ منه قول الآخر: جُمَع بُتَع[4].

وربَّما أُكِّدَ بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين، ومنه قول الراجز[5]:

يا لَيتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا
تَحْمِلُنِي الذَّلفاءُ حَولًا أكْتَعا
إذا بَكَيتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعا
إذًا ظَلِلتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعا

وفي هذا الرجز أمور: إفرادُ (أكتعَ) عن (أجمع)، وتوكيد النَّكرة المحدودة، والتوكيد بأجمع غير مسبوقٍ بكل، والفصل بين المؤكد والمؤكد، ومثله في التنزيل: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١][6].

---

[1] انظر تهذيب اللغة (ب ص ع)، واللمع ٨٥، وشرح المقدمة المحسبة ٤٠٨/٢.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ١١٧٢/٣، والمرادي ٥٨١/١.

[3] انظر ابن الناظم ٥٠٤.

[4] ذكر ذلك ابن مالك، وهو مذهب الجمهور. انظر شرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣. ولم يشترط الكوفيون وابن كيسان وابن عصفور الترتيب بعد أجمع. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/١، والارتشاف ١٩٥٢/٤.

[5] الرجز بلا نسبة في العقد الفريد ٤٩/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٠٣/١، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٤، والمقرَّب ٢٤٠/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢ و ٥٦٥، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، وشرح التَّسهيل ٢٩٥/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٣/٢، واللسان (ك ت ع)، وابن عقيل ٢١٠/٣، والمقاصد الشافية ١٦/٥، والنحوية ١٥٨١/٤، والخزانة ١٦٩/٥.

[6] نبَّه على هذا ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية ١١٧٤/٣.

تنبيهات[1]:

الأوَّل: زعم الفَرّاء[2] أنَّ (أجمعين) تفيد اتحاد الوقت، والصَّحيح أنَّها ككل في إفادة العموم مُطلقًا، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

الثّاني: إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع، وليس الثّاني تأكيدًا للتأكيد[3].

الثّالث: لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرَّفع ولا إلى النَّصب.

الرّابع: لا يجوز عطف بعضها على بعض[4]؛ فلا يُقال: قام زيدٌ نفسهُ وعينه، ولا جاء القومُ كلّهم وأجمعُون، وأجازه بعضهم، وهو قول ابن الطراوةِ[5].

الخامس: قال في «التَّسهيل»[6]: وأجرى في التوكيد مجرى «كلٍّ» ما أفاد معناه من الضَّرع والزَّرع، والسَّهل والجبل، واليد والرِّجل، والبطن والظهر، يشير إلى قولهم: مُطِرنا الضّرع والزّرع، ومطرنا السَّهل والجبل، وضربتُ زيدًا اليدَ والرِّجل، وضربتُه البطنَ والظَّهر[7].

السادس: ألفاظ التوكيد معارف[8]؛ أما ما أضيف إلى الضَّمير فظاهر، وأمّا (أجمع) وتوابعه ففي تعريفه قولان:

أحدهما: أنَّه بنية الإضافة، ونُسب لسيبويه[9].

والآخر بالعلمية عُلّق على معنى الإحاطة[10].

[٥٢٦- وإنْ يُفِدْ تَوكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وعَنْ نُحاةِ البَصْرةِ المَنْعُ شَمِلْ]

---

[1] أخذ الاشموني هذه التنبيهات من المرادي ١/٥٨١-٥٨٢.

[2] وهو رأي المبرد أيضًا. انظر المقتضب ٣/٣٨٠، وشرح التَّسهيل ٣/٣٠١، والارتشاف ٤/١٩٥٦.

[3] انظر الارتشاف ٤/١٩٥٤.

[4] انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٠٩، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٨.

[5] انظر الارتشاف ٤/١٩٥٤، و المرادي ١/٥٨٢. ولم أقف على قوله في الإفصاح.

[6] التَّسهيل ١٦٥.

[7] انظر الكتاب ١/١٥٨-١٦١، وشرح التَّسهيل ٣/٢٩٩، وشرحه للمرادي ٧٨١، والمساعد ٣/٣٩٣.

[8] انظر الارتشاف ٤/١٩٥١.

[9] انظر الكتاب ٣/٢٢٤، ونتائج الفكر ٢٨٦.

[10] ذكر ذلك ابن الحاجب، وهو اختيار ابن سليمان السعدي، ومحمد بن مسعود الغزني، كما قال أبو حيان. انظر أمالي ابن الحاجب ٢/٨٠٩، و الارتشاف ٤/١٩٥١.

(**وَإن يُفِد تَوكِيدُ مَنكُورٍ**) بواسطة كونه محدودًا، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (**قُبِل**) وفاقًا للكوفيِّين[1] والأخفش[2]، تقول: اعتكفت شهرًا كلّه، ومنه قولُه[3]:

..... يا لَيتَ عِدَّةَ حَولٍ كلّه رَجَبُ

وقوله[4]:

تَحْمِلُنِي الذَّلفاءُ حَولًا أكْتَعا

وقوله[5]:

..... قَدْ صَرَّتِ البَكْرةُ يَومًا أجْمَعا

(**وَعَن نُحاةِ البَصرةِ المَنعُ شَمِل**)[6]؛ أي: عمَّ المفيد وغير المفيد، ولا يجوز (صُمْتُ زمنًا كلّه) و(لا شهرًا نفسه).

[٥٢٧- واغْنَ بِكِلتا فِي مُثَنًّى وكِلا عَنْ وزْنِ فَعْلاءَ ووَزْنِ أفْعَلا]

(**واغنَ بِكِلتا في مُثَنًّى وَكِلا عَن**) تثنية (**وَزنِ فَعلاءَ وَوَزنِ أفعَلا**) كما استغني بتثنية (سيّ) عن تثنية (سواء)، فلا يجوز: جاء الزَّيدان أجمعان، ولا الهندان جمعاوان[7]، وأجاز ذلك

---

[1] انظر المفصل ١٤٧، والإنصاف ٣٦٢، واللباب ٣٩٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١، وشرح التَّسهيل ٢٩٦/٣، وابن الناظم ٥٠٦، وابن عقيل ٢١١/٣، وائتلاف النصرة ٦١.

[2] وقد قواه ابن مالك، ورأى أن السماع والقياس يعضده. انظر شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، و المرادي ٥٨٣/١.

[3] قائله عبد الله بن مسلم الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، ومجالس ثعلب ٤٠٧/٢، ومعجم البلدان ١١١/١، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٥٢٥، والإنصاف ٣٦٢، وابن الناظم ٥٠٧، وتذكرة النحاة ٦٤٠، واللمحة ٧١٢/٢، وأوضح المسالك ٣٣٢/٢، وشرح قطر الندى ٢٩٦، وشرح الشذور ٥٥١، وإرشاد السالك ٦٠٧/٢، والمقاصد النحوية ١٥٨٤/٤، والتَّصريح ١٢٥/٢. وصدره: لكنه شاقه أن قيل ذا رجب.

[4] تقدم تخريجه ص٧٦٣.

[5] البيت بلا نسبة في العين (ق ع ق ع)، والمفصل ١٤٧، وأسرار العربية ٢٦٢، واللباب ٣٩٥/١، وابن يعيش ٤٤/٣ و ٤٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٤، والمقرَّب ٢٤٠/١، و شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٥، وشرح الرضي على الكافية ١٢٠/١، وابن عقيل ٢١١/٣، والمقاصد الشافية ١٩/٥، والنحوية ١٥٨٣/٤، والخزانة ١٨١/١ و ١٦٩/٥. وصدره: إنا إذا خطافنا تقعقعا.

[6] وقد وصف سيبويه تأكيد النكرة بالكراهة. انظر الكتاب ٣٨٦/٢، والإنصاف ٣٦٢، واللباب ٣٩٥/١، وابن الناظم ٥٠٦.

[7] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٢٤/١، ونتائج الفكر ٢٢٤.

الكوفيُّونَ[1] والأخفش[2] قياسًا معترفين بعدم السماع.

تنبيهان[3]:

الأوَّل: المشهور أنَّ (كلا) للمذكَّر و(كلتا) للمؤنَّث، قال في «التَّسهيل»[4]: وقد يُستغنى بكليهما عن كلتيهما، أشار بذلك إلى قوله[5]:

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّينَبَينِ كِلَيهِما .....

وقال ابن عصفورٍ[6]: هو من تذكير المؤنَّث حملًا على المعنى للضَّرورةِ، كأنَّه قال: بقربى الشخصين.

الثّاني: ذكر في «التَّسهيل»[7] أيضًا أنَّه قد يستغنى عن (كليهما) و(كلتيهما) بكلّهما، فيُقال على هذا: جاء الزَّيدان كلُّهما، والهندان كلّهما.

[٥٢٨ـ وإنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ والعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ

٥٢٩ـ عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ وأكَّدُوا بِما سِواهُما والقَيْدُ لَنْ يُلتَزَما]

(**وَإن تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِل**) مستترًا كان أو بارزًا (**بِالنَّفسِ والعَينِ فَبَعدَ**) الضَّمير (**المُنفَصِل**) حتمًا (**عَنَيتُ**) المتَّصل (**ذا الرَّفعِ**)[8]، نحو: قم أنت نفسُك أو عينُك، وقوموا أنتم أنفُسُكم أو أعيُنُكم، فلا يجوز: قم نفسك، ولا قوموا أعينكم، بخلاف (قام الزَّيدون أنفسهم) فيمتنع الضَّمير، وبخلاف (ضربتهم أنفسهم) و(مررت بهم أعينهم)، فالضَّمير جائز لا واجب.

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١، و المرادي ٥٨٣/١، والبهجة المرضية ٦٢/٢.

[2] انظر شرح الرضي على الكافية ٣٧١/٢. ونقل المرادي عن ابن خروف إجازة ذلك. انظر المرادي ٥٨٣/١.

[3] كلا التنبيهين في المرادي ٥٧٩/١.

[4] انظر التَّسهيل ١٦٤.

[5] البيت لهشام بن معاوية في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٧، والمقاصد النحوية ١٥٩٣/٤، وهو بلا نسبة في المقرَّب ٢٣٩/١، و شرح عمدة الحافظ ٥٥٩، وشرح التَّسهيل ٢٩٢/٣، والارتشاف ١٩٤٩/٤، والمرادي ٥٧٩/١، وتمهيد القواعد ٣٢٩٠/٧. وعجزه: إليك، وقربى خالد وحبيب.

[6] انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٧.

[7] التَّسهيل ١٦٤.

[8] انظر الكتاب ٣٧٩/٢.

تنبيهٌ:

ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضَّمير المنفصل هو ما صرَّح به في «شرح الكافية»[1] ونصَّ عليه غيره[2]، وعبارة «التَّسهيل»[3] تقتضي عدم الوجوب. اهـ.

(**وَأَكَّدُوا بِما سِواهُما**)؛ أي: بما سوى النفس والعين، (**والقَيدُ**) المذكور (**لَن يُلتَزَما**)[4]؛ فقالوا: قوموا كلكم، وجاؤوا كلّهم؛ من غيرِ فصل بالضَّمير المنفصل. ولو قلت: قوموا أنتم كلكم، وجاؤوا هم كلّهم؛ لكان حسنًا[5].

[٥٣٠- وما مِنَ التَّوكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي]

(**وَما مِنَ التَّوكِيدِ لَفظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا**): (ما): مبتدأ موصول، و(لفظيٌّ): خبر مبتدأ محذوف هو العائد، والمبتدأ مع خبره صلة (ما)، وجاز حذف صدر الصِّلة – وهو العائد – للطول بالجار والمجرور، وهو متعلق باستقرار، على أنَّه حال من الضَّمير المستتر في الخبر؛ إذ هو في تأويل المشتقّ. و(مكررًا): حال من فاعل (يجي) المستتر. وجملة (يجي): خبر الموصول.

أي: النَّوع الثّاني من نوعي التوكيد – وهو التوكيد اللفظي – هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنىً، كذا عرَّفه في «التَّسهيل»[6]. فالأوَّل يكون في الاسم، والفعل، والحرف، والمركب غير الجملة، والجملة، نحو: جاء زيد زيد، ونكاحها باطلٌ باطلٌ باطلٌ؛ وقوله[7]:

فَإِيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فَإِنَّهُ إلَى الشَّرِّ دَعّاءٌ وَلِلشَّرِّ جالِبُ

---

[1] شرح الكافية الشافية ١١٨١/٣.

[2] كابن السراج في الأصول ٢٠/٢. وقد استقبح سيبويه عدم الفصل. انظر الكتاب ٣٧٩/٢.

[3] التَّسهيل ١٦٤.

[4] انظر الكتاب ٣٧٩/٢.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ١١٨٢/٣.

[6] التَّسهيل ١٦٦، وانظر شرحه ٣٠١/٣.

[7] البيت مختلف في نسبته، فهو للفضل بن عبد الرَّحمن في طبقات النحويين واللغويين ٥٣، ومعجم الشعراء ٣١٠، وإنباه الرواة ٧٦/٤، والخزانة ٦٣/٣، وللعرزمي في حماسة البحتري ٤٩٠، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢، وكتاب اللامات ٧٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٧١/٢، والخصائص ١٠٢/٣، والبديع ١٤٢/١، واللباب ٤٦٣/١، وابن يعيش ٢٥/٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٨٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٨٥/١، واللسان (أ ي ا)، واللمحة ٥٢٩/٢، والمغني ٨٩٠، والمقاصد الشافية ٤٧٩/٥، وتعليق الفرائد ٨٨/٢، والمقاصد النحوية ١٦٠٠/٤، والتَّصريح ١٢٨/٢.

ونحو: قام قام زيد، ونحو: نَعَمْ نَعَمْ. وكقولِه[1]:

..... فَحَتّامَ حَتّامَ العناءُ المطَوَّلُ

والجملة (كَقَولِكَ: ادْرُجِي ادْرُجِي)، وقوله[2]:

..... لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

والثّاني كقولِه[3]:

أَنْتَ بِالخَيرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ .....

وقوله[4]:

وَقُلنَ عَلَى الفِرْدَوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أجَل جَيرِ إنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دَغاثِرُهْ

وقوله[5]:

..... صَمِّي لِما فَعَلَتْ يَهُودُ صَمامِ

ومنه توكيد الضَّمير المتَّصل بالمنفصل.

---

[1] قائله الكميت، والبيت له في شرح الهاشميات ١٦٠، وشرح عمدة الحافظ ٥٧١، وشرح التَّسهيل ٣٠٢/٣، والمقاصد النحوية ١٥٩٨/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠٩/٢، وشرح أبياته للبغدادي ٢١٥/٥، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٥٤٨/٢، واللسان (ل و م)، والارتشاف ١٩٥٨/٤، والمرادي ٥٨٦/١، والمغني ٣٩٣. وصدره: فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم.

[2] ظاهر ما في العقد الفريد ٧٥/٢ أن البيت من كتاب طاهر بن الحسين إلى المأمون، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٠٢/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٧٣، وشرح الكافية الشافية ١١٨٥/٣، وابن الناظم ٥٠٩، واللمحة ٧١٣/٢، والمرادي ٥٨٦/١، وتمهيد القواعد ٣٣٠٦/٧، والمقاصد النحوية ١٥٨٥/٤. وصدره: لك الله على ذاك.

[3] هذا ليس بشاهد، فقد ذكره ابن مالك مثالًا، انظر شرح الكافية الشافية ١١٨٤/٣، وابن الناظم ٥١٠، وتمهيد القواعد ٣٢٨٥/٧، ولم يتكلم عليه العيني في المقاصد، وهو بلا نسبة في الهمع ٢٠٧/٥.

[4] قائله مضرس بن ربعي، والبيت له في ديوانه ٧٦، ومعجم البلدان ٢٤٨/٤، والمقاصد النحوية ١٥٨٦/٤، وشرح شواهد المغني ٣٦٢/١، والخزانة ١٠٣/١٠، وقد نبَّه العيني على أن النحاة خلطوه ببيت لطفيل الغنوي، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٢٢/٢، ومعجم ديوان الأدب ٣٠١/٣، والصحاح (ج ي ر) و (د ع ث ر)، والمفصل ٤١٦، وابن يعيش ١٢٤/٨، وشرح الكافية الشافية ١١٨٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣١٨/٤، وابن الناظم ٥١١، واللسان (ج ي ر) و (د ع ث ر)، والجنى الداني ٣٦٠، والمغني ١٦٢.

[5] قائله الأسود بن يعفر، والبيت له في ديوانه ٦١، ومجالس ثعلب ٥٨٩، والصحاح (هـ و د)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٢/٢، واللسان (هـ و د) و (ص م م)، والمقاصد الشافية ٣٦/٥، والنحوية ١٥٩٩/٤، وهو بلا نسبة في الحجة لأبي علي ٣٤٢/٣، والعسكريات ١٠٨، والمستقصى ١٤٤/٢. وصدره: فرت يهود وأسلمت جيرانها.

تنبيه[1]:

الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكونَ في الجمل، وكثيرًا ما يقترن بعاطف، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤ – ٥] الآية، ونحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤]، ونحو: ﴿مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٨] الآية. ويأتي بدونه نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام[2]: ((والله لأغزون قريشًا)) ثلاث مرّاتٍ. ويجب الترك عند إيهام التَّعدُّد، نحو: ضربت زيدًا، ضربت زيدًا، ولو قيل: ثمَّ ضربت زيدًا، لتُوهِّم أنَّ الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى، والفرض أنَّه لم يقع منك إلا مرّةً واحدة. اهـ.

٥٣١- (ولا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ)

فتقول: قمت قمت، وعجبت منك منك؛ لأنَّ إعادته مجردًا تخرجه عن الاتِّصال[3].

٥٣٢- (كَذا الحُرُوفُ غَيْرَ ما تَحَصَّلا بِهِ جَوابٌ كَنَعَمْ وكَبَلَى)

وأجلْ، وجَيْرٍ، وإي، ولا؛ لكونها كالجزء من مصحوبها، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرًا، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرًا نحو: إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا فاضلٌ، أو إنَّ زيدًا إنَّه فاضلٌ، وهو الأولى[4]. ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت، وشذَّ اتصالهما كقولِه[5]:

إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ ما لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قَدْ ضِيما

وأسهلُ منه قوله[6]:

حَتَّى تَراها وَكَأنَّ وَكَأنْ

---

[1] التنبيه مستفاد من ابن هشام بتصرف يسير. انظر أوضح المسالك ٣٣٦/٣.

[2] أخرجه أبو داود عن عكرمة، ووصله ابن حبان عن ابن عباس رضي الله عنهما. انظر سنن أبي داود ١٧٨/٥ برقم (٣٢٨٥)، وصحيح ابن حبان ١٨٥/١٠ برقم (٤٣٤٣)، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣.

[3] انظر الارتشاف ١٩٥٨/٤، والمرادي ٥٨٧/١.

[4] نص على ذلك ابن هشام، وقد قوَّى الزجاج مثل هذه العبارة، لكن حمل (إنّ) الثانية على صدر جملة خبر (إن) الأولى. انظر معاني القرآن للزجاج ٤١٧/٣، وأوضح المسالك ٣٤٠/٣.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٠٣/٣، والمرادي ٥٨٧/١، وأوضح المسالك ٣٤٠/٣، والمقاصد النحوية ١٥٩٤/٤، والتَّصريح ١٣٠/٢، والهمع ٢١٠/٥.

[6] الرجز مختلف في نسبته؛ فهو لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في المقاصد النحوية ١٥٨٨/٤، والتَّصريح ١٣٠/٢، وهو بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٣٤٤، وشرح التَّسهيل ٣٠٣/٣، وابن الناظم ٥١٢، والتذييل والتكميل ١٧٣/٥، والمرادي ٥٨٨/١، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣، والتَّصريح ٣٧١/١.

أعْناقَها مُشَدَّداتٌ بِقَرَنْ

وقوله[1]:

لَيتَ شِعْرِي هَل ثُمَّ هَل آتِيَنْهُمْ .....

وقوله[2]:

لا يُنْسِكَ الأسَى تَأسِّيًا فَما

ما مِنْ حِمامٍ أحَدٌ مُعْتَصِما

للفصل في الأولين بالعاطف، وفي الثّالث بالوقف.

وأشذُّ منه[3] قوله[4]:

فَلا واللهِ لا يُلفَى لِما بِي وَلا لِلِما بِهِمْ أبَدًا دَواءُ

لكون الحرف المؤكِّد – وهو اللام – موضوعًا على حرف واحد.

وأسهلُ من هذا قولُه[5]:

---

[1] قائله الكميت بن معروف، والبيت له في شرح التَّسهيل ٣/٣٠٢، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٠٥، والمقاصد النحوية ٤/١٥٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧١، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤٤٦، وسر الصناعة ٢/٦٨٤، ورصف المباني ٤٠٠ و ٤٧٠، والمرادي ١/٥٨٨، والمغني ٤٥٨، والمقاصد الشافية ٥/٣١. وعجزه: أم يحولن دون ذاك حمامي. ويروى: ذاك الردى.

[2] الرجز بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣/٣٠٤، والتذييل والتكميل ٤/٢٦١، والمرادي ١/٥٨٨، والجنى الداني ٣٢٨، وتخليص الشواهد ٢٧٨، وإرشاد السالك ٢/٦١٢، وتعليق الفرائد ٣/٢٤٣، والمقاصد النحوية ٤/١٥٩٧، والهمع ٥/٢١٠، والخزانة ٤/١٢٠.

[3] ووصفه الأنباري بأنَّه من الشاذ الذي لا يُعرَّج عليه، ولا يؤخَذ به بالإجماع. انظر الإنصاف ٤٥٥.

[4] قائله مسلم بن معبد الوالبي الأسدي، والبيت له في شرح شواهد المغني ١/٥٠٥ و ٢/٧٧٣، والخزانة ٢/٣٠٨، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٦٨، والمحتسب ٢/٢٥٦، والخصائص ٢/٢٨٢، والصاحبي في فقه اللغة ٣١، والإنصاف ٤٥٥، والمقرَّب ١/٣٣٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٩ و ٣٠٣، وشرح التَّسهيل ٣/٣٠٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٨٨، وشرح الرضي على الكافية ١/٣٨٦ و ٤/٢٨٥، وابن الناظم ٥١٢، والجنى الداني ٨٠ و ٣٤٥، والمقاصد الشافية ٣/٦٢٢، والتَّصريح ٢/١٣٠. ويروى: وما بهم من البلوى دواء.

[5] قائله الأسود بن يعفر، والبيت له في ديوانه ٢١، والمقاصد النحوية ٤/١٥٩١، والتَّصريح ٢/١٣٠، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/٢٢١، وتفسير الطبري ٢٤/١٢٠، وسر الصناعة ١/١٣٦، والبديع ١/٢٤١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٠ و ٣٠٣، وشرح التَّسهيل ٣/١٧٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٨٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٨٣، وابن الناظم

فَأصْبَحْنَ لا يَسْأَلنَهُ عَنْ بِما بِهِ .....

لأنَّ المؤَكِّد على حرفين ولاختلاف اللفظين.

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غيرِ اتصالها بشيء؛ لأنَّها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه[1]، فتقول: نعم نعم، وبلى بلى، ولا لا، ومنه قولُه[2]:

لا لا أبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنَّها أخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقًا وَعُهُودا

٥٣٣- (ومُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ)

نحو: قم أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وزيد جاء هو، ورأيتني أنا[3].

تنبيه[4]:

إذا أتبعت المتَّصل المنصوب بمنفصل منصوب، نحو: رأيتك إيّاك؛ فمذهب البصريِّين[5] أنَّه بدل، ومذهب الكوفيِّينَ[6] أنَّه توكيد، قال المصنف[7]: وقولهم عندي أصحُّ؛ لأنَّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتَّصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتَّصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع[8].

٥١٢، واللسان (ص ع د)، والارتشاف ١٧٠٥/٤، والمغني ٤٦٢، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢، والخزانة ٥٢٧/٩. وعجزه: أصعد في علو الهوى أم تصوبا؟ ويروى: فأصبح، و: لا يسلنه.

[1] انظر المرادي ٥٨٨/١.

[2] قائله جميل بثينة، والبيت له في ديوانه ٥٨، والتَّصريح ١٢٩/٢، والخزانة ١٥٩/٥، وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٢، والارتشاف ١٩٥٧/٤، وأوضح المسالك ٣٣٨/٣، وإرشاد السالك ٦١٠/٢، وتمهيد القواعد ٣٣٠٥/٧، والمقاصد الشافية ٦٦٩/٣ و ٣٠/٥، والنحوية ١٦٠١/٤.

[3] انظر الكتاب ٣٨٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٤٥/٢، وشرحه للسيرافي ١٥٢/٣، وللرماني ٦٦٦ و ٦٧٣، والمرتجل ٢٨٦.

[4] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٥٨٩/١.

[5] انظر الكتاب ٣٨٦/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٥/٣، وللرماني ٦٦٧ و ٦٧٣.

[6] انظر التَّسهيل ١٦٦، والمرادي ٥٨٩/١.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٣٠٥/٣ و ٣٣٢. ووافق الرضي ابن مالك على ترجيح التوكيد. انظر شرحه على الكافية ٣٦٥/٢.

[8] وظاهر كلام سيبويه أنه يجيز إعرابه بدلًا، وصرح الرماني بجواز البدل والتوكيد. انظر الكتاب ٣٨٦/٢، وشرحه للرماني ٦٦٧.

خاتمة في مسائل منثورة:

الأولى: لا يحذف المؤكد ويقام المؤكّد مقامه على الأصحِّ. وأجاز الخليل[1] نحو: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، وقدّره: هما صاحباي أنفسهما.

الثّانية: لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصحِّ، وأجاز الفَرّاء[2]: مررت بالقوم؛ إمّا أجمعين، وإما بعضهم.

الثّالثة: لا يلي العامل شيءٌ من ألفاظ التوكيد، وهو على حاله في التوكيد، إلّا (جميعًا) و(عامّة) مُطلقًا[3]، فتقول: القوم قام جميعهم وعامتهم، ورأيت جميعهم وعامتهم، ومررت بجميعهم وعامتهم، وإلّا (كلًّا) و(كِلا) و(كِلتا) مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة[4]؛ فالأوَّل نحو: القوم كلّهم قائم، والرجلان كلاهما قائم، والمرأتان كلتاهما قائمة، والثّاني كقولِه[5]:

يَمِيدُ إذا والَتْ عَلَيهِ دِلاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كلّها وَهْوَ ناهِلُ

وقولهم: كِلَيْهِما وتمرًا[6]؛ أي: أعطني كليهما.

وأمّا قوله[7]:

فَلَمّا تَبَيَّنّا الهُدَى كانَ كُلُّنا عَلَى طاعةِ الرَّحْمنِ والحَقِّ والتُّقَى

فاسم كان ضمير الشَّأن لا كلنا.

الرّابعة: يلزم تابعية (كلٍّ) بمعنى كامل، وإضافته إلى مثل متبوعه مُطلقًا نعتًا لا توكيدًا[8]، نحو: رأيت الرجلَ كلَّ الرجل، وأكلت شاةً كلَّ شاة.

---

[1] انظر الكتاب ٢/٦٠.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٣/٢٩٨، والارتشاف ٤/١٩٥٤، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٠٠.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٣/٢٩٦.

[4] انظر الكتاب ٢/١١٦، وشرحه للسيرافي ٢/٤٤٦، وشرح التَّسهيل ٣/٢٩٩.

[5] قائله كثير عزة، والبيت له في ديوانه ٥٠٦، وشرح عمدة الحافظ ٥٧٥، وشرح التَّسهيل ٣/٢٩٩، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٠٢، وهو بلا نسبة في المغني ٢٥٨.

[6] انظر الكتاب ١/٢٨٠.

[7] قائله الإمام علي بن أبي طالب، والبيت له في ديوانه ١١، وشرح التَّسهيل ٣/٣٠٠، والمغني ٢٥٨، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/٥٢١.

[8] هذه عبارة ابن مالك، وقد نص على هذه المسألة سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم. انظر الكتاب ٢/١٢، والأصول ٢/٢٢، والتَّسهيل ١٦٦.

الخامسة: يلزم اعتبار المعنى في خبر (كلٍّ) مضافًا إلى نكرة[1] نحو: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥ والأنبياء: ٣٥ والعنكبوت: ٥٧] ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، ولا يلزم مضافًا إلى معرفةٍ؛ فتقول: كلّهم ذاهب وذاهبون. والله أعلم.

[1] هذه عبارة ابن مالك أيضًا. وانظر نتائج الفكر ٢١٦ -٢١٨، والتَّسهيل ١٦٦.

العَطفُ

٥٣٤- (العَطْفُ إمّا ذُو بَيانٍ أو نَسَقْ والغَرَضُ الآنَ بَيانُ ما سَبَقْ)

وهو عطف البيان[١].

٥٣٥- (فَذُو البَيانِ تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ[٢])

فـ(تابعٌ) جنس يشمل جميع التوابع، و(شبه الصِّفة): مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد، و(حقيقة القصد إلى آخره): لإخراج النعت؛ أي: أنَّه فارق النَّعت من حيثُ إنَّه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنىً في المتبوع ولا في سببيِّه.

[٥٣٦- فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ ما مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ النَّعْتُ ولِي]

(**فَأولِيَنهُ مِن وِفاقِ الأوَّل**)، وهو المتبوع، (**ما مِن وِفاقِ الأوَّل النَّعتُ وَلِي**)[٣]، وذلك أربعة من عشرة؛ أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد، والتَّذكير، والتَّنكير، وفروعهن. وأمّا قولُ الزمخشري[٤]: إنَّ ﴿ **مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ** ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطفُ بيانٍ على ﴿ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾[آل عمران: ٩٧] فمخالفٌ لإجماعهم[٥]. وقولُه[٦] وقولُ الجرجاني[٧]: يشترط كونه أوضح من متبوعه؛ فمخالفٌ لقول سيبويه[٨] في (يا هذا ذا الجُمَّةِ): إنّ (ذا الجُمَّةِ) عطف بيانٍ، مع أنَّ الإشارة أوضَحُ من المضاف إلى ذي الأداة.

[٥٣٧- فَقَدْ يَكُونانِ مُنكَّرَيْنِ كَما يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ

---

[١] استخدم سيبويه هذا الاسم، وشاع بعده، وعطف البيان يسميه الكوفيون الترجمة، وسماه المبرد وابن السراج تبيينًا أيضًا. انظر الكتاب ١٨٦/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٦٨/١ و ١٥٩/٢، والمقتضب ٢٠٩/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠٩/٤، والأصول ٣٣٥/١، والارتشاف ١٩٤٣/٤.

[٢] انظر المقتضب ٢٠٩/٤ و ٢٢٠، والأصول ٤٥/٢.

[٣] انظر المقتضب ٢٠٩/٤، والتَّسهيل ١٧١.

[٤] انظر الكشاف ٣٨٧/١–٣٨٨.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ٣٢٦/٣.

[٦] انظر قول الزمخشري في أمالي ابن الحاجب ٣٠٧/١.

[٧] انظر المقتصد ٩٢٧/٢. وإلى هذا ذهب ابن عصفور أيضًا. انظر شرح الجمل ٢٩٤/١، والمقرب ٢٤٨/١.

[٨] انظر الكتاب ١٩٠/٢، والانتصار لسيبويه على المبرد ١٤٦. وقد رجح مذهبه الشلوبين وابن مالك. انظر شرح الجزولية ٦٦٣/٢، والتَّسهيل ١٧١.

٥٣٨. وصالِحًا لِبَدَلِيّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يا غُلامُ يَعْمُرا

٥٣٩. ونَحْوِ بِشْرٍ تابِعِ البَكْرِيِّ ولَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ]

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (**فَقَد يَكُونانِ مُنَكَّرَينِ كَما يَكُونانِ مُعَرَّفَينِ**)؛ لأنَّ النَّكرة تقبل التَّخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو: لبست ثوبًا جُبَّة. وهذا مذهب الكوفيِّينَ[١] والفارسيّ[٢] وابن جني[٣] والزمخشري[٤] وابن عصفورٍ[٥]، وجوَّزوا أن يكونَ منه: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نوَّن «كفارة»، ونحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]. وذهب غيرُ هؤلاء إلى المنع، وأوجبوا فيما سبق البدلية، ويخصون عطف البيان بالمعارف.

قال ابن عصفورٍ[٦]: وإليه ذهب أكثر النَّحْويين، وزعم الشَّلوبين[٧] أنَّه مذهب البصريِّين.

قال النّاظمُ[٨]: ولم أجد هذا النقل من غيرِ جهته.

وقال الشّارح[٩]: ليس قول مَن منع بشيء.

وقيل[١٠]: يختص عطف البيان بالعَلَم اسمًا أو كنية أو لقبًا.

(**وَصالِحًا لِبَدَلِيّةٍ يُرَى في غَيرِ**) ما يمتنع فيه إحلالُه محلَّ الأوَّل،كما في نحو: (**نَحوِ يا غُلامُ يَعمُرا**)، وقوله[١١]:

---

[١] انظر الارتشاف ١٩٤٣/٤.

[٢] هو قوله في التذكرة، كما نقل ابن الناظم ٥١٦. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١.

[٣] انظر المرادي ٥٩١/١.

[٤] انظر الكشاف ٦٧٩/١ و ٥٤٦/٢، والمرادي ٥٩١/١.

[٥] انظر المقرب ٢٤٤.

[٦] نقل هذا عنه المرادي، وعبارته في (شرح الجمل): معرفة في الأكثر. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١، والمرادي ٥٩١/١.

[٧] انظر الارتشاف ١٩٤٣/٤، والمساعد ٤٢٣/٢. ولم أقف على قوله في التوطئة وشرح الجزولية.

[٨] انظر شرح التَّسهيل ٣٢٦/٣.

[٩] انظر ابن الناظم ٥١٥.

[١٠] ذكر أبو حيان ذلك، ولم ينسبه، ولم يذكر الزمخشري في الباب إلا الأعلام، وقد ذكر ابن عصفور أنه أكثر ما يكون في الأعلام، ولم ينصّا على اختصاصه بها. انظر المفصل ١٥٩-١٦٠، والمقرب ٢٤٩/١، والارتشاف ١٩٤٣/٤.

[١١] البيت مختلف في نسبته، فهو لأبي طالب في العقد الفريد ٢٧٤/٣، ولطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ٦١/١، والمقاصد النحوية ١٦٠٦/٤، والتَّصريح ١٣٢/١، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١١٩٧/٣، وابن الناظم ٥١٧،

أيا أخَوَينا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوفَلا .....

(**وَنَحوِ بِشرٍ تابِعِ البَكرِيِّ**) في قولِه[1]:

أنا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا

فبشرٍ: عطف بيان من (البكريِّ)، (**وَلَيسَ أن يُبدَلَ**) منه (**بِالمَرضِيِّ**)[2]؛ لامتناع (أنا الضاربُ زيدٍ)، نعم الفَرّاء[3] يُجيزه، فيجيز الإبدال[4].

تنبيهٌ:

يتعين أيضًا العطف ويمتنع الإبدال[5] في نحو: هندٌ ضَرَبْتُ زيدًا أخاها، وزيدٌ جاءَ الرَّجلُ أخُوُه؛ لأنَّ البدل في التَّقدير من جملة أخرى، فيفوت الرَّبط من الأولى بخلاف العطف[6].

خاتمة[7]:

يفارقُ عطفُ البيانِ البدل[8] في ثمان مسائل:

والارتشاف ١٩٤٥/٤، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣، وإرشاد السالك ٦١٨/٢، والمقاصد الشافية ٥٧/٥. وعجزه: أعيذكما بالله أن تحدثا حربا.

[1] قائله المرار الأسدي، والبيت له في ديوانه ٤٦٥، والكتاب ١٨٢/١، وشرحه للسيرافي ٣٩/٢، وشرح أبياته لابنه ١٠٦/١، والمفصل ١٦٠، وابن يعيش ٧٢/٣ و ٧٣، والمقاصد النحوية ١٦٠٨/٤، والتَّصريح ١٣٣/٢، والخزانة ٢٨٤/٤، وهو بلا نسبة في الأصول ١٣٥/١، و البديع ٥١٣/١، والمقرَّب ٢٤٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٤ و ٥٩٧، والمرادي ٥٩٣/١، وأوضح المسالك ٣٥١/٣، وابن عقيل ٢٢٢/٣. ويروى: بشرًا وبشرٍ.

[2] وإلى هذا ذهب السيرافي. انظر شرحه للكتاب ٣٩/٢.

[3] انظر ابن يعيش ١٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٣/٢، وابن الناظم ٥١٨، والتصريح ١٣٣/٢.

[4] ونقل ابن الأثير أن سيبويه يجيز البدل فيه، والمبرد يمنعه، ونقل المرادي وابن عقيل موافقة الفراء عن الفارسي. انظر البديع ٥١٢/١- ٥١٣، والمرادي ٥٩٣/١، وابن عقيل ٢٢٣/٣.

[5] نصَّ الشاطبي على جواز البدل وعطف البيان

[6] انظر المرادي ٥٩٣/١.

[7] أفاد الأشموني هذه الخاتمة من ابن هشام باختصار. انظر المغني ٥٩٣–٥٩٧.

[8] أكثر النحاة منذ القديم في الكلام على الفروق بين البدل وعطف البيان، ولكن ذلك لم يمنع الرضي من التشكيك في هذه الفروق ومناقشتها؛ فإنه قال: ((وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه))، ثم ذكر جملة من الفروق التي ذكرها من تقدمه، وردَّ عليها. انظر الأصول ٤٦/٢، والإيضاح العضدي ٢٣٢، وشرح المقدمة المحسبة ٤٢١/٢، والمفصل ١٦٠، وإيضاح شواهد الإيضاح

الأولى: أنَّ العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر؛ لأنَّه في الجوامد نظيرُ النعت في المشتقّ، وأمّا قولُ الزمخشري[1]: إنَّ ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] بيانٌ للهاء في ﴿إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾[المائدة: ١١٧]؛ فمردودٌ[2].

الثّانية: أنَّ البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مرّ.

الثّالثة: أنَّه لا يكون جملة بخلاف البدل؛ فإنَّه يجوز فيه ذلك كما سيأتي.

الرّابعة: أنَّه لا يكون تابعًا لجملة بخلاف البدل.

الخامسة: أنَّه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل بخلاف البدل.

السادسة: أنَّه لا يكون بلفظ الأوَّل بخلاف البدل؛ فإنَّه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه. هكذا قال النّاظمُ[3] وابنه[4]، وفيه نظر[5].

السابعة: أنَّه ليس في نية إحلاله محل الأوَّل بخلاف البدل.

الثامنة: أنَّه ليس في التَّقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، وقد مرَّ قريبًا ما ينبني على هاتين، وسيأتي بيان ما يختص بالبدل في بابه إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

٣٣٩، والمقدمة الجزولية ٧٠، وتوجيه اللمع ٢٨٢، وسفر السعادة ٢/٧٢٩-٧٣٣، والمحصول ٢/٨٧٨-٨٧٩، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٩.

[1] انظر الكشاف ١/٦٩٦.

[2] انظر المغني ٤٩ و ٥٩٣.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٥.

[4] انظر ابن الناظم ٥١٦.

[5] لأن ظاهر كلام سيبويه والمبرد وابن بابشاذ وغيرهم أنهم يجيزون أن يكون عطف البيان بلفظ الأول. انظر الكتاب ٢/١٨٦، والمقتضب ٤/٢٠٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٢.

عَطفُ النَّسَقِ[1]

[٥٤٠- تالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَـاخْصُصْ بِوُدٍّ وثَناءٍ مَنْ صَدَقْ]

(**تالٍ بِحَرفٍ مُتبِعٍ عَطفُ النَّسَق**) فـ«تالٍ» - أي: تابع - جنسٌ يشمل جميع التوابع، و(بحرف) يخرج ما عدا عطف النسق منها، و(متبع) يخرج نحو: مررت بغضنفر أي أسد، فإن أسدًا تابع بحرف، وليس معطوفًا عطف نسق، بل بيان؛ لأن (أي) ليست بحرف متبع على الصَّحيحِ[2]، بل حرف تفسير، وخلص التَّعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها (**كاخصُص بِوُدٍّ وَثَناءٍ مَن صَدَق**)، فثناء تابع لودّ بالواو، وهي حرف متبع.

[٥٤١- فالعَطْفُ مُطْلَقًا بِواوٍ ثُمَّ فا حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ ووَفا]

(**فالعَطفُ مُطلَقًا بِواوٍ**) و(**ثمَّ**) و(**فا**) و(**حَتَّى**) و(**أم**) و(**أو**)، فهذه الستَّة تُشَرِّكُ بين التابع والمتبوع لفظًا ومعنى، وهذا معنى قوله: (مُطلقًا)، (**كَفِيكَ صِدقٌ وَوَفا**). وهذا ظاهر في الأربعة الأُوَل.

وأمّا (أم) و(أو)، فقال المصنف[3]: أكثر النَّحْويين على أنَّهما يشركان في اللفظ، لا في المعنى، والصَّحيح أنَّهما يشركان لفظًا ومعنى، ما لم يقتضيا إضرابًا؛ لأنَّ القائل: (أزيدٌ في الدّار أم عمرٌو؟) عالم بأنَّ الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد (أم) مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنَّما هو بأم، وكذلك (أو) مُشَرِّكة لما قبلها وما بعدها فيما يُجاء بها لأجله من شكٍّ أو غيره.

أما إذا اقتضيا إضرابًا فإنَّهما يشرِّكان في اللفظ فقط، وإنَّما لم ينبِّه عليه؛ لأنَّه قليل[4].

[٥٤٢- وأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ ولا لَكِنْ كَـلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لكِنْ طَلا]

(**وَأتبَعَت لَفظًا فَحَسبُ**) - أي: فقط - بقية حروف العطف، وهي: (**بَل وَلا**) و(**لَكِن كَلَم يَبدُ**

---

[1] يعود استخدام مصطلح النسق للخليل والفراء وابن قتيبة والمبرد. انظر العين (ث م م)، ومعاني القرآن للفراء ٧١/١ و ٢٧٣، وأدب الكاتب ٢٢٦، والمقتضب ١٤/٤. أما سيبويه والأخفش فاستخدما مصطلح حروف العطف، وقد استخدمه المبرد أيضًا. انظر الكتاب ٥٠١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٩/١، والمقتضب ١٠/١ و ٣٠٨/٣. وانظر سبب تسمية حروف العطف في شرح المقدمة المحسبة ٢٦٣/١. وقد استخدم الجزولي والعكبري ومن بعدهم عطف النسق. انظر المقدمة الجزولية ٧٠، واللباب ٤١٦/١.

[2] وهي عند الكوفيين حرف عطف في هذه الحالة. انظر الارتشاف ١٦٩٢/٤.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٣٤٨/٣، وفيه تصرف يسير.

[4] انظر المرادي ٥٩٦/١.

امرُؤٌ لَكِن طَلا)، وقام زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو. والطلا: الولد من ذوات الظِّلفِ[1].

تنبيه[2]:

اختلف في ثلاثة أحرف ممّا ذكره هنا، وهي: حتَّى وأم ولكن.

أمّا (حتَّى) فمذهب الكوفيِّينَ[3] أنَّها ليست بحرف عطف، وإنَّما يعربون ما بعدها بإضمارٍ[4].

وأمّا (أم) فذكر النحاس[5] فيها خلافًا، وأن أبا عُبَيْدَةَ[6] ذهب إلى أنَّها بمعنى الهمزة؛ فإذا قلت: أقائم زيد أم عمرو؟ فالمعنى: أعمرو قائم؟ فتصير على مذهبه استفهامية.

وأمّا (لكن) فذهب أكثرُ النَّحْويين[7] إلى أنَّها من حروف العطف، ثمَّ اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسيّ[8] وأكثر النَّحْويين[9].

والثّاني: أنَّها عاطفة ولا تُستعمَل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصحَّحه ابن عصفورٍ[10]، قال: وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه[11] والأخفش؛ لأنَّهما قالا: إنَّها عاطفة، ولما مثّلا للعطف بها مَثَّلاه بالواو.

والثّالث: أنَّ العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كَيسانَ[12].

وذهب يونس[13] إلى أنَّها حرف استدراك، وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد.

---

[1] انظر الصحاح (ط ل ي).

[2] التنبيه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ٥٩٧/١ -٥٩٨.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ١٣٧/١، والارتشاف ١٩٧٨/٤.

[4] وروى سيبويه العطف بها، وبه أخذ البصريُّون. انظر الكتاب ٩٦/١-٩٧، والأصول ٤٢٧/١، والإيضاح العضدي ٢٩٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢٦٣/١.

[5] انظر الارتشاف ١٩٧٨/٤، والجنى الداني ٢٠٥.

[6] انظر مجاز القرآن ١٨١/٢، و المرادي ٥٩٧/١.

[7] كالمبرد وابن السراج والسيرافي، وهو ظاهر قول سيبويه، ونسبه أبو علي إلى عامة النحويين غير يونس. انظر الكتاب ٩١/١ و ٤٣٥، والمقتضب ١٠٨/٤، والأصول ٢٤٤/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٧/٢، والحلبيات ٢٦٦.

[8] انظر التعليقة ٢١٩/١-٢٢١ والحجة لأبي علي ١٧٧/٢.

[9] كالمازني والسهيلي. انظر التعليقة ٢٢١/١، ونتائج الفكر ٢٠٢.

[10] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١.

[11] بل مثَّل سيبويه بها عاطفةً بلا واو. انظر الكتاب ٤٣٥/١.

[12] انظر الارتشاف ١٩٧٥/٤، والجنى الداني ٥٨٨.

[13] انظر الحلبيات ٢٦٥، والبديع ٣٦٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١، و التَّسهيل ١٧٤.

ووافق النّاظم هنا الأكثرين، ووافق في «التَّسهيل» يونس؛ فقال فيه[1]: وليس منها (لكن) وفاقًا ليونس.

٥٤٣ـ (فاعْطِفْ بِواوٍ سابِقًا أوْ لاحِقا فِي الحُكْمِ أو مُصاحِبًا مُوافِقا)

فالأوَّل نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحديد: ٢٦]، والثّاني نحو: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [الشورى: ٣]، والثّالث نحو: ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥]. وهذا معنى قولهم: الواو لمطلق الجمع[2]. وذهب بعض الكوفيِّينَ[3] إلى أنَّها ترتِّب، وحُكي عن قُطْرُب[4] وثعلب[5] والرَّبَعيِّ[6]. وبذلك يعلم أن ما ذكره السِّيرافيّ[7] والسهيلي[8] من إجماع النُّحاة بصريهم وكوفيهم على أنَّ الواو لا ترتب غير صحيح.

تنبيهٌ:

قال في «التَّسهيل»[9]: وتنفرد الواو بكون مُتْبَعها في الحكم محتملًا للمعية برُجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدّم بقلة.

[٥٤٤ـ واخْصُصْ بِها عَطْفَ الَّذِي لا مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هذا وابْنِي]

(**واخصُص بِها**)؛ أي: بالواو، (**عَطفَ الَّذِي لا يُغنِي مَتبُوعُهُ**)؛ أي: لا يكتفي الكلامُ به، (**كاصطَفَّ هَذا وابنِي**) ويتخاصم زيدٌ وعمرٌو، وجلست بين زيد وعمرو، ولا يجوز فيها غير الواو[10].

---

[1] التَّسهيل ١٧٤.

[2] انظر الكتاب ٤٣٧/١، وعلل النحو ٣٧٧، والجنى الداني ١٦٢، وشرح الشذور ٥٧٧.

[3] حكي عن الفراء والكسائي، وحكاه ابن مالك عن بعض أهل الكوفة، ونفاه عن أئمتهم. انظر توجيه اللمع ٢٨٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣، و شرح الرضي على الكافية ٣٨٢/٤.

[4] انظر الارتشاف ١٩٨٢/٤، والمغني ٤٦٤.

[5] حكى ذلك عنه ابن الأثير، وهو مخالف لما حكاه هو في مجالسه. انظر مجالس ثعلب ٤٥٤، والبديع ٣٥٦/١.

[6] انظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٢/٤.

[7] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٣٠/٢، وتوجيه اللمع ٢٨٤.

[8] انظر نتائج الفكر ٢٦٦-٢٦٧، والجنى الداني ١٥٩. وقد ذكر ابن الأثير أيضًا أن النحاة مجمعون على ذلك، ولكنه نقل الخلاف، وذكر قول ثعلب، وذكر العكبري أنه قول الجمهور. انظر البديع ٣٥٥-٣٥٦، و اللباب ٤١٧/١، والمساعد ٤٤٤/٢.

[9] التَّسهيل ١٧٤.

[10] انظر الأصول ٧٦/٢، والإيضاح العضدي ٢٨٥.

وأمّا قوله[1]:

.... بين الدَّخولِ فحَومل

فالتَّقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو بمثابة: اختصم الزَّيدون فالعمرون[2].

[٥٤٥- والفاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصالِ وثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصالِ]

(**والفاءُ لِلتَّرتِيبِ بِاتِّصالِ**)؛ أي: بلا مُهلة[3]، وهو المعبر عنه بالتعقيب[4]، نحو: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢١]. وكثيرًا ما تقتضي أيضًا التسبُّب إن كان المعطوف جملةً[5]، نحو: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥].

وأمّا نحو: ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [الأعراف: ٤]، ونحو: ((توضَّأ فغسَلَ وجهَه ويديه))[6] الحديث، فالمعنى: أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء.

وأمّا نحو: ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً ﴾ [الأعلى: ٥]؛ أي: جافًا هشيمًا أحْوى؛ أي: أسوَدَ، فالتَّقدير: فمضت مدة فجعله غثاء، أو أنَّ الفاء نابت عن ثم[7]، كما جاء عكسه، وسيأتي.

(**وَثُمَّ لِلتَّرتِيبِ بِانفِصالِ**)؛ أي: بمهلة وتراخٍ نحو: ﴿ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢١-٢٢]، وقد

---

[1] قائله امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٨، وجمهرة أشعار العرب ٥١، والكتاب ٢٠٥/٤، ومجالس ثعلب ١٢٧، والأزهية ٢٤٤، وجمهرة اللغة (ح م ل)، والمذكر والمؤنث للأنباري ٤٨٧/١، والجنى الداني ٦٣ و ٦٤، والمقاصد الشافية ١١١/١، والنحوية ١٦١٧/٤، وشرح شواهد الشافية ٢٤٢/٤، والخزانة ٢٢٤/٣، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٣، والصاحبي في فقه اللغة ٧٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣١٦/٢، والمغني ٢١٤. وتمامه: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى....

[2] انظر أوضح المسالك ٣٥٩/٣.

[3] انظر الأصول ٥٥/٢، وحروف المعاني والصفات ٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٣٠/٢، وللرماني ٧٨٨، واللمع ٩١.

[4] انظر المرتجل ٢١٧.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٣٥٤/٣.

[6] رواه مالك عن ابن عمر ووالنسائي عن بلال رضي الله عنه. انظر الموطأ ٣٦/١ برقم (٤٣)، وسنن النسائي ٨١/١ برقم (١٢٠)، وابن الناظم ٥٢٤.

[7] انظر أوضح المسالك ٣٦١/٣.

توضع موضع الفاء[1] كقولِه[2]:

كَهَزّ الرُّدَينِيِّ تَحْتَ العَجاج جَرَى في الأنابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

وأمّا نحو: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الزمر: ٦]،[و] ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣-١٥٤]، وقوله[3]:

إنَّ مَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أبُوهُ ثُمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

فقيل[4]: (ثمَّ) فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يُقال: بلغني ما صَنَعْتَ اليوم، ثمَّ ما صنعت أمسِ أعجبُ؛ أي: ثمَّ أخبرك أنَّ الذي صنعته أمس أعجب، وقيل[5]: إنَّ (ثمَّ) بمعنى الواو، وقيل غير ذلك. وأجاب ابن عصفورٍ[6] عن البيت بأنَّ المراد أنَّ الجد أتاه السُؤدد من قبَل الأب، والأب من قبل الابن.

تنبيهٌ:

زعم الأخفش[7] والكوفيُّونَ[8] أن (ثمَّ) تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفة البتَّة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ ﴾ [التوبة: ١١٨]، جعلوا (تاب عليهم) هو الجواب، و(ثمَّ) زائدة، وقول زهير[9]:

أرانِي إذا أصْبَحْتُ أصْبَحْتُ ذا هَوًى فَثُمَّ إذا أمْسَيتُ أمْسَيتُ عادِيا

---

[1] ذهب إلى هذا ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ٣/٣٥٥.

[2] قائله أبو دؤاد الإيادي، والبيت له في ديوانه ٢٩٢، والمعاني الكبير ١/٥٨، والمقاصد النحوية ٤/١٦١٩، والتَّصريح ٢/١٤٠، وشرح شواهد المغني ١/٣٥٨، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣/٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٦١٢، واللمحة ٢/٦٩٣، والجنى الداني ٤٢٧، والمغني ١٦٠. ويروى: بين الأكف.

[3] قائله أبو نواس، والبيت له في ديوانه ١/٣٥٥، والخزانة ١١/٣٧، وهو بلا نسبة في نتائج الفكر ١٩٦، والبديع ١/٣٥٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٩٠، والجنى الداني ٤٢٨، والمرادي ١/٦٠١، والمغني ١٥٩، والمقاصد الشافية ٥/٨٨.

[4] قاله الفراء والسهيلي. انظر معاني القرآن للفراء ٢/٤١٥، ونتائج الفكر ١٩٦.

[5] قاله الأخفش والفرّاء وقطرب. انظر المساعد ٢/٤٤٩.

[6] انظر الجنى الداني ٤٢٨.

[7] انظر معاني القرآن له ١/١٣١، والمقتصد ١/٣١٣، والبديع ١/٣٦٠، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٩٤.

[8] انظر ابن يعيش ٨/٩٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٨، والمغني ١٥٨.

[9] انظره في أمالي ابن الشجري ٣/٩٠، وابن يعيش ٨/٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٤، و شرح التَّسهيل ٣/٣٥٦، ورصف المباني ٣٤٦، والخزانة ٨/٤٩٠، وهو بلا نسبة في سر الصناعة ١/٢٦٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٩٣. ويروى: إذا أصبحت أصبحت.

وخُرِّجتِ الآيةُ على تقدير الجواب[1]، والبيتُ على زيادة الفاء[2].

[٥٤٦- واخْصُصْ بِفاءٍ عَطْفَ ما لَيْسَ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ]

(**واخصُص بِفاءٍ عَطفَ ما لَيسَ**) صالحًا لجعله (**صِلَه**) لخلوِّه من العائد (**عَلَى الَّذِي استَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَه**)، نحو: اللذان يقومان فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أخواك، وعكسه، نحو: الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد؛ فكان الأولى أن يقول كما في «التَّسهيل»[3]: وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين، من صلة أو صفة أو خبر؛ ليشمل مسألتي الصِّلة المذكورتين، والصِّفة نحو: مررتُ بامرأةٍ تَضحكُ فَيَبْكي زيد، وبامرأةٍ يضحكُ زيدٌ فتبكي، والخبر نحو: زيدٌ يقومُ فتقعدُ هندٌ، وزيد تقعد هند فيقومُ. ومن هذا قولُه[4]:

وَإِنْسانُ عَينِي يَحْسِرُ الماءُ تارةً فَيَبْدُو وَتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ويشمل أيضًا مسألتي الحال ولم يذكره، نحو: جاء زيد يضحك فتبكي هند، وجاء زيد تبكي هند فيضحك؛ فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها، وذلك لما فيها من معنى السببية[5].

٥٤٧- (بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ولا يَكُونُ إلّا غايَةَ الَّذِي تَلا)

أي: للعطف بحتى شرطان:

الأوَّل: أن يكونَ المعطوف بعضًا من المعطوف عليه، أو كبعضه - كما قاله في «التَّسهيل»[6] - نحو: أَكَلْتُ السَّمكة حتَّى رأسَها[7]، وأعجَبَتني الجاريَةُ حتَّى حديثُها[8]، ولا يجوز: حتَّى ولدها. وأمّا قوله[9]:

---

[1] خرجها على هذا الرضي. انظر شرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٤. وخرج أبو الفداء الآية على أن ثم بمعنى الواو. انظر الكناش ١٠٣/٢.

[2] وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي. انظر سر الصناعة ٢٦٤/١.

[3] التَّسهيل ١٧٥.

[4] قائله ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٤٦٠/١، والحجة لأبي علي ٢٦٥/٣، والخزانة ١٩٢/٢ و ٤٩٤/٤، ولكثير في المحتسب ١٥٠/١، لكن ابن جني شك في نسبته إلى كثير، وهو بلا نسبة في البصريات ٣٦٠/١، والمقرَّب ٨٣/١، وتذكرة النحاة ٦٦٨، والارتشاف ١٨٨٤/٤، والمغني ٦٥١.

[5] انظر الارتشاف ١٩٨٦/٤، والمرادي ٦٠٢/١.

[6] التَّسهيل ١٧٥.

[7] انظر المقتضب ٤٣/٢.

[8] انظر شرح الكافية الشافية ١٢١٠/٣ -١٢١١.

[9] تقدم تخريجه صـ٥٥٨، ويروى بكسر (نعله) وفتحها وضمها.

ألقَى الصَّحِيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزّادَ حَتَّى نَعْلَهُ ألقاها

فعلى تأويلِ: ألقى ما يثقله حتَّى نعله[1].

والثّاني: أن يكونَ غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ[2]، نحو: مات النّاس حتَّى الأنبياء، وقدم الحُجّاج حتَّى المشاةُ، وقد اجتمعا[3] في قولِه[4]:

قَهَرْناكُم حَتَّى الكُماةَ فَأنْتُمُ تَهابُونَنا حَتَّى بَنِينا الأصاغِرا

تنبيهات:

الأوَّل: بقي شرطان آخران:

أحدهما: أن يكونَ المعطوف ظاهرًا، لا مضمرًا، كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة؛ فلا يجوز (قام الناس حتَّى أنا)، ذكره ابن هشام الخضراوي[5]، قال في «المغني»[6]: ولم أقف عليه لغيره[7].

ثانيهما: أن يكونَ مفردًا لا جملة، وهذا يؤخذ من كلامه؛ لأنَّه لا بدَّ أن يكونَ جزءًا ممّا قبلها أو كجزء منه،كما تقدَّم، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات. هذا هو الصَّحيح، وزعم ابن السِّيْد[8] في قول امرىء القيس[9]:

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٣٥٨/٣.

[2] انظر المقرب ٢٢٨/١.

[3] أي: غاية القوة وغاية الضعف. انظر شرح التَّسهيل ٣٥٨/٣، وتمهيد القواعد ٣٤٤٧/٧.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٥٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢١٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦١٥، واللمحة ٧٠٢/٢، والارتشاف ١٩٩٩/٤، والجنى الداني ٥٤٩، والمغني ١٧٢، وإرشاد السالك ٦٢٥/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٤٧/٧، والمقاصد الشافية ٩٦/٥، وشرح شواهد المغني ٣٧٣/١.

[5] انظر أوضح المسالك ٣٦٥/٣.

[6] المغني ١٧١.

[7] ذكر ابن الأثير أن (حتى) العاطفة يُشترط فيها ما يُشترط في الجارة، وذكر أنها لا يتصل بها الضمير إجماعًا. انظر البديع ٢٥٥/١.

[8] انظر المغني ١٧٢.

[9] البيت له في ديوانه ٩٣، والكتاب ٢٧/٣ و ٦٢٦، وجمهرة اللغة (ط م و)، وشرح الكتاب للرماني ٨٤٦، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/٢، ٢٢٥، وابن يعيش ٧٩/٥، والمغني ١٧٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٣٣/١، والمقتضب ٧٢/٢، و معاني القرآن للزجاج ٦٩/٣، والإيضاح العضدي ٢٥٧، والبصريات ٦٨٦/١، وأسرار العربية ٢٤٣، وابن يعيش ١٩/٨، واللسان (غ ز و)، والتذييل والتكميل ٣٢١/٧.

سَرَيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأرْسانِ

فيمن رفع (تكلُّ): أن جملة (تكلُّ مَطِيُّهم) معطوفةٌ بحتى على (سَرَيْتُ بهم)[1].

الثّاني[2]: (حتَّى) بالنسبة إلى الترتيب كالواو[3]، خلافًا لمن زعم أنَّها للترتيب كالزمخشري[4]، قال الشّاعرُ[5]:

رِجالِيَ حَتَّى الأقْدَمُونَ تَمالَؤُوا عَلَى كُلِّ أمْرٍ يُورِثُ المَجدَ والحَمْدا

الثّالث[6]: إذا عُطِفَ بحتى على مجرور، قال ابن عصفورٍ[7]: الأحسن إعادة الجار؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، وقال ابن الخباز[8]: تلزم إعادته للفرق، وقيَّده النّاظم[9] بألّا يتعين كونها للعطف، نحو: اعتَكَفْتُ في الشهر حتَّى في آخره، فإن تعيَّن العطفُ لم تلزم الإعادة، نحو: عجبتُ من القومِ حتَّى بنيهم، وقوله[10]:

جُودُ يُمْناكَ فاضَ في الخَلقِ حَتَّى بائِسٍ دانَ بِالإساءةِ دِينا

الرّابع[11]: حيثُ جاز الجرّ والعطف فالجرّ أحسن، إلّا في باب (ضربتُ القومَ حتَّى زيدًا ضربْتُهُ)[12] فالنَّصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و(ضربته) توكيد، أو ابتدائية و(ضربته) تفسير، وقد رُوي بهما قوله[13]:

---

[1] انظر في مسألة عطف الجمل بـ(حتى) المرتجل ٣٤٤–٣٤٥.

[2] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٦٠٣/١.

[3] انظر المقرب ٢٣٠/١.

[4] انظر المفصل ٤٠٤.

[5] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٥٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢١٢/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦١٦، وتمهيد القواعد ٣٤٤٨/٧، والهمع ٢٥٨/٥.

[6] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا . انظر المرادي ٦٠٣/١.

[7] انظر المرادي ٦٠٣/١.

[8] انظر توجيه اللمع ٢٤٤.

[9] انظر التَّسهيل ١٧٥ –١٧٦.

[10] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٥٩/٣، والمغني ١٧٢، وتمهيد القواعد ٣٤٤٨/٧، والهمع ٢٦٠/٥، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١.

[11] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا . انظر المرادي ٦٠٣/١.

[12] انظر المقتضب ٣٩/٢، وعلل النحو ٣١٨، وشرح التَّسهيل ١٤٢/٢.

[13] سبق تخريجه صـ٥٥٨.

.... حتَّى نَعْلَه ألقاها

وبالرَّفع أيضًا على أنَّ (حتَّى) ابتدائية، و(نعله) مبتدأ، و(ألقاها) خبره. اهـ.

[٥٤٨- وأمْ بِها اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أو هَمْزةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ]

(**وَأم بِها اعطِف إثرَ هَمزِ التَّسوِيه**)[١]، وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر[٢]، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين، وهو الأكثر نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] الآية، واسميتين كقولِه[٣]:

وَلَسْتُ أُبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكًا أمَوتِيَ ناءٍ أمْ هُوَ الآنَ واقِعُ

ومختلفتين[٤] نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٩٣] الآية.

وإذا عادلت بين جملتين في التسوية؛ فقيل[٥]: لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز (سواءٌ عليّ أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو منطلقٌ) فهذا لا يقوله العرب، وأجازه الأخفش[٦] قياسًا على الفعلية، وقد عادلت بين مفرد وجملة في قولِه[٧]:

سَواءٌ عَلَيكَ النَّفْرُ أمْ بِتُّ لَيلةً بِأهْلِ القِبابِ مِنْ عُمَيرِ بْنِ عامِرِ

(**أو**) بعد (**هَمزةٍ عَن لَفظ أيٍّ مُغنِيَه**)، وهي الهمزة التي يطلب بها وبـ(أمْ) التعيين، وتقعُ بين مفردين غالبًا، ويتوسَّط بينهما ما لا يُسألُ عنه[٨]، نحو: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، أو يتأخَّر عنهما، نحو: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

---

[١] انظر همزة التسوية في الكتاب ٢٣٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣١/١، والمقتضب ٢٨٧/٣، والأصول ٥٨/٢.

[٢] هذا تعريف ابن هشام في أوضح المسالك ٣٦٨/٣، والمغني ٢٤.

[٣] قائله متمم بن نويرة، والبيت له في ديوانه ١٠٥، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٦٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣، وابن الناظم ٥٢٨، والارتشاف ٢٠٠٦/٤، والمغني ٦١، والمقاصد الشافية ١٠٥/٥، والنحوية ١٦٢٣/٤، والتَّصريح ١٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١.

[٤] إحداهما فعلية، وهي: (أدعوتموهم)، والأخرى اسمية، وهي: (أنتم صامتون)، وذكر الرماني أن الثاني هنا بمعنى الفعلية، واشترط أبو حيان أن تكون الفعلية بمعنى الاسمية، أو الاسمية بمعنى الفعلية. انظر شرح الكتاب للرماني ٩٤٧، والارتشاف ٢٠٠٥/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٨١٢.

[٥] قاله أبو حيان. انظر الارتشاف ٢٠٠٥/٤.

[٦] انظر الارتشاف ٢٠٠٦/٤، والمرادي ٦٠٦/١.

[٧] البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٠١/١، والارتشاف ٢٠٠٦/٤، والمرادي ٦٠٦/١، والمقاصد النحوية ١٦٦٣/٤، والتصريح ١٤٢/٢. ويروى: من نمير.

[٨] انظر أوضح المسالك ٣٧٠/٣، وإرشاد السالك ٦٢٦/٢.

وبين فعليتين كقولِه[1]:

..... فَقُلتُ أهْيَ سَرَتْ أم عادَنِي حُلُمُ؟

إذ الأرجح أن (هي) فاعل بفعل محذوف[2].

واسميتين كقولِه[3]:

لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وَإنْ كُنْتُ داريا شُعَيثُ ابْنُ سَهْمٍ أمْ شُعَيثُ ابْنُ مِنْقَرِ

الأصل أشعيثٌ، فحذفت الهمزة والتَّنوين منهما.

تنبيهان:

الأوَّل: تسمَّى (أم) في هذين الحالين متَّصلة[4]؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضًا معادلة[5]؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النَّوع الأوَّل، والاستفهام في النَّوع الثّاني، ويفترق النَّوعان من أربعة أوجه[6]:

---

[1] البيت مختلف في نسبته، فهو لزياد بن منفذ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦/٢ و١٤٠٢، ونسب ياقوت القصيدة التي منها البيت إليه في معجم البلدان ٢٥٦/١، ولم يذكر البيت، وهو لزياد بن حمل في شرح الحماسة للتبريزي ١٥١/٢، والمقاصد النحوية ١٦٢٣/٤، والتَّصريح ١٤٣/٢، ولأحدهما في شرح الحماسة للفارسي ١٥٣/٣، وللمرار العدوي في شرح شواهد الشافية ١٩٠/٤، ولهما أو للمرار بن منقذ العدوي في شرح شواهد المغني ١٣٤/١، ولهم أو للمرار الفقعسي في الخزانة ٢٤٤/٥، وقد رجح البغدادي نسبته إلى المرار بن منقذ العدوي، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٥/١ و ٣٣٠/٢، والمفصل ٤٩٨، وابن يعيش ١٣٩/٩، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦/١، وشرح التَّسهيل ١٤٣/١، وابن الناظم ٥٢٩، واللسان (هـ ي ي)، والتذييل والتكميل ٢٠١/٢، والمغني ٦٢، وتعليق الفرائد ٧٣/٢، والاقتراح ١٩٧. وصدره: وقمت للطيف– ويروى: للزور–مرتاعًا فأرَّقني.

[2] انظر أوضح المسالك ٣٧٢/٣، والمغني ٦٢.

[3] البيت مختلف في نسبته، فهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٧، والكتاب ١٧٥/٣، وشرحه للسيرافي ٤١٥/٣، والمقاصد الشافية ١٠٨/٥، والنحوية ١٦٢٤/٤، والتَّصريح ١١٣/٢، والخزانة ١٢٢/١١، وشرح شواهد المغني ١٣٨/١، ولأوس بن حجر في ديوانه ٤٩، وله أو للأسود أو للعين المنقري في الخزانة ١٢٨/١١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٩٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣٠١/٢، وإعرابه للنحاس ١١٥/٢، والمحتسب ٥٠/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٩، وشرح التَّسهيل ٣٦٠/٣، واللسان (شعث)، والمغني ٦٢. ويروى:

لعمرك ما أدري أمن حزن محرز شعيث بن سهم أم لحزن بن منقر

[4] انظر الإيضاح العضدي ٢٩٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢٦١/١، والارتشاف ٢٠٠٤/٤، والجنى الداني ٢٠٥.

[5] انظر الأصول ٥٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤١١/٣ –٤١٣، ومنازل الحروف ٥٨.

[6] هذه عبارة ابن هشام. انظر المغني ٦١.

أولها وثانيها: أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا؛ لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام، وأنَّ الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب؛ لأنَّه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأنَّ الاستفهام معها على حقيقته.

والثّالث والرّابع: أن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين.

الثّاني: قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكونَ واقعةً بعد لفظة (سواء)، بل كما تقع بعدها تقع بعد: ما أبالي، وما أدري، وليت شعري، ونحوهن[1].

[٥٤٩ـ ورُبَّما أُسْقِطَتِ الهَمْزةُ إنْ كانَ خَفا المَعْنَى بِحَذْفِها أمِنْ]

(**وَرُبَّما أُسقِطَتِ الهَمزةُ**) المذكورة (**إن كانَ خَفا المَعنَى بِحَذفِها أُمِن**) كقراءة ابن مُحَيْصِنٍ[2]: «سواء عليهم أنذرتهم» [البقرة: ٦]، وكما مرَّ من قوله[3]:

..... شُعَيثُ ابْنُ سَهْمٍ أمْ شُعَيثُ ابْنُ مِنْقَرِ

وهو في الشِّعرِ كثير، ومال في «شرح الكافية»[4] إلى كونه مطردًا[5].

[٥٥٠ـ وبِانْقِطاعٍ وبِمَعْنَى بَلْ وفَتْ إنْ تَكُ مِمّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ]

(**وَبِانقِطاعٍ وَبِمَعنَى بَل وَفَت**)؛ أي: تأتي (أمْ) منقطعة[6] بمعنى: بل، (**إن تَكُ ممّا قُيِّدَت بِهِ**)، وهو: أن تكونَ مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظًا أو تقديرًا (**خَلَت**)، ولا يفارقها حينئذٍ معنى الإضراب، وكثيرًا ما تقتضي مع ذلك استفهامًا؛ إمّا حقيقيًا، نحو: إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ[7]؛ أي: بل أهي شاء؟ وإنَّما قدرنا بعدها مبتدأ

---

[1] انظر الارتشاف ٢٠٠٤/٤ و ٢٠٠٦.

[2] انظر مختصر شواذ القرآن ١٠، والمحتسب ٥٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١، والارتشاف ٢٠٠٧/٤.

[3] تقدم تخريجه قريبًا صـ٧٨٧.

[4] شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٣–١٢١٧.

[5] ظاهر كلام سيبويه أن هذا ضرورة، وصرَّح المبرد بأنَّه اضطرار، ورأى الرضي أنه غير كثير، أما الأخفش فرأى جوازه، ومال إلى قوله ابن مالك. انظر الكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٤/٤، و شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٣–١٢١٧.

[6] وربما سميت المنفصلة أيضًا. انظر الكتاب ١٧٢/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥/١، وحروف المعاني والصفات ٤٨، والإيضاح العضدي ٢٩١، والبديع ٣٦٦/١، وسفر السعادة ٧٤٣/٢، والجنى الداني ٢٠٥.

[7] انظر الكتاب ١٧٢/٣، واللمع ٩٤، واللباب ٤٣٠/١.

محذوفًا لكونها لا تدخل على المفرد، أو إنكاريًا[1]، نحو: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ ﴾ [الطور: ٣٩]؛ أي: بل أله البنات؟.

وقد لا تقتضيه ألبتة[2]، نحو: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦]؛ أي: بل هل تستوي؟؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام[3]، ونحو: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [السجدة: ٢ – ٣]، وقوله[4]:

فَلَيتَ سُلَيمَى في المَنامِ ضَجِيعَتِي هُنالِكَ أمْ في جَنَّةٍ أمْ جَهَنَّمِ

وسُمِّيت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلَّتين[5].

تنبيهٌ:

حصر (أم) في المتَّصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم[6] إلى أنَّها تكون زائدة، وقال في قولِه تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ [الزخرف: ٥١ – ٥٢]: إن التَّقدير: أفلا تبصرون أنا خير. والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤيَّة[7]:

يا لَيتَ شِعْرِي وَلا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ أمْ هَل عَلَى العَيشِ بَعْدَ الشَّيبِ مِنْ نَدَمِ

---

[1] انظر المغني ٦٦.

[2] وخالف في هذا السهيلي، فاشترط أن يشوبها الاستفهام، وأنكر الاستشهاد ببعض الآيات على تمحُّضها للإضراب فقال: ((وهذه أم التي هي مشوبة المعنى بالإضراب والاستفهام، ولا ينبغي أن تكون في القرآن، وإن كانت فعلى جهة التقرير... وأحسب جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأول من المعادلة)) انظر نتائج الفكر ٢٠٥.

[3] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٠٧/١، ومنازل الحروف ٤٢.

[4] البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٥٠١، والعقد الفريد ٣٣٧/١، وشرح شواهد المغني ٣٣/١، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٠، وابن الناظم ٥٣٨، وإرشاد السالك ٦٢٩/٢، والمقاصد النحوية ١٦٢٩/٤، والتَّصريح ١٤٤/٢. ويروى: في القبور، ويروى: لدى الجنّة الخضراء أو في جهنّم. ولا شاهد فيه.

[5] انظر المرادي ٦٠٦/١.

[6] هو أبو زيد الأنصاري، وقد ذهب إلى زيادتها أيضًا ابن الشجري وأبو حيان وابن هشام، وعدَّ ابن عصفور زيادتها في الضرائر. انظر أمالي ابن الشجري ١٠٩/٣، والارتشاف ٢٣٩٩/٥، والمرادي ٦٠٥/١، والمغني ٧٠.

[7] البيت له في شرح أشعار الهذليين ١١٢٢/٣، والأزهية ١٣١، وأمالي ابن الشجري ١٠٩/٣، ومعجم البلدان ١٦٠/٥، وشرح شواهد المغني ١٥٦/١، والخزانة ١٦١/٨ و ١٦٢/١١، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٤، وشرح عمدة الحافظ ٣١٩، واللسان (أ م م)، والارتشاف ٢٣٩٩/٥، والمغني ٧٠.

[٥٥١- خَيِّرْ أبِحْ قَسِّمْ بأوْ وأبْهِمِ واشْكُكْ وإضْرابٌ بِها أيْضًا نُمِي]

(**خَيِّر**) و(**أبِح**) و(**قَسِّم بأو وَأبهِمِ واشكُك**)؛ فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظًا أو مقدرًا، وما سواهما فبعد الخبر؛ فالتخيير نحو: تزوَّج زينب أو أختها، والإباحة نحو: جالس العلماء أو الزّهاد، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الإباحة[١]. والتقسيم نحو: الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، والإبهام نحو: ﴿أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا﴾ [يونس: ٢٤]، وجُعل منه[٢] نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، والشك نحو: ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾ [الكهف: ١٩]. (**وَإضرابٌ بِها أيضًا نُمِي**)، أي: نسب إلى العرب في قول الكوفيِّينَ[٣] وأبي علي[٤] وابن برهان[٥] وابن جني[٦] مُطلقًا تمسُّكًا بقولِه[٧]:

كانُوا ثَمانِينَ أو زادُوا ثَمانِيةً لَولا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَّلتُ أولادِي

وقراءة أبي السمال[٨]: «أوْ كلَّما عاهدوا عهدًا» [البقرة: ١٠٠] بسكون الواو، ونسبه ابن عصفورٍ[٩] لسيبويه[١٠]، لكن بشرطين: تقدّم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرٌو، ولا يقم زيدٌ أو لا يقم عمرٌو. ويؤيِّده أنَّه قال في ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾ [الإنسان: ٢٤]: ولو قلت: أو لا تطع كفورًا انقلب المعنى[١١]؛ يعني أنَّه يصير إضرابًا عن النهي الأوَّل، ونهيًا عن الثّاني فقط.

---

[١] انظر في معنى التخيير والإباحة والفرق بينهما شرح الكتاب للسيرافي ٤٢٦/٣، والبديع ٣٦١/١، والجنى الداني ٢٢٨. وقد أنكر السهيلي أن يراد بأو الإباحة، فقال: وعندي أن (أَوْ) لم توضع للإباحة في شيء من الكلام. انظر نتائج الفكر ١٩٨.

[٢] انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٢/٢، و شرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٣.

[٣] انظر معاني القرآن للفراء ٧٢/١، والأضداد للأنباري ٢٨١، والإنصاف ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، والمرادي ٦٠٩/١. وقد أنكر المبرد هذا المعنى. انظر المقتضب ٣٠٤/٣.

[٤] انظر الحجة لأبي علي ٥٣/٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣.

[٥] انظر شرح التَّسهيل ٣٦٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، وابن الناظم ٥٣٣، والمغني ٩١.

[٦] انظر اللمع ٩٣- ٩٤، والمغني ٩١.

[٧] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ٧٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٧، وابن الناظم ٥٣٤، والمغني ٩١، وابن عقيل ٢٣٣/٣، والمقاصد النحوية ١٦٣٠/٤، وشرح شواهد المغني ٢٠١/١، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ١٢١.

[٨] انظر مختصر شواذ القرآن ١٦، والمحتسب ٩٩/١، وشرح التَّسهيل ٣٦٣/٣، والارتشاف ١٩٩١/٤.

[٩] انظر شرح الجمل ٢٢٦/١.

[١٠] انظر الكتاب ١٨٨/٣، والمغني ٩١.

[١١] انظر الكتاب ١٨٨/٣.

[٥٥٢- ورُبَّما عاقَبَتِ الواوَ إذا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا]

(**وَرُبَّما عاقَبَتِ**) أو(**الواوَ**)؛ أي: جاءت بمعناها[١]، (**إذا لَم يُلفِ ذُو النُّطقِ لِلَبسٍ مَنفَذا**)؛ أي: إذا أمن اللبس كقولِه[٢]:

قَومٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأيتَهُمْ ما بَينَ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ

وقوله[٣]:

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَينَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وقول الراجز[٤]:

إنَّ بِها أكْتَلَ أو رِزاما

خُوَيْرِبَينِ يَنْقُفانِ الهاما

وقوله[٥]:

وَقالُوا لَنا ثِنْتانِ لا بُدَّ مِنْهُما صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلاسِلُ

---

[١] هذا مذهب جماعة من الكوفيين، وإليه ذهب أبو عبيدة والأخفش والجرمي، واختاره ابن مالك. انظر مجاز القرآن ١٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٦/٣، والإنصاف ٣٨٣، وشرح التَّسهيل ٣٦٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣، والمرادي ٦٠٩/١ - ٦١٠.

[٢] البيت مختلف بنسبته، فهو لحميد بن ثور في ديوانه ١١١، والمقاصد النحوية ١٦٣٢/٤، والتَّصريح ١٤٦/٢، وشرح شواهد المغني ٢٠٠/١، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ١٤٥، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة (س ف ع)، وشرح التَّسهيل ٣٦٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣، وابن الناظم ٥٣٥، واللسان (س ف ع)، والتذييل والتكميل ٣١٩/٤، والمغني ٩٠.

[٣] قائله امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٢٢، وجمهرة أشعار العرب ١٤١، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، وجمهرة اللغة (ط هـ و)، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٨، وشرح التَّسهيل ٣٨٦/١، وابن الناظم ٥٣٥، واللسان (ص ف ف) و (ط هـ و)، والمقاصد الشافية ٧٠٩/٣ و ١٢٣/٥، والنحوية ١٦٣٣/٤، والخزانة ٢٤٣/٣، وهو بلا نسبة في العين (ص ف ف)، والاشتقاق ٢٣٣، والمغني ٦٠٠، وتعليق الفرائد ٢٧٦/٣.

[٤] البيت لرجل من بني أسد في الكتاب ١٤٩/٢، وللأسدي في شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٨/٢، والأزهية ١١٦، وشرح شواهد المغني ١٩٩/١، وهو بلا نسبة في العين (خ ر ب)، ومجاز القرآن ١٧٥/٢، والمقتضب ٣١٥/٤، وجمهرة اللغة (خ ر ب)، وأمالي ابن الشجري ٧٦/٣، واللسان (خ ر ب) و (ك ت ل)، والمغني ٨٩.

[٥] البيت لجعفر بن علبة الحارثي في شرح ديوان الحماسة للفارسي ٨٥/٢، وللتبريزي ٩/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٩/١، ونتائج الفكر ١٩٩، وشرح شواهد المغني ٢٠٣/١، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٢٢٥/٣، والكناش ١٠٤/٢، والمغني ٩٢.

وجُعل منه: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧]؛ أي: ويزيدون. هذا مذهب الأخفش[١] والجرمي[٢] وجماعة من الكوفيِّينَ[٣].

تنبيهات:

الأوَّل: أفهم قوله: (وربَّما) أن ذلك قليل مُطلقًا، وذكر في «التَّسهيل»[٤] أن (أو) تعاقب الواو في الإباحة كثيرًا، وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلًا؛ فالإباحة كما تقدَّم، والمصاحبة نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام[٥]: ((فإنَّما عليكَ نبيٌّ أو صدِّيقٌ أو شهيدٌ))، والمؤكد نحو: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [النساء: ١١٢][٦].

الثّاني: التحقيق أنَّ (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدِّمون[٧]، وقد تَخْرجُ إلى معنى (بل) والواو[٨]، وأمّا بقية المعاني فمستفادة من غيرها[٩].

الثّالث[١٠]: زعم قوم أنَّ الواو تُستعمَل بمعنى (أو) في ثلاثة مواضع:

أحدها: في التقسيم كقولك: (الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ)، وقوله[١١]:

..... كَما النّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجارِمُ

---

[١] ذكر الأخفش هذا المعنى في الآية على وجه الاحتمال، وأنكره النحاس. انظر معاني القرآن له ٣٤/١ و ٤٩١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣.

[٢] انظر الارتشاف ١٩٩١/٤، والمغني، والمساعد ٤٥٩/٢.

[٣] انظر مجاز القرآن ١٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٦/٣، والإنصاف ٣٨٣، والمرادي ٦١٠/١.

[٤] التَّسهيل ١٧٦.

[٥] هذا جزء من حديث رواه أحمد والبخاري ومسلم عن سعيد بن زيد وأبي هريرة وأنس رضي الله عنهم. انظر فضائل الصحابة للإمام أحمد ١١٦/١، والبخاري ١١/٥، ومسلم ١٨٨٠/٤. وانظر أيضًا المذكر والمؤنث للأنباري ٤٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٦٤/٣، والمقاصد الشافية ١٢١/٥.

[٦] انظر المرادي ٦١٠/١-٦١١.

[٧] كالمبرد وابن السراج وأبي علي. انظر المقتضب ٣٠١/٣-٣٠٤، والأصول ٥٥/٢ -٥٦، والإيضاح العضدي ٢٨٧، ومنازل الحروف ٥٨، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٨/٤ -٤٠١.

[٨] وهو قول الكوفيين. انظر توجيه اللمع ٢٨٦.

[٩] هذه عبارة ابن هشام. انظر المغني ٩٥.

[١٠] هذا التنبيه مستفاد من ابن هشام بتصرف يسير. انظر المغني ٤٦٨ -٤٦٩.

[١١] تقدم تخريجه صـ٥٨٣، وصدره: وننصر مولانا ونعلم أنه.

وممّن ذكر ذلك النّاظم في «التحفة» و«شرح الكافية»[1]. قال في «المغني»[2]: والصَّواب أنَّها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعةٌ في الدخول تحت الجنس.

ثانيها: الإباحة. قاله الزمخشري[3]، وزعم أنَّه يُقال: جالس الحسن وابن سيرين؛ أي: أحدهما، وأنه لهذا قيل: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ذكر ثلاثة وسبعة؛ لئلا يتوهم إرادة الإباحة. قال في «المغني» أيضًا[4]: والمعروف من كلام النَّحْويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو والعطف بأو.

ثالثها: التخيير[5]. قاله بعضهم[6] في قولِه[7]:

قالُوا نَأتْ فاخْتَرْ لَها الصَّبْرَ والبُكا فَقُلتُ البُكا أشْفَى إذًا لِغَلِيلِي

أي: أو البكا؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكا، ويحتمل أن يكونَ الأصل: من الصبر والبكا؛ أي: أحدهما، ثمَّ حذف (من)، كما في قولِه تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ويؤيده أن أبا علي الفارسيّ[8] رواه بـ«من». اهـ[9].

[٥٥٣- ومِثْلُ أوْ فِي القَصْدِ إمّا الثّانِيَهْ فِي نَحْوِ إمّا ذِي وإمّا النّائِيَهْ]

(**وَمِثلُ أو في القَصدِ إمّا الثّانيه في نَحوِ**): تزوج (**إمّا ذِي وَإمّا النّائِيَه**)، وجاءني إمّا زيدٌ وإما عمرٌو.

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ١٢٢٥/٣، وشرح التَّسهيل ٣٦٣/٣، والجنى الداني ١٦٦.

[2] المغني ٤٦٨.

[3] انظر الكشاف ٢٤١/١.

[4] المغني ٤٦٨.

[5] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٤٠/٣، والكناش ١٤٥/٢، والجنى الداني ١٦٦.

[6] انظر المغني ٤٦٩.

[7] قائله كثير عزة، والبيت له في ديوانه ١١٤، وأمالي القالي ٦٤/٢، والمقاصد النحوية ١٣٢٤/٣، وشرح شواهد المغني ٥٨١/٢ و ٧٧٨، وهو بلا نسبة في شرح الشذور ٤٨٠، والمغني ٤٦٨.

[8] بل هو أبو علي القالي. انظر أمالي القالي ٦٤/٢، والمغني ٤٦٩.

[9] وقد عدَّ ابن الحاجب استخدام الواو بمعنى أو شاذًّا. انظر أمالي ابن الحاجب ٣٠٨/١.

تنبيهات:

الأوَّل[1]: ظاهر كلامه أنَّها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في (أو)، وليس كذلك، فإنَّها لا تأتي بمعنى الواو، ولا بمعنى (بل)، والعذرُ له أن ورود (أو) لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه، فالإحالة إنَّما هي على المعاني المتّفق عليها، ولم يذكر الإباحة في «التَّسهيل»[2]، لكنَّها بمقتضى القياس جائزة.

الثّاني: ظاهره أيضًا أنَّها مثل (أو) في العطف والمعنى، وهو ما ذهب إليه أكثر النَّحْويين[3]، وقال أبو علي[4] وابنا كيسان[5] وبرهان[6]: هي مثلها في المعنى فقط، ووافقهم النّاظم[7]، وهو الصَّحيحُ[8]، ويؤيده قولهم: إنَّها مجامعة للواو لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف[9]. وأمّا قوله[10]:

يا لَيتَما أُمُّنا شالَتْ نَعامَتُها أَيما إلَى جَنَّةٍ أيما إلَى نارِ

فشاذٌّ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء، وفتح همزتها لغة تميم[11]، وبها رُوِيَ البيت المذكور.

---

[1] هذا التنبيه مستفاد من المرادي ١/٦١١-٦١٢.

[2] انظر التَّسهيل ١٧٦.

[3] نقل ذلك ابن مالك، وهو ظاهر كلام سيبويه، وصرح به الرماني. انظر الكتاب ١/٤٣٥، ومنازل الحروف ٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦، والجنى الداني ٥٢٩.

[4] انظر الإيضاح العضدي ٢٨٩، والارتشاف ٤/١٩٧٦.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦، والمرادي ١/٦١٢، وأوضح المسالك ٣/٣٨٢.

[6] انظر الارتشاف ٤/١٩٧٦، والجنى الداني ٥٢٩.

[7] انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦.

[8] كما قال المرادي ١/٦١٢.

[9] انظر الأصول ٢/٥٦-٥٩.

[10] البيت مختلف في نسبته، فهو للأحوص في ملحق ديوانه ٢٢١، والصحاح (أ م ا)، واللسان (أ م ا)، ولسعد بن قُرطٍ في المحتسب ١/٢٨٤ و ٢/٣١٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/٤١١، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٣، والتَّصريح ٢/١٤٦، والخزانة ١١/٨٦، وذكر البغدادي أنَّ لقب سعد النُّحَيف، وقد نسب السيرافي البيت للنحيف—وهو لقب سعد-في أشعار النساء ٨٩، والبيت للأحوص أو سعد في المقاصد النحوية ٤/١٦٣٩، وصحَّح العيني نسبته لسعد، وكذا فعل السيوطي في شرح شواهد المغني ١/١٨٦، وذكر أنَّه يلقب النحيت، والبيت للعجيف في عيون الأخبار ٣/٢٥٢، والظاهر أنهما تصحيف، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٦/٧٥، وشرح التَّسهيل ٣/٣٤٤ و ٣٦٦، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٠٢، وتذكرة النحاة ١٢٠، والجنى الداني ٥٣٣، والمغني ٨٥، والمقاصد الشافية ٥/١٣١.

[11] انظر شرح التَّسهيل ٣/٣٦٦، وإرشاد السالك ٢/٦٣٣. وقيل: لغة قيس وأسد. انظر الارتشاف ٤/١٩٩٢.

وقد يُقال: إن قوله: (في القصد) إشارة إلى ذلك؛ أي: أنَّها مثلها في القصد؛ أي: المعنى، لا مُطلقًا، سيما أنَّه لم يعدها في الحروف أوَّل الباب.

وقد نقل ابن عصفورٍ[1] اتِّفاق النَّحْويين على أنَّها ليست عاطفة، وإنَّما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها.

الثّالث: مقتضى كلامه أنَّه لا بد من تكرارها، وذلك غالب، لا لازم[2]، فقد يستغنى عن الثّانية بذكر ما يغني عنها، نحو: إمّا أن تتكَّلم بخيرٍ وإلا فاسكُتْ، وقراءة أُبَيّ[3]: «وإنا أو إيّاكم لإمّا على هدى أو في ضلال مبين» [سبأ: ٢٤]، وقوله[4]:

فَإِمّا أنْ تَكُونَ أخِي بِصِدْقٍ ... فَأعْرِفُ مِنْكَ غَثّي مِنْ سَمِينِي

وَإِلّا فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عن الأولى بالثّانية[5] كقولِه[6]:

تُلِمُّ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها ... وَإِمّا بِأمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُها

أي: إما بدار.

---

[1] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/١، والمقرب ٢٢٩/١، والمرادي ٦١٢/١، والمغني ٨٥.

[2] ذهب إلى هذا ابن الشجري وابن مالك والرضي موافقة للفراء، ونص النحاس على أن البصريين يوجبون تكرارها. انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٦/٣، وشرح التَّسهيل ٣٦٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٢/٤، والجنى الداني ٥٣٢.

[3] انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وشرح التَّسهيل ٣٤٤/٣.

[4] البيتان مختلف فيهما، فهما للمثقب العبدي في ديوانه ٢١١، والمفضليات ٢٩٢، وعيون الأخبار ٨٩/٣، والأزهية ١٤٠ و ١٤١، والحماسة البصرية ٤٠/١، والمغني ٨٦، وشرح شواهده ١٩٠/١، والخزانة ٤٨٩/٧ و ٨٠/١١، وله أو لسحيم بن وثيل الرياحي في ٢٣١/١ و ١٦٣٥/٤، وهما بلا نسبة في المقرَّب ٢٣٢/١، وشرح التَّسهيل ٣٦٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٢/٤، وابن الناظم ٥٣٦، والجنى الداني ٥٣٢.

[5] وقد عدَّ ابن عصفور وأبو حيان هذا من الضرائر. انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١، والارتشاف ١٩٩٣/٤.

[6] البيت مختلف في نسبته، فهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٠٢/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٢، والمقاصد النحوية ١٦٣٦/٤، وشرح شواهد المغني ١٩٣/١، وللفرزدق في ديوانه ٧١/٢، وكتاب الشعر لأبي علي ٨٦، وابن يعيش ١٠٢/٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١، ولذي الرمة أو للفرزدق في المقاصد الشافية ١٢٩/٥، والخزانة ٧٦/١١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، والأزهية ١٤٢، والمقرَّب ١٣٢/١، والجنى الداني ٥٣٣.

والفَرّاء يقيس هذا، فيجيز (زيد يقوم وإما يقعد) كما يجوز (أو يقعد)[1].

الرّابع: ليس من أقسام (إمّا) التي في قولِه: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: ٢٦]، بل هذه (إن) الشَّرطية و(ما) الزّائدة[2].

[٥٥٤ـ وأوْلِ لكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا ولا نِداءً اوْ أمْرًا أوِ اثْباتًا تَلا]

(**وَأولِ لَكِن نَفيًا أو نَهيًا**) نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيدًا لكن عمرًا.

تنبيهٌ:

يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكونَ معطوفها مفردًا، وألّا تقترن بالواو كما مُثِّل، وقد سبق ما في هذا الثّاني[3].

وهي حرف ابتداء؛ إن سُبقت بإيجاب نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز (لكن عمرو) خلافًا للكوفيِّين[4]؛ أو تلتها جملة، كقولِه[5]:

إنَّ ابْنَ وَرْقاءَ لا تُخْشَى بَوادِرُهُ لَكِنْ وَقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واوًا نحو: ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ أي: ولكن كان رسول الله[6]، وليس المنصوب معطوفًا بالواو؛ لأنَّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب.

---

[1] وهو يجيزه على التوهُّم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء، وإلا فقد نصَّ على منعه فقال: ولا تُدخلنّ (أو) على (إما) ولا (إما) على (أو)، وربما فعلت العرب ذلك لتآخيهما في المعنى على التوهّم. انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٩/١-٣٩٠.

[2] انظر أمالي ابن الشجري ١٢٧/٣، والبديع ٦٦٠/١.

[3] وخلاصته أنَّ مذهب الفارسيّ وأكثر النَّحْويين كالمازني والسهيلي أن عدم دخول الواو عليها شرط عملها العطف، ومذهب ابن كيسان وابن عصفورٍ أنَّها عاطفة ولو دخلت الواو، ومذهب يونس أنَّها حرف استدراك، واختاره ابن مالك في (التَّسهيل). انظر التعليقة ٢٢١/١، والحلبيات ٢٦٥، ونتائج الفكر ٢٠٢، والبديع ٣٦٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١، والتَّسهيل ١٧٤، والارتشاف ١٩٧٥/٤، والجنى الداني ٥٨٨.

[4] انظر توجيه اللمع ٢٨٨، والمرادي ٦١٥/١.

[5] قائله زهير بن أبي سلمى، والبيت له في ديوانه ٣٠٦، والجنى الداني ٥٨٩، والمغني ٣٨٥، وتمهيد القواعد ٣٤٩١/٧، والمقاصد النحوية ١٦٦٢/٤، والتَّصريح ١٤٧/٢، وشرح شواهد المغني ٧٠٣/٢، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٥/٣، والهمع ٢٦٢/٥.

[6] انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٤/٢، و أوضح المسالك ٣٨٦/٣.

(**وَلا نِداءً أو أمرًا أوِ اثباتًا تَلا**) (لا) مبتدأ خبره: (تلا)، و(نداءً) وما بعده: مفعول بتلا، وفي (تلا) ضمير هو فاعله يرجع إلى (لا)، والتَّقدير: لا تلا نداءً أو أمرًا أو إثباتًا؛ أي: للعطف بلا شرطان:

أحدهما: إفراد معطوفها.

والثّاني: أن تُسبقَ بأمرٍ أو إثباتٍ اتِّفاقًا، نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، وجاءني زيد لا عمرو، أو بنداء خلافًا لابن سعدان[1]، نحو: يا ابن أخي لا ابْنَ عمي، قال السهيلي[2]: وألّا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز جاءني زيد لا رجل، وعكسه، ويجوز: جاءني رجل لا امرأة. وقال الزَّجّاجي[3]: وألّا يكونَ المعطوف عليه معمول فعل ماض؛ فلا يجوز: جاءني زيد لا عمرو، ويردُّه قوله[4]:

كَأنَّ دِثارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ

تنبيهات:

الأوَّل[5]: في معنى الأمر الدعاء والتحضيض.

الثّاني[6]: أجاز الفَرّاء[7] العطفَ بها على اسم (لعلَّ) كما يُعطف بها على اسم (إنّ) نحو: لعلَّ زيدًا لا عمرًا قائم.

الثّالث[8]: فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها، إمّا قصر إفراد كقولك: زيد كاتب لا شاعر، ردًّا على من يعتقد أنَّه كاتب وشاعر، وإما قَصْرَ قَلْبٍ كقولك: زيد عالم لا جاهل، ردًا على من يعتقد أنَّه جاهل.

الرّابع[9]: أنَّه قد يحذف المعطوف عليه بلا، نحو: أعطيتُك لا لتظلم؛ أي: لتعدل لا لتظلم.

---

[1] هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير، نحوي ومقرئ كوفي، توفي سنة ٢٣١ هـ. انظر في ترجمته طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣٩، ونزهة الألباء ١٢٣، وانظر قوله في شرح التَّسهيل ٣٧٠/٣، والمرادي ٦١٦/١، والمساعد ٤٦٨/٢.

[2] انظر نتائج الفكر ٢٠٢.

[3] انظر حروف المعاني والصفات ٣١، وابن الناظم ٥٣٩.

[4] قائله امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٩٤، وجمهرة اللغة (م ل ع)، وفوائت كتاب سيبويه ٧٣، وفصل المقال ٤٦٧، وابن الناظم ٥٣٩، واللسان (م ل ع)، والجنى الداني ٢٩٥، والمغني ٣١٨، والمقاصد الشافية ١٤٣/٥، والتَّصريح ١٥٠/٢، والخزانة ١٧٧/١١، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٦٦، والممتع في التصريف ٧٧.

[5] سبق إلى هذا التنبيه المرادي ٦١٦/١.

[6] سبق إلى هذا التنبيه أيضًا المرادي ٦١٦/١.

[7] انظر الارتشاف ١٩٩٦/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٨١٧، والمساعد ٤٦٨/٢.

[8] سبق إلى هذا التنبيه ابن الناظم ٥٣٩، والمرادي ٦١٦/١.

[9] سبق إلى هذا التنبيه أبو حيان في الارتشاف ١٩٩٨/٤، والمرادي ٦١٦/١.

[٥٥٥. وبَلْ كَـلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوْبَيْها كَـلَمْ أكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَل تَيْها

٥٥٦. وانْقُلْ بِها لِلثّانِ حُكْمَ الأوَّلِ فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ والأمْرِ الجَلِي]

(**وَبَل كَلَكِن**) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضِدِّه لما بعدها (**بَعدَ مَصحُوبَيها**)، أي: مصحوبي (لكن)، وهما النَّفي والنهي، (**كَلَم أكُن في مَربَعِ بَل تَيها**)- المربع: منزل الربيع[١]، والتيهاء: الأرض التي لا يهتدى بها[٢]-، ونحو: لا تضرِبْ زيدًا بل عمرًا، (**وانقُل بِها لِلثّانِ حُكمَ الأوَّل**)، فيصير كالمسكوت عنه (**في الخَبَرِ المُثبَتِ والأمرِ الجَلِي**)، كقام زيد بل عمرو، وليقم زيد بل عمرو[٣]، وأجاز المُبرِّد[٤] وعبد الوارث[٥] ذلك مع النفي والنهي[٦]؛ فتكون ناقلة لمعناهما إلى ما بعدها، وعلى ذلك فيصحُّ: (ما زيد قائمًا بل قاعدًا) و(بل قاعد)، ويختلف المعنى. قال النّاظمُ[٧]: وما جَوَّزاه مخالف لاستعمال العرب.

ومنع الكوفيُّونَ[٨] أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليلٌ على قلته.

ولا بدَّ لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت، فإن تلاها جملة كانَتْ حرف ابتداء لا عاطفة على الصَّحيحِ[٩]، وتفيد حينئذٍ إضرابًا عما قبلها؛ إمّا على جهة الإبطال، نحو: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۚ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]؛ أي: بل هم عباد، ونحو: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [الأعلى: ١٤- ١٦]، ﴿ وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّۚ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٦٢ بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ مِّنۡ هَٰذَا ﴾ [المؤمنون: ٦٢- ٦٣][١٠].

---

[١] انظر أدب الكاتب ٢٠٢، وابن الناظم ٥٤٠، واللسان (ر ب ع).

[٢] انظر معجم ديوان الأدب ٣٨١/٣، ومجمل اللغة (ت ي ه)، وابن الناظم ٥٤٠.

[٣] انظر في معناها بعد النفي والإثبات علل النحو ٣٧٩، وابن يعيش ١٠٥/٨، والمساعد ٤٦٣/٢، والهمع ٢٥٥/٥.

[٤] انظر المقتضب ١٢/١ و ٢٩٨/٤، وابن يعيش ١٠٥/٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣.

[٥] انظر الارتشاف ١٩٩٥/٤، والمرادي ٦١٨/١.

[٦] ومنعه أبو علي الفارسي. انظر البصريات ٧٨٨/٢.

[٧] انظر شرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣. وفيه: وما جوَّزه؛ لأنه نقل قول المبرد، ولم ينقل قول عبد الوارث.

[٨] انظر الارتشاف ١٩٩٥/٤.

[٩] وفي هذا ردٌّ على ابن الناظم الذي صرَّح بأنها تعطف جملة. انظر ابن الناظم ٥٤٠.

[١٠] انظر المعنيين في شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٦/٢ و ٩٩/٥، والارتشاف ١٩٩٤/٤-١٩٩٥، والجنى الداني ٢٣٦.

وادعى النّاظم في «شرح الكافية»[1] أنَّها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه، والصَّواب ما تقدَّم[2].

تنبيهان:

الأوَّل[3]: لا يُعطف ببل بعد الاستفهام؛ فلا يُقال: أضربت زيدًا بل عمرًا، ولا نحوه.

الثّاني[4]: تزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب[5]، كقولِه[6]:

وَجْهُكَ البَدْرُ لا بَلِ الشَّمْسُ لَو لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي – ومنع ابن دُرُسْتُوَيْهِ[7] زيادتها بعد النفي، وليس بشيء – كقولِه[8]:

وَما هَجَرْتُكِ لا بَل زادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَراخى لا إلَى أجَلِ

[٥٥٧- وإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ]

[٥٥٨- أو فاصِلٍ مّا وبِلا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فاشِيًا وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ]

(**وَإن عَلَى ضَمِير رَفعٍ مُتَّصِل**) مستترًا كان أو بارزًا (**عَطَفتَ فافصِل بِالضَّمِيرِ المُنفَصِل**)، نحو: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، (**أو فاصِلٍ مّا**) إمّا بين العاطف والمعطوف عليه، وإما بين العاطف والمعطوف، كالمفعول به في نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، و(لا) في نحو: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]. وقد اجتمع الفصلان في: ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١].

---

[1] شرح الكافية الشافية ١٢٣٣/٣. وقد نبَّه المرادي على الإشكال في كلام ابن مالك. انظر المرادي ٦١٨/١.

[2] وقد نص الزجاجي على أن ورودها على هذا الوجه في القرآن كثير، وعبارته تشير إلى ورود الثاني، وقد نص عليه أبو حيان. انظر حروف المعاني والصفات ١٤، والارتشاف ١٩٩٤/٤.

[3] سبق إلى هذا التنبيه المرادي ٦١٩/١.

[4] سبق إلى هذا التنبيه ابن هشام. انظر المغني ١٥٣.

[5] انظر الكتاب ١٤٦/٢.

[6] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٠/٣، و المغني ١٥٣، وتمهيد القواعد ٣٤٨٤/٧، والتَّصريح ١٤٨/٢، والهمع ٢٥٧/٥ .

[7] انظر الارتشاف ١٩٩٦/٤، والمرادي ٦١٩/١.

[8] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٧٠/٣، و المغني ١٥٣، وتمهيد القواعد ٣٤٨٤/٧، والتَّصريح ١٤٨/٢، والهمع ٢٥٧/٥ . ويروى: وما سلوتك، ويروى: تمادى.

(وَبِلا فَصلٍ يَرِد فِي النَّظمِ فاشِيًا وَضَعفَهُ اعتَقِد)، من ذلك قوله[1]:

وَرَجا الأُخَيطِلُ مِنْ سَفاهةِ رَأْيِهِ ما لَمْ يَكُنْ وَأبٌ لَهُ لِيَنالا

وقوله[2]:

قُلتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

وهو على ضعفه جائز في السعة، نص عليه النّاظم[3]؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب[4]: «مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ» برفع (العدم) عطفًا على الضَّمير المستتر في (سواء)؛ لأنَّه مؤوَّل بمشتقٍّ؛ أي: مستو هو والعدم، وليس بينهما فصل.

٥٥٩- (وعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قَدْ جُعِلا)

في غير الضَّرورة، وعليه جمهور البصريِّين[5]، نحو: ﴿ **فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ** ﴾ [فصلت: ١١]، ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ** ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿ **قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ** ﴾ [البقرة: ١٣٣].

[٥٦٠- ولَيْسَ عِنْدِي لازِمًا إذْ قَدْ أتَى فِي النَّظْمِ والنَّثْرِ الصَّحِيْحِ مُثْبَتا]

---

[1] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ٥٧، وجمهرة أشعار العرب ٧١٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٤/٣، وشرح التَّسهيل ٣٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وابن الناظم ٥٤٣، والمقاصد النحوية ١٦٤٥/٤، والتَّصريح ٥١/٢، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٣٨١، وضرائر الشعر ١٨٠، والمقرَّب ٢٣٤/١، والمكودي ٥٧٦/٢.

[2] البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤١/٣، وللرماني ٦٤٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، واللمع ٩٦، والمفصل ١٦١، وابن يعيش ٧٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٧٩/٢، والحجة لأبي علي ١٨٠/٦، والخصائص ٣٨٦/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٤٣٠/٢، والإنصاف ٣٨٠، واللباب ٤٣١/١، وابن عقيل ٢٣٨/٣، والمكودي ٥٧٥/٢.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٣٧٣/٣-٣٧٤. وقول ابن مالك موافق للكوفيِّين والأنباري، وكلام أبي علي في الحجة يشعر بأنَّه مقيد بالضرورة، وكلام ابن عصفور صريح في ذلك، وهذا هو المنقول عن مذهب البصريين. انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٤٤/٣، والحجة لأبي علي ١٨٠/٦، والإيضاح العضدي ٣٦، والإنصاف ٣٨٠، وضرائر الشعر ١٨١، والمرادي ٦٢١/١.

[4] انظر الكتاب ٣١/٢، وشرحه للسيرافي ٣٦٠/٢ و ١٤٢/٣. وقد نصَّ سيبويه على قبحه.

[5] وقد نص على تقييد جوازه بالضرورة سيبويه والزجاج وابن السراج والمازني وابن بابشاذ وابن خباز، ونُقل عن جمهور البصريين. انظر الكتاب ٣٨٣/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٧/٢، والأصول ١١٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، وشرح المقدمة المحسبة ٤٣٠/٢، والإنصاف ٣٧١، وتوجيه اللمع ٢٩٤.

قال النّاظمُ: (**وَلَيسَ**) عَوْدُ الخافض (**عِندِي لازِمًا**) وفاقًا ليونس[1] والأخفش[2] والكوفيِّينَ[3]؛ (**إذ قَد أتَى فِي النَّظمِ والنَّثرِ الصَّحِيحِ مُثبَتا**)؛ فمن النظم قوله[4]:

..... فاذْهَبْ فَما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

وقوله[5]:

..... وَما بَينَها والكَعْبِ غَوطٌ نَفانِفُ

وهو كثير في الشِّعرِ. ومن النَّثر قراءة ابن عبّاسٍ والحسن وغيرهما[6]: «تساءلون به والأرحامِ» [النساء: ١]، وحكاية قُطْرُب: «ما فيها غيرُهُ وفَرَسِهِ»[7]. قيل: ومنه: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ إذ ليس العطف على (السبيل)؛ لأنَّه صلة المصدر وقد عطف عليه (كفر)، ولا يعطف على المصدر حتَّى تكمل معمولاته[8].

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٣/٣٧٥، والهمع ٥/٢٦٨.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٣/٣٧٥، والمرادي ١/٦٢٢.

[3] انظر الإنصاف ٣٧١، وشرح التَّسهيل ٣/٣٧٥. وبه قال الجرمي والشلوبين أيضًا. انظر البديع ١/٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٩، والهمع ٥/٢٦٩. وظاهر كلام الفراء أنه يجيزه في الضرورة، ويستقبحه في غيرها. انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٥٣.

[4] البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف لها قائل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/٣٨٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٧، والأصول ٢/١١٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٤٢، وللرماني ٦٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٧، واللمع ٩٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٨٥، والإنصاف ٣٧٢، وابن يعيش ٣/٧٩، والمقرَّب ١/٢٣٤، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٢، والخزانة ٥/١٢٣و ١٢٩. وصدره: فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا.

[5] قائله مسكين الدارمي، والبيت له في ديوانه ٥٣، والحيوان ٦/٤٩٤، والمقاصد النحوية ٤/١٦٤٩، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٢٥٣ و ٢/٨٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٤٥، وابن يعيش ٣/٧٩، وشرح التَّسهيل ٣/٣٧٧، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٣، واللسان (غ و ط)، وإرشاد السالك ٢/٦٤٠، والمقاصد الشافية ٥/١٥٩. وصدره: نعلق في مثل السواري سيوفنا. ويروى: تنائف.

[6] كإبراهيم النخعي وقتادة وحمزة الزيات ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش وأبي رزين ومجاهد. انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢، وللزجاج ٢/٦، وإعرابه للنحاس ١/١٩٧، والحجة لأبي علي ٣/١٢١، والإنصاف ٣٧١، وشرح التَّسهيل ٣/٣٧٦.

[7] انظر شرح التَّسهيل ٣/٣٧٦، وشرح الشذور ٥٨٣.

[8] انظر الحجة لأبي علي ٣/١٢٩، والتبيان ١/١٧٥، والمغني ٧٠٠.

تنبيهان:

الأوَّل[1]: في المسألة مذهب ثالث، وهو أنَّه إذا أكد الضَّمير جاز، نحو: مررت بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي[2] والزيادي[3] وحاصل كلام الفَرّاء[4]؛ فإنَّه أجاز: مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلّهم وزيد.

الثّاني[5]: أفهم كلامه جواز العطف على الضَّمير المنفصل مُطلقًا، وعلى المتَّصل المنصوب بلا شرط[6]، نحو: أنا وزيدٌ قائمان، وإيّاك والأسد، ونحو: ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨].

[٥٦١ـ والفاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ والواوُ إذْ لا لَبْسَ وهْيَ انْفَرَدَتْ

٥٦٢ـ بِعَطْفِ عامِلٍ مُزالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي]

(**والفاءُ قَد تُحذَفُ مَع ما عَطَفَت والواوُ إذ لا لَبسَ**)، هو قيدٌ فيهما؛ أي: تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل، مثاله في الفاء: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ أي: فضرب فانفجرت، وهذا الفعل المحذوف معطوف على ﴿فَقُلْنَا﴾ [البقرة: ٦٠]، ومثاله في الواو قوله[7]:

فَما كانَ بَينَ الخَيرِ لَو جاءَ سالِمًا أبُو حُجُرٍ إلّا لَيالٍ قَلائِلُ

أي: بين الخير وبيني، وقولهم: راكبُ الناقةِ طَلِيحانِ؛ أي: والناقَةُ[8]، ومنه: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[النحل: ٨١]؛ أي: والبرد.

تنبيهان:

الأوَّل: (أم) تشاركُهُما في ذلك كما ذكره في «التَّسهيل»[9].

---

[1] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٦٢٣/١.

[2] انظر البديع ٣٧٧/١، والهمع ٢٦٩/٥.

[3] انظر الارتشاف ٢٠١٣/٤، والمساعد ٤٧٠/٢.

[4] انظر الارتشاف ٢٠١٣/٤، والمرادي ٦٢٣/١.

[5] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا إلا أن الأشموني تصرف في العبارة. انظر المرادي ٦٢٣/١.

[6] انظر اللمحة ٧٠٣/٢.

[7] قائله النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ١٢٠، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٨، وشرح التَّسهيل ٣٧٩/٣، وابن الناظم ٥٤٨، والمقاصد النحوية ١٦٥١/٤، والتَّصريح ١٥٣/٢، وهو بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٤١/٢، والتذييل والتكميل ٧٨/٩، وتمهيد القواعد ٢٢٩١/٥.

[8] انظر المحتسب ٢٢٧/٢، والبديع ٧٩/١، والمقرب ٢٣٦/١.

[9] التَّسهيل ١٧٨، وانظر شرحه ٣٧٨/٣ -٣٧٩، وقد سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٦٢٥/١.

ومنه قولُه[1]:

..... فَما أدْرِي أرُشْدٌ طِلابُها .....

أي: أم غيٌّ. وإنَّما لم يذكرها هنا لقلته فيها.

الثّاني: قد يُحذف العاطف وحده[2]، ومنه قولُه[3]:

كَيفَ أصْبَحْتَ كَيفَ أمْسَيتَ مِمّا يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤادِ الكَرِيمِ

أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت. وفي الحديث[4]: ((تصدَّقَ رجلٌ من دينارِه، من درهمِه، من صاعِ بُرِّه، من صاعِ تمرِه)). وحكى أبو عثمان عن أبي زيد[5] أنَّه سمع: أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا، أراد: خبزًا ولحمًا وتمرًا، ولا يكون ذلك إلا في الواو و(أو).

(**وَهيَ**)؛ أي: الواو،(**انفَرَدَت**) من بين حروف العطف (**بِعَطفِ عامِلٍ مُزالٍ**)؛ أي: محذوفٍ، (**قَد بَقِي مَعمُولُهُ**) مرفوعًا كان نحو: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩]؛ أي: وليسكن زوجك، أو منصوبًا نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَنَ ﴾ [الحشر: ٩]؛ أي: وألفوا الإيمان، أو مجرورًا نحو: ((ما كلُّ بيضاءَ شحمةً ولا سوداءَ تمرة))[6]؛ أي: ولا كل سوداء؛ وإنَّما لم يجعل العطفُ فيهن على الموجود (**دَفعًا لِوَهمٍ اتُّقِي**)؛ أي: حُذِر، وهو أنَّه يلزم في الأوَّل رفعُ فعلِ الأمر للاسم الظاهر، وفي الثّاني كون الإيمان مُتَبوأ، وإنَّما يتبوأ المنزل، وفي الثّالث العطف على معمولي عاملين، ولا يجوز في الثّاني أن يكونَ الإيمان مفعولًا معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان، إذ هو أمر معلوم.

---

[1] قائله أبو ذؤيب الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين ٤٣/١، وتفسير الطبري ٣٢٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٤٤/٣، وأمالي المرتضى ٢١٧/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٥، وتلخيص الشواهد ١٤٠، والمغني ١٨، والخزانة ٢٥١/١١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٣٠/١، وللزجاج ٤٥٩/١. وأوله: عصيت—ويروى: دعاني- إليها القلب إني لأمره سميع.

[2] أجاز ذلك الفارسي، وأنكره السهيلي، وذكر المالقي والشاطبي أنه ضرورة. انظر نتائج الفكر ٢٠٧، ورصف المباني ٤٧٨، والمقاصد الشافية ٢٣٢/١.

[3] البيت بلا نسبة في العقد الفريد ٢٢٩/٢، والخصائص ٢٩٠/١ و ٢٨٠/٢، وديوان المعاني ٢٢٥/٢، ونتائج الفكر ٢٠٧، وشرح التَّسهيل ٣٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٤١، والكناش ١٤٥/٢، ورصف المباني ٤٧٨، والمقاصد الشافية ٢٣٢/١.

[4] رواه الإمام أحمد ومسلم عن جرير. انظر مسند أحمد ٥٠٩/٣١ برقم (١٩١٧٤)، وصحيح مسلم ٧٠٤/٢ برقم (١٠١٧)، وشرح التَّسهيل ٣٨٠/٣، والمقاصد الشافية ١٩٩/٥.

[5] انظر البديع ٣٥٧/١، والكناش ١٤٥/٢، والمغني ٨٣١. ولم أقف عليه في النوادر.

[6] هو من أمثال العرب. انظر الكتاب ٦٥/١، والفاخر للمفضَّل ١٩٥، والأصول ٧٤/٢، والأمثال للهاشمي ٢٢٨.

[٥٦٣- وحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدا هُنا اسْتَبِحْ وعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحْ

٥٦٤- واعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا]

(**وَحَذفَ مَتبُوعٍ**)، أي: مَعطوف عليه (**بَدا**)؛ أي: ظهر (**هُنا**) – أي: في هذا الموضِع، وهو العطف بالواو والفاء؛ لأنَّ الكلام فيهما – (**استَبِح**)[١] ،كقول بعضهم[٢]: وبك وأهلًا وسهلًا؛ جوابًا لمن قال له: مرحبًا بك، والتَّقدير: ومرحبًا بك وأهلًا، ونحو: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [الزخرف: ٥]؛ أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سبأ: ٩]؛ أي: أعموا فلم يروا. وأمّا حذفه مع (أو) في قولِه[٣]:

فَهَل لَكَ أو مِنْ والِدٍ لَكَ قَبْلَنا .....

أي: فهل لك من أخٍ أو من والدٍ؛ فنادر[٤].

تنبيهان:

الأوَّل: قال في «التَّسهيل»[٥]: ويُغْني عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيرًا وبالفاء قليلًا.

الثّاني: قال فيه أيضًا[٦]: وقد يتقدّم المعطوف بالواو للضَّرورةِ[٧]، وقال في «الكافية»[٨]:

وَمُتْبَعٍ بالواوِ قَدْ يُقَدَّمُ مُوَسَّطًا إِنْ يُلْتَزَمْ ما يَلْزَمُ

وظاهره جوازه في الاختيار على قلة.

---

[١] انظر أمالي ابن الحاجب ١٩٢/١، والمغني ٢٣.

[٢] ذكر ذلك سيبويه. انظر الكتاب ٢٩٥/١، وابن الناظم ٥٥٠.

[٣] البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٣٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٧٠، وشرح التَّسهيل ٣٨٢/٣، والمرادي ٦٢٧/١، والمقاصد النحوية ١٦٦٦/٤، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٠١٨/٤. وعجزه: يُرَسِّحُ–ويروى: يوشِّج– أولاد العشار ويُفضِل.

[٤] نصَّ على ذلك ابن مالك وأبو حيان والمرادي. انظر التَّسهيل ١٧٨، والارتشاف ٢٠١٨/٤، والمرادي ٦٢٧/١.

[٥] التَّسهيل ١٧٨.

[٦] التَّسهيل ١٧٨.

[٧] ذكر ابن عصفور أنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلّا في الواو خاصة، وذكر له ثلاثة شروط. انظر شرح الجمل ٢٤٥/١.

[٨] شرح الكافية الشافية ١٢٣٧/٣.

قال في «شرحها»[1]: قد يقع – أي: المعطوف – قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التَّقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدّم عليه. ولذا قلت: مُوَسَّطًا إن يلتزم ما يلزم، فلا يجوز (وعمرو زيد قائمان)؛ لتصدر المعطوف وفوات توسطه، ولا: ما أحْسَنَ وعمرًا زيدًا!، ولا ما وعمرًا أحسن زيدًا!؛ لعدم تصرف العامل. ومثال التَّقديم الجائز قول ذي الرمة[2]:

كَأنّا عَلَى أولادِ أحْقَبَ لاحَها وَرَمَى السَّفَى أنْفاسَها بِسِهامِ

جَنُوبٌ دوَتْ عَنْها التَّناهِي وَأنْزِلَتْ بِها يَومَ رَبّابِ السَّفِيرِ خِيامُ

أراد: لاحها جَنُوبٌ ورَمْيُ السَّفى.

ومنه قول الآخر[3]:

وَأنْتَ غَرِيمٌ لا أظُنُّ قَضاءَهُ وَلا العَنَزِيُّ القارِظُ الدَّهْرَ جائِيا

أراد: لا أظن قضاءه جائيًا هو ولا العنزي.

(**وَعَطفُكَ الفِعلَ عَلَى الفِعلِ يَصِحّ**) بشرط اتحاد زمانيهما[4]، سواء اتحد نوعهما، نحو: ﴿ لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ [الفرقان: ٤٩] ﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٦] أم اختلفا، نحو قوله تعالى: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [هود: ٩٨]، ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى ﴾ [الفرقان: ١٠] الآية.

(**واعطِف عَلَى اسمٍ شِبهِ فِعلٍ فِعلا**) نحو: ﴿ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك: ١٩]، ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ ﴾ [العاديات: ٣–٤]؛ لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل، إذ المعطوف في المثال الأوَّل في تأويل المعطوف عليه[5]، وفي الثّاني بالعكس[6].

---

[1] شرح الكافية الشافية ١٢٦٨/٣– ١٢٧٠.

[2] البيتان له في ديوانه ١٠٧١/٢ و ١٠٧٢، والكتاب ٩٩/٢–١٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٢٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٣/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٩/٣، والبيت الأول له في اللسان (س هـ م)، والمقاصد الشافية ٦٠٨/٤، ونسبهما ابن مالك سهوًا لكثير في شرح التَّسهيل ٣٨٢/٣، والبيت الأول بلا نسبة في جمهرة اللغة (س هـ م)، وهما بلا نسبة في الانتصار ١٣٤، و شرح التَّسهيل ٢٥٣/٢. ويروى: أولاد خطباء.

[3] قائله ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ١٣٠٧/٢، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١١، وشرح التَّسهيل ٧٣/٢، والتذييل والتكميل ١٤٧/٣ و ١٦/٦، وتمهيد القواعد ٣٥١١/٧.

[4] انظر الأخفش ٧١/١، والأصول ٧٨/٢.

[5] انظر إعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٤، وأمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٢٠١/١، والتذييل والتكميل ٦٥/٣.

(وَعَكسًا استَعمِل تَجِدهُ سَهلا)[1] كقولِه[2]:

أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أو دارِجِ

وقوله[3]:

يَقْصِدُ فِي أسْوُقِها وَجائِرِ

وجعل منه النّاظم[4] ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وقدر الزمخشري[5] عطف (مخرج) على (فالق).

وجعل ابن النّاظم[6] تبعًا لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه. والذي يظهر عكسه؛ لأنَّ المعطوف عليه وقع نعتًا، والأصل فيه أن يكونَ اسمًا[7].

خاتمة في مسائل متفرقة:

الأولى[8]: يشترط لصحة العطف صلاحيةُ المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل[9]؛ فالأوَّل نحو: قام زيدٌ وعمرو، والثّاني نحو: قام زيد وأنا، فإنَّه لا يصلح: قام أنا، ولكن يصلح قمت، والتاء بمعنى (أنا)، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، أضمر له عامل يلائمه وجُعِل من عطف الجمل، وذلك

---

[1] أي: عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل. انظر معاني القرآن للفراء ٢١٣/١- ٢١٤، وإرشاد السالك ٦٤٤/٢.

[2] قائله جندب بن عمرو التغلبي، والرجز له في الفاخر ٢٩١، والخزانة ٢٣٨/٤، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٤/١، وتهذيب اللغة (د ر ج)، وسر الصناعة ٦٤١/٢، وشرح التَّسهيل ٣٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣، وابن الناظم ٥٥٢، واللسان (ع ه ج)، والمرادي ٦٢٩/١، والمقاصد الشافية ١٨٨/٥، والنحوية ١٦٥٦/٤، والتَّصريح ١٥٢/٢. وقبله: يا رب بيضاء من العواهج.

[3] الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٣/١ و ١٩٨/٢، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٢٧، وأمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢، وشرح التَّسهيل ٣٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢، وابن الناظم ٥٥٢، واللسان (كهل)، والتذييل والتكميل ٢٤٨/٣، وابن عقيل ٢٤٥/٣، والمقاصد النحوية ١٦٥٧/٤، والخزانة ١٤٠/٥. وقبله: بات يعشيها بعضب باتر.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣.

[5] انظر الكشاف ٤٧/٢.

[6] انظر ابن الناظم ٥٥٢.

[7] انظر المرادي ٦٣٠/١.

[8] المسألة مستفادة من المرادي ٦٢٢/١.

[9] انظر شرح التَّسهيل ٣٧١/٣، والارتشاف ٢٠١٢/٤، وشرح التَّسهيل للمرادي ٨١٧.

كالمعطوف على الضَّمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب، أو بفعل الأمر، نحو: أقوم أنا وزيد، ونقوم نحن وزيد، وتقوم أنت وزيد، و﴿ **ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ** ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩]. أي: وليسكن زوجك. وكذلك باقيها، وكذلك المضارع المفتتح بتاء التَّأنيث، نحو: ﴿ **لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ** ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، قال ذلك النّاظم[١].

قال الشيخ أبو حيان[٢]: وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النَّحْويين والمعربين من أنَّ (زوجك) معطوف على الضَّمير المستكن في (اسكن) المؤكد بـ(أنت)[٣].

الثّانية: لا يشترط في صحة العطف صحةُ وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه[٤]؛ لصحة (قام زيد وأنا)، وامتناع (قام أنا وزيد).

الثّالثة: لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف[٥]؛ لصحة اختصم زيد وعمرو، وامتناع اختصم زيدٌ، واختصم عمرو.

الرّابعة[٦]: في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف؛ منعه البيانيون[٧] والنّاظم في شرح باب المفعول معه من كتاب «التَّسهيل»[٨]، وابن عصفورٍ[٩] في (شرح الإيضاح)، ونقله عن الأكثرين[١٠]،

---

[١] في شرح التَّسهيل ٣/٣٧١.

[٢] انظر الارتشاف ٤/٢٠١٢.

[٣] وهو ظاهر كلام سيبويه والمبرد والسيرافي والفارسي. انظر الكتاب ١/٢٤٧ و٢/٣٧٨، والمقتضب ٣/٢١٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٤٠، والإيضاح العضدي ١١٦.

[٤] هذا اختيار ابن مالك في (التَّسهيل)، وإلى هذا ذهب السيرافي وابن خروف، وذهب المبرد والجزولي إلى اشتراطه. انظر التَّسهيل ١٧٧، والمقاصد الشافية ٤/٣١٢.

[٥] انظر التَّسهيل ١٧٧، وشرحه ٣/٣٧١.

[٦] هذه المسألة مستفادة من ابن هشام بتصرف يسير. انظر المغني ٦٢٧.

[٧] انظر دلائل الإعجاز ٢٣٣.

[٨] التَّسهيل ١٠٠.

[٩] انظر المقاصد النحوية ١/٢٥٩.

[١٠] كالسهيلي، واختار هذا ابن هشام. انظر نتائج الفكر ٤٤، والمغني ٢٢١.

وأجازه الصَّفّارُ[١] تلميذ ابن عصفورٍ وجماعة[٢] مستدلِّين بنحو: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٥] في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣] في سورة الصف.

قال أبو حيان[٣]: وأجاز سيبويه[٤] (جاءني زيد ومَنْ عمرٌو العاقلان) على أنَّ يكونَ (العاقلان) خبرًا لمحذوف، ويؤيِّده قوله[٥]:

وَإِنّ شِفائِي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ وَهَل عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟

وقوله[٦]:

تُناغِي غَزالًا عِنْدَ دارِ ابْنِ عامِرٍ وَكَحِّلْ أماقِيكَ الحِسان بِإِثْمِدِ

الخامسة[٧]: في عطف الجملة الاسميَّة على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مُطلقًا[٨]، وهو المفهوم من قول النَّحْويين[٩] في نحو: قام زيد وعمرو أكرمته: إنَّ نصب (عمرو) أرجح؛ لأنَّ تناسب الجملتين أولى من تخالفهما.

---

[١] هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار، صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحًا وافيًا حسنًا وُصف بأنَّه من أحسن شروحه، توفي ٦٣٠ هـ. انظر بغية الوعاة ٣٥٦/٢. وانظر قوله في المغني ٦٢٧، والمقاصد النحوية ٢٥٩/١.

[٢] كالفراء والمرتضى. انظر أمالي المرتضى ٣٥٥/٢، والتبيان ٩١٠/٢.

[٣] في التذييل والتكميل ٢٠٦/٥.

[٤] لم أقف على ذلك في الكتاب على طول البحث، وقد نقله أبو حيان، ونقله عن أبي حيان المرادي، وأنكر ابن هشام هذا النقل، وقال: وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه. انظر الكتاب ٦٠/٢، والجنى الداني ٣٩٩، والمغني ٦٣٠.

[٥] هو امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ٩، وجمهرة أشعار العرب ١١٦، والكتاب ١٤٢/٢، والأصول ٢٢٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٩/١، وسر الصناعة ٢٥٧/١ و ٢٦٠، ومقاييس اللغة (ع ب ر)، وسفر السعادة ٧٤٦/٢، واللسان (ع و ل)، والمغني ٤٥٩ و ٦٢٧، وشرح شواهد ٧٧٢/٢، والخزانة ٢٢٤/٣ و ٤٤٨ و ٢٧٧/٩، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٥، والهمع ٢٧٣/٥. ويروى: وإن شفاء عبرة، ويروى: إن سفحتها.

[٦] البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣٤، وشرح شواهد المغني ٨٧٣/٢، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٠٦/٥، والمغني ٦٢٨.

[٧] المسألة مستفادة من ابن هشام بتصرف يسير. انظر المغني ٦٣١.

[٨] وهو ظاهر قول الرضي وأبي حيان والدماميني. انظر شرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢، و التذييل والتكميل ٣٣٤/٦، وتعليق الفرائد ١٦٧/٣.

[٩] كابن هشام. انظر شرح قطر الندى ١٩٤.

والثّاني: المنع مُطلقًا[1].

والثّالث لأبي علي[2]: يجوز في الواو فقط.

السادسة[3]: في العطف على معمولي عاملين: أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: إنَّ زيدًا ذاهب وعمرًا جالس، وعلى معمولات عامل واحد، نحو: أعْلَم زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا، وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا، وعَلَى مَنْع العطف عَلَى معمول أكثر من عاملين، نحو: إن زيدًا ضارب أبوه لعمرو، وأخاك غلامه بكر. وأمّا معمولا عاملين؛ فإن لم يكن أحدهما جارًا فقال النّاظمُ[4]: هو ممتنع إجماعًا، نحو: كان آكلًا طعامك عمرٌو وتمرك بكرٌ، وليس كذلك، بل نقل الفارسيّ[5] الجواز مُطلقًا عن جماعة، قيل: منهم الأخفش[6].

وإن كان أحدهما جارًّا؛ فإن كان مؤخَّرًا نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، أو وعمرو الحجرة، فنقل المهدوي[7] أنَّه ممتنع إجماعًا، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدمًا نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، أو وعمرو الحجرة؛ فالمشهورُ:

– عن سيبويه[8] المنعُ، وبه قال المُبرِّد[9] وابن السَّرّاجِ[10] وهشام[11].

---

[1] وهو قول ابن جني فيما نقله ابن هشام، ولكن ابن جني صوَّب مذهب أبي علي في (سر الصناعة)، ولذلك نقل الرضي أنه مذهبه. انظر سر الصناعة ٢٦٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢، والمغني ٦٣١.

[2] وهو قول نسب إلى ابن جني أيضًا. انظر سر الصناعة ٢٦٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢.

[3] المسألة مستفادة من ابن هشام بتصرف يسير. انظر المغني ٦٣٢.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٣٧٨/٣.

[5] انظر الارتشاف ٢٠١٤/٤، والمغني ٦٣٢.

[6] انظر المساعد ٤٧١/٢.

[7] انظر الارتشاف ٢٠١٤/٤، والمغني ٦٣٢.

[8] انظر الكتاب ٦٣/١–٦٥. ونقله عنه ابن السراج والسيرافي وأبو علي وابن الحاجب والرضي، ونقل أبو جعفر النحاس عنه الجواز. انظر الأصول ٧١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٩٣/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٤٤/١، والتعليقة ١٠٢/١، وشرح الرضي للكافية ٣٤٤/٢–٣٤٥. وقد مال أبو علي إلى عد العطف على عاملين من الضرورات، ووافقه ابن عصفور، واختار ابن مالك منعه مطلقًا. انظر العسكريات ٨٦، والحجة ٤٢٠/٢، وضرائر الشعر ١٦٦، والمقرب ٢٣٦/١، والتَّسهيل ١٧٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٣/٣.

[9] انظر الكامل ١٠٠٢/٢، والمقتضب ١٩٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٩٣/٤، والارتشاف ٢٠١٥/٤.

[10] انظر الأصول ٦٩/٢ و ٧٤–٧٥.

[11] انظر الارتشاف ٢٠١٤/٤، والمغني ٦٣٢.

– وعن الأخفش الإجازةُ[1]، وبه قال الكسائيُّ[2] والفَرّاء[3] والزَّجّاج[4].

وفصَّل قومٌ منهم الأعلمُ[5] فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف جاز، وإلا امتنع. والله أعلمُ.

[1] وهو المشهور عنه. انظر الكامل ١٠٠٢/٢، والأصول ٦٩/٢، والانتصار ٥٦، والارتشاف ٢٠١٥/٤، والمغني ٦٣٢.

[2] انظر إعراب القرآن للنحاس ٩٣/٤، والمساعد ٤٧١/٢.

[3] هذا ما نقله عنه النحاس وابن الحاجب وابن هشام، وهو ظاهر ما في المعاني، ونقل عنه الرضي موافقة سيبويه. انظر معاني القرآن للفراء ٤٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٩٣/٤، وشرح الرضي للكافية ٣٤٤/٢ و ٣٤٧، والمغني ٦٣٢.

[4] انظر معاني القرآن للزجاج ٤٣١/٤–٤٣٢، وإعراب القرآن للنحاس ٩٣/٤.

[5] انظر شرح الرضي للكافية ٣٤٧/٢، والمغني ٦٣٢.

البَدَلُ

[٥٦٥- التّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلا واسِطةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلا]

(**التّابِعُ المَقصُودُ بِالحُكمِ بِلا واسِطةٍ هُوَ المُسَمَّى**) في اصطلاح البصريِّين[١] (**بَدَلًا**)، وأمّا الكوفيُّونَ؛ فقال الأخفش[٢]: يسمونه بالترجمة[٣] والتبيين[٤]، وقال ابن كَيسانَ[٥]: يسمونه بالتكرير[٦].

فالتابع: جنس، و(المقصود بالحكم): يخرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات، و(بلا واسطة): يخرج المعطوف بهما بعده.

[٥٦٦- مُطابِقًا أو بَعْضًا اوْ ما يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلفَى أو كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

٥٦٧- وذا لِلاضْرابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨- كَزُرْهُ خالِدًا وقَبِّلهُ اليَدا واعْرِفْهُ حَقَّهُ وخُذْ نَبْلًا مُدَى]

(**مُطابِقًا أو بَعضًا أو ما يَشتَمِل عَلَيهِ يُلفَى أو كَمَعطُوفٍ بِبَل**)؛ أي: يجيء البدل على أربعة أنواع[٧]:

---

[١] انظر الكتاب ١٤/٢ و ٣٨٧، والمقتضب ١١١/٣، والأصول ٤٦/٢، والإيضاح العضدي ٢٨٣، والتَّصريح ١٥٥/٢.

[٢] انظر المرادي ٦٣١/١، والتَّصريح ١٥٥/٢.

[٣] ذكر ابن السراج أيضًا أن الكوفيين يسمون البدل ترجمة، وقد استخدمه الفراء وابن الأنباري، ولكن هذا الاصطلاح قد يُطلق على التمييز عندهم، كما سبق التنبيه عليه في بابه. انظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/١ و ١٠٤/٢، والأصول ١٩/٢ و ١٨٩، وشرح القصائد السبع ٣٦/١.

[٤] استخدم المبرد والنحاس وابن الوراق هذا المصطلح في البدل، وابن السراج وأبو علي في الصفة، والسهيلي في عطف البيان، وذكر المبرد وابن الخباز والنيلي أن التمييز يُسمى تبيينًا. انظر المقتضب ٣٢/٣ و ٢٩٥/٤ و٤٢٥، والأصول ٢٢٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٨/٢، والتعليقة ١٥٢/٣، وعلل النحو ٤٤١، ونتائج الفكر ١٦٨/١، وتوجيه اللمع ٢٠٨، والصفوة الصفية ٥٠٦/٢.

[٥] انظر المرادي ٦٣١/١، والتَّصريح ١٥٥/٢.

[٦] ذكر ذلك ابن السراج والنحاس أيضًا، وقد استخدم هذا المصطلح الفراء وأبو عبيدة، أما سيبويه فاستخدم مصطلح التكرير بمعنى التوكيد، وفعل ذلك ابن السراج أيضًا. انظر الكتاب ١٧٢/٣ و ٥٠٨، و معاني القرآن للفراء ٥٦/١ و ١٤٠/٢، ومجاز القرآن ٣٠٤/١، والأصول ١٨٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٠/٢، وشرح عيون الإعراب ٢٤٢.

[٧] هذه الطريقة في تقسيم البدل هي التي ذهب إليها ابن السراج، وشاعت بين النحويين بعده، وهي قريبة مما ذهب إليه المبرد، وإنما بنى سيبويه هذا الباب على أن يبدل الشيء من الشيء وهو هو، أو منه، ولا يكون البدل على غير ذلك إلا أن يكون على الغلط. انظر الكتاب ١٥٠/١-١٥٢، و المقتضب ٢٩٥/٤-٢٩٧، والأصول ٤٦/٢، والانتصار ٨٠، واللمع ٨٧.

الأوَّل: بدل كل من كل[1]، وهو بدل الشيء ممّا يطابق معناه، نحو: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة: ٦ – ٧]، وسمّاه النّاظم[2] البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١ – ٢]، في قراءة الجرّ، وإنَّما يطلق (كلٌّ) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا.

والثّاني: بدل بعض من كل[3]، وهو بدل الجزء من كلّه، قليلًا كان ذلك الجزء أو مساويًا أو أكثر، نحو: أكلتُ الرغيفَ ثلثَه أو نصفَه أو ثلثَيْهِ. ولا بدَّ من اتصاله بضميرٍ يرجع للمبدل منه[4]؛ مذكورٍ كالأمثلة المذكورة، وكقولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾ [المائدة: ٧١]، أو مقدر نحو: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ أي: منهم[5].

والثّالث: بدل الاشتمال[6]، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال، كأعجبني زيد علمه، أو حُسنُه، أو كلامه، وسُرِق زيد ثوبه، أو فَرَسُه، وأمره في الضَّمير كأمر بدل البعض؛ فمثال المذكور ما تقدّم من الأمثلة، ومثله قوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومثال المقدر قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ﴾ [البروج: ٤ – ٥]؛ أي: النار فيه، وقيل: الأصل ناره، ثمَّ نابت «أل» عن الضَّمير[7].

---

[1] ذكر هذا الاصطلاح ابن بابشاذ والزمخشري وابن الخباز وابن الحاجب، ولم يرضَه ابن مالك، وقد سماه المبرد بدل الاسم من الاسم، وسماه ابن مالك المطابق في (شرح الكافية)، والموافق من الموافق في (شرح التَّسهيل). انظر المقتضب ٢٩٥/٤، وشرح المقدمة المحسبة ٤٢٤/٢، والمفصل ١٥٧، وتوجيه اللمع ٢٧٥، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣، وشرح التَّسهيل ٣٣٣/٣.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣.

[3] انظر المقتضب ٢٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٧٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤/٢، ونتائج الفكر ٢٣٩.

[4] هذا مذهب أكثر النحويين، لكن صحح ابن مالك عدم اشتراطه. انظر شرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣.

[5] ذكر السهيلي ما حسَّن حذف الضمير في هذا الموضع. انظر نتائج الفكر ٢٤٢.

[6] انظر المقتضب ٢٧/١، والأصول ٤٧/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠/٢.

[7] أنكر السهيلي عدَّ الآية من بدل الاشتمال، وذهب إلى أنها بدل الشيء من الشيء على تقدير حذف المضاف. انظر نتائج الفكر ٢٤٠.

والرّابع: البدل المباين[1]، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقولِه: (**وَذا لِلاِضرابِ اعزُ إن قَصدًا صَحِب وَدُونَ قَصدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِب**)؛ أي: تنشأ أقسام هذا النَّوع الأخير من كون المبدل منه قُصد أولًا؛ لأنَّ البدل لا بد أن يكونَ مقصودًا كما عرفت في حدِّ البدل، فالمبدل منه: إن لم يكن مقصودًا ألبتة، وإنَّما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط؛ أي: بدل سببه الغلط؛ لأنَّه بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنَّه نفسه غلط.

وإن كان مقصودًا؛ فإن تبيَّن بعد ذكره فساد قصده فبدلُ نسيان؛ أي: بدل شيء ذُكر نسيانًا.

وقد ظهر أنَّ الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والنّاظم[2] وكثير من النَّحْويين[3] لم يفرقوا بينهما؛ فسموا النَّوعين بدل غلط.

وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحًا، فبدل الإضراب[4]، ويسمى أيضًا بدل البداء[5].

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقولِه: (**كَزُرهُ خالِدًا وَقَبِّلهُ اليَدا واعرِفهُ حَقَّهُ وَخُذ نَبلًا مُدَى**)؛ فـ(خالدًا): بدل كل من كل، و(اليد): بدل بعض، و(حقه): بدل اشتمال، و(مدى): يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة، وذلك باختلاف التقادير، فإن النَّبلَ اسمُ جمع للسهم، والمدى: جمع مُدية وهي السكين؛ فإن كان المُتكلِّم إنَّما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثمَّ بان له فساد تلك الإرادة، وأنَّ الصَّواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأوَّل ثمَّ أضْرَبَ عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجَعَلَ الأوَّل في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبَداء، والأحْسَنُ أن يؤتى فيهن ببل[6].

---

[1] استخدم هذا ابن مالك، وقد عبَّر السيرافي عن الأنواع الثلاثة التي فصِّلت تحت البدل المباين ببدل الغلط، أما الأخفش فقد استخدم مصطلح بدل البيان، وقصد به بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال. انظر معاني القرآن ١٥٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٨/٣.

[2] بل فرق ابن مالك بين النسيان والغلط في موضع من (شرح التَّسهيل)، وإن كان قد جمع بينهما في غيره. انظر شرح التَّسهيل ٥٣/٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣.

[3] كالمبرد والزجاج، أما ابن السراج فجعله نوعًا واحدًا سماه بدل الغلط والنسيان. انظر الكتاب ١٥٢/١، والمقتضب ٢٨/١، والأصول ٤٨/٢.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٣٣٥/٣.

[5] انظر توجيه اللمع ٢٨١.

[6] انظر شرح عيون الإعراب ٢٣٨.

تنبيهات[1]:

الأوَّل: زاد بعضهم بدل كل من بعض[2] كقولِه[3]:

كأنِّي غداةَ البَينِ يومَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرات الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

ونفاه الجمهور[4]، وتأوَّلوا البيت[5].

الثّاني: ردَّ السهيلي[6] – رحمه الله تعالى – بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال: العربُ تتكلم بالعام وتريد الخاصّ، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قلت: أكلت الرغيف ثلثه؛ إنَّما تريد أكلت بعض الرغيف، ثمَّ بينت ذلك البعضَ، وبدل المصدر من الاسم إنَّما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم.

الثّالث: اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال؛ فقيل: هو الأوَّل[7]، وقيل: الثّاني[8]، وقيل: العامل[9]، وكلامه هنا يحتمل الأولين، وذهب في «التَّسهيل»[10] إلى الأوَّل.

---

[1] معظم هذه التنبيهات مستفاد من المرادي ٦٣٣/١– ٦٣٥.

[2] ذكر أبو حيان أن فيه خلافًا ولم يُسمِّ أحدًا، ولم أقف على من قال به قبل السيوطي، الذي اختار إثباته مخالفًا الجمهور. انظر الارتشاف ١٩٧٠/٤، والهمع ٢١٦/٥.

[3] قائله امرؤ القيس، والبيت له في ديوانة ٩، وجمهرة أشعار العرب ١١٥، وشرح القصائد السبع للأنباري ٢٣، والصحاح (ن ق ف)، واللسان (ن ق ف)، والخزانة ٣٧٦/٤، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٩٧٠/٤.

[4] انظر الارتشاف ١٩٧٠/٤، والتذييل والتكميل ٢٤٨/٨.

[5] من ذلك أن ظرفي الزمان إذا كان أحدهما أعم من الآخر جاز للعامل الواحد أن يكون عاملًا فيهما معًا. انظر تمهيد القواعد ٣٤٠٨/٧.

[6] انظر نتائج الفكر ٢٤٠.

[7] هو مذهب الزجاج وأحد قولي الفارسي، واختاره ابن مالك. انظر معاني القرآن للزجاج ١١/٥، والإيضاح العضدي ٢٨٤، والمقتصد ٩٣٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٣٨/٣.

[8] ذهب إليه الفارسي والرماني في أحد قوليهما. انظر الحجة لأبي علي ٢٣/٣، وشرح التَّسهيل ٣٣٨/٣، و الارتشاف ١٩٦٨/٤.

[9] هو ظاهر قول المبرد، والسيرافي، وابن جني، والرماني في أحد قوليه، وابن الباذش، وابن أبي العافية، وابن الأبرش. انظر شرح الكتاب للرماني ٤٤٨، ورسالة الحدود ٧٩، وشرح التَّسهيل ٣٣٨/٣، و الارتشاف ١٩٦٨/٤، والتصريح ١٥٨/٢.

[10] التَّسهيل ١٧٣.

الرّابع: رد المُبرِّد وغيره[1] بدل الغلط، وقال: لا يوجد في كلام العرب نظمًا ولا نثرًا؛ وزعم قوم منهم ابن السِّيْد[2] أنَّه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة[3]:

لَمْياءُ في شَفَتَيها حُوَّةٌ لَعَسٌ .....

فاللَّعَس بدل غلط؛ لأنَّ الحوة السواد، واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجَّة له فيما ذكره؛ لإمكان تأويله.

الخامس: قد فهم من كون البدل تابعًا أنَّه يُوافق متبوعه في الإعراب، وأمّا موافقته إيّاه في الإفراد والتَّذكير والتَّنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل؛ أما التَّنكير وفرعه – وهو التَّعريف – فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ – ٢] في قراءة الجرّ، والنَّكرة من النَّكرة نحو: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١ – ٣٢]، والمعرفة من النَّكرة نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، والنَّكرة من المعرفة نحو: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٖ﴾ [العلق: ١٥ – ١٦].

وأمّا الإفراد والتَّذكير وأضدادهما:

فإن كان بدلَ كلٍّ وافقَ متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرًا نحو: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١– ٣٢]، أو قصد التفصيل كقولِه[4]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَينِ رِجْلٍ صَحِيحةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها[5].

---

[1] كخطاب الماردي. انظر المقتضب ٢٩٧/٤، والمساعد ٤٣٤/٢.

[2] انظر الارتشاف ١٩٧٠/٤. وذهب ابن مالك إلى أن هذا من عطف البيان. انظر شرح التَّسهيل ٣٢٨/٣.

[3] قائله ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٣٢، وجمهرة أشعار العرب ٧٤٨، والعين (ل ع س)، والخصائص ٢٩١/٣، وشرح التَّسهيل ٣٢٨/٣، واللسان (ش ن ب) و (ل ع س)، والمرادي ٦٣٤/١، والمقاصد الشافية ٤٨/٥. وعجزه: وفي اللثاتِ وفي أَنْيابها شَنَبُ.

[4] قائله كثير عزة، والبيت له في ديوانه ٩٩، والكتاب ٤٣٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٢/١، وأمالي المرتضى ٤٦/١، ونتائج الفكر ٢٤٤، والخزانة ٢١١/٥ و ٢١٨، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢١٠/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، والمذكر والمؤنث للأنباري ٣٧٠/١، وابن يعيش ٦٨/٣. ويروى برفع رجل وخفضها.

[5] هذه عبارة المرادي ٦٣٧/١.

[٥٦٩- ومِنْ ضَمِيرِ الحاضِرِ الظّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ إلّا ما إحاطةً جَلا

٥٧٠- أوِ اقْتَضَى بَعْضًا أوِ اشْتِمالا كَأَنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالا]

(**وَمِن ضَمِيرِ الحاضِرِ**) مُتكلِّمًا كان أو مخاطبًا (**الظّاهِرَ لا تُبدِلهُ**)؛ أي: يجوز إبدال الظاهر من الظاهر، ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثلته، ولا يجوز أن يُبْدَلَ الظاهر من ضمير المُتكلِّم أو المخاطب (**إلّا ما إحاطةً جَلا**)؛ أي: إلا إذا كان البدلُ بدلَ كل فيه معنى الإحاطة[١]، نحو: ﴿ **تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا** ﴾ [المائدة: ١١٤]، وقوله[٢]:

فَما بَرِحَتْ أقْدامُنا في مَكانِنا ثَلاثَتُنا حَتَّى أُزِيرُوا المَنائِيا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب:

أحدها: المنع، وهو مذهب جمهورِ البصريِّين[٣].

والثّاني: الجواز، وهو قول الأخفش[٤] والكوفيِّينَ[٥].

والثّالث: أنَّه يجوز في الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلا زيدًا، وهو قول قُطْرُب[٦].

(**أو اقتَضَى بَعضًا**)؛ أي: كان بدل بعض نحو: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ** ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله[٧]:

أوعَدَني بِالسِّجْنِ والأداهِمِ

رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنةُ المَناسِمِ

---

[١] فإبداله كثير كما قال ابن مالك. انظر شرح التَّسهيل ٣/٣٣٤.

[٢] قائله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب، والبيت له في شرح التَّسهيل ٣/٣٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٢، وابن الناظم ٥٥٩، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٩٧، والمقاصد النحوية ٤/١٦٧١، ولبعض الصحابة في شرح عمدة الحافظ ٥٨٨.

[٣] انظر الارتشاف ٤/١٩٦٥، والمرادي ١/٦٣٨.

[٤] انظر معاني القرآن له ٢/٢٦٩، وشرح التَّسهيل ٣/٣٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٤، وابن الناظم ٥٦٠.

[٥] انظر البديع ٢/٢٢، و الارتشاف ٤/١٩٦٥، وشرح شذور الذهب ٥٧٤.

[٦] انظر الارتشاف ٤/١٩٦٥، والمرادي ١/٦٣٨.

[٧] قائله العديل بن الفرخ، والبيت له في المقاصد النحوية ٤/١٦٧٣، والخزانة ٥/١٨٨، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/١٩٧، وإصلاح المنطق ٢٢٦ و ٢٩٤، وأدب الكاتب ٣٥١، وشرح القصائد السبع للأنباري ٤٠٣، وتهذيب اللغة (و ع د)، والحجة لأبي علي ٢/٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٤، وإسفار الفصيح ١/٤٦٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٢١، وابن يعيش ٣/٧٠، واللسان (وعد) و (رهم)، والمقاصد الشافية ٥/٢١٦، والتَّصريح ٢/١٦٠.

(**أوِ**) اقتضى (**اشتِمالا**)؛ أي: كان بدل اشتمالٍ (**كَأنَّكَ ابتِهاجَكَ استَمالا**) وقوله[1]:

بَلَغْنا السَّماءَ مَجْدُنا وَسَناؤُنا وَإِنّا لَنَرْجُو فَوقَ ذَلِكَ مَظْهَرا

تنبيهٌ:

قال في «التَّسهيل»[2]: ولا يُبْدَل مضمر من مضمر[3]، ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدًا إن لم يُفد إضرابًا. اهـ.

[٥٧١- وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَمَنْ ذا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيّ؟]

(**وَبَدَلُ**) المبدل منه (**المُضَمَّنِ**) معنى (**الهَمزَ**) المستفهم به (**يَلِي هَمزًا**) مستفهمًا به وجوبًا[4] (**كَمَن ذا: أَسَعِيدٌ أم عَلِي؟**) وكم مالُكَ: أعشرون أم ثلاثون؟ وما صنعت: أخيرًا أو شرًا؟ وكيف جئتَ: أراكبًا أم ماشيًا؟

تنبيه[5]:

نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشَّرط، نحو: مَنْ يَقُمْ إن زَيْدٌ وإن عمرو أقُمْ معه، وما تَصْنَعْ إن خيرًا أو شرًا تجزَ به، ومتى تُسافِر إن ليلًا أو نهارًا أسافِر معك.

[٥٧٢- ويُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إلَيْنا يَسْتَعِنْ بِنا يُعَنْ]

(**وَيُبدَلُ الفِعلُ مِنَ الفِعلِ**)[6] بدلَ كلٍّ من كلٍّ – قال في «البسيط»[7]: باتِّفاق – كقولِه[8]:

---

[1] قائله النابغة الجعدي، والبيت له في ديوانه ٦٨، ورسائل الجاحظ ٣٦٣/١، والعقد الفريد ٣٠٨/١، ومعجم الشعراء ٣٢١، واللسان (ظ هـ ر)، والتَّصريح ١٦١/٢، والخزانة ١٦٩/٣، ٤١٩/٧، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٢٨٣/٣، وابن الناظم ٥٦٠، وإرشاد السالك ٦٥٠/٢، والمقاصد الشافية ٢١٢/٥.

[2] التَّسهيل ١٧٢، وانظر شرحه ٣٣٣/٣.

[3] انظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢٦/٢، وتوجيه اللمع ٢٧٩.

[4] انظر ابن الناظم ٥٦٢.

[5] سبق إليه المرادي ٦٣٩/١.

[6] وقد اشترط ابن الأثير أن يتّفقا فى الزّمن والمعنى. انظر البديع ٣٥١/١، و الارتشاف ١٩٧٢/٤.

[7] انظر الارتشاف ١٩٧٣/٤، والمساعد ٤٣٩/٢.

[8] قائله عبد الله بن الحُرِّ الجُعْفي، والبيت له في شرح الكتاب للرماني ١٠١١، وشرح أبيات سيبويه ٦٦/٢، وسر الصناعة ٦٧٨/٢، والمفصل ٣٣٥، وابن يعيش ٥٣/٧، والخزانة ٩٠/٩-٩٩، وهو بلا نسبة في الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٣/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٧٦/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٩٠/٣، والحجة لأبي علي ١٩٨/٢، والبديع ٣٥١/١، وابن يعيش ٢٠/١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/٢، واللسان (ن و ر).

مَتَى تَأْتِنا تُلمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنارًا تَأجَّجا

وبدل اشتمال على الصَّحيحِ (**كَمَن يَصِل إلَينا يَستَعِن بِنا يُعَن**)، ومنه: ﴿ **وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ** ﴾ [الفرقان: ٦٨ – ٦٩]، وقوله[1]:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبايِعا

تُؤْخَذَ كُرْهًا أو تَجِيءَ طائِعا

ولا يبدل بدلَ بعضٍ.

وأمّا بدل الغلطِ، فقال في «البسيط»[2]: جوَّزه سيبويه[3] وجماعة من النَّحْويين[4]، والقياس يقتضيه.

تنبيهٌ:

تبدل الجملة من الجملة[5] نحو: ﴿ **أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ** ﴾ [الشعراء: ١٣٢–١٣٣]، وقوله[6]:

أقُولُ لَهُ ارْحَل لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا .....

وأجاز ابن جني[7] والزمخشري[8] والنّاظم[9] إبدالها من المفرد

---

[1] الرجز بلا نسبة في الكتاب ١٥٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٤/١، والمقتضب ٦٣/٢، والأصول ٤٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٢/١، وسفر السعادة ٦٤١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٩١، والمقاصد الشافية ٢٢٨/٥، والنحوية ١٦٨٠/٤، والتَّصريح ١٦١/١، والخزانة ٢٠٣/٥.

[2] انظر المرادي ٦٤٠/١، والهمع ٢٢٠/٥.

[3] انظر الكتاب ١٥٦/١.

[4] كالمبرد، لكن على مذهبه في أن هذا النوع غلط أو سهو من قائله. انظر المقتضب ٦٣/٢.

[5] اشترط ابن الأثير أن تتّفقا فى المعنى، وابن الناظم وابن هشام أن تكون الثانية أوفى بالمعنى، وصرَّح أبو حيان بأن ما استشهد به المثبتون لا تقوم به حجة. انظر البديع ٣٥٢/١، وابن الناظم ٥٦٣، و الارتشاف ١٩٧٢/٤، والمغني ٥٥٧.

[6] البيت بلا نسبة في ابن الناظم ٥٦٣، والمرادي ٦٤٠/١، والمغني ٥٥٧، والمقاصد النحوية ١٦٨١/٤، والتَّصريح ١٦٢/٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢، ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١، والخزانة ٢٠٧/٥ و ٤٦٣/٨. وعجزه: وإلا فكن في السر والجهر مسلما.

[7] انظر المحتسب ١٦٥/٢– ١٦٦، وشرح التَّسهيل ٣٤٠/٣، والارتشاف ١٩٧٢/٤.

[8] انظر الكشاف ١٠٢/٣، والمرادي ٦٤١/١، والهمع ٢٢٠/٥.

[9] انظر شرح التَّسهيل ٣٣٩/٣، والارتشاف ١٩٧٢/٤، والمرادي ٦٤١/١.

كقولِه[1]:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينةِ حاجةً وَبِالشّامِ أُخْرَى كَيفَ يَلتَقِيانِ

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى)؛ أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما. وجعل منه النّاظم[2] نحو: عرفت زيدًا أبُو مَنْ هو.

خاتمة في مسائل متفرِّقة من «التَّسهيل» و«شرحه»:

الأولى: قد يتَّحدُ البدل والمبدل منه لفظًا إذا كان مع الثّاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب[3]: «وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتابِها» [الجاثية: ٢٨] بنصب (كلّ) الثّانية[4]، فإنَّها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو.

الثّانية: الكثير كون البدل معتمدًا عليه، وقد يكون في حكم الملغى[5] كقولِه[6]:

إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّها وَرَواحَها تَرَكَتْ هَوازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

الثّالثة: قد يستغنى في الصِّلة بالبدل عن لفظ المبدل منه[7]، نحو: أحسِنْ إلى الذي صَحِبْتَ زيدًا؛ أي: صحبته زيدًا.

---

[1] قائله الفرزدق، والبيت له في المقاصد النحوية ١٦٨٢/٤، والتَّصريح ١٦٢/٢، وشرح شواهد المغني ٥٥٧/٢، والخزانة ٢٠٨/٥، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٢٩/٢، والمحتسب ١٦٥/٢، وشرح التَّسهيل ٣٤٠/٣، والمغني ٢٧٣، وتمهيد القواعد ٣٤١١/٧.

[2] هي قراءة يعقوب والأعرج أيضًا. انظر مختصر شواذ القرآن ١٣٩، والمبسوط ٤٠٤، والمحتسب ٢٦٢/٢، وشرح التَّسهيل ٣٣٩/٣، والمغني ٥٩٥.

[3] انظر المحتسب ٢٦٢/٢، وشرح التَّسهيل ٣٣٤/٣، والارتشاف ١٩٧٢/٤.

[4] انظر معاني القرآن للزجاج ٤٣٥/٤، وإعرابه للنحاس ٩٩/٤.

[5] انظر كتاب الشعر لأبي علي ٥١٧، وشرح التَّسهيل ٣٣٩/٣.

[6] قائله الأخطل، والبيت له في ديوانه ٣٢٩، وطبقات فحول الشعراء ٤٧٧/٢، وتهذيب اللغة (ع ض ب)، واللسان (ع ض ب)، والخزانة ١٩٩/٥، وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢٢/٢، ومعانيه للأخفش ٢٣٧/١، وجمهرة اللغة (ع ض ب)، وكتاب الشعر لأبي علي ٥١٧، وشرح التَّسهيل ٣٣٩/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٣/٢.

[7] ذهب إلى هذا ابن مالك، ونقل أبو حيان عن ابن عصفور أنه قال: حذف المبدل منه وإبقاء البدل لم يثبت من كلام العرب. انظر شرح التَّسهيل ٣٣٨/٣ -٣٣٩، والتذييل والتكميل ٢٢٨/٨.

الرّابعة: ما فُصِّل به مذكورٌ وكان وافيًا به يجوز فيه البدلُ والقطع، نحو: مررت برجالٍ قصيرٍ وطويلٍ وربعةٍ؛ وإن كان غير وافٍ، تعيَّنَ قَطْعُه إن لم يُنْوَ معطوفٌ محذوف، نحو: مررت برجالٍ طويلٌ وقصيرٌ، فإن نُوِيَ معطوفٌ محذوف فمن الأوَّل[1]، نحو: ((اجتنبُوا المُوبِقاتِ: الشِّركَ بالله، والسِّحرَ))[2] بالنَّصب، التَّقدير: وأخواتهما؛ لثبوتها في حديث آخر[3]. والله تعالى أعلم.

[1] فيجوز فيه البدل والقطع.

[2] هذا حديث صحيح رواه البخاري عن أبي هريرة. انظر صحيح البخاري ١٣٧/٧ (٥٧٦٤)، وشرح التَّسهيل ٣٤١/٣، وتمهيد القواعد ٣٤١٣/٧.

[3] انظر شرح التَّسهيل ٣٤١/٣.

النِّداءُ

فيه ثلاث لغات؛ أشهرها كسر النون مع المد، ثمَّ مع القَصر، ثمَّ ضمها مع المد[1]. واشتقاقه من نَدَى الصوتِ، وهو بُعْدُه، يُقال: فلان أنْدَى صَوْتًا من فلان: إذا كان أبعد صوتًا منه[2].

[٥٧٣- ولِلمُنادَى النّاءِ أو كالنّاءِ يا وأيْ وآ كَذا أيا ثُمَّ هَيا

٥٧٤- والهَمْزُ لِلدّانِي ووا لِمَنْ نُدِبْ أو يا وغَيْرُ وا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ]

(**وَلِلمُنادَى النّاءِ**)؛ أي: البعيد، (**أو**) من هو(**كالنّاءِ**) – لنومٍ أو سَهْوٍ، أو ارتفاعِ محلٍّ، أو انخفاضِه؛ كنداء العبد لربه وعكسه – من حروف النِّداء (**يا وَأيْ**) بالسُّكونِ، وقد تُمدُّ همزتها (**وَآ كَذا أيا ثُمَّ هَيا**). وأعمُّها «يا»؛ فإنَّها تدخل في كل نداء، وتتعيَّن في الله تعالى.

(**والهَمزُ**) المقصور (**لِلدّانِي**)؛ أي: القريب، نحو: أزَيْدُ أقْبِلْ. (**وَوا لِمَن نُدِب**) وهو المتفجَّعُ عليه أو المتوجَّعُ منه، نحو: واوَلَداه، وارأساه، (**أو يا**) نحو: يا ولداه يا رأساه. (**وَغَيرُ وا**)، وهو «يا»، (**لَدَى اللَّبسِ اجتُنِب**)؛ أي: لا تُستعمَل «يا» في الندبة إلا عند أمنِ اللَّبس كقولِه[3]:

حُمِّلتَ أمْرًا عَظِيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأمْرِ اللهِ يا عُمَرا

فإن خيف اللبسُ تعيَّنَت «وا»[4].

تنبيهان:

الأوَّل: من حروف نداء البعيد (آيْ) بمد الهمزة وسكون الياء، وقد عدها في «التَّسهيل»[5]؛ فجملة الحروف حينئذٍ ثمانية.

---

[1] انظر المقاصد الشافية ٥/٢٣٣.

[2] انظر العين واللسان (ن د ي).

[3] البيت لجرير في ديوانه ٧٣٦، والعقد الفريد ٣/٢٤٠، والحماسة البصرية ١/٢٧١، وشرح التَّسهيل ٣/٤١٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٩، والمقاصد الشافية ٥/٣٨٥، والنحوية ٤/١٧٠٨، والتَّصريح ٢/١٦٤ و ١٨١، وهو بلا نسبة في البديع ١/٤٢٧، وأوضح المسالك ٤/٩، والمغني ٤٨٦.

[4] انظر أوضح المسالك ٤/٩.

[5] ونُقل في الشرح إثباتها عن الكوفيين والكسائي. انظر التَّسهيل ١٧٩، وشرحه ٣/٣٨٥ –٣٨٦، والمساعد ٢/٤٨٢.

الثّاني: ذهب المُبرِّد[1] إلى أنَّ «أيا» و«هَيا» للبعيد، و«أيْ» والهمزة للقريب، و«يا» لهما؛ وذهب ابن بَرْهان[2] إلى أنَّ «أيا» و«هيا» للبعيد، والهمزة للقريب، و«أيْ» للمتوسط، و«يا» للجميع[3].

وأجمعوا على أنَّ نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدًا، وعلى منع العكس[4].

[٥٧٥- وغَيْرُ مُنْدُوبٍ ومُضْمَرٍ وما جا مُسْتَغاثًا قَدْ يُعَرَّى فاعْلَما

٥٧٦- وذاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ والـمُشارِ لَهْ قَلَّ ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ]

(**وغَيرُ مَندَوبٍ وَمُضمَرٍ وَما جا مَستَغاثًا قَد يُعَرَّى**) من حروف النِّداء لفظًا (**فاعلَما**) نحو: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ [الرَّحمن: ٣١]، ﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾ [الدخان: ١٨]، ونحو: خيرًا من زَيْدٍ أقْبِلْ، ونحو: من لا يزال محسنًا أحسِنْ إليَّ.

أما المندوب والمستغاث والمضمَر فلا يجوز ذلك فيها؛ لأنَّ الأولين يُطْلَبُ فيهما مدُّ الصوتِ، والحذفُ ينافيه، ولتفويت الدلالة على النِّداء مع المضمَر.

تنبيهان:

الأوَّل: عَدَّ في «التَّسهيل»[5] من هذا النَّوع لَفظَ الجلالة والمتعجَّبَ منه، ولفظه: «ولا يلزم الحرفُ إلا مع الله، والمضمَر، والمستغاث، والمتعجب منه، والمندوب»، وعدَّ في «التوضيح»[6] المنادى البعيد، وهو ظاهرٌ[7].

---

[1] انظر رأي المبرد في المقتضب ٢٥٨/٤، وشرح التَّسهيل ٣٨٦/٣.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وابن الناظم ٥٦٥، واللمحة ٦٠٠/٢. وذهب إلى هذا أيضًا الرماني. انظر شرح الكتاب للرماني ٢١٣- ٢١٤.

[3] وذهب ابن بابشاذ إلى أن أيا و هيا و أي و آ للبعيد، والهمزة للقريب، و وا لنداء المندوب، و يا هي أم الباب. وذهب ابن الخشاب إلى تفصيل أكثر، فقال: يا تكون للقريب والبعيد، و أيا لما بَعُد، و هيا لما هو أبعد منه، وأي للقريب، والهمزة لما هو أقرب. وذهب ابن الأثير إلى أن أيا لنداء الأبعد. انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٧٥/١، والمرتجل ١٩١، والبديع ٣٩٢/١.

[4] انظر علل النحو ٣٤٧، وابن الناظم ٥٦٥.

[5] التَّسهيل ١٧٩.

[6] أوضح المسالك ١١/٤.

[7] وعدَّ ابن الأثير النكرة أيضًا. انظر البديع ٣٩٣/١.

الثّاني: أفهم كلامُه جوازَ نداء المضمَر[1]، والصَّحيحُ منعه مُطلقًا، وشذَّ[2] نحو: يا إيّاك قد كفيتك[3]، وقوله[4]:

يا أَبْجَرُ ابْنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتا

(**وَذاكَ**)؛ أي: التَّعَرِّي من الحروف (**فِي اسمِ الجِنسِ والمُشارِ لَه قَلَّ، وَمَن يَمنَعهُ**[5]) فيهما أصلًا ورأسًا (**فانصُر عاذِلَه**) بالذال المعجمة؛ أي: لائمُه على ذلك، فقد سُمع في كلٍّ منهما ما لا يمكن ردُّ جميعِهِ، فمن ذلك في اسم الجنس قولُهم: أطْرِقْ كَرا، وافْتَدِ مَخْنُوقُ، وأصْبِحْ لَيْلُ، وفي الحديث[6]: ((ثَوْبِي حَجَرُ))، وفي اسم الإشارة قوله[7]:

إذا هَمَلَتْ عَينِي لَها قالَ صاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذا، لَوْعةٌ وَغَرامُ

وقوله[8]:

إنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَومِي لَهُمْ فَبِهِمْ هَذا اعْتَصِمْ تَلقَ مَنْ عاداكَ مَخْذُولا

---

[1] وقد صرَّح به ابن مالك في شرح التَّسهيل ٣٨٧/٣.

[2] انظر أوضح المسالك ١١/٤.

[3] هذا من كلام الأحوص. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٨٣/١، و شرح التَّسهيل ٣٨٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥١/١.

[4] البيت مختلف في نسبته، فهو للأحوص في ملحق ديوانه ٢١٦، والمقاصد النحوية ١٧١٠/٤، والتَّصريح ١٦٤/٢، ولسالم بن دارة في نوادر أبي زيد ١٦٣، والخزانة ١٣٩/٢، وهو بلا نسبة في سر الصناعة ٣٥٩/١، والمرتجل ١٠٣، والتبيين ٤٤١، وابن يعيش ١٢٧/١ و ١٣٠، والمقرَّب ٧٦/١، و شرح التَّسهيل ٣٨٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٠١، واللمحة ٦٠٣/٢، والمقاصد الشافية ٢٤٢/٥. وعجزه: أنت الذي طلَّقت عام جعتا.

[5] وهم البصريُّون كما سيأتي.

[6] حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة. انظر صحيح البخاري ١٥٦/٤ (رقم ٣٤٠٤)، وصحيح مسلم ٢٦٧/١ (رقم ٣٣٩)، و شرح التَّسهيل ٣٨٧/٣، واللمحة ٦٢٨/٢.

[7] هو ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ١٩٥٢/٣، وفي شرح عمدة الحافظ ٢٩٧، وشرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وشرح التَّسهيل ٣٨٦/٣، والمرادي ٦٤٥/١، والمقاصد الشافية ٢٤٩/٥، والتَّصريح ١٦٥/٢، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥/٤، وإرشاد السالك ٦٥٩/٢.

[8] البيت لرجل من طيء في شرح التَّسهيل ٣٨٦/٣، وتمهيد القواعد ٣٥٢٦/٧، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢٩٨، وشرح التَّسهيل ٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣.

وقوله[1]:

ذا ارْعِواءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الرْ رَأسِ شَيبًا إلَى الصِّبا مِن سَبِيلِ

وجُعل منه[2] قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

وكلاهما عند الكوفيِّينَ[3] مَقيسٌ مطّرد، ومذهب البصريِّين[4] المنعُ فيهما وحملُ ما ورد على شذوذ أو ضرورة، ولحَّنوا المتنبي في قولِه[5]:

هَذِي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسا .....

والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصرُ اسم الإشارة على السماع[6]، إذ لم يرد إلا في الشِّعرِ. وقد صرَّح في «شرح الكافية»[7] بموافقة الكوفيِّينَ في اسم الجنس؛ فقال: وقولهم في هذا أصحُّ.

تنبيهٌ:

أطلق هنا اسم الجنس، وقيَّده في «التَّسهيل»[8] بالمبني للنداء؛ إذ هو محل الخلاف، فأمّا اسمُ الجنس المفرد غير المعين –كقول الأعمى: يا رَجُلًا خذ بيدي – فَنَصَّ في «شرح الكافية»[9] على أنَّ الحرف يلزمه.

فالحاصل أنَّ الحرف يلزم في سبعة مواضع: المندوب، والمستغاث، والمتعجَّب منه، والمنادى البعيد، والمضمَر، ولفظ الجلالة، واسم الجنس غير المعين؛ وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عَرَفْتَ.

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، وابن عقيل ٢٥٧/٣، والمقاصد النحوية ١٧٠٩/٤.

[2] ذهب إلى هذا ابن قتيبة، وذهب النحاس إلى منعه على مذهب سيبويه. انظر إعراب القرآن ٦٥/١.

[3] انظر المرادي ٦٤٥/١، وأوضح المسالك ١٤/٤.

[4] وقد نقل النحاس أن مذهب سيبويه منع نداء اسم الإشارة بأداة مضمرة. انظر إعراب القرآن ٦٥/١، والمرادي ٦٤٥/١، وأوضح المسالك ١٧/٤.

[5] البيت في ديوانه ٣٠١/٢، وشرح التَّسهيل ١٨٢/٢، والتذييل والتكميل ١٥٥/٧، والمغني ٨٤١، وهو بلا نسبة في المقرَّب ١٧٧/١. وعجزه: ثمَّ انثنيت وما شفيت نسيسا.

[6] هذا اختيار المرادي. انظر المرادي ٦٤٥/١.

[7] شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣.

[8] التَّسهيل ١٧٩.

[9] شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣.

٥٧٧- (وابْنِ الـمُعَرَّفَ الـمُنادَى الـمُفْرَدا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدا)

أي: إذا اجتمع في المُنادى هذان الأمران التَّعريف والإفرادُ فإنَّه يُبْنَى على ما يرفع به لو كان معربًا، وسواءٌ كان ذلك التَّعريف سابقًا على النِّداء نحو: يا زيد، أو عارضًا فيه بسبب القصْد والإقبال، وهو النَّكرة المقصودة نحو: يا رجُلُ أقْبِلْ؛ تريد رجلًا معينًا.

والمراد بالمفرد هنا ألّا يكونَ مضافًا ولا شبيهًا به كما في باب (لا)؛ فيدخل في ذلك المركَّبُ المزْجيُّ والمثنَّى والمجموع، نحو: يا مَعْدي كَرِبُ، ويا زَيْدان، ويا زَيْدُونَ، ويا هندان، ويا رَجلانِ، ويا مسلمون.

وفي نحو: «يا موسى» و«يا قاضي» ضمَّةٌ مقدَّرةٌ.

تنبيهات:

الأوَّل: قال في «التَّسهيل»[١]: ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال، وحكاه في شرحه[٢] عن الفَرّاء، وأيَّدَهُ بما رُوِيَ من قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في سجوده[٣]: ((يا عظيمًا يُرَجَى لكلِّ عظيمٍ))؛ وجعل منه قوله[٤]:

أدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَينِ عَبْرَةً .....

الثّاني: ما أطلقه هنا قيَّده في «التَّسهيل» بقولِه[٥]: غير مجرور باللام، للاحتراز من نحو: يا لزيدٍ لعمرو، ونحو: يا لَلْماء والعُشْبِ، فإنَّ كلًا منهما مفرد، وهو معرب.

الثّالث: إذا ناديت اثْنَيْ عَشَرَ واثنتي عشرة قلت: يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف، وإنَّما بُني على الألف؛ لأنَّه مفرد في هذا الباب كما عرفت.

---

[١] التَّسهيل ١٨٠.

[٢] شرح التَّسهيل ٣٩٣/٣.

[٣] حديث سنده ضعيف، رواه أبو يعلى والطبراني والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها. انظر مسند أبي يعلى ١٢١/٨ (رقم ٤٦٦١) والدعاء للطبراني ١٩٤، وشعب الإيمان ٣٦٤/٥ (رقم ٣٥٥٧)، وشرح التَّسهيل ٣٩٣/٣، والمرادي ٦٤٩/١، والمقاصد الشافية ٢٦٥/٥، والتَّصريح ١٦٨/٢. والرواية في كتب الحديث بالضم.

[٤] هو لذي الرمّة، والبيت له في ديوانه ٤٥٦/١، والكتاب ١٩٩/٢، وشرحه للرماني ٢١٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٨/١، والمقاصد الشافية ٢٦٥/٥، والمقاصد النحويّة ١٧١٤/٤، والخزانة ١٩٠/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٠٣/٤، والبصريات ٥٥٨/١، والأغاني ١١٩/١٠، وأوضح المسالك ٣٨٨/٤. وعجزه: فماء الهوى يرفضُّ أو يترقرق.

[٥] التَّسهيل ١٧٩.

وقال الكوفيُّونَ[1]: يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة – بالياء – إجراءً لهما مجرى المضاف.

[٥٧٨- وانْوِ انْضِمامَ ما بَنَوا قَبْلَ النِّدا وليُجْرَ مُجْرَى ذِي بِناءٍ جُدِّدا]

(**وانوِ انضِمامَ ما بَنَوا قَبلَ النِّدا**) كسيبويهِ، وحَذامِ في لغة الحجاز، وخمسةَ عشرَ، (**وَلْيُجرَ مُجرَى ذِي بِناءٍ جُدِّدا**). ويظهر أثر ذلك في تابعه؛ فتقول: يا سيبويهِ العالمُ، برفع «العالم» ونصبه، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو: يا زيدُ الفاضلُ.

والمحكي كالمبني، تقول: يا تأبَّطَ شَرًّا المقدامُ والمقدامَ[2].

٥٧٩- (والمُفْرَدَ المَنْكُورَ والمُضافا وشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًا خِلافا)

أي: يجب نصب المنادى حتمًا في ثلاثة أحوال:

الأوَّل: النَّكرة غير المقصودة كقول الواعظ: يا غافِلًا والمَوتُ يَطْلُبُهُ، وقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي، وقوله[3]:

أيا راكِبًا إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ .....

وعن المازنيّ[4] أنَّه أحال وجود هذا النَّوع[5].

الثّاني: المضاف؛ سواء كانت الإضافة مَحْضَة نحو: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧ والحشر: ١٠]، أو غير مَحْضة نحو: يا حَسَنَ الوَجْهَ. وعن ثعلب[6] إجازة الضم في غير المحضةِ.

---

[1] انظر الارتشاف ٢١٨٣/٤، والمساعد ٤٨٩/٢.

[2] انظر أوضح المسالك ١٨/٤.

[3] هو عبد يغوث بن وقاص، والبيت له في المفضليات ١٥٦، والكتاب ٢٠٠/٢، وشرح النقائض ٣٢٥/١، ومعجم البلدان ٤٧٣/٤، وابن يعيش ١٢٨/١، والتَّصريح ١٦٧/٢، والخزانة ١٩٤/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٠٤/٤، والأصول ٣٣١/١، وشرح التَّسهيل ٣٩١/٣، وابن الناظم ٥٦٨، والمرادي ٦٥٠/١، وشرح الشذور ١٤٥، وابن عقيل ٢٦٠/٣. وعجزه: نداماي من نجران أن لا تلاقيا.

[4] انظر الارتشاف ٢١٨٥/٤، والمرادي ٦٥٢/١.

[5] ونقل ابن السراج أن الكوفيين لا يجيزون (يا رجلًا) إلا أن توصف النكرة. انظر الأصول ٣٦٩/١.

[6] انظر أوضح المسالك ٢٠/٤.

الثّالث: الشبيه بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه[1]، نحو: يا حسنًا وَجْهُهُ، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين، فيمن سمَّيته بذلك[2].

ويمتنع في هذا إدخال «يا» على «ثلاثين»، خلافًا لبعضهم، وإن نادَيْتَ جماعةً هذه عِدَّتها؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضًا، وإن كانت معينة ضممتَ الأوَّل وعرفت الثّاني بأل ونصبته أو رفعته، إلا إن أعَدْتَ معه «يا»، فيجب ضمه وتجريده من «أل»[3].

ومنعُ ابن خروفٍ[4] إعادةَ «يا»؛ وتخييرُه في إلحاق «أل» مردودٌ.

تنبيه[5]:

انتصاب المنادى لفظًا أو محلًا عند سيبويه على أنَّه مفعول به، وناصِبُه الفعلُ المقدر[6]، فأصل «يا زيدُ» عنده: أدْعُو زيدًا، فحذف الفعل حذفًا لازمًا، لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النِّداء عليه، وإفادته فائدته، وأجاز المُبرِّد نصبه بحرف النِّداء؛ لسدِّه مسدَّ الفعل[7]. فعلى المذهبين (يا زيد) جملةٌ وليس المنادى أحدَ جزأيها؛ فعند سيبويه جزآها – أي: الفعل والفاعل – مقدران، وعند المُبرِّد حرف النِّداء سدَّ مسدَّ أحد جزأي الجملة؛ أي: الفعل، والفاعل مقدر. والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا؛ إذ لا نداء بدون المنادى.

---

[1] هذا تعريف ابن هشام، وقد عبَّر المبرد عنه بـ: ما وُصل بغيره. انظر المقتضب ٣٦٥/٤، و شرح الشذور ١٤٤. ويسمى أيضًا المضارعَ للمضاف ومُطَوَّلًا ومُطْوَلًا وطويلًا، وقد استخدم سيبويه وأبو علي كلمة الممطول في الكتاب ٢٢٨/٢، والحلبيات ٣١٥، واستخدم أبو علي كلمة «المطوَّل» في العسكريات ١١٦، وابن مالك في شرح التَّسهيل ٥٧/٢، وابن الخشاب في المرتجل ١٩١، وسماه أبو علي أيضًا «المضارع للمضاف» في الإيضاح العضدي ٢٤٦، وابن الخشاب في المرتجل ١٩١، وسماه أبو علي أيضًا «الطويل» في الحجة ٤١٢/٤، وابن الشجري في أماليه ٥٢٨/٢، والبديع ٥٧٤/١.

[2] انظر الكتاب ٢٢٨/٢، والمقتضب ٢٢٤/٤.

[3] انظر الأصول ٣٤٥/١، والمرتجل ١٩٣.

[4] انظر أوضح المسالك ٢٢/٤.

[5] هذا التنبيه مستفاد من الرضي بتصرف يسير. انظر شرح الرضي على الكافية ٣٤٦/١.

[6] هذا صريح قول سيبويه، وهو قول الجمهور أيضًا على ما ذكر أبو حيان. انظر الكتاب ١٨٢/٢، والارتشاف ٢١٧٩/٤.

[7] كلام المبرد غير صريح في هذا، وإن كان ظاهر كلامه، وهو قول للفارسي على ما ذكر أبو حيان، لكن كلامه في التعليقة موافق للجمهور. انظر المقتضب ٢٠٢/٤، والتعليقة ٣٧٥/١، والارتشاف ٢١٧٩/٤.

٥٨٠- (ونَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ)

أي: إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بـ«ابن» متَّصل به مضافٌ إلى علم، نحو: يا زيدُ بنَ سعيدٍ، جاز فيه الضم والفتح، والمختارُ عند البصريِّين[١] غير المُبرِّد[٢] الفتحُ، ومنه قولُه[٣]:

يا حَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجارُودْ

سُرادِقُ المَجْدِ عَلَيكَ مَمْدُودْ

تنبيه[٤]:

شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفةً كما هو الظاهر[٥]، فلو جعل بدلًا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولًا بفعل مقدر تعيَّنُ الضم، وكلامُه لا يُوفي بذلك، وإن كان مراده.

٥٨١- (والضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَما أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِما)

«الضم»: مبتدأ خبره (قد حتما)، و(إن لم يل): شرط جوابه محذوف، والتَّقدير: فالضم متحتم؛ أي: واجب، ويجوز أن يكونَ (قد حتما) جوابه، والشَّرط وجوابه خبر المبتدأ، واستغنى بالضَّمير الذي في «حُتم» رابطًا؛ لأنَّ جملة الشَّرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف.

ومعنى البيت: أنَّ الضَّم متحتم – أي: واجب – إذا فُقِدَ شرطٌ من الشروط المذكورة،كما في نحو: يا رجُلُ ابْنَ عمرو، ويا زيدُ الفاضلُ ابن عمرو، ويا زيد الفاضل؛ لانتفاء علميةِ المنادى في الأولى، واتصالِ الابن به في الثّانية، والوصفِ به في الثّالثة.

---

[١] انظر الأصول ٣٤٥/١، وأوضح المسالك ٢٢/٤، والمقاصد النحوية ١٦٩١/٤. و نقل المرادي عن ابن كيسان أنه قال: الفتح أكثر في كلام العرب. انظر المرادي ٦٥٣/١.

[٢] انظر المقتضب ٢٣٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٧/٣.

[٣] الرجز مختلف في نسبته، فهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢، ومجاز القرآن ٣٩٨/١، والصحاح (س ر د ق)، وللكذاب الحرمازي في الكتاب ٢٠٣/٢، والشعر والشعراء ٦٨٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٧٢/١، ولرؤبة أو للكذاب الحرمازي في اللسان (س ر د ق)، والمقاصد النحوية ١٦٩١/٤، والتَّصريح ١٦٩/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣٢/٤، و الأصول ٣٤٥/١، وسر الصناعة ٥٦٢/٢، وابن يعيش ٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٧/٣، وأوضح المسالك ٢٢/٤.

[٤] التنبيه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ٦٥٣/١.

[٥] هذا على مذهب البصريين، والكوفيين لا يشترطون ذلك كما يأتي. انظر أوضح المسالك ٢٣/٤.

ولم يشترط هذا الكوفيُّونَ[1] كقولِه[2]:

فَما كَعْبُ بْنُ مامةَ وابْنُ أرْوَى بِأجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرَ الجَوادا

بفتح «عمر». وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت. ونحو: يا زيد ابن أخينا؛ لعدم إضافة ابن إلى علم، وهو مراد عجز البيت.

تنبيهات:

الأوَّل[3]: لا إشكال أن فتحة (ابنٍ) فتحة إعراب إذا ضم موصوفهُ، وأمّا إذا فُتح فكذلك عند الجمهور[4]، وقال عبد القاهر[5]: هي حركة بناء؛ لأنَّك ركَّبته معه.

الثّاني[6]: حكم (ابنة) فيما تقدَّم حكم (ابن)، فيجوز الوجهان نحو: (يا هند ابنة زيد) خلافًا لبعضهم، ولا أثرَ للوصف بـ«بنت» هنا، فنحوُ: (يا هند بنت عمرو) واجبُ الضمِّ.

الثّالث[7]: يلتحق بالعلم (يا فلانُ بنَ فلان)، و(يا ضُلُّ بنَ ضُل)، و(يا سيدُ بنَ سيد)، ذكره في «التَّسهيل»[8]. وهو مذهب الكوفيِّينَ[9]، ومذهب البصريِّين[10] في مثله ممّا ليس بعلم التزام الضمِّ.

الرّابع: قال في «التَّسهيل»[11]: « وربَّما ضُمَّ الابنُ اتباعًا»، يشير إلى ما حكاه الأخفش[12] عن بعض العرب من (يا زيدُ ابنُ عمرو) بالضمِّ اتباعًا لضمة الدال.

---

[1] انظر الأصول ٣٦٩/١، وأوضح المسالك ٢٣/٤.

[2] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ١٠٧، والمقتضب ٢٠٨/٤، واللمع ١١٠، والمستقصى ٥٥/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٥/١، والمقاصد الشافية ٢٧٨/٥، والتَّصريح ١٦٩/٢، وشرح شواهد المغني ٥٦/١، والخزانة ٤٤٢/٤، وهو بلا نسبة في الأصول ٣٦٩/١، والجنى الداني ٤٠١، وأوضح المسالك ٢٣/٤، والمغني ٢٨.

[3] التنبيه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ٦٥٣/١.

[4] انظر الارتشاف ٢١٨٧/٤.

[5] انظر المقتصد ٧٨٥/٢.

[6] التنبيه مستفاد من المرادي أيضًا. انظر المرادي ٦٥٤/١.

[7] التنبيه مستفاد من المرادي أيضًا. انظر المرادي ٦٥٤/١.

[8] التَّسهيل ١٨٠.

[9] انظر المرادي ٦٥٤/١.

[10] انظر الارتشاف ٢١٨٧/٤، والمقاصد الشافية ٢٧٧/٥.

[11] التَّسهيل ١٨٠.

[12] انظر شرح التَّسهيل ٣٩٤/٣، والمرادي ٦٥٤/١.

الخامس: قال فيه أيضًا[1]: «ومُجوِّزُ فتح ذي الضمة في النِّداء يوجبُ في غيرِه حذف تنوينِهِ لفظًا، وألف (ابن) في الحالتين خطًّا، وإن نون فللضَّرورةِ».

السادس: اشترط في «التَّسهيل»[2] لذلك كونَ المنادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته: «ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعًا»، وكلامه هنا يحتمله، فنحو: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ [المائدة: ١١٠ و١١٢ و١١٦] يتعيَّنُ فيه تقدير الضم؛ إذ لا فائدةَ في تقدير الفتح، وفيه خلافٌ[3]. اهـ.

٥٨٢- (واضْمُمْ أوِ انْصِبْ ما اضْطِرارًا مِمّا لَهُ اسْتِحْقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا)

فقد ورد السماعُ بهما، فمن الضمِّ قوله[4]:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيها .....

وقوله[5]:

لَيتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِي فَأشْكُرَها مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ

ومن النَّصب قوله[6]:

أعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا .....

وقوله[7]:

---

[1] التَّسهيل ١٨٠.

[2] التَّسهيل ١٨٠.

[3] انظر المرادي ٦٥٣/١.

[4] قائله الأحوص، والبيت له في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٢٠٢/٢، وطبقات فحول الشعراء ٦٦٧/٢، و المقتضب ٢١٤/٤، والأصول ٣٤٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٥/١ و ٢٥/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦، والتَّصريح ١٧١/٢، والخزانة ١٥٠/٢، وهو بلا نسبة في البصريات ٥٨٩/١، والمحتسب ٩٣/٢، والأزهية ١٦٤، والبديع ٣٩٦/١، والجنى الداني ١٤٩، وأوضح المسالك ٢٨/٤، وابن عقيل ٢٦٢/٣. وعجزه: وليس عليك يا مطر السلام. ويروى: يا مطرًا.

[5] قائله كثير عزة، والبيت له في ديوانه ٤٥٣، وأمالي القالي ٥٦/٢، والحماسة البصرية ١٢٣/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٧٠٠، وشرح التَّسهيل ٣٩٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٥/٣، وابن الناظم ٥٧٠، والمقاصد الشافية ٢٨٢/٥.

[6] تقدم تخريجه صـ٤٥٨. وعجزه: ألومًا لا أبا لك واغترابا.

[7] قائله المهلهل بن ربيعة، والبيت له في ديوانة ٥٩، والمقتضب ٢١٤/٤، وأمالي القالي ١٢٩/٢، والصحاح (و ق ي)، وشرح الجمل لابن خروف ٧٠٨، واللسان (و ق ي)، وشرح شواهد المغني ٦٥٦/٢، والخزانة ١٦٥/٢، وهو بلا نسبة في الحجة لأبي علي ٣٠/٣، والعسكريات ١١١، وشرح التصريف للثمانيني ٤٩١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٤/٣، وابن عقيل ٢٦٣/٣.

ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وَقالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقِي

واختار الخليل[1] وسيبويه[2] الضمَّ، وأبو عمرو[3] وعيسى[4] ويونس[5] والجرمي[6] والمُبرِّد[7] النَّصبَ، ووافق النّاظم[8] والأعلم[9] الأولين في العلمِ والآخرين في اسمِ الجنسِ.

[٥٨٣- وبِاضْطِرارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وأَلْ إلّا مَعَ اللهِ ومَحْكِيِّ الجُمَلْ

٥٨٤- والأكْثَرُ اللهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ وشَذَّ يا اللهُمَّ فِي قَرِيضِ]

(**وَبِاضطِرارٍ خُصَّ جَمعُ يا وَأل**) في نحو قولِه[10]:

عَبّاسُ يا المَلِكُ المُتَوَّجُ والَّذِي عَرَفَتْ لَهُ بَيتَ العُلا عَدْنانُ

وقوله[11]:

فَيالغُلامانِ اللَّذانِ فَرّا

إيّاكُما أنْ تُعْقِبانا شَرّا

---

[1] وهو مذهب المازني أيضًا، وعدَّ أبو حيان وابن هشام النصب والتنوين في الأبيات ضرورة. انظر الكتاب ٢٠٢/٢، والبديع ٣٩٦/١، وشرح الجمل لابن خروف ٦٩٤، والارتشاف ٢١٩٠/٤، وشرح الشذور ١٤٦، والمساعد ٥٠١/٢.

[2] الكتاب ٢٠٢/٢، وانظر الأصول ٣٤٤/١. وهو مذهب المازني أيضًا، وعدَّ أبو حيان وابن هشام النصب والتنوين في الأبيات ضرورة. انظر الكتاب ٢٠٢/٢، والبديع ٣٩٦/١، وشرح الجمل لابن خروف ٦٩٤، والارتشاف ٢١٩٠/٤، وشرح الشذور ١٤٦، والمساعد ٥٠١/٢.

[3] انظر المقتضب ٢١٣/٤، وأمالي ابن الشجري ٩٦/٢، والبديع ٣٩٦/١.

[4] انظر الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٣/٤، والأصول ٣٤٤/١.

[5] انظر المقتضب ٢١٣/٤، والبديع ٣٩٧/١، والمساعد ٥٠١/٢.

[6] انظر البديع ٣٩٧/١.

[7] المقتضب ٢١٤/٤.

[8] انظر شرح التَّسهيل ٣٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٣/٣.

[9] انظر أوضح المسالك ٣١/٤.

[10] البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر ١٦٩، والارتشاف ٢٤٢٥/٥، وأوضح المسالك ٣٣/٤، والمقاصد النحوية ١٧٢٢/٤، والتَّصريح ١٧٣/٢.

[11] الرجز بلا نسبة في المقتضب ٢٣٤/٤، والأصول ٣٧٣/١، واللامات ٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١٨٥/١، وللرماني ٢٣٨، والإنصاف ٢٨٦، والتبيين ٤٤٦، وابن يعيش ٩/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٦٨٤، وضرائر الشعر ١٦٩، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٩، والمرادي ٦٥٥/١، وابن عقيل ٢٦٤/٣، والخزانة ٢٩٤/٢. ويروى: أن تكسباني.

ولا يجوز ذلك في الاختيار – خلافًا للبغداديين[1] في ذلك – (**إلّا مَعَ اللهِ**)، فيجوز إجماعًا؛ للزوم «أل» له حتَّى صارت كالجزء منه، فتقول: يا أللهُ؛ بإثبات الألفين، ويا الله؛ بحذفهما، ويا الله؛ بحذف الثّانية فقط.

(**وَ**) إلا مع (**مَحكِيِّ الجُمَل**) نحو: (يا المنْطَلِقُ زيدٌ) فيمن سمي بذلك، نصَّ على ذلك سيبويه[2]، وزاد عليه المُبرِّد[3] ما سمي به من موصول مبدوء بأل، نحو: الذي والتي، وصوَّبه النّاظم[4]. وزاد في «التَّسهيل»[5] اسم الجنس المشبه به، نحو: يا الأسد شدَّة أقبِل، وهو مذهب ابن سعدان[6]. قال في «شرح التَّسهيل»[7]: وهو قياس صحيح؛ لأنَّ تقديره: يا مثلَ الأسد أقبِلْ، ومذهب الجمهور المنع.

(**والأكثَرُ**) في نداء اسم الله تعالى أن يُحْذَفَ حرفُ النِّداء ويُقال: (**اللّهُمَّ بِالتَّعوِيضِ**)؛ أي: بتعويض الميم المشددة عن حرف النِّداء، (**وَشَذَّ يا اللهُمَّ فِي قَرِيضٍ**)؛ أي: شذ الجمعُ بين (يا) والميم في الشِّعرِ[8] كقولِه[9]:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا

أقُولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمّا

---

[1] انظر أوضح المسالك ٣٣/٤، وهو مذهب الكوفيين ، ذهبوا إلى جواز دخول (يا) على المعرف بـ «أل». انظر الإنصاف ٢٨٦، والتبيين ٤٤٤، والمرادي ٦٥٦/١.

[2] الكتاب ٣٣٣/٣، وانظر المرادي ٦٥٦/١، وانظر المقاصد الشافية ٢٩١/٥.

[3] معَ أنّ سيبويه ذهب إلى أنه لا يُنادى. انظر الكتاب ٣٣٣/٣، والمقتضب ٢٤١/٤ –٢٤٢، والانتصار ٢٠٨.

[4] انظر شرح التَّسهيل ٣٩٨/٣.

[5] التَّسهيل ١٨١.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٣٩٨/٣، والارتشاف ٢١٩٣/٤.

[7] شرح التَّسهيل ٣٩٨/٣.

[8] حمله السيرافي على الضرورة، وأنكر الزجاج وروده عن العرب. انظر معاني القرآن للزجاج ٣٩٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢٤/١.

[9] قائله أبو خراش الهذلي، والرجز له في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والحماسة البصرية ٤٣١/٢، والمقاصد النحوية ١٦٩٧/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٤٢/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٢٤/١، وتهذيب اللغة (أ ل هـ)، والمحتسب ٢٣٨/٢، واللمع ١١٣، وسر الصناعة ٤١٩/١ و ٤٣٠/٢، وأسرار العربية ٢١٤، والإنصاف ٢٩١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٨٤/١، واللسان (أ ل هـ)، وإرشاد السالك ٦٧٢/٢، وابن عقيل ٢٦٥/٣، وقد أنكر البغدادي نسبته لأبي خراش في الخزانة ٢٩٥/٢.

تنبيهات:

الأوَّل: مذهب الكوفيِّينَ[1] أنَّ الميم في «اللهم» بقية جُملة محذوفة، وهي أُمَّنا بخيرٍ، وليست عوضًا عن حرف النِّداء؛ ولذلك أجازوا الجمعَ بينهما في الاختيار.

الثّاني: قد تُحذف «أل» من (اللهم) كقولِه[2]:

لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلتَ حَجَّتِجْ

وهو كثيرٌ في الشِّعرِ.

الثّالث: قال في «النهاية»[3]: تُستعمَل (اللهم) على ثلاثة أنحاء:

أحدها: النِّداء المحض نحو: اللهم أثبنا.

ثانيها: أن يذكرها المجيبُ تمكينًا للجواب في نفس السامع، كأن يقول لك القائل: أزيد قائم؟ فتقول له: اللهم نعم، أو اللهم لا.

ثالثها: أن تُستعمَل دليلًا على الندرة وقلة وقوع المذكور، نحو قولك: أنا أزورك اللهم إذا لم تَدْعُني. ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونًا بعدم الدعاء قليلٌ.

---

[1] انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، وللزجاج ٣٩٣/١، والإنصاف ٢٩٠.

[2] البيت لرجل من اليمانيين في الحجة ٧١/٣، وهو بلا نسبة في الأصول ٢٧٤/٣، وأمالي القالي ٧٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٢/١ و ٥٥/٥، والمحتسب ٧٥/١، وسر الصناعة ١٧٧/١، وشرح التصريف للثمانيني ٣٦٨، والمفصل ٥١٨، واللباب ٣٥٠/٢، وابن يعيش ٧٥/٩ و ٥٠/١٠، والمقرَّب ١٦٦/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، واللسان (د ل ق)، والتَّصريح ٣٦٧/٢، وشرح شواهد الشافية ٢١٥. وعجزه: فلا يزال شاحج يأتيك بج. ويروى: يا رب... ولا شاهد فيه.

[3] لعلَّه كتاب «النهاية في شرح الكفاية» لابن الخباز. وانظر النقل في الارتشاف ٢١٩٣/٤، والمرادي ٦٥٨/١.

فَصلٌ

[٥٨٥- تابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضافَ دُونَ أَلْ ألزِمْهُ نَصْبًا كَـأَزَيْدُ ذا الحِيَل]

(**تابِعَ**) المنادى (**ذِي الضَّمِّ المُضافَ دُونَ «أل» ألزِمهُ نَصبًا**) مراعاة لمحل المنادى نعتًا كان (**كَأَزَيدُ ذا الحِيَل**)، أو بيانًا نحو: يا زيدُ عائذَ الكلبِ، أو توكيدًا نحو: يا زيدُ نَفْسَهُ، ويا تميمُ كلَّهم أو كلَّكم.

تنبيهان:

الأوَّل[١]: أجاز الكسائيّ[٢] والفَرّاء[٣] وابن الأنباري[٤] الرَّفع في نحو: يا زيدُ صاحِبُنا، والصَّحيح المنع[٥]؛ لأنَّ إضافته مَحْضَة، وأجازه الفَرّاء[٦] في نحو: (يا تميمُ كلُّهم)[٧] وقد سُمع، وهو محمول عند الجمهور على القطع؛ أي: كلُّهم يدعى.

الثّاني[٨]: شمل قولُه (ذي الضم) العَلَمَ، والنَّكرة المقصودة، والمبني قبل النِّداء؛ لأنَّه يقدر ضمّه كما مرَّ.

[٥٨٦- وما سِواهُ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلا]

(**وَما سِواهُ**)؛ أي: ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين، وهما الإضافة والخلوُّ من «أل»، وذلك شيئان: المضاف المقرون بأل، والمفرد (**ارفَع أوِ انصِب**)؛ تقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ، ويا زيد الحسَنُ والحسنَ، ويا غلام بِشْرٌ وبِشرًا، ويا تميم أجمعون وأجمعين؛ فالنَّصب اتباعًا للمحل، والرَّفع اتباعًا للفظ؛ لأنَّه يشبه المرفوع من حيثُ عروضُ الحركة[٩].

---

[١] سبق المراديُّ إلى هذا التنبيه، ومنه نقله. انظر المرادي ١/٦٦٠.

[٢] انظر الارتشاف ٤/٢١٩٨، والمرادي ١/٦٦٠.

[٣] انظر الارتشاف ٤/٢١٩٨، والمرادي ١/٦٦٠.

[٤] انظر الارتشاف ٤/٢١٩٨، تمهيد القواعد ٧/٣٥٦٩، والمقاصد الشافية ٥/٣٠٦.

[٥] وهو قول الخليل وسيبويه، واختيار ابن جني وابن هشام. انظر الكتاب ٢/١٨٤، واللمع ١١٠، وشرح الشذور ٥٨٥.

[٦] انظر الارتشاف ٤/٢١٩٨، والمرادي ١/٦٦٠.

[٧] انظر الإيضاح العضدي ٢٣١، وكتاب الشعر لأبي علي ٢٩٥.

[٨] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا، ومنه نقله. انظر المرادي ١/٦٦٠.

[٩] انظر الكتاب ٢/١٨٤، والأصول ١/٣٣٤، وتوجيه اللمع ٣٢٤.

تنبيهان:

الأوَّل[1]: شمل كلامه أولًا وثانيًا التوابع الخمسة، ومرادُه النعت والتوكيد وعطف البيان، وسيأتي الكلامُ على البدل وعطف النسق.

الثّاني: ظاهرُ كلامِهِ أنَّ الوجهين على السَّواء.

(**واجعَلا كَمُستَقِل**) بالنِّداء (**نَسَقًا**) خاليًا عن «أل»، (**وَبَدَلا**)، تقول: يا زيدُ بِشْرُ بالضم، وكذلك: يا زيدُ وبِشْرُ، وتقول: يا زيد أبا عبد الله، وكذلك: يا زيد وأبا عبد الله. وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب؛ لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل.

تنبيهٌ:

أجاز المازنيُ[2] والكوفيُّونَ[3] يا زيدُ وعمرًا ويا عبدَ الله وبكرًا.

[٥٨٧- وإنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ ما نُسِقا فَفِيهِ وجْهانِ ورَفْعٌ يُنْتَقَى]

(**وَإن يَكُن مَصحُوبَ أل ما نُسِقا فَفِيهِ وَجهانِ**): الرَّفع والنَّصب، (**وَرَفعٌ يُنتَقَى**)؛ أي: يُختار وفاقًا للخليل وسيبويه[4] والمازني[5]؛ لما فيه من مشاكلة الحركة، ولحكاية سيبويه أنَّه أكثر. وأمّا قراءة السبعة: ﴿**يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ**﴾ [سبأ: ١٠] – بالنَّصب – فللعطف على (فضلًا)[6] من: ﴿**وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا**﴾ [سبأ: ١٠]، واختار أبو عمرو[7] وعيسى[8] ويونس[9] والجرمي[10] النصب؛ لأنَّ ما فيه «أل» لم يَلِ حرفَ النِّداء،

---

[1] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا. انظر المرادي ٦٦٠/١.

[2] انظر الأصول ٣٧٢/١، والمرادي ٦٦١/١.

[3] انظر التَّسهيل ١٨١، والمرادي ٦٦١/١.

[4] انظر الكتاب ١٩٩/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٦٩٤، والارتشاف ٢٢٠٠/٤.

[5] انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣، والمساعد ٥١٤/٢.

[6] نسب العكبري هذا الإعراب للكسائي. انظر التبيان ١٠٦٤/٢.

[7] انظر المقتضب ١٢/٤، و الارتشاف ٢٢٠١/٤.

[8] انظر شرح الجمل لابن خروف ٦٩٤، وابن الناظم ٥٧٥، والارتشاف ٢٢٠١/٤، والمرادي ٦٦٢/١.

[9] انظر الأصول ٣٤٧/١، والمرادي ٦٦٢/١.

[10] انظر شرح التَّسهيل ٤٠٢/٣، والتصريح ١٧٦/٢.

فلا يجعل كلفظ ما وليه، وتمسُّكًا بظاهر الآية، إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النَّصب؛ وقال المُبرِّد[1]: إن كانت «أل» معرفة فالنَّصب، وإلا فالرفع؛ لأنَّ المعرف يشبه المضاف.

تنبيه[2]:

هذا الاختلاف إنَّما هو في الاختيار، والوجهان مُجْمَع على جوازهما، إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو: يا رجلُ والغُلامُ، فلا يجوز فيه عند الأخفش[3] ومَن تبعه إلا الرفع.

٥٨٨- (وأيُّها مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ)

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكونَ (مصحوب) منصوبًا، فـ(أيها): مبتدأ، و(يلزم): خبره، و(مصحوب): مفعول مقدم بيلزم، و(صفة): نصب على الحال من (مصحوب أل)، و(بالرَّفع): في موضع الحال من (مصحوب أل)، وبعد: في موضع الحال، مبني على الضَّمِّ لحذف المضاف إليه، وهو ضمير يعود إلى (أي)، والتَّقدير: وأيها يلزم مصحوبَ «أل» حالَ كونِهِ صفةً لها مرفوعةً واقعةً أو واقعًا بعدها[4].

ويجوز أن يكونَ (مصحوب) مرفوعًا على أنَّه مبتدأ، ويكون خبره (يلزم)، والجملة خبر (أيّها)، والعائد على المبتدأ محذوف؛ أي: يلزمها، ويجوز أن يكونَ (صفة) هو الخبر.

والمراد إذا نُودِيَتْ (أيُّ) فهي نكرة مقصودة مبنية على الضَّمِّ، وتلزمها (ها) التَّنبيه مفتوحة، وقد تضم لتكون عوضًا عما فاتها من الإضافة. وتؤنث لتأنيث صفتها نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾[الانفطار: ٦] ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ﴾[الفجر: ٢٧]، ويلزم تابعها الرفع، وأجاز المازنيُّ[5] نصبه قياسًا على صفة غيره من المنادَيات المضمومة. قال الزَّجّاج[6]: لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلَّة ذلك أنَّ المقصود بالنِّداء هو التابع و(أيُّ) وصلَةٌ إلى ندائه. وقد اضطرب كلام النّاظمِ في النقل عن الزَّجّاج؛ فنقل في «شرح التَّسهيل»[7]

---

[1] انظر المقتضب ١٢/٤ و ٢٣٧، والأصول ٤٠٩/١، وشرح الجمل لابن خروف ٦٩٤، وابن الناظم ٥٧٥.

[2] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٦٦٢/١.

[3] انظر الارتشاف ٢٢٠١/٤، والمرادي ٦٦٢/١.

[4] انظر المكودي ٦٠١/٢.

[5] انظر معاني القرآن للزجاج ٢٢٩/١، وابن الناظم ٥٧٧، والمرادي ٦٦٤/١.

[6] وقد نسب إليه ابن مالك وابنه موافقة المازني، وهو مستبعد كما قال المرادي؛ فإن الزجاج ذكر مذهب المازني، ثم قال: فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار. انظر معاني القرآن للزجاج ٢٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، وابن الناظم ٥٧٧، والمرادي ٦٦٤/١.

[7] شرح التَّسهيل ٤٠٠/٣.

عنه هذا الكلام، ونسب إليه في «شرح الكافية»[1] موافقة المازني، وتبعه ولده[2]. وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقولِه: «لدى ذي المعرفة».

وظاهر كلامه أنَّه صفة مُطلقًا، وقد قيل: عطف بيان. قال ابن السِّيدِ[3]: وهو الظاهر، وقيل: إن كان مشتقًّا فهو نعت، وإن كان جامدًا فهو عطف بيان. وهذا أحسن.

تنبيهات:

الأوَّل[4]: يشترط أن تكونَ «أل» في تابع (أي) جنسية كما ذكره في «التَّسهيل»[5]، فإذا قلت: يأأيُّها الرجل، فأل جنسية، وصارت بعدُ للحضور، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة. وأجاز الفَرّاء[6] والجرمي[7] إتباعَ (أيّ) بمصحوب «أل» التي للَمْح الصِّفة نحو: يأأيُّها الحارث، والمنع مذهب الجمهور[8]. ويتعين أن يكونَ ذلك عطف بيان عند من أجازه.

الثّاني[9]: ذهب الأخفش[10] في أحد قوليه إلى أنَّ المرفوع بعد (أي) خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، و(أيّ) موصولة بالجملةِ، وردَّ[11] بأنَّه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ، بل كان أولى، ولجاز وَصْلُها بالفعلية والظَّرف.

الثّالث[12]: ذهب الكوفيُّونَ[13] وابن كَيسانَ[14] إلى أنَّ (ها) دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة؛ فإذا قلت:

---

[1] شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣.

[2] انظر ابن الناظم ٥٧٧.

[3] انظر الارتشاف ٢٢٠١/٤، والمرادي ٦٦٢/١.

[4] هذا التنبيه مستفاد من المرادي. انظر المرادي ٦٦٥/١.

[5] التَّسهيل ١٨١.

[6] انظر الارتشاف ٢١٩٤/٤.

[7] انظر المساعد ٥٠٥/٢.

[8] انظر الارتشاف ٢١٩٤/٤، والمقاصد الشافية ٣١٨/٥.

[9] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٦٦٥/١.

[10] انظر شرح التَّسهيل ٤٠٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٦/١.

[11] هذا ردُّ ابن مالك رحمه الله. انظر شرح التَّسهيل ٤٠٠/٣.

[12] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٦٦٥/١.

[13] انظر الارتشاف ٢١٩٥/٤، والمقاصد الشافية ٣١٨/٥.

[14] انظر المرادي ٦٦٥/١.

يا أيها الرجل تريد: يا أيُّهذا الرجل، ثمَّ حذف (ذا) اكتفاء بها[1].

الرّابع: يجوز أن تُوصف صفة (أيّ)، ولا تكون إلا مرفوعة[2]؛ مفردة كانت أو مضافة، كقولِه[3]:

يَأيُّها الجاهِلُ ذُو التّنَزِّي
لا تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكْزِ

[٥٨٩- وأيُّ هذا أيُّها الَّذِي ورَدْ وَوَصْفُ أيٍّ بِسِوَى هذا يُرَدّ]

(**وَأيُّ هَذا أيُّها الَّذِي وَرَد**): (أيهذا) مبتدأ، و(أيها الذي): عطف عليه، وسقط العاطف للضَّرورةِ، و(ورد): جملة خبر، ووحَّد الفاعل إمّا لكون الكلام على حذف مضاف، والتَّقدير: لفظ أيهذا وأيها الذي ورد؛ أو هو من باب:

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وَأنْتَ بِما عِنْـ ـدَكَ راضٍ[4].....

أي: ورد أيضًا وصف (أي) في النِّداء باسم الإشارة وبموصول فيه «أل» كقولِه[5]:

ألا أيُّهَذا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ لِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيهِ المَقادِرُ

ونحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾ [الحجر: ٦].

(وَوَصْفُ أيٍّ بِسِوَى هَذا) الذي ذُكِرَ (**يُرَدّ**)، فلا يُقال: ياأيها زيد، ولا ياأيُّها صاحب عمرو.

---

[1] انظر الانتصار ١٤٩- ١٥٠.

[2] انظر الكتاب ١٩٣/٢، والبديع ٤٠٢/١.

[3] قائله رؤبة، والرجز له في ديوانه ٦٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٧/١، وابن يعيش ١٣٨/٦، والمقاصد النحوية ١٧٠٠/٤، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/٢، والمقتضب ٢١٨/٤، والأصول ٣٣٧/١، وجمهرة اللغة (ن ك ز)، والبصريات ٦٨١/١، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٢٣٤/٣، و البديع ٤٠٢/١، وابن الناظم ٥٧٧.

[4] تتمة البيت: والرأي مختلف، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٩، والكتاب ٧٥/١، وتخليص الشواهد ٢٠٥، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في جمهرة أشعار العرب ٥٣٠، ومجاز القرآن ٣٩/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٩/١، ومعجم الشعراء ٢٣٣، ولأحدهما في إيضاح شواهد الإيضاح ١٧٠/١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٣٤/١، وللأخفش ٨٨/١، والمقتضب ١١٢/٣، والصاحبي في فقه اللغة ١٦٦، والمغني ٨١٠، وابن عقيل ٢٤٤/١.

[5] قائله ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ١٠٣٧/٢، والعين (ب خ ع)، ومجاز القرآن ٣٩٣/١، وابن يعيش ٧/٢، واللسان (ب خ ع)، والمقاصد النحوية ١٦٩٨/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٥٩/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٢٦٨/٣، وأمالي ابن الحاجب ٤٧٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣١٩/٣، وابن الناظم ٥٧٦، واللمحة ٦١٠/٢.

تنبيهان:

الأوَّل[1]: يشترط لوصف (أي) باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب، كما هو ظاهر كلامه وفاقًا للسيرافي[2] وخلافًا لابن كَيسانَ[3]؛ فإنَّه أجاز (يا أيها ذاك الرجل).

الثّاني: لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكونَ منعوتًا بذي ألْ، وفاقًا لابن عصفورٍ[4] والنّاظم[5] كقولِه[6]:

أيُّهَذانِ كُلا زادَكُما وَدَعانِي واغِلًا فِيمَنْ وَغَلْ

واشترط ذلك غيرُهما.

[٥٩٠- وذُو إشارةٍ كَأيٍّ فِي الصِّفَهْ إنْ كانَ تَرْكُها يُفِيتُ المَعْرِفَهْ]

(**وَذُو إشارةٍ كَأيٍّ فِي الصِّفة**) في لزومها، ولزوم رفعها، كونها بأل، على ما مر، نحو: يا ذا الرَّجُلُ، ويا ذا الَّذي قامَ هذا (**إن كانَ تَركُها**)؛ أي: تركُ الصِّفة (**يُفِيتُ المَعرِفَه**)؛ أي: بأن تكون هي مقصودة بالنِّداء، واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى ندائها، كقولك لقائمٍ بين قومٍ جُلُوسٍ: يا هذا القائم، أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنِّداء بأن قدرت الوقوف عليه؛ فلا يلزم شيء من ذلك، ويجوز في صفته حينئذٍ ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنيات على الضَّمِّ.

[٥٩١- فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ يَنْتَصِبْ ثانٍ وضُمَّ وافْتَحَ اوَّلًا تُصِبْ]

(**فِي نَحوِ**): يا (**سَعدُ سَعدَ الاوسِ**)، وقوله[7]:

---

[1] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٦٦٦/١.

[2] انظر الارتشاف ٢١٩٥/٤، و المرادي ٦٦٤/١.

[3] قال أبو حيان: وهو مذهب سيبويه. انظر الكتاب ١٩٣/٢، والارتشاف ٢١٩٥/٤ و ٢١٩٧.

[4] انظر الارتشاف ٢١٩٤/٤، والمرادي ٦٦٤/١.

[5] انظر شرح التَّسهيل ٣٩٩/٣.

[6] البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٢/١، وشرح التَّسهيل ٣٩٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٨١، والارتشاف ٢١٩٤/٤، والمرادي ٦٦٤/١، وشرح الشذور ١٩٩، والمساعد ٥٠٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٥٨/٧، والمقاصد الشافية ٣٢١/٥، والمكودي ٦٠٢/٢، والنحوية ١٧١٧/٤.

[7] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ٢١٢، والكتاب ٥٣/١ و ٢٠٥/٢، وشرح النقائض ٦٥٦/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، واللامات ١٠١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣١٦/١، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، والأزهية ٢٣٨، وابن يعيش ١٠/٢، والمقاصد الشافية ٣٢٦/٥، والخزانة ٢٩٨/٢، وهو بلا نسبة في الأصول ٣٤٣/١، وأمالي ابن الحاجب ٧٢٥/٢، والمغني ٥٩٦، وابن عقيل ٢٧٠/٣، والمكودي ٦٠٣/٢. وعجزه: لا يلقينكم في سوأة عمر.

يا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبالَكُمُ .....

وقوله[1]:

يا زَيدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ .....

(**يَنتَصِب ثانٍ**) حتمًا، (**وَضُمَّ وافتَح أوَّلًا تُصِب**)؛ فإن ضَمَمْتَه فلأنه منادًى مفردٌ معرفة، وانتصاب الثّاني حينئذٍ؛ لأنَّه منادى مضاف أو توكيدٌ أو عطفُ بيانٍ أو بدل أو بإضمار أعني، وأجاز السِّيرافيّ أن يكونَ نعتًا، وتأول فيه الاشتقاق، وإن فتحته فثلاثة مذاهب:

أحدها، وهو مذهب سيبويه[2]: أنَّه منادىً مضافٌ إلى ما بعد الثّاني، والثّاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وعلى هذا قال بعضهم: يكون نصب الثّاني على التوكيد.

وثانيها، وهو مذهب المُبرِّد[3]: أنَّه مضافٌ إلى محذوفٍ دل عليه الآخر، والثّاني مضافٌ إلى الآخر، ونصبه على الأوجه الخمسة.

وثالثها: أنَّ الاسمين ركِّبا تركيبَ خمسةَ عَشَرَ؛ ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب، ومجموعُهما منادىً مضاف، وهذا مذهب الأعْلَم[4].

تنبيهات:

الأوَّل: صرَّح في «الكافية»[5] بأنَّ الضمَّ أمثلُ الوجهين.

الثّاني[6]: مذهب البصريِّين[7] أنَّه لا يشترط في الاسم المكرَّر أن يكونَ علمًا، بل اسمُ الجنس نحو: يا رَجُلُ رَجُلَ قومٍ، والوصف نحو: يا صاحبُ صاحبَ زَيْدٍ كالعلم فيما تقدَّم.

---

[1] البيت مختلف في نسبته، فهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ٩٩، وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢، والخزانة ٣٠٢/٢، ولبعض بني جرير في الكتاب ٢٠٦/٢، والمفصل ٦٧، وابن يعيش ١٠/٢، ولأحدهما في المقاصد النحوية ١٧٠١/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣٠/٤، واللامات ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٨٥/١، واللسان (ع م ل)، والمغني ٥٩٦. وعجزه: تطاول الليل عليك فانزل.

[2] انظر الكتاب ٢٠٥/٢-٢٠٧، وشرحه للسيرافي ٣١٦/١، والتعليقة ٣٤٨/١، وعلل النحو ٣٤٩.

[3] انظر المقتضب ٢٢٧/٤، وعلل النحو ٣٤٩.

[4] انظر المرادي ٦٦٧/١.

[5] شرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣-١٣٢١.

[6] التنبيه مستفاد من المرادي ٦٦٧/١.

[7] انظر الارتشاف ٢٢٠٥/٤، وتمهيد القواعد ٣٥٧٧/٧.

وخالفَ الكوفيُّونَ[1] في اسمِ الجنس؛ فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنَّه لا ينصب إلا منونًا، نحو: يا صاحبًا صاحِبَ زيد.

الثّالث: إذا كان الثّاني غير مضاف نحو: يا زيد زيد، جاز ضَمُّه بدلًا، ورَفْعُه ونَصْبُه عطفَ بيانٍ على اللفظ أو المحلِّ[2].

[1] انظر الارتشاف ٤/٢٢٠٥، والمرادي ١/٦٦٧.

[2] انظر الإيضاح العضدي ٢٣٢.

المُنادَى المُضافُ إلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ

[٥٩٢- واجْعَلْ مُنادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدا عَبْدِيا]

(واجعَل مُنادًى صَحَّ) آخرُهُ **(إن يُضَف لِيا)** المُتكلِّم **(كَعَبدِ عَبدِي عَبدَ عَبدا عَبدِيا)**، والأفصحُ والأكثرُ من هذه الأمثلة الأوَّل، وهو: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [الزمر: ١٦]؛ ثمَّ الثّاني، وهو: ثبوتها ساكنة نحو: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ [الزخرف: ٦٨]، والخامس، وهو: ثبوتها مفتوحة نحو: ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا هو الأصل، ثمَّ الرّابع، وهو: قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفًا نحو: ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ ﴾ [الزمر: ٥٦]. وأمّا المثال الثّالث، وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة[١]، فأجازه الأخفش[٢] والمازني[٣] والفارسيّ[٤] كقولِه[٥]:

وَلَسْتُ بِراجِعٍ ما فاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلا بِلَيتَ وَلا لَوَ انِّي

أصلُه بقولي: يا لهفا. ونُقل عن الأكثرين المنع.

قال في «شرح الكافية»[٦]: وذكروا أيضًا وجهًا سادسًا، وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها، وجعلُ الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعض القراء[٧]: «رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيّ» [يوسف: ٣٣]، وحكى يونس عن بعض العرب: يا أمُّ لا تفعلي[٨]، وبعض العرب يقولون: يا رَبُّ اغفر لي[٩]، ويا قومُ لا تَفْعَلُوا[١٠].

---

[١] انظر معاني القرآن للزجاج ٤٠٨/٣، والمقدمة الجزولية ١٣٢، والتَّسهيل ١٨٢، والبحر المحيط ٣٣٣/١.

[٢] انظر معاني القرآن للأخفش ٧٩/١–٨٠، والمرادي ٦٦٩/١.

[٣] انظر العسكريات ١٠١، والمحتسب ٢٧٧/١، وشرح التصريف للثمانيني ٤٠٧.

[٤] قيَّده أبو علي في الحجة في موضع بالضرورة، ثم مال إلى مذهب المازني في إجازته. انظر الحجة ٩٢/٤ و ٣٤٠، والعسكريات ١٠١، والمرادي ٦٦٩/١.

[٥] تقدم تخريجه صـ٦٤٤.

[٦] شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣.

[٧] ذكرها العكبري وابن مالك وأبو حيان، ولم ينسبوها. انظر التبيان ٧٣٢/٢، وشرح التَّسهيل ٢٨٢/٣، والبحر المحيط ٣٣٣/١. وذكر المبرد قراءة الرفع في قوله تعالى: «ربُّ احكم بالحق» [الأنبياء:١١٢]، وهي قراءة أبي جعفر المدني، ورواية عن ابن كثير. انظر المقتضب ٢٦٣/٤، ومختصر شواذ القرآن ٩٥.

[٨] انظر الكتاب ٢١٣/٢.

[٩] انظر الكتاب ٢٠٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٧٩/١.

[١٠] انظر الكتاب ٢٠٩/٢.

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة، وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو: يا فَتايَ، وَيا قاضِيَّ.

تنبيهان:

الأوَّل: ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص، كما أشعر به تمثيلُه، أما الوَصْفُ المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إمّا مفتوحة أو ساكنة نحو: يا مُكْرِمِي، ويا ضارِبِي[1].

الثّاني: قال في «شرح الكافية»[2]: إذا كان آخر المضاف إلى ياء المُتكلِّم ياء مشددة كبُنَيَّ قيل: يا بُنَيِّ أو يا بُنَيَّ لا غير؛ فالكسر على التزام حذف ياء المُتكلِّم فرارًا من توالي الياءات مع أنَّ الثّالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه، والفتح على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ ياء المُتكلِّم أبدلت ألفًا ثمَّ التزم حذفها؛ لأنَّها بدل مستثقل.

الثّاني: أن ثانية ياءي (بُنَيَّ) حذفت، ثمَّ أُدغمت أولاهما في ياء المُتكلِّم ففتحت؛ لأنَّ أصلها الفتح كما فتحت في يَدَيَّ ونحوه اهـ.

وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المُتكلِّم[3].

[٥٩٣- وفَتْحٌ أوْ كَسْرٌ وحَذْفُ اليا اسْتَمَرّ فِي يا ابْنَ أُمَّ يا ابْنَ عَمَّ لا مَفَرّ]

(**وَفَتحٌ أو كَسرٌ وَحَذفُ اليا**) والألف تخفيفًا لكثرة الاستعمال (**استَمَرَّ فِي**) قولهم: (**يا ابنَ أُمَّ**)، ويا ابنة أمَّ، و(**يا ابنَ عَمَّ**)، ويا ابنة عم (**لا مَفَر**). أما الفتح ففيه قولان:

أحدهما: أنَّ الأصل «أمّا» و «عمّا» بقلب الياء ألفًا؛ فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

الثّاني: أنَّهما جعلا اسمًا واحدًا مركبًا وبني على الفتح.

والأوَّل قول الكسائيّ[4] والفَرّاء[5] وأبي عُبَيدة[6] وحكي عن الأخفش[7]. والثّاني قيل: هو مذهب سيبويه[8] والبصريِّين[9].

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٢٨٢/٣.

[2] شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣–١٣٢٤.

[3] انظر صـ٦٤١.

[4] انظر إعراب القرآن للنحاس ٧٣/٢.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١.

[6] هذا منقول عنه، وظاهر كلامه في مجاز القرآن موافق مذهب سيبويه. انظر مجاز القرآن ٢٥/٢، والمرادي ٦٧١/١.

[7] وحكى النحاس عنه الكسر. انظر إعراب القرآن للنحاس ٧٣/٢.

[8] انظر الكتاب ٢١٤/٢.

[9] انظر الحجة لأبي علي ٢٤٨/٥، والمرادي ٦٧١/١.

وأمّا الكسر فظاهر مذهب الزَّجّاج[1] وغيره أنَّه ممّا اجتُزِئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غيرِ تركيب. قال في الارتشاف: وأصحابُنا يعتقدون أنّ «ابن أم» و«ابنة أم» و«ابن عم» و«ابنة عم» حكَمَتْ لها العربُ بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إيّاها من (أحَدَ عَشَرَ) إذا أضافوه إليها.

وأمّا إثبات الياء والألف في قولِه[2]:

يا ابْنَ أُمِّي وَيا شُقَيِّقَ نَفْسِي .....

وقوله[3]:

يا ابْنةَ عَمّا لا تَلُومِي واهْجَعِي

فضرورة[4].

أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو: يا ابْنَ أخي، ويا ابن خالي، فالياء فيه ثابتة لا غير، ولهذا قال: «في يا ابن أمَّ يا ابن عمَّ»، ولم يقل: في نحو: يا ابن أمَّ يا ابن عمَّ.

تنبيهٌ:

نصَّ بعضُهم[5] على أنَّ الكسر أجوَدُ من الفتح[6]، وقد قُرِئَ: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ ﴾ [طه: ٩٤] بالوجهين[7].

---

[1] انظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٧٣.

[2] قائله أبو زبيد، والبيت له في ديوانه ٤٨، والكتاب ٢/٢١٣، واللسان (ش ق ق)، والتَّصريح ٢/١٧٩، وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢/٢٥، والمقتضب ٤/٢٥٠، وابن يعيش ٢/١٢، وأوضح المسالك ٤/٤٠. وعجزه: أنت خلَّفتني لدهر شديد.

[3] قائله أبو النجم، والرجز له في الكتاب ٢/٢١٤، والأصول ١/٣٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٠، والمفصل ٦٧، وابن يعيش ٢/١٢، واللسان (ع م م)، والمقاصد الشافية ٥/٣٤١، والتَّصريح ٢/١٧٩، والخزانة ١/٣٦٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٢٥٢، والحجة لأبي علي ٤/٩١، والعسكريات ١٠١، وأوضح المسالك ٤/٤١، وإرشاد السالك ٢/٦٨٣. ويروى: عمِّي، ولا شاهد فيه.

[4] صرَّح بذلك ابن مالك، وظاهر كلام سيبويه والجوهري والزمخشري يشير إلى أن هذا لغة من اللغات، وليس بضرورة. انظر الكتاب ٢/٢١٤، والصحاح (ع م م)، والمفصل ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٥.

[5] استظهر ذلك المرادي ١/٦٧٢.

[6] وظاهر ما نقله المبرد عن سيبويه أن الفتح أجود. انظر المقتضب ٣/١٨٢.

[7] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص بفتح الميم، وحمزة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بكسر الميم. انظر السبعة ٤٢٣.

[٥٩٤- وفِي النِّدا أبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ واكْسِرْ أوِ افْتَحْ ومِنَ اليا التّا عِوَضْ]

(**وَفِي النِّدا**) قولهم: يا (**أبَتِ**) ويا (**أُمَّتِ**) بالتاء (**عَرَض**)، والأصل: يا أبي ويا أمي، (**واكسِر أوِ افتَح، وَمِنَ اليا التّا عِوَض**). ومن ثمَّ لا يكادان يجتمعان[١]. ويجوز فتح التاء، وهو الأقيس[٢]، وكسرها وهو الأكثر[٣]، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة[٤].

تنبيهات:

الأوَّل: فهم من كلامه فوائد[٥]:

الأولى: أن تعويض التاء من ياء المُتكلِّم في (أب) و(أمّ) لا يكون إلا في النِّداء.

الثّانية: أن ذلك مختصٌّ بالأب والأم.

الثّالثة: أنَّ التعويض فيهما ليس بلازم؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة، فهم ذلك من قوله: (عَرَضْ).

الرّابعة: منع الجمع بين التاء والياء؛ لأنَّها عوض عنها، وبين التاء والألف؛ لأنَّ الألف بدل من الياء، وأمّا قوله[٦]:

أيا أبَتِي لا زِلتَ فِينا فَإِنَّما لَنا أمَلٌ فِي العَيشِ ما دُمْتَ عائِشا

فضرورة[٧]. وكذا قوله[٨]:

---

[١] انظر المقتضب ٢٦٢/٤.

[٢] قاله ابن الناظم ٥٨٣.

[٣] قاله الناظم، وأجاز الفراء والأخفش فيها الضم أيضًا كما سيأتي. انظر معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، وللأخفش ٤٣٨/٢، وشرح التَّسهيل ٤٠٥/٣.

[٤] انظر السبعة ٣٤٤، والحجة لأبي علي ٣٩٠/٤.

[٥] انظر هذه الفوائد في المرادي ٦٧٤/١.

[٦] البيت بلا نسبة في المرادي ٦٧٤/١، وتمهيد القواعد ٣٥٨٣/٧، والمكودي ٦٠٧/٢، والمقاصد النحوية ١٧٢٨/٤، والتَّصريح ١٧٨/٢.

[٧] وأجاز الجمع بينهما في الكلام كثير من الكوفيين. انظر الارتشاف ٢٢٠٨/٤.

[٨] قائله رؤبة، والرجز له في ملحقات ديوانه ١٨١، والكتاب ٣٧٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢، وشرحه للرماني ٦٣٨، وابن يعيش ٩٠/٢ و ١٢٣/٧، والخزانة ٣٦٢/٥، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٧١/٣، واللامات ١٣٥، والحلبيات ٢١٩، وكتاب الشعر لأبي علي ٧٩، والخصائص ٩٦/٢، والجنى الداني ٤٤٦ و ٤٧٠، والمغني ٢٠١ . وصدره: تقول بنتي قد أنى إناكا.

يا أبَتا عَلَّكَ أو عَساكا

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء؛ لذهاب صورة المعوض عنه[١].

وقال في «شرح الكافية»[٢]: الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدًا أو مستغاثًا به أو مندوبًا، وليست بدلًا من ياء المُتكلِّم؛ وجوز الشّارح[٣] الأمرين.

الثّاني: اختلف في جواز ضم التاء في (يا أبت ويا أمّت)، فأجازه الفَرّاء[٤] وأبو جعفر النحاس[٥]، ومنعه الزَّجّاج[٦]. ونُقل عن الخليل أنَّه سمع من العرب مَنْ يقول: يا أبتُ، ويا أمَّتُ؛ بالضم.

وعلى هذا فيكون في ندائهما عشرُ لغاتٍ[٧]: الست السابقة في نحو: يا عَبْد، وهذه الأربعة، أعني تثليث التاء، والجمع بينها وبين الألف في نحو: يا أبَتا على ما مرَّ.

الثّالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء، وهو يدل على أنَّها تاء التَّأنيث. قال في «التَّسهيل»[٨]: وجعلها هاء في الخطِّ والوقف جائز، وقد قُرِئَ بالوجهين في السبع[٩]، ورسمت في المصحف بالتاء.

---

[١] انظر أمالي ابن الشجري ٣٤٢/٢-٣٤٣.

[٢] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٢٧/٣.

[٣] انظر ابن الناظم ٥٨٢.

[٤] والفراء أيضًا. انظر معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، وللأخفش ٤٣٨/٢.

[٥] ذكر النحاس كلام الفراء، ثم قال: «وزعم أبو إسحاق—أي: الزجاج-أن هذا خطأ، والحق ما قال، كيف تكون في النية، وليس يقال: يا أبتا؟»، فتوهم أبو حيان والمرادي أنه موافق للفراء، وإنما هو موافق للزجاج، فما ذكره يدحض حجة الفراء. انظر إعراب القرآن ١٩٠/٢، والارتشاف ٢٢٠٨/٤، والمرادي ٦٧٤/١.

[٦] انظر معاني القرآن للزجاج ٩٠/٣، والمساعد ٥٢٢/٢.

[٧] انظر أوضح المسالك ٣٨/٤.

[٨] التَّسهيل ١٨٢.

[٩] ابن كثير وابن عامر يقفان على الهاء، والباقون يقفون بالتاء. انظر السبعة ٣٤٤.

أسماءٌ لازَمَتِ النِّداءَ

[٥٩٥- وفُلُ بَعْضُ مَـا يُخَصُّ بِالنِّدا لُؤْمانُ نَوْمانُ كَذا واطَّرَدا

٥٩٦- فِي سَبِّ الأُنْثَى وزْنُ يا خَباثِ والأمْرُ هكَذا مِنَ الثُّلاثِي

٥٩٧- وشاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ولا تَقِسْ وجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ]

(**وَفُلُ بَعضُ ما يُخَصُّ بِالنِّدا**)؛ أي: لا يُستعمَل في غير النِّداء، ويُقال للمؤنَّثة: يا فُلة، واختلف فيهما؛ فمذهب سيبويه[١] أنَّهما كنايتان عن نكرتين، فـ(فُلْ) كناية عن رجل، و(فلة) كناية عن امرأة، ومذهَبُ الكوفيِّينَ[٢] أن أصلهما فلان وفلانة فرخِّما. وردَّهُ النّاظم[٣] بأنَّه لو كان مرخمًا لقيل فيه فُلا، ولما قيل في التَّأنيث: فُلَة. وذهب الشلوبين[٤] وابن عصفورٍ[٥] وصاحب «البسيط»[٦] إلى أنَّ (فل وفلة) كناية عن العَلم نحو: زيد وهند، بمعنى: فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى النّاظم وولده. قال النّاظمُ في «شرح التَّسهيل» وغيره[٧]: إنّ (يا فلُ) بمعنى: يا فلان، و(يا فلة) بمعنى: يا فلانة. قال: وهما الأصل؛ فلا يستعملان مَنْقُوصَيْن في غير نداء إلا في ضرورة. فقد وافق الكوفيِّينَ في أنَّهما كناية عن العَلَم، وأن أصلهما فلان وفلانة، وخالفهم في الترخيم[٨]، ورده بالوجهين السابقين.

و(**لُؤمانُ**) – بالهمز وضم اللام – ومَلْأم ومَلْأمان[٩] بمعنى: عظيم اللؤم، و(**نَومانُ**)[١٠]– بفتح النون – بمعنى :كثير النوم (**كَذا**)؛ أي: ممّا يختص بالنِّداء.

---

[١] انظر الكتاب ٢/٢٤٨.

[٢] انظر الارتشاف ٥/٢٢٢٣، والمرادي ١/٦٧٧.

[٣] وقد سبق الناظم إلى ذلك الرد المبرد. انظر المقتضب ٤/٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٩.

[٤] انظر الارتشاف ٥/٢٢٢٣، والمساعد ٢/٥٤٢.

[٥] انظر شرح الجمل ٢/١٠٦، والمقرب ١٩٩–٢٠٠.

[٦] انظر الارتشاف ٥/٢٢٢٣، والمرادي ١/٦٧٧، والتَّصريح ٢/١٧٩.

[٧] شرح التَّسهيل ٣/٤١٩، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٩.

[٨] وما قاله ابن مالك هو ظاهر كلام الجوهري وابن الأثير. انظر الصحاح (ف ل ل)، والبديع ١/٤١١.

[٩] انظر تهذيب اللغة (ل ؤ م)، والتَّسهيل ١٨٧.

[١٠] انظر الأصول ١/٣٤٩.

تنبيهان:

الأوَّل: الأكثر في بناء مَفْعَلان نحو: مَلْأمان أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح نحو: يا مكرمان، حكاه سيبويه[١] والأخفش[٢]، ويا مَطْيَبان، وزعم ابن السّيد[٣] أنَّه يختص بالذم، وأن مَكْرَمان تصحيف مَكْذَبان. وليس بشيء[٤].

الثّاني: قال في «شرح الكافية»[٥]: إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع، وتبعه ولده[٦]. وهو صحيح في غير مَفْعَلان؛ فإن فيه خلافًا، أجاز بعضهم[٧] القياس عليه، فتقول: يا مَخْبَثان[٨]، وفي الأنثى: يا مَخْبَثانة.

(**واطَّردا فِي سَبِّ الأُنثَى وَزنُ**) يا فَعالِ نحو: (**يا خَباثِ**) يا لَكاعِ يا فَساقِ. وأمّا قوله[٩]:

أُطَوِّف ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلَى بَيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكاعِ

فضرورة[١٠].

(**والأمرُ هَكَذا**)؛ أي: اسم فعل الأمر مُطَّرد (**مِنَ الثُّلاثِي**) عند سيبويه[١١] نحو: نَزالِ وتَراكِ من نزل وترك.

---

[١] انظر الكتاب ٢٦٣/٤.

[٢] انظر الارتشاف ٢٢٢٥/٥، والمرادي ٦٧٨/١، والتَّصريح ١٧٩/٢.

[٣] انظر إصلاح الخلل ٢٣٧.

[٤] سبق إلى الإنكار عليه أبو حيان والمرادي. انظر الارتشاف ٢٢٢٥/٥، والمرادي ٦٧٨/١.

[٥] شرح الكافية الشافية ١٣٣٠/٣.

[٦] انظر ابن الناظم ٥٨٤.

[٧] كأبي حيان. انظر الارتشاف ٢٢٢٤/٥.

[٨] ثمة إشكال في الاستشهاد بهذه اللفظة خاصّة، فالظاهر أنها مسموعة، فقد وردت في العين (ل ك ع) و (خ ب ث)، وتهذيب اللغة (خ ب ث)، والصحاح (خ ب ث)، وقد نص الشاطبي أنها من المسموع. انظر المقاصد الشافية ٣٥٦/٥.

[٩] البيت مختلف في نسبته، فهو للحطيئة في ملحق ديوانه ١٥٦، وجمهرة اللغة (ق ع د)، والمذكر والمؤنث للأنباري ٢٠٩/٢، والعقد الفريد ١٢٢/٧، وابن يعيش ٧٥/٤ و ٢٢٩، والمقاصد النحوية ٤٣٨/١، والتَّصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٤٠٤/٢، ولأبي الغريب النصري في اللسان (ل ك ع)، وهو بلا نسبة في الألفاظ ٥١، والمقتضب ٢٣٨/٤، والبصريات ٦٣٠/١، وشرح التَّسهيل ٤٢٠/٣، وأوضح المسالك ٤٥/٤، وابن عقيل ١٣٩/١، وتعليق الفرائد ١٨٥/٣.

[١٠] أي: استعمال هذا الوزن في غير النداء ضرورة. انظر المقتضب ٢٣٨/٤، والمقتصد ١٠٢٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢، وشرح التَّسهيل ٤٢٠/٣.

[١١] انظر الكتاب ٢٧١/٣، وعلل النحو ٤٧٢.

تنبيهان:

الأوَّل: أهمل النّاظمُ من شروط القياس على هذا النَّوع أربعة شروط[1]:

الأوَّل: أن يكونَ مجردًا، فأمّا غير المجرَّد فلا يُقال منه إلا ما سمع نحو: دَراكِ من أدرك.

الثّاني: أن يكونَ تامًا، فلا يُبنى من ناقص.

الثّالث: أن يكونَ متصرِّفًا.

الرّابع: أن يكونَ كامل التصرف، فلا يبنى من يَدَعُ ويَذر.

الثّاني: ادعى سيبويه[2] سماعَه من غيرِ الثلاثي شذوذًا كقَرْقارٍ من (قَرْقَرَ) في قولِه[3]:

قالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ

وعَرْعارٍ من (عَرْعَرَ) في قولِه[4]:

..... يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِها عَرْعارِ

وقاس عليه الأخفشُ[5]، ورد المُبرِّد[6] على سيبويه سماعَ اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أنَّ (قَرْقارِ) و(عَرْعارِ) حكايةُ صوت، وحكاه عن المازني، وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله[7]. والصَّحيح ما قاله سيبويه[8]؛ لأنَّ لو كان حكايةَ صوتٍ لكان الصوت الثّاني مثل الأوَّل نحو: غاق غاق، فلما قال: عرعار وقرقار، فخالف لفظَ الأوَّل لفظُ الثّاني، عُلم أنَّه محمول على عرعر وقرقر.

---

[1] انظر المرادي ٦٨٠/١.

[2] انظر الكتاب ٢٧٦/٣ و ٢٨٠.

[3] قائله أبو النجم، والرجز له في تهذيب اللغة (ق ر ر)، والتبصرة والتذكرة ٢٥٣/١، واللسان (ق ر ر)، وتذكرة النحاة ٦٥٩، والمقاصد الشافية ٣٥٤/٥، والخزانة ٣٠٧/٦، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٧٦/٣، وتهذيب اللغة (ع ر ع ر)، و الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٠١، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٣/١، وعلل النحو ٤٧٢، وابن يعيش ٥١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/٢. وقبله:

حتى إذا كان على مطار

يمناه واليسرى على الثرثار

[4] قائله النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٣/١، والصحاح (ع ر ر)، وابن يعيش ٥٢/٤، واللسان (ع ر ر)، والخزانة ٣١٢/٦، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ع ر ع ر). وصدره: متكنفي جنبي عكاظ كليهما.

[5] انظر التَّسهيل ٢١٣، وشرح الرضي على الكافية ١٠٩/٣، والارتشاف ٢٢٩٠/٥.

[6] انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٠١، وشرح الرضي على الكافية ١٠٩/٣.

[7] انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٠٢، والارتشاف ٢٢٩١/٥.

[8] انظر الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٠٢، وشرح الرضي على الكافية ١٠٩/٣.

(**وَشاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ**) يا (**فُعَلُ**) نحو: قولهم: يا فُسَقُ يا لُكَعُ يا غُدرُ يا خُبَثُ. (**وَلا تَقِس**) عليه، بل طريقه السماع، واختار ابن عصفورٍ كونه قياسًا[1]، ونُسب[2] لسيبويه.

(**وَجُرَّ فِي الشِّعرِ فُلُ**) قال الرّاجزُ[3]:

فِي لُجَّةٍ أمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ

والصَّوابُ أنَّ أصل هذا (فلان)، وأنه حُذف منه الألف والنون للضَّرورةِ[4] كقولِه[5]:

دَرَسَ المَنا بِمُتالِعٍ فَأبانِ .....

أي: درس المنازل، وليس هو (فل) المختصّ بالنِّداء؛ إذ معناهما مختلف على الصَّحيحِ، كما مرَّ أنَّ المختص بالنِّداء كناية عن اسم الجنس، و(فلان) كناية عن علم، ومادتهما مختلفة؛ فالمختص مادته (ف ل ي)، فلو صغرته قلت: فُلَيٌّ، وهذا مادته (ف ل ن)، فلو صغرته قلت: فُلَيْنٌ، وقد تقدَّم بيان ما ذهب إليه المصنف.

خاتمة[6]:

يُقال في نداء المجهول والمجهولة: يا هَنُ ويا هَنَةُ، وفي التثنية والجمع: يا هَنان ويا هَنَتانِ ويا هَنُونَ ويا هَنات، وقد يلي أواخرهنَّ ما يلي آخرَ المندوب نحو: يا هناهُ ويا هنتاهُ، بضمِّ الهاء وكسرها، وفي التثنية والجمع: يا هَنانَيْه ويا هَنَتانيه، ويا هَنُوناه ويا هَناتُوه[7]. والله أعلم.

---

[1] انظر أوضح المسالك ٤/٤٥.

[2] نسبه له صاحب (البسيط)، وهو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العلْج. انظر المرادي ١/٦٨٠.

[3] قائله أبو النجم، والرجز له في الكتاب ٢/٢٤٨ و ٣/٤٥٢، والأصول ١/٣٤٩، وجمهرة اللغة (ق ت ل)، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/١٩٤، وللرماني ٢٦٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٩، والصحاح (ل ج ج)، وابن يعيش ٥/١١٩، واللسان (ل ج ج)، والتَّصريح ٢/١٨٠، والخزانة ٢/٣٨٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٢٣٨، والمقرَّب ١/١٨٢، وابن الناظم ٥٨٥، واللمحة ٢/٧٩١، وابن عقيل ٣/٢٧٨. وصدره: تدافع الشيب ولم تقتل.

[4] انظر الكتاب ٢/٢٤٨، و المقتضب ٤/٢٣٨.

[5] قائله لبيد، والبيت له في ديوانه ١٣٢، والعين (ت ل ع)، والألفاظ لابن السكيت ٤٥١، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٢١٠، والمحتسب ١/٨٠، والمقاصد الشافية ٥/٤٥٧، والاقتراح ٥٣، وهو بلا نسبة في العين (ن ق ع)، والعسكريات ١٠٥، وشرح التَّسهيل ٣/٤٣١، وأوضح المسالك ٤/٤٣، وإرشاد السالك ٢/٦٨٦. وعجزه: فتقادمت بالحبس والسوبان.

[6] هذه الخاتمة مأخوذة من شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣١.

[7] انظر الكتاب ٢/٢٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٢٢، والأصول ١/٣٤٨-٣٤٩، وشرح التَّسهيل ٣/٤٠٧.

الإستِغاثةُ

[٥٩٨- إذا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنادًى خُفِضا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيا لَلمَرْتَضَى]

(**إذا استُغِيثَ اسمٌ مُنادًى**)؛ أي: نُودي ليُخلِّصَ من شدَّة أو يُعينَ على مشقَّة[١] (**خُفِضا**) غالبًا (**بِاللامِ مَفتُوحًا**)- حال من اللام- (**كَيا لَلمُرتَضَى**)، وقول عمر رضي الله عنه[٢]: ((يا لله))، فخفضه للتنصيص على الاستغاثة، وفتح اللام لوقوعه موقع المضمَر لكونه منادى، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله[٣]. وإنَّما أعرب مع كونه منادى مفردًا معرفة؛ لأنَّ تركيبه مع اللام أعطاه شبهًا بالمضاف.

وقد فهم من النظم فوائد[٤]:

الأولى: أنَّ (استغاث) متعدٍّ بنفسه؛ لقوله: «إذا استغيث اسمٌ»، والنَّحْويون[٥] يقولون: مستغاث به، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، وقد صرَّح في «شرح الكافية»[٦] بالاستعمالين.

الثّانية: أنَّ المستغاث معرب مُطلقًا.

الثّالثة: أنَّه يجوز اقترانه بأل، وإن كان منادى؛ لأنَّ حرف النِّداء لم يباشرها، فُهِمَ ذلك من تمثيله، وهو مجمع عليه.

تنبيهات:

الأوَّل[٧]: يختص المستغاث من حروف النِّداء بـ«يا»[٨]، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعدُ: «إن كررت يا».

---

[١] هذا تعريف ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٣٣٤/٣.

[٢] انظر المقتضب ٢٥٤/٤، واللامات ٨٨، وحروف المعاني والصفات ٤٥.

[٣] انظر الكتاب ٢١٨/٢، والصحاح (ل و م).

[٤] انظر المرادي ٦/٢ فمنه نقل الأشموني هذه الفوائد بتصرف يسير.

[٥] كسيبويه والمبرد وابن السراج وكثير من بعدهم. انظر الكتاب ٢٢٠/٢، والمقتضب ٢٥٤/٤، والأصول ٣٥٤/١.

[٦] وقد أنكر في (شرح التَّسهيل) استخدام (المستغاث به) اعتمادًا على أنَه متعدٍّ بنفسه في القرآن الكريم، والصحيح أنه يتعدى بالباء أيضًا، وقد ثبت ذلك في أبيات. انظر العين (ع ز ه ل)، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٤/٣، وشرح التَّسهيل ٤٠٩/٣، وإرشاد السالك ٦٨٨/٢.

[٧] التنبيه مستفاد من المرادي ٧/٢.

[٨] انظر الكتاب ٢٣١/٢.

الثّاني[1]: ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المُتكلِّم، فأمّا معها فتكسر نحو: يا لِي. وقد أجاز أبو الفتح[2] في قولِه[3]:

فَيا شَوقُ ما أبْقَى وَيالِي مِنَ النَّوَى وَيا دَمْعُ ما أجْرَى، وَيا قَلْبُ ما أصْبَى

أن يكونَ استغاث بنفسه وأن يكونَ استغاث لنفسه. والصَّحيح وفاقًا لابن عصفورٍ[4] أن (يا لي) حيثُ وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف؛ بناء على ما سيأتي من أنَّ العامل في المستغاث فعل النِّداء المضمَر، فيصير التَّقدير: يا أدعو لي، وذلك غير جائز في غير (ظننت) وما حُمل عليها.

الثّالث[5]: اختلف في اللام الداخلة على المستغاث؛ فقيل: هي بقية (آل)، والأصل: يا آل زيد، فـ«زيد»: مخفوضٌ بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيِّينَ[6].

وذهب الجمهور إلى أنَّها لام الجرّ، ثمَّ اختلفوا؛ فقيل: زائدة لا تتعلق بشيء، وهو اختيار ابن خروفٍ[7]، وقيل: ليست بزائدة فتتعلق. وفيما تتعلق به قولان:

أحدهما: بالفعل المحذوف، وهو مذهب سيبويه[8]، واختاره ابن عصفورٍ[9].

والثّاني: تتعلق بحرف النِّداء، وهو مذهب ابن جني[10].

الرّابع[11]: إذا وصفت المستغاث جَرَرْتَ صفته نحو: يا لزَيْدٍ الشُّجاعَ للمظلوم.

---

[1] هذا التنبيه مستفاد أيضًا من المرادي ٢/٦-٧.

[2] انظر الارتشاف ٤/٢٢١٣، والجنى الداني ١٠٣، والمغني ٢٧٤.

[3] قائله المتنبي، والبيت له في ديوانه ١/١٨٥، والحماسة المغربية ٢/١٠٠٥، وهو بلا نسبة في المغني ٢٧٤، والمساعد ٢/٥٢٩.

[4] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٠، والارتشاف ٤/٢٢١٣، والجنى الداني ١٠٣، والمغني ٢٧٤.

[5] هذا التنبيه مستفاد أيضًا من المرادي ٢/٧-٨.

[6] ووافق المراديُّ وابنُ هشام ابنَ مالك، وأنكر أبو حيان هذه النسبة. انظر شرح التَّسهيل ٣/٤١٢، والارتشاف ٤/٢٢١٤، والجنى الداني ١٠٤، والمغني ٢٨٩.

[7] انظر شرح الجمل لابن خروف ٧٤٣، والارتشاف ٤/٢٢١١، والمرادي ٢/٧، والمساعد ٢/٥٢٦.

[8] انظر الكتاب ٢/٢١٥-٢١٨، والمقتضب ٤/٢٥٤، والمرادي ٢/٨.

[9] انظر الجنى الداني ١٠٤.

[10] واختاره ابن الصائغ. انظر سر الصناعة ١/٣٢٩، واللمحة ٢/٦٢١.

[11] هذا التنبيه مستفاد أيضًا من المرادي ٢/٨.

وفي «النهاية»[1]: لا يبعد نصبُ الصِّفة حملًا على الموضع.

[٥٩٩ـ وافْتَحْ مَعَ الـمَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ وفِي سِوَى ذلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيا

٦٠٠ـ ولامُ ما اسْتُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ ومِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ]

(**وافتَح**) اللام (**مَعَ**) المستغاث (**المَعطُوفِ إن كَرَّرتَ يا**) كقولِه[2]:

يا لَقَومِي وَيالأمْثالِ قَومِي لأُناسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيادِ

(**وَفِي سِوَى ذَلِكَ**) التكرار (**بِالكَسرِ ائتِيا**) على الأصل لأمن اللّبس نحو:

..... يا لَلكُهُولِ وَلِلشُّبّانِ لِلعَجَبِ[3]

تنبيهات:

الأوَّل: يجوز مع المعطوف المذكور إثباتُ اللام وحَذْفُها، وقد اجتمعا في قولِه[4]:

يا لَعطَّافِنا وَيا لَرَباحِ وَأَبِي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفّاحِ

الثّاني[5]: علم ممّا ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجبٌ على الأصل، وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأمّا المضمَر فتفتح معه إلا مع الياء نحو: يا لَزَيْدِ لك، وإذا قلت: (يا لك) احتمل الأمرين، وقد قيل في قولِه[6]:

فيا لَكَ من ليلٍ ....

: إنَّ اللام فيه للاستغاثة.

---

[1] هو كتاب لابن الخباز، وانظر النقل عنه في الارتشاف ٢٢١٤/٤.

[2] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣، واللمحة ٦٢٢/٢، والمرادي ٨/٢، وأوضح المسالك ٤٦/٤، وإرشاد السالك ٦٨٩/٢، والمكودي ٦١٣/٢، والمقاصد النحوية ١٧٣٣/٤، والتَّصريح ١٨١/١٢.

[3] البيت مختلف في نسبته، فهو لأبي الأسود الدؤلي، أو لأبي زبيد الطائي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، وتهذيب اللغة (ل و م)، والإيضاح العضدي ٢٣٧، والمقرَّب ١٨٤/١، وابن الناظم ٥٨٨، واللسان (ل و م)، وأوضح المسالك ٤٧/٤، والمكودي ٦١٣/٢، والمقاصد النحوية ١٧٣٤/٤، والتَّصريح ١٨١/٢، والخزانة ١٥٤/٢. وصدره: يبكيك ناء بعيد الدار مغترب.

[4] البيت بلا نسبة في الكتاب ٢١٦/٢-٢١٧، والمقتضب ٢٥٧/٢، واللامات ٨٩، والمفصل ٦١، وابن يعيش ١٣١/١، وشرح التَّسهيل ٤١٠/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٢/١، والخزانة ١٥٥/٢.

[5] هذا التنبيه مستفاد من المرادي ٩/٢.

[6] البيت تقدم تخريجه صـ٥٦٢، وتمامه: .....كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل.

الثّالث[1]: فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف؛ فقيل: بحرف النِّداء[2]، وقيل: بفعل محذوف[3]؛ أي: أدعوك لزيد، وقيل: بحال محذوفة؛ أي: مدعوًّا لزيد[4].

الرّابع[5]: قد يُجَرُّ المستغاث من أجله بـ«من» كقولِه[6]:

يا لِلرِّجالِ ذَوِي الألبابِ مِنْ نَفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينا

(وَلامُ ما استُغِيثَ عاقَبَت ألِف)، فكما تقول: يا لزيد تقول أيضًا: يا زيدًا، ومنه قولُه[7]:

يا يَزِيدا لآمِلٍ نَيلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فاقةٍ وَهَوانِ

ولا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول: يا لزيدًا[8]. وقد يخلو منهما كقولِه[9]:

ألا يا قَومِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ .....

(وَمِثلُهُ) في ذلك **(اسمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِف)** بلا فرق، كقولِهم: يا للماء ويا للدّواهِي، إذا تعجبوا من كثرتهما، ويُقال: يا لَلْعَجَب، ويا عَجَبًا لزيد، ويا عَجَبَ له.

---

[1] هذا التنبيه مستفاد أيضًا من المرادي ٢/٩.

[2] وهو قول ابن جني. انظر المغني ٢٩٠.

[3] وهو قول المبرد، واختاره ابن الصائغ. انظر المقتضب ٤/٢٥٤، واللمحة ٢/٦٢١ -٦٢٢.

[4] نسب أبو حيان هذا القول إلى ابن الباذش. انظر الارتشاف ٤/٢٢١١.

[5] هذا التنبيه مستفاد أيضًا من المرادي ٢/١٠.

[6] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٣/٤١١، والمرادي ٢/١٠، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٩٣، والمقاصد النحوية ٤/١٧٤٥، والحدود للفاكهي ٢١١.

[7] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٧، وابن الناظم ٥٩٠، والجنى الداني ١٧٧، وأوضح المسالك ٤/٤٩، والمغني ٤٨٦، وإرشاد السالك ٢/٦٩٠، والمقاصد الشافية ٥/٣٧٠، والنحوية ٤/١٧٣٨، والتَّصريح ٢/١٨١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩١.

[8] انظر شرح التَّسهيل ٣/٤١٢، والمكودي ٢/٦١٤.

[9] البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٧، وابن الناظم ٥٩٠، والمرادي ٢/٥، وأوضح المسالك ٤/١٥٢، وإرشاد السالك ٢/٦٩٠، وتمهيد القواعد ٧/٣٦٠٢، والمقاصد النحوية ٤/١٧٣٩، والتَّصريح ٢/١٨١. وعجزه: وللغفلات تعرض للأريب.

تنبيه[1]:

جاء عن العرب في نحو: (يا للعجب) فتح اللام باعتبار استغاثته، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محذوفًا[2].

خاتمة في مسائل متفرقة:

الأولى[3]: إذا وُقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف، جاز الوقف بهاء السكت.

الثّانية: قد يحذف المستغاث فيلي «يا» المستغاث من أجله؛ لكونه غير صالح؛ لَأْنَ يكون مستغاثًا كقولِه[4]:

يا لأُناسٍ أبَوا إلّا مُثابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوانِ

أي: يا لقومي لأناس.

الثّالثة[5]: قد يكون المستغاث مستغاثًا من أجله، نحو: يا لَزَيْدٍ لِزيد؛ أي: أدعوك لتُنتصف من نفسك. والله أعلم.

---

[1] هذا التنبيه مستفاد من المرادي ١١/٢.

[2] انظر الكتاب ٢١٧/٢–٢١٨.

[3] المسألة في المرادي ١١/٢.

[4] البيت بلا نسبة في شرح التَّسهيل ٤١١/٣، والارتشاف ٢٢١١/٤، و المرادي ١٠/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٩٣/٧، والمقاصد النحوية ١٧٤٦/٤.

[5] المسألة في شرح التَّسهيل ٤١٢/٣، والمرادي ١٠/٢.

النُّدبةُ

[٦٠١- ما لِلمُنادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وما نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ولا ما أُبْهِما]

[٦٠٢- ويُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وامَنْ حَفَرْ]

(**ما لِلمُنادَى**) من الأحكام (**اجعَل لِمَندُوبٍ**) وهو: المتفجَّع عليه؛ لفقده حقيقة كقولِه[١]:

..... وَقُمْتَ فِيهِ بِأمْرِ اللهِ يا عُمَرا

أو لتنزيله منزلة المفقود، كقول عمر، وقد أخبر بَجْدْبٍ أصاب بعضَ العرب: واعُمَراه واعُمَراه.

أو المُتوجَّع له نحو:

فَواكَبِدا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنِي[٢] .....

أو المتوجَّع منه نحو: وامصيبتاه.

فيُضم في نحو: وا زيدُ، ويُنصب في نحو: وا أميرَ المؤمنين، ووا ضاربًا عمرًا، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمُّه ونُصبَ كقولِه[٣]:

وافَقْعَسًا وَأينَ مِنِّي فَقْعَسُ

ولا يندب إلا العلم ونحوه، كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مُسمّاه[٤].

(**وَما نُكِّرَ لَم يُندَب**)؛ فلا يُقال: وارَجُلاهُ[٥]؛ خلافًا للرياشي[٦] في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد، وندر (واجبلاه)، (**وَلا**) يندب (**ما أُبهِما**)، وذلك اسمُ الإشارة والموصول بما لا يعيِّنه[٧]، فلا يُقال: واهذاه، ولا: وا من ذَهَباه؛ لأنَّ غَرَضَ الندبةِ – وهو الإعلام بعظمة المُصاب – مفقودٌ في هذه الثلاثة.

---

[١] تقدم تخريجه صـ٨٢١، وصدره: حملت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له.

[٢] البيت لمجنون ليلى في ديوانه ٣٥، والأغاني ٣٧/٢، وشرح التَّسهيل ٤١٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٩١، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٢١٥/٥، والمرادي ١٢/٢، والتَّصريح ١٨١/٢، والحدود للفاكهي ٢١٢. وعجزه: ومن عبرات ما لهن فناء.

[٣] الرجز بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٧٤، والمقرَّب ١٨٤/١، وشرح التَّسهيل ٤١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٢/٣، وابن الناظم ٥٩٢، واللمحة ٦٢٤/٢، والمقاصد الشافية ٣٧٩/٥، والنحوية ١٧٤٧/٤، والتَّصريح ١٨٢/٢. وعجزه: أإبلي يأخذها كرؤَس.

[٤] انظر ابن الناظم ٥٩١.

[٥] نصَّ على ذلك سيبويه، ونقله عن الخليل ويونس. انظر الكتاب ٢٢٧/٢.

[٦] انظر الارتشاف ٢٢١٦/٥، والمساعد ٥٣٥/٢.

[٧] نقل سيبويه ذلك عن الخليل. انظر الكتاب ٢٢٧/٢.

(**وَيُندَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشتَهَر**) اشتهارًا يُعيِّنه ويرفع عنه الإبهام[1] (**كَبِئرَ زَمزَمٍ يَلِي وا مَن حَفَر**) في قولِهم: وا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماه[2]، فإنَّه بمنزلة (واعَبْدَ المطلباه).

[٦٠٣ـ ومُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّها إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ

٦٠٤ـ كَذاكَ تَنْوِيْنُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلةٍ أو غَيْرِها نِلتَ الأَمَلْ]

(**وَمُنتَهَى المَندُوبِ**) مُطلقًا (**صِلهُ**) جوازًا لا وجوبًا (**بِالأَلِف**) المسماة ألف الندبة؛ فتقول في المفرد: وا زيدا، ومنه قولُه[3]:

..... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرا

وفي المضاف: وا غلامَ زيدا، واعبدَ الملكا، وفي المشبه به: واثلاثةً وثلاثينا، وفي الصِّلة: وا مَنْ حفر بئر زمزما، وفي المركب: وا معديكربا، وفي المحكي: وا قام زيدا؛ فيمن اسمه «قام زيد». وأجاز يونس[4] وَصْلَ ألف الندبة بآخر الصِّفة نحو: وا زيد الظَّريفا، ويعضده قولُ بعض العرب: واجُمْجُمّتَي الشاميَّتَيْنا[5].

وهذه الألف (**مَتلُوُّها**)، وهو منتهى المندوب، (**إن كانَ**) ألفًا (**مِثلَها حُذِف**) لأجلها، نحو: وا موساه[6]، وأجاز الكوفيُّونَ[7] قلبه ياء قياسًا، فقالوا: وا موسياه.

(**كَذاكَ**) يحذف لأجل ألف الندبة (**تَنوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَل**) المندوب (**مِن صِلةٍ أو غَيرِها**) ممّا مر كما رأيتَ (**نِلتَ الأَمَلَ**)؛ لضرورة أنَّ الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت، والتنوين لا حظَّ له في الحركة؛ هذا مذهب سيبويه والبصريِّين[8].

---

[1] نقل سيبويه التفريق بين الموصول المعيَّن وغيره عن الخليل. انظر الكتاب ٢/٢٢٨.

[2] من كلام العرب، وقد استشهد به الكوفيون على جواز ندب الموصول فيما نقله عنهم الأنباري وابن الخباز. انظر الكتاب ٢/٢٢٨، والمفصل ٦٨، والإنصاف ٣٠٦، وتوجيه اللمع ٣٤٥، وابن عقيل ٣/٢٨٢.

[3] تقدم تخريجه صـ٨٢١، ومرَّ قريبًا.

[4] نقل إجازته سيبويه، ووافقه ابن كيسان والكوفيون، وخالفه المبرد والبصريُّون. انظر الكتاب ٢/٢٢٦، والمقتضب ٤/٢٦٨ و ٢٧٥، والأصول ١/٣٥٨، والبصريات ١/٦٨٠، والإنصاف ٣٠٨.

[5] انظر الكتاب ٢/٢٢٦.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٤٤.

[7] انظر الارتشاف ٥/٢٢١٨.

[8] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٢٩، والمرادي ٢/١٥.

وأجاز الكوفيُّونَ[1] فيه مع الحذف وجهين:

- فتحَه، فتقول: واغُلامَ زَيْدَناه.

- وكسرَه مع قلب الألف ياء، فتقول: واغلامَ زَيْدَنيه[2].

قال المصنف[3]: وما رأوْهُ حسن لو عَضَده سماع، لكن السماع فيه لم يثبت. وقال ابن عصفورٍ[4]: أهل الكوفة يحركون التنوين، فيقولون: واغلامَ زَيْدَناه، وزعموا أنَّه سُمِعَ. انتهى.

وأجاز الفَرّاء[5] وجهًا ثالثًا، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقَلْب الألف ياء، فتقول: واغلامَ زَيْدِيه.

[٦٠٥- والشَّكْلَ حَتْمًا أوْلِهِ مُجانِسا إنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لابِسا]

(**والشَّكلَ حَتمًا أولِهِ**) حرفًا (**مُجانِسًا**)، فأولِ الكسر ياء، والضم واوًا، (**إن يَكُنِ الفَتحُ بِوَهمٍ لابِسا**) دفعًا للبس، فتقول في نُدبة (غلام) مضافًا إلى ضمير المخاطبة: وا غُلامَكِيه، وفي ندبته مضافًا إلى ضمير الغائب: وا غُلامَهُوه؛ إذ لو قلت: واغُلامَكاه، لالتبس بالمذكَّر، ولو قلت: وا غُلامَهاه، لالتبس بالغائبة[6].

قال في «شرح الكافية»[7]: وهذا الإتباع - يعني والحالة هذه - متَّفقٌ على التزامه.

فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه، وبقيت ألف الندبة بحالها، فتقول في رَقاش: وا رَقاشاه، وفي عبد الملك: وا عَبْدَ الملِكاه، وفيمن اسمه (قام الرجل): وا قامَ الرَّجُلاه. هذا مذهب أكثر البصريِّين[8]، وأجاز الكوفيُّون[9] الإتباع نحو: وا رَقاشِيه، وا عَبْدَ الملِكِيه، وا قامَ الرّجُلُوه.

تنبيهٌ:

أجاز الكوفيُّونَ[10] أيضًا الإتباعَ في المثنَّى، نحو: وا زَيْدانيه، واختاره في «التَّسهيل»[11].

---

[1] انظر شرح الجمل ١٣٢/٢، و شرح التَّسهيل ٤١٨/٣، و شرح الكافية الشافية ١٣٤٧/٣.

[2] نقل ابن الخباز المذاهب الثلاثة، ورجح مذهب البصريين. انظر توجيه اللمع ٣٤٦،

[3] انظر شرح التَّسهيل ٤١٨/٣.

[4] انظر شرح الجمل ١٣٢/٢.

[5] انظر شرح الرضي على الكافية ٤١٥/١، والمساعد ٥٤١/٢.

[6] انظر الكتاب ٢٢٤/٢، والمقتضب ٢٧٤/٤.

[7] شرح الكافية الشافية ١٣٤٧/٣.

[8] واختاره ابن جني والعكبري. انظر اللمع ١٢١، واللباب ٣٤٢/١، والمرادي ١٦/٢.

[9] انظر الارتشاف ٢٢١٨/٥.

[10] انظر المرادي ١٦/٢.

[11] انظر شرح التَّسهيل ٤١٧/٣.

[٦٠٦- وواقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ وإنْ تَشَأْ فالـمَدُّ والـها لا تَزِدْ]

(**وَواقِفا زِد**) في آخر المندوب (**هاءَ سَكتٍ**) بعد المد (**إن تُرِد وَإن تَشَأ**) عدم الزيادة (**فالمَدَّ والها لا تَزِد**)، بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة، وقد مر بيانُ الأوجه الثلاثة.

وأفهم قوله: (وواقفًا) أن هذه الهاء لا تثبت وصلًا[١]، وربَّما ثبتت في الضّرورة[٢] مضمومة ومكسورة، وأجاز الفَرّاء[٣] إثباتها في الوصل بالوجهين، ومنه قولُه[٤]:

ألا يا عَمْرُ عَمْراهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيراهُ

[٦٠٧- وقائِلٌ واعَبْدِيا واعَبْدا مَنْ فِي النِّدا اليا ذا سُكُونٍ أبْدَى]

(**وَقائِلٌ**) في ندبة المضاف للياء (**واعَبدِيا وا عَبدا مَن فِي النِّدا اليا ذا سُكُونٍ أبدَى**)، فقال: يا عَبْدي، وأمّا من قال: يا عَبْدِ بالكسر، أو: يا عَبْدَ بالفتح، أو: يا عَبْدُ بالضم، أو: يا عَبْدا بالألف، اقتصر على الثّاني، ومن قال: يا عَبْدِيَ، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأوَّل.

تنبيهٌ:

فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه[٥]، وحذفها مذهب المُبرِّد[٦].

خاتمة:

إذا ندب مضافٌ إلى مضاف إلى الياء لَزِمت الياء؛ لأنَّ المضاف إليها غيرُ مندوبٍ[٧] نحو: وا ولد عبديا. والله أعلم.

---

[١] انظر شرح الكتاب للرماني ١٧٢، واللمع ١٢٠.

[٢] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٤٧/٣.

[٣] انظر المرادي ١٧/٢.

[٤] البيت بلا نسبة في المقرَّب ١٨٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٧/٣، وابن الناظم ٥٩٤، والارتشاف ٢٢١٦/٥، وإرشاد السالك ٦٩٥/٢، وابن عقيل ٢٨٥/٣، والمقاصد الشافية ٤٠٣/٥، والنحوية ١٧٤٨/٤.

[٥] انظر المرادي ١٧/٢، وأوضح المسالك ٥٤/٤، وتمهيد القواعد ٣٦٠٦/٧.

[٦] انظر المقتضب ٢٧٢/٤، والمرادي ١٧/٢، وأوضح المسالك ٥٤/٤، وإرشاد السالك ٦٩٥/٢.

[٧] انظر الكتاب ٢٢٢/٢، وابن الناظم ٥٩٥.

التَّرخِيُم

[٦٠٨- تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُنادَى كَيا سُعا فِيْمَنْ دَعا سُعادا]

(**تَرخِيمًا احذِف آخِرَ المُنادَى**): الترخيم في اللغة: تَرْقيقُ الصوت وتَلْيينه، يُقال: صوت رَخِيم؛ أي: سَهْل لين[١]. ومنه قولُه[٢]:

لَها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَواشِي، لا هُراءٌ وَلا نَزْرُ

أي: رقيق الحواشي.

وأمّا في الاصطلاح فهو: حذفُ بعض الكلمة على وَجه مخصوص[٣].

وهو على نوعين:

- ترخيم التصغير: كقولِهم في أسود: سُوَيْد، وسيأتي في بابه.

- وترخيم النِّداء، وهو مقصود الباب، وهو حذف آخر المنادى[٤]، (**كَيا سُعا فِيمَن دَعا سُعادا**).

وإنَّما توسع في ترخيم المنادى؛ لأنَّه قد تغير بالنِّداء، والترخيم تغيير، والتغيير يأنَسُ بالتغيير، فهو ترقيق.

تنبيهٌ:

أجاز الشّارح[٥] في نصب «ترخيمًا» ثلاثةَ أوجهٍ: أن يكونَ مفعولًا له، أو مصدرًا في موضع الحال، أو ظرفًا على حذف مضاف، وأجاز المرادي[٦] وجهًا رابعًا، وهو: أن يكونَ مفعولًا مُطلقًا، وناصبُه احْذِف؛ لأنَّه يلاقيه في المعنى. وأجاز المكُودي[٧] وجهًا خامسًا، وهو أن يكونَ مفعولًا مُطلقًا لعامل محذوف؛ أي: رَخِّم تَرْخِيمًا.

---

[١] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٨٨/٥، واللسان (ر خ م).

[٢] قائله ذو الرمة، والبيت له في ديوانه ٥٧٧/١، والعين (هـ ر أ)، والأضداد للأنباري ٢٤٢، وأمالي القالي ١٥٤/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٨/٥، والخصائص ٢٩/١ و ٣٠٢/٣، والمحتسب ٣٣٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٩٠/١، وابن يعيش ١٦/١، واللسان (هـ ر أ) و (ن ز ر)، وشرح شواهد الشافية ٤٩١، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (هـ ر أ)، وكتاب الشعر ١٩٨، وأساس البلاغة (هـ ر أ).

[٣] هذا تعريف ابن الصائغ والمرادي. انظر اللمحة ٦٣١/٢، و المرادي ١٨/٢.

[٤] انظر الكتاب ٢٣٩/٢، والأصول ٣٥٩/١.

[٥] انظر ابن الناظم ٥٩٦.

[٦] انظر المرادي ١٨/٢.

[٧] انظر المكودي ٦٢٣/٢.

[٦٠٩- وجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ ما أُنِّثَ بِالها والَّذِي قَدْ رُخِّما

٦١٠- بِحَذْفِها وفِّرْهُ بَعْدُ واحْظُلا تَرْخِيمَ ما مِنْ هَذِهِ الها قَدْ خَلا

٦١١- إلّا الرُّباعِيَّ فَما فَوقُ العَلَمْ دُونَ إضافةٍ وإسْنادٍ مُتَمّ]

(**وَجَوِّزَنهُ**)؛ أي: جوز الترخيم (**مُطلَقًا فِي كُلِّ ما أُنِّثَ بِالها**)؛ أي: سواء كان علمًا أو غير علم، ثلاثيًا أو زائدًا على الثلاثي كقولِه[١]:

أفاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذا التَّدَلُّلِ .....

وكقولِه[٢]:

جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي .....

ونحو: يا شا ارجُني[٣]؛ أي: أقيمي بالمكان، يُقال: رَجَنَ بالمكان يَرْجُنُ رُجُونًا؛ أي: أقام به.

تنبيهات:

الأوَّل: قيَّد في «التَّسهيل»[٤] ما أطلقه هنا بالمنادى المبني؛ لإخراج النَّكرة غير المقصودة والمضاف؛ فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: يا جاريةُ خُذي بيدي؛ لغير معينة، ولا في نحو: يا طلحةَ الخيرِ. وأمّا قولُه[٥]:

يا عَلقَمَ الخَيرِ قَدْ طالَتْ إقامَتُنا .....

---

[١] قائله امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ١٢، وجمهرة أشعار العرب ١٢٢، وشرح القصائد السبع ٤٢، وأمالي ابن الشجري ٣٠٨/٢، والجنى الداني ٣٥، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٥، والخزانة ٢٢٢/١١، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٧٧/٥، والمغني ١٧، المكودي ٦٢٤/٢. وعجزه: وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي.

[٢] قائله العجاج، والرجز له في ديوانه ٣٣٢/١، والعين (ع ذ ر)، والكتاب ٢٣١/٢ و ٢٤١، والأمثال لابن سلام ٦٠، والمعاني الكبير ١٢١٦/٣، والمقتضب ٢٦٠/٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١، وابن يعيش ١٦/٢ و ٢٠، واللسان (ع ذ ر)، والتَّصريح ٢٨٥/٢، والخزانة ١٢٥/٢، وهو بلا نسبة في العسكريات ٨٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٦. وعجزه: سيري وإشفاقي على بعيري.

[٣] انظر الكتاب ٢٤١/٢، وشرحه للرماني ٢٥٠، والصحاح (ر ج ن). وقد ذكرت هذه العبارة في بعض المصادر بالدال، والمعنى واحد. انظر الصحاح (د ج ن)، وتوجيه اللمع ٣٣٧، وابن الناظم ٥٩٨.

[٤] التَّسهيل ١٨٩.

[٥] قائله أوس بن حجر، والبيت له في تمهيد القواعد ٣٦٥٣/٧، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٢٨/٥، والمرادي ١٩/٢، والمقاصد الشافية ٤٢٦/٥، والنحوية ١٧٥٥/٤. وعجزه: هل حان منّا إلى ذي العمر تسريح.

فنادرٌ.

الثّاني[1]: شرط المُبرِّد[2] في ترخيم المؤنَّث بالهاء العلمية، فمنع ترخيم النَّكرة المقصودة، والصَّحيح جوازه كما تقدَّم.

الثّالث: منع ابن عصفورٍ[3] ترخيم (صلعمة بن قلعمة)؛ لأنَّه كناية عن المجهول الذي لا يُعرف، وإطلاق النُّحاة بخلافه، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع؛ لأنَّه علم جنس.

الرّابع[4]: إذا وُقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، فتقول في المرخم: يا طَلْحَهْ؛ فقيل: هي هاء السكت، وهو ظاهر كلام سيبويه[5]، وقيل: هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة، وإليه ذهب المصنف. قال في «التَّسهيل»[6]: «ولا يستغنى غالبًا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها». وأشار بالتعويض إلى قوله[7]:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا .....

فجعل ألف الإطلاق عوضًا عن الهاء. ونص سيبويه[8] وابن عصفورٍ[9] على أنَّ ذلك لا يجوز إلّا في الضَّرورة.

وأشار بقولِه: (غالبًا) إلى أنَّ بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض، حكى سيبويه[10]: يا حَرْمَل بالوقف بغير هاء.

---

[1] سبق المرادي إلى هذا التنبيه. انظر المرادي ٢/٢٠.

[2] انظر المقتضب ٤/٢٦٤، وتمهيد القواعد ٧/٣٦٢٢.

[3] انظر الارتشاف ٥/٢٢٢٩، والمرادي ٢/٢٠.

[4] سبق المرادي إلى هذا التنبيه أيضًا. انظر المرادي ٢/٢١.

[5] انظر الكتاب ٢/٢٠٧.

[6] التَّسهيل ١٨٩.

[7] قائله القطامي، والبيت له في ديوانه ٣١، والكتاب ٢/٢٤٣، والمقتضب ٤/٩٤، والأصول ١/٨٣، وتهذيب اللغة (و د ع)، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٤، واللمع ٣٧، وسفر السعادة ٢/٦٤٧، واللسان (ض ب ع)، والخزانة ٢/٣٦٧، وهو بلا نسبة في الإيضاح العضدي ٩٩، وابن يعيش ٧/٩١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٦. وعجزه: ولا يك موقف منك الوداعا.

[8] انظر الكتاب ٢/٢٤٢.

[99] انظر شرح الجمل ٢/١٢٣-١٢٤.

[10] انظر الكتاب ٢/٢٤٤.

قال أبو حيان[1]: أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول: إن كان الترخيم على لغة مَنْ لا ينتظر لم تلحق، هذا كلامه وهو واضحٌ.

الخامس: اختلف النُّحاة في قولِه[2]:

كَلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيمةَ ناصِبِ .....

بفتحِ (أُميمة) من غيرِ تنوين؛ فقال قوم[3]: ليس بمرخم، ثمَّ اختلفوا؛ فقيل: هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى، ولم ينون؛ لأنَّه غير منصرف، وقيل[4]: بني على الفتح؛ لأنَّ منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح؛ لأنَّها حركة تُشاكل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظير (لا رَجُلَ في الدار)، وأنشد هذا القائل[5]:

يا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمالِ هُبِّي

بالفتح.

وذهب أكثرهم[6] إلى أنَّه مرخم فصار في التَّقدير: يا أَمَيْمُ، ثمَّ أقحم التاء غير معتد بها، وفتحها؛ لأنَّها واقعة موقع ما يستحق الفتح، وهو ما قبل هاء التَّأنيث المحذوفة المنوية، وهو ظاهر كلام سيبويه[7]، وقيل: فتحت اتباعًا لحركة ما قبلها، وهو اختيار المصنف[8].

(**والَّذِي قَد رُخِّما بِحذفِها**)؛ أي: بحذف الهاء (**وَفِّرهُ بَعدُ**)؛ أي: لا تحذف منه شيئًا بعد حذف الهاء، ولو كان لينًا ساكنًا زائدًا مكملًا أربعة فصاعدًا، فتقول في عَقَنْباةَ[1]: يا عَقَنْبا بالألف[2]. وأجاز سيبويه[3] أن يرخم ثانيًا على لغة من لا يُراعي المحذوف، ومنه قولُه[4]:

---

[1] انظر المرادي ٢/٢٢.

[2] قائله النابغة الذبياني، والبيت له في ديوانه ٤٠، والعين (ق ط ع)، والكتاب ٢/٢٠٧ و ٣/٣٨٢، ومجاز القرآن ٢/١٨٤، واللامات ١٠٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٥، والأزهية ٢٣٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦، واللسان (ك و ك ب)، والخزانة ٢/٣٢١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢، وجمهرة اللغة (ن ص ب) و (ك ل و)، وابن يعيش ٢/١٠٧. وعجزه: وليل أقاسيه بطيء الكواكب.

[3] منهم الرضي. انظر شرح الكافية ١/٤٠٤.

[4] هذا هو القول الذي اختاره أبو حيان. انظر الارتشاف ٥/٢٢٤٠.

[5] الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٧، والارتشاف ٥/٢٢٤١، والمرادي ٢/٢١، وتمهيد القواعد ٧/٣٦٥٧، والمقاصد النحوية ٤/١٧٦٩.

[6] كسيبويه والزجاجي والفارسي والرماني. انظر الكتاب ٢/٢٠٧، واللامات ١٠٢، والبغداديات ٥٠١-٥٠٨، وشرح الكتاب للرماني ٢٥٨.

[7] انظر الكتاب ٢/٢٠٧، وشرح التَّسهيل ٣/٤٢٨.

[8] انظر شرح التَّسهيل ٣/٤٢٨.

أحارُ بنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلايةً .....

يريد: أحارثة. وقوله[٥]:

يا أرْطُ إنَّكَ فاعِلٌ ما قُلتَهُ .....

أراد: يا أرْطاة.

(**واحظُلا**)؛ أي: امنع (**تَرخِيمَ ما مِن هَذِهِ الها قَد خَلا. إلّا الرُّباعِيَّ فَما فَوقُ**)؛ أي: فأكثر (**العَلَم دُونَ إضافةٍ وَ**) دون (**إسنادٍ مُتَم**)، فهذه أربعة شروط[٦]:

الأوَّل: أن يكونَ رباعيًا فصاعدًا، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكّنَ وسَطُه نحو: زيد، أو تحرك نحو: حكم، هذا مذهب الجمهور[٧]، وأجاز الفَرّاء[٨] والأخفشُ[٩] ترخيم المحرك الوسط، وأمّا الساكن الوسط فقال ابن عصفورٍ[١٠]: لا يجوز ترخيمه قولًا واحدًا[١١]. وقال في «الكافية»[١٢]:

ولم يرخِّم نحوَ بَكْر أحدُ .....

---

[١] هي العقاب ذات المخالب، ويقال: عَقَنْباةٌ وعَبَنْقاةٌ وبَعَنْقاةٌ. انظر أدب الكاتب ٤٩٣، وتهذيب اللغة (ع ق ن ب).

[٢] وهذا مذهب عامة النحويين. انظر ابن الناظم ٥٩٨، والمرادي ٢٢/٢.

[٣] انظر الكتاب ٢٥٠/٢-٢٥١.

[٤] البيت مختلف في نسبته، فهو لأنس بن أبي أُناس—أو إياس أو أنيس-ابن زنيم في الشعر والشعراء ٧٣٨/٢، والعقد الفريد ٥٥/٨، واللسان (س ر ق)، والمقاصد النحوية ١٧٧١/٤، ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٧٧، والعقد الفريد ٣٧٤/٢، ومعجم البلدان ٢١٤/٣، و لأنس بن أبي أنيس، أو لابن أبي إياس الديلي، أو لأبي الأسود في أمالي المرتضى ٣٨٤/١، وهو بلا نسبة في سفر السعادة ٥٩٥/٢، والارتشاف ٢٢٤٢/٥، والمرادي ٢٣/٢. وعجزه: فكن جرذًا فيها تخون وتسرق.

[٥] قائله زميل بني الحارث الفزاري، والبيت له في الأغاني ٣٧/١٣، والمقاصد النحوية ١٧٧٢/٤، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٤٢/٥، والمرادي ٢٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٦٦٠/٧. وعجزه: والمرء يستحيي إذا لم يصدق.

[٦] أخذ الأشموني الكلام على هذه الشروط من المرادي بتصرف يسير. انظر المرادي ٢٣/٢ -٢٥.

[٧] وهو مذهب البصريين، وهو المنقول عن الكسائي، أما الكوفيون فنقل عنهم إجازته. انظر الإنصاف ٣٠٠.

[٨] انظر توجيه اللمع ٣٣٦، و المرادي ٢٤/٢، والتصريح ١٨٥/٢.

[٩] انظر أمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢، والارتشاف ٢٢٣٢/٥.

[١٠] انظر شرح الجمل ١١٤/٢.

[١١] ونقل ابن الشجري والأنباري أيضًا اتفاق الجميع على عدم ترخيمه. انظر أمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢، والإنصاف ٣٠٣.

[١٢] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٥٥/٣.

والصَّحيح ثبوت الخلاف فيه، حكي عن الأخفش[١] وبعض الكوفيِّينَ[٢] إجازة ترخيمه، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري[٣] وصاحب «النهاية»[٤] وابن الخشاب[٥] وابن هشام[٦].

الثّاني: أن يكونَ علمًا[٧]، وأجاز بعضهم ترخيم النَّكرة المقصودة نحو: يا غَضَنْفَ في غَضَنْفَرٍ[٨]؛ قياسًا على قولهم: أطْرِقْ كَرا، وَيا صاحِ.

الثّالث: ألّا يكونَ ذا إضافة خلافًا للكوفيِّين[٩] في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقولِه[١٠]:

خُذُوا حِذْرَكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا .....

وهو عند البصريِّين نادر[١١]. وأندرُ منه حذفُ المضاف إليه بأسرِه كقولِه[١٢]:

يا عَبْدَ هَل تَذْكُرُنِي ساعةً .....

يريد: يا عَبْدَ هندٍ، يخاطب عبد هند اللَّخْمِيَّ، وذلك علم له، وتقدَّم أنَّ ترخيم المضاف نادر أيضًا، كما في نحو[١٣]:

---

[١] انظر الارتشاف ٢٢٣٢/٥، والهمع ٨١/٣.

[٢] انظر التبيين ٤٥٦، والتصريح ١٨٥/٢.

[٣] انظر التبيين ٤٥٦.

[٤] انظر الارتشاف ٢٢٣٢/٥.

[٥] أثبت ابن الخشاب وجود الخلاف، ولم يفصل. انظر المرتجل ١٩٩.

[٦] انظر المساعد ٥٥٢/٢، والهمع ٨١/٣.

[٧] انظر الأصول ٣٥٩/١، والمرتجل ١٩٩، والغرة المخفية ٥٣٥/٢، وسفر السعادة ٤٣٦/١.

[٨] انظر الارتشاف ٢٢٣٠/٥.والغضنفر من أسماء الأسد.

[٩] انظر الإنصاف ٢٩٥، والتبيين ٤٥٣، وائتلاف النصرة ٤٧.

[١٠] قائله زهير بن أبي سلمى، والبيت له في ديوانه ٢١٤، والكتاب ٢٧١/٢، والأصول ٤٥٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢/١، وأسرار العربية ٢١٩، وابن يعيش ٢٠/٢، والمقاصد النحوية ١٧٦٥/٤، والخزانة ٣٢٩/٢، وهو بلا نسبة في الحجة لأبي علي ٣٠٣/٢، والتبيين ٤٥٤، واللباب ٣٤٦/١، وتوجيه اللمع ٣٣٨، واللسان (ع ك ر م)، والمرادي ٢٤/٢. وعجزه: أواصرنا والرحم بالغيب تذكر.

[١١] ظاهر كلام سيبويه أنه مختص بالضرورة. انظر الكتاب ٢٦٩/٢، والإنصاف ٢٩٥، واللباب ٣٤٦/١.

[١٢] قائله عدي بن زيد، والبيت له في ديوانه ٦٩٧، وتمهيد القواعد ٣٦٥٣/٧، والمقاصد النحوية ١٧٧٣/٤، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٢٨/٥، والمرادي ٢٤/٢، والتَّصريح ١٨٤/٢. وعجزه: في موكب أو رائدًا للقنيص.

[١٣] قائله أوس بن حجر، وقد تقدم تخريجه ص٨٦١. وتتمته: ... قد طالت إقامتنا هل حان منّا إلى ذي العمر تسريح.

يا علقمَ الخيرِ ....

الرّابع: ألّا يكونَ ذا إسناد؛ فلا يجوز ترخيمُ بَرَقَ نَحْرُهُ، وتأبَّطَ شرًا، وسيأتي الكلام عليه.

تنبيه[1]:

أهمل المصنفُ من شروط الترخيم مُطلقًا[2] ثلاثةً:

الأوَّل: ألّا يكونَ مختصًا بالنِّداء، فلا يرخم نحو: فل وفلة.

الثّاني: ألّا يكونَ مندوبًا.

الثّالث: ألّا يكونَ مستغاثًا، وأمّا قوله[3]:

كُلَّما نادَى مُنادٍ مِنْهُمُ يا لَتَيمِ اللهِ قُلنا يا لِمالِ

فضرورةٌ[4] أو شاذٌّ.

وأجاز ابن خروفٍ[5] ترخيمَ المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقولِه[6]:

..... أعامِ لَكَ ابنُ صَعْصَعةَ ابْنِ سَعْدٍ

والصَّحيح ما مرَّ.

[٦١٢- ومَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلا إنْ زِيْدَ لَيْنًا ساكِنًا مُكَمِّلا

٦١٣- أرْبَعةً فَصاعِدًا والخُلفُ فِي واوٍ وياءٍ بِهِما فَتْحٌ قُفِي]

(**وَمَعَ**) حذف الحرف (**الآخِرِ**) في الترخيم (**احذِفِ**) الحرف (**الَّذِي تَلا**)؛ أي: الذي تلاه الآخر، وهو ما قبل الآخر، ولكن بشروط أربعة:

---

[1] التنبيه مستفاد من المرادي ٢/٢٥.

[2] أي: سواء كان بتاء التأنيث أو لا، كما أفاد الصبان ٣/٢٦١.

[3] قائله مرة بن الرواغ، والبيت له في المقاصد النحوية ٤/١٧٧٥، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ١٦٤، والارتشاف ٥/٢٢٢٧، والمرادي ٢/٢٥، والتَّصريح ٢/١٨٤.

[4] انظر التَّصريح ٢/١٨٤.

[5] انظر المرادي ٢/٢٥.

[6] قائله الأحوص بن شريح الكلابي، والبيت له في الأمثال للمفضل ٧٤، والكتاب ٢/٢٣٨، وشرح الكتاب للرماني ٢٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١٧٧٤، وهو بلا نسبة في البصريات ١/٣٢٥، والارتشاف ٥/٢٢٢٧، والمرادي ٢/٢٥، والمساعد ٢/٥٤٦. وصدره: تماني ليقتلني لقيط. ويروى: ابن بدرٍ.

الأوَّل: وإليه أشار بقولِه: (**إن زِيدَ**)؛ أي: إن كان ما قبل الآخر زائدًا، فإن كان أصليًا لم يحذف، نحو: مُخْتار ومُنْقاد علمين؛ لأنَّ الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، فتقول: يا مُخْتا ويا مُنْقا[1].

الثّاني: أن يكونَ (**لَينًا**)؛ أي: حرف لين، وهو الألف والواو والياء؛ فإن كان صحيحًا لم يحذف سواء كان متحركًا نحو: سَفَرْجَل، أو ساكنًا، نحو: قمطر؛ فتقول: يا سَفَرْجَ، ويا قِمَطُ؛ خلافًا للفراء[2] في قمطر؛ فإنَّه يجيز (يا قِمَ) بحذف حرفين.

والثّالث: أن يكونَ (**ساكِنًا**)؛ فإن كان متحركًا لم يحذف، نحو: هبَيّخ وقَنَوَّرٍ، فتقول: يا هَبيَّ ويا قَنَوَّ[3].

والرّابع: أن يكونَ (**مُكَمِّلًا أربَعةً فَصاعِدًا**)؛ فإن كان ثالثًا لم يحذف، خلافًا للفراء[4] كما في نحو: ثمود وعماد وسعيد؛ فتقول: يا ثُمو ويا عِما ويا سَعِي.

فالمستكمل الشروط نحو: أسماء ومَرْوان ومَنْصُور وشِمْلال وقِنْدِيل علمًا، فتقول فيها: يا أسْمُ، ويا مَرْوَ، ويا مَنصُ، ويا شِمْلُ، ويا قِنْدُ، ومنه قولُه[5]:

يا أسْمُ صَبْرًا عَلَى ما كانَ مِنْ حَدَثٍ .....

وقوله[6]:

يا مَرْو إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسةٌ .....

---

[1] انظر أمالي ابن الشجري ٣١١/٢.

[2] وهذا القول منسوب إلى الكوفيين. انظر الإنصاف ٣٠٤، والمرادي ٢٦/٢.

[3] انظر الكتاب ٢٦٠/٢.

[4] والفراء يجيز بقاء الألف وحذفها في هذه الحال. انظر شرح التَّسهيل ٤٣٣/٣، وابن الناظم ٥٩٩-٦٠٠، والمقاصد الشافية ٤٣١/٥.

[5] البيت مختلف في نسبته، فهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٤٦، والكتاب ٢٥٨/٢، وشرحه للرماني ٢٩٠، وتوجيه اللمع ٣٣٣، ولأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه ١٥١، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٥/١، وللبيد أو لأبي زبيد في المقاصد الشافية ٤٣٢/٥، والنحوية ١٧٦٣/٤، والتَّصريح ١٨٦/٢، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣١٤/٢. وعجزه: إن الحوادث ملقي ومنتظر.

[6] قائله الفرزدق، والبيت له في ديوانه ٣٤٨/١، والكتاب ٢٥٧/٢، وطبقات فحول الشعراء ٣٧٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٠٥/١، واللمع ١١٥، والمقاصد الشافية ٤٣١/٥، والتَّصريح ١٨٧/٢، والخزانة ٣٤٧/٦، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٢٢/٢، واللمحة ٦٣٨/٢، وأوضح المسالك ٦٢/٤، وإرشاد السالك ٧٠٠/٢. وعجزه: ترجو الحباء وربها لم ييأس.

(**والخُلفُ فِي واوٍ وَياءٍ**) استكملا الشروط المتقدِّمة، لكن (**بِهِما فَتحٌ قُفِي**) نحو: فِرْعَوْن وغُرْنَيْق علمًا، فذهب الجرْميُّ[1] والفَرّاء[2] إلى أنَّه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة، فيُقال: يا فِرْعَ ويا غُرْنَ. قال في «شرح الكافية»[3]: «وغيرهما لا يجيزُ ذلك، بل يقول: يا غُرْنِيَ ويا فِرْعَوْ».

تنبيهٌ:

يُقال في ترخيم مُصْطَفَوْنَ ومُصْطَفَيْنَ علمين: يا مُصْطفَ، قولًا واحدًا، كما نبَّه عليه في «شرح الكافية»[4]؛ لأنَّ الحركة المجانسة فيهما مقدَّرة؛ لأنَّ أصله مُصْطَفَيُونَ ومُصْطفَيِينَ، وإليه أشار في «التَّسهيل»[5] بقولِه: «مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدَّرة».

[٦١٤- والعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وقَلّ تَرْخِيْمُ جُمْلةٍ وذا عَمْرٌو نَقَلْ]

(**والعَجُزَ احذِف مِن مُرَكَّبٍ**) تركيب مزج نحو: بَعْلَبَكَ وسِيبَوَيْهِ، فتقول: يا بعل، ويا سيب[6]. وكذا تفعل في المركب العددي؛ فتقول في خمسة عشر علمًا: يا خَمْسَةَ[7]، ومنع الفَرّاء[8] ترخيم المركب من العدد إذا سُمِّي به. ومنع أكثر الكوفيِّينَ[9] ترخيم ما آخره (وَيْهِ)، وذهب الفَرّاء[10] إلى أنَّه لا يحذف منه إلا الهاء، فتقول: يا سِيبَوَيْ. وقال ابن كَيسانَ[11]: لا يجوز حذفُ الجزء الثّاني من المركب، بل إن حذفت الحرفَ أو الحرفين فقلت: (يا بَعْلَبَ) و(يا حَضْرَمَ) لم أرَ به بأسًا. والمنقول أنَّ العرب لم ترخِّم المركَّب، وإنَّما أجازه النَّحْويون قياسًا[12].

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣، والمرادي ٢٧/٢.

[2] انظر ابن الناظم ٥٩٩، وابن عقيل ٢٩١/٣.

[3] شرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٥٣/٣.

[5] التَّسهيل ١٨٨.

[6] انظر أمالي ابن الشجري ٣٠٥/٢، والبديع ٤٢٢/١.

[7] نص على ذلك سيبويه. انظر الكتاب ٢٦٨/٢، والأصول ٣٦٣/١.

[8] انظر المرادي ٢٨/٢، والمساعد ٥٤٨/٢، والتصريح ١٨٧/٢.

[9] انظر الارتشاف ٢٢٣١/٥.

[10] انظر المساعد ٥٤٨/٢، والتصريح ١٨٧/٢.

[11] انظر الارتشاف ٢٢٣١/٥، و المرادي ٢٨/٢.

[12] ذكر ذلك المرادي. انظر المرادي ٢٨/٢.

تنبيهٌ:

إذا رخَّمت (اثْنا عشر واثنتا عشرة) علمين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول: يا اثْنَ ويا اثنَتَ، كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا. نص على ذلك سيبويه[1]، وعلّته أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعربا.

(**وَقَلَّ تَرخِيمُ**) علم مركب تركيب إسناد، وهو المنقول من (**جُملةٍ**)، نحو: تأبَّط شرًا وبَرَق نحره. (**وَذا عَمرٌو**)- وهو سيبويه- (**نَقَل**)؛ أي: نقل ذلك عن العرب. قال المصنف[2]: أكثر النَّحْويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادًا كتأبَّط شرًا، وهو جائز؛ لأنَّ سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب[3]، فقال: تقول في النسب إلى تأبَّط شرًا: تأبّطِيٌّ؛ لأنَّ من العرب من يقول: يا تأبَّط، ومنع ترخيمه في باب الترخيم[4]، فعُلِمَ بذلك أنَّ منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل. وقال الشّارح[5]: فعلم أنَّ جواز ترخيمه على لغة قليلة[6].

تنبيهٌ:

(عمرو) اسمُ سيبويه، وسيبويه لقبه، وكنيته أبو بِشْرٍ[7].

[٦١٥- وإنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ما حُذِفْ فالباقِيَ اسْتَعْمِلْ بِما فِيْهِ أُلِفْ]

(**وَإن نَوَيتَ بَعدَ حَذفٍ ما حُذِف**): (ما): مفعول (نويت)؛ أي: إذا نويت ثبوتَ المحذوف بعد

---

[1] انظر الكتاب ٢٦٩/٢، وشرحه للرماني ٣٢٣.

[2] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣.

[3] الكتاب ٣٧٧/٣.

[4] الكتاب ٢٦٩/٢.

[5] انظر ابن الناظم ٦٠٠.

[6] ظاهر صنيع الأشموني أنه يوافق ابن مالك وابنه في هذا، وقد أنكر أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك، فقال: «وهو غير صحيح؛ لأن سيبويه لم ينصَّ على ترخيمه، بل قال: من العرب من يفرد فيقول: "تأبط أقبل" فيجعل الأول مفردًا، وليس مناقضًا لما قرَّره من أن المحكي لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم. ولذلك قال: "من يفرد"، ولم يقل: من يرخم، ولا نعلم خلافًا عن أحد من النحويين أن المحكي لا يرخم». وقد نقل المرادي كلامه بعد نقل ما قاله ابن مالك، وقد اعتمد ابن مالك على ما جاء في باب النسب، واعتمد أبو حيان على ما جاء في باب الترخيم، والظاهر أن كلام أبي حيان أصح، وأن سيبويه لم يرد ما فهم ابن مالك من كلامه، ودليل ذلك قوله في باب الحكاية: «واعلم أنك لا تثَّني هذه الأسماء، ولا تحقرها، ولا ترخمها، ولا تضيفها، ولا تجمعها. والإضافة إليها كالإضافة إلى تأبَّط شرًا؛ لأنَّها حكايات». انظر الكتاب ٣٣١/٣، والمرادي ٢٩/٢.

[7] انظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٨.

حذفه للترخيم (**فالباقِيَ**) من المرخم (**استَعمِل بِما فِيهِ أُلِف**) قبل الحذف، وتُسمَّى هذه لغة من يَنْوي[1]، ولغة من يَنْتَظِرُ[2]، فتقول: يا حارِ بالكسر، ويا جَعْفَ بالفتح، ويا مَنْصُ بالضم، ويا قِمَطْ بالسُّكونِ في ترخيم: حارثٍ وجَعْفَرٍ ومَنْصُور وقِمَطْرٍ.

تنبيهان:

الأوَّل: منع الكوفيُّونَ[3] ترخيم نحو: قمطر ممّا قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير، وقد تقدَّم مذهب الفَرّاء فيه.

الثّاني: يستثنى من قوله: (بما فيه ألف) مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب:

الأولى: ما كان مُدغمًا في المحذوف، وهو بعد ألف، فإنَّه إن كان له حركة في الأصل حرّكته بها نحو: مُضارٌّ ومُحاجٌّ، فتقول فيهما: يا مُضارِ ويا مُحاجِ، بالكسر إن كانا اسمي فاعل، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول، ونحو: تَحاجُّ تقول فيه: يا تحاجُ بالضم؛ لأنَّ أصله تحاجُجٌ. وإن كان أصليّ السُّكون حركته بالفتح نحو: (إسْحارٌّ) اسمَ بَقْلَةٍ[4]، فإن وزنه (إفعالّ) بمثلين أوَّلهما ساكن لا حظَّ له في الحركة، فإذا سُمِّي به ورُخِّم على هذه اللغة قيل: (يا إسْحارَ) بالفتح، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه، وهو الحاء. وظاهر كلام النّاظمِ في «التَّسهيل»[5] و«الكافية»[6] تعين الفتح فيه على هذه اللغة. واختلف النقلُ عن سيبويه[7]؛ فقال السيرافي: يحتِّمُ الفتح، وقال الشلوبين: يختاره ويجيز الكسر. ونقل ابن عصفورٍ[8] عن الفَرّاء أنَّه يكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو مذهب الزَّجّاج، ونقل بعضهم[9] عنه أيضًا أنَّه يحذف كلَّ ساكن يبقى بعد الآخر حتَّى ينتهي إلى متحرِّك، فعلى هذا يُقال: يا إسْحَ.

---

[1] انظر شرح التَّسهيل ٣/٤٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٨، والمرادي ٢/٣١.

[2] انظر اللمع ١١٤، والارتشاف ٢/٨٢٤ و٥/٢٢٣١، وتخليص الشواهد ٤٨.

[3] المرادي ٢/٣٠.

[4] وهي حارة المذاق، ويجوز فتح الهمزة، لكن الكسر أثبت. انظر اللسان والتاج (س ح ر).

[5] انظر شرح التَّسهيل ٣/٤٢٤.

[6] انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٨.

[7] الكتاب ٢/٢٦٣-٢٦٤.

[8] شرح الجمل ٢/١١٨.

[9] هو إبراهيم بن محمد المعروف بابن أصبغ، صاحب رؤوس المسائل، كما ذكر المرادي ٢/٣٠، والسيوطي في الهمع ٢/٨٩ (ت هنداوي).

الثّانية: ما حذف لأجل واو الجمع، كما إذا سُمّيَ بنحو: قاضُونَ ومُصطَفَوْنَ من جموع معتل اللام؛ فإنَّه يُقال في ترخيمه: (يا قاضي) و(يا مُصْطَفَى)، بردِّ الياء في الأوَّل والألف في الثّاني؛ لزوال سبب الحذف. هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في «الكافية» و«شرحها»[1]، لكنَّه اختار في «التَّسهيل»[2] عدم الرد.

[٦١٦- واجْعَلهُ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَما لَوْ كانَ بِالآخِرِ وضْعًا تُمِّما]

(**واجعَلهُ**)؛ أي: اجعل الباقي في المرخم (**إن لَم تَنوِ مَحذُوفًا كَما لَو كانَ بِالآخِرِ وَضعًا تُمِّما**)؛ أي: كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة، فيعطى آخره من البناء على الضَّمِّ وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرًا في الوضع، فتقول يا حارُ، ويا جَعفُ، ويا مَنصُ، ويا قِمَطُ، بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامَّة لم يحذف منها شيء.

تنبيهان:

الأوَّل: لو كان ما قبل المحذوف معتلًا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة[3]، فتقول في ناجية: يا ناجي بالإسكان، وهو علامة تقدير الضم، ولو كان مضمومًا قدرت ضمًا غير ضمه الأوَّل نحو: تَحاجُ ومَنْصُ.

الثّاني: يجوز في نحو: يا حارُ بنَ زيدٍ على هذه اللغة ضمُّ الراء وفتحُها، كما جاز ذلك في نحو: يا بَكْرُ بنَ زيدٍ.

[٦١٧- فَقُلْ عَلَى الأوَّلِ فِي ثَمُودَ يا ثَمُو و يا ثَمِي عَلَى الثّانِي بِيا]

(**فَقُل عَلَى**) الوجه (**الأوَّل**)، وهو مذهب من ينتظر (**فِي**) ترخيم (**ثَمُودَ: يا ثَمُو**) بإبقاء الواو؛ لأنَّها محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير[4]، (**وَ**) قل: (**يا ثَمِي عَلَى**) الوجه (**الثّاني بِيا**)؛ أي: بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة[5]، كما تقول في جمع جَرْوٍ ودَلْوٍ: الأجْرِي والأدْلِي، وإلا لزمَ عدم النظير؛ إذ ليس في العربية اسمٌ معربٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة، فخرج بالاسم الفعلُ نحو: يدعُو، وبالمعرب المبني نحو: هو وذو الطائية، وبذكر الضم نحو: دَلْو وغَزْو، وباللزوم نحو: هذا أبوك.

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٦٦/٣.

[2] انظر شرح التَّسهيل ٤٢٤/٣.

[3] انظر الارتشاف ٢٢٣٩/٥.

[4] نقل ابن السراج عن الفراء أنه يمنعه لعدم النظير، وهو يحذف الحرفين الأخيرين. انظر الأصول ٣٦٥/١، والبديع ٤١٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٩/١.

[5] انظر الإيضاح العضدي ٢٣٩، والبديع ٤١٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦٤/٣، وابن عقيل ٢٩٣/٣.

وقل في ترخيم نحو: صَمَيان وكروان على الأوَّل: يا صميَ، ويا كَرَوَ[1]، بفتح الياء والواو لما سبق، وعلى الثّاني: يا صَما، ويا كَرا[2]، بقلبهما ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذي سيأتي بيانُه، كما فعل بـ«رمى» و «دعا».

وقل في ترخيم سِقاية وعِلاوَة على الأوَّل: يا سِقايَ ويا عِلاوَ، بفتح الياء والواو، وعلى الثّاني: يا سِقاءُ ويا عِلاء، بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشِاء وكِساء[3].

وقل في ترخيم (لاتَ) مُسَمًّى به على الأوَّل: يالا، وعلى الثّاني: يالاء، بتضعيف الألف[4]؛ لأنَّه لا يُعلم له ثالث يرد إليه[5].

وقل في ترخيم «ذات» على الأوَّل: يا ذا، وعلى الثّاني: يا ذوا؛ بردِّ المحذوف[6].

وقل في ترخيم «سُفيرج»: تصغير سفرجل على الأوَّل: يا سُفَيْرِ، وعلى الثّاني: يا سُفَيْرُ، عند الأكثرين[7]، وقال الأخفش[8]: يا سُفَيْرِلُ، برد اللام المحذوفة لأجل التصغير.

وفروع هذا الباب كثيرة جدًّا، وفيما ذكرناه كفاية.

[٦١٨- والتزِم الأوَّلَ فِي كَـمُسْلِمَهْ وجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَـمَسْلَمَهْ]

(**والتزِم الأوَّلَ فِي**) موضعين:

الأوَّل: ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنَّث (**كَمُسلِمَه**) وحارثة وحفصة، فتقول فيه: يا مسلمَ ويا حارثَ ويا حفصَ بالفتح؛ لئلا يلتبس بنداء مذكَّر لا ترخيم فيه[9].

والثّاني: ما يلزم بتقدير تمامه عدمُ النظير؛ كطَيْلِسان في لغة من كسر اللام مسمى به؛ فتقول فيه:

---

[1] انظر اللمع ١١٨، والبديع ٤٢٢/١.

[2] انظر المقتضب ١٨٨/١–١٨٩، وسفر السعادة ٤٣٧/١.

[3] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٦٤/٣، والمرادي ٣٢/٢.

[4] أي: وقلب الثانية همزة.

[5] انظر المرادي ٣٢/٢، وتمهيد القواعد ٣٦٣٣/٧.

[6] انظر شرح التَّسهيل ٤٢٧/٣، وللمرادي ٨٥٣.

[7] ومنعه ابن الدهان. انظر الارتشاف ٢٢٣٩/٥.

[8] انظر الأصول ٣٧٣/١، وشرح التَّسهيل للمرادي ٨٥٣.

[9] انظر ابن الوردي ٢٧٢.

يا طَيْلِسَ بالفتح على نية المحذوف، ولا يجوز الضم[1]؛ لأنَّه ليس في الكلام «فَيْعِلٌ» صحيح العين إلا ما ندر من نحو: صَيْقِل اسم امرأة، و«عذابٍ بَأْيَسٍ»[الأعراف: ١٦٥] في قراءة بعضهم[2]، ولا «فَيْعِل» معتلها، بل التزم في الصَّحيح الفتح كضَيْغَم، وفي المعتل الكسر كَسَيِّد وصَيِّب وهَيِّن.

وكحُبْلَيات وحبلوي وحمراوي؛ فتقول فيها: يا حُبْلَيَ ويا حُبْلَوَ ويا حمْراوَ بفتح الياء والواو، على نية المحذوف، ولا يجوز القلب على نية الاستقلال؛ لما يلزم عليه من عدم النظير، وهو كونُ ألف (فُعلَى) وهمزة (فَعْلاء) مبدلتين، وهما لا يكونان إلا للتأنيث[3].

تنبيهٌ:

ذكر النّاظم هذا السبب الثّاني في «الكافية»[4] و«التَّسهيل»[5]، ولم يذكره هنا؛ لعلَّه لأجل أنَّه مختلف فيه؛ فاعتبره الأخفش[6] والمازني[7] والمُبرِّد[8]، وذهب السِّيرافيُّ[9] وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدَّم والتمام.

(**وَجَوِّزِ الوَجهَينِ فِي**) ما هو(**كَمَسلَمَه**) بفتح الأوَّل اسم رجل؛ لعدم المحذورين المذكورين، فتقول: يا مَسْلَمَ بفتح الميم وضمها.

تنبيهٌ:

الأكثرُ فيما جاز فيه الوجهان الوجهُ الأوَّل، وهو أن يُنْوَى المحذوف، كما نصَّ عليه في «التَّسهيل»[10]، وعبارته: «تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه».

---

[1] وقد ذكر ابن السراج أن الأخفش كان يقول بجواز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، ولكنه تراجع عن ذلك لما ذكِّر بعدم النظير، أما السيرافي فكان يجيزه. انظر الأصول ٣٧٣/١، وأمالي ابن الشجري ٣٢٩/٢.

[2] هي قراءة ابن عباس والأعمش وعيسى بن عمر وأبي بكر. انظر إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٣٢، والبحر المحيط ٢٠٥/٥.

[3] انظر المقتضب ٥/٤، والأصول ٣٧٣/١، واللمع ١١٩، وأمالي ابن الشجري ٣١٤/٢.

[4] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٦٥/٣.

[5] التَّسهيل ١٨٨.

[6] انظر الأصول ٣٧٣/١.

[7] انظر المرادي ٣٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٦٤١/٧.

[8] انظر المقتضب ٥/٤.

[9] انظر أمالي ابن الشجري ٣٢٩/٢، والمقاصد الشافية ٤٥٣/٥.

[10] التَّسهيل ١٨٩.

٦١٩- (ولاضْطِرارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدا ما لِلنِّدا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدا)

أي: يجوز الترخيم في غير النِّداء بشروط ثلاثة:

الأوَّل: الاضطرار إليه، فلا يجوز ذلك في السعة[١].

الثّاني: أن يصلح الاسم للنداء نحو: أحمد؛ فلا يجوز في نحو: الغلام، ومن ثمّ خُطِّئ مَن جعل[٢] مِن ترخيم الضَّرورة قولَه[٣]:

أوالفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

كما ذكره ابن جني في «المحتسب»[٤]، والأصل الحمام، فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه، ثمَّ كسر الميم الأولى لأجل القافية.

الثّالث: أن يكونَ إمّا زائدًا على الثلاثة أو بتاء التَّأنيث، ولا تشترط العلمية ولا التَّأنيث بالتاء عينًا، كما أفهمه كلامه ونصَّ عليه في «التَّسهيل»[٥]، ومنه قولُه[٦]:

لَيسَ حَيٌّ عَلَى المُنَونِ بِخالِ .....

أي: بخالد[٧].

تنبيهٌ:

اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين، وهو على لغة التمام إجماع[٨]

---

[١] انظر المسائل العسكريات ٨٧.

[٢] انظر المسائل العسكريات ٨٨، واللباب ٤٠١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٣.

[٣] قائله العجاج، والرجز له في ديوانه ٤٥٣/١، والعين (أ ل ف)، والكتاب ٢٦/١ و ١١٠، والألفاظ لابن السكيت ٣٢٥، وتهذيب اللغة (أ ل ف)، والمحتسب ٧٨/١، والمفصل ٢٨٧، وابن يعيش ٧٥/٦، والمقاصد النحوية ١٤٣٣/٣، والتَّصريح ١٨٩/٢، وهو بلا نسبة في سر الصناعة ٧٢١/٢، ومقاييس اللغة (أ ل ف)، وشرح التَّسهيل ٤٣١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وابن الوردي ٢٧٣، وابن عقيل ١١٦/٣. وقبله: والقاطنات البيت غير الريم.

[٤] المحتسب ٧٨/١.

[٥] التَّسهيل ١٨٨.

[٦] قائله عدي بن زيد، والبيت له في ديوانه ٥٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٠، وهو بلا نسبة في الصاحبي ١٧٤، والارتشاف ٢٢٤٥/٥ و٢٤١٧، و المرادي ٣٥/٢، والتَّصريح ١٩٠/٢، ونُسب لعبيد بن الأبرص، وليس في ديوانه، وعجزه: لا عديمٌ ولا مثمِّر مال.

[٧] ولم يجزه أبو حيان. انظر الارتشاف ٢٤١٧/٥.

[٨] كما نقل ابن الناظم ٦٠٢، والمرادي ٣٥/٢.

كقولِه[1]:

لَنِعْمِ الفَتَى تَعْشُو إلَى ضَوءِ نارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيلةَ الجُوعِ والخَصَرْ

أراد: ابن مالك، فحذف الكاف، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم له لم يحذف منه شيء، ولهذا نوَّنه.

وأمّا على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه[2] ومنعه المُبرِّد[3]. ويدلُّ للجواز قوله[4]:

ألا أضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما وَأضْحَتْ مِنْكَ شاسِعةً أُماما

هكذا رواه سيبويه[5]، ورواه المُبرِّد[6]:

..... وَما عَهْدِي كَعَهْدِكِ يا أُماما

قال في «شرح الكافية»[7]: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى، واستشهد سيبويه أيضًا بقولِه[8]:

---

[1] قائله امرؤ القيس، والبيت له في ديوانه ١٤٢، والكتاب ٢٥٤/٢، وشرحه للرماني ٢٨٠، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١/١، وشرح التَّسهيل ٤٢٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٠/٣، وابن الناظم ٦٠٢، واللمحة ٦٤٧/٢، وتذكرة النحاة ٤٢٠، والمقاصد النحوية ١٧٥٦/٤، والتَّصريح ١٩٠/٢، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٢٤١٧/٥، وابن عقيل ٢٩٥/٣.

[2] انظر الكتاب ٢٥٤/٢ و ٢٦٩، والمقاصد الشافية ٤٦٠/٥.

[3] هذا منقول عنه، ولم أقف عليه صريحًا عنده، ولكن في كلامه ما يدل عليه. انظر المقتضب ٢٥١/٤-٢٥٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣.

[4] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ٢٢١، والكتاب ٢٧٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٨، والمقاصد النحوية ١٧٥٧/٤، والتَّصريح ١٩٠/٢، والخزانة ٣٦٣/٢-٣٦٤، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٨/١، وأسرار العربية ٢٢٠، والبديع ٤٢١/١، وشرح عمدة الحافظ ٣١٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣، وأوضح المسالك ٧٠/٤. ويروى بلفظ:

أأصبح حبل وصلكم رماما وما عهد كعهدك يا أماما

[5] انظر الكتاب ٢٧٠/٢.

[6] ذكر ذلك عنه السيرافي وابنه وابن الشجري. انظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٨/١-٢٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١، وأمالي ابن الشجري ١٩٣/١.

[7] شرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣.

[8] البيت لأوس أو للمغيرة ابن حبناء في الكتاب ٢٧٢/٢، وشرحه للرماني ٣٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٧/١، والتبصرة والتذكرة ٣٧٣/١، وأمالي ابن الشجري ١٩١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٩، والتَّصريح ١٩٠/٢، وهو بلا نسبة في

إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أو أمْتَدِحْهُ فَإنَّ النّاسَ قَدْ عَلِموا

خاتمة:

قال في «التَّسهيل»[1]: ولا يُرَخّم في غيرها – يعني: في غير الضَّرورة – منادىً عارٍ من الشروط إلا ما شذَّ من (يا صاحِ) و(أطرق كرا) على الأشهر؛ إذ الأصل: صاحب وكَرَوان، فرخما مع عدم العلمية شذوذًا[2]. وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرّد[3]؛ فإنَّه زعم أنَّه ليس مرخمًا، وأن ذكَرَ الكروان يُقال له: كَرا. والله أعلم.

الأصول ٤٥٨/٢، والحجة ٣٠٣/٢، وأسرار العربية ٢٢١، والبديع ٦٩٠/٢، والمقرَّب ١٨٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/٢، وشرح التَّسهيل ٤٣٠/٣، و شرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣، وابن الناظم ٦٠٣، والمرادي ٣٥/٢.

[1] التَّسهيل ١٩٠.

[2] نصَّ سيبويه على قلته، وقد علَّله سيبويه والمبرد بكثرة الاستعمال. انظر الكتاب ٢٣١/٢ و ٢٥٦، والمقتضب ٢٦١/٤، والأصول ٣٦٥/١.

[3] ذكر ابن مالك أنَّه قال: (على الأشهر)؛ لأن المبرد زعم أن ذكر الكروان يقال له: كرا. فكأن ابن مالك فهم من ذلك أن المبرد لا يرى ترخيمه، ولكن المبرد نصَّ على ترخيمه، ومذهبه في (المقتضب) موافق مذهب سيبويه، وقد نقل ابن ولاد كلام المبرد ولم ينقل عنه منع الترخيم. انظر المقتضب ٢٤٣/٤ و ٢٦١، والانتصار ١٥١، وشرح التَّسهيل ٤٣٢/٣، والخزانة ٣٧٤/٢.

الإِختِصاصُ

[٦٢٠- الاخْتِصاصُ كَنِداءٍ دُونَ يا كَـأيُّها الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيا

٦٢١- وقَدْ يُرَى ذا دُونَ أيٍّ تِلوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ]

(**الإِختِصاصُ**): قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر (**كَنِداءٍ**)؛ أي: جاء على صورة النِّداء لفظًا توسعًا، كما جاء الخبر على صورة الأمر، والأمر على صورة الخبر، والخبر على صورة الاستفهام، والاستفهام على صورة الخبر، لكنَّه يفارق النِّداء في ثمانية أحكام[١]:

الأوَّل: أنَّه يكون (**دُونَ يا**) وأخواتها لفظًا ونية.

الثّاني: أنَّه لا يقع في أوَّل الكلام، بل في أثنائه، وقد أشار إليه بقولِه: (**كَأيُّها الفَتَى بِإثرِ ارجُونيا**).

الثّالث: أنَّه يشترط أن يكونَ المقدم عليه اسمًا بمعناه.

الرّابع والخامس: أنَّه يقلُّ كونه علمًا، وأنه ينصب مع كونه مفردًا.

السادس: أنَّه يكون بأل قياسًا، كما ستأتي أمثلة ذلك.

السابع: أن (أيًّا) توصف في النِّداء باسم الإشارة، وهنا لا تُوصَف به.

الثامن: أنَّ المازنيَ[٢] أجاز نصب تابع (أيٍّ) في النِّداء، ولم يحكوا هنا خلافًا في وجوب رفعه، وفي «الارتشاف»[٣]: لا خلافَ في تابعها أنَّه مرفوع.

واعلم أنَّ المخصوص – وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه[٤] – على أربعة أنواع:

الأوّل: أن يكونَ أيها وأيتها، فلهما حكمهما في النِّداء، وهو الضمّ، ويلزمهما الوصف باسم محلى بأل لازم الرَّفع نحو: أنا أفعل كذا أيُّها الرَّجُلُ[٥]، واللهم اغفر لنا أيتُها العِصابَةُ[٦].

---

[١] ذكر ابن الناظم ثلاثة منها، والمرادي خمسة. انظر ابن الناظم ٦٠٦، والمرادي ٣٨/٢، والبهجة المرضية ١١٠/٢.

[٢] انظر المرادي ٣٨/٢.

[٣] انظر الارتشاف ٢٢٤٧/٥.

[٤] انظر التَّسهيل ١٩١، والارتشاف ٢٢٤٧/٥، والمرادي ٣٦/٢.

[٥] انظر الأصول ٣٦٧/١.

[٦] انظر الكتاب ٢٣٦/٢، والمقتضب ٢٩٨/٣.

والثّاني: أن يكونَ معرفًا بأل، وإليه الإشارة بقولِه: **(وَقَد يُرَى ذا دُونَ أيٍّ تِلوَ «أل» كَمِثلِ: نَحنُ العُربَ أسخَى مَن بَذَل)** بالذال المعجمة؛ أي: أعطى.

والثّالث: أن يكونَ معرفًا بالإضافة كقولِه صلَّى الله عليه وسلَّم[1]: ((نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ))، وقوله[2]:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحابُ الجَمَلْ

قال سيبويه[3]: وأكثر الأسماء دخولًا في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافًا، وأهل البيت، وآل فلان.

والرّابع: أن يكونَ علمًا، وهو قليل[4]، ومنه قولُه[5]:

بِنا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة، ولا اسم إشارة.

تنبيهٌ:

لا يقع المختص مبنيًا على الضَّمِّ إلا بلفظ أيها وأيتها، وأمّا غيرهما فمنصوب، وناصبه فعل واجبٌ الحذف، تقديره أخص[6].

---

[1] حديث صحيح، رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة بلفظ: إنا معشر... وانظر الحجة ١٨٩/٥، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٤/٣، والمرادي ٣٦/٢، وشرح الشذور ٢٨٢، وابن عقيل ٢٩٨/٣.

[2] قائله الأعرج المعنَّى من بني ضبّة، والرجز له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٩١/١، وللفارسي ١٨٦/٢، وللتبريزي ١٠٤/١، ولرجل من بني ضبّة في العقد الفريد ٧٥/٥، وهو بلا نسبة في شرح النقائض ٦٣٢/٢ و ٩٠٩/٣، وجمهرة اللغة (ب ج ل)، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٣/٥، واللسان (ن د س) و (ب ج ل) و (ج م ل)، وشرح الشذور ٢٨٥، والمقاصد الشافية ٤٧٣/٥، والخزانة ٥٢٢/٩. وعجزه: ننعى ابن عفان بأطراف الأسل.

[3] انظر الكتاب ٢٣٦/٢.

[4] ولم يذكره ابن الناظم وابن الوردي، وقال المرادي بعد أن عدَّ الأنواع الثلاثة: وقد يكون علمًا. انظر ابن الناظم ٦٠٥، وابن الوردي ٢٧٣، والمرادي ٣٧/٢.

[5] قائله رؤبة، والرجز له في ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢٣٤/٢، وشرحه للرماني ٢٢٦، والمقاصد الشافية ٤٧٢/٥، والنحوية ١٧٧٧/٤، والخزانة ٤١٣/٢، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٤٠٣/٢، والبديع ١٤٤/١، وابن يعيش ١٨/٢، وشرح التَّسهيل ٤٣٤/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٢/١.

[6] انظر الكتاب ٢٣٣/٢. وروى أبو علي عن أبي عمرو أن العرب لا تنصب على الاختصاص إلا هذه الأشياء الأربعة. انظر البصريات ٣٢٥/١.

واختُلف في موضع أيها وأيتها؛ فمذهب الجمهور[1] أنَّهما في موضع نصب بأخص أيضًا، وذهب الأخفش[2] إلى أنَّه منادى، ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه[3]: ((كُلُّ النّاسِ أفقهُ منكَ يا عمرُ))، وذهب السِّيرافيُّ[4] إلى أنَّ (أيًّا) في الاختصاص مُعْرَبة، وزعم أنَّها تحتمل وجهين:

- أن تكونَ خبرًا لمبتدأ محذوف، والتَّقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل؛ أي: المخصوص به.
- وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف، والتَّقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

خاتمة[5]:

الأكثر في المختص أن يلي ضميرَ مُتكلِّم كما رأيت، وقد يلي ضمير مخاطب كقولِهم: بكَ اللهَ نرجُو الفَضْلَ، وسُبْحانَكَ اللهَ العَظِيمَ، ولا يكون بعد ضمير غائب.

[1] انظر المرادي ٢/٣٧.

[2] انظر الارتشاف ٥/٢٢٤٧، والمساعد ٢/٥٦٥، والتصريح ٢/١٩٠.

[3] انظر العقد الفريد ٨/٨١، والارتشاف ٥/٢٢٤٧، وكشف الخفاء ٢/١٣٨.

[4] انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤١٢، والغرة المخفية ٢/٥٤٩، والارتشاف ٥/٢٢٤٧، والمساعد ٢/٥٦٥.

[5] هذه الخاتمة مستفادة من المرادي ٢/٣٧.

التَّحذِيرُ والإغراءُ

[٦٢٢- إيّاكَ والشَّرَّ ونَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِما استِتارُهُ وجَبْ

٦٢٣- ودُونَ عَطْفٍ ذا لِـإيّا انْسُبْ وما سِواهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلزَما

٦٢٤- إلّا مَعَ العَطْفِ أوِ التَّكْرارِ كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذا السّارِي

٦٢٥- وشَذَّ إيّايَ وإيّاهُ أشَذّ وعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قاسَ انْتَبَذْ]

التَّحذير[١]: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه[٢].

والإغراء[٣]: تنبيهه على أمر محمود ليفعله[٤].

وإنَّما ذكر ذلك بعد باب النِّداء؛ لأنَّ الاسم في التَّحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف، ولا يجوز إظهاره كالمنادى[٥] على تفصيلٍ يأتي.

واعلم أنَّ التَّحذير على نوعين: الأوَّل: أن يكونَ بإيّاك ونحوه، والثّاني: بدونه.

فالأوَّل يجب ستر عامله مُطلقًا[٦] كما أشار إليه بقولِه: (**إيّاكَ والشَّرَّ وَنَحوَهُ**)؛ أي: نحو: إيّاك، كإيّاكِ، وإيّاكما، وإيّاكم، وإيّاكن (**نَصَب مُحَذِّرٌ بِما**)؛ أي: بعامل (**استِتارُهُ وَجَب**)؛ لأنَّه لما كثر التَّحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، والأصل: احذر تلاقي نفسك والشر، ثمَّ حذف الفعل وفاعله، ثمَّ المضاف الأوَّل وأُنيبَ عنه الثّاني فانتصب، ثمَّ الثّاني وأُنيبَ عنه الثّالث فانتصب وانفصل.

(**وَدُونَ عَطفٍ ذا**) الحكم؛ أي: النَّصب بعامل مستتر وجوبًا، (**لِإيّا انسُب**)؛ سواء وجد تكرار[٧]

---

[١] استعمال هذه الكلمة كمصطلح نحوي بهذا المعنى وارد عن سيبويه والفراء. انظر الكتاب ٢٥٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٨/٣.

[٢] انظر أوضح المسالك ٧٠/٤، وإرشاد السالك ٧١٠/٢، وابن عقيل ٣٠٠/٣.

[٣] استُعمل الإغراء مصطلحًا نحويًّا بهذا المعنى في العين (د و ن)، ومجاز القرآن ١٦٥/١، وأدب الكاتب ٢٤٩، ومعاني القرآن للزجاج ٢٥٤/١. وقد استعمل ابن عصفور الإغراء، وقصد به وضع الحروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال. انظر المقرب ١٣٥/١.

[٤] انظر اللمحة ٥٢٧/٢، وأوضح المسالك ٧٥/٤، وشرح الشذور ٢٨٨.

[٥] انظر المرادي ٣٩/٢، وابن الجزري ٢٧٧.

[٦] قال الزجاجي: بإجماع من النحويين. انظر اللامات ٧٠.

[٧] انظر الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣.

كقولِه[1]:

فَإِيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فَإِنَّهُ إلَى الشَّرِّ دَعّاءٌ وَلِلشَّرِّ جالِبُ

أم لم يوجد، نحو: إيّاك من الأسد، والأصل: باعد نفسَكَ من الأسد، ثمَّ حذف (باعد) وفاعله والمضاف، وقيل: التَّقدير: أحذرُك من الأسد؛ فنحو: إيّاك الأسدَ ممتنع على التَّقدير الأوَّل، وهو قول الجمهور[2]، وجائز على الثّاني، وهو رأي الشّارح[3]، وظاهر كلام «التَّسهيل»[4]، ويعضده البيت.

ولا خلافَ في جواز (إيّاك أن تفعل)؛ لصلاحيته لتقدير (مِن)، قال في «التَّسهيل»[5]: «ولا يحذف – يعني العاطف – بعد (إيّا) إلّا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن، وتقديرها مع أن تَفْعَلَ كافٍ».

تنبيهان:

الأوَّل: ما قدمته من التَّقدير في (إيّاك والشرّ) هو ما اختاره في «شرح التَّسهيل»[6]، وقال: إنَّه أقل تكلفًا، وقيل: الأصل: اتّقِ نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضَّمير، وهذا مذهب كثير من النَّحْويين منهم السِّيرافيّ[7] واختاره ابن عصفورٍ[8]، وذهب ابن طاهر[9] وابن خروفٍ[10] إلى أنَّ الثّاني منصوب بفعل آخر مضمر، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل.

---

[1] تقدم تخريجه صـ٧٦٧.

[2] ونصَّ عليه سيبويه والمبرد وأبو علي. انظر الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والتعليقة ١٨١/١، وشرح التَّسهيل ١٦٠/٢، والتذييل والتكميل ٥٢/٧.

[3] انظر ابن الناظم ٦٠٧.

[4] انظر التَّسهيل ١٩٢.

[5] التَّسهيل ١٩٢.

[6] شرح التَّسهيل ١٦١/٢.

[7] انظر الارتشاف ١٤٧٨/٣، والمرادي ٤٠/٢.

[8] انظر المرادي ٤٠/٢.

[9] انظر شرح التَّسهيل ١٦١/٢، والارتشاف ١٤٧٨/٣.

[10] انظر شرح التَّسهيل ١٦١/٢، والمرادي ٤٠/٢.

الثّاني[1]: حكم الضَّمير في هذا الباب مؤكدًا أو معطوفًا عليه حكمه في غيرِه، نحو: إيّاك نفسك أن تفعل، وإيّاك أنت نفسك أن تفعل[2]، وإيّاك وزيدًا أن تفعل، وإيّاك أنت وزيدًا أن تفعل.

(**وَما سِواهُ**)؛ أي: ما سوى ما بإيّا – وهو النَّوع الثّاني من نوعي التَّحذير – (**سَترُ فِعلِهِ لَن يَلزَما**[3] **إلّا مَعَ العَطفِ**)؛ سواء ذكر المحذر نحو: مازِ رَأْسَكَ والسيف[4]؛ أي: يا مازنُ[5] قِ رأسك واحذر السيفَ، أم لم يذكر نحو: ﴿ **نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا** ﴾ [الشمس: ١٣]؛ (**أو التَّكرارِ**) كذلك (**كالضَّيغَمَ الضَّيغَمَ**)؛ أي: الأسد الأسد (**يا ذا السّارِي**)، ونحو: رأسك رأسك، جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل[6]. فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سترُ العامل وإظهاره[7]، تقول: نَفْسَكَ الشَّرَّ؛ أي: جنِّب نفسك الشر، وإن شئت أظهرت، وتقول: الأسد؛ أي: احذر الأسد، وإن شئت أظهرت، ومنه قولُه[8]:

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنارَ بِهِ .....

تنبيهات:

الأوَّل: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرَّر، وقال الجُزُولي[9]: يقبح ولا يمتنع.

الثّاني: شمل قوله: (إلا مع العطف أو التكرار) الصُّور الأربع المتقدِّمة، وكلامه في «الكافية»[10] يشعر بأنَّ الأخيرة منها، وهي: رأسكَ رأسَكَ؛ يجوز فيها إظهار العامل، فإنَّه قال[11]:

وَنَحْوُ رَأْسَكَ كَإِيّاكَ جُعِلْ إِذِ الَّذِي يُحْذَرُ مَعْطُوفًا وُصِلْ

---

[1] التنبيه مستفاد من انظر الارتشاف ١٤٨٠/٣.

[2] انظر الكتاب ٢٧٧/١، والأصول ٢٥٠/٢.

[3] انظر الكتاب ٢٥٣/١.

[4] هذا من أمثلة الكتاب، وهو من كلام قعنب بن عتاب. انظر الكتاب ٢٧٥/١، وشرح النقائض ٢٣٥/١.

[5] قيل: لم يكن اسمه مازنًا، وإنما كان من بني مازن. انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٧٢/٢، والمستقصى ٣٣٩/٢.

[6] هذا مفهوم من كلام سيبويه. انظر الكتاب ٢٧٥/١ .

[7] انظر الكتاب ٢٧٥/١، وأوضح المسالك ٧٨/٤.

[8] قائله جرير، والبيت له في ديوانه ٢١١/١، والكتاب ٢٥٤/١، وشرح النقائض ٦٥٦/٢، وطبقات فحول الشعراء ٤٢٦/٢، والصحاح (ب ر ز)، واللسان (ب ر ز)، والتَّصريح ١٩٥/٢، وهو بلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ١٣٩، ومقاييس اللغة (ق د ر)، والرد على النحاة ٦٨، وابن يعيش ٣٠/٢، وأوضح المسالك ٧٨/٤. وعجزه: وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر.

[9] ذكر الجزولي أن هذا مذهب قوم، ومذهب آخرين المنع. انظر المقدمة الجزولية ٢٧٢.

[10] انظر شرح الكافية الشافية ١٣٧٦/٣-١٣٧٨.

[11] شرح الكافية الشافية ١٣٧٦/٣.

وقد صرَّح ولده بما تقدَّم[1].

الثّالث: العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو[2]، وكون ما بعدها مفعولًا معه جائز، فإذا قلت: إيّاك وزيدًا أن تفعل كذا، صحَّ أن تكونَ الواو واو مع[3].

(**وَشَذَّ**) التَّحذير بغير ضمير المخاطب[4] نحو: (**إيّايَ**) في قول عمر رضي الله عنه[5]: ((لِتُذَكِّ لَكُمُ الأسَلُ والرِّماحُ والسِّهام، وإيّاي وأن يحذف أحدُكُمُ الأرنَبَ))، والأصل: إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب، ثمَّ حذف من الأوَّل المحذور ومن الثّاني المحذر.

ومثل إيّاي إيّانا، (**وَإيّاهُ**) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (**أشَذّ**) من إيّاي كما في قول بعضهم[6]: "إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشّوابّ"، والتَّقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب. وفيه شذوذان[7]: مجيء التَّحذير فيه للغائب[8]، وإضافة (إيا) إلى ظاهر[9]، وهو الشّوابُّ. ولا يقاس على ذلك، كما أشار إلى ذلك بقولِه: (**وَعَن سَبِيلِ القَصدِ مَن قاسَ انتَبَذ**)، أي: من قاس على إيّاي وإيّاه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصَّواب. اهـ.

تنبيهٌ:

ظاهر كلام «التَّسهيل» أنَّه يجوز القياس على إيّاي وإيانا؛ فإنَّه قال[10]: «ينصب محذر إيّاي وإيانا معطوفًا عليه المحذور»، فلم يصرّح بشذوذه، وهو خلاف ما هنا.

٦٢٦- (وكَمُحَذَّرٍ بِلا إيّا اجْعَلا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ ما قَدْ فُصِّلا)

---

[1] وهو وجوب الإضمار. انظر ابن الناظم ٦٠٨.

[2] نبَّه على هذا المرادي ٤٢/٢.

[3] ونص ابن كيسان على أن الواو هنا عاطفة، وأن المراد التحذير من زيد. انظر اللسان (إ ي ا).

[4] انظر المفصل ٧٣، و المقدمة الجزولية ٢٧٠، وابن الناظم ٦٠٨، وأوضح المسالك ٧٧/٤.

[5] انظر ابن الناظم ٦٠٨، وابن الوردي ٢٧٤، وأوضح المسالك ٧٧/٤.

[6] روى هذا الخليل عن أعرابي. انظر الكتاب ٢٧٩/١، ومعاني القرآن للزجاج ٤٨/١، والأصول ٢٥١/٢، وشرح المقدمة المحسبة ١٥٢/١.

[7] نصَّ على ذلك الرضي وابن الناظم. انظر شرح الرضي على الكافية ٤٨١/١، وابن الناظم ٦٠٨.

[8] انظر التَّسهيل ١٩٢.

[9] انظر المفصل ١٦٧.

[10] التَّسهيل ١٩٢.

من الأحكام، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطفِ، كقولِه: المروءةَ والنجدةَ؛ بتقدير «الزم».

أو التكرارِ كقولِه[1]:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ كَساعٍ إلَى الهَيجا بغَيرِ سِلاحِ

وَإنَّ ابْنَ عَمِّ المرءِ فاعْلَمْ جَناحُهُ وَهَل يَنْهَضُ البازِي بِغَيرِ جَناحِ؟

أي: الزم أخاك.

ويجوز إظهار العامل في نحو: الصّلاةَ جامِعةً؛ إذ (الصلاةَ) نُصِبَ على الإغراء بتقدير: احضُرُوا، وجامعةً: حال، فلو صرَّحت بـ(احضروا) جاز[2].

تنبيه[3]:

قد يرفع المكرَّر في الإغراء والتَّحذير كقولِه[4]:

إنَّ قَومًا مِنْهُمْ عُمَيرٌ وَأشْبا هُ عُمَيرٍ وَمِنْهُمُ السَّفّاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالوَفاءِ إذا قا لَ أخُو النَّجْدةِ السِّلاحُ السِّلاحُ

وقال الفرّاءُ[5] في قولِه تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]: «نصب الناقة على التَّحذير، وكلُّ تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار (هذه) لجاز؛ فإنَّ العربَ قد ترفع ما فيه معنى التَّحذير». اهـ.

---

[1] البيتان مختلف في نسبتهما، فهما لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩، والأمثال لابن سلام ١٨١، والأغاني ١٧١/٢٠، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، والتَّصريح ١٩٥/٢، والخزانة ٦٥/٣، والأول لمسكين في الكتاب ٢٥٦/١، والبيتان لقيس بن عاصم في حماسة البحتري ٢٤٥، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٦٠/٢، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ٢٦٩، وهما بلا نسبة في العقد الفريد ١٦١/٢، والأول بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٥٥/٢، والحجة ٢٠٧/٦، وأوضح المسالك ٧٩/٤، وتخليص الشواهد ٦٢.

[2] انظر أوضح المسالك ٨٠/٤.

[3] سبق إليه المرادي ٤٤/٢.

[4] البيتان بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٨٨/١ و ٢٦٩/٣، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٨١/٣، وابن الناظم ٦١٠، وتمهيد القواعد ٣٦٧٥/٧، وابن جابر ٦٠/٤، والمقاصد النحوية ١٧٨٢/٤.

[5] انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٨/٣. وقد ذكر سيبويه رفع بعض الشعراء لمثل هذا. انظر الكتاب ٣١٣/١.

خاتمة:

قال في «التَّسهيل»[١]: «أُلحق بالتَّحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مَثَلٌ وشبهه، نحو: كِلَيْهِما وتمرًا[٢]، وامْرَأً ونَفْسَه[٣]، و((الكِلابَ على البقر))[٤]، و((أحَشَفًا وسُوءَ كِيلةٍ))[٥]، ومن أنت زيدًا[٦]، وكلَّ شيءٍ ولا هذا[٧]، ولا شتيمةَ حرٍّ[٨]، وهذا ولا زَعَماتِكَ[٩]، وإن تأت فأهْلَ الليل وأهْلَ النهار[١٠]، ومرحبًا وأهلًا وسهلًا[١١]، وعَذِيرَكَ[١٢]، وديارَ الأحباب[١٣]؛ بإضمار: أعطني، ودع، وأرسل، وأتبيعُ، وتَذْكُر، واصنَع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضِر، واذْكُرْ».

ثمَّ قال[١٤]: «وربَّما قيل: كلاهما وتمرًا، وكل شيء ولا شتيمةَ حرٍّ، ومن أنت زيدٌ؛ أي: كلاهما لي وزدني، وكل شيء أَمَمٌ ولا ترتكب، ومن أنت كلامُك زيدًا أو ذِكْرُكَ». والله أعلم.

---

[١] التَّسهيل ١٩٣. وانظر الكتاب ٣١٢/١، والمقدمة الجزولية ٢٧٢.

[٢] انظر الكتاب ٢٨٠/١.

[٣] انظر الكتاب ٢٧٤/١.

[٤] من الأمثال مأخوذ من صنيعهم في الصيد. انظر العين (ك ر ب)، والأمثال لابن سلام ٢٨٤، والبديع ١٤٠/١.

[٥] من الأمثال أيضًا، يُضرب لمن يجمع سوءًا إلى سابق. انظر الأمثال لابن سلام ٢٦١، وأدب الكاتب ٤٠٧.

[٦] انظر الكتاب ٢٩٢/١.

[٧] انظر الكتاب ٢٨١/١.

[٨] انظر الكتاب ٢٨١/١، وشرحه للسيرافي ١٧٨/٢، والمقدمة الجزولية ٢٧٢.

[٩] انظر الكتاب ٢٨٠/١، والمفصل ٧٣.

[١٠] انظر الكتاب ٢٩٥/١.

[١١] انظر العين (ب ع د)، والكتاب ٢٩٥/١، ومجاز القرآن ٢٩٨/١.

[١٢] انظر الكتاب ٢٨٢/٢، وشرحه للرماني ٣٥٢.

[١٣] انظر المغني ٧٨٤.

[١٤] التَّسهيل ١٩٤.

الفهارس

العـــامَّـــة

فهرس الفهارس

فهرس الآيات والقراءات القرآنيّة	888
فهرس الأحاديث النّبويّة	921
فهرس الآثار	924
فهرس الأمثال	925
فهرس الأشعار	926
فهرس صدور الأبيات	954
فهرس أعجاز الأبيات	960
فهرس الأرجاز	954
فهرس مسائل العربية	973
فهرس المصادر والمراجع	997
فهرس الموضوعات	1021

فهرس الآيات والقراءات القرآنية[1]

شواهد الآيات القرآنية والقراءات	السورة	رقم الآية	القراءة	الصفحة
﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾	إبراهيم	١-٢		758 و812 و815
﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾	إبراهيم	٩		566
﴿ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾	إبراهيم	١٦		775
«ما أنا بِمُصْرِخِكم وما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ»	إبراهيم	٢٢	حمزة	644
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾	إبراهيم	٣٣		518
«أَفْئِدَةً مِنَ النّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ»	إبراهيم	٣٧	علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد	558
﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾	إبراهيم	٤٠		654
«فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ»	إبراهيم	٤٧	—	635
﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾	الأحزاب	١١		186
﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾	الأحزاب	١٩		630
﴿ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ﴾	الأحزاب	٢٠		570
﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ ﴾	الأحزاب	٢١		816
﴿ وَمَن يَقْنُتْ ﴾	الأحزاب	٣١		194
﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾	الأحزاب	٣٥		666
﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾	الأحزاب	٣٧		218
﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾	الأحزاب	٤٠		796

[1] حسب الترتيب الهجائيِّ لأسماء السور، ثم حسب ترتيب الآيات ضمن السورة، علمًا أنَّ الآيات المستبدلة برسم المصحف هي بقراءة حفص عن عاصم.

﴿ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ ﴾	الأحزاب	٤٦		144
﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾	الأحزاب	٥١		763
«إنَّ اللهَ وملائكتُه يصلُّونَ»	الأحزاب	٥٦	عبد الوارث عن أبي عمرو وابن عباس	333
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	الأحقاف	١٣		257
﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾	الأحقاف	١٥		439
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ ﴾	الأحقاف	١٦		574
«فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلّا مَساكِنُهُمْ»	الأحقاف	٢٥	الحسن والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمي	398
﴿ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ ﴾	الأحقاف	٣١		144
﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	الأحقاف	٣١		554
﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾	الأحقاف	٣٣		292
﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	الأحقاف	٣٥		485
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	الإخلاص	١		408
﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾	الإسراء	١		552
﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾	الإسراء	٧		563
﴿ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾	الإسراء	٣١		463
﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾	الإسراء	٣٦		416
﴿ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾	الإسراء	٥٠		265
﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ ﴾	الإسراء	٥٤		736
﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾	الإسراء	٦١		504
﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾	الإسراء	٦٣		453

﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾	الإسراء	٧٨		464 و564
﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾	الإسراء	٧٩		311
﴿ وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ ﴾	الأعراف	١٠٢		337 و362
﴿ وَيَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ ﴾	الإسراء	١٠٩		563
﴿ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾	الإسراء	١١٠		211 و608
﴿ فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾	الأعراف	٤		522
﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾	الأعراف	٤		781
﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ﴾	الأعراف	٢٦		233
﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾	الأعراف	٣٠		402
﴿ قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾	الأعراف	٣٨		564
﴿ قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ ﴾	الأعراف	٣٨		566
﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾	الأعراف	٥٦		606
﴿ أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ذِكۡرٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنكُمۡ لِيُنذِرَكُمۡ وَلِتَتَّقُواْ وَلَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾	الأعراف	٦٣ و٦٩		435
﴿ وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗا ﴾	الأعراف	٧٤		504
﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾	الأعراف	١٠٥		572
﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ ﴾	الأعراف	١٤٢		504
﴿ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡ ﴾	الأعراف	١٥٠		441
﴿ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي ﴾	الأعراف	١٥١		91
﴿ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ﴾	الأعراف	١٥٤		439 و561
﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾	الأعراف	١٥٥		793
«قالتُ أُمَّة»	الأعراف	١٦٤	ورش	103
«عذابٍ بَأْيَسٍ»	الأعراف	١٦٥	ابن عباس والأعمش وعيسى بن عمر	873

﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾	الأعراف	١٨٤		374
﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ ﴾	الأعراف	١٨٥		620
﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾	الأعراف	١٨٧		564
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ ﴾	الأعراف	١٩٣		786
«إِنَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادًا أَمْثالَكُمْ»	الأعراف	١٩٤	سعيد بن جبير	296
﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ﴾	الأعراف	١٩٥		119
﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً ﴾	الأعلى	٥		781
﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾	الأعلى	٦		146
﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾	الأعلى	١٤-١٦		798
﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾	آل عمران	٣		440
﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾	آل عمران	١٨		435
﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾	آل عمران	١٨		503
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	آل عمران	٢١		257
﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾	آل عمران	٣٠		604
﴿ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾	آل عمران	٣٥		220
﴿ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾	آل عمران	٣٦		220
﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾	آل عمران	٣٦		220
﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾	آل عمران	٦٢		330
﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾	آل عمران	٦٦		187
﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾	آل عمران	٧٥		570
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم	آل عمران	٩١		257

﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾				
﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾	آل عمران	٩١		533
﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾	آل عمران	٩٢		552
«بَعْضَ ما تِحِبُّونَ»	آل عمران	٩٢	عبد الله بن مسعود	553
﴿ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ ﴾	آل عمران	٩٧		774
﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾	آل عمران	٩٧		774
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	آل عمران	٩٧		812
﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ﴾	آل عمران	١١٣		494
﴿ هَـٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾	آل عمران	١١٩		183
﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾	آل عمران	١٢٠		438
﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾	آل عمران	١٢٣		568
﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	آل عمران	١٣٥		481
﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾	آل عمران	١٤٢		525
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	آل عمران	١٤٤		245
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	آل عمران	١٤٤		286
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	آل عمران	١٤٤		485
﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ﴾	آل عمران	١٤٧		826
﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾	آل عمران	١٥٤		240
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	آل عمران	١٥٩		497
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾	آل عمران	١٥٩		581
﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ ﴾	آل عمران	١٦٨		524
﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾	آل عمران	١٨٠		377
﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾	آل عمران	١٨٥		773

﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾	الأنبياء	١٥		402
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	الأنبياء	٢٢		488
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	الأنبياء	٢٢		489
«هذا ذكرٌ مِن مَعِي»	الأنبياء	٢٤	يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف	624
﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾	الأنبياء	٢٦		798
﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	الأنبياء	٤٧		564
﴿ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾	الأنبياء	٥٤		799
﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾	الأنبياء	٥٧		549
﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾	الأنبياء	٦٠		381
﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾	الأنبياء	٦٥		372
﴿ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾	الأنبياء	٧٢		762
﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	الأنبياء	٧٣		595 و675
﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾	الأنبياء	٧٧		556
﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾	الأنبياء	٨٠		106
﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	الأنبياء	٩٧		408
﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾	الأنبياء	٩٧		555
﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾	الأنبياء	١٠٨		332
﴿ وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾	الأنبياء	١٠٩		373 و786
﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ ﴾	الأنبياء	١١١		373
﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾	الإنسان	٦		569
﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	الإنسان	٢٤		790
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾	الانشقاق	١		615
﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾	الانشقاق	١٩		573

﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾	الأنعام	١		365
﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾	الأنعام	٢		247
﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾	الأنعام	٣		591
«وَلَوْ رِدُّوا»	الأنعام	٢٨	علقمة	414
﴿ وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾	الأنعام	٢٩		408
﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾	الأنعام	٤٨		513
﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴾	الأنعام	٥٤		324
﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	الأنعام	٥٤		324
﴿ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾	الأنعام	٥٩		594
﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾	الأنعام	٨١		211
﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾	الأنعام	٨١		321
﴿ مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ﴾	الأنعام	٩١		799
﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾	الأنعام	٩٢		90 و758
﴿ أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ ﴾	الأنعام	٩٣		525
﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾	الأنعام	٩٥		806
«وَجاعِلُ الليلِ سكنًا»	الأنعام	٩٦	ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر	666 و668
﴿ شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ ﴾	الأنعام	١١٢		594
﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾	الأنعام	١٢٣		736
﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾	الأنعام	١٢٤		466 و741
﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾	الأنعام	١٣٦		723
«زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ»	الأنعام	١٣٧	السلمي	394
«قتلُ أولادَهم شركائِهم»	الأنعام	١٣٧	ابن عامر	634
«ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا»	الأنعام	١٣٩	ابن عباس بخلاف والأعرج وقتادة	516

			وسفيان بن حسين	
﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾	الأنعام	١٤٨		799
﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ ﴾	الأنعام	١٥١		463
﴿ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ١٥١ ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا ﴾	الأنعام	١٥٣-١٥٤		782
«تمامًا على الذي أحسنُ»	الأنعام	١٥٤	يحيى بن يعمر	211
﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾	الأنفال	٥		322
﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ ﴾	الأنفال	٦		332
﴿ وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا ﴾	الأنفال	٧		321
﴿ إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ ﴾	الأنفال	٩		851
«وَلَكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ»	الأنفال	١٧	ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف	342
﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ ﴾	الأنفال	٢٦		611
﴿ وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	الأنفال	٣٠		611
﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ ﴾	الأنفال	٣٥		267
﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾	الأنفال	٤١		257
﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ ﴾	الأنفال	٤٣		159
﴿ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُ ﴾	الأنفال	٦٢		628
«تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرةَ»	الأنفال	٦٣	ابن جماز	631
﴿ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ ﴾	الأنفال	٦٨		565
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾	الانفطار	٦		836
﴿ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾	الانفطار	١٨		769
﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ٤ ٱلنَّارِ ﴾	البروج	٤-٥		812
﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	البروج	١٤-١٦		255

﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾	البقرة	٢		522
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾	البقرة	٦		786
«سواء عليهم أنذرتهم»	البقرة	٦	ابن محيصن	788
«أذهبَ اللهُ نورَهم»	البقرة	١٧	اليماني	569
﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾	البقرة	١٧		569
﴿ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾	البقرة	٢٢		524
﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾	البقرة	٢٤		437
﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	البقرة	٢٥		808
«ما بعوضةٌ»	البقرة	٢٦	مالك بن دينار وابن السماك	211
﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡ ﴾	البقرة	٢٨		697
﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ﴾	البقرة	٢٩		761
﴿ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ ﴾	البقرة	٣٠		666
﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾	البقرة	٣٥		476
﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾	البقرة	٣٥		803
﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾	البقرة	٣٥		807
﴿ وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ ﴾	البقرة	٣٦		524
«فلا خوفَ عليهم»	البقرة	٣٨	ابن محيصن	633
﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾	البقرة	٤١		735
﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾	البقرة	٤٦		362
﴿ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ ﴾	البقرة	٤٧		321
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾	البقرة	٤٨		749 و575
﴿ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ ﴾	البقرة	٦٠		802
﴿ فَقُلۡنَا ﴾	البقرة	٦٠		802
﴿ لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌۚ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾	البقرة	٦٨		618

﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾	البقرة	٧١		314
﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	البقرة	٨٥		824
«وَلمّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا»	البقرة	٨٩	ابن أبي عبلة	508
﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾	البقرة	٨٩		616
﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾	البقرة	٩٠		718
﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾	البقرة	٩١		561
﴿ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ ﴾	البقرة	٩٤		318
﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾	البقرة	٩٦		218
﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾	البقرة	٩٦		736
﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾	البقرة	٩٧		439
«أوْ كلَّما عاهدوا عهدًا»	البقرة	١٠٠	أبو السمال	790
﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾	البقرة	١٠٢		372
﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾	البقرة	١٠٩		366
﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾	البقرة	١٢٧		527
﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾	البقرة	١٣٣		800
﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾	البقرة	١٣٧		159
﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾	البقرة	١٤٣		337
﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ ﴾	البقرة	١٧٧		266
﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾	البقرة	١٧٧		571
﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾	البقرة	١٧٩		565
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	البقرة	١٨٤		218
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	البقرة	١٨٤		229
﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾	البقرة	١٨٥		571
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾	البقرة	١٨٥		599

﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ ﴾	البقرة	١٨٦		144
﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾	البقرة	١٨٧		141
﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾	البقرة	١٨٧		558
﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	البقرة	١٩٥		570
﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾	البقرة	١٩٦		793
﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾	البقرة	١٩٨		576
﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا ﴾	البقرة	٢١٦		310
﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	البقرة	٢١٧		801
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	البقرة	٢١٧		812
«العفوُ»	البقرة	٢١٩	أبو عمرو	202
﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾	البقرة	٢١٩		202
﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾	البقرة	٢٢١		240
﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾	البقرة	٢٢٨ و٢٣٤		143
﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾	البقرة	٢٣٣		807
﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾	البقرة	٢٣٥		441
﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾	البقرة	٢٣٧		143
﴿ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾	البقرة	٢٣٧		143
﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾	البقرة	٢٣٩		527
﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا ﴾	البقرة	٢٤٦		524
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾	البقرة	٢٥١		249
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾	البقرة	٢٥١		646
﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾	البقرة	٢٥٣		571
﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾	البقرة	٢٥٣		608

«لا بَيْعَ فِيهِ وَلا خُلَّةَ وَلا شَفاعَةَ»	البقرة	٢٥٤	أبو عمرو وابن كثير	351
﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾	البقرة	٢٥٩		510
﴿ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾	البقرة	٢٦٠		383
﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾	البقرة	٢٦٣		241
﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾	البقرة	٢٧١		720
﴿ وَمَا تُنفِقُوا۟ [1] مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾	البقرة	٢٧٢		196
﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾	البقرة	٢٧٣		363
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾	البقرة	٢٨٠		272
﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	البقرة	٢٨١		749
﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾	البلد	٥		340
﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾	البلد	٧		340
﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾	البلد	١٤-١٥		646 و653
«لم يك الذين كفروا»	البينة	١	ـــ	284
﴿ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾	التحريم	٣		394
﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾	التحريم	٤		231
﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ ﴾	التحريم	٤		760
﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾	التغابن	٦		389 و431
﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ﴾	التغابن	٧		364
«وما هو على الغيب بظنين»	التكوير	٢٤	ابن كثير وأبو عمرو والكسائي	375
﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾	التوبة	٣		335

[1] في (م): وما تفعلوا. وهو خطأ.

﴿ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾	التوبة	٥		441
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾	التوبة	٦		389 و395 و431 و615 617
﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾	التوبة	١٣		356
﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾	التوبة	٢٥		519
﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾	التوبة	٣٢		485
﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾	التوبة	٣٦		540
﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ ﴾	التوبة	٣٨		554
﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْأَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	التوبة	٣٨		566
﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾	التوبة	٤٠		220
«لأعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ»	التوبة	٤٦	محمد بن عبد الملك	595
﴿ وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾	التوبة	٥٦		324
﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾	التوبة	٦٩		218
﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	التوبة	١٠٨		552
﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾	التوبة	١١٤		574 و654
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ ﴾	التوبة	١١٨		782
﴿ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾	التين	٤		141
﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	الجاثية	٤-٥		587
«ليُجزَى قَوْمًا بِما كانُوا يَكْسِبُونَ»	الجاثية	١٤	أبو جعفر	417
«وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتابِها»	الجاثية	٢٨	يعقوب	819

﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾	الجاثية	٣٢		485
﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾	الجمعة	١		195
﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾	الجمعة	٥		723
﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾	الجمعة	٨		257
﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾	الجمعة	٩		555
﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾	الجن	١		321
﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾	الجن	٩		469
﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾	الجن	١٦		340
﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾	الحاقة	١-٢		233
﴿ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴾	الحاقة	٥		678
﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾	الحاقة	٨		678
﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾	الحاقة	١٣		414
﴿ دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾	الحاقة	١٤		454
﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾	الحاقة	١٩		443
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾	الحج	٦		321
﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾	الحج	٩		597
﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾	الحج	٣٠		552
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم ﴾	الحج	٤٠		387
﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾	الحجر	٢		583
﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾	الحجر	٤		509
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ﴾	الحجر	٦		838
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	الحجر	٩		102
﴿ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾	الحجر	١١		522
﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	الحجر	٣٩		762

﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	الحجر	٣٩		764
﴿ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	الحجر	٤٣		762
﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾	الحجر	٤٧		513
﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾	الحجر	٩١		132
﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾	الحجرات	١٢		513
﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾	الحديد	١٨		207
﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾	الحديد	٢٠		256
﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ ﴾	الحديد	٢٣		544
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾	الحديد	٢٦		780
﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾	الحشر	٩		803
﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾	الدخان	١-٣		322
﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾	الدخان	١٨		822
﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾	الذاريات	١		453
﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾	الذاريات	١٢		374
﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾	الذاريات	١٣		613
﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾	الذاريات	٢٣		321
﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾	الرَّحمن	١٠		463
﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾	الرَّحمن	٣١		822
﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾	الرَّحمن	٧٢		144
﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾	الرعد	٢		556
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾	الرعد	٦		571
﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾	الرعد	٧		144
﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾	الرعد	٧		245

﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	الرعد	١٢		463
﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾	الرعد	١٦		789
«جَنّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها»	الرعد	٢٣	ـــــ	429
﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾	الرعد	٢٣		799
﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾	الرعد	٢٣-٢٤		527
﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	الرعد	٤٣		570
﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	الرعد	٤٣		699
﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾	الروم	٣		595
﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾	الروم	٤		119 و626
«لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ»	الروم	٤	ـــ	627
«من قبلٍ ومن بعدٍ»	الروم	٤	أبو السّمّال والجحدري وعون العقيلي	628
﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾	الروم	١٧		272
﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾	الروم	٢٧		736
﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	الروم	٤٧		266
﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾	الزخرف	٥		804
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾	الزخرف	٩		394
﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾	الزخرف	١٩		365
﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾	الزخرف	٥١-٥٢		789
﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾	الزخرف	٦٨		842
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾	الزخرف	٨٤		211
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾	الزخرف	٨٤		212
﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾	الزمر	٦		782
﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾	الزمر	١٦		842

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾	الزمر	٣٦		290
﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾	الزمر	٣٨		666
﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾	الزمر	٣٨		666
﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ ﴾	الزمر	٥٣		842
﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ ﴾	الزمر	٥٦		842
«والسماواتُ مطوياتٍ بِيَمِينِهِ»	الزمر	٦٧	عيسى بن عمر	516
﴿ ٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾	الزمر	٧٣		528
﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾	سبأ	٩		804
﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ ﴾	سبأ	١٠		835
﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾	سبأ	١٠		835
﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾	سبأ	١١		755
﴿ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾	سبأ	١٩		680
«وإنا أو إيّاكم لإمّا على هدى أو في ضلال مبين»	سبأ	٢٤	أبيّ	795
﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾	سبأ	٢٤		790
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	سبأ	٢٨		511
﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾	سبأ	٣٣		596
﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ ﴾	سبأ	٥١		357
﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾	سبأ	٥٤		415
﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ ﴾	السجدة	٢-٣		789
﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾	الشعراء	٥٠		357
﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ﴾	الشعراء	٦٤		186
﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾	الشعراء	١٣٢-١٣٣		818
﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	الشعراء	١٨٦		337
﴿ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ ﴾	الشعراء	٢٢٥		144

﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾	الشعراء	٢٢٧		373
﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾	الشمس	١٣		882 و884
﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾	الشورى	١١		576
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ ﴾	الشورى	٢٥		574
«كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ»	الشورى	٣	ابن كثير	393
﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾	الشورى	٣		780
﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ﴾	الشورى	٣٧		616
﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ﴾	الشورى	٣٩		616
﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ ﴾	الشورى	٤٥		555
﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾	الشورى	٥٢		815
﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ﴾	ص	٣		297 و299
«ولاتَ حينُ مناصٍ»	ص	٣	أبو السمّال	299
«ولاتِ حينِ مناصٍ»	ص	٣	عيسى بن عمر على ما ذكر النحاس	547
﴿ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴾	ص	٢٦		218
﴿ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ ﴾	ص	٣٣		302
﴿ إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ ﴾	ص	٤٤		722
﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ﴾	الصافات	٤٧		358
﴿ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾	الصافات	٥٥		493
﴿ إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ ﴾	الصافات	٥٦		337
﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴾	الصافات	٩٩		520
﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾	الصافات	١٣٠		241
﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾	الصافات	١٤٧		792
﴿ وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ ﴾	الصف	٥		523
﴿ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	الصف	١٣		808

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾	الضحى	٣		437
﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾	الطارق	٨-٩		657
﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾	الطلاق	١		318
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾	الطلاق	٣		666
﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ﴾	الطلاق	٤		192
﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾	الطلاق	٤		249
﴿ وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ ﴾	الطلاق	٦		139
﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾	طه	٣		437
«عَصايِ»	طه	١٨	الحسن وأبو عمرو	644
﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾	طه	٤٤		319
﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾	طه	٥٨		493
«إنَّ هذان لساحران»	طه	٦٣	نافع وابن عامر وحمزة والكسائي	129
﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	طه	٦٣		183
﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾	طه	٧١		373
﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾	طه	٧١		566
﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾	طه	٧٢		215
﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾	طه	٧٨		204
﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾	طه	٩١		260
﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ ﴾	طه	٩٤		844
﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾	طه	١١٨-١١٩		325
﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ ﴾	الطور	٣٩		789
﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾	العاديات	٣-٤		207 و805
﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾	عبس	٣		319

﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ﴾	عبس	٢١		781
﴿ فَأَقۡبَرَهُۥ ٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾	عبس	٢١-٢٢		781
﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾	العصر	١ - ٢		322
﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾	العصر	٢		221
﴿ لَنَسۡفَعَۢا ﴾	العلق	١٥		99 و105
﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ ﴾	العلق	١٥-١٦		815
﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾	العنكبوت	١٥		780
﴿ فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ ﴾	العنكبوت	٤٠		568
﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾	العنكبوت	٤٦		485
﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ﴾	العنكبوت	٥١		218 و321 و387
﴿ وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾	غافر	٢٨		758
«إنا كلًّا فيها»	غافر	٤٨	ابن السميفع وعيسى بن عمران	761
﴿ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ ﴾	غافر	٧٦		709
﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾	الفاتحة	٥		158
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾	الفاتحة	٦-٧		812
﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾	الفاتحة	٧		488 و591 و601
﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾	فاطر	٣		229 و592
﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾	فاطر	١٠		94
﴿ صَٰلِحٗا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُ ﴾	فاطر	٣٧		488 و601
﴿ مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾	فاطر	٤٠		555
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا ﴾	فاطر	٤١		274
﴿ إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ ﴾	الفتح	١		321
﴿ وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ ﴾	الفتح	١٢		377

﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾	الفتح	٢٧		528
﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾	الفجر	٢٢		629
﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾	الفجر	٢٧		836
﴿ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ﴾	الفرقان	٤		88
﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى ﴾	الفرقان	١٠		805
﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾	الفرقان	٢٠		322
«إلّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلون الطَّعامَ»	الفرقان	٢٠	سعيد بن جبير	326
﴿ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾	الفرقان	٢٣		366
﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾	الفرقان	٤١		213
﴿ لِّنُحْىِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾	الفرقان	٤٩		805
﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾	الفرقان	٥٩		570
﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾	الفرقان	٦٧		84
﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾	الفرقان	٦٨-٦٩		818
﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾	فصلت	١٠		509
﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾	فصلت	١١		800
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾	فصلت	١٧		256
«ربنا أرنا اللذينِّ أضلانا»	فصلت	٢٩	ابن كثير	190
﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾	فصلت	٣٩		321
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾	فصلت	٤٦		290
﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾	فصلت	٤٩		655
﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴾	ق	٤		242
«بَلْ كَذَّبُوا بِالحَقِّ لِما جاءَهُمْ»	ق	٥	الجحدريّ	564
﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾	ق	٩		607

﴿ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴾	ق	١٦		607
﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾	القدر	٥		556
﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا ﴾	القصص	٨		562
﴿ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ ﴾	القصص	١٥		571
﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ﴾	القصص	١٥		781
﴿ قَالَتَا ﴾	القصص	٢٣		103
«إحدى ابنتي هاتيْنِّ»	القصص	٢٧	ابن كثير	190
﴿ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ ﴾	القصص	٢٨		500 و619
«فذانِّك برهانان»	القصص	٣٢	أبو عمرو وابن كثير ويعقوب	190
﴿ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾	القصص	٣٧		283
﴿ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴾	القصص	٦٢		377
﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾	القصص	٧٦		322
﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾	القصص	٧٩		526
﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾	القلم	٢		591
﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا ﴾	القلم	٣		330
﴿ فَسَتُبۡصِرُ وَيُبۡصِرُونَ ۝٥ بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ﴾	القلم	٥-٦		374
﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ بِأَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾	القلم	٥١		337
﴿ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ ﴾	القمر	٦		144
﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ ﴾	القمر	٧		514
﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾	القمر	١٢		530 و535
﴿ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾	القمر	٢٤		426
«منِ الكذابُ الأشَرُّ»	القمر	٢٦	أبو قلابة	730
﴿ نَجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾	القمر	٣٤		568
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾	القمر	٤٩		427

﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾	القمر	٥٢		427
﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾	القيامة	٤		527
﴿ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ﴾	القيامة	٣٤		769
﴿ لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ ﴾	الكهف	٢		620
﴿ ثُمَّ بَعَثۡنَٰهُمۡ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ ﴾	الكهف	١٢		373
﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ ﴾	الكهف	١٧		196
﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ ﴾	الكهف	١٨		363
﴿ وَنُقَلِّبُهُمۡ ﴾	الكهف	١٨		659
﴿ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ ﴾	الكهف	١٨		659
﴿ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا ﴾	الكهف	١٩		374
﴿ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ ﴾	الكهف	١٩		790
﴿ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ ﴾	الكهف	٢٨		439
﴿ وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقٗا ﴾	الكهف	٢٩		723
﴿ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا وَلَمۡ تَظۡلِم مِّنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ وَفَجَّرۡنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرٗا ﴾	الكهف	٣٣		128 و617
﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾	الكهف	٣٤		732
﴿ هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّ ﴾	الكهف	٤٤		516
﴿ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ﴾	الكهف	٥٠		714
﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡقُرَىٰٓ أَهۡلَكۡنَٰهُمۡ ﴾	الكهف	٥٩		630
﴿ ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا ﴾	الكهف	٦٥		620 و622
«قد بلغت من لدُني عذرًا»	الكهف	٧٦	نافع	167
﴿ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ﴾	الكهف	٧٩		757
﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾	الكهف	٩٦		443
﴿ وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖ ﴾	الكهف	٩٩		366
﴿ وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ﴾	الكهف	١٠٩		501

﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾	الكوثر	١		437
﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾	لقمان	٢٥		393
﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾	المائدة	٨		407
﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ ﴾	المائدة	١٩		388
﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾	المائدة	٢٤		186
﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡ ﴾	المائدة	٥٣		324
﴿ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾	المائدة	٥٤		758
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾	المائدة	٦٩		333
﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ ﴾	المائدة	٧١		340
﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾	المائدة	٧١		812
﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ ﴾	المائدة	٨٤		522
﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾	المائدة	٩٥		597
﴿ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾	المائدة	٩٥		775
﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾	المائدة	١٠٧		745
﴿ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾	المائدة	١١٠		830
﴿ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾	المائدة	١١٢		106
﴿ وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا ﴾	المائدة	١١٣		339
﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾	المائدة	١١٤		816
﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	المائدة	١١٥		455
﴿ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ ﴾	المائدة	١١٧		777
﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾	المائدة	١١٧		777
﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾	المائدة	١١٩		113
«هذا يومَ ينفعُ»	المائدة	١١٩	نافع	615

﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	المائدة	١١٩		614
﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾	المجادلة	٢		285
﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾	المجادلة	٨		628
﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾	المجادلة	٢١		437
﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾	محمد	٤		457
﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾	محمد	٤		458
﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾	محمد	٢١		241
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾	محمد	٢٢		313
﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾	محمد	٣٦		805
﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾	محمد	٣٧		159
﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾	محمد	٣٨		573
﴿ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾	المدثر	١٠		639
﴿ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ ﴾	المرسلات	٣٨		802
﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	مريم	٤		530
﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾	مريم	٥		560
﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾	مريم	١٧		504
﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾	مريم	٢٠		265
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾	مريم	٢٦		796
﴿ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾	مريم	٣٣		503
﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	مريم	٣٨		700
﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾	مريم	٦٥		86
«أيَّهم أشدُّ»	مريم	٦٩	هارون الأعور ومعاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرف	210
﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	مريم	٦٩		113 و209

				و212 و619
﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا ﴾	مريم	٧٤		155
﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾	المزمل	٨		456
﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾	المزمل	٢٠		340
﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ ﴾	المسد	١		594
﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾	المسد	٤		755
﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾	المطففين	١		241 و559
﴿ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾	المطففين	٢		572
﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾	المعارج	٦-٧		361
﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾	المعارج	٣٧		132
﴿ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾	الملك	٣		554
﴿ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾	الملك	١٩		805
﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾	الممتحنة	١٠		362
﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾	الممتحنة	١٢		400
﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾	المنافقون	١		322
﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾	المؤمنون	٢٢		571 و800
﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾	المؤمنون	٣٣		216
﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾	المؤمنون	٣٥		769
﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾	المؤمنون	٤٠		497 و و573 و581
﴿ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾	المؤمنون	٥٣		773
﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝٦٢ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾	المؤمنون	٦٢-٦٣		798
﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾	المؤمنون	٧٠		798
﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾	المؤمنون	٩٩		334

﴿ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ ﴾	المؤمنون	٩٩-١٠٠		96
﴿ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ ﴾	المؤمنون	١٠٠		96
﴿ قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾	المؤمنون	١١٢		132
﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴾	النازعات	٢٧		786
﴿ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾	النازعات	٤٠-٤١		233
﴿ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ﴾	النبأ	٤-٥		769
﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ فَكَانَتۡ سَرَابًا ﴾	النبأ	٢٠-١٩		263
﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا ﴾	النبأ	٣١-٣٢		815
﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴾	النجم	٣		574
﴿ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ ﴾	النجم	١٠		204
﴿ أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾	النجم	٣٥		376
﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾	النجم	٣٩		341
﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾	النحل	١		86
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ ﴾	النحل	١٢		518
﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ ﴾	النحل	٢٣		336
﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾	النحل	٣٠		202 و438
﴿ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾	النحل	٣٠		709
﴿ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾	النحل	٥١		755
﴿ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا وَهُوَ كَظِيمٞ ﴾	النحل	٥٨		263
﴿ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ ﴾	النحل	٦٩		661
﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم ﴾	النحل	٧٢		561

﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾	النحل	٧٨		375
﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴾	النحل	٨١		802
﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ ﴾	النحل	٩٦		195
﴿ ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا ﴾	النحل	١٢٣		514
«تساءلون به والأرحامِ»	النساء	١	ابن عبّاس والحسن	801
﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾	النساء	٢		556
﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾	النساء	٣		195
﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ ﴾	النساء	١١		494
﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ ﴾	النساء	١١		494
﴿ وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ ﴾	النساء	١٥		192
«واللذانِّ يأتيانهما»	النساء	١٦	ابن كثير	190
﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾	النساء	٢٨		503
﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾	النساء	٣٦		520
«من لدْنِهِ»	النساء	٤٠	أبو بكر عن عاصم	622
﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ ﴾	النساء	٤٠		283
﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾	النساء	٤٦		94
﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ ﴾	النساء	٦٦		482
﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾	النساء	٧٥		745
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾	النساء	٧٩		388
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾	النساء	٧٩		416 و592
﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ ﴾	النساء	٧٩		519
﴿ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾	النساء	٨٣		439
﴿ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ ﴾	النساء	٨٦		140
﴿ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	النساء	٨٧		557

﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	النساء	٩٠		524
﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾	النساء	١٠٥		560
﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾	النساء	١١٢		792
﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾	النساء	١٢٥		366
﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾	النساء	١٢٧		435
﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾	النساء	١٢٩		455
﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾	النساء	١٥٧		482
﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾	النساء	١٦٠		568
﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾	النساء	١٦٤		453
﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾	النساء	١٦٨		283
﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾	النساء	١٧١		438
﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	النساء	١٧١		485
﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾	النصر	١		615
﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾	النمل	٦		620
﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾	النمل	١٠		452
﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾	النمل	٢٠		522
«ألا يا اسجدوا»	النمل	٢٥	الكسائي	101
﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾	النمل	٣٣		557
﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا ﴾	النمل	٣٨		620
﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾	النمل	٤٠		526
﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾	النمل	٦٠		240
﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	نوح	١٧		456
﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾	نوح	٢٥		555 و581
﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ ﴾	نوح	٢٨		91
﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ ﴾	النور	٢		425

﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾	النور	٤		456
﴿ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ ﴾	النور	٩		341
﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾	النور	٢٢		356
﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ ﴾	النور	٣٥		358
«يُسَبَّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ»	النور	٣٦-٣٧	ابن عامر وشعبة	393
﴿ يَخَافُونَ يَوۡمٗا ﴾	النور	٣٧		466
﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾	النور	٤٠		314
﴿ كُلَّ دَآبَّةٖ ﴾	النور	٤٥		194
﴿ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ ﴾	النور	٤٥		194
﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾	النور	٥٤		485
﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ ﴾	النور	٦٣		439
﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾	هود	٨		271 و356
﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ ﴾	هود	١٢		318
﴿ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ ﴾	هود	٢٤		141
﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾	هود	٢٨		159
﴿ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ ﴾	هود	٤١		567
﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرِىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ ﴾	هود	٤١		679
﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾	هود	٤٤		412
﴿ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ ﴾	هود	٤٨		569
﴿ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ ﴾	هود	٥٣		574
﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴾	هود	٨١		482
﴿ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾	هود	٨٨		84
﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾	هود	٩٨		805

﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾	هود	١٠٧		273
﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	هود	١٠٧		439 و561
﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾	هود	١١١		335
﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾	هود	١١٨		260
﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾	الواقعة	٥٩		389 و431
﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾	الواقعة	٨٢		630
﴿ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾	الواقعة	٩٥		607
﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴾	يس	٢٦		101
«إِنْ كانَتْ إِلّا صَيْحَةٌ واحِدَةٌ»	يس	٢٩	أبو جعفر المدني	398
﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾	يس	٣٢		335
﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾	يس	٣٧		746
﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾	يس	٤٠		608
﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾	يس	٧١		213
﴿ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾	يس	٧٨-٧٩		394
﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾	يوسف	٢		504
﴿ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴾	يوسف	٩		283
«تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيّارَةِ»	يوسف	١٠	الحسن البصري وأبو رجاء العطاردي ومجاهد وقتادة وزيد بن أسلم	605
﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾	يوسف	١٣		221
﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾	يوسف	١٤		523
﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾	يوسف	١٦		524
«يا بُشْرَيَّ»	يوسف	١٨	الحسن	642

﴿ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾	يوسف	١٨		89
﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾	يوسف	٢٠		204 و657
﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾	يوسف	٢٩		822
﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ﴾	يوسف	٣٠		400
﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	يوسف	٣١		285
﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	يوسف	٣١		499
«حاشَ اللهِ»	يوسف	٣١	ابن مسعود	499
«حاشًا للهِ»	يوسف	٣١	أبو السمّال	499
﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾	يوسف	٣٢		105 و116
﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ ﴾	يوسف	٣٣		557
«رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيّ»	يوسف	٣٣	—	842
﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾	يوسف	٤٠		158
﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	يوسف	٤٣		439 و561
﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾	يوسف	٥١		103
﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾	يوسف	٦٤		570
«رِدَّتْ إِلَيْنا»	يوسف	٦٥	علقمة	414
﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾	يوسف	٨٢		629
﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	يوسف	٨٥		260
﴿ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾	يوسف	٩٦		262
﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾	يونس	٤		513
﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِى ﴾	يوسف	١٠٠		570
﴿ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾	يوسف	١٠٩		607
﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	يونس	١٠		235
﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	يونس	١٠		341

﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾	يونس	١٦		365
﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ ﴾	يونس	٢٤		342
﴿ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا ﴾	يونس	٢٤		790
﴿ وَمِنۡهُم مَّن يُؤۡمِنُ بِهِۦ ﴾	يونس	٤٠		194
﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ ﴾	يونس	٤٢		194
﴿ وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ ﴾	يونس	٥٣		374
﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾	يونس	٦٢		321
﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾	يونس	٦٢		356
وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ ﴾	يونس	٧٨		283
«فاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِّ»	يونس	٨٩	ابن ذكوان	522
﴿ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾	يونس	٩٠		400
﴿ لَّأَمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا ﴾	يونس	٩٩		519

فهرس الأحاديث النبوية[1]

الحديث النبوي	الصفحة
اجتنبُوا المُوبِقاتِ: الشِّركَ بالله، والسِّحرَ	820
أسامةُ أحبُّ النّاسِ إليَّ ما حاشى فاطِمَةَ	499
اشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلاءَ	563
أصدَقُ كلمةٍ قالها الشَّاعر كلمةُ لبيد: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ	96
أعْوَر عَيْنِه اليُمْنَى	691
أفضلُ ما قلتُه أنا والنَّبيُّون مِن قبلي لا إلهَ إلا الله	235
أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ	252
ألا أخبِرُكُم بأحبِّكم إليّ وأقربكم منّي مَنازِلَ يوم القيامة؟ أحاسِنُكم أخلاقًا	736
أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ونهيٌ عن مُنكَرٍ صدقةٌ	241
إنَّ اللهَ ملَّكَكُم إيَّاهم، ولو شاءَ لملَّكَهم إيَّاكم	159 و162
إنَّ لله مَلائكةً يَتعاقَبُونَ فِيْكُمْ	392
إنَّ هَذَيْنِ حَرامٌ عَلَى ذُكورِ أُمَّتِي	630
إن يَكُنْهُ فلَن تُسلَّطَ عليه، وإلّا يَكُنهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِه	160 و283
أوَ مُخرجيَّ هُم	641
تُسَبِّحُونَ وتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ	444
تصدَّقَ رجلٌ من دينارِه، من درهمِه، من صاعِ بُرِّه، من صاعِ تمرِه	803
تعلَّمُوا أنَّ ربَّكم ليسَ بأعورَ	367
التمِسْ ولو خاتمًا من حديدٍ	280
توضَّأ فغسَلَ وجهَه ويديه	781
ثَوْبِي حَجَرُ	823
خمسُ صلواتٍ كتبَهنَّ الله	241
دخلتِ امرأةٌ النّارَ في هِرَّة حَبَسَتْها	565
دعوتُ ربِّي ألّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أنفُسِها	491
سبحان الله! المؤمنُ لا ينجسُ	697

[1] حسب الترتيب الهجائيّ للحرف الأوّل من الطَّرف المذكور من الحديث دون اعتبار (ال).

الحديث النبوي	الصفحة
شثْن أصابِعِهِ	691
غيرُ الدَّجَّالِ أخْوفُنِي عليكم	171
صُومي عَنْ أُمِّكِ	575
فاستحالَت غَرْبًا	262
فإنَّما عليكَ نبيٌّ أو صدِّيقٌ أو شهيدٌ	792
فبِها ونِعمَتْ	715
فَلَعَلَّ بَعضَكُم أنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِن بَعضٍ	312
فهل أنتُمْ صادِقُوني	170
قد عَلِمْنا إنْ كُنْتَ لَمُؤمنًا	336
قَطْ قَطْ بعزَّتِكَ	169
كان رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم إذا دعا بدأ بنفسه	91
لا تَرجِعُوا بعدي كُفّارًا	262
لا وِترانِ في ليلةٍ	129
لَخُلوفُ فمِ الصّائم أطيبُ عندَ اللهِ مِنْ ريحِ المِسْك	124
لرزقَكُم كما يَرزقُ الطَّيرَ تغدُو خِماصًا وتروحُ بِطانًا	263
اللَّهمَّ اجعلْها عليهم سنينًا كسنينِ يُوسفَ	134
اللَّهمَّ صلِّ على محمَّدٍ وآله	88
لولا قومُكِ حَديثو عهدٍ بكُفرٍ لبَنَيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ	249
ليس من امْبرِّ امْصيامُ في امْسفر	101
ما أحدٌ أغْيَرُ مِن الله	240
ما أنتمُ في سواكمْ إلّا كالشَّعرَةِ البيضاءِ في الثَّورِ الأسْوَدِ	491
ما حاشى فاطمةَ ولا غيرَها	499
ما مِن أيّام أحبَّ إلى الله فيها الصَّوم من أيّام العَشرِ	740
مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَو كَادَ، وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَو كَادَ	307
مَنْ تعزَّى بعَزاء الجاهليةِ فأَعِضُّوه بهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا	122
نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ	878
نِعْمَ عَبْدُ اللهِ هَذا	711

الحديث النبوي	الصفحة
هَلْ أَنْتُمْ تاركِو لِيَ صاحِبِي	635
والله لأغزون قريشًا	769
وصلَّى وراءهُ رجالٌ قيامًا	510
وَحَجِّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلًا	654
يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنْيا عاريةٌ يومَ القِيامَةِ	581
يا عظيمًا يُرَجَى لكلِّ عظيمٍ	825
يَتَعاقَبُونَ فيكُمْ مَلائكةٌ باللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهارِ	392

فهرس الآثار[1]

الأثر	الراوي	الصفحة
أنا كَكَ وأنتَ كَيْ	الحسن	551
بئسَ عبدُ اللهِ أنا إن كانَ كذا	بعض العبادلة	711
تمرةٌ خيرٌ مِن جَرادة	عبد الله بن عباس	105
زوجي المَسُّ مَسُّ أرْنب، والرِّيحُ ريحُ زَرْنبٍ	عائشة	233
صِفْرُ وشاحِها	عائشة	691
غزونا مع رسُول الله صلى الله عليه وسلم سَبْعَ غَزَواتٍ، وَثمانِيَ	أبو برزة	633
فجعلَ الرَّجلُ إذا لم يَستَطعْ أن يخرُجَ أرسَلَ رَسُولًا	عبد الله بن عباس	302
كُلُّ النّاسِ أفقهُ منكَ يا عمرُ	عمر	879
لِتُذَكِّ لَكُمُ الأسَلُ والرِّماحُ والسِّهام، وإيّاي وأن يحذف أحدُكُمُ الأرنَبَ	عمر	883
ما رأيتُ منهُ ولا رَأى مِنِّي	عائشة	438
ما يسرُّني بها حمرُ النَّعم	علي	568
مِنْ قُبْلَةِ الرَّجلِ امرَأتَهُ الوُضُوءُ	عبد الله بن مسعود	388
مِنْ قُبْلةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ الوُضُوءُ	عائشة	653
نِعمَ المرءُ منْ رجلٍ لم يطَأْ لَنا فِراشًا، ولم يَفْتِشْ لَنا كَنَفًا مُنْذُ أتانا	زوجة ابن عمرو	718
يا لله	عمر	851

[1] حسب الترتيب الهجائيّ للحرف الأوَّل من الطَّرف المذكور من الأثر دون اعتبار (ال).

فهرس الأمثال[1]

المثل	الصفحة
أحَشَفًا وسُوءَ كِيلةٍ	885
تسمعَ بالمعيديِّ خيرٌ مِن أن تراه	102 و229
تفرَّقوا أياديَ سبا	630
زَعَمُوا (أو زعم) مطيَّةُ الكذبِ	103 و364
شَتَّى تؤُوبُ الحَلَبَةُ	514
الكِلابَ على البقر	438 و885
كلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ	505
ما كلُّ بيضاءَ شحمةً ولا سوداءَ تمرة	803
مُكرَهٌ أخاك لا بَطَل	123
مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ	377

[1] حسب الترتيب الهجائيِّ للحرف الأوَّل من المثل دون اعتبار (ال).

فهرس الأشعار[1]

	الصفحة
الهمزة	
رَبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءَ	582
أمَنْ يَهْجُوْ رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَواءُ	217
وَأعْلَمُ إنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلا مُتَشابِهانِ وَلا سَواءُ	328
أوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنا الوَلاءُ	385
وَجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظام كَأنَّما عِمامَتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ	503
فَلا واللهِ لا يُلفَى لِما بِي وَلا لِلِما بِهِمْ أبَدًا دَواءُ	770
أنا ابنُ مُزَيْقِيا عَمْرٍو وَجَدِّي أبُوهُ مُنْذِرٌ ماءُ السَّماءِ	173
طَلَبُوْا صُلْحَنا وَلاتَ أوانٍ فَأجَبْنا أنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقاءِ	298
إنَّما الميْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كاسِفًا بالُهُ قَلِيلَ الرَّجاءِ	503
غافِلًا تَعْرِضُ المنيَّة لِلمَر ءِ فَيُدعى وَلاتَ حِينَ إباءِ	511
نِعْمَ الفَتاةُ فَتاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أوْ بإيَماءِ	541 و717
الباء	
أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كانَ وَلا يُدْعى لِأبْ	523
كَهَزّ الرُّدَينِيِّ تَحْتَ العَجاج جَرَى في الأنابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ	782
وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلادِي إذا انْثَنَتْ يَمِيني بِإدْراكِ الَّذِي كُنْتُ طالِبا	215
مُرَسَّعةٌ بَيْنَ أرْساغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنَبا	243
وَما الدَّهْرُ إلّا مَنْجَنُوْنًا بِأهْلِهِ وَما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذَّبا	286
فَمُوْشِكةٌ أرْضُنا أنْ تَعُوْدَ خِلافَ الأنِيْسِ وَحُوْشًا يَبابا	309
زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّما الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا	363

[1] حسب التَّرتيب الهجائيِّ باعتبار حرف الروي، بَدْأً بالساكن من كل حرف ثم المفتوح ثم المضموم ثم المكسور، وما مُيِّز بوضع نجمة أمامه فليس بشاهد.

أَثَعْلَبَةَ الْفَوارِسَ أَمْ رِياحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيّةَ والخِشابا 426

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤمًا لا أَبا لَك واغترابا 458

أَكْنِيهِ حِينَ أُنادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبا 475

طافَتْ أُمامَةُ بالرُّكْبانِ آونةً يا حُسْنَهُ مِنْ قَوامٍ ما ومُنْتَقَبا 536

رَدَدْتَ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تَحَلَّبا 539

سَبَتْنِي الفَتاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ ـلَطِيْفةِ كَشحُهُ وَما خِلتُ أن أُسْبَى 688 و692 و694

هَيْفاءُ مُقْبِلةً عَجْزاءُ مُدْبِرةً مَمْخُوطةٌ جُدِّلَتْ شَنْباءُ أنْيابا 694

فَما قَومِي بِثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ وَلا بِفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا 694

* فَيا شَوقُ ما أبْقَى وَيالِي مِنَ النَّوَى وَيا دَمْعُ ما أجْرَى، وَيا قَلْبُ ما أصْبَى 852

مِنّا الذِي هُو ما إنْ طَرَّ شارِبُهُ والعانِسونَ وَمِنّا المُرْدُ والشِّيبُ 131

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَما هِيَ إلّا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ 137

بِأَنَّ ذا الكَلْبِ عَمْرًا خَيرَهُمْ نسَبًا بِبَطْنِ شِريانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ 173

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإقامَتِي فِيْكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّة أعْجَبُ 242

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيادٍ مِنَ الأكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيْبُ 302

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُوْنُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ 303 و308

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ حِيْنَ قالَ الوُشاةُ: هِنْدٌ غَضُوْبُ 305

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أبُوْهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنا الأمَّ النَّجِيْبَةَ والأبُ 333

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بِالْمَدِيْنةِ رَحْـلُهُ فَإِنّـي وَقَيَّـــارٌ بِهَـا لَـغَرِيْـــبُ 334

كذاك أدِّبْتُ حتَّى صار من خُلُقِي أنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ 372

بِأَيِّ كِتابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ 377

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما يُورِثُ الْمَجْدَ دائِبًا فأَجابُوا 409 و550

تَعَفَّقَ بِالأرْطَى لها وَأَرادَها رِجالٌ فَبَذتْ نَبْلَهُم وَكَلِيبُ 446

وَما لِيَ إلّا آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ وَما لِيَ إلّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ 484

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحقِّ مَكْذُوبُ 491

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماء هَيْمانَ صادِيًا	إليَّ حَبِيبًا إنَّها لَحَبِيبُ	511
وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لِارْتِفاعِ قَبِيلَةٍ	دَخَلوا السَّماءَ دَخَلْتُها لا أَحْجَبُ	522
أَتَتْ حَتّاكَ تَقْصِدُ كلَّ فَجٍّ	تُرَجِّي مِنْكَ أَنها لا تَخِيبُ	552
فَلا تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدَ كَأَنَّنِي	إلَى النّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القارُ أَجْرَبُ	557
وَلا سالِكٍ وَحْدِي وَلا فِي جَماعَةٍ	مِنَ النّاسِ إلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ	590
أَحقًّا عِبادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صاعِدًا	وَلا هابِطًا إلّا عَلَيَّ رَقِيبُ	590
العارِفُو الحَقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ	والمُسْتقِلّو كثِيرِ ما وَهَبُوا	603 و604
فَراشةُ الحِلمِ فِرْعَونُ العَذابِ، وَإِنْ	تَطْلُبْ نَداهُ فَكَلبٌ دُونَهُ كَلبُ	696
فَقالَتْ لَنا: أَهْلًا وَسَهْلًا، وَزَوَّدَتْ	جَنَى النَّحْلِ، بَل ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ	738
فَإِيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فَإِنَّهُ	إلَى الشَّرِّ دَعّاءٌ وَلِلشَّرِّ جالِبُ	767 و881
وَبِالْمخْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنطْنَطا	إذا قامَ ساوَى غارِبَ الفَحل غارِبُهْ	262
وَأُسْقِيْهِ حَتَّى كَادَ مِمّا أُبُثُّهُ	تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ	307
وَرَبَّيْتُهُ حَتى إذا ما تَرَكْتُهُ	أخا القَوْمِ واستَغنى عن المسْحِ شارِبُهْ	368
وَما زُرْتُ لَيْلَى أن تَكُونَ حَبِيبَةً	إليَّ وَلا دَيْنٍ بها أَنا طالبُهْ	436
وَما زُرْتُ لَيْلى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً	إليَّ وَلا دَيْنٍ بها أَنا طالِبُهْ	590
فَقُلْتُ انْجُوا عَنْها نجا الجِلدِ إنَّهُ	سَيُرْضيكما مِنْها سَنامٌ وغاربهْ	600
وَقَدْ جَعَلتْ نَفْسِي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ	لِضَغْمِهماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها	163
أهابُكِ إجْلالًا وَما بِكِ قُدْرَةٌ	عَلَيَّ ولكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُها	247
مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً	وَلا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها	590
كلاهُما حِين جدَّ الجَرِيُ بَيْنَهُما	قَدْ أَقْلَعا وكلا أَنْفَيْهِما رابي	128
رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلالٍ	لا يَزالونَ ضَارِبِينَ القِبابِ	134
وَما أَنْتَ بِالْيَقْظانِ ناظِرُهُ إذا	نَسِيتَ بِمَنْ تَهْواهُ ذِكْرَ العَواقِبِ	141
أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ	أَمْ اقْتفيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ	230 و658
باتَتْ فُؤادِيَ ذاتُ الخالِ سالِبَةً	فالْعَيْشُ إنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ	275

سَراةُ بَنِيْ أبِي بَكْرٍ تَسامَى	عَلَى كانَ المُسَوَّمةِ العَرّابِ	278
أعاذِلَ قُوْلِي ما هَوَيْتِ فَأوّبِي	كَثِيْرًا أرَى أمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوْبِي	279
فَكُنْ لِيَ شَفِيْعًا يَوْمَ لا ذُوْ شَفاعةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيْلًا عَنْ سَوادِ بنِ قارِبِ	291 و613
فَإِنْ تَنْأ عَنْها حِقْبةً لا تُلاقِها	فإنَّكَ ممّا أحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ	292
إنَّ الشَّبابَ الذِي مَجْدٌ عَواقِبُهُ	فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذّاتِ لِلشِّيبِ	350
وَأَنْتَ أراني اللهُ أمْنَعُ عاصِمٍ	وَأَرْأفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ واهِبِ	383
وقالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَليكَ ويُعْتَلَلْ	يَسُؤْكَ وإنْ يُكْشَفْ غَرامُكَ تَدْرَبِ	414
طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي	قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سائِبِ	444
وَكُمْتًا مُدَمّاةً كأَنَّ مُتُونَها	جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ	447
عَلَى حِينَ ألهى النّاسَ جُلُّ أمُورِهِمْ	فَنَدْلًا، زُرَيْقُ، المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ	457 و108 و648
فِهْ بالعُقُودِ وَبِالأيمانِ لا سِيَما	عَقْدٌ وَفاءٌ بِهِ مِنْ أعْظَمِ القُرَبِ	501
أصخْ مُصِيخًا لِمَنْ أبْدَى نَصِيْحَتَهُ	والزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجِدِّ باللَّعِبِ	519
تَخَيَّرْنَ مِنْ أزْمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ	إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كلّ التّجارِبِ	554
يا رَبِّ إمّا تُخْرِجَنَّ طالِبِي	في مقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ المَقانِبِ	601
فلْيَكُنِ المَغْلوبَ غيرَ الغالِبِ	وَلْيَكُن المَسْلُوبَ غيرَ السالِبِ	601
فَلَئِنْ لَقيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ	أيِّي وَأَيُّكِ فارِسُ الأحْزابِ	619
صَرِيعُ غَوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ	لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شابَ سُودُ الذَّوائِبِ	621
فَما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ	لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ	621
يُحابِي بِهِ الجِلْدُ الَّذِي هُوَ حازِمٌ	بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلا نَفْسَ راكِبِ	650
فَلَولا اللهُ والمُهْرُ المُفَدَّى	لأبْتَ وأنْتَ غِرْبالُ الإهابِ	696
ألا حَبَّذا لَولا الحَياءُ وَرُبَّما	مَنَحْتُ الهَوَى ما لَيْسَ بِالمُتَقارِبِ	727
فَوافَيناهُمُ مِنّا بِجَمْعٍ	كَأُسْدِ الغابِ مُرْدانٍ وَشِيبِ	751
إنَّ السُّيُوفَ غُدُوًّها وَرَواحَها	تَرَكَتْ هَوازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأعْضَبِ	819

التاء

فأوْميَتُ إيماءً خَفِيفًا لِحِبْتَرٍ	فَلِلَّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أيَّما فَتَى	211 و619
فَإنَّ المَاءَ ماءُ أبي وَجَدِّي	وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ	200
شَهَدْتُ بِأنْ قَدْ خُطَّ ما هُو كائِنٌ	وَأنَّكَ تَمْحُوْ ما تَشاءُ وَتُثْبِتُ	340
ألا رَجُلًا جَزاهُ اللهُ خَيْرًا	يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ	356
قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ	حتَّى أَلَمَّتْ بِنا يومًا مُلِمّاتُ	365
حَنَّتْ نَوارُ وَلاتَ هُنّا حَنَّتِ	وَبَدا الذِي كانَتْ نَوارِ أجَنَّتِ	187 و299
خَبيرٌ بَنُو لهبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا	مَقالَةَ لِهْبِي إذا الطيرُ مَرَّتِ	231
ألا عُمرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ	فَيَرْأَبَ ما أَثأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ	355
وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكا	ولا مُوجِعاتُ القَلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ	374
عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي	إذا أنا لَمْ أطْعُنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ	378 و571
كِلا أَخِي وَخَلِيلِي واجِدِي عَضُدًا	في النّائِباتِ وَإلْمامِ المُلمّاتِ	618
فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلًا	أكادُ أغَصُّ بِالماءِ الفُراتِ	627
وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَينِ رِجْلٍ صَحِيحةٍ	وَرِجْلٍ رَمَى فِيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ	815

الجيم

أَخْلِقْ بذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحاجَتِهِ	وَمُدْمِنِ القَرْعِ لِلأَبْوابِ أَنْ يَلِجا	588
مَتَى تَأْتِنا تُلمِمْ بِنا في دِيارِنا	تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنارًا تَأجَّجا	818
شَرِبْنَ بِماءِ البِحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ	مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ	545 و569
عَشِيَّة سُعْدى لَوْ تَراءَتْ لِراهِبٍ	بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ	663
قَلى دِينَهُ واْهْتاجَ لِلشَّوْقِ إنَّها	عَلَى الشَّوْقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيُوجُ	663

الحاء

مَهْ عاذِلِي فَهائِمًا لَنْ أبْرَحا	بِمِثْلِ أوْ أحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى	270
مَرَّتْ بِنا في نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ	والمِسْكُ مِنْ أَرْدانِها نافِحَهْ	630
نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو	بِعافِيَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ	100 و612

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً فَبُحْ لانَ مِنْها بِالَّذِي أنْتَ بائِحُ 216

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرانِها فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ 296

إذا غَيَّرَ النَّأيُ المُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ 314

وَرَدَّ جازرُهمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلا كَرِيمَ مِنَ الولدانِ مَصْبُوحُ 358

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائحُ 394

أقامَ ببَغْدادِ العراقِ وَشَوْقُه لأهْلِ دِمَشْقِ الشّامِ شوقٌ مبرِّحُ 600

إذا سايَرَتْ أسْماءُ يَومًا ظَعِينةً فَأسْماءُ مِنْ تِلكَ الظَّعِينةِ أمْلَحُ 739

لَجَدِيرُونَ بِالوَفاءِ إذا قا لَ أخُو النَّجْدةِ السِّلاحُ السِّلاحُ 884

إنَّ قَومًا مِنْهُمْ عُمَيرٌ وَأشْبا هُ عُمَيرٍ وَمِنْهُمُ السَّفّاحُ 884

إنّي زَعِيْمٌ يا نُوَيْقـــةُ إنْ أمِنْـــــتِ مِنَ الرَّزاحِ 341

أن تَهْبِطِـــــيْنَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُـــوْنَ مِنَ الطِّلاحِ 341

وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ المَنُـــوْ نِ مِنَ العَشِـــيِّ إلَى الصَّباحِ 341

يا لَعطَّافِنا وَيا لَرَباحِ وَأبِي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفّاحِ 853

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ كَساعٍ إلَى الهَيجا بغَيرِ سِلاحِ 884

وَإنَّ ابْنَ عَمِّ المرءِ فاعْلَمْ جَناحُهُ وَهَل يَنْهَضُ البازِي بِغَيرِ جَناحِ؟ 884

الدال

دَعانِيَ مِنْ نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وَشَيَّبْنَنا مُرْدا 134

وَأبْرَحُ ما أدامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْد اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيْدا 261

وَما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشةَ كائِنًا أخاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنجِدا 265

قَنافِذُ هَداجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِما كانَ إيّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا 275

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ، وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا؛ إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا 316

أعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أضاءَتْ لَكَ النّارُ الحِمارَ المقَيَّدا 332

رَأيْتُ اللهَ أكبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحاوَلَةً وَأكثَرَهُمْ جُنُودا 361

ظَنَنْتُكَ إن شَبَّتْ لَظَى الحرْب صالِيًا فعرَّدْتَ فِيمَنْ كانَ عَنها مُعَرِّدا 362

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بيضًا	وَرَدَّ وجُوهَهُنَّ البيضَ سُودا	368
ما لِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدًا	أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيْدا	390
تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فينا	فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أَبِيكَ زادا	540 و717
سَقَى الحَيا الأَرْضَ حتَّى أَمْكنٍ عُزِيَتْ	لَهُمْ فَلا زالَ عَنْها الخَيْرُ مَجْدُودا	559
شَبابٌ وَشَيْبٌ وافْتِقارٌ وَثَرْوَةٌ	فللهِ لهذا الدَّهرُ كَيْفَ تَرَدّدا	562
ما كانَ أَسْعَدَ مَنْ أجابَكَ آخِذًا	بِهُداكَ مُجْتَنِبًا هَوىً وَعِنادا	706
لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها	أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقًا وَعُهُودا	771
رِجالِيَ حَتَّى الأَقْدَمُونَ تَمالَؤُوا	عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المَجدَ والحَمْدا	785
فَما كَعْبُ بْنُ مامةَ وابْنُ أَرْوَى	بِأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرَ الجَوادا	829
فَزَجَجْتُها	بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ	634
أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وَباتَ بِهَا	بِوَحْشِ اصْمِتَ فِي أَصْلابِها أَوَدُ	177
وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ ما إِنْ رَأَيْتَهُ	عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزالُ يَزِيْدُ	269
أَمُوْتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجامِ وَإِنَّني	يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِيْ أنا كائِدُ	309
دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرَوَ فاغتَبِطْ	فإنَّ اغتِباطًا بِالوَفاءِ حَمِيدُ	365
وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ	عافٍ تَغَيَّرَ إِلّا النُّؤيُ والوَتِدُ	481
إذا المرءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشِئًا	فَمَطْلَبُها كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ	512
لأَنَّ ثَوابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ	جِنانًا مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيها يُخَلَّدُ	653
وَرُبَّ أَسِيلةِ الخَدَّينِ بِكْرٍ	مُهَفْهَفَةٍ لَها فَرْعٌ وَجِيدُ	757
إِنَّ مَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أَبُوهُ	ثُمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ	782
وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغُمَيمِ مَرِيضَةً	فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلي بِمِصْرَ أَعُودُها	385
وإِنِّي وإِنْ أوعدتُه أو وعدتُه	لمخلِفُ إيعادي ومنجزُ مَوْعِدي	90
أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي	بِمَا لاقَتْ لَبُوْنُ بَنِي زِيادِ	146
لِوَجْهِكَ فِي الاحْسانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ	أَنالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ والِـدِ	163
فَقُلْتُ أَعِيرانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي	أَخُطُّ بِها قَبْرًا لأَبْيَضَ ماجِدِ	167

إذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانَت كُهُولُهُم إلى الغَدْرِ أدنى مِنْ شَبابِهُمُ المُرْدِ 181

رَأَيْتُ بَنِي غَبْراءَ لا يُنْكِرُونَنِي وَلا أَهْلُ هَذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ 186

مِنَ القَوْمِ الرَّسولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَنِي مَعَدِّ 208

الذِّئْبُ يَطْرُقُها فِي الدَّهْرِ واحِدةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرانِي مُدْيةٌ بِيَدِي 242

بَنُوْنا بَنُو أبنائنا وَبَناتُنا بَنُوهنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعدِ 244

أمْسَتْ خَلاءً وأمْسَى أهْلُها احْتَمَلُوْا أخْنَى عَلَيها الَّذِي أخْنَى عَلَى لُبَدِ 264

وَباتَ وَباتَتْ لَهُ لَيْلةٌ كَلَيْلةِ ذِي العائِرِ الأرْمَدِ 273

دَعانِي أخِي والخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمّا دَعانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ 291

وَماذا عَسَى الحَجّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نَحْنُ جاوَزْنا حَفِيْرَ زِيادِ 308

فَإِنَّكَ مُوْشِكٌ ألّا تَراها وَتَعْدُوْ دُوْنَ غاضِرةَ العَوادِي 309

أنَحْوِيَّ هَذا العَصْرِ ما هِيَ لَفْظةٌ جَرَتْ فِي لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُوْدِ 314

إذا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُوْرةِ الجَحْدِ أثْبَتَتْ وَإِنْ أثْبَتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحُوْدِ 314

وَما زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها لَكالْهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَرادِ 328

قالَتْ: ألا لَيْتَما هَذا الحَمامَ لَنا إلَى حَمامَتِنا أوْ نصْفَهُ فَقَدِ 331

فقام يذودُ النّاسَ عنها بِسيْفِهِ وقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ 344

إخالُكَ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذا هَوًى يَسُومُكَ ما لا يُسْتَطاعُ مِنَ الوَجْدِ 361

تَعَلَّمْ رَسُوْل اللهِ أَنّكَ مُدْرِكِي وأنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كالأخْذِ باليَدِ 366

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنْباءُ تَنْمِي بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ 388

كَسا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَداهُ ذا النَّدى في ذُرا الْمَجدِ 406

فقدْني وإيّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعجِيلِ السَّنامِ المسَرْهَد 474

وَلا أَرَى فاعِلًا في النّاسِ يُشْبِهُهُ وَلا أُحاشِي مِنَ الأقْوامِ مِنْ أَحَدِ 500

وبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ 508

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكم بعْدَ بَيْنِكم بِذِكْراكُمُ حَتَّى كأَنَّكُمُ عِنْدِي 511

فَلا واللهِ لا يَلْقَى أُناسٌ فَتىً حَتّاكَ يا بْنَ أبي زِيادِ 552

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراقِ وَيَثْرِبٍ ... مُلْكًا أجارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعاهَدِ 560

عَلَى أنَّ قُرْبَ الدّارِ لَيْسَ بِنافِعٍ ... إذا كانَ مَنْ تَهْواهُ لَيْسَ بِذي وُدِّ 573

بِكلٍّ تَداوَيْنا فَلَمْ يُشفَ ما بنا ... عَلَى أنَّ قُرْبَ الدّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ 573

يا مَنْ رَأَى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ ... بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ 632

كانُوا ثَمانِينَ أو زادُوا ثَمانِيةً ... لَولا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَّلتُ أولادِي 790

تُناغِي غَزالًا عِنْدَ دارِ ابْنِ عامِرٍ ... وَكَحِّلْ أماقِيكَ الحِسان بِإِثْمِدِ 808

يا لَقَومِي وَيالأمْثالِ قَومِي ... لأُناسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيادِ 853

الراء

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُمْ في قَوْمِهِمْ ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ 665

بِئْسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا ... فَقَرَوا جارَهُمْ لَحْمًا وَحِرْ 711

لَنِعْمِ الفَتَى تَعْشُو إلَى ضَوءِ نارِهِ ... طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيلةَ الجُوعِ والخَصَرْ 875

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخالُكَهُ ... إذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرا 161

أبُوكَ حُبابٌ سارِقُ الضيفِ بُرْدَهُ ... وَجَدِّيَ يا حَجّاجُ فارِسُ شَمَّرا 175

فَما آباؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنا اللَّاءِ قَدْ مَهدُوا الحُجُورا 193

وَكانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيْتُ بِرُشْدِهِ ... فَلِلَّهِ مُغْوٍ عادَ بِالْرُشْدِ آمِرا 262

حَراجِيْجُ لا تَنْفَكُّ إلّا مُناخةً ... عَلَى الخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِها بَلَدًا قَفْرا 284

واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ ما قُدِرا 340

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفان لا ذُنُوبَ لها ... إذن لَلامَ ذَوُو أحْسابِها عُمَرا 346

بِنا عاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بادِيَ ذِلَّةٍ ... لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاءً، ولا نَصْرا 516

أنفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى ... وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهارا 537

تَقُولُ وَقَدْ عالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَها ... أَيُسْقَى فَلا يَرْوَى إلَيَّ ابْنُ أَحْمَرا 557

إنارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وعَقْلُ عاصِي الهوَى يَزْدادُ تَنْويرا 606

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امرَأً ... وَنارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نارا 631

وِفاقُ كَعبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ... تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرا 637

فَتاتانِ أَمّا مِنْهُما فَشَبِيهةٌ	هِلالًا وَأُخْرَى مِنْهُما تُشْبِهُ البَدْرا	663
نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نائِبةٌ	إلَّا وَكانَ لِمُرْتاعٍ بِها وَزَرا	714
قَهَرْناكُم حَتَّى الكُماةَ فَأَنْتُمُ	تَهابُونَنا حَتَّى بَنِينا الأصاغِرا	784
بَلَغْنا السَّماءَ مَجْدُنا وَسَناؤُنا	وَإِنّا لَنَرْجُو فَوقَ ذَلِكَ مَظْهَرا	817
حُمِّلتَ أَمْرًا عَظِيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ	وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرا	821 و856
إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللهِ نِعْـ	ـمَ أَخُو النَّدَى وابْنُ العَشِيرَهْ	723
وَما نُبالِي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا	ألا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيَّارُ	152
لَئِنْ كانَ إيّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا	عَنْ العَهْدِ والإنْسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ	161
أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ	لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَويتُ أَطِيرُ	194
ما اللهُ مُولِيْكَ فَضْلٌ فأَحْمَدَنْهُ بِهِ	فَما لدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ	213
لا تَرْكَنَنَّ إلى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ	أَبْناءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّها القَدَرُ	216 و217
أَلا يا اسْلَمِي يا دارَ ميَّ عَلَى البِلَى	وَلا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ	261
ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جفـ	ـفَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصّبا والدَّبُوْرُ	263
فَأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ	إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ	264
بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى	وَكَوْنُكَ إيّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ	265
فَأَصْبَحُوْا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ	إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ	287
وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ	وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوْفُ فِي النّاسِ والأَجْرُ	292
لَهَفِي عَلَيْكِ لِلَهْفةٍ مِنْ خائِفٍ	يَبْغِيْ جِوارَكِ حِيْنَ لاتَ مُجِيْرُ	298
وقَدْ زَعَمَتْ أنّي تغيَّرْتُ بَعْدَها	وَمَنْ ذا الذِي يا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ؟	364
وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوامُ لَوْ أنَّ حاتِمًا	أرادَ ثَراءَ المالِ كانَ لَهُ وَفْرُ	374
إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدَةٌ	بَعْدي وَبَعْدَكِ في الدُّنيا لَمغْرُورُ	397
وَما نَفَعَتْ أَعْمالُهُ المَرْءَ راجيًا	جَزاءً عَلَيْها مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ	406
جَزَى بَنُوهُ أَبا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ	وَحُسْنَ فِعْلٍ كَما يُجْزَى سِنِمّارُ	406
مِثْلُ القَنافِذِ هَدّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ	نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ	421

كَساكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ لَهُ أَخٌ لَكَ يُعْطِيْكَ الجزِيلَ وَناصِرُ 445

لَوْ كانَ غيرِي سُلَيْمَى الدَّهرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادِثِ إلّا الصّارِمُ الذّكَرُ 488

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَها سِوَى لَيْلَةٍ؟! إنِّي إذا لَصَبُورُ 492

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كَما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بِلَّلَهُ القَطْرُ 560

رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَناجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ 582 و583

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أنْتَ في السِّلـ ـمِ وفي الحَرْبِ كالِحٌ مُكْفَهِرُّ 687

أسِيلاتُ أبْدانٍ دِقاقٌ خُصُورُها وَثِيْراتُ ما التَفَّتْ عَلَيْهِ المَآزِرُ 687

فَعُجْتُها قِبَلَ الأخْيارِ مَنْزِلَةً والطَّيِّبِي كُلِّ ما التاثَتْ بِهِ الأُزُرُ 688

إنَّ ابْنَ وَرْقاءَ لا تُخْشَى بَوادِرُهُ لَكِنْ وَقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ 796

ألا أيُّهَذا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ لِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيهِ المَقادِرُ 838

لَها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَواشِي، لا هُراءٌ وَلا نَزْرُ 860

وَقُلنَ عَلَى الفِرْدَوسِ أوَّلُ مَشْرَبٍ أجَل جَيرِ إنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دَغاثِرُهْ 768

وَإنِّي لَراجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإنْ شَطَّتْ نَواها أزُورُها 206

وما الدَّهرُ إلا ليلةٌ ونَهارُها وإلّا طُلُوعُ الشَّمسِ ثمَّ غِيارُها 486

بِالباعِثِ الوارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضُ فِي دهرِ الدَّهارِيرِ 158

وَما اهْتَزَّ عَرشُ اللهِ مِنْ أجَلِ هالِكٍ سَمعنا بِهِ إلّا لِسَعْدٍ أبي عَمرِو 174

أنّا اقتَسَـمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَـلْتَ فَجارِ 181

ما المُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عاقِبةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ 213

وَلَقَدْ جَنيْتُكَ أكْمُؤًا وَعَساقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأوْبَرِ 222

رَأيْتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو 223

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ فَسَما فَأدْرَكَ خَمْسةَ الأشْبارِ 226 و579

بِاللهِ يا ظَبَيَاتِ القاعِ قُلْنَ لَنا لَيْلايَ مِنْكُنَّ أمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ 226

كَمْ عمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وَخالةٌ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشارِي 243 و246

فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيا التِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُناكَ بِسَعْيٍ كانَ مَشْكُوْرِ 277

أراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرْنا	وَظُلْمُ الجارِ إذْلالُ الْمُجِيْرِ	307
ألا طِعانَ ألا فُرْسانَ عادِيَةً	إلا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَّنانِيرِ	355
قَهَرْتُ العِدا لا مُسْـــتَعِينًا بِعُصْبَةٍ	وَلكِنْ بِأَنْواعِ الخدائِعِ والمكْرِ	359
تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها	فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمكْرِ	366
إذا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ	وضَعْتُ بِها عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالهَجْرِ	380
نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهَةُ كاسِمِها	يُهْدِي إِلَيَّ غَرائِبَ الأشْعارِ	384
رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعارِضي	فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّواضِرِ	392
جاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا	كما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ	405
وَإذا تُباعُ كَرِيمَةٌ أَو تُشْتَرَى	فَسِواكَ بائِعُها وَأَنْتَ المشْتَرِي	491
أَبَحْنا حَيَّهُم قَتْلًا وَأَسْرًا	عَدا الشَّمْطاءِ والطِّفْلِ الصَّغْيرِ	495
رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحقِبِي أدراعِهِمْ	فيهِمْ ورَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذارِ	516
أنا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِي	وَهَلْ بِدارَةَ يا للنّاسِ مِنْ عارِ	519
لِمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ	أَقْوَيْنَ مُذ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ	580
دَعَوْتُ لِما نابَنِي مِسْوَرًا	فَلَبَّى فَلَبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ	609 و611
كِلا الضَّيْفَنِ المَشْنُوءِ والضَّيْفِ نائلٌ	لَدَيَّ المُنَى والأمْنَ في العُسْرِ واليُسْرِ	618
إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ	عَلَى التَّنائِي لَعِنْدِي غيْرُ مكْفُورِ	639
حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ، وَآمِنٌ	ما لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ	664
أَزُورُ امْرَأً جَمَّا نَوالٌ أعَدَّهُ	لِمَنْ أمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أزْمةَ الدَّهْرِ	688 و694
فَذَلِكَ إنْ يَلقَ المَنِيَّةَ يَلقَها	حَمِيْدًا وَإنْ يَسْتَغْنِ يَومًا فَأَجْدرِ	701
خَلِيْلَيَّ ما أحْرَى بِذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى	صَبُورًا، وَلكِنْ لا سَبِيْلَ إلَى الصَّبْرِ	705
وَلَفُوكِ أطْيَبُ لَو بَذَلتِ لَنا	مِنْ ماءِ مَوهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ	733
لا يَبْعَدَنْ قَومِي الذِينَ همُ	سمُّ العُداةِ وَآفةُ الجُزُرِ	754
النازِلونَ بكلِّ مُعتَرَكٍ	والطيّبون معاقدَ الأُزُرِ	754
سَواءٌ عَلَيكَ النَّفْرُ أمْ بِتُّ لَيلةً	بِأَهْلِ القِبابِ مِنْ عُمَيرِ بْنِ عامِرِ	786

لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وَإِنْ كُنْتُ داريا شُعَيثُ ابْنُ سَهْمٍ أمْ شُعَيثُ ابْنُ مِنْقَرِ 787 و788
يا لَيتَما أُمُّنا شالَتْ نَعامَتُها أَيما إلَى جَنَّةٍ أيما إلَى نارِ 794

الزاي

نُسِيا حاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فا ضَتْ عَطاياكَ يا بْنَ عَبْدِ العزِيزِ 391

السين

وَبُدِّلَتْ قَرْحًا دامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيا لَكِ مِنْ نُعْمى تَحَوَّلْنَ أبؤُسا 262
للهِ يَبْقَى عَلَى الأيّامِ ذُو حيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ 562
مُعاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَوادِي أَشَمُّ كأَنهُ رَجُلٌ عَبُوسُ 639
إذا أرْسَلُوني عِنْدَ تَعْذِيْرِ حاجةٍ أُمارِسُ فِيها كُنْتُ نِعْمَ المُمارِسُ 723
إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوالَيْكَ حَتّى كُلُّنا غَيْرُ لابِسِ 610

الشين

أيا أبَتِي لا زِلتَ فِينا فَإِنَّما لَنا أمَلٌ فِي العَيشِ ما دُمْتَ عائِشا 845

الضاد

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمِطِيّ كَأَنَّها قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخًا بُيُوْضُها 263
فَقُولا لِهَذا المَرْءِ ذُو جاءَ ساعِيًا هَلُمَّ فإنَّ المشْرَفِيَّ الفَرائضُ 200
قَضَى اللهُ يا أسْماءُ أنْ لَسْتُ زائِلًا أُحِبُّكِ حَتَى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ 265

الظاء

يَداكَ يَدٌ خَيْرُها يُرْتَجَى وَأُخْرَى لأعْدائِها غائظَهْ 256

العين

رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ 196
سَقاها ذَوُوْ الأحْلامِ سَجْلًا عَلَى الظَّما وَقَدْ كَرِبَتْ أعْناقُها أنْ تُقَطَّعا 305
لَقَدْ عَلِمَتْ أولى المغِيرَةِ أَنَّني لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبَ مِسْمِعا 443 و647
فَقالَتْ أكُلَّ النّاسِ أصْبَحْتَ مانِحًا لِسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعا؟ 544
فَلَمّا تَفَرَّقْنا كَأَنِّي وَمالِكًا لِطُولِ اجتِماعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعا 565

فَأَدْرَكَ إِرْقالَ العَرادَةِ ظَلْعُها وَقَدْ جَعَلَتْني مِنْ حَزيمَةَ إِصْبَعا 630

قَدْ جَرَّبُوهُ فَما زادَتْ تَجارِبُهُمْ أَبا قُدامَةَ إِلّا المَجْدَ والفَنَعا 650

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطائِكَ المِئَةَ الرِّتاعا 652

أنا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا 776

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَنا ثَلاثُ الأثافِي والدِّيارُ البَلاقِعُ 227

خَلِيْلَيّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما إذا لَمْ تَكُونا لِي عَلَى مَنْ أُقاطِعُ 230

فَإِنْ يَكُ جُثْمانِي بِأَرْضٍ سِواكُمُ فَإِنَّ فُؤادِي عِنْدَكِ الدهرَ أَجْمَعُ 237

كَلَّا وَلَكِنَّ ما أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكَيْ يُعَرُّوا فَيُعْرِبهمْ بِيَ الطَّمَعُ 257

بِكُلِّ داهِيةٍ أَلْقَى العِداءَ وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَزِعُ 257

وَما المَرْءُ إِلّا كالشِّهابِ وَضَوْئِهِ يَحُوْرُ رَمادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ ساطِعُ 262

إِذا مُتُّ كانَ النّاسُ صِنْفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ 276

أبا خُراشَةَ أَمّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ 282

وَلَوْ سُئِلَ النّاسُ التّرابَ لأَوْشَكُوْا إذا قِيْلَ: هاتُوا؛ أَنْ يَمَلُّوْا وَيَمْنَعُوْا 305

تَعَزَّ فلا إِلفَيْنِ بالعَيشِ مُتِّعا ولكن لوُرّادِ المنونِ تتابُعُ 349

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْـــــتَ لِغَيْرِنا حَياتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فاجِعُ 358

فَبَكَى بَناتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي والظّاعِنُونَ إِليَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا 401

لأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفاعَةً إذا لَمْ يَكُنْ إِلّا النَّبِيُّونَ شافِعُ 483

تُمِلُّ النَّدامَى ما عَدانِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ 496

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكِ تَدْفَعُ 575

إذا باهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْها فَذاكَ المُذَرَّعُ 615

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى ولا الشَّرِّ يَأْتِيهِ امرُؤٌ وَهْوَ طائِعُ 631

أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ 642

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ 642

خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَما لِيَ فِيما يَقْتَنِي طَمَعُ 643

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوِي إلى أُمّا وَيُرْوِينِي النَّقيعُ 644
فَإِنّكَ والتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَما دَعاكَ وَأَيْدِينا إِلَيْهِ شَوارِعُ 647
أَبِيْتُ كَأَنِّي ساوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيابِها السُّمُّ ناقِعُ 746
وَلَسْتُ أُبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكًا أَمَوتِيَ ناءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ 786
بِعُكاظَ يُعْشِي النّاظِرِينَ إذا هُمُ لمحُوا شُعاعُهْ 449
بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكائِبُها أَن لا إِلَيْنا رُجُوعُها 358
هَجَوْتَ زَبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ 146
لَيْسَ يَنْفَكُّ ذا غنًى واعْتِزازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٍّ قَنُوعِ 260
لا تجزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذلِكِ فاجْزَعِي 423
بِكاللقوةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فَلَمْ أكن لِأَولَعَ إلّا بالكَمِيّ المقَنَّعِ 577
قَومٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأيتَهُمْ ما بَينَ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ 791
أُطَوِّف ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلَى بَيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكاعِ 848

الفاء

وَقالَتْ حَنانٌ ما أتى بِكَ ههُنا أذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بِالْحَيِّ عارِفُ 254
بَنِي غُدانةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ 286
وَقالُوْا تَعَرَّفْها المَنازِلَ مِنْ مِنىً وَما كُلَّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ 289
الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأتِيهِمُ مِنْ وَرائِهِمْ وَكفُ 604
نَحْنُ بِما عِنْدَنا وَأَنْتَ بِما عِنْـ ـدَكَ راضٍ [والرأي مختلف] 838
نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنا مِنّا بِرَكْضِ الجِيادِ فِي السَّدَفِ 734

القاف

أَإِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقا تَبيتُ بِلَيْلٍ أَمْ أَرْمَدِ اعتادَ أو لقا 141
حَسِبْتُكَ فِي الوَغَى بُرْدَى حُرُوبٍ إذا خَوَرٌ لَدَيكَ فَقُلْتُ سُحْقا 242
فَلَمّا تَبَيَّنّا الهُدَى كانَ كُلُّنا عَلَى طاعةِ الرَّحْمنِ والحَقِّ والتُّقَى 772
لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالمنَى لِمُؤمِّلٍ وَإِنَّ سِواكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى 492

وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وَفِي النّاسِ مُمْتَعٌ صَدِيقٌ إذا أعْيا عَلَيَّ صَدِيقُ 170

عَدَسْ مِا لِعبَّادٍ عَلَيْك إمارةٌ نَجَوْتِ وَهَذا تَحْمِلينَ طليقُ 203

وَماذا عَسَى الواشُونَ أنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أنْ يَقُولُوا إنَّنِي لَكِ عاشِقُ 206

وَإِنْسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تارةً فَيَبْدُو وَتارات يجُمُّ فَيَغْرَقُ 234

ولا يُواتِيكَ فِي ما ناب مِنْ حَدَثٍ إلّا أخُو ثِقَةٍ فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ 567

أبَى اللهُ إلّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ 572

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا، وَأُمُّهُمُ زَلّاءُ مِنْطِيقُ 717

وَإِنْسانُ عَيني يَحْسِرُ الماءُ تارةً فَيَبْدُو وَتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ 783

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِيْ بَعْضِ غِرّاتِهِ يُوافِقُّها 305

سرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أضاءَ فَمُذْ بَدا مُحَيّاكِ أخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِقِ 242

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها بَلْهَ الأكُفِّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ 461

فَإِنَّنِي والَّذي يَحُجُّ لَهُ النْ ـناسُ بِجدْوى سِواكَ لَمْ أَثِقِ 491

وَلَوْلا جَنانُ اللَّيْلِ ما آبَ عامِرٌ إلَى جَعْفَرٍ سِرْبالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ 524

هَلْ أَنْتَ باعِثُ دِينارٍ لحاجَتِنا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخا عَوْنِ بنَ مِخْراقِ 667

ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وَقالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقِي 831

الكاف

وانصرْ على آلِ الصَّلِيـ ـبِ وعابدِيه اليوْمَ آلَكْ 88

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا خالِدٍ وَإِلّا فَهَبْنِي امْرَأً هالِكا 366

خَلا اللهِ لا أَرْجُو سِواكَ وَإِنَّما أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا 495

فَلَمّا خَشِيتُ أظافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مالِكا 521

أخٌ مُخْلِصٌ وافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الوُدِّ والعَهدِ الَّذِي كانَ مالِكُ 214

اللام

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعلْ 406

فارسًا ما غادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ 428

إِنَّ لِلْخَيْرِ وللشَّرِ مَدىً وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ 618

أيُّهَذانِ كُلا زادَكُما وَدَعانِي واغِلًا فِيمَنْ وَغَلْ 839

وَلَيْسَ المُوافِيني لِيُرفَدَ خائِبًا فإنَّ لَهُ أضْعافَ ما كانَ أمَّلا 171

خالِي لأنْتَ وَمَنْ جَريرٌ خالُهُ يَنَلِ العَلاءَ وَيُكرِم الأخْوالا 246

* يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالا 249

إنِ المَرءُ مَيْتًا بِانْقِضاءِ حَياتِهِ وَلَكِنْ بِأنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا 297

حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تِجارةٍ رَباحًا إذا ما المرْءُ أصبَحَ ثاقِلا 363

أبو حَنَشٍ يؤَرِّقُني وطلقٌ وعَمَّارٌ وآونةً أثالا 375

إذا أنا كالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ إلى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلالا 376

أراهُم رُفْقَتِي حتَّى إذا ما تَجافَى اللَّيل وانخَزَلَ انخِزالا 376

نَصَرُوكَ قَوْمِي فاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِم ولَو أنَّهُم خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلا 391

ما عابَ إلّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلا جَفا قَطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلا 404

لا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هذا رِدائِيَ مَطْوِيًّا وَسِرْبالا 474

أَزْمانَ قَوْمِي والجماعَةَ كالذي لَزِمَ الرِّحالَةَ أنْ تمِيلَ مَمِيلا 476

رَأَيْتُ النّاسَ ما حاشا قُرَيْشًا فَإِنّا نَحْنُ أَفضَلُهُمْ فَعالا 498

يا صاحِ هلْ حُمَّ عَيْشٌ باقيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأمَلا 509

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جارَ أَوْ عَدَلا وَلا تَشحَّ عَلَيْهِ جادَ أَوْ بَخِلا 522

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعادِيَ الأمَلا وما ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا 538

أَخَذوا المَخاضَ مِنَ الفَصيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا، ويُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلا 550

وَيَرَكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنّا فَوارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأباهِرِ والكُلى 567

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَراني عاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا 598

أَنْجَبَ أيّامَ والداهُ بِهِ إذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا 636 و638

قُلتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا 800

وَرَجا الأُخَيطِلُ مِنْ سَفاهةِ رَأْيِهِ ما لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا 800

إنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَومِي لَهُمْ فَبِهِمْ	هَذا اعْتَصِمْ تَلقَ مَنْ عاداكَ مَخْذُولا	823
فَلَمْ أرَ مِثْلَها خُباسةَ واحِدٍ	فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَما كِدْتُ أفْعَلَهْ	304
أبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاءِ كأنَّهُمْ	سُيُوفٌ أجادَ القَينُ يَومًا صِقالَها	191
لَعَمْرُكَ ما تَدري متى أنتَ جائِيٌ	وَلَكنَّ أَقصَى مُدَّةِ العُمْرِ عاجِلُ	144
ألا تَسْألانِ المرءَ ماذا يُحَاوِلُ	أنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلالٌ وَباطِلُ	202
إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ	فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ	210
سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وَعَنهُمُ	فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهُوْلُ	266
أنْتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلٌ	إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ	278
لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا	جُنُوْدُهُ ضاقَ عَنْها السَّهْلُ والجَبَلُ	280
وَإنْ مُدَّتِ الأيْدِي إلَى الزّادِ لَمْ أكُنْ	بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ	291 و737
وَما قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسامِي خُؤُولةٌ	وَلَكِنَّ عَمِّي الطَيِّبُ الأصْلِ والخالُ	335
فما هَجَرْتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنَةً	لا ناقَةٌ لِيَ في هذا وَلا جَمَلُ	352
دَعاني الغَواني عَمَّهُنَّ وَخِلتُنِي	لِيَ اسمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أوَّلُ	361
أرجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها	وَما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيلُ	371
يَلُومُونَنِي في اشْتِراء النَّخِيـ	ـلِ قَوْمي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ	392
جَفَوْنِي وَلم أَجْفُ الأخِلَّاء إنَّنِي	لغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيليَ مُهْمِلُ	408
فإنْ أَنْتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ	لعلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأوائِلُ	423
جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلّاءَ إنَّنِي	لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ	446
مَشْغُوفَةً بِكِ قَدْ شُغِفْتُ وإنَّما	حُمَّ الفِراقُ فما إلَيْكِ سَبِيلُ	512
وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى	مَعارِفَها والسّارِياتُ الهَواطِلُ	524
لنا الفَضْلُ في الدُّنْيا وَأَنْفُكَ راغِمٌ	وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القِيامَةِ أَفْضَلُ	564
أَتِيُ الفَواحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَة	وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الجَمِيلِ جَمِيلُ	605
أَلَمْ تَعْلَمِي يا عَمْرَكِ اللهَ أنَّنِي	كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الكِرامُ قَلِيلُ	614و615
جَوابًا بِهِ تَنْجُوا اعتَمِدْ فَوَرَبِّنا	لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسأَلُ	625

كما خُطّ الكِتابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهودِيٍّ يُقارِبُ أَو يَزِيلُ 637

يا قابِلَ التَّوْبِ غُفْرانًا مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُها أنا مِنْها خائِفٌ وَجِلُ 649

السّالكُ الثُّغْرَةِ اليَقْظانَ سالِكُها مَشْيَ الهُلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ 656

تُعَيِّرُنا أنّا قَلِيْلٌ عِدادُنا فَقُلتُ لَها إنَّ الكِرامَ قَلِيْلُ 694

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنا بَيْتًا دَعائِمُهُ أعَزُّ وَأطْوَلُ 737

وَلا عَيْبَ فِيْها غَيْرَ أنَّ سَرِيعَها قَطُوفٌ وَأنْ لا شَيْءَ مِنْهُنَّ أكْسَلُ 739

يَمِيدُ إذا والَتْ عَلَيهِ دِلاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كلّها وَهْوَ ناهِلُ 772

وَقالُوا لَنا ثِنْتانِ لا بُدَّ مِنْهُما صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلاسِلُ 791

وَجْهُكَ البَدْرُ لا بَلِ الشَّمْسُ لَو لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أفُولُ 799

فَما كانَ بَينَ الخَيرِ لَو جاءَ سالِمًا أبُو حُجُرٍ إلّا لَيالٍ قَلائِلُ 802

لَيتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِي فَأشْكُرَها مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ 830

فَلا تَلْحَنِي فِيْها فَإنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ 320

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أنَّ لِلصَّيدِ غِرَّةً وإلّا تُضَيِّعْها فإنَّك قاتِلُهْ 366

فَيالَكَ مِنْ ذِي حاجَةٍ حِيلَ دُونَها وَما كُلُّ ما يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نائِلُهْ 415

وَبِنْتِ كِرامٍ قَدْ نَكَحْنا ولم يكُنْ لَنا خاطِبٌ إلّا السِّنانُ وعامِلُهْ 483

تُلِمُّ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها وَإمّا بِأمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُها 795

تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعات وأَهلُها بِيَثْرِبَ أدنَى دارِها نَظَرٌ عالي 140

أنا الذائدُ الحامِي الذِّمارَ وَإنَّمَا يُدافِعُ عَنْ أحْسابِهِمْ أنا أوْ مِثْلِي 159

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَراهُنَّ يَومَ الرَّوعِ كالحِدَإِ القُبْلِ 191

ألا عِمْ صَبَاحًا أيُّها الطَّلَلُ البالِي وَهَل يعمَنْ مَنْ كانَ فِي العُصُرِ الخالِي 194

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ 197

ما أنْتَ بِالْحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأصِيلِ وَلا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ 207

مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الـ ـقَطْرُ مَغْناهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمالِ 220

يا خَلِيْلَيَّ ارْبَعا واسْتَخْبِرا الـ ـمَنْزِلَ الدّارِسَ عَنْ حَيِّ حِلالِ 220

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أبْرَحُ قاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوْا رَأسِيْ لَدَيْكِ وَأوْصالِي 260

وَلَبِسْتُ سِرْبالَ الشَّبابِ أزُورُها وَلَنِعْمَ كانَ شَبِيبةُ المُحْتالِ 278

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشانِيْهما أصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُوْلِ 279

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأنْهَضُ نَهْضَ الشّارِبِ الثَّمِلِ 308

أبُنَيَّ إنَّ أباكَ كارِبُ يَوْمِهِ فَإذا دُعِيْتَ إلَى المَكارِمِ فاعْجَلِ 310

وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أسْتَطِيعُهُ وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ 318

عَلِمُوْا أنْ يُؤَمِّلُوْنَ فَجادُوْا قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوْا بِأعْظَمِ سُؤْلِ 340

لا سابِغاتٍ، ولا جَأواءَ باسِلَةً تَقِي المَنُونَ لَدَى استِيفاءِ آجالِ 350

ألا اصطِبْارَ لِسَلْمَى أَمْ لَها جَلَدٌ إذا أُلاقِي الَّذِي لاقاهُ أَمْثالِي 355

عَلِمْتُكَ الباذِلَ المعرُوفَ فانبَعَثَتْ إلَيْكَ بِي واجِفاتُ الشَّوْقِ والأمَلِ 362

وَلَمّا أَبَى إلّا جِماحًا فُؤادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمالٍ وَلا أَهْلِ 404

هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الغانِيات إلَى أنْ شِبْتُ فانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمالي 447

إذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَراكَةٍ تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحِلِ 448

ما إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلّا مَنْكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السّاقِ طَيَّ المحْمَلِ 460

فما لَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهامَةُ بِالرِّجالِ 473

فَكُونُوا أنتُمُ وبَني أَبِيكُم مَكانَ الكُلِيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ 476

فإنْ تَكُ أذوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرَغًا بقَتْلِ حِبالِ 512

أَمْ لا سَبِيلَ إلَى الشَّبابِ وذِكْرُهُ أَشْهَى إلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ 558

فَيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ 562 و853

وَهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِيْنَ شهْرًا فِي ثَلاثَةِ أَحْوالِ 566

ألا عِمْ صَباحًا أيُّها الطَّلَلُ البالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فِي العُصُرِ الخالِي 566

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمؤُها تَصِلُّ وَعنْ قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ 578

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إذا ما نامَ لَيْلُ الهُوْجَلِ 598

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ 629

المَنُّ لِلذَّمِّ داعٍ بِالعَطاءِ فَلا	تَمُنَّنْ فَتُلْفَى بِلا حَمْدٍ وَلا مالِ	657
إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعتْ	ذَكَرْتُ سُلَيْمى في الخَلِيطِ المُزايِلِ	660
مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَواقِدٌ	حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ	666
وَيَأْوِي إِلَى نِسْوةٍ عُطَّلٍ	وَشُعْثًا مَراضِيعَ مِثْلَ السَّعالِي	755
فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضِجٍ	صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ	791
قالُوا نَأتْ فاخْتَرْ لَها الصَّبْرَ والبُكا	فَقُلتُ البُكا أَشْفَى إِذًا لِغَلِيلِي	793
كَأَنَّ دِثارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ	عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ	797
وَإِنّ شِفائِي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ	وَهَل عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟	808
كأنِّي غداةَ البَينِ يومَ تَحَمَّلُوا	لَدَى سَمُرات الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ	814
ذا ارْعِواءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الرْ	رَأسِ شَيبًا إلَى الصِّبا مِن سَبِيلِ	824
كُلَّما نادَى مُنادٍ مِنْهُمُ	يا لَتَيمِ اللهِ قُلنا يا لِمالِ	866
رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ	كِدْتُ أَقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ	585

الميم

وَيَوْمًا تُوافِيْنا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ	كَأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُوْ إلَى وارِقِ السَّلَمْ	342
حَبَّ بِالزَّورِ الَّذِي لا يُرَى	مِنْهُ إلّا صَفْحةٌ أو لِمامْ	724
فَأَطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجاعِ وَلَوْ رَأَى	مَساغًا لِناباهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما	129
فِي المُعْقِبِ البَغْيِ أَهْلَ البَغْيِ ما	يَنْهَى امْرأً حازمًا إِنْ يَسْأما	213
حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّة كُلُّها	إِنْ ظالِمًا فِيْهِمْ وَإِنْ مَظْلُوْما	280
أَلَمْ تَرَ إِنِّي وابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً	لَنَسْرِي إِلَى نارَيْنِ يَعْلُوْ سَناهُما	323
لا يَهُوْلَنَّكَ اصْطِلاءُ لظَى الحَرْ	بِ فَمَحْذُوْرُها كَأنْ قَدْ ألمّا	342
أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدّارَ جَامِعَةً	شَمْلِيْ بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعدَ مَحْتُوما	379
وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِدًا	مِنَ النّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما	406
لَقِيَ ابنَيْ أَخَوَيْهِ خائِفًا	مُنْجِدَيْهِ فأصابُوا مَغْنَما	518
عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبِيبَةٌ	فما لَكَ بَعْدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّما	523

إذا المَرءُ عَيْنًا قرَّ بالعَيْشِ مُثْرِيًا	ولَمْ يُعْنَ بالإِحْسانِ كانَ مُذَمَّما	539
ألا تَسْأَلُونَ النّاسَ أَيّي وَأيّكُمْ	غَداةَ التَقَيْنا كانَ خَيْرًا وأَكْرَما	619
فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوايَ مَعْكُمْ	وَإِنْ كانَتْ زيارَتُكُمْ لِماما	623
ما الرّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وإِنْ ظُلِما	وَلا الكَرِيمُ بِمَنّاعٍ وَإِنْ حُرِما	670
أقامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جارَتا صَفا	كُمَيْتا الأعالِي جَونَتا مُصْطَلاهُما	691
جَزَى اللهُ عَنّا والجَزاءُ بِفَضْلِهِ	رَبِيْعةَ خَيْرًا، ما أعَفَّ وَأَكْرَما	700
إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ ما	لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قَدْ ضِيما	769
ألا أضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما	وَأضْحَتْ مِنْكَ شاسِعةً أُماما	875
ذاكَ خَلِيلِي وَذُو يُواصِلُنِي	يَرْمِي وَرائِيَ بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ	200
وَما أُصاحبُ مِنْ قَوْمٍ فأذْكُرَهُمْ	إلّا يَزيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ	158
هَنّا وهِنّا وَمِنْ هُنّا لَهُنَّ بِها	ذاتَ الشَّمائِلِ والأيْمانِ هَيْنُومُ	186
وَإِنَّ لِسانِي شَهَدةٌ يُشْتَفَى بِها	وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقمُ	216
يَنامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيهِ وَيَتَّقِي	بِأُخْرَى الأعادِي فَهْوَ يَقْظانُ نائِمُ	255
لَئِنْ كانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا	لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوانَ عَنْها التَّحَلُّمُ	275
وَما خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدا	وَلَكِنْ إذا أدْعُوْهُمُ فَهُمُ هُمُ	287
فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فِيها	وَما فاهُوا بِهِ أبدًا مُقِيمُ	352
ألا ارعِواءَ لِمَنْ وَلَّت شَبِيبَتُهُ	وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ	355
آتٍ الموتُ تعلمون فَلا يُرْ	هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الحُروبِ اضْطِرامُ	370
تَوَلّى قِتالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ	وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعدٌ وَحَمِيمُ	391
تَجَلَّدْتُ حَتَّى قيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ	مِنَ الوَجْدِ شَيءٌ، قُلْتُ: بلْ أَعْظَمُ	395
يُغْضِي حَياءً ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ	فَلا يُكَلَّمُ إلّا حِينَ يَبْتَسِمُ	415 و555
عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّماحُ مَكانَها	ولا النُّبْلُ إلّا المشْرَفِيُّ المصَمَّمُ	483
لَعَلَّ اللهِ فضلكُمْ عَلَيْنا	بِشَيءٍ أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ	544
كَضَرائِرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها	حَسَدًا وَبُغْضًا: إنَّهُ لَدَمِيمُ	564

وَنَنْصُرُ مَوْلانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ	كَما النّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجارِمُ	583 و792
لَعنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسافِرٍ	لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدّامُ	626
أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلًا	أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ	652 و678
حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَوّاحِ وَهاجَها	طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ	655
أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ	بِسِراتِهِ نَدَبٌ لَها وَكُلُومُ	664
وَنَأخُذُ بَعْدَهُ بِذِنابِ عَيْشٍ	أجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنامُ	690 و694
لَعَمْرِي وَما عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ	لَبِئْسَ الفَتَى المَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حاتِمُ	713
إذا غابَ عَنْكُمْ أسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ	كِرامًا وَأنْتُمُ ما أقامَ ألائِمُ	738
جَنُوبٌ دوَتْ عَنْها التَّناهِي وَأنْزِلَتْ	بِها يَومَ رَبّابِ السَّفِيرِ خِيامُ	805
إذا هَمَلَتْ عَيني لَها قالَ صاحِبِي	بِمِثْلِكَ هَذا، لَوْعةٌ وَغَرامُ	823
إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ	أو أمْتَدِحْهُ فَإنَّ النّاسَ قَدْ عَلِموا	876
ولقد عَلِمْتُ لتأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي	إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها	373
فَلَمْ يَدْرِ إلّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنا	عَشِيَّةً آناءُ الدِّيارِ وَشامُها	403
تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ ساعَةً	فَما زادَ إلّا ضِعْفَ ما بِي كَلامُها	404
ونُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بالجوِّ أَصْبَحَتْ	كِرامًا مَوالِيها لَئِيمًا صَمِيمُها	420
أنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ	قَلِيلٌ بِها الأصْواتُ إلّا بُغامُها	489
مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لا يَنْطِقْ بِما سَفَهٌ	وَلا يَجُدْ عَنْ سَبِيْلِ المَجْدِ والكَرَمِ	212
غَيْرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللهْ	وَ وَلا تَغْتَرِرْ بِعارِضِ سِلْمِ	230
لا طيبَ لِلعَيشِ ما دامَتْ مُنَغَّصةً	لذّاتُهُ بِادِّكارِ المَوْتِ والهَرَمِ	266
فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أباكَ بُحُوْرُها	فِي الجاهِلِيَّةِ كانَ والإسْلامِ	277
فَكَيْفَ إذا مَرَرْتَ بِدارِ قَوْمٍ	وَجِيْرانٍ لَنا كانُوْا كِرامِ	277
فَإنْ لَمْ تَكُ المِرآةُ أبْدَتْ وَسامةً	فَقَدْ أبْدَتِ المِرآةُ جَبْهةَ ضَيْغَمِ	283
يَقُوْلُ إذا اقْلَوْلَى عَلَيْها وَأقْرَدَتْ	ألا هَلْ أخُوْ عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدائِمِ	292
ما أعْطَيَانِي وَلا سَألْتُهُما	إلّا وإنِّيْ لَحاجِزِي كَرَمِي	322

وكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَما قِيْلَ سَيِّدًا	إذا إنَّهُ عَبْدُ القَفا واللهازِمِ	323
فَلا تَعْدُدِ المولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى	ولكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ	364
وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ	مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ الُمكْرَمِ	378
تَبَلَتْ فُؤادَك في المنامِ خَرِيدةٌ	تَسْقِي الضَّجِيعَ ببارِدٍ بَسّامِ	440
حاشا أبا ثَوْبانَ إنَّ أَبا	ثَوْبانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ	498
لا يَرْكَنن أَحَدٌ إلى الإحْجامِ	يَوْمَ الوَغَى مُتَخوِّفًا لحِمامِ	509
وَلَقَدْ خَشِيْتُ بأنْ أَمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ	لِلْحَرْبِ دائِرَةٌ عَلَى ابْنَيِ ضَمْضَمِ	525
كَأَنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كُلِّ مَنْزِلٍ	نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنا لَمْ يُحْطَمِّ	525
بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيابَهُ في سَرْحَةٍ	يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ	566
وَلَقَدْ أَراني لِلِّرماحِ دَرِيئَةً	مِنْ عَنْ يمِينِي تارَةً وَأَمامِي	577
مَشَيْنَ كَما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ	أَعالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ	606
أَقُولُ لعَبْدِ اللهِ لَمّا سِقاؤُنا	وَنَحْنُ بِوادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهاشِمِ	616
وَلَئِن حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ	بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكِ مُقْسِمِ	637
نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلا تُنْمِي	وَلا نَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْواؤُنا العَزْمِ	638
والشّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُما	والنّاذِرَيْنِ إذا لَمَ أَلقَهُما دَمِي	665
يا لَيتَ شِعْرِي وَلا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ	أَمْ هَل عَلَى العَيشِ بَعْدَ الشَّيبِ مِنْ نَدَمِ	789
فَلَيتَ سُلَيمَى في المَنامِ ضَجِيعَتِي	هُنالِكَ أَمْ في جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ	789
كَيفَ أَصْبَحْتَ كَيفَ أَمْسَيتَ مِمّا	يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤادِ الكَرِيمِ	803
كَأَنّا عَلَى أولادِ أَحْقَبَ لاحَها	وَرَمَى السَّفَى أَنْفاسَها بِسِهامِ	805

النون

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ	وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ	97
أَحارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْنْ	وَيَعْدُو عَلى المَرْءِ ما يَأْتَمِرْنْ	97
وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ	كَما زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ	385
أَتُطْمِعُ فِينا مَنْ أراقَ دِماءَنا	وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسابِنا حَسَنْ	547

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا	لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا وَكَأَنْ قَدِنْ	97
نِعْمَ الفَتَى عَمَدَت إلَيْهِ مَطِيَّتي	في حِينِ جَدَّ بنا المسِيرُ كِلانا	127
فَما وَجَدَتْ نِساءُ بَنِي تَمِيمٍ	حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينا	130
لئنْ كانَ حُبِّكِ لِي كاذِبًا	لقد كانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينا	159
نَحْنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو	عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنا	203 و217
لا تَنْوِ إلّا الَّذِي خَيْرٌ فما شَقِيَت	إلّا نُفوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ ناوونا	212
أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍ	لَعَمْرُ أَبِيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينا	379
إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا	وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونا	478
ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كان مِنْهُمُ	إذا جَلَسُوا مِنّا وَلا مِنْ سِوائِنا	491
نَجَّيتَ يا رَبِّ نُوحًا واسْتَجَبْتَ لَهُ	في فُلْكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونا	509
فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا	شَنُّوا الإغارَةَ فُرْسانًا وَرُكْبانا	568
مَتَى عُذْتُمُ بِنا وَلَوْ فِئَةٍ مِنّا	كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوانًا وَلا وَهْنا	588
يا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ	لاقَى مُباعَدَةً مِنْكم وَحِرْمانا	597
قالُوا: كَلامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ	يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذاكَ لَوْ كانا	652
فَنِعْمَ صاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُمْ	وَصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفّانا	710
وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ	مِنْ خَيْرِ أدْيانِ البَرِيَّةِ دِيْنا	718
جُودُ يُمْناكَ فاضَ في الخَلقِ حَتَّى	بائِسٍ دانَ بِالإساءةِ دِينا	785
يا لِلرِّجالِ ذَوِي الألبابِ مِنْ نَفَرٍ	لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينا	854
قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوْها وَقَدْ عَلِمَتْ	بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنانٌ وقَحْطانُ	236
غيْرُ اقْتِراني مِنَ المَوْلى حَلِيْفُ رِضا	وَشَرُّ بُعْدِيَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبانُ	252
فَواللهِ ما فارَقْتُكُمْ قالِيًا لَكُمْ	وَلَكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ	258
صاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ	تِ فَنِسْيانُهُ ضلالٌ مُبِينُ	261
فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عالِي مُعَرَّسِهِمْ	وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَساكِينُ	276
فَواللهِ ما فارَقْتُكُمْ قالِيًا لَكُمْ	وَلَكِنَّما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ	332

يُحْشَرُ النّاسُ لا بنينَ ولا آبا	ءَ إلا وقد عَنَتْهم شُؤُونُ	349
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا	نِ دِنّاهُمْ كَما دانُوا	492
وَبَعْضُ الحِلْم عِنْدَ الجَهْ	لِ لِلذّلَّةِ إِذْعانُ	657
عَبّاسُ يا المَلِكُ المُتَوَّجُ والَّذِي	عَرَفَتْ لَهُ بَيتَ العُلا عَدْنانُ	831
عَرَفْنا جَعْفَرًا وبنِي أبِيهِ	وأنكَرْنا زعانِفَ آخَرِينِ	136
أخِي حَسِبْتُكَ إيّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ	أرجاءُ صَدْرِكِ بالأضْغانِ والإحَنِ	161
أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي	لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلا قَيْسُ مِنِي	168
تَعَشَّ فَإنْ عاهَدْتَنِي لا تَخُونُني	نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ	195
وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِي	وَأيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي	216
علا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكُمْ	بِأبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَينِ يَمانِ	226 و599
غَيْرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ	يَنقَضِي بِالْهَمّ والحزَنِ	231
عِنْدِي اصْطِبارٌ وَأمّا أنَّنِي جَزِعٌ	يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِينِي	248
تَمَنَّوْا لِي المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى	وَكلُّ امْرىء والموتُ يَلْتَقِيْانِ	251
إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ	إلّا عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ	297
أبَيْتُمْ قَبوْلَ السِّلْمِ مِنّا فَكِدْتُمُ	لَدَى الحَرْبِ أنْ تُغْنُوا السُّيُوْفَ عَنِ	303
أمْـــــــسَى أبانُ ذَلِيْلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ	وَما أبانُ لَمِنْ أعْلاجِ سُوْدانِ	328
خَلِيْلَيَّ، هَلْ طِبٌّ؟ فَإنِّيْ وَأنْتُما	وَإنْ لَمْ تَبُـــــوْحا بِالْهَوَى دَنِفانِ	334
أنا ابْنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ	وَإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ	337
وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ	كَأنْ ثَدْياهُ حُقّانِ	341
أَشاءُ ما شِئتِ حتى لا أزالُ لِما	لا أنْتِ شائِيَةٌ مِنْ شَأنِنا شاني	347
وَما عَلَيْكِ إذا أخْبَرْتِنِي دَنفًا	وَغابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أنْ تَعُودِينِي	385
جِئْ ثُمَّ حالِفْ وَقِفْ بِالقَوْمِ إنَّهُمُ	لِمَن أَجارُوا ذَوُو عِزٍّ بِلا هُونِ	445
وكلُّ أخٍ يُفارِقُه أخُوه	لَعَمْرُ أبِيكَ إلّا الفَرْقَدانِ	490
حاشا قُرَيْشًا فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُم	عَلَى البَرِيَّة بالإسلام والدِّينِ	497

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزُوني 574

ألا رُبَّ مَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوانِ 581

إنْ يَغْنَيا عَنِي المُسْتَوْطِنا عَدَنِ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُما بغَنِي 602

رُؤْيَةُ الفِكْرِ ما يَؤُولُ لَهُ الأمْـ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنابِ التَّوانِي 606

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمى عَلَى حِينِ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ 615

وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي 644 و842

لَنِعْمَ مَوئِلًا المَولَى إذا حُذِرَتْ بَأْساءُ ذِي البَغْيِ واسْتِيْلاءُ ذِي الإحَنِ 714

وَلَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَأعِفُّ ثُمَّ أقُولُ لا يَعْنِينِي 746

كَأنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أُقَيشٍ يُقَعْقَعُ بَينَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ 757

سَرَيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأرْسانِ 785

وَإِلّا فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي عَدُوًّا أتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي 795

فَإِمّا أنْ تَكُونَ أخِي بِصِدْقٍ فَأعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي 795

إلَى اللهِ أشْكُو بِالمَدِينةِ حاجةً وَبِالشّامِ أُخْرَى كَيفَ يَلتَقِيانِ 819

يا يَزِيدا لآمِلٍ نَيلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فاقةٍ وَهَوانِ 854

يا لأُناسٍ أبَوا إلّا مُثابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوانِ 855

فإن لا يكُنْها أوَ تَكُنْهُ فَإنَّهُ أخُوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِها 160

الهاء

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبُوْ مالِكٍ بِواهٍ وَلا بِضَعِيْفٍ قُواهْ 293

فإمّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإنَّ الحَوادِثَ أوْدَى بِها 399

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلا أرْضَ أبْقَلَ إبْقالَها 399

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزّادَ حتَّى نَعْلُهُ أَلْقاها 558 و783

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْر لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضاها 571

ألا يا عَمْرُ عَمْراهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيراهُ 859

أَعُوذُ بِرَبِي من النّافِثا تِ في عُقَدِ العاضِه المعْضِهِ 132

الواو

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيْمَةً ثَلاثَ خِصالٍ لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي 474

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طُحْتَ كَما هَوَى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي 548

الياء

ولوْ أَنَّ واشٍ بِاليَمامَةِ دارُهُ وَدارِي بأعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيا 144

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمانِيا 146

لِما نافِعٍ يَسْعَى اللَّبيبُ فَلا تَكُنْ بشَيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ ساعِيا 196

فَإمّا كِرامٌ مُوْسِرونَ لَقيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عنْدَهُمْ ما كَفانيا 200

بِأُهْبةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فما كُلَّ حِيْنٍ مَنْ تُوالِي مُوالِيا 289

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغِيا سِواها وَلا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا 294

تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِيًا وَلا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ واقِيا 294

عَلِمْتُكَ مَنّانًا فَلَسْتُ بِآملٍ نَداكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثانَ عارِيا 362

فَإِنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حتى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ لا إِخالُكَ راضِيا 389

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهرَ حالٌ مِنَ امرِئٍ فَدَعْهُ وَواكِلْ أَمْرَهُ واللَّيالِيا 476 و502

تَقُولُ ابنَتِي إنَّ انطِلاقَكَ واحِدًا إلى الرَّوْعِ يومًا تاركِي لا أبالَيا 513

عَلَيَّ إذا ما جِئْتُ لَيْلى بخُفْيَةٍ زِيارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا 518

وَآسِ سَراةَ الحيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعَةِ وانِيا 574

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيَا 590

ألا حَبَّذا أَهْلُ المَلا غَيْرَ أَنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذا هِيا 726

وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلامةً أَبَى ذاكَ عَمِّي الأَكْرَمانِ وَخالِيا 743

أَرانِي إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذا هَوًى فَثُمَّ إذا أَمْسَيتُ أَمْسَيتُ عادِيا 782

وَأَنْتَ غَرِيمٌ لا أَظُنُّ قَضاءَهُ وَلا العَنَزِيُّ القارِظُ الدَّهْرَ جائِيا 805

فَما بَرِحَتْ أَقْدامُنا في مَكانِنا ثَلاثَتُنا حَتَّى أُزِيرُوا المَنائِيا 816

فهرس صدور الأبيات[1]

صدر البيت		الصفحة
أَتانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي	.....	663
أَتَقُوْلُ إِنَّكَ بِالْحَياةِ مُمَتَّعٌ	.....	322
أحارُ بنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلايةً	.....	864
أحَقًّا أنَّ جِيْرَتَنا اسْتَقَلُّوْا	.....	325
أَخا الحَربِ لَبّاسًا إِلَيْها جِلالَها	.....	662
أدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَينِ عَبْرَةً	.....	825
إذا كُنتَ تُرضِيهِ ويُرضيكَ صاحبٌ	.....	448
أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ أحْصِيه	.....	440 و530
أُطْلُبْ وَلا تَضْجَر مِنْ مَطْلَبٍ	.....	520
أفاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذا التَّدَلُّلِ	.....	861
أُقاتِلُ حَتَّى لا أرَى لِي مُقاتَلًا	.....	678
أقاطِنٌ قومُ سَلْمَى أمِ نَوَوْا ظَعنا	.....	230
أقُولُ لَهُ ارْحَل لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا	.....	818
أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُوْنَهُ	.....	239
ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ ناصِحٌ	.....	196
أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ	.....	96 و496
ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيِّ عَلَى البِلا	.....	101
ألا يا قَومِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ	.....	854
ألم تغتمضْ عَيناكَ ليلةَ أرمدا	.....	455

[1] هذا الفهرس لصدور الأبيات (أو أجزاء الصدور) التي لم يذكر الشارح أعجازها، وهي مرتبة باعتبار الحرف الأول للصدر دون اعتبار (أل)، وما ميِّز بنجمة في أوله فليس بشاهد.

إلى الحوْلِ ثمَّ اسمُ السَّلامِ عَليْكما 600

آلَيْتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ 435

إنِ الحَقُّ لا يَخْفَى عَلَى ذِيْ بَصِيْرةٍ 336

إنَّ عَمْرًا لا خَيْرَ فِي اليَومَ عَمْرٍو 591

* أنْتَ بِالخَيرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ 768

أيا أخَوَينا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوفَلا 776

أيا راكِبًا إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ 826

بِضرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ 647

بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعدُّ مِنْهُمْ 652

تَخِذْتُ غُرازَ إثْرَهُمُ دَلِيلًا 368

تَسْقِي امْتِياحًا نَدَى المِسواكَ رِيقَتِها 636

ثمَّ راحُوا عبقُ المسْكِ بِهِمْ 524

جادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ 605

جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي 861

حَمامةَ بَطْنِ الوادِيَينِ تَرَنَّمِي 760

الحَمْدُ للهِ مُمْسانا وَمُصْبِحَنا 680

حَنَّتْ نَوارُ وَلات هنّا حَنَّتِ 299

خُذُوا حِذْرَكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا 865

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنارَ بِهِ 882

دَرَسَ المَنا بِمُتالِعٍ فَأبانِ 850

دَنَوتِ وَقَدْ خِلناكِ كالبَدْرِ أجْمَلا 733

رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ مُبارَكًا 141 و223

رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ 583

سُعادُ التي أضْناكَ حُبُّ سُعادا 188 و204

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقاطَهُ	.....	525
سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَها	.....	632
سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيها	.....	830
الشّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُما	.....	603 و665
شَجاكَ أظنُّ رَبْعُ الظّاعِنِينا	.....	370
شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا	.....	337
ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها	.....	662
ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ	.....	647
ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيالِنا أَرْماحُنا	.....	439
طُولُ اللَّيالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي	.....	605
عُلِّقْتُها عَرَضًا وأقتُلُ قَوْمَها	.....	521
عَلَى أطْرِقا بالِياتُ الخِيامِ	.....	176
عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا	.....	614
عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ	.....	443
فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَما كِدْتُ آيِبًا	.....	301
فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِما بِهِ	.....	771
فاقصِدْ يزِيْدَ العَزِيْزَ مَن قَصَدَهْ	.....	695
فأمّا القتالُ لا قتالَ لَديكُمْ	.....	234
فَجِئْتُ وقَدْ نَضَتْ لِنَومٍ ثِيابَها	.....	463
فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ	.....	585
فَصَبْرًا فِي مَجالِ الموتِ صَبْرًا	.....	458
فَلا أَبَ وابْنًا مِثل مَرْوانَ وابنِهِ	.....	354
فمِثْلِك حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ	.....	584
فَنِعْمَ ابنُ أخْتِ القَومِ غَيْرَ مُكَذَّبِ	.....	709

فَنِعْمَ أخو الهَيْجا وَنِعْمَ شَبابُها 710

فَهَل لَكَ أو مِنْ والِدٍ لَكَ قَبْلَنا 804

فَواكَبِدا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنِي 856

فَيَوْمًا يُوافِينَ الْهَوَى غيرَ ماضِي 144

قَدْ قِيْلَ ما قِيْلَ إنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا 280

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا 862

كادَتِ النَفْسُ أنْ تَفِيْظَ عَلَيْهِ 303

* كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقاقِعِها 735 و738

كفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْماءَ كافٍ 678

كَلانا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيْهِ حَياتَهُ 617

كَلِيْنِي لِهَمٍّ يا أُمَيمةَ ناصِبِ 863

كَمُنْيةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتِي 166

كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوْهِنَها 661

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً 351

لقدْ ظَفَرَ الزُّوّارُ أَقْفِيةِ العِدى 602

لَقَدْ وَلَد الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ 397

لَمْياءُ في شَفَتَيها حُوَّةٌ لَعَسٌ 815

لمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ 508

لَوْلا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقةٍ 243

لَيتَ شِعْرِي هَل ثُمَّ هَل آتِيَنْهُمْ 770

لَيسَ حَيٌّ عَلَى المُنَونِ بِخالِ 874

ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرضَى حُكومَتُهُ 199

ما أَنْتَ والسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ 475

ما حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمى واقِيًا 509

	مَحا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبلَها	.....	191
	مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ	.....	464
	نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المرادِيُّ سَيْفَهُ	.....	524 و637
	نَدِمَ البُغاةُ وَلاتَ ساعةَ مَنْدَمِ	.....	298
	نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُهُ	.....	526
	نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنْتَ إذا هُمُ	.....	713
	ها إنَّ ذِي عِذْرةٌ.....	.....	187
*	هَذِي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسا	.....	824
	هُنَّ صَديقٌ لِلَّذِي لم يَشِبِ	.....	231
	وَإذا الحَربُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ	.....	551
	وَأَفْنَى رِجالِي فَبادُوا معًا	.....	624
	وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ	.....	464
	وَتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُنْ أنْتَ يافِعٌ	.....	620
	الوُدُّ أنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوهِ	.....	602
	وقائِلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُم	.....	425
	وَقائِلةٍ نِعْمَ الفَتَى أنْتَ مِنْ فَتًى	.....	718
	وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى	.....	734
	وَلَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي	.....	221 و746 و749
	وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخى سُدُولهُ	.....	585
	وَما زِلْتُ أَبغِي الخَيْرَ مُذْ أَنا يافِعٌ	.....	579
	وَمِنْ قَبْلِ نادَى كلُّ مَوْلى قَرابَة	.....	627 و632
	يا ابْنَ أُمِّي وَيا شُقَيِّقَ نَفْسِي	.....	844
	يا أَرْطُ إنَّكَ فاعِلٌ ما قُلْتَهُ	.....	864
	يا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى ما كانَ مِنْ حَدَثٍ	.....	867

يا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبالَكُمُ	.....	840
يا زَيدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ	.....	840
يا عَبْدَ هَل تَذْكُرُنِي ساعةً	.....	865
يا عَلقَمَ الخَيرِ قَدْ طالَتْ إِقامَتُنا	.....	861 و865
يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا	.....	699 و707
يا مَرْو إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسةٌ	.....	867
يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّينَبَينِ كِلَيهِما	.....	766
... أَرْسَلَها العِراكَ	.....	505

فهرس أعجاز الأبيات[1]

بقية الصدر	العجز	الصفحة
.....	فَشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الفِداءُ	737
.....	وَرُبَّه عَطِبًا أنقَذتُ مِنْ عَطَبِهْ	549
.....	..... فَما أدْرِي أرُشْدٌ طِلابُها	803
.....	لَعَلَّ أبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ	167
.....	لا أمَّ لِي إنْ كانَ ذاكَ ولا أَبُ	351
.....	.... كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ	435 و441
.....	وما كان نفسًا بالفراقِ يطيبُ	538
.....	لَعَلَّ أبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ	544
.....	يا لَيتَ عِدَّةَ حَولٍ كلّه رَجَبُ	765
.....	أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بأُمٍّ ولا أبِ	145
.....	من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ	637
.....	وَعِلْمُ بَيانِ المَرءِ عِنْدَ المُجَرَّبِ	677
.....	فاذْهَبْ فَما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ	801
.....	يا لَلكُهُولِ وَلِلشُّبّانِ لِلعَجَبِ	853
.....	وَسِواكَ مانِعُ فضلَهُ المُحْتاجِ	635
.....	فَقالَ مَنْ سألوا: أمْسَى لِمجْهُوْدا	328
.....	إذا الليلةُ الشَّهْباءُ أضْحَى جَلِيْدُها	273
.....	وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّـــها لَعَمِيْـدُ	327
.....	فَحَسْبُكَ والضَّحّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ	474
.....	وكُنتُ ولا يُنهنِهُني الوعيدُ	522

[1] يتضمن أعجاز الأبيات التي لم يذكر الشارح صدورها مرتبة على التَّرتيب الهجائيِّ باعتبار حرف الروي.

.....	وَأخْلَفُوكَ عِدَ الأَمرِ الَّذِي وَعَدُوا	595
.....	نَكِـــــدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ	347
.....	أعامِ لَكَ ابنُ صَعْصَعةَ ابْنِ سَعْد	866
.....	..... وأَبْرَحْتَ جارا	535
.....	فَما شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرا	627
.....	لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَينَ أثْرَى وَأقْتَرا	756
.....	وَيَشْكُرُ الله لا يَشْكُرُهُ	175
.....	يا جارتا ما أنتِ جارَه	515 و534 و697
.....	تَرَقْرَقُ في الأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُها	660
.....	فَإِنَّما هِيَ إِقْبالٌ وإِدْبارُ	459
.....	يا أشْبَهَ النّاسِ كُلِّ النّاسِ بِالقَمَرِ	762
.....	يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِها عَرْعارِ	849
.....	وَأضْرَبُ مِنّا بِالسُّيُوفِ القَوانِسا	741
.....	أَتاكَ أتاكَ اللّاحِقُونَ.....	442
.....	فَداسَهُمْ دَوْسَ الحَصِيدَ الدّائِسِ	634
.....	إذا حَنَّتِ الأُولى سَجَعْنَ لَها مَعًا	624
.....	وَحَبُّ شَيْءٍ إلَى الإنْسانِ ما مُنِعا	730
.....	..... فَهَلّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها	616
....	وَمَنْعُكَها بِشَيءٍ يُسْتَطاعُ	16 و1620
.....	وَأنْتَ الذي فِي رَحمةِ اللهِ أطْمَعُ	188 و204
.....	فَما بَقِيَتْ إلّا الضُّلوعُ الجَراشَعُ	398
.....	أَشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابِعُ	434 و586
.....	يُرادُ الفَتَى كَيما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ	543
.....	فَلَمْ أُعْطَ شَيئًا وَلَمْ أُمْنَعِ	757

.....	وَما بَينَها والكَعْبِ غَوطٌ نَفانِفُ	801
.....	نفيَ الدَّراهِمِ تنقادَ الصَّياريفِ	654
.....	قَرْعُ القَواقِيزِ أَفْواهُ الأَبارِيقِ	654
..... لَمْ يَتْرُكُوا	لَحْمًا وَلا لِفُؤادِهِ مَعْقُولا	677
.....	وَأحْرِ إذا حالَتْ بِأنْ أتَحَوَّلا	705
.....	..... وَهَلْ إلّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ	246
.....	وَلَيْسَ إلى مِنْها النُّزُولِ سَبيلُ	591
.....	عَلَى أَيِّنا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ	626
.....	وَحُبَّ بِها مَقْتُولةً حِيْنَ تُقْتَلُ	728
.....	فَحَتّامَ حَتّامَ العناءُ المطَوَّلُ	768
.....	كفانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ	442
.....	وَلا سِيَّما يَوْمٍ بِدارَةِ جُلْجُلِ	500
.....	كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ	628
.....	فَسُقْناهُمُ سَوْقَ البُغاثَ الأجادِلِ	634
.....	كَناحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ	635
.....	..... بين الدَّخولِ فحَوملِ	781
.....	لا تُكْثِرَنَّ إنِّي عَسِيْتُ صائِما	302
.....	وَأحْبِبْ إلَيْنا أنْ يَكُونَ المُقَدَّما	699
.....	وَما عَهْدِي كَعَهْدِكِ يا أُماما	875
.....	وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها	444
.....	فإنَّ نكاحَها مطرٍ حرام	638
.....	.... وَنِعْمَ نِيمُ	711
.....	فَقُلتُ أهْيَ سَرَتْ أم عادَنِي حُلُمُ؟	787
.....	فنعمَ المرءُ من رجلٍ تَهامِي	535 و718

.....	فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ	563
.....	كما الحَبِطاتُ شَرُّ بَنِي تميمِ	582
.....	حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأعْلامِ	587
.....	..... وَهُنَّ الشّافياتُ الحوائمِ	602
.....	كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ	605
.....	..... حيثُ ليِّ العمائم	611
.....	عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كلَّ حَلِيمِ	614
.....	صَمِّي لِما فَعَلَتْ يَهُودُ صَمامِ	768
..... وَقَد	جاوَزْتُ حدَّ الأرْبعينِ	13 و1364
.....	وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلانِ	197
.....	أحَقًّا أنَّ أخْطَلَكُمْ هَجانِي	225
.....	وَرَبْعٍ عَفَتْ آثارُهُ مُنْذُ أزْمانِ	580
.....	لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ	768
.....	فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عنْدَهُمْ ما كَفانيا	201
.....	يظنّانِ كلَّ الظنِّ أنْ لا تلاقيا	455
.....	كَفَى الشَّيْبُ والإسْلامُ لِلمرْءِ ناهِيا	699

فهرس الأرجاز[1]

الرجز	الصفحة
الهمزة	
مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلائِها	281
لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ	464
وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْداءِ	464
الباء	
بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبابْ	584
وأُمُّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْرَبا	550
الحَزْنُ بابًا والعَقُورُ كَلبا	695
أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَهْ	327
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ	327
وَإِنَّما يُرْضِي المنيبُ رَبَّهُ	417
ما دامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ	417
مُنَجِّذٍ لا ذِي كَهامٍ يَنْبُو	690
بِبُهْمةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلبُ	690 و694
نِعْمَ امْرَأَيْنِ حاتِمٌ وَكَعْبُ	714
كِلاهُما غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ	714
بِنا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبابُ	878
عَمْرُكَ ما لَيْلِي بِنامَ صاحِبُهْ	709
ما إِنْ وَجَدْنا لِلْهَوى مِنْ طبِّ	638
وَلا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ	638

[1] على التَّرتيب الهجائيِّ باعتبار حرف الروي.

يا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمالِ هُبِّي	863
أنِّي أبُو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ	324

التاء

يا أبْجَرُ ابْنَ أبْجَرٍ يا أنْتا	823
لَيْتَ وَهَل يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ	412
ليتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ	412
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي	255
مَنْ يَكُ ذا بَتَ فَهَذا بَتِّي	255
أنْعَتُها إنِّيَ مِنْ نُعّاتِها	691
كُومَ الذَّرَى وادِقةً سُرّاتِها	691

الجيم

لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلتَ حَجَّتِجْ	833
أَنا أبُو سَعْدٍ إذا اللَّيْلُ دَجا	567
يُخالُ فِي سَوادِهِ يَرَنْدَجا	567
أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أو دارِجِ	806

الحاء

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحْوا الصَّباحا	192
يَومُ النُّخَيلِ غارةً مِلحَاحا	192

الدال

يا حَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجارُودْ	828
سُرادِقُ المَجْدِ عَلَيكَ مَمْدُودْ	828
يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا	101
أَقائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُوْدا	105
لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلّا سَيِّدا	417

وَلا شَفَى ذا الْغَيِّ إلّا ذُو هُدَى	417
عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً باردا	476
فِي كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ	127
ظُلْمًا عَلَيْنا لَهُمْ فَدِيدُ	177
نُبِّئْتُ أخْوالِي بَنِي يَزِيدُ	177
يُعْجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ	455
والتَّمرُ حُبًّا ما لَهُ مَزِيدُ	455
قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي	169
أَسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادِي	395
وَجَوْفَهُ كــلَّ مُلِثٍّ غَادِي	395
كُلُّ أَجَــشَّ حالِكِ السَّوادِ	395

الراء

أقْسَمَ بِالله أبُو حَفصٍ عُمرْ	174
ما مَسَّها مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ	174
تَرْمِي بِكَفَّي كانَ مِنْ أرْمَى البَشَرْ	757
قَدْ بُرْتَ أوْ كَرِبْتَ أنْ تَبُوْرا	305
لَمّا رَأيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُوْرا	305
ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أنْ يُهْجَرا	588
وَلا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرا	588
فَيالغُلامانِ اللَّذانِ فَرّا	831
إيّاكُما أنْ تُعْقِبانا شَرّا	831
تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي في عَومَرَهْ	714
بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهْ	714
..... شِعرِي شِعرِي	197

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي	620
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيرِ	620
صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ باكِرِ	708
بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبابٍ فاخِرِ	708
بِلالُ خَيْرُ النّاسِ وابْنُ الأخْيَرِ	730
يَقْصِدُ فِي أسْوُقِها وَجائِرِ	806
قالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ	849

الزاي

يَأيُّها الجاهِلُ ذُو التّنَزِّي	838
لا تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكْزِ	838

السين

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أَنِيسُ	482
إلّا اليَعافِيرُ وإلّا العِيسُ	482
وافَقْعَسًا وَأينَ مِنِّي فَقْعَسُ	856
إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي	165

الضاد

ضربًا هَذاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضا	610
وليسَ دِيْنُ اللهِ بالمعضَّى	132

الطاء

جاؤوا بِمَذْقٍ هَل رَأيْتَ الذِّئْبَ قَطْ	750
لا هيثمَ اللَّيلةَ لِلمَطِيِّ	346

العين

يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا	317
أَما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعا	611

يا لَيتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا	763
تَحْمِلُنِي الذَّلفاءُ حَولًا أكْتَعا	763
إذا بَكَيتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعا	763
إذًا ظَلِلتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعا	763
قَدْ صَرَّتِ البَكْرةُ يَومًا أجْمَعا	765
إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبايِعا	818
تُؤْخَذَ كُرْهًا أو تَجِيءَ طائِعا	818
فَهْوَ حَرٍ بِعِيشةٍ ذاتِ سَعَهْ	208
مَنْ لا يَزالُ شاكِرًا عَلَى المَعَهْ	208
يا ابْنةَ عَمّا لا تَلُومِي واهْجَعِي	844

الفاء

أَشاهِرُنَّ بَعْدَنا السُّيُوفا	105
كَأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَـــوَّفا	317
قادِمةً أوْ قَلَمًا مُحَـــرِّفا	317

القاف

لَواحِقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ	576
جَمَعْتُها مِنْ أيْنُقٍ مَوارِقِ	201
ذَواتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سائِقِ	201

الكاف

وَرَأْيُ عَيْنِيَّ الفَتَى أباكا	253
يُعْطِي الجَزيلَ فَعَلَيْكَ ذاكا	253
يا ابْنَ الزّبَيْرِ طالَما عَصَيْكا	312
وَطالَما عَنَّـيْـتَـنَا إلَيْـكَـا	312
يا أبَتا عَلَّكَ أوْ عَسَاكا	313

يا أبَتا عَلَّكَ أو عَساكا	846
حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحاكُ	413
تَخْتَبِطُ الشّوكَ وَلا تُشاكُ	413

اللام

بالشَّحْمِ إنّا قَدْ مَلِلْناهُ بَجَلْ	220
دَعْ ذا وَعَجِّلْ ذا وَألحِقْنا بِذا الْ	220
فَصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ	367
إنَّ الكَرِيمَ وَأبيكَ يَعْتَمِلْ	572
إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ	572
نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحابُ الجَمَلْ	878
أمْرَعَتِ الأرْضُ لَوْ أنَّ ما لا	282
أوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمّا لا	282
لَوْ أنَّ نُوْقًا لَكِ أوْ جِمالا	282
ولا ترى بَعْلًا وَلا حَلائِلا	551
كهُ ولاكَهُنَّ إلّا حاظِلَا	551
مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلّا عَمَلُهْ	486
إلّا رَسِيمُهُ وَإلّا رَمَلُه	486
يا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لا أُظَلَّلُهْ	629
أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأضْحى مِنْ عَلُهْ	629
ونارُنا لَمْ يُرَ نارًا مِثْلُها	537
أوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ	324
..... فِيْهِ ثِنْتا حَنْظَلِ	594
أقَبَّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ	626
تَرَوَّحِي أجْدَرَ أنْ تَقْيِلي	733

غَدًا بِجَنْبَيْ بارِدٍ ظَلِيْلِ	733
فِي لُجَّةٍ أمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ	850

الميم

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ	122
مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما	379
يُدْنِينَ أمَّ قاسِمٍ وَقاسِما	379
قَدْ سالَمَ الحَيّاتُ مِنْهُ القَدَما	753
الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما	753
لا يُنْسِكَ الأسَى تَأسِّيًا فَما	770
ما مِنْ حِمامٍ أحَدٌ مُعْتَصِما	770
إنَّ بِها أكْتَلَ أو رِزاما	791
خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفانِ الهاما	791
إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا	832
أقُولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمّا	832
يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ	122
بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ	584
لا يُشْتَرَى كَتّانُهُ وَجَهْرَمُهُ	584
ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ	398
في حَرْبِنا إلّا بَناتُ العَمِّ	398
يَضحَكنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ	577
كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبا عِصامِ	637
زَيْدٍ حِمارٌ دُقَّ بِاللِّجامِ	637
أَوالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمي	665 و874
لَو قُلتَ ما في قَومِها لَمْ تِيثَمِ	756

يَفْضُلُها فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ	756
أوعَدَنِي بِالسِّجْنِ والأداهِمِ	816
رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنةُ المَناسِمِ	816

النون

وَمَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَينْ	760
ظَهْراهُما مِثْلَ ظُهُورِ التُّرْسَينْ	760
حَتَّى تَراها وَكَأنَّ وَكَأنْ	769
أعْناقَها مُشَدَّداتٌ بِقَرَنْ	770
قالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وَإِنْ	98
كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قالَتْ وَإِنْ	98
وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ	98
أَعْرِفُ منها الجِيْدَ والعَيْنانا	137
وَمَنخِرين أَشبهَا ظَبْيَانا	137
قالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينا	380
هذا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرائِينا	380
قَدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِها حَسّانا	656
مخافَةَ الإفْلاسِ واللَّيانا	656
فَحَبَّذا رَبًّا وَحَبَّ دِينا	728
فالنومُ لا تأَلَفُهُ العَيْنانُ	137
يا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذّانُ	137
امْتَلأَ الحَوْضُ وَقالَ: قَطْنِي	170
مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي	170
قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَسْرَنْدِيْنِي	433
أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَعْرَنْدِيْنِي	433

كَيْفَ تَرانِي قالبًا مِجَنِّي 439
قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيادًا عَنِّي 439
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي 610
لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ 694
لا خَطِلِ الرَّجْعِ وَلا قَرُونِ 694

الهاء

إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا 122
قَدْ بَلَغا فِي المَجْدِ غايَتاها 122
واهًا لِسَلمَى ثُمَّ واهًا واها 697

الألف اللينة

شَكا إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرى 254
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانا مُبْتَلَى 254

فهرس مسائل العربية[1]

الابتداء 229
إبدال الجملة من الجملة 818
إبدال الظاهر من الضمير 816
إبدال الفعل من الفعل 817
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها 681
أبنية المصادر 671
أبنية المصادر الثلاثية 671
أبنية المصادر فوق الثلاثية 674
اتباع المصدر المضاف على اللفظ وعلى المحل 655
اتباع فاعل «نعم» و«بئس»..... 713
اتحاد لفظ البدل والمبدل منه 819
اتصال «ما» بـ«إن» وأخواتها 331
«اثنان» و«اثنتان»..... 128
إجازة الأخفش دخول همزة التعدية على «ظن»..... 386
اجتماع الضمائر المتصلة والمنفصلة 156
أحكام فاعل «نعم» و«بئس» إن كان ضميرًا 713
أحوال الاسم المتقدم عند الاشتغال 422
أحوال المصدر المضاف 653
أحوال نصب المنادى 826
الاختصاص 877
اختصاص «رب» بجر النكرات 549
اختصاص «مذ» و«منذ» بأسماء الزمان 548
اختيار الاتباع في الاستثناء التام المنفي 481
أسباب البناء على الحركات 118
أسباب بناء الضمير 153

[1] رُوعيَ فيه الترتيب الهجائي دون اعتبار «أل».

أسباب وجوب تأخر الحال عن صاحبها 512
الاستثناء 479
الاستثناء المفرغ وحكمه 484
الاستثناء المنقطع وحكمه 482
الاستثناء بـ«حاشا»..... 497
الاستثناء بـ«غير»..... 488
الاستثناء بـ«ليس» و«خلا» و«عدا» و«لا يكون»..... 494
استعمال «على» اسمًا بمعنى «فوق»..... 577
استعمال «عن» اسمًا بمعنى «جانب»..... 577
استعمال الكاف اسمًا بمعنى «مثل»..... 576
استعمال الواو بمعنى «أو»..... 792
استعمالات «مذ» و«منذ» وحكم ما بعدهما 578
الاستغاثة 851
اسم الإشارة 182
اسم الإشارة يُنْعَتُ وينعت به 758
اسم الفاعل الدال على الماضي 659
اسم الفاعل المثنى والمجموع 665
اسم الفاعل الواقع صلة لـ«أل»..... 661
أسماء لازمت النداء 847
اشتباه الفاعل بالمفعول 410
اشتغال الأسماء المشتقة العاملة 429
اشتغال العامل عن المعمول 422
أصل «لات»..... 300
الأصل البناء على السكون 117
الإضافة 594
إضافة «مع» واللغات فيها 623
إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده 666
إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه 669

إضافة الشيء إلى نفسه 607
الإضافة اللفظية والمعنوية (المحضة) 598
الإضافة المشبهة بالمحضة 599
إعراب الاسم الممنوع من الصرف 140
إعراب الأسماء الستة 121
إعراب الأفعال الخمسة 142
إعراب المثنى 126
إعراب المعتل من الأفعال 145
إعراب المقصور من الأسماء واللغات فيه 143
إعراب المنقوص من الأسماء واللغات فيه 144
إعراب جمع المذكر السالم 129
إعراب جمع المؤنث السالم 138
إعراب ما أضيف إلى الجمل وبناؤه 613
أعرف المعارف 150
إعطاء الجامد معنى الصفة المشبهة باسم الفاعل 696
«أعلم» و«أرى» وأخواتهما 382
إعمال اسم الفاعل..... 658
إعمال اسم المصدر 651
إعمال اسم المفعول 668
إعمال المصدر 646
إعمال المصدر عمل فعله 646
الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها 411
أغراض المفعول المطلق 454
الافتقار الأصلي 113
الأفصح في وصف جمع الإناث 91
أفعال التصيير 367
الأفعال التي استخدمت للمدح والذم بلا تحويل «عَلِمَ» و«جَهِل» و«سَمِعَ»..... 725
أفعال المقاربة 301

«أفعل» التفضيل 730
إقامة المضاف إليه مكان المضاف 629
اقتران «إلا» بخبر الأفعال الناقصة 284
اقتران الخبر بالفاء 256
اقتران خبر «إن» باللام 326
اقتران خبر أفعال المقاربة بـ«أن»..... 302
أقسام أفعال المقاربة 301
أقسام الأفعال الناقصة من حيث التصرف 264
أقسام الأفعال الناقصة ومعانيها وشروطها 259
أقسام العلم 172
أقوى حروف الجر «من» 545
اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه 594
اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه 604
«أل» الزائدة 221
«أل» الموصولية 198
إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة 670
ألف الندبة 857
ألفاظ التوكيد معارف 764
ألقاب الإعراب وعلاماته الأصلية 119
«أم» الزائدة 789
«أم» المتصلة 786
«أم» المنقطعة 788
امتناع تخفيف «لعلَّ»..... 342
امتناع تقدم المفعول معه على عامله 474
امتناع نصب «أفعل» التفضيل المفعول 741
امتناع واو الحال 522
«إن» المشبهة بـ«ليس» وشروط إعمالهما 296
«إن» وأخواتها 316

أنواع «أل» التعريف 220
أنواع «مَن» و«ما»..... 196
أنواع اسم «لا» النافية للجنس 347
أنواع اسم المصدر 651
أنواع أفعال القلوب 367
أنواع الاسم المختصِّ 877
أنواع البدل 811
أنواع التحذير 880
أنواع التنوين 99
أنواع الحال 527
أنواع المفاعيل 452
أنواع النائب عن الفعل وشروط نيابة كل واحد منها 414
أنواعه الترخيم 860
أوجه «حاشا» ولغاتها 498
أوجه اتفاق الحال والتمييز 539
أوجه إعراب جمع المذكر السالم إذا سُمِّي به 140
أوجه افتراق الحال والتمييز 539
أوزان الأسماء الستة 122
أوزان الصفة باسم الفاعل 681
«أولاء» استُعمل بقلة لغير العاقل 183
«أي» الشرطية والاستفهامية 211
«أي» الموصولية 208
«أيٌّ» يُنعت به ولا ينعت 758
أيُّ المتنازعين أولى بالعمل؟..... 445
«أيُّها» في النداء 836
البدل 811
بدل الاشتمال 812
البدل المباين 813

بدل بعض من كل 812
بدل كل من بعض 814
بدل كل من كل 812
بعض حروف الجر تختص بالظاهر 548
بناء الحروف وسبب بنائها 116
بناء المنادى المفرد 825
بناء بعض الظروف على الضمِّ عندما يكون المضاف إليه منويًا 624
بناء صيغة «فَعُل» للمدح والذم 723
تاء التأنيث وتاء الفاعل 104
تأخر التمييز عن عامله إن كان فعلًا متصرفًا 536
التحذير والإغراء 880
تخفيف «أنَّ» وعملها 338
تخفيف «إنَّ» وقلة عملها 335
تخفيف «كأنَّ» وعملها 341
تخفيف «لكنَّ» ووجوب إهمالها 342
تذكير الجمع وتأنيثه 400
تذكير لفظ الحال وتأنيثه 502
ترتيب المفعولات 436
ترتيب أنواع النعت عند اجتماعها 758
الترخيم 860
ترخيم الاسم المركب 868
ترخيم جمع المعتلِّ إذا سُمِّي به 871
ترخيم ما آخر مضعَّف قبله ألف 870
تزاد «لا» قبل «بل» لتوكيد الإضراب 799
التزام إضمار الفعل في المثل 885
تشديد نون الاسم الموصول 190
تصيير الفعل اللازم متعديًّا 440
تصيير الفعل المتعدي لازمًا 438

التعجب 697
التعجب السماعي 697
التعجب مما لم يستوفِ شروط صوغ فعلي التعجب 704
تعدُّد الحال 518
تعدد الخبر وأنواعه 254
تعدد النعوت وتتاليها 751
تعدي الفعل اللازم بحرف الجر 434
تعدي الفعل ولزومه 432
تعريف اسم الإشارة 182
تعريف اسم الفاعل 658
تعريف الاختصاص 877
تعريف الاستثناء 479
تعريف الاسم الموصول 188
تعريف الإغراء 880
تعريف التابع 743
تعريف التحذير 880
تعريف الترخيم لغة واصطلاحًا 860
تعريف التعجب 697
تعريف التمييز 529
تعريف التنوين 97
تعريف التوكيد المعنوي 759
تعريف الحال 502
تعريف الخبر وأنواعه 232
تعريف الصفة المشبهة باسم الفاعل 685
تعريف الظرف لغة واصطلاحًا 466
تعريف العدد 226
تعريف العلم 172
تعريف الفاعل وأحكامه 387

تعريف القول 95
تعريف المبتدأ 229
تعريف المبني لغة واصطلاحًا 111
تعريف المختصِّ 877
تعريف المعرب لغة واصطلاحًا 110
تعريف المعرفة 149
تعريف المفعول المطلق 452
تعريف المفعول له 462
تعريف النعت 744
تعريف النكرة 147
تعريف عطف البيان 774
تعريف عطف النسق 778
تعريفه 811
تعليق أفعال القلوب وإلغاؤها 369
تعليق الجار والظرف 591
التغيرات التي تصيب الفعل عند إسناده لنائب الفاعل 411
تقدم أخبار الأفعال الناقصة 268
تقدم الحال على صاحبها 510
تقدم الحال على عاملها 514
تقدم الفاعل على الفعل المشتغل بضميره 431
تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه 484
تقديم الخبر جوازًا 243
تقديم الفاعل على المفعول به وتأخيره 401
تقديم مخصوص «نعم» و«بئس» 722
تقسيم النعت إلى حقيقي وسببي 745
تكرار الجار عند العطف بـ«حتى» 785
تلحق الألف المستغاث بدل اللام 854
التمييز 529

تمييز الجملة 530
التمييز المحوَّل عن مفعول 535
تمييز المفرد 532
التنازع بين أكثر من عاملين 444
التنازع في الأفعال المتصرفة 443
التنازع في العمل 442
التوابع 743
توسط أخبار الأفعال الناقصة 266
التوكيد 759
توكيد الضمير المتصل بـ«النفس» و«العين» بعد ذكر المنفصل 766
توكيد الضمير المتصل بالمنفصل 771
توكيد الضمير المتصل بغير «النفس» و«العين»..... 766
توكيد الضمير في التحذير والعطف عليه 882
التوكيد اللفظي 767
التوكيد بـ«أبتع» وأخواته 762
التوكيد بـ«أبصع» وأخواته 762
التوكيد بـ«أجمع» وأخواته 761
التوكيد بـ«أكتع» وأخواته 762
التوكيد بـ«النفس» أو «العين»..... 759
التوكيد بـ«عامة»..... 762
التوكيد بـ«كل» و«جميع»..... 761
التوكيد بـ«كلا» و«كلتا»..... 765
توكيد حروف الجواب لفظيًّا 769
ثبوت حرف العلة مع الجازم 146
«ثم» تفيد التراخي وانحطاط الرتبة 94
جدول يبين استخدام كاف الخطاب مع أسماء الإشارة 184
جدول يبين حالات الصفة المشبهة باسم الفاعل ومعمولها 689
جر التمييز بالإضافة وحرف الجر 532

جرُّ المستغاث من أجله بـ«من»..... 854
جرُّ المفعول له بحرف الجر 463
الجر بـ«إلى» ومعانيها 556
الجر بـ«خلا» و«عدا»..... 495
الجر بـ«رب» واستخدامها 580
الجر بـ«على» ومعانيها 570
الجر بـ«عن» ومعانيها 573
الجر بـ«في» ومعانيها 565
الجر بـ«كي» 542
الجر بـ«لعل» 544
الجر بـ«متى» 545
الجر بـ«من» ومعانيها 552
الجر بالباء ومعانيها 568
الجر بالكاف ومعانيها 575
الجر باللام الجارة ومعانيها 559
الجرُّ بحرف جر محذوف سماعًا 586
جملة الصلة ولزومها 203
جمود فعلي التعجب 701
جواز إعراب المعطوف مفعولًا معه في التحذير 883
جواز تعريف المفعول له 465
جواز حذف أفعال المقاربة 307
الحال 502
الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق 504
الحال الجملة 520
الحال المشتقة والجامدة المؤولة به 503
الحال المعرفة لفظًا 505
الحال المؤسسة والحال المؤكدة 519
حالات إضافة «لدن»..... 620

حالات الصفة المشبهة باسم الفاعل ومعمولها 689
حالات العطف والنصب على المعية 476
حالات جواز الابتداء بالنكرة 239
«حبذا» و«ولا حبذا» 725
حذف «أل» التعريف عند نداء العلم وإضافته 224
حذف «أم» مع معطوفها 802
حذف «رب» وإبقاء عملها 583
حذف «كان» وأنواعه وشروطه 279
حذف أداة النداء 822
حذف التنوين ونون المثنى والجمع السالم في الإضافة 594
حذف الحال لقرينة 527
حذف الخبر العام 238
حذف العاطف وبقاء المعطوف 803
حذف العائد المجرور 215
حذف العائد المرفوع 211
حذف العائد المنصوب 213
حذف الفاء والواو مع معطوفها 802
حذف الفعل 393
حذف المتعجب منه 700
حذف المضاف إليه مع نية ثبوت لفظه 631
حذف المعطوف عليه 804
حذف المعطوف عليه بـ«لا».....797
حذف المفعول به 437
حذف الموصول وإبقاء صلته 217
حذف النعت أو المنعوت للعلم به 755
حذف حرف الجر 434
حذف رابط الحال الجملة 526
حذف عامل الحال 527

حذف عامل المفعول المطلق 457
حذف معمولي أفعال القلوب أو أحدهما 376
حذف نون المضارع من «كان»..... 283
حذف همزة «خير» و«شر» مع أن المراد بهما التفضيل 730
الحرف وأنواعه 106
حركة نون جمع المذكر السالم والمثنى واللغات فيها 136
حروف الجر 542
حروف الجر التي لا تُعلق 592
حروف الجر عشرون 542
حروف العطف 778
حروف النداء واستخدامها 821
حقيقة المندوب وحكمه 856
حكم اسم «لا» النافية للجنس المضاف وشبهه 347
حكم اسم «لا» النافية للجنس المفرد 348
حكم الاسم الواقع بعد «لا سيما»..... 500
حكم البدل من اسم «لا» النافية للجنس 354
حكم العامل الأوسط عند تنازع ثلاثة عوامل 445
حكم الفعل مع الفاعل المؤنث من حيث التذكير والتأنيث 395
حكم المستثنيات المتكررة 487
حكم المعطوف على اسم «لا» النافية للجنس مع تكرار «لا»..... 350
حكم المنادى المكرر المضاف ثانيه 839
حكم تكرار «إلا» لغير التوكيد 486
حكم تكرار «إلا» للتوكيد 485
حكم خبر «إن» وأخواتها 319
حكم نعت اسم «لا» النافية للجنس 353
خاتمة في تعدية «أفعل» التفضيل بحرف الجر 741
خبر «لا» المشبهة بـ«ليس» يحذف غالبًا 295
الخلاف بين سيبويه والخليل في حرف التعريف، وأدلة المذهبين 219

الخلاف في «أفعَلَ» التعجب هل هو اسم أو فعل؟..... 698
الخلاف في «أفعِلْ» التعجب هل هو أمر لفظًا ومعنى أو لفظًا فقط؟..... 699
الخلاف في «ما» التي تلي «نعم» و«بئس»..... 718
الخلاف في «وحده»..... 505
الخلاف في ألفاظ الضمائر المنفصلة 156
الخلاف في الممنوع من الصرف إذا أضيف أو تعرف 141
الخلاف في فعلية «نعم» و«بئس»..... 708
دخول «أل» على المضاف إضافة لفظية 602
دخول «رب» على الضمير 549
دخول «قد» على جملة الحال الماضية وامتناعها 525
دخول «يا» على المعرف بـ«أل» اضطرارًا 831
دخول «يا» على لفظ الجلالة إجماعًا 832
دخول الكاف الجارة على الضمائر 550
دخول الكاف الجارة على الضمائر 550
دخول همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس 354
دخول همزة النقل وصَوغُ الفعل للمفعول متقابلان 386
«ذا» الموصولية 201
«ذات» الموصولية 201
«ذو» الموصولية 199
رابط الحال الجملة 523
رأي الكوفيين في أن الأمر معرب، وترجيح ابن هشام ذلك 115
رتبة التابع 744
رفع «أفعل» التفضيل الاسم الظاهر 739
رفع المفعول به ونصب الفاعل عند أمن اللبس 421
رفع المكرَّر في الإغراء والتحذير 884
زيادة «أصبح» و«أمسى»..... 279
زيادة «كان» بين «ما» وفعل التعجب 706
زيادة «كان» وشروطها ومواضعها 276

زيادة «ما» بعد بعض أحرف الجر وحكمها 581
زيادة الباء الجارة في خبر «ما» و«ليس» 285
زيادة هاء السكت في آخر المندوب 859
سبب تسمية المفعول المطلق 453
سبب تسمية هذا العلم بالنحو 89
«سوى» تلزم الظرفية عند البصريين 492
«سوى» وخروجها عن الظرفية 490
شبهُ «أنَّ» المفتوحة بالفعل أكبر من المكسورة 339
الشبه الإهمالي 114
الشبه اللفظي 111
الشبه المعنوي 112
شذَّ تحذير غير المخاطب 883
شرط قبول المكان للظرفية 468
شروط إضافة «أيّ» الموصولة والصفة 619
شروط إضافة «كلا» و«كلتا»..... 617
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف 124
شروط إعمال «لا» النافية للجنس 345
شروط إعمال المصدر 649
شروط الترخيم في غير النداء 874
شروط العطف بـ«حتى».....783
شروط المفعول له 462
شروط ترخيم ما لا ينتهي بهاء 864
شروط تمييز فاعل «نعم» و«بئس» إن كان ضميرًا 715
شروط حذف الآخر مع تاليه 866
شروط صوغ فعلي التعجب 701
شروط صوغه 731
شروط عمل اسم الفاعل 658
شروط فاعل «نعم» و«بئس».....709

صاحب الحال؛ تعريفه وتنكيره 508
الصفة المشبهة باسم الفاعل 685
صياغة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم والمتعدي 681
صياغة اسم الفاعل من فوق الثلاثي 682
صياغة اسم المفعول من الثلاثي 683
صياغة اسم المفعول من فوق الثلاثي 683
صياغة الصفة المشبهة باسم الفاعل 686
صيغة «أفعل به»..... 699
صيغة «ما أفعله»..... 697
الضمائر التي يأتي بعدها المختص 879
الضمير المتصل بـ«عسى»..... 312
الضمير وأقسامه 151
الظرف المتصرف وغير المتصرف 470
«ظن» وأخواتها 360
ظهور الفعل في التحذير 882
عامل النصب في الاستثناء 479
عامل النصب في المفعول معه 472
العامل في التابع 743
العامل في المبتدأ والخبر 231
العامل في المضاف إليه 595
العائد على الاسم الموصول 205
عدُّ من حروف الجر «لات» و«بله» و«لولا»..... 547
عدُّ من حروف الجر «ها» التنبيه وهمزة الاستفهام 545
عدُّ من حروف الجر الميم و«أيمن»..... 546
العطف 774
عطف الجملة الاسمية على الفعلية 808
عطف الخبر على الإنشاء وعكسه 807
عطف الفعل على الفعل 805

عطف الفعل على شبهه والعكس 805
عطف النسق 778
عطف النعوت على بعض 758
العطف بـ«أم» 779
العطف بـ«بل» 798
العطف بـ«ثم» 781
العطف بـ«حتى» 779
العطف بـ«لا» وشروطه 797
العطف بـ«لكن» وشروطه 796
العطف بـ«لكنْ» 779
العطف بالفاء 781
العطف بالواو 780
العطف على أسماء «إن» وأخواتها 332
العطف على ضمير الرفع المتصل 799
العطف على معمولي عاملين 809
علامات الاسم 96
علامات الإعراب الفرعية 120
علامات الأفعال التي تميز كل نوع عن أخويه 107
علامات الفعل 103
علامة الفعل المُعدَّى 432
علة تخصيص ضمير الرفع بالاستتار 155
علة لحاق النون جمع المذكر السالم والمثنى 137
العلم 171
علم الجنس 178
علم الجنس وقع لما يُؤلف 181
العَلَم يُنْعَت ولا ينعت به 758
عمل «إن» وأخواتها 316
عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل 686

عملها وأنواعها وألفاظها 360
عود الخافض في العطف على الضمير المخفوض 800
عود الضمير 407
الفاعل 387
فائدة العطف بـ«لا».....797
فائدة المضارع الاستمرار التجددي 85
فتح الميم وكسرها في «يا بن أمّ»..... 843
فتح الياء وكسرها في «يا بُنيّ»..... 843
فتح وكسر السين من «عسى».....313
فتح ياء المتكلم المضافة وإسكانها 643
الفرق بين «لدن» و«عند»..... 622
الفرق بين «إلا» و«غير» في الاستثناء 489
الفرق بين «الدرج» و«الدرك».....91
الفرق بين «القول » و« اللفظ ».....95
الفرق بين «سوى» و«غير» في الاستثناء 493
الفرق بين «وعد» و«أوعد».....91
الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول 669
الفرق بين الاختصاص وبين النداء 877
الفرق بين الفعل واسم الفعل 108
الفرق بين المصدر والفعل 646
الفرق بين عطف البيان والبدل 776
الفرق بين مخصوص «حبذا» ومخصوص «نعم» 729
فصل الضمير المشغول كوصله 429
الفصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة بالضمير 185
الفصل بين المضاف والمضاف إليه 633
الفصل بين حرف الجر ومجروره للضرورة 591
فصل تابع المنادى وأحواله 834
فصل فعل التعجب بظرف أو حرف جر 704

فصل في «ما» و«لا» و«لات» و«إن» المشبهات بـ«ليس»..... 285
الفعل اللازم 432
«قال» ينصب مفعولين إن كان بمعنى «ظن»..... 381
قد يحذف المستغاث 855
قد يكون البدل في حكم الملغى 819
كان وأخواتها 259
كثرة حذف خبر «لا» النافية للجنس 357
«كلا» و«كلتا»..... 127
الكلام وما يتألف منه 92
«لا» التي لنفي الجنس 344
«لا» المشبهة بـ«ليس» وشروط إعمالها 293
لا تتقدم صلة الحرف المصدري عليه ولا تُفصل عنه 656
لا تفيد «حتى» الترتيب 785
«لا غير» ليست لحنًا 625
لا يتأتى التنازع في التمييز والحال 451
لا يحذف المؤَكَّد ويقوم المؤَكِّد مقامه على الأصح 772
لا يُعطف بـ«بل» بعد استفهام 799
لا يلزم تكرار «إما»..... 795
لا ينوب عن الفعل إلا واحد 420
«لات» المشبهة بـ«ليس» وشروط إعمالهما 296
لام الداخلة على المستغاث 852
لزوم «أفعل» التفضيل التذكير والإفراد 734
لغات «أنا» الخلاف في ألفها هل هي من الضمير؟..... 156
لغات لفظ النداء 821
لغة (أكَلُوني البَراغِيثُ) 391
لغة إلزام جمع المذكر السالم الياء وإعرابه بالحركات 134
لغة النقص والقصر في «أب»، و«أخ»، و«حم»..... 122
لغة بني الحارث إلزام المثنى الألف 128

لغة طيء في «أل»..... 101
لغة من لا ينتظر (لغة من لا ينوي)..... 871
لغة من يعربُ «ذو» الموصولية 200
لغة من ينتظر (لغة من ينوي)..... 869
لغة من ينتظر أكثر من لغة من لا ينتظر 871
لغة من ينصب بـ«إن» وأخواتها الجزأين 316
لغة هذيل وعقيل في «اللذون»..... 191
لفظة «آل»..... 87
«اللهم» واستعمالها 832
«ما» المشبهة بـ«ليس» وشروط إعمالها 285
«ما» الموصولية 195
ما ألحق بأفعال القلوب في التعليق 374
ما لا يتعرف بالإضافة 600
ما يتصرف من أفعال المقاربة 308
ما يجوز ترخيمه وما لا يجوز 861
ما يجوز ندبته وما لا يجوز 856
ما يجيء تامًّا من الأفعال الناقصة ومعنى تمامه 272
ما يجيء من أفعال المقاربة تامًّا 310
ما يشبه النفي في الاستثناء 481
ما يلزم الإضافة 608
ما يلزم الإضافة إلى الجمل 611
ما يلزم الإضافة إلى الضمير 609
ما يمتنع من الإضافة 608
ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة 454
مجيء «فعيل» بمعنى «مفعول»..... 684
مجيء الحال من المضاف إليه 513
«مذ» أصلها «منذ» 580
مذهب الكسائي في جعل مخصوص «نعم» و«بئس» فاعلًا 716

مراتب المشار إليه 183
مسائل يطَّرد الجرُّ فيها بحرف جر محذوف 587
المصدر أصل الاشتقاق 453
المصدر الآتي بدلًا من اللفظ بفعله 460
مصدر المرة والهيئة 678
المصدر على وزن «مَفعل»..... 679
المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد 116
المضاف المشتق لا يكتسب التعريف من المضاف إليه 597
المضاف إلى ياء المتكلم 641
المضاف إلى ياء المتكلم معرب أو مبنيٌّ؟..... 644
المضمَر لا يُنْعَت ولا ينعت به 758
مطابقة «أفعل» التفضيل للمفضَّل 735
مطابقة البدل للمبدل منه 815
مطابقة النعت منعوته في التذكير والتأنيث 747
مطابقة عطف البيان للمبيَّن 774
معاقبة «أو» للواو 791
معاني «إما» 793
معاني «إن» وأخواتها 317
معاني «أو» 790
معاني «سواء»..... 493
المعرب أشرف من المبني 115
المعرب والمبني 110
المعرب والمبني من الأسماء 111
المعرب والمبني من الأفعال 115
المعرف بأداة التعريف 219
معنى «من» الداخلة على التمييز 536
معنى «نعم» في فاعل «نعم» و«بئس».....712
معنى الفضلة 503

معنى همزة فعلي التعجب 707
المفعول المطلق 452
المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا 466
المفعول له 462
المفعول معه 472
الملحق بجمع المذكر السالم 131
الملحق بجمع المؤنث السالم 139
«من» الموصولية 193
«من» الموصولية تُستعمل لغير العاقل 194
من شروط المرخَّم 866
من علامات الاسم «النداء» 101
من علامات الاسم دخول «أل» عليه 101
المنادى المبنيُّ يعدُّ مضمومًا 826
المنادى المضاف إليه ياء المتكلم 842
منع إبدال الضمير من الضمير 817
منع تقدم خبر «ما دام» إجماعًا 267
منع تقدم معمول خبر الأفعال الناقصة 274
منع نداء المضمر 823
المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم عند الاشتغال 424
المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المتقدم عند الاشتغال 422
المواضع التي يجوز فيها نصب الاسم المتقدم أو رفعه عند الاشتغال 424
مواضع تأخر الخبر وجوبًا 244
مواضع تقدم الخبر وجوبًا 246
مواضع جواز فتح همزة «إن» وكسرها 325
مواضع حذف الخبر وجوبًا 249
مواضع حذف المبتدأ والخبر جوازًا 248
مواضع حذف المبتدأ وجوبًا 253
مواضع لزوم لغة من ينتظر 872

مواضع وجوب فتح همزة «إن» وكسرها 320
الموصول 188
الموصول الحرفي 218
موضع الاسم بعد حذف حر الجر 436
ناصب الاسم المختصِّ 878
ناصب المنادى 827
ناصب تمييز الجملة 531
الناصب للظرف 467
النائب عن الفاعل 411
النَّحو في الاصطلاح 89
النداء 821
نداء «أبتِ» و«أمتِ» بالتاء عوضًا عن الياء 845
نداء العلم الموصوف بـ«ابن»..... 828
نداء المجهول والمجهولة 850
الندبة 856
ندبة المضافة لياء المتكلم 859
ندرة حذف اسم «لا» النافية للجنس وبقاء خبرها 358
نصب المفعول بفعل محذوف 438
نصب المفعول معه بعد «كيف» و«ما» الاستفهاميتين 475
النعت 743
النعت الجملة 748
النعت المقطوع 754
نعت النكرة بالمعرفة والعكس 745
النعت بالمصدر 750
«نعم» و«بئس» وما جرى مجراهما 708
نفي «كاد» إثباتها 314
النكرة هي الأصل 148
النكرة والمعرفة 147

نوعا الاسم الموصول 189
نوعا التوكيد 759
نوعا المميز 530
نون الوقاية قد تقع في الأسماء 170
نون الوقاية ومواضعها 164
نيابة «فِعْل» و«فَعَل» و«فُعْلة» عن «مفعول»..... 683
نيابة «فعيل» عن «مفعول»..... 683
نيابة المصدر عن الظرف 471
نيابة المفعول به الثاني 418
نيابة صفة الظرف وعدده وكليته وبعضيته عنه 471
النيابة عن الفعل 112
«ها» التنبيه 185
الهاء في آخر المرخم عند الوقف 862
همزة التسوية 786
وجه انتصاب «غير» في الاستثناء 490
وجوب تقدُّم الحال عن صاحبها 513
وجوب تكرار «لا» 358
وجوب نيابة المفعول به حال وجوده والخلاف في ذلك 416
ورود «أفعل» التفضيل عاريًا من معنى التفضيل 736
وصل «أفعل» التفضيل بـ«من»..... 732
وصل «أي» بالجملة الاسمية شذوذًا 208
وقوع «ثم» زائدة عند الأخفش 782
وقوع اسم التفضيل بين حالين 517
وقوع الحال ظرفًا 526
وقوع الماضي موقع المستقبل 86
وقوع المصدر حالًا 506
«يا فَعالِ» في سبِّ الأنثى وشروطه 848
«يا فُعَلُ» في سبِّ الذكور 850

يجمع الكوفيون «طلحة» ونحوه جمع مذكر سالم 130
يجوز اعتبار المعنى واللفظ في خبر «كل» إن أُضيفت إلى معرفة 773
يجوز اقتران المستغاث به بـ«أل» 851
يختص المستغاث به بـ«يا» 851
يُشترط للعطف صلاحية المعطوف لمباشرة العامل 806
يكتمل المضاف إلى الشيء به اكتمال الموصول بصلته 639

المصادر والمراجع

١) الأتابكي، يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط١، القاهرة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م، دار الكتب المصرية.

٢) ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جزآن، ط١، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ، جامعة أم القرى.

٣) الأخطل، غوث بن غياث، ديوان الأخطل، شرح: راجي الأسمر، ط١، بيروت ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي.

٤) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، حققه: هدى محمود قراعة، القاهرة ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي.

٥) الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، جزآن، ط١، بيروت ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية.

٦) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي.

٧) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ٤ أجزاء، بيروت ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، دار الكتب العلمية.

٨) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ٤ أجزاء، ليبيا ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، جامعة قار يونس.

٩) الأسود، ابن يعفر، ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نوري حمودي القيسي، ط١، د.ت، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.

١٠) أبو الأسود الدّؤلي، ظالم بن عمرو، ديوان أبي الأسود الدّؤلي، صنعة: أبي سعيد السّكري، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، ط١، بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٧٤م، مؤسسة إيف للطباعة.

١١) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. حسن حمد، ٤ أجزاء، ط١، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية.

١٢) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مكتبة النهضة المصرية.

١٣) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، القاهرة د.ت، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

١٤) الأصمعي، عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

١٥) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: د. محمّد محمّد حسين، ط٧، بيروت ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة.

١٦) الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو العربي، د.ت، مكتبة الفلاح.

١٧) الأفوه، الأودي، ديوان الأفوه الأودي (ضمن الطرائف الأدبية).

١٨) إقبال، أحمد الشرقاوي، معجم المعاجم، ط١، بيروت ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي.

١٩) الأقيشر، المغيرة بن عبد الله الأسدي، ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق وشرح: خليل الدويهي، ط١، بيروت ١٩٩١م، دار الكتاب العربي.

٢٠) آل ياسين، محمد حسن، نفائس المخطوطات، ط١، بغداد ١٣٧٣هـ، مطبعة المعارف.

٢١) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مصر ١٩٥٨م، دار المعارف.

٢٢) أميّة، ابن أبي الصّلت، ديوان أميّة بن أبي الصّلت، تحقيق: بشير يموت، ط١، بيروت ١٩٣٤م.

٢٣) الأمير، محمد، حاشية الأمير على المغني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

٢٤) الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، ط٢، دمشق ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، دار البشائر.

٢٥) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة ٢٠٠٢م، مكتبة الخانجي.

٢٦) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة د.ت، دار نهضة مصر ومطبعة المدني.

٢٧) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر ١٩٦٣م، دار المعارف.

٢٨) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت ١٩٨٧م، المكتبة العصرية.

٢٩) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سيدني جليزر، جزآن، نيوهيفن بالولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٧م، المؤسسة الأمريكية الشرقية.

٣٠) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، مكتبة الخانجي.

٣١) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تذكرة النّحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرّحمن، بيروت ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرّسالة.

٣٢) أوس، ابن حجر، ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٨٦م، دار بيروت.

٣٣) أيمن، ابن خريم، ديوان أيمن بن خريم، جمع: الطيب العياش، تونس ١٩٧٢م، مجلة حوليات الجامعة التونسية، عـ٩.

٣٤) البحتري، الوليد بن عُبيد، حماسة البحتري، ضبط: كمال مصطفى، القاهرة ١٩٢٩م، المكتبة التجارية الكبرى.

٣٥) بشر، ابن أبي خازم، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، ط٢، دمشق ١٩٧٢م، منشورات دار الثقافة.

٣٦) البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، استانبول ١٩٥١م، وكالة المعارف.

٣٧) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٩هـ، مكتبة الخانجي.

٣٨) البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللّبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح ويوسف الدّقاق، دمشق ١٣٩٣هـ، دار المأمون للتراث.

٣٩) البكري، أبو عبيد، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧١م.

٤٠) تأبط شرًّا، ثابت بن جابر، ديوان تأبط شرًّا، تحقيق: علي شاكر، ط١، ١٩٨٤م، دار الغرب الإسلامي.

٤١) التبريزي، يحيى بن علي، شرح اختيارات المفضل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٢، بيروت ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية.

٤٢) التبريزي، يحيى بن علي، شرح القصائد العشر، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب ١٣٨٨هـ.

٤٣) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، ٥ أجزاء، ط٢، القاهرة ١٣٩٨هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٤٤) أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ديوان أبي تمّام بشرح التبريزي، تحقيق: محمّد عبده عزّام، القاهرة، ١٩٦٤م، دار المعارف.

٤٥) التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط٢، طرابلس/ليبيا ٢٠٠٠م، دار الكاتب.

٤٦) توبة، ابن الحُميّر، ديوان توبة بن الحُميّر، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطيّة، ط١، بيروت ١٩٩٨م، دار صادر.

٤٧) الثعالبي، أبو منصور، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، حققه: الدكتور مفيد محمد قمحية، ط١، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٨) ثعلب، أحمد بن يحيى، شرح ديوان زهير، القاهرة ١٣٨٤هـ، الدار القومية للطباعة والنشر.

٤٩) ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مصر ١٩٦٠م، دار المعارف.

٥٠) ابن جابر، محمد بن أحمد الأندلسي، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، مصر ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، مكتبة الأزهر.

٥١) الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، القاهرة ١٣٩٥هـ، مكتبة الخانجي.

٥٢) جران العود، عامر بن الحارث النميري، ديوان جران العود النميري، صنعة: أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية: أبي سعيد السكري، تحقيق وتذييل: نوري حمودي القيسي، ط١، ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.

٥٣) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، بغداد ١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد.

٥٤) جرير، ابن عطية، ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق: د. نعمان أمين طه، ط٣، القاهرة، دار المعارف.

٥٥) ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: ج. برجستراسر، ٣ أجزاء، ١٣٥١هـ، مكتبة ابن تيمية.

٥٦) ابن الجزري، محمد بن محمد، كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، تحقيق الدكتور مصطفى النماس، القاهرة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، مطبعة السعادة.

٥٧) جميل بثينة، ابن عبد الله، ديوان جميل بثينة، تحقيق: إميل يعقوب، ط١، بيروت ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي.

٥٨) ابن جني، عثمان، المنصف في التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، القاهرة ١٩٥٤م، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٥٩) ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه، ط١، القاهرة ١٣٧٤هـ/١٩٦١م، عيسى البابي الحلبي.

٦٠) ابن جني، عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف ود.عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٦١) ابن جني، عثمان، اللمع، تحقيق: حسين شرف، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٦٢) ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ٣ أجزاء، ط٤، مصر د.ت، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦٣) حاتم، ابن عبد الله، ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة: يحيى بن مدرك الطائي، رواية: هشام بن محمد الكلبي، تحقيق: عادل جمال، ط٢، القاهرة ١٤١١هـ/١٩٩٠م، مكتبة الخانجي.

٦٤) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الأردن وبيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، دار عمار ودار الجيل.

٦٥) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، جزآن، بغداد ١٩٤١م، مكتبة المثنى.

٦٦) الحادرة، قطبة بن أوس، ديوان الحادرة، تحقيق: ناصر الدين أسد، بيروت ١٩٧٣م، دار صادر.

٦٧) الحارث، ابن حلزة، ديوان الحارث بن حلزة، تحقيق: إميل يعقوب، ط١، بيروت ١٩٩١م، دار الكتاب العربي.

٦٨) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: د. حسن حبشي، ٤ أجزاء، مصر ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٦٩) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ٦ أجزاء، ط٢، حيدرآباد/الهند ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٧٠) حسان، ابن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، مصر ١٩٧٧م، دار المعارف.

٧١) حسن، عباس، النحو الوافي، مصر ١٩٧٥م، دار المعارف.

٧٢) حسين، ابن مطير، ديوان حسين بن مطير الأسدي، جمع وشرح: حسين عطوان، بيروت د.ت، دار الجيل.

٧٣) الحسيني، محمد خليل بن علي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ٤أجزاء، ط٣، بيروت ودمشق ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم.

٧٤) الحطيئة، جرول بن أوس، ديوان الحطيئة، رواية وشرح: ابن السّكّيت، تحقيق: د. نعمان طه، ط١، القاهرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، مكتبة الخانجي.

٧٥) الحلي، صفي الدين، ديوان صفي الدين الحلي، تحقيق: أكرم البستاني، ط ٢، بيروت ٢٠٠٨م، دار صادر.

٧٦) حميد، ابن ثور، ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة: عبد العزيز الميمني، القاهرة د.ت، دار القومية.

٧٧) الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الرياض د.ت، مكتبة الرشد.

٧٨) الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ٧أجزاء، بيروت ١٩٩٥م، دار صادر.

٧٩) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، مختصر شواذ القراءات، براجشترسو، مصر ١٩٣٤م، مطبعة الرحمانية.

٨٠) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مصر ١٣٦٠هـ/١٩٤١م، دار الكتب المصرية.

٨١) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، الغرة المخفية، تحقيق: حامد العبدلي، بغداد، دار الأنبار.

٨٢) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، مصر ٢٠٠٧م، دار السلام.

٨٣) الخرنق، بنت بدر، ديوان الخرنق، رواية: أبي عمرو بن العلاء، تحقيق: يسري عبد الغني، ط١، بيروت ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية.

٨٤) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.

٨٥) الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على ابن عقيل، د.ت، دار الفكر.

٨٦) الخفاجي، أحمد بن محمد، شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، ط١، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، دار الجيل.

٨٧) ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت د.ت، دار صادر.

٨٨) الخنساء، تماضر بنت عمرو، ديوان الخنساء، رواية: ثعلب، تحقيق: أنوار أبو سويلم، ط١، ١٩٨٨م، دار عمار.

٨٩) الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي.

٩٠) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، ٨ أجزاء، ط٢، بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار الفكر.

٩١) خير الله، سهير، دراسة القسم الثاني من الكتاب منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأبي الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني وتحقيقه، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور عبد الناصر عساف، دمشق ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٩٢) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أو توبرتزل، استانبول ١٩٣٠م.

٩٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود (ومعه معالم السنن للخطابي)، إعداد وتعليق: عزّت عُبيد الدّعّاس وعادل السّيّد، حمص وبيروت ١٣٨٨هـ، دار الحديث.

٩٤) دُريد، ابن الصّمّة، ديوان دُريد بن الصّمّة، جمع وتحقيق: محمّد خير البقاعيّ، دمشق ١٤٠١هـ، دار قتيبة.

٩٥) ابن دُريد، محمد بن الحسن الأزدي، ديوان ابن دُريد، تحقيق: عمر بن سالم، تونس ١٩٧٣م، الدار التونسيّة للنشر.

٩٦) ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي، جمهرة اللّغة، تحقيق: د. رمزي بعلبكّي، ط١، بيروت ١٩٨٧م، دار العلم للملايين.

٩٧) ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، مطبعة السنة المحمدية – الخانجي.

٩٨) دعبل، ابن علي الخزاعي، ديوان دعبل بن علي الخزاعي، جمع وتحقيق: محمّد يوسف نجم، بيروت د.ت، دار الثقافة.

٩٩) الدمياطي، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط١، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية.

١٠٠) الدَّمِيري، محمد بن موسى، النجم الوهاج في شرح المنهاج، تحقيق: لجنة علمية، ١٠ أجزاء، ط١، جدة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، دار المنهاج.

١٠١) ابن الدمينة، عبد الله بن عبيد الله، ديوان ابن الدمينة، صنعة: ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، ط١، القاهرة ١٩٥٩م، دار العروبة.

١٠٢) أبو دهبل، وهب بن زمعة الجمحي، ديوان أبي دهبل الجمحي، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، ط١، النجف ١٩٧٢م، مطبعة النجف الأشرف.

١٠٣) أبو دؤاد، جارية أو حارثة بن الحجاج، ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) لغوستاف فون قربناوم، زاد في تخريجه وتحقيقه: د. إحسان عبّاس، ط١، بيروت ١٩٥٩م، مكتبة الحياة.

١٠٤) الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ٥٢جزءاً، ط٢، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، دار الكتاب العربي.

١٠٥) الذهبي، محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ٤ أجزاء، بيروت د.ت، دار الكتب العلمية.

١٠٦) ذو الرّمّة، غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرّمّة، شرح: أحمد بن حاتم الباهلي، رواية: ثعلب، تحقيق: د. عبد القدّوس أبو صالح، ط١، بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، مؤسسة الإيمان.

١٠٧) الراعي النميري، عبيد بن حصين، ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨٠م، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.

١٠٨) رضا، أحمد، متن اللغة، ٥ أجزاء، بيروت ١٣٧٧- ١٣٨٠هـ، دار مكتبة الحياة.

١٠٩) الرّقيّات، عُبيد الله بن قيس، ديوان عُبيد الله بن قيس الرّقيّات، تحقيق: د. محمّد يوسف نجم، بيروت ١٩٨٦م، دار بيروت.

١١٠) رؤبة، ابن العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، ط٢، بيروت ١٩٨٠هـ، دار الآفاق الجديدة.

١١١) ابن الرومي، علي بن عباس، ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، ط١، بيروت ١٩٩١م، مكتبة الهلال.

١١٢) أبو زبيد، المنذر بن حرملة الطائي، ديوان أبي زبيد الطائي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٧م، مطبعة المعارف.

١١٣) الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٧٣م، دار المعارف.

١١٤) الزَّبيدي، محمّد بن محمّد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ٤٠ جزءاً، دار الهداية.

١١٥) الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، عالم الكتب.

١١٦) الزجاج، إبراهيم بن السري، إعراب ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى قراعة، ط١.

١١٧) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢م.

١١٨) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، ١٣٨٢هـ، المؤسسة العربية الحديث.

١١٩) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء اللهـ، تحقيق: عبد الحسين المبارك، النجف ١٣٩٤هـ، المجمع العلمي العراقي، مطبعة النعمان.

١٢٠) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، بغداد ١٤٠١هـ/١٩٨٠م، دار الرشيد.

١٢١) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، بيروت وإربد ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة ودار الأمل.

١٢٢) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني والصفات، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، بيروت وإربد ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة ودار الأمل.

١٢٣) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، ١٢ جزءاً، ط١، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، دار الكتب العلمية.

١٢٤) الزركلي، خير الدين، الأعلام، ٨ أجزاء، ط١٥، بيروت ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين.

١٢٥) الزمخشري، محمود بن عمر، الأنموذج في النحو، ط١، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م، دار الآفاق الجديدة.

١٢٦) الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية.

١٢٧) زهير، ابن أبي سُلمى، ديوان زهير، تحقيق: حمدو طماس، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، دار المعرفة.

١٢٨) أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، النوادر في اللغة، تعليق: سعيد الخوري، بيروت د.ت، دار الكتاب العربي.

١٢٩) السامرائي، د. إبراهيم، النحو العربي – نقد وبناء، بيروت د.ت، دار الصادق.

١٣٠) سحيم، ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٩٥٠م.

١٣١) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، ٣ أجزاء، ط١، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، دار ابن حزم.

١٣٢) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٢ جزءاً، بيروت د.ت، دار مكتبة الحياة.

١٣٣) السدوسي، مؤرج بن عمرو، الأمثال، تحقيق: رمضان عبد التواب، بيروت ١٩٨٢م، دار النهضة العربية.

١٣٤) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، النجف وبغداد ١٩٧٣م، مطبعة النعمان ومطبعة الأعظمي.

١٣٥) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويم، بيروت ١٣٨٥هـ، مؤسسة بدران.

١٣٦) السّكّري، الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد السّتار فرّاج، ط١، القاهرة ١٣٨٤هـ، دار العروبة.

١٣٧) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، الإبدال، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، القاهرة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، منشورات مجمع اللغة العربية.

١٣٨) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، دار إحياء التراث العربي.

١٣٩) ابن سلاّم، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط١، دمشق ١٤٠٠هـ، دار المأمون.

١٤٠) سلامة، ابن جندل، ديوان سلامة بن جندل، صنعة: محمّد بن الحسن الأحول، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط٢، بيروت ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية.

١٤١) سليم، محمود رزق، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، القاهرة ١٩٤٧م، مكتبة الجماهير.

١٤٢) السموءل، ابن عادياء، ديوان السموءل بن عادياء (مطبوع مع ديوان عروة بن الورد).

١٤٣) السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد الخرّاط، ط١، دمشق ١٤٠٦هـ، دار القلم.

١٤٤) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٤ أجزاء، ط٣، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مكتبة الخانجي.

١٤٥) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مصورة عن طبعة بولاق ١٣١٦هـ (كانت العودة إليها للاطمئنان على صحة النص، ولم تعتمد في التخريج).

١٤٦) السيد، د. عبد الرحمن، مدرسة البصرة، ط١، مصر ١٣٨٨هـ، دار المعارف.

١٤٧) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، بيروت ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية.

١٤٨) السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي السلطاني، دمشق، دار العصماء.

١٤٩) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، جزآن، ط١، مصر ١٩٦٧م، دار إحياء الكتب العربية.

١٥٠) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، البهجة المرضية، تحقيق: الدكتور زين كامل الخويسكي، الإسكندرية ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار المعرفة الجامعية.

١٥١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، ط٢، دمشق ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، دار البيروتي.

١٥٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، البهجة المرضية، تعليق: مصطفى الحسيني الدشتي، جزآن، مكتبة الصحابة.

١٥٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، جزآن، بيروت د.ت، المكتبة العصرية.

١٥٤) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه، القاهرة د.ت، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١٥٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فيليب حتي، بيروت د.ت، المكتبة العلمية.

١٥٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، تحقيق: عبد السلام هارون ومكرم، الكويت ١٣٩٤هـ، دار البحوث العلمية.

١٥٧) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة محققين، ط١، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

١٥٨) ابن شاكر، محمد الكتبي، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، ٤ أجزاء، بيروت ١٩٧٣-١٩٧٤م، دار صادر.

١٥٩) شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، ط٢، بيروت ١٩٧٧م، المكتب الإسلامي.

١٦٠) ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، ٣ أجزاء، ط١، القاهرة ١٩٩١م، مكتبة الخانجي.

١٦١) الشريف الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، القاهرة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١٦٢) الشريف الرضي، محمد بن أبي أحمد، ديوان الشريف الرضي، بيروت د.ت، دار صادر.

١٦٣) الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد مطوع، ١٩٧٣م، دار التراث.

١٦٤) الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: د. تركي العتيبي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

١٦٥) الشماخ، ابن ضرار، ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، ط١، مصر ١٩٦٨م، دار المعارف.

١٦٦) الشنفرى، عمرو بن مالك، ديوان الشنفرى، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، ط١، بيروت ١٩٩١م، دار الكتاب العربي.

١٦٧) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدّرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم، ط٢، بيروت ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة.

١٦٨) الشنقيطي، محمّد محمود، ديوان الهذليين، تحقيق: محمّد محمود الشنقيطي، القاهرة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، الدار القومية.

١٦٩) الشهبي، تقي الدين أحمد بن محمد المعروف بابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق: د. محسن غياض، النجف ١٩٧٣/١٩٧٤م، مطبعة النعمان.

١٧٠) الشُّهبي، تقي الدين أحمد بن محمد المعروف بابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ٤ أجزاء، ط١، بيروت ١٤٠٧هـ، عالم الكتب.

١٧١) الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، جزآن، بيروت د.ت، دار المعرفة.

١٧٢) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

١٧٣) الصفدي، خليل بن أيبك، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد والدكتور نبيل أبو عشمة والدكتور محمد موعد والدكتور محمود سالم محمد، ٥ أجزاء، ط١، دمشق وبيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، دار الفكر ودار الفكر المعاصر.

١٧٤) الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ٢٩ جزءاً، بيروت ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، دار إحياء التراث.

١٧٥) الصولي، إبراهيم بن العباس، ديوان إبراهيم بن العباس الصولي (ضمن الطرائف الأدبية).

١٧٦) الضبي، المفضل، أمثال العرب، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، دار الرائد العربي.

١٧٧) ضيف، د. شوقي، المدارس النحوية، القاهرة د.ت، دار المعارف.

١٧٨) طاشكُبري زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، القاهرة د.ت.

١٧٩) طاشكُبري زَادَهْ، عصام الدين أحمد بن مصطفى، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت د.ت، دار الكتاب العربي.

١٨٠) طرفة، ابن العبد، ديوان طرفة بن العبد، بيروت د.ت، دار صادر.

١٨١) الطرماح، ابن حكيم، ديوان الطرماح بن حكيم (ضمن شعراء أمويون).

١٨٢) طفيل، ابن عمرو الغنوي، ديوان طفيل الغنوي، تحقيق: عبد القادر أحمد، ط١، بيروت ١٩٦٨م، دار الكتاب الجديد.

١٨٣) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، مكتبة إحياء التراث الإسلامي.

١٨٤) الطوسي، شرح ديوان لبيد، تحقيق: د. احسان عباس، ١٩٦٢م، حكومة الكويت.

١٨٥) الطويل، د. محمد عبد المجيد، الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، د.ن.

١٨٦) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، الإتباع، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، مجمع اللغة العربية.

١٨٧) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، مصر ١٣٩٤هـ، نهضة مصر.

١٨٨) عامر، ابن الطفيل، ديوان عامر بن الطفيل، رواية: أبي بكر الأنباري عن ثعلب، بيروت ١٩٧٨م، دار بيروت.

١٨٩) عبادة، د. محمد إبراهيم، النحو التعليمي في التراث العربي، الإسكندرية د.ت، منشأة المعارف.

١٩٠) العباس، ابن الأحنف، ديوان العباس بن الأحنف، بيروت ١٩٦٨م، دار صادر.

١٩١) العباس، ابن مرداس، ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، ط١، بغداد ١٩٦٨م، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.

١٩٢) عبد الله، ابن رواحة، ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، دراسة وجمع وتحقيق: حسن باجودة، القاهرة ١٩٧٢م، مكتبة التراث.

١٩٣) عبيد، ابن الأبرص، ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح: حسين نصار، ط١، مصر ١٩٥٧م، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٩٤) العبيد، محسن، شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية، رسالة دكتوراه بإشراف الدكتورة منى إلياس، جامعة دمشق، دمشق ١٩٩٢/١٩٩٣م.

١٩٥) أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم، ديوان أبي العتاهية، تحقيق: كرم البستاني، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، دار بيروت.

١٩٦) العجاج، عبد الله بن رؤبة، ديوان العجاج، رواية: عبد الملك بن قريب، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١م، مكتبة أطلس.

١٩٧) عدي، ابن زيد العبادي، ديوان عدي بن زيد العباديّ، تحقيق: محمّد جبّار المعيبد، بغداد د.ت، وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية.

١٩٨) العرجي، عبد الله بن عمر، ديوان العرجي، رواية: ابن جني، تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي، ط١، بغداد ١٣٧٥هـ، الشركة الإسلامية للطباعة.

١٩٩) عروة، ابن الورد، ديوان عروة بن الورد، شرح: ابن السكيت، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط١، سوريا ١٩٦٦م، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٠٠) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، ديوان المعاني، القاهرة ١٣٥٣م.

٢٠١) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، جمهرة الأمثال، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط٢، دمشق وبيروت ١٤٠٨هـ، دار الجيل ودار الفكر.

٢٠٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ، مطبعة العاني، رئاسة ديوان الأوقاف.

٢٠٣) ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٤، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، دار الآفاق الجديدة.

٢٠٤) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، دار التراث ودار مصر.

٢٠٥) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، بيروت د.ت، دار الكتاب العربي.

٢٠٦) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة ١٩٧٦م، مطبعة عيسى البابي للحلبي.

٢٠٧) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط، القاهرة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م١، مؤسسة المختار.

٢٠٨) علقمة، ابن العبد، ديوان علقمة بن العبد الفحل، شرح: الأعلم، تحقيق: لطفي الصّقّال ودريّة الخطيب، ط١، حلب ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، دار الكتاب العربي.

٢٠٩) علي، ابن أبي طالب، ديوان عليّ بن أبي طالب، جمعه وشرحه: نعيم زرزور، بيروت، د.ت، دار الكتب العلميّة.

٢١٠) العليمي، يس بن زين الدين، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، القاهرة د.ت، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

٢١١) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ١١ جزءاً، دمشق/بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، دار ابن كثير.

٢١٢) عمر، ابن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، علَّق عليه: محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٦٠م، المكتبة التجارية.

٢١٣) عمران، ابن حطان، ديوان عمران بن حطان (ضمن ديوان الخوارج).

٢١٤) عمرو، ابن قميئة، ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: د. خليل العطيّة، ط٢، بيروت ١٩٩٤م، دار صادر.

٢١٥) عمرو، ابن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، ط٢، بيروت ١٩٩١م، دار الكتاب العربي.

٢١٦) عنترة، ابن شداد، ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمّد سعيد مولوي، ط٢، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، المكتب الإسلامي.

٢١٧) العَوْتبي، سلمة بن مسلم الصُّحاري، الإبانة في اللغة، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وغيره، ط١، سلطنة عمان ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، وزارة التراث القومي والثقافة.

٢١٨) الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل المنصور، ٣ أجزاء، ط١، بيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار الكتب العلمية.

٢١٩) الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، ديوان الأدب، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، القاهرة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، مؤسسة دار الشعب.

٢٢٠) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشيومي، بيروت ١٣٨٣هـ، مؤسسة بدران.

٢٢١) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق: كاظم مرجان، العراق ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢٢٢) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تحقيق وشرح: د.محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مكتبة الخانجي.

٢٢٣) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإغفال، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم، دبي ٢٠٠٣م، المجمع الثقافي ومركز جمعة الماجد.

٢٢٤) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل المنثورة، تحقيق: مصطفى الحدري، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

٢٢٥) فائز، د. عبد المنعم، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط١، دمشق والرياض ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، دار الفكر ودار نجد.

٢٢٦) الفراء، يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، تحقيق: مصطفى السقا، حلب ١٣٤٥هـ.

٢٢٧) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ود.عبد الفتاح شلبي، مصر ١٩٧٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٢٨) الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، جزآن، بيروت د.ت، دار صادر.

٢٢٩) الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، شرح وتصحيح: عبد الله بن إسماعيل الصّاوي، المكتبة التّجارية الكبرى.

٢٣٠) الفقعسي، المرار بن سعيد، ديوان المرار بن سعيد الفقعسي (ضمن شعراء أمويون).

٢٣١) الفيروزابادي، محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة، تحقيق: حسان أحمد راتب المصري، ط١، دمشق ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار سعد الدين.

٢٣٢) الفيروزابادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، بيروت ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة.

٢٣٣) القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، الإتباع، تحقيق: كمال مصطفى، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٢٣٤) القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، أمالي القالي، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط٢، القاهرة ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م، دار الكتب المصرية.

٢٣٥) القتال الكلابي، عبيد بن مجيب، ديوان القتال الكلابي، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت ١٩٨٩م، دار الثقافة.

٢٣٦) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والعشراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصر ١٣٨٦هـ، دار المعارف.

٢٣٧) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، ١٣٩٣هـ، دار التراث.

٢٣٨) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة.

٢٣٩) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، تحقيق: د. محمّد الهاشميّ، ط٢، دمشق ١٤٠٦هـ، دار القلم.

٢٤٠) قره بلوط، علي الرضا وأحمد طوران، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، ٦ أجزاء، قيصري/تركيا ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، دار العقبة.

٢٤١) ابن القطَّاع الصقلي، علي بن جعفر، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، القاهرة ١٩٩٩م، دار الكتب والوثائق القومية.

٢٤٢) القطامي، عمير بن شييم، ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، بيروت ١٩٦٠م، دار الثقافة.

٢٤٣) قطرب، محمد بن المستنير، الأزمنة وتلبية الجاهلية، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة.

٢٤٤) قطري، ابن فجاءة، ديوان قطري بن فجاءة (ضمن ديوان الخوارج).

٢٤٥) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مصر ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، مطبعة دار الكتب المصرية.

٢٤٦) القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ١٥ جزءاً، بيروت د.ت، دار الكتب العلمية.

٢٤٧) قيس، ابن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، ط٢، بيروت ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، دار صادر.

٢٤٨) قيس لبنى، قيس بن ذريح، ديوان قيس لبنى، تحقيق: إميل يعقوب، ط١، بيروت ١٩٩٣م، دار الكتاب العربي.

٢٤٩) القيسي، نوري حمودي، شعراء أمويون، ط١، بغداد وبيروت ١٩٨٥م، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب.

٢٥٠) ابن قيم الجوزيّة، إبراهيم بن محمد، إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، جزآن، ط١، الرياض ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، أضواء السلف.

٢٥١) الكتاني، محمد عبد الحيِّ، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، جزآن، ط٢، بيروت ١٩٨٢م، دار الغرب الإسلامي.

٢٥٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ٢١ جزءاً، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار هجر.

٢٥٣) كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن الخزاعي، ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت ١٣٩١هـ/١٩٧١م، دار الثقافة.

٢٥٤) كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ١٣ جزءاً، بيروت د.ت، مكتبة المثنى دار إحياء التراث العربي.

٢٥٥) كعب، ابن زهير، ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح: علي فاعور، ط١، بيروت ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية.

٢٥٦) كعب، ابن مالك الأنصاري، ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. سامي مكّي العاني، ط١، بغداد ١٩٦٦م، مكتبة النهضة.

٢٥٧) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢م، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي.

٢٥٨) الكميت، ابن زيد، ديوان الكميت بن زيد، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، بيروت ٢٠٠٠م، دار صادر.

٢٥٩) الكنغراوي، صدر الدين عبد القادر بن عبد الله، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٠هـ، المجمع العلمي العربي.

٢٦٠) ابن كيسان، محمد بن أحمد، الموفقي في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ١٣٩٥هـ، مجلة المورد.

٢٦١) لبيد، ابن ربيعة العامري، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م، وزارة الإرشاد والأنباء.

٢٦٢) ليلى، بنت عبد الله الأخيلية، ديوان ليلى الأخيلية، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، بغداد ١٩٦٧م، دار الجمهورية.

٢٦٣) ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، القاهرة د.ت، مطبعة إحياء الكتب العربية.

٢٦٤) المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق ١٣٩٥هـ، مجمع اللغة العربية، مطبعة زيد بن ثابت.

٢٦٥) مالك، ابن الريب، ديوان مالك بن الريب (ضمن شعراء أمويون).

٢٦٦) ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، دار الكتاب العربي.

٢٦٧) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ٤ أجزاء، ط١، مصر ١٣٩٤هـ، مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٦٨) ابن مالك، محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط١، المدينة المنورة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

٢٦٩) ابن مالك، محمد بن عبد الله، إكمال الأعلام بتثليث الكلام، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، ط١، مكة المكرمة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، جامعة أم القرى.

٢٧٠) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ، تحقيق: عدنان الدّوري، بغداد ١٣٩٧هـ، مطبعة العاني.

٢٧١) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ٥ أجزاء، مكة المكرمة د.ت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

٢٧٢) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ٤ أجزاء، بيروت د.ت، عالم الكتب.

٢٧٣) ابن مجاهد، أحمد بن موسى، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، مصر، دار المعارف.

٢٧٤) المتلمّس، جرير بن عبد المسيح، ديوان المتلمّس، رواية: الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق: حسن كامل الصّيرفي، القاهرة ١٣٩٠هـ/١٩٦٨م، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٤.

٢٧٥) المثقّب العبدي، عابد بن محصن، ديوان المثقّب العبدي، تحقيق: حسن كامل الصّيرفي، القاهرة ١٣٩١هـ/١٩٧٠م، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٦.

٢٧٦) مجنون ليلى، قيس بن الملّوح، ديوان المجنون، تحقيق: عبد الستّار أحمد فرّاج، القاهرة ١٩٧٩م، مكتبة مصر.

٢٧٧) أبو محجن، عمرو بن حبيب الثقفي، ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة: أبي هلال العسكري، تحقيق: د. صلاح الدّين المنجّد، ط١، بيروت ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م، دار الكتاب الجديد.

٢٧٨) المخزومي، د. مهدي، مدرسة الكوفة، ط٢، مصر ١٣٧٧هـ، مطبعة الحلبي.

٢٧٩) المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، دار الكتب العلمية.

٢٨٠) المرادي، الحسن بن قاسم، شرح الألفية لابن مالك، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، جزآن، بيروت ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، دار مكتبة المعارف.

٢٨١) المرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، ط١، المنصورة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، مكتبة الإيمان.

٢٨٢) المرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل، تحقيق: د. ناصر حسين علي، ط١، دمشق ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، دار سعد الدين.

٢٨٣) المرزباني، محمد بن عمران، أشعار النساء، تحقيق: د. سامي مكي العاني وهلال ناجي، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، دار عالم الكتب.

٢٨٤) المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط٢، القاهرة ١٣٨٧هـ، لجنة التأليف.

٢٨٥) المرزوقي، أحمد بن محمد، الأزمنة والأمكنة، ط١، بيروت ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية.

٢٨٦) مسكين، ربيعة بن عامر الدارمي، ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٠م، دار البصري.

٢٨٧) مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد، وعبد القادر، حامد، والنجار، محمد (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، المعجم الوسيط، ط٢، مصر ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، دار المعارف.

٢٨٨) ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط١، ١٩٤٧م، دار الفكر العربي.

٢٨٩) معروف، نايف، ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم، جمع وتحقيق: نايف معروف، ط١، بيروت ١٩٨٣م، دار المسيرة.

٢٩٠) ابن معط، يحيى بن عبد المعطي، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الإيمان.

٢٩١) معن، ابن أوس، ديوان معن بن أوس، تحقيق: شوارتز، ليبزج ١٩٠٣م.

٢٩٢) ابن مقبل، تميم، ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، دمشق ١٩٦٢م، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٩٣) المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، ٨ أجزاء، بيروت ١٩٩٧م، دار صادر.

٢٩٤) المقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ٣ أجزاء، مصر ١٣٢٧هـ.

٢٩٥) مكرم، د. عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجريين، ط١، بيروت١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، دار الشروق.

٢٩٦) المكودي، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: الدكتورة فاطمة الراجحي، جزآن، الكويت ١٩٩٣م، جامعة الكويت.

٢٩٧) مكي، ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان، ١٣٩٤هـ، مطبعة خالد ابن الوليد.

٢٩٨) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ١٥ جزءاً، ط٣، بيروت ١٤١٤هـ، دار صادر.

٢٩٩) المهلهل، عدي بن ربيعة، ديوان المهلهل، تحقيق: انطوان الفوال، ط١، بيروت ١٩٩٥م، دار الجيل.

٣٠٠) المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي المعروف بصاحب حماة، المختصر في أخبار البشر، مصر د.ت، المطبعة الحسينية.

٣٠١) الميداني، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، بيروت ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م، دار الفكر.

٣٠٢) الميمني، عبد العزيز، الطرائف الأدبية، بيروت د.ت، دار الكتب العلمية.

٣٠٣) النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله، ديوان النابغة الجعدي، بيروت ١٩٦٤م، المكتب الإسلامي.

٣٠٤) النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٧م، دار المعارف.

٣٠٥) ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ١١ جزءاً، ط١، القاهرة ١٤٢٨هـ، دار السلام.

٣٠٦) ابن الناظم، بدر الين بن محمد، شرح ألفية ابن مالك (الدُّرّة المضيّة)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل.

٣٠٧) النجاشي، قيس بن عمرو الحارثي، ديوان النجاشي الحارثي، جمع: سليم النعيمي، بغداد ١٩٦٦م، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ١٣.

٣٠٨) أبو النَّجم، الفضل بن قدامة العجلي، ديوان أبي النَّجم العجلي، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دمشق ٢٠٠٦م، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

٣٠٩) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، بيروت١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية.

٣١٠) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق: أحمد خطاب، بغداد ١٣٩٣هـ، وزارة الأعلام، مطبعة الحكومة.

٣١١) النّسائي، أحمد بن شعيب، سنن النّسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي)، القاهرة، د.ت، دار الريّان للتراث.

٣١٢) النّسائي، أحمد بن شعيب، سنن النّسائي (الصغرى)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ٩ أجزاء، ط٢، حلب ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٣١٣) النمر، ابن تولب، ديوان النمر بن تولب (ضمن شعراء أمويون).

٣١٤) أبو نواس، الحسن بن هانئ، ديوان أبي نواس، ط ٣، بيروت ٢٠١١م، دار صادر.

٣١٥) هارون، عبد السلام، نوادر المخطوطات، ط١، مصر ١٣٧٠هـ، لجنة التأليف.

٣١٦) هارون، عبد السلام محمد، تحقيق النصوص ونشرها، ط٢، ١٣٨٥هـ، مطبعة المدني ومطبعة الحلبي.

٣١٧) هارون، عبد السلام، معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، ط١، مصر ١٣٩٢هـ، مكتبة الخانجي.

٣١٨) ابن هرمة، إبراهيم، ديوان إبراهيم ابن هرمة، تحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٣٨٦هـ/١٩٦٩م، مكتبة الأندلس.

٣١٩) الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق ١٣٩١هـ، مجمع اللغة بدمشق.

٣٢٠) الهروي، أبو سهل محمد بن علي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، جزآن، ط١، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

٣٢١) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، بيروت ١٩٨٦م، دار إحياء التّراث العربي.

٣٢٢) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دمشق ١٩٨٥م، دار الفكر.

٣٢٣) ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: رشيد عبد الرحمن، ١٣٩٠هـ، دار الفكر.

٣٢٤) ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٣، بيروت ١٣٨٩هـ، دار الفكر.

٣٢٥) ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، الجامع الصغير في النحو، تحقيق: محمد شريف سعيد الزبيق، ط١، دمشق ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، مطبعة الملاح.

٣٢٦) ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، بيروت ١٩٨٦م، دار إحياء التراث العربي.

٣٢٧) ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٠، القاهرة د.ت، مطبعة السعادة.

٣٢٨) ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عبّاس مصطفى الصّالحي، ط١، بيروت ١٤٠٦هـ، دار الكتاب العربي.

٣٢٩) الهويمل، داود بن سليمان، المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقِّن، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، السعودية.

٣٣٠) ابن الوردي، عمر بن مظفر، تاريخ ابن الوردي، جزآن، ط١، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، دار الكتب العلمية.

٣٣١) ابن الوردي، عمر بن مظفر، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، جزآن، ط١، الرياض ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، مكتبة الرشد.

٣٣٢) ابن الوردي، عمر بن مظفر، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق: محمد خلاطي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٣٣) اليافعي، عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، ٤ أجزاء، ط١، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، دار الكتب العلمية.

٣٣٤) يزيد، ابن مفرغ الحميري، ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع: عبد القدوس صالح، ط٢، بيروت ١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة.

٣٣٥) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، حلب ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، المكتبة العربية.

٣٣٦) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، القاهرة د.ت، إدارة الطباعة المنيرية بإشراف مشيخة الأزهر.

الدوريات:

١) نافع، د.غريب عبد المجيد، ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، مجلة الجامعة الإسلامية، مج١٧، ع٦٥-٦٦، ص١٨٤-١٩٠، ع٧٣-٧٤، ص١٧١-١٨٩، المدينة المنورة ١٩٨٥م.

المصادر والمراجع الأجنبية:

١) الأحمد نكري، عبد النبي، دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، ٤ أجزاء، ط١، بيروت ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية.

٢) بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مراجعة: د. السيد يعقوب بكر، الجزء الخامس، مصر د.ت، دار المعارف.

٣) التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، جزآن، ط١، بيروت ١٩٩٦م، مكتبة لبنان.

٤) دُوزِي، رينهارت بيتر آن، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد سليم النعيمي وجمال الخياط، ١١ جزءاً، بغداد ١٩٧٩-٢٠٠٠م، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.

فهرس الموضوعات[1]

[مقدمة الشارح] 84
[شرح مقدمة الناظم] 85
فائدة اختيار المضارع الاستمرار التجددي 85
الاسم الأعظم 86
وقوع الماضي موقع المستقبل 86
لفظة «آل»..... 87
النَّحو في الاصطلاح 89
سبب تسمية هذا العلم بالنحو 89
الفرق بين «وعد» و«أوعد»..... 91
الفرق بين «الدرج» و«الدرك»..... 91
الأفصح في وصف جمع الإناث 91
تقديم النفس عند الدعاء 91
الكلام وما يتألف منه 92
«ثم» تفيد التراخي وانحطاط الرتبة 94
تعريف القول 95
الفرق بين «القول » و« اللفظ »..... 95
علامات الاسم 96
تعريف التنوين 97
أنواع التنوين 99
من علامات الاسم «النداء»..... 101
من علامات الاسم دخول «أل» عليه 101
لغة طيء في «أل»..... 101
علامات الفعل 103
تاء التأنيث وتاء الفاعل 104

[1] يشمل الأبواب والفصول التي وضعها الناظم والشارح، وهي بلون غامق، بالإضافة لأهم المسائل التي تكلَّم عنها الشارح ولو لم يُعنونها، وذلك حسب ترتيب ورودها في الشرح.

الحرف وأنواعه 106
علامات الأفعال التي تميز كل نوع عن أخويه 107
الفرق بين الفعل واسم الفعل 108
المعرب والمبني 110
تعريف المعرب لغة واصطلاحًا 110
تعريف المبني لغة واصطلاحًا 111
المعرب والمبني من الأسماء 111
الشبه اللفظي 111
الشبه المعنوي 112
النيابة عن الفعل 112
الافتقار الأصلي 113
الشبه الإهمالي 114
المعرب أشرف من المبني 115
المعرب والمبني من الأفعال 115
رأي الكوفيين في أن الأمر معرب، وترجيح ابن هشام ذلك 115
المضارع المتصل بنوني النسوة والتوكيد 116
بناء الحروف وسبب بنائها 116
الأصل البناء على السكون 117
أسباب البناء على الحركات 118
ألقاب الإعراب وعلاماته الأصلية 119
علامات الإعراب الفرعية 120
إعراب الأسماء الستة 121
لغة النقص والقصر في «أب»، و«أخ»، و«حم»..... 122
أوزان الأسماء الستة 122
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف 124
إعراب المثنى 126
«كلا» و«كلتا» 127
«اثنان» و«اثنتان» 128

لغة بني الحارث إلزام المثنى الألف 128
إعراب جمع المذكر السالم 129
يجمع الكوفيون «طلحة» جمع مذكر سالم 130
الملحق بجمع المذكر السالم 131
لغة إلزام جمع المذكر السالم الياء وإعرابه بالحركات 134
حركة نون جمع المذكر السالم والمثنى واللغات فيها 136
علة لحاق النون جمع المذكر السالم والمثنى 137
إعراب جمع المؤنث السالم 138
الملحق بجمع المؤنث السالم 139
أوجه إعراب جمع المذكر السالم إذا سُمِّي به 140
إعراب الاسم الممنوع من الصرف 140
الخلاف في الممنوع من الصرف إذا أضيف أو تعرف 141
إعراب الأفعال الخمسة 142
إعراب المقصور من الأسماء واللغات فيه 143
إعراب المنقوص من الأسماء واللغات فيه 144
إعراب المعتل من الأفعال 145
ثبوت حرف العلة مع الجازم 146
النكرة والمعرفة 147
تعريف النكرة 147
النكرة هي الأصل 148
تعريف المعرفة 149
أعرف المعارف 150
الضمير وأقسامه 151
أسباب بناء الضمير 153
علة تخصيص ضمير الرفع بالاستتار 155
لغات «أنا» الخلاف في ألفها هل هي من الضمير؟..... 156
الخلاف في ألفاظ الضمائر المنفصلة 156
اجتماع الضمائر المتصلة والمنفصلة 156

نون الوقاية ومواضعها 164
نون الوقاية قد تقع في الأسماء 170
العلم 171
تعريف العلم 172
أقسام العلم 172
علم الجنس 178
علم الجنس وقع لما يُؤلف 181
اسم الإشارة 182
تعريف اسم الإشارة 182
«أولاء» استُعمل بقلة لغير العاقل 183
مراتب المشار إليه 183
جدول يبين استخدام كاف الخطاب مع أسماء الإشارة 184
«ها» التنبيه 185
الفصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة بالضمير 185
الموصول 188
تعريف الاسم الموصول 188
نوعا الاسم الموصول 189
تشديد نون الاسم الموصول 190
لغة هذيل وعقيل في «اللذون»..... 191
«من» الموصولية 193
«من» الموصولية تُستعمل لغير العاقل 194
«ما» الموصولية 195
أنواع «مَن» و«ما»..... 196
«أل» الموصولية 198
«ذو» الموصولية 199
لغة من يعربُ «ذو» الموصولية 200
«ذات» الموصولية 201
«ذا» الموصولية 201

جملة الصلة ولزومها 203
العائد على الاسم الموصول 205
وصل «أي» بالجملة الاسمية شذوذًا 208
«أي» الموصولية 208
«أي» الشرطية والاستفهامية 211
حذف العائد المرفوع 211
حذف العائد المنصوب 213
حذف العائد المجرور 215
حذف الموصول وإبقاء صلته 217
الموصول الحرفي 218
المعرف بأداة التعريف 219
الخلاف بين سيبويه والخليل في حرف التعريف، وأدلة المذهبين 219
أنواع «أل» التعريف 220
«أل» الزائدة 221
حذف «أل» التعريف عند نداء العلم وإضافته 224
تعريف العدد 226
الابتداء 229
تعريف المبتدأ 229
العامل في المبتدأ والخبر 231
تعريف الخبر وأنواعه 232
حذف الخبر العام 238
حالات جواز الابتداء بالنكرة 239
تقديم الخبر جوازًا 243
مواضع تأخر الخبر وجوبًا 244
مواضع تقدم الخبر وجوبًا 246
مواضع حذف المبتدأ والخبر جوازًا 248
مواضع حذف الخبر وجوبًا 249
مواضع حذف المبتدأ وجوبًا 253

تعدد الخبر وأنواعه 254
اقتران الخبر بالفاء 256
كان وأخواتها 259
أقسام الأفعال الناقصة ومعانيها وشروطها 259
أقسام الأفعال الناقصة من حيث التصرف 264
توسط أخبار الأفعال الناقصة 266
منع تقدم خبر «ما دام» إجماعًا 267
تقدم أخبار الأفعال الناقصة 268
ما يجيء تامًّا من الأفعال الناقصة ومعنى تمامه 272
منع تقدم معمول خبر الأفعال الناقصة 274
زيادة «كان» وشروطها ومواضعها 276
زيادة «أصبح» و«أمسى» 279
حذف «كان» وأنواعه وشروطه 279
حذف نون المضارع من «كان» 283
اقتران «إلا» بخبر الأفعال الناقصة 284
فصل في «ما» و«لا» و«لات» و«إن» المشبهات بـ«ليس» 285
«ما» المشبهة بـ«ليس» وشروط إعمالها 285
زيادة الباء الجارة في خبر «ما» و«ليس» 285
«لا» المشبهة بـ«ليس» وشروط إعمالها 293
خبر «لا» المشبهة بـ«ليس» يحذف غالبًا 295
«إن» المشبهة بـ«ليس» وشروط إعمالهما 296
«لات» المشبهة بـ«ليس» وشروط إعمالهما 296
أصل «لات» 300
أفعال المقاربة 301
أقسام أفعال المقاربة 301
اقتران خبر أفعال المقاربة بـ«أن» 302
جواز حذف أفعال المقاربة 307
ما يتصرف من أفعال المقاربة 308

ما يجيء من أفعال المقاربة تامًّا 310
الضمير المتصل بـ«عسى»..... 312
فتح وكسر السين من «عسى»..... 313
نفي «كاد» إثباتها 314
«إن» وأخواتها 316
عمل «إن» وأخواتها 316
لغة من ينصب بـ«إن» وأخواتها الجزأين 316
معاني «إن» وأخواتها 317
حكم خبر «إن» وأخواتها 319
مواضع وجوب فتح همزة «إن» وكسرها 320
مواضع جواز فتح همزة «إن» وكسرها 325
اقتران خبر «إن» باللام 326
اتصال «ما» بـ«إن» وأخواتها 331
العطف على أسماء «إن» وأخواتها 332
تخفيف «إنَّ» وقلة عملها 335
تخفيف «أنَّ» وعملها 338
شبهُ «أنَّ» المفتوحة بالفعل أكبر من المكسورة 339
تخفيف «كأنَّ» وعملها 341
امتناع تخفيف «لعلَّ»..... 342
تخفيف «لكنَّ» ووجوب إهمالها 342
«لا» التي لنفي الجنس 344
شروط إعمال «لا» النافية للجنس 345
أنواع اسم «لا» النافية للجنس 347
حكم اسم «لا» النافية للجنس المضاف وشبهه 347
حكم اسم «لا» النافية للجنس المفرد 348
حكم المعطوف على اسم «لا» النافية للجنس مع تكرار «لا»..... 350
حكم نعت اسم «لا» النافية للجنس 353
حكم البدل من اسم «لا» النافية للجنس 354

دخول همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس 354
كثرة حذف خبر «لا» النافية للجنس 357
ندرة حذف اسم «لا» النافية للجنس وبقاء خبرها 358
وجوب تكرار «لا»..... 358
«ظن» وأخواتها 360
عملها وأنواعها وألفاظها 360
أنواع أفعال القلوب 367
أفعال التصيير 367
تعليق أفعال القلوب وإلغاؤها 369
ما ألحق بأفعال القلوب في التعليق 374
حذف معمولي أفعال القلوب أو أحدهما 376
«قال» ينصب مفعولين إن كان بمعنى «ظن»..... 381
«أعلم» و«أرى» وأخواتهما 382
دخول همزة النقل وصَوغُ الفعل للمفعول متقابلان 386
إجازة الأخفش دخول همزة التعدية على «ظن»..... 386
الفاعل 387
تعريف الفاعل وأحكامه 387
لغة (أكَلُوني البَراغِيثُ) 391
حذف الفعل 393
حكم الفعل مع الفاعل المؤنث من حيث التذكير والتأنيث 395
تذكير الجمع وتأنيثه 400
تقديم الفاعل على المفعول به وتأخيره 401
عود الضمير 407
اشتباه الفاعل بالمفعول 410
النائب عن الفاعل 411
الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها 411
التغيرات التي تصيب الفعل عند إسناده لنائب الفاعل 411
أنواع النائب عن الفعل وشروط نيابة كل واحد منها 414

وجوب نيابة المفعول به حال وجوده والخلاف في ذلك 416
نيابة المفعول به الثاني 418
لا ينوب عن الفعل إلا واحد 420
رفع المفعول به ونصب الفاعل عند أمن اللبس 421
اشتغال العامل عن المعمول 422
أحوال الاسم المتقدم عند الاشتغال 422
المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المتقدم عند الاشتغال 422
المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم عند الاشتغال 424
المواضع التي يجوز فيها نصب الاسم المتقدم أو رفعه عند الاشتغال 424
فصل الضمير المشغول كوصله 429
اشتغال الأسماء المشتقة العاملة 429
تقدم الفاعل على الفعل المشتغل بضميره 431
تعدي الفعل ولزومه 432
علامة الفعل المُعدَّى 432
الفعل اللازم 432
تعدي الفعل اللازم بحرف الجر 434
حذف حرف الجر 434
موضع الاسم بعد حذف حر الجر 436
ترتيب المفعولات 436
حذف المفعول به 437
نصب المفعول بفعل محذوف 438
تصيير الفعل المتعدي لازمًا 438
تصيير الفعل اللازم متعديًّا 440
التنازع في العمل 442
التنازع في الأفعال المتصرفة 443
التنازع بين أكثر من عاملين 444
أيُّ المتنازعين أولى بالعمل؟..... 445
حكم العامل الأوسط عند تنازع ثلاثة عوامل 445

لا يتأتى التنازع في التمييز والحال 451
المفعول المطلق 452
أنواع المفاعيل 452
تعريف المفعول المطلق 452
سبب تسمية المفعول المطلق 453
المصدر أصل الاشتقاق 453
أغراض المفعول المطلق 454
ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة 454
حذف عامل المفعول المطلق 457
المصدر الآتي بدلًا من اللفظ بفعله 460
المفعول له 462
تعريف المفعول له 462
شروط المفعول له 462
جرُّ المفعول له بحرف الجر 463
جواز تعريف المفعول له 465
المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا 466
تعريف الظرف لغة واصطلاحًا 466
الناصب للظرف 467
شرط قبول المكان للظرفية 468
الظرف المتصرف وغير المتصرف 470
نيابة المصدر عن الظرف 471
نيابة صفة الظرف وعدده وكليته وبعضيته عنه 471
المفعول معه 472
عامل النصب في المفعول معه 472
امتناع تقدم المفعول معه على عامله 474
نصب المفعول معه بعد «كيف» و«ما» الاستفهاميتين 475
حالات العطف والنصب على المعية 476
الاستثناء 479

تعريف الاستثناء 479
عامل النصب في الاستثناء 479
اختيار الاتباع في الاستثناء التام المنفي 481
ما يشبه النفي في الاستثناء 481
الاستثناء المنقطع وحكمه 482
تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه 484
الاستثناء المفرغ وحكمه 484
حكم تكرار «إلا» للتوكيد 485
حكم تكرار «إلا» لغير التوكيد 486
حكم المستثنيات المتكررة 487
الاستثناء بـ«غير»..... 488
الفرق بين «إلا» و«غير» في الاستثناء 489
وجه انتصاب «غير» في الاستثناء 490
«سوى» وخروجها عن الظرفية 490
«سوى» تلزم الظرفية عند البصريين 492
الفرق بين «سوى» و«غير» في الاستثناء 493
معاني «سواء»..... 493
الاستثناء بـ«ليس» و«خلا» و«عدا» و«لا يكون»..... 494
الجر بـ«خلا» و«عدا»..... 495
الاستثناء بـ«حاشا»..... 497
أوجه «حاشا» ولغاتها 498
حكم الاسم الواقع بعد «لا سيما»..... 500
الحال 502
تذكير لفظ الحال وتأنيثه 502
تعريف الحال 502
معنى الفضلة 503
الحال المشتقة والجامدة المؤولة به 503
الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق 504

الحال المعرفة لفظًا 505
الخلاف في «وحده»..... 505
وقوع المصدر حالًا 506
صاحب الحال؛ تعريفه وتنكيره 508
تقدم الحال على صاحبها 510
أسباب وجوب تأخر الحال عن صاحبها 512
وجوب تقدُّم الحال عن صاحبها 513
مجيء الحال من المضاف إليه 513
تقدم الحال على عاملها 514
وقوع اسم التفضيل بين حالين 517
تعدُّد الحال 518
الحال المؤسسة والحال المؤكدة 519
الحال الجملة 520
امتناع واو الحال 522
رابط الحال الجملة 523
دخول «قد» على جملة الحال الماضية وامتناعها 525
حذف رابط الحال الجملة 526
وقوع الحال ظرفًا 526
حذف عامل الحال 527
حذف الحال لقرينة 527
أنواع الحال 527
التمييز 529
تعريف التمييز 529
نوعا المميز 530
تمييز الجملة 530
ناصب تمييز الجملة 531
تمييز المفرد 532
جر التمييز بالإضافة وحرف الجر 532

التمييز المحوَّل عن مفعول 535
معنى «من» الداخلة على التمييز 536
تأخر التمييز عن عامله إن كان فعلًا متصرفًا 536
أوجه اتفاق الحال والتمييز 539
أوجه افتراق الحال والتمييز 539
حروف الجر 542
حروف الجر عشرون 542
الجر بـ«كي» 542
الجر بـ«لعل» 544
الجر بـ«متى» 545
أقوى حروف الجر «من» 545
عدُّ من حروف الجر «ها» التنبيه وهمزة الاستفهام 545
عدُّ من حروف الجر الميم و«أيمن».....546
عدُّ من حروف الجر «لات» و«بله» و«لولا».....547
بعض حروف الجر تختص بالظاهر 548
اختصاص «مذ» و«منذ» بأسماء الزمان 548
اختصاص «رب» بجر النكرات 549
دخول «رب» على الضمير 549
دخول الكاف الجارة على الضمائر 550
دخول الكاف الجارة على الضمائر 550
الجر بـ«من» ومعانيها 552
الجر بـ«إلى» ومعانيها 556
الجر باللام الجارة ومعانيها 559
الجر بـ«في» ومعانيها 565
الجر بالباء ومعانيها 568
الجر بـ«على» ومعانيها 570
الجر بـ«عن» ومعانيها 573
الجر بالكاف ومعانيها 575

استعمال الكاف اسمًا بمعنى «مثل»..... 576
استعمال «عن» اسمًا بمعنى «جانب»..... 577
استعمال «على» اسمًا بمعنى «فوق»..... 577
استعمالات «مذ» و«منذ» وحكم ما بعدهما 578
«مذ» أصلها «منذ» 580
الجر بـ«رب» واستخدامها 580
زيادة «ما» بعد بعض أحرف الجر وحكمها 581
حذف «رب» وإبقاء عملها 583
الجرُّ بحرف جر محذوف سماعًا 586
مسائل يطَّرد الجرُّ فيها بحرف جر محذوف 587
الفصل بين حرف الجر ومجروره للضرورة 591
تعلق الجار والظرف 591
حروف الجر التي لا تُعلق 592
الإضافة 594
حذف التنوين ونون المثنى والجمع السالم في الإضافة 594
اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه 594
العامل في المضاف إليه 595
المضاف المشتق لا يكتسب التعريف من المضاف إليه 597
الإضافة اللفظية والمعنوية (المحضة) 598
الإضافة المشبهة بالمحضة 599
ما لا يتعرف بالإضافة 600
دخول «أل» على المضاف إضافة لفظية 602
اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه 604
إضافة الشيء إلى نفسه 607
ما يمتنع من الإضافة 608
ما يلزم الإضافة 608
ما يلزم الإضافة إلى الضمير 609
ما يلزم الإضافة إلى الجمل 611

إعراب ما أضيف إلى الجمل وبناؤه 613
شروط إضافة «كلا» و«كلتا»..... 617
شروط إضافة «أيّ» الموصولة والصفة 619
حالات إضافة «لدن»..... 620
الفرق بين «لدن» و«عند»..... 622
إضافة «مع» واللغات فيها 623
بناء بعض الظروف على الضمِّ عندما يكون المضاف إليه منويًا 624
«لا غير» ليست لحنًا 625
إقامة المضاف إليه مكان المضاف 629
حذف المضاف إليه مع نية ثبوت لفظه 631
الفصل بين المضاف والمضاف إليه 633
يكتمل المضاف إلى الشيء به اكتمال الموصول بصلته 639
المضاف إلى ياء المتكلم 641
فتح ياء المتكلم المضافة وإسكانها 643
المضاف إلى ياء المتكلم معرب أو مبنيٌّ؟..... 644
إعمال المصدر 646
إعمال المصدر عمل فعله 646
الفرق بين المصدر والفعل 646
شروط إعمال المصدر 649
إعمال اسم المصدر 651
أنواع اسم المصدر 651
أحوال المصدر المضاف 653
اتباع المصدر المضاف على اللفظ وعلى المحل 655
لا تتقدم صلة الحرف المصدري عليه ولا تُفصل عنه 656
إعمال اسم الفاعل[1]..... 658
تعريف اسم الفاعل 658
شروط عمل اسم الفاعل 658

[1] جعل ابن مالك العنوان مقتصرًا على إعمال اسم الفاعل مع أنَّه ذكر ضمنه إعمال اسم المفعول وشيئًا من الصفة المشبهة.

اسم الفاعل الدال على الماضي 659
اسم الفاعل الواقع صلة لـ«أل»..... 661
اسم الفاعل المثنى والمجموع 665
إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده 666
إعمال اسم المفعول 668
إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه 669
الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول 669
إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة 670
أبنية المصادر 671
أبنية المصادر الثلاثية 671
أبنية المصادر فوق الثلاثية 674
مصدر المرة والهيئة 678
المصدر على وزن «مَفعل»..... 679
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها 681
صياغة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم والمتعدي 681
أوزان الصفة باسم الفاعل 681
صياغة اسم الفاعل من فوق الثلاثي 682
صياغة اسم المفعول من فوق الثلاثي 683
صياغة اسم المفعول من الثلاثي 683
نيابة «فعيل» عن «مفعول»..... 683
نيابة «فِعْل» و«فَعَل» و«فُعْلة» عن «مفعول»..... 683
مجيء «فعيل» بمعنى «مفعول»..... 684
الصفة المشبهة باسم الفاعل 685
تعريف الصفة المشبهة باسم الفاعل 685
صياغة الصفة المشبهة باسم الفاعل 686
عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل 686
حالات الصفة المشبهة باسم الفاعل ومعمولها 689
جدول يبين حالات الصفة المشبهة باسم الفاعل ومعمولها 689

إعطاء الجامد معنى الصفة المشبهة باسم الفاعل 696
التعجب 697
تعريف التعجب 697
التعجب السماعي 697
صيغة «ما أفعله» 697
الخلاف في «أفعَلَ» التعجب هل هو اسم أو فعل؟ 698
صيغة «أفعل به» 699
الخلاف في «أفعِلْ» التعجب هل هو أمر لفظًا ومعنى أو لفظًا فقط؟ 699
حذف المتعجب منه 700
جمود فعلي التعجب 701
شروط صوغ فعلي التعجب 701
التعجب مما لم يستوفِ شروط صوغ فعلي التعجب 704
فصل فعل التعجب بظرف أو حرف جر 704
زيادة «كان» بين «ما» وفعل التعجب 706
معنى همزة فعلي التعجب 707
«نعم» و«بئس» وما جرى مجراهما 708
الخلاف في فعلية «نعم» و«بئس» 708
شروط فاعل «نعم» و«بئس» 709
معنى «نعم» في فاعل «نعم» و«بئس» 712
اتباع فاعل «نعم» و«بئس» 713
أحكام فاعل «نعم» و«بئس» إن كان ضميرًا 713
شروط تمييز فاعل «نعم» و«بئس» إن كان ضميرًا 715
مذهب الكسائي في جعل مخصوص «نعم» و«بئس» فاعلًا 716
الخلاف في «ما» التي تلي «نعم» و«بئس» 718
تقديم مخصوص «نعم» و«بئس» 722
بناء صيغة «فَعُل» للمدح والذم 723
الأفعال التي استخدمت للمدح والذم بلا تحويل «عَلِمَ» و«جَهِل» و«سَمِعَ» 725
«حبذا» و«ولا حبذا» 725

الفرق بين مخصوص «حبذا» ومخصوص «نعم» 729
«**أفعل» التفضيل** 730
حذف همزة «خير» و«شر» مع أن المراد بهما التفضيل 730
شروط صوغه 731
وصل «أفعل» التفضيل بـ«من» 732
لزوم «أفعل» التفضيل التذكير والإفراد 734
مطابقة «أفعل» التفضيل للمفضَّل 735
ورود «أفعل» التفضيل عاريًا من معنى التفضيل 736
رفع «أفعل» التفضيل الاسم الظاهر 739
امتناع نصب «أفعل» التفضيل المفعول 741
خاتمة في تعدية «أفعل» التفضيل بحرف الجر 741
النعت 743
التوابع 743
تعريف التابع 743
العامل في التابع 743
رتبة التابع 744
تعريف النعت 744
تقسيم النعت إلى حقيقي وسببي 745
نعت النكرة بالمعرفة والعكس 745
مطابقة النعت منعوته في التذكير والتأنيث 747
النعت الجملة 748
النعت بالمصدر 750
تعدد النعوت وتتاليها 751
النعت المقطوع 754
حذف النعت أو المنعوت للعلم به 755
عطف النعوت على بعض 758
ترتيب أنواع النعت عند اجتماعها 758
اسم الإشارة يُنْعَتُ وينعت به 758

المضمَر لا يُنْعَت ولا ينعت به 758
العَلَم يُنْعَت ولا ينعت به 758
«أيُّ» يُنعت به ولا ينعت 758
التوكيد 759
نوعا التوكيد 759
تعريف التوكيد المعنوي 759
التوكيد بـ«النفس» أو «العين» 759
التوكيد بـ«كل» و«جميع» 761
التوكيد بـ«عامة» 762
التوكيد بـ«أجمع» وأخواته 761
التوكيد بـ«أكتع» وأخواته 762
التوكيد بـ«أبصع» وأخواته 762
التوكيد بـ«أبتع» وأخواته 762
ألفاظ التوكيد معارف 764
التوكيد بـ«كلا» و«كلتا» 765
توكيد الضمير المتصل بـ«النفس» و«العين» بعد ذكر المنفصل 766
توكيد الضمير المتصل بغير «النفس» و«العين» 766
التوكيد اللفظي 767
توكيد حروف الجواب لفظيًّا 769
توكيد الضمير المتصل بالمنفصل 771
لا يحذف المؤَكَّد ويقوم المؤَكِّد مقامه على الأصح 772
يجوز اعتبار المعنى واللفظ في خبر «كل» إن أُضيفت إلى معرفة 773
العطف 774
تعريف عطف البيان 774
مطابقة عطف البيان للمبيَّن 774
الفرق بين عطف البيان والبدل 776
عطف النسق 778
تعريف عطف النسق 778

حروف العطف 778
العطف بـ«حتى» 779
العطف بـ«أم» 779
العطف بـ«لكنْ» 779
العطف بالواو 780
العطف بالفاء 781
العطف بـ«ثم» 781
وقوع «ثم» زائدة عند الأخفش 782
شروط العطف بـ«حتى» 783
لا تفيد «حتى» الترتيب 785
تكرار الجار عند العطف بـ«حتى» 785
همزة التسوية 786
«أم» المتصلة 786
«أم» المنقطعة 788
«أم» الزائدة 789
معاني «أو» 790
معاقبة «أو» للواو 791
استعمال الواو بمعنى «أو» 792
معاني «إما» 793
لا يلزم تكرار «إما» 795
العطف بـ«لكن» وشروطه 796
العطف بـ«لا» وشروطه 797
فائدة العطف بـ«لا» 797
حذف المعطوف عليه بـ«لا» 797
العطف بـ«بل» 798
لا يُعطف بـ«بل» بعد استفهام 799
تزاد «لا» قبل «بل» لتوكيد الإضراب 799
العطف على ضمير الرفع المتصل 799

عود الخافض في العطف على الضمير المخفوض 800
حذف الفاء والواو مع معطوفها 802
حذف «أم» مع معطوفها 802
حذف العاطف وبقاء المعطوف 803
حذف المعطوف عليه 804
عطف الفعل على الفعل 805
عطف الفعل على شبهه والعكس 805
يُشترط للعطف صلاحية المعطوف لمباشرة العامل 806
عطف الخبر على الإنشاء وعكسه 807
عطف الجملة الاسمية على الفعلية 808
العطف على معمولي عاملين 809
البدل 811
تعريفه 811
أنواع البدل 811
بدل كل من كل 812
بدل بعض من كل 812
بدل الاشتمال 812
البدل المباين 813
بدل كل من بعض 814
مطابقة البدل للمبدل منه 815
إبدال الظاهر من الضمير 816
منع إبدال الضمير من الضمير 817
إبدال الفعل من الفعل 817
إبدال الجملة من الجملة 818
اتحاد لفظ البدل والمبدل منه 819
قد يكون البدل في حكم الملغى 819
النداء 821
لغات لفظ النداء 821

حروف النداء واستخدامها 821
حذف أداة النداء 822
منع نداء المضمر 823
بناء المنادى المفرد 825
المنادى المبنيُّ يعدُّ مضمومًا 826
أحوال نصب المنادى 826
ناصب المنادى 827
نداء العلم الموصوف بـ«ابن»..... 828
دخول «يا» على المعرف بـ«أل» اضطرارًا 831
دخول «يا» على لفظ الجلالة إجماعًا 832
«اللهم» واستعمالها 832
فصل تابع المنادى وأحواله 834
«أيُّها» في النداء 836
حكم المنادى المكرر المضاف ثانيه 839
المنادى المضاف إليه ياء المتكلم 842
فتح الياء وكسرها في «يا بُنَيّ»..... 843
فتح الميم وكسرها في «يا بن أمّ»..... 843
نداء «أبتِ» و«أمتِ» بالتاء عوضًا عن الياء 845
أسماء لازمت النداء 847
«يا فَعالِ» في سبِّ الأنثى وشروطه 848
«يا فُعَلُ» في سبِّ الذكور 850
نداء المجهول والمجهولة 850
الاستغاثة 851
يجوز اقتران المستغاث به بـ«أل»..... 851
يختص المستغاث به بـ«يا»..... 851
لام الداخلة على المستغاث 852
جرُّ المستغاث من أجله بـ«من»..... 854
تلحق الألف المستغاث بدل اللام 854

قد يحذف المستغاث 855
الندبة 856
حقيقة المندوب وحكمه 856
ما يجوز ندبته وما لا يجوز 856
ألف الندبة 857
زيادة هاء السكت في آخر المندوب 859
ندبة المضافة لياء المتكلم 859
الترخيم 860
تعريف الترخيم لغة واصطلاحًا 860
أنواعه الترخيم 860
ما يجوز ترخيمه وما لا يجوز 861
الهاء في آخر المرخم عند الوقف 862
شروط ترخيم ما لا ينتهي بهاء 864
من شروط المرخَّم 866
شروط حذف الآخر مع تاليه 866
ترخيم الاسم المركب 868
لغة من ينتظر (لغة من ينوي).....869
ترخيم ما آخر مضعَّف قبله ألف 870
ترخيم جمع المعتلِّ إذا سُمِّي به 871
لغة من لا ينتظر (لغة من لا ينوي).....871
مواضع لزوم لغة من ينتظر 872
لغة من ينتظر أكثر من لغة من لا ينتظر 871
شروط الترخيم في غير النداء 874
الاختصاص 877
تعريف الاختصاص 877
الفرق بين الاختصاص وبين النداء 877
تعريف المختصِّ 877
أنواع الاسم المختصِّ 877

ناصب الاسم المختصِّ 878
الضمائر التي يأتي بعدها المختص 879
التحذير والإغراء 881
تعريف التحذير 881
تعريف الإغراء 881
أنواع التحذير 881
توكيد الضمير في التحذير والعطف عليه 882
ظهور الفعل في التحذير 882
جواز إعراب المعطوف مفعولًا معه في التحذير 883
شذَّ تحذير غير المخاطب 883
رفع المكرَّر في الإغراء والتحذير 884
التزام إضمار الفعل في المثل 885